

حاشية دسوقي

المجلد <sup>علا</sup> دوم

مختصر لعالي

تصنيف: الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي <sup>رحمته الله</sup>

على

شرح العلامة سعد الدين تفتازاني على المتن المفيد مع الشرح

الذكور بها مشرأ على العام

مكتبة حقاينة

محله جنكي بشاور



\*\*\*\*\* ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ \*\*\*\*\*

\*\*\*\*\* ﴿ الفصل والوصل ﴾ \*\*\*\*\*

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل

لأنه الأصل والوصل

طار عليه عارض

حاصل بزيادة حرف

من حروف العطف

لكن لما كان الوصل

بمثلة الملكة والفصل

بمثلة عدمها

(قوله لأنه الأصل) أي لأنه عدم العطف وقوله والوصل طار لأن مرجعه إلى العطف  
ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين والعطف  
الذي هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل وما يفتقر فيه إلى زيادة  
حرف فرع ع لا يفتقر فيه إلى شيء وإيضاً لعدم الحوادث سابق على وجوده  
(وقوله الحاصل الخ) تليل في المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ أي على الجملتين  
(قوله لكن لما كان الخ) أي وحيث فلا يقال كان الأولى أن يقدم تعريف الفصل على  
تعريف الوصل وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو أنه حيث  
كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه في التعريف كما قدمه في الترجمة (قوله بمثلة الملكة الخ)  
أعلم أن الملكة فردين الأول مامن شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه بأن يكون جنسه شأنه  
أن يقوم به ذلك الأمر كالبحر لا فرد الميوان والثاني مامن شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار  
شخصه كالعلم لأفراد الإنسان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنساً وقد لا يكون  
شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع فقوله الشارح بمثلة الملكة إنما زاد  
لفظة ممثلة نظراً للفرد الثاني وقوله في المطول بينهما تقابل لعدم والملكة بأسقاط  
ممثلة ناظر للفرد الأول كذا قال بعضهم وفيه أن هذا لا يتم إلا إذا كان المراد بما  
من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به أمكان ذلك

وانت خبير بان الجملتين انما كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وان لم يحز  
بلاغة فانما فهما الوصل بهذا المعنى ففيهما ملكة الوصل لاما هو بمنزلة ما فالحاصل  
انه لا وجه لزيادة منزلة في كلام الشارح سواء قلنا ان الملكة عبارة عن الامر الذي  
شأنه ان يقوم بالشيء باعتبار جذه او باعتبار شخصه وقد يقال انه قد لا يمكن  
في الجملتين لوصل لفساء المعنى به كما في آية انا معكم الخ فلا يكون الوصل ملكة لهما  
باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين  
في بعض الصور ووجه بعضهم زيادة منزلة في كلام الشارح بان تقابل العدم والملكة  
انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود تتصف به الذات  
الموجودة والعدم تفيد عن تلك الذات القابلة بخلاف الامور الاعتبارية وذلك كالفصل  
والوصل فانهما امران عارضان اعتبارا بان لنوع من الكلام وان كان متعلقهما ووجوديا  
وعلى هذا فيحتاج الى تأويل في عبارة المطول بان يجعل على حذف مضاف اى شبه  
تقابل العدم والملكة ورد شيخنا الشهاب المازني في شرح الفية هذا التوجيه بما حمله  
لان لم ان الملكة لا تكون الامر اوجوديا والوصل امر اعتباري لان العدم والملكة  
من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافة بين الجملتين  
فتأمل (قوله انما تعرف بمكانها) اى بعد معرفة مكانها (قوله عطف الخ) ظاهر  
تعريفه للفصل والوصل انهما لا يجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل  
كما يجريان في الجمل بجران في المفردات ولا يختصان بالجمل كما هو به كلام المصنف فان كان  
بين المفردين جامع وصلتهما كما اذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الاول والآخر  
والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما او شبه تمائل كما في قوله  
\* ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وابواسحاق والقمر \*

وان لم يكن بينهما جامع فصلهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو المالك القدوس  
السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بان ما ذكره تعريف  
لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لانه تعريف لحقيقةهما مطلقا (قوله  
بعض الجمل) اى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل  
المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل اربع مرتبة بحيث تعطف  
كل واحدة على ما قبلها بل تناسب الاوليان والآخران فيعطف في كل اثنين او لا  
ويعطف الآخران على الاولين لان مجرور الآخر يناسب مجرور الاولين واو قال  
المصنف عطف جملة على جملة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف التعبير ببعض الجمل  
على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما بالاسم الكلام بناء على انه لا بد ان يكون  
موصود الذاتية (قوله اى ترك عطفه عليه) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض لا ترك  
العطف مطلقا وهذا فيهم من غير فلو جرد ما ذكر ان يعطف ويعطف عليه فترك فيه

والاعدام انما تعرف  
بمكانتها بدأ في  
التعريف بذكر الوصل  
فتأمل (الوصل عطف  
بعض الجمل على بعض  
والفصل تركه) اى  
ترك عطفه عليه (فاذا  
انت جملة بعد جملة  
فالاولى اما ان يكون  
لها محل من الاعراب  
اى قوله ان لا يطلق  
الفصل في صور الخ  
هكذا في النسخة  
المجموع منها واصل  
فيها سقطا والاصل  
ان لا يطلق الفصل  
والوصل الخ فتأمل  
مصححه

العطف فلا بد ان يقال ان التعريف يشمل ترك العطف في الجملة الواحدة مبتدأ بها مع انه لا يسمى فصلا قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض اى مما شأنها العطف اذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها انه فصل لانه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها ورد بانه ان اراد بقوله مما شأنها العطف اى في ذلك المحل لزم ان لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الضلحية في ذلك المحل وان اراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آخر ورد ان الجملة الحالية ايضا قابلة للعطف في نفسها فلعل الاولى عدم التقييد بهذا القيد والجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم ان الترك مشعر بالنقص لكونه فعلا لانفي فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا باقص وحينئذ فيشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكية فلعلمه مبنى على ان الترك ليس فعلا فتأمل (قوله فاذا انت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء (قوله قالوا) مراده السابقة عن الآية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها واو لم تكن اولى حقيقة بان لم تسبق غيرها (قوله امان يكون لها محل من الاعراب) اى محل ذى الاعراب وهو المفرد اى امان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث اوضح به لكان معربا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية او ذى نصب كالمفعولية او ذى جر كالمضاف اليها وقوله امان يكون لها محل اى على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما في زيد يعطى ويمنع اولا كما في قوله تعالى وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للاولى لكونها جزء المقول (قوله اولا) اى كاستيفائية (قوله وعلى الاول الخ) حاصله ان الاولى اذا كان لها محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم الاعراب فان وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد جهة جامعة في حكم الاعراب تعين الفصل فصوره خمسة كلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله تشريك الثانية لها) اى جعل الثانية مشاركة للاولى (قوله اى حكم الاعراب) اعلم ان الاعراب عبارة عن الحركات ومآتب عنها على القول بانه لفظي والمراد بالحكم هنا الحال الواجب للاعراب مثل كونها خبر مبتداء فانه يوجب الرفع وكونها حالا او مفعولا فانه يوجب النصب وكونها صفة فانه يوجب الاعراب الذى في التبوع وكونها مضافا اليها فانه يوجب الخفض فقول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الاعراب وذكر بعض الافاضل ان اضافة حكم للاعراب من اضافة المدلول للدال اى الحكم المدلول للاعراب دلالة المقضى بالفتح على المقضى بالكسر او من اضافة السبب للسبب اى الحكم الذى هو سبب اعرابه وهو ظاهر (قوله مثل كونها خبر مبتداء) نحو زيد يعطى ويمنع

اولا وعلى الاول) اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) اى للاولى (في حكمه) اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك (عطف) الثانية (عليها) اى على الاولى ليدل العطف على التشريك

قوله ان لا يطلق الفصل في صور الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولعل فيها سقطا والاصل ان لا يطلق الفصل والوصل الخ فتأمل (مصححه)

(قوله او حالا) نحو جاء زيد يعطى ويمنع (قوله او صفة) نحو مررت برجل يعطى ويمنع  
(قوله او نحو ذلك) اى كالفعلوية نحو الم تعلم انى احبك واكرمك (قوله عطف الثانية  
عليها) اى بالواو وغيره لكن ان كان العطف بالواو فشرط قبوله ان توجد جهة جامعة  
فقول المصنف بعد فشرط الخ كالاستدراك على ما قبله (قوله كالفرد) انما شبه المصنف  
عطف الجملة التى لها محل من الاعراب بالفرد لان الاصل والغالب فى الجملة التى لها محل  
من الاعراب ان تكون واقعة فى موضع الفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجملة المحبر بها  
عن ضمير الشأن لها محل من الاعراب وليست فى محل مفرد (قوله من كونه فاعلا) اى  
كالذى قبله (قوله او نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالذى قبله (قوله وجب  
عطفه عليه) اى فى الاستعمال الاغلب وانما قلنا ذلك لانهم جوزوا ترك العطف  
فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا قصد التشريك اولى بقصد وان وجدت  
الشركة فى نفس الامر بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ابهام التضاد والا كان العطف  
احسن فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار  
المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وانما استحسن  
العطف عند ابهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم العطف الجمع ونفى التناقض وهذا  
فى المفردات واما الجمل ففى قصد التشريك وجب العطف والفرق بينهما كون الصفات  
المفردة كالشئ الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانها لا استقلال لها  
لا يدل على نعلتها بما قبلها الا العطف وما قبل ان الفرق وجود الاعراب فى المفردات  
فيدل على التشريك الذى يفيد العطف فلم يتعمم العطف عند قصد التشريك بخلاف  
الجمل فانه ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك فلا بد من العطف ليدل عليه  
ففيه نظر فان المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية (قوله فشرط كونه  
مقبولا الخ) شرط مبدأ وقوله ان يكون خبر والفاء واقعة فى جواب شرط مقدراى  
واذا اردت بيان شرط قبول العطف فقول لك شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية  
على الاولى) اى وكذا عطف مفرد على آخر لان الحكم فيهما واحد (قوله مقبولا)  
اى فى باب البلاغة (قوله بالواو) اى حال كونه العطف كأنها بالواو ونحوه  
(قوله اى بين الجملتين) اى او المفردين فالجامع لابد منه فى قبول العطف حتى فى  
المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف قولك الشمس ومرارة  
الارنب ودين الجوسى والى فاذنجانة محدثة (قوله جهة جامعة) اى وصف  
له خصوص يجمعهما فى العقل او الوهم او الخيال ويقرب احدهما من الآخر  
ولا يكتفى مطلقا بما يجتمعان فيه لان كل شئين لابد من اجتماعهما فى شئ حتى  
الضرب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطارية مثلا ولا يكتفى فى قبول  
عطفهما حتى يراعى ما هو اخص كالضدية بينهما وسأيت تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى

المذكور (كالفرد)  
فانه اذا قصد تشريكه  
لمفرد قبله فى حكم اعرابه  
من كونه فاعلا او  
مفعولا او نحو ذلك وجب  
عطفه عليه (فشرط كونه)  
اى كون عطف الثانية على  
الاولى (مقبولا بالواو  
ونحوه ان يكون بينهما)  
اى بين الجملتين (جهة  
جامعة

نحو زيد يكتب  
ويشعر لما بين الكتابة  
والشعر من التشاب  
الظاهر ( او يعطى  
ويمنع لما بين الاعطاء  
والمنع من التضاد  
بخلاف نحو زيد  
يكتب ويمنع او يعطى  
ويشعر وذلك لئلا  
يكون الجمع بينهما  
كالجمع بين الضب  
والنون وقوله ونحوه  
اراد به ما يدل على  
التشريك كالفاء  
ونم وحتى وذكره  
حشو مفسد لان هذا  
الحكم مختص بالواو  
لان لكل من الفاء ونم  
وحتى معنى محصلا  
غير التشريك والجمعية  
فان تحقق هذا المعنى  
حين العطف وان  
لم توجد جهة جامعة  
بخلاف الواو

( قوله لما بين الكتابة الخ ) اى وانما كان في هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة  
والشعر من التشاب الظاهر وذلك لان كلاهما انشاء كلام لان المراد بالكتابة في هذا  
المقام انشاء التثنية ان الشعر انشاء النظم والتشابه المذكور امر يوجب اجتماعهما  
في المفكرة عند اربابهما وحينئذ فيكون الجامع بين المصنفين في المثال المذكور خياليا  
واما الجامع بين المصنفين اليهما فمغلق كما يعلم مما يأتى ( قوله من التضاد ) اى الموجب  
للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء اقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متساويان  
والتشابه امر يوجب جمعهما في المفكرة فيكون الجامع خياليا وذكر المصنف مثال  
العطف في الجمل عند وجود الجامع وترك مثال عطف المفرد على مثله عند وجود  
الجهة الجامعة بينهما ومثاله جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وابوه فالجهة الجامعة بين زيد  
وابنه وعمرو وابنه التضاييف وهو امر يوجب اجتماعهما في المفكرة وحينئذ فيكون  
الجامع بينهما خياليا ( قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع الخ ) هذا بالنسبة للجمل  
وبخلاف ما للوقيل في المفردين حانى زيد وحامرا وزيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما  
ولا عداوة فانه لا يقبل ( قول وذلك ) اى ووجه ذلك اى اشتراط الجهة الجامعة ( قوله  
لئلا يكون الجمع بينهما ) اى عند انتفاء الجهة الجامعة ( قوله كالجمع بين الضب والنون  
في عدم التشابه لان النون وهو الحوت حيوان بحرى لا يعيش الا في الماء والضب  
حيوان برى لا يشرب الماء واذا عطش دوى بالريح فلا مناسبة بينهما ( قوله ما يدل  
على التشريك ) اى في الحكم ( قوله وحتى ) اى بناء على انه يعطف بها الجمل كما في قولك  
فعلت معه كل ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسى او مطلقا لان الشرط يعتبر في المفردات  
ايضا ( قوله وذكره حشو الخ ) هذا الاعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطفا  
على قوله بالواو وهو غير متعين لجواز ان يكون عطفا على مقبول فيكون التقدير وشرط  
كونه مقبولا وكونه نحو المقبول والمراد به المقبول على هذا ان لا يبلغ النهاية في القبول  
بان يكون مستحسنا فقط كذا قيل وفيه نظر لان المقبول يشمل المستحسن والكامل  
والاحسن ان يجعل قوله ونحوه عطفا على الضمير في كونه والتقدير وشرط كون نحو  
مقبولا ويكون الضمير في نحو عاذا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف  
بين المفردين فيكون اشارة لما قلناه من العطف في المفردات او يجعل عطفا على قوله  
بالواو ويراد به الواو المستعمل مرادفاتها مجارا كاو والفاء في بعض الصور لا ما يدل  
على التشريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا منسدا ( قوله لان هذا الحكم ) اى  
الشرط ولو عبر به كالاولى ( قوله محصلا ) بفتح الصاد اى حصلا الواضع ووضع له  
هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للفاء والترتيب مع التراخي بالنسبة لثم  
وترتيب الاجزاء في الذهن بالنسبة لحتى ( قوله غير التشريك ) اى زائد عليه والمراد  
بالتشريك التشريك في حكم الاعراب وبالجمعية الاجتماع في المنتضى للاعراب وحينئذ

فالعطف مرادف والجامع ان التثنيك في حكم الاعراب موجود في جميع حروف  
 العطف لكن ثم والفاء وحتى لهما معان اخر غير التثنيك ( قوله فان محقق هذا  
 المعنى ) اى وقصد التثنيك ( قوله وان لم توجد جهة جامعة ) اى امر بوجهيهما  
 فى العقل اوفى الوهم اوفى الخيال ويقرب احدهما من الاخر اى غير التثنيك اذ هو  
 لازم لكل عطف باى حرف كان ( قوله بخلاف الواو ) اى فانه لا يحسن العطف بها  
 الا اذا وجدت الجهة الجامعة بين المسند اليهما والمسندين فى الجنين ولا يكتفى لصحة  
 العطف بمجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط او المسند اليهما فقط كما صرح به الشارح  
 آخر بحث الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد ان مجرد الاتحاد او التناسب  
 فى الغرض المصوغ له الجملة يكتفى لصحة العطف سواء اتحد المسند اليه فيهما ام لا  
 وسواء اتحد المسند فيهما ام لا فاقبل ( قوله اى ولانه لا بد فى الواو ) اى فى قبول  
 العطف بالواو كان العطف بها فى الجملة التى لها محل من الاعراب اوفى المفرد  
 ( قوله عيب على ابي تمام ) اى نسب اليه العيب ( قوله قوله ) اى من القصيدة التى  
 مدح بها ابا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعهما

اسقى طولهم اجش هزيم \* وغدت عليهم نضرة ونعيم  
 جات معا مدهم بعهد صحابة \* ما عهدهما عند الديار ذميم  
 سفة الفراق عليك يوم تحملوا \* وبما اراه وهو عنك حلیم  
 ظلمك ظالمة البرى ظلوم \* والظلم من ذى قدرة مذموم  
 زعت هو الكعفا الغداة كاعفا \* عنها طلال بالوى ورسوم  
 لا والذى هو عالم ان النوى \* صبر وان ابا الحسين كريم  
 ما لم تن من الورداد ولا غدت \* نفى على الف سواد محموم

( قوله ان النوى صبر ) النوى بالقصر الفراق ثم يحتمل ان الشاعر اراد نوا او اراد نوى  
 غيره او ما هو اعم والصبر بكسر الباء الدوام المر وهو المراد هنا وحينئذ فالكلام من  
 باب التشبيه البليغ بمحذ الكاف اى ان فراق الاحبة كالصبر فى المرارة واما الصبر  
 بكون الباء فهو محمل المكارة والمناق ( قوله ان الامانة الخ ) علة للمعل مع علته  
 ( قوله فهذا العطف ) اى فى قوله وان ابا الحسين كريم ( قوله كما هو الظاهر ) اى  
 لان ان قول مع خبر ما بمفرد مضاف لاسمها ( قوله باعتبار وقوع موقع مفعولى عالم )  
 اى وسده مسددا والمفعولان اصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون فى تاويل  
 عطف الجملة على اخرى باعتبار الاصل ( قوله لان وجود الخ ) هذا تعليل للتميم  
 اى وانما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد او الجملة لان وجود  
 الجامع شرط فى الصورتين اى شرط فى قبول العطف فى الصورتين وهما عطف  
 المفرد وعطف الجملة يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين وقد اتصرت بعض اناس لاني تمام

( ولهذا ) اى ولانه  
 لا بد فى الواو من جهة  
 جامعة ( عيب على  
 ابي تمام قوله لا والذى  
 هو عالم ان النوى \*  
 صبر وان ابا الحسين  
 كريم ) اذ لا مناسبة  
 بين كرم ابي الحسين  
 وحرارة النوى فهذا  
 العطف غير مقبول  
 سواء جعل عطف  
 مفرد على مفرد كما هو  
 الظاهر او عطف  
 جملة على جملة  
 باعتبار وقوع موقع  
 مفعولى عالم لان  
 وجود الجامع شرط  
 فى الصورتين وقوله  
 لانى لما ادعته الحبية  
 عليه من اندراس  
 هواه بدلالة البيت  
 السابق

فقال الجامع خيال لتفاوتهما في خيال ابي تمام او وهى وهو ما بينهما من شبه  
التضاد لان مرارة النوى كالضد لخلاوة الكرم لان كرم ابي الحسين حلوا ويدفع بسببه  
الم احتياج السائل والصبر مرو يدفع به بعض الآلام او التناسل لان كلا دواء  
فالصبر دواء العلل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكلفات باردة اذا لمعتبر المناسبة الظاهر  
القرينة فان قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسبة وان كانت بعيدة كيف يصح  
في البشارح للناسبة من اصلها بقوله اذا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى  
قلت مراده في المناسبة الظاهرة لا مطلقا في كلامه حذف الصفة اى اذا مناسبة  
ظاهرة بين كرم الخ فلا ينافى ان هناك مناسبة خفية بعيدة كذا قرر شيخنا العلامة  
العدوى (قوله وقوله لا) اى وقول ابي تمام في اول البيت لا فلا مقول القول في محل  
نصب وقوله في خبر المبتدأ الذى هو قوله (قوله من اندراس هواه) اى ودومجته  
وهذا بيان لما ادعته (قوله بدلالة الخ) متعلق بنفى اى انما كان نفيا لما ادعته بسبب  
دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هو لك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالوى  
ورسوم فاعل زعمت الحبيبة وهو الكمفعول اول والخطاب للذات التى جرد هاهنا من نفسه  
اوانه التفت من التكلم للخطاب وجهة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والغداة ظرف  
لعملا وعنها بمعنى منها اى من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء  
جمع طلل كجبل وجبال ماشخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثاني وانلوى  
بالقصر اسم موضع والباء فيه بمعنى في والرسوم بضم الراء جمع رسم كسطوس جمع فلس  
ما التصق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم في البيت  
الذى ذكره المصنف قوله بعد ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت \* نفسي على الف  
سوالك محرم \* السنن الطريقة والالف المألوف وهو متعلق بنحوم وغدت بمعنى صارت  
ومحرم اى تدور وتطوف خبر غدد ومعنى هذه الايات الثلاثة زعمت الحبيبة ان هو لك  
يا اتمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضع فقلت لها ليس الامر  
كذلك وانسم بالله الذى هو عالم بان الفراق مر المذاق وان ابا الحسين المدوح كرم  
ما بعدت عن طريق المحبة ولا صارت نفسي تلتفت الى غيرك (قوله والافصلت)  
اى وجوبا وظاهره كان بينهما جهة جامعة لا والمراد بوجوب الفصل ترك العطف  
لا ترك الحرف الذى قد يكون عاطفا اذا مانع من الاتيان بالواو على انها الاستئناف  
فانه ان يكون له وكان ينبغي للمصنف ان يقول والا لم تعطف لمناسبة قوله سابقا عطف  
عليها او يدل قوله سابقا عطف بوصلت لمناسبة قوله هنا فصلت (قوله في حكم  
اعرابها) اى في موجب (قوله لا يلزم الخ) اى لان عطف الشئ على الشئ بالواو  
وشبهها بوجوب التثريك في الحكم فاذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه خلاف المراد  
(قوله الذى ليس بمقصود) اى لان المقصد الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ) ضمن

(والا) اى وان لم  
يقصد تشريك الثانية  
للاول في حكم اعرابها  
(فصلت) الثانية  
(عنها) لا يلزم من  
العطف التثريك  
الذى ليس بمقصود  
(نحو واذا خلوا الى  
شياطينهم قالوا انا  
معكم انما نحن  
مستهزؤون الله  
يستهزئ بهم لم يعطف  
الله يستهزئ بهم على  
انما معكم لانه ليس من  
مقولهم) فلو عطف  
عليه لزم تشريكه له  
في كونه مفعول قالوا  
فيلزم ان تكون مقول  
قول المناققين وليس  
كذلك وانما قال على  
اننا معكم دون انما نحن  
مستهزؤون لان قوله  
انما نحن مستهزؤون  
بيان لقوله انما معكم

خلوا معنى افضو فعدى بالى والا فكان حقه التعدية بالبا. اى واذا افضى المنافقون الى  
 شياطينهم من الكافرين في خلوة عن اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اوان قوله  
 الى شياطينهم متعلق بمحذوف اى واذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم  
 اى رؤسائهم من الكافرين كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قالوا انامعكم) اى يقولونا  
 من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين (قوله انما نحن مستهزون) اى بالمسلمين فيما  
 نظر لهم من المداراة (قوله الله يستهزى بهم) اى يمازى بهم بالطرد عن رحمة في مقابلة  
 استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام في الكلام مشاكلة والا فلا استهزاء مستحيل على الله  
 (قوله على انامعكم) اى الذى هو محكى بالقول وقضية ان انامعكم وحده لمحل من الاعراب  
 لان الكلام في العطف على ماله محل مع انه جزء المقول فتضية كلامه ان جزء المقول له  
 محل وسأنى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله \* وقال رائدكم ارسوا زوالها \*  
 وكلام السيد فيما سأتى يشعر بان له محلا ويحتمل ان مراد المصنف على انامعكم الخ هذا  
 وجعل انامعكم له محل اوليس له محل انما هو بالنظر المحكية لا بالنظر للمحكي لان جملة  
 انامعكم مستأنفة لا محل لها من الاعراب وجملة انما نحن مستهزون تابعة لها فلا محل لها  
 ايضا (قوله لانه) اى لان قوله الله يستهزى بهم (قوله ليس من مقولهم) اى حتى يعطف  
 على مقولهم بل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم ان يكون) اى الله يستهزى بهم  
 (قوله وليس كذلك) اى ليس الواقع ذلك اى كونه مقولا لهم ويصح ان يكون الضمير  
 في ليس للكون والاشارة للواقع ونفس الامر والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله  
 وانما قال الخ) اى وانما قال المصنف لم يعطف الله يستهزى بهم على انامعكم ولم يقل  
 لم يعطفه على انما نحن مستهزون (قوله بيان لقوله انامعكم الخ) فيه نظر لان عطف  
 البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى كما سأتى في قول  
 المصنف او بيانها لخبائنها ولم يوجد هنا في الجملة الاولى ابهام واضح ومن ثم ذهب  
 بعضهم الى ان جملة انما نحن مستهزون تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها  
 او مستأنفة استئنافا بانيا ووجه الاول ان الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم  
 الثبات على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انامعكم ووجدنا الثانى وهو كون  
 الثانية بدل اشتمال ان الثبات على الكفر يستلزم محقر الاسلام والاستهزاء به بينهما  
 تعلق وارتباط ووجدنا ثالث ان الجملة الثانية واقعة في جواب سؤال متدر تغديره  
 اذا كنتم معنا بالكم تقولون لاصحاب محمد تعظيم دينهم واتباعه فقالوا انما نحن  
 مستهزون وليس ما رونه منا بطنيا فعلى هذا الاحتمال لم يعطف عليها ايضا قوله  
 الله يستهزى بهم كانت الجملة مقولاهم لان الجملة الاستنافية لا تكون الامقولة لقائل  
 المستأنف عنها واجيب بان مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الايضاح  
 لا الاصطلاحى ولا شك ان كلامنا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به

البيان المذكور اما التأكيد فلان فيه دفع توهم التجوز او السهو والبذل فيه بيان  
المشتم عليه بالصراحة والامتشاف فيه بيان الميول عنه المقدر كذا ذكر ارباب  
المواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي ان المراد بالبيان هنا الاصطلاحى  
وذلك لانه قال الفرق بين الجمل الثلاث ان في الجملة البدلية استئناف القصة ومزيد الاعتناء  
بالشان وفي الجملة البنيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز  
او السهو او النغلة فنقول انما نحن مستهزون ان اعتبرناه باعتبار لازمه بقرر الشك  
على اليهودية تكون مؤكدة وان اعتبر اشتماله على امر زائد على الشك على اليهودية  
وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشانه ازيد تكون بدلا لكونها وافية  
بتمام المراد دون الاولى فان اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية وان المراد منها المعية في القلب  
لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدرًا كانت استئنافا آه غافيل  
ان الشارح اراد بالبيان الايضاح فيم التوكيد والبيان يأبى عنه كلامه في شرح  
المفتاح (قوله فحكمه حكمه) اى فالعطف على الثانية كالعطف على الاولى في لزوم  
المحذور المذكور لان كلامهما من مقول المتناقضين فاستغنى بالنص على عدم صحة  
العطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما  
واحدا فهلا عكسنا فنقول المتبوع اول بالالتفات اليه لان العطف عليه هو الاصل  
فقول الشارح وايضا كان الاول ان يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل  
ويحذف ايضا وذكر الشيخ يس ان قوله وايضا اجتذار ثان وحاصله انه انما نص على  
نفي العطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والعطف على المتبوع هو  
الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التسابع في العطف عليه حكم المتبوع  
في لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامة العبدوى (قوله هو الاصل)  
اى الراجح فلا يبدل عنه من غير ضرورة (قوله وعلى الثانى الخ) حاصل ما ذكره  
المصنف انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى  
بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى فالفصل متعين في الاحوال الستة الآتية  
وان قصد ربطها بهما فان كان الربط على معنى عطف سوى الواو بان كان معنى ذلك  
العاطف تحقيرا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط  
على معنى عطف هو الواو فان كان للاولى قيد لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل متعين  
في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيد اصلا اولها قيد وقصد اعطاؤه للثانية  
فالفصل متعين ان كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلايهام او كمال الاتصال او شبه  
احدهما او التوسط بين الكماليين وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه  
الصور بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحاتين الاخيرتين المتعين فيهما  
الوصل اعنى كماله نقطاع مع اديهام والتوسط بين الكماليين (قوله ان قصد ربطها بهما)

الحكمة حكمه وايضا  
العطف على المتبوع  
هو الاصل (وعلى  
الثانى) اى على تقدير  
ان لا يكون للاولى  
محل من الاعراب (ان  
قصد ربطها بهما اى  
ربط الثانية بالاولى  
على معنى عطف  
سوى الواو عطف  
الثانية على الاولى) (ب)  
اى بذلك العطف من  
غير اشتراط امر آخر  
نحو دخل زيد فخرج  
فروا ثم خرج عمرو  
اذا قصد التعقيب

انما لم يقل ان قصد تشريك الثانية لها في معنى عطف غير الواو مع انه الانسب بقوله في القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه نظر الكون الجملة الاولى في القسم الاول لها اعراب فتناسب ان يعبر بالتشريك في جانبها ولما لم يكن للاولى هنا اعراب غير بقصد الربط اى ربطها ربطا يفيد فائدة محصل من حرف العطف غير الواو (قوله على معنى الخ) اى ربطا كما على معنى آه (قوله سوى الواو) اى كالقاف، وثم (قوله من غير اشتراط امر آخر) اى لصحة العطف وذلك كالجملة الجامعة لهما في العقل او في الوهم او في الخيال وظاهره انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب يجب العطف بنير الواو عند تحقق معنى، وارادته مطلقا اى في الاحوال الستة الالية وسواء كان للاولى قيد قصد اعطاؤه للثانية او قصد عدم اعطاؤه لها ولم يكن لها قيد اصلا وهو كذلك فالاول نحو قولك جا زيد راكبا فذهب عمرو وقصدت فذهب راكبا والثاني اذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كشال المصنف (قوله اذا قصد التعقيب) راجع للعطف بالنساء (قوله او الماهلة) اى او قصد الماهلة وهذا راجع للعطف بهم ولو قال السارح اذا قصد الترتيب بلاماهلة او لترتيب بهلة كان احسن وهذا اصلهما وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فيمس مؤوى المتكبرين ومن التعقيب المذكور عطف المفصل على الجمل كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون اما وجهه في الاول فهو ان ذكر الشيء يناسبه اجراء مدحه او ذمه سواء كان حكم مدحه او ذمه متقدما في نفس الامر او متأخرا واما وجهه في الثاني فلان تفصيل الشيء يناسب بعد اجماله ولو افترن الحكماء وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ولو افترن مضمونها كما في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان الاستغفار اى طلب المغفرة معارن للتوبة التي هي الانقطاع الى امر الله تعالى بترك المعصية وربما سبقت التوبة على الاستغفار فقطعت التوبة على الاستغفار ثم اشارة الى ان الانقطاع الى الله تعالى بالمعنى المذكور اعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون لجرد التدرج في مدارج الكمال وبيان الحال الذي هو اولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

❖ ان من ساء ثم ساد ابوه ❖ ثم قد ساد بعد ذلك جده ❖

فان سيادة الجد والاب سابقتان لكن اتى ثم اشارة لتدرج المدح في مدارج الكمال مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تليه سيادة ابيه ولو كان الكل مدحاه (قوله وذلك) اى وسبب ذلك اعني عدم الاشتراط لامر آخر لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) اى مع التشريك في الحصول للحاصل (قوله محصلة) اى خصلها الواضع ووضعها ازاؤها مفصلة في علم النحو فاذا وجد معنى منها كان كائنا في صحة العطف بالحرف الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة

او الماهلة) وذلك لان  
ما سوى الواو من  
حروف العطف  
يفيد مع الاشتراك  
معاني محصلة مفصلة  
في علم النحو فاذا  
عطفت الثانية على  
الاولى بذلك العطف  
ظهرت الفائدة اعني  
حصول معاني هذه  
الحروف بخلاف  
الواو فانه لا يفيد الا  
مجرد الاشتراك وهذا  
انما يظهر فيما له حكم  
اخر اى

وقد علمت المعنى المحصل للقاء، وتم وهو التعقيب في الاول والمهلة في الثاني فهما وان  
 شاركا الواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه، واما حتى  
 فان قلنا انها لا تعطف الا المفردات فهي فيها لعطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك  
 الجزاء الاغاية في الرتبة كانت الناس حتى الانبياء، اوفي البتة كرزق الناس حتى  
 الكافرون. وهذا المعنى اخص من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيها فلا  
 يطالب جامع آخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل ايضا فمضمون الجملة المعطوفة يجب  
 ان يوجد فيه مادوعى في المفرد فيكون في الافادة وذلك واضح واما لانها في الحكم  
 عما بعدها ولا يكون الامفردا او بمنزلة ما اذا قلت جاء زيد لا عمرو افاد في الجمل  
 الثابت لزيد عن عمرو وذلك كاف في حسن الكلام والنظام فلا يطالب فيه شيء آخر  
 بشهادة الاستعمال والذوق واما الواو التي معناها عند مصاحبة الواو فمعانيهما  
 المعلومة كافية في الافادة من الشك والابهام والتخيير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك  
 الجمل والمفردات لان المعنى المراعى فيهما واحد في الامرين واذا استعملت او مثلا للاضرب  
 فهي لاستيفاف كلام آخر لا لطيفة كما في قوله تعالى كلمع البصر او هو اقرب فتخرج  
 عن هذا الباب واما لكن فهي لاثبات الضد وذلك كاف في الحسن كما تقدم في لا وكذا  
 بل حيث كانت عاطفة فهي في الجمل لتبرير مضمونها وفي المفردات لتقرير الحكم بعد  
 الاثبات والامر ولا ثبات الضد بعد النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق  
 (قوله ظهرت الفائدة) اي ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى انه يشترط لصحة  
 العطف (قوله الامجد الاشتراك) اي اشتراك المعطوفين في موجب الاعراب اوفي التحقق  
 في الحصول في الخارج وازضافة مجرد الاشتراك من اضافة الصفة للوصف اي الاشتراك  
 المجرد عن المعاني المحصلة لغيرها (قوله وهذا) اي افادة الواو للاشتراك انما يظهر فيما له  
 حكم اعرابي كالمفردات والجمل التي لها محل فاذا كان الجملة الاولى محل من الاعراب ظهر  
 المشترك فيه وهو الامر المرجح للاعراب فيصح ان يقال اشتراك الجملتان او المفردان  
 في الخبرية اوفي المالية مثلا وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بها فائدة ولا يحتاج  
 لجامع فان ذلك هذا يقتضي ان العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب  
 لا يقتصر الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله فشرط كونه مقبولا بالواو الخ  
 وقد يجاب بان المراد بالجامع الغير المقتصر اليه الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال  
 الانقضاء وكال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط بين الكماليين وهذا لا ينساق  
 الاقتدار لجملة جامعة اي وصف خاص بجمعهما او قريبا احدهما من الاخرى في العقل  
 او الوهم او الميال فقول الشارح انما يظهر فيما له حكم اعرابي اي وكان هناك جهة  
 جامعة والحاصل ان الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها  
 الى جامع واحد كالمراد بخلاف التي لا محل لها فانه تعتبر نسبتها وما يتعلق بهما من

القرائن فراجع في تلك النسبة كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا  
التفصيل بالجلتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن  
وجه تخصيصه بما لا محل له فتأمل (قوله واما في غير) اي واما افادة الواو الاشتراك  
في غير ماله حكم اعرابي وهو ما لا محل له من الاعراب (قوله فقيه خفا) لعدم ظهور  
المشترك فيه وقوله واشكال اي دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة  
على النظر بين الجلتين لما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم اعرابي وان توقف  
على الجهة الجامعة ايضا فليس فيه الحفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة  
ما يأتي والحاصل ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب يحتاج في عطفها بالواو الى  
جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجلتين جامعا لهما واستخراج ذلك الجامع يتوقف  
على معرفة هل بين الجلتين كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه كل منهما او التوسط  
بينهما فاذا عرفت ان بين الجلتين التوسط بين الكماليين او كمال الانقطاع مع الابهام  
وصل لوجود الجامع بينهما والافلاحة وجوده ولا شك ان معرفة ان بين الجلتين شيئا  
من هذه الامور خفية جدا لا يدركها الا ذو ذوق سليم وفهم مستقيم كعلماء المعاني  
والحاصل ان المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة اعني كون الاولى لا محل لها  
النص على اجتماع الجلتين في الواقع ولا يحسن ذلك الا اذا كان بين الجلتين جامع  
وهو التوسط بين الكماليين او كمال الانقطاع مع الابهام والافلاحة لعدم وجود  
الجامع بينهما حينئذ (قوله وهو) اي ما ذكر من الحفاء والاشكال (قوله السبب  
في صعوبة باب الفصل والوصل) اي صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل  
(قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة ومراد هذا القائل التنبيه على دقة هذا الباب  
وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال اليعقوبي معنى الحصر ان في قوة مدركه  
الصلابة لا درك لما سواه والمراد بذلك البعض الحاصر ابو علي الفارسي (قوله اي  
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين  
احدهما ان لا يقصد ربط اصلا وذلك بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى كما اذا  
اخبار بمجمله ثم تركت في زوايا الالهام فاخبار باخرى كقولك زيد قائم ثم اضربت عنها  
فقلت بل عمرو قائم وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهرا في الاحوال الستة الآتية  
والذا لم يتعرض لها في الجواب والاخرى ان يقصد اجتماع حصول مضمونيهما خارجا  
لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ  
فقوله والاشترط وجوابه الشرط الثاني وجوابه وقد علمت ان هذا الجواب قاصر  
على صورتين الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف  
والابان لم يقصد ربط اصلا فالفصل جزما وان يقصد ربط الثانية بالاولى على  
معنى الواو فان كان الخ او في مجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق

واما في غير فقيه خفا  
واشكال وهو السبب  
في صعوبة باب الفصل  
والوصل حتى حصر  
بعضهم البلاغة في  
معرفة الفصل و  
الوصل (والا) اي  
وان لم يقصد ربط  
الثانية بالاولى على  
معنى عاطف سوى  
الواو (فان كان  
للاولى حكم لم يقصد  
اعطاؤه الثانية)

بمحذوف اى ربطا آتيا على معنى الخ من اتيان الكلى على الجرى اى تحققة فيه  
 لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط ( قوله فان كان للاولى حكم ) اى قيد  
 زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف فى الآية التى مثل بها والتقيد بمجال او ظرف  
 او شرط وليس المراد الحكم الاعرابى لان الموضوع ان الاول لا محل لها من الاعراب  
 ( قوله التشريك فى ذلك الحكم ) اى تشريك الثانية للاولى فى ذلك القيد والتشريك  
 فيه نقيض المقصود ( قوله واذا خلوا الخ ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه  
 امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع  
 عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذا منع هنا بالنسبة للماحل له وهو قالوا وهناك  
 لئلا محل لاهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ( قوله لئلا يشاركه الخ ) علة لتنفى  
 اى اتنى العطف لئلا يشاركه اى لتنفى مشاركة الثانية للاولى فى الاختصاص بالظرف  
 وهو اذا وتوضيح ذلك ان جملة قالوا مقيدة بظرف وهو اذا وتقديم الظرف يفيد  
 الاختصاص وحينئذ فالعنى انهم انما يقولون انا معكم فى حال خلوههم بشياطينهم  
 لافى حال وجود اصحاب محمد ولو عطف الله يستهزئ بهم على جملة قالوا للزم  
 ان استهزاء الله بهم يخص بذلك الظرف لافادة العطف تشريك المحلين فى الاختصاص به  
 فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا انهم كما لا يقولون الا اذا خلوا فانفى  
 العطف لاجل ان تنفى المشاركة فى الاختصاص بذلك الظرف ( قوله وليس كذلك )  
 اى لان المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون  
 ولا شك ان هذا متصل لا انقطاع له بمجال خلوا مع شياطينهم ام لا ثم ان اسم ليس  
 ضمير حاد على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع لما فى نفس الامر وحينئذ فالعنى وليس  
 كون الاستهزاء مختصا بمجال الخلو مثل ما فى نفس الامر اذ الذى فى نفس الامر دوام  
 استهزاء الله بهم ( قوله فان قيل ) هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشاركه  
 فى الاختصاص بالظرف قوله اذا شرعية لاطرفية اى وحيث كانت شرعية فتقديمها  
 لكونها مستحقة للصدارة للتخصيص وحاصل هذا السؤال ان يقال انما يكون  
 الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل  
 وجود الاختصاص كتقديم سائر الممولات وما اذا كانت شرعية فتقديمها  
 لاقتضاها الصدري فلا يتحقق الاختصاص وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد  
 لجملة الدوام فى الاول ايضا ( قوله قلنا الخ ) حاصله انها وان كانت شرعية فتقديمها  
 مفيد للاختصاص نظرا لاصلها لان اذا الشرعية هى الظرفية فى الاصل انما توسع  
 فيها باستعمالها شرعية وحيث كانت فى الاصل ظرفية افاد تقديمها الاختصاص  
 ولو كانت شرعية نظرا لاصلها ( قوله ولو سلم الخ ) اى ولو سلمنا شرعيتها وعدم  
 كون الظرفية اصلا لها نقول انها ولو كانت شرعية هى اسم فضلة يحتاج الى عامل

( فالفصل ) واجب لئلا  
 يلزم من الوصل التشريك  
 فى ذلك الحكم ( نحو واذا  
 خلوا الآية لم يعطف الله  
 يستهزئ بهم على قالوا لئلا  
 يشاركه فى الاختصاص  
 بالظرف لما مر ) من ان  
 تقديم المفعول ونحوه من  
 الظرف وغيره يفيد  
 الاختصاص فيلزم ان  
 يكون استهزاء الله بهم  
 مختصا بمجال خلوههم الى  
 شياطينهم وليس كذلك فان  
 قيل اذا شرعية لاطرفية  
 قلنا اذا الشرعية هى  
 الظرفية استعمل استعمال  
 الشرعية ولو سلم فلا ينافى  
 ما ذكرنا لانه اسم معناه  
 الوقت لا بد له من عامل  
 وهو قالوا انا معكم

وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلوا اذ ليس المراد قطعاً ان لهم وقتاً يخلون فيه  
واذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة ايضاً لانهم  
منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج واذا كان  
معمولاً لقالوا وقد تقدم عليه لشرطيته افاد بمفهومه ان القول ليس الا في وقت الخلوة  
فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق  
والفحوى اي الاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداً على ان ضربت  
معطوف على سرت افاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا اخر العمل وقيل  
سرت يوم الجمعة وضربت زيداً فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلاً عن  
اختصاصهما به هذا يحصل كلام الشارح وانت خير بان هذا الجواب الثاني محقق  
لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظراً لكونه معمولاً كالظرف او هذا الجواب  
قريب من الجواب الاول وانما يفترقان من جهة رعاية اصالة الظرفية له ثم نقل  
واستعمل شرطاً او وضع شرطاً من اول الامر ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا  
التفريق لا تظهر له ثمرة (قوله فلا ينافي ما ذكرنا) اي من ان التقديم يفيد الاختصاص  
(قوله لانه اسم معناه الوقت) اي مع كونه شرطاً (قوله وهو قالوا انا معكم) اي لا الشرط  
الذي هو خلوا وهذا التعليل لا يظهر الا على قول الجمهور من ان العامل في اذا الشرطية  
جوابها وانما على ما ذهب اليه الرضى وابو حنبلين من ان العامل فيها الشرط فلا يمت  
ما ذكره من الجواب لان قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ فلا ينافي ان يقال قالوا انا  
معكم تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارح بدل التعليل الذي ذكره  
فلا ينافي ما ذكرنا لان المعارف في الخطايات تقييد الجواب بمضمون اذا مع الشرط كان  
جارياً على القولين (قوله بدلالة المعنى) لانه ليس المراد ان لهم وقتاً يخلون فيه واذا  
وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة ايضاً لانهم منافقون وانما يقولون  
ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج (قوله متعلق الفعل) هو اذا هنا (قوله  
بدلالة الفحوى والذوق) متعلق بقوله يفهم اختصاص الفعلين به وذلك لانه ليس طلب  
احدهما بالاولى من الآخر بخلاف ما اذا اخر المتعلق عن احدهما وقدم على الآخر  
فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب التأخر له والحاصل  
انه قد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب  
الاستعمال اعتباره في المعطوف ايضاً وان تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف  
صار المتقدم عليه هو المستحق له قال سم وانظر هل هذا امر واجب بحسب الاستعمال  
حتى لا يجوز خلافه وفي حاشية الشارح على الكشف في عطف المفردات ان القيد  
اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني  
يوم الجمعة اورا كبا زيدو عمرو ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر

بدلالة المعنى واذا قدم  
متعلق الفعل وعطف فعل  
آخر عليه يفهم اختصاص  
الفعلين به كقولنا يوم الجمعة  
سرت وضربت زيداً  
بدلالة الفحوى والذوق  
(والا) عطف على قوله  
فان كان للاولى حكم اي  
وان لم يكن للاولى حكم لم  
يقصد اعطائه لثانية وذلك  
بان لا يكون لها حكم زائد  
على مفهوم الجملة او يكون  
ولكن قصد اهداء ثمانية  
ايضاً (فان كان بينهما اي بين  
الجمتين) كمال الانقطاع بلا  
إيهام اي بدون ان يكون  
في الفصل إيهام خلاف  
المقصود (او كمال الاتصال  
او شبه احدهما) اي احد  
الكاملين (فكذلك) اي  
يعين الفصل

عن المعطوف عليه فانه لا يجب ان يكون معتبرا في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه ( قوله وذلك ) اى النفي المذكور بصورة بان لا يكون لها اى للجملة الاولى وقوله حكم اى قيد زائد على مفهومها اى كما فى قولك قام زيد واكل عمرو ثم ان المراد لم يكن للجملة الاولى حكم زائد على مفهومها يمكن اعطاؤه للثانية فلا يرد ان كل جملة تقع فى كلام البلغاء لها حكم زائد على اصل المراد افاده المولى عبد الحكيم ( قوله اوى يكون ) اى للجملة الاولى حكم وقوله قصد اعطاؤه للثانية ايضا اى كما اعطى للاولى وذلك كقولك بالامس خرج زيد ودخل صديقه ( قوله اى بدون ان يكون الخ ) بمعنى ان الجملتين اذا فصلتا لم يحصل فيهما ابهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل ( قوله او كمال الاتصال ) فيه انه يمكن اعتبار الابهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الابهام فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثل اذا سئلت هل تشرب خيرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيد للنفي السابق ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما فى قولك لا وابد الله كذا فى الفارسي ومثل ذلك ايضا قولك لمن قال ما مدحت لا مدحت فان للنفي فى المدح تفيد اثباته فكذلك جلة مدحت تأكيد للنفي السابق فلولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالمدح وان المراد الدعاء بنفى المدح بمعنى لاجعلت بمدوحا مع ان الغرض اثباته واجاب بعضهم بانه يمكن ان المصنف حذف قوله بلا ابهام من كمال الاتصال لدلالة ذكره مع ما قبله عليه وعلى هذا فقول المصنف بعد والواصلت دخل تحت ثلاثة اشياء كمال الانقطاع مع الابهام وكمال الاتصال وكذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب يعده عدم تعرض المصنف فيما يأتى لتفسير كمال الاتصال مع الابهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه تأمل والذي ذكره العلامة عبد الحكيم تعين الفصل فى كمال الاتصال وان كان فيه ابهام خلاف المقصود وذلك لانفاء صحيح العطف وهو المغايرة ويدفع الابهام بطريق آخر فيقال فى لا تركت شربه مثلا لا قدر تركت شربه بخلاف كمال الانقطاع فان الصحيح للعطف وهو المغايرة متحقق فيه والتباين بينهما النساقى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الابهام اهـ ( قوله فكذلك ) هذا جواب الشرط قبله والشرط وجوابه جواب الشرط الاول ( قوله اى تعين الفصل ) يعنى فى هذه الاحوال الاربعة اما فى الحالة الاولى وهى ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضى كمال المناسبة بينهما والمناسبة تنافى كمال الانقطاع واما فى الحالة الثانية وهى ما اذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة ولا يقال ان هذا يقتضى انه لا يصح اولا بحسن العطف

التفسيرى بالواو في المفرد مع انه شائع حسن لاننا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه  
انما هو في عبارات المصنفين لافي كلامهم او يقال ان الواو في العطف التفسيرى غير  
مستعملة في العطف بل هي مستعارة لعنى حرف التفسير واما في الحالة الثالثة والرابعة  
وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر بما ذكرنا في الاولى والثانية لان  
شبهه الشئ بحكمه حكم ذلك الشئ ( قوله لان الوصل يقتضى مقابلة ومناسبة ) اى مقابلة  
من جهة ومناسبة من جهة فباقتضائه المقابلة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه  
المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهي علة موزعة والحاصل انه باقتضائه  
المقابلة تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف  
بالواو لحصل التناقى ما بين تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الاتصال  
اوشبهه ولكن بمنزلة عطف الشئ على نفسه وباقتضاء المناسبة تعين الفصل عند  
وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التناقى بين  
ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الانقطاع او شبهه بقى شئ آخر  
وهو ان قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه اشكال بالنسبة الى كمال الانقطاع  
باعتبار احدى الصورتين الداخلتين تحت قوله والواو هي ما اذا كان للاولى حكم قصد  
اعطاؤه الثانية وذلك لانه يلزم فوات المقصود في هذه الصورة لانه اذا وجب الفصل  
مراعاة لكمال الانقطاع فات الحكم الذى قصد اعطاؤه ولم يراع كمال الانقطاع  
دون قصد اعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم انه في هذه الحالة يجب مراعاة  
الامرين فيتعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع ويراعى قصد اعطاء الحكم فيصرح  
بذلك الحكم مع ترك العاطف فى نحو يايتك زيد يوم الجمعة واكرمه يقال اكرمه فيه  
وجئنا فلا اشكال ( قوله ولا شبه احدهما ) وذلك بان يكون بينهما كمال الانقطاع مع  
الايهام او التوسط بين الكماليين ( قوله فالوصل ) اى فالعطف بالواو متعين ( قوله  
لوجود الداعى ) اى الى الوصل وهو رفع الايهام فى كمال الانقطاع او وجود شبه  
احدهما ( وقوله وعدم المانع ) المراد بالمانع احد الاربعة السابقة وهي وجود احد  
الكماليين مع عدم الايهام فى كمال الانقطاع او وجود شبه احدهما ( قوله ولم يكن للاولى  
حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية ) اى بان لم يكن للاولى حكم اصلا او كان حكم وقصد  
اعطاؤه الثانية ( قوله لحكم الاخيرين ) اى كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين  
الكماليين ( قوله وحكم الاربعة السابقة ) يعنى كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال  
وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ( قوله فاخذ المصنف آه ) الفاء واقعة في جواب  
شرط مقدراى واذا اردت تحقيقها فقد اخذ اى فنقول لك قد اخذ المصنف في تحقيقها  
اى ذكرها على الوجه الحق ( قوله اما كمال الانقطاع ) اى الذى يقتضى ترك العطف  
بالواو لاقتضائها المناسبة المنافية لكمال الانقطاع ( قوله فلاختلافهما ) اى فيتحقق

لان الوصل يقتضى  
مقابلة ومناسبة ( والا )  
اى وان لم يكن بينهما كمال  
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال  
الاتصال ولا شبه احدهما  
( فالوصل ) متعين لوجود  
الداعى وعدم المانع  
والحاصل ان للجملتين اللتين  
لا محل لهما من الاعراب  
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد  
اعطاؤه الثانية ستة احوال  
الاول كمال الانقطاع  
بلا ايهام الثاني كمال  
الاتصال الثالث شبه  
كمال الانقطاع الرابع شبه  
كمال الاتصال الخامس كمال  
الانقطاع مع الايهام  
السادس التوسط بين  
الكماليين فحكم الاخيرين  
الوصل وحكم الاربعة  
السابقة الفصل فاخذ  
المصنف في تحقيق  
الاحوال الستة فقال ( اما  
كمال الانقطاع بين الجملتين  
( فلاختلافهما خبرا وانشاء  
لفظا ومعنى ) بان تكون  
احداهما خبرا لفظا ومعنى

عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلى في الجزئي فلا حظ كمال الانقطاع امرا كليا  
والاختلاف المذكور جزئيا له فاندفع ما يقال ان كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور  
لا غيره (قوله خبرا وانشاء) منصوبان على التمييز او على الخبرية للكون المحذوف اى  
لاختلافهما في كون احدهما خبرا والاخرى انشاء وقوله لفظا ومعنى منصوبان على  
نزع الخافض (قوله بان تكون احدهما اه) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين  
وهما ما اذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا  
القصر انما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله خبرا وانشاء مع ان مدلول  
هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل اربع صور للصورتين المذكورتين وما اذا كانت  
الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى والعكس وحينئذ  
فلامنى لتخصيصها باثنين منها كذا ذكر ابن السبكي في غروس الافراح (قوله نحو وقال  
راؤهم اه) نسبة سبويه للاختلاف وقال في شرح الشواهد لم اره في ديوانه (قوله لطلب  
الماء والكلاء) اى لاجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الاصل والمراد به هنا  
عريف القوم اى الشجاع المقدم منهم (قوله اى اقبوا) يعنى بهذا المكان المناسب  
للحرب (قوله من ارسيت) اى مأخوذ من ارسيت السفينة حبستها يعنى في البحر وقوله  
بالرساة هى بكسر الميم حديدة تلتق في الماء متصلة بالسفينة فتقف واما بفتح الميم فهى  
البقعة التى ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبستها ان تفسير الارساء بالاقامة تفسير  
باللازم لان الاقامة لازمة للحيش ويؤخذ من ارسيت ان الهمزة في ارسوا مفتوحة  
وهى همزة قطع وفي شرح الكاشي ارسوا صيغة امر لجماعة المخاطبين همزته  
همزة وصل من رست السفينة رسوا اى وقفت على البحر او من رست اقدامهم في البحر  
ثبتت آه فان ثبت ضم العين فالهمزة في ارسوا مضمومة عملا بالقاعدة في الامر  
من ان همزته مكسورة الا اذا ضمت عين مضارعه وانما قمت في نحو اكرم لانها ليست  
همزة وصل وانما هى الالف التى كانت في مضارعه لان اصله المرفوض يؤكرم فلما  
حذف حرف المضارعة نطق بما بعدها متحركا (قوله نزاولها) بالرفع لا بالجرم جوابا  
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة فكأنه قيل لما اذا امرت بالارساء فقال  
نزاولها اى لنزاول امر الحرب ولو جزم لانعكس ذلك فيصير الارساء علة للمزاولة  
لان الشرط علة في الجزاء لانه سبب له وتقدير الكلام عليه ان وقع الارساء نزاولها  
اى ان وقع كان سببا وعلة لمزاولتها لانه لا يمكن مزاولتها الا بالارساء ولا يستقيم كونه  
بالرفع جلا لثلاث يفتوت التعليل الذى هو المقصود وايضا المراد بالمزاولة بعد الارساء لا  
الامر بالارساء حال المزاولة على انه لا رابط للحال الا ان يقال لما كان نزاولها للتكلم  
وغيره وهو المخاطبون ارتبط نزاولها مع واو ارسوا فى المعنى فيكون حالا مقدرة من واو  
ارسوا وبهذا تعلم ما فى قول سم نفعلا عن شيخه نزاولها بالرفع اذا لم يقصد الجزاء

والاخرى انشاء لفظا  
(نحو وقال راؤهم)  
هو الذى تقدم القوم  
لطلب الماء والكلاء  
(ارسوا) اى اقبوا من  
من ارسيت السفينة حبستها  
بالرساة (نزاولها) اى  
نحاول تلك الحرب  
ونعالجها فكل حنف  
امرى يجرى بمقدار \*  
اى اقبوا نقاتل لان  
موت كل نفس

ولو قصد الجزاء صح ووجب الجزم فتأمل (قوله اى نحاول تلك الحرب) اى نحاول امرها ونعالجها اى نحتمل لاقاتها باعمالها (قوله فكل حنف آه) علة لحنوف اى ولا تخافوا من الحنف لان كل حنف الخ وهذا تمام البيت وبعده  
\* اما موت كراما او نفوز بها \* فواحد الدهر من كد واسفار \*

اى الشخص الذى يكون واحدا في زمانه هو من كان ناشئا اى كالناشي من الكبد والاسفار (قوله اى اقيموا نقاتل) اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة اقامة الحرب خوف الحنف وهو الموت لان موت الخ وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على ان ضمير نزاولها للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال اميرهم الذى قام بتدبيرهم للملاحين ارسوا اى نزاولها ونقوم بتدبير اخذ رجالها والاستيلاء على نقائس اموالها ولا تخاف من كثرة عددهم فكل حنف امرئ يجرى بمقدار اى بقدر الله وقضائه واقتصر الشارح على الاحتمال الاول لانه اظهر لان مناسبة المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه (قوله لان موت كل نفس اه) اشار بادخال كل على نفس الى ان دخولها على حنف في كلام الشاعر باعتبار العموم في المضاف اليه لان النكرة في سياق الاثبات قد تم لا باعتباره في نفسه لان كل انما تضاف لتعدد ولا تعدد في الحنف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه واما قول بعضهم ادخل الشاعر كل على الحنف باعتبار تعدد اسبابه من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب فلا يفيد مالم يعتبر العموم في امره بمعونة المقام والمعنى فكل حنف كل امرئ على التوزيع ولا يخفى ما في هذا من كثرة الكلفة التى لاحاجة اليها افاده عبد الحكيم وفي سم ان جعل الشارح لفظة كل داخلة على نفس دون موت عكس ما في كلام الشاعر اشارة الى ان كلام الشاعر محمول على القلب اذ لا تعدد في الحنف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) اى بقضائه سواء بالشر والشخص الحرب او لا و اشار الشارح الى ان مقدار في كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لا الجين ينجي) اى لا الجين ينجي منه حتى يرتكب (قوله ولا اقدام برديه) بفتح الراء وتشديد الدال اى يوقعه في الردى والهلاك حتى يختب ويصح سكون الراء وكسر الدال اى يهلكه (قوله لم يعطف الخ) هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل (قوله وارسوا انشاء الخ) اى لانه امر وكل امر كذلك حقيقة اى ذلك مانع من العطف باتفاق البيانين باعتبار مقتضى البلاغة وما يجب ان يراعى فيها واما عند اهل اللغة فقيه الخلاف فالجمهور على انه لا يجوز واختاره ابن عصفور في شرح الايضاح وابن مالك في باب القعول معه في شرح التسهيل وجوز الصغار وطائفة كائن بقال حسب الله ونعم الوكيل بناء على ان احدي الجملتين خبر والاخرى انشاء ونقل

يجرى بقدر الله تعالى  
لا الجين ينجي ولا اقدام  
برديه لم يعطف نزاولها  
على ارسوا لانه خبر لفظا  
ومعنى وارسوا انشاء  
لفظا ومعنى وهذا مثال  
لكمال الانقطاع بين  
الجملتين باختلافهما خبرا  
وانشاء لفظا ومعنى  
مع قطع النظر عن كون  
الجملتين بماليس له محل  
من الاعراب والا فالجملتان  
في محل نصب مفعول  
قال (او) لاختلافهما  
خبر وانشاء (معنى فقط)  
بان تكون احدهما خبرا  
معنى والاخرى انشاء  
معنى وان كانتا خبريتين  
او انشائيتين لفظا

ابوحيان عن سيويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر نحو هذا زيد  
ومن عمرو قال بعضهم ان من منع العطف من اهل اللغة ثمة بالنظر للبلاغة ومراعاة  
المطابقة لمقتضى الحال ومن جوزه قبحوزة اذا لم تراعى المطابقة لمقتضى الحال وحينئذ  
قبحوزة بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة فلا خلاف بين الفريقين وفيه نظر لان الجائز لغة  
اذا لم يكن نادرا لاينا في البلاغة وان اراد ان الفصل عند كمال الانقطاع واجب في مقام  
ممتنع في آخر فهذا مما لم يذكره ولم تعرضوا له اصلا تأمل (قوله وهذا مثال الخ)  
هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من  
الاعراب والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الاعراب لانهما معمولتان لقال  
وحينئذ فالمثيل غير مطابق وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا مثال لكمال الانقطاع  
بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الاعراب والحاصل ان كمال  
الانقطاع نوعان احدهما فيما ليس له محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثاني  
فيما له محل من الاعراب وهذا لا يوجبه وهذا المثال من الثاني دون الاول وحينئذ  
فهو مثال المطلق كمال الانقطاع لا الذي كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل قال ابن  
يعقوب بعد كلام قرره فحصل مما تقرر ان منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة  
شروط ان يكون بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وان لا يوهم خلاف  
المراد (قوله باختلافهما خبرا وانشاء) الباء للسببية (قوله والا فالجملتان في محل  
نصب) اي كل واحدة منهما في محل نصب وهذا مبني ان جزء القول له محل اذا كان  
مفيدا ومبني ايضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكي للكلام  
وهو الشاعر اما لو كان الاستشاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الزائد فالجملتان  
لا محل لهما قطعاً واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق او المفعول به  
والاول لابن الحاجب والثاني لغيره ورجحه بعض المحققين وقوله والا فالجملتان اي  
والا انقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الاعراب بل نظرا لذلك فلا يصح  
التمثيل لان كلا من الجملتين في محل نصب مفعول قال (قوله بان تكون احدهما الخ)  
اي الاولى او الثانية فهاتان صورتان يضربان في صورتين المفهوميتين من قوله  
وان كانتا خبريتين او انشائيتين فالصورا ريع (قوله وان كانتا خبريتين او انشائيتين  
لفظا) الواو للحال وان وصلية ودخل تحت هذا ريع صور الاولى خبرية معنى والثانية  
انشائية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان لفظا او الاولى انشائية معنى والثانية  
خبرية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان كذلك ولا يصح ان يكون قوله وان كانتا  
الخ للبالغة والالكان هذا القسم اعم من الاول لتناوله للمختلفتين لفظا ايضا وهذا  
هو الاول بعينه فلا تباين الاقسام مع ان اعم لا يعطف باو وخرج ما اذا اختلفا  
لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع وبقي من صور اختلافهما ما اذا كانت

اولهما خبر الفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى فقط او العكس ( قوله مات زيد الخ )  
 لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما انشاء وهما مختلفان معنى كقولك عند ذكر  
 من كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار لانطعه ايها الاخ  
 فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظهما انشاء ونحو اليس الله بكاف عبده  
 اتق الله ايها العبد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى اي الله كاف عبده ولفظهما  
 انشاء ( قوله اولانه لاجامع الخ ) اي اول اتفاهما في الخبرية والانشائية لثلا يدخل القسم  
 الاول في هذا ايضا كما تقدم ( قوله كاسيأتي بيان الجامع ) اي والجامع الذي اذا اتقى  
 تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف مماثل للجامع الذي سيأتي في محله عند تفصيله  
 الى عقلي ووهمي وخيالي ثمان مالا يصلح فيه العطف لانفاء الجامع اما لانفائه عن  
 المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمر قصير حيث لاجامع بين زيد وعمر من  
 صداقة وغيرها وان كان بين الطول والقصر جامع التضاد واما عن المسندين فقط كثال  
 الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمر او عنهما معا نحو زيد قائم والعلم حسن  
 ( قوله واما كمال الاتصال ) اي الذي يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو اذا عطف  
 احدهما على الاخرى كعطف التي على نفسه واما غير الواو فلا يضر العطف به  
 معه كما هو المفهوم من كلام المصنف اولا ( قوله فلكون الثانية ) اي فيتحقق ذلك  
 الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها  
 واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الابانة يدل على بعض احوال التبوع لاعلى  
 ذاته والبيان يدل على ذات التبوع لاعلى وصف فيه وهذا المعنى وهو الدلالة على  
 بعض احوال التبوع مما لا يتحقق له في الجمل لان الجملة انما تدل على النسبة ولا تأتي ان تكون  
 نسبة في جملة دالة على وصف شئ في جملة اخرى لم تنزل الجملة الثانية من الاولى  
 منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة في جملة موضحة انسية بجملة اخرى فلذا  
 نزلت الجملة الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من المبين ( قوله تأكيداً معنويا )  
 اي بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى  
 والمراد تأكيداً معنويا لغة والا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون بالفاظ  
 معلومة وليس ماياً في منها او المراد بقوله تأكيداً معنويا اي كالتأكيد المعنوي في حصول  
 مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا او بيانا وما يدل على كون الجملة  
 المذكورة ليست تأكيداً معنويا في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزانه وزان نفسه  
 الخ كذا قيل وقد تمنع تلك الدلالة بان يقال ان المراد فوزان هذا التوكيد المعنوي  
 الاصطلاحي الواقع في الجمل وزان نفسه الذي هو توكيد معنوي اصطلاحا واقع  
 في المفردات فالظاهر ان هذا توكيد معنوي اصطلاحا ولا مانع ان يقال ان ما كان  
 بالاتفاظ المعلومة تأكيداً معنويا بالنسبة للمفردات والجملة الثانية من التخالفتين مفهوما

(نحو مات فلان رجه الله)  
 لم يعطف رجه الله على مات  
 لانه انشاء معني ومات خبر  
 معني وان كانتا جميعا  
 خبرتين لفظا (اولانه) عطف  
 على لاختلافهما والضمير  
 للشان ( لاجامع بينهما كما  
 سيأتي ) بيان الجامع فلا  
 يصح العطف في مثل  
 زيد طويل وعمر قائم ( واما  
 كمال الاتصال ) بين الجملتين  
 ( فلكون الثانية مؤكدة  
 للاولى ) تأكيداً معنويا  
 ( لدفع توهم تجوز او غلط

ويلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى توكيد معنى بالنسبة للجميل تأمل  
وربما كان كلام الفارسي مفيدا لذلك حيث قال ولا يقال ان كل واحد من التوكيد  
والبيان والبدل من جملة التوابع والتابع هو الثاني المعرب باعراب سابقه الحاصل  
او المتجدد وحينئذ فلا بد ان يكون للتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام  
في الجمل التي لا محل لها منه لانا نقول المراد من قولهم هو الثاني المعرب باعراب سابقه  
كونه كذلك فيما سبقه اعراب او المراد باعراب سابقه نفيًا واثباتًا وان هذا تعريف  
للتابع بالنظر للغالب وهو ما اذا كان للسابق اعراب انتهى كلامه ( قوله لدفع توهم  
تجوز ) مصدر مضاف لمفعوله اي لدفع المتكلم توهم السامع تجوز الخ ( قوله او غلطاً )  
اعترضه العلامة السيد بان التأكيد المعنوي في المفردات كما في جاء زيد نفسه  
لا يكون لدفع توهم انسيان والغلط بل لدفع توهم التجوز فقط فكذا ما هو بمنزلة  
وهو المعنوي في الجمل نحو ولا ريب فيه لكن الذي حققه العلامة عبد الحكيم  
ان التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا او غيره سواء كان  
بسهو او نسيان او سبق لسان وان لم يفد بالنسبة للآحاد فاذا قيل جاء الرجلان كلاهما  
فانه يفيد دفع توهم الغلط بالتلفظ بالثنية مكان المفرد او الجمع دون تسمية اخرى  
وكذلك جاء زيد نفسه يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجاني الزيدان  
لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز  
بالنظر للتأكيد المعنوي وقوله الغلط بالنظر للتأكيد اللفظي مخالفا لصنيع الشارح  
في جعلهما للمعنوي الموجب للاشكال المذكور وعبارته على قول المصنف لدفع توهم  
تجوز او غلط اي لاجل ان يدفع المتكلم توهم السامع التجوز في الاولى فتزل الثانية  
منزلة التأكيد المعنوي في المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز او يدفع توهم السامع  
الغلط في الاولى فتزل الثانية منزلة التأكيد اللفظي في المفردات فانه انما يؤتى به لدفع  
توهم السهو او الغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال للعلامة السيد ولكن قد علمت  
ما قاله العلامة عبد الحكيم ( قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب ) اي حالة كون لاريب فيه  
منسوبا لذلك الكتاب ( قوله اذا جعلت الخ ) اي ان محل كون جملة لاريب فيه مؤكدة  
لذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة في اوائل السور اشارة الى ان  
الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محل  
من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسندة ولا مسندا  
اليها والى هذا القول ذهب صاحب الكشاف واليعقوبي وعليه قبيل هي مما اختص  
الله تعالى نبيه بمعرفة معانيها وقيل ان كل حرف مقتطع من كلمة والجموع في موضع  
جملة مستقلة فالهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد فكانه قيل  
الله تعالى نزل جبريل على محمد بالقرآن واقتطاعها من تلك الكلمات لا ينافي

نحو لاريب فيه ) بالنسبة  
الى ذلك الكتاب اذا  
جعلت الم طائفة من الحروف  
او جملة مستقلة وذلك  
الكتاب جملة ثانية  
ولاريب فيه ثالثة ( فانه  
لما بولغ في وصفه ) اي  
وصف الكتاب ( يلوغنه )  
متعلق بوصفه اي في ان  
وصف بانه بلغ ( الدرجة  
القصوى في الكمال )  
وبقوله بولغ تعلق بالباء  
في قوله ( يجعل البتداء  
ذلك ) السدال على كمال  
الغاية يتميزه والتوسل  
بعده الى التعظيم وعلو  
الدرجة

الاشارة المتقدمة فتأمل وبما ذكرناه في بيان معنى هذا القول صحت المقابلة بينه وبين القول الذي بعده ( قوله او جلة مستقلة ) اي او جعلت الم جلة مستقلة اي مع حذف احد جزئها اما مبتدأ او الخبر ان جعلت اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم ويصح جعلها فعلية على ان يكون التقدير اقسام بالم فيكون الجار محذوفا واذا ذكر الم فيكون منصوبا وعلى هذه التقادير الم اما اسم السورة او القرآن او اسم من اسمائه تعالى او مؤول بالمؤلف من هذه الحروف ( قوله وذلك الكتاب جلة ثانية ) اي لايحل لها من الاعراب وقوله ثالثة اي لايحل لها كالاولين واحتز الشارح بقوله اذا جعلت الخ عما اذا جعل الم طائفة من الحروف قصد تعدادها او جلة مستقلة اسمية او فعلية على ما مر وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبرا او جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا او جعل الم مبتدأ ولا ريب فيه خبرا و جلة ذلك الكتاب اعتراضا فانه لا يكون لاريب فيه جلة لايحل لها من الاعراب مؤكدة للجملة قبلها كذلك ( قوله فانه لما بولغناه ) هذا بيان لكون لاريب فيه تأكيذا معنويا لذلك الكتاب وضميرانه للحال والشان وقوله بولغ اي وقعت المبالغة اي فانه لما وقعت المبالغة في ان وصف ذلك الكتاب بانه بلغ في الكمال الى الدرجة القصوى اي البعدى في الرفعة فقوله الدرجة معمول البلوغ وفي الكمال متعلق به ( قوله وبقوله بولغ تتعلق الباء في قوله يجعل ) اي فالعنى فانه لما وقعت المبالغة في الوصف المذكور بسبب جعل الخ ( قوله يجعل الخ ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محصلها بالتعريف لان جعل المبتدأ ذلك انما يفيد بلوغه الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي ان غيره كذلك ( قوله ذلك ) اي لفظ ذلك ( قوله الدال على كمال العناية بتميزه ) اي من حيث ان اسم الاشارة موضوع للشاهد المحسوس وقوله والتوسل الخ اي باعتبار ان اللام للبعد وقوله الدال الخ صفة لجعل او لذلك وهو الاقرب لكن الاول اليق يقول الشارح والتوسل الخ اذ لو كان صفة لذلك لكان المناسب ان يقول الدال على كمال العناية بتميزه وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم ( قوله والتوسل ) عطف على كمال العناية اي الدال على كمال العناية بتميزه والدال على التوسل الى التعظيم وعلو الدرجة بسبب بعده اي دلالة على البعد فكأنه في مرتبة لا يشار اليها الا من بعد ( قوله الدال على الانحصار ) اي لان تعريف الجزئين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار اما حقيقة او مبالغة فالاول نحو قولك الله تعالى الواجب الوجود والثاني كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد اي لاجواد الاحاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ( قوله فعنى ذلك الكتاب ) اي المراد منه انه الخ او معناه حقيقة انه الكتاب لاسواء لكنه غير مراد لانه باطل وقوله الكامل اي في الهداية ( قوله الذي يستأهل ) بالهمزة اي يستحق وفي الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقولون لكن العلامة ان محمدي قد صحح هذه

( وتعريف الخبر باللام )  
الدال على الانحصار مثل  
حاتم الجواد فعنى ذلك الكتاب  
انه الكتاب الكامل الذي  
يستأهل ان يسمى كتابا كان  
ماعداه من الكتب في مقابلته  
ناقص بل ليس بكتاب  
( جاز ) جواب لما اي  
جاز بسبب هذه المبالغة  
المذكورة ( ان يتوهم  
السامع قبل التأمل انه )  
اعنى قوله ذلك الكتاب  
( بما رعى جزافا ) من غير  
صدور عن روية وبصيرة  
( فاتبه ) على لفظ المبني  
للفعل والمرفوع المستتر  
عائد الى لاريب فيه  
والنصوب البارز الى  
ذلك الكتاب اي جعل  
لاريب فيه تابعا لذلك  
الكتاب ( نقيلا لذلك )  
التوهم ( فوزانه ) اي  
فوزان لاريب فيه مع ذلك  
ذلك الكتاب

العبارة في الأساس (قوله كان ماعداً من الكتب) أي الحماوية وقوله ناقص أي من درجته وهذا أن لوحظ أن المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب أي ولو كان ذلك الغير كتاباً كاملاً في نفسه وهذا المعنى أن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب وقديقال أن المناسب للملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنية ويقول وإن ماعداً من الكتب في مقابلته ناقص واجب بانه أتى بها إشارة إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره لما ذكره من أن الحصر في قولك زيد الشجاع قصده مجرد كمال شجاعته وقد توسل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعى مساواته زيد في الشجاعة وأعلم أن هذا الكلام الذي قرر به الشارح الحصر في الآية ليس في ظاهره سوء أدب إذ لم يصرح بلفظ الكتب التي وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا بابطالها لأن الملك الأعظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيره أن لم يسميت فيه الكتب ووقع الحصر من غير الملك الأعلى لم سوء الأدب أو وقع الحصر من غير الملك الأعلى ولو لم تسم الكتب قاله العقوبى (قوله جاز الخ) أي لأن كثرة المبالغة لا تجوز توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً أن المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره ألا تخلو المبالغة غالباً من تجوز وتساهل (قوله قبل التأمل) أي في كالات الكتاب (قوله أعني قوله ذلك الكتاب) أي المفيد للمبالغة في المدح (قوله مما يرمى به) أي من جملة الكلام الذي يتكلم به (قوله جزافاً) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان والكسر قياسي لانه مصدر جازف جزافاً ومجازفة أي أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية والجزاف أيضاً التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه في كلام المصنف على المصدرية أي يرمى به رمي جزاف أي ربما بطريق الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمة وهذا تفسير للجزاف وليس زائداً عليه كما علت فهو على حذف أي فان قلت أن توهم كون الكلام مما يرمى به جزافاً إنما يصح لو صدر عن غير علام القيوب فكيف يقال يحوز أن توهم أن هذا الكلام مما يرمى به جزافاً قلت اجابوا عن ذلك بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فاجرى معه لا ريب فيه دفعا لذلك التوهم جرياً على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق لأن القرآن وإن كان كلام الله تعالى إلا أنه جار على القاعدة العرفية المعتبرة في كلام المخلوق وانت لو قلت ذلك الرجل كان مفيداً لانه الكامل في الرجولية فر بما يتوهم أن هذا مما يرمى به جزافاً فلك أن تؤكده وتدفع ذلك التوهم بقولك لاشك فيه فتأمل (قوله نفيًا لذلك التوهم الخ) فتوهم الجزاف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاني زيد لاشتراكهما في المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في لا ريب فيه راجعاً إلى الكلام السابق أعني ذلك الكتاب ظاهر كما أنه قيل لا ريب فيه

ولاجازفة وان كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فبني على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالجازفة الخ عبد الحكيم (قوله فوزانه الخ) الوزان مصدر قولك وزان الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كانت مساية لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد هنا اذ المعنى غربة لاريب فيه مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجراف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاء زيد نفسه (قوله وزان نفسه) اي مرتبة نفسه من جهة كونه رافعا لتوهم الجراف وان الجاني نقله او رسوله او عسكره او كتابه (قوله فظهر) اي من التقرير السابق المفيدان وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله من ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالوازن (قوله كانوا هم) راجع للنفي اي ان بعضهم توهم ان وزان الثاني زائد ولكن لجعله وزان الاول مصدرا بمعنى اسم الفاعل وحينئذ فالعنى فوزانه ومشابهه نفسه وردبانه لاحاجة للتأويل والاصل عدم الزيادة (قوله اوتأكيدا لفظيا) اي بان يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الاول وهو عطف على قوله تأكيدا معنويا ووجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد وعلم بما قلناه ان الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوي بين معنيهما تتخالف واللتين بينهما تأكيد لفظي بين معنيهما اتحاد واتفاق ولهذا قيل ان لاريب فيه تأكيد معنوي وهدي تأكيد لفظي وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين وعلم انه ليس المراد بالتأكيد اللفظي التأكيد بنفس تكرير اللفظ اذ لم يتعرضوا له لانه لا ينوهم فيه صحة العطف تأمل (قوله هدي) الهدى هو الهداية وهي عبارة عن الدلالة على سبيل النجاة (قوله اي هو هدي) اشار الشارح بذلك الى ان محل كونه ممانحن بصدده اذا جعل هدي خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدي مع انه اذا جعل كذلك كان ممانحن بصدده لقوات المبالغة المطلوبة واما اذا جعل خبرا عن ذلك الكتاب بعد الاخبار عنه بلاريب فيه او جعل حالا والعامل اسم الإشارة فلا يكون ممانحن بصدده (قوله اي الضالين الصائرين الى التقوى) هذا جواب عن اشكال وحاصله ان الهداية انما تتعلق بالضالين لا بالمتقين لانهم هم المهديون فلو تعلقت الهداية بهم لزم تحصيل الحاصل وحاصل الجواب ان المتقين في الآية من مجاز الاول فالعنى هدي للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول وهم الذين يستمعون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم ومحضه ان المراد بالمتقين المتقون بالقوة اي الشرفون على التقوى واجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان تعلق الهداية بالوصوفين بالتقوى على معنى الزيادة اي هو نفس زيادة الهدى للمتقين على هداهم اي انه يدلهم

(وزان نفسه) مع زيد  
(في جاني زيد نفسه)  
فظهر ان لفظ وزان في قوله  
وزان نفسه ليس بزائد  
كما توهم اوتأكيدا لفظيا  
كما اشار بقوله (ونحو  
هدي) اي هو هدي  
(للمتقين) اي الضالين  
الصائرين الى التقوى (فان  
معناه انه) اي الكتاب (في  
الهداية بلفظ درجة لا يدرك  
كنهها) اي غايتها التي تنكسر  
هدي من الابهام والتغميم  
(حتى كأنه هداية محضة)  
حيث قيل هدي ولم يقل  
هاد (وهذا معنى ذلك  
الكتاب لان معناه كما  
مر الكتاب الكامل والمراد  
بكماله كماله في الهداية لان  
الكتب النماوية بحسبها  
اي بقدر الهداية واعتباها  
(تفاوت في درجات الكمال)

على ما يصلوا اليه من معاني التقوى واجاب السيد الصفوى بان المراد المتقون في علم الله تعالى ( قوله فان معناه ) اى معنى هدى للتقوى وهذا تعليل لكون موهدى للتقوى تأكيذا لفظيا لذلك الكتاب اى انما كانت هذه الجملة تأكيذا لفظيا لهذه الجملة التى قبلها لاتحادهما فى المعنى لان معناه الخ ( قوله فى الهداية ) متعلق بما بعده وهو بالغ ( قوله اى غايتها ) انما لم يحمل الكسرة على الحقيقة لمناطة لقوله بعد ذلك حتى كأنه الخ وبيان ذلك انه لما حكم بان الحقيقة الدرجة التى بلغها لا تدرك فلا يصح ان يتفرع عليه قوله حتى كأنه هداية محضة لان ذلك لا يتفرع الاعلى ادراك حقيقة لا على عدم ادراكها ( قوله لما فى تكبير هدى الخ ) علة لقوله فان معناه الخ ( قوله حتى كأنه ) الاولى حتى انه اذ فى حل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد انتهى اطول ( قوله حيث قيل الخ ) الحاشية للتعليل ( قوله وهذا ) اى بلوغ الكتاب فى الهداية درجة لا تدرك غايتها وقوله معنى ذلك الكتاب اى بناء على انه جملة مستقلة اى معنا المقصود منه لا المعنى المطابق الذى وضع له اللفظ ( قوله لان معناه ) اى المقصود منه ( قوله والمراد بكماله ) اى الكتاب ( قوله لان الكتب السماوية بحسبها تفاوت فى درجات الكمال ) فاذا كان التفاوت فى الهداية وجب حمل الكمال على الكمال فى الهداية ( قوله اى بقدر الهداية ) فبداشارة الى ان الحسب بمعنى القدر يقال عمل هذا بحسب عمل فلان اى على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتفاوت وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر اى بحسبها تفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تفاوت ايضا بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعتبار اعجاز نطقه فكيف يحصر المصنف تفاوت الكتب السماوية فى الهداية واجيب بان الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جزالة النظم وبلاغته لكن المقصود الاصلى من الازال انما هو الهداية فحصر التفاوت فى الهداية للمبالغة اعتناء بشأن هذا التفاوت بتزليل غيره منزلة العدم والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله لانها المقصود الاصلى الخ ( قوله لانها المقصود الاصلى ) اولا ينبئ عليها كل فرض ذيوى واخرى ( قوله فوزانه ) اى نسبه ومرتبته وهذا مقرر على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب انه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الفرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى انه نفس الهدى وهو محال ايضا وانما الفرض كونه كاملا فى افادة الهداية فقد اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية وصار هو هدى تأكيذا لفظيا فوزانه الخ ( قوله اى وزان هدى للتقوى ) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتفاء بسابقه اذ لا فرق ثمان المراد مماثلة هو هدى لزيد الثانى فى اجمال المعنى لدفع توهم الغلط والسهو لان التأكيذا لفظيا انما يؤتى به لدفع توهم السامع ان ذكر زيد الاول على وجه الغلط او السهو وان المراد عمرو مثلا واعترض العلامة السيد على

لا بحسب غيرها  
لانها المقصود  
لاصلى من الازان  
( فوزانه ) اى وزان  
هدى للتقوى ( وزان  
زيد الثانى فى جائز  
زيد زيد ) لكونه  
مقرر لذلك الكتاب  
مع اتفائها فى المعنى  
بمخلاف لازيم فيه  
قانه بخلافه معنى  
( او ) لكون الجملة  
الثانية ( بدلا منها  
اى من الاولى

المصنف بأنه حيث كان قوله هدى للثقتين وزانه وزان زيد الثاني كان المناسب حينئذ  
عطف هدى للثقتين على قوله لاريب فيه لاشتراكهما في التأكيديّة لذلك الكتاب  
وان امتنع عطفه على المؤكد بفتح الكاف واجيب بان لاريب فيه لما كان تأكيديا تابعا  
لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله  
فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال في الاطول وهذا الاعتراض غفلة عن انه  
لا يعطف تأكيديا على تأكيدي فلا يقال جاء القوم كلهم واجمعون لايهام العطف على  
المؤكد انتهى (قوله مع اتفاهما في المعنى) اى المراد منهما (قوله فانه يخالفه معنى) اى  
وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم في الريب عنه فلذا جعل لاريب فيه تأكيديا معنويا  
وجعل هدى للثقتين تأكيديا لفظيا (قوله بدلا منها) اى بدل بعض او اشتمالا لبدل غلط  
اذ لا يقع في فصيح الكلام ولا بدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجمل التي لا يحمل لها من  
الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيديّة الاعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة  
الثانية في البدلية دون التأكيديّة وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا يحمل لها من الاعراب  
لانه لا نسبة بين الاولى منها وبين شئ آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الاولى  
وانما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره في الجمل التي لا يحمل لها  
ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخل بدل الكل في كال الاتصال  
ومثل له بقول القائل فنعنا بالاسودين فنعنا بالقر والماء فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم  
بالثانية تكون الاولى كغير الوافية المراد لما فيها من ابهام ما والمقام يقتضى الاعتناء  
بشان الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر او نحو ذلك كانت بدل كل فحصل  
من هذا ان في جعل الجملة الوافئة بدل كل من كل داخله في كال الاتصال او غير داخله  
خلافًا بخلاف الواقعة بدل بعض او اشتمال فانهما داخلان فيه قطعًا لان المبدل منه  
فيهما غير واف بالمراد حتى في البدل الافرادى فلك اذا قلت اعجبني زيد لم يتبين الامر  
الذى منه اعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت  
اعجبني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ومن هذا تعلم  
ان البدل الاتصال لا يخلو من بيان ووقاء ولم يقتصر على البدل في جميع  
الاقسام دون المبدل منه مع ان الوفاء انما هو بالبدل لان مقام البدل يقتضى  
الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين او كد ولا يقال حيث كان البدل  
الاتصال لا يخلو عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان لانا نقول البيان في البدل  
غير مقصود بالذات بل المقصد تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير  
والايضاح لا تقرير النسبة نفاهم ووجه منع العطف في بدل البعض والاشتمال ان البدل  
منه في نية الطرح عن القصد الذاتى فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر  
وقول بعضهم وجه المنع ان البدل والمبدل منه كائنى الواحد لا يتم مع كون المبدل منه

(لانها) اى الاولى  
(غير وافية تمام المراد)  
او كغير الوافية  
حيث يكون في الوفاء  
قصورا ما او حفا، ما  
(بخلاف الثانية)  
فانها وافية كمال  
الوقاء والمقام يقتضى  
اعتناء بشأنه) اى  
بشان المراد (لأنه  
ككونه) اى المراد  
(مطلوبا في نفسه  
او فاضيا)

كالمردوم اذ لا يحدد ماهو بمنزلة المردوم بالموجود مع ان البعض من حيث هو  
والشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل ( قوله لانها غير وافية )  
عله لمحدوف اى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ قوله او كغير الوافية ) اى لكونها  
بجملة او خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كافي الآية والبيت الاتيين على ما يقتضيه  
صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف اهل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية  
والاحسن كما في ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت بيدل البعض والاشتمال  
لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص ولا للمعجل بالمبين وان يراد  
بكغير الوافية الجملة التي اتبعت بيدل الكل بنا على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى  
هو مدلول الثانية ما صدقا وان اختلفا مفهوما والمما صدق اكثر رعاية من المفهوم  
وعلى هذا يكون قوله اوفى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود  
في الحالة الراهنة ولا يقال حل قوله او كغير الوافية على التي اتبعت بيدل الكل لانها  
مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجري في الجمل التي لا محل لها لانا نقول قوله  
او كغير الوافية اشارة لمذهب غير من جريان بدل الكل في الجمل وانه قال او كغير الوافية  
على ما شئ عليه غيرنا وانما كان حل كلام المصنف على هذا الذي قلنا احسن لان غير  
الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل الذي ذكر لها وتكون التي هي كغير الوافية  
كالمتطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف او كغير الوافية  
للتوزيع الاعتباري وحيث فتكون الجملة الاولى في كل من الآيات والبيت غير وافية  
باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان في الاولى وفاء باعتبار  
كونها اعم واشتمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت  
الاولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون اوفى  
فشيء الاول بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو المقصود ويصح جعل الاولى  
غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل ( قوله حيث  
يكون في الوفاء قصورما ) اى حيث يكون في وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها اجملة كما في  
الاية وقوله او خفاء اى او يكون في الاولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا  
راجع لقوله او كغير الوافية ( قوله والمقام يقتضى اعتناء بشانه ) جملة حالية اى لكون  
الاولى غير وافية بالمراد والحاد ان المقام يقتضى اعتناء بشانه فمن ثم اتى بالبدل منه ثم بالبدل  
لان قصد الشئ مرتين او كد ولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا  
العدوي والمراد بالتمام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب ان قوله والمقام الخ جواب عما يقال  
هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء المراد فلم يقتصر عليها وبوكل فهم المراد  
للسامع فقد يتلوه الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به في مقام يقتضى  
الاعتناء بشانه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمذوب اليه من حيث النسبة مرتين

قوله أو اصل الخ هكذا  
في الأصل ولعله محرفاً  
والأصل أو أهلاً لأن  
يتجرب منه الخ ويصروا  
(مصححاً)

أو محجبا أو لطيفا

فتنزل الثانية من الأول

منزلة بدل البعض

أو الاشتغال فالأول

(نحو أمدكم بما تعلمون

أمدكم بأنعام وبنين

وجنات وعيون فإن

المراء الذي به على نعم الله

تعالى والمقام يقتضي

اعتناء بشأنه لكونه

مطلوباً في نفسه

وذريعة إلى غيره

(والثاني) أعني قوله

أمدكم بأنعام الخ أوفى

بتأديته (أي تأدية

المراء الذي هو التنبيه

(لدلائله) أي الثاني

(عليها) أي على نعم

الله تعالى (بالفضيل

من غير إحاطة على علم

المخاطبين المأمنين

فوزانه وزان وجهه

في المحجبي زيد وجهه

لأنه خسر الله الناس

في الأول لأن ما تعلمون

يشمل الأنعام وغيرها

(والثاني) أعني المنزل

منزلة بدل الاشتغال

في المفردات (قوله أي بشأن المراد) أي وحيداً فلا بد من إتمامه ولم يرجع الضمير إلى تمام  
المراد لأن الاعتناء بشأن المراد يقتضي المبالغة في إتمامه (قوله لكثرة) الأولى حذفه  
إذا لكتمة نفس المقام كما في الأطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوباً في نفسه) أي  
وبسبب المطلوب أن يعتنى به وبين ذلك كما في الآية وكان الأولى حذف قوله في نفسه  
ليشمل ما إذا كان المراد مطلوباً ذريعة لغيره كما أشار له الشارح بقوله فيما يأتي وذريعة الخ  
(قوله أو فظيماً) أو عظيماً في القبح والشناعة فلفظاً عنه وكون العقل لا يدرك ابتداء  
يعتني بشأنه فيبدل منه ليتقرر في ذهن السامع بقصد مرتين نحو أن يقال لامرأة زنى  
وتصدق توبيحاً لها وتقرعاً لا يجمع بين الأمرين لازماً ولا تصدق وهذا المثال  
بناء على ورود بدل الكل في الجمل التي لا يحملها (قوله أو محجبا) أي فاعتنى به لا محجبا  
المخاطب قصد البيان غرضه وكونه أهلاً لأن ينكر أن ادعى نفيه هو أو أصل يتجرب منه  
أن ادعى إثباته كما إذا رأيت زيدا محتاجاً ويتعفف فتقول زيد جمع بين أمرين يحتاج  
ويتعفف ونحو بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذ مثلاً الخ فإن البعث بعد صيرورة  
العظام تراباً عجيب هند منكر به ومن عجائب القدرة عند منبته وهذا أيضاً مثال  
لبدل الكل ومثاله أيضاً قال زيد قولاً قال أنا هزم الجند وحدي (قوله أو لطيفاً) أي  
ظريفاً مسحسناً فيقتضي ذلك الاعتناء به لادخال ما يستغفر في أذهان السامعين  
كما إذا رأيت زيداً رقيق القلب حسن السيرة فتقول زيد جمع بين أمرين جمع بين  
رقة القلب وحسن السيرة ونحو لا يجمع بين الأمرين لا يجمع بين السماع والاهو (قوله)  
فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض (أي في المفرد والأفهي بدل حقيقة  
وكذا قوله الاشتغال على ما تقدم ثم إن تنزيل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل  
الاشتغال استشكلوه بأن ضابط بدل الاشتغال وهو أن يكون المبدل منه متناضياً للذكر  
البديل غير موجود هنا واجيب بأن هذا ضابط البديل في المفردات (قوله نحو أمدكم)  
أي نحو قول الله تعالى حكايته عن قول نبيه هو أقروم ولا يقال الكلام فيما لا يحمل له  
وأمدكم بما تعلمون محلها النصب لأنها مفعول اتقوا قبله لأننا نقول هذه الجملة صلة  
الموصول وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السيد  
بأن المحل للمجموع الصلة والموصول فيجوز الصلة لا محجراً وقوله فإن المراد أي من هذا  
المخاطب (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) الجملة حالية أي والحال أن الماسم  
يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوباً في نفسه لأن إقناطهم من سنة  
غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه لأنه تذكير للنعم لشكر والشكر عليها مبدءاً  
لكل خير (قوله وذريعة إلى غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك  
واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يفضل عليهم  
بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فيتقونه (قوله لدلائله عليها بالفضيل)

اى حيث سميت بنوعها بخلاف الاول فانه يدل عليها اجمالاً لان الامداد يشربان المراد  
 بما يعلمونه نعم وهى غير سمائة بنوعها (قوله من غير حالة) اى من غير ان يحال تفصيلها  
 على علم المخاطبين المعادين لكفرهم لانه لو احيل تفصيلها الى علمهم لربما نسبوا ذلك  
 النعم الى قدرتهم جهلاً منهم وينسبون له تعالى نعماً اخرى كالاحياء والتصور  
 (قوله فوزانه) اى قرينة قوله امدكم بانعام وبين الخ بالنسبة لقوله امدكم بما تعلمون  
 (قوله وزان وجهه) اى مرتبة قولك وجهه بالنسبة لزيد فى قولك اعجبني زيد وجهه  
 (قوله لدخول الثانى) اعنى مضمون امدكم بانعام وبين الخ وقوله فى الاول يعنى امدكم  
 بما تعلمون (قوله يشمل الانعام وغيرها) اى من السمع والبصر والعز والراحة وسلامة  
 الاعضاء والبدن ومنافذها بما ذكر من النعم فى الجملة الثانية بعض ما ذكر فى الاولى  
 كما ان الوجه بعض زيد وكان الاولى للشارح ان يقول لان ما تعلمون يشمل ما ذكر فى  
 الجملة الثانية من النعم الاربعة وغيرها كالسمع والبصر لان كلامه يوهى ان المراد  
 بغير الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعدها فى الآية الثانية وليس هذا مراداً بقى شئ  
 آخر وهو ان قوله امدكم بانعام وبين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة  
 الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم  
 وان اريد ما هو اعلم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام  
 فلا تكون الثانية اوفى لان الاولى اوفى من جهة العموم والثانية اوفى من جهة  
 التفصيل آه يعقوبى (قوله اعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال) اى فى المفردات  
 فلا يقال ان جملة لا تقين عندنا بدل اشتمال وحينئذ فما معنى التنزيل (قوله  
 اقول له ارحل لا تقين عندنا) قال فى شرح الشواهد لا يعلم قائله ومضى البيت اقول له  
 حيث لم يكن باطنك وظاهر لك سالماً من ملازمة ما لا ينبغي فى شأننا ارحل ولا تقم  
 فى حضرتنا وقوله والا فكن الخ اى وان لم ارحل فكن على ما يكون عليه المسلم من  
 استواء الحالين فى السر والجهر اى فى الظاهر والباطن (قوله فان المراد به كراة اظهار  
 الكراة لافاته) ليس المراد ان ارحل موضوع لكراة اظهار الكراة لانه انما  
 وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفاً يقتضى غالباً محبة ومحبة الشئ  
 تستلزم كراة ضده وهو الاقامة منافعهم منه كراة الاقامة والدليل على ان الامر  
 اجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراة لاضد قوله والا  
 فكن فى السر فانه يدل على كراة اقامته لسوءه لا انما مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة  
 باقامته وعدم كراة اقامته بل اصلح له فيها مثلاً فظهر من هذا ان لفظ ارحل دال  
 على كراة الاقامة لزوماً وذكر هذا لفظ يفيد اظهار الكراة والعِدول عن الاشارة  
 والرمز والحال ان يفيد اظهار الكراة الى المفظ الاقوى منها يدل على كمال ذلك  
 الاظهار (قوله ادلالته عليه بلطافة مع التاكيد) وذلك لان لفظ لا تقين يدل على

اقول له لرحل لا تقين  
 عندنا والا فكن فى  
 السر والجهر مسلماً  
 فان المراد به اى  
 بقوله ارحل (كمال  
 اظهار الكراة  
 بلطافته) اى مخاطب  
 وقوله لا تقين عندنا  
 اوفى بناديته لدلالته  
 اى دلالة لا تقين  
 (عليه) اى على كمال  
 اظهار الكراة  
 (بالمطابقة مع التاكيد)  
 الحاصل من الذون  
 وكونها مطابقة  
 باعتبار الوضع العرفى  
 حيث يفيد لا تقم عندى  
 ولا يقصد كفه عن  
 الاقامة بل مجرد  
 اظهار كراة حضوره  
 (فوزانه) اى وزان  
 لا تقين عندنا وزان  
 حسنه اى لعجبى الدار  
 حسنه لان عدم  
 الاقامة نادر الاحتمال  
 فلا يكون تأكيداً

كراهة الأقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتهما ونون التأكيـ  
 دالة على كمال هذا الإظهار كذا قرر شيخنا العدوي وعليه يكون قوله لا تقين ليس  
 دالا على كمال إظهار الكراهية دون اعتبار التأكيـ بل بواسطة اعتباره وحينئذ فتول  
 المصنف مع التأكيـ متعلق بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة للتأكيـ كيدفي كون لا تقين أوفي  
 والحاصل أن كلامنا راجل ولا تقين وأن دل على كمال إظهار الكراهة إلا أن دلالة  
 لا تقين على ذلك بالمطابقة ودلالة راجل عليه بالانترام ولما كانت دلالة لا تقين على  
 هذا المقصودا وفي لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول راجل ولا فيه بل هو  
 ملايه للامرة بينهما صار بدل اشتغال منه ويمكن أن يقال أن قوله لا تقين يدل  
 على كراهة الأقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار تلك الكراهة  
 والمدلول عن الإشارة وغيرها مما يفيد إظهار كراهة المذكورة إلى اللفظ الأقوى  
 منهما يدل على كمال ذلك الإظهار كما أن نون التوكيد وحدها تغير كمال ذلك الإظهار  
 وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لا تقين أوفي تأدية المراسل من راجل من وجهين الأول دلالة  
 راجل على كمال إظهار الكراهة بالانترام ودلالة لا تقين بالمطابقة الثاني اشتغال لا تقين على  
 التأكيـ دون راجل وعلى هذا الاحتمال فتول المصنف مع التأكيـ كيد حال من ضمير دلالة  
 أي دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبا للتأكيـ وهذا يفيد أن دلالة عليه بالمطابقة حال  
 كونه مع التأكيـ دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين قرره بعضهم (قوله وكونها  
 مطابقة الخ) هذا جواب عما يقال أن قوله لا تقين عندنا ما يدل بالمطابقة على طلب  
 النكف عن الأقامة لأنه موضوع للنهي وأما إظهار كراهة المنهي عنه وهو الأقامة  
 فنلوازمه ومقتضياته وحينئذ دلالة عليه تكون بالانترام دون المطابقة فكيف  
 يدعي المصنف أنها بالمطابقة وحاصل الجواب أنا نعلم أن دلالة على إظهار كراهة  
 الأقامة بالانترام لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي ودعوى المصنف أن دلالة عليه  
 بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي لأن لا تقم عندي صار حقيقة عرفية في إظهار  
 كراهة أقامته حتى أنه كثيرا ما يفار لا تقم عندي ولا يقصد بحسب العرف كدفع عن الأقامة  
 الذي هو المدلول اللغوي بل مجرد إظهار كراهة حضوره وأقامته عندنا سواء وجد  
 معها أم لا (قوله فوازته) أي قرينة لا تقين مع قوله راجل (قوله وزان  
 حسنهما) أي مرتبة حسنهما مع الدار في قولك أعجبنى الدار حسنهما (قوله لأن عدم  
 الخ) أي إنما كان وزانه وزان حسنهما لأن عدم الأقامة أي الذي هو مطلوب بلا تقين  
 وقوله مغاير للارتحال أي الذي هو مطلوب بقوله راجل وقوله مغاير للارتحال أي  
 بحسب المفهوم وأن ملازما بحسب الوجود (قوله فلا يكون تأكيـا) اعتراض بأنه  
 أن أراد نفي التأكيـ المطلق فقط فلا يكون مخرجا للغوي وحينئذ لم يتم التعارض  
 وأن أراد نفي التأكيـ مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيـ اللغوي لا يكون مغايرا  
 في المعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لا ريب فيه فإنه تأكيـ لقوله ذلك الكتاب

مع مفارقتها في المعنى و بما ذكره في قوله انما نحن مستهزون انه ناكيد لقوله انما هم  
 لان الاستهزاء بالايان رفع له والايان قبض الكفر ورفع تقيض الشيء ناكيد واجيب  
 باختيار الثاني وهو ان المراد في التاكيد مطلقا الا ان المراد بقوله مفارقتها للارتحال اي  
 مفارقة قوية لا يؤول الامر ان فيها شيء واحد وان تلازم ما في الوجود وحينئذ فلا  
 تكون الجملة الثانية توكيد اللفظي لانه لا مفارقة فيه بين المفهومين ولاننا كيدامتنوا لان  
 المفهومين فيه وان تغاير الكن مفارقة قريبة بحيث يرجع معها الثاني الى معنى الاول  
 كما مر كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وغير داخل فيه) اي وعدم الافادة غير داخل  
 في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هذا ظاهر بناء على ان الامر  
 بالشئ لا يتضمن النهي عن ضده واما على القول بان الامر بالشئ يتضمن النهي عن  
 ضده بمعنى النهي عن ضده جزؤا كاذب اليه جمع وصرحه السيد في شرح المفتاح  
 فيكون قوله لا تقين عندنا في حكم بدل البعض من الكل كما في الفخاري (قوله ولم  
 يعتمد ببدل الكل) اي بحيث يذكر ما يخرج منه فالقصد بهذا ان يكون لا تقين بدل كل  
 ليتم دليل السير وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل  
 حتى يرد عليه بان الاولى له ان يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض  
 او الاشتغال او يؤخره عن بقية التوجيه (قوله لانه) اي بدل الكل (قوله انما يتغير عن  
 التاكيد) اي اللفظي في المفردات وقوله بمفارقة اللفظين اي في البديل واما التوكيد  
 اللفظي فلا يجب فيه المفارقة بين اللفظين بل تارة يتغايران وتارة يكونان غير متغايرين  
 (قوله وكون المقصود) اي من البديل هو الثاني اي ينقل نسبة العامل اليه وهو عطف  
 على مفارقة (قوله وهذا لا يتحقق الخ) اي وما ذكر من مفارقة اللفظين التي يحصل معها  
 تغيير بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد  
 اللفظي في الجمل فيه المفارقة بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منها  
 مقصودا فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تغير عن التوكيد فتحذف البديل كل في الجمل  
 لا غنا، التوكيد فيها عنه فلذا لم يعتمد المصنف ببدل الكل بحيث يخرج منه والحاصل  
 ان المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرقه به بين بدل  
 الكل والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحينئذ قالنا كيد يغني عن البديل فيها  
 كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لاسيما التي لا محل لها من الاعراب) اوله لانه لا يتصور  
 فيها ان تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى  
 تنقل للثانية وتجعل الثانية بدلا من الاولى في تلك فظهر من كلام الشارح ان بدل الكل  
 لا يكون في الجزر مطلقا سواء كان لها محل اولا وهذا يخالف لما ذكره العلامة السيد  
 في حاشية الكتاب من ان ذلك خاص بما لا محل له حيث قد تم الظاهر ان قوله انما نحن  
 مستهزون بدل كل من قوله انما معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي

( وغير داخل فيه )  
 فلا يكون بدل بعض  
 ولم يعتمد بدل الكل  
 لانه انما يتغير عن  
 التاكيد بمفارقة  
 اللفظين وكون  
 المقصود هو الثاني  
 وهذا لا يتحقق في  
 الجمل لاسيما التي لا محل  
 لها من الاعراب

(مع ما بينهما) اي بين  
عدم الاقامة  
والارتحال (من  
الملا بسة)  
اللزومية فيكون بدل  
اشتمال والكلام في  
ان الجملة الاولى اعني  
ارحل ذات محل من  
الاعراب مثل ما مر  
في ارسوا زوالها  
وانما قال في المنانين  
وان الثانية اوفى لان  
الاولى وافية مع  
ضرب من القصور  
باعتبار الاجمال  
وعدم مطابقة  
الدلالة فصارت كغير  
الوافية (او) لكون  
الثانية (بيانها)  
اي للاولى (لخفاها)  
اي الاولى (نحو  
فوسوس اليه  
الشیطان قال يا آدم  
هل ادلك على شجرة  
الخلد وملك لا يبلى  
فان وزانه) اي وزان  
قال يا آدم (وزان عمر  
في قوله اقسم بالله  
ابو حفص عمر) ما  
مسيها من نقب  
ولادبر \*

لا محل لها من الاعراب آه ومقتضى ذلك ان الجمل التي لها محل يجرى فيها بدل الكل  
لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل اليها بخلاف التي لا محل لها  
من الاعراب فانه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل الى مضمون الجملة الثانية هذا وقد تقدم  
ان بعضهم نزل اشتشاف حكم الجملة التي لا محل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم الى مضمون  
الثانية فجوز بدل الكل في الجملة مطلقا اي سواء كان لها محل من الاعراب ام لا فان قلت  
كان على المصنف ان يذكر ما يخرج بدل الغلط حتى يتم مدعا من بدل الاشتمال قلت  
تركه لعدم وقوعه في الفصح كذا قيل وفيه ان الذي لا يقع في الفصح الغلط الحقيقي  
واما ان كان غير حقيقى بان تغالط بان يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الاغراض  
فهذا واقع في الفصح الا انه نادر وندرته لا تقتضى عدم ذكر ما يخرج به فعل المصنف  
انما ترك ما يخرج به لعدم تأتية في البيت المذكور لان بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين  
البديل والمبدل منه ملازمة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع ما بينهما من الملا بسة)  
اي لان الامر بالشئ كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالاقامة (قوله فيكون بدل  
اشتمال) هذا نتيجة دليل السير (قوله والكلام الخ) هذا اشارة الى جواب اعتراض وارد  
على المصنف وحاصله ان الكلام في الجمل التي لا محل لها وما اتى به من البيت ليس  
الجلتان فيه كذلك لان قوله ارحل لا تقين محكيان بالقول فتحلها نصب وحاصل  
الجواب ان ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون  
الثانية بدل اشتمال من الاولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب او لا  
واجاب السيد بجواب آخر وحاصله ان قوله ارحل لا تقين حكاية عما يقوله الشاعر  
في زمان الاستقبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكى ولا محل له من الاعراب (قوله  
لان الاولى) اي الجملة الاولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله باعتبار  
الاجمال) اي العموم وهذا باعتبار ما مل به للقسم الاول من الآية لان الجملة الاولى فيها  
دالة على النعم المذكورة بالعموم بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدالاتها عليها  
بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر للممثل به للقسم الثاني من البيت  
وذلك لان المقصود من قوله ارحل لا تقين عندنا كمال اظهار الكراهة لا قامت ودلالة  
الجملة الاولى على ذلك المعنى بالزوم كما تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها  
بدالاتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي (قوله فصارت) اي الاولى بالنسبة  
لثانية كغير الوافية هذا يقتضى ان المصنف لم يمثل لغير الوافية بل لما هو كغير الوافية  
والاولى حل الكلام على ما تلاءم سابقا من ان غير الوافية هي التي اتبعت ببديل البعض  
والاشتمال وان التي هي كغير الوافية هي التي اتبعت ببديل الكل بناء على اعتباره  
في الجمل وانما كان حل الكلام على هذا اول لما مر من ان غير الوافية هي التي صدر بها  
فيصرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمتطردة باعتبار ما لم يذكر هو

حيث جعل الثاني  
بيانا وتوضيحا للاول  
فظهر ان ليس لفظ  
قال بيانا وتفسيرا  
لفظ وسوس حتى  
يكون هذا من باب  
بيان الفعل لامن  
بيان الجملة بل المبين  
هو مجموع الجملة (واما  
كونها) اي الجملة  
الثانية (كالمقطعة  
عنها) اي عن الاول  
(فلكون عطفها  
عليها) اي عطف  
الثانية على الاول  
(موها لعطفها  
على غيرها) مما ليس  
بمقصود وشبه هذا  
بكمال الانقطاع  
باعتبار اشتماله على  
مانع من العطف الا  
انه لما كان خارجيا  
يمكن دفعه بنصب  
قرينة لم يجعل هذا  
من كمال الانقطاع  
(ويسمى الفصل  
لذلك قطعا مثاله

وذكره الغير (قوله خلفاها) اي فالمقصود بالجملة الثانية بيان الاول لما فيها من الحقائق  
اقتضاء المقام ان الله من غير ان يقصدها اشتتاف الاخبار بنسبتها كافي البذل والفرق  
بين البذل والبيان مع وجود الخفاء في كل من البذل منه والمبين ان المقصود في البذل  
هو الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيحه فلا يوضح في الاول  
حاصل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من الباني (قوله فوسوس اليه الشيطان  
الخ) ضمن وسوس معنى التي فعدي بال فكأنه قيل فالتى اليه الشيطان وسوسه وهذه  
الجملة فيها خفاء، اذ لم تبين تلك الوسوسة فينت بقوله قال يا آدم هل ادلك على شجرة  
الخلد وملاك لا يبلى واضاف الشجرة للخلد بارعا، ان الاكل منها سبب لخلود الاكل وعدم  
موته ومعنى وملاك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال واعترض على المصنف  
في تمثيله بالآية بان الظاهر ان جملة وسوس الخ في محل جر لعطفها على جملة قلنا المضافة  
لاذن قوله تعالى واذا قلنا لللائكة اسجدوا لآدم الآية الا ان يقال انه مثال لكمال  
الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا لقطع النظر عن كون الاولى ايها محل اول  
تأمل (قوله فان وزانه الخ) الملائم لما سبق فوزانه آه اطول (قوله مامسها من نعت  
ولادبر) النقب ضعف اسفل الخف في الابل وضعف اسفل الخافر في غيرها من خشونة  
الارض والنقب بالضم اول ما يبدون من الجرب قطعاً منفرقة والدير جراحة الظهر وهذا  
البيت لا عرابي اتى عمر بن الخطاب فقال ان اعلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفا، نقباء  
استعمله فظنه كاذبا فقال والله ما نقت ولم يحمله فانطلق الاعرابي فجعل يغيره  
ثم استقبل البطحا، وجعل يقول وهو عشى خلف بعيره

\* اقيم بالله ابو حفص عمر \* مامسها من نعت ولادبر \* اغفر له اللهم ان كان فجر \*  
اي حدث في بيته وعمر مقبل من قبل الوالي فجعل يقول اذا قال الاعرابي اغفر له اللهم  
ان كان فجر اللهم صدق اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع  
فاذا هي نقباء عجفا، فحمله على بعير وزوده وكساه كذا في الفائق (قوله حيث جعل الثاني  
بيانا للاول) اي فيهما فكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص لانه كنية يقع فيها  
الاشتراك كثيرا كذلك وسوسة الشيطان يذت بالجملة بعدها مع منطقتاتها لخفاء  
تلك الوسوسة واعترض على الشارح بان ظاهره ان الجملة الثانية في نحو فوسوس اليه  
الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان في الاصطلاح وقد صرح في المنفى بان ما لا يذت  
لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات  
وايده بالتعلل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم ان الجملة لا نعت بعلها اللهم الا ان يقال  
قول المنفى ما لا يذت يعنى من المقررات لا يعطف عليه عطف بيان وحيث لا فلا يعارض  
ما هنا تأمل (قوله فظهر ان ليس لفظ قال) اي فقط وقوله لفظ وسوس اي فقط وقوله  
من باب بيان الفعل اي بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الباء بصيغة اسم المفعول مجروح

الجملة اى وكذلك المبين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما يقال  
اعتراضا على المصنف لم لا يجوز ان يكون البيان فى الآية المذكورة من باب بيان  
الفعل بالفعل فيكون البيان فى المفردات لا فى الجمل وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية  
المذكورة ووجه ما ذكره الشارح من الظهور انه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار  
الفاعل لم يكن بآنا لمطلق الوسوسة ادلا بيهام فى مفهوم الوسوسة فانه القول الخفى  
يقصد الاضلال ولا فى مفهوم القول ايضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون  
المراد منها فردا صادرا من الشيطان فبیه أنهم يزیه قول مخصوص صادر منه وقال  
بعضهم وجه الظهور ان القول اعم من الوسوسة لانها خصوص القول سرا والعام  
لايين الخاص وفيه ان كون الثانى اعم من الاول لا يضرب فى كونه عطف بيان اذا اللازم  
فيه حصول البيان باجماعهما لا كون الثانى اخص من الاول فانه عبد الحكيم فان قيل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالفعل بآنا للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم من غير اعتبار  
الفاعل فى كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشئ ادلا معنى  
لا اعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول ( قوله واما كونها كاللقطة  
عنها ) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتى الانقطاع وهذا شروع  
فى شبه كمال الانقطاع وحينئذ فكان المناسب لما تقدم ان يقول واما شبه  
كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها الخ ( قوله موها لعطفها على غيرها ) اى بوقع  
فى وهم السامع وفى ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان ( قوله بماليس  
بمقصود ) اى بماليس بمقصود العطف عليه لاداء العطف عليه لخلل فى المعنى كما يتضح  
ذلك فى المثال الآتى وقوله بماليس الخ بيان لغيرها ( قوله وشبه ) هو بصيغة الفعل  
الماضى المبني للفاعل اى وشبه المصنف هذا اى كون عطفها على السابقة موها  
( قوله على مانع من العطف ) اى وهو ابهام خلاف المقصود فان قلت ان كمال الاتصال  
فيه مانع من العطف فقتضاء ان يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد ان العطف مع  
الابهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود الصحيح له وهو التغير الكلى بخلاف كمال  
الاتصال فان الصحيح فيه منتف لعدم التغير الكلى بين الجملتين فن قال ان المانع فى كمال  
الاتصال ايضا موجود فلا بد ههنا من اعتبار قيد مع التغير فى المعنى حتى تكون صورة  
الابهام شبيهة بكمال الانقطاع فقد وهم ( قوله الا انه ) اى ذلك المانع ( قوله لما كان خارجيا )  
اى عن ذات الجملتين بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو امر ذاتى لا يمكن دفعه اصلا وهو  
كون احدهما خبرية والاخرى انشائية او لاجتماع بينهما ( قوله ويسمى الفصل ) اى ترك  
العطف وقوله لذلك اى لاجل كون العطف موها او لاجل دفع الابهام وقوله  
قطعا مفعول يسمى الثانى والاول نائب الفاعل الذى هو الفصل ووجه تسميته  
بالقطع اما لقطعه ثبوتهم خلاف المراد واما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية  
المقيد باسم المطلق ( قوله مثاله ) اى مثال الفصل لدفع الابهام السمى بالقطع وعبر

بالمثال. دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لان الاحتمال لا يدور في المثال ويضمر  
في الشاهد ( قوله ابغى بها بدلا ) الباء للمقابلة فاقبل ان بها بمعنى عنها تتعلق بمحذوف  
حال من بدلا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه ( قوله اراها ) بصيغة مجهول  
شاع استعماله بمعنى الظن واصله اراقى الله اياها تهيم في الضلال ثم بنى للمجهول  
وحينئذ فالضمير المسرف في اراها الذي هو نائب الفاعل مفعول اول والهاء مفعول ثان  
وجلة تهيم مفعول ثالث وانما جعل الشاعر ضلالها مضمونا مع ان المناسب دعوى  
البيغين لانه اذا علم قا. ظنها به هذا الامر كان متحققا لفساد ظنها رعاية لمقابلة  
الظن بالظن اول التأديب عن نسبة الضلال اليها على طريق اليقين ( قوله تهيم ) يقال هام  
على وجهه يهيم هيا وهيمانا ذهب في الارض من العشق وغيره ( قوله فين الجملتين )  
اي الخبريتين اعنى قوله ونظن سلمى وقوله اراها في الضلال تهيم وحاصل كلامه ان  
هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهى الاتحاد بين مستديهما وهو  
نظن وارى لان معنى ارى اظن وشبه التضاييف بين المسند اليه فيهما وهو ضمير نظن  
واراها المستتر فيهما فان الاول عائد على سلمى وهى المحبوبة والثاني عائد على الشاعر  
وهو المحب وكل من المحب والمحبوب يشبه ان يتوقف تعقله على تعقل الآخر الا انه ترك  
العطف لمانع واعترض على الشارح في قوله فين الجملتين مناسبة ظاهرة بان هذا  
ينافي ما تقدم له من ان الوصل يقتضى مفارقة ومناسبة والمناسبة لاتناسب كمال الانقطاع  
ولا شبهه واجيب بان المناسبة التى لاتناسبه هى المحبة للعطف بخلاف التى معها  
ايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه ( قوله لكن ترك العاطف لثلاثتهم انه )  
اي الجملة الثانية وذكر الضمير باعتبار انها كلام وخاصه انه لو عطف جملة اراها  
على جملة نظن سلمى لكان صحيحا اذلا مانع من العطف عليه اذ المعنى حينئذ ان سلمى  
نظن كذا واظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر الا انه قطعها ولم يقل  
واراها لثلاثتهم السامع انها عطف على ابغى وحينئذ يقصد المعنى المراد اذ المعنى  
حينئذ ان سلمى نظن اننى ابغى بها بدلا ونظن ايضا اننى اظنها ايضا تهيم في الضلال  
وليس هذا مراد الشاعر لان مراده اننى احكم على سلمى بانها اخطأت في ظنها انى ابغى بها  
بدلا وتدل على ان مراده ما ذكر قوله قبل ذلك

زعمت هوالك عفا الغداة كما عفا • عنها طلال بالوى ورسوم \*

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خبر الان بعد خبر او حالا  
او بدلا من ابغى فكل من الفصل والوصل ايهام خلاف المراد وحينئذ فلا يتجه  
تعليق الفصل بايهام الوصل خلافا قلت هذا مدفوع لان الاصل في الجمل الاستقلال  
وانما يصار الى كونها في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ عبد اقاقر نص  
على ان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز افاده المولى عبدا لحكيم

قوله وهو ضمير نظن الخ  
فيه نظر فان نظن لا ضمير فيه  
اصلا لكون فاعله اسما  
ظاهرا وهو سلمى تأمل  
( مصححه )

ونظن سلمى اننى ابغى بها  
بدلا اراها في الضلال  
تهيم فين الجملتين مناسبة  
ظاهرة لاتحاد المسدين لان  
معنى اراها اظنها وكون  
المسند اليه فى الاولى محبوبا  
وفى الثانية محبال لكن ترك  
العاطف لثلاثتهم انه  
عطف على ابغى فيكون من  
مضمونات سلمى ( ويحتمل  
الاستئناف ) كأنه قيل كيف  
تراها في هذا الظن فقال  
اراهاتخير في اودية الضلال  
( واما كونها ) اي الثانية  
( كالمتصلة بها ) اي بالاولى

(قوله ويحتمل) أى قوله أراها فى البيت المذكور الاستشاف أى كما يحتمل أن يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال والحاصل أن جملة أراها فى الضلال يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار بها كالتى قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن تكون مستأنفة بأن يقدر سؤال تكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال أو تنزيلة منزلة السؤال والجواب يتفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجملة من القسم الذى ذكره المصنف به سبقوله وأما كونها كالمتصلة الخ (قوله كيف تراها فى هذا الفن) أى هو صحيح أولا (قوله فقال أراها تنحير) أى فقال أراها غططة تنحير فى لودية الضلال أى فى الضلال الشبه بالودية فهو من إضافة المشبه به للمشبه والفن منصب على التحير (قوله وأما كونها كالمتصلة بها) أى كمال اتصال والمناسب لما مر أن يقول وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا الخ (قوله فلكونها أى الثانية جوابا الخ) كلامه يقتضى أن وقوع الجملة جوابا للسؤال اقتضيه الأولى موجب الفصل وهو كذلك لأن السؤال والجواب أن ننظر إلى معنيهما فيهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه وأن نظر إلى لفظيهما فيهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبرا وأن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا يخالف لما ذكره فى الطول فى آخر بحث الالتفات فى قول الشاعر فلا صرمة تبدو فى اليأس راحة حيث جعل وفى اليأس راحة جوابا للسؤال اقتضيه الأولى إلى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة يبدو قبل له ما تضع به فاجاب بقوله وفى اليأس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد المحجر ومخالفت لما ذكره فى قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الخ من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعدما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم تقدير لم استغفر إبراهيم لأبيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو واجيب بأن الواو فى البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قبل أنه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية أعنى الجملة الابتدائية فبها نظر بل قد عهد ذلك كالواو فى قوله تعالى من يضل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون برفع يذرهم كما صرح به فى المغنى واجيب ايضا بأن السؤال المعترف به الفصل ما كان منشأ التردد فى حال المسؤل عنه بأن حاله كذا أم لا بأن كان واردا على سبيل النص كما فى الآية ونظائرها وذلك لأن المطلوب فى الأول بيان ما اجل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى دفع ما ورد فكان كل من الفرضين الذين ادبا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجهه والغاية من

(فلكونها) أى الثانية  
(جوابا لسؤال اقتضيه  
الأولى فتزل) الأولى  
(منزلة) أى السؤال  
لكونها مشتملة عليه  
ومقتضية له (فتفصل)  
الثانية (عنها) أى عن  
الأولى (كما يفصل  
الجواب عن السؤال)  
لما بينهما من الاتصال

وجه آخر هذا محصل ما ذكره ارباب الحواشي الا ان النقص على كلام المصنف بما تقدم للشارح في المطول في بحث الالتفات والجواب عنه بما ذكر ظاهر واما النقص بالآية ففيه شيء مشأ الغفلة عن سبب النزول كما قاله العلامة عبد الحكيم فان الآية الاولى اعني قوله تعالى ما كان للنبي الخ نزلت في منع الرسول عليه الصلاة والسلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لابائهم محجين في ذلك بان ابراهيم استغفر لآبيه على ما في الكشف فالآية الاولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والاقرين والثانية جواب لتسكهم باستغفار ابراهيم فعطف الثانية على الاولى للتناسق وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى تأمل ذلك ( قوله اقتضته الاولى ) اي اشتملت عليه ودلت عليه بالقوى وذلك لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها كما في المثال السابق اعني قوله وتظن سلمى الخ فان الظن يحتمل الصحة وعدمها اولكونها مجملة السبب او غير ذلك مما يقتضى السؤال كما يأتي ( قوله فتنزل الاولى منزلة ) اي وبسبب اقتضاء الاولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك الجملة الاولى منزلة ذلك السؤال المقدر لان السبب ينزل منزلة المسبب لكونه ملزوما له ومقتضياه ( قوله ومقتضيه ) عطف تفسير ( قوله ففصل الثانية عنها ) اي عن تلك الاولى المقضية للسؤال المقضى للجواب الذي هو الجملة الثانية ( قوله كما يفصل الجواب عن السؤال ) اي المحقق ( قوله لما بينهما ) اي السؤال المحقق والجواب من الاتصال اي من الاتصال الشبيه اي من شبه كمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه وقيل المراد من الاتصال في صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وفيه ان كمال الاتصال محصور في الاقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلية في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في اقسام الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاج في الفصل بينهما الى اعتباره لانهما يكونان كلامي متكاملين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ففيه نظر وذلك لانه مع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام موطوفا على السلام عليكم لا ينفع في شرح كلام المصنف رحمه الله تعالى لانه غير صحيح في ان الفصل بينهما لكمال الاتصال وقيل ان صورة الجواب والسؤال داخلية في صورة البيان لان الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشيء لان الجواب لا يدفع الابهام الذي في السؤال انما يذهب الابهام الذي في مورد السؤال افاد ذلك العلامة عبد الحكيم ( قوله قال السكاكي الخ ) اعلم ان مذهب المصنف ان الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال فتعطى بالنسبة

قال السكاكي فينزل ذلك السؤال الذي يقتضيه الاولى وتدل عليه بالقوى ( منزلة السؤال الواقع ) ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزله منزلة الواقع انما يكون ( لتكن كغناء السامع عن ان يسئل او ) مثل ( ان لا يسمع منه ) اي من السامع ( شيء ) تحقيرا له وكرامة لكلامه او مثل ان لا يقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

الى الثانية حكم السؤال بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لادخل للسؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة وان كان هو الاصل فى المنع وحاصل مذهب السكاكى ان السؤال الذى اقتضته الجملة الاولى ويفهم منها بالقوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرح به وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال وحيث قد قطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الاولى اذ يعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالقضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل انه على مذهب المصنف الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال المقدر واما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجملة الاولى فينزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الاولى على مذهب المصنف والسؤال المقدر على كلام السكاكى (قوله وتدل عليه) بيان لما قبله وقوله بالقوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال (قوله الواقع) اى المحقق المصرح به (قوله ويطلب) اى ويقصد فى الكلام الثانى وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائذ على الكلام الثانى وقوله جوابا اى للسؤال المقدر الذى تقتضيه الاولى وجوابا حال من الكلام الثانى ولوقال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان اخصر واوضح (قوله فيقطع) اى الكلام الثانى (قوله لذلك) اى لاجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدر اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزيله منزلة الواقع) اى وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع لاجل ان يكون الكلام الثانى جوابا له انما يكون الخ وقضية كلام الشارح ان النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكى مع ان التنزيل ايضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الاولى للشارح ان يعم فى كلامه بان يقول والتنزيل انما يكون لنكتة ليشمل التزيين اعنى تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله كاغناء السامع عن ان يسأل) اى تعظيما له او شفقة عليه فالبلغ شأنه اذا تكلم بكلام يتضمن الدال يأتى بجواب ذلك السؤال ولا يجوز السامع ان يهمل بسأل ذلك السؤال تعظيما له او شفقة عليه (قوله او مثل ان لا يسمع الخ) قدر بل اشارة الى ان قول او ان لا يسمع الخ يعطف على قوله اغناء اى او مثل ارادة ان لا يسمع الخ لا على ان يسأل وانما قدر كلمة مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن قل ليس لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله او مثل ان لا يقطع الخ) اى او مثل عدم انقطاع كلامك ابها المتكلم بكلامه اى السامع وانت تحب ذلك اى مثل ارادة عدم تحليل كلامك بسؤاله لئلا يفوت انسياق الكلام الذى قصد ان لا ينسى منه شئ (قوله بتقليل

اللفظ الباء بمعنى مع (قوله وهو) أي تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال  
 الخ وفيه أن التقدير المذكور سبب في التكثير لأنفسه فكان الأولى أن يقول وذلك  
 بسبب تقدير السؤال الخ والكلام من باب الالف والنشر المرتب وذلك لأن تقدير  
 السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب في تقليل اللفظ (قوله أو غير ذلك)  
 عطف على اغناء أو على القصد وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع وإن المقدر  
 عنده كالمذكور أو التنبيه على بلادته وعدم تنبيهه لذلك الأبعد إيراد الجواب عنه حيث  
 لم يرد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله وليس في كلام  
 السكاكي الخ) هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف فنزل الجملة الأولى  
 منزلة السؤال المقدر وحاصله أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له وهو لم يقل  
 بما قاله المصنف وحيث قلنا مصنف مخطئ في كلامه وحاصل ما أجاب به الشارح أننا نسلم  
 أن المصنف مختصر لكلام السكاكي لكن لأنسلم خطأه اذهب مجتهد في هذا الفن  
 فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافقه (قوله تنزل منزلة السؤال)  
 أي المقدر أي وحيث لم يكن فيه دلالة على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه  
 مع أنه مختصر لكلامه (قوله فكان المصنف نظر الخ) هذا اعتذار عن المصنف  
 في مخالفته للسكاكي وحاصله أن قطع الثانية عن الأولى لما كان كقطع الجواب عن  
 السؤال لكونها كالمتصلة بها لزم كون الأولى منزلة منزلة السؤال لأن الحاق  
 القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الأولى بالمقطوع عنه الذي  
 هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة  
 أخرى (قوله إنما يكون الخ) خبر أن أي أنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل  
 قطع الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة  
 الواقع كما قال السكاكي وأما قوله مثل قطع الخ فهو ممنوع لمطلق أي قطعاً مما لا لقطع الخ  
 (قوله والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك) أي إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية  
 عن الأولى (قوله كاف في ذلك) أي في قطع الثانية عن الأولى وعدم عطفها عليها  
 وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فلا تكتة المتقدمة وتوضح ذلك البحث  
 على ما في أن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أي قطع الثانية عن الأولى بقطع الجواب  
 عن السؤال لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من حيث  
 وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الطرفين سبباً والآخر  
 مسبب السبب مثلاً ولا يزيل أحدهما منزلة الآخر إلا بمجرد الربط وهو مستشعر  
 من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا  
 يصح هنا أن يحمل كون الجملة الأولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافيها  
 في القطع لأنها سبب السبب من غير حاجة لزيادة نزولها منزلة السؤال وتشبيهها به

وترك العاطف أو غير  
 ذلك وليس في كلام  
 السكاكي دلالة على  
 أن الأولى تنزل  
 منزلة السؤال فكان  
 المصنف نظر إلى  
 أن قطع الثانية عن  
 الأولى مثل قطع  
 الجواب عن السؤال  
 إنما يكون على تقدير  
 تنزيل الأولى منزلة  
 السؤال وتشبيهها  
 به والأظهر أنه  
 لا حاجة إلى ذلك  
 بل مجرد كون الأولى  
 منشأ للسؤال كاف  
 في ذلك أشير إليه في  
 الكشف (ويسمى  
 الفصل لذلك) أي  
 لكونه جواباً لسؤال  
 اقتضته الأولى  
 (استثناء وكذا)  
 الجملة (الثانية) عنهما  
 يسمى استثناء  
 ومستأنفة

كما اشار اليه صاحب الكشف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المتأنف عنه  
وكانتصل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير  
السؤال وتنزيل المتأنف عنه منزلة السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه  
اذ لا يجرى الجواب على السؤال على انه وصف له فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل  
بالنشأ ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اه كلامه لا يقال الاكتفاء  
بمجرد كون الاولى منشأ للسؤال ينفيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانا  
نقول تقدم ان جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكت اخرى قد تقدمت ولاك  
ان تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع او كونها منشأ للسؤال للقطع او تقدير  
السؤال كالمذكور للقطع مثالا واحدا والاختلاف في الاعتبار والتعير والتلازم حاصل  
في الكل فاي قاعدة لهذا الاختلاف فتأمل ( قوله ويسمى الفصل ) اى الذى هو ترك  
العطف ( قوله استئنافا ) نسيته بذلك من تسمية اللازم باسم المزموم لان الاستئناف  
الذى هو الاتيان بكلام مستقل في جميع اجزائه تراكيبه عما قبله يستلزم قطعه اى ترك  
عطفه على ما قبله ( قوله يسمى استئنافا ) نسيته بذلك من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به  
لان الجملة لا بسها الاستئناف وتلقى بها هذا ويحتمل ان الاستئناف مشترك بين المعنى  
المصدرى والمعنى الاسمى ( قوله اى الاستئناف ) يعنى مطاقا سواء اريد به فصل الجملة  
الثانية او نفسها ( فونه لان السؤال الخ ) عللنا تعليل المحذوف اى وانما انحصر في ثلاثة  
اضرب لان السؤال الخ وحاصله ان المنبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن في الجملة  
الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اعلاه فيسأل عنه واما سبب خاص بمعنى  
انه تصور نفى جميع الاسباب الاسباب خاص تردد في حصوله ونفيه فسأل عنه واما  
غير السبب بان ينبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ( قوله عن سبب الحكم ) اى المحكوم  
به الكائن في الجملة الاولى ( قوله مطلقا ) حال من السبب اى حال كون السبب مطلقا اى  
لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب وذلك ككون السامع يحتمل السبب  
من اصله وذلك بان يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال  
تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق  
بوجود السبب الا انه جاهل حقيقة فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما والتصديق  
الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل ( قوله عليل ) خبر مبتدأ محذوف  
اى انا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال ( قوله سهر دأثم ) خبر مبتدأ محذوف اى سبب علنى  
سهر دأثم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال  
والغايرة التى يقتضيها العطف لاتناسبه واما قوله عليل انا عليل فلا شاهد فيه لما نحن  
بصدده لانه جواب عن سؤال ملفوظ به واحتمال كون عليل خبرا اوليا وسهر خبرا

( وهو ) اى الاستئناف  
( ثلاثة اضرب لان  
السؤال ) الذى تضمنه  
الاولى ( اما عن سبب الحكم  
مطلقا نحو • قال الى كيف  
انت قلت عليل • سهر دأثم  
وحزن طويل • اى ما بالاك  
عليل او ما سبب علتك )  
بقريضة المعروف والعادة  
لانه اذا قيل فلان مريض  
فانما يسأل عن مرضه  
وسببه لان يقال هل سبب  
علته كذا وكذا لاسمى السهر  
والحزن

ثانياً بتأويله بساهر وكذا حزن او كون سهر مبتداً ودائم خبر والجملة كالبدل مما قبلها  
او حالية اي ذو سهر دائم تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب ( قوله اي ما بالثعلب عتيلا )  
اي ما حالك حال كونك عتيلا ولا شك ان السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلمته يوجب  
كون المعنى ماسب علتك اذ لا يبق ما يستل عنه من احوال العلة بعد العلم بها الا سيها  
فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى ( قوله او ماسب علتك ) هذا تنويع في التعبير والمعنى  
واحد لان كلامنا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الاولى تفيد  
ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله بقرينة الخ ) مرتبط  
بمحدوف اي وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف  
واضافة القرينة لما بعده بيانية و اشار بعطف العادة عليه الى ان المراد العرف العادي ( قوله  
فانما يستل عن مرضه ) على تقدير مضاف اي عن سبب مرضه فعطف عليه  
تفسير وقوله لان يقال هل سبب علمته كذا وكذا اي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص  
وبيان ما ذكره الشارح انه اذا قيل فلان مريض لم يتصور السماع منه الا مجرد المرض  
ويبقى السبب مجهولاً له فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصورياً بمعنى انه يطلب  
تصور السبب لكونه جاهلاً به لانه يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين احدها  
ليكون السؤال عن السبب الخاص واجابة ذلك السؤال التصوري بسبب خاص  
تحصل مطلوب السائل اعني تصور سبب المرض مع التصديق لكون السبب الخاص  
سبباً لان هذا التصديق لا يغير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال  
الاتصور ماهية السبب فافهم فانه مما خفي عن بعض الناظرين اه عبد الحكيم فان قلت حيث  
كان السائل حالي الذهن من السبب وطالب التصور السبب المطلق فلا يوجب كذا الكلام الملقى  
اليه لان التأكيدها بما يحى لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيدها لان  
اسمية الجملة من المؤكدات كما مر فلا يصح ان يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل  
عن السبب الخاص واجيب بان اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات الا اذا انضم اليها  
مؤكد كدوالا فلا تكون من المؤكدات كما هنا فعدم التأكيدها دليل على ان السائل  
طالب لتصور السبب مطلقاً ( قوله لاسماء السهر والحزن ) اي خصوصاً السهر والحزن  
فهما اولي بعدم القول لانه يعد كونهما سببين من الاسباب المحدثة للرض وحيث فلا  
يقال في السؤال هل سبب علة السهر او الحزن اذ لا يتوهم سببتهما للرض حتى يستل  
عنهما والحاصل انه اذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من ان يقال هل سبب مرضه السهر  
او الحزن منعاً اكثر من ان يقال هل سبب مرض الحمى او البرودة لانه لا يتوهم سببية الحزن  
والسهر للرض حتى يستل عنهما لانهما من ابعاد الاسباب المحدثة للرض وانما تقتضي العادة  
بالسؤال عن مطلق السبب بان يقال ما سبب مرضه لامر ( قوله حتى يكون الخ ) هذا تفرع على  
المنقضي ( قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم ) يستل السائل عنه هل هو حاصل او غير حاصل

حتى يكون السؤال عن  
السبب الخاص ( واما عن  
سبب خاص ) لهذا الحكم  
( نحو وما برئ نفسي ان  
النفس لا مارة بالسوء ) كانه  
قيل هل النفس اماراة  
بالسوء قيل ان النفس  
لا مارة بالسوء ( بقرينة  
التأكيدها ) كيد دليل على  
ان السؤال عن السبب  
الخاص فان الجواب عن  
مطلق السبب لا يوجب  
( وهذا الضرب يقتضي  
تأكيد الحكم ) الذي هو  
في الجملة الثانية اعني الجواب  
لان السائل متردد في هذا  
السبب الخاص هل هو  
سبب الحكم ام لا ( كما مر )  
في احوال الاسناد الخبري  
من ان المخاطب اذا كان  
طالباً متردداً احسن تقوية  
الحكم بمؤكد كدوالا يخفى ان  
المراد الاقتضاء استحساناً

فيكون المقام مقام ان يتردد في ثبوته فلذا يؤتى بالجواب مؤكداً ( قوله لهذا الحكم )  
 اى الكائن في الجملة الاولى كعدم التبرئة في الآية الآتية ( قوله وما ابرى نفسى ) هذه  
 الجملة منشأ السؤال وقوله ان النفس لامارة بالسوء هذا هو الاستئناف قال في الكشف  
 وما ابرى نفسى اى من الزلل ولم اشهد لها بالبراءة الكلية ولا اذ كبرها ولا يخلو اما ان يريد  
 في هذه الحادثة اللهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها الذى هو فعل النفس على  
 طريق الشهوة البشرية عن طريق القصد والعزم واما ان يريد عموم الاحوال اه  
 ( قوله كانه قيل الخ ) اى لان الحكم بنفى تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه  
 ان ذلك لا انطباعها من اصلها على طلب ما لا ينبغي فكان المقام مقام ان يتردد في ثبوت  
 امرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل لم نغيت البراءة عن نفسك هل لان النفس اماراة  
 بالسوء اى انها منطبعة على ذلك فالسائل متردد طالب للتعيين كذا في ان يعقوب وقوله  
 فكان المقام الخ اولى من قول الشارح اذا كان طالبا مترددا لان التردد بالفعل لم يتحقق  
 لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء ولكن  
 لما بنى تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار للمقام مقام التردد باعتبار اصل معناه  
 كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة عبد الحكيم قوله كانه قيل الخ اى وليس السؤال  
 المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو اللهم المفهوم  
 من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء  
 فلا براءة لهذه النفس الشريرة المزكاة فاجيب نعم ان جنس النفس أمرة بالسوء مجبولة  
 عليه فيكون هو السبب لنفى التبرئة اه ( قوله هل النفس اماراة بالسوء ) اى هل لان النفس  
 اماراة بالسوء اى هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الغرض ان السؤال عن سبب  
 خاص ( قوله بقرينة التأكيذ ) هذا مرتبط بمحذوف اى فالسؤال عن سبب خاص  
 بقرينة التأكيذ بان واللام لانه يدل على ان السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه  
 فاجيب بالتأكيذ على ما بينه الشارح لان السؤال عن مطلق السبب لا يؤيد كد جوابه  
 ( قوله وهذا الضرب ) اى النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص الحكم  
 الكائن في الجملة الاولى او المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضى  
 الخ فاندفع ما يقال ان الضرب قسم من اقسام الاستئناف وهو لا يقتضى التأكيذ ( قوله  
 يقتضى تأكيذ الحكم ) اى الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له  
 لا لما هيته علم ان السؤال جملة طلبية فيقتضى تأكيذ الحكم ولذا قيل في هذا الباب  
 ان دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقي اى فيه تردد في النية بعد تصور الطرفين كانت  
 الجملة الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيذ بان انما يكون للنسبة للاحد الطرفين ( قوله  
 كما مر ) الكاف تعليمية ( قوله من ان المخاطب اذا كان طالبا الخ ) الاولى ان يقول  
 من ان المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم اليه ما اوح بالخبر فيه تشرف

لاوجوبا والسهن  
 قباب البلافة بمنزلة  
 الواجب واما عن  
 خبرهما (اي غير السبب  
 المطلق والخاص) نحو  
 قالوا سلاما قال سلام  
 اي فانا قال ابراهيم  
 في جواب سلامهم  
 فقيل قال سلام اي  
 حياهم بحية احسن  
 لكونها بالجملة الاسمية  
 الدالة على الدوام  
 والثبات (وقوله زعم  
 العواذل جمع عاذلة  
 بمعنى جماعة عاذلة  
 (انني في غمرة) وشدة  
 (صدقوا) اي الجماعات  
 العواذل في زعمهم اني  
 في غمرة ولكن غمرني  
 لا تنجلي) ولا تنكشف  
 بخلاف اثر الغمرات  
 والشدة كانه قيل  
 اصدقوا ام كذبوا  
 فقيل صدقوا (وايضا  
 منه) اي من الاستيناف  
 وهذا اشارة الى تقسيم  
 آخر له (مايا في باعادة  
 اسم ما استؤنف  
 عنه) اي اوقع عنه  
 الاستيناف واصل  
 الكلام ما استؤنف  
 عنه الحديث

استشراف المتردد فيمنه يمحسن تقوية الحكم بمؤكد وما ابرى يلوح بالخبر كما قررنا  
 وانما كان هذا اولي مما قاله الشارح لما تقدم من ان مخاطب هنا غير متردد في الحكم طال به  
 لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزل  
 منزلة المتردد لان يوسف عليه السلام لما نفي تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام  
 مقام تردد باعتبار مفاده تأمل (قوله لاوجوبا) اي وحيث فلا يكون تعبير المصنف يقتضي  
 المشعر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) اي في طلب مراعاة والايتان به وحيث  
 فتباغ التعبير يقتضي (قوله واما عن غيرهما) اي عن غير السبب الخاص وغير السبب  
 المطلق وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الاولى يقتضي التمام السؤال عنه اما عام كما في  
 الآية واما خاص كما في البيت لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال  
 عن تعيينه (قوله قالوا) اي الرسل اعني الملائكة المرسلين لقوم لوط وقوله سلاما مفعول  
 محذوف اي نسلم عليك يا ابراهيم سلاما (قوله قال سلام) اي قال ابراهيم في جواب سلام  
 الملائكة سلام اي عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله اي فانا قال ابراهيم في جواب  
 سلامهم) اي سلام الملائكة عليه ولا شك ان قول ابراهيم ليس سببا لسلام الملائكة  
 لاعاما ولا خاصا وعام في حد ذاته (قوله الدالة على الدوام والثبات) اي بخلاف تحيتههم  
 فانها بالجملة الفعلية لانه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كايضا وقد يقال ان الفعلية تدل  
 على الحدوث والاستمرار وهو موازي الدوام والثبات وحيث فلا احسنية وحسن الدوام  
 على التجدد والحدوث يحتاج لبيان كذا قرر شيخنا العدوي ثم ان التفريق بين الجملة  
 واعتبار النكت المذمومة اما راعى في الحكاية لا في المحكي لانها الكلام البليغ غاية البلاغة  
 وقول الفناري ومن تبعه يحتمل ان يكون تفاوت الخطابين بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر  
 في اللغة العربية ويحتمل ان يكون تفاوتهم بها لانهم كانوا على ما قيل يتكلمون بلغة  
 العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه الصلاة والسلام بعيد عن المقصود  
 افاده المولى عبد الحكيم (قوله زعم) قال في شرح الشواهد لا اعرف قائله والزعم اكثر  
 استعماله في الاعتقاد الباطل او قد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومن ذلك ما هنا  
 بدليل قوله صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) اي من الذكور ولم يجعله الشارح جمع  
 عاذلة بمعنى امر اذ عاذلة لقول الشاعر صدقوا الضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا  
 لا يطر دجعه على فواعل الا اذا كان صفة مؤنثا ولما لا يعقل كعائض وصاهل واما ان كان  
 صفة لم يعقل كما ذل فلا يطر دبل هو سماعي بخلاف فاعلة فانه يطر دجعه على فواعل  
 مطلنا وقد يقال ما لانع من جعل هذا من جملة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف تفسير  
 كما ان قوله بعد ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله ولكن غمرني لا تنجلي) لما كان قوله صدقوا  
 مظنة ان يوم ان غمرته ما تنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدة استدرك على ذلك  
 بقوله ولكن غمرني لا تنجلي والمبني اني كما قالوا ولكن لا طبع في فلاحي (قوله كانه قيل الخ)

هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الاولى فانه لما ظهر الشكايه من جماعة الغداله على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل يسأل هل صدقوا في ذلك الزعم ام لا فالسائل متصور للصدق والكذب وانما يسئل عن تعيين احدهما لتردده في الثابت لما زعموه هل هو الصدق او الكذب فان قلت حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب في الجواب التأكيد بان يقال انهم لصادقون مثلا اجيب بان السؤال المقدر لما كان فعلاقي بالجواب مطابقا والتأكيد تقديري بمثل القسم اى صدقوا والله مثلا (قوله وايضا منه) اى ونعود ايضا الى تقسيم آخر منه اى من الاستئناف اى بمعنى الجملة الثانية (قوله الى تقسيم آخر) اى باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والايان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب او غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله ما يأتى) اى استئناف يأتى (قوله باعادة) اى مع اعادة فالباء للمصاحبة بمعنى مع واطافة اسم الى ما من اضافة الاسم الى المسمى اى اسم ذات وقوله استؤنف عنه اى لاجله اى اوقع الاستئناف والحديث لاجله فعن معنى اللام ويصح ان تكون بمعنى بعد (قوله اى اوقع عنه الاستئناف) اى لاجله او بعده وهذا بيان لحاصل المعنى المراد فالفعل اما سند الى مصدره ويؤيده شوع هذا التقدير واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح له على الاستئناف (قوله واصل الكلام) اى اصل قوله استؤنف عنه اى اصله بعد بانه للمجهول فهو بيان للاصل الثانى والا فالاصل الاصيل باعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث اى الكلام عنه فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه فصار باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذى له الاصله بالنيابة وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ولما حذف ذلك المفعول تزل الفعل منزلة اللازم فاتيى المجرور او المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف باوقع كما قال الشارح (قوله لحذف المفعول) اى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) اى بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو احسنت انت الى زيد) اشار الشارح بان انت الى ان التاء فى احسنت تاء الخطاب لاناء المتكلم فالمعنى حيثذ نحو قولك لخطاب قد احسن الى زيد احسنت الى زيد وانما جعل الشارح التاء للخطاب مع انه يصح جعلها للمتكلم لتناسب مع احسنت فى المثال الآتى لانه يتعين ان تكون الثانية للخطاب والاقال صديق القديم وايضا لا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد فى المثال الثانى بصدافته للمخاطب الابد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصدافة المخاطب للمتكلم او قرابته له ثم ان المقصود من هذا الكلام اعنى قولك احسنت الى زيد اعلام المخاطب بانه وقع الاحسان منه بالقياس

فحذف المفعول وتزل  
الفعل منزلة اللازم (نحو  
احسنت) انت الى زيد

الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستحلاب الاحسان اللاحق لا فائدة لازم القائدة كما  
 قيل حتى يكون معنى الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ويكون السؤال المقدر الواقع  
 من المخاطب سؤالا عن سبب علمه ويكون الجواب عنه بان اعلم ذلك لانه حقيق  
 بالاحسان اولانه صدق لك لان هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه ان العلم بكونه حقيقا  
 بالاحسان لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان فعل المخاطب الامر الحسن مع زيد  
 انما يتحقق كونه احسانا اذا كان زيدا محلا للاحسان لان الفعل الحسن في غير موقعه اساءة  
 فاذا كان زيد محلا للاحسان وقلت لمخاطبك الذي صدر منه الاحسان له احسنت الى زيد  
 بعبارة السؤال منه عن سبب كون زيد محسنا اليه او عن اهليته للاحسان فالمخاطب بعد  
 تصديقه لتحكم في قوله احسنت الى زيد مصدق بكون زيد محسنا اليه لسبب الا انه تارة  
 يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على  
 صيغة الماضي المبني للمجهول اي لاي سبب صار محسنا اليه وتارة يكون عالما باسباب  
 كونه محسنا اليه ككونه في نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل  
 او قريبا له او غير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعيين السبب فيكون السؤال المقدر هل  
 هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة  
 الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير  
 الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالمعروض  
 وعلى التقدير الثاني يكون مقصود السائل اولا وبالذات التصديق بالسبب الحامل  
 واما تصوره حاصل بالمعروض \* فيبقى شئ آخر وهو انه على التقدير الثاني يستحسن  
 التأكيدي في الجواب لكون السائل مترددا في تعيين السبب لان السؤال عن السبب الخاص  
 بخلاف السؤال الاول وهو لماذا احسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب ان كلام  
 المصنف في نفس الاستيناف وكونه على وجهين وان الوجه الثاني ابلغ من الاول  
 واما استحسان التأكيدي على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الاول فنخرج عما نحن فيه  
 وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بان المخاطب اعلم بسبب عمله  
 الاختياري وحيث فلا معنى لسؤاله من غيره وهو لشكهم عن سبب احسانه وذلك  
 لان السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا اليه لا عن كون المخاطب  
 محسنا واذا علت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم انه لا حاجة لما اجيب به من الجوابين الذين  
 اولهما ان السائل لا يتعين ان يكون المخاطب بل سامع آخر وانيهما السائل هو المخاطب ولكن  
 السؤال لتقرير الاستفهام وظهر لك ايضا بما قلناه ان تقرير السؤال لماذا احسن اليه او هل  
 هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من الجوابين الذين ذكرهما المصنف وانه ليس في الكلام  
 لف ومشر مرتب كما قيل اه عبد الحكيم مع بعض زيادة وتصرف ( قوله باعادة

زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم ﴿ ٤٧ ﴾ زيد (ومنه ما يبنى على صفة) اي صفة ما استوفى عنه دون

اسم زيد) اي الذي استوفى الحديث والكلام لاجله (قوله ما يبنى اي استئناف  
يبنى ويركب من تركيب الكل على اجزائه ولم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر او لا حتى  
تمام (قوله والمراد صفة تصلح لترتب الحديث) اي الحكم بمعنى المحكوم به في الجملة  
الثانية وضمير عليه للصفة بمعنى الوصف (قوله صديقك القديم الخ) اي فهذا  
استئناف مركب من صفة ما استوفى الحديث لاجله وهذه الصفة وهي الصداقة  
تصلح لترتب الحديث عليها (قوله فيهما) اي فيما يبنى على الاسم وفيما يبنى على الصفة  
(قوله لما ذا احسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع للمثال الاول وتقدر السائر فيه  
غير الخطاب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه  
على خطاب وليس بصيغة المضارع وتقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص  
عن سبب فعله الا ان يقال السؤال لتقدير الحكم للاستعلام وقوله او هل هو الخ راجع  
للمثال الثاني وتقدر السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففي كلام  
الشارح اشارة الى انه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي كلام  
الشارح توزيع على طريق الف والالف والنشر المرتب على ما في الفاري لكن لا يفتي صحة  
تقدير هل هو الخ في المثال الاول ايضا فتأمل (قوله الموجب للحكم) اي الذي تضمنه  
الجواب كشوت الاهلية الاحسان للصديق القديم وقوله كالصداقة الخ مثال للسبب  
الموجب للحكم (قوله لما يسبق الخ) علة لقوله لاشتماله الخ وقوله من ترتب الحكم  
اي كشوت الكون اهلا للاحسان وقوله على الوصف الصالح للعالية اي كالصداقة  
القديمة وقوله انه اي الوصف وهو بدل من ما وانما كان يسبق للفهم ما ذكر لان تعليق  
الحكم على مشتق يؤذن بعلية ماضية الاشتقاق كقولنا اكرم العالم (قوله وههنا)  
اي في الاباغية المغاللة بما ذكر بحث فهو اراد على قوله وهذا بلغ لاشتماله على بيان السبب  
الموجب للحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه  
التعليل بان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعالية والحكم الذي يتضمنه الجواب هو  
الحكم المنقول عن سببه اذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم  
الغير المستول عنه لا يكون جوابا لسؤال عن سبب الحكم المستول عنه فحينئذ يرد عليه  
ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في اي استئناف  
كان اي سواء كان مبني على الاسم او مبني على الصفة وان لم يكن سؤالا عنه فالجواب  
غير مشتمل على السبب في اي استئناف كان ان لا معنى لاشتماله على بيان وحيد فلا فرق  
بين الاستئنافين فجعل المبني على الصفة بلغ من المبني على الاسم وتعليقه بما ذكر لا يتم  
فقول الشارح وهو ان السؤال اي المقدر وقوله ان كان عن السبب اي في المبني على الاسم  
والمبني على الصفة وقوله فالجواب اي في كل منهما يشتمل على بيانه وقوله والا فلا وجه اي  
والا يكن السؤال في المبني على الاسم والمبني على الصفة عن السبب بل كان عن غيره

اسمه والمراد صفة  
تصلح لترتب الحديث  
عليه (نحو احسن  
الى زيد صديقك  
القديم اهل لذلك)  
والسؤال المقدر  
فيهما لما ذا احسن  
اليه او هل هو حقيق  
بالاحسان (وهذا)  
اي الاستئناف (المبني)  
على الصفة (ابلق)  
لاشتماله على بيان  
السبب الموجب  
للمحكم كالصداقة  
القديمة في المثال  
المذكور لما سبق  
الى الفهم من ترتب  
الحكم على الوصف  
الصالح للعالية انه  
علة له وههنا بحث  
وهو ان السؤال ان  
كان عن السبب  
فالجواب يشتمل على  
بيانه لاشتماله والا فلا  
وجه لاشتماله عليه كما  
في قوله تعالى قالوا  
سلاما قال سلام  
وقوله زعم العزائل  
ووجه التفضي عن  
ذلك المذكور  
في الشرح

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان او اسماء (فهو يسجد له فيها بالندو والاصال رجال) فين قرأها مفتوحة الباء كما قيل من يسجد فقيل رجال اي يسجد رجال وعليه قوله نعم الرجل او نعم رجلا (زيد على قول) اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستئناف (كله امامه قيام شيء مقامه نحو قول الحمادي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف) اي ايلاف في الرحلتين الممر وقنين لهم في الصحارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام (وليس لكم ايلاف) اي مؤلفه في الرحلتين الممر وقنين كانه قيل اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم

فلا وجه لاشتغال الجواب على سبب الحكم وحيتث فلا يس احد هما بالغ من الآخر فلا يتم ما ذكره المصنف من ابلغية المبني على الصفة على المبني على الاسم ولا يتم ما سبق من التعليل وقول الشارح كافي (قوله تعالى قالوا سلاما الخ) تنظير في كون السؤال ليس عن السبب الا ان الاستئناف فيه ليس مبنيا على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله ووجه النقص) بالقضاء اي التخلص من ذلك البحث مذكور الخ وحاصل الجواب اننا مختار الشق الاول وهو ان السؤال عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير ان الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الاول اعني ما بني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فانه سبب الحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للاحسان وان ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني اعني ما بني على الصفة كالصدقة القديمة فانها سبب لاستحقاق الاحسان ولا شك ان الثاني ابلغ من الاول لانه كالتدقيق والاول من باب التحقيق ومن الاول ما اذا قيل ما بال زيد يركب الخيل فقلت هو حقيق بركوبها والثاني ما لو قلت في الجواب هو حقيق بركوبها لانه من ابناء الملوك (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) اي الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للصدر بل العجز كذلك كافي نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان احسن ولعله انما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته في كلامهم اول ضمة القول المذكور في المثال (قوله فعلا كان) اي ذلك الصدر كذا الآية او اسماء كافي المثال الآتي ومنه ما تقدم من قوله سهر دائم وحزن طويل (قوله اي يسجد رجال) اي وحذف الفعل اعتمادا على يسجد الاول لاعلى المذكور في السؤال المقدر لانه لا يجوز كافي دلائل الإعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم ان في كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز من ان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر لا يجوز حذف الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآية من المسحون (قوله وعليه) اي ويجري عليه اي على حذف صدر الاستئناف (قوله اي على قول الخ) اي لاعلى قول من يقول ان المخصوص مبتدأ محذوف الخبر والا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ خبر الجملة قبله او انه بدل او عطف بيان والا فلا حذف اصلا ولا يكون في الكلام استئناف (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله) اي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز وحيتث فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقديره بالان الفصل الحقيقي انما يكون بين الملفوظين (قوله امامه قيام شيء مقامه) اي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه بدل على ذلك

محذوف هذا الاستئناف كانه  
واقم قوله لهم الف وليس  
لكم الالف مقامه لدلالته  
عليه (او بدون ذلك) اى  
قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد  
القرينة (محوفهم الماهدون)  
اى هم نحن (على قول)  
اى على قول من يجعل  
المخصوص خبر المبتدأ اى  
هم نحن ولما فرغ من بيان  
الاحوال الاربعة المقتضية  
للفصل شرع فى بيان  
الحالتين المقتضيتين للوصل  
فقال (واما الوصل لدفع  
الايهام فكقوله لا وايدك  
الله) فقوله لا رد لكلام  
سابق كما اذا قيل هل الامر  
كذلك فيقال لا اى ليس  
كذلك فهذه جملة اخبارية  
وايدك الله جملة انشائية  
دعائية فينبهما كمال الانقطاع  
لكن عطفت عليها لان ترك  
العطف يوهم انه دعاء على  
المخاطب بعدم التأيد مع ان  
المقصود الدعاء له بالتأيد  
فاثما وقع هذا الكلام  
فالمعطوف عليه هو  
مضمون قوله لا

المحذوف (قوله محوف قول الحماسى) اى قول الشاعر الذى ذكر ابوتمام شعره فى ديوان  
الحماسة وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير وبعد البيت المذكور  
\* اولئك اومنا جوعا وخوفا \* وقد جاءت بنواسد وخافوا \*  
ومراد هجوبنى اسد وتكذيبهم فى انتسابهم لقريش وادعائهم انهم اخوتهم ونظارهم  
بان لهم ايلافا فى الرحلتين وليس لكم شئ منهما وايضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف  
كما هو نص القرآن وانتم جابعون خائفون (قوله قريش) هم اولاد النضر ابن كنانة  
وهو خبران واما قولهم الف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والالف مصدر  
الثلاثى وهو الف يقال الف فلان المكان يألفه الف والايلاف مصدر الرباعى وهو  
آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفة والرغبة (قوله رحلة فى اثنى عشر ايام) اى لانه حار  
ورحلة فى الصيف الى الشام لانه بارد (قوله وليس لكم آلف) اى رغبة فى الرحلتين  
المعروفين اى فقد افتربتم فى دعوى الاخوة لعدم التساوى فى الزايا والرتب اذ لو  
صدقتم فى ادعاء الاخوة والنظار فلهم لاستوبتم مع قريش فى مؤالفة الرحلتين (قوله كانه قيل  
الخ) وذلك لان قوله زعتم شعر بان القائل لم يسل له ما ادعاء اذ الزعم كاورد مطية الكذب  
لكن قد يستعمل لمجرد النسبة لا لقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح  
كما هنا فكان المقام مقام ان يقال اصدقنا الخ واوحل ازرع هنا على القول الباطل  
لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل \* واعلم ان ما ذكره الشارح  
من ان قوله لهم الف الخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز ان يكون  
جوابا لسؤال اقتضاء الجواب المحذوف فكانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا كذبا فقال  
لهم المتكلم لهم الف فيكون فى البيت استئنافا أحدهما محذوف والاخر مذكور وكل  
منهما جواب لسؤال مقدر ولا يقال ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان قوله لهم  
الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا للسؤال عن  
سببه فاقم السبب مقام السبب وحيث فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح لان قول  
لاسلم ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان لهم الف وليس لكم آلف على ما قال  
الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف وبيان له لاستزاده من غير تقدير سؤال آخر واما  
على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن السؤال عن علة ادعاء الكذب  
فتغير الوجهان بهذه الاعتبار وان كان ما لهما واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله  
محذوف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الواقع فى جواب السؤال (قوله لدلالته عليه)  
اى لانه علة له والعلة تدل على العلول ويحتمل ان المراد لدلالته عليه اى من حيث  
انه يدل على نفي الزعم من الاخوة والنظار (قوله اكتفاء بمجرد القرينة)  
اى الدلالة على المحذوف التى لا بد منها فى كل حذف (قوله اى هم نحن) فيكون المحذوف  
جملة المخصوص مع مبتدئه (قوله على قول) اى انما يكون مما حذف فيه المجموع

وبعضهم لما يقف على  
المعطوف عليه في هذا  
الكلام نقل عن الثعالبي  
حكاية مشتملة على قوله  
قلت لا وايدك الله وزعم  
ان قوله وايدك الله عطف  
على قوله قلت ولم يعرف  
انه لو كان كذلك لم يدخل  
الدعاء تحت القول وانه  
لو لم يحك الحكاية فحين  
ما قال للمخاطب لا وايدك  
الله فلا بد من معطوف  
عليه ( واما للتوسط )  
عطف على قوله اما  
الوصل لدفع الابهام اى  
اما الوصل لتوسط  
الجلتين بين كمال الانقطاع  
وكال الاتصال وقد صحف  
بعضهم اما يفتح الهزمة اما  
بكسر الهزمة فركب متن  
عياء وخبط خبط عشواء

على قول واما على قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه فليس من هذا الباب  
اى الاستثناف بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف  
الاستثناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل  
يجرى ايضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف ان يقول على  
قولين اللهم الا ان يكون اقتصاره على ذلك للقول لانه المشهور بين النحاة فندبر (قوله  
ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة الخ) اى وهى كمال الانقطاع بلا ابهام وكال الاتصال  
وشبه الاول وشبه الثانى (قوله شرع في بيان الحالتين الخ) وهما كمال الانقطاع مع  
الابهام والتوسط بين الكماليين (قوله واما الوصل) اى الذى يجب مع كمال الانقطاع  
وقوله لدفع الابهام اى لاجل دفع ابهام السامع خلاف مراد المتكلم لولم يعطف هذا  
وكان المناسب لكلامه سابقا ان يقول واما كمال الانقطاع مع الابهام الذى يجب فيه  
الوصل لدفع الابهام فهو كقولهم الخ (قوله فكقولهم) اى فى المحاورات عند قصد  
النفي لشيء تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد (قوله لا وايدك الله) ذكر صاحب المغرب  
ان ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه مر برجل في يده ثوب فقال له الصديق اتبع هذا  
فقال لا يرجك الله فقال له الصديق لا تقل هكذا قل لا ويرجك الله واعلم ان دفع  
الابهام لا يتوقف على خصوص العطف بل لو سكت بعد قوله لا او تكلم بما يدفع  
الاتصال ثم قال رجك الله او ايدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الابهام  
وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيما دفعا لثبوتهم ان قيا صفة لعوجا وحينئذ فوجب  
الوصل مع كمال الانقطاع مع الابهام بالنسبة للفصل مع الاتصال فتأمل (قوله هل  
الامر كذلك) اى هل اسأت الى فلان او هل الامر كما زعم فلان (قوله فيقال لا) اى  
ما اسأت الى فلان او ليس الامر كما زعم فلان (قوله فهذه) اى جملة ليس الامر كذلك  
التي تضمنتها (قوله دعائية) اى بالتأييد للمخاطب (قوله لكن عطف عليها الخ) هذا  
نصرح بان الواو المذكورة عاطفة لازمة لدفع الابهام وليست استثنائية كما قيل لكونها  
فى الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب  
ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار وفى القنارى يحكى عن صاحب ابن  
عباد انه قال ههنا الواو احسن من واوات الاصداغ على خنود المرد الملاح (قوله لان  
ترك العطف الخ) قبل ان هذا الوهم بعد اراد العاطف باق لانه يجوز ان يكون للعطف  
على النفي لاعلى النفي واذا كان العطف على النفي كانت لامسلطة على المعطوف والجواب  
ان العطف على النفي المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله فايما)  
اين شرطية جوابها قوله فالمعطوف الخ اى فاي محل وقع فيه هذا الكلام اى مثل هذا  
الكلام مما جمع فيه بين لالتى رد كلام سابق وجملة دعائية نحو لا ونصر ك الله اولا  
ورجك الله اولا واصحك الله فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا اى ما تضمنه لامن الجملة

وقوله فانما الخ تبرع على قوله لكن عطفت عليها واتى الشارح بهذا التعميم توطئة  
للرد على البعض الآتي (قوله وبعضهم) هو الشارح الزوزني (قوله في هذا الكلام)  
اي لا وايدك الله وامائته (قوله وزعم) اي ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله  
عطف على قوله قلت) اي لاعلى مضمون قوله لا (قوله ولم يعرف) اي ذلك القائل  
وهذه جملة حالية من فاعل نقل وقوله انه اي الحال والشان وقوله لو كان اي قوله  
وايدك الله وقوله كذلك اي معطوفا على قلت (قوله لم يدخل الدماء تحت القول) اي وهو  
خلاف المقصود من هذا التركيب فان المقصود منه باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالب  
انه من جملة المقول وان المعنى قلت لا وقلت ايدك الله وهذا يقتضي عطف ايدك الله  
على مضمون لا لاعلى مضمون قلت وليس المعنى قلت لافيا مضى ثم انشأ الآن بقول ايدك  
الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لان العطف عليه يقتضي خروجه عن القول  
وانه غير محكي به كما لا يخفى لان هذا المعنى وان امكن لا يقصد عرفا (قوله وانه لو لم يحك  
الحكاية) عطف على انه لو كان اي ولم يعرف ذلك البعض ان الثعالب لو لم يحك الحكاية  
اي لو لم يصرح القول فالمراد بالحكاية قلت وقوله فحين ما قال الخ الفاء زائدة وحين ظرف  
لقوله لا بد وما مصدرية وقوله فلا بد جواب لو والفاء فيه زائدة اي ولم يعرف ذلك البعض  
ان الثعالب لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب لا وايدك الله  
ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه  
وتعين كون المعطوف عليه مضمون لاسواء صرح قبلها بالحكاية اولا وهو المطلوب  
والحاصل ان قوله وانه لو لم يحك الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله ان الذي  
ذكره من العطف على قلت ايمانتي في خصوص تلك الحكاية واما اذا قلت لا وايدك الله  
من غير قلت احتاج الامر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف  
بدون معطوف عليه باطل ولا يقال يقدر قلت معطوفا عليها لان العطف على  
المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم فتأمل قرره شيخنا العلامة العدوي  
(قوله واما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوف والوصل مبتدأ واذا  
في قوله فاذا اتفقتا خبره واصل الكلام واما الوصل لاجل التوسط فيتحقق بين الجملتين  
اذا اتفقتا الخ والفاء في جواب الشرط داخل في المعنى على الجملة لكنها زحلت عن  
المبتدأ الى الخبر كما في اما زيد قائم والجملة عطف على جملة واما الوصل لدفع الابهام  
فكقولهم (قوله لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بان  
لا يكون بين الجملتين احد الكمالين ولا شبه احدهما (قوله وقد ضعف بعضهم) وهو  
الشارح الزوزني وقوله اما يفتح الهزة مفعول صحف وقوله بكسر متعلق بصحف  
وفي بعض النسخ وقد صحفه بعضهم اما بالكسر والضمير وعليها قالعني وقد صحف  
بعضهم هذا اللفظ اما بالكسر وفي ضبط بفتح اما على هذه النسخة وعليه ما بدل

من الضمير (قوله فركب) اي فصار مثل من ركب متن اي ظهور وقوله عينا اي ناقة عينا  
 وخطب خطب عشواء اي خطب خطبا كخطب ناقة عشواء اي صيغة البصر او لا تبصر ايلا  
 والمراد انه وقع في خطب عظيم من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلان  
 قرائته بالكسر تحوج الى تقدير اما في المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك لان اما  
 القاطفة لابد ان تقدمها اما في المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا واما الوصل  
 فاما لدفع الابهام واما للتوسط ويرد عليه ان حذف اما من المعطوف عليه لا يجوز في السعة  
 حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الابهام ويرد عليه ايضا ان الفاء في قوله فكقولهم  
 وفي قوله فاذا اتفقنا تكون ضابطة وتبي اذبالاجواب في قوله فاذا اتفقنا ان كانت شرطية  
 او بلا متعلق ظاهرا ان كانت لجرد الظرفية فان اجاب بجعل الفاء في قوله فكقولهم مؤخرة  
 عن تقديم وانها داخلة في الاصل على اما المحذوفة الداخلة على الدفع فزحلت وادخلت  
 على كقولهم وبتقدير الجواب او متعلق الظرف كان ذلك تعسفًا لما فيه من الحذف والجرف  
 على ما لا يخفى مع عدم الحاجة لذلك واما من جهة المعنى فلانه قد علم من قول المصنف سابقا  
 في مقام تعداد الصور اجالا والا فالوصل ان الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع  
 مع الابهام وفي صورة التوسط بين الكماليين وحينئذ فيجب ان يجعل ما هنا تفصيلا  
 للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه قبح اما اذا المعنى واما  
 الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الابهام لاجل دفع الابهام فكقولهم الخ  
 واما الوصل الذي يجب لاجل توسط الجملتين بين الكماليين فقيما اذا اتفقنا الخ ولو كسرت  
 اما لكان ما هنا عين ما تقدم لان المعنى واما الوصل الواجب فاما لدفع الابهام واما  
 للتوسط فيكون مكررا مع ما سبق لا داعي لذلك التكرار هذا محصل ما ذكره العلامة  
 عبد الحكيم مع بعض تصرف (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبر او انشاء وكذا  
 قوله او معنى فقط (قوله بجامع) اي مع تحقق جامع بينهما اي في ذلك الاتفاق بانواعه  
 (قوله من انه اذا لم يكن جامع) اي والحال انهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى او اتفقا  
 انشاء كذلك (قوله فاللفظان اما خبران) نحو تذهب الى فلان وتكرمه (قوله فاللفظان  
 اما انشاء ان) نحو الم اقل لك كذا وكذا والم اعطك اي قلت لك واعطيتك (قوله  
 ثمانية اقسام) اي وكلها من باب التوسط (قوله اورد للقسامين الاولين) اعني الجملتين  
 المتفتحتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفتحتين انشاء لفظا ومعنى (قوله يخادعون الله)  
 اي باظهار خلاف ما يظنون وقوله وهو خادعهم اي يجازيهم على خداعهم فالجملتان  
 خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المستدين لانهما معا من الخادعة وكون  
 المسند اليهما مخادعا والآخر مخادعا فينبغي انهما شبه التضاييف او شبه التضاد لما يشعر به  
 الخادعة من العداوة واورد على المصنف ان هذه آية سورة النساء فالجملتا هما محل  
 من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية

(خبرا او انشاء لفظا ومعنى)  
 (او معنى فقط بجامع) اي  
 بان يكون بينهما جامع  
 بدلالة ما سبق من انه اذا لم  
 يكن جامع فينبغي انهما كمال  
 الانقطاع ثم الجملتان  
 المتفتحتان خبرا او انشاء لفظا  
 ومعنى قسمان لانهما اما  
 انشاء ثلثان او خبرتان  
 والمتفتحتان معنى فقط ستة  
 اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين  
 معنى فاللفظان اما خبران  
 او الاولى خبرو الثانية  
 انشاء او بالعكس وان  
 كانتا خبريتين معنى فاللفظان  
 اما انشاءان او الاولى انشاء  
 والثانية خبرا وبالعكس  
 فالجميع ثمانية اقسام  
 والمصنف اورد للقسامين  
 الاولين مثالهما (كقوله  
 تعالى يخادعون الله وهو  
 خادعهم وقوله ان الارباب  
 لفي نعيم وان الفجار لفي  
 جحيم) في الخبريتين لفظا  
 ومعنى الا انهما في المثال  
 الثاني متساويتان في الاسمية  
 بخلاف الاول (وقوله كاوا  
 واشربوا ولا تسرفوا) في  
 الانشائيتين لفظا ومعنى  
 واورد للاتفاق معنى فقط  
 مثلا واحدا اشارة الى انه  
 يمكن تطبيقه على قسامين من  
 اقسامه الستة واعاد فيه  
 لفظ الكاف تنبيها على انه  
 مثال للاتفاق معنى فقط فقال

(وكنقوله واذا اخذنا

ميشاق بنى اسرائيل  
لا تعبدون الا الله وبالوالدين  
احسانا وذى القربى  
واليتامى والمساكين  
وقولوا لاساس حسنا)  
فقطف قولوا على لا تعبدون  
مع اخلافها لفظا لكونها  
انشائتين معنى لان قوله  
لا تعبدون اخبار فى معنى  
الانشاء (اى لا تعبدوا)  
وقوله وبالوالدين احسانا  
لا بدله من فعل فاما ان يقدر  
خبرا فى معنى الطلب اى  
(وتحسنون بمعنى احسنوا)  
فتكون الجملتان خبر لفظا  
انشاء معنى وفائدة تقدير  
الخبر جملة بمعنى الانشاء  
اما لفظا فاملاء مع  
قوله لا تعبدون واما معنى  
فالمبالغة باعتبار ان الخطاب  
كانه سارع الى الامثال فهو  
يخبر عنه كاتقول تذهب  
الى فلان تقول له كذا تريد  
الامر (او) يقدر من اول  
الامر صريح الطلب

قوله وهو اى التعبير الخ  
لعله يوجد فى بعض نسخ  
الشارح هذه العبارة  
وهى قوله وهى ابلغ من  
الصريح فكتب عليها  
الحشى اه مصححه قوله  
اى من اول الامر مقتضاه  
انه زاد على كلام الشارح  
مع انه موجود فيه اه  
(مصححه)

البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له من الاعراب واجب  
بان المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب  
اولا (قوله ان الابرار الخ) اى فالجملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التضاد  
بين المسنين والمسند اليهما لان الابرار ضد الفجار والكون فى النعيم ضد الكون  
فى الجحيم (قوله بخلاف الاول) اى فان الجملة الاولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية  
وقوله الا انهما الخ بيان لتكثرة تعداد المثال مع كون الجملتين فى كل منهما خبرية لفظا  
ومعنى (قوله كلوا واسربوا ولا تسرفوا) اى فقوله واسربوا ولا تسرفوا جملتان  
انشائتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند اليه فى كلاهما  
وهى الواو التى هى ضمير الخطابين وتناسب المسند فيها وهو الامر بالاكل والشرب  
وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارن فى الخيال لان الانسان اذا تخيل الاكل  
تخيل الشرب لتلازمهما عادة واذا حضرا فى خياله تخيل مضرة الاسراف (قوله واورد)  
اى المصنف (قوله اشارة) اى حال كونه مشيرا الى انه يمكن تطبيقه الخ ووجه الاشارة  
من قوله وتحسنون بمعنى احسنوا او واحسنوا ولا يصح جعل قوله اشارة مفعولا لاجله  
علة لقوله اورد اذلا معنى لذلك اللو كانت الاقسام اثنين واورد منها مثالا واحدا تأمل  
ذلك قرره شيخنا العدوى (قوله على قسمين من اقسامه الستة) الاقسام الستة وهى  
السابقة فى قول الشارح والتفتتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين الذين يمكن  
تطبيق المثال عليهما ان تكون الجملتان خبريتين لفظا انشائيتين معنى او تكونا انشائيتين  
معنى والاولى خبرية فى اللفظ والثانية انشائية فيه وبقى على المصنف امثلة الاربعة تمام  
الستة فساله ما اذا كانتا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية ثم الليل  
وانت تصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا انشائيتين لفظا لم امرك  
بالتقوى والم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاولى خبرية لفظا والثانية  
انشائية لفظا امرتك بالتقوى والم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون  
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب  
ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا عطف على قوله الم يؤخذ  
وهو وان كان انشاء بوجود الاستفهام الا انه فى تأويل الخبر وهو اخذه عليهم ميثاق  
الكتاب لان الاستفهام للانكار تأمل (قوله واذا اخذنا ميثاق الخ) اذ ظرف لمحذوف  
معطوف على ما قبله اى واذا كرا اذا اخذنا وقوله لا تعبدون الا الله اى قائلين لهم لا تعبدون  
وفيه ان الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب  
او ان اخذ الميثاق كالتقسيم والمعنى واذا كروقت قسمنا على بنى اسرائيل وهذا جوابه  
وحينئذ فلا اعتراض ثم ان على الاحتمال الاول فى قوله لا تعبدون التفات ان قرئ  
الفعل بالياء المحكية وان قرئ بالياء الفوقية فلا التفات وعلى الثانى بالعكس (قوله

وبالوالدين ( متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية  
 قوله وبالوالدين احسانا لانه المحتمل للقسامين واما قوله وقولوا فليس محتملا الالوجه واحد  
 وحاصل ما ذكره الشارح في هذه الآية ان جملة وقولوا عطفا على جملة لاتعبدون  
 لاتحادهما في الانشائية معنى وان اختلفتا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية  
 واما جملة وبالوالدين فان قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك  
 الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والجلتان انشائيتان في المعنى خبريتان لفظا وان قدر  
 الفعل العامل في المصدر طلبا كانت تلك الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والاولى خبرية  
 لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى ( قوله فعطف قولوا على لاتعبدون  
 الخ ) اي والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند اليه واضح لاتحاده فيهما باعتبار المسندات  
 فالاتحاد كذلك لان كلاما من تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين والقول  
 الحسن للناس عبادة مأمور بها واخذ الميثاق عليهما فان قلت لم لا يجوز ان يكون قولوا  
 عطفا على الفعل المقدر اي تحسنون او احسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول  
 من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية معنى الخبرية لفظا وعلى الاحتمال  
 الثاني من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلها وحينئذ فيكون وقولوا محتملا  
 لقسمين كالذي قبله ذلك هذا وان كان جازا في نفسه بناء على ان المعطوفات اذا تكررت  
 يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو احد قولين لكن الشارح لم يقل به لان الجمهور  
 من النحاة على خلافه حيث كان العطف بحرف غير مرتب ( قوله لان قوله لاتعبدون  
 اخبار في معنى الانشاء ) وذلك لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والمنهى فاذا وقع بعده  
 خبر اول بالامر او بالنهى كما هنا اي لاتعبدوا غير الله تعالى وكل منهما انشاء ( قوله  
 لاي ليله من فعل ) لان قوله وبالوالدين معمول لاي ليله من عامل يعمل في محله النصب  
 والاضل فيه ان يكون فعلا ( قوله فلما ان يقدر خبرا في معنى الطلب ) اي بقريئة  
 المعطوف عليه وهو قوله لاتعبدون ( قوله فتكون الجملتان الخ ) اي وهما قوله لاتعبدون  
 الا الله وقوله وتحسنون المقدر ( قوله وفائدة تقدير الخبر ) هو مبتدأ محذوف الخبر  
 اي ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الى آخره ( قوله فالألمة ) اي المناسبة بينه وبين قوله  
 لاتعبدون من جهة ان كلا خبر مراد منه الطلب ( قوله كانه سارع الخ ) ان قلت  
 ما ذكره انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلت وكذلك الحال افاده عبد الحكيم  
 ( قوله فهو ) اي المتكلم يخبر عنه اي عن المأمورة المفهوم من الامثال ( قوله تريد  
 الامر ) اي تريد بلفظ تذهب ( قوله وهو ) اي التعبير بالخبر مكان الامر ابلغ من  
 الصريح اي ابلغ من صريح الامر ويقاس عليه ما قال ان التعبير بالخبر مكان النهي  
 كما هنا ابلغ من صريح النهي وانما كان الخبر المذكور ابلغ لفادته المبانة بالاعتبار  
 المذكور ( قوله او يقدر ) عطفا على يقدر في قوله سابقا فلما ان يقدر خبرا

وقوله صريح الطلب اى من اول الامر والقرينة على ذلك التقدير قوله بعد وقولوا للناس حسنا والحاصل ان تقدير نحسنو فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله بمبالغة باعتبار الاشارة الى سرعة الامثال وتقدير احسنوا فيه مشاكلة لما بعده وفيه اضمحار تحسنون فانه مجاز في التعبير عن احسنوا فلكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن ان التقدير الاول اولى وقوة كلام الشارح تدل عليه ايضا لان المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه اتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) اى لان الاصل في الطلب ان يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لا تعبدون (قوله فيكونان) اى لا تعبدون واحسنوا والصواب فتكونان لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة بحذف النون اللهم الا ان يجعل مستأنفا اى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف (قوله اذلفظ الاولى اخبار) علة لمحذوف اى لالفاظ لان لفظ الاولى الخ وفي نسخة مع ان لفظ الاولى اى والحال ان لفظ الاولى وهى لا تعبدون اخبار وقوله ولفظ الثانية اى وهى قوله واحسنوا (قوله والجامع بينهما) اى والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما بحث يكون مقربا لهما (قوله اى بين الجملتين) اى سواء كان لهما محل من الاعراب او لا وقوله يجب ان يكون باعتبار اى يجب ان يكون محققا باعتبار المسند اليهما اى بالنسبة الى الذين اسند اليهما في الجملتين اتحدا او تغايرا فضمير الثانية عائد على ال الموصولة باعتبار المعنى (قوله والمسندين) اى وباعتبار الذين اسند في الجملتين اتحدا او تغايرا (قوله جميعا) راجع للمسند اليهما والمسندين فلا بد من المناسبة بين الامرين او الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط والمسند اليهما فقط او اتحاد بين المسندين او المسند اليهما فقط فلا يكتفى (قوله اى يستلزم الخ) اى لا باعتبار المسند اليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند في الاولى والمسند اليه في الثانية ولا باعتبار العكس اى المسند اليه في الاولى والمسند في الثانية ثم ان ظاهر قول المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند اليهما والمسندين في الجملتين وانه لا عبرة بالجامع باعتبار المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فانظره (قوله بشعر زيد) يفتح عنه وضما (قوله للنسبة الخ) اى مع اتحاد المسند اليهما كما يأتى وهو متعلق بمحذوف اى بالمعطف صحيح للنسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) اى الذين هما مسندان والمناسبة بينهما من جهة ان كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لان النظم تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر لان الكتابة اذا قبلت بالشعر فصارت تأليف الكلام النثرى على هذا فبين الكتابة والشعر تماثل لا يفارقهما في الحقيقة وان اختلفا بالعوارض كالانظمة والنثرية وحيث انهما فجامع بينهما على كما يأتى تأمل (قوله وتعارفهما الخ) هذا جامع آخر غير الاول وذلك لان التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى والحاصل ان الجامع

على ما هو الظاهر اى (واحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيين معنى اذلفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما) اى بين الجملتين (يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا المسند في الاولى والمسند في الثانية (نحو بشعر زيد ويكتب) للنسبة للظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) تضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما

بين المسند اليهما في الجملتين عقلى لا غير وهو الاتحاد واما بين المسندين فيهما فيصح ان يعتبرانه التماثل فيكون عقليا ويصح ان يعتبرانه التقارن في حبال اصحابهما فيكون خياليا فتأمل ( قوله اصحابهما ) وهم الادباء الذين يعانون النظم والنثر ( قوله لتضاد الخ ) اى فالعطف صحيح لتضاد العطاء والمنع اى لتناسبهما بحكم التضاد وعلى هذا فالجامع بين المسندين وهمى لما يأتى من التضاد امر بسببه يحتال الوهم في اجتماع الامرين المتضادين عند المفكرة وفي قوله لتضاد الاعطاء والمنع نظر اذ ليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العدم والملكية اللهم الا ان يكون مراده التضاد اللغوى اعنى مطلق التناقى قاله يس وكأنه مبنى على ان المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو امر ثبوتى وحيث قدالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض ( قوله هذا ) اى ماسبق من المثالين ( قوله عند اتحاد المسند اليهما ) اى والاتحاد مناسبة بل اتم مناسبة لانه جامع عقلى ( قوله فلا بد من تناسبهما ) اى ان يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة ولا يكتفى كونهما انسانين او قائمين او قاعدين مثلا على ما يأتى والحاصل انه اذا اتحد المسند اليه فيهما كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وان لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا تنكفى المناسبة العامة ( قوله مناسبة بينهما الخ ) متعلق بمحذوف اى فالعطف فيهما صحيح لمناسبة اى عند تحقق مناسبة خاصة بينهما معتبرة في المقام ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين للعلم بها مما تقدم ( قوله او نحو ذلك ) كاشتراكهما في تجارة او اتصافهما بعلم او شجاعة او اماراة ( قوله وبالجملة ) اى واقول قولاً ملتبساً بالجملة اى بالاجال اى واقول قولاً بجملاً ( بوجه ان يكون احدهما ) اى احد الامرين المسند اليهما المتغايرين ( قوله بسبب من الآخر ) متعلق بمحذوف اى مرتبطاً ومتعلقاً بشئ ناشئ من الآخر فن ابتدائية وفي بعض النسخ ان يكون احدهما مناسباً للآخر ( قوله وملابساه ) عطف تفسير ( قوله لها نوع اختصاص ) اى واما مطلق المناسبة في شئ كالجزئية والجوانبية والانسانية فلا يكتفى ( قوله فانه ) اى هذا التركيب اى نحو هذا التركيب لاجل قوله واتحد الخ وقوله وان اتحد اى هذا اذا لم يتحد المسندان كما في المثال بل وان اتحدا كما في خاتمى ضيق وخفى ضيق ( قوله ولهذا حكموا الخ ) اى ولعدم المناسبة الخاصة المشترطة عند المتغاير حكموا باتساع الخ لانه لا مناسبة خاصة بين المسند اليهما وهما الخف والخاتم ولا غيره بمناسبة كونهما ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لاجل ذلك اولغيره او يكون المقام مقام ذكر اشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة والاجاز العطف لان المعنى حيث هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى اتحاد الركنين كذا في ابن يعقوب وفي عبدالحكيم ان محل منع العطف في خفى ضيق وخاتمى ضيق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم

كما اشار اليه بقوله ( وزيد شاعر وعمرى كاتب وزيد طويل وعمرى قصير لمناسبة بينهما ) اى بين زيد وعمرى كالاخوة او الصلابة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما بسبب من الآخر وملابساه ملازمة لها نوع اختصاص ( بخلاف زيد كاتب وعمرى شاعر بدونها ) اى بدون المناسبة بين زيد وعمرى لانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا باتساع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ( وبخلاف زيد شاعر وعمرى طويل مطلقاً ) اى بسواء كان بين زيد وعمرى مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشرع وطول القامة ( السكاكى ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جعاً من جهة العقل وهو الجامع العقلى او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى

اما اذا كان المقام مقام بيان احوال الامور التي تتعلق بالشخص فانه يصح العطف  
 بان نقول كى واسع ودارى واسعة وحامى صديق وخفى ضيق وغلانى ابقى أم (قوله  
 مطلقا) اى فان العطف لا يصح فيه مطلقا وقوله اى سواء كان بين زيد وعمر مناسبة  
 اى كصداقة او عداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) علة لعدم صحة العطف مطلقا  
 وحاصله انه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمر وفيه مفقودة بين المستدين اعنى  
 الشعر وطول القامة فللمناسبة معدومة اما من جهة او من جهتين (قوله السكاكى  
 ذكر الخ) حاصله ان السكاكى قسم الجامع الى عقلى ووهمى وخيال ونقل المصنف  
 كلامه مغير العبارة فصدا لاختلافها فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير  
 الذى عبر به ماسيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف  
 (قوله ان يكون بين الجملتين) اى من حيث اجزائهما لامن حيث ذاتهما كما هو  
 ظاهره وقوله عند القوة المفكرة اى فيها فهى عندية بحارئة وانما كان الجمع  
 فى المفكرة لان الجمع من باب التركيب وهرشانهما (قوله ما يجمعهما) اى جامع يجمعهما  
 كالانحداد والتماثل والتضاييف (قوله جمعا من جهة العقل) اى جمعا ناشئا من جهته  
 وذلك بان تخيل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكرة (قوله وهو)  
 اى ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بسببه فى القوة المفكرة الجامع  
 العقلى اى وليس المراد به ما يدركه العقل من المعانى الكلية (قوله او من جهة الوهم)  
 عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمى عبارة عن امر يجمع بين الشينين  
 فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم وذلك بان يتخيل بسبب ذلك الجامع على  
 جمعهما فى المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتى وليس المراد بالجامع الوهمى  
 ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات على ما يأتى (قوله او من  
 جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الخيالى عبارة عن امر  
 يجمع بين الشينين فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال وذلك بان يتخيل الخيال  
 بسبب ذلك الامر كالاقتزان فيه على الجمع بينهما فى القوة المفكرة وليس المراد بالجامع  
 الخيالى ما يجمع فى الخيال من صور المحسوسات على ما يأتى (قوله وهو الجامع  
 الخيالى) لم يجر هنا على صن ماقبله حيث نسب الجامع سابقا للقوة المدركة وهى الواهمة  
 لانخراتنها وهى المحافظة وهى مناسبة لخرانة القوة المدركة وذلك لان الخيال خزانة  
 للحس المشترك كما يأتى ولعل ذلك لاستئصال النسبة للحس المشترك حيث يقال حسى  
 اول لا يتوهم ان المراد الحس الظاهر كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله  
 والمراد الخ) هذا شروع فى بيان القوى الباطنية المدركة كما زعم الحكماء وهى اربعة  
 القوة الواهمة والقوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة وحاصل القول فيها  
 ان القوة العاقلة على ما زعموا قوة قائمة بالنفس او بالقلب تدرك الكلمات والجزئيات

المجردة من عوارض المادة المعروضة للصور وعن الابداع كالطول والعرض والعمق وذلك لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجردة وزعموا ان تلك القوة خزانة وهي العقل الفيض المدبر لتلك القمر لما بينهما من الارتباط فاذا كانت ذا كرامتي الانسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة فاذا غفلت عنه كان مخزونا في العقل الفيض ووجه تسميته بالفيض وارتباطه بالقوة العاقلة انهم يقولون ان ذلك العقل هو الفيض للكون والفساد على جميع ما فوق كرة الارض من الحيوانات والنباتات والمعادن وهو المعبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويزعمون ايضا ان العقل الفيض المدبر لتلك القمر ناشئ عن عقل الفلك الذي فوقه المدبر له وهكذا الى آخر الافلاك التسع وهي السموات السبع والكرسي والعرش وهي عندهم حبة دراية لها نفوس وعقول وهناك عقل بسمونه العقل الاول وهو العقل الناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذي اثر في عقل الفلك الاعظم وهو العرش فالتعقل عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقل \* واما الوهمية فهي القوة المدركة للعاني الجزئية الموجودة بشرط ان تكون تلك المدركات الجزئية لاتنادى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك صدافة زيد وعداوة بكر وادراك الشاة ايداء الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهما تدرك به كما ان لها حسا ومحل تلك القوة اول التجويف الآخر من الدماغ من جهة القضا وذلك لانهم يقولون ان في الدماغ تجسدا ويف اي بطوناته ثمة احديها في مقدم الدماغ واخرى في مؤخره واخرى في وسطه فيزعمون ان الوهم قائم باول التجويف الآخر وتلك القوة الوهمية خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم فاذا ادركت بحجة زيد او عداوة بكر وكان ذلك الادراك بالقوة الوهمية فاذا غفلت عن ذلك كان مخزونا في خزانتها وهي الحافظة فترجع تلك القوة اليه عند المراجعة \* واما الحس المشترك فهو القوة التي تنادى الى اتصالها بالصور الحسية الجزئية من الحواس انتفاعا فمدركها وهي قائمة بول التجويف الاول من الدماغ من جهة الجبهة ويعنون بالصور المدركة بهذه القوة ما يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة ولو كان مضموعا كصورة زيد المدركة بالبصر وكراتحة هذا الشيء المدركة بالشم وكحسن هذا الصوت او قبحه المدرك بالسمع وخلاوة هذا العمل المدركة بالذوق ونعومة هذا الحرير المدركة باللمس ويعنون بالعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة كالحبوة والعداوة والايذاء وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة باخر تجويف الحس المشترك تبقي فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك فاذا نظرت زيد ادركت صورته بالبصر وتنادى تلك الصورة للحس المشترك فيدركها فاذا غفلت عنها كانت مخزونة في الخيال ليرجع الحس اليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما اذا دقت عسلا مثلا اولست شيئا او سمعت صوتا

فالحواس الظاهرة كالطرق الموصلة اليه \* واما الفكرة فهي قوة في التجويف  
 المتوسط بين الحراطين تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وفي  
 المعاني الكلية العقلية وهي دائما لا تسكن يقظة ولا نياما واذا حكمت بين تلك الصور  
 وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان ذلك الحكم صوابا في الغالب  
 وذلك بان كان تصرفها في الامور الكلية وان كان حكمها بواسطة الوهم بان كان  
 تصرفها في معان جزئية اى بواسطة الخيال بان كان تصرفها في صور جزئية كان  
 ذلك الحكم كاذبا في الغالب فالاول كالحكم على زيد بالانسانية والثاني كالحكم  
 على ان زيدا عدوه والثالث كالحكم بان رأس الحمار ثابتة على جثة الانسان والعكس  
 وكالحكم على الجبل المرقش بانه ثيسان ولا ينتظم تصرفها بل تصرف بها النفس  
 كيف اتفق وعلى اى نظام تريد لانها سلطان اقوى فلها تصرف في مدر كانها  
 بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتأزعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها  
 وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة اذا تصرفت بواسطة العقل بان كان تصرفها في  
 معان كلية او تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بان كان تصرفها في معان كلية  
 وجزئية واما ان تصرفت بواسطة الوهم وحده بان كان تصرفها في معان جزئية  
 او بواسطة الخيال وحده بان كان تصرفها في صور جزئية او بواسطتهما خصت  
 باسم التخيلة او المتوهم وهذه القوة اى المفكرة في التجويف الوسط من الدماغ وايس  
 فيه غيرها اذ لم يذكروا لها خزائنه بل خزائنها خزائن القوى الاخر فتأخذ صورة من  
 الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعاني التى في الحافظة او العكس وتأخذ صورة من  
 الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعاني التى في خزائنه العقل وهكذا وقد تقرر بهذا  
 ان في الباطن سبعة امور القوة العاقلة وخزائنها والوهمية وخزائنها والحس المشترك  
 وخزائنه والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم امر الادراك وذلك لان المفهوم المدرك اما  
 كلى او جزئى والجزئى اما صورى وهى المحسوسة بالحواس الحس الظاهرة واما معان  
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل وحافظه  
 المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى  
 هو الوهم وحافظها هو الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومخيلة  
 وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه القوى بان الافة اذا اصاب محل  
 تلك القوى ذهب ادراكها المخصوص الا ترى لقلة الحفظ بالجماعة في العقل الضعيف عصب  
 محل القوة الوهمية وفساد التصرف بفساد وسط الدماغ واما اهل السنة فلا يثبتون  
 هذه القوى تحقيا فيجوزون هذا التفصيل ماعدا العقل الفياض الذى جعلوه خزائنه  
 القوة العاقلة ويجوز عندهم ان يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار  
 تعلتها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام

الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس  
 حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعاني الكلية متعلقة  
 ومن حيث التصرف الكاذب مخيلة ومتوهمة (قوله المدركة للكليات) اي بالذات  
 وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد واما قلنا بالذات في التعاريف  
 لان كلا من القوى المذكورة يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي  
 بواسطة تجريد عن العوارض الجسمانية والواهمة فانها تدرك صور المحسوسات  
 بواسطة الحس المشترك وبهذا يندفع ما قال اذا قيل زيد انسان فلما ان يكون  
 الحاك الحس المشترك فيرد عليه انه انما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول  
 الكلي فكيف يصح الحكم منه والحاكم يجب ان يدرك الطرفين واما ان يكون الحاك  
 الواهمة فيرد عليه انها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف تحكم واما ان يقال الحاك  
 العقل فيرد عليه انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم وحاصل الجواب اننا نختار  
 الاخير وهو ان الحاك العقل وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان اريد انه  
 لا يدركهما اعملا بالذات ولا بالواسطة فهو ممنوع اذ الموضوع الجزئي يدركه بواسطة  
 تجريد عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها بواسطة الواهمة وان اريد انه  
 لا يدركهما بالذات فلم يكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذ المدار على كون الحاك مدركا  
 للطر فين ولو بالواسطة ويندفع ايضا ما قال ان المعاني الجزئية نسب منتزعة من الصور  
 فتعلقها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور  
 وحاصل الدفع ان ادراكها لا يدركها الا بالواسطة فلو تدركها بالحواس بذاتها  
 وادراكها لا تدركها الا بالواسطة فلو تدركها بالحواس الظاهرة بواسطة الحس  
 المشترك لان القوى الباطنية كالرأى المتقابلة ينعكس الى كل ما ارتسم في الاخرى هذا  
 والموافق لما تقدم من ان الواهمة سلطان القوى وان لها التصرف في مدركاتها  
 ان الحاك انما هو تلك القوة هذا يحصل ما في شرح شيخنا الشيخ الملوحي لافيه وهو مبني على  
 ان تلك القوى مدركة حقيقة والذي صرح به بعض المحققين كالسيد في حاشية شرح  
 المطالع ان المدرك للكليات والجزئيات سواء كانت صور او معاني انما هو النفس الناطقة  
 لكن بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك لهذه القوى كنسبة القطع الى السكين  
 في يد صاحبه فاذا قيل لقوة من تلك القوى انها مدركة لكذا فالمراد انها آلة الادراك وعلى  
 هذا فلا يرد شيء من الجهتين السابقين فاذا قلت زيد انسان فالحاكم النفس وهي تدرك  
 الجميع بالآلات المختلفة (قوله من غير ان تتأدى) او تصل اليها من طرق الحواس وهذه  
 زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما يقابل الصور والتأدي بالحواس هو الصور  
 فالسموعات والشمومات والمذوقات والموسات اذا خلت في الصور لا في المعاني وليس المراد  
 بالصور خصوص البصرات والمعاني ماعداها حتى يدخل فيها ما ذكر (قوله كادراك

قوله هذا والموافق  
 الى قوله هذا يحصل  
 الخ هو موجود في  
 بعض النسخ وفيه  
 ان الذي تقدم انه  
 سلطان القوى انما  
 هو المفكرة لا الوهمية  
 فتأمل (مصححه)  
 وبالوهم القوة المدركة  
 للمعاني الجزئية  
 الموجودة في  
 المحسوسات من غير ان  
 تتأدى اليها من طرف  
 الحواس كادراك  
 الشاة معنى في الدب  
 والخيال القوة التي  
 تتجمع فيها صور  
 المحسوسات وتبقى  
 فيها بعد غيبتها  
 عن الحس المشترك  
 وهو القوة التي تتأدى  
 اليها صور المحسوسات  
 من طرق الحواس  
 الظاهرة وبالفكرة  
 القوة التي من شأنها  
 التفصيل والتركيب بين  
 الصور المأخوذة من  
 الحس المشترك والمعاني  
 المدركة بالوهم بعضها  
 من بعض ونعتي بالصور  
 ما يمكن ادراكه باحدى  
 الحواس الظاهرة  
 والمعاني ما لا يمكن  
 فتأمل السكاكي

الشاة معنى) اى كقوة ادراك الشاة اى كالقوة التى تدرك بها الشاة معنى فى الذئب وهو  
 الايداء والعداوة فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة ولم يتأد  
 اليها من حاسة ظاهرة ولا من السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من الذوق ولا من  
 اللمس (قوله التى تجتمع فيها الخ) اى فهى خزانة للحمس المشترك وليست مدركة (قوله  
 وتبقى) اى تلك الصور المحسوسات وقوله فيها اى فى تلك القوة الخيالية ففى النفث اليها  
 الحس المشترك بعد غيبتها عنه وجدها حاصلا فى الخيال الذى هو خزائنه فالحمس المشترك  
 هو المدرك للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزانة له (قوله وهو) اى  
 الحس المشترك القوة التى تأدى اى تصل اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة  
 فهو كخوض يصب فيه من انابيب خمسة هى الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق  
 واللمس (قوله التى من شأنها التفصيل والتركيب الخ) اى ان شأن تلك القوة تركيب لصور  
 المحسوسة التى تأخذها من الحس المشترك وتركب بعضها مع بعض تركيب رأس الحمار على  
 جثة انسان وايات انسانه جناحان اوراسان وشأنها ايضا تركيب المعانى التى تأخذها  
 من الوهم مع الصور التى تأخذها من الحس المشترك بان تهت ثلاث المعانى لتلك الصور ولو  
 على وجه لا يصح كآيات العداوة للمعار والعشق للحجر والضحك للانسان وشأنها ايضا  
 تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل  
 الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتنفصيل اجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا  
 بلايد ولا رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعانى عن الصور بنفيها عنها فى الجود عن الحجر  
 وفى المايعة عن الماء ومن اجل ذلك تخرج امور الاحقيقة لما حثى انها تصور المعنى بصورة  
 الجسم والجسم بصورة المعنى فان اخترعت تلك الامور بواسطة تركيب صور مدركة  
 بالحمس المشترك سمي ما اخترعته خياليا كاختراعها اعلاما باقوية منشورة على رماح  
 زبرجدية وان اخترعتها بمالميس مدركا بالحمس سمي ما اخترعته وهميا وذلك كما اذا سمع  
 انسان قول القائل الفول شئ بهلك فيصوره بصورة مخترعة بخصوصها مركبة مع  
 آيات مخترعة بخصوصها ايضا (قوله الماخوذة من الحس) اى التى يأخذها منه (قوله  
 والمعانى المدركة بالوهم) المناسب لما قبله ان يقول والمعانى التى يأخذها من الوهم  
 (قوله وذمى بالصور) اى المدركة بالحمس المشترك (قوله والمعانى) اى المدركة بالوهم  
 وقوله مالا يمكن اى ادراكه اى مالا يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يقال يدخل فى هذه  
 المعانى الكلية المدركة بالعقل لانا نقول ان ما واقعة على معانى جزئية لان المعانى  
 المدركة بالوهم التى الكلام فيها لا تكون الاجزئية (قوله فقال) عطف على قوله  
 سابقا ذكر وقوله هنا السكاكى اظهار فى محل اضمار بعد العهد بكثرة الفصل (قوله مثل  
 الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من الخبر عنه اوبه اوقيد من قيود هما كاف  
 للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشارله بقول الشارح

الجامع بين الجملتين اما  
عقلي وهو ان يكون بين  
الجملتين اتحاد في تصور  
ماثل الاتحاد في الخبر  
عنه او في الخبر او في قيد  
من قيودهما وهذا ظاهر  
في ان المراد بالتصور  
الامر ان تصور ولما كان  
مقرا انه لا يكتفي في  
عطف الجملتين وجود  
الجامع بين مفردين  
من مفردتهما باعتراف  
السكاكي ايضا غير  
المصنف عبارة السكاكي  
وقال (الجامع بين الشيتين  
اما عقلي) وهو امر  
بسيه يقتضي العقل  
اجتماعهما في المفكرة  
وذلك (بان يكون بينهما  
اتحاد في التصور

ولما كان الخ وسيجب عنه الشارح بعد بان كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان  
التقدير السكاكي بين الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتى البحث عنه (فوله في المبحر)  
اي المبدأ نحو زيد قائم وزيد قاعد وقوله او في الخبر نحو زيد كاتب وعمر وكاتب كذلك  
ولو عبر بالسند اليه والسند بدل الخبر عنه والخبر لكان اولي لاجل ان يشمل اجل الانشائية  
وقوله او في قيد من قيودهما مثاله في قيد السند اليه زيد الراكب قائم. ع والراكب  
ضارب ومثاله في قيد السند زيد اكل راكبا وعمر وضرب راكبا (قوله وهذا) اي قول  
السكاكي مثل الاتحاد الخ ظاهر في ان المراد بالتصور الامر بالتصور لان الخبر عنه والخبر  
والقيد التي مثل بها للتصور امور متصورة لانصورات ولا بدع في اطلاق التصور على  
التصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية  
(قوله لا يكتفي الخ) اي بل لابد من جامع بين جميع الاجزاء الاربعة على الوجه السابق  
(قوله مقرا) خبر كان مقدما وقوله انه لا يكتفي اسمها (قوله باعتراف السكاكي) اي  
وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية كما يأتي بيانه (قوله غير المصنف عبارة السكاكي) جواب  
لما اى غيرها للاصلاح لما فيها من ابهام خلاف المقصود فابدل الجملتين بالشيتين الشاملين  
لركنيتين يجعل ال في الشيتين للمعوم بمعنى ان كل شيتين من الجملتين يجب الجامع بينهما  
فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنيتين وابدل تصور النكر بالتصور المعروف  
مراد به الادراك لا التصور لان تصور المنكر نكرة في سياق اثبات فلا يصدق الاعلى  
فرد فيقتضى كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل عنه للعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد  
في جنس المتصور فيصدق بتصور الشيتين والسند اليهما ولا يكتفي تصور واحد  
والحاصل ان المصنف اتما عدل عن الجملتين الى الشيتين لان الجامع يجب في المفردات  
ايضا فيه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين وعدل عن تصور الى التصور لان التبادر  
منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل للعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس  
التصور ولا يكتفي الاتحاد في متصور واحد (قوله الجامع بين الشيتين) اي بين كل  
شيتين من الجملتين قال للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنيتين  
من اركانها (قوله وهو) اي الجامع العقلي امر اى كالانحاد في التصور والتماثل  
وقوله اجتماعهما اي اجتماع الشيتين اي اجتماع معانيهما في المفكرة وهي الآخذة  
من الوهم والحس المشترك لتصرف في ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه  
والحل على وجه الصحة او البطلان كما مر وانت خبير بان الذي اوجب  
الجمع عند المفكرة هو قوة الفعل المدركة بسبب الاتحاد او التماثل مثلا فلذا يسمى كل  
منهما جامعا عقليا والحاصل ان القوة العاقلة هي التي تجمع بين الشيتين في المفكرة  
بسبب هذا الامر فتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تتصرف به وعلى هذا تقسيم  
الاتحاد في التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا في جمع العقل بين الشيتين فلم من هذا

ان الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدركا بالعقل لكونه كليا او مضافا  
 لكلى او مدركا بالوهم بان كان حزيا لكونه مفهوما جزئيا وليس المراد بالجامع العقلي  
 ما كان مدركا بالعقل ( هو و ذلك ) اى الجامع العقلي وقوله بان يكون اى يتحقق بوجود  
 الاتحاد او التماثل بينهما من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود  
 الانسان ( قوله اتحاد في التصور ) اى عند تصور العقل لهما وذلك اذا كان الشئ  
 هو الاول نحو زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع فانه في السند اليه عقلي  
 وفي المسندين خيالي وهو تقارن الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد في التصور  
 يرفع التعدد المحجوج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر ففى قولنا بشعر مسند اليه  
 به حصل التعدد اللفظي وان اتحد المدلول فالتعدد المحجوج للجامع موجود  
 في الصناعة اللفظية والاتحاد في المدلول اقوى جامع بين اللفظين المعبرين في المثلين  
 فان قيل ما ذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين  
 من المثلين اوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف واما عند الاتحاد في الركنين  
 فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع  
 قلت ان الكلام في مصحح العطف بالواو ولا بد فيه من الاختلاف بوجه ما ولا يأتى  
 ان يوجد الاتحاد في الركنين عند العطف بهما والا كانت الثانية تأكيذا فلا يصح  
 العطف فان قلت كون المسند اليهما او المسندين متعين معنى بل وكونهما متساوين  
 باى جامع كان عقليا او وهما او خياليا انما يقتضى اجتماع ذينك المتساوين عند  
 الفكرة لانهما اللذان جمع بينهما الوهم او العقل او الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع  
 مضمون المثلين الذى هو النسبة الحكيمة والمطلوب اجتماع مضمون المثلين لا اجتماع  
 المفردات الموجودة في المثلين لان المثلين هما اللذان وقع فيهما العطف فيطلب  
 الجامع بينهما لا المفردات اد اعطف فيها حتى يطلب الجامع بينهما قلت اذا تحقق الجامع  
 بين المفردات تحقق بين المنبئين ضرورة ان تناسب المفردات يقتضى تناسب  
 بين المنبئين في المثلين وحينئذ فاذا اجتمعت المفردات عند المفكرة اجتمع فيها المنبئان  
 تبعا للمفردات فصح العطف ( قوله او تماثل ) اى او يكون بينهما تماثل وذلك بان يتفقا  
 في الحقيقة ويختلفا في العوارض مثال ما اذا كان بينهما تماثل في السند اليه كان يقال  
 زيد كاتب وعمرو شاعر نبي زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الانسانية فكانه قيل الانسان  
 كاتب والانسان شاعر ومثل التماثل في المسند نحو زيد اب بكر وعمرو اب خالد  
 فابو زيد وابو عمرو حقيقة واحدة وان اختلفا بالشخص فاذا جردتا عن الاضافة  
 المتخصصة صارتا شيئا واحدا ( قوله فان العقل بتجريد الخ ) هذا بيان لوجه كون التماثل  
 جامعا عقليا وهو في الحقيقة جواب عما يقال ان التماثلين قد يكونان جزئيين جمعة نيز  
 والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية لان العقل مجرد عن المادة اعنى العناصر الاربع

او تماثل فان العقل بتجريد  
 اثنين عن الشخص في  
 الخارج يرفع التعدد  
 بينها فيصيران متحدين  
 ذلك لان العقل مجرد الجزئ  
 الحقيقى عن عوارضه  
 المتخصصة الخارجية  
 وينتزع منه معنى الكلى  
 فيدركه

ولو احقها والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب العقل الجرد والذى يناسبه انما هو الكلى والجزئى الجرد وحيث كان الجزئى الجسمانى لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما فى المفكرة وحاصل ما اجاب به المصنف ان العقل يدركهما بعد تجريد هما عن الشخصات وقوله بتجريده مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق برفع والباء سببية والمراد بتجريد العقل للمثلين عن الشخصات عدم ملاحظته لان الشخصات التى فيها كما فى الاطول وقوله عن الشخص اى عن السفة المشخصة اى المهمة لهما فى الخارج التى بها يباين احدهما الآخر من طول وعرض ولون ومن اللون المخصوص والمقدار المخصوص وقوله يرفع اى العقل وقوله التعدد اى الحاصل بين المثلين كزيد وعمرو وهذه الجملة خبران (قوله فيصيران متحدان) اى فيصيران شيئا واحدا عند المفكرة كالمتحدان والاتحاد جامع لان حضور احدا لآخرين المتحدان فى الحقيقة فى المفكرة حضور للآخر فلم من هذا ان الاتحاد جامع سواء كان حقيقيا او حكما (قوله وذلك اى التجريد المذكور حاصلا لان الخ (قوله لان العقل مجرد الجزئ الحقيقى) المراد به الجزئى الجسمانى وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه واعتراض بان تجريد العقل للجزئى المذكور لا يكون الا بعد ادراكه والعقل لا يدركه لانه انما يدرك الكلى او الجزئى المجرد وحيث فلا يمكن ان مجرد الجزئى الحقيقى اذ فيه تجريد الشئ قبل ادراكه وحاصل الجواب ان المنع عن العقل ادراكه للجزئى المذكور بالذات وهذا لا ينافى استعاره له بالوسائل فالجزئيات الجسمانية تدرك اولاً بالحس فاذا ادركها الحس استشعرها العقل ثم مجردها بعد ذلك عن الشخصات بواسطة المفكرة ثم يدركها بالذات (قوله الخارجية) اى كالا لوان والا كوان المخصوصة والمقدار المخصوص والمراد بالخارج ههنا ما يخرج الاعيان وخارج الاذهان فتدخل الجزئيات المعدومة (قوله ويتزعم منه المعنى الكلى) اى الماهية الكلية كماهية الانسان اعنى الحيوان الناطق (قوله على ماقرر فى موضعه) متعلق بمجرد والمراد بموضعه كتب الحكمة (قوله وانما قال فى الخارج) اى ولم يطلق الشخص (قوله لانه لايجرده) اى لان العقل لايجرد الجزئى الحقيقى (قوله عن الشخصات العقلية) اى وهى الفصول التى لا يتحقق تمايز بين الكليات فى العقل الا بها كالناطقية بالنسبة للانسان والناطقة بالنسبة للجمار والصاهلية بالنسبة للفرس ويقال لها مشخصات ذهنية ايضا (قوله لان كل ماهو موجود فى العقل) اى كماهية الانسان وهذا علة لعدم تجريد العقل للمشخصات العقلية (قوله فلا بد له) اى للوجود فى العقل وقوله من شخص اى من شخص وحين وقوله فيه اى فى العقل (قوله به) اى بذلك الشخص (قوله عن سائر المقولات) اى كماهية الفرس والحاصل ان الامرين الكليين كالانسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة ان المعين الاول الناطقية وللتانى الصاهلية

على ماقرر فى موضعه وانما قال فى الخارج لانه لايجرده عن الشخصات العقلية لان كل ماهو موجود فى العقل فلا بد له من شخص فيه به يمتاز عن سائر المقولات وههنا بحث وهو ان الشخص هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلاً فى الانسانية واذا كان التمثل عامما توقف صحته قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما ممثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على مايتضح فى باب التشبيه (وتسايف) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كأين العلة والمعلول)

فلو جردهما العقل من مميزهما لم يكنهما معلوم واحد ولزم ان الاشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الاشياء كلها معلوما واحدا باطل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وههنا) اي في هذا الحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو ان التماثل) اي عند الحكماء (قوله هو الاتحاد في النوع) اي في الحقيقة (قوله مثلا) تأكيد لقوله من قبل (قوله لم يتوقف الخ) اي مع انه تقدم ان المسند اليهما اذا تغيرا فلا بد من تناسبهما نحو زيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر قصير لتناسبة بينهما الخ (قوله او نحو ذلك) اي كاشتراكهما في صفة (قوله ان المراد بالتماثل ههنا) اي في كلام المصنف التماثل عند البيانين وهو اشتراك الشئيين في وصف مع اشتراكهما في الحقيقة لا مجرد اشتراكهما في النوع والحاصل ان هذا البحث مغالطة منشأها توهم ان المراد بالتماثل ههنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة وجوابها منع ان المراد بالتماثل ههنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانين وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشئيين بحيث يوجب اجتماعهما في الفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة (قوله على ما سيوضح في باب التشبيه) اي من اشتراك المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على الحقيقة فاذا قيل زيد كعمر ولم يكف ان يقال في الانسانية بل لابد من وصف يزيد على ذلك كالكرم والشجاعة فان قلت المذكور في بلب للتشبيه لئلا يد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة والمعتبر هنا المشاركة في الحقيقة والوصف جعلا فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة في الحقيقة لازمة للمشاركة في الوصف فاذا قيل زيد كعمر وفي الكرم فكأنه قيل زيد كعمر وفي الانسانية مع الكرم وحيث ان فيتموى بذلك ما اعتبر هنا لان باب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما امرا مشتركافيه فيكون ما اعتبر في احدهما معتبرا في الآخر (قوله او تضاييف) كان يقال ابو زيد يكتب وابنه بشعر فالجامع بين الاب والابن المسند اليهما عقلي وهو التضاييف وكذا يقال في اوك زيد وابنك عمرو وان اختلفا من جهة ان الجامع بين المسندين في المثال الاول خيالي وفي المثال الثاني عقلي وهو التماثل (قوله بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) اي بحيث يكون تصور احدهما لازما لتصور الآخر وحيث ان حصول كل واحد منهما في الفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما في اوليس المراد به اتحادهما فيها (قوله كما بين العلة والمعلول) اي كالتضاييف الذي بين مفهوم العلة وهو كون الشيء سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشيء مسببا من ذلك الشيء كان يقال العلة اصل او موجودة والمعلول فرع او موجود او بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الاصبع موجودة او حركة

بالاصبع علة وحركة الحاتم معلولة او النار محترقة والحطب محرق وبقولنا باعتبار الخ  
اندفع ما يقال انه لاتضاف بين حركة الاصبع وحركة الحاتم لانه يمكن تعقل احدهما  
بدون تعقل الآخر مع ان الاول علة والثاني معلول ( قوله فان كل امر ) الفاء واقعة  
في جواب شرط مقدر اي اذا اردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فقول للثان  
كل الخ وكذا يقال فيما بعد ( قوله بالاستقلال ) اشار به الى العلة التامة واسار بقوله او  
بواسطة انضمام الغير اليه الى العلة الناقصة فالاولى بحركة الاصبع بالنسبة لحركة الحاتم  
والثانية كالنجار بالنسبة للسير فانه يصدر عنه بواسطة الآله وكالنار بالنسبة للاحراق  
فانه يصدر عنها بواسطة البيوسة وانتفاء البلل وازاد المصنف بالعلة ما يشتمل السبب والمحصل  
فالاول كالزوال بالنسبة لصحة صلاة الظهر فاذا لاحظت الزوال والطهارة وسرا العورة  
وجميع ما توقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان الجميع علة تامة وان لاحظت الزوال  
وحده او غيره كذلك كان علة ناقصة والثاني كالمولي سبحانه وتعالى فانه علة في وجود  
العالم بمعنى انه يحصل له لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء فقرر شيخنا  
العدوي ( قوله او الاقل والاكثر ) اي وكلتضاف الذي بين مفهومى الاقل والاكثر  
كان يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك العدد الاكثر لصاحبه او بين ما صدق فيهما  
باعتبار مفهوميهما لانه يقال الاربعة اقل من الخمسة والخمسة اكثر منها او هذه الاربعة  
زيد والخمسة لعمرو وانما كان الاقل والاكثر من التضافين لان كلا منهما لا يفهم  
الا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزما لتصور الآخر فتى حصل احدهما في المفكرة  
حصل الآخر فيها ( قوله فان كل عدد يصير عند العد ) اي عند السرود واحد او احدا واثنين  
اثنين وقوله قبل عدد آخر اي قبل فناء عدد آخر وقوله فهو اي ذلك العدد الذي يصير  
فانيا اقل وانما سمي جمع الاتحاد والتماثل والتضاف عقليا لان العقل يدرك الامور على  
حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب  
للعقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ( قوله او وهمي ) عطف على قوله عقلي ( قوله  
وهو امر ) كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وقوله بسببه يمتثل اي يتجلى الوهم  
وقوله في اجتماعهما اي اجتماع الشئين عند المفكرة وذلك بان تصور الوهم ذلك الامر  
بصورة نصير سببا لاجتماعهما وليس في الوقع سببا له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم  
كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات او كان لا يدركه الوهم ككلياتها والحاصل  
ان الجامع الوهمي ليس امر جامعا في الواقع بل باعتبار ان الوهم جعله جامعا ( قوله  
اذا خلى ونفسه ) اي مع نفسه بان لم يتبع الوهم واما تتبع الوهم لحكم بذلك الاجتماع  
تعالى ( قوله لم يحكم بذلك ) اي الاجتماع لهذا الامر وذلك لان العقل انما يدرك الامور  
على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم فان شانه ادراك الامور لا على  
حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها ( قوله بان يكون الخ ) اي وذلك الجامع الوهمي

فان كل امر يصدر عنه  
امر آخر بالاستقلال او  
بواسطة انضمام الغير اليه  
فهو علة والآخر معلول  
( او الاقل والاكثر ) فان  
كل عدد يصير عند العد  
فانيا قبل عدد آخر فهو  
اقل من الآخر والآخر  
اكثر منه ( او وهمي )  
وهو امر بسببه يمتثل  
الوهم في اجتماعهما  
عند المفكرة بخلاف العقل  
فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم  
بذلك وذلك ( بان يكون  
بين تصوريهما شبه تماثل  
كلوني بياض وصفرة  
فان الوهم يبرزهما في  
معرض التلئين

يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه او ان الباء للتصوير اى وذلك  
 مصور بان يكون الخ وقوله ين تصور بهما اى الشيتين وسيأتى الاعتراض على هذه  
 العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد  
 فى النوع وذلك بان يكون بين الشيتين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله  
 كلونى بياض الخ) الاضافة بانية اى كلونين هما بياض وصفرة فيصح العطف فى  
 نحو بياض الفضة يذهب الغم وصفرة الذهب تذهب الهم (قوله كلونى بياض وصفرة)  
 اى فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما ولا متضادين  
 لانهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف فان لم توجد غاية الخلاف  
 كما فى البياض والصفرة باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان ضددين (قوله فان الوهم الخ)  
 اى وانما كان بين البياض والصفرة شبه تماثل لان الوهم اى القوة الواهمة (قوله يبرزهما)  
 اى يظهر اللونين المذكورين (قوله فى معرض) اى فى صفة او فى حال المثليين وقد سبق  
 ان المثليين وهما الامران المشتركان فى الحقيقة النوعية المختلفان بالعوارض يرجعان  
 الى المتحددين بتجريد العقل لهما عن العوارض المتخصصة فى الخارج ومعرض بوزن مسجد  
 وهو فى الاصل مكان عروض الشئ (قوله من جهة انه يسبق الى الوهم) اى لعدم غاية  
 الخلاف بينهما وقوله زيد فى احدهما عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض  
 الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء فذلك الاحد غير معين بل هو  
 محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم والمستفاد من غيره ان ذلك الاحد الزيد عليه  
 معين وهو الصفرة والزائد عليه العارض الذى لا يخرج من حقيقة هو الكدرة وهو  
 المتبادر من كلام الشارح والحاصل ان الوهم يدعى ان اصل الصفرة بياض زيد فيه  
 شئ يسير من الكدرة لا يخرج من حقيقة او ان البياض اصله صفرة زيد فيه شئ  
 يسير من الاشراق لا يخرج من حقيقة وسبب ادعاء الوهم ذلك ان الاضداد تتفاوت  
 رالبياض والصفرة ولو كانا ضددين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض  
 والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمرة فيسبق الى الوهم انهما فى الحقيقة شئ واحد  
 فيختال على الجمع بينهما عند المفكرة كالمثليين واذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم  
 والا فهو عند الملاحظة الحقيقية يحكم بانهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس  
 هو اللون فيحوز ان يقال على هذا ان الاصفر حسن وذلك الابيض احسن منه لوجود  
 الجامع ان قلت فهل يتمتع العطف عند الملاحظة العقلية او يجوز تغليباً للملاحظة  
 الوهمية مطلقاً قلت الاقرب الجواز عند غلبة العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم  
 الغلبة المذكورة كدخول اللام على العلم للمع الاصل ومنعها عند عدمه انظره انتهى  
 يعقوبى (قوله اى ولان الوهم يبرزهما) اى ولاجل ان الوهم يبرز الشيتين اللذين  
 بينهما شبه تماثل فى معرض المثليين (قوله حسن الجمع) اى بالعطف وقوله بين الثلاثة

من جهة انه يسبق الى  
 الوهم انهما نوع واحد زيد  
 فى احدهما عارض بخلاف  
 العقل فانه يعرف انهما نوعان  
 متباينان داخلان تحت  
 جنس هو اللون (ولذلك)  
 اى ولان الوهم يبرزهما  
 فى معرض المثليين (حسن  
 الجمع بين الثلاثة التى فى  
 قوله ثلاثة تشرق الدنيا  
 بهجتها شمس الضمى  
 وابو اسحاق والقمر)  
 فان الوهم يتوهم ان الثلاثة  
 من نوع واحد وانما اختلفت  
 بالعوارض والعقل يعرف  
 انها امور متباينة

اي التباينة لتحيل الوهم فيها تماثلا كما تحيل في البياض والصفرة ( قوله في قوله ) اي التي وجدت في قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يدح المعتصم بالله بن هرون الرشيد وذكره بكنيته ابي اسحاق صونا لاسمه ان يجري على اللسان وكما حسن الجمع بين الثلاثة التي ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

❖ اذ لم يكن للزم في الخلق مطمع ❖ فذو التاج والسقاء والذر واحد ❖

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين ( قوله ثلاثة الخ ) يصح ان يكون خبرا مقدا على المبتدأ وهو قوله شمس الضحى وماعطف عليه وبصح ان يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر اي لنا او في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بيجتها وشمس الضحى بدل او عطف بيان او خبر مبتدأ محذوف والاحتمال الثاني البق واعلق بالقلب وقال بيجتها ولم يقل بيجتهم تغليا للعافل على غيره مع انه اكثر من تغليب

غير العافل نظرا لكون اشراق غير العافل حسبا فهو اولي بالاعتبار ( قوله فان الوهم اي وان لم يكن الميتم فانه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفردات لكن قد مر ان المفرد كالجمله في اشتراط الجامع ( قوله يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد ) وهو المشرق او النور للدنيا وقوله وانما اختلفت بالعوارض وهي كون الشمس كوكبا

( او ) يكون بين تصورهما ( تضاد ) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في المحسوسات ( والايان والكفر ) في العقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في النطق عند المحققين

نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون ابي اسحاق حيوانا ناطقا وتوهم الوهم لذلك اتماشا من اشتراك الثلاثة في اشراق الدنيا وان كان الاشراق في اثنين حسبا واشراق الثالث عقليا فاختصة انواع العدل والاحسان بنزيل ذلك العقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره واخطأ من هذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس كوكب تهاوي مضى لذاته والقمر كوكب ليلي مطبوس لذاته مستفاد نوره

من نور غيره وهو الشمس واما ابو اسحاق فانسان عم عدله واحسانه جميع العالمين في زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله واحسانه شيئا بعموم نور الشمس في التوصل الى الاغراض الا انه يسبق الى الوهم تماثل هذه الثلاثة في الاشراق وانها نوع واحد وانما تمايزت بالعوارض اما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح واما فيما بينهما وبين

ابي اسحاق فلكثرة تشبيه عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم ان له اشراقا يندى به في المحسوسات فبرزها الوهم في معرض التماثلات ( قوله وهو التقابل ) اي التعاند ( قوله وجوديين ) خرج به تقابل الايجاب والسلب كتقابل الحركة لعدمها

والسكون لعدمه وتقابل العدم والملكة وهو ثبوت شيء وعدمه عما من شأنه ذلك كتقابل العمى للبصر وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية وحيثئذ يدخل في التعريف الامر ان التضايقان فلا بد من زيادة قيد لا يتوقف تعقل احدهما على

تعمل الآخر لاجل اخراجهما ومبادل على ان المراد بالوجودى هنا ما قلناه ماسياتى  
 للشارح في الاول والثاني كذا قرر شيخنا العدوى وفي عبد الحكيم ان هذه الارادة خلاف  
 التحقيق لان قسمه الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص  
 الباطنية وعندهم الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها فالاتى اجراء الكلام  
 على طريقتهم (قوله يتعاقبان على محل واحد) اى يوجدان على التعاقب في محل واحد  
 ولا يجتمعان وقوله يتعاقبان اى يمكن ذلك لانه بالفعل لان الضدين قد يرتفعان ثم ان المحل  
 قد يراد به ما يقوم به الشيء في الجملة فيستل المادة وهي الهيولى باعتبار عروض الصور  
 النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كاتريفة والابريقية له فعلى هذا يدخل  
 في التعريف التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية كالابريق والزبرون اراد ان يخرج  
 من التعريف الانواع المتنافية من الجواهر لقصره التضاد على المعاني كالسواد  
 والبياض او على النصف بها باعتبارها كالاسود والابيض لا باعتبار ذات النصف  
 جعل مكان المحل الموضوع فقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لان الموضوع  
 مخصوص بالجواهر ذى الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فتخرج الانواع وتبقى  
 المعاني ثم انه في بعض النسخ قيد الامرين الوجوديين بكونهما بينهما غايه الخلاف  
 فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة والبياض والصفرة وعلى ما  
 في هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تعريفا للتضاد الحقيقي وفي بعض النسخ اسقاط  
 هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفا للتضاد المشهورى الشامل للتعاند والحاصل  
 انه على اعتبار القيد في التعريف تكون انواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وتقابل  
 العدم والملئكة والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتباره فيه يكون التعريف شاملا  
 للتضاد الحقيقي والمشهورى وتكون انواع التقابل مقتصرة في اربعة التماثل والتناقض  
 والتضاد وتقابل العدم والملئكة (قوله كالسواد والبياض) فيقال ذهب السواد وجاه  
 البياض او السواد لون قبيح والبياض لون حسن وقوله في المحسوسات اى حال كونها  
 من المحسوسات (قوله والايان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاه الايمان والايان حسن  
 والكفر قبيح وقوله في المعقولات حال اى حال كونها من المعقولات (قوله والحق  
 ان بينهما) اى بين الايمان والكفر تقابل العدم والملئكة اى لا تقابل التضاد كما هو ظاهر  
 كلام المصنف وهو مبنى على ان الكفر وجودى فالايان تصديق النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم في كل ما علم بحجته بالضرورة كالواحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا  
 القول هو الجحد لشيء من ذلك كما سياتى والمجدام موجود كالصدق فكان المناسب  
 جعل ذلك من شبه التضاد (قوله اعني) اى بالتصديق (قوله والاذعان له) اى الانقياد له  
 وهو تفسير لما قبله والاذعان والانقياد يرجع لكلام نفساني وهو قول النفس آمنت  
 وصدقت (قوله عندا المحققين) كالتعاطب الشيرازى وظاهر قول الشارح ان التصديق عند

الحقّين من الناطقة هو الاذعان بنوقوع النسبة اولا وقوعها وليس كذلك لانتساق  
الناطق على ان التصديق قسم من اقسام العلم والاذعان المذكور ليس علما كما علمت  
وانما التصديق عند الحقّين من الناطقة ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على  
وجه الاذعان والقبول وعند غيرهم وهو المشهور ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
بواقعة مطلقا اى ولو كان ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان واما التصديق عند المتكلمين  
فهو الاذعان لما علم محيى النبي به وقبول النفس لذلك ومراجعته لكلام نفسه ( قوله مع  
الافرار به باللسان ) اى ولو مرة في العمر ( قوله والكفر عدم الايمان الخ ) ذكر الشيخ  
بس عن بعضهم انه على هذا القول يقال الايمان مخلوق لله تعالى والكفر غير مخلوق  
لان الخلق انما يتعلق بالامور الموجودة كالارادة فيصح ان يقال الكفر ليس مراد الله  
اذ لو كان مرادا للزم وجود المعدوم وانه باطل فعم على القول بان الكفر وجودى يقال  
فيه انه مخلوق ومرادله سبحانه وتعالى كالايمان فتأمل ( قوله عما من شأنه الايمان )  
خرج به الجمادات والحيوانات العجم فلا يقال انها كافرة لانه ليس من شأنها ان تصف  
بالايمان وهكذا شان تقابل العدم والملكة لابد فيه من اعتبار قبول المحل ( قوله وقد يقال  
الكفر انكار شئ من ذلك ) اى بما علم محيى النبي به بالضرورة واورد على هذا القول انه  
يقضى ثبوت الوساطة بين الايمان والكفر فالشاك والجاهل الذى لم يدع عن ولم يجحد  
ليس بمؤمن ولا كافر مع انه لا واسطة بينهما واجيب بان المراد بقولهم الكفر انكار شئ  
اى حقيقة او حكما لانه اذا دعى واقبله المعجزة والدليل فتزدد انما هو لانكاره فكلا منا  
فمين دعى وهو لا يكون الامصدا او منكرا وليس كلامنا فمين لم تبلغه دعوة واعلم انه على  
التحقيق من ان التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والملكة يهدم الوساطة  
بينهما هـ ر لان الشاك والجاهل داخلان في الانكار لانتفاء التصديق منهما ( قوله  
فيكونان متضادين ) اى وحيثذ فيصح التمثيل الذى ذكره المصنف ( قوله وما ينصف  
بها ) عطف على السواد اى وكالدوات المنصفة بالمذكورات ( قوله كالاسود الخ ) اى  
فيقال الاسود ذهب والابيض جاء المؤمن حضرو الكافر غاب ( قوله وامثال ذلك )  
عطف على الاسود اى كسوداء وبيضاء ومؤمنة وكافرة او على ضمير بها كالاطاعة  
والعصيان فيقال الطائع جاء والعاصى ذهب ( قوله فانه ) اى ما ينصف بالمذكورات  
وهذا توجه لجعل الدوات الموصوفة بالمذكورات متضادة ( قوله باعتبار الاشتمال الخ )  
اى على وجه الدخول في المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما فانه  
لاتضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود بقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض  
والسواد لاتضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاراض  
ولعدم الضاد بينهما ( قوله اوشبه تضاد ) بان لا يكون احد الشئين ضدا للآخر  
ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى يتناقى ما يستلزمه

مع الاقرار به باللسان  
والكفر يهدم الايمان من  
شانه الايمان وقد يقال الكفر  
انكار شئ من ذلك فيكونان  
متضادين ( وما ينصف  
بها ) اى بالمذكورات  
كالاسود والابيض والمؤمن  
من والكافر وامثال ذلك فانه  
يعد من المتضادين باعتبار  
الاشتمال على الوصفين  
المتضادين ( اوشبه تضاد  
كالسما والارض )  
في الحسوسات فانهما  
وجوديان احدهما في غاية  
الارتفاع والاخر في غاية  
الانخفاض وهذا معنى شبه  
التضاد وليس متضادين  
لعدم تواردهما على المحل  
لكونهما من الاجسام

الآخر وهو قبحان ما يكون في المحسوسات كالسما والأرض وما يكون في المحسوسات والمقولات كالاول والثاني فيقال السماء مرفوعة لنا والأرض موضوعة لنا والاول سابق والثاني لاحق فالجامع بين المسند اليهما وهمي لتحقيقه بشبه التضاد بينهما ( قوله كالماء والأرض ) اى كشبه التضاد الذى بين السماء والأرض ( قوله احدهما في غاية الارتفاع الخ ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع ما يقال ان السماء الاولى ليست في غاية الارتفاع لان ما فوقها ارفع منها والأرض العليا ليست في غاية الانحطاط وما اجاب به بعضهم من ان المراد بالسماء مجموع السموات والأرض مجموع الارضين فقيه نظر لان الذى في غاية الارتفاع العرش والذى في غاية الانحطاط الماء الذى تحت الأرض السابعة ( قوله وهذا ) اى كون احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى الخ فشبه التضاد هو الكونية المذكورة ( قوله وليس الخ ) يعنى ان السماء والأرض لما لم يتعاقبا على موضوع اصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله يتعاقبان على محل واحد قال سم وكان وجه ذلك ان بينهما بعد اكثيرا كما بين المتضادين ( قوله دون الاعراض ) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والنخص بالاعراض هو الثاني لا الاول ( قوله ولا من قبيل الخ ) اشارة الى سؤال نشأ مما سبق وجوابه اما السؤال فهو ان يقال جل الابيض والاسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتغالهما على الوضفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب انهما لم يجعل من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين في الابيض والاسود جزآن من مفهوميهما لان الاسود شئ ثبت له السواد والابيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والأرض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليس ادخلين في مفهوميهما فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والأرض جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ولكونها لازمين جعلنا شبيهين بالتضادين وعلى تسليم اشعار السماء بالسمو وانه لم يناس فيها فالارض لا تشعر بالانحطاط الذى هو المقابل الآخر ( قوله والاول والثاني ) اى وكشبه التضاد الذى بين مفهوم لفظ الاول ومفهوم لفظ الثاني فيقال المولود الاول سابق والثاني مسبق ونحو الاب اول والاين ثان ( قوله المحسوسات ) كمثل والمقولات كقولك علم الاب اول وعلم الابن ثان ( قوله فان الاول ) اى وانما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فان مفهوم لفظ الاول ( قوله هو الذى يكون سابقا على الغير ) اى سواء كان محسوسا او مقولا وقوله يكون سابقا على الغير اى على فرض ان لو وجد غير ( قوله والثاني ) اى ومفهوم لفظ الثاني ( قوله فقط ) هو معنى لا غير فهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدين احدهما وجودى والآخر عدى كما ان مفهوم

دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين في مفهومى السماء والأرض ( والاول والثاني ) فيهما اعم المحسوسات والمقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذى يكون مسبوقا باحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع ان عدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا ( فانه ) اى انما جعل التضاد وشبه جامعا وهما لان الوهم ( يزيلهما منزلة التضاد )

الاول كذلك ( قوله فليشها المتضادين ) اى كالابيض والاسود ( قوله على وصفين  
لا يمكن اجتماعهما ) وهما عدم المسبوقية اصلا والمسبوقية بواحد ( قوله لانه قد يشترط  
الخ ) اى كما هو احد القولين وان كان الشارح اسقطه سابقا في تعريف الضدين كما في  
اكثر النسخ و اشار الشارح بقدر الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به الى ضعف القول  
( قوله ولا يخفى الخ ) علة لمحدوف اى وهنا لم يشرط غير موجود هنا لانه لا يخفى الخ  
( قوله مع ان العدم الخ ) رد ثان ( قوله فلا يكون وجودا ) لى وحيد فلا يكونان ضدين  
لانهما الامر ان الوجوديان و ظاهر هذا ان التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب  
او العدم والملكة وعبرة الطول مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين  
وهي ظاهرة ايضا اما اعتبار العدم في مفهوم الاول فظاهر لانه قال فيه ولا يكون  
مسبوqa بشئ اصلا فلم يكن وجوديا لان الوجودى مالا يشتمل مفهومه على عدم واما  
اعتباره في مفهوم الثانى فلا اعتبار قيد فقط فيه التى هي بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره  
الشارح ان الاول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين ان يكون  
بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك اما عند من يشترط فظاهر لان مخالفة  
الثالث والرابع فافوقهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له واما عند من لم يشترط ان يكون  
بينهما غاية الخلاف فمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحثية بل  
من حثية اخرى وهو كون الاول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون  
ضدا لغيره لما علم ان الضدين هما الامر ان الوجوديين الخ ( قوله فانه ) اى الوهم ( قوله  
انما جعل التضاد ) اى او الاتصاف بالتضادين ( قوله ينزلهما منزلة التضاف )  
يعنى ان التضاد عند الوهم كالتضاف عند العقل فكما لا ينفك احد التضايفين عن  
الآخر عند العقل بل متى خطر عنده احدهما خطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما  
عند المفكرة كذلك لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند الوهم وبذلك الارتباط  
جمعهما عند المفكرة وليس المراد ان الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضايف حتى يردانه  
اذا كان احد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة  
الى تنزيهه منزلة التضايف على انه اذا كان التضاد داخلا في التضايف فلامعنى للتنزيل  
( قوله في انه ) اى الوهم وهو متعلق بمنزلة ( قوله لا يحضره ) اى لا يحضر فيه وكذا يقال فيما  
بعده ( قوله ولذلك ) اى ولاجل ذلك ولاجل تنزيه التضاد بمنزلة التضايف بالمعنى المذكور  
وهو انه متى خطر احد الضدين في الوهم خطر فيه الآخر تجدد الضد اقرب خطورا  
بالاى في الوهم بدليل قول الشارح بعدوا الا فالعقل الخ وقوله مع الضد اى مع خطور  
الضد وهو متعلق بالخطور ( قوله من المغايرات ) متعلق باقرب اى اقرب من سائر  
خطور المغايرات الغير المتضادة اى بعضها مع بعض فاذا خطر السواد في الوهم كان  
ذلك اقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والاكل والشرب فيه وذلك

في انه لا يحضره احد  
للتضادين او الشيبين  
يهما الا يحضره الآخر  
( ولذلك تجدد الضد  
اقرب خطورا بالبال مع  
الضد ) من المغايرات  
الغير المتضادة يعنى ان  
ذلك مبنى على حكم  
الوهم والا فالعقل يعقل  
كل منهما اذا هلا عن الآخر  
( او خيالى ) وهو امر  
بسيه يقتضى الجبال  
اجتماعهما في المفكرة

لان هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغيرها تماسى الضد بخلاف  
 الضدين فان الوهم يحكم باجماعهما والسبب في ذلك ان المقابل للشيء فيه ما يشر  
 بمنافاة مقابله فيستشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحة وجود اخدهما بدون  
 الآخر فلذا حكم بالاجتماع (قوله يعنى ان ذلك) اى كون التضاد وشبهه جامعا مبنى  
 على حكم الوهم اى تصويره وادراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما في الحضور  
 عنده فقد جاز اذا حقوق الضدين بالتضاييق (قوله على حكم الوهم) اى لاعلى حكم  
 العقل وقوله والاى والانقل على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلا يصح لان العقل  
 يتعل كلاً منهما ذا هلا عن الآخر بخلاف التضاييق وحيث فلا يحكم بتلازمهما  
 في الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا عقليا (قوله او خيالى وهو امر الخ)  
 انت خير بان الذى اوجب الجمع بين الشيتين عند المفكرة هو قوة العقل المدركة لآخزاتها  
 وكذلك في الوهم كما تقدم وقد خالف هنا فلم يجعل القوة المدركة للصور الحسية التى  
 هى الحس المشترك مقتضية للجمع في المفكرة بل جعل خزانها التى هى الخيال هى  
 المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيتين عند المفكرة  
 هى القوة المدركة في العقلى والوهمى ان يجعلها كذلك في الخيالى فيسببه حسبا لكن  
 تاهل بفعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس المشترك اشارة الى ان هذه القوى يمكن  
 ان ينسب حكم المدركة منها الى خزانها والعكس من جهة ان هذه القوى كاقيل بمنزلة  
 المرائى المقابل بعضها لبعض فهى يرسم في كل منها ما يرسم في الآخر تأمل آه  
 يعقوبى ومن هنا علم ان قول الشارح يقتضى الخيال فيه مساححة اى يقتضى الحس  
 المشترك الذى خزانته الخيال كما ويمكن ان يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لان النسبة  
 للخيال اخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل  
 حسي مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة (قوله وهو امر بسببه  
 يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة) اى وان كان العقل اذا خلى ونفسه لا يقتضى بذلك  
 الاجتماع ثم انه لا يشترط ان يكون ذلك الامر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك  
 بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كلياً او وهما بسبب كونه جزئياً لا يدرك  
 بالحواس فاندفع الاعتراض بان التقارن عقلى اذ لا يحس لحقه ان يكون عقليا  
 او وهما ووجه الاندفاع ان المراد بالجامع في هذه القوى ما توصل كل قوة به الى الجمع عند  
 المفكرة لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير انه يرد عليه ان يقال التوصل الى الجمع  
 انما يكون بادراك التوصل به وكيف توصل قوة من تلك القوى الى جمع التعاطفات  
 بشئ لا يدرك بها والجواب ان هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره  
 ايضا لكن بعد ان تأخذ عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه اولا ولذلك يحكم  
 العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات او الحسيات ويحكم الخيال على المعاني

بعد تصوير الوهم ايها بصور المحسوسات والحكم على الشيء فرع عن تصوره  
 وادراكه فعلى هذا الجامع العقلي ما يقتضى بسبب العقل الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الوهم  
 لكونه مدركا له بالخصوص او لا فاخذ منه العقل والجامع الوهمي ما يحتال بسببه الوهم  
 على الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الخيال لكونه مدركا له بالخصوص او لا او سبق اليه  
 العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم اخذه الوهم من احدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق  
 بالصورة الخيالية ولو كان عقليا او وهميا في اصله اه يعقوب وسيأتي ذلك ايضا في الشرح  
 ( قوله بان يكون بين تصوريهما ) الصير للشيئين وسيأتي الاعتراض على هذه العبارة في  
 الشرح والصواب بان يكون بينهما ( قوله تقارن في الخيال ) اي خيال المخاطب على ما في  
 الاطول وهو مبني على الغالب من مراعاة حال المخاطب والمراد بتقارنهما في الخيال تقارنهما  
 فيه عند التذكر والاحضار وليس المراد بالتقارن في الخيال ان يكون الشئان ثابتين  
 فيه لان الصور التقاربة والتباعدة كلها ثابتة في الخيال لانه خزانة لها ( قوله سابق  
 على العطف ) اي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف ليكون مصححاه  
 واما لو كان التقارن حاصلًا بالعطف فلا يكفي كذا قرر بعضهم وفي الشرح يس ان الظاهر  
 ان هذا القيد لبيان الوقع لا للاحتراز فتأمل ( قوله لاسباب مؤدية الى ذلك ) متعلق  
 بتقارن اي بان يكون بينهما تقارن في الخيال لاجل اسباب مؤدية الى ذلك التقارن  
 ( قوله واسبابه مختلفة ) اي لان تلك الاسباب وان كان مرجعها الى مخالطة ذاوت تلك  
 الصور الحسية المقترنة في الخيال بمعنى ان تلك المخالطة ما كل تلك الاسباب ومنشأؤها  
 الا ان اسباب تلك المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا اذا كان  
 المخاطب صنعته الكتابة فانها تقتضي مخالطته لا لانها من قلم ودواة ومداد وقرطاس  
 فتقرن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف بعضها على بعض فيقول القلم  
 عندي والدواة عندك واذا تعلق همتهم بصناعة الصياغة اوجب ذلك له مخالطة الآتم  
 وامورها من سبائك الذهب والفضة فتقرن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف  
 بعضها على بعض واذا كان من اهل التعيش بالابل مثلا اوجب له ذلك مخالطتها  
 وامورها من رعيها في خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الايواء بها الى محل  
 الرعي والحفظ كالجبال ثم الى الانتقال بها الى ارض دون اخرى طلبا للكلاء فتقرن صور  
 المذكورات في خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون  
 غيره فظهر من هذا ان اسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة  
 الصور في الخيال على وجه الترتيب فيجتمع كذلك عند المفكرة فاذا عكس ترتيبها لم يحسن  
 لما فيه من التخليط الغير المألوف كما في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت  
 والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت فلو وقع  
 العطف في غير القرآن يذكر الارض او لا ثم الجبال ثم السماء ثم الابل لم يحسن لان صور

وذلك ( بان يكون بين  
 تصوريهما تقارن في الخيال  
 سابق ) على العطف  
 لاسباب مؤدية الى ذلك  
 ( واسبابه ) اي واسباب  
 التقارن في الخيال ( مختلفة  
 ولذلك اختلفت الصور  
 الثابتة في الخيلات ترتيبا  
 ووضوحا ) فكم من صور  
 لا انفكاك بينها في خيال  
 وهي في خيال آخر بما لا  
 تجتمع اصلا

المذكورات لم تقتزن في خيال اصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك والمعتبر خيال السامع لانه الذي يراعى حاله في غالب الخطاب لاختلاف المتكلم (قوله ولذلك) اى ولاجل اختلاف اسباب الثارن اختلفت الصور. الثابتة في الخيال اى التى من شأنها ذلك و اشار بقوله ترتيبا ووضوحا الى ان المختلف بسبب اختلاف الاسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتيبا ووضوحا) تمييز محمول من فاعل اختلفت اى اختلف ترتيب الصور ووضوحها والمراد بترتيبها اجتماعها في الخيال بحيث لا تنفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبتها عن الخيال كما يؤخذ من كلام الشارح اى اختلف اجتماعا وعدم اجتماع ووضوحا وعدم وضوح (قوله فكمن من صور الخ) اى لانه كم من صور وهذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله فكمن من صور لا انفكاك الخ راجع لاختلاف الصور ترتيبا وقوله وكمن من صور لا تنقيب الخ راجع لاختلافها وضوحا وقوله فكمن من صور لا انفكاك الخ كصورة القلم والدواة والقرطاس وقوله لا انفكاك بينها في خيال اى كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابة فاذا حضرت صورة احدها في خياله حضر صور الباقي وذلك لكثرة الف خياله لها وقوله وهى فى آخر مما لا يجتمع اى كخيال النجار او البناء فان صور هذه المذكورات لا تجتمع في خياله وان استحضر واحدا منها بان رآه لم يقارنه الباقي لقلة الف خياله به وهذا مناسب لما قدرناه بقولنا وعدم اجتماع (قوله وكمن من صورة لا تنقيب الخ) اى كصورة محبوب زيد فانها لا تنقيب عن خيال زيد ولا تقع في خيال عمرو الذى هو غير محبوب وقول الشارح وهى في خيال آخر مما لا يقع قط هذا مناسب لما قدرناه سابقا بقولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا ان المراد بالترتيب ارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال وفيه ان الترتيب والوضوح بهذا المعنى متلازمان وذلك لان الصور المقرنة في الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك في ذلك الخيال فوضوحها في خيال يقتضى عدم انفكاكها فيه وحينئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائدة لجهة ان يفسر كل منهما بما ذكره للاخبار لاوجه لذكرهما معا لافناء احدهما عن الآخر فلعل الاولى ان يفسر الترتيب بان يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون في آخر كذلك فالخيالات قد تشترك في وضوح تلك الصور فيها لكن ترتيبها في بعض الخيالات خلاف ترتيبها في غير ذلك البعض فقد اختلف الترتيب مع الوضوح بهذا الاعتبار (قوله ولصاحب علم المعاني فضل احتياج) اى زيادة احتياج اى حاجة اكيدة فهو من اضافة الصفة للوصف وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل وبهذا اندفع ما يقال ان صاحب هذا العلم يعرف ان الجامع العقلي امور ثلاثة والوهمى ثلاثة والخيالى واحد فلا معنى لحثه على معرفتها وانما الذى

وكمن من صور لا تنقيب عن خيال وهى في خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لا سيما) الجامع (الخيالى) فان جمعه على مجرى الالف (والعادة) بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب

يبحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان الاولى للصف ان يقول ولطالب علم المعاني  
( قوله لان معظم ابوابه الخ ) هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد ان علم المعاني  
معياره باب الفصل والوصل بمعنى ان من ادركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر  
الابواب بخلاف العكس او المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم ( قوله وهو مبنى  
على الجامع ) اى وجودا وعندما اى واذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل ابواب  
علم المعاني لسهولة اتقانها من اتقانه وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجة  
صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع ( قوله لاسيما الجامع الخيالى ) اى لاملل الجامع  
الخيالى موجود فى التأكيد بمعنى انه اوكد انواع الجامع الثلاثة ( قوله فان جمعه ) اى  
فان الجمع بسببه وهذا علة لقوله لاسيما الخ ( قوله على مجرى الالف ) اى مبنى على جريان  
المألوف اى على جريان الصورة المألوفة والمعادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف  
من الصور والمعاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران  
الذى هو الجامع ( قوله بحسب انعقاد ) اى وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى ان الجمع به  
مبنى على وجود الصور المألوفة فى الخيال ووجودها فيه بحسب وجود الاسباب مقتضية  
لاثبات تلك الصور واقترانها فى الخيال كصنعة الكتابة فانها سبب فى اقتران القلم  
والدواة ( قوله فى اثبات الصور ) متعلق بالاسباب وازافة خزانه للخيال بانيه وقوله  
فى خزانه متعلق باثبات ( قوله وتبين الاسباب ) اى والاسباب التباينة مقتضية لاثبات  
صور المحسوسات فى الخيال وهو مبتدأ وقوله بما يفوته الحصر اى الضبط والعقد خبره  
ولكون تلك الاسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالى اكثر الجوامع وقوعا والاحتياج اليه  
اشد واعلم ان تلك الاسباب المقتضية لاثبات الصور فى الخيال تختلف باختلاف  
الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة لما سبق لك ان منشأ تلك الاسباب الخاطئة  
واسباب الخاطئة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك  
الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور فى الخيالات لا ينحصر ايضا ولهذا  
تجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة فى الخيال فيشبهه كل شخص  
بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر لكون تلك الصورة التى شبه بها كل واحد من الحاضرة  
فى خياله كما روى ان سلاحياء صائغا وبقار ومؤدب اطفال طلع عليهم البدر بعد الشفق اليه  
فارد كل واحد ان يشبه بافضل ما فى خزانه خياله فشبه الاول بالترس المذهب والثانى  
بالسيكة المدورة من الابرز والثالث بالجن الابيض يخرج من قلبه والرابع برغيف اجر  
يصل اليه من بيت ذى ثروة فالصور التى من شانها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورها  
فى الخيالات بمعنى انها وجدت فى خيال دون آخر لان كل شخص شبه بما هو ملائم لما هو  
مخالطه فان من خالط شيئا فلا بد ان يغترف من بحره ( قوله بما يفوته الحصر ) اى بما يتجاوز  
ولا ينسلط عليه الحصر ( قوله فظهر ) اى من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم

الاستق  
وهو ثمانية

ما يفوته الحصر فظهر ان ليس

المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتراضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضافا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان اردوا ان تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتمائل هذا مع ذاته وتضاديه معه ايضا معنى جزئي فلا تساوت بين التماثل والتضاد وشبههما في انها ان اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا

( قوله ما يدرك بالعقل ) اي خصوص ما يدرك بالفعل وهكذا بل المراد بالعقل امر بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وبالوهمي امر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وكذلك الخيال ( قوله لان التضاد الخ ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم ( قوله ليس من الصور ) اي بل هو وصف للصور ( قوله بل جميع ذلك ) اي جميع الجوامع المتقدمة وهي سبعة ( قوله معان معقولة ) اي يدركها العقل لكونها معاني كلية ان لم تضاف الى شيء او اضيفت الى كل شيء فان اضيفت الى جزئي كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا ان اعتبر غير مضاف او مضافا لكل شيء كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافا لجزئي كان من مدركات الوهم ( قوله وقد خفي هذا ) اي قولنا ليس المراد الخ على كثير من الناس فاعتقدوا ان الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمي هو ما يدرك بالوهم والجامع الخيالي هو ما يدرك بالخيال فاعتراضوا الخ ( قوله من المحسوسات الخ ) اي وحيث يقتضاه ان يكون الجامع بينهما خياليا لان الخيال يدركهما بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهميا مع ان الوهم انما يدرك المعاني الجزئية ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض ( قوله واجابوا ) عطف على اعتراضوا ( قوله وهذا ) اي كون كل منهما مضافا للآخر ( قوله وفيه نظر ) اي في هذا الجواب نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئي ( قوله لانه ممنوع ) اي لا لان السواد ان تضاد البياض للسواد معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا لكل شيء ( قوله ان تضاد هذا السواد ) اي الخصوص وقوله لهذا البياض اي الخصوص ( قوله فتمائل الخ ) اي فسلم ولكنه معارض بالمثل لان تماثل هذا اي كزيد وقوله مع ذلك اي مع عمرو مثلا ( قوله فتمائل ) اي فقول تماثل هذا الخ اي فالأخذ بهذا المراد يؤدي لفساد كلام المصنف اول التحكم ( قوله وشبههما ) اي وغيرهما من بقية الجوامع وقوله في انها اي التماثل والتضاد وغيرهما مثل التضاد وشبهه ( قوله الى الكليات ) كقولك تضاد البياض للسواد وقوله الى الجزئيات كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد فان هذا البياض الذي اضيف اليه التضاد معنى جزئي ( قوله كانت كليات ) فتكون من مدركات العقل ( قوله كانت جزئيات ) اي فتكون من مدركات الوهم ( قوله فكيف يصح جعل بعضها ) وهو الاتحاد والتماثل والتضاد وقوله على الاطلاق اي سواء اضيف لكل شيء او جزئي ( قوله وبعضها وهميا ) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل وقوله فكيف الخ استفهام انكارى بمعنى اني لا يصح ذلك لانه تحكم محض ثم ان ما اقتضاه هذا الجواب من ان تضاد المضاف للجزئي جزئي لا يسلم لانهم صرحوا بان امكان زيد كلي لانه يتعد

باعتبار الازمنة والامكنة وهذا الامكان جزئى ضرورة ان الاشارة لا تكون الا للمحسوس  
 المشاهد اللهم الا ان يقال ان هذا الجواب مبنى على تسليم ان التضاد المضاف للجزئى  
 جزئى جدلا وان المراد بالجزئى فى كلامه الجزئى الاضافى لا الحقيقى ولا شك ان الجزئى  
 الاضافى يصدق على الكل كما بين فى محله فأمل ( قوله ثم ان الجامع الخيالى الخ )  
 هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل  
 والمراد بالجامع الخيالى ما يدرك بالخيال وتوضيحه ان ذلك البعض لما فسر الجوامع  
 المذكورة بما يدرك بهذه القوى واعتراض على التفسير المذكور بالجامع الوهمى  
 قاله الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمى فيه قصور اذ حيث كان المراد بالجوامع  
 المذكورة ما يدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير فى الجامع الخيالى ايضا قرر  
 ذلك شيخنا العدوى ( قوله بل هو ) اى التفاوت من المعانى اى المدركة بالعقل  
 او بالوهم على التفصيل المتقدم ( قوله فان قلت ) اى معترضا على السكاكى بوقوع  
 التنافى فى كلامه والفرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة  
 والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل فى كلامه ( قوله مشعر الخ ) اى لانه  
 قال الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصورهما الخ  
 ومن المعالوم ان الكلام فى الجامع المصحح للعطف اذا لا يصح العطف لا يتعلق الفرض  
 ببيانه وتصور بمعنى متصور وتوينه يدل على الافراد ( قوله وهو نفسه معترف بفساد  
 ذلك ) اى وحيث فى كلامه تناقض ( قوله حيث منع الخ ) اى لعدم الجامع بين المسند  
 اليهما وان كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد فى التصور ( قوله محدثة )  
 خبر حذف من الاولين لدلالة الاخير عليه فهو من عطف الجمل ( قوله قلت ) اى جوابا  
 عن السكاكى وقوله كلامه هنا اى قوله الجامع بين الجملتين الخ وقوله ليس الا فى بيان  
 الجامع بين الجملتين اى فى بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا فى صحة العطف  
 اولا فهو شئ آخر ( قوله واما ان الخ ) اى واما بيان جواب ان اى قدر الخ وحاصل  
 هذا الجواب انا لانسلم ان كلام السكاكى هنا عنى قوله والجامع بين الجملتين الخ فى بيان  
 الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافى فى كلامه بل كلامه هنا فى بيان حقيقة الجامع واما ان  
 كونه كافيا اولا فتشئ آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والف  
 بادنجانة ومرارة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمى ضيق  
 وخفى ضيق مع اتحاد المسندين فى المثالين ان الكافى فى صحة العطف وجود الجامع  
 فى كلا الجزئين فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا ( قوله اى قدر  
 مبتدا ) ويحجب خبره والجمله خبران واسمها ضمير الشأن ولا يصح نصب اى على انه اسم ان  
 لان ان لا تدخل على ماله صدر الكلام واى هنا استفهامية فهى واجبة التصدير  
 ( قوله فقوض الى موضع آخر ) اى فو كول بيانه لموضع آخر وحيث فلا تنافى فى كلامه

ثم ان الجامع الخيالى هو  
 تقارن الصور فى الخيال  
 وظاهر انه ليس بصورة  
 ترسم فى الخيال بل هو من  
 المعانى فان قلت كلام المفتاح  
 شعرياته بكفى لصحة العطف  
 وجود الجامع بين الجملتين  
 باعتبار مفرد من مفرداتها  
 وهو نفسه معترف بفساد  
 ذلك حيث منع صحة نحو  
 خفى ضيق وخاتمى ضيق  
 ونحو الشمس ومرارة  
 الارنب والف بادنجانة  
 محدثة قلت كلامه ههنا  
 ليس الا فى بيان الجامع بين  
 الجملتين واما ان اى قدر من  
 الجامع يجب لصحة العطف  
 فقوض الى موضع آخر وقد  
 صرح فيه باشتراط المناسبة  
 بين المسندين والمسند اليهما  
 جميعا والمصنف لما اعتقد ان  
 كلامه فى بيان الجامع سهو  
 منه واد اصلاحه غيره  
 الى ما ترى قد ذكر مكان  
 الجملتين الشئيين

(قوله وقد صرح فيه) أي في الموضع الآخر وهو الذي منع فيه صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق الخ (قوله لما اعتقد ان كلامه) أي كلام السكاكي اعني قوله والجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مالمخ (قوله في بيان الجامع) أي الكافي في صحة العطف (قوله سهو منه) أي من السكاكي بواسطة السؤال المذكور حيث قال في الابضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر اوقيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم الامر الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوب في مع القطع بامتناعه ولعله سهو منه فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر آتت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصلحه بتقيده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا في الجواب السابق وقوله سهو خير لان (قوله و اراد) أي المصنف و ضمير اصلاحه لكلام السكاكي وبالجملة حالية (قوله غيره) جواب لما وقوله الى ما ترى أي الى ما رأيت قال العلامة عبد الحكيم في ضئي ان تبديل المصنف الجملتين بالشيتين تعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير الشامة وتعرفه التصور للاشارة الى التصور المعهود الذي هو جزء من الشيتين فاللام فيه بمنزلة الصفة في قول السكاكي في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه اوبه اوقيد من قيودهما الا ان القسم الاول من الجامع العقلي يكون مختصا بالجل والمركبات والثاني والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير لدفع الشبهة المذكورة فان المصنف اشار بقوله ظاهر كلام السكاكي الى انه لو حل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره في الموضع الآخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لم ترد الشبهة واما ما قاله الشارح من ان تغيير المصنف لكلام السكاكي لاجل اصلاح فيه انه ان اراد بالشيتين ما بين الجملتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلا معنى للاتحاد في العلم فان اتحاد العلم وتعدد تابع لاتحاد العلوم وتعدد وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم وتضاديهما فيه اذ التماثل والتضاد من اوصاف العلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود الشارح آه كلامه (قوله فوق الخلل في قوله) أي في قول المصنف وحاصل ابضاح المقام ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيتين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه اوبه اوقيد من قيودهما ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه اتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فترمه الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فعمل ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس

ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور فوق الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والابيض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف

ما سبق آه فنارى ( قوله انما هو بين نفس السواد والياض ) اى الذين هما متصوران  
( قوله اعنى ) اى بتصوريهما العلم بهما ( قوله انما هو بين نفس الصور ) اى لا بين  
التصورات وهذا انما يظهر على القول بتغير العلم والمعلوم فالعلم حصول الصورة  
فى الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقيق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان  
بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها فى الذهن علم وباعتبار حصولها  
فى الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن لاحصول الصورة فى الذهن  
لان الادراك من قبل الكيف لا من قبل الفعل او الاتفعال ( قوله فلا بد من تأويل كلام

المصنف ) اى بان يقال اراد المصنف بتصوريهما مفهوميهما وهما الامر ان التصوران  
وتجعل الاضافة للضمير بانية وقد يقال ان مثل هذا لا يقال فيه انه خلل اذ غاية ما فيه  
اطلاق المصدر على متعلقه وهو امر لا ينكر لانه مجاز والمجاز لا جبر فيه مع وجود  
العلاقة انصححة كيف والشارح نفسه حل التصور فى كلام السكاكى السابق على  
التصور حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر بالتصور ولا يقال انما  
حله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه فى كلام السكاكى لانا نقول تلك القرينة  
بعينها او ما يقاربها فى كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على انا لو فرضنا عدم القرينة بالكلية  
لم يكن فى كلام المصنف خلل بناء على ما هو التحقيق من ان العلم والمعلوم شئ واحد بالذات  
وانما يختلفان بمجرد الاعتبار على انه لو كان مراد المصنف بالتصور الامر بالتصور لكان  
يكفيه عن ذكر التصور ان يقول الوهمى ان يكون بينهما شبهة تماثل الخ والخيالى  
ان يكون بينهما تقارن مع انه بصدد تقيص العبارات ورعاية الاختصار منها وايضا  
ان اريد بالمفهومين المفهومان من حيث انهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح  
الحكم بالتضاد لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولانضاديين  
الصور وان اريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال لانه انما هو بين  
الصور وان اريد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث  
الوجود الذهني فهذا بعينه يجرى فيما اذا اريد بتصورهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة  
فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني ( قوله

وحله ) اى حل كلام المصنف وهذا كلام مستأنف رد لما يقال جوابا عن المصنف  
انه اراد بالشيئين الجملتين وانما خاير للاختصار والتفنن و اراد بالتصور مفردا من مفردات  
الجملة اطلاقا للتصور على التصور وجلال على الجنس لاعلى العهد فيرجع كلامه  
بهذا الاعتبار لما قاله السكاكى وحاصل الرد ان هذا الحمل غلط لان المصنف قد رد هذا  
الكلام فى الايضاح على السكاكى وحله على انه سهو منه وقصد بهذا التغير اصلاحه  
فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه على ان ظاهر عبارة المصنف بأبى هذا الحمل  
اذ ليس فيها ما يدل عليه اذ التبادر من الشيئين اى شيئين من اجزاء الجملتين لان نفس

وحله على ما ذكره  
السكاكى بان يراد بالشيئين  
الجملتان وبالتصور مفرد  
من مفردات الجملة غلط مع  
ان ظاهر عبارته بأبى ذلك  
ولبحث الجامع زيادة  
تفصيل وتحقيق اوردها  
فى الشرح وانه من المباحث  
التي ما وجدنا احدا حام  
حول تحقيقها ( ومن  
محسنات الوصل ) بعد وجود  
المصحح ( تناسب الجملتين  
فى الاسمية والفعلية

الجلتين وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا اذا المتبادر منه  
الادراك فتعير المصنف بالتصور معرفا بما يأتي هذا الجمل هذا يحصل كلامه كما يفيد  
كلام الطول وحواشيه واغترض بان المصنف بعد ما حل في الايضاح كلام السكاكي  
على السهو وفرغ منه ثم قال الجامع بين الشيتين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي  
فهو ان يكون بين الشيتين اتحاد في التصور الخ ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا  
الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يعد  
ان يريد بالشيتين الجلتين وبالتصور العلوم التصوري وقصد بذكره معرفا الاشارة  
الى جنس العلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا  
من قبوده بل حل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين والام يصح قوله ثم قال  
الجامع بين الشيتين الخ وذلك لان المصنف ناقل عن السكاكي فاذا كان مراده غير المعنى  
المراد للسكاكي لم يصح النقل اذ كيف ينسب له ما ليس قائله (قوله وانه) اى ماذكر  
من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) اى العطف بين الجلتين و اشار  
بمن الى انه قد بقي من المحسنات امور اخر كالتوافق في الاطلاق والتوافق في التقيد  
كما اشار لذلك الشارح بقوله او يراد في احدهما الاطلاق الخ (قوله بعد وجود الصحيح)  
اى العطف ككونها انشايتين لفظيا ومعنى او معنى فقط او خبريتين كذلك لكن  
مع جامع عقلي او وهمي او خيالي (قوله تناسب الجلتين في الاسمية والفعلية) اى في كونهما  
اسميتين او فعليتين فالبا في الاسمية وفعلية ليست للنسبة وانما هي بالصدر اى المصيرة  
مدخولها مصدرا ثم ان كلام المصنف يقتضى ان الوصل صحيح بدون التناسب المذكور  
فيصح عطف الاسمية على الفعلية والعكس وانما يعدل للتناسب المذكور لا فائدة  
الحسن فقط وليس كذلك اذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون بمنوعا فاذا قصد  
تجريد النسبة في الجلتين عن الخصوصية بان اريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال  
زيد قائم وصديقه جالس او قام زيد وجلس صديقه بناء على ان الاسمية لا تقيد الدوام  
الا بالقرائن وان الفعلية لا تقيد التجدد الا بها ولادلالة لها على اكثر من الثبوت وكذا  
يتعين التناسب اذا اريد الدوام فيهما او التجدد فيهما بناء على افادة الاسمية للدوام والفعلية  
للتجدد وان قصد الدوام في احدهما والتجدد في الاخرى امتنع التناسب وتعين ان يقال  
عند قصد الدوام في الاول والتجدد في الثانى زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس  
قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات واجيب بان  
النسبة الواقعة في الجلتين على ثلاثة اقسام الاول ان يقصد تجريدها عن الخصوصية بان يراد  
مطلق الحصول او يقصد بها الدوام فيهما او التجدد كذلك والثاني ان يقصد الدوام  
في احدهما والتجدد في الاخرى ولا استحسان في هذين القسمين بل التناسب واجب  
في الاول ويمتنع في الثانى كما مر الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اى خصوصية وهذا هو

(و) تناسب (الفعليتين  
في المضى والمضارعة)  
فاذا رت مجرد الاخبار  
من غير تعرض للتجدد في  
احد بهما والثبوت  
الاخرى قلت قام زيد  
وقد عمرو وكذا زيد  
قائم وعمرو قاعد (اللامنع)  
مثل ان يراد في احدهما  
التجدد وفي الاخرى  
الثبوت فيقال قام زيد  
وعمر قاعد او يراد في  
احد بهما المضى وفي  
الاخرى المضارعة فيقال  
زيد قام وعمر ويقعد  
او يراد في احدهما  
الاطلاق وفي الاخرى  
التقييد بالشرط كقوله  
تعالى وقالوا انزل عليه  
ملك ولو انزلنا ملكا  
لقضى الامر

يحل الاستحسان لانه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل لكن التناسب  
اولى فيكون من المحسنات فحل الاستحسان انما هو عند جواز الامرين هذا يحصل  
ما ذكره ارباب الحواشي ولكن العلامة عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال اذا  
كان المقصود منهما التجدد او الثبوت او لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما اولم يكن  
مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما  
من محسنات العطف اما في الصورتين الاخيرتين فظاهرا لان المقصود يحصل  
بالاختلاف ايضا لكن التناسب اولى واما في الصورتين الاولتين فلان وجوب  
اتماقهما ليحصل المقصود اعني التجدد او الثبوت لا ينافي ان يكون ذلك الاتفاق محسنا  
بالنسبة للعطف لتحقيق مجوزاته في صورة اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبرا  
وانشاء ووجود الجامع آء كلامه (قوله في المضى) اي بان يكون فعل كل منهما ماضيا  
(قوله والمضارعة) اي بان يكون فعل كل منهما مضارعا وقوله في المضى والمضارعة  
اي وفي غيرهما كالاطلاق والتقييد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجرد الاخبار  
وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على  
مجرد الاخبار ولا شك ان كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد امر زائد لا ينافي  
دلالته على التجدد او الثبوت او غيرهما فاندفع ما يرد على الشارح من ان قام زيد وقعد  
عمرو يا لان على التجدد والمضى وزيد قائم وعمرو قاعد لان على الثبوت المقابل للتجدد  
اعني الحدوث في زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار  
وحاصل ما ذكر من الجواب ان المراد بالتعرض المبني التعرض بحسب القصد لا بحسب  
دلالة اللفظ فتدريكون قصد التكلم افادة مجرد تسمية المسند الى المسند اليه فيأتي بالجملة  
اسمية كانت او فعلية فيفيد الكلام مجرد ذلك النسبة وان كانت الجملة دالة بحسب الاصل  
على التجدد او الثبوت ثم لا يخفى عليك ان اللانقي يجعل قوله من غير تعرض الخ بيانا  
لمجرد الاخبار ان يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احدهما وفي  
الاخرى فلاحسن ان يقال انه تفيد لمجرد الاخبار بان المراد منه ان لا يكون المقصود  
اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود من الجملتين التجدد  
او الثبوت او لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما اولم يكن مقصودا في احدهما دون  
الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر  
توجيهه عن العلامة عبد الحكيم (قوله قلت) اي بناء على هذه الارادة اي يلزمك  
ان تقول ذلك لانك لو خالفت بينهما اوقعت في ذهن السامع خلاف مقصودك آء  
يس وانظر قوله اي يلزمك مع كون التناسب مستحسنا ففعل الاولى ان يقول اي يستحسن  
ان تقول فتأمل (قوله الالمانع) استثناء من محذوف اي فلا يلزمك هذا التناسب اللفظي  
الالمانع يمنع منه فيترك (قوله فقال زيد قام وعمر ويقعد) اي اذا اراد الاخبار بتجدد

العود لزيد في المستقبل والاخبار بتجدد القيام له في الماضي وكان الاولى في المثال ان يقول  
 نحو قام زيد ويقعد عمر والا ان يقال انه نبه بهذا المثال على ان الجملة الاولى اذا كان  
 مجزها فعليه فالناسب رعاية ذلك في الثانية ولا يعدل عن التناسب في المجزئين الا لما منع  
 كما ان الجملتين الفعليتين الصرقتين اي اللتين ليستا خبرا عن شيء يطلب التناسب  
 بينهما الا لما منع فامل (قوله او يراد في احديهما الاطلاق الخ) يؤخذ من هذا ان التوافق  
 في الاطلاق والتقييد من محسنات الوصل الا لما منع وهو كذلك كما يرشد اليه كلام  
 المصنف حيث عبر بمن المقيدة ان من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق في الاطلاق  
 والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالشرط) اي بفعل الشرط والشرط ليس بشرط  
 (قوله وقالوا لولا انزل عليه ملك) اي هلا انزل عليه ملك فؤ من به ونجوه وقضى  
 الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو انزلنا ملكا فقضى الامر عطف على جملة قالوا وجملة  
 قضى الامر مقيدة بفعل الشرط فالخاصل ان الجملة الاولى مطلقة والثانية مقيدة  
 بالانزال لان الشرط مقيد للجواب وانما كانت عطفا على قالوا لعل القول لانها ليست  
 من مقولهم بل من مقول المولى قال العلامة البغوي ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين  
 لان الاولى تضمنت على ما يقولون ان نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم  
 وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة  
 غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند الشك مما يصحح العطف عندهم حتى في الجملتين  
 اللتين لفظ احديهما خبر ولفظ الاخرى انشاء فاحرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق  
 الجامع بما ذكر من الاول لان الغرض من سوفهما بيان ما يكون نزول الملك سبب  
 فقد اشتركتا في هذا المعنى وان كان الصحيح ما افادته الثانية في نفس الامر آه (قوله ومنه)  
 اي من التقييد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ما قبلها (قوله فاذا جاء  
 اجلهم الخ) اي لا يستأخرون ساعة اذا جاء اجلهم ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون  
 عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه  
 مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فعندى) الفاء للتعليل علة لقوله ومنه (قوله  
 على الشرطية قبلها) يحتمل ان المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الاظهر ويحتمل  
 ان المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيد للجزاء بان يجعل  
 الشرطية جملة مقيدة وهذا قريب من الاول في المعنى وان اختلفا اعتبارا (قوله لاعلى  
 الجزاء) اي وحده من حيث انه جزء والالكان هو ايضا جوابا لاذ اذ المعطوف على  
 الجواب جواب فيرد عليه انه لا يتصور التقدم بعد مجئ الاجل لان الوقت الذي جاء  
 الاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحيث فلا فائدة في نفيه لانه نفي لما هو معلوم الاستحالة  
 فقوله اذ لا معنى الخ اي صحيح في اللفظ وان كان صادقا فان قلت من المقرر ان المعطوف  
 عليه اذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر في الخطايات من العطف هو اشتراكهما

ومنه قوله تعالى فاذا جاء  
 اجلهم لا يستأخرون ساعة  
 ولا يستقدمون فعندى ان  
 قوله ولا يستقدمون  
 عطف على الشرطية قبلها  
 لاعلى الجزاء اعني قوله  
 لا يستأخرون اذ لا  
 معنى لقولنا اذا جاء اجلهم  
 لا يستقدمون

في القيد قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما في الآية الكريمة فان التقدم اذا جاء الاجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا فائدة في تنبيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون استئناف اخبار اي واخبرك انهم لا يستقدمون اي لا يموتون قبل مجيئ اجلهم اي الوقت الذي هو آخر عمرهم وفي بعض حواشي البيضاوي يصح ان يكون قوله ولا يستقدمون عطفا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف بالمبالغة في انتفاء التأخير وذلك لانه لما قرنه به ونظمه في سلكه اشعر انه بلغ في الاستحالة الى مرتبة التقدم فكما انه يستحيل التقدم يستحيل التأخير كما هو قضية الخبر الالهي وان امكن في نفسه وهذا هو السرف في اراده بصيغة الاستقبال يعني انه بلغ من الاستحالة الى حيث ينفي طلبه كما ينفي طلب المستحيل اه كلامه

تذنيب

تذنيب

قبل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلامهما يتعلق بالمباحث المقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحث او تأمل التأمل في المباحث المقدمة لفهم منها بخلاف التذنيب آه فمأري (قوله هو) اي بحسب الاصل جعل الشيء ذنابة لانه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الاصل والذنابة بضم اذال وكسرهما مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان (قوله شبهه) الضمير في به للجعل المذكور فيكون المصدر الذي هو الذكر المذكور متبها بالمصدر الذي هو الجعل المذكور وحاصل كلامه ان المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التنبيه والتكميل في كل او بجامع ايجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصا لا يقتضي عده من اجزائه وكونه من اذناه لقصد التكميل واستعير اسم الشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية الحقيقية ثم بعد ذلك اطلق التذنيب بمعنى الذكر واريد متعلقه وهو الالفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ضرورة ان التذنيب ترجمة وهي اسم للالفاظ المخصوصة والحاصل ان في الكلام مجازا مرسلانيا على استعارة مصرخة وانما ارتكك ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكره في التراجيح ولو اقتصرنا على الاستعارة كما قال الشرح لم يكن موافقا لما ذكره (قوله وكونها الخ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسيره قوله عقب ظرف لذكر (قوله لمكان تناسب) المكان مصدر مجرر بحتى الحدث وهو الكون والوجود من كان التامة اي لوجود تناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل اي وانما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود تناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل لان الجملة الحالية تارة تقترن بالواو وتارة لا تقترن بها والفصل ترك الاقتران بالواو والوصل الاقتران بها فاقتران الجملة الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدم

هو جعل الشيء ذنابة لشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبدونها اخرى عقب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (اصل الحال المتقلة) اي الكثير الراجع فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة (ان تكون بغير واو) واحترز بالمتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة عليها يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل في المتقلة الخلو عن الواو (لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى البتة فان قولك جائز يدركا اثبات الركوب زيد كما في زيد راكب

اقتربا بالواو شبه بالفصل فان قلت الواو في الوصل عاطفة وفي الجملة الحالية غير عاطفة فلا تناسب قلت الاصل في واو الحال العطف بالنسبة موجودة بهذا الاعتبار وحاصل ما ذكره في هذا التذنيب تقسيم الجملة الحالية الى اقسام خمسة ما يتعين فيه الواو وما يتعين فيه الضمير وما يجوز فيه الامر ان على السواء وما يرجح فيه الضمير وما يرجح فيه الواو ( قوله المنتقلة ) اي الغير اللازمة لصاحبها المنتقلة عنه ( قوله اي الكثير ) بمعنى الشائع وقوله اراجع فيها الى موافقته للقواعد ( قوله كما يقال الخ ) اي وهذا كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة اي الكثير اراجع فيه ان يكون حقيقة والمرجوح ان يكون مجازا و اشار الشارح بما ذكره الى ان مراد المصنف بالاصل الكثير اراجع ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع ولكن الاولى ان يراد بالاصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليل بعد بقوله لانها في المعنى حكم الخ اي ان مقتضى الدليل ان تكون الحال بغير واو وانماسمى مقتضى الدليل اصلا بابتناء على الاصل الذي هو الدليل ( قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة ) فيه ان الذي يقابل المنتقلة عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جلة فعلية نحو خلق الله الزرافة يدها اطول من رجلها او اسمية نحو هذا ابوك عطوفا لا بالمؤكدة لانها انما تقابل المؤكدة فالاولى للشارح ان يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونها مؤكدة ان تكون لازمة فصحت المقابلة نظرا للآزم لانا نقول نسلم ذلك الا ان اللازمة اعم من المؤكدة الا ترى انها في المثال الاول المذكور لازمة وهي غير مؤكدة فمقتضى ذلك ان تكون الحال اللازمة غير المؤكدة ليس محترز عنها بالمنتقلة وليس كذلك ( قوله لمضمون الجملة ) اراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها وذلك كما في قولك هذا ابوك عطوفا فان الجملة الاولى تقتضي العطف فلذا كان قوله عطوفا تأكيد وليس المراد بالمضمون المصدر التصيد من الجملة كما هو الظاهر لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهي غير العطف وكان الاولى للشارح ان يحذف قوله لمضمون الجملة لاجل ان يشمل كلامه المؤكدة لعاملها نحو وارسلناك للناس رسولا ثم ولتم مدبرين والمؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا ( قوله البتة ) اي قطعا اي دائما لان ذلك فيها كثير ( قوله لشدة ارتباطها بما قبلها ) اي وصيرورتها كالشيء الواحد اي وحينئذ فلا يبحث عنها في هذا الباب والحاصل ان الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها في هذا الباب فلذا احتراز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة ( قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها ) اي امر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت جاء زيد راكبا افاد ذلك ان زيدا ثبت له الجمل على حال وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك ان الركوب ثابت له وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له وانما قال في المعنى لان الحال في اللفظ غير محكوم بها لانها فضلة يتم الكلام بدونها ( قوله كالخبر

بالنسبة الى المبتدأ ) فانه محكوم به بوجوبه في المعنى بل وكذلك في اللفظ فالتشبيه ناقص لان  
 الغرض منه افادة مماثلة الحال للخبر من جهة ان كلا محكوم به في المعنى على صاحبه  
 وان كان الخبر محكوماً به عليه ايضاً في اللفظ بخلاف الحال ( قوله فان قولك جاء زيد  
 راكباً اثبات الركوب الخ ) كانه الظاهر ان يقول فان في قولك او يقول فان قولك جاء زيد  
 راكباً معناه اثبات الخ ليستقيم التركيب اللهم الا ان يقال في الكلام حذف مضاف قبل  
 قوله اثبات اي ذوات اثبات فتأمل وحاصل ما ذكره الشارح ان كلا من الحال والخبر يقتضي  
 الكلام كونه عارضاً ثانياً لمعروض فهما متساويان في ذلك ومختلفان في ان المقصود  
 الاصل من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للبتدأ بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه  
 مقصوداً من التركيب بل المقصود ثبوت امر آخر له كالحجى في المثال وجى بالحال قيدا  
 ليهون ذلك الامر وهو الحجى فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر  
 ( قوله الا انه ) اي اثبات الركوب في الحال وقوله على سبيل التبعية اي اثبت على سبيل  
 التبعية ولم يقصد ابتداء ( قوله وانما المقصود ) اي بالاخبار ( قوله هذا المعنى ) مفعول تزيد  
 والمراد بهذا المعنى اثبات الركوب بقى شيء وهو ان هذا الكلام الذي ذكره لشارح يخالف  
 لما هو مقرر من ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي كان ذلك القيد هو  
 الغرض الاصل والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة القيود ويمكن ان يقال الحكم  
 عليه هنا به على سبيل التبعية وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدون  
 والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك  
 لانا في ان المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد او يقال ان ما هو مقرر امر اعلى  
 كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها ) اي لان الكلام  
 يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيداً له وانما قيد بالمعنى لانها ليست وصفاً  
 في اللفظ بل حال ( قوله كالتعت ) اي في الوصفية وان كان التعت وصفاً للمنعوت في اللفظ  
 والمعنى ( قوله الا ان المقصود الخ ) حاصله ان الحال والتعت وان اشتركا في ان كلا وصف  
 في المعنى للوصوف الا انهما يفرقان من جهة ان القصد من الحال جعلها قيد الحكم  
 صاحبها لا قتران الحال مع الحكم في صاحب الحال فاذا قلت جاء زيد راكباً افاد ان زيدا  
 موصوف بالحجى وان اتصافه بالحجى انما هو في حال اتصافه بالركوب وان القصد  
 من التعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم فاذا قلت جاء زيد العالم فالمقصود  
 تقييد نفس ذات زيد بالعالم لا تقييد حكمه الذي هو الحجى ولهذا يصح بطريق الاصاله  
 ان يكون نحو الابيض والاسود والطويل والقصير من الاوصاف التي لا انتقال فيها  
 ولا تقييد وجودها بوجود الاحكام نعتاً بخلاف الحال فان الاصل فيها ان لا تكون  
 كذلك لانها قيد للحكم الذي اصله العروض والثبوت بعد الانتفاء فينبغي  
 ان تكون من الاوصاف التي تثبت بثبوت الاحكام وتنتفي بانتفائها لان الثابت اللازم

الا انه في الحال على سبيل  
 التبعية وانما المقصود  
 اثبات الحجى وجئت بالحال  
 لتزيد في الاخبار عن الحجى  
 هذا المعنى ( ووصف له )  
 اي ولانها في المعنى وصف  
 لصاحبها ( كالتعت )  
 بالنسبة الى المنعوت الا ان  
 المقصود في الحال كون  
 صاحبها على هذا الوصف  
 حال مباشرة الفعل فهمي  
 قيد للفعل وبيان لكيفية  
 وقوعه بخلاف التعت فانه  
 لا يقصده ذلك بل مجرد  
 اتصاف المنعوت به واذا  
 كانت الحال مثل الخبر والتعت  
 فكما انهما يكونان بدون  
 الواو فكذلك الحال واما  
 ما اورده بعض النحويين  
 من ان الاخبار والنعوت  
 المصدرة بالواو كالخبر في  
 باب كان والجملة الوصفية  
 المصدرة بالواو التي تسمى  
 واو تأكيد لصوق الصفة  
 بالموصوف

فعلى سبيل التشبيه  
والإلحاق بالحال  
( لكن خولف هذا  
الاصل اذا كانت  
الحال ( جلة فانها )  
اي الجملة الواقعة  
حالا ( من حيث هي  
جلة مستقلة بالافادة )  
من غير ان توقوف  
على التعليق بما قبلها  
وانما قال من حيث  
هي جلة لانها من  
حيث هي حال غير  
مستقلة بل متوقفة  
على التعليق بكلام  
سابق قصد تقييده  
بها ( فحتاج ) الجملة  
الواقعة حالا ( الى  
ما يربطها بصاحبها )  
الذي جعلت حالاً عنه  
( وكل من الضمير  
والواو صالح الربط  
والاصل ) الذي  
لا يعدل عنه ما لم  
تتم حاجة الى زيادة  
ارتباط ( هو الضمير  
بدليل ) الاقتصار  
عليه في الحال ( المفردة  
والخبر والتعت

لا يفيد التجدد العارض فقول الشارح الا ان المقصود في الحال اي منها وقوله على هذا  
الوصف اي الحال وقوله حال مباشرة الفعل اي الحدث سواء دل عليه بفعل او وصف  
وقوله وبيان اي مبين وقوله لكيفية وقوعه اي لصنعه التي وقع عليها وقوله فانه لا يقصد  
به ذلك اي كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله بل مجرد انصاف  
المتعوت به اي من غير ملاحظة ان المتعوت مباشر للفعل او غير مباشر له ( قوله واذا كان  
الحال الخ ) هذا اشارة الى مقدمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله فكما انهما يكونان  
بدون الواو اشارة الى مقدمة كبرى محذوفة من المصنف وقوله فكذلك الحال اشارة الى  
النتيجة المحذوفة ( قوله واما ما اورده بعض الهوين ) اي على الكبرى القائلة والخبر  
والتعت يكونان بدون الواو ( قوله كالخبر في باب كان ) اي كافي بيت الجماسة من قول سهيل  
ابن شيان \* فلما صرح السر \* فامسى وهو عريان \* وادخل بالكاف بالخبر الواقع بعد  
الانحوما احداً لاوله نفس اماره ( قوله والجملة الوصفية ) اي الواقعة صفة لانكرة كقوله  
تعالى وما اهلكتنا من قرية الا وهما كتاب معلوم وكقوله تعالى او كالذي مر على قرية  
وهي حارية على عروشها فان الجملة في الآيتين عند صاحب الكشف صفة لانكرة  
والواو زائدة دخولها وخروجها على حد سواء وفائدتها تأكيد وصل الصفة  
بالموصوف اذا لاصل في الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو اكدت المصوق ( قوله  
فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال ) لانها قد تقرن بالواو في بعض الاحيان وحينئذ  
فلا يرد ذلك نقض لان اقتراحها على سبيل التشبيه والإلحاق لاعلى سبيل الاصل  
فلم يخرج عن الاصل والحاصل ان كون الحال اصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب  
من مشابهتها للخبر والتعت فلما خولف هذا الاصل المكتسب فيها واقترنت بالواو  
حمل الخبر والتعت عليهما لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والتعلل والمبتدأ والخبر  
وذكر بعضهم ان امسى في البيت تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال لا خبر ومذهب  
صاحب المفتاح ان الجملة في الآيتين حال من قرية لكونها انكرة في سياق النفي وذنو الحال  
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه انه يقتضى  
تقييد الاهلاك بالحال وهو غير مقصود وان كان الاهلاك واقعا في تلك الحالة فصاحب  
الكشف راعى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء البيان وهم يرجعون جانب المعنى  
على جانب اللفظ مع وقوع الجملة صفة لقرية في قوله تعالى وما اهلكتنا من قرية الا لها  
منذرون ( قوله هذا الاصل ) اعني كون الحال بغير واو كافي الخبر والتعت ( قوله اذا  
كانت الحال اي المتعوت وهي المستقلة ) اي اسمية او فعلية ( قوله فانها الخ )  
الفا لانها اي انما خولف ذلك الاصل في الحال التي هي جلة لانها الخ قوله من حيث  
هي جلة ) الحائية لا تشييد وقوله مستقلة بالافادة خبر ان اي لان الجملة الواقعة حالاً مستقلة  
بالافادة من حيث كونها جلة ومقتضى ذلك الاستقلال انها محتاج الى رابط يربطها

بما قبلها وانما كانت الجملة المذكورة مستقلة بافادة من حيث كونها جملة لان الجملة وضعت لتفيد فائدة يحسن السكوت عليها بناء على القول بوضع المركبات او استعملت لتفيد ماذ كرتاء على مقابله والحاصل ان الجملة الحالية وجد فيها جهتان جهة كونها جملة وهذه الجهة دأى الاصل في الجملة الحالية وجهة كونها حالا وهى عارضة والاولى توجب احتياجهما لما يربطها بما قبلها دون الثانية ( قوله من غير ان توقف الخ ) تفسير للاستقلال ( قوله على التعليق ) اى الارتباط فلا تحتاج الى ما يربطها من الحيتية الثانية لامن الحيتية الاولى ( قوله فحتاج الخ ) اى فهمى من هذه الجهة اى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوجة للربط لانها الاصل وجهة كونها حالا عارضة كما علمت ( قوله وكل من الضمير ) اى ضمير صاحب الحال ( قوله صالح للربط ) اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع واما الو او فلكونها موضوعة لربط ما قبلها بما بعدها وهى فى اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذه الواو الحالية هى العاطفة واختلف فى ايها اقوى فى الربط قبل الواو لانها موضوعة له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه اشار بقوله والاصل الخ ( قوله الذى لا يعدل عنه ) اى لا ينبغي العدول عنه لكثرة والمراد بالاصل هنا الكثير اراجع فى الاستعمال لا الاصل فى الوضع والمراد لا يعدل عنه فى نظر البلغاء والافكثير اما يفررون فى العربية جواز الامرين فظاهر كلا مهم جواز العدول من غير موجب كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله ( قوله ما لم تمس حاجته الخ ) اى فان مست الحاجة الى زيادة الربط اتى بالواو لان الربط بها اقوى لما مر من انه اموضوعة للربط ويحتمل ان المراد فان مست الحاجة زيادة الربط اتى بهما ( قوله بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة ) فيه ان الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة لا تحتاج لربط بل لضرورة الاشتقاق لان كل مشتق يحمل الضمير فالدليل لم يتج المطوب وقوله والخبر والنعت اعم ان يكونا مفردين او جملتين فالاول نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم والثانى نحو رجل ابوه صالح مررت به اورجل كريم مررت به وفى عبد الحكيم ان المراد بالحال المفردة فى كلام المصنف المسند الى متعلق ذى الحال نحو ضربت زيدا قائم ابوه وكذا يقال فى الخبر والنعت وحيث فلا يردان الضمير فى الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لانه للربط ولذا يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير اه كلامه ولا يقال ان كون الواو يؤتى بها عندا حاجة الى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الاصل واكثر موقعا اذ مقتضى ذلك ان الارتباط به ازيد لانا نقول ان كثرة الموقع لاندل على كثرة الربط وذلك لان الواو موضوعة للربط واما الضمير فهو موضوع للعدوى على مرجعه والربط حاصل لزوما والحاصل ان اصاله الضمير بحسب الاستعمال لامن حيث الوضع واما الواو فهى اصل فى الربط باعتبار الوضع فتأمل قرره شيخنا العدوى ( قوله فاجملة ان خلت الخ ) هذا فى قوة قضية كلية فائدة كل جملة اريد جعلها حالا وخلت

فاجملة ( التى تقع حالا ) ان خلت عن ضمير صاحبها ( الذى تقع هى حالا عنه ( وجب فيها الواو ) ليحصل الابطاط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ذلك فيها و اى جملة لا يجوز فقال ( وكل جملة خالية عن ضمير ما ) اى الاسم الذى يجوز ان ينصب عنه حال ( و ذلك بان يكون فاعلا او مفعولا )

عن ضمير صاحبها وجبر ربطها بالواو وهذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو الضمير  
ومحل اجتماعهما (قوله التي تقع حالا) أي التي يراد جعلها حالا (قوله ان خلت الخ) أي  
بان لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا وقوله وجب فيها الواو أي لفظا او تقديرا كافي  
قول الشاعر يصف فائصال الطلب اللؤلؤ انصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله  
\* نصف النهار الماء غامرة • ورفيقه بالغيب ما يدري \*

فالواو مقدرة أي والماء غامرة لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو والضمير فثبت  
لاواو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير  
الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامرة فيه (قوله الذي تقع  
هي حاله) هذا بيان لصاحب الحال لا تفيد له (قوله ليحصل الارتباط) أي لكونه  
مرتبطة به غير منقطعة عنه (قوله فلا يجوز الخ) أي بدون الواو فان قلت أي فرق  
بين الجملة الحالية وبين الخبرية والنعتية حيث احتج في الحالية إلى الربط بالواو ولم يحجز  
فيهما قلت الفرق ان الخبرية جزء الجملة وذلك كاف في الربط فلم تناسبها الواو التي اصلها  
للعطف الذي لا يكون للخبر والنعتية تدل على معنى في المنعوت فصارت كأنها من تمامه  
فلم تناسبها الواو أيضا فاكنتي فيهما بالضمير بخلاف الحالية فانها لكونها فضلة مستغنى  
عنها في الاصل تحتاج إلى رابط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو (قوله اراد ان بين  
ان أي جملة الخ) أي اراد ان بين جواب هذا الاستفهام الذي هو أي جملة يجوز ان تقع  
حالا حال كونها مقترنة بالواو وأي جملة لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنة  
بالواو وحاصل جوابه ان كل جملة خلت عن الضمير صحت وقوعها حالا حال تلبسها  
بالواو الا المضارع المثبت الخالي عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو  
وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه  
لان الجملة التي ذكرنا انما يصح وقوعها حالا بالواو هي التي ذكر اولها انما يجب  
قرنها بالواو وحاصل ما اعتذره ان المصنف بين او لا وجوب الواو في الحالية عن الضمير  
اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها  
بل من الجمل الخالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا فتجب الواو فيها ومنها ما لا يصح  
وقوعها حالا فاشار المصنف لبيان ذلك تأييدا بقوله وكل جملة الخ قرره شيخنا العدوي (قوله  
اراد ان بين الخ أي لما في قوله او لا وجب فيها الواو من الاجال وقوله ذلك أي الربط بالواو  
مع الخلو من الضمير وقوله ان أي جملة الخ أي مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر ان  
واسمها ضمير الشأن وليست أي منصوبة اسم لانها لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها  
(قوله وذلك) أي الجواز المذكور (قوله بان يكون) أي بسبب كون الاسم فعلا كقولك  
جاء زيد فزيد اسم يصح ان يجيء منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضمير كقوله  
عمرو يتكلم جاز ان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء زيد

قوله وهو قول سيديوه الخ هكذا في النسخ ولعله سقط منها كلمة غير ﴿ ٩٠ ﴾ وهو قول غير سيديوه الخ ليوافق

ما هو مشهور من ان يجوز مجيء الحال من الثلاثة المذكورة هو مذهب سيديوه تأمل (مصححه)  
معرفا او منكرا مخصوصا لانكرة محضة ولا مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح ان تقع) تلك الجملة (حالا عنه) اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الاجاز او انما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا منه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرية بالمضارع المثلث لان ذلك الاسم بما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحيث قد يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير مما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرية بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استناؤها بقوله (الا المصدرية بالمضارع المثلث نحو جازيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (للسبأني) من ان

حال كون عمرو يتكلم (قوله او مفعولا) اي ولو بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد واراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا او المفعول تقديره نحو زيد من قولك هذا زيد اذهو في تقدير اعني زيدا بالاشارة اي اقصد به فزيد اسم يصح مجيء الحال منه وان كان خبرا في اللفظ فيقال هذا زيد راكبا ومنه قوله تعالى حكايه عن زوجة ابراهيم هذا بعلي شيخنا (قوله معرفا او منكرا) راجع لكل من الفاعل والمفعول (قوله مخصوصا) اي بنت او باضافة او في اونها واستفهام (قوله لانكرة) محترز قوله يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله محضة) اي خالية من التخصيص بما ذكر (قوله على الاصح) راجع للثلاثة وهو قول سيديوه ومن وافقه ثم ان قوله لانكرة محضة ينبغي ان يفيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذالحال اذا قدم عليها الحال نحو جاني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الخالية الخالية عن الضمير المقررة بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص بعضهم على جوازها عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني اه فاري (قوله وانما لم يقل الخ) اي مع انه اخصروا حاصله انه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والخقيقة اولى لاصالتها ووجه المجاز ان الاخبار في هذا التركيب انما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لاي شيء مما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال الاعلى سبيل المجاز الاول ولو قال المصنف بدل هذه الجملة وورود الجملة حالا بالواو وحدها جائزا لافي كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله مبتدأ خبره الخ) اي وما بينهما قيود للمبتدأ لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة اعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائدة خاصة ووجه الاعية انه صادق بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالشأن (قوله يصح) عبر به دون يجب لان جعل الجملة الثانية عطفا على الاولى جائز ان لم يقصد التقيد اه سرامي (قوله بالواو) اي اذا كانت ملتبسة بالواو او الباء بمعنى مع (قوله وما لم يثبت) اي والاسم الذي لم يثبت له هذا الحكم وهذا من تمة العلة اي وهنا لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله اعني الخ) لما كان المتبادر عودا لاشارة الى صحة وقوعها جالامع انه ليس مرادا قال اعني الخ (قوله الاجازا) اي باعتبار ما يؤهل اليه (قوله ولم يقل يجوز الخ) اي بدل قوله يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله ليدخل فيه) اي في القول المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير مما يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله الجملة الخالية الخ) اي ودخولها مطلوب لاجل اخراجها

ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا ينبغي ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة (بعد)

بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه انه يصدق عليها انها خالية  
 عن ضمير الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه خال بخلاف ما لو قال يجوز ان تقع تلك الجملة  
 خال عنه فانها لا تدخل فيه اذ لا يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز ان تقع  
 خال لعدم جواز وقوعها حالا مع ان دخولها مطلوب لاجل ان تخرج بعد ذلك بالاستثناء  
 ( قوله فيصح استثناءها ) اي استثناء متصلا الذي هو الاصل فلا ينافي صحة الاستثناء  
 على انه متقطع لو عبر بقوله يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه كذا قرر شيخنا العدوي  
 ( قوله فانه لا يجوز الخ ) اي ويجوز ان تجعل تلك الجملة عطفا على جملة جازية عند  
 وجود الجامع ( قوله لا سيأتي ) اي في قوله لان الاصل الخ ( قوله من ان ربط مثلها )  
 وهي المضارعة المثبتة وعبر بالثبوت لان ما ياتي نظير لما هنا لا فرد منه لان ما هنا في المضارع  
 الغير المحمل للضمير وما سيأتي في التحمل للضمير والتعليل الآتي يقتضي امتناع ربط  
 المضارع المثبت مطلقا بالواو ( قوله بالضمير فقط ) اي وليس في يتكلم عمرو ضمير فلو قيل  
 معه صح جعلها حالا ( قوله الصالحة للحالية ) اي وهي الخبرية وقوله في الجملة الاولى  
 ان يقول ولو في الجملة اي في بعض الاحوال وانما زاد ذلك لتدخل الجملة المصدرة  
 بالمضارع المثبت فانه يصح وقوعها حالا في بعض الاحوال وهو ما اذا اخوت على  
 ضمير ذي الحال ان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل  
 المصدرة بالمضارع المثبت مع ان صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انها اذا  
 جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صحت لذلك فأمثل ( قوله فانها لا تقع خال البتة ) اي الا  
 بتقدير قول يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى قاربا يشبهه لم يصح ان يكون جملة  
 هل ترى الخ حالا لا بتقدير مقولا فيه هل ترى الخ لان الحال كالنعت وهو لا تكون انشاء  
 ان قلت هو كاخبر ايضا واخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد  
 والقيود ثابتة باقية مع ما قبلها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله  
 وتوضيحه كما قال بعض وانما امتنع وقوع الانشائية حالا لان الغرض من الحال تخصيص  
 وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فيجب ان يكون مضمونها حاصلا وهذا انما  
 يظهر في الخبرية دون الانشائية لان الانشائية اما طلبية كاضرب او ايقاعية نحو بعث  
 واشترت بالاستقراء والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن  
 الثانية الايقاع واما ما كان فلا يصح ان يقيد مضمون لعامل الحاصل بالفعل بطلب شيء  
 لم يقع او بايقاع شيء لم يقع اذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع اذ لا يد في القيد ان يكون واقعا  
 كالقيد واعلم ان الجملة الشرطية كالانشائية في انها لا تقع حالا وذلك لانها تصدرها بالحرف  
 المتنضي للصدارة لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا اذا كان ما قبلها له مرید اقتضاء للارتباط بما بعده  
 كالبتداء والمنعوت بخلاف صاحب الحال فانه ليس له مرید اقتضاء لانها فضلا تنقطع عنه

بخلاف الانشائيات فانها  
 لا تقع حالا البتة لامع الواو  
 ولا بدونها ( والا ) عطف  
 على قوله ان خلت اي وان  
 لم تخل الجملة الحالية عن  
 ضمير صاحبها ( فان كانت  
 فعلية والفعل مضارع  
 مثبت امتنع دخولها ) اي  
 الواو ( نحو ولا تمن  
 تستكثر ) اي ولا تعط حال  
 كونك تعذما تعطيه كثيرا  
 ( لان الاصل ) في الحال  
 هي الحال ( المفردة )  
 لرافعة المفرد في الاعراب  
 وتطفل الجملة عليه  
 بوقوعها موقعة ( وهي )  
 اي المفردة ( تدل على  
 حصول صفة ) اي معنى  
 قائم بالغير لانها لبيان الهيئة  
 التي عليها الفاعل او  
 المفعول

والهيئة معنى قائم بالغير  
(غير ثابتة) لان الكلام في  
الحال المنقلة (مقارن)  
ذلك الحصول (لما جعلت)  
الحال (قيده) بمعنى  
العامل لان الغرض من  
الحال تخصيص وقوع  
مضمون عاملها بوقت  
حصول مضمون الحال  
وهذا معنى المقارنة (وهو)  
اي المضارع المثلث  
(كذلك) اي دال على  
حصول صفة غير ثابتة  
مقارن لما جعلت قيده  
كالفردة فتنتج الواو فيه  
كافي المفردة (اما الحصول)  
اي اما دلالة المضارع  
المثلث على حصول صفة  
غير ثابتة (فلكونه فعلا)  
فيدل على التجدد وعدم  
الثبوت (مثبتا) فيدل على  
الحصول (واما المقارنة)  
فلكونه مضارعا) فيصلح  
للحال كما يصلح للاستقبال  
وفيه نظر لان الحال التي  
يدل عليها المضارع هو  
زمان التكلم وحقيقته  
اجزاء متعاقبة من اواخر  
الماضي واوائل المستقبل  
والحال التي نحن بصدد  
يجب ان يكون بمقارنا  
زمان مضمون الفعل المقيد  
بالحال ماضيا كان او حالا  
او استقبالا فلا دخل  
للمضارعة في المقارنة

فقولك اكرم العالم وان اساء ليس ان اساء فيه حالا بل كلام مستأنف وجواب الشرط  
محذوف وزعم بعضهم انه حال وان وصلية اي اكرمه في حال اساءته فاحرى في غيرها  
فالغرض من الكلام التميم لا الشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان اتى اي اضربه  
في كلتا الحالتين لامتناع ان يشترط في شيء من الاحكام شيء وضده (قوله اي وان لم تخل  
الخ) اي بان اشتملت على ذلك فهي حينئذ اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان  
تكون فعلا مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثنيا او منفيا فبعض هذه يجب  
فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبعضها يجب الضمير كالمضارعية المثبتة وبعضها  
يستوي فيه الامر ان وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظا وبعضها يترجح فيه  
احدهما كالاسمية في بعض الاحوال وقد اشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان اسبابه  
بقوله فان كانت فعليه الخ (قوله والفعل مضارع) اي لفظا ومعنى (قوله امتنع دخولها)  
اي ووجب الاكتفاء بالضمير وقد يقال ان كانت هذه الصورة لاتمس الحاجة فيها الى زيادة  
الربط ابدأ فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كان يحتاج فيها لذلك فينبغي جواز الواو  
فيها حينئذ ومشايتها للفرد معارض بالاحتياج للزيادة (قوله تستكثر) اي بالرفع على  
القرأة المتواترة واما على قرأة الحسن البصري يجوز تستكثر فلا يصح التمثيل لانه  
بدل اشتمال من ثمن لالحال ولا يصح ان يحزم لكونه جوابا للهي لان شرط الجزم في  
جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لاعلى الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله تعد  
الخ) اي فالسين والتاء لعد وجعلهما بعضهم للطلب فالعنى حينئذ لاتعطف قليلا تطلب  
كثيرا في نظيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لان الاصل الخ) علة لامتناع الواو والاكتفاء  
بالضمير في الجملة المذكورة (قوله لعراقة المفرد) اي اصلته في الاعراب وهذا علة  
لحذوف كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب حيث قال واصالة المفرد ابا معني نثرة ورودها  
دون الجملة واما معني ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها بالنصب والاعراب  
يقتضي الافراد لعراقة الخ (قوله وهي تدل) اي بحسب اصل وضعها (قوله اي  
معنى قائم بالغير) اشار بهذا الى ان المراد الصفة اللغوية لا النحوية وقوله تدل على  
حصول صفة اي صراحة او بطريق الزوم كما في قولك جاء زيد غير ماش فان عدم المشي  
يستلزم الركوب او يقال ان الكثير فيها ذلك اي الدلالة على حصول صفة فاندفع  
ما يقال ان قولك جاء يد غير ماش لا يدل على حصول صفة بل انما يدل على عدم الصفة  
(قوله التي عليها الفاعل) اي حال التلبس بالفعل وقوله او المفعول اي ولو بواسطة حرف  
الجر فدخل الجبرور (قوله والهيئة معنى قائم بالغير) وذلك لان ما يقوم بالغير باعتبار  
حصوله فيه يقال له هيئة وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بان تنفك عن  
صاحبها (قوله ذلك الحصول) اشار به الى ان مقارن صفة الحصول (قوله لما) اي لعامل اي

للدلول عامل وهو العامل في صاحبها لانه العامل فيها ( قوله وهذا ) اى التخصيص المذكور معنى المقارنة اى معناها اللازمى اذ معناها المطابق تشارك وقوعى المضمونين في زمان واحد ( قوله فتمتنع الواو فيه كما في المفردة ) اعترض بان هذا قياس في اللغة وقدمه كثير من المحققين واجيب باننا لانسلم ان هذا قياس في اللغة اذ التعليقات النحوية المذكورة في امثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والافاضل الدليل الاستعمال ( قوله فيدل على التجدد ) اى لصفته التى هى معنى الفعل والمراد بتجدها حدودها في الزمان ووجودها بعد عدم ( قوله وعدم الثبوت ) اى عدم الدوام واعترض بان المعبر في الفعل وضعائما هو التجدد بمعنى الطرؤ بعدم وهذا صادق مع الثبوت بعد دلالة الفعل عليه من جهة ان الشأن في كل طارئ عدم بقاءه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق الزوم العادى ( قوله فيدل على الحصول ) اى حصول معناه لما اثبت له ( قوله واما المقارنة ) اى واما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيد له ( قوله فيصلح للحال ) هذا روح العلة اى وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل اذا وقع حالا لان الحال يجب مقارنتها للعامل وانت خبير بان قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال كان اولى واعلم ان صلاحية المضارع للحال والاستقبال قيل بطريق الاشتراك فيهما وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وتمسك اصحاب القول الاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وتمسك اصحاب القول الثانى بجن التبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة والتبادر للذهن من امارات الحقيقة وبان المناسب ان يكون للحال صيغة كما للماضى نحو ضربه وللمستقبل نحووا ضرب وتمسك اصحاب القول الثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للتقدم كما لا يخفى ( قوله وفيه نظر ) اى في هذا التعليق اعنى وقوله واما المقارنة فلكونه مضارعا نظرا لانه لا ينتج المدعى وحاصل ذلك النظر ان الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال النحوية التى نحن بضددها ينبغي ان يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان او حالا او مستقبلا فالمضارع انما يدل على مقارنة مضمونه لزمان التكلم وليس هذا مرادا هنا لان المراد مقارنة مضمون الحال لزمان مضمون عاملها فهذه المقارنة المرادة هنا لا يتيجها المضارع ( قوله وحقيقته ) اى حقيقة الحال الزمانية وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع ( قوله اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل ) اى مع الآن الحاضر فهى غير بسيطة وهذا هو الحال الزمانية

من ان اظافر جمع الاظفر  
لغة في ظفر واما اظفار فهو  
جمع ظفر كما قال ومثله  
في القاموس فليتا مل  
(صححه)

فالاولى ان يعلل امتناع  
الواو في المضارع المثلث  
بانه على وزن اسم الفاعل  
لفظا وبتقديره معنى  
(واما جاء من) غير قول  
بعض العرب (فت واصك  
وجهه وقوله فلما خشيت  
اظافيرهم) اى اسلحتهم  
(نجموت وارهنهم مالكا  
ف قيل) انما جاء الواو في  
المضارع المثلث الواقع  
حالا (على) اعتبار  
(حذف المبتدأ) لتكون  
الجملة اسمية (اى وانا اصلك  
وانا ارهنهم) كما في قوله  
تعالى لم تؤذوني وقد  
تعلمون اى رسول الله اليكم  
اى وانتم قد تعلمون (وقيل  
الاول) اى قت واصك  
وجهه (شاذ والثاني) اى  
اى نجموت وارهنهم  
(ضروفا وقال عبد القاهر  
هى) اى الوو (فيهما العطف)  
لالحال اذ ليس المعنى فت  
صاكا وجهه ونجموت  
راهنما مالكا بل المضارع  
بمعنى الماضى (والاصل)  
فت (وصككت) ونجموت  
(ورهننت عدل) عن لفظ

العربية واما الحال الزمانية الحقيقية فهي بسيطة لانها الجزء الآتى الفاصل بين  
الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال) اظهر في محل الاضمار اى المقيدها وانما اظهر  
في محل الاضمار للايهام (قوله ماضيا كان او حالا او استقبالا) هذا تميم في زمان وقوع  
مضمون الفعل العامل في الحال واذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا وتارة  
يكون حاليا وتارة يكون استقباليا كان اعم من زمان التكلم الذي يدل عليه الفعل المضارع  
الواقع حالا وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في افادة المقارنة المرادة هنا وهى مقارنة  
مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه اى زمان كان وان كانت تدل على المقارنة في بعض  
الاحوال وذلك اذا كان زمان العامل حاليا كذا قرر شيخنا العدوى (قوله فالاولى ان يعلل  
الخ) اى لسلامة هذا التعليل من الخدش المذكور مع كونه اخصر من التعليل الذى ذكره  
المصنف (قوله بانه على وزن اسم الفاعل) اى لتوافقهما في الحركات والسكنات  
(قوله وبتقديره معنى) اى لان المضارع اذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما  
في الحال والاستقبال فقولك جاء زيد يتكلم في معنى جاء متكلما اى ولما كان اسم الفاعل  
اذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ولا يقال ان ما ذكره الشارح من التعليل  
موجود في المضارع النقي مع انه يجوز ارتباطه بالواو لانا نقول هذه حكمة تلتبس بعد  
الوقوع والنزول فلا يلزم اطرافها (قوله واماما جاء الخ) جواب عما يقال انه قد جاء  
المضارع المثلث بالواو في النثر والنظم (قوله واصك وجهه) الصك الضرب قال تعالى  
فصكت وجهها اى ضربته (قوله وقوله) اى قول عبد الله بن همام السلولى (قوله فلما  
خشيت الخ) لما ظرف بمعنى حين على ما ذهب اليه ابن السراج وذهب سيبويه الى انها  
حرف بمعنى ان والخشية بمعنى الخوف وقوله اظافيرهم الاظافر جمع اظفار وهى جمع  
ظفر والمراد به هنا الشوكة والقوة والضمير للاعداء وفي الكلام حذف مضاف اى وحين  
خفت نشب اظافير الاعداء بى وهو كناية عن الظفر به من باب اطلاق المزموم واردة  
اللازم اى حين خفت ان يظفروا بى ونجموت وهذا كله بناء على ان المراد بالاظفار حقيقتها  
واما على ان المراد بها الاسلحة كما ذهب اليه الشارح فلا يحتاج لهذا التكلف ومالك  
اسم رجل او فرس قال ثعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم بفتح النون ماضيا على ان ارهنته  
بمعنى رهنته الا اصمعى فانه رواه وارهنهم بضم النون على انه مضارع وعلى هذه الرواية  
مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربرت  
وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيلا لديهم (قوله لتكون الجملة اسمية) وهى  
يصح ارتباطها بالواو (قوله كما في قوله تعالى الخ) اى وهذا كما قيل في قوله تعالى الخ  
وفي التسهيل ان المضارع المثلث اذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحينئذ  
فلا يحتاج لجملة اسمية بتقدير المبتدأ فالكلام في غير المقرون بقدا لتظير بالآية لا يتم (قوله  
وقيل) اى في الجواب عن ذلك (قوله شاذ) اى واقع على خلاف القياس النحوى

فلا ينافي الفصاحة ولا وقوعه في كلام الله تعالى في قوله ان الذين كفروا وبصدون عن  
 سبيل الله اى كفروا بحاله كونهم صادين عن سبيل الله قالوا نؤمن بما نزل علينا ويكفرون  
 بما وراه اى قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراه كما مر في الفصاحة (قوله ضرورة)  
 اى دعيت اليه الضرورة وهو ايضا شاذ (قوله وقال عبدالقاهر) هو جواب ثالث  
 (قوله اذ ليس المعنى الخ) اى لانه يلزم عليه اما الشذوذ والضرورة او حذف المبتدأ  
 وفيه انه ان كان هناك قرينة على ان المعنى ليس على الحالية فكلامه مسلم والا فلا يتم  
 اذ التبادر من الكلام الحالية فلعل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالنفي كذا قرر  
 شيخنا العدوى (قوله عدل الخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله  
 حكاية للحال الخ) اى فمى مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين لما علمت من ان رعاية المعنى  
 اوجب من رعاية اللفظ (قوله ومعناها) اى معنى حكاية الحال ان يفرض الخ وانما  
 يرتكب هذا الفرض في الامر الماضى المستغرب كانه يحضره للمخاطب وبصوره  
 لينجب منه كما يقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ  
 المضارع هذا بالنظر الى المثال الذى كلامه فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية  
 هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية الحال كما صرحوا  
 به في قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في  
 اعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال  
 الماضية ان اللفظ الذى في ذلك ائزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قولهم دعنا  
 من تمرنا بل المقصود حكاية المعنى بان يفرض الفعل الواقع في الزمان الماضى واقعا  
 الآن ثم يعبر عنه بالمضارع او باسم الفاعل هذا وذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال  
 الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود في الزمان الماضى او تقدر ذلك الزمان كانه  
 موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى  
 حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الامر الماضى واقع في حال التكلم كما في قوله  
 تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل واستحسنه الرضى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع)  
 اى الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على ان المعنى موجود حال التكلم آه ابن يعقوب  
 وهذا موافق للقول بان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال (قوله وان كان  
 متفيا) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه في معنى قولنا فان كان الفعل  
 مضارعا مثبتا وقوله متفيا اى يغير لى لان الجملة المنفية بها لا تنفع حالا لان نخلص الفعل  
 للاستقبال والجملة الحالية لا تصدر بعلم الاستقبال للتناقى بحسب الظاهر (قوله فالامر ان  
 جاز ان) اى على السواء وبعضهم رجع التزم (قوله بالتخفيف) اى والمعنى فاستقيا  
 غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) اى لا متناع عطف الخبر على الانشاء عند علماء المعاني  
 لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله فتكون الو او

واقعا في هذا الزمان فيعبر  
 عنه بلفظ المضارع (وان  
 كان) الفعل مضارعا  
 (متفيا فالامر ان) جاز ان  
 الواو وتركه (كقراءة  
 ابن ذكوان فاستقيا  
 ولا تتبعان بالتخفيف) اى  
 بتخفيف نون ولا تتبعان  
 فيكون لالتنى دون النهى  
 لشوت النون التى هى  
 علامة الرفع فلا يصح  
 غطفه على الامر قبله  
 فتكون الواو للحال  
 بخلاف قراءة العامة ولا  
 تتبعان بالتشديد فانه نهى  
 مؤكد معطوف على الامر  
 قبله (ونحو ومالنا) اى اى  
 شئ ثبت لنا (لأنؤمن بالله)  
 اى حال كوننا غير مؤمنين  
 فالفعل المتنى حال بدون  
 الواو وانما جاز فيه  
 الامر ان (لدلالته على  
 المقارنة

للحال ان قلت ان قراءة التخفيف كما تحتمل ان يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون في موضع الحال كما قال الشارح يحتمل ان يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على انه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون الا الله ويحتمل ان لا تتبعان نهى مؤكدا للنون الثقيلة وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت متحركة فيحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيير او يحتمل انه نهى مؤكدا بنون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يكون انشاء ويصح العطف على قوله فاستقيما وحيث لا يصح الاستشهاد بالآية لتطرق الاحتمال لها واجيب بان تطرق الاحتمالات المذكورة لا يبضر في الاستشهاد لانه مبني على الظاهر والاحتمالات المذكورة خلاف الظاهر كذا ذكره العلامة عبد الحكيم بقى شيء آخر وهو ان لا تتبعان على تقدير كونه حالا يكون مؤكدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلا منا في الحال المنتقلة لافي المؤكدة كذا في ابن يعقوب وانظره مع قول الشارح سابقا واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانه يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها فتأمل (قوله العامة) اي عامة القراء اي اكثرهم (قوله فانه نهى مؤكد) اي بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ولا يجوز ان تكون على هذه القراءة نفيا ونون الرفع محذوفة لتوالي الامثال لان الفعل المنفي بلاناً كيد شاذ (قوله معطوف على الامر قبله) اي وكل منهما انشاء (قوله ومالنا لانؤمن بالله) اي اي شيء ثبت لنا فكان مانعا لنا من الايمان في حال كوننا غير مؤمنين بالله اي لامانع لنا من الايمان في هذه الحالة بل هذه الحالة ان وقعت فلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل وحيث هذه الحالة غير حاصلة فلا استفهام انكار لحصول شيء في هذه الحالة وهو مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شيء مالا يزم في هذه الحالة واذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرا فتأمل (قوله فالفعل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول بحال للعامل في الحال فهو على القاعدة من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) اي والمقارنة يناسبها ترك الواو وقوله دون الحصول اي دون حصول صفة اي وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو فلذا جاز الامر ان والحاصل ان المضارع المنفي شبه المفرد في شيء دون شيء فلذا جاز فيه الامر ان ولو اشبه في الشئين لانتع دخول الواو عليه كما انتع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعا) فيه ان المضارع انما يدل على مقارنة مضمونه للحال التي يدل عليها وهي زمان التكلم ولا يخفى ان هذه المقارنة ليست هي المرادة في هذا المقام بل المراد مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه كان حالا واستقبالا او ماضيا بقى شيء آخر وهو انه جعل هنا

لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى) اخبار عن زكريا (اي يكون لي غلام وقد بلغني الكبر) بالواو (وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي لم ولما فانها يقلبان معنى المضارع الى المضى فاورد للنفي لم مثالين احديهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر في المنفي لما على ما هو بالواو فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقضى القياس فقال (وقوله اي يكون لي غلام ولم يمسسني بشر

السبب في مقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي في الماضي المتني جعل السبب فيها استمرار  
المتني مع ان الفعل في الموضعين متني على ان المقارن في الحقيقة لزم التكلم انما هو المتني  
لامضمون الفعل في الموضعين فتأمل سم قال يس ويمكن ان يجاب عنه بان لم ولما كانا  
كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه ( قوله والمتني انما يدل  
مطابقة على عدم الحصول ) اي وان دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية  
لانه متى نفى شيء ثبت نقيضه لان النقيض لا يرتفعان لكن الأصل المعتبر دلالة المطابقة ( قوله  
وكذا ان كان ماضيا الخ ) كذا دليل الجواب اي وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى  
او معنى فكذا وهذه الجملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعا متنيا فالامر ان  
( قوله ماضيا لفظا ومعنى ) يشمل التثبث نحو ضرب والمتني نحو ماضرب ويشمل نحو  
ليس اه يس ( قوله اني يكون لي غلام ) اي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك  
في المقدور بل سؤال فرح وتعجب كما قال ابن يعقوب لاستبعادى كما قال غيره ( قوله  
وقد بلغني الكبر ) جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو فان قلت الكلام في الحال المنقطة  
والكبر بعد بلوغه غير منتقل فكيف اورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ  
المذكور تارة يحصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التثبث  
على ان الكبر يمكن عقلا زواله يعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد  
كزليخا ( قوله حصرت صدورهم ) اي حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع  
قومهم اي جاؤكم في هذه الحالة ( قوله وهذا ) اي ما ذكر من المثالبين ( قوله في الماضي  
لفظا ) اي في الحال الماضية لفظا اي ومعنى ( قوله معنى ) اي فقط ( قوله فانها ) اي لم  
ولما والقاء للتعليل اي وانما كان المضارع المذكور ماضيا في المعنى لانها يقبلان معناه  
التضمني وهو الزمان الى المضي فقول الشارح معنى المضارع اظهار في محل الاضمار  
فان قلت لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما كما استبشعوا تصديرها  
بعلم الاستقبال قلت تصديرها بعلم الاستقبال مؤد لتنافي في بعض المواد وهو ما اذا كان  
عامل الحال مقترنا بزم التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض  
لان مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضي  
ان يكون في زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما في بعض المواد استبشعوا تصديرها  
بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب ولم يستبشعوا تصديرها بعلامة الماضي لما يأتي من  
ان لا استغراق الازمنة وغيرها لانفاء متقدم لكن الأصل استمرار ذلك الانفاء فيحصل  
المقارنة للحال فلانفاة بهذا الاعتبار ( قوله فكأنه لم يطلع على مثال ) اي بما يستشهد به  
فلا يقال المثال لا يشترط صحته وقد مثل له في التسهيل بقول الشاعر  
\* قالت له العيان سماعا وطاعة \* وحد رتاكا لدر لما يقب \*

اي وحدر تادعيا شيها بالدر في حال كونه غير متقب ( قوله الا انه ) اي ترك الواو

(قوله فقال) عطف على فأورد (قوله ولم يمسن بشر) ان قلت عدم مساس البشر  
ايها لم ينقل فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هي التي لا تكون  
في الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان ينك عنها قاله عبد الحكيم فان قلت عدم  
مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل فلامقارنة بين الحال وعاملها قلت  
اجابوا عن ذلك بان التقدير كيف يكون لي غلام والحال اني اعلم حيثئذ اني لم يمسن  
بشر فيما مضى ومن هذا تعلم ان العامل في الحال اذا قيد بحال يعلم مضيتها وسبقها لذلك  
العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة (قوله لم يمسنهم سوء) حال من الواو في قوله  
فاتقبلوا (قوله ولما يأتكم الخ) حال من الفاعل في تدخلوا اي ام ظنتم دخول الجنة  
والحال انكم ما اتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله اي اما جواز الامرين في الماضي  
المثبت) اراد به الماضي لنظا ومعنى قال سم ولا يبعد ان يدخل فيه الماضي المستعمل في  
موضع المضارع لنكتة كالبالغة في نحو اتى امر الله وانظر لو استعمل المضارع في الماضي  
بجواز هل يدخل في ذلك تأمل (قوله فلدلالة على الحصول) اي فينا سبه ترك الواو  
لمشابهته للفرد من تلك الجهة (قوله يعني حصول الخ) اشار الشارح بهذا الى ان ال  
في الحصول للعهد الذكري وقد تضمن هذا الكلام اعنى قوله لدلالته على حصول  
صفة غير ثابتة شيتين اعنى كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة  
اي غير دائمة وقوله لكونه فعلا مثبتا علة لافادته هذين الشيتين على سبيل الف  
والنشر الغير المرتب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة ومن حيث  
كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعهد فيعدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله  
دون المقارنة) اي فينا سبه الواو لعدم مشابهته للفرد من تلك الجهة والحاصل ان الماضي  
المثبت اشبه المفرد في شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران الواو وعدمها فلو اشبه  
فيهما لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع في المفرد (قوله فلا يقارن الحال) اي فلا يقارن  
الماضي يعني مضمونه وقوله الحال اعنى زمان التكلم هذا مراده وفيه انه يدل على  
مقارنة مضمونه لزمان مضمون العامل وهذه المقارنة هي المرادة هنا (قوله اي ولعدم  
دلالة على المقارنة) اي ولعدم دلالة الماضي على مقارنة مضمونه للزمان الحال اعنى  
زمان التكلم (قوله شرط ان يكون الخ) اي شرط في الماضي المثبت الواقع حالا ان يكون  
مع قد الخ ظاهرة اي اذا لم يكن الماضي تابيا لالا ولا متلوا باو والا فلا يقترن بها فلا يقال  
ما جاء الاندضحك ولا لا ضربته قد ذهب او مكث بل يتعين حذفها نحو وماتنا بهم  
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين وكما قوله \* كن للخليل نصيرا جارا  
وعدلا \* ولا تشع عليه جادا وبخلا \* كذا في التسهيل (قوله او مقدرة) قال  
ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود  
قدع الفعل المشار اليه لا يزيد معنى على ما يفهم منه اذا لم توجد وحق المحذوف المقدر

وقوله فاتقبلوا بنعمة  
من الله وفضل لم يمسنهم  
سوء وقوله ام حسبت  
ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم  
مثل الذين خلوا من قبلكم  
(اما المثبت) اي اما جواز  
الامرين في الماضي المثبت  
(فلدلالة على الحصول)  
يعنى حصول صفة غير  
ثابتة (لكونه فعلا مثبتا  
دون المقارنة لكونه  
ماضيا) فلا يقارن الحال  
(ولهذا) اي ولعدم دلالة  
على المقارنة (شرط ان يكون  
مع قد ظاهرة) كما في قوله  
تعالى وقد بلغنى الكبر  
(او مقدرة) كما في قوله  
تعالى حصرت صدورهم  
لان قد تقرب الماضى  
من الحال والاشكال  
المذكور واردها وهو  
ان الحال التي نحن بصدها  
غير الحال التي تقابل  
الماضى وتقرب قد الماضى  
منها

ثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قد تدل على التقريب قلنا دلالتها على  
التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى عبد الحكيم ( قوله لان قد تقرب  
الماضي من الحال ) هذا علة للعلل مع علته واعتراض هذا التعليل بان قد تفيد المقاربة  
بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وحيث فلا تكون كلمة  
قد المقربة للحال كافية في ذلك المقام واجيب بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب  
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال فقول الشارح  
لان قد تقرب الماضي من الحال اي والمقاربة في حكم المقارنة فلا اشكال ( قوله والاشكال  
المذكور ) اي فيما مضى عند قوله اما المقارنة فلكونه مضارعا وقوله وارد ههنا اي  
على التعليل المذكور بقولهم لان قد تقرب الماضي من الحال وحاصل ما ذكره  
من الاشكال ان الحال التي انتفت عن الماضي ويدل عليها المضارع وتقرب قدالها  
هي زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصدها وربما بعدت قدعنها كما اذا  
قلت جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب  
ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد قد ( قوله وهو ان الحال التي نحن  
بصدها ) وهي الحال النحوية اعني الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل  
بان يكون زمانها واحدا ( قوله غير الحال تقابل الماضي ) اي تغايرها وانما كانت  
غيرها لان الحال التي يدل عليها المضارع وتقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها  
زمان التكلم وهو غير الصفة التي يقارن مضمونها مضمون عاملها بالضرورة ( قوله  
فيموز المقارنة ) تبريع على مقابلة الحالين اي واذا كانت الحال التي نحن بصدها وهي  
النحوية غير الزمانية فيموز المقارنة المرادة هنا اعني مقارنة مضمون الحال النحوية  
لمضمون عاملها في الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحيث قد قضاء امتناع الواو  
لمشابهة تلك الحال الماضية للحال المفردة في الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم  
الماضي المثبت لا يفيد المقارنة ممنوع حيث كان يفيد المقارنة فلا وجه لاشتراط قدمه بل  
وجودها معه مضر لان لفظ قد الخ ( قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين ) اي فقولكم  
الماضي المثبت لا يفيد المقارنة غير مناسب ( قوله التي هي زمان التكلم ) اي وهذه ليست  
نحن بصدها ( قوله وربما بعدت ) اي وربما بعدت قد الماضي الواقع حالا عن مقارنة مضمون  
العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال كذلك فاذا قرنت الحال بقدر صارت قريبة  
من الحال فلا يحصل التقارن اي وحيث فوجودها مع الماضي مضر ولا يظهر لما  
ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضي من الحال ( قوله وقد ركب فرسه )  
اي فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم  
الذي هو مفاد قد ( قوله والاعتذار عن ذلك ) اي اشتراطهم دخول قد على  
الماضي الواقع حالا المذكور في الشرح وهذا جواب عما يقال اذا كان دخول قد على

تقبوز المقارنة اذا كان  
الحال والعامل ماضيين  
ولفظ قد انما يقرب الماضي  
من الحال التي هي زمان  
التكلم وربما بعدت عن الحال  
التي نحن بصدها كما في  
قولنا جاءني زيد في السنة  
الماضية وقد ركب فرسه  
والاعتذار عن ذلك المذكور  
في الشرح ( واما النفي )  
اي اما جواز الامرين  
في الماضي النفي ( فلدلته  
على المقارنة دون الحصول  
اما الاول ) اي دلالة على  
المقارنة ( فلان لما  
للاستغراق ) اي لامتداد النفي  
من حين الانتهاء الى زمان  
التكلم ( وغيرها ) اي غير  
للمثل لم وما

الماضي الواقع حالاً ربما ضرباً ووجه اشتراط النجاة دخولها عليه اذا وقع حالاً وحاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار ان قد وان قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التي نحن بصدها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بان يكون زمانها واحدا وهما متباينان لكنهما متشاركان في اطلاق اسم الحال عليهما وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ فذكرت قد لتقرب الماضي من الحال في الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية فتصدير الماضي المثبت بقدر مجرد الاستحسان ونص عبارة المطول وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان الحالية الماضي وان كانت بالنظر لعامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال لنا في الماضي والحال في الجملة اي بالنظر للظاهر قاتوا بلفظة قد نظرا لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد رب فرسه فظهر ان تصدير الماضي لثبت بلفظ قد مجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله اي اما جواز الامرين) اعني الاتيان بالواو وتركه وقوله في الماضي النفي اي الماضي لفظا ومعنى او معنى فقط وهو المضارع النفي لم ولما (قوله فلذلك على المقارنة) فلذا جاز ترك الواو فيه لمشايبته تلك الدلالة الحال المفردة (قوله دون الحصول) اي فلذا جاز الاتيان بالواو فيه لعدم مشايبته للحال المفردة في ذلك والحاصل ان الماضي النفي من حيث شبهه بالمفردة في الدلالة على المقارنة يستدعي سقوط الواو كما في المفردة ومن حيث عدم شبهه بها في الحصول الذي وجد في المفردة يستدعي الاتيان بها (قوله للاستغراق) اي نصا بخلاف غيرها فانه وان كان للاستغراق لكنه ليس نصا بل بمعونة ان الاصل استمرار الانتفاء (قوله اي لا امتداد للنفي من حيث الانتفاء) اي لا من حيث ذاته لان النفي من حيث ذاته لا امتداد فيه لانه فعل الفاعل اي انها تدل على امتداد الانتفاء في الماضي من حيث حصوله سابقا الى زمان التكلم فاذا قلت ندم زيد ولما يقع الندم فعناه ان الندم انتفت منفعة في الماضي واستمر الانتفاء الى زمان التكلم اي وحيث كانت لمسا دالة على امتداد الانتفاء الى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة مضمون الحال النفية بها زمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه ما مر من ان تلك المقارنة غير مرادة وانما المطلوب في الحال مقارنتها لعاملها (قوله مثل لم وما) في كون ما الانتفاء متقدم نظرا لما ذكره النجاة وصرح به في المطول من ان ما النفي الحال كليس كذا قرر بعضهم وقد يقال مراد الشارح مابع الماضي بدليل تخصيصه فيامر المضارع النفي لم ولما وليست مابع الماضي لنفي الحال بل مع المضارع فتأمل (قوله لا انتفاء متقدم) اي موضوع لا انتفاء حدث متقدم وقضيته عدم دلالة على الاستغراق مع ان الفعل كالنكرة والنكرة في سياق النفي للعموم وهذا موجود في جميع ادوات النفي غير ان لما تدل على اتصال النفي بالحال بخلاف لم (قوله

قوله من حيث الانتفاء  
هكذا في النسخ حيث  
بالثلاثة والذي في نسخ  
الشارح من حين  
بالنون وهو الانسب بقوله  
الى زمان التكلم وهو الذي  
كتب عليه في التجريد الخ  
(مصححه)

مع ان الاصل (اي مع زيادة ان الاصل استمرار ذلك الانتفاء اي لوقت التكلم والمراد بالاصل هنا الامر الكثير اي مع زيادة ان الكثير في ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره لان ما تحقق وثبت بقاءه يتوقف عدمه على وجود سبب وفي السبب اكثر من وجوده (قوله لما سيجي) اي في التحقيق الآتي عن قريب (قوله حتى تظهر الخ) غاية لقول المصنف استمراره اي فاذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال الاصل بقاءه (قوله كما في قوله) اي كالقرينة التي في قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم) اي فهذا قرينه على ان انتفاء الضرب لم يستمر من الامس الى وقت التكلم فهو مخصص للاصل لامناض له (قوله اي باستمرار النفي الخ) اشار بهذا وبما بعده الى ان ضربه يصح رجوعه لاسم ان يصح رجوعه لخبرها والمراد بالنفي الانتفاء ولو عبر به كان اوضح لانه الذي تقدم ذكره صريحا (قوله وترك التقييد) عطف تفسير (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء) اي قبل زمن التكلم (قوله بخلاف المتيقن) اي الماضي المتيقن انه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لا وضعا ولا استحبابا كما في الماضي النفي (قوله على افادة) اي كائن على قصد افادة التجدد الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير ان يكون الاصل الخ) انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر ان نحو زيد منطلق لا يدل على اكثر من ثبوت الانطلاق واما افادته للدوام فن حيث ان الاصل في كل ثابت دوامه وهذا وارد على التحقيق الآتي ايضا (قوله واذا قلت) اي ردنا لمن قال ضرب وقوله ماضرب اي ولم يضرب (قوله فاذا استغرق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي) اي من حيث ان تلك الاجزاء ظرف للاحداث التي تعلق بها النفي والا فالتنفي انما هو كل فرد من الاحداث الواقعة في اجزاء الزمان الماضي ولو قال الشارح افاد استغراق النفي لكل فرد من افراد الحدث الواقعة في اجزاء الماضي لكان اوضح وانما كان قولنا ماضرب مقيدا للاستغراق اما مراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل في سياق النفي كالنكرة المنفية بلا فتم كذا قيل وفيه انه يمكن استغراق النفي لاجزاء الماضي ويحصل الثبوت في الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه ان يقال في بيان المقارنة ان الاصل في النفي بعد تحققه استمراره انتهى سمعنا اعلم انهم صرحوا في النكرة في سياق النفي هل تقييد العموم بحسب الوضع بان يدل عليه بالمطابقة لما تقرر من ان الحكم على العام حكم على كل فرد مطابقة او تقييد العموم بحسب الزوم كما صرح به ابن السبكي نظرا الى ان النفي اول الالهامية ويلزمه تنفي كل فرد فهل هذا الخلاف يجري في نفي الفعل كما هنالاه نكرة معني ام لا قلت لا بعد ذلك وقد صرح في جمع الجوامع بتعميم لا اكلت وتكلم على ذلك شارحه المحقق الحلي بما يتعين مراجعته اه يس (قوله لكن لا قطعيا) اي لكن افادة ما لاستغراق النفي ايس قطعيا اي ليس من اصل الوضع (قوله بخلاف لما) اي فانها تقييد ذلك قطعيا (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي كون الفعل المتيقن لا يفيد

(لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اي استمرار ذلك الانتفاء لما سيجي حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيدا من لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) اي باستمرار النفي او بان الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) اي على المقارنة (عند الاملاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المتيقن فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واذا قلت ماضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي تقييد ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما بنافيه النفي دائما

الاستمرار بخلاف المنق فانه يفيد ( قوله في طرفي نقبض ) الاضافة بانية وفي زائدة طرفين هما نقبض اى نقبضان بان يراد بالنقبض الجنس اى انهم قصدوا ان يكون الانيات والني متناقضين ( قوله ولا يخفى ان الانيات في الجملة ) اى في جزء من اجزاء الزمان الماضي مثلا ( قوله انما يتايفه النقي دائما ) اى في جميع اجزاء الزمان الماضي فالانيات في بعض الازمنة لا يكون كاذبا الا اذا صدق النقي في جميعها ولذا تراهم يقولون ان نقبض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النقي كالانيات مقيدا بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزئين فاكتفوا في الانيات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النقي الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لسهولة استمرار الترك وصعوبة استمرار الفعل اخذا مما يأتى فان قلت هذا الكلام يشعر بان نحول بضرب زيد بدل على استغراق النقي للزمان الماضي وضعا وهذا يخالف ما تقدم من ان الاستغراق انما يستفاد من خارج هو ان الاصل استمرار النقي قلت لا بخلافه لان ما تقدم هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكرهنا انما يفهم منه اذا قوبل الانيات بالنقي بان قيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب قاله السيد ومحصله ان ما تقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينة ( قوله اى تحقيق هذا الكلام ) وهو ان الاصل في النقي بعد تحققه استمراره بخلاف الانيات والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق ( قوله ان استمرار العدم ) اى الذى من جملة افراد مفاد الماضي المنق ( قوله لا يفتقر الى سبب ) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى فيه انفاء سبب الوجود ولما كان لا يفتقر الى وجود سبب سهل فيه استحباب الاستمرار المؤدى للمقارنة ( قوله بخلاف استمرار الوجود ) اى فانه يفتقر الى وجود سبب مؤثر لاجل ان يحدد ذلك الوجود في ذلك السبب امداد الذات بالاعراض المتضمنة استمرار وجودها ثم ان من جملة افراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضي المثبت فلذا لم يستحب فيه الاستمرار ( قوله وهو ) اى بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث ( قوله لانه ) اى استمرار وجود الحادث ( قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب ) اى لاجل ان يحدد ذلك الوجود ثم ان هذا الكلام يقتضى ان قدرة المولى تتعلق بكل موجود فتحدث فيه وجودات متعاقبة وهو مبنى على ان الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة على ان العرض لا يبق زمانين اما على القول بان الوجود عين الموجود والقول بان العرض يبق زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هى بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى اعدامها وان شاء ابقاها وبقاؤها على هذا بقاء العرض الاول كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله الى وجود سبب ) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى الخ وهذا مراد من قال ان العدم لا يعمل الى

( وتحقيقه ) اى تحقيق هذا الكلام ( ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود ) يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد هلهما ففي الجملة لما كان الاصل في المنق الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة ( واما الثانى ) اى عدم دلالاته على الحصول ( فلكونه منفيا ) هذا اذا كانت الجملة فعلية

لا يفتقر الى علة وسبب موجود فلا ينافي انه يفتقر الى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم ان العدم اولى بالممكن من الوجود بمعنى ان العدم اصل فيه دون الوجود لان العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل في الحوادث) اي الموجودات الحادثة العدم لكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله في الجملة) اي واقول قولاً ملتبساً بالجملة اي بالاجمال اي واقول قولاً بجملاً وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من اطلاقه) اي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت ما في هذا من الاعتراض السابق في كلام الشارح من ان المطلوب في الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها في الزمان لامقارنة مضمونها لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور انما هو مقارنة مضمون الحال لزمان التكلم فابن هذا من ذلك (قوله فلكونه منفياً) اي والمنفى انما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها وكون الثبوت حاصل بالزوم غير معتبر فتقرر بهذا ان الماضي المنفى يشبه الحال المفردة في افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها فجاز الامر ان فيه كما جازا في الثبوت (قوله هذا) اي ما ذكر من التفصيل في الجملة الفعلية وذكر الشارح ذلك توطئة لقوله وان كانت اسمية فانه مقابل لقوله السابق فان كانت فعلية فهو مفروض مثله فيما اذلم نحل الجملة من ضمير صاحبها فلا تغفل آميس (قوله وان كانت) اي الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلاً او ظرفاً او غير ذلك كما يدل لذلك امثلة المصنف (قوله فالشهور) اي عند علماء العربية (قوله جواز تركها) اي سواء كان البتدأ في تلك الجملة عين ذي الحال او غيره وقوله جواز تركها اي وجواز الاتيان بها خلافاً لما قال يتعين الاتيان بها وانما نص على جواز الترك دون جواز الاتيان بها لانه هو المختلف فيه اذا لاتيان بها في الجملة المذكورة لم يقل احد بامتناع الاعتراض كما في قوله تعالى فجاءها بأسنا ياتاً او هم قائلون والعارض هنا كراهة الجمع بين واو الحال التي اصلها العطف اذ هي للربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو او (قوله لعكس الخ) اي انما جاز الترك لاجل انه تحقق فيها عكس مامر في الماضي الثبوت والذي ممر في الماضي الثبوت هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الوجود في الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة افادتها الدوام والثبوت المقضى للاستمرار حتى في زمن التكلم وقد بينا على ان المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة لان الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشبهت المفردة من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعي سقوط الواو ولم تشبهها من جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز

(وان كانت اسمية فالشهور جواز تركها) اي الواو (لعكس مامر في الماضي الثبوت) اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالاتها على الدوام والثبات (نحو كونه فوه الى في) بمعنى مشافها (و) ايضا المشهور (ان دخولها) اي الواو (اولى) متركها (لعدم دلالتها) اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستثناء فيها

فيها الامر ان كمر في غيرها (قوله لكونها مستمرة) اى لكونها معدولة عن الفعلية  
اذا لاصل في الحال المفرد ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا يرد ان الاسمية لا تدل على  
اكثر من ثبوت المسند للمسند اليه افاده عبد الحكيم (قوله لدلائلها على الدوام والثبات)  
اى فهم تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض بان كون الجملة الاسمية للدوام والثبات  
يقتضى خروج الكلام ١٤ نحن بصدده لان الكلام في الحال المتقلة واما غير هافقد تقدم  
امتناع الواو فيه مطلقا وقد يجاب بان ذلك التعليل منظور فيه لاصل الجملة الاسمية  
وذلك كاف على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه يعقوبى  
(قوله كلفه فوه الى فى) اى ويجوز ان يقال وفوه الى فى بالواو بلا اشكال (قوله بمعنى  
مشافها) اشار بذلك الى ان الجملة حال من التاء اى كلفه فى حال كونى مشافها له ويصح  
ان تكون حالا من الهاء اى حال كونه مشافها لى او من التاء والهاء معا اى حال كوننا  
مشافهين ويروى ايضا كلفه فاه الى فى وخرج بانه على تقدير جاعلا فاه الى فى (قوله  
وان دخولها اولى) اى لان الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله جواز  
تركها واشار الشارح بتقدير المشهور الى ان قول المصنف وان دخولها اولى عطف  
على قوله جواز تركها لاعلى المشهور (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت) اى  
لدلائلها على الثبوت لان نفي النفي اثبات فهم تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض  
على المصنف انه قد جعل اولا عدم الدلالة على عدم الثبوت علة لجواز ترك الواو  
وهنا جعله علة لكون دخول الواو اولى فالاولى ترك قوله لعدم دلالتها الخ والاقتصار  
على ما بعده لان مدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستثناف فيها فالاولى الاكتفاء به  
واجب بان علة اولوية دخول الواو مركبة من ذلك ومن ظهور الاستثناف فلما انضم  
لاعتبار المجوزا عنى الدلالة على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستثناف ترجح  
دخول الواو لان الاستثناف فيها يفيدا نقتطعا عنها عن العامل قبلها مع ان المقصود  
ربطها به وجعلها قيداله فأتى بالواو ليندفع الاستثناف وترتبط بالعامل او يجاب  
بانه لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول اهاد الدليل  
المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستثناف (قوله  
مع ظهور الاستثناف فيها) اى دون الفعلية فان الفعلية وان كانت منتقلة لكن  
حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فقد  
يكون جزأها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة فكان الاستثناف فيها اظهر  
منه فى الفعلية والحاصل ان الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت  
ومن ظهور الاستثناف فيها فلذا ترجح فيها الواو (قوله تحسين زيادة رابط) لظهور  
انفصالها عن العامل فى صاحب الحال والانفصال يحتاج الى مزيد ربط لاجل  
قطعه بالمرّة بخلاف الانصال (قوله اى وانتم من اهل العلم الخ) اشار الشارح بذلك

فحسن زيادة رابط نحو  
فلا تبهوا الله اندادوا انتم  
تعلون) اى وانتم من اهل  
العلم والمعرفة او وانتم  
تعلون ما بينهما من التفاوت  
(وقال عبد القاهر ان  
كان البتأ)

الى ان تعلمون يحتمل ان يكون المراد به وانتم من اهل العلم والمعرفة اى ومن شان العالم  
 التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلا منزلة اللازم  
 ادلا يطلب به مفعول حيثئذ ويحتمل ان يكون المراد وانتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين  
 الانداد التى تدعونها من التفاوت الكلى لانهم مخلوقون بحجة والله تعالى خالق  
 قادر فكيف يجعلونهم انداد الله فيكون المفعول محذوفا ( قوله ما بينهما ) اى ما بين الله  
 والانداد ( قوله وقال عبدالقاهر ) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك ان الذى صرح  
 المصنف بمشهوريته جواز ترك الواو فى الجملة الاسمية وجواز الاثبات بها مع اولوية  
 ذلك من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا وبين ما فيه حرف ابتداء مقدم وما لا وبين  
 ما عطف على مفرد وما لا وبين ما يظهر تأويلها بمفرد وما لا وكلام الشيخ عبدالقادر  
 يخالف ذلك فانه حكم فى غير المبدوءة بالظرف وغير المبدوءة بحرف الابتداء وغير العطوفة  
 على مفرد بوجوب الاثبات بالواو فيمنع تركها الا لظهور التأويل بالمفرد وفيما عدا  
 ذلك يجوز الاثبات بها والارجح تركها ( قوله ضمير ذى الحال ) لعل الاولى عين ذى الحال  
 ليشمل ما اذا كان المبتدأ ضميرا او اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه ( قوله سواء كان خبره  
 فعلا ) ظاهره كان ماضيا او غيره لان الفعل مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وفاعله  
 واعلم ان الحال فى الحقيقة هو يسرع او مسرع لانه هو الواقع وصفا لصاحبها ( قوله  
 وذلك ) اى بيان ذلك وجوب الربط بالواو فى الحالىين المذكورين وقوله لان الجملة  
 اى الحالية وحاصل ذلك البيان ان امر الواو وجودا وعدما فى الجملة يدور على كونها  
 ليست فى حكم المفردة او فى حكمها فتأمل ( قوله حتى تدخل فى صلة العامل ) غايته فى النفي  
 اى الا اذا دخلت فى صلة عامل الحال اى فيما يتصل بالعامل اى فيما يتعلق به بان يكون  
 قيدا من قبوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو ( قوله وتنضم اليه فى الاثبات ) اى  
 وتنضم الى مضمون العامل كالجى مثلا فى قولك جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع  
 والمراد بانضمامها لمضمون العامل ان يكون اثباتا فى اثباته وتخصيص الاثبات بالذكر  
 لانه الاصل والا فالحكم فى النفي ايضا كذلك نحو لم يجى زيد وهو يتيسم او وهو متيسم  
 وعطف تنضم اليه فى الاثبات على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد او عطف لازم  
 على ملزوم كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله وتقدير تقدير المفرد ) اى وتنزل منزلة المفرد  
 فى انه لا يستأنف لها اثبات زائد على اثبات العامل بل تضاف اليه كفى المفردة بمعنى انك  
 اذا قلت جاء زيد يركب سكان فى تقدير جاء زيد راكبا فالثبت هو الجى حال  
 الركوب لاجبى مفيد باثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى اصل الجملة الحالية آه  
 يعقوبى ( قوله وهذا ) اى الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات والتزليل  
 منزلة المفرد فى عدم استئناف اثبات زائد على اثبات العامل مما يمتنع فى نحو جاء  
 زيد وهو يسرع او وهو مسرع اى على تقدير ترك الواو اى حيث كان ماذكر

فى الجملة الاسمية الحالية  
 ( ضمير ذى الحال وجبت )  
 او او سواء كان خبره فعلا  
 ( نحو جاء زيد وهو يسرع  
 او ) اسماء نحو جاء زيد ( وهو  
 مسرع ) وذلك لان الجملة  
 لا يترك فيها الواو حتى  
 تدخل فى صلة العامل  
 وتنضم اليه فى الاثبات  
 وتقدير تقدير المفرد فى ان  
 لا يستأنف لها الاثبات وهذا  
 مما يمتنع فى نحو جاء  
 زيد وهو يسرع او  
 وهو مسرع لانك اذا  
 اعدت ذكر زيد وجئت  
 بضميره الفصل المرفوع  
 كان بمنزلة اعادة اسمه  
 صريحا فى انك لا تجد  
 سبيلا الى ان تدخل يسرع  
 فى صلة الجى وقضيه  
 اليه فى الاثبات لان اعادة  
 ذكره لا تكون حتى تقصد  
 استئناف الخبر عنه بانه  
 يسرع

بمنعنا فترك الواو بمنع والاثبات بها واجب بخلاف قولك جاء زيد يسرع فان ما ذكر  
غير ممنوع فيها لان المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وجئت فالتقصيد  
من قولك جاء زيد يسرع الحكم باثبات الجنى حال السرعة لا الحكم باثبات الجنى  
مقيد باثبات مستأنف للسرعة فلذا سقطت الواو منها كما سقطت من المفردة (قوله  
وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله اعدت ذكر زيد اى بان جئت بضميره  
(قوله كان بمنزلة اعادة اسمه) اى الظاهر (قوله سيلا) اى طريقا (قوله الى ان تدخل  
يسرع فى صلة الجنى) اى لا نجد طريقا فى ان تجعل يسرع قيد المعجم مضموما اليه  
فى الاثبات لان اعادة ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمنه اليه لان التبادر من اعادة اسمه  
الظاهر قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع فلما راد بالخبر فى كلام الشارح الاخبار  
(قوله والا لكنت الخ) اى والا بان اعدته بدون قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع  
بل قصدت ضمنه للعامل فى الاثبات لكنت الخ (قوله بمضبعة) بكسر الضاد وسكون  
الباء كعبشة اسم لكان الضياء وهو المفازة المقطعة ويجوز فيها سكون الضاد وقبح  
الباء كسيلة (قوله وجعلته لغوا فى البين) اى وجعلته مانعا ومزيديا فيما بين الحال وعاملها  
لان القصد حينئذ الى نفسى تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات  
زائد على اثبات عاملها وهذا اعنى قوله وجعلته الخ تفسير لقوله بمضبعة (قوله وجرى الخ)  
عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد  
تشبيهه بزيد يسرع آه عبد الحكيم (قوله وعمر ويسرع امامه) المناسب ان يقول عمرو  
يسرع الخ بدون واو (قوله ثم زعم) هو بالنصب عطف على تقول وقوله ولم يتبدى  
للسرعة اثباتا عطف تفسير اى وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء لان الاستئناف  
ظاهر فيه والحاصل انه لو لم يعتبر الاستئناف فى اعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار  
الاستئناف فى مثل جاني زيد وعمر ويسرع امامه لانه بمنزلة لكن عدم اعتبار الاستئناف  
فى ذلك باطل لثلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضبعة (قوله وعلى هذا) اى  
التوجيه المشار له بقوله لان الجملة الخ (قوله والقياس) عطف تفسير (قوله ان لا يجى  
الجملة الاسمية) اى حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسما  
آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله واصله) عطف تفسير (قوله بضرب  
من التأويل) اى بالفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه وذلك كافى قولك كلفه فوه  
الى فى فترك الواو فى هذه الجملة لتأويلها بالفرد وهو مشافها وكقوله تعالى وقتلنا هبطوا  
بعضكم بعضا عدوا فان ترك الواو فيها لتأويلها بمتعدين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء  
زيد هو يسرع لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالفرد قدباح به  
السياق فدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المقيد للتفريع على  
التعاضد من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعدين فليس تنريحا فى ذلك

والا لكنت تركت المبتدأ  
بمضبعة وجعلته لغوا فى  
البين وجرى مجرى ان  
تقول جاني زيد وعمر  
ويسرع امامه ثم زعم انك  
لم تستأنف كلاما ولم يتبدى  
للسرعة اثباتا وعلى هذا  
فالاصل والقياس ان لا  
تجنى الجملة الاسمية الامع  
الواو وما جاء بدونه  
فسيله سيل الشئ  
الخارج عن قياسه واصله  
بضرب من التأويل ونوع  
من التشبيه هذا كلامه فى  
دلائل الاجهاز وهو مشعر  
بوجوب الواو فى نحو جاء  
زيد وزيد يسرع او يسرع  
وجاء زيد وعمر يسرع  
او يسرع امامه بالطريق  
الاولى ثم قال الشيخ وان  
جعل نحو على كلفه سيف

ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير الذي هو كالتكرار فلا فائدة للتأني به ثم تأويله  
بالاسقاط بخلاف التأويل في الجملتين فانه انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالسياق قاله  
اليعقوبي (قوله ونوع من التشبيه) اي كافي قوله تعالى فجاءها امرنا بيانا او هم قائلون  
بجملة او هم قائلون حال وتركوا الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف ولواو  
بالواو لاجتماع مع حرف عطف آخر وهو واو (قوله هذا كلامه) اي كلام الشيخ عبد  
القاهر في دلائل الاعجاز (قوله وهو مشعر) اي من جهة قوله لانك اذا اعدت ذكر زيد  
وجئت بضميره كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا الخ وجرى مجرى ان تقول الخ (قوله امامه)  
راجع لقوله جاء زيد وعمر ويسرع او مسرع وانما ذكره لاجل ان يكون في الجملة ضمير  
يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله بالطريق الاولى) اي  
من وجوبها في وهو يسرع او وهو مسرع ووجه الاولوية انه جعل وهو يسرع او  
وهو مسرع مشبها بالمثالين المذكورين في وجوب الواو ولا شك ان التشبيه اقوى من  
المشبه في وجه الشبه وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الاولى بان الاستئناف  
في المثالين المذكورين اظهر لان الضمير اقرب للاسم من الظاهر ومن الاجنبي وقصد  
الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف وذلك لان ظاهر كلامه ان الجملة  
الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المبتدأ فيها ضمير  
ذو الحال وانه لو كان المبتدأ اسما للظاهر او اسما اجنبيا لغيره لا يجب الواو عنده بل يجوز  
وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل نحو على كتفه سيفه) اي من  
كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم  
ومذهب المصنف انه يكثر قرنها بالواو مطلقا وذكر صدر الافاضل ان ترك الواو  
قبل في الجملة الحالية التي خبرها غير جار ومجرور ومفهومه ان الخبر اذا كان جاريا ومجرورا  
يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله حالا) اي من معرفة قلبه نحو جاء زيد على كتفه  
سيف فلو كان صاحب الحال نكرة لو جئت الواو لثلاثا تلتبس الحال بالنعت كقوله جاء  
رجل طويل وعلى كتفه سيف قميص الواو هكذا والا كان نعتا (قوله كثرت فيها تركها) اي  
لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي وهو جعل الاسم مرتقما بالظرف لاعتماده على  
ما قبله فتكون الحال مفردة لاجلة اسمية وجبئذ فلا يستكر ترك الواو (قوله اذا انكرتني

الخ) انكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا  
اذا كرهته ونكرت انكر بفتح العين في الماضي اذا لم اعرف قدره وقوله بلدة اي اهل  
بلدة كما اشار له الشارح (قوله خرجت) اي من تلك البلدة التي انكرتني اهلها  
(قوله مع البازي) ظرف لغو متعلق بخرجت وكنتي بخروجه مع البازي عن الخروج  
في بقية من الليل وهذا البيت من جملة ايات من الطويل قالها بشار بن برد الخالد بن برمك  
لما وفد عليه وهو بفارس واولها

\* اخالد لم اهبط عليك بدمه \* سوى اننى عاف وانت جواد \*  
 \* اخالد ان الاجر والحمد \* حاجتى فابهما يأتى فانت عماد \*  
 \* فان تعطينى افرغ عليك مدائحى \* وان تأبى لم يضرب على سداد \*  
 \* ركابى على حرف وانت مشيع \* ومالى بارض الباخلين بلاد \*

اذا انكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) اى خرجت من بينهم بان يخرج من البلدة  
 (قوله الذى هو ابكر الطيور) اى فى خروجه من وكره (قوله مشتملا) حال من فاعل  
 خرجت (قوله لاسفار) اى لاضاءة الصبح (قوله حال) اى مؤكدة لانه قد علم من قوله  
 خرجت مع البازى ان خروجه فى بقية من الليل فضاها مستفاد من غيرها وحينئذ  
 فيعترض بان الجملة المؤكدة يجب فيها ترك الواو لانه يكثر فيها ذلك فقط كما هو اصل  
 المدعى فلا يصح التمثيل بما ذكره ويمكن الجواب بان يقدر قوله على سواد مقدم على قوله  
 مع البازى فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله ثم قال الشيخ الوجه الخ) حاصله ان قوله على  
 سواد وكذا على كتفه سيف فى اعرابه احتمالان احدهما ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف  
 لاعتماده على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف امامقدر باسم الفاعل او بالفعل  
 ثانيهما ان يجعل الاسم مبتداً والجورور قبله خبر قال الشيخ عبد القاهر الوجه الارجح  
 من هذين ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسلامته من تقديم ما اصله التأخير وقال ايضا  
 ينبغي على جعل الاسم فاعلا بالظرف ان يقدر الظرف باسم الفاعل كاستقر دون الفعل  
 كاستقر وبستقر (قوله الوجه ان يكون الخ) اى وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية  
 بل مفردة فلا يستنكر ترك الواو (قوله لا مبتداً) اى وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية  
 (قوله ههنا) اى فى مقام وقوع الظرف حالا وقوله خصوصا اى بالخصوص لافى مقام  
 وقوع الظرف خبرا او نعتا لانه يقدر بالفعل ايضا (قوله ان الظرف) نائب الفاعل يقدر  
 (قوله فى تقدير اسم الفاعل) اى فهو فى تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله الا ان يقدر  
 فعل ماضى) اى لان الترك اكثر فيه ايضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها فيه  
 (قوله هذا كلامه) اى كلام الشيخ عبد القاهر (قوله وفيه بحث) اى فى كلامه المذكور  
 بحث وحاصله انه ان اريد ان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص ان اصل الحال  
 الافراد فيرد عليه ان نحو على كتفه سيف اذا كان خبرا او نعتا كان يقال زيد على كتفه  
 سيف وصررت برجل على كتفه سيف فالاصل فيهما الافراد فينبغى ان يقدر فيهما اسم  
 الفاعل لهذه العلة ايضا وهى كون اصلهما الافراد فلم يتم قوله وينبغى ان يقدر ههنا  
 خصوصا لانه ينبغى ان يقدر فى غير ذلك ايضا وان كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص  
 شيئا آخر فلم يبينه وكان ينبغى بيانه ويرد عليه ايضا ان تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو  
 لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انقائه يقدر بالمضارع ولو كان تجوز  
 تقدير ما يمنع معه الواو مانعا من الواو لنج تجوز تقدير اسم الفاعل لان الواو بمنتهى

مع وجوده بالآخرى (قوله والظاهر الخ) أي والظاهر في توجيه كثرة ترك الواو وحاصله  
 أن نحو على كتفه سيف يجوز فيه أربعة أحوال جواز تقدير المضارع لما تبين أنه لا مانع  
 من تقديره وجواز تقدير اسم الفاعل وهو أرجح لرجوعه إلى الأصل وجواز تقدير  
 الماضي وجواز تقدير الجملة الاسمية فعلى التقديرين الأولين تمنع الواو لأن اسم الفاعل  
 مفرد والمضارع مثبت مثله في النع وعلى الآخرين لا يجب بل يجوز لجواز الواو  
 في الجملة الاسمية وفي الماضي لاسيما مع فذو ما يمنع على تقديرين مع رجحان أحدهما لكونه  
 الأصل ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الأرجح والأكثر تركه بقول الشارح  
 فن أجل هذا أي من أجل ترك الواو على الاحتمالات الأربعة وإن كان الترك واجبا  
 على احتماليين وجائزا على احتماليين وهذا الذي ذكره الشارح هو الذي يظهر أن يقال  
 في تعليل كثرة سقوط الواو لا تقدير الحال بالأفراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد  
 القاهر وإن كان مناسباً أيضاً لأن هذا الذي ذكره الشارح مشتمل على ما قاله الشيخ  
 وزيادة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وقال الشيخ أيضاً) هذا يخص ما يقدم عنه  
 في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية لا يضرب من التأويل (قوله  
 لدخول حرف) أي غير الواو على المبتدأ مثل كأن في البيت ومثل أن كافى قوله تعالى  
 وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ومثل لا تبرئني كما في قوله تعالى  
 والله يحكم لامعقب حكمهم (قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير  
 إلى أن العلة في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فاغنى  
 عن الواو وعلاه بعضهم بكرة اجتماع حرفين زائدين على أصل الجملة وهذا التعليل  
 أحسن وذلك لأن ما علق به الشارح إنما يظهر في بعض الحروف التي تفيد معنى الارتباط  
 كتشبيه ما قبلها بما بعدها في كان أو تعليل ما قبلها بما بعدها ولا يظهر في غيره مع حسن  
 الترك مع غيره أيضاً كلاً التبرئة في قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمهم وكان في  
 قوله تعالى إلا أنهم ليأكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط) أي من أنواع  
 الارتباط بين تلك الجملة والتي قبلها (قوله كقوله) أي الفرزدق يخاطب امرأة عدلته  
 على اعتناؤه بشأن بنيه فهو يقول لها \* لائلوميني في ذلك عسى أن تشاهديني والحال  
 أن أولادي \* على يميني ويساري ينصرون كالأسود الخوارد \* أي الغضاب وقيد  
 بالغضاب لأن أهيب ما يكون الأسد إذا غضب كذا في الفناري والسيرامي وفي شرح  
 الشواهد أن البيت للفرزدق من جملة آيات قالها مخاطباً لزوجته النوار وكان قد مكث  
 زماناً لا يولد له فغيرته بذلك وأول الآيات

❦ وقالت أراء واحد الإخالة \* يؤمله يوما ولا هو والد ❦

وبعد فقلت عسى البيت وبعده

❦ فان نجما قبل أن يلد الحسا \* أقام زمانا وهو في الناس واحد ❦

والظاهر أن مثل على كتفه  
 سيف يحتمل أن يكون في  
 تقدير المفرد وأن يكون  
 جملة اسمية قدم خبرها وأن  
 يكون فعلية مقدرة بالماضي  
 أو المضارع فعلى تقديرين  
 تمنع الواو وعلى تقديرين  
 لا يجب الواو فن أجل هذا  
 أكثر تركها وقال الشيخ  
 أيضاً (ويحسن الترك) أي  
 ترك الواو في الجملة الاسمية  
 (نارة لدخول حرف  
 على المبتدأ) يحصل  
 بذلك الحرف نوع من  
 الارتباط (كقوله \* فقلت  
 عسى أن تبصريني كأنما  
 \* بنى حوال الأسود  
 الخوارد) من حرد إذا  
 غضب فقوله بنى الأسود  
 جملة اسمية وقعت حالا  
 من مفعول تبصريني  
 ولولا دخول كأنما عليها  
 لم يحسن الكلام إلا بالواو

قوله بنى) اصله بنون لي حذف النون للاضافة واللام للتخفيف فصار بنوى اجتمعت  
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمه كسر فلان نسبة الياء ثم ادغمت  
الياء في الياء كما قيل في مسلي (قوله من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء  
وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد يقال ليث حارد وليوث حوارد مثل صاهل وصواهل  
وظالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله جلة  
اسمية) فبنى مبتدأ والاسود خبر (قوله من مفعول تبصريني) اي وهو ياء المتكلم (قوله لم  
يحسن الكلام الا بالواو) اي فدخل كائما اوجب استحسان ترك الواو لثلاثين واردا  
على الجملة حرفا لثلاثين واردا وقوله لم يحسن الكلام الا بالواو اي لما مر من ان القياس  
ان لا تجيء الجملة الاسمية حالا الا مع الواو (قوله وقوله حوالى اي في اكنافى) اشار به  
الى انه ليس المقصود من حوالى التثنية وان كان ملحقا بالثنى في الاعراب وفيما ذكره  
من التفسير اشارة الى ان حوالى ظرف مكان (قوله حال من بنى) جوز بعضهم ان يكون  
حالا من الاسود اي الاسود مستقرين في جوانبي ويمكن ان يكون حالا من الضمير  
في الحوارد وعليه فالعامل في الجمال وفي صاحبها واحد بخلاف ماسلكه الشارح  
(قوله لما في حرف التشبيه) اي والعامل فيه كائما لما في الخ وقولهم الحال لا يأتى  
من المبتدأ محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما رشده تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل  
فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين آه ولا يعترض بمخالفة عامل  
الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين او يقال يكفى طلب حرف التشبيه  
في المعنى لصاحب الحال وان اهل عنه (قوله من معنى الفعل) اي لان المعنى اشبه بنى  
بالاسود حال كونهم حوالى فبنى مفعول به في المعنى والعامل في الحال وصاحبها مادل  
عليه معنى كائنا من الفعل فادفع ما يقال انه يلزم على جعل حوالى حالا من بنى مجيء  
الحال من المبتدأ والجمهور لا يجيزونه لان الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في معمولين  
في الحال وصاحبها وان جعل كائما ملقا في الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفة عامل  
الحال لعامل صاحبها (قوله بعقب) اي باثر مفرد انظر لو كان هناك فاصل وانظر  
هل يدخل في المفرد الظرف والجار والمجرور ولما كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل  
بظايره التعميم الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله كقولهم) اي ابن ابي ابي

وقوله حوالى اي في  
اكنافى وجوانبي حال  
من بنى لما في حرف التشبيه  
من معنى الفعل (و) يحسن  
الترك تارة (اخرى لوقوع  
الجملة الاسمية) الواقعة حالا  
(بعقب مفرد) حال  
(كقولهم والله يبيك  
لناسا) برداك تبجيل  
وتعظيم (فقوله برداك  
تبجيل حال ولو لم تقدمها  
قوله سالما لم يحسن فيها  
ترك الواو

وهو من السريع وقوله  
\* قل له الملك ولوانه \* قد جمعت فيه اناهم \*

(قوله برداك الخ) اي يبيك الله تعالى سالما مشتقا عليك التبجيل والتعظيم اشتغال البرد  
على صاحبها والمقصود طلب بقاءه على وصف السلامة وكونه ميملا معظما وقوله  
برداك مبتدأ مرفوع بالالف وتبجيل وتعظيم خبره والبردان الثوبان استعارهما الشاعر  
لوصفين وثنى البرد باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم الخبر بهما عنه مبالغة وان كان  
معناها واحدا كذا في حاشية شيننا الحفنى (قوله حال) اي من الكاف في يبيك سالما

فهي حال مترادفة او من الضمير في سائلا فتكون متداخلة لكن الاستشهاد باليت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول كما في المطول فليس اليث نصا في المقصود لوجود الاحتمال الثاني وايضا يحتمل ان يكون برداك فاعلا لسائلا ويكون تبجيل بدلا من برداك واذاسلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما في الاطول (قوله لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو في الجملة لمناسبة ما قبلها اعني الحال المفردة اذ لا يؤولي معها بالواو وقال الخليلي وجه حسن ترك الواو لثلاثتهم انها عاطفة لتلك الجملة على المفرد المتقدم ونوزع بان عطف الجملة على المفرد اذا كانت في تأويله غير مستعج قال الشيخ يس تبيينه بقى من الاقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد وان سأل يعط والواو فيها لازمة خلافا لابن جني ووجه تمثيته على قاعدة المصنف السابقة انها ليس فيها حصول ولا مقارنة فلذلك لزم الواو لفقد خاصية الحال المفردة ولا فرق بين ان يكون الجواب في الجملة المذكورة خبرا او انشاء اما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرا خبرا كانت خبرية واما الثاني فمشكل لان الجملة الشرطية حيث تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بان الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انسحبت الاداة فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حيث انشائية كما صرح بذلك المداميني

(السا  
والاظة

### الايجاز والاطناب والمساواة

الايجاز لغة التصدير يقال اوجزت الكلام اي قصرته يستعمل لازما ومتعديا والاطناب لغة المبالغة يقال اطنب في الكلام اي بالغ فيه وقدم الايجاز في الترجمة تبينها على انه المستغنى في الكلام وارادفه بالاطناب لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة الا التأخير وقدم فيما يأتي للمساواة نظر الكونها الاصل المقيس عليه لانها الكلام المتعارف فاذا زاد عليه اطناب وما نقص عنه ايجاز ثم الايجاز لما سبق (قوله قال السكاكي) اي اعتذارا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله اما الايجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذكران المساواة من الامور النسبية مع انها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة لتني الايجاز والاطناب فان كون الكلام مساواة انما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على المتعارف ولا نقصان عنه قلت ذكر السيد في شرح المفتاح انه لم يتعرض للمساواة وان كانت نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فابصر من البليغ مساوياله لا يكون بليغا اذ ليس فيه نكتة بعند بها آه وبحث فيه بان عدم الاعتداد انما يكون اذا قصد البليغ تجريد عن النكت وليس بمنع لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين واجاب العلامة عبد الحكيم بان المراد بكونه ليس بليغا من حيث انه مساو لكلام الاوساط وان كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بليغا معناه لانه بهذا

الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف والى مقتضى المقام ( قوله فلكونهما نسيين )  
 الفاء داخلة على جواب اما وهو قوله لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسيين علة للجواب  
 مقدمة عليه لا عادة الحصر او للاهتمام بها وفي الكلام حذف والاصل لكونهما نسيين  
 والمنسوب اليه مختلف القدر ولا بد من هذا الحذف حتى تتج العلة المدعى وهو عدم امكان  
 التعيين فالمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه  
 ( قوله اى من الامور النسبية ) اى المنسوبة الى غيرهما كالابوة والبنوة ( قوله الذى يكون  
 تعقلها ) اى ادراكها ( قوله بالقياس ) اى بالنسبة الى تعقل شئ آخر فتعقل اليجاز  
 يتوقف على تعقل الاطناب و بالعكس وذلك لان اليجاز ما كان من الكلام اقل بالنسبة  
 لغيره والاطناب ما كان ازيد بالنسبة لغيره وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل  
 ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب اليه لاخذها في مفهومه ( قوله  
 فان الموجز الخ ) اى فان الكلام الموجز وهذا علة لكونهما نسيين ( قوله انما يكون موجزا )  
 اى انما يدرك من حيث وصفه باليجاز ( قوله وكذا المطب ) اى وكذلك الكلام المطب  
 وقوله انما يكون مطباً اى انما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وانما قيدنا بقولنا من حيث  
 كذا الخ فيها لانه لو نظر في كل منهما من حيث انه جلة او جلتان اوله متعلقات اولا  
 لم يكن نسبيا وهو ظاهر كذا فى ابن يعقوب والاحسن ما قاله العلامة عبد الحكيم وحاصله  
 ان قوله انما يكون اى فى الخارج والذهن موجز بالنسبة الى كلام آخر زاد عنه اما تحقيق  
 او مقدر وكلمة من بعدا زيد وانقص ليست تفضيلية بل هى صلة للفعل الذى تضمنته  
 صيغة التفضيل بمعنى اصل الفعل ( قوله الا بترك التحقيق ) استثناء من محذوف اى لا يتيسر  
 التكلم فيها بحال من الاحوال الابطالة ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره  
 ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من كلام السكاكى التعريف المبين لمتناهما  
 والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين لمتناهما ولذا اورد على  
 السكاكى النظر الآتى على ما ستوضح لك والشارح فهم ان المراد من التحقيق فى كلام  
 السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما اى لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحديد  
 والتعيين لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى الايراد الآتى وقد حل الشارح كلام  
 السكاكى هنا بما فهمه حيث فسر التحقيق بالتعيين واجاب عن النظر الآتى فى كلام  
 المصنف بما حل به هنا وكان الاولى له ان يفسر التحقيق بالتعريف بمجازاة للمصنف ثم  
 يجيب عن النظر بما فهمه والحاصل انه ان اريد بالتحقيق فى كلام السكاكى التعريف الذى  
 يضبط كل واحد منهما ولو فى الجملة كما فهم المصنف فهذا ممكن ولذا اعترضه المصنف  
 بما أتى وان اريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه  
 وهو ما فهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكاكى شئ ( قوله  
 والتعيين ) اى تعيين القدر بخصوص لكل منهما وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع

في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف واورد عليه النظر الآتي (قوله اي لا يمكن الخ)  
 هذا تفسير لعدم التيسر اشارة الى انه ليس المراد انه يمكن بعسر كما هو ظاهره وفي هذا  
 التفسير اشارة الى ان المراد بالتحقيق التنصيب وان التني منصب على القيد اعني ترك  
 التحقيق وذلك لان عدم ترك التحقيق والتنصيب عبارة عن التنصيب المذكور (قوله  
 على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز الخ) ظاهره اطلاق لفظ ايجاز على نفس الالفاظ  
 وهو مخالف لما يأتي من قوله فلايجاز اداء المعنى باقل الخ فان كان يطلق عليهما كافي  
 لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الاعلى احدهما فقط فأول  
 احد الموضعين ليرجع للآخر والامر في ذلك سهل آه يس (قوله اذرب كلام الخ)  
 علة لقوله اي لا يمكن ورب هنا للتكثير والتحقيق وقوله اذرب كلام موجز الخ مثلا  
 زيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة لزيد منطلق فقول الشارح  
 اذرب كلام موجز مثل زيد المنطلق وقوله يكون مطنبا بالنسبة لكلام آخر وهو زيد  
 منطلق وقوله وبالعكس اي قد يكون الكلام مطنبا نحو زيد المنطلق موجزا بالنسبة  
 لكلام آخر نحو زيد هو المنطلق اي واذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبة  
 لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن ان يقال على طريق التحقيق والتحديد  
 ان هذا القدر ايجاز وهذا الطناب والحاصل ان تعين مقدار من الكلام للايجاز  
 اوللا طناب بحيث لايزاد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لان ذلك موقوف على كون  
 المضاف اليه متحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر الطناب وما نقص عنه ايجاز  
 والمنسوب اليه الايجاز والاطناب غير متحد في القدر بل مختلف فلذلك تحدد الكلام الواحد  
 بالنسبة الى قدر ايجازا والى قدر آخر اطنابا ومن هذا تعلم ان مجرد كونهما نسيين لا يكفي  
 في امتناع التعيين والتحقيق بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب اليه كما ذكرنا سابقا  
 (قوله اي والا ببناء الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف والبناء عطف  
 على ترك اي لا يمكن الكلام فيهما الا بترك التحقيق والا ببناء على امر عرفي لان  
 البناء على الامر العرفي اقرب مما يمكن به ضبطهما المحتاج اليه لاجل تمايز الاقسام  
 وابطاح ذلك ان تعين مقدار كل منهما وتحديد به لما كان غير ممكن وكان الامر محتاجا  
 الى شيء بضبطهما في الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب اليه والمنسوب اليه غير  
 منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب اقرب الامور الى الضبط وهو الكلام العرفي  
 لينبأ عليه واتما كان اقرب الى الضبط لان افراده وان تفاوتت لكنها متقاربة ومعرفة  
 مقداره لاتعذر غالبا وحيث كان المنسوب اليه وهو الامر العرفي مضبوطا في الجملة  
 كان المنسوب ايضا الذي هو الايجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله على امر  
 عرفي) اي متعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية  
 فيعتبر كل من الايجاز والاطناب بالنسبة اليه فإزاد عليه الطناب وما نقص عنه ايجاز

والتعيين اي لا يمكن  
 التنصيب على ان هذا  
 المقدار من الكلام ايجاز  
 وذلك اطناب اذرب كلام  
 موجز يكون مطنبا بالنسبة  
 الى كلام آخر وبالعكس  
 (والبناء على امر عرفي)  
 اي والا بالنسبة على امر  
 يعرفه اهل العرف (هو  
 متعارف الاوساط) الذين  
 ليسوا في مرتبة البلاغة  
 ولا في غاية الفهاهة

كما قال المصنف بعد ( قوله وهو ) اى الامر العرفى ( قوله متعارف الاوساط ) اى التعامل به فى عرف الاوساط من الناس ( قوله ولا فى غاية الفهاهة ) اى العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى اصل المعنى المراد اعنى المطابق من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدما ويكون صحيح الاعراب والحاصل ان المراد بالاعراب من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الاعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الاعراب من غير ملاحظة النكات التى يقتضيتها الحال فان قلت ان متعارف الاوساط قد يختلف بان يعارفو عبارتين عن معنى واحد احدهما ازيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى وحينئذ فما العبر منهن وان اعتبرنا لم تتمايز الاقسام قلت شئناى رد هذا بان الاوساط ليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر لانهم انما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فباعتبارهم محدودة بذلك واختلاف العبارة بالطول والقصر انما يكون من البقاء بسبب تصرفهم فى لطائف الاعتبارات ( قوله ان كلامهم فى مجرى عرفهم ) فى معنى عند المجرى مصدر بمعنى الجريان والعرف بمعنى العادة اى كلامهم عند جريانهم على عادتهم او ان اضافة مجرى للعرف من اضافة الصفة للموصوف اى كلامهم على حسب عادتهم الجارية فى تأدية الخ ( قوله عند المعاملات ) متعلق بمحذوف اى التى تعرض لهم الحاجة الى تأديتها عند المعاملات والمحاورات اى المحادثات اعم من ان تكون تلك المحادثة فى معاملة او لا ( قوله اى هذا الكلام ) اى المتعارف بين الاوساط ( قوله من الاوساط ) قيد بذلك لانه قديم من البلغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون المخاطب من الاوساط ( قوله فى باب البلاغة ) اى بحيث يعد بليغا ( قوله لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ) اعنى اللطائف والاعتبارات ( قوله ولا يذم ايضا منهم ) اى بحيث يعد مجلا وقيد بقوله منهم للاحتراز عن البقاء فان كلام الاوساط قديم بالنسبة لهم اذ لم تراعى فيه مقتضيات الاحوال وتقييد الشارح بالاعراب ان دفع ما يقال ان كلام اهل العرف ان كان رتبة وسطى بين الایجاز والاطناب فاما ان يكون هو المساواة او لا فان كان هو المساواة فهى محدودة ان طابقت مقتضى الحال ومذمومة ان لم تطابقه لان كل ما خرج عن اصل البلاغة التحق باصوات البهايم فكيف يقول المصنف ان كلام الاوساط لا يحمى ولا يذم وان كان غير المساواة فهو ممنوع لانحصار الكلام فى الایجاز والاطناب والمساوات وحاصل الجواب ان المراد لا يحمى ولا يذم من الاوساط لانهم لا يعتبرون المزايا والخواص وهذا لانسانى انه يحمى ويذم من البلغ باعتبار اختلاف المقامات على ماسلف وتقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة خاص بالكلام البليغ واما كلام الاوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثة فنامل ذلك ( قوله ومجرد تأليف ) اى وتأليف مجرد عن النكات وهو اما بالرفع عطف على تأدية او بالجر عطف على دلالات ( قوله يخرجها عن حكم التعيق )

( اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعاني ) عند المعاملات والمحاورات ( وهو ) اى هذا الكلام ( لا يحمى ) من الاوساط ( فى باب البلاغة ) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ( ولا يذم ) ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم التعيق ( فالایجاز اذا المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اذاؤه باكثر منها ثم قال ) اى السكاكى ( الاختصار لكونه نسيبا يرجع فيه تارة الى ماسبق ) اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه

اي بسبب كونه مطابقا للصرف واللغة والنحو مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى واصل  
 النعيق تصويت الراعي في غنمه والمراد به هنا اصوات الحيوانات العجم والمراد بحكمه  
 عدم دلالة (قوله بالايجاز) اي اذ انبأنا على انه لا يتيسر الكلام في الايجاز والاطناب  
 الا بالبناء على امر عرفي فيقال في تعريف الايجاز هو اداء المقصود اي ما يقصده  
 المتكلم من المعاني (قوله باقل) اي بعبارة اقل اي قليلة فافعل ليس على بابه وقوله من  
 عبارة المتعارف فيه ان العبارة هي الكلام المعربة والمتعارف هو الكلام ايضا كما مر  
 من ان متعارف الاوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى وحيث قد فلامعنى  
 لاضافة العبارة للمتعارف الا ان يقال انها بيانية والمعنى بعبارة اقل من العبارة التي  
 هي متعارف الاوساط وبمد ذلك فالمطابق للسياق ان يقول باقل من المتعارف اذ لا فائدة  
 في زيادة عبارة (قوله والاطناب ادائه) اي ويقال في تعريف الاطناب هو اداء المقصود  
 بعبارة اكثر من العبارة التي هي متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح  
 السكاكي يم المساواة كما يأتي وهذا لا يلزمه الا ان يقال ان هذا التعريف مبني  
 على اصطلاح آخر آه فنرى وقوله والاطناب الخ اي ويقال في تعريف المساواة هي  
 اداء المقصود بقدر المتعارف (قوله ثم قال اي السكاكي) هذا اشارة الى كلام آخر  
 للسكاكي في الايجاز (قوله الاختصار) اي الذي هو الايجاز لانهما عند السكاكي  
 مترادفان وانما عبر اولا بالايجاز وثانيا بالاختصار تفننا وكان يفني السكاكي عن هذا  
 الكلام لو قال في الكلام السابق الا بالبناء على امر عرفي او على ما يقتضيه المقام  
 (قوله ليكون نسبيا) علة مقدمة على العلول اي الاختصار يرجع فيه تارة للمسبق الخ  
 لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) اي ينظر فيه اي ينظر في تعريفه (قوله تارة) اي  
 في بعض الاحيان (قوله الى ماسبق) اي الى التعريف الذي قد سبق وقوله اي الى كون  
 الخ هذا بيان للتعريف الذي سبق وفيه ان الذي سبق كونه اقل من عبارة المتعارف  
 لا كون المتعارف اكثر منه واجيب بانه يلزم من كونه اقل من المتعارف ان يكون  
 المتعارف اكثر منه فا ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام وانما لم يحمل الشارح كلام  
 المصنف على ظاهره بحيث يقول اي الى كونه اقل من المتعارف لان هذا هو صريح  
 معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه لانه رجوع الشيء الى نفسه  
 وهو باطل وليناسب قول المصنف بعد واخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون  
 المتعلق لغيره وهو المقام فعلى بيان ماسبق بما قال الشارح قرينة في كلام المصنف وهي  
 قوله بعد واخرى الى كون المقام خليقا باسب من حيث لم يقل خليقا باقل مما يليق بالمقام  
 هذا ويمكن ان يقال بقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع  
 في تعريفه تارة الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز اداء  
 المقصود باقل من عبارة المتعارف (قوله ويرجع تارة اخرى) اي ويرجع في تعريفه

(قوله الى كون) اي الى اعتبار كون المقام الذي اورد فيه الكلام الموجز (قوله خليفا)  
اي حقيقا وجدريا بحسب الظاهر (قوله بايسط) اي بكلام ايسط (قوله اي من الابلام  
الذي الخ) اي من الكلام الموجز الذي ذكره التكلم سواء كان مذكرا للتكلم اقل  
من عبارة التعارف او اكثر منها او مساويا لها مثلارب شخت ويارب شخت ويارب  
قد شخت هذه الثلاثة اقل مما يقتضيه المقام كما يأتي واولها اقل من التعارف والثاني  
مساو له والثالث اكثر منه و اشار الشارح بهذا التفسير الى انه ليس المراد بكونه  
ذكرانه سبق له ذكر فيما تقدم (قوله وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلقاني وحاصل  
كلامه ان المراد بما ذكر في قول المصنف بايسط مما ذكر مذكرا آتيا وهو متعارف  
الابواسط وهذا غلط لانه عليه يخل كلام المصنف لقولنا يرجع الایجاز ايضا الى اعتبار  
كون المقام الذي اورد فيه الكلام الموجز ايسط من التعارف ومحصل ذلك ان الموجز  
ما كان اقل من مقتضى المقام الابسط من التعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق  
التعارف ودون مقتضى المقام او مساويا للتعارف ودون مقتضى المقام او اقل منهما  
ولا يشعل ما اذا كان مقتضى المقام مساويا للتعارف او انقص فقيه قصور ويلزم على  
هذا القول ان ما كان اقل من التعارف او مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون الاقل منه  
ايجازا ولا يعرف لهذا قائل اذ هو تحكم محض والتفسير الاول متعين ويلزم على هذا  
القول ايضا التكرار والتداخل في كلام المصنف مع وجود مندوخة عنه وهو ما ذكره  
الشارح في تفسير ما ذكر ووجه التكرار ان كلاما من قسمي الایجاز يرجع الى التعارف وان  
اختلف المعنيان فالعني الاول فيه الرجوع اليه باعتبار ان المعني التعارف اكثر منه  
كما قال الشارح والمعني الثاني يرجع اليه باعتبار ان المقام خليق بايسط من عبارة التعارف  
وايضا يرد على كلام الخلقاني هذا انه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون  
المقام خليقا بايسط من التعارف وذلك لان كون المقام خليقا بايسط من التعارف لا يناسب  
ان يكون علة للايجاز اذ لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بايسط  
من التعارف بل المناسب في التعليل ان يقال لكون المقام خليقا بايسط منه اي من هذا  
الكلام وايضا يلزم على هذا القول الذي قاله الخلقاني ان يكون قول المصنف بما ذكر  
اظهارا في محل الاضمار اذ المناسب بايسط منه قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله على  
من له قلب) اي عقل وقوله او التي السمع اي اصغي او امال السمع وهو شهادي حاضر  
ولا ينبغي ما في كلامه من الاقتباس من الآية الشريفة (قوله بحسب الظاهر) اي  
بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لان باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر لانه  
انما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبية على قصور العبارة او لاجل التفرغ لطلب  
المقصود فلذا كان ما هو اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحقيقا)  
اي وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل اي لانه لو كان اقل مما يقتضيه

(و) يرجع تارة (اخرى الى  
كون المقام خليقا بايسط بما  
ذكر) اي من الكلام الذي  
ذكره التكلم وتوهم بعضهم  
ان المراد بما ذكر متعارف  
الابواسط وهو غلط لا ينبغي  
على من له قلب او التي السمع  
وهو شهيد يعني كما ان  
الكلام يوصف بالایجاز  
لكونه اقل من التعارف  
كذلك يوصفه لكونه  
اقل مما يقتضيه المقام بحسب  
الظاهر لانه لو كان اقل مما  
يقتضيه المقام ظاهرا  
ومحققا

ظاهر المقام وباطنه ( قوله لم يكن في شيء من البلاغة ) اى لعدم مطابقته لمقتضى المقام  
 ظاهرا وباطنا واذالم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالايجاز الذى هو وصف  
 للكلام البليغ ( قوله مثاله ) اى مثال الوجز المفهوم من الايجاز الراجح لكون الكلام اقل  
 مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ( قوله قوله تعالى ) اى حكاية عن سيدنا زكريا عليه  
 السلام ( قوله والمأم المشيب ) من عطف اللازم على المزموم والالام النزول ( قوله فينبغي )  
 اى لكون المقام مقام التشكى مما ذكر ( قوله ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ) بناء على  
 الظاهر كما انه يقال وهن عظم اليد والرجل وضعفت جراحة العين ولانت حدة الاذن  
 الى غير ذلك ( قوله فللايجاز ) اى الذى هو الاختصار عند السكاكى ( قوله معيار ) هما  
 كون الكلام اقل من المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ويلزم من كون  
 الايجاز له معيار ان يكون الاطناب كذلك لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن اليه مما ذكره  
 في الايجاز ( قوله عموم من وجه ) اى وخصوص كذلك وذلك لان كون الكلام اقل  
 من متعارف الاوساط اعم من ان يكون مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اولا وكون  
 الكلام اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اعم من ان يكون اقل من متعارف الاوساط  
 اولا فيتصادقان فيما اذا كان الكلام اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا  
 كما اذا قيل رب شئت بحذف حرف النداء وياه الاضافة فانه اقل من مقتضى الحال  
 لاقتضائه ابسط منه لكونه مقام التشكى من المأم المشيب وانقراض الشباب واقل  
 من عبارة المتعارف ايضا وهى ياربى شئت بزيادة حرف النداء وياه الاضافة وينفرد  
 المعنى الاول دون الثانى في قوله اذا قال الحميس اى الجليش نعم بحذف المبتدأ فانه اقل  
 من عبارة المتعارف وهى هذه نعم فاغتنوها وليس باقل من مقتضى المقام لان المقام  
 لضيقه يقتضى حذف المبتدأ وكافى نحو قولك للصياد غزال عند خوف فوات  
 الفرصة فانه اقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس باقل مما يقتضيه المقام لانه يقتضى  
 هذا الاختصار وينفرد المعنى الثانى دون الاول في قوله تعالى رب انى وهن العظم منى  
 فان المقام يقتضى اكثر منه كأمم والمتعارف اقل منه كالايتحى فلايتحى عليك اجراء هذه  
 النسبة اعنى نسبة العموم والخصوص من وجه بين الاطناب على التفسيرين له وكذا بين  
 الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب بالمعنى الاول ( قوله وفيه نظر ) اى فيما ذكره السكاكى  
 اولا وثانيا ( قوله لا يقتضى تفسير تحقيق معناه ) اى لا يقتضى تفسير بيان معناه بالتعريف  
 اى والتبادر من كلام السكاكى ان كون الشيء نسبيا يقتضى تفسير بيان معناه بالتعريف  
 ( قوله وتعرف بتعريفات الخ ) عطفه على ما قبله عطف تفسير ( قوله كالأبوة ) اى فانهم  
 عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك وعرفوا  
 الاخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما ( قوله وغيرهما )  
 كالأبوة فانهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه ( قوله والجواب انه )

لم يكن في شيء من البلاغة  
 مثاله قوله تعالى رب انى  
 وهن العظم منى الآية  
 فانه اطناب بالنسبة الى  
 المتعارف اعنى قولنا يارب  
 شئت وايجاز بالنسبة الى  
 مقتضى المقام ظاهرا لانه  
 مقام بيان انقراض الشباب  
 والمأم المشيب فينبغي ان  
 يبسط فيه الكلام غاية  
 البسط فللايجاز معيار  
 بينهما عموم من وجه  
 ( وفيه نظر لان كون الشيء  
 امرانيا لا يقتضى تفسير  
 تحقيق معناه ) اذ كثيرا  
 تحقق معانى الامور النسبية  
 وتعرف بتعريفات تليق بها  
 كالأبوة والاخوة وغيرهما  
 والجواب انه لم يرد تفسير  
 بيان معناها لان ما ذكره  
 بيان معناها بل اراد تفسير  
 التحقيق والتعيين فى ان  
 هذا القدر ايجاز وذلك اطناب

اي السكاكى وقوله لم يرد اي بتعسر التحقيق في قوله لكونهما نسيين لا يتيسر الكلام  
الا بترك التحقيق (قوله تعسر بيان معناهما) اي بالتعريف الضابط لكل واحد  
منهما كانهما المصنف وضمير التثنية راجع للايجاز والاطناب (قوله لان ما ذكره) اي  
السكاكى في تعريف الايجاز والاطناب بيان لهما اي فبانه لهما بما ذكره دليل  
على عدم هذه الارادة (قوله بل اراد الخ) الاوضح ان يقول بل اراد بتعسر التحقيق  
تعسر التعريف المحتوى على تعيين المقدار لكل بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص عنه وانما  
كان تبين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد النسوب والنسوب اليه وهو هنا مختلف  
والحاصل انه ليس مراد السكاكى بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما  
كافهم المصنف واعتراض بما ذكر بل اراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل  
تعيين المقدار لكل وحينئذ فلا اعتراض والدليل على هذه الارادة تعريفه للايجاز  
والاطناب بما هو مبين لهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله  
ثم البناء على المتعارف) اي على متعارف الاوساط اي على عبارتهم المتعارفة بينهم  
وهذا اعتراض ثان على السكاكى وحاصله ان ما ذكره السكاكى في تعريف الايجاز  
والاطناب من بناءهما على متعارف الاوساط ومن بناءهما على البسط الموصوف بانه  
ابسط مما ذكره المتكلم فيه بحث لان هذا في الحقيقة يرد الى الجهالة والمطلوب من التعاريف  
الاخراج من الجهالة لا لارد اليها (قوله والبسط) اي والبناء على البسط اي على الكلام  
المبسط اللائق بالمقام لاقتضائه اياه لان البناء انما هو على الكلام لا على البسط وايضا  
الموصوف بكونه ازيد من الكلام المذكور انما هو الكلام (قوله الموصوف) اي بانه  
ابسط مما ذكره المتكلم (قوله بان يقال) اي في البناء على المتعارف (قوله هو الاداء) اي  
اداء المعنى المقصود باقل من المتعارف اي والاطناب ادائه باكثر من المتعارف (قوله  
او بما يليق الخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط وحاصله  
ان يقال الايجاز اداء المقصود باقل مما يليق بالمقام والاطناب ادائه باكثر منه (قوله من كلام  
الخ) بيان لما يليق بالمقام اي الذى هو كلام ابسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله رد  
الى الجهالة) اي والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا لارد اليها وقوله رد  
الى الجهالة اي احالة على امر مجهول فالجهالة مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله  
اذ لا تعرف الخ) علة لمحدوف اي وانما كان في البناء على الاول وهو متعارف الاوساط  
رد الى الجهالة لانه لا تعرف الخ وحاصله ان تصور التعريف متوقف على تصور اجزائه  
الاضافية وغيرها والمتعارف المذكور في التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيرداد بذلك  
جهله فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكيفية متعارف  
الاوساط عدد كلمات عبارتهم هل هو اربع كلمات او خمس (قوله وكيفيةها)  
اي ولا كيفية متعارف الاوساط وانث الضمير باعتبار ان متعارف الاوساط عبارة واراد

(ثم البناء على المتعارف والبسط  
الموصوف) بان يقال  
الايجاز هو الاداء باقل من  
المتعارف او مما يليق بالمقام  
من كلام ابسط من الكلام  
المذكور (رد الى الجهالة)  
اذ لا تعرف كيفية متعارف  
الاوساط وكيفية اختلاف  
طبقاتهم ولا يعرف ان كل  
مقام اي مقدار يقتضى من  
البسط حتى يقاس عليه  
ويرجع اليه والجواب ان  
الالفاظ قوالب المعاني

بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ثم ان معرفة الكيف لا يتعلق بها الغرض الذي يخصنا هنا الا ان الجهل به يزداد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ولا يصح ان يراد بكيفية متعارف الاوساط كون كلماته طويلة او قصيرة (قوله لا اختلاف طبقاتهم) اي لا اختلاف مراتب الاوساط فهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة وهذا علة لقوله اذ لا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذ لا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد للجهالة وحاصله ان كون المقام يقتضي كذا وكذا لا اقل ولا اكثر مما لا ينضبط فلا يكاد يعرف لثبوت المقامات كثيرا ومقتضاها مع ذلك فقولها فلا يعرف ان كل مقام اي ولا يعرف جواب ان كل مقام والمراد بالمعرفة الفنية هنا وفيما مر المعرفة التصورية وقوله اي مقدار مفعول مقدم ليقضي وقوله من البسط اي من ذي البسط واصل التركيب ولا يعرف جواب ان كل مقام يقتضي اي مقدار من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وهذا غاية للنفي وهو المعرفة من قوله ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدر الذي يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب ان الالفاظ الخ) هذا جواب عن الاول وحاصله اننا لا نسلم ان المتعارف غير معروف بل يعرفه كل احد من البلغاء وغيرهم وذلك لان الالفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها بحسب الوضع بمعنى ان كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فن عرف وضع الالفاظ ولو كان عاميا عرف اي معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ ضرورة ان المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فاذا اراد تأدية المعنى الذي قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولا نقص فالتصرف في العبارة بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائدة على اصل الوضع شان البلغاء والمحققين ولا يتوقف متعارف الاوساط واستعماله على ذلك وحينئذ فتعارف الاوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموضوع للمعنى الذي اريد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ولا يكون في البناء عليه رد للجهالة لوضوحه بالنسبة للبلغاء وغيرهم (قوله الالفاظ قوالب المعاني) اي لانها من حيث فهمها منها او من حيث وضعها لها مساوية وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يتخضر اولاهم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بين القولين بان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد الخ (قوله على اختلاف العبارات) اي على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند افادة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب اي ولا يقدر على التصرف في العبارات بمراعاة النكات اللطيفة المعتبرة اي التي شأنها ان تعتبر (قوله لهم حد الخ) اي لكل معنى اريد افادته عندهم حداى عبارة محدودة اي معلومة

والاوساط الذين لا يقدر على تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجري بينهم في المحاورات والعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فاما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجمل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقر ب) الى الصواب (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

اي وحيث فلا يكون في البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لوضوحه للبلاء وغيرهم وظهر لك مما قلناه ان القدرة على تأدية المعنى الواحد بعبارة مختلفة في الطول والقصر انما هو شان البلاء بخلاف الاوساط فان لهم في افادة كل معنى حدا معلوما من الكلام يجري فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع والقدرة لهم على ازيد من ذلك ولا انقض (قوله واما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثاني وحاصله ان البناء على البسط مقصور على البلاء لا يتجاوزهم الى غيرهم ولا نسلم عدم معرفة البلاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه وحيث فتكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلاء (قوله الموصوف) اي بكونه ابسط مما ذكره المتكلم (قوله فلا يحجل عندهم الخ) اي لانهم يعرفون اي مقام يقتضى البسط ويعرفون ان ذلك المقام المقضى للبسط يقتضى اي مقدار منه وحيث فتكون التعريف به ليس فيه رد للجهالة (قوله والا قرب الخ) هذا يقتضى ان ما قاله السكاكي قريب الى الصواب مع ان غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظره في واجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى ايضا ان هذا الكلام الذي اتى به ليس بصواب بل اقرب اليه من غيره وليس هذا مرادا واجيب بان افضل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب والمراد بقربه للصواب تمكنه منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان العدل من التقوى داخل فيها لانه قريب اليها فقط (قوله ان يقال) اي في ضبط اليجاز والاطناب (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الاخلال والتطويل والحشو مفسدا او غير مفسد فان هذه وان كان طرقا للتعبير عن المراد الا انها غير مقبولة وحاصل ما اشار له المصنف منطوقا ومفهوما ان هنا خمسة طرق لان المراد اما ان يؤدي بلفظ مساو له او لا والتاى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما واف او غير واف وزائدا ما لفائدة او لا فائدة خمسة المقبول منها ثلاثة وهى ما دى بلفظ مساو او ناقص مع الوفاء او زائدة لفائدة وما دى بناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير مقبول وما دى بزيادة لا لفائدة غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهى المساواة واليجاز والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهى الاخلال والتطويل والحشو ثم ان المراد بكون تلك الطرق مقبولة او غير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا او من الاوساط فلا يردانه ان اريد بقبول الطرق الثلاثة الاول القبول مطلقا اي سواء كان من البليغ او من الاوساط فان زائدا والناقص الوافى غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لغير داع وان اريد القبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا بل اذا كان ذلك لداع ويمكن الجواب ايضا باختيار الشق الثاني وان المصنف اتكل في عدم التقيد بالبليغ للعلم به من كون الكلام في اساليب

البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تأدية اصله) اي اصل المراد  
والاضافة بيانية اي تأدية الاصل الذي هو المراد آه يعقوبى وانما زاد لفظ الاصل  
اشارة الى ان المعتبر في المساواة والايجاز والاطناب المعنى الاول اعنى المعنى الذى قصد  
التكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جاني  
انسان وجاني حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث  
الاجمال والتفصيل والقول بان احدهما ايجاز والاخر اطناب وهم انتهى عبد الحكيم  
(قوله بلفظ مساو له) وذلك بان يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة وهذه التأدية اعنى تأدية  
المراد بلفظ مساو هي المساواة وقد اعتمد المصنف في معرفته ان الاول مساواة وان الثانى  
ايجاز وان الثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى آها طول (قوله او بلفظ  
ناقص عنه) اي عن المعنى المراد بان يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه مطابقة فالتقصان  
باعتبار التصريح وقوله واف اي بذلك المعنى المراد اما باعتبار الزوم اذالم يكن هناك  
حذف او باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من غير تكلف فخرج الاخلال  
فان التوصل الى المحذوف فيه يتكلف وهذه التأدية اعنى تأدية المراد بلفظ ناقص واف  
هي الايجاز كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة المولى عبد الحكيم او بلفظ ناقص عنه  
اي عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ منه او التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك  
المقدار فيشمل ايجاز القصر وايجاز الحذف فقولنا سقباله وشكر الله مساواة لاصل المراد  
غير ناقص عنه لان تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة محورية وهو انه معقول مطلق لا بدله  
من ناصب والعرب القم تفهم اصل المراد من ذلك وهو جده تعالى من غير تقدير وهو  
متعارف الاوساط ايضا فالقول بانه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكى  
لخالفته مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم آه كلامه (قوله او بلفظ زائد عليه)  
اي بان يكون اكثر مما وضع لاجزائه مطابقة لفائدة وهذه التأدية اعنى تأدية اصل المراد  
بلفظ زائد عليه لفائدة هي الاطناب (قوله فاما مساواة ان يكون الخ) المتبادر من هذا  
التقرير ان قول المصنف لفائدة قيد في الاطناب وهو صريح الاحتراز الآتى في المتن  
ايضا وفيه نظر لانه يقتضى ان المساواة والايجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف  
يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة فالاولى تقييد هما بها ايضا ويراد بهما ما يعم  
كون المأني به هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما في المساواة حيث لا يوجد في المقام  
مناسبة سواها ولذا قال السبكي في عروس الافراح الذى يظهر لى من كلام المصنف  
وهو الصواب ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته عبارته  
من تعلقها بالزائد فقط فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية اصل المعنى بلفظ مساو له  
لفائدة والايجاز تأديته بلفظ ناقص لفائدة والاطناب تأديته بلفظ زائد لفائدة (قوله  
واحترز) هو بالبناء للمفعول او بالنساء للفاعل ويكون فيه الالتفات لان المقام مقام

تأدية اصله بلفظ  
مساو له (اي لاصل  
المراد (او) بلفظ  
(ناقص عنه واف  
او بلفظ زائد عليه  
لفائدة) فاما مساواة  
ان يكون اللفظ بدارا  
اصل المراد والايجاز  
ان يكون ناقصا عنه  
وانما به والاطناب ان  
يكون زائدا عليه  
لفائدة واحترز بواف  
عن الاخلال) وهو  
ان يكون اللفظ ناقصا  
عن اصل المراد غير  
واف به (كقوله  
والعش خير

تكلم ويصح ان يقرأ بلفظ المضارع ووجه الاحتراز بما ذكره عن الاخلال ان المراد بالوفاء ان تكون الدلالة على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحة في تراكيب البلغاء ظاهرة لاخفاء فيها والاخلال كما قال الشارح ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي به لخفاء الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف وتعسف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دلالة اصلا حتى تكون مقبولة او غير مقبولة قلت القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها واضحا وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الاخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق في شاهد الاخلال الآتي قريبا (قوله كقوله) اي الحارث بن حنظلة يشكرى بكسر الحاء الميملة وتشديد اللام وكسرهما والراى الميمية المفتوحة واليشكرى نسبة لبنى يشكر بطن من بكر بن وائل والبيت المذكور من قصيدة من مجزوء الكامل المضر المرفل وقوله

\* عيشن يحمد لا يضره كذا النوك ما اوليت جدا \*

(قوله والعيش) اراد به العيشة اي ما يعيش به من مأكل ومشرب وفي الكلام حذف الصفة اي السامع والمراد بنوعيته كونه لذيذا وقيل المراد بالعيشة الحياة والمراد بنوعيتها كونها مع الراحة (قوله في ظلال النوك) حال من ضمير خير او من المبتدأ على رأى سيوبه وازافة الظلال للنوك من اضافة المشبه به للمشبّه بجامع الاشتمال والظلال جمع ظلة بالضم وهى ما تظل به كالخيمة فشيء النوك الذى هو الجهل بالظلال بجامع الاشتمال وازاف المشبه به للمشبّه (قوله اي الحق والجهالة) تفسير للنوك بضم النون والمراد بالحق والجهالة عدم العقل الذى يتأمل به في عواقب الامور (قوله ممن عاش) اي من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل وذلك لان الجاهل الاحق يتم على اي وجه ولا يضيق على نفسه بشئ والعافل يتأمل في العواقب والافات وخوف القضاء والممات فلا يجد للعيش لذة (قوله اي مكدودا متعوبا) التبادر من هذا التفسير انه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا اوله بمكدودا على ما هو احد الطرق في وقوع المصدر حالا ويحتمل ان يكون صفة مصدر مخدوف اي عيشا كذا وقوله متعوبا تفسير لمكدودا (قوله اي الناعم الخ) هذا بيان لما اخل به الشاعر وتوضيحه ان البيت يفيد ان العيش في حال الجهل سواء كان ناعما او لا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا او لا مع ان هذا غير مراد الشاعر بل مراده ان العيش السامع فقط مع رذيلة الجهل والجماعة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت لا يبنى بهذا المعنى المراد لان اعتبار الناعم في الاول وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه فيه المصنف على ان في المصراع الاول حذف الصفة اي والعيش السامع وفي المصراع الثاني حذف الحال اي ممن عاش كذا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه دلالة واضحة اذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده غير

في ظلال النوك) اي الحق والجهالة (ممن عاش كذا) اي مكدودا متعوبا (اي الناعم وفي ظلال العقل) يعنى ان اصل المراد ان العيش السامع في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير وافي بذلك فيكون مخالفا لكونه مقبولا (و) احتراز (بفساد عن التطويل) وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لافساد ولا يكون اللفظ الزائد متعبنا (نحو قوله) وقددت الاديم لراشيه (والتي) اي وجد (قوله) كذبا ومينا والكذب والمين واحد

صحح لاقضائه ان العيش ولومع النكد في حالة الحق خير من العيش النكد في ظلال العقل  
وهذا غير صحيح لاسيما في النكد وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة  
واطفاء بعض نكدات العيش فاذا تأمل في ظاهر الكلام ووجد غير صحيح قدر ما ذكر  
من الامرين في البيت لاجل صحة الكلام ولا يقال ان المحذوف في هذا البيت دلت عليه  
القرينة التي هي عدم صحة ظاهر الكلام فهي التي عرفنا ان المراد الناعم وان المراد في  
ظلال العقل وحيث كان هناك قرينة دالة على ذلك المحذوف فلا اخلال لانا نقول  
لانسلم ان القرينة هنا تدل على تعيين ما ذكرنا انها تدل لكن دلالة ظنية لا يهتدى  
اليها الا بمزيد نظر وتأمل فهو لا يتخلو عن الخلل بهذا الاعتبار هذا وذكر العلامة  
جلال الدين السيوطي في شرح عقد الجمان انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي  
المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل محل ما ثبت مقابله في الآخر فاذا ذكر في كل  
محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر (قوله عن التطويل) اي وعن الاسهاب  
وهو اعم من الاطناب فانه التطويل مطلقا لفائدة او لغيرها كما ذكره التنوخي وغيره كذا  
في عروس الافراح (قوله نحو قوله) اي قول عدي بن زياد العبادي من قصيدة طويلة  
يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حاسله ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع  
لجذيمة وللزباء من الخطوب ومطلعها

\* ابدلت المنازل ام عيننا \* تقادم عهدهن فقد جلينا \* الى ان قال

\* الا يا ايها المثرى الرجى \* الم تسمع بخطب الاولينا \*

قوله قد دت اي قطعت  
واراهشان العرقان في  
باطن الذراعين والضمير  
في راهشيه وفي النجى لجذيمة  
الابرش وفي قولها للزباء  
والبيت في قصة قتل الزباء  
لجذيمة وهي معروفة

(قوله وقد دت) من القد وهو القطع والتقدير مبالغة فيه والاديم الجلد (قوله راهشيه)  
اللام بمعنى الى التي لغاية اي قطعت الجلد الملاصق للعروق الى ان وصل القطع للراشيين  
(قوله ومينا) في رواية مينا وعليها فلا شاهد في البيت وهذه الرواية خلاف رواية  
الجمهور وان كانت موافقة لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الياء (قوله  
والكذب والمين واحد) اي فلا فائدة في الجمع بينهما ولا يقال فائدته التوكيد اذ عطف  
احد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى لانا نقول التأكيد انما يكون فائدة ان قصد  
لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون  
المقصود وهو ان جذيمة غدرت به الزباء وقطعت راهشيه وسال منه الدم حتى مات وانه  
وجدما وعدته به من تزوجه كذبا فان قلت ان الثاني وهو المين متعين للزيادة لان الاول واقع  
في مركزه والثاني معطوف عليه قلت مدار التعيين وعدم التعيين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط  
ايهما كان فالزباء غير متعين وان تغير المعنى باسقاط احدهما دون الآخر فالزباء هو الآخر ولا  
يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والآخر متأخرا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله العرقان  
في باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله لجذيمة) هو بفتح الجيم بصيغة المذكر

و بضمها بصيغة المضمر كان من العرب الاولى وكنيته ابو مالك وكان في ايام الطوائف  
وقال ابو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله تعالى وسلامه عليه ثلاثين سنة وتولى  
الملك بعده وهواول من ملك الحيرة وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات  
الى ما والى ذلك الى السودان وكان يغير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في ايديهم  
وهو اول من اوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب ( قوله الابرش ) في الاصل  
نقط تحالف شعر الفرس ثم نقل للابرش وقيل لذلك الرجل الابرش لبرص كان به  
فهابت العرب ان تصفه بذلك فقالوا الابرش والوضاح وقيل سمي بذلك لانه اصابه  
حرق نار فبقى اثر نقطاته سودا وحرا ( قوله وفي قولها ) اي وفي لفظ قولها ( قوله للزباء  
هي امرأة تولت الملك بعدهايها ) ( قوله وهي معروفة ) وحاصلها ان جذيمة قتل ابالزباء  
وغلب على ملكه والجا الزباء الى اطراف مملكته وكانت عاقلة اديبة فبعثت اليه بان ملك  
النساء لا يخلو من ضعف في السلطان فاردت رجلا اضيف اليه ملكي واتوجه فلم اجد  
كفوا غيرك فاقدم على ذلك فطعم في زواجها لاجل ان ينصل ملكه بملكها وقيل انه  
بعث يخطبها فكشبت اليه اني راغبة في ذلك فاذا شئت فاشخص الى فشاور وزراء  
فاشار واعليه بزواجها الاقصير بن سعد فانه قال له يا ايها الملك لا تفعل فان هذه خديعة  
ومكر فعصاه واجابها الى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير امر فصار ذلك  
مثلا ولم يكن قصيرا ولكن كان اسماله ثم انه قال له ايها الملك حيثما عصيتني وتوجهت  
اليها اذا رايت جندها قد اقبلوا اليك فان ترجلوا وحبوك ثم ركبوا او تقدموا فقد كذب  
ظني وان رايتهم حبوك وطافوا بك فاني معرض لك العصا وهي فرس لجذيمة لا تدرك  
فاركبها وفربها تنجح وقد اعدت لآخذه فرسانا فلما حضر غير مستعد للحرب في ابواب  
حصنها حيوه وطافوا به فحرب قصير اليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فقبض فظفر  
جذيمة الى قصير على العصا وقد حال دونه السواد فقال ماذل من جرت به العصا  
فصار مثلا فادخلته الزباء في بيتها وكانت قد تربت شعر عاتنها حولا وكشفت له عن  
باطنها وقالت له هذه عانة عروس او عانة آخذ بالنار فقال بل آخذ بالنار فابس من الحياة  
فامرت بشد عضديه كما يفعل بالفسود واجلس على نطع ثم امرت بروا حشه فقطعت  
وكان قد قبل لها احتفظي على دمه فانه ان ضاعت قطرة منه طلب بئاره فقطرت قطرة  
من دمه في الارض فقالت لانضيعوا دم الملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فلم يزل  
الدم يسيل الى ان مات وانما اختارت هذا الوجه في موته لاجل اشتفاء غيظها منه  
باللوم وهو في سبيل الموت ثم ان قصيرا اتى ان عمرو بن سعد وهو ابن اخت جذيمة وقد كان  
جذيمة استخلفه على مملكته حين سار للزباء فاخبره الخبر وحضه على التار واخثال  
لذلك قطع انهم واذنيه ولحق بالزباء وزعم ان عمرا فعل به ذلك وانه اتهمه على بملاتها  
على حاله يمدحها حتى اطمانت له وصارت ترسله الى العراق بمال فيأتى الى عمرو فيأخذ منه

ضعفه ويشترى به ما يطلبه ويأتى البها به الى ان تمكن منها وسلته مفاتيح الخزائن وقالت له خذ ما احببت فاحتمل ما احب من مالها واتى عمرا فانتخب من عسكره فرسانا واللبسهم السلاح واتخذ غراثر وجعل شرجها من داخل ثم جل على كل بعير رجلين معهما سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى اذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل كذلك حتى شارف المدينة فامرهم بلبس السلاح ودخلوا الغراثر ليلا فلما اصبح دخل وسلم عليها وقال هذه العير تأتلك بآلم آتلك بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهي تدخل المدينة فانكرت مشيها وجعلت تقول

❖ ما للجمال مشيها ويذا ❖ اجند لا يحملن ام حديدا ❖

❖ ام صر قانا باردا شديدا ❖ ام الرجال جثما قعودا ❖

فلما دخلت العير في المدينة خلوا شر جهم وخرجوا بالسلاح واتى قصير بعمر وقافاه على سرداب كان لها كانت اذا خرجت تخرج منه فاقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابها فجعلت تمص خلقا فيه سم وتقول يدي لا يبد عمرو وفارقت الدنيا (قوله في قوله) اي قول ابى الطيب المتنبي من قصيدته التي رثى بها يماك الترمي غلام سيف الدولة واولها فيه انخرم وهو حذف الحرف الاول من الوند الجموع ومطلعها

❖ لا يحزن الله الامير فاني ❖ لا خذ من جلالة نصيب ❖

❖ ومن سرا هل الارض ثم بكى اسي ❖ بكى يميون سرها وقلوب ❖

❖ واني وان كان الدفين حبيبه ❖ حبيب الى قلبي حبيب حبيبي ❖

❖ وقد فارق الناس الاحبة قلنا ❖ واعبي دواء الموت كل طيب ❖

❖ سبقنا الى الدينا فلو عاش اهلها ❖ منعنا بها من جيئة وذهوب ❖

❖ تملكها الا في تملك سالب ❖ وفارقها المضي فراق مليب ❖

والافضل فيها البيت وهي قصيدة طويلة (قوله والندى) اي الاعطاء (قوله شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبة وهي الفرقة (قوله علم للنية) اي علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وسميت النية بذلك لانها تشعب وتفرق بين الاحبة اي لولا تبين لقاء النية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله صرفها) اي جرها بالكسر من غير تنوين وقوله للضرورة اي لضرورة موافقة القوافي وجعله الجر بالكسر صرفا هو احد قولين والثاني انه التنوين وقوله صرفها للضرورة اي مع كونها متنوعة من الصرف لما ذكرنا وانظر هل يقال يجوز ان يكون علما على الموت وهو مذكرو حيث قد فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك في اسماء البلدان والاماكن فليحمر قاله بس والظاهر الجواز وانه لا فرق (قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان لمفهوم البيت وتقدير لما يرد على قوله والندى من كونه حشوا مفسدا للمعنى والجواب عنه وذلك لان منطوقه ثبوت الفضيلة للشجاعة وامعها على تقدير وجود

(و) احتراز ايضا بغائدة  
(عن الحشو) وهو زيادة  
معينة لا لغائدة (المفسد)  
للمعنى (كالندى في قوله ولا  
فضل فيها) اي في الدنيا  
(للشجاعة والندى وصبر  
الفتى لولا لقاء شعوب)  
هي علم للنية صرفها  
للضرورة وعدم الفضيلة  
على تقدير عدم الموت انما  
يظهر في الشجاعة والصبر

الموت لان لولا حرف امتناع لوجود بمعنى انها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لافضل فيها هو الجواب في الحقيقة لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه انه دليل الجواب واصل التركيب لولا لقاء شعوب لافضل فيها للشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منفي في ذاته فاذا انفي يقتضى لولا كان اثباتا لان نفي النفي اثبات فبصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للامور المذكورة على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيلة لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندي والحاصل ان هذا البيت يفيد بحسب المنطوق ان وجود الموت مقتضى لافضل الشجاعة والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم ان نفي الموت مقتضى لنفي الفضل عما ذكر واستلزم وجود الموت لافضل الشجاعة واستلزام فيه لنفي فضلها صحيح لان الانسان متى علم انه لا يموت لم يبال بالقدم على المعركة وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لاحد على احد بخلاف ما اذا علم انه يموت ومع ذلك يقتحم المعركة فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قلائل من الناس فثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل احد عليه وكذلك الصبر على شدة الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفي الموت لنفي فضله صحيح لانه لو اتنى الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا انه لا موت بتلك الشدة صبروا حرصا على تلك الفضيلة اعنى فضيلة نفي الجزع اذ ليست تلك الشدة مفضية الى الموت الذى هو اعظم مصيبة ومادونها جلل ومع ذلك لا بد ان تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان ان تلك الشدة ربما افضت الى الموت الذى هو اشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها فهذا لا يتصف به الا القليل من الناس فثبت الفضل باختصاصه بما لا طاقة لكل احد عليه واما استلزام وجود الموت لفضيلة الكرم واستلزام نفي الموت لنفي فضيلة الكرم فغير صحيح لان التبادر ان فضل الكرم انما يكون عند نفي الموت لاعند وجوده لان الانسان اذا علم انه لا يموت ومع ذلك يكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدى الى فضيحة ومقاساة شدة دائمة فلا يكاد يوجد على هذه الحالة الا النادر فثبت له الفضل باختصاصه بما لا طاقة لكل احد عليه واما اذا تيقن وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم بقاءه للورثة بعده وهذا مما يكثر مرتكبه فلا فضل فيه (قوله ليقن الشجاع بعدم الهلاك) اى فلا يكون له فضل باقتحامه الدخول في المعركة لاستواء الناس جميعا في ذلك (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) اى بحسب العادة وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل فيه لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على فضيلة عدم الجزع (قوله فان بذله حينئذ افضل) اى لان الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال) اى لانه جدير بان يموت بماله (قوله وغاية اعتذاره) الضمير عائذ على الحشو والكلام من باب الحذف والابصال اى غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرج عن الفساد فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وقوله ما ذكره ابن جنى

ليقن الشجاع بعدم الهلاك  
وتيقن الصابر بزوال  
المكروه بخلاف البازل  
ماله اذا تيقن بالخلود وعرف  
احتياجه الى المال دائما فان  
بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن  
بالموت وتخليف المال وغاية  
اعتذاره ما ذكره الامام  
ابن جنى وهو ان في الخلود  
وتقل الاحوال فيه من عمر  
الى يسر ومن شدة الى رخاء  
ما يسكن النفوس ويسهل  
البؤس فلا يظهر لبذل المال  
كثير فضل

اى فى شرح ديوان المتنبي وحاصل ذلك الاعتذار ان نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال  
 من عمر الى يسر ومن فقر الى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك  
 الانتقال فيه وذلك مما يحتمل على الكرم لكل احد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير  
 نفي الموت لان الانسان اذا اتقن الخلود اتفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم ان الله تعالى  
 يخلفه وينقله من حالة العمر الى حالة ليس بخلاف ما اذا اتقن بالموت فانه لا يوقن  
 بالخلف لاحتمال ان ياتيه الموت فجأة قبل تغير حاله وحينئذ فيثبت الفضل للبذل  
 على تقدير وجود الموت وقول الشارح وتقل الاحوال فيه اى فى الخلود وقوله ما يسكن  
 الخ بتشديد الكاف اسم ان وقوله ويسهل البؤس اى الشدة ورد ذلك الاعتذار بامور  
 الاول ان الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الانباء بالشدة والضيق حتى يكون  
 خوفه ذلك اعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاءه الخلف مسهلا للاحكام عند  
 انتفاء الموت فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى ان الشخص على تقدير الخلود يقوى  
 احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث ان الشخص على ذلك التقدير  
 يشتد تعلق قلبه بحوز المال ليكنفى شر المهمات بصرفه فيها واما رجاء عود المال اليه  
 بتقبل الاحوال فهو فى غاية الضعف لانه امر معتاد يمكن تحلفه بل قد تحلف بالفعل  
 فى بعض الافراد وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضلا واما مع اعتبار وجود  
 الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال ليقن انه يموت ويخلفه لوارثه ومن ثم كان ترك  
 الشاب للمال واعراضه عن امور الدنيا افضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشدة حرص  
 الشاب عليه لظنه طول الحياة المحتاج لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ  
 بالمال لتزقيته الموت كل لحظة اللهم الا ان يقال ان تخريج الكلام ولوع على وجه ضعيف  
 اولى من حله على الفساد وبعضهم اجاب عن البيت بان المراد بالندى الكرم بالنفس  
 وفيه نظر لعوده الى الشجاعة حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع ان الاصل عدم  
 استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا  
 الاعتراض انما يرد اذا كان غرض المحجب تصحيح كلام ابى الطيب بالكلمة واما  
 اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا يرد ذلك اذا غايته ما لازم  
 على ذلك الجواب كونه من التطويل واعتراض ابن السبكي فى عروس الافراح  
 على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بان الندى ليس زيادة لفظ معنى  
 مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لغناه الا انه فاسد فى المقام والحشو  
 من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من انه لا يفرق بينهما الا فى التعيين وعدمه  
 واجيب بان المراد بالزيادة بالنسبة الى الحشو ان يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك  
 المأثى به مدلولاً على معناه بغيره ام لا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله  
 بالندى فى البيت ( قوله كقوله ) اى قول زهير بن ابى سلمى وهذا البيت من آخر

كالمدوم اذ لا يجد ما هو بمنزلة المدوم بالوجود مع ان البعض من حيث هو والمثمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل (قوله لانها غير وافية) علة لمحذوف اى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ (قوله او كغير الوافية) اى لكونها جملة او خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما في الآية والبيت الآتين على ما يقتضيه صنع الشارح وعليه فيكون المصنف اهل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والاحسن كما في ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت ببطل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالتبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالبين وان يراد بكغير الوافية الجملة التي اتبعت ببطل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصداً وان اختلفا مفهوماً والمصدق اكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله او في تفصيلاً باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالقصود في الحالة الراهنة ولا يقال حل قوله او كغير الوافية على التي اتبعت ببطل الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجري في الجمل التي لا يحل لها لانا نقول قوله او كغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل في الجمل وكأنه قال او كغير الوافية على ما شئ عليه غيرنا وانما كان حل كلام المصنف على هذا الذي قلناه احسن لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل الذي ذكره لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف او كغير الوافية للتنوع الاعتباري وحينئذ فتكون الجملة الاولى في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان في الاولى وفاء باعتبار كونها اعم واشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت الاولى وافية به اجالا والثانية وافية به تفصيلاً وزادت الثانية بالتفصيل فتكون او في فشيء الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو المقصود وبصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصور ما) اى حيث يكون في وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها جملة كما في الآية وفي قوله او خفاء اى او يكون في الاولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا راجع لقوله او كغير الوافية (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشانه) جملة جارية اى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال ان المقام يقتضى اعتناء بشانه فمن ثم اتى بالبدل منه ثم بالبدل لان قصد الشيء مرتين او كدولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا العدوي والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به في مقام يقتضى الاعتناء بشانه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين

منها في كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد ان مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل  
حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الایجاز هو مقام حذف احد المستدين او المتعلقةات  
ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في اصل المعنى كقصد البسط حيث  
الاصغاء مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد تقدم ان المساواة عبارة عن لفظ اتي به ليدل  
على معناه بتمامه من غير ان يكون ناقصا عن اجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه (قوله  
المقيس عليه) اي الذي قيس عليه اي نسب اليه الایجاز والاطناب وهذا تفسير لما قبله  
وفيه ان الاصل الذي قيس عليه الایجاز والاطناب انما هو اصل المعنى المراد على ما  
اختاره المصنف فالوجه انه انما قدم المساواة لقلة مباحثها ولك ان تقول انها الاصل  
والمقيس عليه عند السكاكي وهذا القدر كاف في تقديمها انتهى عبد الحكيم وفي ابن  
يعقوب انما كانت للمساواة اصلا يقاس عليها مع انها نسبة ايضا يتوقف تعقلها على  
تعقل غيرها لان تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على تعقل شيء بمعنى ان ادراك ان هذا  
ذال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن  
هذا الوجه يقاس عليها وانما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها  
بالمساواة المعبرة اصطلاحا وهي انها لفظ ليس فيه ايجاز اي نقصان عن الاصل  
ولا اطناب اي زيادة عليه ولا يصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله ولا يبحى)  
اي لا ينزل المكر السيء وهو في جانب الله ان يفعل بالعيد ما يهلكه وقوله الاباهله اي  
الابستحقه بعصيانه وكفره وانما كان هذا الكلام مساواة لان المعنى قد ادى بما يستحقه  
من التركيب الاصلى والقيام يقتضى ذلك لانه لا مقتضى للعدول عنه الى الایجاز  
والاطناب آه يعقوب وفي الفارسي حاق به الشيء احاط به ووصف المكر بالسيء  
ايما الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا مكرا لله لان مكرا لله جزء  
السيء وجزء السيء ليس سيئا اه وكذلك مكرا للقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز  
وبهذا يدفع قول ابى السبكي في العروس اعتراضا على المصنف ان الآية من قبيل الاطناب  
لان السيء زيادة اذ كل مكر لا يكون الا سيئا (قوله وقوله) اي النابغة الذبياني في مدح  
ابى قابوس وهو نعمان ابن المنذر ملك الحيرة حين غضب عليه وقد كان من مدماه  
واهل انسه فدحه بان مطروده لا يفر منه ولو بعد في السافة لانه اعوانا في كل محل  
قرب او بعد يأتون بماله فتي ذهب لمكان ادركه كالليل (قوله وان خلت آه) اي ظننت  
والمتأى بالنون الساكنة والهاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة محل الانشاء  
وهو البعد مأخوذ من اتى عنه اي بعد فهو اسم مكان وعليه فلا يتعلق به الجار  
والمحور لان اسم المكان لا يعمل فيه ولا في الظرف على الصحيح وحينئذ فعنك متعلق  
بواسع لتضمنه معنى البعد وظاهر كلام الشارح انه متعلق بالمتأى حيث قال اي موضع  
البعد عنك ذو سعة واجيب بانه حل معنى او على رأي من جوز عمله في الظرف (قوله ذو سعة)

(نحو ولا يبحى المكر  
السيء الاباهله وقوله  
فانك كالليل الذي هو  
مدركى \* وان خلت  
ان المتأى عنك واسع  
اي موضع البعد عنك  
ذو سعة شبيهه في حال  
سخطه وهو له بالليل  
قيل في الآية حذف المستثنى  
منه وفي البيت حذف  
جواب الشرط فيكون  
كل منهما ايجازا للمساواة  
وفيه نظر لان اعتبار  
هذا الحذف رطابة لامر  
لفظي لا يفتقر اليه في تأدية  
اصل المراد

فيه نظر لان الموصوف بالسعة انا هو المسافة التي بين المخاطب وموضع البعد الذي هو مقام التكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان واجيب بان وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافة التي لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ( قوله شبهه ) اي شبه الشاعر الممدوح وقوله في حال سخطه اي عليه وهو له اي تخويله وهذا تنقيد للمثبه فهو بيان حاله اي شبه السلطان حال كونه في تلك الحالة وليس هذا بيانا لوجه الشبه لان وجه الشبه عموم الاماكن وبلوغه كل موطن في اسرع لحظة و اشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال ان المقام مقام مدح والمناسب له التشبيه بالامر اللطيف فهلا شبهه بالصبح وحاصل الجواب ان الشاعر انما قصد تشبيهه حال كونه في هذه الحالة وهذه انما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه في غير هذه الحالة لقال كأنك كالصبح لان المناسب للدخ التشبيه بالاشياء اللطيفة كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله حذف المستثنى منه ) اي لان المعنى لا يحيق المكر السيئ باحد الاباهله ( قوله حذف جواب الشرط ) اي لان التقدير وان خلت ان المتأني عنك واسبع اي فانت مدرك لي فيه وجعل جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من ان الجواب لا يتقدم ( قوله وفيه ) اي في هذا القيل ( قوله لان اعتبار هذا الحذف ) اي في الآية والبيت ( قوله رعاية لامر لفظي ) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جري الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعية لتبك تراكيب الكلام وسمى ذلك امر اللفظي لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره ( قوله لا يفتقر اليه الخ ) اي لان معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الاول ( قوله الهايا ) اي ان كان لفائدة ( قوله بل تطويلا ) اي ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوي اي الزائد للفائدة وان كان متعبعا فاندفع ما يقال ان الاولى ان يقول بل حشو الان الزائد متعين والحاصل ان ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المتأني به يكون تقديره مراعاة القواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا بقرينة خارجية يكون حذفه ايجازا للحاجة اليه في المعنى ( قوله وبالجملة ) اي واقول قولنا ملتبسا بالجملة اي بالاجال اي واقول قولنا مجملا ( قوله والايجاز ) اي من حيث هو على ضربين وذلك لان اللفظ قد ينظر فيه الى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير ان يكون في نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار ايجاز القصر لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه من جهة ان التركيب فيه حذف ويسمى ايجاز الحذف والفرق بين ايجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما لان

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لان سلم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد ( والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بمحذف نحو قوله تعالى ولكم في القصص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير ) وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان بارتفاع القتل حياة لهم ( ولا حذف فيه ) اي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا

مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل ولا مقتضى للمعدل عنه ومقام اليجاز المذكور هو مقام حذف احد المستدين او المتعاقبات واما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو ان المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يتسبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير واليجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل ان يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز او لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام اليجاز كمتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه الى بسط (قوله ايجاز القصر) اي ما يسمى باليجاز القصر بكسر القاف على وزن غن كحقيقته بعضهم وان كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس بحذف) اي وهو الكلام الذي ليس ملتصبا بحذف في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام او التضمن فالباء للابسته ويصح جعلها للسبية اي وهو ايجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولكم في القصاص) اي في نفسه ولا يقدر في مشروعيته والا كان فيه حذف وسيأتي انه لا حذف فيه وقوله لكم خبر اول وفي القصاص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه) اي ما عني وقصد ان يفيد ولو بالالتزام (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي كون لفظه يسيرا ومعناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل لان الانسان الخ اشارة الى ان ما ذكره مدلول قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فلفظه يسيرا ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان التبادر منه انه دليل على دعوى تضمن القصاص للحياة فيقتضي ان كل دعوى لها دليل ايجاز وهو ممنوع وقوله لان معناه اي الالتزام و ذلك لان المدلول المطابق لهذا الكلام الحكم بان القصاص فيه الحياة للناس فيستفاد منه ان الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) اي ابقاء حياتهم (قوله ولا حذف فيه) هذا من تمام العلة بيان لتطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله اصل المراد) اي وهو قوله سابقا لان الانسان الخ (قوله واعتبار الفعل) المراد به الفعل الغوى على حذف مضاف اي واعتبار دال الفعل اي الحدث فيشمل الاسم ان قدر متعلقا وهذا جواب عما يقال ان في الآية حذفاً وحيث لا يصح النفي في قول المتن ولا حذف فيه (قوله الظرف) يحتمل انه اراد به الجنس فيشمل الطرفين او انه اراد الاول والثاني تابع له في التعلق (قوله لا مر لفظي) اي لقاعدة نحوية موضوعة لاجل سبك تركيب الكلام وهي ان كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به لان اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه اصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين واجاب بعضهم بان مراد الشارح بالتطويل التطويل الغوى وهو الزائد لا الفائدة وان كان متعينا فيشمل الحشو واتمامه يعبر بالحشو رعاية للادب في اللفظ القرآني (قوله فضله) مبتدأ خبره قوله بقلة الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بفضله وقوله اوجز خبر كان وقوله عندهم ظرف لا وجز وحاصل ما في المقام ان المعنى

(وفضله) اي ربحان قوله  
ولكم في القصاص حياة  
(على ما كان عندهم اوجز  
كلام في هذا المعنى وهو)  
قولهم (القتل اني للقتل  
بقلة حروف ما يناظره) اي  
اللفظ الذي يناظر قولهم  
القتل اني للقتل (منه) اي من  
قوله ولكم في القصاص  
حياة وما يناظره منه هو  
قوله في القصاص حياة  
لان قوله ولكم زائد على  
معنى قولهم القتل اني  
للقتل وحروف في القصاص  
حياة مع التنوين احد عشر  
وحروف القتل اني للقتل  
اربعة عشر اعني الحروف  
المفروضة اذ بالعبادة يتعلق  
الايجاز لا بالكتابة  
(والنص) اي وبالنص  
(على المطلوب) يعني الحياة  
(وما يفيد تنكير حياة من  
التعظيم لنعمة) اي منع  
القصاص اياهم (عما كانوا  
عليه

المشار اليه في الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فنثبت به الحياة قد نطقت العرب بكلام  
 قصدا لا فادته على وجه الایجاز واراد المصنف ان يفرق بين الكلام القرآني والكلام  
 الذي جرى في السننهم وان كان كل من ایجاز القصص قد كرا وجها سبعة يبين بها الفضل بين  
 الكلامين والفرق بين العبارتين ( قوله ای رجحان قوله ولكم الخ ) انما لم يسقط قوله  
 ولكم مع انها لا تدخل لها في افادة المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف في قوله ما يناظره منه  
 ( قوله على ما كان عندهم ) ای على الكلام الذي كان عندهم ای في اعتقادهم ولعل نكتة  
 التقيد به انه ليس كذلك في الواقع لان اوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة  
 وقوله في هذا المعنى ای وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فنثبت به الحياة ( قوله وهو )  
 ای الكلام الذي هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى ( قوله القتل ) ای قصاصا  
 وقوله انني للقتل ای اكثر نقيا للقتل ظلما من غيره ويحتمل ان الفعل ليس على بابة ای القتل  
 قصاصا ناف للقتل ظلما يترتب عليه من القصاص ( قوله ای اللفظ ) تفسير لما وقوله  
 قولهم بيان لمرجع ضمير يناظره البارز واما المستتر فهو ما على ما ( قوله منه ) ای حال  
 كون المناظرة لقولهم منه ( قوله وما يناظره منه ) ای واللفظ الذي يناظر قولهم القتل  
 انني للقتل من جملة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة هو قوله في القصاص حياة  
 ( قوله لان قوله الخ ) علة لقوله وما يناظره منه هو قوله الخ ( قوله فحروف الخ ) ای  
 لان حروف الخ وهذا بيان لقلة حروف ما يناظر قولهم ( قوله مع التنوين ) قيل الاولى  
 ترك عد التنوين لانه تابع لحركة الآخر فان حرك وجد التنوين وان سكن للوقف سقط  
 وحيث فلا اعتبار للتنوين لثبوته في حال دون حال فحروفه المفروضة الثابتة وصلا  
 ووقفا عشرة ( قوله اعني الخ ) جواب عما يقال ان حروف في القصاص حياة ثلاثة  
 عشر باعتبار التنوين لان من جملة حروفه ياء في وهمة ال وحيث فلا يتم قولكم ان  
 حروفه احد عشر باعتبار التنوين ( قوله اذ الخ ) اذ تعليلية وقوله بالعبرة متعلق  
 بقوله يتعلق ای لان الایجاز انما يتعلق بالعبرة لا بالكتابة حتى يكون حروف قوله  
 في القصاص حياة ازيد مما ذكر ( قوله والنص على المطلوب ) ای التصريح به لاجل  
 ان يرغب العام والخاص فيه ويحافظوا عليه لان النص على المطلوب اعون على القبول  
 بخلاف قولهم المذكور فانه يدل على المطلوب وهو ثبوت الحياة بالزوم من جهة ان نفي  
 القتل يستلزم ثبوت الحياة وقد يقال ان هذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سلوك  
 طريق البرهان وهو فن فنون البلاغة تأمل ويمكن دفعه بان ذلك اذا لم يقتض المقام  
 التصريح والتنصيص لغرض في ذلك والمقام هنا يقتضي التصريح والتنصيص ليرغب  
 العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها ( قوله ای والنص ) اشار الشارح  
 بهذا الى ان قول المصنف والنص عطف على قوله سابقا قلة حروفه وكذا ما بعده  
 من قوله وما يفيد واطراده الخ ( قوله وما يفيد ) ای وما يفيد تنكير حياة من التعظيم

اذمعى الآية ولكم في هذا الجنس الذى هو القصاص حياة عظيمة (قوله من التعظيم)  
 بيان لما (قوله لنعم الخ) علة لعظم الحياة الحاصلة بالقصاص اى وانما عظمت تلك الحياة  
 الحاصلة بالقصاص لنعم الخ (قوله اى منع القصاص اياهم الخ) اشار بهذا الى ان  
 اضافة المصدر في منعه الى الفاعل والمفعول محذوف لانه من اضافة المصدر للمفعول  
 والفاعل محذوف (قوله عما كانوا عليه) اى في الجاهلية من قتل جماعة اى عصبة القاتل  
 فكانوا في الجاهلية اذا قتل واحد شخصا قتلوا القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع  
 القصاص الذى هو قتل القاتل فقط كان في القصاص حياة لاولياء القاتل لان القاتل  
 اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لاصحابه بعدم قتلهم معه وكذلك بسبب اشتراك  
 الكفاة واما قبل مشروعيته وانجاع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بالواحد  
 كانت فيه امانة عظيمة لانه اذا قتل واحد قتل فيه هو واصحابه فقيه امانة لاصحابه (قوله  
 بواحد) اى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله لحصل لهم) اى للجماعة  
 الذين كانوا يقتلون وهم اولياء القاتل وقوله في هذا الجنس في سببية وقوله من الحكم  
 اى المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله اعنى اى بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى  
 لحصل لاولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص ويصح ان يراد بالجنس مطلق الحياة  
 وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله اعنى اى بالحكم وحينئذ فالمعنى لحصل لهم حياة  
 عظيمة من مطلق الحياة من اجل القصاص وعليه ففى بمعنى من كذا قرر شيخنا العدوى  
 (قوله او من النوعية) اشار بتقدير من الى ان قول المصنف او النوعية عطف على  
 التعظيم لا يقال ان الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا يصح المقابلة في كلام  
 المصنف لاننا نقول جثية النوعية غير جثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا والحاصل  
 ان الحياة العظيمة وان كانت نوعا الا ان نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة  
 بهذا الاعتبار (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لان هذا ليس حياة حقيقة بل المراد  
 بقاؤها واستمرارها فهو نوع من الحياة لاحقيقة الحياة بمعنى ابتداءها بعد عدم (قوله  
 الحاصلة) هو في كلام المصنف بالجر صفة للنوعية والشارح غير اعراب المصنف كما ترى  
 الا ان يقال ان قول الشارح وهى الحياة حل معنى لاجل اعراب (قوله اى الذى يقصد  
 قتله) اشار الشارح بهذا الى ان مراد المصنف بالمقتول المقتول بالقوة لا بالفعل لانه  
 لم يحصل له حياة (قوله اى الذى يقصد القتل) اى فهو قاتل بالقوة لا بالفعل (قوله لمكان  
 العلم بالاقتصاص) هذا علة للارتداد ومكان مصدر ميم من كان التامة اى وانما  
 ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل اذا علم بالقصاص حين يمه بالقتل كف عنه  
 فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا في استمرار حياتهما (قوله واطراده)  
 اى عمومهما لافرادهما (قوله ولكم في القصاص) الاولى حذف لكم اذ لا دخل لها في المناظرة  
 (قوله مطردا) اى اما لكل فرد من افرادها (قوله مطلقا) اى في كل وقت وفي كل فرد

من قتل جماعة بواحد)  
 لحصل لهم في هذا الجنس  
 من الحكم اعنى القصاص  
 حياة عظيمة (او) من  
 (النوعية اى) ولكم  
 في القصاص نوع من الحياة  
 وهى الحياة (الحاصلة  
 للمقتول) اى الذى يقصد  
 قتله (والقاتل) اى الذى  
 يقصد القتل (بالارتداد)  
 عن القتل لمكان العلم  
 بالاقتصاص (واطراده)  
 اى ويكون قوله ولكم  
 في القصاص حياة مطردا  
 اذ الاقتصاص مطلقا  
 سبب للحياة بخلاف القتل  
 فانه قد يكون انفى للقتل  
 كالذى على وجه القصاص  
 وقد يكون ادعى له كالقتل  
 ظلما وخلوه عن التكرار)  
 بخلاف قولهم فانه يشتمل  
 على تكرار القتل ولا يخفى  
 ان الخالى عن التكرار افضل  
 من المشتمل عليه وان لم يكن  
 مخالفا للفصاحة (واستغناءه  
 عن تقدير محذوف) بخلاف  
 قولهم فان تقديره القتل

من افراد المكافين ( قوله بخلاف القتل ) اى فى قولهم القتل انفى للقتل فانه لا اطراد فيه  
اذ ليس كل قتل انفى للقتل بل تارة يكون انفى له وتارة يكون ادعى له وجعل كلامهم هذا  
غير مطرد بالنظر لظاهره وان كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآية  
فى الاطراد والحاصل ان ترجيح الآية على كلامهم بالاطراد فى الآية وعدمه فى كلامهم  
بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف فى الترجيح ( قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ ) هذا  
يشعر بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة ان كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول

على جهة القصاص والثانى على جهة الظلم فهو تكرر فى الجملة ( قوله افضل من المشتمل  
عليه ) اى لان التكرار من حيث انه تكرر من عيوب الكلام ( قوله وان لم يكن محلا )  
اى وان لم يكن التكرار محلا بالفصاحة والواو للبالغة ويقال لها واو الكناية اى هذا  
اذا كان التكرار محلا بالفصاحة بل وان لم يكن محلا بها وذلك لان الكلام الذى فيه  
التكرار قد يكون فصيحاً كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فان قلت فى هذا  
التكرار رد العجز على الصدر وهو من الحسنات قلت ان الترجيح من جهة لا ينافى  
المرجوحية من جهة اخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر  
فبالنظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر لجهة الرد حسن فحسبه ليس من جهة التكرار  
بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا  
يؤدى الى التكرار بان لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ولا يقال ان كلامهم قد تعادل  
فيه نكتتا العيب والحسن فينسا قطان وصار حينئذ لا عيب فيه لانا نقول نكتة الرد  
ضعيفة فلا تعادل التكرار تأمل قرره شيخنا العدوى ( قوله فان تقديره القتل انفى

للقتل من تركه ) جعل كلامهم محتاجاً للتقدير اذا كان افضل فيه على بابه والظاهر انه  
ليس على بابه وحينئذ فيكون مستغنياً عن تقدير محذوف كآية على انه اذا كان على  
بابه ففى جعله محتاجاً للتقدير نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى اى مراعاة  
للقواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار اليه  
فى تأدية اصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتباره فى الآية والبيت السابقين  
واجيب بان هذا التقدير يتوقف عليه اصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لاعلى غيره  
من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف فالتقدير المذكور  
يتوقف عليه افادة المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآية والبيت لكن مقتضى  
ذلك انه من ايجاز الحذف وظاهر كلام المصنف انه من ايجاز القصر فتأمل ( قوله  
من تركه ) لا يخفى ان الترك لا يبنى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلاً عليه والمراد انفى  
من كل زاجر آه اطول ( قوله متقابلين ) اى سواء كان التقابل على وجه التضاد او السلب  
والايجاب او غير ذلك كما سياتى فى شرح ذلك وتعبيره هنا بالتقابلين اولى بما عبر به فى المطول  
حيث قال وهى الجمع بين المعنيين المتضادين كالتقصاص والحياة لان القصاص ليس

انفى للتقل من تركه  
( والمطابقة ) اى وباشتماله  
على صنعة المطابقة وهى  
الجمع بين معنيين متقابلين  
فى الجملة كالتقصاص  
والحياة ( و ايجاز الحذف )  
عطف على ايجاز القصر  
( والمحذوف اما جزمه )  
عمدة كان او فضلة  
( مضاف ) بدل من جزء  
جملة ( نحو واسئل القرية )  
اى اهل القرية ( او موصوف  
نحو انا ابن جلا ) وطلاع  
الثنايا متى اضع العمامة  
تعرفون

ضد الحياة بل سبب الموت الذي هو ضد للحياة بناء على انه امر وجودي يقوم بالحيوان  
عند مفارقة روحه له ( قوله في الجملة ) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على المبالغة اى  
ولو في الجملة اى هذا اذا كان تقابلها بحسب ذاتيهما بل ولو كان تقابلها في الجملة اى  
بحسب ما استلزمه وذلك كالتقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة  
ومضادها باعتبار ان فيه قتلًا والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياة فجعل ما يشتمل  
على القتل مقابلا في الجملة ( وقوله وايجاز الحذف ) اى والايجاز الحاصل بسبب حذف  
شيء من الكلام فهو من اضافة السبب الى السبب ( قوله اما جزء جملة ) المراد بجزء  
الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة ما كان مستقلا ( قوله عدة كان او فضلة )  
عدة خبر كان مقدما و اشار الشارح بذلك التعميم الى ان المصنف اراد بجزء الجملة هنا  
مايم الجزء الذي يتوقف عليه اصل الافادة وغيره فدخل العدة كالمبتدأ والخبر  
والفاعل والفضلة كالمفعول والدليل على ان المصنف اراد بجزء الجملة ما ذكر ما ذكره  
بعد ذلك وبهذا اندفع ما اعترض به على المصنف حيث ابدل المضاف من جزء الجملة  
ومثله بالآية مع ان المضاف المحذوف في الآية مفعول لاجزاء جملة لان الجملة والكلام  
متراد فان فلا يكون جزأها الا ما كان عدة من مسند او مسند اليه وما عداها من  
المتعلقات فخارجة عن حقيقتها ( قوله بديل ) اى بدل كل من كل لا يدل بعض لعدم الضمير  
فيه الرابط له بالكل البديل منه وانما لم يجعله نعتا لانه وان كان مشتقا وكذا ما بعده لكن  
عطف عليه مالا يصح جمعه نعتا وذلك قوله صفة وشرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل  
بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا ولا يقال نجعل قوله مضاف او موصوف صفتين  
لكونهما مشتقين وقوله اوصفة او شرط بدلين واذا اجتمع البدل والصفة قدمت  
الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لان العطوف على البدل بدل وعلى  
النعت نعت وقولهم اذا اجتمعت التوابع يقدم منها النعت ثم كذا معناه اذا لم يكن هناك  
عاطف ( قوله نحو واسئل القرية ) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول  
والتثنية لما ذكر بالآية بناء على ان القرية لم يرد بها اهلها مجازا مرسلًا لعلاقة الحالية  
او المحلية والافلا حذف وكذا على ما قاله داود الظاهري من ان اسم القرية مشترك بين  
المكان واهله ( قوله نحو انا ابن جلا الخ ) هذا البيت من كلام العريحي بسكون الزاء ( قوله  
وطلاع الثباب ) بالجر عطفا على جلا ويجوز رفعه عطفا على ابن ( قوله متى اضع العمامة  
تعرفوني ) يحتمل ان المعنى متى اضع عمامة الحرب على رأسي وهى البيضة الحديد  
التي يلبسها المصارب على رأسه تعرفوني اى تعرفوا شجاعتي ولا تنكروا تقدمي  
وغنائى عنكم ويحتمل ان المعنى متى اضع العمامة التي فوق رأسي على الاض تعرفوني  
شجاعا لاني عند وضعها اشر للحرب والبس البيضة وهى ما يستر الرأس من الحديد فيظهر  
بذلك شجاعتي وقوتي ويبين بذلك صدق في الانتساب ويحتمل ان المعنى متى اضع

الثنية العقبة وفلان طلاع  
الثنايا اى ركاب لصعاب  
الامور وقوله جلا جلة  
وقعت صفة لمحذوف  
(اى) انا بن (رجل جلا)  
اى انكشف امره او كشف  
الامور وقيل جلاهنا علم  
وحذف التنوين باعتبار  
انه منقول عن الجملة اعنى  
الفعل مع الضمير لاعت  
الفعل وحده (او صفة  
نحو وكان وراءهم ملك  
ياخذ كل سفينة غصبا  
اى) كل سفينة (صحيفة  
او نحوها) كسلبية او غير  
معينة (بدليل ما قبله) وهو  
قوله فاردت ان اعينها لدلالته  
على ان الملك كان لا يأخذ  
المعينة (او شرط كامر)  
في آخر باب الانشاء (او  
جواب شرط) وحذفه  
بكون (اما لمجرد  
الاختصار

العمامة التى سترت بها وجهى لاجل النكارة واخفاء الحال تعرفونى اى يزول الابهام  
والخفاء، والفرق بين هذا المعنى الاخير والذى قبله انه لم يتقدم للمخاطبين معرفة للتكلم  
على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخير فانه يقتضى انه سبق لهم به معرفة ولكن خفى  
دليهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها (قوله الثنية) اى التى هى واحدة  
الثنايا وقوله العقبة اى المحل المرتفع (قوله وفلان طلاع الثنايا الخ) اشار بهذا الى  
ان المراد بكونه طلاع الثنايا ركوبه لصعاب الامور لقوة رجولته ورفعته همتته وشدة  
شكيمته فلا يميل الى الامور المنخفضة لان المعالى لا تكتسب الا من الصعاب وحينئذ ففى  
قوله وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الامور بالثنايا اى الاماكن المرتفعة كالجبال  
واستعار اسم الشبهه للشبهه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله طلاع ترشح  
(قوله جلة وقعت صفة لمحذوف) اعترض بان الموصوف بالجملة والظرف لا يحذف  
الا اذا كان بعض اسم مجرور بن نحو منا ظعن اى منا فريق ظعن ونحو ما منهم تكلم  
اى ما منهم احد تكلم او بعض اسم مجرور بن نحو ما فيهم نجا اى ما فيهم احد نجا وكما  
فى قوله \* لوقلت ما فى قومها لم ينهم \* يفضلها فى حسب وميسم \* اى ما فى قومها احد  
يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك واجيب بان هذا الشرط ليس متفقا عليه بل هو  
طريقة لبعضهم بل قضية كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشرط لحكاية له بقبل بعد  
ان اقر كلام المتن على ظاهره وفى شرح التوضيح فى باب التعت تقييد هذا الشرط  
بما اذا كان المنعوت مرفوعا ولا يخفى ان المنعوت فى البيت مجرور ثم اذا بنينا على اشتراط  
ذلك الشرط مطلقا فيقال ان جلا علم منقول من الجملة لانه صفة لمحذوف (قوله  
اى انكشف امره) اى ظهر وانضح امره بحيث لا يجهل وعلى هذا المعنى فيكون جلا  
فعلا لازما (قوله او كشف الامور) اى بينها وعلى هذا فيكون متعديا ومفعوله  
محذوف وأشار الشارح بذلك الى ان جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الاول ومتعديا  
يفسر بالمعنى الثانى (قوله ههنا) يعنى فى البيت وعلى هذا القول يكون لاشاهد  
فى البيت لعدم الحذف فيه (قوله باعتبار انه منقول عن الجملة) اى والعلم المنقول عن الجملة  
يحكى (قوله مع الضمير) اى الستر (قوله لاعت الفعل وحده) اى والالتون اذ ليس فيه وزن  
الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل ان الفعل المنقول للعلية ان اعتبر  
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو يحكى وان لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد  
فى الانصراف وعدمه فان كان على وزن يخص الفعل او فى لوله زيادة كزيادة الفعل فانه  
يمنع من الصرف وان لم يكن كذلك فانه بصرف فيرفع بالضممة وينصب بالفحة ويجر  
بالكسرة حال كونه منونا (قوله وكان وراءهم) اى امامهم على بعض التأويل (قوله  
بدليل الخ) اى وانما قلنا ان الوصف محذوف بدليل الخ (قوله لدلالته على ان الملك كان  
لا يأخذ المعينة) اى فيفهم منه انه انما كان يأخذ السلبية ولو كان يأخذ المعينة والسلبية

لم يكن لأعابها فائدة (قوله أو شرط) أي أوجزه جلة شرط (قوله كما مر) أي في آخر باب الانشاء أي من تقدير الشرط في جواب الأمور الأربعة وهي التثني والاستفهام والأمر والنهي قال المصنف فيما تقدم وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت لي مالا اتفقته أي أن ارزقه اتفقته وإن بيتك ازرك أي أن تعرفني به ازرك وأكرمني أكرمك أي أن تكرمني أكرمك ولا تشتم يكن خيرا أي أن لا تشتم يكن خيرا (قوله أو جواب شرط) أي جازم أو غير جازم بدليل ما يأتي (قوله أما مجرد الاختصار) أي للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية يعني أن حذف الجواب فديكون لنكتة لفظية فقط وهي الاختصار كأنها بخلاف الحذف لما يأتي فإنه لنكتتين وإنما كان الاختصار نكتة موجبة للحذف فرارا من العبث لظهور المراد وانظر لم ذكر المصنف نكتة الحذف هنا دون غيره بما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكر من النكات مع أن الظاهر أنها قد تكون غير ما ذكر كاختيار تنبيه السامع أو مقدار تنبيه أو تخيل العدول إلى أقوى الدليلين وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاهتمام به لأن فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من النكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأن الحذف لا يكون الا لهما ولهذا أوردهما بالعبارة المشعة بالحصص آه قري (قوله اتقوا ما بين أيديكم) أي بما قد ينحصر بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله وما خلفكم) أي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة (قوله لعلمكم ترجون) أي بأنجاتكم من العذابين واعترض ابن السبكي في العروس على المصنف في مثله بالآية للحذف لجرد الاختصار بأنه يمكن أن يكون الحذف فيها من القسم الثاني أي كالأية الآتية بأن يكون حذف الجواب إشارة إلى أنهم إذا قبل لهم ذلك فلو اثبتا لا يحيط به الوصف وأما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً أو يجوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء فرما خاف أمره عنده الخ وقد يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بأن هذه الآية قد ذكر ما يدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآية وأيضاً الآية الآتية جدرة بأن يقدر الجواب فيها أمراً ظاهرياً لا يحيط به وصف بقرينة السياق ومعوثة المقام بخلاف هذه الآية بدليل ما بعده (قوله فهذا) أي قوله وإذا قبل لهم شرط الخ وفيه أن الشارح تقدم له في المساواة في قول الشارح فأنك كالليل الذي هو مدركي الخ أنه قال ما يحصله أن حذف الجواب في مثله رعاية لأمر لفظي من غير أن يفترق إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به كان الظاهر لا يظن بغيره فلا يكون من إيجاز الحذف في شيء وهنا قد حكم هو والماتن على أن الآية المذكورة من إيجاز الحذف فقد جعل حذف الجواب هنا من إيجاز الحذف وفيما مر من المساواة لأن الإيجاز وهذا تناقض واجب بأن جواب الشرط في البيت لا تقدم تقدم ما يدل عليه فأنه عرفاً عن أعادته لأنه لا تقدم عليه

قوله لا عابها المناسب  
لعيها لأن فعله ثلاثي  
بدليل أردت أن أعيها  
(مصححه)

نحو وإذا قبل لهم اتقوا  
ما بين أيديكم وما خلفكم  
لعلمكم ترجون فهذا شرط  
حذف جوابه (أي أعرضوا  
بدليل ما بعده) وهو قوله  
تعالى وما تأتيتهم من آية من  
آيات ربهم إلا كانوا عنها  
معرضين (أول دلالة على  
أنه أي جواب الشرط  
شيء لا يحيط به الوصف  
أول تذهب نفس السامع  
كل مذهب يمكن مثلهما  
ولو ترى إذا وقفوا على  
النار) فحذف جواب  
الشرط للدلالة على أنه  
لا يحيط به الوصف  
أول تذهب نفس السامع  
كل مذهب يمكن

فكانه ذكر وفي الآية المذكورة هنالك عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالاته عليه فكانه لم يذكر وتأمله (قوله لا يحيط به الوصف) أي لا يحصره وصف واصف بل هو فوق كل ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه امر امر هو با منه في مقام الوعيد او مرغوبا فيه في مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فامن شيء يقدره فيه الا ويحتمل ان يكون هناك اعظم من ذلك وهذان المعنيان اعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهوم مهما يختلف ومصدقهما متحد قديقصد هما البليغ معا وقد يحظر بباله احدهما فقط ولتباينهما مفهوم عطف الثاني باو فقال اول تذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الرغبة او الترهيب ولا تغايرهما مصدوقا مثل لهما ما يمثال واحد (قوله كل مذهب ممكن) أي في كل طريق ذهاب فكل منصوب على الظرفية او كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية والمراد ان تعلق نفس السامع ان تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن ان يكون جوابا لذلك الشرط فاذا سمع السامع ولو ترى اذ وقفوا على النار ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط الحزم او حرقتهم او ضربهم الخ (قوله مثالهما) أي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البدل او معا (قوله فحذف جواب الشرط) أي بناء على ان لول الشرط فان كانت للتخي فلا جواب لها وعلى انها شرطية فيقدر الجواب رأيت امرافظي عملا فان قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء لان عظيمة الجواب وفضاعته موجودة ولو مع التصريح به قلت ان الجواب شيء مخصوص حذف لاظهار فضاعته وتهويل السامع واما ما ذكر فهو تقدير معنوي فان السيد اذا قال لعبد والله ان قت اليك يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم ان الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر (قوله او غير ذلك) عطف على مضاف أي المحذوف اما ان يكون جزء جملة هو مضاف او كذا وكذا او يكون جزء جملة غير ذلك وما في المطول من ان قوله او غير ذلك عطف على قوله جواب شرط فبني على ان المعطوفات اذا تكررت كان كل واحد عطفًا على ما يليه والصحيح ان العطف على الاول (قوله المذكور) أي الذي هو المضاف والصفة والموصوف والشرط وجوابه (قوله والمفعول) أي غير المضاف والافهوق قد سبق (قوله أي ومن اتفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من اتفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من اتفق من بعده كما قدره المصنف (قوله بدليل ما بعده) أي ما بعد هذا الكلام (قوله اولئك اعظم درجة الخ) أي فان هذا دليل على ان الذي لا يساوي الاتفاق قبل الفتح هو الاتفاق بعده لبيان ان الاتفاق الاول اعظم (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) بل عد كل واحد منهما من افراد

(او غير ذلك) المذكور  
كالمسند اليه والمسندو  
المفعول كما مرفى الابواب  
السابقة والمعطوف مع  
حرف العطف (نحو  
لا يستوى منكم من اتفق  
من قبل الفتح وقاتل أي  
ومن اتفق من بعده وقاتل  
بدليل ما بعده) يعني قوله  
اولئك اعظم درجة  
من الذين اتفقوا من بعد  
وقاتلوا (واما جملة) عطف  
على اما جزم جملة فان قلت  
ماذا اراد بالجملة هنا حيث  
لم يعد الشرط والجزاء جملة  
قلت اراد الكلام المستقل  
الذي لا يكون جزء من كلام  
آخر (مسببة عن) سبب  
مذكور نحو ليحق الحق ويبطل  
الباطل) فهذا سبب مذكور  
حذف مشبيه (أي فصل  
ما قبل او سبب المذكور نحو)  
قوله تعالى قتلنا اضرب  
بعضك البعض (فانفجرت  
ان قدر فضربه بها) فيكون  
قوله فضربه بها جملة  
محذوفة

قوله لحقية الحق  
وبطلان الباطل المناسب  
ان يقول لاحقاق الحق  
وابطال الباطل كما عبروا ولا  
لانهما مصدران الفعلين  
المذكورين في الآية  
(مصححه)

جزء الجملة مع ان كل واحد منهما جملة (قوله الكلام المستقل) اى بالافادة الذى لا يكون  
جزأ من كلام آخر ولو عرض له فى الحالة الراهنة ترتيبه بالفاء او ترتب شئ عليه وليس  
مراده هنا بالجملة ما تركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر ولا يقال هذا الجواب  
لا يناسب ما اختاره سابقا من ان الكلام جملة الجزاء وان الشرط قيد فيه وانما  
يناسب قول من قال ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لاننا نقول كون المصنف اراد  
بالجملة هنا هذا المعنى لا يناسب ما مر فقول الشارح قلت اراد اى هنا ان كان الذى  
سبق له ان الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له والدليل على ان المصنف اراد  
بالجملة هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من اجزاء الجملة مع تركبهما من المبتدأ  
والخبر او الفعل والفاعل فان هذا يدل على انه اراد بالجملة هنا ما ذكره الشارح لا الكلام  
المركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر (قوله مسيبة) بدل من جملة ولا يصح ان يكون  
صفة لها لان الاصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم فى قوله بمضاف  
والمراد مسبب مضمونها وكذا يقال فيما بأتى (قوله نحو ليحق الخ) اى ومنه قول ابى الطيب  
\* اتى الزمان بنوه فى شببته \* فسرهم واتيناه على الهرم \*

اى فسادنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الاسلام وباحقائه اثباته واظهاره والمراد  
بالباطل الكفر وبابطاله محوه واعدامه اى لثبت الاسلام ويظهره ونحو الكفر وبعدمه  
(قوله حذف مسيبة) اى وهذا المسبب مقدر قبل هذا السبب كما فى يعقوبى وفى عروس  
الافراح ان هذا المسبب يجب ان يقدر متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد  
من الآية (قوله اى فعل ماضل) الضمير فى الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة  
اهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلنتهم وحيثئذ فعنى مجموع الكلام كسر  
الله تعالى قوة الكفار وجعل لاهل الاسلام الغلبة عليهم لاجل اثبات الاسلام واظهاره  
ومحو الكفر واعدامه والدليل على ان جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسيبة ان اللام  
فيها للتعليل وهو يقتضى شيئا معللا وليس مذكورا وحيثئذ فيقدر وما ذكره المصنف  
من ان هذه الجملة سبب لمسبب محذوف احد احتمالين ثانيهما ان قوله ليحق متعلق بقطع  
قبله من قوله يريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون  
الآية مما نحن فيه هذا ويصح فى الجملة المذكورة اعنى قوله ليحق الحق الخ ان يقال ان  
المحذوف فيها جملة سبب لمذكور لان فعل الله تعالى الذى فعله سبب لحقية الحق وبطلان  
الباطل لان كل حلة غائبة يصح ان يقال فيها انها سبب وانها مسبب لانها حلة  
فى الازدهان معلولة فى الاعيان تأمل (قوله لمذكور) اى لسبب مذكور (قوله ان قدر الخ)  
هذا شرط فى كون هذه الآية من هذا القبيل اعنى كون الجملة المحذونة فيها سببا  
لمسبب مذكور ثم ان ظاهره ان الفاء مقدرة ايضا وان الحذف للعاطف والمعطوف معا  
وقيل انه حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضربه ليكون على المحذوف دليل

قال أبو حيان وفيه تركلف وضمير بها للعصا (قوله جملة محذوفة) إنما حذف إشارة  
إلى سرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الاقتجار لم يتأخر عن الأمر (قوله هي سبب)  
أي مضمونها سبب لمضمون قوله فالتجبرت (قوله ويجوز ان يقدر الخ) هذا مقابل لقوله  
ان قدر الخ (قوله فقد التجبرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي إذا الماضي  
الواقع جوابا لا يقتزن بالفاء الأمع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة) أي وحينئذ  
فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة (قوله هو الشرط) إرادته فعل الشرط  
وأداته وظاهره ان المذكور على هذا الاحتمال وهو قوله فالتجبرت جواب الشرط وان  
ان الشرط والفاء وقد حذف كل منهما بقي فالتجبرت الذي هو الجواب ويرد عليه ان كون  
الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط اذ مقتضى كون الجواب معلقا على الشرط  
ان يكون مستقبلا بالنسبة له وكونه ماضيا يقتضي وقوعه قبله لاسيما مع اقترانه بقد  
ويجاب بان الماضي يؤول مضمونه بمعنى المضارع أي ان ضربت يحصل الاقتجار او يؤول  
على تقدير الحكم أي ان ضربت حكمنا بأنه قد التجبرت والحكم التجيزي متأخر  
عن الضرب ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان  
قام زيد يتم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد أكرمك  
بالأمر أي فأحكم الآن باكرامك أمس أي فأنبت أكرامك لك معتداه ولهذا قالوا  
فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أنه على تأويل  
فهو يشابه أخاه من قبل أي فتحكم بمشابهته لآخيه في السرقة الكائنة منه قبل (قوله  
ومثل هذه الفاء) أي وهذه الفاء وما مثلها من كل فاء اقتضت الترتيب (قوله تسمى  
فاء فصيحة) سميت بذلك لافصاحتها عن الجملة المقدرة قبلها ودلائها عليها وهذا  
يقتضي انها تسمى بذلك على كل من التقديرين أي تقدير كونها عاطفة وكونها رابطة  
لجواب اولائها لا تدل على المحذوف قبلها الا عند الفصح اولائها لا ترد الا من الفصح  
لعدم معرفة غيره بواردها (قوله قيل على التقدير الاول) أي فهي المفصلة عن مقدار  
بشرط كونه سببا في مدخلها وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله وقيل على الثاني) وعليه  
فيقال في تعريفها هي المفصلة عن شرط مقدور وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله وقيل  
على التقديرين) وعلى هذا فنعرف بانها ما أفصحت عن محذوف سواء كان سببا او غيره  
وهذا القول هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح  
راجعا اليه (قوله او غيرهما) عطف على مسببة أي اما ان تكون الجملة المحذوفة مسببة  
او سببا او تكون غير السبب والسبب (قوله فتم الماهدون) أي فان هذا الكلام حذف  
فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير هم نحن ونظير هذه الآية في حذف الجملة التي  
ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى انما عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين  
ان يحملنها واشقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا لانه على ان المراد

هي سبب لقوله فالتجبرت  
( ويجوز ان يقدر فان  
ضربت بها فقد التجبرت )  
فيكون المحذوف جزء جملة  
هو الشرط ومثل هذه  
الفاء تسمى فاء فصيحة قيل  
على التقدير الاول وقيل على  
على الثاني وقيل على  
التقديرين ( او غيرهما )  
أي غير السبب والسبب  
( نحو فتم الماهدون  
على ما مر ) في بحث  
الاستئناف من انه على  
حذف المبتدأ او الخبر على  
قول من يجعل المخصوص  
خبر مبتدأ محذوف ( واما  
اكثر ) عطف على اما جملة  
أي اكثر ( من جملة )  
واحدة ( نحو انا انبئكم  
بنأويله فارسلون يوسف  
أي فارسلون ) إلى يوسف  
لاستعبه الرؤيا ففعلوا  
فانه فقال له يابوسف

بالحمل تحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الانسان ما كاف به ثم خان فيه وغدر فلم يؤده انه كان ظلوما جهولا لان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة واما على ما قاله بعضهم من ان معنى وجلها الانسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف في الآية لان منع الامانة والغدر فيها بعدم ادائها يناسب الوصف بالظلم والجهالة (قوله في بحث الاستئناف) اي من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ) اي وكذا على قول من يجعله مبتدأ حذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما في المعنى من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده واما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر فالكلام بما حذف فيه جزء الجملة فالتقدير بقوله على قول الخ انما هو للاحتراز عن هذا القول فقط فتأمل (قوله عطف على اما جملة) الاول جعله معطوفا على قوله اما جزء جملة لان المعاطيف اذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفة على الاول على التحقيق من اقوال ثلاثة (قوله انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف) اي فهذا الكلام حذف فيه جل خسة مع مالها من التعلقات لا يستقيم المعنى الا بها اشار المصنف الى تقديرها بقوله اي الى يوسف الخ فالجملة الاولى لاستعبره الرويا او لاطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فقاموا والرابعة فقال له والخامسة فافها نابعة عن جملة ادعو واما قوله الى يوسف فهو متعلق بالجملة المذكورة اعني ارسلون وقوله يوسف الذي هو المنادى المذكور قال يعقوب ودليل تلك المحذوفات ظاهرا لان ندا يوسف يقتضي انه وصل اليه وهو متوقف على فعل الارسال والاتبان اليه ثم النداء بحكي بالقول والارسال معلوم انه انما يطلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعني لجزء الجملة او للجملة وقوله على وجهين اي يأتي على وجهين اي انه تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه تارة يكون مع قيام شيء مقامه واعتراض بعضهم على المصنف بان الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام او القيام فلا بد فيه من تقدير مضاف اي ذوان لا قيام وذوان قيام ساقط لان الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف الا لو قال والحذف وجهان فتأمل (قوله ان لا قيام شيء مقام المحذوف) اي بان لا يوجد شيء يدل عليه ويستلزمه في مكانه كعلمته المتضمنة له (قوله بل يكتفى) اي في فهم المحذوف (قوله بالقرينة) اي اللفظية او الخالية الدالة عليه (قوله كما مر في الامثلة السابقة) اي لحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعط عليه شيء يدل على المعطوف المحذوف الذي هو ومن اتقى من بعده وكذا انا ابن جلا اذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف (قوله وان بقاء) اي شيء مقام المحذوف بما يدل عليه كالملة والسبب وليس المراد شيئا اجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه لان هذا لا قيام مقام المحذوف (قوله متقدم على

(والحذف على وجهين ان لا قيام شيء مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة (كما مر) في الامثلة السابقة (وان بقاء) يقوم نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك (قوله فقد كذبت ليس جزء الشرط لان تكذيبه الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه) اي فلا تحزن واصبر (ثم الحذف لا بدله من دليل) وادله كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة)

تكذيبه) أى والجواب يجب ان يكون مضمونه مترتباً على مضمون الشرط (قوله بل هو) أى تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أى وهو عدم الحزن والصبر وانما كان سبباً له لان المكروه اذا عم هان فكأنه قيل فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك ولنت مساو لهم فى الرسالة فلك بهم اسوة (قوله اقيم مقامه) صفة لسبب أى اقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً قلنا محل هذا ما لم يقم مقام الجزاء شئ والافلاضر فى حذفه كافى بس نقل عن الشنخلى (قوله ثم المحذوف) أى الذى لم يقم فيه شئ مقام المحذوف فهو راجع للقسم الاول فان قلت قد قسم النجاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصاراً بان يحذف للدليل فقد اثبتوا حذفاً للدليل قلت اجاب ابن السبكي فى العروس بان عبارة النجاة المذكورة عبارة مختلة واصطلاح لا مشاحة فيه والحق انه لا حذف فيه بل صار الفعل قاصراً وانما يسمونه حذفاً اعتباراً بالفعل قبل جعله قاصراً أم كلامه (قوله وادله كثيرة) اعلم ان كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف واماديل الحذف فثبته واحد وهو العقل وحينئذ فيرد على المصنف ان الكلام فى دليل الحذف لافى دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة قرر شيخنا العدوى وقد يجاب بانه لما كان كل ما دل على التعيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده فتبدل على الحذف ولولم يوجد الدليل الآخر المنقصر اليه فى الدلالة على التعيين صح التعبير بالجملة والوصف بالكثرة (قوله منها ان يدل العقل الخ) انما اتى بمن اشارة الى ان هناك ادلة اخرى لم يذكرها كاقتران الفظية وهى الاغلب وقوعاً والاكثر وضوحاً ولهذا لم يتكلم عليها (قوله والمقصود الاظهر) أى وان يدل المقصود الاظهر أى وان لم يدل كون الشئ مقصوداً بحسب العرف فى الاستعمال ظاهراً عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر فالدال فى الآية على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصوداً بحسب العرف فى استعمال هذا الكلام وكونه ظاهراً لتبادره للذهن والدلول هو لفظ التناول فاختلف الدال والدلول ولولم يؤول الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر لزم اتحاد الدال والدلول لان المقصود الاظهر فى الآية نفس التناول قرر شيخنا العدوى (قوله فالعقل دل الخ) ظاهره ان العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد بكون العقل دالاً على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرآن وحينئذ فالعقل مستدل لدليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان لان الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على ان هنا حذفاً) أى شيئاً محذوفاً وهو محتمل لان بقدر حرم عليكم اكلها او الانتفاع بها او تناولها او قربانها او التلبس بها (قوله انما تعلق بالافعال) أى افعال المكلفين وهو الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى

فالعقل دل على ان هنا حذفاً  
اذا لاحكام الشرعية انما  
تتعلق بالافعال دون الاعيان  
والمقصود الاظهر من هذه  
الاشياء المذكورة فى الآية  
تناولها الشامل للاكل  
وشرب الالبان فدل على  
تعيين المحذوف وفى قوله  
منها ان يدل ادنى تسامح  
فكأنه على حذف مضاف  
(ومنها ان يدل العقل عليهما)  
اى على الحذف وتعيين  
المحذوف (نحو وجار بك)  
فالعقل يدل على امتناع محض  
الرب تعالى وتقدس ويدل على  
تعيين المراد ايضا (اى  
امرء او عذابه) فالامر المعين  
الذى دل عليه العقل هو  
احد الامرين لا احدهما  
على تعيين

دون الذوات كما هو ظاهر الآية فان مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها وما ذكره من ان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب الحنفية فتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فان بنى على مذهبهم فلا حذف في الكلام (قوله والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية) وهى الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله تناولها) انما كان تناول هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القاتل حرم عليك كذا تحريم تناوله لانه اشتمل وادل على المقصود بالتحريم (قوله فدل) اى كون تناول مقصودا اظهر على تعيين المحذوف اى وهو لفظ تناول (قوله ادنى تسامح) اى تسامح ادنى اى محط وقريب وسهل وذلك لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة بل صفة للدليل وانما عبر بادنئى لامكان الجواب عنه بسهولة (قوله فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعبارة المصنف ثم ان هذا المضاف المحذوف يصح ان يقدر في آخر الكلام وحينئذ فيكون الاصل منها ذوان يدل العقل اى منها صاحب دلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل ويصح ان يقدر في اوله وحينئذ فيكون الاصل ودلالة ادلته كثيرة منها اى من تلك الدلالات دلالة العقل لكن في هذا الثانى نظرا لان المقصود تقسيم الادلة لادلائها فتأمل وانما اتى الشارح بكان ولم يحزم بان حذف المضاف هو المصحح لعبارة المصنف اشارة الى عدم تعيينه لاحتمال ان يكون قوله ان يدل مقصوما والاصل منها العقل او يجعل قوله ان يدل العقل من باب اضافة الصفة للوصوف بعد تأويل المصدر النسب من ان يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل اى العقل الدال بجر د قطيفة واخلاق ثياب اى قطيفة جرد وثياب اخلاق ولا يخفى ما فى هذين الجوابين من التعسف (قوله ان يدل العقل عليهما) اى معا بمعنى انه يستقل بادرئ الامرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة اصلا وقد علمت ان الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق المحذوف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع مجئ الرب) اى يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وال فى العقل للكمال اذ المدرك لما ذكر انما هو العقل الكامل فخرجت الجسمة القائلون بان الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب عما يقال ان اوفى قوله او عذابه للابهام وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلاله العقل على التعيين وحاصل الجواب ان المراد انه يعين الاحد الدائر بين الامر والعذاب والاحد الدائر بين الامرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان منهما بالنسبة لهما فهو تعيين نوعى لاشخصى وعلى هذا افراد المصنف بالتعيين ما يشتمل التعيين النوعى بقى شئ آخر وهو ان الامر والعذاب يستحيل مجيئهما والجواب ان المراد بامر وعذابه المأمور به والمعذب به من ميران ونازع

وغيرهما لكن لما كان اسناد الجبى لله يوهى ان الله ذاته بحجة احتج للدليل  
العقلى بخلاف اسناد الجبى للامر او العذاب فانه لا بشاعة فيه وان كان مجازا  
لم يحتج للدليل العقلى فتأمل قرره شيخنا العدوى قال العلامة العقوبى وفي جعل  
العقل دالا على التعيين هنا نظر من وجهين احدهما ان ادراك العقل لكون  
المقدر احد الامرين لا يستقل به دلالة بل يحتاج الى قرائن مثل كون هذا اليوم  
يوم القيامة الذى لا يناسبه الا ما ذكر لكونه موهودا فيه بالحساب والعقاب والرحمة  
فتقدير العذاب او الامر الشامل للعذاب مناسب له لان العذاب هو الموجب لهويته  
والتخويف به المقصود من الآية وحيث كانت الدلالة على احد الامرين يحتاج فيها  
العقل الى قرائن كان الدال غير العقل وذلك لان المدرك للامور هو العقل لكن ان كانت  
دلالاته مستقلة نسبت الدلالة اليه وان كانت دلالاته غير مستقلة نسبت الدلالة لذلك  
الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل ها فانيهما اتنا ان جوزنا تقدير الاخص  
في مقابلة الاعم لان الامراهم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة ان يقدر  
وجاء نهى ربك اوجاء جند ربك القائم بتعذيب العاصي او جاء عبده القائم بذلك  
كاللائكة وايضا تقدير الامر اولى واظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة فان  
تقدير التناول لشموله اظهر انتهى وانما كان الامر اشمل لانه واحد الامور فيشتمل  
النهى والعذاب وغير ذلك فتأمل (قوله ان يدل العقل عليه) اى على الحذف (قوله  
والعادة) اى وتدل العادة اى المقررة لالعادة في استعمال الكلام بخلاف ماسبق  
في المقصود الاظهر والحاصل ان المراد بالعادة والعرف الذى تين به المقصود الاظهر  
كون الشيء يفهم من الاستعمال كثيرا ويقصد لخصوصية فيه بخلاف العادة هنا  
فان المراد بها تقرر امر لاخر في نفسه من غير نظر للدلالة الكلام عليه عرفا كتقرر  
كون الحب الغالب لا يلام عليه (قوله نحو فذلك الخ) اى نحو قوله تعالى حكاية عن  
امرأة العزيز في خطابها للنساء الاتى لهما في يوسف وذلك لان يوسف لما خرج  
عليهن وذهلن من جماله قطعن ايديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الاملك  
كريم فقالت لهن امرأة العزيز فذلك الذى لتنتى فيه اى عليه ففى بمعنى على كما يرشد  
الى ذلك قول الشارح اذ لا معنى للوم على ذات الشخص حيث عبر بعلى دون في مع انه المطابق  
لقوله فيه (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اى لان للوم لا يتعلق عرفا بالذوات  
وانما يلام الانسان عرفا على افعاله الاختيارية فان قلت حيث كان عدم تعلق اللوم بالذوات  
وتعلقه بالافعال الاختيارية امرا عرفيا رجع الامر الى ان الدال على الحذف هو العرف  
والعادة لا العقل كما يأتى في ترك اللوم على الحب قلت المراد بالادراك العقلى ما يستقل فيه الدليل  
العقلى كنى الجبى عن الرب تعالى او يكون من الامور التى يعترف بها كل احد بلا دليل وان كان  
مستنده عمل العرب كما في تعلق اللوم بالافعال الاختيارية وعدم تعلقه بالذوات فان كل احد

(ومنها ان يدل العقل عليه)  
والعادة على التعيين نحو  
فذلك الذى لتنتى فيه فان  
العقل دل على ان فيه حذفا  
اذ لا معنى للوم على ذات  
الشخص واما تعيين  
الحذف (فانه يحتمل) ان  
يقدر (في حبه لقوله  
تعالى قد شغفها حبا  
وفي مرادته لقوله تعالى  
تروادفها عن نفسه  
وفي شأنه حتى يشملهما)  
اى الحب والمرادة

يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب وهذا بخلاف ترك اللوم على الحب  
 الغالب فانما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين ( قوله واما تعيين المحذوف الخ )  
 الحاصل ان العقل وان ادرك ان قبل الضمير فيه حذف لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف  
 لان ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعين لاحدها هو العادة ( قوله فانه ) اي قوله  
 فيه يحتمل ان يقدر اي المحذوف فيه ( قوله لقوله تعالى ) اي حكاية عن اللوائم ( قوله حيا )  
 تمييز محمول عن الفاعل اي قد شغفها حبه اي اصاب حبه شغاف قلبها وشغاف  
 القلب غلافه وغشاؤه اعني الجلدة التي دونة كالخجاب واصابة الحب لشغاف قلبها  
 كناية عن احاطة جهاته بقلبها حتى احاط بشغافه وقيل المعنى اصاب باطن قلبها وقيل  
 وسطه وفي الاطول اي احرق شغاف قلبها ( قوله وفي مرادته ) اي ويحتمل ان يقدر  
 المحذوف فيه في مرادته ( قوله لقوله تعالى ) اي حكاية عن اللوائم ايضا ( قوله تراود  
 فتاها عن نفسه ) اي تخادعه وتطالبه مرة بعد اخرى برفق وسهولة لنزال شهواتها  
 منه ( قوله وفي شأنه ) اي ويحتمل ان يكون المعلق المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى  
 يشملهما اي لاجل ان يشملهما واما كان المقدر في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات  
 الثلاثة لان اللوم كما تقدم لا يتعلق بالافعال الانسان والكلام الذي وقع به اللوم وهو  
 قولهن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حيا انالزها في ضلال مبين مشتمل  
 على فعلين من افعال اليوم احدهما مرادونها والآخر حبها فيحتمل ان يكون المقدر  
 في حبه ويحتمل ان يقدر في مرادوته ويحتمل ان يقدر في شأنه الشامل لكل من الحب  
 والمرادة ( قوله والعادة ) اي المتقررة عند المحبين ( قوله المفرط ) اي الشديد الغالب  
 ( قوله لا يلام صاحبه عليه في العادة ) اي في عرف المحبين وفي عاداتهم المتقررة عندهم  
 واما يلام عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه اهل الحب فلاجل  
 لوازمه وامامن كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه ( قوله لقهره اباه ) اي والامر  
 المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان واما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمراودة  
 ( قوله فلا يجوز ان يقدر في حبه ) اي لعدم المطابقة اذ النسوة لم تلتها في الحب لكونه  
 قهريا واما لا تمتها على المراودة ولا يقال ان المراودة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة له  
 فلا يلام عليها للزومها لانا نقول الملازمة بمنوعة اذ قد يوجد الحب من غير مراودة ثم  
 ان ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب اذا اريد به نفسه واما تقديره مرادا به لوازمه  
 وآثاره التي يقتضيها فهذا غير ممنوع للوم على ذلك عادة ( قوله ولا في شأنه الخ ) قال  
 العلامة اليعقوبي عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب واما عدم الجواز في تقدير الشأن  
 فقير ظاهر لصحة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يشتمل عليه وهو المراودة فالخاصل  
 ان شموله لا يمنع من صحة تقديره لانه يكفي في صحته احتماله للقصود وقول الشارح  
 ولا في شأنه اي به اصلاحا لئلا كان ينبغي ان يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه

والعادة دللت على الثاني)  
 اي مرادوته ( لان الحب  
 المفرط لا يلام صاحبه  
 عليه في العادة لقهره ) اي  
 الحب المفرط ( اباه ) اي  
 صاحبه فلا يجوز ان يقدر  
 في حبه ولا في شأنه لكونه  
 شاملا له ويعين ان يقدر في  
 مرادوته نظرا الى العادة  
 ( ومنها الشروع في الفعل )  
 يعني من ادلة تعيين المحذوف  
 لامن ادلة الحذف لان  
 دليل الحذف ههنا هو  
 ان الجار والمجرور  
 لا بد ان يتعلق بشئ  
 والشروع في الفعل دل  
 على انه ذلك الفعل  
 الذي شرع فيه ( نحو  
 بسم الله فيقدر ما جعلت  
 التسمية مبدأ له ) ففي  
 القراءة يقدر بسم الله اقرا  
 وعلى هذا القياس ( ومنها )  
 اي من ادلة تعيين المحذوف  
 ( الاقتران )

قوله الاتعين صحة كل  
 الخ هكذا في النسخ ولعله  
 محرف والاصل الابن  
 صحة الخ فليأمل ( مصححه )

لا يظهر تعين تقدير المراودة الذي هو الاحتمال الثاني في كلامه الا تعين محله كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال الثالث قأمل ( قوله الشروع في الفعل ) لو ادخله في الاثران الآتي لكان أولى لانه منه ( قوله بمعنى من ادله تعين المحذوف ) اي بعد دلالة العقل على اصل الحذف وكذا يقال فيما بعده والحاصل ان العقل لا بد منه فهو الدال على اصل الحذف في الجميع واما تعين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه ( قوله من ادله الحذف ) اي خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف لان السياق في بيان ادله الحذف ولذا عبر الشارح بالعناية ( قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ ) في الكلام حذف والاصل لان دليل الحذف هو العقل بسبب ادراكه ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشئ فاذالم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم بتقديره وكون ادراكه ان الجار والمجرور لا بد له من متعلق بالنصرف العقلي لا يتنافى كون التقدير لامر لفظي في نحو ولكم في القصص حياة لانه ليس المراد بكونه لامر لفظي ان العقل لا يقتضيه اصلا بل المراد ان التقدير مراعاة للقواعد النحوية الموضوعة لسبك الكلام وهذا لا يتنافى ان العقل مدرك لذلك المتعلق وان كان لا يحتاج للتصريح به في افادة المعنى لتبادره ( قوله على انه ) اي ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك الفعل اي اللفظ الدال على ذلك الفعل ( قوله فيقدر ما جعلت الخ ) اي فيقدر لفظ ما جعلت اي فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له واما قدرنا في كلامه لفظ قبل ما جعلت الخ لان المقدر هو الفعل النحوي وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي وهو لا يتدروك ان لا تقدر المضاف في اول الكلام وتقدره في آخره والمعنى حيثذ فيقدر ماى الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ لغناه ( قوله وعلى هذا القياس ) مبتدأ وخبر او القياس مفعول محذوف اي واجر القياس على هذا فاذا اريد الاكل قدر اكل وقيام قدر اقوم وهكذا ثم ان ظاهره انه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كابتدى في الكل ونسب هذا للبيانين فيتعين ان يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له لقريته ابتدائه بخصوصه وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما في الكل ( قوله اي من ادله تعين المحذوف ) اي بعد دلالة العقل على اصل الحذف ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه ( قوله الاثران ) اي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى وقوعه في زمنه كما يؤخذ من قوله فان مقارنة الخ او اقتران المخاطب بفعله بمعنى تلبسه به كما يؤخذ من قوله او مقارنة المخاطب الخ ( قوله كفولهم ) اي قول الجاهلية حيث يحترزون عن البنات وقدور دالهي عنه ( قوله للعرس ) اي المزوج من امرس اذا تزوج ( قوله بالرفاء والبنين ) اي اعرت ملتبسا بالرفاء اي بالاتشام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولادة البنين منها والجملة خبرية لفظا انشائية معنى لان المراد بها

كقولهم للعرس بالرفاء والبنين ) فان مقارنة هذا الكلام لامراس المخاطب دل على تعين المحذوف ( اي اعرت ) او مقارنة المخاطب بالامراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الاتشام والاتفاق والباء السلاسة ( والاطناب اما بالابضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلان خير من علم واحد ( او ليتكن في النفس فضل تمكن ) لما جبل الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها ( او لتكمل لذة العلم به ) اي بالمعنى لا لا يخفى من ان نيل الشئ بعد الشوق والطلب

النشأ الدماء اى جملة الله ملتصقا مع زوجتك والد البين منها ( قوله دل على تعيين المحذوف ) اى بعد دلالة العقل على اصل الحذف لان العقل بعد العلم بوضع الجارى بحكم بانه لا بد له من متعلق ( قوله او مقارننا الخ ) اشار لاحتمال ثاب كما مرو قوله وتلبسه به عطف على قوله مقارنة لمخاطب بالاعراس مفسرله والمخاض ان فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب او بين المخاطب وحاله على ما مرو فى بعض النسخ اذ مقارنة الخ وهى لاتناسب ( قوله والاتفاق ) عطف تفسير ( قوله والاطباب اما هو يوضح الخ ) اى يحصل اما بالايضاح الخ وسياق مقابلة فى قوله واما بذكر الخاص الخ فذكر امور اتسعة يتحقق بها الاطباب آخرها قوله واما بغير ذلك فذكر نماية امور تصريحا والتاسع اجالا فيما احال عليه وتقدم ان من جملة اسراره بسط الكلام حيث الاصفاء مطلوب وان حقيقته ان يزداد فى الكلام على اصل المراد لفائدة والمراد بالايضاح بيان شئ من الاشياء بعد ابهامه ( قوله ليرى المعنى ) اى ليرى السامع المعنى اى ليدركه فالمراد بالروية هنا الادراك كذا فى ابن يعقوب وهو يقتضى ان يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للفعول اى لاجل ان يرى التكلم للمخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا امر مستحسن لانه كعرض الحسناء فى لباسين ( قوله والاخرى موضحة ) اى ظاهرة وجعل الايضاح بعد الابهام لهذه النكتة بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذة والارجعت تلك النكتة للتكئين بعدها ( قوله وعلان الخ ) هذا مرتبط بمحذوف والاصل وادراك الشئ من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علان وعلان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب مثل سائر واصل هذا الكلام ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل لابنه يا بنى ابحت لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يا بنى علان خير من علم واحد اى اضافة علم الى علمك خير من استقلالك بعلمك ثم صار يضرب فى مدح المشاورة والبحث عن الامور ( قوله اوليتكن ) عطف على قوله ليرى اى ان الايضاح بعد الابهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين اوليتكن ذلك المعنى الموضح بعد ابهامه فى نفس السامع زيادة التمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي ان يملأ به القلب لرغبة او رهبة او ان يحفظ لتعظيم وعدم استهزاه او عمل به وقوله اوليتكن الخ اى مع قطع النظر عن كمال اللذة وان كان حاصل ( قوله لما جبل الله الخ ) اى وانما كان فى الايضاح بعد الابهام زيادة التمكن لما جبل الله النفوس اى طبعها عليه وقوله من ان الشئ الخ بيان لما قال الشيخ بس وهل الشئ واقع على اللفظ او المعنى والظاهر صحة كل منهما آه والاولى وقوعه على المعنى لانه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله وقوله كان اوقع عندها اى من ان يبين اولا فالفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس وانما كان اوقع عندها لان الاشعار بالشئ اجالا يقتضى التشوق له والشئ اذ اجاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوعه ويتمكن

فضل تمكن مظهر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب ( قوله اول تكمل  
لذة العلم ) يعنى السامع بسبب ازالة الم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله  
وذلك لان الادراك لذو الحرمان منه مع الشعور بالجهول بوجه مالم فاذا حصل له العلم  
بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الالم اتم من اللذة التى لم يتقد بها الم  
اذ كانت لذتان لذو الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ( قوله من ان نيل الشئ ) اى حصول  
الشئ للشخص وقوله بعد الشوق اى بعد التشوق الحاصل من الاشعار بالشئ اجالا  
وعطف الطلب عليه من عطف اللازم ( قوله الذ ) اى من نيله بدون ذلك لان فيه لذتين  
لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب ( قوله نحورب اشرح لى صدرى ) هذا المثال  
صالح لكل من التكات الثلاث فالابيضاح فيه بعد الابهام على ما بينه المصنف اما ليرى المعنى  
فى صورتين مختلفتين اوليتكن المعنى فى قلب السامع او تكمل له لذة العلم به وفيه  
ان مخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يصح ان يقال ان موسى خاطبه  
بما يفيد علمين هما بالنسبة اليه خير من علم واحد ولا يصح ان يقال انه خاطبه بما فيه تمكن  
المعنى فى ذهن السامع ولانه خاطبه بما يفيد كمال لذة العلم بالمخاطب واجاب القنارى  
بان جعل المثال المذكور صالحا للتكات الثلاث باعتبار الشأن يعنى ان هذا التركيب  
فى ذاته من شأنه ان يفيد الاغراض الثلاثة فهو بحيث او خطوط به غير الرب امكن فيه  
ما ذكر وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى الآية وتحقيقه ان القرآن نزل على  
اسلوب لغة العرب فلا بد ان يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خطوط به ببلغ ما لا فاده مع قطع  
النظر عن خصوصية المخاطب آه كلامه ورده العلامة يعقوبى قائلا هذا الجواب  
لا يصح لان اصل الكلام ان يؤتى به لما اراده المتكلم به والالم يوثق بمقاد الكلام لا يمكن  
تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد لازم ما تقدم لعدم امكان ظاهره وسوق  
الكلام لعلمين من لازمه الاهتمام به المستلزم للتأكد فى السؤال وكال الرغبة فى الاجابة  
وكذا سوقه للتمكن واللذة من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكال  
الرغبة والتأكد فى السؤال مناسبان فى المقام لان بالاجابة يتمكن السائل من الامثال  
على اكل وجه كما لا يخفى ( قوله فان اشرح لى الخ ) هذا الكلام يشعر بان قوله لى ظرف  
مستقر وقع صفة لمخدوف اى اشرح شيئا كاشالى ثم فسر الشئ بالبدل منه بقوله صدرى  
وعلى هذا فجعل الآية من قبل الاجال والتفصيل واضح لانه طلب او لاشرح شئ  
على وجه الاجال ثم بينه بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لان الاول يستدعى تقديرا  
والاصل عدمه ان المجرور متعلق باشرح اى اشرح لاجلى صدرى وعلى هذا فيحتمل  
ان يجعل المقصود زيادة الربط اى ان اصل الكلام اشرح صدرى ثم زيدت اللام لزيادة  
ربط اشرح بنفسه والتأكد وعلى هذا الاحتمال فلا اجال ويحتمل ان يجعل من قبل  
الاجال والتفصيل وذلك لان قوله اشرح لاجلى يفيد طلب شئ بشرح لان الشرح

الذ ( نحورب اشرح لى  
صدرى فان اشرح لى  
يفيد طلب شرح شئ  
ماله ) اى للطلب  
( وصدري يفيد تفسيره )  
اى تفسير ذلك الشئ  
( ومنه ) اى من الابيضاح  
بعد الابهام ( باب نم على  
على احد القولين ) اى قول  
من يجعل المخصوص خبر  
مبتداً مخدوف

يستدعي مشروحا لكنه مبهم ثم فسر ذلك المشروح بقوله صدرى ويرد على هذا الاحتمال ان الاجال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زيادة لى لان الشرح يستدعي مشروحا مبهما كما علمت والجواب ان قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول اصلا ولا يد في الاجال والتفصيل من التعرض في العبارة للمبهم الذي يراد تفسيره وتفصيله والام يكن من الاجال والتفصيل وان ذكر ما يستلزمه ولذا لم يكن في قام زيد اجمال وتفصيل وان استلزم الفعل الفاعل وكذا ضربت زيدا وان كان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا به بخلاف قولك اشرح لى اى لاجلى اذ يفهم منه ان المشروح امر متعلق به في الجملة فيقع صدرى تفسيره له وسر ذلك انه اذا وقع في الكلام تعرض للمبهم تشوقت النفس الى بيانه بخلاف ما اذا لم يقع له تعرض للعلم بانه سيجئ فلا يحصل في النفس زيادة طلبه آهيس (قوله اى للطالب) هو موسى عليه الصلاة والسلام (قوله اى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا آه فنارى (قوله باب نم) اى افعال المدح والذم فنحنم الرجل زيد وبئست المرأة حالة الخطب ولا يخفى ان عد باب نم منه على ما هو الاغلب والا فقد يقدم الخصوص (قوله اى قول من يجعل الخ) اى والجملة مستأنفة للبيان وكذا على قول من يجعل الخصوص مبتدأ محذوف الخبر وكلام المصنف صادق بهذا القول كما انه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم في محله والحاصل ان الكلام يكون على كل من القولين جليتين احدهما مبهما والاخرى موضحة واما على قول من يجعل الخصوص مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لان الكلام عليه جملة واحدة والخصوص فيها مقدم في التقدير وال في الفاعل حيثئذ للعهد ثم اعلم ان الايضاح بعد الابهام على القول الذي ذكره الشارح انما يأتي اذا كان المقصود مدح زيد ومدح الجنس من اجله اما اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتي ذلك (قوله اذلواريذ الاختصار) اى في قولهم مثلا نعم الرجل زيد وهذا علة لكون باب نم من الاطناب الذي فيه ايضاح بعد الابهام (قوله اى ترك الاطناب) هذا جواب عما يقال الاولى ان يقول اذلواريذ المساواة لان نم زيد مساواة لانه اختصار وايجاز وحاصل الجواب ان مراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب الصادق بالمساواة المرادة هنا بشهادة قوله نم زيد اذا لا ايجاز فيه بل هو مساواة (قوله كنى نعم زيد) اى كنى ان يقال ذلك بالنسبة الى متعارف الا ولا ساط وان كان هذا التركيب في نفسه متممعا لانه يجب في فاعل نم ان يكون بال او مضافا لما فيه ال او ضميرا مقصرا بتغيير كذا قال الشيخ يس وفيه ان الاطناب انما يكون بعد افاضة المعنى بالنسبة للاوساط وتقدم ان المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتركيب موافقة للعربية من غير ملاحظة النكات التي

(اذلواريذ الاختصار) اى  
ترك الاطناب (كنى نعم زيد)  
وفي هذا اشعار بان  
الاختصار قد يطلق على ما  
يشمل المساواة ايضا (ووجه  
حسنه) اى حسن باب نم  
(سوى ما ذكر)  
من الايضاح بعد الابهام  
(ابرار الكلام في معرض  
الاعتدال) من جهة الاطناب  
بالايضاح بعد الابهام  
والايجاز بحذف المبتدأ  
(وابهام الجمع بين التنافين)  
الايجاز والاطناب

تراعيها البلقاء وفي ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفى نعم زيد أى كفى ان يقال ذلك  
 في تأدية اصل المساواة لو اريدت وان كان هذا الكلام لا يجوز ان يقال في العربية وتأمله  
 واعلم ان الايضاح بعد الابهام الكائن في باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاث المتقدمة فيه  
 فيصح ان يقصده اراءة المعنى في صورتين مختلفتين وان يقصده زيادة تمكين الممدوح  
 في القلب وذلك من زيادة مدحه وان يقصده كمال لذة العلم به حيث يراد اماله السامع  
 لهذا الكلام فتم محبة الممدوح (قوله وفي هذا) أى قول المصنف اذ لو اريد الاختصار  
 (قوله بان الاختصار) أى بان لفظ الاختصار (قوله فديطلق) أى كما هتالان نعم زيد  
 لا يحجاز فيه بل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة أى على ترك الاطناب الشامل  
 للمساواة أى وللإيجاز وقوله ايضا أى كما يطلق على الإيجاز المقابل للاطناب والمساواة  
 (قوله ووجه حسنه) أى حسن الاطناب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجه أى حالة  
 كون ذلك الوجه غير مأمور من الايضاح بعد الابهام الذى له العلل الثلاث المتقدمة  
 (قوله من الايضاح الخ) بيان لما ذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر  
 فيكون باب نعم مشتملا على ثلثة امور كلها موجبة لحسنه وقوله ابراز الكلام أى اظهار  
 الكلام الكائن من باب نعم (قوله في معرض الاعتدال) أى في صورة الكلام المعتدل أى  
 المتوسط بين الإيجاز المحض والاطناب المحض فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح ابقاء  
 المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف أى ذى الاعتدال أى الكلام صاحب  
 الاعتدال (قوله من جهة الاطناب) أى فليس فيه إيجاز محض وهو متعلق بمعرض  
 (قوله بالايضاح بعد الابهام) أى حيث قيل نعم رجل زيد ولم يقل نعم زيد والباء في قوله  
 بالايضاح للتصوير (قوله بحذف البدأ) أى الذى هو صدر الابهام وحيث  
 فليس فيه اطناب محض وحاصله ان نعم الرجل زيد ليس من الإيجاز المحض لوجود  
 الاطناب بالايضاح بعد الابهام ولا من الاطناب المحض لما فيه من الإيجاز بحذف جزء  
 الجملة وحيث فهو كلام متوسط بين الإيجاز المحض والاطناب المحض هذا ويصح ان يكون  
 مراد المصنف ان في باب نعم ابراز الكلام في صورة الكلام المعتدل أى المستقيم الذى  
 ليس فيه ميلان لمحض الايضاح ولا لمحض الابهام اما كونه ليس من الايضاح المحض  
 فلما فيه من الإيجاز بحذف البدأ او الخبر واما كونه ليس من الابهام المحض فلما فيه  
 من الاطناب بذكر الخصوص الذى وقع فيه الايضاح (قوله وايهام الجمع الخ) هذان  
 الوجهان اعنى بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين متافين مفهومهما  
 مختلف متلازمان صدقا وكل منهما مما يستغرب وتستلذه النفس (قوله وقيل الاجال  
 الخ) أى وقيل ان المراد بالمتنافين الاجال والتفصيل وحكاة بقيل لما يرد عليه ان  
 الاجال والتفصيل يرجع للايضاح بعد الابهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول  
 المصنف سوى ما ذكر اللهم الا ان يقال ان مراد المصنف اجال وتفصيل بغير الوجه

وقيل الاجال والتفصيل ولا  
 شك ان ابهام الجمع بين  
 المتنافين من الامور المستغربة  
 التى تستلذها النفس وانما  
 قال ابهام الجمع لان حقيقة  
 جمع المتنافين ان يصدق على  
 ذات واحدة وصفان يمنع  
 اجتماعهما على شئ واحد في  
 زمان واحد من جهة واحدة  
 وهو محال (ومنه) أى من  
 الايضاح بعد الابهام  
 (التوسيع وهو) في اللفظ  
 لف القطن المندوف وفي  
 الاصطلاح (ان يؤتى في عجز  
 الكلام بمثنى مفسر باسمين  
 ثانيهما معطوف على الاول  
 نحو بشيب ابن آدم

السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد  
 اخرى غير اعتبار ما فيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولك ان تقول هو على هذا القيل  
 ايضاً غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجال والتفصيل غير نفس الاجال والتفصيل  
 كذا في سم ( قوله المستغربة ) اي المستغرقة لغرابتها وذلك لان الجمع بين متسافين  
 كايضاح الحال وهو بما يستغرب والامر الغريب تستلذه النفس فان قلت هل الجمع المذكور  
 من البديع او المعاني قلت يمكن الامر ان للناسبة المقام وعدمه فان كان الاتيان به  
 مناسباً للمقام بان اقتضى المقام مزيداً للتأكييد في اماله قلب السامع كان من المعاني وان قصد  
 المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع ( قوله ان يصدق ) اي ان  
 يتحقق ( قوله من جهة واحدة ) اي والجهة هنا ليست كذلك وذلك لان الاجاز من جهة  
 حذف المتبادر والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة ( قوله وهو  
 محال ) اي والصدق المذكور محال اي لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع  
 الضدين المؤدى الى اجتماع التقيضين وهو باطل بالبدهة ( قوله لف القطن ) اي وما في  
 معناه على الظاهر والمراد بلفه جمعه في لحاف او نحوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي  
 الا ترى لهذا المعنى اللغوي ما بينهما من المشابهة وذلك لان الاتيان بالثنى او الجمع شبيه  
 بالندف في شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاعاً كاملاً لان التثنية والجمع فيهما من الابهام  
 ما يمنع الفهم او يقلله والتفسير بالاسمين شبيه باللف في عموم الشيوع والانتفاع فكما  
 ان القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه في لحاف او غيره فكذلك بيان التثنية والجمع يحصل به  
 كمال الانتفاع والحاصل ان اللف بمنزلة التفسير بجامع كمال الانتفاع والندف بمنزلة  
 الاتيان بالثنى بجامع عدم كمال الانتفاع فاندفع بهذا ما قيل ان المعنى الاصطلاحي على  
 عكس المعنى اللغوي لان الاتيان بالثنى بمنزلة لف القطن بجامع الضم والجمع وتفسيره  
 بالاسمين بمنزلة الندف بجامع التفریق والندف في المعنى اللغوي مقدم على اللف والاتيان  
 بالثنى الذي هو بمنزلة اللف في المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بمنزلة  
 الندف فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر للمعنى اللغوي وحاصل الجواب منع  
 اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم مائنه وجه المناسبة بين المعنى  
 اللغوي والاصطلاحي ان في الاصطلاحي لفا وندفا اي تفرقة وتفصيلاً وان كان فيه  
 اللف سابقاً على الندف عكس اللغوي ( قوله ان يوثق الخ ) ظاهره ان التوسيع نفس  
 الاتيان وعليه فقولنا نحو بثيب الخ فيه حذف والاصل نحو الاتيان في قوله بثيب الخ قال  
 يسر والاقراب ان التوسيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على  
 المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر كما لا يخفى  
 ( قوله في عجز الكلام ) قال يعقوب بن يحيى ان يزداد او في اوله او في وسطه لان تخصيص  
 التوسيع بالعجز لم يظهر له وجه لان الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكره اولاً ووسطاً

وآخر اوكا ن المصنف راعى ان اكثر ما يقع في تراكب البلغاء الاتيان بما ذكر في عجز الكلام ولا يخفى جريان الاسرار السابقة في هذا التوسيع من تقرر عليين فاكثر والتمكن في النفس وكان لذة العلم ( قوله يثنى ) اى او جمع كقولك ان في فلان ثلاث خصال جيدة الكرم والشجاعة والحلم ( قوله مفسر ) اى ذلك الثنى باسمين او مفسر ذلك الجمع باسماء ( قوله نحو يشيب الخ ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية للمحدث بالمعنى ولفظ الحديث كما قال في جامع الاصول يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وعبرة السيوطى في عقد الحمان كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان الحرص وطول الامل رواه البخارى من حديث انس ( قوله ويشب ) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى يغوى قال شب الغلام يشب بالكسر اذا نما فلو اريد الاختصار لقل ويشب فيه الحرص وطول الامل ومن امثلة التوسيع ايضا قوله

\* سقتنى في ليل شبيه بشعرها \* شبيهة خديها بغير رقيب \*

\* فازلت في ليلين شعر و ظلة \* وشمسين من خرو وجه حبيب \*

وقوله

- \* امسى واصبح من تذكاركم وصبا \* يرثى لى المشفقان الاهل والولد \*
- \* قد حدد الدمع خدى من تذكاركم \* واعتادنى المضيان الوجد والكد \*
- \* وغاب عن مقلتى نومي لغيبكم \* وخانتى السعدان الصبر والجلد \*
- \* لاغروللدمع ان تجرى غوار به \* وتحت الطافيان القلب والكبد \*
- \* كائما مهجنى شلو بمسبعة \* ينابها الضاريان الذنب والامد \*
- \* لم يبق غير خفى الروح في جسدى \* فذاكم الباقيان الروح والجسد \*

آه سيوطى ( قوله المراد ) اى يذكرنا الخاص بعد العام في كلام المصنف وقول الذكر على سبيل العطف اى ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف او الابدال ولو قال المصنف واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وانما قيد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لا جل ان يغاير ما تقدم في الابيضاح بعد الابهام وعلى هذا فلا بد ان يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرار مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك وقد يقال لاحاجة لقيد ما تقدم لانه ليس في ذكرنا الخاص بعد العام بطريق العطف ابضاح بعد ابهام اذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فان ذكرنا الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف بما فيه ابضاح بعد ابهام كما في الامثلة السابقة هنا هو المحتاج لتقييد دون ما سبق ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق والحاصل ان التقييد هنا للاحتراز عن ذكرنا الخاص بعد العام لاعلى سبيل العطف فان هذا من قبيل الابيضاح بعد الابهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فانه ليس من هذا القبيل

وبشب فيه خصلتان  
الحرص وطول الامل  
واما بذكر الخاص بعد  
العام ( عطف على قوله  
اما بالابضاح بعد الابهام  
والمراد الذكر على سبيل  
العطف ) ( لتنبه على فضله )  
اى مزية الخاص ( حتى  
كانه ليس من جنسه ) اى  
العام ( تنزيلا للتغاير في  
الوصف منزلة التغاير  
في الذات ) يعنى انه لما  
امتاز عن سائر افراد  
العام بماله من الاوصاف  
الشريفة جعل كانه شئ  
آخر مغاير للعام لا يشمله  
العام ولا يعرف حكمه منه  
( نحو حافظوا على  
الصلوات والصلوة  
الوسطى ) اى الوسطى  
من الصلوة او الفضلى من  
قولهم للافضل الاوسط  
وهى صلاة العصر عند  
الاكثر

اذ لا يقصد به ذلك فتأمل ( قوله للتنبيه الخ ) فضيحه ان التنبيه على الفضل انما يكون مع العطف ووجهه انه مع الوصف او الابدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس في ذكره بعد افراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزلة الجنس للآخر فلا يتأتى ان يعتبر في الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر ( قوله للتنبيه على فضله ) اي فضل الخاص وذلك لان ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله انما يكون لمزية فيه ( قوله تنزيلا الخ ) اي انما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير في الوصف اي الكائن في الخاص الذي حصلت به المزية له ( قوله يعني انه الخ ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ ( قوله من الاوصاف الشريفة ) لعل التقيد بالشريفة نظرا للثال او الغالب والافتد تكون الاوصاف خيبة نحو لعن الله الكافرين وابا جهل ( قوله لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه ) اي ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير ( قوله اي الوسطى من الصلوات ) من بمعنى بين اي المتوسطة بين الصلوات وهذا احد احتمالين في معنى الوسطى في الآية وقوله او الفضلى احتمال ثان ويدل لكون من بمعنى بين في الاحتمال الاول انه وقع التصريح بين في بعض نسخ المطول كذا قرره شيخنا العدوي ( قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر ) وذلك لتوسطها بين نهاريين وليلتين وقبل المغرب لتوسطها بين صلاتين يقصران وقبل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران وقبل الصبح لتوسطها بين نهاريين وليلتين او بين نهائية وبلدية يقصران وقبل الظهر وذكر بعضهم انها احدى الصلوات الخمس لا يعينها ايهما الله تخر ايضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة ( قوله ليكون انسابا ) هلة لمحذوف اي انما قيد المصنف التكرار بالنكتة لاجل ان يكون انسابا لان التكرار اذا كان لغیر نكتة كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة قيد بها وهذا بخلاف الابضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا لانه لا بد فيهما من النكتة ولذا لم يقيد بها كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله كئنا كيد الانذار ) اي والارتداع كما يدل له كلام الشارح والمراد بالانذار التخويف وهذا مثال للنكتة الحاصلة بالتكرار ( قوله فقوله كلا ردع ) اي انها هامة مفيدة للردع والزجر عن الانهماك في تحصيل الدنيا والتنبيه على الخطاء في الاشتغال بها عن الآخرة وبيان ذلك ان المخاطبين لما تكاثروا في الاموال والهائم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر اي ماتوا زجرهم المولى عن الانهماك في تحصيل الاموال ونههم على ان اشتغالهم بتحصيلها وامراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطاء بقوله سوف تعلمون ( قوله وفي تكريره تأكيد الخ ) فيه ان بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هناك فراجع ان شئت وقول الشارح

(واما بالتكرير لنكتة)  
ليكون انسابا لا تطويلا  
وتلك النكتة (كئنا كيد  
الانذار في كلا سوف تعلمون  
ثم كلا سوف تعلمون)  
فقوله كلا ردع عن  
الانهماك في الدنيا وتنبيه  
وسوف تعلمون انذار  
وتخويف اي سوف  
تعلمون الخطأ فيما اتم  
عليه اذا ما ينتم ما قدامكم  
من هول المحشر وفي تكريره  
تأكيد للردع والانذار  
(وفي ثم دلالة على ان  
الانذار الثاني ابلغ من  
الاول تنزيلا بعد المرتبة  
منزلة بعد الزمان واستعمالا  
للفظ ثم في مجرد التدرج في درج  
الارتقاء (واما بالانفال)  
من او غل في البلاد اذا بعد  
فيها واختلف في تفسيره  
(فقيل هو ختم البيت)

تأكيد للردع والانذار هذا بشير لما قلناه من ان قول المصنف كذا كيد الانذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ويمكن ان يكون داخلا في كلامه بمقتضى الكاف في قوله كذا كيد الانذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن ان يقال ان الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعن المصنف بالنص عليه وان كان مرادا (قوله وفي ثم) اى وفي العطف ثم الخ وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع ان العاطف يستدعى كون المراد بالثاني غير الاول فان قلت اذا كان الانذار الثاني المبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه المبلغ باعتبار زيادة اهتمام النذر به لا باعتبار انه زاد شيئا في المفهوم (قوله دلالة على ان الانذار الثاني المبلغ) اى دلالة للسامع على ان الانذار الثاني الذى اعتبره المتكلم المبلغ من الاول اى اوكد واغوى منه (قوله تنزيلا الخ) علة لكون العطف ثم فيه دلالة على ما ذكر اى انما دل على ما ذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلت على ان ما بعدها اعلى والمبلغ وقوله تنزيلا اى لاجل تنزيل بعد المرتبة الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنى منزلة البعد الحسى الموضوع له وهو التراخي فى الزمان وتوضيح ذلك ان اصل ثم افادة التراخي والبعد الزمانى وقد تستعار للتراخي والبعد المعنوى بمعنى ان المعطوف قد تكون مرتبته اعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت فى الرتبة منزلة التفاوت فى الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء واذا كان كذلك فدخلوها على الجملة المذكورة يؤذن بان محصوها اعلى عند المتكلم فلذلك دلت الآية على المبلغية الانذار الذى هو مضمون الجملة الثانية لان الابلغية علو فى الرتبة فى قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله فى مجرد التدرج) من اضافة الصفة للوصف اى واستعمالا ثم فى التدرج والانتقال فى درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فى الزمان اى المجرد عن اعتبار كون تاليها اى تالى ثم بعد متلوها فى الزمان ولا يقال ان قوله واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج ينساقى قوله تنزيلا لبعد المرتبة اى المستعملة فيه ثم هنا لانا نقول المراد بعد المرتبة بعدها فى المسافة والقدر لافى الزمان واعتبار التراخي والبعد المنى التراخي والبعد زمانا فتأمل آه سم (قوله اذا ابعد فيها) اى قطع كثيرها وعلى هذا تسمية المعنى الاصطلاحي ايضا لان المتكلم قد تجاوز حد المعنى المراد وبلغ زيادة عنه ويحتمل انه مأخوذ من توغل فى الارض سافر فيها وعلى هذا فيكون تسمية المعنى الاصطلاحي ايضا لكون المتكلم او الشاعر توغل فى الفكر حتى استخرج مجموعة وافقية قديمة زائدا على اصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) اى سواء كان ذلك المقيد للنكته جملة او مفردا وقوله ختم البيت صريح فى ان مسماء المعنى المصدرى لا اللفظ المخنوم به وقوله الآتى فى التنزيل وهو تعقيب الخ صريح فى ان مسمى التنزيل المعنى

المصدرى ايضا لكن قوله هناك وهو ضربان انساب يكون معناه الكلام المذيل به والظاهر انه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الاقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتشبيه باعتبار الكلام وفي قوله وهو ضربان استخدام قال في الاطول وقوله ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر اقسام الاطناب اذا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) اى يتم اصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ اشارة الى ان النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونها بل يجوز ان يتوقف عليها كما يتوقف اجابا على بعض الفضلات قاله اليعقوبى وتأمله (قوله كزيادة المبالغة) اى فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشئ بما هو فى غاية الكمال فى وجه الشبه الذى اريد مدح المشبه بتحقيقه فيه (قوله كقوله الخنساء) اسمها تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد والخنساء لقب غلب عليها (قوله فى مرثية اخيها صخر) ومطلع تلك المرثية

\* قذى بعينك اوبالعين عوار \* او ذرفت اذ دخلت من اهلها الدار \*  
\* كان عيني لذكره اذا خطرت \* فيض يسيل على الخدين مدرار \*  
\* تبيكي خناس على صخر وحق لها \* اذ راها الدهر ان الدهر ضرار \*  
\* فان صخر اولا لنا وسيدنا \* وان صخر ا اذا نعشو لنهار \*  
\* وان صخر ا لتأتم الهداة به \* البيت وبعده

\* لم تره جارة يمشى لساحتها \* ربة حين يخلى بينه الجبار \*  
\* ولا تراء وما فى البيت يأكله \* لكه بارز بالصخر مهبأر \*  
\* طلق اليبدين بفعل الخير ذو فخر \* ضخم الدسيعة بالخيرات امار \*

(قوله الهداة) اى الذين يهتدون الناس الى المعالى واذا اقتدت به الهداة فالهتدون من باب اولى (قوله كانه) اى كأن صخر ا وقوله فى رأسه اى فى رأس ذلك العلم (قوله فقولها الخ) حاصله ان فى تشبيهها صخر ا بالجبل المرتفع الذى هو اظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغة فى ظهوره فى الاهتداء به ثم زادت فى المبالغة بوصفها العلم بكونه فى رأسه نار فان وصف العلم المهتدى به بوجود نار على رأسه ابلغ فى ظهوره فى الاهتداء بماليس كذلك فتجبر المبالغة الى المشبه الممدوح بالاهتداء به وظهر بمقارنة ان الاضافة فى قول المصنف كزيادة المبالغة حقيقة ويحتمل ان تكون بيانية اى كزيادة هى المبالغة فى التشبيه بناء على ان التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجز ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله اعنى) اى المقصود وقوله التشبيه اى لصخر (قوله بما يهتدى به) اى بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ولا شك ان فى تشبيه صخر ا بذلك مبالغة فى ظهوره والاهتداء به (قوله زيادة مبالغة) اى لانها لما ارادت ان تصف اخاها صخر ا بالاشتهار لم تقصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت فى رأس

بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر (وان صخر ا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به كانه علم) اى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كانه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه بما يهتدى به الان فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) اى وتحقيق (التشبيه)

العلم نارا للبالغة في ذلك البيان ( قوله وتحقيق التشبيه ) اى بيان التساوى بين الطرفين في وجه الشبه وذلك بان يذكر في الكلام ما يدل على ان المشبه مساو للمشبه في وجه الشبه حتى كأنه هو والحاصل ان المبالغة في التشبيه كاتقدم ترجع الى الاتيان بشئ يفيد ان المشبه غايه في كمال وجه الشبه الكائن منه فيجبر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه واما تحقيق الشبه فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك الزيادة صار من ظهوره فيهما كأنه حقيقة هما ومساواة عوارض من غير اشعار بكون المشبه غايه في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه لينجر ذلك الى عظمته في المشبه ( قوله في قوله ) اى قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

- \* خليلي مراني على ام جندب • لتقضى حاجات الفؤاد المعذب \*
- \* فانكما ان تنظراني ساعة • من الدهر تفغنى لدى ام جندب \*
- \* الم ترياني كلما جئت طارقا • وجدت بها طيبا وان لم تطيب \*
- \* عقيلة اخدان لها لاذمية \* ولاذات حلف ان تأملت جانب \*

( قوله كأن عيون الوحش ) اى المصادفة لنا والمراد به الظباء وبقر الوحش ( قوله خبائنا ) واحد الاخبية وهو ما كان من زور او صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين او ثلاثة وما فوق ذلك يقال له بيت ( قوله وارحلنا ) جمع رحل عطف على خبائنا عطف تقسيم لان المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير ( قوله الجزع ) خبر كان وقوله لم يقب بضم الباء وقبح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحدة ( قوله بالفتح ) اى بفتح الجيم وحكى ايضا كسرهما وعلى كل حال فالزى ساكنة واما الجزع بفتح الجيم والزى فهو ضد الصبر ( قوله الحرز الباني ) اى وهو عقيق فيه دوار البياض والسواد ( قوله شبهه عيون الوحش ) اى بعدموتها ( قوله تحقيقا للتشبيه ) اى البيان التساوى في وجه الشبه وتوضيح ذلك ان تشبيه عيون الوحش بعدموتها بالجزع في اللون والشكل ظاهر لكن الجزع اذا كان متقيا يخالف العيون في الشكل مخالفة ملان العيون لا تنقيب فيها فزاد الشاعر قوله لم يقب ليحقق التشابه في الشكل بتمامه اى لبيان ان الطرفين متساويان في الشكل الذي هو وجه الشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه اى لبيان التساوى في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم اذ لم يقصد بذلك علو المشبه في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه المحقق به فقد ظهر لك الفرق بينهما كاتقدم ( قوله كان شبهه بالعيون ) لعل الاولى كانت العيون شبهه لان الجزع اعتبره الشاعر مشبهاه واعتبر العيون مشبهة ( قوله الظبي ) اى الغزال وقوله والبقرة اى الوحشية ( قوله كلها سواد ) اى بحسب الظاهر وان كانت لا تخلو في نفس الامر من بياض لا يظهر الا بعد الموت ( قوله بدا ) هو بالقطر بمعنى ظهر اى ظهر

قوله اى المصادفة لنا هكذا في النسخ ولعل صوابه المصيدة لئلا يكون من صاد لا اصاد ( محصحه )

في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا ) اى خيامنا ( وارحلنا الجزع الذى لم يقب ) الجزع بالفتح الخرز الباني الذى فيه سواد وبياض شبهه عيون الوحش واتى بقوله لم يقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان شبهه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حين فعبو نهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدم موت والمراد كثرة الصيد يعنى بما كلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس

بياضها الذي كان غطى بالسواد زمن حياتها فاشبهت الجرع وفي كلامه اشارة الى ان البياض في حال الحياة موجود فيها في الواقع الا انه خفي كقولنا ( قوله وانما شبهها ) اى العيون ( قوله وفيه سواد وبياض ) جلة حانية ( قوله بعدما مونت ) اى مانت وهذا ظرف لقوله شبهها اى ان تشبيهه العيون بالجرع والحال ان فيه السواد والبياض لا يصح الا بعد الموت لاجل ان يتم وجه الشبه وقرر بعض الاشياخ انه يصح قراءة مونت بفتح الميم والواو على صيغة المبني للفاعل بمعنى صارت ميتة وبضم الميم وكسر الواو على صيغة المبني للفعول اى موتها الغير واما قول بعضهم انه على الوجه الاول يكون معناه كثر موتها لان صيغة التفعيل تاتى للتكثير ففيه تأمل ( قوله بما كلفا ) متعلق بقوله بعد ذلك كثر وحاصله انهم كانوا بصطادون الوحش كثيرا وياكلونها وبطر حون اعينها حول اخيتهم فصارت اعينها تلك الصفة ( قوله كذا في شرح ديوان امرئ القيس ) اى خلافا لمن زعم ان المراد من البيت ان الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم في القبا في فلا تفر منهم فظهر اعينها تلك الصفة حول اخبتهم ورد هذا القول بان عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز البياض الذي فيه سواد وبياض بقى شئ آخر لابد من التنبيه عليه وهو ان قوله في رأسه نار وقوله الذي لم يقب كل منهما ذكر لافادة معناه على انه وصف لما قبله كسائر العنوت التي تراد لمعاتيها وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله فان كان الايتان بالنعت عند الحاجة اليه مساواة فهذا ان منه والازم كون النعت اطنابا ان كان لفائدة او تطويلا ان لم يكن لفائدة ويلزم كون سائر الفضلات كذلك واجيب بان النعت وشبهه من سائر الفضلات ان اتى به لافادة المعنى الذي وضع له فقط وكان مدركا للاوساط من الناس كان مساواة وان اتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه الا الخواص ولا يستشعره الا اهل الرعاية لتقتضيات الاحوال كالبلغة في التشبيه المناسبة في قوله في رأسه نار كان اطنابا ولا نسلم ان ماتي به للاطناب يجب ان يكون مستفادا مما قبله بل اذا اتى بالشئ لمعناه وفيه دقة في المقام مناسبة لايأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يفتن له البلغاء واهل الفطنة وقصد الايتان به لذلك كان اطنابا ولو اوجبا في الاطناب ان يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثير مما اورده في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يحاجب عن كل ما كان من هذا النمط مما ذكره المصنف بعد ( قوله فعلى هذا التفسير ) اعنى قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ( قوله وقبل لا يختص بالشعر ) الباء داخلة على المقصور عليه اى ان الايغال ليس مقصورا على الشعر بل يتعدا لغيره ( قوله بل هو ختم الكلام ) اى سواء كان شعر او نثرا ( قوله بما يتم المعنى بدونه ) اى بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل وليس المراد انه يتم المعنى بدونه رأسا ( قوله لان الرسول مهتد لا محالة ) اى وحينئذ فيكون قوله وهم مهتدون تصريح

فعلى هذا التفسير يختص  
الايغال بالشعر ( وقيل لا  
يختص بالشعر ) بل هو  
ختم الكلام بما يفيد نكتة  
يتم المعنى بدونها ( ومثل )  
لذلك في غير الشعر ( بقوله  
تعالى قال يا قوم اتبعوا  
الرسول اتبعوا من لا يسألكم  
اجرا وهم مهتدون )  
بقوله وهم مهتدون  
بما يتم المعنى بدونه لان  
الرسول مهتد لا محالة الا ان  
فيه زيادة حث على الاتباع  
وترغيب في الرسل ( واما  
بالتذييل وهو تعقيب الجملة  
بجملة اخرى تشتمل على  
معناها ) اى معنى الجملة الاولى  
( للتأكيد ) فهو اعم من  
من الايغال

بما علم التزاما وقديقال كان الرسول مهتد غير طالب للاجر لاجل حاله ينبغي ان يجعل المثال  
 مجموع قوله اتبعوا من لا يستلكنكم اجرا وهم مهتدون (قوله الان فيه) اى فى التصريح به  
 (قوله زيادة حث على الاتباع) اى فالتكثيرة فى الافعال الكائن فى هذه الآية زيادة  
 الحث على الاتباع واما اصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين لدلالته  
 على اهتدائهم وطلب اتباعهم وانما كان قوله وهم مهتدون مفيدا لزيادة الحث على  
 الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذى هو الاهتداء فان التصريح بالوصف المقضى  
 للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله وترغيب فى الرسل) اى زيادة  
 ترغيب فى الرسل فهو عطف على حث ووجه افادته ذلك ان الرسل اذا كانوا مهتدين  
 واتبعهم الانسان فلا يخسر معهم شيئا لامن دينه ولا من دنياه بل ينضم له خير الدنيا  
 والآخرة (قوله بالتذيل) هولة جعل الشئ ذيل لا شئ (قوله تعقيب الجملة بجملة) اى  
 جعل الجملة عقب الاخرى وقوله بجملة اى لاجل لها من الاعراب كما صرح بذلك  
 الشارح فى مجتذ الاعراض الآتى قريبا (قوله تشتمل على معناها) صفة للجملة  
 المعمولة عقب الاخرى اى تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الاولى العقبة ولومع الزيادة  
 فالمراد باشتمالها على معناها افادتها بفحواها لما هو المقصود من الاولى وليس المراد  
 افادتها لنفس معنى الاولى بالمطابقة والا كان ذلك تكرارا وحينئذ فلا يكون على هذا قوله  
 تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون تديلا ولذا قال العلامة البيهقي لبدان يقع  
 اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون  
 فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه ان آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم  
 ان الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور  
 ان ذلك العقاب المخصوص لا يقع الا للكفور وقرى بين قولنا جزينه بسبب كذا وقولنا  
 ولا يجزى بذلك الجزاء الامن كان بذلك السبب ولغايرهما يصح ان يجعل الثانى علة  
 للاول فيقال جزينه بذلك السبب لان ذلك الجزاء لا يستحقه الامن اتصف بذلك السبب  
 ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد احدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله  
 لتأكيد) اى لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا  
 التوكيد بالمعنى اللغوى وهو التقوية (قوله فهو اعم من الافعال) اى عموما وجهيا  
 وحاصلا ان الافعال والتذيل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان  
 فيما يكون فى ختم الكلام لتكثيرة التأكيد بجملة كما يأتى فى قوله تعالى جزيناهم بما كفروا وهل  
 يجازى الا الكفور فهو افعال من جهة انه ختم الكلام بما فيه نكته يتم المعنى بدونها وتذيل  
 من جهة انه تعقيب جملة باخرى تشتمل على معناها لتأكيد وينفرد الافعال فيما يكون بغير  
 جملة وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة او بغيرها كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يقب  
 وينفرد التذيل فيما يكون فى غير ختم الكلام لتأكيد بجملة كقولك مدحت زيد ان ثبت

عليه بما فيه فاحسن الى ومدحت عمرا اثبت عليه بما ليس فيه فاساء الى (قوله من جهة  
انه يكون في ختم الكلام وغيره) اي بخلاف الابدال فانه لا يكون الا في ختم الكلام  
(قوله وغيره) اي غير ختم الكلام يعني في الثناء وقد فهم بعضهم ان المراد بالكلام النثر  
وان قول الشارح وغيره بان يكون في الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتي  
في الشارح صريحا ان التذييل يكون في اثناء الكلام (قوله واخص من جهة ان الابدال  
الخ) الانسب ان يقول واخص من جهة انه لا يكون الا بالجملة وللتأكيده بخلاف الابدال  
فانه قد يكون بغير جملة كالمفرد وقد يكون لغير التأكيده وانما كان هذا انسب لان الكلام  
في التذييل اذ هو المحدث عنه لافي الابدال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى  
المقدم وهو المعنى المصدري بل بالمعنى الحاصل بالمصدر فقيه استخدام وهذا يفيد انه  
يطلق بالمعنيين (قوله لم يخرج مخرج المثل) هو مبنى للفعول بدليل قوله بعد ذلك  
وضرب اخرج الخ (قوله بان لم يستقل الخ) اي او استقل بافاده المراد ولم يفش اي لم يكثر  
استعماله والا كان من الضرب الثاني كما نبه عليه الشارح بعد ذلك والشارح لم ينبه  
على دخول هذه الصورة في هذا الضرب فيعترض عليه بانه يلزم على كلامه خروج  
ما اذا استقل ولم يفش عن القسمين مع ان تعريف التذييل شامل لهذه الصورة وقد يجاب  
بان الباء في قوله بان لم يستقل بمعنى الكاف التثنية وحينئذ قد دخلت تلك الصورة المذكورة  
في الضرب الاول (قوله بل يتوقف على ما قبله) انما كان التوقف على ما قبله ليس  
خارجا مخرج المثل لان المثل وصفه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن اصل استعماله  
لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التثنية كقولهم الصيف ضيبت  
البن فانه مستقل في افادة المرام وهو مثل بضرب لمن فرط في الشيء في اوانه وطلبه  
في غير اوانه (قوله على وجهه) متعلق بمحذوف اي وانما يكون هذا المثال من هذا الضرب  
على وجهه (قوله الخصوص) اي وهو المذكور فيما قبل وهو ارسال سبل العرم عليهم  
وتبديل جنتيهم (قوله فيتعلق بما قبله) اي فاذا اريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى  
الا الكفور متعلقا بما قبله وهو قوله فارسلنا عليهم وحينئذ فلا يجري مجرى المثل  
في الاستقلال (قوله وهو ان يراد وهل يعاقب) اي بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فان  
قبل يلزم على هذا ان تكون الجملة الثانية غير مشتملة على معنى الاولى لتضمن الاولى عقابا  
مخصوصا وتضمن الثانية لمطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل قلت  
المقصود من الجملة الاولى انما هو مكافاتهم على كفرهم بالعقاب وذكر فرد من افراد  
ما يعاقب به لا ينظر اليه كذا اجاب يس او يقال ان مطلق العقاب الذي تضمنته  
الجملة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدقه به يوجب تأكيده  
في الجملة (قوله بناء على ان المجازاة هي المكافاة) اي مطلق المكافاة الشاملة  
لثواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا الا الكفور وقوله بناء الخ

من جهة انه يكون في ختم  
الكلام وغيره واخص من  
جهة ان الابدال قد يكون  
بغير الجملة ولغير التوكيد  
(وهو) اي التذييل  
(ضربان ضرب لم يخرج  
مخرج المثل) بان لم يستقل  
بافادة المراد بل يتوقف على  
ما قبله (نحو ذلك جزينا هم  
بما كفروا وهل يجازى  
الا الكفور على وجهه وهو  
ان يراد وهل يجازى ذلك  
الجزء الخصوص الا  
الكفور فيتعلق بما قبله  
واما على الوجه الآخر  
وهو ان يراد وهل يعاقب  
الا الكفور بناء على ان  
المجازاة هي المكافاة

اي واما على الوجه الاول فليس بناء على ذلك بناء بل على ان الجزاء بمعنى العقوبة كما في المطول والحاصل ان الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافاة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الاول مبنى على الاطلاق الاول وجعلها من الضرب الثاني مبنى على الاطلاق الثاني هذا محصل كلام الشارح هنا وفي المطول وهذا البناء لانظر له صحة لصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الاول او يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب الا الكفور فيكون من الثاني ولصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء يراد به المكافاة وهل يكافأ تلك المكافاة الخصوصية الا الكفور فيكون من الضرب الاول ايضا او يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا الا الكفور فيكون من الضرب الثاني والحاصل ان كلا من الاطلاقين يصح ان يكون التذييل في الآية معه من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني فاقاله المصنف مما لا وجه له ( قوله فهو من الضرب الثاني ) لم يخرجه الذي اخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حيثنذ على ما قبله فيصح ان يكون مثلاً واورد ان الجزاء وان فسر بالمكافاة الشاملة للثواب والعقاب الا ان المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب انما يفهم من قوله جزئناهم الذي هو بمعنى عاقبناهم وحيثنذ فيكون قوله وهل يجازى الا الكفور غير مستقل بافادة المراد فيكون من الضرب الاول واجب بان كون جزئناهم قرينة على المراد لا يتاني الاستقلال بالافادة على ان ذلك يفهم من الكفور ايضا ( قوله منفصل عما قبله ) اي بان يكون غير متعبد بالجملة الاولى ( قوله وفشو الاستعمال ) اي شيوخ استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب الحق ان الشرط في جريانه مجرى الامثال هو الاستقلال واما فشوا الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحيثنذ فالاولى للشارح حذفه ( قوله جاء الحق ) اي الاسلام وقوله وزهق الباطل اي زال الكفر ( قوله ان الباطل كان زهوقاً ) لا يخفى ان هذه الجملة لا توقف معناها على معنى الجملة الاولى مع تضمنها معنى الاولى وهو زهوق الباطل اي اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف لان الثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثاني وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لمسايقه من مزيد الزجر عنه والايأس من احكامه الموجبة للاغترار به وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد اذ ان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني لاستقلالها وذلك ظاهر وجملة اذ ان مت فهم الخالدون من الاول لارتباطها بما قبلها لان الفاء للترتيب على الاولى فكانه قيل اينتي ذلك الحكم الذي هو ان لا خلود لبشر بالنسبة اليهم فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام للانكار اي لا اينتي ذلك الحكم فلا يترتب انك ان مت فهم الخالدون ( قوله واتي بلفظة ايضا الخ ) قصد شارحنا العلامة

ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثاني ( وضرب اخرج مخرج المثل ) بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال ( نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقاً وهو ايضا ) اي التذييل بنفسه فجملة اخرى واتي بلفظة ايضا تنبها على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه ( اما ) ان يكون ( لتأكيد

بهذا الكلام الرد على الشارح الخلقالي حيث قال قوله وهو ايضا اى والتذيل او الضرب الثانى فقوله او الضرب الثانى وهم لانه يرد لفظه ايضا وهذا الوهم نشأه من كون الامثلة التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو ما يستقل قال الفناى فان قلت ما ذكره الشارح من ان لفظه ايضا منبهة على ان التقسيم لمطلق التذيل تحكم لادليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثانى لكان المعنى والضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذيل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثانى والاوجب ان يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قلت اجاب عن ذلك العلامة القاسمى بمنع الحكم وذلك لان معنى ايضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد القسم ابلغ فى معنى الرجوع واطهر وان امكن انه تقسيم للثانى ومعنى ايضا كالتقسيم التذيل المطلق وحينئذ فيتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله لتأكيد منطوق) اى لتأكيد منطوق الجملة الاولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق بمادته والمراد بالفهوم المعنى الذى لم ينطق بمادته وليس المراد بهما ما اصطالح عليه الاصوليون ولذا قال العلامة يعقوبى المراد بتأكيد المنطوق هنا ان تشترك الفاظ الجملتين فى مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بان تكون احديهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لا ان يكون لفظ الجملة الاولى نفس لفظ الثانية كما فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان هذا ليس تديلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق والمراد بتأكيد الفهوم هنا ان لا تشترك اطراف الجملتين فى مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين فى الاسمية والفعلية او لا وذلك بان مبدى الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة اخرى مخالفة للاولى فى الالفاظ والمفهوم (قوله كهذه الآية) اى كالتذيل فى هذه الآية وهى قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع فى الجملتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من مادة واحدة وهى الزهوق (قوله فان زهوق الباطل) اى الذى دلت عليه الجملة الثانية وقوله منطوق اى معنى منطوق مذكور فى قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول فى الدال وانما لم يقل فان زهوق الباطل المؤكدة اشارة الى ان المنظورة فى التذيل مجرد المعنى لامع الخواص اللاحقة له كالتأكيد ولان المنطوق للجملة الاولى مجرد زهوق الباطل لخلوها من التأكيد فتأمل كذا قرر شيخنا القندبرى (قوله واما لتأكيد مفهوم) اى مفهوم الجملة الاولى (قوله كقوله) اى التابعة الذى ساقى من قصيدة من الطويل يخاطب بها التمس بن المذنب ومطلعها

\* ارسما جديدا من سعاد يحب \* عفت روضة الاحداد منها تقتضب \*

\* عفا آيه نوح الجنوب مع الصبا \* واسحم دان مزنه يتصوب \*

\* فلا تتركنى بالو عبد كائن \* الى الناس مطلبى به القار اجرب \*

كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستيق اخلا لئه) حال من اخلاصه او من ضمير الخاطب فى لست (على شئت) اى تفرق وذمى خصال فهذا الكلام دل بمفهومه

قوله غير مضوم اليه لعل الاول على هذا الاحتمال غير ضام له تأمل (مصححه)

\* الم تر ان الله اعطاك صورة \* يرى كل ملك دونها يتذبذب \*

\* كأنك شمس والنجوم كواكب \* اذا طلعت لم يد منها كوكب \*

ولست بمسبوق الخ وبعده

\* فان اك مظلوما فعبد ظلمته \* وان تك ذا عني فملك يعتب \*

\* اتاني ابيث اللعن انك لمنى \* وتلك التي اهتم منها وانصب \*

(قوله على لفظ الخطاب) على بمعنى الياء (قوله بمسبوق اخا) السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الابقاء اي لست بمسبوق بمسبوقك مودة اخ اولست بمسبوق اخ لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك مواصلته (قوله لائله) يفتح التاء وضم اللام من لم الشيء جمع بهضه الى بعض اي لانضم اليك لعدم رضاك بميوبه وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق (قوله حال من اخا) اي لاصفة له لانه ليس مقصود الشاعر اخا معينا بل مطلق اخ والوصفية تفيد ان المعنى انك لا تقدر على بقاء مودة اخ موصوف بكونه غير مضموم اليك مع اتصاله بالخصال الذميمة (قوله لعمومه) اي لوقوعه في حيز النفي فمهمومه سوخ مجرى الحال منه وان كان نكرة والمعنى حيث لست بمسبوق مودة اخ في حال كونه غير مضموم اليك مع شغفه وخصاله الذميمة (قوله في لست) اي وحيث لست بالمعنى لست بمسبوق مودة اخ في حال كونك غير مضموم اليه مع شغفه قبل لوجه تخصيص الضمير في لست لجواز الخالية من ضمير المخاطب في مسبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين ويقال ان وجه التخصيص ان الفعل اقوى في العمل من الاسم فامل (قوله على شئت) على بمعنى مع والشعث يفتح العين هو في الاصل انتشار الشعر وتغيره لقلته فمهمومه بلتسريح والدهن فكثرة او ساحة ثم استعمل في لازمه وهو الاوساخ الحسية فهو مجاز مرسل علاقته الزوم ثم استعير اللفظ المجازي للاوساخ المعنوية وهي الخصال الذميمة يجمع اقبح فهو استعارة مبنية على مجاز (قوله اي تفرق) اي موجب تفرق اي افتراق وقوله وديم خصال من اضافة الصفة للوصف وعطفه على ما قبله اعني موجب التفرق للتفسير كذا ذكر بعضهم ويحتمل ان المراد بالتفرق تفرق حال الاخ وتلوته وعدم انضباطه (قوله فهذا الكلام دل الخ) اي لان معنى البيت انك اذا لم تضم اخاك اليك في حال عيبه وتعاوى عن زلته لم يبق لك اخ في الدنيا ولا يعاشر لك احد من الناس لانه ليس في الرجال احد مهذب منقح الفعال مرضى الخصال ولا شك ان الشطير الاول يدل بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك اي الرجال المهذب تأكيد لذلك المفهوم لانه في معنى قولك ليس في الرجال مهذب ومن الجيد في هذا المعنى قول

ابن الحداد

\* واصل اخاك ولو اتاك بمنكر \* فمخلص مني قلا يمكن \*

(ولكل)

\* ولكل حسن آفة موجودة \* ان السراج على سناه بدخن \*

( قوله على نفي الكمال من الرجال ) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه احا ( قوله وقد اكده ) اي اكد ذلك المفهوم لالكلام الدال بمفهومه كقيل ( قوله واما بالتكميل ) اي تكميل المعنى بدفع الإيهام عنه ( قوله ويسمى ) اي هذا النوع من الاطناب ( قوله الاحتراس ايضا ) اي زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان اما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود عنه واما وجه تسميته بالاحتراس فلان حرص الشيء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقايتة من توهم خلاف المقصود فقول الشارح لان فيه الخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس ( قوله لان فيه التوقي ) اي ان به يحصل التوقي اي الحفظ وقوله والاحتراز اي التهرز والتباعد فهو عطف لازم على لزوم ( قوله وهو ان يؤتى الخ ) ظاهره ان التكميل عبارة عن المعنى المصدرى اعنى الاياتين المذكورتين لظاهر اطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر ايضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر ( قوله في كلام الخ ) في بمعنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وليس للظرفية والافلاشعل ما كان في آخره ( قوله بما يدفعه ) اي بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا او جملة كان للجملة محل من الاعراب اولا فان قلت التذيل ايضا لدفع التوهم لانه للتأكد فذا الفرق قلت التذيل مختص بالجملة وبالاخر ولدفع التوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها كذا في السرايى وظاهره اختصاص التذيل بالآخر وسيأتى في الشارح انه يجامع الاعتراض فيكون في الاثناء ( قوله قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره ) اي وقد يكون ايضا في اوله وفي كل اما ان يكون جملة او مفردا وحيث يذ فيه وبين الافعال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون في الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الافعال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما في قولها وان صخر الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسقى ديارك الخ وبينه وبين التذيل عموم وخصوص من وجه ان صح ان التوكيد الكائن بالتذيل قد يدفع إيهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذيل بما يكون مجرد التأكد الحالى عن دفع الإيهام واما ان كان التوكيد الكائن بالتذيل لا يجامع دفع الإيهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع ان الكلام مجازا ودفع خفته عن السماع او دفع السهو وحيث لا يستلزم التذيل التكميل بل هو اعلم من التذيل مطلقا وبينه وبين التكرير والايضاح المبينة كناية اليفسال والتذيل لهما ( قوله فالاول ) وهو ما اذا كان الدافع في وسط الكلام اي وهو مفرد ( قوله كقوله ) اي قول طرفه بن العبد من قصيدة يمدح بها فتبادة بن مسلمة الخنفي وكان قد اصاب قومه شدة قاتوه فبذل لهم وقيل البيت المذكور

على نفي الكمال من الرجال وقد اكده بقوله ( اي الرجال المذهب ) استفهام بمعنى الانكار اي ليس في الرجال منفع الفعّال مرضى الخصال ( واما بالتكميل و يسمى الاحتراس ايضا ) لان فيه التوقي والاحتراز من توهم خلاف المقصود ( وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ) اي يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى وهو ( صوب الربيع ) اي زول المطر ووقوعه في الربيع

- \* ابلغ فتادة غير ساله \* نيل الثواب وعاجل الشكم \*
- \* انى جدتك لاشيرة اذ \* جاءت اليك مرمة العظم \*
- \* القوا اليك بكل ارملة \* شعناء تحمل منقع البرم \*
- \* ففقت بابل لكارم حية \* ن تواحت الابواب بالازم \*

فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم لسقى وهو بفتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ وقوله صوب الربيع فاعل (قوله اى نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربيع فالصوب معناه النزول والربيع معناه المطر كذا قرر بعضهم وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانث سعاد ان الصوب فى البيت معنى المطر وذكره نقلًا عن ائمة اللغة اربعة معان ليس منها النزول وايضا لو كانت مراد الشارح ان الربيع معناه المطر لم يكن لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربيع معنى فالاحسن ان قول الشارح اى نزول المطر من اضافة الصفة للوصوف اى المطر النازل وهو تفسير للصوب وقوله ووقوعه عطف وتفسير وقوله فى الربيع اشارة الى ان المراد بالربيع فى البيت الزمن وان اضافة صوب للربيع فيه من اضافة الظروف الى الظروف فالاضافة على معنى فى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وديمة تهمى) الديمة بكسر الدال المطر المستمرل واقله ما بلغ ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغ اسبوعا وقبل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وتهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع اذ اسال ولم يقيد الديمة بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله فلما كان المطر قد يأول الى خراب الديار) اى فرما يقع فى الوهم ان ذلك دعاء بالخراب وقد يقال ان الذم بالسقى وقرينة المدح تدل على ان المراد ما لا يضر وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موها خلاف المقصود على ان مجرد كون المطر قد يأول الى الخراب لا يكتفى فى ابهام خلاف المقصود بل لابد من سبق الذهن اليه ولا يسبق للذهن من السقى الا اصلاح لشبوعه فى ذلك واجيب عن الاول بان الكلام يستحسن فيه الاحتراز فى الجملة ولو بالنظر لاصله من غير تعويل على القرائن فيناسب الاتيان بما يدفع ما قد يتوهم لا سيما وذكر الديمة والديار يزيد ابهام لان السقى النافع هو ما يكون للزرع واجيب عن الثانى بان سبق الذهن الى الخراب حصل من قوله وديمة تهمى فان الديمة المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ولا يقال ان تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لانا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمة تهمى تقدرا او انه حصل من تقديم ديارك لانه يسبق الى الذهن منه الخراب للعادة بان السقى المصلح انما هو للزرع (قوله انى بقوله غير مفسدها) اى فى وسط الكلام بين الفعل وقاعله (قوله دفعا لذلك) اى لابهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

\* الا يا اسلى يا دارمى على البلى \* ولا زال منهلا بجر عاتك القطر \*

قوله حين تواحت وفى نسخة حتى تراحت ولعله حين تواحت بمعنى تواصلت وليتظرد لك بمراجعة معاهد التنصيص او نحوه فانه لم يكن يبدى وقتئذ ما يرجع اليه فى ذلك (مصححه)

(وديمة تهمى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها انى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (والثانى) نحو اذلة على المؤمنين) لانه لما كان مما يؤهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين

حيث يأت بهذا القيد اعني غير مفسدها قاله السوطي في عقود الجمان واجاب عنه بعضهم بان الدعاء والمدح قرينة على ان المراد مالا يضر فان قلت هذا القدر موجود ايضا في باب الاحتراس وحيث فلا ايهام قلت انهم تارة يقولون على القرينة فلا يأتون بالاحتراس وتارة لا يقولون عليها فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحفني في حاشيته واجاب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله ان مازال في كلامهم تدل على دوام الصفة للموصوف على حسب قوله لها لا على سبيل الاستغراق فاذا قلت مازال زيد يصلي او مازال بكرم الضيف فليس المراد استغراق اوقاته بل المراد اتصافه بذلك في الزمان القابل لذلك وعلى هذا فقوله لازال منها لا يجزعائك القطر لم يرد به سائر الاوقات وانما المراد حيث قلت ذلك ولا شك ان قبولها لذلك انما هو اذا كان غير مفسدها (قوله الثاني) اي وهو ما كان الدافع لايهاام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام (قوله اذلة على المؤمنين) هذا صفة لقوم ابى موسى الاشعري المشار لهم بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اي اذلة لهم فالقصد مدحهم بما يدل على موالاته المؤمنين ومعاملتهم بما يرضيهم فاذلة من التذلل والخضوع لامن الذلة والهوان (قوله فانه) اي وصفهم بالذل وقوله لما كان مما يوهم ان يكون ذلك اي الوصف لضعفهم والايهاام نظرا الى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح او نظرا الى ان شان التذلل ان يكون ضعيفا (قوله اعزة على الكافرين) اي اقوياء واشداء عليهم وحيث قد ذل لهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رغبة فان قلت قوله اعزة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يستفد مما قبله فكيف كان اطنا قلت هو اطنا ب حيث دفع توهم غيره وان كان له معنى مستقل في نفسه لما تقدم انه لا يشترط في الاطنا ان لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطنا اذا استقل لفظه باقادة المعنى وكان في افادته دقة مناسبة لا يراعيها الا البلاغ دون الاوساط من الناس ودفع ما يتوهم بزيادة وصف العزة على الكافرين من هذا القليل لانما يدركه الاوساط حتى يكون مساواة على ان الوصف بالذلة حيث عدت بعلى بشير الى ان لهم عزة ورفعة فالوصف بالعزة افاده ما قبله نوع افادة تأمل (قوله تنبيهها) معمول لقوله دفعه وقوله على ان ذلك اي ما ذكر من الذل وقوله منهم اي من القوم الممدوحين (قوله ولهذا) اي لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله بعلى) اي مع انه يتعدى باللام يقال ذل له (قوله تضمنه معنى العطف) اي فكأنه قيل فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه غاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسع بتعيين الذل معنى العطف وعلى باقية على بابها (قوله ويجوز ان يقصد الخ) حاصله ان لا يراعى التضمين في الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرائن انها

تنبيهها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدي بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم اعلى المؤمنين خافضون لهم اجنتهم (واما بالتعظيم وهوان يوتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس بحملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذب به كلام المصنف في الايضاح

عن رجة وانما التجوز في استعمال على موضع اللام للاشارة الى ان لهم رفعة واستعلاء  
على غيرهم من المؤمنين وان تذللهم تواضع منهم لا يحجز والحاصل ان كلام الامرين  
الذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين في الفعل على الاول  
وانشاؤه على الثاني وانما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وايضا لفظ على  
صلة لغير مذكور على الاول وعلى الثاني صلة للمذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل يقصد  
وقوله انهم اى القوم الموصوفين بالحمية (قوله خافضون لهم اجحتهم) اى ملينون لهم  
جانبهم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما  
شيء واحد لفظ (قوله في كلام) اى مع كلام في انشاء او في آخره (قوله لا يوهى الخ)  
هذا مخرج لتتميم ذكر في كلام يوهى خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل  
بان النكتة في التتميم غير دفع توهى خلاف المقصود لانه لا يكون في كلام يوهى خلاف  
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل آه اطول (قوله بفضلة) اى ولو كان  
معنى الكلام لا يتم الا بها (قوله او هو ذلك) اى كالمجرور والتتميم (قوله مما ليس  
بجملة مستقلة) بان كان مفردا او جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولهما بمفرد  
وانما كان كلامه شاملا للمفرد والجملة الغير المستقلة لان السالبة تصدق عند نفى  
موضوعها ومحوها (قوله ومن زعم الخ) اى لاجل دخول الجملة الزائدة على اصل المراد  
(قوله فقد كذب الخ) اى حيث مثل له فيه مما يحبون من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى  
تنفقوا مما يحبون ولا شك ان قوله مما يحبون ليس فضلة بهذا الاعتبار فلا يكون تقيما  
والمصنف جملة من التتميم وصاحب البيت ادرى بالذى فيه وانما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار  
الذى ذكره الزاعم لان الاتفاق مما يحبون الذى هو المقصود بالاحصر لا يتم اصل المراد بدونه  
اذ لا يصح ان يقال حيث ارى هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما يحبون فتعين ان مراده  
بالفضلة بعض الفضلات المذكورة سواء توقف تمام المعنى عليه ام لا ولا شك ان مما يحبون  
بعضها لانه مجرور فان قلت اذا كان قوله مما يحبون لا يتم اصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا  
اصلا بل مساواة فيكون تمثيل المصنف به للاطناب فاعدا من اصله فلا يستشهد به  
قلت حيث جعل اطنابا يجب ان يدعى ان اصل المعنى حتى تنفقوا اى يقع منكم اتفاق  
وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لانتكون المساواة لانه مزيد لاجل  
نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها وراعيها البلاغ وهى الاشارة الى ان فعل البر  
لا يكون الا بطلبة النفس وتحملا لها المشاق بالاتفاق من المحبوب المنشهى لا بطلاق اتفاق  
لانه وان كان فيه اجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم ان هذا هو مناط الاطناب ومن  
هذا تعلم ان كون الشيء مقصودا في الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للتكلم  
الابه لا ينافي كونه اطنابا فتأمل (قوله وانه لا يخصيص الخ) عطف على كلام المصنف  
اى وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم لان جميع اقسام الاطناب ما تقدم وما يأتى يتم

المعنى بدونه فلا خصوصية للتميم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان بهذا المعنى يكون مستدركا وايضا الفضلة بهذا المعنى الذي قاله الزاعم تصدق بالجملة التي لا محل لها من الاعراب المشترطة في الاعتراض فقتضاه ان يكون التميم اهم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما سأتى على تباينهما حيث قال فلا اعتراض ببيان التميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب ( قوله لنكتة ) هذا زيادة بيان لان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب والا كان تطويلا قاله العلامة البعقري وقد علم من حد التميم انه مبان للتكميل لانه شرط في التميم كون الكلام معه غير موهم بخلاف المراد بخلاف التكميل وانه مبان للتذليل ان شرطنا في الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب لان الفضلة لا بد ان يكون لها محل من الاعراب وان لم تشرط في الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذليل عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الجملة التي لها محل من الاعراب وانفراد التميم بغير الجملة وانفراد التذليل بالتي لا محل لها من الاعراب وان بينه وبين الايغال عموما وخصوصا من وجه لا اجتماعهما في فضلة لم تدفع ايها خلاف المقصود وانفراد الايغال بالجملة التي لا محل لها وما فيه دفع ايها خلاف المقصود وانفراد التميم بما يكون في اثناء الكلام مما ليس بمختم شعر ولا يختم كلام واعلم ان التميم ضربان تميم المعاني وهو ما ذكره المصنف وتقيم اللفظ ويسمى حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والسبحن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول ابي الطيب المتنبي \* وحقوق قلبي لورأت لهيبه \* يا جنتي لوجدت فيه جهنما \* فحصل بقوله يا جنتي وزن القافية مع اشتماله على الطباق الحسن ولو قال يا منيتي لكان مستهجننا ( قوله كالمبالغة ) اي في المدح الذي سبق لاجله الكلام ( قوله نحو ويطعمون الخ ) اي صفوه قوله تعالى في مدح الارار بالكرم واطعام الطعام ( قوله في وجه ) اي وانما تكون زيادة الفضلة التي هي المجرور هنا من المبالغة في وجه مذكور في الآية ( قوله مع حبه ) اي مع حبه واشتهائهم اياه وظاهره ان على بمعنى مع ( قوله والاحتياج اليه ) من عطف العلة على المعلول اي الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولا شك ان اطعام الطعام مع الاحتياج اليه ابلغ في المدح من مجرد اطعام الطعام لانه يدل على النهاية في التزهد عن البخل المذموم شرعا والحاصل ان القصد من الآية مجرد مدح الارار بالسخاء والكرم ولا شك ان هذا يكفي فيه مجرد الاخبار عنهم بانهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه اولا ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم وحيث فقول على حبه اطناب نكتته افادة المبالغة في المدح على ما ينسأ وما قيل في هذه الآية يقال ايضا في قوله تعالى وآتى المال على حبه ( قوله وان جعل الضمير لله ) اي وجعلت على التعليل ( قوله على حب الله ) اي لاجل حب الله تعالى لارياه ولا سمعة وان كان حبه للطعام حاصلا على ذلك الوجه لان الشأن حبه ولكنه غير ملحوظ ( قوله

وانه لا تخصيص لذلك بالتميم ( لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه ) وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام ( اي ) يطعمونه ( مع حبه ) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حب الله تعالى فهو ( واما بالاعتراض ) وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى

بجملة او اكثر لاجل  
لها من الابرار  
لكنه سوى دفع  
الايهام ( لم يرد  
بالكلام بجموع  
المسند اليه والمسند  
فقط بل مع جميع  
ما يتعلق بهما من  
الفضلات والتواضع  
والمراد باتصال  
الكلامين ان يكون  
الثاني بيانا للاول  
او تأكيدا او بدلا  
( كالترتبه في قوله  
تعالى ويصطلون لله  
البنات سبحانه ولهم  
ما يشتهون ) فقوله  
سبحانه جملة لانه  
مصدر بتقدير الفعل  
وقعت في انشاء  
الكلام لان قوله  
ولهم ما يشتهون  
عطف على قوله  
لله البنات

(فهو) أي الجار والمجرور لتأدية أصل المراد وهو مدحهم بالعبادة، والكرم لأن الإنسان لا يمدح شرما إلا على فعل لأجل الله تعالى وإذا كان الجار والمجرور على هذا الوجه لتأدية أصل المراد كان مساواة لا طناً فلا يكون تقيماً وقد يقال هذا يقتضي أن اطعام الطعام إذا لم يقصده وجهه الله تعالى بأن كان جبلة وغفل عن قصد الرياء وقصد وجهه الله تعالى لا يكون بمدوحاً شرماً مع أنه بمدوح شرماً لأنه يشاب على ذلك لأننية التقرب لا تشترط في حصول الثواب إلا في الترك لا في الفعل وحينئذ خالفه الشارح لا يمت (قوله في أثناء الكلام) أخرج الإيغال لأنه ختم الكلام بما يفيد نكتة لا يمت المعنى بدونها كما مر (قوله متضمن معنى) أي اتصالاً معنواً بأن كان الشاق بياناً للاول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو معطوفاً عليه كإدخال ذلك التمثيل الآتي (قوله لا يحمل لها من الأعراب) أخرج التميمي لوجود الأعراب فيه وهذا شرط في الجملة الاعتراضية وكذا الجملة إذا تعددت لابد فيها أن يكون لا يحمل لها من الأعراب جزءاً (قوله سوى دفع الإيهام) أخرج التكميل فالخارج ثلاثة أمور وشمل التعريف بعض صور التذليل وهو ما إذا كانت الجملة الممتزعة مشتملة على معنى ما قبلها وكانت النكتة التأكيد لأن سوى دفع الإيهام شامل للتأكيد ولا يقال بجعل الاعتراض للتأكيد بخلاف لما ذكره الشارح فندس سره في حواشي الكشف عند قوله تعالى «انذرهم أم لم تنذرهم» حيث قال أن اشتراط كون الاعتراض للتأكيد غير الانضمام لانا نقول لا مخالفة بين الكلامين لأن كلام الشارح في تفسير الآية يفيد أن الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا ينا في أنه يكون له وغيره سوى دفع الإيهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف وعن صرح بان من فوائد الاعتراض التأكيد العلامة ابن هشام في متن المغني (قوله لم يرد بالكلام) أي المذكور في التعريف قال للعهد الذكري (قوله مجموع المسند إليه والمسند فقط) أي واللام يشمل المثال الآتي (قوله من الفضلات والتوابع) أي المفردة ولو تأويلها كما في قوله تعالى «الله البينات» ولهم ما يشتهون فإن كلامهما في قوة المفردة وإنما قبلنا ما ذكر بالفرد لغير ما يأتي في بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثاني بياناً للاول أو تأكيداً أو بدلاً أي أو عطفاً فإن المراد بذلك الجملة التي ليست في قوة المفرد كما سيظهر من التمثيل كذا في حاشية شيخنا الحنفى (قوله بياناً للاول) قضيه أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في الفصل والوصل وفي المغني في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جبلة بخلاف البدل (قوله أو بدلاً) أي أي ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفاً على الاول كما في قوله تعالى «أنى وضعتها» أنى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وأنى سميتها مريم فإن قوله والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى اعتراض بين قوله أنى وضعتها وأنى وبين قوله وأنى سميتها مريم وفي بعض النسخ ثبوت قوله ونحو ذلك (قوله كالتنزيه الخ) مثالاً للنكتة

التي هي غير دفع الابهام او لاعتراض في الآية المذكورة وقع في انشاء الكلام لابين  
 كلامين كما يأتي بيانه ( قوله ويجعلون ) اي المشركون ( قوله بتقدير الفعل ) اي بفعل  
 .مقدر من معناه اي انزهه سبحانه اي تنزيها ( قوله عطف على قوله لله البنات ) اي  
 من قبيل عطف المفردات فلهن عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم  
 ان انشاء الكلام يشمل ما بين التعاطفين ثم ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف  
 عليه فالضمير المجرور باللام معمول ليحتمل على انه مفعول وفاعله الواو والضمير ان لشيء  
 واحد اي يجعلون لله البنات ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من المذكور فان قلت عمل  
 الفعل في ضميرين شيء واحدهما فاعل والاخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتني وذلك  
 لان عمله فيهما على ان احدهما فاعل والاخر مفعول يوهن تغيرهما نظرا للغالب  
 من مغايرة الفاعل للفعل الا في افعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الابهام السابق  
 لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه وظنه بامور غيره قلت اجيب باجوبة  
 ثلاثة الاول ان هذا انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل  
 مستقرا والجعل بمعنى التصيير اي يصيرون البنات مستحققة لله وما يشتهون من البنين  
 مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضمير ان معمولين لفعل واحد لا اذا كان احدهما  
 معمولاً للمعناه وكذلك اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي الثاني ان محل  
 الامتناع فيما اذا لم يكن احد الضميرين مجرورا فان كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله  
 تعالى وهزي البك لانه يتوسع في الجار والمجرور والظرف ما لا يتوسع في غيره الثالث  
 ان محل الامتناع في غير المعطوف فان كان احد الضميرين معطوفا جاز ذلك لانه يغتفر  
 في التابع ما لا يغتفر في التبوع واحدا للضميرين هنا مجرور ومعطوف واعتراض الجوابان  
 الاخيران بان تعليل المنع السابق يقتضي المنع مطلقا حتى في هاتين الصورتين لوجود  
 هلة المنع فيهما واجيب بان وجود هلة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى  
 السابق فان قلت لم تجعل جملة ولهم ما يشتهون حالية بان يكون التقدير ويجعلون لله  
 البنات والحال ان لهم ما يشتهون من البنين وحينئذ فلا تكون الآية من قبيل الاعتراض  
 قلت جعلها حالية لا يفيد التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكد بالتنزيه وذلك  
 لان المعنى حينئذ انهم اعتقدوا النقص في حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه  
 الا انهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له ما هو غير كامل مع  
 انه جعلهم بحالة الكمال من الاولاد وليس في هذا من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير  
 كامل لسيدهم ونسبتهم ما هو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم نسبتهم  
 انفسهم لاستحقاق البنين ( قوله والدعاء ) اي المناسب للحال ( قوله في قوله ) اي قول  
 عوف بن محم الشيباني بشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد

دخل عليه فسلم عليه عبدالله فلم يسمع فأعلم بذلك فدنا منه وانشده هذه القصيدة وارادها  
 \* يا ابن الذي دان له المشرقان \* طرا وقد دان له المغربان \*  
 ان الثمانين البيت وبعده

\* وبدلتني بالشطايط الحسا \* وكنت كالصعدة تحت السنان \*  
 \* وقاربت مني خطي لم تكن \* مقاربات وتنت من عنان \*  
 \* وانشأت بني وبين الورى \* سخابة ليست كندج العنان \*  
 \* ولم تدع في لستمع \* الالسانى وبحسبى لسان \*  
 \* ادعوبه الله واثني به \* على الامير المصعبى الهجان \*  
 \* وهمت بالاطواق وجدابها \* وبالغواني اين منى الغوان \*  
 \* فقر بانى بأبى اتما \* من وطنى قبل اصرار البان \*  
 \* وقبل منعاه الى نسوة \* مسكنها خزان والرقشان \*  
 \* سقى قصور السار ماء الحيا \* من بعدهدى وقصور الميان \*  
 \* فكلمكم وكلم من دعوة لى بها \* ان تخطاها صروف الزمان \*

( قوله ان الثمانين ) اى السنة التى مضت من عمرى ( قوله وبلغتها ) بفتح التاء اى بلغك  
 الله اياها ( قوله قد احوجت سمعى ) اى لما ثقل بضمها ( قوله ترجان ) بفتح التاء  
 والجيم يجمع على تراجم كزعران وزعافر ويقال ايضا بضم الجيم وقبح التاء وربما  
 ضمت التاء مع الجيم ( قوله اى مفسر ) اى بصوت اجهر من الصوت الاول فقوله ومكرر  
 عطف تفسير هذا هو المراد بالترجان هنا وان كان فى الاصل هو من يفسر لغة بلغة اخرى  
 ( قوله لقصد الدعاء ) اى للمخاطب بطول عمره وابلague الثمانين سنة قال يعقوبى  
 ولا يقال فى هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب ما سبق  
 من اجله وهو ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان القسطة فى طول العمر يقتفر  
 معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به ( قوله ولاحالية ) اعلم ان الواو الاعتراضية  
 قد تلتبس بالاحالية فلا يعين احدهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهى  
 حالية والا فهى اعتراضية ويحتملها قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون  
 ثم عفونا عنكم فان قدر ان المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير  
 محلها كانت لتقيد العامل فكانت واو الحال وان قدر وانتم قوم عادتكم الظلم حتى  
 يكون تأكيداً لتلهم بامر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت  
 اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى آه يعقوبى ( قوله والتنبية ) اى تنبيه المخاطب  
 على امر يؤكده الاقبال على ما امر به زاد فى الايضاح انه قد يكون تخصيص احد المذكورين  
 بزيادة تأكيد فى امر علق بهما نحو ووصينا الانسان بالديه جلته امه وهنا على وهن

( والدعاء فى قوله ان الثمانين  
 وبلغتها قد احوجت سمعى  
 الى ترجان ) اى مفسر  
 ومكرر فقوله وبلغتها  
 اعتراض فى اثناء الكلام  
 لقصد الدعاء والواو فى  
 مثله تسمى واو الاعتراضية  
 ليست بعاطفة ولاحالية  
 ( والتنبية فى قوله )

وفصله في عامين ان اشترى ولو اربك ولاستعطف والمطابقة كما في قول ابي الطيب  
\* وخفوق قلبي لورأيت لهيبه \* يا جنني رأيت فيه جهنما \*

فقوله باجتنى اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم ولاستعطف  
محبوبه بالاضافة للباء وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال  
(قوله واعلم الخ) هذا البيت انشده ابو علي الفارسي ولم يعزه لاحد (قوله هذا اعتراض)  
اي قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض لاجل تنبيه المخاطب على امر يؤكد اقباله على ما امر به  
وذلك لان هذا الاعتراض افاد ان علم الانسان بالشيء ينفعه وهذا مما يزيد المخاطب  
اقبالا على طلب العلم والفاء في قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضية ومع ذلك لا تخلو هذا  
عن شائبة السببية اذ كانه يقول وانما امرتك بالعلم بسبب ان علم المرء ينفعه وقد  
استفيد من قول الشارح هذا اعتراض ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو  
وبدونها (قوله وضمير الشأن محذوف) اي هذا على مذهب الجمهور ويجوز  
ان يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدرا  
كما جوزه سيوبه وجاعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا (قوله يعني  
ان المقدر الخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا تسلية الخ) وذلك لان  
الانسان اذا علم ان ما قدره الله يأتيه ولا بد طال الزمان او قصر وان لم يطلبه وما  
لم يقدره لا يأتيه وان طلبه تسلى وسهل عليه الامر يعني الصبر والتفويض وترك المنازعة  
الاقدار (قوله فالاعتراض بيان الخ) هذا تفرع على ما ذكره في التعريف يعني  
اذا علمت حقيقة الاعتراض فيما سبق من انه لا بد وان يكون في الاثناء وان يكون بجملة  
او اكثر لا محل لها وان تكون التكنة فيه سوى دفع الابهام تفرع على ذلك ما ذكره  
الشارح (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) اي والاعتراض انما يكون بجملة  
لا محل لها وهذا تبيان في اللوازم وهو يؤذن بالتبين في المزومات وقديقال لاحاجة  
لقوله والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التبين لان ذلك يكفي فيه قوله لانه انما يكون  
بفضلة اي والفضلة مفرد ولو حكما والاعتراض انما يكون بجملة وتبين اللوازم بشر  
بتبين المزومات (قوله لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود) اي بخلاف الاعتراض  
فانه انما يكون لغير ذلك الدفع فتبين لازما فلزم تبنيهما (قوله لانه لا يكون الا في آخر  
الكلام) اي والاعتراض انما يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين (قوله لكنه  
يشمل الخ) الاولى ان يقول ويشمل بعض صور الخ اذا لم يحل للاستدراك ولا يقال ان التكنة  
في الاعتراض لا بد ان تكون غير دفع الابهام والتكنة في التذيل لا بد ان تكون هي  
التأكيد والتأكيد دافع للابهام لاننا نقول ان التأكد اعم من دفع الابهام لحصوله مع  
غيره وحيث فلا يلزم من نفي دفع الابهام نفي التأكد مطلقا وكفي هذا في صحة اعمية  
الاعتراض (قوله وهو) اي ذلك البعض (قوله وقعت بين جملتين متصلتين معنى

واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا  
اعتراض بين اعلم ومفعوله  
وهو (ان سوف يأتي كل  
ما قدرا) ان هي الخففة  
من الثقيلة وضمير الشأن  
محذوف يعني ان المقدرات  
البتة وان وقع فيه تأخير  
ما وفي هذا تسلية وتسهيل  
للامر فالاعتراض بيان  
التبني لانه انما يكون بفضلة  
والفضلة لا بد لها من اعراب  
وبيان التكميل لانه انما  
يقع لدفع ايهام خلاف  
المقصود وبيان الافعال  
لانه لا يكون الا في آخر  
الكلام لكنه يشمل بعض  
صور التذيل وهو ما  
يكون بجملة لا محل لها  
من الاعراب وقعت بين  
جملتين متصلتين معنى لانه  
كما لم يشترط في التذيل  
ان يكون بين كلامين  
لم يشترط فيه ان لا يكون  
بين كلامين فتأمل حتى  
يظهر لك فساد ما قيل انه  
بيان التذيل

قوله لغیر بیان الابضاح  
هكذا في النسخ ولعل  
صوابه لغیر نكتات الابضاح  
فتأمل وحرر (مصححه)

بناء على انه لم يشترط فيه  
ان يكون بين كلام او بين  
كلامين متصلين معنى  
(ومساجاه) اى ومن  
الاعتراض الذى وقع  
(بين كلامين) متصلين  
وهو اكثر من جملة  
ايضا اى كما ان الواقع هو  
بينه اكثر من جملة (قوله  
تعالى فاتوهن من حيث  
امركم الله ان الله يحب  
التوايين ويحب التطهرين)  
فهذا اعتراض اكثر من  
جملة لانه كلام يشتمل على  
جلتين وقع بين كلامين  
اولهما قوله فاتوهن من  
حيث امركم الله وثانيهما  
قوله (نساؤكم حرث  
لكم) والكلامان متصلان  
معنى (فان قوله نساؤكم  
حرث لكم بيان لقوله  
فاتوهن من حيث امركم الله

اى وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله لانه كما لم يشترط الخ) اى بل تارة يكون بين  
كلامين وتارة لا يكون بينهما وذلك لان الشرط في التذييل كونه بمجملة عقب اخرى  
يقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجملة لها محل من الاعراب ام لا كانت بين كلامين  
متصلين معنى ام لا فتشمل الصورة المذكورة فقول الشارح لانه كما لم يشترط الخ علة  
لكون الصورة المذكورة من صور التذييل وحيث كانت الصورة المذكورة من صور  
التذييل وشملها ضابط الاعتراض يعلم ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما  
في هذه الصورة وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض  
بما لا يكون للتأكيد (قوله فتأمل) اى ما قلناه ذلك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل  
المفيد ان بينهما عموما وخصوصا وجهها (قوله فساد ما قبل) اى لان عدم اشتراط  
الشيء ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط ان يكون بين كلام او كلامين  
ليس شرطا لكونه ليس بين كلام او كلامين وحاصله ان بعض الناس فهم ان التذييل  
لما لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين متصلين ولا في اثناء كلام اختص بانه لا يكون  
بين كلامين متصلين فبان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه  
فساد هذا القول انه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده وانما تلزم البينة  
بينهما لو قيل انه يشترط في التذييل ان لا يكون بين كلامين وفرق ظاهر بين عدم  
اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء وذلك لان الاول يجامع وجوده وعدمه فهو اعم  
من الثانى ويمكن الجواب بان هذا القائل نظر الى ثانيهما بحسب المفهوم بناء على  
ما ذكر وان كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق (قوله بناء على انه لم يشترط  
فيه ان يكون الخ) اى واشتراط ذلك في الاعتراض وترك الشارح بيان النسبة بين  
الاعتراض والابضاح وبين الاعتراض والتكرير ولذا ذكر ذلك تنبيها للفائدة فالنسبة  
بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهى وذلك لانه لا يشترط في نكتة  
الاعتراض ان تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيها كونهما بغير الجملة التى لاجل لها  
من الاعراب ولا كونهما في غير الوسط المشترط ذلك في الاعتراض وحينئذ فيجتمع  
الاعتراض مع الابضاح في الجملة التى لاجل لها من الاعراب الواقعة في الاثناء وينفرد  
الابضاح فيما يكون بغير الجملة او بالتى لاجل لها ولا يحل لها ولكنها في الآخر وينفرد  
الاعتراض فيما يكون لغیر بيان الابضاح ويجتمع الاعتراض مع التكرير في الجملة التى  
لا يحل لها الواقعة في الاثناء للتقرير والتوكيد وينفرد الاعتراض في الجملة المذكورة اذا  
كانت لغیر توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون في الاثناء (قوله اى ومن الاعتراض)  
اى لا بالمعنى السابق بل بمعنى المتعاضد بدليل قوله وهو اكثر الخ (قوله وهو اكثر)  
اى والحال ان الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين اكثر الخ ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين  
كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله اى كما ان الواقع الخ) اى كما ان الكلام الذى وقع

وهو مكان الحرث فان الغرض ١٧٣ الاصل من الاتيان طلب النسل لافضاء الشهوة والنكته في هذا

الاعتراض بينه وفي اثباته اكثر من جملة فبرز الشارح الضمير لجران الصلة على غير من هـ له لان ال واقفة على الكلام وضمير هو للاعتراض وضمير بينه لآل الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا وما جاء اى وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) اى قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جلتين) احدهما يجب التوابين والاخرى ويجب المتطهرين بناء على ان المراد بالجملة ما شتمل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا اذا قدر كما هو الظاهر ان الثانية معطوف على جملة يجب التوابين التى هي خبران واما اذا بنينا على ان المراد بالجملة ما يستقل بالافادة وهو الاقرب فانما يتبين كونه اكثر من جملة اذا قدر عطف ويجب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على انه مبتدأ اى وهو يجب المتطهرين او بدون تقديره لانها ليست في محل المفرد حيثذ وان كانت محتوية على ضمير عائذ على ما في الاولى واما اذا قدر على هذا البناء عطفها على يجب التوابين فلا يخفى انه ليس هنا جملتان وحيثذ فليس الفصل هنا باكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) اى لكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التى لا محل لها اول لكون الجملة الثانية بمثابة الاولى في افادة ما تنفيده فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان الخ يحتفل ان يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل ان يكون مراده به فاذا كرنا (قوله نساؤكم حرث لكم) اى بحرث لكم اى موضع حرثكم وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على ان الغرض من اتيانهن طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من الحرث الحسى فاذا فهمت ان الحكمة الاصلية من اتيانهن طلب النسل الذى هو اهم الامور منهن لما فيه من بقاء النوع الانساني المترتب عليه تكثير تخيور الدنيا والاخرة فهمت ان الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذى امر الله بآتيانهن منه مبهم فين بانه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم واذا علمت ذلك تعلم ان قول المصنف بيان لقوله فأتوهن الخ الاولى ان يقول بيان لحث امركم الله الان يقال ان في الكلام حذف اى بيان لحث من قوله فأتوهن من حيث امركم الله ومثل هذا شائع في كلامهم (قوله وهو) اى حيث اى ان المكان الذى امرنا الله بآتيانهن منه مكان الحرث (قوله فان الغرض الاصل) اى الحكمة الاصلية والافعال الله لا تعمل باغراض وهذا تعليل لمحذوف اى وانما كان قوله نساؤكم حرث لكم بيانا لقوله فأتوهن من حيث امركم الله لان الغرض الخ اى وحيثذ فلانأتوهن الامن حيث يتأتى هذا الغرض (قوله طلب النسل) اى لانه اهم الامور المترتبة على آتيانهن لما فيه من بقاء النوع الانساني

الاعتراض بينه وفي اثباته اكثر من جملة فبرز الشارح الضمير لجران الصلة على غير من هـ له لان ال واقفة على الكلام وضمير هو للاعتراض وضمير بينه لآل الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا وما جاء اى وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) اى قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جلتين) احدهما يجب التوابين والاخرى ويجب المتطهرين بناء على ان المراد بالجملة ما شتمل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا اذا قدر كما هو الظاهر ان الثانية معطوف على جملة يجب التوابين التى هي خبران واما اذا بنينا على ان المراد بالجملة ما يستقل بالافادة وهو الاقرب فانما يتبين كونه اكثر من جملة اذا قدر عطف ويجب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على انه مبتدأ اى وهو يجب المتطهرين او بدون تقديره لانها ليست في محل المفرد حيثذ وان كانت محتوية على ضمير عائذ على ما في الاولى واما اذا قدر على هذا البناء عطفها على يجب التوابين فلا يخفى انه ليس هنا جملتان وحيثذ فليس الفصل هنا باكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) اى لكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التى لا محل لها اول لكون الجملة الثانية بمثابة الاولى في افادة ما تنفيده فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان الخ يحتفل ان يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل ان يكون مراده به فاذا كرنا (قوله نساؤكم حرث لكم) اى بحرث لكم اى موضع حرثكم وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على ان الغرض من اتيانهن طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من الحرث الحسى فاذا فهمت ان الحكمة الاصلية من اتيانهن طلب النسل الذى هو اهم الامور منهن لما فيه من بقاء النوع الانساني المترتب عليه تكثير تخيور الدنيا والاخرة فهمت ان الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذى امر الله بآتيانهن منه مبهم فين بانه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم واذا علمت ذلك تعلم ان قول المصنف بيان لقوله فأتوهن الخ الاولى ان يقول بيان لحث امركم الله الان يقال ان في الكلام حذف اى بيان لحث من قوله فأتوهن من حيث امركم الله ومثل هذا شائع في كلامهم (قوله وهو) اى حيث اى ان المكان الذى امرنا الله بآتيانهن منه مكان الحرث (قوله فان الغرض الاصل) اى الحكمة الاصلية والافعال الله لا تعمل باغراض وهذا تعليل لمحذوف اى وانما كان قوله نساؤكم حرث لكم بيانا لقوله فأتوهن من حيث امركم الله لان الغرض الخ اى وحيثذ فلانأتوهن الامن حيث يتأتى هذا الغرض (قوله طلب النسل) اى لانه اهم الامور المترتبة على آتيانهن لما فيه من بقاء النوع الانساني

لانه يجب ان يكون بمحالة لا محل لها من الاعراب وان يذكره المصنف

المرتب عليه كثرة الخبور الدنيوية والاخروية وحيث كان الغرض من اتيانهم لمطلب  
النسل والنسل لا يحصل الا بالاتيان من القبل لامن الدبر فيكون ذلك الموضع هو المكان  
الذي طلب اتيانهم منه شرعا فتم ما ذكره المصنف من دعوى البيان ( قوله الترغيب  
فيما مرواه ) اى الذى من جلته الاتيان فى القبل وقوله والتفريع عما نهوا عنه اى الذى  
من جلته الاتيان فى الدبر ووجه كون الاعتراض هنا مرغبا ومنفرا عما ذكر ان الاخبار  
بمحبته الله للتائب عما نهى عنه الى ما مر به وللتطهر من ادران التلبس بالنهى عنه بسبب  
التوبة والرجوع للمأمر به مما يؤكد الرغبة فى الاوامر التى من جلتها الاتيان فى القبل  
والتفريع عن التواهى التى من جلتها اتيان الدبر ( قوله غير ما ذكر ) الاوضح ان يقول  
قد تكون النكتة فيه دفع الابهام ( قوله مما سوى دفع الابهام ) هذا بيان لما ذكر  
فكانه قال قد تكون النكتة فيه سوى دفع الابهام وغير ذلك سوى هو دفع الابهام  
لاننى التفى اثبات فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الابهام وتكون غيره وقوله  
حتى انه اخ حتى تفريعية بمعنى الفاء وضمير انه للاعتراض فكانه قال فيكون الاعتراض  
لدفع ليهام خلاف المقصود ( قوله آخر جملة ) اى فى آخر جملة اى بعدها ( قوله بان لا يلى  
الجملة ) اى التى اعترض بعدها ( قوله فيكون ) اى بحيث يكون الاعتراض فى آخر  
الكلام ( قوله او يلفيها ) اى الجملة المعترضة بعدها ( قوله ان يؤتى فى اسماء الكلام ) هذا  
محل وفق وقوله او فى آخره محل خلاف وقوله او بين كلامين متصلين هذا محل  
موافقة وقوله او غير متصلين محل مخالفة وقوله بجملة متعلق يؤتى وقوله لا محل لها  
من الاعراب هذا لم يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم المحلية باقيا بحاله ( قوله لستة )  
زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لالاخراج لان الاطاب كنه لستة ( قوله فيتأمل الخ )  
لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف  
السابق اشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة ( قوله بهذا التفسير ) اى الصادق  
على ما محل له من الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت فى آخر الكلام  
او فى انشائه ( قوله مطلقا ) اى شموليا مطلقا فيجتمعان فيما اذا كانت الجملة المعترضة  
مشكلة على معنى ما قبلها وكانت النكتة التأكيد وينفرد الاعتراض فيما اذا كانت  
النكتة غير التأكيد ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا اى بجميع صورته لقول المصنف بعد  
وبعض صور التكميل ولا فرق فى التذليل بين ان يكون فى الآخر ام لا لان التذليل  
قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه ( قوله لا يجب ان يكون ) اى  
التذليل اى كما ان الاعتراض يجب فيه ذلك وهذا تعليل لشمول الاعتراض له على وجه  
الاطلاق ( قوله وان لم يذكره المصنف ) اى وان لم يذكر وجوب ان يكون بجملة لا محل لها  
من الاعراب اى فى تفسيره للتذليل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل ليكون الجملة  
لها محل او لا محل لها والمراد انه لم يذكر ذلك صراحة وان كان اشار الى اشتراط ذلك

بعض صور التكميل  
وهو يكون بجملة  
لا يحل لها من الاعراب  
فان التكميل قد يكون  
بجملة وقد يكون  
بغيرها والجملة  
التكميلية قد تكون  
ذات اعراب وقد  
لا تكون لكنها  
تبيان التتميم لان  
الفضلة لا بد لها  
من اعراب وقيل لانه  
لا يشترط في التتميم ان  
يكون جملة كما اشترط  
في الاعتراض وهو  
غلط كما يقال ان  
ان الانسان بيان  
الحيوان لانه لم يشترط  
في الحيوان النطق  
فافهم (وبعضهم) اى  
وجوز بعض القائلين  
بان نكتة الاعتراض  
قد تكون دفع الابهام  
(كونه) اى الاعتراض  
(غير جملة)  
فالاعتراض عندهم

بالامثلة بما يحل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة باخرى لا يحل لها من الاعراب  
تشمّل على معناها لتأكيد كانت تلك الجملة في الاخر او بين كلامين متصلين او غير  
متصلين ولا شك ان الاعتراض على هذا القول صادق عليه اذ لا يخرج عنه ما يكون  
في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض ويرد الاعتراض  
على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيد كما مر فهو اعم منه عموما مطلقا ولا يقال  
لا حاجة لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول لانا نقول ذكرهم له  
اشارة الى ان بعض صور الاعتراض وهي التي تكون لنكتة التأكيّد تسمى باسمين والا  
فكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) اى البعض ما يكون بجملة لا يحل  
لها من الاعراب اى لدفع الابهام سواء كانت تلك الجملة في الاخر او بين كلامين  
متصلين او غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) اى بغير الجملة بان يكون مفرد وهذا  
لا يكون اعتراضا (قوله قد تكون ذات اعراب) اى وهذه لا تدخل في الاعتراض  
وقوله وقد لا تكون اى وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقول المتن  
وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول  
العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما في الصورة المشهولة للاعتراض وهو  
ما يكون بجملة لا يحل لها من الاعراب لدفع الابهام اذ لا يشترط في الاعتراض على  
هذا القول ان تكون النكتة غير دفع الابهام وينفرد الاعتراض بما يكون من الحمل  
لغير دفع الابهام وينفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد تقدم ان بين  
التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنها) اى الاعتراض وان  
الضمير نظرا الى كونه جملة اى لكن الجملة المعترضة تبين الخ ولو ذكر الضمير لمكان  
اوضح بل لوقال وهو اى الاعتراض مبين للتتميم لكن اولى اذ لا يحل للاستدراك وحاصل  
ما ذكره الشارح في توجيه المباعدة ان التتميم انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من  
اعراب والاعتراض انما يكون بجملة لا يحل لها من الاعراب فقد تنافى لازمهما وتنافى  
اللازم يقتضى تنافى الملزومات فقول الشارح لان الفضلة اى المشترطة في التتميم  
(قوله وقيل لانه الخ) اى وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير  
لانه الحال والشان (قوله وهو غلط) اى هذا القول المطال بقوله لانه الخ غلط نشأ  
من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم والحاصل ان عدم اشتراط الجملة  
في التتميم يجامع كون التتميم جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط  
عدم الجملة في التتميم مناف لاشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط اعم من اشتراط العدم  
(قوله كما اشترط) تشبيه في المنق وهو يشترط وقوله كما يقال اى كاللفظ الذى يقال  
اى كقول ان الانسان الخ فامصدرية ووجه الشبه ان كلا غلط بقى شئ آخر وهو  
بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول وبين الایصال وینه وبين الايضاح  
وينه وبين التكرار اما النسبة بينه وبين الايقال فالعموم والخصوص الوجهى لانه

لا يشترط في الاعتراض كونه في الاثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الایغال كونه بغير جملة ولا كونه بماله محل وحينئذ فيجتمعان في جملة لا محل لها وقعت آخر الكلام او الشعر وينفرد الایغال بالفضلة وبالجملة التي لا محل لها وينفرد الاعتراض بالجملة التي ليست ختمًا بل الاثناء او بين كلامين متصلين ولا محل لها واما النسبة بينه وبين الايضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهي لاجتماعه معهما في الجملة التي لا محل لها وهي للايضاح او التأكيد وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التأكيد والايضاح من الجملة التي لا محل لها وينفردان عنه بما يكون مفردا او جملة لها محل للتأكيد والايضاح (قوله وبعضهم كونه بغير جملة) اي من غير تحوز كونه آخرًا ولو قال المصنف غير الجملة بلام العهد اي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان احسن ليشمل كونه جملة لها محل من الاعراب كما شمل كونه مفردا قاله في الاطول (قوله فالاعتراض عندهم الخ) اي فهم لم يخالفوا الجمهور الا في التعميم في التكنة وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها او غيرها بان يكون جملة لها محل او مفردا (قوله في اثناء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالاول بخلافه على الثاني (قوله متصلين معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما كالقول الاول بخلافه على الثاني (قوله او غيرها) بشمل ما هو اكثر من جملة ويشمل المفرد ايضا بخلافه على القولين الاولين فانه لا يكون مفرد عليهما (قوله لكنة ما) اي سواء كانت دفع الابهام او غيرها واذا حققت النظر وجدت النسبة بين الاعتراض بالمعنى الاول وهذا المعنى الاخير العموم والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثاني والمعنى الاخير العموم والخصوص الوجهي (قوله فيشمل بعض صور التتيم) وهو ما كان بغير جملة في اثناء الكلام ولا يقال ان التتيم لا يكون بالفضلة ومن لازمها ان يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر اولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط ان لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط ايضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شانه ان يكون له محل من الاعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التتيم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض وانفراده عن التتيم بما يكون غير فضلة وانفراد التتيم عنه بما يكون آخرًا وهو فضلة وقد علمت ان الاعتراض على القولين السابقين مبين للتتيم (قوله وبعض صور التكميل) اعترض بانه يشمل بعض صور التذيل فكان على المصنف ان يبيح عليه واجيب بانه مفهوم من اصل تفسير الاعتراض والقرض بيان ما يخص هذا البعض فان قلت انه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولًا للاعتراض عند البعض الاول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور

ان يؤتى في اثناء الكلام  
او بين كلامين متصلين معنى  
يجملة او غيرها لكنة ما  
(فيشمل) الاعتراض بهذا  
التفسير (بعض صور  
(التكميل) وهو ما يكون  
واقعا في اثناء الكلام او بين  
الكلامين المتصلين

المشمولة للاعتراض عند البعض الاول لان الشمولة له عند البعض الاول ما كان بحملة  
لا محل لها من الاعراب والمشمولة له عند هذا البعض مالم يس بحملة فظهر الاختصاص  
اذ مالم يس بحملة لا يشمله قول ذلك البعض فلو سكنت المص عن قوله وبعض صور التكميل  
لنوههم ان شمول الاعتراض له عند البعض الثاني كشمولة له عند البعض الاول مع انه  
ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذيل فانه مشمول على كل قول كذا قرر شيخنا  
العدوى (قوله وهو ما يكون) الضمير راجع للبعض بقسميه التثنية والتكميل وقد علمت  
ان الاعتراض على القولين السابقين مبين للتثنية وقوله ما يكون واقعا في انشاء الكلام  
الخ اى سواء كان مفردا او جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عند هذا البعض  
بعض صور التثنية والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور وبينهما عموم وخصوص  
من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الابهام  
وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخره وهو جملة لدفع الابهام بالنسبة للتكميل  
او فضلة بالنسبة للتثنية بقى شئ آخر وهو النسبة بين الاعتراض على هذا التفسير وبين  
التذيل والابضاح والتكرير والايغال وحاصلها انا نقول بين الاعتراض على هذا  
للتفسير والايغال التباين لانه اشترط في الاعتراض ان يكون في الانشاء او البين وشرط  
في الايغال ان يختم به الكلام او الشعر وهما لا يجتمعان وبينه وبين التذيل العموم  
والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون في الانشاء او البين وهو جملة لا محل لها  
على تفسير التذيل بذلك او مطلقا ان لم يفسر بذلك كما هو الظاهر تفسير المصنف  
سابقا وينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد او يكون فضلة وينفرد التذيل بما لا يكون  
في انشاء الكلام او لا بين كلامين بل آخره وكذلك النسبة بينه وبين كل من الابضاح  
والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون في البين او في الانشاء للايضاح او يكون تكرارا  
للتأكيد وينفرد عنهما بما يكون لغير الابضاح والتأكيد وينفرد ان عنه فيما  
لا يكون في البين ولا في الانشاء بل في الآخر للايضاح او يكون تكرارا للتأكيد وانما  
تعرضنا لبيان النسبة بين هذه الامور السبعة وهى الابضاح والتكرير والايغال والتذيل  
والتكميل والتثنية والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة في فهمها وتشخيص القرينة  
في تقطنها ولم تعرض لبيان النسبة فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره  
من هذه الامور السبعة لظهور امره بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور مباينته لغير

التثنية والايغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثة في بعض الصور (قوله واما بكذا  
وكذا) لاجابة البه فالاولى حذفه (قوله الذين يحملون العرش) مبتدأ والجملة  
بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدأ والحول يشمل جهة العلو  
والسفل كما يشمل جهة اليمين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا العدوى وقوله  
يسبحون بحمد ربهم خبر المبتدأ اى يسبحون ملتبسين بالحمد بان يقولوا سبحان الله

(واما بشير ذلك) عطف  
على قوله اما بالايضاح  
بعد الابهام واما بكذا وكذا  
كقوله تعالى الذين يحملون  
العرش ومن حوله يسبحون  
بحمد ربهم ويؤمنون به  
فانه لو اختصر (اى ترك  
الا طنبان فان الاختصار  
قد يطلق على مايم الاجاز  
والمساواة كما مر (لم يذكر  
ويؤمنون به لان ايمانهم  
لا ينكره) اى لا يجهله  
(من يثبتهم) فلا حاجة  
الى الاخبار به لكونه  
معلوما (وحسن ذكره)  
اى ذكر قوله ويؤمنون  
به (اظهار شرف الايمان  
ترغيبا فيه) وكون هذا  
الاطنبان بغير ما ذكر من  
الوجوه السابقة ظاهر  
بالتأمل فيها (واعلم

وبحمد (قوله ويؤمنون به) أي ربهم (قوله فانه) أي الحال والشأن وقوله لو اختصر  
 أي ارتكب الاختصار (قوله على ما يميز الإيجاز والمساواة) أي والمراد هنا الثاني لانه  
 لو لم يذكر ويؤمنون به كان مساواة (قوله لأن إيمانهم الخ) أي وإما قلنا ان زيادة  
 ويؤمنون به الطناب لأن إيمانهم الخ وإيضاً تسبيحهم وحدهم المستفاد من قوله تعالى  
 يسبحون بحمد ربهم يدلان على إيمانهم به تعالى (قوله أي لا يجهله) لما كان نفى الإنكار  
 لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفى الجهل قاله سم وقرر بعضهم ان هذا  
 التفسير منقول فيه للشأن والعادة من ان ما لا يجهل لا ينكر وان كان يمكن انكار الشيء  
 معاندة (قوله لا ينكره من يثبتهم) أي وهو مخاطب بهذا الكلام بل ذلك امر معلوم عنده  
 وقوله لكونه معلوماً أي عند المخاطب (قوله اظهار شرف الإيمان) أي المدلول لجملة  
 يؤمنون به لأنها سبقت مساق المدح فأتى بها لاجل اظهار شرف مدلولها (قوله ترغيباً  
 فيه) أي حيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله وهذا كما يوصف الانبياء  
 بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيباً في الصلاح (قوله وكون) هو بالرفع  
 مبتدأ خبره قوله ظاهر وقوله بالتأمل فيها أي في الآية او في الوجوه السابقة وهو ظاهر  
 وذلك لأن ما حصل به الاطناب في الانواع السابقة اما ان لا يكون معه حرف عطف كغير  
 الاعتراض وعطف الخاص على العام او معه ذلك ولم يقصد العطف كالاغراض او قصده  
 ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وهذا  
 المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايرة  
 المذكورة كذا قرر شيخنا العدوي ولك ان تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى  
 يتبين لك انه لم يوجد فيها ما اعتبر في كل منها اما كونها ليست من الابضاح ولان التكرار  
 فواضح لان قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكراراً ولا ايضاحاً لابهام قبله واما كونها  
 ليست من الايقال فلان قوله ويؤمنون به ليس ختماً للشعر ولا للتكلام كما هو الايقال اذ قوله  
 ويستغفرون للذين آمنوا عطف على ما قبله فليس ختماً واما كونها ليست من التذليل  
 فلمعتمد اشتغال جملته وهي ويؤمنون به على معنى ما قبلها بل معانداً لازم لما قلناه  
 واما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الابهام المعبر في التكميل  
 واما كونها ليست من التثنية فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلة وهو ظاهر واما كونها ليست  
 من الاعتراض فهو مشكل اذ انبأنا على ما تقرر من ان من جملة الانفصال بين الكلامين ان يكون  
 الثاني معطوفاً على الاول ولا شك ان جملة ويستغفرون للذين آمنوا معطوفة على جملة  
 يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضاً والتخلص من ذلك الاشكال يجعل الواو في ويؤمنون به  
 للعطف لا للاعتراض لانهم الا اذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها  
 اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض

( قوله واعلم الخ ) يحتمل ان هذا استئناف ويحتمل انه عطف على مقدر اى يتقن ما ذكرنا  
واعلم الخ وحاصله انه قدم ان وصف الكلام بالايجاز يكون باعتبار انه ادى به المعنى حال  
كونه اقل من عبارة التعارف مع كونه وافيا بالمراد وان وصفه بالاطناب يكون باعتبار  
ان المعنى ادى به مع زيادة عن التعارف لفائدة و اشار هنا الى ان الكلام يوصف بهما  
باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر متساو لذلك الكلام في اصل المعنى  
فلاكثر حروفا منهما اطناب باعتبار ما هو دونه والاقل منهما جروفا ايحياز باعتبار  
ان هناك ما هو اكثر ( قوله قد يوصف السلام ) اى في اصطلاح القوم ( قوله بالايجاز  
والاطناب ) اى بالمشقق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال لاكثر حروفا انه مطناب  
الخ ( قوله باعتبار الخ ) الباء لاسيية بخلاف الباء الاولى في قوله بالايجاز فانها لاتعدية  
فاندفع ما يقال ان فيه تعلق جرفى جر متحدى المعنى بعامل واحد ( قوله بالنسبة اى كلام  
آخر الخ ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأدية المراد بلفظ ناقص عنه وافيه وباعتبار  
لفظ زائد عليه لفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للكثرة والقلة ( قوله فيقال لاكثر  
جروفا الخ ) اى وان كان كل على التفسير الاول مساواة او ايحياز او اطنابا ( قوله لدوله )  
اى قولك اى تمام من قصيدته التى رثى بها ابا الحسين محمد بن الهيثم واولها  
\* فقوا جدودا من عهدكم بالمعاهد \* وان لم تكن تسمع لشذات ناشد \*  
\* لقد اطرق الربع المحيل لقتدهم \* وبينهم اطراق تكلان فاقد \*  
\* وابقوا الضيف الشوق منى بعدهم \* قرى من جوى سار وظيف معاود \*  
الى ان قال يصد عن الدنيا البيت وبعده  
\* اذ المرء لم يزهد وقد صبغت له \* بعصرها الدنيا فليس بزاهد \*  
\* فواكبدى الحرا وواكبدى التوى \* لا يابه لو كن غير بواند \*  
\* وهيهات ما ريب الزمان بمخلد \* غريبا ولا ريب الزمان بمخالد \*  
( قوله يصد ) بفتح اوله وكسر ثانيه لانه هو الذى يعنى يعرض وهو لازم واما بضم الصاد  
فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعد كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله اى يعرض ) بضم الياء  
من اعرض اى يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة بالقضاء  
( قوله اذا عن سودد ) اى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة  
( قوله ولو برزت ) اى ظهرت تلك الدنيا ( قوله الهيئة ) اى الصفة ( قوله والنهود الخ )  
اى فالناهد واقفة التدين ومعنى الميت ان هذا الممدوح يعرض عن الدنيا طلبا للسيادة  
ولو كانت الدنيا على احسن صفة تشتهى بها لان المرأة اقوى ما تشتهى اذا كانت  
عذراء ناها وفي هذا البيت اطناب بنصفه الثانى وفيه ايحياز بنصفه الاول ( قوله  
وقوله ) اى قول المعذل بن غيلان احد الشعراء المشهورين روى ذلك عنه الاخفش  
عن البرد ومحمد بن خلف المرزبان عن الربيع ونسبه في الدر الفريد لابي سعيد الخزومي

( انه قد يوصف الكلام  
بالايجاز والاطناب باعتبار  
كثرة حروفه وقلة المعنى  
الى كلام آخر مساو له ) اى لذلك  
الكلام ( فى اصل المعنى )  
فيقال لاكثر حروفا انه  
مطنب وللاقل انه موجز  
( كقوله يصد ) اى يعرض  
عن الدنيا اذا عن ) اى ظهر  
( سودد ) اى سيادة \* ولو  
برزت فى زى عذراء ناها \*  
اى الهيئة والعذراء البكر  
والنهود ارتفاع التدى  
( وقوله ولست ) بالضم على  
انه فعل المنكلم بدليل ما قبله  
وهو قوله واتى لصبار على  
ما يوجبى \* وحسبك ان الله  
اتنى على الصبر ) ينظر الى  
جانب الغنى اذا كانت العلية  
فى جانب الفقر ) بصفه  
باليل الى المعالى يعنى ان  
السيادة مع التعب احب  
اليه من الراحة مع الجحول  
فهذا البيت اطناب بالنسبة  
الى المصراع السابق

(قوله بنظر) في شرح الشواهد ان الرواية بميل خلافا لما في التلخيص ونظار بمبالغة في ناظر وينبغي ان يكون النفي هنا واردا على المقيد لا على القيد حتى يكون اصل النظر موجودا او المراد بالصيغة هنا النسبة اى ذى نظرا وان المبالغة راجعة للنفي لا للنفي اى ان نظره الى جانب الغنى منتف انتفاء مبالغا فيه وكلا الوجهين قبل بهما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله الى جانب الغنى) اى الى جهته واراد بالغنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الغنى ابلغ في التباعد من مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت العليا) اى العز والرفعة (قوله في جانب الفقر) اراد به عدم المال ولازمه من التعب والمشقة وقرر شيخنا العدوى ان اضافة جانب للفقر بيانية وفي معنى مع اى مصاحبة للفقر اى لسيبه وهو التعب او ان الاضافة حقيقية والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت انى لا التفت الى المال والراحة والنعمة مع الجول اذا رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة (قوله بصفه) اى يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى اى لانه يعنى وانما اتى بالعناية لانه حل الغنى على سيبه وهو الراحة والفقر على مسيبه وهو التعب وهذا خلاف التبادر وقوله مع الجول اى عدم السيادة (قوله فهذا البيت الخ) وذلك لان حاصل المصراع السابق انه لعلو همته بطلب الرفعة والسيادة ولو مع مشقة عدم الدنيا وفقدانها فالسيادة ولو مع التعب احب اليه من الراحة والغنى مع الجول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشرط الاول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطناب بالنسبة اليه وان كان يمكن ان يدعى ان كلا منهما مساواة باعتبار ما جرى في المتعارف وان مثل العبارتين معا يجرى في المتعارف (قوله اى من هذا القليل) اى وهو الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يستل عما يفعل) اى لا يستل عن فعله سؤال انكار بحيث يقال لم فعلت او المراد لا يستل عن علة فعله الباعثة عليه لعدم وجودها وان كان قد يستل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بان يقال لم حكمت او ماله الباعثة عليه لان الحكم تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وتعلق القدرة بما ذكر فعل من افعاله تعالى لان افعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التخييرية (قوله وهم يستلون) اى من جانبه تعالى سؤال انكار اذ للسيد ان ينكر على عبده ماشاء او وهم يستلون عن العلة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحماسي) بكسر السين وتشديد اليا اى الشخص المنسوب الى الحماسة وهى الشجاعة لتعلق شعره بها والمراد به هنا السمويل بن عادي اليهودى مات قبل البعثة ودطلع تلك القصيدة

- \* اذ المرء لم يندس من اللوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جليل \*
- \* وان هو لم يحمل على النفس ضيها \* فليس الى حسن التاء سيل \*
- \* تعبرنا انا قليل عد يدنا \* قتلت لها ان الكرام قليل \*

(ويقرب منه) اى من هذا القليل (قوله تعالى لا يستل عما يفعل وهم يستلون وقول الحماسي) ونكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) يصفر باسهم ونفاد حكمهم اى نحن نغير ما تريد من قول غيرنا واحد لا يحجر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قل يقرب

\* وما قل من كانت بقايا مثلناه \* شباب تسامت للعلاو كهول \*  
 \* وما ضرنا انا قليل وجارنا \* عزيز وجار الاكثرين ذليل \*  
 \* وانا لقوم لا ترى القتل سبة \* اذا مارأته عامر وسلول \*  
 \* يقرب حب الموت آجالنا لنا \* ونكرهه آجالهم فتطول \*  
 \* وما مات مناسيد في فراشه \* ولا ظل مناحيث كان قيل \*  
 \* تسيل على حد الظبابة نفوسنا \* وليس على غير السيوف تسيل \*  
 \* ونحن كماء الزن مافي سحابنا \* جهام ولا فينا بعد بخيل \*  
 ونكران شئنا البيت وبعده

قوله لانا نقول هكذا في  
 النسخ و الانسب قلنا  
 او فالجواب مثلاً (مصححه)

\* اذا سيد منا خلا قام سيد \* قوول لما قال الكرام فعول \*  
 \* وما اخدت نار لنا دون طارق \* ولا ذمتنا في النازلين نزيل \*  
 \* وايماننا مشهودة في عدونا \* لها غرر مشهورة وجول \*  
 \* واسيا في كل شرق ومغرب \* بها من قراع الدارين فلول \*  
 \* معودة ان لا تسيل نصالها \* قفهم حتى يستباح قيل \*  
 \* سلى ان جهلت الناس عنا وعنه \* فليس سواء عالم وجهول \*

لان مافي الآية يشمل كل  
 فعل والبيت مختص بالقول  
 فالكللا مان لا يتساويان  
 في اصل المعنى بل كلام  
 الله سبحانه وتعالى اجل  
 و اعلى وكيف لا والله  
 اعلم ثم الفن الاول بعون  
 الله وتوفيقه واياه اسأل  
 في اتمام الفنين الآخريين  
 هداية طريقه

(قوله ونكران شئنا على الناس قولهم) اي ولولم يظهر من موجب لانكاره لنفاذ حكمنا  
 فيهم وتام رايستنا عليهم (قوله ولا ينكرون القول حين نقول) اي ولوظهر في قولنا  
 ما لا يوافق اهواءهم وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية يانه سلك فيه مسلكا  
 لاسيل للاعتراض عليه فيه (قوله اي نحن نغير ما زيد الخ) اي نحن نجا من على غيرنا  
 وزد قوله بحيث لا ينفذ ولولم يظهر موجب لتغيرنا التمايز باحتنا وحكمنا عليهم وهذا  
 المعنى الذي قصده الشاعر يشبه ان يكون معنى الآية السابقة ومع ذلك اختلف  
 اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتنا بينا فلذا كانت الآية ايجازا بالنسبة الى البيت  
 كما قال الشارح (قوله وانما قال يقرب) اي ولم يقل ومنه قوله تعالى او يقل كقوله  
 تعالى (قوله لان الخ) علة لمحذوف اي لعدم تساوى الآية والبيت في تمام اصل  
 المعنى لان الخ ويدل على ذلك المحذوف تقريره الآتي فان قلت لانسلم عدم  
 تساويهما اذ يلزم من انكار الاقوال انكار الافعال قلت لانسلم ذلك لان الافعال اشد  
 فقد يترخص في انكار الاقوال دونها سلمنا ذلك لكن النص على الشيء المبلغ (قوله  
 لان مافي الآية الخ) اي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان مافي الآية مصدرية  
 اي لا يستل عن فعله والمراد بالفعل ما يشمل القول لدليل قوله بعد ذلك والبيت  
 مختص بالقول فاندفع ما يقال اذا كان البيت قاصرا على الاقوال والآية قاصرة  
 على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ما وجه شمول الافعال في الآية لاقواله  
 تعالى مع ان فعله عبارة عن تعلق قدرته بالمقدورات لانا نقول الاقوال المدركة من جانب

الحق عبارة عن تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلي وذلك فعل من افعاله كما  
 افاد ذلك العلامة اليعقوبي فامله ( قوله بل كلام الله تعالى سبحانه وتعالى اجل واعلى )  
 اضرب على مايتوهم من قربهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلاغة وانما كان  
 كلام الله تعالى المذكور ابلغ لان الوجود في الآية نفى السؤال وفي البيت نفى الانكار ونفى  
 السؤال ابلغ لانه اذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهار بخلاف نفى الانكار  
 فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك ما في الآية  
 صدق وحق وما في البيت دعوى وخرق ( قوله وكيف لا والله اعلم ) اى وكيف  
 لا يكون كلام الله تعالى اجل واعلى من غيره والحال ان الله تعالى اعلم بكل شئ ومن  
 شان العالم الحكيم ان يأتى بالشئ على ابلغ وجه وهذا براعة مقطوع لانه يشير الى تمام الفن

### الفن الثاني علم البيان

الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف اول الكتاب ورتبته على مقدمة  
 الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف اى مدلول الفن الثاني  
 علم البيان او الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة او الادراك  
 احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق ( قوله قدمه على البديع ) اى اتي به مقدما عليه  
 لانه كان مؤخرا عنه ثم قدمه وتقدم في اول الفن الاول وجه تقديمه على البيان وحاصله  
 انه قدم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى  
 الحال التي هي مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى  
 الواحد بطرق مختلفة ( قوله للاحتياج اليه في نفس البلاغة ) الانسب بما بعده ان يقول  
 لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه في نفس البلاغة  
 لانه يحترزه عن التعقيد المعنوي كما سبق وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة  
 وشرط الشرط شرط والحاصل ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها  
 بواسطة اخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء الابهذا العلم  
 فاقاله بعضهم من ان علم البيان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة  
 كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لاحتياج في تحصيل  
 بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى علم البيان في الدلالة المطابقة كما ستعرف فليس  
 بشئ لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لالى اعماله ولاشك ان  
 الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن الا بعلم البيان ( قوله وتعلق البديع بالتوابع ) اى  
 توابع البلاغة وذلك لان البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة  
 ووضوح الدلالة كما يأتى فلا جرم انه لا تعلق له بالبلاغة وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام  
 البليغ وكلام الشارح المذكور يشير الى ان البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم  
 خلافا لمن قال انه من تمة علم المعاني ولمن قال انه من تمة علم البيان ( قوله اى ملكة ) هي كيفية

الفن الثاني علم البيان  
 قدمه على البديع للاحتياج  
 اليه في نفس البلاغة وتعلق  
 البديع بالتوابع ( وهو علم )  
 اى ملكة يقتدر بها على  
 ادراكات جزئية

راسخة في النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن ( قوله يقتدر بها الخ ) الا بان بهذا نظرا لشان الملكة في ذاتها وان كان متروكا في الملكة الواقعة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ ( قوله او اصول وقواعد معلومة ) عطف على ملكة اشارة الى ان المراد بالعلم هنا الملكة او الاصول بمعنى القواعد المعلومة لان بها يعرف اراد المعاني بطريق مختلفة في الوضوح والخفاء وانما قيد القواعد بالمعلومة لانه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا احد الامرين المذكورين لان العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز ارادة كل منهما ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة وذلك لا يجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا اريد احد معنييه او معانيه فقط واما اذا صح ان يراد به كل معنى فانه يجوز كما هنا فانه يجوز ارادة كل من الملكة والاصول كما اشار اليه الشارح لان علة النع الوقوع في الخيرة من جهة انه لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا ينافي العرض من التعريف من البيان والكشف على ان محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام واما اذا كان بينهما ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف كل منهما يستلزم الآخر لان الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد شأنها ان تحصل مرتفع الجزئيات والقاعدة قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها والقضا بالذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالقصد حينئذ بالتعريف الذي يؤتي به لبيان الحقيقة واحدا فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد ثم ان الشارح سوى بين ارادة المعنيين وان رجع ارادة المعنى الاول في الفن الاول لكن الارجح المعنى الثاني لان الكتاب في بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئي منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الادراك فلم لم يذكره الشارح قلت لاحتياج الكلام معه الى تقدير التعلق بلا ضرورة داعية الى تقدير ذلك ولكن الذي اختاره العلامة السيد ان المراد بالعلم هنا الادراك والتزم التقدير المذكور لان الادراك هو المعنى الاصل للعلم لانه مصدر واستعمال العلم في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور قال العلامة عبد الحكيم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى ما عو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لاعمال ولا يصح ان يراد بالعلم هنا اعتماد مسائل الفن مجرد اعتقادها لا يعرف به

او اصول وقواعد معلومة  
( يعرف به اراد المعنى  
الواحد ) اي المدلول عليه  
بكلام مطابق لمقتضى الحال

احكام الجزئيات مالم تحصل الملكية ( قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد ) اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فاللام للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لانه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح بان يكون بهذا الطريق مثلاً في معناه اوضح من الطريق الآخر في معناه فلان تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان واعلم ان الغرض من معرفة هذا الايراد ان يحترز التكلم عن الخطاء في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضائه دلالة خفية او اوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة في الوضوح والخفاء او متوسطة عند اقتضائه اوضح واخفى ( قوله اى المدلول عليه الخ ) قيد بهذا اشارة الى ان اعتبار علم البيان انما هو بعد اعتبار علم المعاني وان هذا من ذلك بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان علم المعاني علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لقتضى الحال بطرق مختلفة مثلاً اذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضافاً فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جلة مفيدة رد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او اوضح او خفية او اخفى نحو ان زيدا مضاف او لكثير الرماذ او لمهزول الفصيل او لجبان الكلب فافادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كأمثال الاول من وظيفة علم المعاني وافادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان ( قوله بطرق الخ ) يستفاد منه انه لا بد في البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن بصده له مسند ومسد اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لامحالة واختلاف الطرق في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة النصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون له طرق مما لا حاجة له آه طول ( قوله وتراكيب ) عطف تفسير ( قوله مختلفة في وضوح الدلالة عليه ) اى سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية او المجاز او التشبيه فثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية ان يقال في وصف زيد مثلاً بالجلود زيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماذ فهذه التراكيب تقييد وصفه بالجلود من طريق الكناية لان هزال الفصيل انما يكون باعطاء ابن امه للضيفان وجبن الكلب لافقه للواردين عليه من الاضياف بكثرة فلا يعادى احداً وكثرة الرماذ من كثرة احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة في الوضوح فكثرة الرماذ اوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغيره ذلك ومثال ايراده بطرق

(بطرق) وتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة عليه) اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء

مختلفة الوضوح من الاستعارة ان يقال في وصفه مثلاً به رأيت بحراً في الدار في الاستعارة  
التحقيقية وطم زيد بانعامه جميع الانام في الاستعارة المكنية لان الطموم وهو الغمر  
بالماء من اوصاف البحر فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة  
بالكناية على ما يأتي ولجة زيد تتلاطم بالامواج لان اللجة والتلاطم بالامواج من لوازم  
البحر وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه به في النفس ايضا ووضح هذه الطرق الاول  
واخفاها الوسط ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه زيد كالبحر في السحاه  
وزيد كالبحر وزيد بحر وظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالاول واخفاها ما حذف  
فيه الوجه والاداة معا كالآخر فيخاطب بكل من هذه الالوان الكائنة من هذه الابواب  
بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء بقي شيء آخر وهو ان قول المصنف مختلفة  
في وضوح الدلالة عليه فيه اشكال وهو ان الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم  
من العلم به العلم بشيء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء واجيب عن  
ذلك باجوبة منها ان وصف ذلك الكون بهما من وصف الشيء بما لتعلقه والمراد  
وضوح المدلول او خفاؤه بان يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة اولي فهم بسرعة  
وكأنه قيل بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها او الخفي مدلولها ومنها ان وصف  
الكون بذلك باعتبار ان ثبوت ذلك الكون لفظ معلوم بسرعة او بدون سرعة  
وعلاوة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول او بطؤه (قوله بان يكون الخ) يحتمل  
ان تكون الباء للسببية ويحتمل انها للتصوير اي واختلاف تلك الطرق في وضوح الدلالة  
بسبب كون بعض تلك الطرق اوضح او مصور بكون بعض تلك الطرق اوضح (قوله  
فلا حاجة الخ) اي واذا علمت ان المراد باختلاف الطرق في وضوح الدلالة ما ذكرناه  
بقولنا بان يكون الخ) تعلم انه لا حاجة الى ما قاله الخ لانه حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف  
في وضوح الدلالة عليه فقال وخفائها وحاصل ما رده الشارح عليه انه لا حاجة لقوله  
وخفائها وذلك لان الاختلاف في الوضوح يقتضي ان بعضها اوضح من بعض مع  
وجود الوضوح في كل ومن المعلوم ان الواضح بالنسبة الى الواضح خفي فالاختلاف  
في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وحينئذ فلا حاجة لذكر الخفاء على ان اسقاط  
لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الاشارة الى ان الخفاء الحقيقي اعني الخفاء في نفس الامر وهو  
الذي ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق لا بد من انتفائه عن تلك الطرق والا كان  
فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموجود فيها اما هو بحسب اضافة بعضها الى بعض  
فكلها واضحة والتفاوتات اما هو في شدة الوضوح وضعفه (قوله وتقييد) مبتدأ وقوله  
ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) اي ليخرجها عن كونها مشمولة  
لعلم البيان وجزأ من مسماء والا فلعرفة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد  
بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد

وتقييد الاختلاف  
بالوضوح ليخرج معرفة  
ايراد المعنى الواحد بطرق  
مختلفة في اللفظ والعبارة  
واللام في المعنى الواحد  
للاستغراق العرفي اي كل  
معنى واحد يدخل تحت  
قصد التكلم وارادته فلو  
عرف احد ايراد معنى  
قولنا زيد جواد بطرق  
مختلفة لم يكن بمجرد ذلك  
عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل  
دلالة قابلا للوضوح والخفاء  
اراد ان يشير الى تقسيم  
الدلالة وتعيين ماهو  
المقصود هنا فقال (ودلالة  
اللفظ) يعني دلالة الوضعية

والارادة ( قوله اراد المعنى الواحد ) اى ككرم زيد وكالحوان المفترس وقوله بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة اى مع كونها متماثلة فى الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقونا زيد كريم وزيد جواد والتعبير عن الحيوان المفترس بالاسد والغضنفر فعرفة اراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شئ وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل ما ذكره الشارح ان تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة اراد المعنى الواحد بتركيب مختلفة فى اللفظ متماثلة فى الوضوح وذلك بان يكون اختلافها بالفاظ مترادفة اذ التفاوت فى الوضوح لا يتصور فى اللفاظ المترادفة لان الدلالة فيها وضعية فان عرف المخاطب وضعها تماثلت والالم يعرف منها او من بعضها شيئا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافا فى الوضوح اذلا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفة ضرورة ان المخاطب لا يدرك شيئا حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت ( قوله للاستغراق العرفى ) اى لا حقيقى لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تنهاى ولا يصح جعلها لامعد اذ لا عهد ولا للجنس لازوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد فى تركيب مختلفة فى الوضوح عالما بالبيان ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى ان كل من عرف دلم البيان يتمكن من اراد اى معنى اراده بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممنوع فيما ليس له لازم بين اوله لازم واحدا لانا نقول هذا لا يراد الا اذا اريد باللازم ما يمنع انصكا كاهو مصطلح الماطقة وسأى ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الاعم ممنوع ( قوله اى كل معنى الخ ) فان قلت المعاني التى يقصدها التكلم غير متناهية عرفا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة فى الاحاطة بما لا يتناهى اجالا كما فى سائر العلوم ( قوله فلو عرف الخ ) تفريع على كون اللام للاستغراق وقوله فلو عرف احداى ممن ليس له تلك الملكة ( قوله بمجرد ذلك ) اى بل لا بد من معرفة اراد كل معنى دخل تحت قصده وارادته ( قوله قابلا ) فى نسخة قابلة للوضوح والخفاء اى بل منها ما لا يكون الا واضحا كالوضعية ومنها ما يكون قابلا للوضوح هو الخفاء وهو العقلية وقد علمت ان وصف الدلالة بهما اما بحسب الدلول او بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه فعلى الاول يكون وصف الدلالة بهما مجازا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقة ( قوله اراد ان يشير الخ ) اراد بالاشارة الذكراى اراد ان يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل الى بيان المقصود فقوله وتعين عطف على ان يشير او على تقسيم عطف مسبب على سبب ( قوله ما هو المقصود هنا ) اى فى هذا الفن وهو قوله الاقوال والاراد المذكور الخ ( قوله ودلالة اللفظ ) احترز باضافة الدلالة الى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه او وضعية

كدلالة اشارة على معنى نعم اوليوية كدلالة الحجرة على النخل والصفرة على الوجمل  
 والنبات على المنظر فانها لا تنقسم الى الاقسام الآتية ثم انه لما كان المتبادر من المصنف  
 ان مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق في وضوح الدلالة وهي  
 اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله بمعنى دلالة اللفظية فخرج دلالة اللفظ العقلية  
 كدلالة الكلام على حياة المتكلم واللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر  
 فلا ينقسم شيء منهما الى الاقسام الآتية وظهر لك من هذا ان في كلام المصنف شبه  
 استخدام حيث ذكر الدلالة اولاً بمعنى ثم ذكرها ثانياً بمعنى آخر واعتراض على الشارح  
 بان الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالطائفة في اصطلاح البيانين وحيث ان يلزم على  
 تقسيمها للاقسام الآتية تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ليكون المقسم اخص  
 من الاقسام واجيب بان المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع  
 كافياً فيها لكونه سبباً ما كما في المطابقة اولاً بد مع من انتقال عقلي كما في التصنية  
 والالتزامية وهذا وجه جعل المطابقة الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرر شيخنا  
 العدوي (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي بيان تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود  
 منها هنا (قوله لان الدلالة) اي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله كون الشيء)  
 ليس المراد بالشيء خصوص الوجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الامر الاعم  
 من ذلك كما انه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجرم بل مطلق الادراك والخصوص  
 في الذهن الاعم من ذلك (قوله بحيث) اي بحالة والياء للابسة وازافة حيث لما بعدها  
 بيانية اي كون الشيء ملتبساً بحاله هي انها يلزم الخ والضمير في به للشيء على حذف  
 مضاف اي يلزم من العلم بحاله مثلاً اللفظ الموضوع دال على معناه ودلالته كونه ملتبساً  
 بحاله وهي ان يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذا تغير العالم فانه دال  
 على حدوته ودلالته كونه ملتبساً بحاله وهي ان يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوته  
 وقوله يلزم الخ اي سواء كان اللزوم بواسطة اولاً (قوله والاول) اي الشيء الاول  
 وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر واما الشيء الثاني فهو ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به  
 (قوله كالدلالة لفظية) اي وهي ثلاثة اقسام لانها اما عقلية بان لا يمكن تغيرها كدلالة  
 اللفظ على وجود لافظه واما طبيعية بان يكون الربط بين اللفظ والدلول يقتضيه الطبع  
 كدلالة اح على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي التلفظ به عند عرض الوجع واما وضعية  
 بان يكون الربط بين اللفظ الدال والدلول بالوضع كدلالة الاسد على الحيوان المفترس  
 (قوله والافير لفظية) اي والايكن الدال لفظاً كالدلالة غير لفظية وهي ثلاثة اقسام  
 ايضاً لانها اما عقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية بان يكون  
 الربط بين الدال والدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحجرة على النخل والصفرة على الوجمل  
 اي الخوف واما وضعية بان يكون الربط بين الدال والدلول بالوضع كدلالة الاشارة

وذلك لان الدلالة هي  
 كون الشيء بحيث يلزم  
 من العلم به العلم بشيء آخر  
 والاول الدال والثاني  
 المدلول ثم الدال ان كان  
 لفظاً كالدلالة لفظية  
 والافير لفظية كدلالة  
 الخطوط والعقد  
 والاشارات والنصب  
 ثم الدلالة اللفظية اما ان  
 يكون للوضع مدخل فيها  
 اولاً فالاولى هي المقصودة  
 بالنظر ههنا وهي كون  
 اللفظ بحيث يفهم منه  
 المعنى عند الاطلاق بالنسبة  
 الى العالم بوضعه

المخصوصة مثلا على معنى فم او على معنى لا (قوله كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب) امثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية وادخل بالكاف امثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كاتقدم والمراد بالخطوط الكتابة او الخطوط الهندسية كالثلاث والربع والنصب جع نصبة كعرف جع فرقة وهى العلامة النصوبة على الشئ كالعلامة النصوبة على محل الطهارة من نجاسة (قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها اى دخول بان كان سياتا ما فيها كافي المطابقة او جزء سبب كافي التضمية والالتزامية (قوله اولا) بان كانت باقتضاء العقل وهى اللفظية العقلية او باقتضاء الطبع وهى اللفظية الطبيعية كدلاله اللفظ على وجود لافظ ودلالة اح على الوجود (قوله المقصودة بالنظر هنا) اى من حيث تقسيمها الى مطابقة وتضمنية والتزامية كما باتى وهذا لا ينافى ان المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا ينافى بالوضعية كما باتى فى قول المصنف والاراد المذكور لا ينافى بالوضعية لان السامع الخ ومن هذا تعلم ان المراد بالدلالة السابقة فى التعريف الدلالة العقلية (قوله وهى) اى الدلالة اللفظية التى للوضع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية باقسامها الثلاثة وقوله بحيث اى ملتبسا بحالة هى ان يفهم منه المعنى اى المطابق او التضمنى او الالتزامى وقوله عند الاطلاق اى اطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها وقوله بالنسبة الخ متعلق بفهم وخرج به اللفظية العقلية وكذا اللفظية الطبيعية فانها يحصلان للعالم بوضع اللفظ وغيره لعدم توقفهما على العلم بوضعه ولا يقال ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان متقيا عنهما الا انهما لا ينافيان اذ كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وحيث فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد لانا نقول المتبادر من قول الشارح بالنسبة الى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها مما امكن فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهذه الدلالة) اى اللفظية التى للوضع مدخل فيها اما على تمام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ الفصحى على فصاحة التكلم خارجة عن الاقسام المذكورة لان فصاحة التكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليست جزءا من الموضوع له وليست خارجا عنه بل هى فرد من افراد الفصاحة هى جزء الفصحى الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها قلت لامدخلية للوضع فيها لان المراد بمدخلية الوضع ان يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الدلالة الوضعية او لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والمزوم كما فى دلالة التضمن والالتزام واللفظ المذكور

وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (او على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق (او على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) اى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) اى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم العقل

لم يوضع لفصاحة التكلم ولا لالكلام ولا للمزومه بل وُضع لركب فصاحة التكلم فرد من جزءه  
جزؤه فخرجوها من الاقسام لعدم وجود المقسم فيها والظاهر انها من قبيل الدلالة  
العقلية لانه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة التكلم فتكون كدلالة اللفظ على  
حياة اللافظ (قوله على تمام الخ) اى على مجموع ما وضع له والمراد بالمجموع ما قابل الجزء  
فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما قال الاولى حذف تمام لانه يخرج دلالة  
اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هولها فان قلت هلا حذف قوله تمام واكتفى بقوله  
اما على ما وضع له وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لاجل حسن  
مقابلته بالجزء وقد بين لك مما قلناه ان تمام لا يحترز له وما قيل من انه احترز به عن دلالة  
اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثى ففيه نظر وذلك لانه على مذهب الشارح من ان دلالة  
اللفظ على نفسه وضعية وضاعوانوعيا ويكتفى بالغايرة بين الدال والمدلول بالاعتبار تكون  
تلك الدلالة مطابقة فلم يكن تمام احترازا عن شئ وعلى ان تلك الدلالة عقلية كما اخبره  
العلامة السيد كانت خارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت خارجة  
عن المقسم فلا يكون تمام احترازا عنها لعدم دخولها (قوله ما) اى المعنى الذى وضع  
او معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجلة وضع صفة او صلة جرت على غير من هو له  
لان الموصوف بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك ابراز  
جريا على المذهب الكوفي الذى يرى عدم وجوب ابراز عند من اللبس كما هنا (قوله الناطق)  
الاولى والناطق بالعطف (قوله او على جزؤه) اى على جزء ما وضع له (قوله على الحيوان)  
اى فقط او لناطق فقط اذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله او على خارج عنه)  
اى عن تمام ما وضع له اللفظ (قوله كدلالة الانسان على الضاحك) اى وكدلالة السقف  
على الحائط (قوله اى الدلالة على تمام ما وضع له) اى الدلالة على تمام المعنى الذى وضع  
اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثان لسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتام المعنى)  
اى لجزئه ولا لازمه وحيث قد السبب في حصولها عند سماع اللفظ او تذكره معرفة  
الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر بخلاف الاخيرتين فانه انضم فيهما للوضع امران  
عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم المزوم عن اللازم (قوله وكل  
من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على امر عقلى زائد على الوضع (قوله انما هو من  
جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضى ان الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك  
اذ هو جزء سبب لان كلاما من التضنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين احدهما وضعية  
والاخرى عقلية وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه ولازمه  
يتبع انه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه ولازمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان  
فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل  
لان فهم الجزء واللازم متوقف على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن المزوم

الى اللازم بواسطة حكم انه كلما وجد لكل وجد جزؤه وكلما وجد للزوم وجد لازمه  
فنظر الى المقدمة الاولى سمي التضمنية والالتزامية وضعيتين كالماطقة ومن نظر  
للاشياء سماهما عقليتين كاليانين واجيب بان هذا حصر اضافي اى اتمامى من جهة  
حكم العقل لامن جهة الوضع وحده للجزء او اللازم فلا ينافى انه من جهة العقل  
والوضع معا وانما اقتصر على العقل في بيان التسمية لانه سبب قريب بخلاف الوضع  
فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند اهل الفن قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى  
وقوله من جهة حكم العقل اى من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بان الخ سواء تحقق  
الحكم بالفعل او لا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله بان حصول الكل) اى وهو المعنى  
المطابق والمراد حصوله في الذهن اوفى الخارج (قوله يستلزم حصول الجزء) هذا  
راجع للكل وقوله او اللازم يرجع الى المزموم (قوله والمنطقيون) اى اكثرهم والا  
فبعضهم كالمير الدين الابرى يسمى الاخيرتين عقليتين كاليانين واختار الآمدى وابن  
الحاجب ان التضمنية وضعية كالطابقية وان الالتزامية عقلية قال سم والظاهر ان كلا  
من الداليتين الاخيرتين سواء قلنا انها لفظية او عقلية لا يصدق عليهما انها مجاز  
اذ ليس اللفظ مستعملا في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة (قوله باعتبار ان الوضع مدخلا  
فيها) اى سواء كان دخوله قريبا كافي المطابقية لانه سبب تام فيها اذ لا سبب لها سوى  
العلم به او كان بعيدا كما في الاخيرتين لانه جزء سبب فيهما وذلك لان كل واحدة منهما  
متوقفة على امرين فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من  
الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للمزموم وعلى انتقال العقل من المزموم الى  
اللازم فقد اعترضوا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلة الوضع (قوله  
ويختصون العقلية) اى سواء كانت لفظية او لا وكذا يقال في الاثنين بعدها (قوله  
بما يقابل الوضعية والطبيعية) اى فتكون الدلالة عندهم ثلاثة اقسام عقلية كدلالة  
الدخان على النار ووضعية كالدلالات الثلاث وطبيعية كدلالة الحمرة على الحجل والصفرة  
على الوجع فقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية وقوله ويختصون الخ اى بخلاف البيانين  
فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ الوضعية قد تكون عقلية فأنزل (قوله وتفيد  
الاولى) اى تقييدا اضافيا لا وصفا فيقال دلالة مطابقة بالاضافة لدلالة مطابقة  
بالوصف وكذا يقال في التضمن والالتزام كذا نقل الحفيد عن الشارح في حواشى  
المطول وذكر العلامة بس ان المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الاضافة كأن يقال دلالة  
المطابقة وتقييد الصفة كما يقع في عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقة ولا ينافى  
ذلك قول المصنف بالمطابقة لان المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقة لابهذا اللفظ  
وفي بعض النسخ وتختص الاولى وهى بمعنى النسخة الاولى لان تختص من الخصوص  
لامن الاختصاص وحيث ان المصنف يختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها

بان حصول الكل او  
المزموم يستلزم حصول  
الجزء او اللازم والمنطقيون  
يسمون الثلاثة وضعية  
باعتبار ان الوضع مدخلا  
فيها ويختصون العقلية بما  
يقابل الوضعية والطبيعية  
كدلالة الدخان على النار  
(وتفيد الاولى) من الدلالات  
الثلاث (بالمطابقة)  
لتطابق اللفظ والمعنى  
(والثانية بالتضمن) لكون  
الجزء في ضمن المعنى  
الموضوع له

(وهو الاول) اي وهى الدلالة على تمام ماوضع له اللفظ (وقوله لتطابق اللفظ والمعنى) اي توافقهما بمعنى ان اللفظ انحصرت دالته على هذا المعنى ولم زد بالدلالة على غيره كما ان المعنى انحصرت مدلولته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولاً لغيره (وقوله والثانية) اي وهى الدلالة على جزء ماوضع له اللفظ (وقوله لكون الجزء) اي المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عندهم وكلام الشارح هذا يشير الى ان دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولاشك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزءه تضاماً فيكون اللفظ مستعملاً فى الكل اعنى مجموع الجزئين مثلاً واما اذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازاً كان فهمه منه مطابقة لانه تمام ما عني به بالوضع الثانوى المجازى وقال بعضهم ان التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقاً سواء استعمل اللفظ فيه اوفى الكل واختاره العلامة السيد ضرورة انك اذا استعملته فى الجزء فلعللاقة الجزئية فازالت الجزئية ملاحظة واعلم ان هذا الخلاف جار فى دلالة الالتزام ايضا فقول انها فهم اللازم فى ضمن المزموم وقيل فهم اللازم مطلقا وقد علمت ما يرتب على الخلاف فان قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية وصف للفظ الدال فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء فى ضمن الكل اوبفهم الجزء مطلقا وتعرف الالتزامية بفهم اللازم فى ضمن المزموم اوبفهم اللازم مطلقا وهذا تعريف لشيء بما يغايره قلت المراد بالفهم الاندفاع او هو مصدر مبنى للمفعول فالمراد ان فهم الجزء او اللازم فى ضمن الكل او المزموم او انها فهمها مطلقا او كون الجزء او اللازم فهم فى ضمن الكل او المزموم او مطلقا او يقال ان الدلالة وان كانت حالة للفظ لكن لما كان بسببها يفهم الجزء فى ضمن الكل او مطلقا او ينقل من المزموم لللازم تسمحوا فى التعبير عنهما بما ذكر تبيينها على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال فتأمل (وقوله فان قيل اخ) الغرض من هذا الاعتراض افساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بانها غير مانعة وذلك لانه يستفاد منه ان المطابقة تعرف بانها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له والتضمن دلالة على جزء ماوضع له والالتزام دلالة على خارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها انه فاسد الطرد لدخول فرد من افراد كل منها فى الآخر فقول الشارح فان قيل اي سبب تعريف الدلالات بما استفيد بما تقدم (وقوله كلفظ الشمس) فيه انه لا يصدق عليه انه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم واجيب بانه اذا كان لازماً للجرم كان لازماً للمجموع قطعاً فانه سم ومبنى هذا الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين اذ يصح رجوعه

(والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازماً للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظاً مشتركاً بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلاً بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم تضاماً والشعاع التزاماً ما قد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم والشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له

للجزء وعليه فلا إشكال آه. (قوله المشترك) أي اشتراكا لفظيا (قوله بين الجرم) أي القرص وقوله والشعاع أي الضوء أي أن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع والقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع (قوله فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع لفظ شمس (قوله والشعاع التزاما) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع إذ هو باعتبار جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله واعتبر دلالة على الجرم تضمننا أي باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشعاع التزاما أي باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب إذا الثانية وقوله صدق أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدة أي وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة متقضا معنا لدخول فردين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه وهاتان صورتان (قوله وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله فإذا أطلق على المجموع (قوله صدق عليها) أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة (قوله أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أي نظرا لوضع الشمس للمجموع (قوله ولازمه) بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أي وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ولازمه فتكون المطابقة داخلة في تعريف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان أيضا لجملة ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهي انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وتبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخل في تعريف التضمن وإذا أطلق الشمس على الشعاع تضمننا بالنظر لوضع الشمس للمجموع فقد صدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخل في تعريف الالتزام وبهذا تمت الصور الست (قوله وحينئذ) أي وحينئذ صدق ما ذكره على ما ذكره ينتقض الخ وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع والذي يتفرع على ما ذكره إنما هو انتقاض المطابقة بكل من الآخرين وانتقاض كل من الآخرين بالاولى فقط إلا أن يقال أنه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل أنها تكون

أولازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فالجواب أن قيد الحثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى أن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له

تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) اى الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) اى بالدالتين الآخرين لا يعرفهما كما قد يتبادر من العبارة اى واذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع انه يمكن ان يقال اذا اطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لاشتماله تعريف المطابقة لكونها دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع وكذا يقال في الباقي ويحاج عن هذا ايضا باعتبار قيد الحثية في التعريف فان اعتبرت الدلالة على الجرم من حيث الوضع له فهي المطابقة لا غير وان اعتبرت الدلالة عليه من حيث انه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمنية لا غير وكذا يقال في الباقي قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله بالآخرين) بضم الهزرة مفردة اخرى بضم الهزرة انثى آخر بفتح الخاء افضل تفصيل اذا صلح اخر بهزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا ومعناه مغاير وافعل التفصيل اذا كان باء طابق موصوفه وهنا الآخرين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدالتان فلذلك طابق فكان مضموم الهزرة مفردة اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء واما لو كان الموصوف مذكرا بان يقدر بالامرين الآخرين لكانت الهزرة مفتوحة لان مفردة آخر بفتح الهزرة ومثناه آخرين بفتحها ايضا ولا يصح ان يكون الآخرين ههنا شئى اخرى بالضم بمعنى آخرة بكسر الخاء لانه كذلك بمعنى مقابل الاول فيصير المعنى حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى آه بس (قوله ان قيد الحثية) الاضافة بيانية (قوله مأخوذ) اى معتبر وملاحظ (قوله الامور التي تختلف) اى تغاير وتباين باعتبار الاضافات اى النسب وذلك كالدلالات الثلاث فانها تختلف بالنسبة والاضافة لكل او الجزء او اللازم فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقة وتضمنية والتزامية باعتبار اضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ اوجزؤه او لازمه واحتجز بقوله التي تختلف باعتبار الاضافات عن الامور المختلفة المتباينة لذواتها لامور لا تجتمع كالانسان مع الفرس فانهما لا يتصادقان لاختصاص الاول بالناطقة المتباينة لذاتها للصاهلية المختصة بالثاني فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحثية في تعاريفها لكفاية تلك البيانات عن رعاية الحثية في تعاريفها (قوله حتى ان الخ) حتى تقر بعبارة اى وحيث كان قيد الحثية معتبرا في تعريف الامور المتباينة بالاضافة كالدلالات فنعرف المطابقة بالاله على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له اى لان حيث انه جزء الموضوع له ولازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها وتعرف التضمنية بانها الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له اى لان حيث انه تمام المعنى الموضوع له ولازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحثية وتعرف الالتزامية بانها

الدلالة على لازم الموضوع له من حيث انه لازم لان حيث انه تمام الموضوع له او جزؤه فلا تدخل المطابقة والتضمنية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية (قوله وانسباق الذهن اليه) اى اتقياده واهتدائه اليه وقوله وكثيرا ما يتركون هذا القيد اى من التعريف المذكور قصدا او من التقسيم المشعر بالتعريف فان قلت كلام الشارح في المطول يدل على انه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز ذلك في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وكلامه هنا في المختصر يخالف ذلك قلت لعل ما ذكره في المطول بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما كذا في عبد الحكيم (قوله اى التزام) اشار بذلك الى ان تدكير الصير في شرطه لتدكير لفظ الالتزام وان كان معناه مؤثرا اى الدلالة ولا يقال شأن الشرط ان لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والامر هنا ليس كذلك اذ متى تحقق الزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام لانا نقول لانسلم ذلك اذ قد يوجد الزوم الذهني في نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام لانها لفظية كما مر (قوله الزوم الذهني) اعلم ان الزوم اما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للاربعة اودهنى فقط كلزوم البصر للعمى او خارجي فقط كلزوم السواد للغراب والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانين والمناطق الزوم الذهني صاحبه لزوم خارجي اولا ولذا قال المصنف وشرطه الزوم الذهني اى واما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد اولا فوجوده غير مضر والمراد بالزوم الذهني عند البيانين ما يشمل الزوم غير الين وهو ما لا يكتفى في جزم العقل به تصور اللازم والمزوم بل يتوقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل الزوم الين بقسيمه اعنى الين بالمعنى الاخص وهو ما يكتفى في جزم العقل به تصور المزوم وذلك كلزوم البصر للعمى والين بالمعنى الاعم هو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والمزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الامرين كلزوم الزوجية للاربعة او كان تصور المزوم وحده كافيا واما المنطقة فقد اختلفوا في المراد بالزوم الذهني المعبر في دلالة الالتزام فالحققون منهم على ان المراد به خصوص الين بالمعنى الاخص وقال بعضهم المراد به الين مطلقا سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم (قوله الخارجى) اى المنسوب الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكللى لاننى الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى وبقولنا من نسبة الجزئى الخ يندفع ما يقال ان المعنى اذا لم يكن مدلولاً للفظ ولا جزأً لمدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجا نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب اليه (قوله بحيث يلزم) اى ملتبسا بحالة هي ان يلزم من حصول الخ فلزوم الضحك للانسان عبارة عن كون الضحك ملتبسا بحالة هي ان يلزم من حصول معنى

والالتزام الدلالة على لازم من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن اليه (وشرطه) اى الالتزام (الزوم الذهني) اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع في الذهن حصوله فيه اى على الفور او بعد التأمل في القرائن والامارات وليس المراد بالزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى في الذهن اصلا اعنى

الانسان الموضوع له وهو حيوان ناطق في الذهن حصوله فيه ( قوله اما على الفور ) اي فور حصول المزوم في الذهن وذلك في الزوم البين بضمه ( قوله اوبعد التأمل في القرائن ) اي الوسائط وذلك في الزوم الغير البين كلزوم كثرة الرماد للمكرم وزوم الحدوث للعالم لانك اذا تصورت العالم لا يحزم عقلك ولا يحصل فيه حدونه الابعد التأمل في القرائن كالتغير وعطف الامارات على القرائن عطف تفسير ( قوله وليس المراد بالزوم ) اي الذهني المعبر في دلالة الالتزام عند البيانين عدم انفكاك الخ اي ليس المراد ذلك فقط بل المراد ما هو اعم من ذلك ( قوله عدم انفكاك الخ ) اي سواء كفي في جزم العقل بالزوم تصور المزوم او توقف على تصور اللازم ايضا ( قوله اعني ) اي هذا الزوم المتني ارادته وحده عند البيانين ( قوله الزوم البين ) اي سواء كان بينا بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم خلافا لمن قصره على الاول لان اللازم على جعله بينا بالمعنى الاخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج لازم على جعله بينا بالمعنى الاعم وحيث فلا وجه لقصره على ما ذكر ( قوله المعبر ) اي في دلالة الالتزام وهذا منت للزوم البين وقوله عند المنطقين اي عند بعضهم كما تقدم ( قوله والاخرج ) اي والابان كان المراد بالزوم المعبر في دلالة الالتزام عدم انفكاك الخ يعني الزوم البين بضمه فقط لخرج كثير من معاني المجازات والكنيات عن كونها مدلولات التزامية لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحيث فاللازم باطل فكذلك المزوم وثبت المدعى والمراد بذلك الكثير من معاني المجاز ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص والمراد بالكثير من معاني الكناية ما كان مفتقرا الى مطلق التأمل في القرائن وهي التي لا يحكم بالربط بين طرفيها عقلا بعد تصورهما وبيان خروج ما ذكر ان الدال ان كان لفظ اللازم فانفكاك المعاني المجازية والكنائية عنه في غاية الظهور وان كان لفظ المزوم مع قرينة فلا انفكاك ولكن المجموع لم يوضع للمعنى المزوم الذي لزمه تلك المعاني بل الموضوع لذلك المعنى المزوم لفظ بدون القرينة فلا يكون من دلالة الالتزام لانه يجب فيها ان يكون الدال على اللازم موضوعا للزوم ولم يوجد فان كان الدال لفظ المزوم بشرط القرينة فيمكن انفكاك المعاني المجازية والكنائية عن ذلك المزوم مع القرينة المانعة بقي شيء آخر وهو ان كلام الشارح يقتضي ان دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو في شرح الشبهة من ان دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة وان المراد بالوضع في تعريف الدلالات اعم من الشخصى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات آه يس وقد يجاب بان المراد بقوله عن ان تكون مدلولات التزامية اي بحسب الوضع الاصلى فلا ينافي انها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة وانما قال الشارح كثير لان الزوم البين المعبر عند المناطقة قد يكون في بعضها ( قوله ولما تاتي الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام ) وذلك لانه اذا كان معنى الزوم عدم الانفكاك

الزوم البين المعبر عند المنطقين والاخرج كثير من معاني المجازات والكنيات عن ان تكون مدلولات التزامية ولما تاتي الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام ايضا

كان كل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزموم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا  
للاخر في الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزموم بهذا المعنى  
آه سم وقوله ايضا كالمبدأ الاختلاف المذكور في الدلالة المطابقة لكن عدم  
الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام باطل فبطل المزموم وهو كون المراد بالزوم المعتبر  
هنا الزوم البين فقوله وكما تأتي عطف على قوله لخروج المخ واعتراض على الشارح  
باننا لنسلم الشرطية القائلة لو كان المراد بالزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتي الاختلاف  
في دلالة الالتزام بالوضوح لان دلالة اللفظ على لازمه او واضح من دلالة على لازم لازمه  
لان الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ الى ملاحظة المزموم اولا ومن ملاحظة المزموم  
الى ملاحظة اللازم ثانيا ومن ملاحظة اللازم الى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه  
الملاحظة تأتي الاختلاف المذكور واجيب بان مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت  
بحسب الزمان بان يكون زمن الانتقال من المزموم الى اللازم في بعض الصور اطول من زمن  
الانتقال في بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بان يوجد  
انتقالان فاكثروا التفاوت في دلالة اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازم من قبل الثاني  
لان في دلالة اللفظ على لازم معناه انتقالين وفي دلالة على لازم لازم ثلاثة كما علمت وهذا  
التفاوت لا يعتد به عندهم وحينئذ فلا يراد واعتراض هذا الجواب بالدلالة التضمنية  
المعتبر فيها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان لانه ينتقل من اللفظ الى الكل اولا  
ومن الكل الى جزئه ثانيا ومن الجزء الى جزء جزئه ثالثا في دلالة اللفظ على جزء المعنى  
انتقالان وعلى جزء جزئه ثلاثة وهذا التفاوت معتبر عند القوم والفرقة بين دلالة  
الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق فتأمل (قوله اشارة الخ) اي ولو اطلق  
الزوم ولم يقيد بالذهني لانتفت الاشارة المذكورة وصار صادقا بشرط الخارج وعدم  
اشتراطه لصيرورة الزوم حينئذ مطلعا من الذهني والخارجي (قوله لا يشترط الزوم  
الخارجي) هو كون المعنى الالتزامي بحيث متى حصل المسمى في الخارج حصل هو  
في الخارج والمراد لا يشترط الزوم الخارجي اي لاستقلاله ولا ضمنا للذهني (قوله  
كالمعنى) مثال للنفي (قوله لانه عدم البصر الخ) اي فهو عدم مقيد بالاضافة للبصر  
لان البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر تضمنية (قوله مع التنافي)  
اي التعاند والتضاد بينهما في الخارج فلو قلنا باشتراط الزوم الخارجي لخروج هذا  
عن كونه مد لولا التزاميا مع ان القصد دخوله (قوله ومن نازع) هو العلامة  
ابن الحاجب حيث قال في مختصره الاصول ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقة  
وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام وقيل ان كان اللازم ذهنا فظاهره حيث  
قدم القول الاول انه لا يشترط في دلالة الالتزام الزوم الذهني (قوله فكأنه اراد) اي  
فأظنه اراد اذ من معاني كائن الظن وحاصله ان مراد ابن الحاجب بالزوم الذهني

وتقييد الزوم بالذهني  
اشارة الى انه لا يشترط  
الزوم الخارجي كالمعنى  
قانه يدل على البصر  
التزاما لانه عدم البصر  
عمان شأنه ان يكون بصيرا  
مع التنافي بينهما في الخارج  
ومن نازع في اشتراط  
الزوم الذهني فكأنه اراد  
بالزوم الزوم البين بمعنى  
عدم انفكاك تعقله عن  
تعقل المسمى والمصنف  
اشار الى انه ليس المراد  
بالزوم الذهني الزوم  
البين المعتبر عند المنطقيين  
بقوله (ولو لا اعتقاد  
المخاطب بعرف) اي ولو  
كان ذلك الزوم مما يثبت  
اعتقاد المخاطب

الذي اشتراطه في دلاله الالتزام على القول الاول في كلامه خصوص الذهني البين  
 بالمعنى الاخص وهذا لا ينافي اشتراط لزوم الذهني مطلقا ومحصله ان القول الاول في كلام  
 ابن الحاجب يقول باعتبار اللزوم الذهني مطلقا ولا يشترط خصوص اللزوم الذهني  
 البين بالمعنى الاخص والقول الثاني يقول لا بد من اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص  
 فاللزوم الذهني لا بد منه بلا نزاع وانما الخلاف في النوع المعتبر منه وعلى هذا فالقول  
 الاول في كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فاللزوم الخارجى غير  
 معتبر كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وبديل عليه كلام حواشى المطول ( قوله اللزوم  
 البين ) اى بالمعنى الاخص ( قوله والمصنف اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم  
 البين ) اى فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين ( قوله ولولا اعتقاد المخاطب ) اى  
 هذا اذا كان اللزوم الذهني عقليا بان كان لا يمكن انعكاسه بل ولو كان ذلك اللزوم لاجل  
 اعتقاد المخاطب اياه بسبب عرف عام او غيره وذلك بان يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة  
 عرف عام او خاص ان بين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار احدهما  
 في ذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فهذا كاف في اللزوم الذهني فثالث اللزوم  
 باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام الاسد مثلا اهل العرف العام قاطبة يفهمون  
 من معناه لازما هو الجراءة والشجاعة وان كان لازوم عقلا بين تلك الجئة والجرأة فاذا  
 قيل هل زيد شجاع فاجبت بقولك هو اسد فهم المخاطب منه انه شجاع وكما في طين الاذن  
 اذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام ان صاحب ذلك الطين مذكور فيجوز ان يقال  
 لمن يعتقد ذلك ان فلان طينيا في اذنه ليفهم منه انه مذكور وكاخللاج العين اذا فهم منه  
 المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب فيجوز ان يقال لمن يعتقد ذلك اخلفت عين فلان  
 ليفهم منه انه لقي حبيبه وكما اذا اعتقد انسان بسبب العرف العام ان من لم يتزوج فهو عني  
 فيجوز ان يقال له فلان غير متزوج ليفهم منه انه عني بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة  
 العرف العام وان كان اللزوم العقلي متقيا وظهر بمقررنا ان اضافة اعتقاد للمخاطب  
 في كلام المصنف من اضافة المصدر لفاعله وان المفعول محذوف وان المعتبر في تحقق  
 اللزوم ما عند المخاطب من الربط لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب امرا  
 لازما عند المتكلم والار بما خلا الخطاب عن القاعدة ولذا قال المصنف ولولا اعتقاد المخاطب  
 ولم يقل ولولا اعتقاد المتكلم ( قوله مما يشته اعتقاد المخاطب ) اعترض بان اعتقاد المخاطب  
 متعلق باللزوم لاشتباهه والتمتله انما هو ذهن المخاطب وعقله فاو لا يشته بعقل ثم بعد  
 ذلك يعتقد فكان الاولى ان يقول مما يشته ذهن المخاطب واجيب بان الاعتقاد  
 في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل اى مما يشته معتقد المخاطب وهو ذهنه  
 او يقال ان المراد بالاثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم واردة  
 الملزوم لان تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته في ذهن بالوجود الظنى اى يجعله

ثابتاً فيه على وجه الظن (قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به لانه ان اريد به مااتفق عليه جميع اهل العلم اوجيع العوام كما هو المتبادر منه فقيه بعدلانه بعد اتفاق جميع اهل العلم او العوام على شيء واجيب بان المراد به ما لم يتعين واضعه والعرف الخاص ما تعين واضعه كاهل الشرع او النخاعة او المتكلمين وحينئذ فلا اراد (قوله اذهو المفهوم من اطلاق العرف) علة لمحذوف اي وانما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملاً للخاص لانه المفهوم الخ فالعرف العام كاللزم الذي بين الاسد والجرأة كامر والعرف الخاص كاللزم الذي بين بلوغ الماء قلتي وعدم قبول النجاسة فان هذا اللزم عند اهل الشرع خاصة فاذا قيل هل ينحس هذا الماء اذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره فاجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتي فهم المخاطب منه اذا كان من اهل الشرع عدم قبوله للنجاسة وكاللزم الذي بين التسلسل والبطلان فان هذا اللزم عند اهل الكلام لانهم يقولون ان التسلسل يستلزم البطلان فاذا قلت لانسان يلزم على كلامك الدور او التسلسل وكان ذلك المخاطب من اهل الكلام فهم منه انه باطل وكلزم الرفع للفاعل فانه خاص بالنخاعة فاذا قال انسان جاء زيدا بالنصب ققلت له زيد فاعل فهم منه اذا كان نحو ياتاه مرفوع (قوله واصطلاحات الخ) عطف على الشرع لان اصطلاح ارباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للتجار فانه خاص بالتجارين فيجوز ان يقال هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب ان زيد انجار وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل فان الاول خاص باصطلاح اهل صنعة النحو والثاني خاص باصطلاح اهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرن الاحوال كما اذا كان المقام مقام ذم انسان بالبخل فان من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فاذا قلت انه كريم فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك اما انا فلست بزأن وتريد ان مخاطبك زان لقرينة (قوله اي بالدلالات المطابقة) عبر بالجمع لان الاختلاف في الوضوح انما يتأق فيه وفسر الوضعية بالمطابقة لثلاثتهم ان المراد الوضعية بالمعنى الذي جعله مقسماً للدلالات الثلاث فيما تقدم اعني ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد واعلم ان المطابقة يدرج فيها دلالة سائر المجازات مرسله كانت او لا لانها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي بناء على ان المراد بالوضع في تعريف المطابقة اعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح في شرح الشمسية حيث قال لانسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن او التزام بل مطابقة اذ المراد بالوضع في الدلالات الثلاث اعم من الجزئى الشخصى كما في المفردات والكلية النوعى كافي المركبات والالبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر في موضعه انتهى واذ قد علمت ان سائر المجازات دلالتها بالمطابقة وانها وضعية فكيف يتأق قول المصنف تبعاً لغيره من اهل هذا الفن ان الاراد المذكور

بسبب عرف عام اذهو المفهوم من اطلاق العرف (او غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك (والاراد المذكور) اي اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يتأق بالوضعية) اي بالدلالات المطابقة (لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ لذلك المعنى) لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض

والا) اي وان لم يكن  
 علما بوضع الالفاظ  
 (لم يكن كل واحد)  
 من الالفاظ (دالاعليه)  
 لتوقف الفهم على  
 العلم بالوضع مثلا اذا  
 قلنا خذ يشبه الورد  
 فالسامع ان كان عالما  
 بوضع المفردات  
 والهيئة التركيبية  
 امتنع ان يكون كلام  
 آخر يؤدي هذا المعنى  
 بطريق المطابقة  
 دلالة اوضح واخفى  
 لانه اذا اقيم مقام كل  
 لفظ ما يرادفه فالسامع  
 ان علم الوضع فلا  
 تفاوت في الفهم والا  
 لم يتحقق الفهم وانما  
 قال لم يكن كل واحد  
 لان قولنا هو عالم  
 بوضع الالفاظ معناه  
 انه عالم بوضع كل لفظ  
 فتقيضه المشار اليه بقوله  
 والا يكون سلبا جزئيا  
 اي ان لم يكن عالما بوضع  
 كل لفظ فيكون اللازم  
 عدم دلالة كل لفظ  
 ويحتمل ان يكون  
 البعض منها دالا  
 لاحتمال ان يكون عالما  
 بوضع البعض

لا يتأتى بالوضعية و يتأتى بالعقلية اللهم الا ان يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق  
 الحقيقة فقط او يقال ان اهل هذا الفن يمتنعون ان دلالة الجواز وضعية ويدل لهذا كلام  
 السيرامي عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعبر سواء كان تخصيصيا ونوحياتعيين اللفظ  
 نفسه بلا واسطة قرينة باراء المعنى لاتعيينه مطلقا بازائه وصرح بذلك الشارح ايضا  
 في التلويح فاننى الوضع ايضا مطلقا في الجواز فدلالته لوضعية او التزامية نظرا الى تحقق  
 الفهم ضمنا فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة اه يس  
 (قوله لان السامع الخ) انما خصه بالذكر لانه الذى يعتبر نسبة الخفا والموضوع اليه غالبا  
 (قوله ان كان عالما بوضع الالفاظ) اي بوضع كل واحد منها (قوله لم يكن بعضها  
 اوضح دلالة عليه من بعض) اي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها  
 في العلم بالوضع المتقضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع واذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف  
 في دلالتها وضوحا وخفا (قوله اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ) اي بوضع جميعها  
 وهذا صادق بان لا يعلم شيئا منها اصلا او يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحد  
 دالاعليه) اي وما انتفت دلالاته منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفا الدلالة ولا بوضوحها  
 (قوله لتوقف الفهم) اي فهم المعنى على العلم بالوضع او رد عليه ان الموقوف على العلم  
 بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الحقيقة ناتجة  
 للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ولا تكون منفية هلى تقدير انقضاء العلم بالوضع وحيث  
 فلا يلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة فبطل ما ذكره من التعليل  
 واجيب بان المراد بالدلالة في قول المصنف والا لم يكن كل واحد دالاعليه فهم المعنى  
 من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحيث فالمعنى والالم يكن كل واحد  
 من الالفاظ مفهوما ويدل لهذا قول الشارح الاكبر والالم يتحقق الفهم اي وان لم يكن  
 عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المراد فات قول الشارح هنا لتوقف الفهم  
 اي المعبر عنه في كلام المصنف هنا بالدلالة وقوله هلى العلم بالوضع اي فيلزم من نفي العلم  
 بالوضع نفي الدلالة لان المتوقف على الشئ ينتفى بانقضاء المتوقف عليه (قوله ان كان عالما  
 بوضع المفردات) بان علم ان الحصوص موضوع للوجهة والورد موضوع لانتب المعلوم  
 وان يشبه معناه بمثل (قوله والهيئة التركيبية) اي وعالما بهيئته التركيبية وهي اسناد  
 يشبه الى الخداى وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخدا للورد بناء على ان هيئته التركيبية  
 موضوعية (قوله امتنع ان يكون) جواب ان وكلام اسم يكون ووجهه يؤدي خبرها اي  
 امتنع ان يوجد كلام مؤد با هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب هلى  
 المصدرية وقوله اوضح واخفى صفة لدلالة اي اوضح من خذ يشبه الورد او اخفى منه  
 فقد حذف المفضل عليه (قوله لاه الخ) علة لقوله امتنع الخ (قوله ما يرادفه) اي كان  
 يقال وجهته تماثل الورد (قوله ان علم الوضع) اي وضع هذه المرادفات (قوله ولا تفاوت

ثل ان يقول لاولقا  
فلم عدم التفاوت  
في الفهم على تقدير  
العلم بالوضع بل يجوز  
ان يحضر في العقل  
معاني بعض الالفاظ  
المخزونة في الخيال  
بادني التفات لكثرة  
الممارسة والموانسة  
وقرب العهد بها  
بخلاف البعض فانه  
يحتاج الى التفات  
اكثر ومراجعة اطول  
مع كون الالفاظ  
متراصة والسمع  
طالما بالوضع وهذا  
مما نجده من انفسنا  
والجواب ان التوقف  
انما هو من جهة  
تذكر الوضع وبعد  
تحقق العلم بالوضع  
وحصوله بالفعل  
فالفهم ضروري

في الفهم ( اي بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهجه من الكلام الاول والمراد  
بالفهم الدلالة كما مر ( قوله والالم بتحقيق الفهم ) اي وان لم يعلم ان هذه الالفاظ الجديدة  
المرادفة للالفاظ الاولى موضوعه لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا فعلى كلا التقديرين  
لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفا، ومثل ما ذكره الشارح من المثال اذا قلنا فلان  
يشبه البصر في السخا، وبدلتا كل لفظ برديفه فان كان مساويا له في العلم بالوضع لم يختلف  
الفهم وان كان غير مسا ولم يحقق الفهم بخلاف ما اذا قلنا على معنى الكرم مثلا يستلزمه  
كفلان مهزول الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماق فانه يجوز ان يكون استلزام  
بعض هذه المعاني لمعنى الكرم اوضح من بعض فختلاف الدلالة وضوحا وخفا، كما يأتي  
في الدلالة العقلية ( قوله وانما قال لم يكن كل واحد ) يعني بما يدل على السلب الجزئي دون  
ان يقول لم يكن واحدهما مما يدل على السلب الكلّي وانما كان الاول سلبا جزئيا لوقوع  
كل في حيز النفي المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئي وانما كان الثاني سلبا كليا لان واحد  
نكرة واقعة في سياق النفي فتعم عموما شموليا فكون المراد عموم السلب وهو سلب كلي  
( قوله لان قولنا ) الاول ان يقول لان قوله بضمير النسيبة العائد على المصنف الان يقال انه  
لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسبها له ( قوله معناه انه عالم بوضع كل لفظ ) اي فيكون  
ايجابا كلياً وقوله معناه خبران ( قوله فنتقيضه ) مبني على قوله يكون اي ذلك التقيض وقوله  
سلبا جزئيا خبر يكون وجلة يكون خبر المبتدأ وانما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر في المنطق  
من ان الايجاب الكلّي انما يتناقضه السلب الجزئي لا الكلّي ولذلك لم يكن احدهما دالا  
الذي هو سلب كلي ثم ان من المعلوم ان السلب الجزئي اعم من السلب الكلّي وذلك لتحقيق  
السلب الجزئي عند انتفاء الحكم من كل الافراد الذي هو السلب الكلّي وعند انتفاء  
عن بعض الافراد ولذا قال الشارح في بيان معنى قول المصنف والالم يكن كل واحد دالا  
عليه اي وان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه وهذا اللازم  
اعني عدم دلالة كل لفظ عليه صادق بان لا يكون للفظ منها دلالة اصلا وصائق  
بان يكون لبعض منها دلالة فقوله الشارح ويحتمل الخ الاول ان يقول فيحتمل عدم كون  
كل واحد منها دالا ويحتمل الخ كما قلنا واعلم ان ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف  
بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد انما يتم على مذهب من يقول ان المنسند اليه  
المسور بكل اذا اخر عن اداة السلب يفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبد  
القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي وما في معناها يفيد النفي عن الكل مع بقا اصل  
الفعل فلا يتم وهو ظاهر كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله لا نسلم الخ ) هذا واراد على قول  
المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح دلالة من بعض  
( قوله بعض الالفاظ المخزونة ) مثل لايت واسد وسبع وغضنفر وقوله بادني التفات متعلق  
بمحضر ( قوله لكثرة الممارسة ) اي بممارسة استعماله في معناه وهو متعلق بمحضر ففهم

المعنى من اسد اوسيع اقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الالفاظ  
 الاربعة وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين  
 (قوله وقرب العهد بها) اى بالالفاظ اى باستعمالها في معناها او بالعلم بوضعها وقوله  
 والموانسة عطف لازم على ملزوم وكذا قوله وقرب العهد بها (قوله فانه يحتاج الخ)  
 اى وحيث قد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف  
 لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لايسم (قوله  
 ومراجعة اطول) مرادف لما قبله (قوله ان التوقف) اى والمراجعة (قوله من جهة  
 تذكر الوضع) اى المنسى اى وليس التوقف والمراجعة لخفاء الدلالة بعدم العلم بالوضع  
 وحاصله ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة  
 ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كافي الاوازم  
 القريبة وقد تكون خفية كافي الاوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق  
 واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطء انما هو من جهة  
 سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات  
 (قوله وبعد محقق الخ) الاوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف  
 لان الفرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الان يقال انه اراد بالعلم بالوضع تذكره وقوله  
 وحصوله تفسير لتحقيقه واورد على كلام المصنف ايضا ان التركيب الذي فيه التعقيد  
 اللفظي بسبب تقديم بعض العمولات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم  
 بوضع جميع الفاظه فاذا ابدت الفاظه بما اراد منها من غير اشتغال على ذلك التعقيد  
 بان قدم في احد التركيبين ما اخر في الآخر وذكر في احدهما ما حذف في الآخر فقد  
 تصور الوضوح والخفاء في دلالة الالفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب  
 تذكر الوضع واجيب بان الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لان لها دخلا  
 في الفهم الوضعي على ان المراد انه لا يأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء في الدلالة  
 الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام واورد عليه ايضا اختلاف الحدود والمحدود في الدلالة  
 فان كلا منهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع في الكل وكون الدلالة في الكل  
 مطابقة مع اختلافهما في الدلالة عليهما وضوحا وخفاء فان دلالة الحد اذ في لاحتياجهما  
 الى استخراج الاجزاء وتمييز الفاظها الدالة عليهما تفصيلا واجيب بان الكلام عند  
 اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى الا نفس الدلالة والحد والمحدود معناهما مختلف  
 بالاجمال والتفصيل لان الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجملة  
 وحيث فلا وضعية باعتبار التفصيل فرجع الاختلاف في المدلول دون الدلالة واورد  
 عليه ايضا ان الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف  
 فيأتى الاختلاف في الوضعية باعتبار ذلك واجيب بان اراد المعنى الواحد بطرق

مختلفة باعتبار ظنون المخاطب مما لا يضبط ولا يرتكب اصلا على ان تصور المعنى الموضوع له  
اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفا  
وانما اختلف في كون ما فهم هل هو كذلك في الوضع اولا والكلام في تصور المعنى لافي  
تحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له اولا فأمل (قوله ويتأتى بالعقلية) المراد بها  
ما تقدم وهي دلالة التضمن والالتزام فال عهديه (قوله مراتب لزوم) اراد بالزوم  
ما يشمل لزوم الجزء لكل في التضمن ولزوم اللازم للزوم في الالتزام ولهذا لم يقل مراتب  
اللازم لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله اى مراتب لزوم الاجزاء لكل)  
كالحيوان والجسم الثامى والجسم المطلق والجوهر فهذه كلها اجزاء للانسان لكن  
بعضها بواسطة فاكثر وبعضها بلا واسطة فالربط بين النقل منه الذى هو الكل  
وبين النقل اليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا لوجود الواسطة فحقى دلالة  
لفظ النقل منه على الجزء النقل اليه وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطة  
فتظهر تلك الدلالة (قوله ومرتبات لزوم الوازم) اى التى هي المدلول الالتزامى  
لما مر من ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم  
كالوصف بكثرة الضيفان وبكسرة الرما والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال  
الفصيل وبعض هذه الوازم واضح وبعضها خفى فاذا كان الربط بين اللزوم  
النقل منه وبين ذلك اللازم النقل اليه خفيا كانت دلالة لفظ النقل منه على ذلك  
النقل اليه خفية وان كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة والسبب  
في الوضوح في دلالة الالتزام اما كون اللزوم ذهنيا بينا تستوى فيه العقول واما قلة  
الوسائط مع ضمنية الاستعمال العربى او مع ضمنية ظهور القرينة جدا حتى كأنها الشهود  
وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضمنية كثرة الاستعمال والسبب في الخفاء  
فيها كثرة الوسائط المحوجة لمزيد التأمل وذلك لقلة الاستعمال (قوله وهذا) اى اختلاف  
مراتب اللزوم في الوضوح (قوله للشيء) اى الذى هو اللزوم كالكرم (قوله لوازم  
معددة) ككثرة الضيفان وكثرة احراق الحطب وكثرة الرما (قوله بعضها) اى بعض  
تلك الوازم ككثرة الضيفان (قوله اقرب اليه) اى الى ذلك الشيء (قوله منه) اى من  
ذلك الشيء (قوله اليه) الى ذلك البعض (قوله لقلة الوسائط) اراد بالقلة ما يشمل  
العدم بالنظر لبعض (قوله فيمكن تأدية اللزوم) اى المعنى اللزوم كالكرم بالالفاظ  
الخ بان يقال زيد كثير الضيفان او كثير احراق الحطب او كثير الرما ولا شك ان انتقال  
الذهن من كثرة الضيفان للكرم اسرع من انتقاله من كثرة احراق الحطب للكرم  
لعدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة احراق الحطب للكرم اسرع من انتقاله من كثرة  
الرد ما للكرم لان بين الكرم وكثرة احراق الحطب واسطة وبين كثرة الرما  
واسطتان وقوله لقلة الوسائط اى وكثرة الاستعمال كالكرم فانه لوازم ككثرة الرما  
وهزال الفصيل وجبن الكلب فيمكن تأدية الكرم بالالفاظ الموضوعه لهذه الوازم بان يقال

(ويتأتى) الايراد المذكور  
(بالعقلية) من الدلالات  
لجواز ان تختلف مراتب  
اللزوم في الوضوح) اى  
مراتب لزوم الاجزاء  
لكل في التضمن ومراتب  
لزوم الوازم للزوم في  
الالتزام هذا في الالتزام  
ظاهر فانه يجوز ان يكون  
لشيء لوازم متعددة بعضها  
اقرب اليه في بعض  
واسرع انتقالا منه اليه  
لقلة الوسائط فيمكن تأدية  
اللزوم بالالفاظ الموضوعه  
لهذه الوازم المختلفة  
الدالة عليه وضوحا  
وخفاء وكذا يجوز  
ان يكون للزوم ملزومات

زيد كثير الرماذ او هزيل الفصل او جبان الكلب ولا شك ان هذه اللوازم مختلفة الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء اذ ليس الانتقال من هذه اللوازم الى الكرم مستويا فان الانتقال من كثرة الرماذ اليه اسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائله واعترض على الشارح بان الكلام في دلالة الالتزام وهي مؤدية للزام بلفظ المزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية الخ واجيب بانه اراد باللازم هنا التابع وبالمزوم اشترع معتبرا في كل منهما اللازمة فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم غذا وذكر بعضهم ان هذا الكلام من الشارح اشارة الى مذهب السكاكي في الكناية فان الانتقال فيها عنده من اللازم الى المزوم بعكس الجواز (قوله وكذا يجوز ان يكون للزام ملزومات الخ) هذا اذا استعمل لفظ المزوم لينقل منه الى اللازم كافي الجواز وكافي الكناية على مذهب المصنف وقوله ان يكون للزام ملزومات كالحرارة فان لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات كالنار اوضح من لزومها لبعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فيمكن الخ اي بان يقال زيدا حرقته النار والشمس او في جسمه نار او شمس او حركة قوية ومثل الحرارة فيما قلنا الكرم فانه يصح جعله لازما وملزوماته كثرة الضيفان وكثرة احراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماذ ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات وهو كثرة الضيفان اوضح من لزومه لبعض الآخر فيمكن تأدية ذلك اللازم وهو الكرم بالالفاظ الموضوعات لتلك الملزومات بان يقال زيد كثير الضيفان او كثير الرماذ او كثير الطبخ او كثير احراق الحطب (قوله اوضح منه) اي من اللزوم (قوله المختلفة وضوحا وخفاء) لاجابة الى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد في بعض النسخ اسقاطها (قوله واما في التضمن) اي اما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن وجواب اما محذوف اي فقير ظاهر ويحتاج للبيان فنقول له الخ فظهرت معادلة قوله واما في التضمن الخ لقوله سابقا وهذا في الالتزام ظاهر (قوله فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شئ) اي كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فانه جزء منه (قوله وجزء الجزء الخ) اي ويجوز ان يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شئ آخر كالجسم فانه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان (قوله فدلالة الشئ) هو على حذف مضاف اي فدلالة دال الشئ اعني لفظ حيوان وانما احتجنا لذلك لان الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله ذلك المعنى) اي كالجسم وقوله جزء منه اي من ذلك الشئ كالحيوان وقوله على ذلك المعنى اي كالجسم (قوله اوضح من دلالة الشئ) اي كالانسان وقوله الذي ذلك المعنى وهو الجسم وقوله من جزءه اي كالحيوان وفي الكلام حذف والاصل اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزءه على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم

لزومه بعضها اوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعات المختلفة وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزءه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل

اوضح ) وذلك لان دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لان الجسم جزء من  
 الحيوان لان حقيقة الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على  
 الجسم بواسطة الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم  
 بالنسبة الى الحيوان جزء والى الانسان جزء الجزء وحيث ان الانسان يدل على الحيوان  
 ابتداء وعلى الجسم ثانيا بخلاف الحيوان فانه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالة  
 عليه اوضح من دلالة الانسان فكما ان مراتب لزوم اللوازم للزوم متفاوتة في الوضوح  
 كذلك مراتب لزوم الاجزاء للكل متفاوتة فيه (قوله ودلالة الجدار على التراب اوضح)  
 وذلك لان التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب  
 اوضح من دلالة البيت عليه لان دلالة الاول بلا واسطة ودلالة الثاني بواسطة ومثل  
 بمثلين اشارة الى ان كون دلالة اللفظ على جزء المعنى اوضح من دلالة على جزء  
 جزءه لافرق فيه بين ان يكون الجزء معقولا او محسوسا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد  
 على قوله فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه الخ وحاصله ان ما ذكره من ان دلالة  
 الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى  
 جزء من جزءه على ذلك المعنى ممنوع بل الامر بالعكس وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى  
 جزء من جزءه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم  
 فدلالة انسان على الجسم اوضح من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتم من ان دلالة حيوان  
 عليه اوضح (قوله فان فهم الجزء) اى من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل اى  
 وما كان اسبق في الفهم فهو اوضح وانما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل لان الشخص  
 اذا طلب فهم مدلول اللفظ الذى سمعه وكان كلا وجب فهم اجزائه اولا فاذا سمع لفظ  
 الكل كالانسان مثلا وتوجه عقله الى فهم المراد منه فهم اولا الاجزاء الاصلية ومنها  
 الجسمية ثم ينتقل الى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزأه كالحيوانية  
 ثم ينتقل الى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزأه وهو الانسانية  
 واعترض على البشارح بان هذا الدليل مخالف للمدعى من وجهين الاول انه انما يفيد  
 ان دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزءه اوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة  
 الانسان على الحيوانية فانها اوضح من دلالة على الانسانية فاللفظ الدال ثانيا في هذا  
 الدليل هو عين الدال اولا وهذا خلاف العكس المدعى اوضحته فانه قد اعتبر فيه  
 ان اللفظ الدال ثانيا مغاير للدال اولا الامر الثانى ان المدعى اوضحته الدلالة على  
 جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل انما يفيد اوضحته الدلالة على الجزء من الدلالة  
 على الكل فلو قال الشارح لان فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسلم من هذا  
 الاخير واجيب عن الاول بان المراد بقوله بل الامر بالعكس اى بعكس ما يفهم لزوما  
 مما سبق وتوضيح ذلك انه يفهم مما سبق ان دلالة الشيء على جزءه اوضح من دلالة شيء

آخر على جزء جزءه لوجود الوسطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها اوضح من دلالة الانسان عليه لعدم الوسطة في الاول ووجودها في الثاني ويلزم هذا الذي قد فهم ان يكون دلالة الشيء على جزءه اوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء جزءه كدلالة الانسان على الحيوان فانها اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان كلا منهما دلالة الشيء على جزءه والمساوى للاوضح اوضح يقال هذا اللازم لما فهم مما سبق ان الامر بعكسه وهو ان دلالة الشيء على جزء جزءه اوضح من دلالاته على جزءه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل واجيب عن الثاني بان في الكلام حذف الاصل لان فهم الجزء سابق على فهم الكل اى وحيث يكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء او ان مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكمل الجزء من كل آخر كالجسم فانه بالنسبة للانسان جزء جزءه وبالنسبة للحيوان جزءه وكالحيوان فانه بالنسبة للانسان جزء وبالنسبة للجسم كل فأمل (قوله نعم) اى الامر بالعكس من ان دلالة الشيء على جزء جزءه اوضح من دلالاته على جزءه كما ذكرتم لما تقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجود والا لبطلت الجزئية لكن الذى حللنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من ان التضمن تابع للطابقة في الوجود فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل فالانسان اذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه فافهما لجميع اجزاء الموضوع له اول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ اجالا ثم ينقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة ان كان له جزء ثم ان كان لذلك الجزء جزء انتقل اليه على حدة وهلم جرا فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالاته على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء وما في السؤال من ان الامر بالعكس فهو منظور فيه لجهة اخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب في تلك الجهة الترقى والحاصل انه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة الترقى في التركيب بان يفهم اول اجزاء الجزء ثم الجزء ثم الكل وهذا ملحوظ السائل واما اذا كان مخاطب فافهما لجميع اجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدلى والتحليل بان يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجالا ثم ينقل لجزءه على حدة لافى ضمن الكل ثم ينقل لجزء جزءه على حدة لافى ضمن الجزء وهذا ملحوظ ما ذكرناه سابقا من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالاته على جزء الجزء (قوله ولكن المراد هنا) اى لكن المراد بالتضمن هنا اى في مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن الى الجزء) اى المراد من اللفظ اى على حدة لافى ضمن الكل اى وحيث فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل قم ما ذكره في البيان السابق وقوله وملاحظته عطف على انتقال مفسر اله وقوله بعد فهم الكل اى على انه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم اولاً في ضمن الكل واهى ثمرة لذلك

قلت نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء

لأنقول يظهر هذا عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الاغراض فان فهم الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله وكثيرا الخ) اى على ان كثيرا الخ وهذا جواب بالنوع والاول بالتسليم وحاصله اننا نسلم ان فهم الجزء لازم ان يكون سابقا على فهم الكل اذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه اصلا وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل قتم ما ذكره سابقا من البيان كذا قرر شيخنا العدوى وفي سم ان قوله وكثيرا الخ دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله ان يخطر النوع بالبال) اى على سبيل الاجال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال آه فنارى وقوله وكثيرا ما يفهم الكل اى ما يفهم الشيء الذى يصدق عليه انه كل فى نفسه من غير ملاحظة انه كل واللازم تقدم معرفة اجزائه عليه (قوله ان يخطر النوع) اى كالانسان وقوله بالبال اى بالذهن (قوله الى الجنس) اى الذى هو جزء من النوع كالحوان وفي تعبيره اولا بالبال وبالذهن ثانيا تفتى واعترض على هذا الجواب بانه يلزم عليه ان دلالة التضمن لا تنزم فى الالفاظ الموضوعية للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات الى جزء من الاجزاء على حدة لجهة الغفلة عن ذلك الجزء وقد نصوا على ان التضمن فى المركبات لازم للطابقة وقد يجاب عن هذا بان المراد بلزوم التضمن للطابقة فى المركبات صلاحية اللزوم بمعنى انه يمكن اللزوم بالاتفات الى الاجزاء على حدة فكل لفظ دل على معنى مركب بالطابقة فهو صالح لان يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الاشكال (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام آخر فان ما سبق كان فى تعريف العلم وما يتعلق به وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه (قوله المراد به لازم ماضع له) اى لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له فاواقعة على المعنى وضيم وضع المستوفى للفظ وليس عائدا على ما وحينئذ فالجملة صفة او صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب ابراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللام راجع لما و فى كلامه اشارة الى انه لا بد فى المجاز والكناية من قرينة لتعين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له فى المجاز دون الكناية وفيه اشارة ايضا الى ان دلالة التضمن فى هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين ان تكون كل منهما مقصودة من اللفظ اما فى المجاز فيتعين ان يراد باللفظ نفس الجزء او اللازم فقط بان توجد القرينة الصارفة عن ارادة المعنى المطابق واما فى الكناية فيتعين ان يراد باللفظ نفس اللازم او الجزء لكن مع صحة ارادة المعنى المطابق لكون القرينة لاتمنع من ارادته واما اذا اطلق لفظ الكل باللزوم على معنى كل منهما واتفق انه فهم من الاول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من المجاز ولا من الكناية المبين على التضمن والالتزام هنا ولا يكون ذلك

انه يجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت بالبال الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كفى التضمن او خارجا كما فى الالتزام (ان قام قرينة على عدم ارادته) اى ارادة ما وضع له (فمجاز

من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح  
 بذلك العلامة البيهقي (قوله المراد به لازم ما وضع له) أي إرادة جارية على قانون  
 اللغة والأخا كل لازم يراد باللفظ إذ لا يصح إطلاقه لفظ الأب على الابن والعكس كذا  
 في (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من  
 وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء لأنه لازم لكل وغير الجزء وهو اللازم  
 الخارج عن المعنى (قوله إن قامت قرينة) أي دلت (قوله على عدم إرادته) أي من  
 ذلك اللفظ (قوله مجاز) أي فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلًا وغير مرسل وذلك كقولك  
 رأيت أسدا بيده سيف أو يتكلم فان قولك يتكلم أو بيده سيف قرينة دالة على  
 أن الأسد لم يرد به ما وضع له وإنما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع واعترض  
 على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائماً وذلك لأنه قسم اللفظ  
 المراد به لازم ما وضع له المجاز وكنائية ومعلوم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن  
 المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له وهو الأمر ليس كذلك  
 لأن المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك وبالجملة فكون الواجب  
 في المجاز أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصلح إلا في قليل من أقسامه وهو المجاز  
 المرسل الذي علاقته الملزومية ولا يظهر في غيره من الأقسام وقد يجاب بأن المصنف  
 إنما افاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وهذا  
 ليس أصافي أن كل مجاز يكون المراد منه لازمه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا  
 انتقل فيه من اللازم إلى الملزوم مثلاً ولا ضرر في كون قسم الشيء أعظم منه عموماً وجهياً  
 كما اختاره العلامة الشارح أو يقال إن المجاز لابد في جميع أقسامه من العلامة الصحيحة  
 للانتقال ومرجع العلاقة الملزوم وإن كان اللازم قد يذكر في بعض الأوقات علاقة وإنما  
 كان مرجع العلاقة الملزوم لأن مرجع المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما  
 انتقال من الملزوم إلى اللازم ألا ترى أن مجازي الاستعارة الحقيقية والكنية يرد أن إلى  
 اللازم وإن كان يتكلف فإن الأسد أريد به الرجل الشجاع والمنية في قول القائل  
 أنشبت المنية أظفارها بقلان أريد بها الأسد ادعاء ولبس الرجل الشجاع لازماً للأسد  
 الحقيقي ولا الأسد الادعاء لازماً لدلول المنية وإنما يرد أن إلى اللازم باعتبار مطلق  
 الجراءة في الأول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني ولا شك أن هذا تكلف مخرج  
 الكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلامنا اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف  
 كما يأتي فتأمل (قوله والا) أي وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم  
 وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم وهو  
 المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود القرينة أصلاً وإن كان كلام المصنف صادقاً  
 بذلك لأن الكناية لابد فيها من قرينة (قوله فكناية) أي فذلك اللفظ المراد به

والا فكناية ( فعند  
 المصنف الانتقال  
 في المجاز والكنائية  
 كليهما من اللزوم  
 إلى اللازم إذ دلالة  
 اللازم من حيث أنه  
 لازم على الملزوم إلا  
 أن إرادة الموضوع له  
 جائزة في الكناية  
 دون المجاز )

(وقدم) المجاز (عليها) أي  
على الكناية (لان معناه)  
أي المجاز (كجزء معناه)  
أي الكناية لان معنى المجاز  
هو اللزوم فقط ومعنى  
الكناية يجوز ان يكون  
هو اللزوم والمزوم جميعا  
والجزء مقدم على الكل  
طبعاً فيقدم بحث المجاز على  
بحث الكناية وضعا وانما  
قال بجزء معناه لظهور انه  
ليس جزء معناه حقيقة فان  
معنى الكناية ليس هو  
مجموع اللزوم والمزوم بل  
هو اللزوم مع جواز ارادة  
المزوم (ثم منه) أي من  
المجاز (ما يتنى على  
التشبيه) وهو الاستعارة  
التي كان اصلها التشبيه  
(فتمين التعرض له) أي  
للتشبيه ايضا قبل التعرض  
للمجاز الذي احدا قساه  
الاستعارة البنية على  
التشبيه ولما كان في التشبيه  
مباحث كثيرة وفوائده  
جدة لم يجعل مقدمة لبحث  
لاستعارة بل جعل  
مقصدا برأسه

اللزوم مع صحة ارادة المزوم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية مأخوذ من كنى عنه بكذا  
انما لم يصرح باسمه لانه لم يصرح باسم اللزوم مع ارادته وذلك كقولك زيد طويل  
التجاذب مراد به طول القامة فانه كناية اذ لا قرينة تمنع من ارادة طول التجاذب مع  
طول القامة (قوله فعند المصنف الخ) أي واما عند السكاكي فالانتقال في الكناية  
من اللزوم الى المزوم والمصنف رأى ان اللزوم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم  
فلا ينتقل منه الى المزوم اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص والجواب عن السكاكي ان اللزوم  
انما ينتقل عنه لا من حيث انه لازم بل من حيث انه مزوم وانما سمى لازماً من حيث  
انه تابع مستند للغرو الا فهو مزوم من جهة المعنى وبهذا تعلم ان الخلاف بينهما لفظي  
(قوله الانتقال في المجاز والكناية الخ) أي والفرق بينهما عنده وجود القرينة  
الصارفة عن ارادة المزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية (قوله اذ لا دلالة  
الخ) علة لمحدوف أي لامن اللزوم الى المزوم كما يقول السكاكي اذ لا دلالة الخ ووجه  
نفي دلالة اللزوم على المزوم ما تقدم من ان اللزوم يجوز ان يكون اعم من المزوم والعام  
لاشعار له باختصاص معين فكيف ينتقل منه اليه (قوله من حيث انه لازم) حثية تقيد  
أي واما دلالة اللزوم على المزوم فيما اذا كان مساوياً فهو من حيث انه مزوم لامن حيث انه  
لازم لانه مع التساوي يكون لازماً ومزوماً (قوله الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية)  
فان قلت أي فرق بين الكناية وبين اللفظ الذي اراد به معناه الاصل مع لازمه تضمناً او التزاماً  
فانه حقيقة قطعاً والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازاً مع ان كلا منهما على  
هذا قد اراد به اللزوم والمزوم معا قلت ان المقصود الاصل في الحقيقة هو المزوم  
واللزوم مقصود بالتبعية والمقصود الاصل في الكناية هو اللزوم والمزوم مقصود تبعاً  
فقول الشارح الا ان ارادة الموضوع له الخ أي بالتبع لا بالذات وقرينة الكناية وان لم تناف  
المزوم لكنها ترجح اللزوم عليه كذا اجاب العلامة القاسمي اذا علمت هذا فقول الشارح  
الا ان ارادة الموضوع له الخ أي بالتبع لا بالذات ومثال الحقيقة التي اريد منها اللزوم  
والمزوم قولك فلان وجهه كالبدن مثلاً فدلوه المطابق تشبه وجه فلان بالبدن  
في الاستدارة والاستقامة وهو مراد مع ارادة لازمه وهو انه نهاية في الحسن وليس هذا  
من الكناية في شيء والصحة ان يراد في التشبيه المعنى المطابق وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه  
على وجه الكمال او لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع انه ليس من الكناية  
ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقاً وهذا مما يقدح في حصر المصنف سابقاً وجود  
الخفاء والوضوح في دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان واصل للمجاز  
والكناية دون المطابقة فتأمل آه يعقوبى (قوله وقدم المجاز عليها) أي في الوضع  
اعنى في البحث والتبويب وهذا جواب عما يقال ان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة  
الوضوح الذي هو مرجع هذا الفن انما يتأتى بالدلالة العقلية وهي منحصرة هنا

فی المجاز والکنایة فیکون المقصود من الفن مختصراً فیهما وحبثاً فهما متساویان  
 والمقصودیه من الفن فلا یشئ قدم المجاز علیها فی الوضع وهلا عکس الامر (قوله)  
 يجوز ان یکون هو اللازم والملزوم جیعا) ای وان کان القصد الاصلی منه الی اللازم  
 کامر (قوله مقدم علی الكل طبعا) لتوقف الكل علی الجز، فی الوجود، معنی انه لا یوجد  
 الكل الا مع وجود طبیعة الجزء لتركبه من حقیقة الجز، وطبیعته لالكون الجز، علة  
 تامة للكل ان لو کان كذلك لکان کلما وجد الجز، وجد الكل وهو باطل لجواز ان یوجد  
 الجز، ولا یوجد الكل لصحة کونه اعم منه ولما توقف الكل علی الجز، من الجهة  
 المذکورة حکم العقل بان الجز، من شأنه ان یقدم فی نفس الامر علی الكل وذلك هو معنی  
 التقدم الطبیعی ای المنسوب للطبیعة والحقیقة لتركب الكل من طبیعة الجز، وحقیقته  
 (قوله فیقدم الخ) ای فالمناسب ان یقدم بحث المجاز علی بحث الکنایة وضعا لاجل  
 بحاکاة وموافقة الوضع للطبیع (قوله وانما قال کج، معناها) ای ولم یقل لان معناها جز،  
 معناها جزما (قوله فان معنی الکنایة) ای معناها الذي لابد من ارادته منها فلا منافاة  
 بین ما هنا و بین قوله سابقا ومعنی الکنایة يجوز الخ (قوله لیس هو مجموع اللازم والملزوم)  
 ای علی وجه الجزم (قوله بل هو اللازم مع جواز الخ) ای فالجزم به فیها انما هو ارادة  
 اللازم واما الملزوم فیحوز ان یراد وان لا یراد قطعا وانما لم یعتبر وقوع هذا الجاز  
 فی بعض الاحیان حتی یکون معنی المجاز جزءاً حقیقة من معناها لان الکنایة من حیث  
 هی کنایة لا تقتضی ارادتهما فی اعتبارهما یعرض من وقوع ذلك الجاز (قوله ثم منه ما یبنی  
 علی التشبیه) ای ومنه ما لا یبنی علیه وهو المجاز المرسل (قوله وهو الاستعارة) وجه  
 بنائها علی التشبیه ان استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة فی التشبیه وادخال المشبه  
 فی جنس المشبه به ادعا، فاذا قلنا رأیت اسدا فی الحمام فاولا شبهنا الرجل الشجاع  
 بالحیوان المفترس وبالقنا فی التشبیه حتی ادعینا انه فرد من افراده ثم استعمرنا له اسم  
 فالتشبیه سابق علی الاستعارة فهو اصل لهما ثم انه فی حالة استعارة اللفظ یتناسی  
 التشبیه ومراد الشارح بالاستعارة التي کان اصلها التشبیه التصریحیة التحقیقیة والمکنی  
 عنها علی مذهب الجمهور بل وكذلك التخیلیة علی مذهب السکاکی لان کلا منها  
 مبنی علی التشبیه والتشبیه اصل له (قوله فتعین التعرض له) هذا یتقضى ان التعرض  
 للتشبیه لالذاته بل لبنا، الاستعارة علیه فینافی ما سبأنی من جملة مقصدا لذاته لاشتغاله  
 علی مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه یتقضى ان التعرض له لذاته وقد تمنع المناقاة و یجعل  
 التعرض له لذاته من حیث اشتغاله علی ما ذکر و لغيره من حیث توقفه علیه (قوله ایضا)  
 ای مثل التعرض للمجاز والکنایة وقد اشتمل کلامه علی امرین بیان ذکر التشبیه  
 من اصله فی الفن و بیان کونه مقدما فی الذکر علی المجاز وکل منهما مفهوما من قول  
 المتن ثم منه ما یبنی علی التشبیه فان المبنی یتلزم مبنیا علیه وکونه متقدما کما هو ظاهر

( قوله اقسامه ) اى المجاز ( قوله ولما كان الخ ) هذا جواب عما يقال قضية كون التشبيه ينبنى عليه احداقسام المجاز ان لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عديبا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز ( قوله لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل الخ ) اى فجعله بابا تشبيهاه بالمقصد من حيث كثرة الابحاث وان كان هو مقدمة فى المعنى ويمكن ان يقال انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن قصدا وان توقف عليه بعض ابوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن ( قوله فانحصر المقصود الخ ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكنية وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم لما كان ضمير ينحصر راجعا لعلم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان مشتلا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط ابوابه الى غير ذلك قال وينحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكنية ( قوله فى الثلاثة ) اورد على الحصر فيها الاستعارة بالكنية على مذهب المصنف فانها لا تدخل فى المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كنية وقول بعضهم انها داخلة فى التشبيه وان افرداها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق يردده قول المصنف فيما يأتى والمراد بالتشبيه هنا الخ ( قوله والمجاز ) الالامه الذكرى والمجاز المعهود فى الذكر هو المرسل والاستعارة التى تنبنى على التشبيه والله اعلم

### التشبيه

( قوله اى هذا باب التشبيه ) اشار الشارح الى ان الترجمة خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف واشار الشارح بقوله الاصطلاحى الى ان ال فى التشبيه للعهد الذكرى لانه تقدم له ذكر والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو احداقسام المقصود الثلاثة ما كان خاليا عن الاستعارة والتجريد بان كان مشتلا على الطرفين والاداة لفظا او تقديرا ( قوله البنى عليه الاستعارة ) الضمير المجرور عائد على ال اى الذى تنبنى عليه الاستعارة وذلك لان استعارة اللفظانما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وادخال المشبه فى جنس المشبه به كما مر واعلم ان البحث عن التشبيه الاصطلاحى فى هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبه به ومن جهة اداته وهى الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الامر الحامل على ايجادهم ومن جهة اقسامه وسيأتى تحقيق ذلك فى محاله ان شاء الله تعالى ( قوله اى مطلق التشبيه ) اى وال فى التشبيه هنا الجنس اذ هو المناسب لقيام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه اللغوى وحيث فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه او لا بمعنى ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر وانما تعرض لتعريف مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللغوى مع ان الذى من مقاصد علم البيان انما هو الاصطلاحى لينجر الكلام منه الى تحقيق المصطلح عليه

( فانحصر ) المقصود من علم البيان ( فى الثلاثة ) التشبيه والمجاز والكنية

( التشبيه ) اى هذا باب التشبيه الاصطلاحى البنى عليه الاستعارة ( التشبيه ) اى مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه تنبنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور

فتم الفائدة بالعلم بالمقول عنده المناسبة بينهما (قوله اعم من ان يكون على وجه الاستعارة)  
 اى بالفعل بان حذفت منه الاداة والمثبه كما في قولك رأيت اسدا في الحمام اورأيت اسدا  
 يرعى (قوله اوعلى وجه تنبئ عليه الاستعارة) اى بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه  
 الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا اسد وهذا هو المقصود ووجه بئها عليه انه  
 اذا حذف المثبه واداة التشبيه واقمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل فظهر لك  
 ان هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى خلافا لما قاله ميم من ان هذا تنوع في التعبير وان المعنى  
 واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين (قوله او غير ذلك) بان كان التشبيه ضميا كما في بعض  
 صور التجريد نحو لقيت من زيد اسدا فانت في الاصل شئت زيدا بالاسد ثم بالغت  
 في زيد حتى انتزعت منه الاسد وانما كان هنا تشبيه ضمى لذكر الطرفين في هذا الكلام  
 فيمكن التحويل في الطرفين الى هيئة التشبيه الحقيقي (قوله لئلا يعود الخ) ان كان المراد  
 لئلا يلزم العود الخ فهو ممنوع اذ الضمير قد يعود الى بعض افراد العام وقد يعود الى المطلق  
 في ضمن المقيد وفي باب الاستخدام يعود الى احد المعنيين وان اراد بقوله لئلا يعود اى  
 على وجه الظهور والتبادر فاعادة المعرف كذلك فلا فرق بينهما ويمكن ان يقال  
 مراده لئلا يعود الى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى في ضمن  
 المقيد خلاف الاصل والحاصل انه لواتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له  
 بخلاف الاظهار فانه في صحة ارادة خلاف المتقدم اقوى من الاضمار وان كان يصح  
 في الاضمار ارادة الخلاف ايضا بان يكون على طريق الاستخدام ويصح في الاظهار  
 ارادة نفس المتقدم لكن ارادة الخلاف في الاظهار اقوى من ارادته في الاضمار (قوله  
 الذى هو اخص) اى من مطلق التشبيه وهو الغوى ثم لا يخفى ان كون التشبيه  
 الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربى من حيث وضوح  
 الدلالة يقتضى ان يكون عبارة عن اشتراك شيئين في معنى الذى هو مدلول الكلام  
 او الكلام الدال على اشتراك شيئين في معنى والتشبيه الغوى كما بأتى عبارة عن فعل المتكلم  
 فيبينهما عبايته فابن الاخصبة وقد يجاب بان المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحي  
 ايضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه الغوى كان اخص منه وحينئذ فعنى  
 كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه واداته  
 والغرض منه من مقاصده وانما فسر بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي عندهم وان كان  
 التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة وانما كان فعل المتكلم معنى حقيقيا  
 لهذا اللفظ لاطلاقه عليه اطلاقا شاعرا ويشتقون منه المشبه لفاعله والمثبه والمثبه  
 للطرفين ووجه الشبه والعرض منه واداته لا يصح شئ من ذلك اذا اريد به الكلام الدال  
 (قوله وما يقال الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره ان الظاهر كالضمير في العود الى  
 المذكور لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه

الذى هو اخص وما يقال  
 ان المعرفة اذا اعيدت  
 كانت عين الاول فليس  
 على اطلاقه يعنى ان  
 معنى التشبيه في اللغة  
 (الدلالة) هو مصدر  
 قولك دلت فلانا على كذا اذا  
 هديته له (على مشاركة  
 امر لا مر في معنى) وهذا  
 شامل لمثل قاتل زيد عمرا  
 وجاء في زيد وعمرو

فقول الشارح وما يقال اى اعتراضا على ما تقدم (قوله اذا اعيدت معرفة) اى  
 بلفظها الاول قال بس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله ليس على اطلاقه)  
 اى وكذا ما يقال ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى الا ترى قوله تعالى وهو  
 الذي فى السماء الله وفى الارض الله مع امتناع المغايرة ههنا وقوله فليس على اطلاقه  
 اى بل اكثرى لا كلى وذلك لانه مقيد بما اذا لم تقم قرينة على المغايرة كما هنا فان القرينة  
 هنا على المغايرة قوله والمراد الخ ثم ان ظاهره ان عود الضمير الى ما قبله كلى وفيه بحث  
 لانه يمكن حل الضمير على الاستخدام نعم الغالب فى الضمير ارادة المعنى الاول فاستوى  
 مع اعادة الظاهر فتأمل آه بس (قوله معنى التشبيه) اى الذى هو مصدر شبه بدليل  
 تفسير الشارح الدلالة بما ذكر (قوله مصدر الخ) افاد الشارح ان الدلالة المرادة هنا  
 صفة للتكلم كما ان التشبيه كذلك اذا معنى التشبيه هو ان يدل التكلم على مشاركة الخ  
 لصفة الدال اعنى ان فهم المعنى منه اذا لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى  
 هو فعل التكلم وسيأتى ان التشبيه قد يطلق وصفا للكلام ولو اراد المصنف ذلك لقال  
 هو مجموع الطرفين والاداة والمعنى وبما ذكره الشارح من ان الدلالة هنا مصدر دلت  
 الخ المفيد انها صفة للتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل للتكلم فهو وصف له والدلالة  
 وصف للدال وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله على مشاركة) اى اشتراكا لفاعلة بمعنى  
 الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالثانى  
 المشبه به (قوله فى معنى) اى فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما  
 واما الدال والمشبه بالكسر فهو التكلم واحتز بقوله فى معنى عن المشاركة فى عين نحو  
 شارك زيد عمر اى الدار فلا يسمى تشبيها (قوله وهذا) اى تعريف التشبيه لغوى اى  
 بما ذكر شامل لمثل قاتل زيد عمرا فانه يدل على مشاركة زيد عمر وفى المقاتلة وجاءنى زيد  
 وعمر فانه يدل على مشاركتهما فى الجي و مثلهما زيد افضل من عمرو فانه يدل على اشتراكهما  
 فى الفضل اى مع ان هذا كله ليس تشبيها لغويا فكان الواجب ان يزيد بالكاف ونحوها لفظا  
 او تقديرا لخراج مثل هذا وادخال زيد اسد ونحوه فقد اوضح لك ان مقصود الشارح  
 الاعتراض على تعريف التشبيه لغوى كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم  
 من ان مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف وقد يجاب بأن ما عرف به  
 المصنف من باب التعريف بالاعم وهو شائع عند اهل اللغة او يقال مراد المصنف  
 الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر فان الدلالة فيهما على المشاركة غير صريحة وذلك  
 لان مدلول الاول صراحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو ويلزم ذلك مشاركتهما  
 فيها ومدلول الثانى صراحة ثبوت الجي زيد ووجوده لعمرو ويلزم ذلك ايضا  
 مشاركتهما فيه ومن البين انه قد يقصد وقوع المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو غافلا  
 عن مشاركتهما فيها وقد يقصد الجي من كل واحد منهما غافلا عن المشاركة فيه ايضا

ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولي التركيبين فباشراط كون الدلالة صريحة  
لا يشملهما التعريف وبالجملة فنشأ الا عراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين  
ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران  
متلازمان فليس دلالة اللفظ على احدهما عين دلالة على الآخر وان استلزمها  
وليس دلالة التكلم على احدهما مستلزما لدلالة على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر  
مقصودا عنده اصلا (قوله المصطلح عليه) اي وهو الذي ترجمه هنا (قوله اي الدلالة  
على مشاركة امر لامر في معنى) هذا تفسير لما قوله بحيث لا تكون تفسير قوله لم تكن وقد  
حل ما على انها موصولة وتقدير عبارته اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى التي  
بحيث لا تكون الخ الا انه اسقط التي ولو قال اي تشبيه لم تكن الخ كما قال في المطول كان  
اخضروا احسن (قوله بحيث لا تكون) اي الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة  
التحقيقية اي فان كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بان طوى ذكر المشبه  
وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على ارادة المشبه فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في  
الاصطلاح وقوله نحو رأيت اسدا في الحمام ان كان مثالا للشيء وهو الاستعارة الحقيقية  
فالعنى نحو اسد في رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك  
رأيت اسدا في الحمام وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتي  
انها عند المصنف التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه وعند السكاكي  
نفس لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادناه وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام  
الرموز اليه بذكر لازمه وعلى الاول يكون التمثيل لها بقول القائل انشبت النية اعفارها  
بقلان تمثيلا لما تستفاد منه وعلى الثاني والثالث تمثيلا لما وجدت فيه فقول الشارح  
نحو انشبت الخ اي نحو التشبيه المضمر في النفس المستفاد من قولنا انشبت الخ (قوله ولا  
على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف ان يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج  
نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمروا لان يقال اراد بالدلالة الواقعة في التعريف  
الدلالة الصريحة المقصودة فخرج ما ذكر من المثاليين لان الدلالة على المشاركة فيهما  
ليست صريحة في ذلك (قوله الذي يذكر في علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه  
كما مثل الشارح واما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلا في الدلالة حتى يخرج  
وتوضح ذلك ان التجريد قسمان الاول ان ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للبالغة  
في ذلك الشيء حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى لهم فيها  
دار الخلد فانه لا تنزع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لاشبهه بها وهذا ليس فيه  
مشاركة امر لامر آخر حتى يحتاج لاجراجه والثاني ان ينتزع المشبه به من المشبه للبالغة  
في التشبيه حتى صارت المشبه بحيث يكون اصلا ينتزع منه المشبه به نحو لقيت بزيدا اسدا  
فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به زيد لا عيه فقيه تشبيه مضمر في النفس وهذا

(والمراد بالتشبيه المصطلح  
عليه (هنا) اي علم البيان  
(ما لم تكن) اي الدلالة  
على مشاركة امر لامر  
في معنى بحيث لا تكون  
(على وجه الاستعارة  
التحقيقية) نحو رأيت  
اسدا في الحمام (و) لا على  
وجه (الاستعارة بالكناية)  
نحو انشبت النية اعفارها  
(و) لا على وجه (التجريد)  
الذي يذكر في علم البديع  
من نحو لقيت بزيدا اسدا  
اولقيني منه اسد

هو المحترز عنه واخراج التجريد المذكور انما هو بناء على انه لا يسمى تشبيها اصطلاحاً وهو الاقرب اذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينفى عن التشبيه وقيل انه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما الى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعليه فلا يحتاج لاجراجه (قوله لقيت يزيد ابداً) اي لقيت من زيد اسداً اصله لقيت زيدا المماثل للاسد ثم بولغ في تشبيهه به حتى انه جرد من زيد ذات الاسد وجعلت منزعة منه وكذا يقال في المثال الذي بعده (قوله مع ان شيئاً منها الخ) اي مع انه لا يسمى شيئاً منها تشبيهاً اصطلاحاً فقدم معمول يسمى عليها ولو اخره ليكون في حيز النفي لكان اوضح وانما لم يسم شيئاً من هذه تشبيهاً اصطلاحاً لان التشبيه في الاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظاً او تقديرًا وعدم تسمية واحد من هذه تشبيهاً مذهب المصنف وخالفه السكاكي في التجريد فانه صرح بان نحو لقيت يزيد اسداً اولقني منه اسد من قبيل التشبيه وقد يقال ان الخلاف لفظي راجع الى الاصطلاح قاله الخليلي (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) اي وان وجد فيها معنى التشبيه نعم هو تشبيه لغوي وهو اعم من الاصطلاح في كل اصطلاح لغوي ولا عكس فيجتمعان في زيد اسد وينفرد اللغوي في الاستعارة والتجريد (قوله وانما قيد الخ) حاصله انه انما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكنى عنها واكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخيلية لانها حقيقة عند المصنف فلفظ الاظفار مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي وليس مجازاً اصلاً وانما التجوز في اثباتها للنية على ما يأتي وحيث فلا دلالة فيها على مشاركة امر لاخر فلا حاجة لاجراجها بقوله ما لم تكن الخ لانها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة (قوله ليس في شيئاً من الدلالة الخ) اي فهي غير داخلية في المراد بما حتى يحتاج الى ان يقول ولا على وجه الاستعارة التخيلية ومقتضى الظاهر ان يقول ليست بالتأنيث الا انه ذكر نظراً الى معنى الاستعارة التخيلية الذي هو اثبات لازم المشبه به للشبه والظرفية من ظرفية المقيد في المطلق ولو قال ليس فيها شيئاً من الدلالة كان اوضح (قوله على رأى المصنف) متعلق بآيات اي ان الاستعارة التخيلية عند المصنف موافقة للسلف اثبات لازم المشبه به للشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية ويحتمل ان يكون الظرف متعلقاً بالنفي اي انتفاء الدلالة على المشاركة في التخيلية على رأى المصنف لا على رأى السكاكي فبها ذلك (قوله اذ المراد) اي عند المصنف وحيث لا تجوز انما هو في الاسناد فالتخيلية على رآيه مجاز عقلي ولذا لم يخرجها واما عند السكاكي فالتجوز في نفس الاظفار فهي داخلية في الجنس وهو الدلالة المذكورة فلو حذف قوله بالتحقيقية وما بعدها واقتصر على قوله على وجه الاستعارة كان اخصر واشمل لدخول التخيلية عند السكاكي (قوله على ما سيجي) اي من الخلاف بين السكاكي وغيره قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) اعاده لاجل ابضاح ربط قوله

فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخيلية كآيات الاظفار للنية في المثال المذكور ليس في شيئاً من الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجي فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لاعلى وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد) بحذف الاداة التشبيهية (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عى) بحذف الاداة والمشبّه جميعاً اي هم صم فان المحققين

فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه ان يقول فالتشبيه الاصطلاحي مامر فدخل الخ  
(قوله في معنى) سيأتي قريبا انه لابد في المعنى الذي هو وجه الشبه ان يكون له زيادة  
اختصاص بهما وقصد بان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه ان نحو جاء زيد وعمر ولا يسمى  
تشبيها (قوله فدخل فيه) اى في تعريف التشبيه الاصطلاحي نحو قولنا زيد اسداى  
كادخل فيه ما يسمى تشبيها من غير خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد  
وكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة كما لو قيل ما حال زيد قليل كالاسد والمراد دخل نحو  
قولنا زيد اسدا بما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل  
المشبه خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول  
نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم وجعل المشبه به في حكم الخبر  
عن المشبه من حيث افادة الاتحاد وتناسى التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في باب  
علت والصفة والمضاف وكونه مبناله وذلك نحو كر زيد اسداى كالاسد وعلت  
زيدا اسداى كالاسد ومهرت برجل اسد اى كالاسد وماء اللجين اى ماء هو اللجين  
ونحو قوله تعالى حتى يبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من التفجير (قوله فان المحققين  
الخ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف وخالف غيرهم فادعى ان ما حذف  
فيه الاداة كقولك زيد اسد من باب الاستعارة بناء على ان جل الاسدية على زيد لا يصح  
الابادخاله في جنس الاسد المعلوم كافي الاستعارة وعلى هذا فلا يدخل في تعريف التشبيه  
وجوز الشارح ان يكون زيد اسد من باب الاستعارة ولكن ادعى ان المشبه ليس زيدا  
بل كليبه وهو الرجل الشجاع (قوله على انه) اى ما ذكر من المثال والآية (قوله  
المستعاره) وهو المشبه كالرجل الشجاع في رأيت اسدا في الحمام وطى المستعاره انما  
هو بالنسبة للاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية  
فانه انما يطوى فيها ذكر المشبه به واما المشبه به فيذكر فيها وانما اقتصرنا على ذلك  
لان كلا من المثال والآية على فرض انها استعارة انما يكون نصريحية لا مكنية  
(قوله بالكنية) اى من اللفظ والتقدير (قوله ويجعل الكلام خلوا) اى خاليا عنه عطف  
على قوله يطوى الخ عطف تفسير اى والمشبه في المثال الاول ملفوظ وفي الآية مقدر  
وملحوظ لانه خبر لا بدله من مبتدأ تقديرهم صم والمقدر بمنزلة الملفوظ فلم يطو ذكره  
بالكنية فيهما (قوله صالحا لان يراد به) اى بالكلام المعنى النقول عنه وهو المشبه به  
المستعار منه كالاسد وقوله والنقول اليه اى والمعنى النقول اليه وهو المشبه المستعاره  
كريد (قوله لولا دلالة الحال) اى وهى القرينة الحالية فاذا قلت رأيت اسدا الآن  
في موضع لا يرى فيه الاسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لان  
يراد بالاسد فيه الحقيقي وهو الحيوان المفترس المشبه به وان يراد به المشبه وهو الرجل  
الشجاع وقوله او فحوى الكلام المراد به القرينة القالية فاذا قلت رأيت اسدا فى يده

على انه تشبيه بلغ  
لاستعارة لان الاستعارة  
انما تطلق حيث يطوى  
ذكر المستعاره بالكنية  
ويجعل الكلام خلوا  
عنه صالحا لان يراد به  
النقول عنه والنقول  
اليه لولا دلالة الحال  
او فحوى الكلام (والنظر  
ههنا في اركانه)  
اى البحث في هذا المقصد  
عن اركان التشبيه المصطلح  
عليه (وهى) اربعة  
(طرفاه) المشبه والمشبه  
به (ووجهه وادائه

سيف كان هذا الكلام لولا في يده سيف صالحان يراد بالاسد فيه الحيوان المفترس  
او الرجل الشجاع وتسمية القرينة المقابلة بفحوى الكلام على خلاف مافسره الاصوليون  
الفحوى من انها مفهوم الموافقة اى المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق وانما  
سميت القرينة المقابلة فحوى لان فحوى الكلام في الاصل معناه ومذهبه كافي القاموس  
والقرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من ارادة الموضوع له ثم ان قوله  
لولا دلالة الحال او فحوى الكلام راجع للاول اعنى ارادة المنقول عنه فهو شرط  
فيه لان القرينة سواء كانت حالية او مقالية مانعة من ارادة المنقول عنه اعنى المعنى  
الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول اليه عن المنقول عنه لاتصل الشرط  
بشرطه ثم ان عبارة الشارح مشكلة لانها تفيد ان الكلام الممثل على لفظ المستعار  
منه صالح لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه عند عدم القرينة وليس كذلك بل هو عند  
عدم القرينة يتعين حله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى فهو غير صالح لارادة المنقول  
اليه لانه لا يراد به المنقول اليه الا بواسطة القرينة ولا قرينة واجب بان عدم القرينة  
المانعة انما يوجب عدم ارادة المنقول اليه لاعدام احتمال ارادته وصلاحيها اذ قد تقرر  
ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير نائى عن دليل وهذا لا ينافى  
افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاطول اه فنارى وفي عبد الحكيم ما حاصله انه  
اذا انتفت القرينة حالية او مقالية اتنى اثرها وهو تعين ارادة المنقول اليه واذا انتفى  
تعين ارادة المنقول اليه جاز ارادة كل منهما لانتفاء المانع اعنى وجود القرينة المينة  
ووجود مقتضى وهو جل اللفظ على حقيقته عند الاطلاق وان كان بالنظر لوجود  
المقتضى يكون المنقول عنه متعينا ارادته ( قوله اى البحث ) اشار الشارح بهذا الى  
ان مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم و ارادة  
الملزوم وذلك لان البحث اثبات المحمولات للوضوعات او تفهيمها عنها وهذا يستلزم  
النظر وهو توجيه العقل لاحوال المنظور فيه اما ان اراد بالبحث عن الشيء التأمل في احواله  
كان متحدا هو والنظر حيثئذ ( قوله المقصد ) اى في هذا الباب اعنى باب التشبيه  
( قوله طرقاه ) هما اثنان من تلك الاربعة والمراد بالشبهه والمشبهه معاهما لا اللفظ  
الدال عليهما ( قوله ووجهه ) هو الركن الثالث والاداة رابعها والمراد بوجهه  
المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه والمراد باداته اما معنى  
الكاف ونحوه ليلآثم ما قبله واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول ( قوله  
وفي الفرض مند ) اى في الامر الباعث على ايجاده وهذا عطف على قوله في اركانه  
( قوله وفي اقسامه ) اى اقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين وباعتبار الفرض  
وباعتبار الوجه وباعتبار الاداة ككونه تشبيه مفرد بمفرد او مركب بمفرد او مركب  
بمركب وككونه ملفوفا او مجموعا او مفروقا الى غير ذلك مما يأتى ( قوله واطلاق الاركان

وفي الفرض منه وفي  
اقسامه) واطلاق الاركان  
على الاربعة المذكورة  
اما باعتبار انها مأخوذة  
في تعريفه اعنى الدلالة  
على مشاركة امر لامر  
في معنى بالكاف ونحوه  
واما باعتبار ان التشبيه  
في الاصطلاح كثير اما  
يطلق على الكلام الدال  
على المشاركة المذكورة  
كقولنا زيد كالاسد في  
الشجاعة ولما كان  
الطرفان هما الاصل  
والعمدة في التشبيه  
لكون الوجه معنى قائما  
بهما والاداة آلة في ذلك  
قدم بحثهما فقال ( طرقاه )  
اى المشبه والمشبه به ( اما  
حسيان كالخلد والورد )

على الاربعة ) اى مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلالة وهذا جواب عما يقال ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الامور الاربعة ليس جزأه وحيداً فلا وجه لجعلها اركاناً لان ركن الشئ ما كان جزءه الحقيقة وحاصل هذا الجواب ان المراد بالركن ما توقف عليه الشئ وان لم يكن داخلاً فى حقيقته وجزأ منها وهذه الاربعة لما اخذت فى تعريفه على انها قيود صار متوقفاً عليها (قوله) اما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه (لا يقال اذا كانت مأخوذة فى تعريفه فهى جزء منه لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانقول مراد الشارح انها مأخوذة فى التعريف على انها قيود خارجية لاعلى انها اجزاء محمولة على المعرف اذا المحمول شئ آخر غيرها وهو الدلالة لكن باعتبار تعلقها بها ونظير ذكرها فى التعريف ذكر البصر فى تعريف العمى حيث يقال هو عدم البصر عما من شانه الابصار فالبصر ذكر لاجل التقييد لاعلى انه جزء للعمى اذ ليس هو عدم وبصر على ان التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله اعنى) اى تعريفه (قوله ونحوه) كمثل وكان بهمة ونون مشددة (قوله) واما باعتبار الخ حاصله ان الامور الاربعة اركان للتشبيه معنى الكلام الدال على المشاركة لاي معنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى بطلق اصطلاحاً على المعنى الاول بكثرة ولا شك ان الامور الاربعة اجزاء للكلام وقد يقال ان من جعلتها وجه الشبه وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءاً من الكلام الا ان يقال جعله جزءاً من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه وعلى هذا الجواب الثانى فيكون الضمير فى قول المصنف واركانه للتشبيه معنى الكلام وحيداً فيكون فى كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعنى الدلالة واعاد عليه الضمير معنى آخر وهو الكلام الدال (قوله ان التشبيه) اى لفظ التشبيه (قوله كثيراً ما يطلق) كثيراً مفعول مقدم ليطلق وما زائدة لتوكيد الكثرة اى يطلق كثيراً مجازاً كما فى بس (قوله والعمدة فى التشبيه) اى والعمدة عنهما فيه وهو تفسير لما قبله (قوله لكون الخ) هذا علة لاصالتهما بالنظر للوجه (قوله قائماً بهما) اى فيكون الوجه عارضا لهما والمعروض اقوى واصل بالنسبة للعارض لانه موصوف والوصف تابع له (قوله آله فى ذلك) اى فى ذلك القيام اى آله لبيان ويحتمل ان الاشارة للتشبيه اى وكثيراً ما يستغنى عنها فى التركيب وهذا علة لاصالة الطرفين بالنظر للاداة ثم ان قوله والاداة بالجر عطف على الوجه باعتبار لفظه او بالرفع عطف عليه باعتبار محله لان محله رفع على انه اسم الكون وآلة عطف على معنى فهى منصوبة لفظها على خبر الكون فبه العطف على مفعولى تامل واحده هو جازئ ويحتمل رفع الاداة على الابتداء وآلة بالرفع خبره والجملة مستأنفة او حال (قوله اما حسيان) اى مدركان باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع والشم

والذوق واللمس وقوله طرافه الخ اى واما نفس التشبيه فلا يمكن ان يكون حسيا لانه تصديق وليس شئ من التصديق حسيا (قوله كانلد والورد) اى حيث يشبه الاول بالثاني نحو خذ زيد كهذا الورد فى الحمرة وقوله كانلد والورد اى الجزئين اذا لكليان غير حسين بل عقليان لان كل كلى عقلى وكذا يقال فى غير الخلد والورد مما يأتى وان جعل من تشبيه الكلى بالكلى وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما من الجزئيات المحسوسة كان فى جميع ما ذكر تسامح لافى اكثره فقط (قوله فى المبصرات) من ظرفية الجزئى فى الكلى اوان فى بمعنى من وعلى كل حال فهو حال من الخلد والورد وكذا يقال فيما بعد (قوله والصوت الضعيف والهمس) اى حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص وهو الذى لم يبلغ الى حد الهمس لامطلق الضعيف الصادق بالهمس والالكان من تشبيه الاعام بالاحص بمنزلة ان يقال الحيوان كالانسان وهو لا يصح ولا يتبين ان يوتى بلفظ الضعيف فى عبارة التشبيه كما قلنا بل يجوز ان يقال صوت زيد كالهمس والحال ان صوته فى الواقع ضعيف (قوله اى الصوت الذى اخفى) تفسير للهمس وقوله عن فضاء الفم عن بمعنى من اى كانه لا يخرج من فضاء الفم اى من وسطه (قوله والنكهة والعنبر) اى حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال نكهة زيد كالعنبر فى ميل النفس لكل (قوله والريق والحمر) اى حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال ريق زيد كالخمر بجامع الاسكار او اللذة او الحلاوة فى كل (قوله والجلد الناعم والحرير) اى حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال جلد زيد كالحرير فى النعومة (قوله وفى اكثر ذلك) اى فى التثيل للمحسوسات باكثر ذلك تسامح والمراد بالاكثر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والنكهة فان هذه الثلاثة لاتسامح فيها لان الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة والنكهة مشمومة حقيقة (قوله ولينهما) عطف على ملاسة عطف مغاير لان الملاسة الصقالة وهى غير البين (قوله لانفس هذه الخ) عطف على قوله انما هو اللون الخ وهذا التسامح مبنى على مذهب الحكماء القائلين المدرك بالحواس انما هو الاعراض وخواص الاجرام لادواتها ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف فى كلام المصنف بان يقال كلون الخلد ولون الورد والنكهة ورائحة العنبر وطعم الريق والخمر وملاسة الجلد الناعم والحرير واما على مذهب المتكلمين من ادراك الحواس للاجرام وخواصها فلا تسامح فالجزم المدرك بالذوق طعمه مثلا ادركت جرمته وخاصيتها بالذوق وكذا يقال فى الباقي (قوله لكن اشتهر الخ) اى والمصنف ارتكب ذلك التسميح نظر العرف فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف حرى به وقرر بعض الخواشي ان المراد بقوله لكن اشتهر الخ دفع التسامح حيث قال اى والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الامور حسية وحيث فلا تسامح

فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) اى الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشبومات (والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وفى اكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخلد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاجسام لكن اشتهر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر ودقت الخمر ولمست الحرير (او عقليان كالعلم والحياة) ووجه التشبه بينهما كونهما جهتى ادراك كذا فى المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية لانفس الادراك

ولاحاجة لتقدير المضاف (قوله وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح ويقال شممت بالفتح اشم بالضم والاون افضح (قوله او عقليان) مقابل لقوله اما حسيان اى ان الطرفين اما حسيان كما تقدم واما عقليان بان لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله كالعلم والحياة) حيث يشبه الاول منهما بالثاني بان يقال العلم كالحياة فى ان كلا جهة للادراك (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيان هنادون ما تقدم لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله جهتي ادراك) اى طريقى ادراك ان كان العلم بمعنى الملكة سبيله والحياة شرطه كافي المطول (قوله فالمراد الخ) هذا تفرع على ما ذكره من وجه الشبه (قوله الملكة) هى حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك احكام جزئيات ذلك الفن واحضار احكامها عند ورودها كالملكة الفقهية فانها قوة يمكن لعارف اصوله ودلاله ان يعرف حكم اى جزء من جزئياته عند ارادة ذلك الحكم من كونه حراما او مكروها او مباحا او مندوبا او واجبا وانما قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة حاصلة من عدة امور لانتصور الابعبارها ولانسبية يتوقف تعقلها على تعقل غيرها (قوله على الادراكات الجزئية) اى على ادراك المدركات الجزئية لان المتصف بالجزئية والكلية المدركات لا الادراكات الا ان يقال لامانع من وصف الادراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله لانفس الادراك) عطف على الملكة وانما لم يكن المراد بالعلم فى قولنا العلم كالحياة الادراك الذى هو الصورة الحاصلة لانه لا يصح ان يقال فيه انه جهة ادراك اى طريق له لئلا يلزم ان يكون الشئ طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه الزوم ان المراد به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك غير مندرج تحته حتى يكون سبيله (قوله انها) اى الملكة (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله بينهما) اى بين العلم والحياة (قوله الادراك) اى نفس الادراك لا كونهما جهتي ادراك (قوله نوع من الادراك) لان الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين وعلى هذا فالمراد بالعلم الادراك لا الملكة (قوله مقتضية للحس) اى مستلزمة للاحساس الذى هو الادراك بالحاسة ولا شك ان الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله وفساده) اى فساد ذلك القيل (قوله واضح) اى لامرئين بينهما الشارح بقوله لان الخ (قوله لان كون الخ) هذا تنبيه لادليل لان الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة (قوله لا يوجب اشتراكهما) اى اشتراك العلم والحياة فى الادراك لان الحال القائم بالعلم وهو كونه ادراكا لم يقم بالحياة وانما وجد معها فاكان يجب اشتراكهما فى الادراك الا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الادراك كالعلم (قوله على ما هو شرط الخ) متعلق بمحذوف غاية فى النبي اى لا يوجب اشتراكهما فى الادراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريا على ما هو شرط فى وجه الشبه من كونه مشتركين الطرفين قائما بهما الا انه فى المشبه اقوى واشهر منه فى المشبه (قوله ان العلم ادراك الخ) هذا خبر

ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط فى وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كاللوت ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالخس فى كونهما ادراكا (او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كلنية والسبع) فان النية اى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شانه الحياة والسبع حسى او بالعكس (و) ذلك مثل (الطر) الذى هو محسوس مشعوم (وخلق كريم)

ليس اى ان كون العلم ادراكا كما ان الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا  
 العلم كالحياة بل المقصود من ذلك القول ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك  
 لان الغرض من هذا التشبيه اظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الاول  
 (قوله بل ليس الخ) هذا الاضراب انتقل الى اى بل او فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة  
 اى فائدة كبيرة وذلك لانه يقتضى ان وجه الشبه بين العلم والحياة الملازمة لطلق الادراك  
 وملابسة مطلق الادراك لاشرف فيه لوجوده في البهائم فلا يثبت شرف العلم مع كونه  
 هو المقصود من التشبيه (قوله كما في قولنا) تشبيه في النفي اى كان الفائدة التي في قولنا العلم  
 كالحس اى كالا حاس وهو الادراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله في كونهما ادراكا)  
 اى في كون كل ادراكا فالجامع مطلق الادراك (قوله كالنية والسبع) اى حيث يشبه  
 الاول بالثاني بان يقال النية كالسبع في اعتياله الفهم اى والسبع حسي والسبع يفتح الباء  
 وضما وسكونها المفترس من الحيوان باعتبار ادراك افراده بالحاسة والا فالسبع امر  
 كلي فيكون معقولا او جعل ذلك الامر الكلي محسوسا باعتبار انتزاعه من الجزئيات  
 المحسوسة (قوله لانه عدم الحياة) اى ولا شك ان هذا عدم امر عقلي لا يدرك بالحواس  
 وجعله الموت غديا هو مذهب بعضهم والحق انه صفق وجودية تقوم بالحيوان عند  
 خروج روحه لقوله تعالى الذي خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعي  
 اليه (قوله عما من شأنه) ضمن العدم معنى النفي فعدها بمن وما واقعة على الشيء اى نفي  
 الحياة عن الشيء الذي من شأنه اى من امره وصفته الحياة بالفعل ففيها عن الحيوان  
 قبل وجودها كما في قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم مجاز شائع كوصف الارض  
 بالموت عند ذهاب حضرتها كذا في شرح المقاصد للشارح وذكر بعضهم ان الموت  
 في الحياة عما من شأنه ان ينصف بها سواء اتصف بها بالفعل ام لا وهو الموافق لقوله  
 تعالى وكنتم امواتا فاحياكم فان الاصل في الاطلاق الحقيقة وكون الموت متعارفا  
 في زوال الحياة لا يقتضى ان يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب الكلي في فرد من افراده  
 (قوله او بالعكس) بان يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا (قوله وذلك مثل العطر  
 وخلق كريم) اى خلق رجل كريم فهو مركب اضافي فيشبه الاول بالثاني بان يقال العطر  
 كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم في الواقع او كخلق شخص كريم يجمع ان كلامنا  
 لشيء حسن او استطابة النفس لكل واعلم ان العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة  
 كالسك والعود الهندي ثم ان المشبه ان كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر  
 وان كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا مراد الشارح بقوله مشموم  
 اى لانه مشموم فهو يشير الى ان المشبه رائحة العطر لاذاته (قوله وهو) اى الخلق عقلي  
 (قوله كيفية نفسانية) اى راسخة في النفس فستبته للنفس من حيث قيامه بها  
 ورسوخه فيها وكان الاولى ان يمر بقوله ملكة يصدر عنها لاجل افادة اشتراط الرسوخ

في النفس لان صفات النفس لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة ( قوله بصدر عنها ) اي بسببها والا فصدور الافعال انما هو عن النفس اي يصدر بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية الممدوح بها كالاغناء والصفح عن الزلة ومقابلة الاساءة بالاحسان ( قوله بسهولة ) اي برفق من غير تكلف في ايجاد تلك الافعال واما لو كان اذا اراد فعل شي ممدوح تنازعه فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقا والحاصل ان الصفة النفسانية لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة وكان ينشأ بسببها الافعال الاختيارية الممدوحة وكان صدورها بسهولة ( قوله والوجه ) اي والطريق الخ وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول بمنوع لان المحسوس اقوى من المعقول لان المحسوس اقرب للادراك واحق لظهور الوجه فيه والاقوى لاشبهه بالاضعف ( قوله ان يقدر المعقول محسوسا الخ ) اي فيجعل الخلق كانه اصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه واضعف منه اي وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيق والمشبّه به محسوس تقديري وان كان معقولا حقيقة ( قوله على طريق المبالغة ) اي ويكون من عكس التشبيه وهو موجود في باب التشبيه كثير انحو \* وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يمتدح \*

وهو عقل لانه كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس اصل للمعقول لان العاوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتية اليها فتشبيه بالمعقول يكون جملا للفرع اصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبّه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل الخيالات والوهيمات

فان وجه الخليفة اضعف في نفس الامر في الضياء من الصباح ولكنه جعل اقوى ادعاء مبالغة في مدحه فجعل مشبهاه ( قوله والا ) اي والا يكن الطريق ماذكر فلا يصح التشبيه لان المحسوس الخ ( قوله لان العلوم العقلية ) اي المعلومات العقلية اي التي تدرك بالعقل كحدوث العالم وكطلق بياض فالاول يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس والثاني يدركه العقل من رؤية بياض خاص فاذا ابصرت بياضا جزيا ادرك عقلك مطلق بياض وان لم يكن لك بصر ما ادركت مطلق بياض ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فقلت من هذا ان الحواس اصل لتعلقها وهو المحسوس وهو اصل للمقولات فقول الشارح مستفادة من الحواس اي بواسطة المحسوس الذي تعلقت به تلك الحواس ( قوله ومنتية اليها ) اي لان العقليات النظرية ترجع بالبرهان الى الامور الضرورية المستفادة من الحواس لثلا يلزم التسلسل ( قوله فتشبيهه ) اي المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول اي كخلق الرجل الكريم وقوله جملا للفرع اي في الوضوح وهو المعقول ( قوله والاصل ) اي في الوضوح وهو المحسوس ( قوله وذلك لا يجوز ) اي بدون الطريق السابق ان قلت ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المقولات اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فتشبه به محسوس آخر ليس اصلا ولا واضحا مثل وضوحه ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل قلت ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه

فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الابطريق الادعاء والنزيل كما ذكر الشاح اذ لوقطع  
النظر عن ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جملا لما هو فرع في الوضوح اصلا فيه ولما هو  
اصل في الوضوح فرع فيه وهو غير جائز (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة الخ) فيه ميل لمذهب  
الحكماء والا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست  
الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين (قوله مثل الخياليات الخ) مثل زائدة لان الذي  
لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحواس الظاهرة هو هذه الثلاثة واعلم ان الخياليات جمع خيالي  
والمراد به هنا المركب المدم الذي تخيل تركبه من اجزاء موجودة في الخارج وليس  
المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال بعد ادراكها بالحواس المشتركة المتأدية اليه  
من الحواس الظاهرة لان هذه داخلية في الحسيات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا  
الآتية ان الاعلام الباقوتية المنتشرة على رماح زبرجدية التي سماها اهل هذا  
الفن خياليات لا وجود لها خارجا حتى تنقرر في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحواس  
الظاهرة وان الوهميات جمع وهمي والمراد به هنا صورة لا يمكن ادراكها بالحواس  
الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك الا بها وليس المراد بالوهمي هنا  
ما كان مرتسما في الحافظة بعد انطباعه في الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة  
بالمحسوسات كصدقة زيد المخصوصة وعداوة عمر وكذلك كما مر في بحث الفصل  
لان اثبات الاغوال ورؤس الشياطين التي سماها اهل هذا الفن وهميات ليست من  
المعاني الجزئية وانما هي صور معدومة لكن لو وجدت في الخارج لا يمكن رؤيتها قال ليس  
وفي جعل الخياليات مما لا يدرك بالقوة العاقلة نظر لا ينبغي فان الامر الخيالي يدرك بها  
ومادته مدركة بالحواس على ما يأتي (قوله والوجدانيات) جمع وجداني وهو الامر  
الذي يدرك بالوجدان اي القوى الباطنية كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذة  
والآلم فان هذه الاشياء اذا قام بالانسان منها شيء ادركه بواسطة القوة الباطنية السماعة  
بالوجدان (قوله بحيث) اي ملتبسا بحالة وتعريف (قوله بشملا نها) اي الاقسام  
الثلاثة (قوله للضبط) اي ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الاقسام)  
اي بسبب تقليل اقسام طرق التشبيه فان قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير  
تفسير الحسي بمعناه المشهور اعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بماعده  
فيدخل فيه الخيالي مع ان هذا اولي من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف  
ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما قلت الحامل له على ما ذكر ان ادخال  
الخيالي في الحسي انسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحواس كذا قيل  
وقد يقال ادخاله في الحسي نظر المحيية المذكورة ليس بأولي من ادخاله في العقلي من حيث  
نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي فلعل الاولى في الجواب ان يقال الحامل للمصنف  
على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات اشراك الحواس والخيال في ادراك الصور

والوجدانيات اراد ان  
يجعل الحسي والعقلي  
بحيث يشملا نها تسهلا  
للضبط بتقليل الاقسام  
فقال (والمراد بالحسي المدرك  
هو مادته باحدى  
الحواس الخمس الظاهرة)  
اعني البصر والسمع  
والشم والذوق واللمس  
(فدخل فيه) اي في الحسي  
بسبب زيادة قولنا او  
مادته (الخيالي) وهو  
المعدوم الذي فرض  
مجتعما من امور كل واحد  
منها مما يدرك بالحواس

وان كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك ( قوله والمراد بالحس ) اى فى باب التشبيه واتى المصنف بهذا المراد دفعا لما يقال كان الاولى له ان يقول وطرفاه اما حسيان او عقليان او خياليان او وهميان او وجدانيان او حسي وعقلي الخ فتصير اقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمه التى ذكرها غير حاصره فاجاب عن هذا بقوله والمراد الخ ( قوله المدرك هو ) اى نفسه وحالته المخصوصة كالخذ والورد وبرز الضمير لاجل العطف على الضمير المستتر لاجل كون الوصف جاريا على غير من هوله اذهو جار على من هوله ( قوله او مادته ) اى او لم يدرك هو بنفسه ولكن ادركت مادته اى جميع اجزائه التى تركب منها وتحقق بها حقيقته التركيبية فان كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهما ( قوله باحدى ) متعلق بالمدرك ( قوله اعنى ) اى بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية ( قوله بسبب زيادة قولنا الخ ) فيه ان قوله او مادته من مقول المصنف لامن مقول الشارح فكان حقه ان يقول بسبب زيادة قوله الا ان يقال انه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك ( قوله وهو ) اى فى هذا المقام بخلاف الخيالى التقدم فى الجامع الخيالى فان المراد به الصورة المنطبقة فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى لان هذا من قبيل الحسيات هنا ( قوله العدوم ) اى المركب العدوم وقوله الذى فرض اى تخيل وقدر وقوله كل واحد منها بما يدرك بالحس اى لوجوده فى الخارج فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليا بل هو وهى كانياب الاغوال فان الناب يدرك بالحس دون القول وحاصله ان المراد به المركب العدوم الذى اجزاؤه موجودة فى الخارج وانما سمي ذلك المركب خياليا لكون صور اجزائه مرتبة فى الخيال او لكون المركب له القوة الخيلية وهى المفكرة وكلام الشارح الآتى وهو قوله وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونا فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك لا ينافى واحدا من الاحتمالين ( قوله كفى قوله ) اى كالمشبه به فى قوله اى الصنوبرى الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم وتفسير ما قاله قول ابى القنائم الحمصى

\* خود كاڻ ٻانها \* فى خضرة نقش المزد \*

\* سٺڪ من البلور فى \* شٺڪ تكون من زبرجد \*

( قوله وكاڻ سحر الشقيق ) اى مع اصله بدليل ما بعده وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء ( قوله من باب جرد قطيفة ) يحتمل ان المراد بكونه من باب جرد قطيفة ان اضافة سحر الى الشقيق من باب اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى كاڻ الشقيق المحمر على حد قولهم جرد قطيفة اى قطيفة جرداء اى ذهب خيلها اى وبرها من طول البلى او صنعت كذلك من اصلها ووصفه بالاحرار مع كونه لا يكون الا احمر للبالغة فى احمراره او انه قد يكون غير سحر ويحتمل ان المراد بكونه من باب جرد قطيفة انه من اضافة الاعم الى الاخص لان المحمر اعم من الشقيق كما ان الجرد اعم من القطيفة واطافة الاعم

( كفى قوله وكاڻ سحر الشقيق ) هو من باب جرد قطيفة والشقيق وردا حرقى وسطه سواد يثبت بالجلال ( اذا تصوب ) مال الى اسفل ( او تصعد ) اى مال الى علو ( اعلام ) ياقوت تشرن على رماح من زبرجد ( فان كلام من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بوجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة ( و ) المراد ( بالعقل ) ماعدا ذلك ( اى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة ) فدخل فيه الوهمى ( اى الذى لا يكون للحس مدخل فيه )

الى الاخص هي التي يسميها بعضهم بالاضافة البانية ( قوله ورد اجر ) ويقال له شقائق النعمان قال في الصحاح شقائق النعمان نبت معروف واحد وجعه سواء آء وحينئذ فرده الى المفرد في البيت لضرورة الشعر وفي كلام الشارح مجازاة لما وقع في البيت و اضافته الى النعمان لانه كثير امانيت في الارض التي يحميها النعمان وهو كل من ملك الحيرة واشهرهم النعمان ابن المنذر وقبل وجه اضافته للنعمان ان النعمان اسم للدم والشقيق يشابه في اللون فالاضافة تشبيهية اى من اضافة المشبه للمشبه به عكس لجين الماء ( قوله اذا تصوب ) ظرف زمان عامله اشبه المأخوذ من كان اى اشبه بحمر الشقيق وقت ميله الى السفلى وميله الى العلو بتحريك الريح باعلام ياقوت واو في قوله او تصعد بمعنى الواو وانما قيد المشبه بهذا القيد لان اوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو ( قوله اى مال الى السفلى ) لان تصوب مأخوذ من صاب المطر اذا نزل ( قوله اعلام ياقوت ) خبر كان والاعلام جمع علم وهي الراية و اضافته الاعلام للياقوت على معنى من و اراد بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط ان يكون احمر وهو اعز الياقوت كانه اراد بالزبرجد حجر اخضر من المعادن النفيسة ( قوله نشرن ) الجملة صفة للاعلام الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لرماح اى مأخوذة من زبرجد ( قوله من العلم ) اى الذى هو مفرد الاعلام وقوله الذى هذه الامور اى المحسوسة وقوله ليس بمحسوس خبر المركب بل الهيئة الحاصلة من تلك الامور خيالية فالشبه ها مفرد حتى والشبيه مركب خيالى قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبهة عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة ( قوله الا ماهو مو - ود فى المادة ) اى الا المركب الموجود مع مادته ( قوله عند المدرك ) اى وهو الحس ( قوله على هيئة مخصوصة ) اى من كونه قريبا من المدرك لاجدا والجار والمجرور متعلق بمحاضر ( قوله مالا يكون هو ولا مادته ) اى ولا جميع مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما اذا كان بعض اجزائه مدركا باحدى الحواس المذكورة كما فى اتياب الاغوال فان الناب مدرك باحدى الحواس دون القول وصادق بما ليس كذلك ( قوله فدخل فيه ) اى فى العقل ( قوله الذى لا يكون للحس مدخل فيه ) اى بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس منتزعا اى مركبا من امور موجودة محسوسة كالخيالى وانما هو شئ من مخترعات التخيلى مرتسم فيها من غير وجوده ولا لاجزائه فى الخارج واحتراز بقوله الذى الخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعانى الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كصدافة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه عقليا بهذا المعنى

( قوله اى هو غير مدرك بها ) اى معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود  
( قوله ولكنه بحيث الخ ) اى ولكنه ملتبس بحالة وهى انه لو ادرك اى لو وجد  
فى الخارج وادرك لكان مدركا بها لكونه من قبيل الصور لا المعانى وقد ظهر لك ان  
المراد من الادراك الواقع شرطا الادراك حال كونه موجودا فاندفع ما يقال الادراك  
المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس كاتياب  
الاغوال قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد  
الشرط والجزاء وحاصل الجواب ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا او الادراك  
بنفسه لا بصورته آه فارى ( قوله وبهذا القيد ) اى وهو قوله بحيث الخ وقوله يتميز عن  
العقلى اى عن العقلى الصرف كالعلم والحياة فلا ينافى ان الوهمى من افراد العقلى لكن  
غير الصرف ( قوله كفى قوله ) اى كالمشبه به فى قول امرئ القيس ( قوله ايتلنى ) اى  
ذلك الرجل الذى توعدتى فى حب سلمى وهو زوجها والاستفهام للاستبعاد ( قوله  
والشرقى مضاجعى ) اى والسيف المشرقى فهو صفة لمحدوف ٢ وهو بضم الراء وقوله  
مضاجعى اى ملازمى حال الاضطجاع والمراد ملازمى مطلقا لانه اذا لازمته فى حالة  
الاضطجاع اى النوم فالويل فى غيرها ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقة فهو يشير الى انه  
لا يحاول قتله ولا يطعم فيه الا فى حال اضطجاعه وفى تلك الحالة معه المشرقى فلا  
يصل اليه والجملة حالية ( قوله ومسونة ) عطف على المشرقى اى وسهام اورماح  
مسونة اى حادة النصال وقوله كاتياب اغوال اى فى الحدة ( قوله والحال ان مضاجعى  
الخ ) جمل الشارح مضاجعى مبتدا والمشرقى خبرا مع امتناع تقديم الخبر اذا كان  
معرفة كالابتداء لان محل النع عند خوف اللبس وذلك اذا كانا معلومين ولم يكن ما يعين  
المبتدأ من الخبر واما اذا امن اللبس بان كان احدهما معلوما والاخر مجهولا كما هنا فيميز  
التقديم لانه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة لانه مستبعد للقتل ويعلم من  
استبعاده للقتل انه ملازما يمنع القتل ولو كان المصاحبه مشرفا مجهولا فاللائق ان يعين  
المصاحبه بالشرقى لاتعيين المشرقى بالمصاحبه ( قوله منسوب الى مشارف ) ٣ هى بلاد  
بالين للعرب قريبة لمرى سميت بذلك لاشرافها عليه واذا علمت ان المشرقى نسبة لمشارف  
تعلم ان الشاعر نسب للمفرد الجمع كما هو القياس ( قوله محدودة النصال ) تفسير لقوله مسونة  
وقوله صافية اخذه من قوله زرق وقوله مجلوة اى النصال هو بمعنى مائله ( قوله  
لعدم تحققها ) اى لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للاتياب وذلك لان القول امر  
وهى فكذا اتيابه فكذا حدثها ( قوله مع انها لو ادركت ) اى لو وجدت وادركت  
( قوله لم تدرك الابحس البصر ) اى لا بالعقل فلا ينافى انها تدرك بالغير ايضا فالخسر  
اضافى ( قوله وما يجب الخ ) هذا توطئة لقوله والمراد الخيال الخ وذكره مع انه مفهوم  
مما تقدم لما فيه من زيادة التحقيق ( قوله فى هذا المقام ) اى مقام الخيال والوهمى

( اى ما هو غير مدرك بها )  
اى باحدى الحواس  
المذكورة ( و ) لكنه  
بحيث ( لو ادرك لكان  
مدركا بها ) وبهذا القيد يتميز  
عن العقلى ( كما فى قوله )  
ايتلنى والمشرقى مضاجعى  
( ومسونة زرق كاتياب  
اغوال ) اى ايتلنى ذلك  
الرجل الذى توعدتى  
و الحال ان مضاجعى  
سيف منسوب الى  
مشارف وسهام محدودة  
النصال صافية مجلوة  
واتياب الاغوال مما لا يدركه  
الحس لعدم تحققها مع  
انها لو ادركت لم تدرك  
الابحس البصر وما يجب  
ان يعلم فى هذا المقام ان من  
قوى الادراك ما يسمى متخيلة  
ومفكرة

٢ قوله وهو بضم  
الراء لعله تحريف والا  
فالذى فى المقاموس  
ومعاهد التنصيص انه  
يقع الراء ( محكيه )

٣. قوله هي بلاد بالين  
مخالف لما في القاموس  
ومعاهد التنصيص ونص  
القاموس ومشارف الشام  
قرى من ارض العرب  
تدونا من الريف منها  
السبوف المشرفة بفتح  
الراء (مصححه)

ومن شأنها تركيب الصور  
والمعاني وتفصيلها  
والتصرف فيها واختراع  
اشياء لاحقيقة لها والمراد  
بالخيالي المدوم الذي  
ركبته التخيلة من الامور  
التي تدركت بالحواس  
الظاهرة وبالوهمي  
ما اخترعته التخيلة من عند  
نفسها كما اذا سمع ان القول  
شيء نهلك به النفوس  
كالسبع فأخذت التخيلة  
في تصويرها بصورة السبع  
واختراع ناب لها كالسبع  
(وما يدرك بالوجدان)  
اي دخل ايضا في العقلي  
ما يدرك بالقوى الباطنية  
ويسمى وجدانيا (كالذئب  
وهي ادراك ونيل لما  
هو عند المدرك كال وخير

(قوله ما يسمى الخ) اي قوة تسمى بهذين الاسمين باعتبارين قسمي متباعدة باعتبار  
استعمال الوهم لها وذلك بان تأخذ ما في الخيال من الصور وما في الحافظة من المعاني  
الجزئية وتركبهما او تأخذ المعاني الجزئية من الحافظة وتركبها او الصور من الخيال  
وتركبها وتسمى مفكرة باعتبار استعمال العقل لها ولوقع الوهم بان يحكم على المعنى  
الكلي الذي ادركه العقل بهذا الجزئي او بانه كذا من المعاني الجزئية المدركة بالوهم  
قليش عمل هذه القوة منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة  
الواهمة او العقل واعلم ان تصرفاتها بواسطة العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ  
واما تصرفاتها بواسطة الوهم فهي خطأ وافهم قول الشارح ان من قوى الادراك  
الخ ان هناك قوى اخر وهو كذلك وقد تقدم تفصيلها في مجتد الفصل والوصل  
ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب اذ بعضها لا احساس له ولا ادراك كالفكرة  
والخيال والحافظة على ما مر او يقال قوله من قوى الادراك اي من القوى التي يتم بها  
امر الادراك (قوله ومن شأنها تركيب الصور) اي التي في الخيال اي تركيب بعضها  
مع بعض مثل تركيب انسان له جناحان او رأس (قوله والمعاني) اي المرتبطة بالحافظة  
اي تركيب بعضها مع بعض بان تركيب عداوة مع محبة او حلاوة مع مرارة او تركيب بعض  
الصور مع بعض المعاني بان تصور ان هذا الحجر يجب ان يفيض فلانا (قوله وتفصيلها)  
اي تحليلها بان تصور انسانا لا رأس له (قوله والتصرف فيها) اي بالتركيب والتحليل  
وهذا عطف عام على خاص وقوله واختراع اشياء لاحقيقة لها عطف خاص وذلك  
كما مثلنا من تصور انسان برأسين او جناحين او بلا رأس او ان الجبل ثعبان (قوله  
الذي ركبته التخيلة من الامور التي ادركت الخ) اي بواسطة الوهم كالاعلام الباقوتية  
المنشورة على الرماح الزبرجدية (قوله ما اخترعته التخيلة) اي بواسطة الوهم على  
صورة الحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس الظاهر وقوله من عند نفسها اي  
ولم تأخذ اجزاء من الخيال كانياب الاغوال والحاصل ان الوهمي لا وجود له بئنه  
ولا لجمع مادته والخيالي جميع مادته موجودة دون هبته (قوله في تصويرها) من اضافة  
المصدر لمفعوله والضمير للمفعول اذ هو مؤنث كما مر في قول الشاعر غالت ودهاغول ويصح  
ان يكون من اضافة المصدر لفاعله والضمير للمفعول محذوف اي تصويرها  
القول (قوله واختراع الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله وما يدرك بالوجدان) عطف  
على الوهمي اي ودخل في العقلي الامور التي تدركها النفس بسبب الوجدان وهو  
القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التي يدرك بها الشئ والتي يدرك بها الجوع  
والقوة القضائية التي يدرك بها الغضب والقوة التي يدرك بها الفم والقوة التي يدرك بها  
الخوف والقوة التي يدرك بها الحزن فهذه الاشياء كلها وجدانيات لان النفس تدركها  
بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى الامور

المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالشبع وماعه وجد انبات نسبة للوجدان من حيث انه سبب لادراك النفس لها فقول الشارح ويسمى اى المدرك بتلك القوى الباطنية وجدانيا (قوله كاللذة) هذا وما بعده مثال للمدركة النفس بسبب الوجدان (قوله ادراك ونيل) اى للدرء بالقبح والمراد بنيله حصوله والتكيف بصفته وانما جمع بين الامرين ولم يقتصر على احدهما لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيد بل لابد من حصوله للمستلذ بالكسر وهو القوة الذاتية او قوة المس او غيرهما واما ما يحصل عند تصور المرأة الحسناء او الشيء الخلو فذلك تخيل للذة لانه عين اللذة ولم يتكيف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التنازل والواو في قوله ونيل بمعنى مع اى ادراك للنفس مصاحب لنيل اى لحصول وتكيف لما هو الخارج اى لامتلائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذاتية بالخلاوة (قوله عند المدرك) انما قيل بذلك لان الاعتبار كاليته وخيريه بالقياس الى المدرك لا بالنسبة لنفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شئ فيلذبه وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقد هما فيما تحققنا فيه فلا يلذبه كادراك الدواء النافع مهلكا فهذا الم لا لذة وقوله ادراك جنس يشمل سائر الادراكات الحسية والعقلية وقوله مصاحب لنيل فصل يميز اللذة عن الادراك الذى لا يجمع نيل المدرك اعنى مجرد تصور المدرك فانه لا يكون من باب اللذة لما علت ان تصور المدرك لا يكون لذة الا اذا كان معه نيل للدرء اى اتصاله وتكيف بصفته تكيفا حسيما كنيل القوة الذاتية فاذا وضع الشيء الخلو على اللسان تكيفت القوة الذاتية بصفته وهى الخلاوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال له لذة حسية وتلك اللذة التى هى الادراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان او كان التكيف عقليا كليل النفس لشرف العلم بالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتكيف به وتدرك ذلك التكيف وادراكها لذلك التكيف يقال له لذة عقلية ولا يتوقف ادراكها لذلك التكيف على وجدان بل تدرك بنفسها وقوله عند المدرك متعلق بكمال وخير اى لما تكون كاليته وخيريه عند المدرك وهو النفس (قوله من حيث هو كذلك) اى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ قد يكون كالا وخيرا من وجه دون وجه فاللذة لذته انما يكون من ذلك الوجه (قوله وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر) لا يخفى عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان كلاما تعريف اللذة والالم المذكورين يشمل عقلى كل منهما وحسيه فعليهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل والمدرك بالقبح من المعانى الكلية وذلك كاللذة التى هى اداك الانسان شرف العلم والالم الذى هو ادراك الانسان نقصان الجهل وقبحه فشرف العلم كمال عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتستلذ به ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتأنم به وحسيهما كادراك النفس نيل القوة الذاتية لذوقها الخلو او المر اى تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل

من حيث هو كذلك (والالم) هو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليس ايضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنية كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) اى وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) اى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحياة والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه

وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا وتخيليا والمراد بالتخيلي) (٢٢٨) ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما

الاعلى سبيل التخيل  
والاويل (نحو ما في  
قوله وكان النجوم  
بين دجاها) جمع دجبة  
وهي الظلمة والضمير  
للليل وروى دجاها  
والضمير للنجوم (سنن  
لاح يذهب ابتداء  
فان وجه الشبه فيه)  
اي في هذا التشبيه  
(هو الهيئة الحاصلة  
من حصول اشياء  
مترتبة ببعض في  
جوانب شئ مظلم  
اسود فهي) اي تلك  
الهيئة (غير موجودة  
في المشبه به) اعني السنن  
بين الابتداء (الاعلى  
طريق التخيل  
وذلك) اي وجودها  
في المشبه به على طريق  
التخيل (انه) الضمير  
للشان (لما كانت  
البدعة وكل ما هو  
جهل يجعل صاحبها  
كن يمشي في الظلمة  
فلا يهتدي لاطريق  
ولا يامن من ان يشاء  
مكرها مشبهت البدعة  
بها) اي بالظلمة (ولزم  
بطريق العكس)  
اذا اريد التشبيه

او الخبيث ونيل القوة اللامسة لموسها اللين او الخشن ونيل القوة السامعة لسموعها  
المطرب او المنكر ونيل القوة الشامة لشمومها الطيب او المنفر فهذا الذات والالام  
كلها مستندة للحس من حيث انه سبب فيها فالذوق مثلا ان يدرك حلاوة الحلو وليست  
الحلاوة هي نفس الالذة بل هي ادراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله ولا يخفى  
ان ادراك هذين المعنيين) اي الالذة والالام وقوله ليس بشئ من الحواس الظاهرة اي لان  
هذين المعنيين ادراكا والادراك معنى من المعاني والحواس الظاهرة لا تدرك المعاني  
(قوله وليسا) اي هذان المعنيان من العقليات الصرفة اي حتى انهما يدركان بالعقل  
وقوله الصرفة اي التي لا يتعلق بها احساس اصلا كالعلم والخيال (قوله لكونهما  
من الجزئيات الخ) اي والعقليات الصرفة التي تدرك بالعقل انما هي المعاني الكلية وقوله  
المستندة لحواس يعني الباطنية كما تقدم بيانه (قوله كالشع الخ) اي كان الشع وما بعده  
من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية (قوله الحسيان) اي لانهما الاذان  
تدركهما النفس بالوجدان ومحصل الفرق بين الالذة والالام الحسيين والعقليين  
ان الحسيين ما يكون المدرك فيهما بالكسر النفس بواسطة الحواس والمدرك بما يتعلق  
بالحواس واما العقليان فهما ما كانا غير مستدين لحاسة اصلا لكون المدرك فيهما  
العقل والمدرك من العقليات اعني المعاني الكلية (قوله والافالذة الخ) اي والافالذ  
المراد هنا بالالذة والالام الحسيان بل قلنا المراد هنا الالذة والالام مطلقا حسيين او عقليين  
فلا يصح لان الالذة والالام العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل  
من العقليات الصرفة اي وليسا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة لان الحواس  
الباطنة انما تدرك الجزئيات والعقليات الصرفة التي ليست بواسطة شئ ليست جزئيات  
(قوله ووجهه) اعلم ان وجه الشبه لا بد وان يكون فيه نوع خصوصية حتى فيه التشبيه  
ولذا لا يكون من الذاتيات ولان الاعراض العامة لان الكلام المفيد للتشبيه باهتبار  
ذلك لا يفيد مالم يتعلق بها فرض بان يقصد المتكلم ان هذا الامر مما ينبغي ان يشبه به  
فيكون فيه حيثئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الفرض فيكون الكلام  
بذلك مفيدا وظاهر قول المصنف الاطلاق ولذا قيد الشارح كلامه بقوله اي المعنى  
الذي قصد الخ (قوله اي المعنى) اراد بلامني ما قابل العين سواء كان تمام ما هيتهما  
او جزأ من ما هيتهما او خارجا (قوله الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) اي لا ما يقع فيه  
الاشتراك وان لم يقصد كما هو ظاهر قول المصنف (قوله وذلك) اي وبيان ذلك التقيد  
بقولنا الذي قصد الخ (قوله وغير ذلك) اي كالحديث (قوله مع ان شيئا منها ليس وجه  
الشبه) اي اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة اما ان قصد اشتراك الطرفين  
في واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح  
ان يكون واحد منهما وجه اصلا قصد جعله وجه شبه او قصد جعل غيره (قوله

يكون محققيا او تخييليا ) اشار الشارح الى ان تحقيقيا او تخييليا منصوبان على الخبرية  
لكان المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان واو يصح ان يكونا مصدرين مؤكداين  
اي اشتراك التحقيق او تخييل او حائين اي حالة كون الاشتراك تحقيقا الخ اي محققا  
او تخيلا لكن هذا ضعيف لان مجيئ الحال مصدرا مقصور على السماع فلا يقاس عليه  
على الصحيح ( قوله الاعلى سبيل الخيال ) اي فرض الخيلة وجعلها مائلا بمحقق محققا  
وذلك بان يثبت الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا ( قوله والتأويل ) مرادف لما قبله  
( قوله محوما في قوله ) اي مثل وجه الشبه الكائن في قول التفاضل الترخي تخفيف  
النون المضمومة وقبل البيت

\* رب ليل قطعه بصدود \* وفراق ما كان فيه وداع \*

\* موجش كالنقل تغذي به العين \* وتأبى حديثه الاسماع \*

( قوله جمع دجية وهي الظلمة ) اي وزنا ومعنى وجعها مضافة ليل باعتبار قطعها  
الموجودة في النواحي المتقاربة والمتباعدة والافهى واحدة لعدم تمايز افرادها ( قوله  
والضمير ليل ) اي في قوله رب ليل ( قوله والضمير للنجوم ) والمعنى وكان النجوم بين ظلماتها  
والاضافة لادنى ملاسة لان النجوم واقعة في الظلمة ويصح ان يكون الضمير على هذه  
الرواية لئلا يال المدلول عليها بقوله رب ليل فان رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة  
الحال لان العاشق لا يشتكى الم ليلة واحدة ( قوله لاح ) اي ظهر بينهم ابتداء اي  
بدعة وهي الامر الذي ادعى انه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك كما ان المراد بالسنة  
ما تقرر كونه مأمورا به شرعا مما يدل عليه قول الشارح اوفعله او ما يجري مجرى ذلك  
من تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم فالشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين اجزاء ظلمة  
الليل والمشببه السنن المقيدة بكونها لاحت بين الابتداء فهو تشبيه مفرد بمفرد ثم لا يخفى  
ان هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول وحينئذ فيقدر ان السنن محسوسة ويجعل كأنها  
اصل على طريق المبالغة او يجعل من عكس التشبيه والاصل وكأن السنن بين الابتداء  
نجوم بين دجاء ( قوله اي في هذا التشبيه ) اي الواقع في البيت ( قوله مشرقة ) اي مضيئة  
( قوله في جوانب شئ ) اي جهات شئ مظلم والمناسب لقوله بين دجاء ان يقول بين  
الظلمة كذا في الخفيد وفي الاطول في جوانب شئ مظلم هي الظلمات وقصد يجعل الظلمة  
مظلمة انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضيئ بذاته آه وكذا يقال في اسود ( قوله غير  
موجودة ) اي لان السنن ليست اجرا ما حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست اجرا ما  
حتى تكون مظلمة ( قوله اعني السنن بين الابتداء ) اني بالعبارة اشارة الى ان في البيت  
قلبا وبصرح به ( قوله الاعلى طريق الخيال ) الاضافة للبيان اي تخيل الوهم كون  
الشئ حاصلا وهو ليس كذلك في نفس الامر لان البياض والاشراق كالظلمة  
من اوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لانهما من المعاني ( قوله

(فعل) من وجوب اشتراك  
الطرفين في وجه التشبيه  
(فساد جملة) اي وجد  
الشبه (في قول القائل نحو  
في الكلام كالمخ في الطعام  
كون القليل مصححا والكثير  
مفسدا) لان المشبه اعني  
النحو لا يشترك في هذا المعنى  
(لان النحو لا يحتمل القلة  
والكثرة) اذ لا يخفى  
ان المراد به هنا رعاية  
قواعده واستعمال احكامه  
مثل رفع الفاعل ونصب  
المفعول وهذه ان وجدت  
في الكلام بكما لها صار  
صالحا لفهم المراد وان لم  
توجد بقي فاسدا ولم ينفع  
به (بخلاف الملح) فانه  
يحتمل القلة والكثرة بان  
يجعل في الطعام القدر  
الصالح منه اواقل او اكثر  
بل وجه الشبه هو الصلاح  
بأعمالهما والفساد بأعمالهما  
(وهو) اي وجه الشبه  
(اما غير خارج عن  
حقيقتهما) اي حقيقة  
الطرفين بان يكون تمام  
ماهيتهما او جزأ منهما  
(كما في تشبيه ثوب بأخر  
في نوعهما او جنسهما)  
او فصلهما

وذلك) اي وبيان ذلك اي وجود الهيئة الواقعة وجه شبه في المشبه على طريق  
التخييل (قوله وكل ما هو جهل) اي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة  
التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها وبهذا ظهر  
ان العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله يجعل صاحبها) اي النصف بها  
(قوله ولا يامن من ان ينال مكروها) اي من الوقوع في مهلكة (قوله شبهت البدعة)  
جواب لما اقتصر المصنف على البدعة مع ان المناسب لما تقدم له ان يقول شبهت  
البدعة وكل ما هو جهل لان البدعة هي المقصودة بالذات لان الكلام فيها  
(قوله ولزم) اي من ذلك اعني تشبيه البدعة بالظلمة (قوله بطريق العكس)  
اي المقابلة والاضافة للبيان اي بالطريق التي هي مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية  
لان ما يترتب على الشيء من جهة انه ضد لا يترتب على مقابله والا لانفت الضدية  
(قوله ان تشبه السنة) اي المقابلة للبدعة وقوله وكل ما هو علم اي المقابل لكل ما هو  
جهل وقوله بالنور اي لانها تجعل صاحبها كن يمشي في النور فيتهدي للطريق وبأمن  
من المكروه ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة قاله يس (قوله وشاع ذلك)  
اي التشبيه المذكور على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل الى آخره وقوله  
اي كون السنة آية بيان للتشبيه المذكور المشار اليه وكان المناسب ان يقول اي كون  
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور الا ان يقال ارتكب ما صنعه اهتماما  
بشرف العلم والسنة بالنسبة للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله حتى تخيل ان الثاني)  
اي في كلام المصنف وقدمه على تخيل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا  
(قوله ماله بياض واشراق) اي من الاجرام التي لها بياض واشراق فهو من افراد  
المشبه ادعاء لكن يبالغ في ذلك الفرد الذي تخيل انه ماله بياض حتى يجعل اشد  
في البياض من غيره ليصح جملة مشبهاته لان المشبه لابد ان يكون اقوى من المشبه  
في وجه التشبيه (قوله نحو آيتكم آه) هذا تنظير فيما يخيل ان الشيء له بياض فالشرعية  
الخفيفة هي دين الاسلام وهو الاحكام الشرعية وقد وصفها عليه الصلاة والسلام  
بالبياض تخيل انها من الاجرام التي لها بياض والخفيفة صفة لمخدوف اي بالملة  
او الشرعية الخفيفة نسبة للخفيف وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به  
ابراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله والاول) اي وحتى يتخيل ان الاول في كلام  
المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك اي الثاني (قوله واظلام) كان المتبادر  
ان يقول وظلمة فكأنه راعى قول المصنف واشراق (قوله كقولك آه) هذا تنظير فيما يتخيل  
ان الشيء ماله سواد (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس  
ولكل انسان جبينان يكتشفان الجهة ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع  
ان المراد شهوده من الرجل لان الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده

والشاهد في قوله شاهدت سواد الكفر فان الكفر حجة ما علم بجي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانتكار بالسواد لتخيله انه من الاجرام التي لها سواد ( قوله كتشبيهاها ) اي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كان تشبيها صحيحا بواسطة وجه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب الخ ( قوله اي النجوم ) اي بين الدجى ( قوله بياض الشيب ) اي بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب وقوله في سودا الشباب اي الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة ان النجوم في الدجى لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالشعر الابيض الكائن في الاسود فيقال النجوم في الدجى كالشعر الابيض في الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ولذلك قال الشارح اي ابيضه في اسوده ( قوله اي الازهار ) اشار به الى ان الانوار جمع نور يفتح النون ( قوله لامعة ) لم يقل بضاء لانه لا يلزم من لمعانها كونها بضاء فقد يحصل اللعان في الاخضر مثلا ( قوله بين النبات ) اعني اصول الازهار وقد اشترك تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب وتشبيها بالانوار آه في كون وجه الشبه محققا في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب آه الهيئة الحاصلة من حصول اشياء بيضاء في شيء اسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول اشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه لان الانوار لاتنقيد بوصف البياض ( قوله حتى يضرب ) اي يميل الى السواد فيتراى اي انه اسود ( قوله فهذا التأويل آه ) هذا نتيجة ما تقدم وقوله بين الدجى حال من النجوم وكذا قوله بين الابتداع حال من السنن ( قوله ولا يخفى آه ) اي لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهاها آه وانما كان من باب القلب لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه بين الدجى فلجعل السنن في جانب المشبه بين الابتداع ليتوافق الجانبان والنكتة في ذلك القلب الاشارة الى كثرة السنن وان البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كائن البدعة هي التي يلح وتظهر من بينها ولاجل هذه النكتة افرد البدعة وان كان مقتضى مقابلتها للدجى ان يجمعها ( قوله ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداء آه ) الاولى ان يقول ولا يخفى ان قوله سنن لاح بينهن ابتداء من باب القلب بزيادة سنن كما هو ظاهر ( قوله فعمل آه ) هذا تقرير على قوله سابقا ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا او تخيلا اي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقا او تخيلا فاذا لم يوجد في الطرفين تحقيقا ولا تخيلا كان جملة وجه شبه فاسدا فعمل بذلك فساد آه ( قوله كون القليل مصليا ) اي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني ( قوله والكثير مفسدا ) اي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني ( قوله لا يشترك في هذا المعنى ) اي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى بل هذا المعنى اعني الكونية المنورة خاصة بالماله وجولود لها في نحو هذا كلامه وفيه ان الخ

الملح ليست مصلحة للطعام دائماً بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه المذكور حتى في الطرف الآخر اللهم الا ان يراد بالقليل القدر المحتاج اليه وبالكثير ما زاد على ذلك ( قوله لا يحتمل القلة والكثرة ) اي لا يحتمل شيئاً منهما اي بالنسبة الى كلام واحد بخلاف الملح فانه يحتملها بالنسبة الى طعام واحد ( قوله ان المراد به ) اي بالنحو وقوله رعاية قواعد المرعية ( قوله واستعمال احكامه ) اي واحكامه المستعملة وهو عطف تفسير اي ان المراد بالنحو ما ذكر لاجزئيات المسماة بكونها نحو المحتملة للقلة والكثرة لانه لا غرض لنا في كثرة جزئياته وانما الغرض منه ما يرعى في الكلام وهو الذي اعتبر في التشبيه وهذا لا يحتمل القلة والكثرة ( قوله وهذه ) اي المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول ( قوله وان لم توجد ) اي كلا او بعضاً ( قوله ولم ينتفع به ) اي في فهم المراد منه فان قلت قد يفهم المعنى من الكلام المخون قلت المنفى الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من المخون ان وجد فبواسطة القرائن كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم ان المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتخير ( قوله بان يجعل في الطعام ) اي الواحد وقوله القدر الصالح منه اقل راجع لقوله يحتمل القلة وقوله او اكثر راجع لقوله والكثرة ان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحاً مع وجود الفطد قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله تعالى ( قوله بل وجه الشبه آه ) اضراب على ما قاله بعضهم من ان وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً في كل ( قوله باعمالهما ) اي باعمال النحو والملح على الوجه اللائق والفساد باعمالهما وحينئذ فعنى قولهم النحو في الكلام كالمح في الطعام بناء على هذا الوجه ان الكلام لا يحصل منفعة من الدلالة على المقاصد الامراة القواعد النحوية كما ان الطعام لا يحصل النفعة المطلوبة منه وهي التغذية على وجه الكمال مالم يصلح بالملح ( قوله وهو اما غير خارج آه ) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر الى اربعة اقسام قسمه الى ستة اقسام وذلك لان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام ماهيتهما او جزأ منهما مشتركاً بينهما وبين ماهية اخرى او جزأ منها ميمراً لها عن غيرها من الماهيات والاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما اما ان يكون صفة حقيقية واما اضافية والحقيقية اما حسية او عقلية وقدم الكلام على غير الخارج لانه الاصل في وجه الشبه ولم يقل وهو اما داخل او خارج ليشمل النوع لانه كما انه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها ( قوله بان يكون تمام ماهيتهما ) اي ماهيتهما التامة وهو النوع وقوله او جزأ منها اي وهو الجنس او الفصل ( قوله كما في تشبيه ثوب باخر

في نوعهما و جنسهما و فصلهما ) و مانعة خلو قبحوز الجمع اى او في جنسهما و فصلهما ، اما  
وانت خير باننا اذا قلنا زيد كالفرس في الحيوانية او كعمرو في الانسانية او في الناطقية فالانسانية  
والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل اذ النوع الانسان لا الانسانية  
اعني الكون انساني والجنس هو الحيوان لا الحيوانية اعني الكون حيواني والفصل الناطق  
لا الناطقية اعني الكون ناطقا وكذا يقال في تشبيه ثوب بأخر وغير ذلك واجاب بعض  
الفضلاء بان المراد بقوله في نوعهما آء اى فيما يؤخذ من نوعهما او جنسهما او فصلهما  
( قوله كما يقال هذا القميص آء ) اعلم ان الثوب اسم لكل ما يلبس لكن ان كان يسلك  
في العنق قيل له قميص وان كان يلف على الرأس قيل له عمامة وان كان يسلك فيها  
قيل له طاقية وان كان يستتر به العورة قيل له سروال وان كان يوضع على الاكف قيل له  
رداء ، فالثوب جنس تحت انواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطاقية اذا علمت هذا فالاول  
للاشارح ان يقول كما يقال هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قميصا او هذا الملبوس مثل  
هذا الملبوس في كونهما ثوبا او هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من كان او قطن  
فالاول مثال للنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل وذلك لان هذا الثوب مركب  
من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن او الكتان او الحرير او الصوف مثلا  
واما ما قاله الشارح ففيه ترك لثالث النوع كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ولك ان تقول  
ان القطن والكتان في كلام الشارح مثال للفصل وقوله او ثوبا مثال للجنس ان اريد  
مطلق ثوبية ويكون تاركاً لمثال النوع و يحتمل انه مثال للنوع ان اريد به الثوبية  
المقيدة بالكتان او القطن ويكون تاركاً لمثال الجنس واعلم ان التشبيه في الجنس ومانعه  
من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلاً بمن استكف عن لبس احدهما وعند  
التفريع بمن يتر لهما منزلة المتباينين كالفرس والحمار واذا علمت هذا تعلم ان التشبيه  
بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما تقرر من كون وجه الشبه لا بد له من نوع خصوصية  
والالم يفد لما تقدم ان معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم مما ينبغي ان يشبهه لافادته  
ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من تعريض او تفريع وعلم بما ذكرناه من الامثلة انه  
ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة بل ما يقصد  
منها في العرف ( قوله ضرورة اشتراكهما فيه ) اى لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة  
وهذا علة لقوله قائم بهما ( قوله متقررة فيها ) اى ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها  
في الذات بالقياس الى غيرها واحترز بذلك عن الاضافات فانها لا توصف بالتمكن  
ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها ( قوله وهي اماحسية ) دخل تحتها قسمان  
من المقولات العشرة وهي الكيف والكم وقوله فيما يأتى واما اضافية دخل تحتها  
سبعة اقسام من المقولات وهي الابن والمثني والوضع والمالك والفعل والانفعال والاضافة  
وبقي الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح ان يكون وجه شبه لانه لا بد ان يكون معنى

كما يقال هذا القميص  
مثل ذلك في كونهما  
كتانا او ثوبا او من  
القطن ( او خارج )  
عن حقيقة الطرفين  
( صفة ) اى معنى  
قائم بهما ضرورة  
اشتراكهما فيه وتلك  
الصفة ( اما حقيقة )  
اى هيئة متمكنة في الذات  
متقررة فيها ( وهي  
اماحسية ) اى مدركة  
باحدى الحواس  
( كالكميات الحسية )  
اى المختصة بالجسم  
( مما يدرك بالبصر )  
وهي قوة مرتبة في  
العصبتين المجوفتين  
اللتين يتلاقيان فيفتقان  
الى العينين

لاذاتاكامر ( قوله باحدى الحواس ) اى الخمس الظاهرة والخمس هنا بالمعنى المشهور لان الحواس عشرة فاعتبر الباطنية هنا ( قوله كالكميات الجسمية ) اى والكم ومايتأتى من جعله من الكميات ففيه تسامح كما قال الشارح ( قوله اى المختصة بالجسم ) اى من حيث قيامها به و اراد بالجسم ما قابل المعنى فيشتمل السطح لمايتأتى من ان الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح تأمل ( قوله بما يدرك بالبصر ) اى من الامور التى تدرك بالبصر وبالسَّمع وبالدُّوق وبالمس وبالشَّم وهذا بيان للكميات الجسمية ( قوله بمرتبة ) اى مثبتة من ترتب اذ اثبت كذا فى عبد الحكيم ( قوله فى العصبين ) اى العرقين ومجملهما مقدم الدماغ وهو الجهة ( قوله للجوفتين ) اى التين لهما جوف كالبوصة وحاصله ان الطرف الاول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبه بجوفة كالبوصة الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبه كذلك فذهب العصبه اليسارية الى العين اليمنى وتذهب العصبه اليمنى الى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب ثم ان البصر الذى هو القوة مودع فى العصبين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين اى الخدقتين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى جميعها وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلي لان ذلك محمول على ان فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحمل اختصاصه بمحل مخصوص من العصبه ولكن جرت العادة الالهية بان العصبه اذا اصابته آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها قاله العلامة الباقوبى وذكر ان تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء واما المتكلمون فيقولون انه معنى قائم بالخدقة تدرك به الالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق آه وذكر بعضهم ان معنى قول الشارح فى العصبين الجوفتين اى التين على صورة دالين ظهر احدهما ملاصق لظهر الاخرى فقوله بعد يتلاقيان اى يتلاصقان باظهرهما وقوله فيفترقان الى العينين اى بامرافهما مع تلاصقهما باظهرهما والحاصل ان العصبين التين اودعت فيهما قوة البصر قيل انهما كدالين ملاصق ظهر احدهما بظهر الاخرى وقيل انهما متقاطعتان تقاطعا صليبا وقد علمت صحة حل كلام الشارح على كلا القولين ( قوله من الالوان والاشكال ) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون خذه كالورد فى الحمرة وشعره كالغراب فى السواد ويقال عند التشبيه فى الشكل رأسه كالبطيخة الشامية فى الشكل واتخاذ المصنف الالوان وماعها ولم يذكر الاضواء مع انها من البصريات بالذات ايضا فكانه جعلها من الالوان كما زعمه بعضهم قاله عبد الحكيم ( قوله والشكل هيئة آه ) اعلم ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر بالمقدار والمقدار ما ينقسم اما فى جهة الطول ويسمى خطا او فى جهتي الطول والعرض ويسمى سطحا او فى جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهاية الخط النقطة لانه

(من الالوان والاشكال)  
والشكل هيئة احاطة

ما تركب من نقطتين ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيما او مستديرا لانه ما تركب  
من اربع نقط اثنتين بجانب اثنتين ونهاية الجسم السطح كان مستقيما او مستديرا لانه  
ما تركب من سطحين فاكثر بعضها فوق بعض والسطح والجسم يعرض لهما الشكل  
دون الخط لما علمت ان نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به وحينئذ فقولنا في تعريف  
الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر بالمقدار يراد بالمقدار  
خصوص السطح والجسم دون الخط اذا علمت هذا فقول الشارح والشكل هيئة  
احاطة آه الاضافة على معنى من اى الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر  
وقوله بالجسم اى الطبيعى وكان عليه ان يقول بالجسم او السطح لما علمت ان كلاما من  
الجسم والسطح يعرض له الشكل او يبدل الجسم بالمقدار ويراد بالمقدار خصوص  
الجسم والسطح دون الخط لما علمت ان الشكل لا يعرض له لانه نهايته التى هى النقطة  
لا يتأتى احاطتها به وقوله كالدائرة اى كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة  
وظاهره انه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظر اذا لدائرة سطح  
مستو محيطه خط مستدير فى داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها  
اليه متساوية وحينئذ فنهاية الدائرة وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم  
فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان اولى وذلك لان الكرة جسم  
محيطه سطح مستدير فى داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية  
وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير  
محيط بالجسم واجاب العلامة عبد الحكيم بان فى العبارة احتياكا كقوله تعالى جعل  
لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اى جعل لكم الليل مظللا لتسكنوا فيه  
والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقريضة قوله كالدائرة ويقدر  
كالكرة بقريضة قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة او اكثر بالسطح  
او بالجسم كالكرة والدائرة والكرة انتهى ويمكن ان يقال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطة بالسطح  
اولا وبالذات محيطة بالجسم ثانيا وبالعرض فيصح ان تكون الدائرة مثالا فى كلام الشارح  
ولا اعتراض ولا شئ بل كلامه بن الحسن يمكن لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق  
(قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها  
والسطح المحيط فى الجسام كالكرة ونصفها (قوله ونصف الدائرة) اى وكشكل نصف  
الدائرة وهو ما بعده راجع لقوله او اكثر لان نصف الدائرة سطح احاط به نهايتان اى  
خطان احدهما مستدير والاخر مستقيم (قوله والمثلث) اى وكشكل المثلث فالمثلث  
سطح احاط به ثلاث نهايات اى خطوط وقوله والمربع اى فهو سطح احاط به اربع  
نهايات اى خطوط (قوله وغير ذلك) اى كالخمس والسدس الخ (قوله وهو كم) اى  
عرض يقبل التجزى لذاته فخرج بقولنا يقبل التجزى النقطة فانها كانت عرضا لا تقبل

نهاية واحدة او اكثر  
بالجسم كالدائرة ونصف  
الدائرة والمثلث والمربع  
وغير ذلك (والمقادير)  
جمع مقدار وهو كم متصل  
فار الذات كالخط والسطح  
(والحركات) او الحركة هى  
الخروج من القوة الى الفعل  
على سبيل التدريج وفى  
جعل المقادير والحركات  
من الكيفيات تسامح

التجزى فلا يقال لها كم وخرج بقولنا لذاته الالوان كالبياض والحمرة فانها لا تقبل التجزى لذاتها بل تبعاً لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله متصل) اى لاجزائه حد مشترك تلاقى تلك الاجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لاجد الاجزاء وبداية للآخر مثلاً الخط اذا قسم الى ثلاثة اجزاء كان خطين نهاية احدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطة الوسطى لانها نهاية احد الخطين وبداية للآخر واحترز بقوله متصل عن العدد فانه وان كان عرضاً الا انه غير متصل لانه اذا قسم نصفين لم يكن نهاية احدهما مبدأ للآخر والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالعدود وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشئ العدود ولا لفظ العدد (قوله قار الذات) اى ثابت الذات بان تكون اجزاؤه المفروضة ثابتة في الخارج واحترز بقوله قار الذات عن الزمان فانه وان كان كاتصلاً لانه يمكن ان يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للماضى وهو بعينه بداية للمستقبل الا انه غير قار الذات لانه عرض سيال لا يثبت لاجزائه لانه حركة الفلك (قوله كالحده السطح) ادخل بالكاف الجسم التعليمي واثار هذا الى ان المقدار ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه ان قبل القسمة في الطول فقط فخط وان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق فجسم تعليمي فقد علت ان المقادير اعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به وهذا مذهب الحكماء واما عند المتكلمين فالمقادير جواهر هى نفس الجسم او اجزاؤه لان المؤلف من اجزاء لا تجزى اذا انقسم في الجهات الثلاث فالجسم وفي جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفي جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة آه بس (قوله الخروج من القوة الى الفعل) كخروج الانسان من شبابه الى الهرم فانه انتقال من الهرم بالقوة الى الهرم بالفعل وكخروج الزرع الاخضر من الخضرة الى اليبوسة فانه انتقال من اليبوسة بالقوة الى اليبوسة بالفعل فالزرع الاخضر يابس بالقوة فاذا يابس بالفعل قيل لذلك الانتقال حركة وقوله على سبيل التدرج اى وقتاً فوقتاً واحترز بذلك عن الخروج دفعة كاتقلاب العناصر بعضها الى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فانه دفعى فلا يقال لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكويناً ويسمى ايضا كوناً وفساداً وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء وعرفها المتكلمون بانها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وتعريف الحكماء اعم باعتبار الصدق واما باعتبار المفهوم فانها عند الحكماء من قبيل الانفعال وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لانها الاين المسبوق باين والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى فاذا اردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت كائن فلانا في ذهابه السهم السريع وان اردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت كائن الانسان في حركته

من شابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليبوسة ( قوله تسامح )  
 اى لان المقدار من مقولة الكم اعنى العرض الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة  
 من الاراض النسيية والكفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند بعضهم  
 من مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض ان المقادير والحركات  
 من الكيفيات ( قوله وما يتصل بها ) اى وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر  
 ( قوله التى هى مجموع الشكل واللون ) اى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وحاصله انه  
 اذا قارن الشكل اللون اى اذا اجتمعا حصلت كيفية يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح  
 ان يقال لشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة واعلم ان كلا من الشكل واللون قد يكون  
 حسنا وقد يكون قبيحا وجنثا فتارة يكونان حسنين وتارة قبيحين فالاول كالشخص  
 الابيض المستقيم الاعضاء والثانى كافى شخص اسود غير مستقيم الاعضاء وتارة يكون  
 الاول حسنا والثانى قبيحا وبالعكس فالجسم او القبح الحاصل لكل واحد منها غير الحسن  
 والقبح العارض للمجموع قال في شرح التجريد واعلم ان كلامهم متردد في ان الخلقة  
 مجموع الشكل واللون او الشكل المنضم للون او كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا  
 اقرب الى جعلها نوعا على حدة ( قوله الحاصلين باعتبار الشكل ) اى شكل الفم بالنسبة  
 للضحك وشكل العين بالنسبة للبكاء وقوله والحركة اى حركة الفم في الضحك والعين  
 في البكاء ( قوله رتب ) اى رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها في العصب المفروش بكلد  
 الطبل على سطح باطن الصماخين اى ثقبى الاذنين ( قوله يدرك بها الاصوات ) يخرج  
 بهذا القيد القوة المتربة في ذلك العصب التى لا يدرك بها الاصوات بل الحرارة والبرودة  
 والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا وهذا القيد معتبر في جميع القوى  
 وان تركه الشارح في بعضها ثم ان التعريف لا يشمل القوة المودعة في العصب المفروش  
 على سطح باطن صماخ واحد فيقتضى ان تلك القوة لا تسمى سمعا وليس كذلك لان تجعل  
 ال في الصماخين للجنس ( قوله من الاصوات القوية والضعيفة ) بيان لما يدرك بالسمع  
 والمراد بالاصوات القوية العالية التى تسمع من بعد والمراد بالضعيفة المنخفضة التى لا تسمع  
 الا من قرب وقوله والى بين بين اى بين القوية والضعيفة وكما يدرك بالسمع الاصوات القوية  
 والضعيفة يدرك به ايضا الاصوات الحادة والثقيلة والى بين الحادة والثقيلة والفرق بين  
 الصوت القوى والثقيل ان مرجع الاول الى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد و مرجع  
 الثانى الى التمثل وعدم النفوذ فى السمع سريعا كما فى صوت الحمار واماماته من الاصوات  
 الغليظة والحادة فيه راجعة الى النفوذ فى السمع بسرعة كصوت الزامير والوتار والجرس  
 ونحو ذلك من الاصوات الرقيقة قاله اليعقوبى ( قوله والصوت يحصل له ) اى والصوت  
 كيفية تحصل من التلوج اى من موج الهواء وتحركه بسبب انضغائه وانجاسه فاذا ضرب  
 شخص بكفه على كفه الاخرى تحرك الهواء بسبب انضغائه فيحصل الصوت الذى

( وما يتصل بها ) اى الذى  
 كورات كالحسن والقبح  
 النصف بهما الشخص باعتبار  
 الخلقة التى هى مجموع  
 الشكل واللون وكالضحك  
 والبكاء الحاصلين باعتبار  
 الشكل والحركة ( او بالسمع )  
 عطف على قوله بالبصر  
 والسمع قوة رتب في العصب  
 المفروش على سطح باطن  
 الصماخين يدرك بها الاصوات  
 ( من الاصوات القوية  
 والضعيفة ) والى بين  
 بين ) والصوت يحصل  
 من التلوج المعلوم للقرع  
 الذى هو اساس عنيف  
 والطلع الذى هو تقرب  
 عنيف بشرط مقاومة  
 المقروع للقارع

قوله انضغائه هكذا  
 في النسخ بالثالثة ولعله  
 محرف والاصل انضغاطه  
 بطاء المهملة تأمل ( مصحح )

هو كيفية قائمة بالهواء و يوصلها الهواء المتكيف بها للسمع اما بخرقه ما جاوره من الاهوية او بخلق مثلها فيما جاوره ( قوله المقلوع ) اي الناشئ وهو بالجر صفة للتوج وقوله للقرع اي الخيط جسم على آخر وقوله الذي هو اي القرع ( قوله اساس عفيف ) اي اساس جسم لا آخر اساسا عفيفا اي شديدا وانما شرط في القرع كونه عفيفا اي شديدا لانك لو وضعت حجرا على آخر لم يحصل تموج ولا صوت ( قوله والقاع ) عطف على القرع ( قوله الذي هو تفريق ) اي بين متصلين وقوله عفيف اي شديد والتفريق المذكور على وجهين تفريق بين متصلين بالاصالة كتقطيع الخيط وتفريق قطعة خشب عن اخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا كجذب رجل غائص في الطين وجذب مسمار مغروز في خشبة وجذب خشبة مغروزة في الارض فاذا وقع التفريق في الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت وانما اشترط فيه العفف اي كونه بشدة لانه لو وقع تمهل بان قطع الخيط شيئا فشيئا او جذب الرجل بتدرج لم يحصل تموج ولا صوت ( قوله بشرط مقاومة المقروع والقارع ) اي مساواته له اي في القوة والصلابة وانما شرط في القرع ايضا المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقارع اي الملاقي بالفتح والملاقي بالكسر لانه لو كان احدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المنذوف المتراكم يقع عليه حجر او خشب او يقع هو على حجر او خشب لم يحصل صوت كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بعض الاشياخ ان المراد بالمقاومة المدافعة كحجر على حجر بخلاف نحو القطن على الحجر لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر في المقلوع والقالع فلعل المعنى الاول احسن ( قوله والمقلوع للقالع ) اي وبشرط مقاومة المقلوع منه للقالع اي للمقلوع اي مساواته له في الصلابة واحتراز بذلك عن نزاع ريشة من طائر فانه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقلوع منه والمقلوع في الصلابة ( قوله ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها ) فاذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قويا وان وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفا وان وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف وكذلك قلع رجل الصغير الغائص في الطين ليس كقطع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير اقوى وان احمدا القلع عنفا ويختلف الصوت حدة ونحلا باعتبار صلابة المقروع وملاسته كالوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فاذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلا وان كان املسا كان حادا وان كان منفذ الصوت قصيرا اوضيقا كان حادا وان كان مستطيلا او واسعا كان ثقيلا ( قوله وهو قوة منبهة ) اي سارية وعبر هنا بقوله منبهة دون قوله رتبت او مرتبة اشارة الى انه ليس له محل مخصوص منه بل هو منبث في العصب وسار فيه بخلاف غيره كذا كتب شيخنا الحنفى وهو مخالفا لما تقدم عن اليعقوبى في البصر

والمقلوع للقالع  
ويختلف الصوت  
قوة وضعفا بحسب  
قوة المقاومة وضعفها  
(او بالذوق) وهو  
قوة منبهة في العصب  
انفروش على جرم  
السان (من الطعوم)  
كالخراقة والمرارة  
والملاوحة والمجوضة  
وغير ذلك

تأمل ( قوله في العصب المفروش الخ ) لم يقل في جرم اللسان لان الواقع في التشرحج ان يحل تلك القوة العصب الذي على جرم اللسان ولم يقل هنا كسابقه على سطح جرم اللسان تقنا واعترض على هذا التعريف بانه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكور الغير المدركة للطعوم كالللمسة واجيب بان هنا قيده حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات ( قوله من الطعوم ) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم هي الكيفيات القائمة بالمطعومات فاذا اريد التشبيه باعتبارها قبل هذا كالعسل في الحلاوة وهذا كالصبر في المرارة ( قوله كالحرافة ) وهي طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كظم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المرارة في المنافرة ( قوله والمرارة ) هي طعم منافر للذوق شدة المنافرة كظم الصبر ( قوله والمالوحة ) هي طعم منافر للذوق بين المرارة والحرافة ولذلك تارة تكون مائلة للحرافة وتارة تكون مائلة للمرارة ( قوله والجموضة ) هي طعم منافر للذوق ايضا يعيل الى المالوحة والحلاوة ( قوله وغير ذلك ) اي كالدمومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاهة فهذه مع ما في الشرح تسعة قال في المطول وهذه التسعة اصول الطعوم \* فالحلاوة طعم ملائم للقوة الذائقة اشد ملائمة واشبه لديها \* والدمومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة في الملائمة كظم اللحم والنخم والابن الحليب والادهان \* والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كظم العفص المعلوم \* والقبض طعم منافر ايضا فوق الجموضة وتحت العفوصة ولذا قيل في الفرق بينهما ان العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط \* والتفاهة لها معنيان كون الشيء لا طعم له كما اذا وضعت اصبعك في فك وكون الشيء لا يحس بطعمه لشدة كثافة اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم وذلك كما في الحديد فانه اذا وضع على اللسان لم يحدله الانسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضة وجدله طعما آخرو المعلوم من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني لا الاول وانما كانت هذه التسعة اصول الطعوم لان ما سواها من الطعوم وهي انواع لاتاهاى مركبة منها كالزراة المركبة من الحلاوة والجموضة وكما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر واستدل الحكماء على كون اصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بان الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ولا بد له من قابل وهو اللطيف او الكثيف او المتوسط بينهما واذا ضربت اقسام الفاعل في اقسام القابل حصلت اقسام تسعة فالحرارة اذا فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت المالوحة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الجموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الدمومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل

(او بالشمو وهي قوة  
زبت في زائدتي  
مقدم الدماغ المشبتهين  
بمحلي الندي (من  
الروائح او باللس) و  
هي قوة سارية في  
البدن يدرك بها  
الموسسات (من الحرارة  
والبرودة والرطوبة  
واليبوسة) هذه  
الاربعة هي اوائل  
الموسسات والاوليان  
منها فعليتان والاخريان  
انفعاليتان (والخشونة)  
وهي كيفية حاصلة  
من كون بعض الاجزاء  
اخفض وبعضها  
ارفع (والملاسة)  
وهي كيفية حاصلة  
عن استواء وضع  
الاجزاء (واللين)  
وهي كيفية تقتضي  
قبول الغمز الى الباطن  
ويكون الشيء بها  
قوام غير سيال

بينهما حدثت التفاهة هذا ما ذكرنا والحق انها مجرد دواوى لا دليل عليها كيف  
والافيون مبرارد والعسل خلوخار والزيت دسم حار (قوله زبت) اي رتبها الله بمعنى  
انه خلقها وجعلها في زائدتي مقدم الدماغ وهما حلتان زائدتان هناك شبهتان  
بمحلي النديين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ مع خر يطته كالحلتين بالنسبة الى النديين  
كل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف وانما  
هو واسطة لان القوة الشمية قائمة بتلك الزائدتين بدليل انه اذا سد الانف من داخل  
انقطع ادراك المشموم ولو سلم نفس الانف من الاوقات (قوله من الروائح) بيان لما يدرك  
بالشم ولا حصر لانواع الروائح ولا اسمائها الامن جهة الملاسة للقوة الشامة وعدم  
الملاسة لها فاذا كان ملائما يقال له رائحة طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة منتنة  
او من جهة الاضافة لمحلها كرائحة مسك او زبل او لقارنها كرائحة حلاوة او مرارة  
فان الرائحة مقارنة للحلاوة لاقامة بها والا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله سارية) لم يقل  
منبثة كما هو به في الذوق تفننا وقوله في البدن اي في ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو  
مصرح به في كتب الحكمة وبهذا المدفع ما يقال ان هذه القوة لم تخلق في الكبد  
والرئة والطحال والكلى فكيف يقول الشارح سارية في البدن مع ان هذه من جلته  
(قوله وواائل الموسسات) اي لانها تدرك بمجرد اللس اي باوله من غير احتياج لشيء آخر  
وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة والزوجة والبلة والجفاف والخشونة  
والملاسة واللين والصلابة والخفة والنقل يدرك باللس بتوسط هذه الاربعة فهي توان  
في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت اوائل لحصولها في الاجسام العنصرية  
البسيطة التي هي اوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية الماء والنار  
والهواء والتراب والماء فيه برودة ورطوبة وفي النار حرارة ويبوسة وفي التراب برودة  
ويبوسة وفي الهواء حرارة ورطوبة وتلك الكيفيات الاربعة تؤثر في الاجسام العنصرية  
بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات  
والحيوانات (قوله فعليتان) اي مؤثرتان في موصوفهما لانها يقتضيان الجمع والتفريق  
وكلاهما فعل فالحرارة كيفية تقتضي تفريق المختلطات باللطافة والكثافة وجمع  
المتشاكلات اما تفريقها للمختلطات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم  
مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الالتصاق بين بساطتها انفع  
اللطيف منها فيتبادر للصعود اللطيف فاللطيف دون الكثيف فيلزم منه تفريق  
المختلطات مثلا النار اذا اوقدت على معدن انزل خبثه من صافيه واذا تعلقت بمعدن  
سالت الرطوبة المتحددة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هوا مشوب بنار ويرفع لاطافته  
وتبقى الاجزاء الكثيفة فقد فرقت بين الاجزاء اللطيفة والكثيفة واما انها تجمع  
المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تنجذب بالطبع فان الجذبية علة للضم والحرارة

معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كما تنسب الافعال الى معداتها والبرودة كيفية تقتضي  
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها بالمتشاكلات كافي الطين الابن اذا ليس  
فانه يشق لشدة البرودة وجمعها المختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله والاخرين  
انفعاليتان) اي لانهما يفتضيان تأثر موصوفهما وذلك لان الرطوبة كيفية تقتضي  
سهولة التشكل والتفريق والاتصال كافي الجبن واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك  
كافي الحجر والخشب (قوله قبول الغزن) اي الذفوذ والدخول الى باطن الموصوف بها  
كالجبن اذا غمزته باصبعك مثلا وقوله ويكون للشيء اي الموصوف وقوله بها اي معها  
او بسببها وقوله قوام اي قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض اجزائه موضع بعض منها  
اذا اخذوا وحرصوا بهذا عن الماء فهو ليس متصفا بالابن بل بالصلابة وقوله غير سيال  
تفسير لما قبله واعلم ان قبول الشيء الابن للغزن بسبب ما فيه من الرطوبة وتماسكه بسبب  
ما فيه من اليبوسة فكل ابن فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين  
الكيفيتين هي الابن (قوله تقابل الابن) اي تقابل التضاد فهو كيفية تقتضي عدم  
قبول الغزن الى الباطن او تقتضي الغزن لكن لا يكون الموصوف معها قوام وتماسك وذلك  
كافي الحجر والماء (قوله الى صوب المحيط) اي الى جهة العلو وقوله لولم يعقه عائق كالمسك  
باليد او تعلق ثقيل به وذلك كافي الريش الخفيف فانه لولا العائق لا ترتفع الى العلو (قوله  
الى صوب المركز) اي الى جهة السفلى وقوله لولم يعقه عائق اي كالحل والراسص مثلا  
المحمول لولا حله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائرة والسفل بمركزها لا ارتفاع  
المحيط عن المركز في الجملة ولذلك قالوا في تعريف الخفة لصوب المحيط اي الى جهة العلو  
وفي النقل لصوب المركز اي الى السفلى وايضا السماء الارض كالدائرة وهي من جهة العلو  
والارض كالمركز وهي بالنسبة لما يظهر من السماء مخفض فاذا فرض الثقل والخفيف بينهما  
اندفع الاول الى الارض التي هي كالمركز واندفع الثاني الى السماء التي هي كالمدارة لولا  
العائق في كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز فانه البعقوني وما ذكره المصنف من ان  
كلامن الخفة والنقل كيفية محسوسة بحاسة اللمس فيه نظر اذ كل منهما في الحقيقة كيفية  
مبدأ أو منشأ أو سبب في مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالموصوف  
بالمحسوسة انما هو المدافعة المتسببة عنهما لا نفسيهما كما يجد الانسان من الحجر اذا  
امسكه في الجوف قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد في الزق الذي  
نفخ فيه اذا جسسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه  
فالذي اوجب المدافعة الصاعدة في الزق الخفة والذي اوجب المدافعة الهابطة  
في الحجر الثقل فهما سيان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله وما يتصل  
بها) اي وما يلحق بها في كونه مدركا باللمس (قوله كالبله والجفاف) البله هي الرطوبة  
الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها فانه السيد وفيه نظر اذ قد صرح

في جواشي البحر يد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جواهر  
 فلا يصح عدها من الكيفيات والاحسن ان يقال البلة هي الكيفية مقتضية لسهولة  
 الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله  
 والزوجة) هي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بل يمتد عند محاولة التفرق  
 كافي اللبان والعلك والمصطكا والهشاشة تغايلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق  
 وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبر المجنون بالسمن الطفيف والكائن من الذرة (قوله  
 والاطافة) هي رقة القوام اي الاجزاء المتصلة كافي الماء وقيل هي كون الشيء شفافا  
 بحيث لا يحجب ما وراءه والكثافة صديها فهي غلظ القوام او حجب الجسم ما وراءه  
 ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الادراك بحاسة البس وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى  
 الاول فيهما فانه اليعقوبي وقد يقال ان اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والكثافة عين  
 اليبوسة فأمل فنارى (قوله وغير ذلك) اي كالذع الذي هو كيفية سارية في الاجزاء  
 يحس بها ان مس اللادع فانه اليعقوبي (قوله او عقلية) اعلم ان تقسيم الخارج من وجه  
 الشبه الى حسي وعقلي لمزيد الاهتمام به والافقير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا  
 وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما كانت افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه  
 فيه كثيرا لم يتعلق به اهتمام يدعوا الى تقسيمه وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى  
 حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج فانه  
 لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله او عقلية) اي مدركة بالعقل (قوله اي المختصة  
 بذوات الانفس) اي المختصة بالاجسام ذوات الانفس الناطقة ومعنى اختصاصها  
 بذوات الانفس انها لا توجد الا فيها لا في الجمادات ولا في الحيوانات العجم فلا ينافي وجود  
 بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجرى ذات عند مثبتتها كذا قال  
 بعضهم وفيه انه لا داعي لجعل الاختصاص اضافيا لان علم الواجب تعالى وقدرته وارادته  
 وكذلك علم المجرى ذات عند مثبتتها ليس من الكيفيات (قوله من الذكا) بيان للكيفيات  
 النفسانية وهو في الاصل مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها وامافي العرف فقد اشار له  
 الشارح بقوله شدة قوة آه اي قوة شديدة للانفس فهو من اضافة الصفة للموصوف  
 وقوله ممددة لاكتساب الآراء بكسر العين اسم فاعل اي تعدد النفس وتبنيها لوجهيها  
 امم مفعول اي اعددها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء اي العلوم والمعارف واذا اريد  
 التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كافي حنيقة في الذكا او في العلم (قوله المفسر) اي عند  
 المناطقة (قوله بمصطلح صورة الشيء) قضية ان العلم من مقولة الاضافة والاولى  
 ان يقال الصورة الحاصلة من الشيء آه لان المذهب المتصور عندهم ان العلم من مقولة  
 الكيف وان الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم  
 وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما تؤخذ منه بعد حذف شخصاته ولان المتبادر

(والعلم) وهو الادراك  
 المفسر بمصطلح  
 صورة الشيء عند  
 العقل وقد يقال  
 على معان اخر  
 (والغضب) وهو  
 حركة للنفس مبدؤها  
 ارادة الانتقام  
 (والحلم) وهو ان  
 تكون النفس مطمئنة  
 بحيث لا يجرى كها  
 الغضب بسهولة  
 ولا تضطرب عند  
 اصابة المكروه (و  
 سائر القرائن) جمع  
 غريزة وهي الطبيعة  
 اعني ملكة تصدر  
 عنها صفات ذاتية

من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء في الواقع مع ان هذا ليس بمشترط عندهم  
 بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فانه يشمل ما لورأى شيئاً ظنه انساناً وهو  
 في الواقع فرس والحاصل ان قولنا الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد  
 وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة وبخلافها فالتعريف شامل لتصور والتصديق  
 وللمجهل المركب (قوله عند العقل) اي فيه او في الآلة وهي الحواس الظاهرة التي يدرك  
 بها الجزئيات فتعبر الشارح بقوله عند العقل اولى من قول بعضهم في العقل لشمول عبارة  
 الشارح لادراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها في الآلات (قوله وقد يقال على معان  
 آخر) المتبادر منه ان المراد بتلك المعاني ما ذكره في المطول من الاعتقاد الجازم المطابق  
 الثابت وادراك الكلّي وادراك المركب والملكة المسماة بالصناعة وهي التي يقدر بها  
 على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كآلة الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال  
 في غرض من الأغراض صادراً ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الامكان وانت خير  
 بان كلا من هذه المعاني يجوز ارادته هنا لان العلم كيفية على كل منها وحينئذ فقوله  
 وقد يقال اشارة الى ان اطلاقه على غير المعنى الذي ذكره قليل ويحتمل ان تلك المعاني  
 التي ارادها بقوله وقد يقال على معان اخر غير المعاني المذكورة في المطول وهي معان  
 ليست من الكيفيات النفسانية كالاصول والقواعد فانها احد معاني العلم وليست كيفية  
 نفسانية (قوله حركة للنفس مبدأها) اي سببها وعلتها ارادة الانتقام اعترض بان  
 هذا التعريف لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يبحر كها الغضب حيث جعل الغضب محركاً  
 للنفس لانه نفس حر كنهها واجيب بان قوله لا يبحر كها الغضب على حذف مضاف اي  
 لا يبحر كها اسباب الغضب وبعده هذا كما فيرد عليه ان تفسير الغضب ينسأ في كونه  
 من الكيفيات فان الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف في جعله الحركات  
 من الكيفيات فالاحسن ان يقال الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدأ تلك الكيفية  
 ارادة الانتقام (قوله ان تكون النفس اه) فيه ان هذا يقتضي ان الحلم كون النفس مطمئنة  
 فيغيدانه ليس من الكيفيات مع انه منها كما ذكره المصنف فالاولى ان يقول وهو كيفية  
 توجب اطمئنان النفس بحيث لا يبحر كها الغضب وهذا يرجع لقول بعضهم ان الحلم كيفية  
 نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة على الانتقام (قوله بسهولة) متعلق  
 بغضب والباء للإلازمة اي لا يبحر كها الغضب الملتبس بسهولة وانما يحرك الحلم  
 الغضب القوي ولذلك يقال انتقام الحلم اشد على قدر الغضب واذا اريد التشبيه  
 باعتبار الحلم والغضب قيل هو كمنزعة في غضبه وهو كما وبقية في حله (قوله ولا تضطرب)  
 اي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) اعني المهيبة التي عليها الانسان  
 سميت فريزة لانها ملازماتها للشخص صارت كأنها مفروزة فيه فهي فعلية بمعنى  
 مفعولة (قوله اعني) اي بالفريزة التي هي الطبيعة (قوله تصدر عنها صفات ذاتية)

مثل الكرم والقدرة  
والشجاعة وغير  
ذلك (واما اضافية)  
عطف على قوله  
اما حقيقتي ونعني  
بالاضافية ما لا تكون  
هيئة متفرقة في الذات  
بل تكون معنى  
متعلقا بشيئين  
(كازالة الحجاب  
في تشبيه الحجة  
بالشمس) فانها  
ليست هيئة متفرقة  
في ذات الحجة  
والشمس ولا في ذات  
الحجاب وقد يقال  
الحقيق على ما يقابل  
الاعتباري الذي  
لا تحقق له الا بحسب  
اعتبار العقل

اي منسوبة للذات والمراد هنا بالصفات الذاتية الافعال الاختيارية لا المعنى  
المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمة بالذات الموجبة لها حكما كذا  
قرر شيخنا العدوي وفي عهد الحكميم ان المراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون  
للكسب فيها مدخل فلكة الكتابة لا تسمى غريزة لان ما يصدر عنها من الكتابة للكسب  
فيها مدخل والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره  
بالاعتقاد والممارسة فلا تسمى غريزة بل خلقا بالضم وان كان صدوره بالذات يسمى  
غريزة وعلى هذا فالفرق بين الغريزة والخلق ان الافعال الصادرة عن الملكة لا مدخل  
للاعتقاد فيها في الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله مثل الكرم) اي فانه كيفية  
يصدر عنها بذل المال والجاء وهذا مثال للملكة التي يصدر عنها الافعال (قوله والقدرة)  
اي فانه كيفية يصدر عنها الافعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله والشجاعة)  
اي فانه كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقحام الشدائد (قوله وغير ذلك)  
اي كاضدادها وهي البخل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل والجز  
وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لصاحب الجز والجن  
وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المثلغة ويقال عند التشبيه باعتبار  
ما ذكر مثلا هو كحاشم في الكرم وهو كمنزلة في الشجاعة وهو كالمقتصر في القدرة  
ثم ان ظاهر السارد يقتضي اختصاص الغراز بالكيفيات التي يصدر عنها الافعال  
او ما يجري مجرى الافعال فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة  
فتأمل (قوله ما لا تكون هيئة) اي ما لا تكون صفة متفرقة في الذات اي متفرقة في ذات  
الطرفين المشبه والمشبّه به (قوله متعلقا بشيئين) اي بحيث يتوقف تعقله على تعقلها  
وذلك كالا بوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متقدرا في ذات قطع النظر عن الغير بل بالقياس  
الى الغير وكازالة الحجاب فانها انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس او الحجاب  
والحجة (قوله فانها) اي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) الاولى حذفه لان الكلام  
في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما وانما هو متعلق  
بالازالة ولا التفات لكون الازالة قائمة ومتفرقة فيه اولا والحاصل انك اذا قلت هذه  
الحجة كالشمس كان وجه الشبه بينهما ازالة الحجاب عما من شأنه ان يضي الان الشمس  
مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المدارك المعقولة واذا زال الحجاب ظهر المزال  
عنه والوجه المذكور ليس صفة متفرقة في الحجة ولا في الشمس بل امر نسبي يتوقف  
تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل (قوله وقد يقال آه) هذا مقابل  
لما ذكره المصنف من مقابلة الحقيق بالاضافي وتوضيح ما في المقام ان الصفة  
اما ان تكون متفرقة في ذات الموصوف لكونها موجودة في الخارج كالكيفيات الجسمانية  
المدركة بالحواس الخمس الظاهرة وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعالم وتسمى

وفي المفتاح اشارة  
الى انه مراده هنا  
حيث قال الوصف  
العقلي فحصر بين  
حقيق كالكيفيات  
النفسانية وبين  
اعتباري ونسبي  
كاتصاف الشيء بكونه  
مطلوب الوجود  
او العدم عند النفس او  
كاتصافه بشئ تصوري  
وهي محض (وايضا)  
لوجه الشبه تقسيم  
آخر وهو انه ( اما  
واحد واما بمنزلة  
الواحد لكونه  
مركبا من متعدد )  
تركيبا حقيقيا بان  
يكون حقيقة ملتزمة  
من امور مختلفة او  
اعتباريا بان يكون  
هيئة انترعها العقل  
من عدة امور ( وكل  
منهما ) اي من  
الواحد وما هو  
بمنزلة ( حسي  
او عقلي

هذه الصفة حتمية واما ان تكون غير موجودة في الخارج وهي اما ثابتة في خارج الذهن  
اعتبرها المتبر اولا ككون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية واما غير ثابتة  
في خارج الذهن بل ثبوتها في ذهن المتبر فقط فان اعتبرها كانت ثابتة فيه وان لم اعتبرها  
لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالخالب  
او الاطفار للنية وكرم البخل وبخل الكريم وتسمى هذه اعتبارية وهمية فالاعتبارية  
اعم من الاضافية لان الاعتبارية اما نسبية وهي الاضافية واما وهمية وهي غيرها  
اذ علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقية بالاضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخله  
في كلامه اما عدم دخولها في الاضافية فظاهر واما عدم دخولها في الحقيقية فلانه  
قسم الحقيقية الى حسية وعقلية فدل على انه اراد بالحقيقة ما كانت متحققة في ذات  
الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس او بالعقل وحيث كانت  
الاعتبارية الوهمية غير داخله في كل من الحقيقية والاضافية فيكون في خصر المصنف  
الصفة في الحقيقية والاضافية قصور نعم لو اراد بالحقيقة ما قابل الاضافية كانت  
الاعتبارية الوهمية داخله في الحقيقية الا انه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقية الى حسية  
وعقلية فقط وقول الشارح وقد يقال اي يطلق الحقيق على ما يقابل الاعتباري  
الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل اي وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق  
يكون الحقيق شاملا للاضافيات فيراد به الامر الذي له ثبوت في نفسه سواء كان  
متصفا بالوجود الخارجي او لا فالحقيق على هذا الاطلاق اعم منه على كلام المصنف  
حيث اراد بالحقيق منه ماله وجود خارجي كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي  
والعقلي فالاضافي من قبيل الحقيق على الاطلاق الثاني وغير حقيق على اطلاق  
المصنف ( قوله اشارة الى انه ) اي الاطلاق الثاني وهو ان الحقيق ما قابل الاعتباري  
الوهمي وقوله مراده هنا اي في مقام تقسيم الصفة الى حقيقية وغيرها فيراد بالغير  
الاعتبارية الوهمية ويراد بالحقيقة ما يشمل الاعتبارية الاضافية ( قوله حيث قال )  
اي لانه قال الوصف العقلي اي الذي هو وجه الشبه وقوله فحصر اي متردد على وجه  
الحصر ( قوله كالكيفيات النفسانية ) اي مثل العلم والذكا ( قوله وبين اعتباري ) اي  
وهي وقوله ونسبي اي وبين اعتباري ونسبي واعلم ان المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم  
الوصف العقلي الى ثلاثة اقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك ان الحقيق  
ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال  
الحقيق الخ اذ قضته تناوله لانه لا ينبغي واجيب بان استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي  
التكلمين من ان الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وانها اعتبارية اي بما وجوده  
بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخالص على العام ويكون  
قوله على ما يقابل الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح

اشارة الخ لان قوله ونسبى يحتمل ان يكون معطوفا على اعتبارى اى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى ايضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل ان يكون قوله ونسبى معطوفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه انتهى (قوله) كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود (اى اذا كان امرا مرغوبا فيه محبوبا للطالب وهذا المعنى اعنى كون الشئ مطلوبا امر نسبى يتوقف تعمله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله او كاتصافه آه) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنة عنه (قوله او كاتصافه آه) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنة وكل ماهو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ماهو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاضلام (قوله محض) اى خالص من الثبوت خارج الاذهان (قوله اما واحد) اى اما ان يكون واحدا والمراد بالواحد ما بعد فى العرف واحدا لا الذى لا جزء له اصلا وذلك كقولك حده كالورد فى الحجرة فهذا واحد وان اشتملت الحجرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر آه يعقوبى (قوله بان يكون) اى ذلك المركب (قوله ملثثة) اى مركبة من امور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الانسانية الواقعة وجه شبه فى قولك زيد كمر و فى الانسانية فهى حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من امرين مختلفين وانما كان التركيب حقيقيا لان الجزئين صار به شيئا واحدا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تفریب المركب من الواحد احق واقرى والغرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم التركيب احق واقرى (قوله انتزعها العقل) اى استحضرها العقل وقوله من عدة امور اى من ملاحظة عدة اموراى وتلك الامور لم يصبر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف امور التركيب الحقيقى وحاصله ان المركب تركيبا اعتباريا لا حقيقة له فى حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع امور بحيث لا يصح التشبيه بالا اعتبار تعلقها بمجموع الاجزاء كالهئية المنتزعة فى قول الشاعر \* كان مثار النقع فوق رؤسنا \* واسيا فتايل تهاوى كواكبها \* فان وجه الشبه على ما بانى هو الهيئة الحاصلة من هوى اجرام مشرقة على وجه مخصوص من جهة شئ مظلم فان من المعلوم انه لا يلزم من المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهيئة وان اعتبر فيها متعدد لكنها كالتى الواحد فى عدم استقلال كل جزء منها فى التشبيه ثم انما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر قول المص ويشعر به كلام المفتاح الذى هو اصل لهذا المتقال فى المطول وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه وحاصله ان المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقة الملائمة من عدة امور من قبيل الواحد لامن قبيل ماهو منزل منزلة الواحد فالاولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا (قوله عطف على قوله اما واحد) اما بمنزلة الواحد (ظاهره) انه عطف على مجموع الامرين وذلك لانهما بمنزلة شئ

واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى هذه امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه شبه بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او فى الحقيقة الملائمة منها (كذلك) اى المتعدد ايضا حسى او عقلى (او مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه الشبه سواء كان تمامه حسيا او بعضه (طرافا) حسيان لا غير اى لا يميز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا (لا متناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه الشبه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذا المدرك بالحس لا يكون الاجساما او قائما بالجسم

واحد فكأنه قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد وغير المتعدد صادق بالامر  
 اعني الواحد والمترل منزله فلما كانا بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما كذا  
 قرر شيخنا العدوي والذي في المطول ان قوله واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة  
 الواحد وحيث تدور تلك المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى منفصلتين ذاتي جزئين  
 لان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين فكأنه قال وجه الشبه اما واحد  
 او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد او متعدد (قوله ان ينظر) اي ذوان ينظر (قوله  
 الى عدة امور) اي اثنين فاكثر (قوله ليكون كل منهما وجه شبه) اي وهذا انما يكون  
 اذا كان التشبيه في امور كثيرة لا يتقيد بعضها ببعض بل كل واحد منها منفرد بنفسه  
 اي بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يخل التشبيه كقولنا هذه الفا كهة  
 مثل هذه الفا كهة في شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها واور بمحاورها ووزن يد كعمر وفي علمه  
 وحلمه وادبه وايمانه وشجاعته (قوله بل في الهيئة المنترحة) اي اذا كان مركبا تركيبا  
 اعتباريا وقوله او في الحقيقة الملتزمة اي فيما اذا كان مركبا تركيبا حقيقيا محورا يد  
 كعمر وفي الانسانية فالذي قصد اشتراك الطرفين فيه الانسانية وهي حقيقة مركبة  
 من الحيوانية والناطقة (قوله كذلك) خبر مبتدأ محذوف كما قال اليعقوبي اي وهو  
 كذلك اي مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلة في التقسيم الى حسي وعقلي  
 وهذا هو الانسب بما قبله وجعله في الاطول صفة لمتعدد (قوله او مختلف) عطف  
 على ما تضمنه قوله كذلك والتقدير المتعدد اما حسي كله او عقلي كله او مختلف اي بعضه  
 حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد وهذا يقتضي ان الاختلاف لا يكون في القسمين  
 السابقين مع انه يتأتى في الثاني وهو المركب منزلة الواحد باعتبار الاجزاء التي  
 انتزعت منها الهيئة الا ان يقال لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب  
 وهو اما حسي فقط او عقلي فقط لم يلتفت الى تقسيمه كذا في المروس (قوله والحسي)  
 اي ووجه الشبه الحسي (قوله سواء كان بتمامه حسيا) اي كان واحدا او مركبا  
 او متعددا (قوله او ببعضه) اي او كان بعضه حسيا وذلك بان كان متعددا مختلفا  
 واحدا منه حسي والاخر عقلي وفي كلامه تنبيه على ان الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعم  
 من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يقال المختلف بخلافه هنا فانه يشمل المختلف (قوله  
 اي لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا) اما اذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا  
 فظاهر لان الحسي لا يقوم الا بالحسي واما اذا كان وجه الشبه متعددا مختلفا فلا نه  
 لابد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين و ينتزع انتزاع الذي هو  
 حسي من العقلي بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان  
 بعض اجزائه حسيا فيجوز ان يكون طرفاه او احدهما عقليا مركبا من الحسي  
 والعقلي فتدبر قاله عبد الحكيم (قوله بالحس) اي الظاهرى كالسمع والبصر الخ

(والعقلي) من وجه الشبه (اع) من الحسى (لجواز ان يدرك) ٢٤٨ (بالمقل من الحسى شئ) اى لجواز

(قوله من غير الحسى) اى من الطرف غير الحسى وهو العقلى وقوله شئ هو وجه الشبه  
(قوله من غير الحسى) من لا ابتداء متعلقة يدرك على تضمنه معنى يوجد فلذا صداه  
عن اى لامتناع ان يوجد شئ من غير الحسيات وهى العقليات مدركا بالحواس  
ولست من بيان شئ وقد اشار لذلك الشارح (قوله والموجود) اى والوصف  
الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله لا يكون الاجسام) هذا بناء على  
قول اهل السنة وقوله اوقائما بالجسم بناء على قول الحكماء ان الحواس لا تدرك الاجسام  
بل الاعراض القائمة بها فاوفى كلامه لتنويع الخلاف ثم ان الجسم عبارة عن الجوهر  
المركب فيفيد ان الجوهر الفرد لا يدرك بالحس (قوله والعقل من وجه الشبه) اى سواء  
كان عقليا صرفا او بعض اجزائه عقليا وبعضها حسيا (قوله اع) اى من حيث  
الطرفين اوفى العبارة مضاف محذوف والتقدير وطرف العقلى من وجه الشبه اع  
من طرفه الحسى وانما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما اى طرفيهما  
لا باعتبار ذاتيهما التباينهما اذ لا يتصور تصادق بين حسى وعقلى لان الوجه الحسى  
هو الذى لا يدرك اولا الا بالحس والوجه العقلى هو الذى لا يدرك اولا الا بالعقل وليس  
المراد بالعقل مطلق المدرك بالعقل اذ لو اريد ذلك لم تصح مقابلاته بالحسى فى التقسيم  
ضرورة ان كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلى على هذا اع  
فلا يقابله الحسى (قوله او عقليين) اى صنفين او مركبين من المحسوس والمقول  
(قوله لجواز الخ) علة لقوله اع اى لجواز ان يدرك بالعقل شئ من الامر الحسى كما يجوز  
ان يدرك بالعقل شئ من الامر العقلى (قوله اذلا امتناع فى قيام العقول بالمحسوس)  
اى انصاف المحسوس بالمقول كاتصاف الانسان بالايمان والعلم والجهل والشجاعة  
والكرم وغير ذلك فالقيام على جهة الانصاف (قوله وادراك العقل) عطف على قيام  
واضافة الادراك لما بعده من اضافة المصدر لفاعلة وشئا بعده مفعوله (قوله ولذلك  
يقال) اى لاجل ما قلناه من ان وجه الشبه اذا كان عقليا يكون اع من وجه الشبه  
الحسى باعتبار الطرفين لجواز كون طرفى العقلى عقليين دون الحسى قال علماء البيان  
التشبيه حال كونه كاشا بالوجه العقلى اع من التشبيه حال كونه كاشا بالوجه الحسى  
(قوله بمعنى الخ) اشار بهذا الى ان العموم باعتبار التحقق اى ان كل طرفين يتحقق  
فيهما التشبيه بوجه عقلى وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلى يتحقق  
فيهما بوجه حسى (قوله ان كل ما يصح) اى كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى  
بان يكون الطرفان حسيين (قوله من غير عكس) اى بالمعنى القوي واما عكس ذلك عكسا  
منطقيا فهو صحيح (قوله فان قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسى او عقلى  
وحاصل ما ذكره المصنف قياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من  
الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل

ان يكون طرفاه حسيين  
او عقليين او واحد هما  
حسيا والاخر عقليا  
اذلا امتناع فى قيام العقول  
بالمحسوس وادراك العقل  
من المحسوس شيئا  
(ولذلك يقال التشبيه  
بالوجه العقلى اع)  
من التشبيه بالوجه الحسى  
بمعنى ان كل ما يصح فيه  
التشبيه بالوجه الحسى  
يصح بالوجه العقلى من  
غير عكس (فان قيل هو)  
اى وجه الشبه (مشارك  
فيه) ضرورة اشتراك  
الطرفين فيه (فهو  
كلى) ضرورة ان  
الجزئى يمتنع وقوع  
الشركة فيه (والحسى  
ليس بكلى) قطعاً  
ضرورة ان كل حسى  
فهو موجود فى المادة  
حاضر عند المدرك  
ومثل هذا لا يكون الا  
جزئياً ضرورة فوجه  
الشبه لا يكون حسياً  
قط (قلنا المراد)  
بكون وجه الشبه  
حسياً (ان افراده) اى  
جزئياته (مدركة  
بالحس) كالجزء التى  
تدرك بالبصر جزئياتها  
الحاصلة فى المواد  
فالحاصل ان وجه الشبه

اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسى (الثاني)

الآخر اما حسي او عقلي  
او مختلف نصير سبعة  
والثلاثة العقلية طرفاها اما  
حسيان او عقليان او المشبه  
حسي والمشبه به عقلي  
او بالعكس صارت ستة عشر  
قسما ( الواحد الحسي  
كالحمرة ) من البصرات  
( والخفاء ) يعني خفاء  
الصوت من السموعات  
( وطيب الرائحة ) من  
الشمومات ( ولذة الطعم  
من المذوقات ( ولين الملمس )  
من الملموسات ( فيما مر )  
اي في تشبيه الخلد بالورد  
والصنوبر الضعيف  
بالحمس والنكهة بالعنبر  
والريق بالخمير والجلد  
الناعم بالحرير وفي كون  
الخفاء من السموعات  
و الطيب من الشمومات  
واللذة من المذوقات  
تساع ( و ) الواحد  
( العقلي كالعراء عن الفائدة  
والجرأة ) على وزن الجرعة  
اي الشجاعة وقديقال  
جرؤ جراءة بالمد ( والهداية )  
اي الدلالة على طريق  
يوصل الى المطلوب  
( واستطابة النفس في تشبيه  
وجود الشيء العديم النفع  
بعدمه ) فيما طرناه  
عقليان اذ الوجود  
والعدم من الامور العقلية

الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى  
نتيج سالبة كلية هي المطلوب وهي انه لا شيء من وجه الشبه بحسي وهي مناقضة  
لما تقدم من ان وجه الشبه يكون حسيا وتقرير السؤال ان تقول كل وجه شبه فهو  
مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو كل يتبع كل وجه شبه فهو كل ثم تضم اليها كبرى القياس  
الثاني وتقول ولا شيء من الحسي بكل يتبع لا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب  
( قوله مشترك فيه ) اي محكوم عليه بالاشتراك فيه وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه اي  
في الواقع فلم يلزم تقليل الشيء نفسه لاختلاف العلة والمعامل وقوله ضرورة الخ والاول  
دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى في القياس الاول وقوله ضرورة ان كل حسي آه  
هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائل ولا شيء من الحسي بكل وتقرير دليلها الذي  
ذكره كل حسي فهو وجود في المادة خاص عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة  
وخاص عند المدرك فهو جزئي يتبع كل حسي فهو جزئي ( قوله فهو موجود في المادة )  
اي في الجزائيات المادية اي ان كل ما يدرك باحدى الحواس موجود في مادة معينة اي  
في جسم معين كالحمرة القائمة بالحد والقائمة بالورد ( قوله قلنا آه ) حاصله جواب  
بال تسليم اي سننا ما قلت وهو ان وجه الشبه لا يكون حسيا ولكن اطلاقا عليه حسيا  
تسامح نظرا لكون جزئياته حسية لانه في ذاته حسي بل هو عقلي لكونه كليا ( قوله  
الحاصلة في المواد ) اي في الاجسام المادية المعينة بكمرة هذا الخلد وهذا الورد فانها  
مدركة بالحس واما الحمرة الكلية من حيث هي حرة فقير مدركة بالبصر ولا يفهم  
من الحواس لان الماهية من حيث هي امر كلي معقول لا مدخل للحس فيه وانما يدرك  
بالعقل ( قوله او مركب ) وهو المعبر عنه فيما تقدم بالنزل الواحد ( قوله وكل  
من الاولين ) اي الواحد والمركب وقوله اما حسي او عقلي اي فتصير اربعة ( قوله والآخر )  
اي التعدد من وجه الشبه اما حسي بنم جزئياته او عقلي بجميع جزئياته او مختلف بعض  
جزئياته حسي وبعضها عقلي ( قوله نصير سبعة ) اي حاصلة من مجموع الاربعة الاول  
والثلاثة الاخيرة ( قوله والثلاثة العقلية ) وهي الواحد العقلي والمركب العقلي والتعدد  
العقلي واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف ايضا  
لانه يقتضي حسية الطرف بالتمام وقوله طرفاها اما حسيان الخ اي فاذا ضربت الثلاثة  
العقلية في احوال الطرفين الاربعة صارت اثني عشر ويضاف الى ذلك الاربعة الباقية  
من السبعة وهي وجه الشبه الواحد الحسي والمركب الحسي والتعدد الحسي والتعدد  
المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي وهذه الاربعة لا يكون طرفاها الاحسين كما تقدم  
فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح ( قوله الواحد الحسي ) اي وجه الشبه  
الواحد الحسي وهذا شروع في تمثيل الاقسام المذكورة وقبيلت ان الواحد الحسي  
لا يكون طرفا الا فردين حسيين وحينئذ يقتضاه ان يقتصر في التمثيل له على مثال

واحد لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة نظرا لتعدد الجواس وكونها خمسة (قوله من البصرات) حال من الحمرة اى حالة كونها من البصرات وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فيما مر) اى في تشبيهات مرت بينها الشارح بقوله اى في تشبيه الخد الخ فيقال خده كالورد في الحمرة وصوت زيد كالهمس في الخفاء ونكهته كالغبر في طيب الرائحة وريقه كالخمر في لذة الطعم وجلده كالحرير في لين اللس (قوله تسامح) وجهه ان الخفاء والطيب والذلة امور عقلية غير مدركة بالحواس وانما الإدراك بالسمع الصوت الخفى لا الخفاء وبالشئ رائحة الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لانه قد ثابت مألوس وصف للصفة او عبر باسم اللازم عن الملزوم فاطلق الخفاء وازاد الصوت الخفى وطيب الرائحة وازاد الرائحة الطيبة وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله والواحد العقلى) اى ووجه الشبه الواحد العقلى وتحت اربعة لان طرفيه اما حسيان او عقليان او المشبه به حسي والمشبه عقلى او عكسه فلذا مثله المصنف بأمثلة اربعة (قوله كالعراء) بالمداى الخلو (قوله على وزن الجرعة) بضم الجيم كسوة وزنا ومعنى وهو ملاء الفم من الماء والجرأة مصدر جرؤ كظرف ويقال في مصدره ايضا جرأة بالمد وقبح الجيم كما قال الشارح ككراهة ويقال فيه ايضا جرأة ككراهية ويقال فيه ايضا جرأة ككرة واما جرأة بضم الجيم والمد فهو لحن (قوله اى الشجاعة) تفسير الجرأة بالشجاعة مبنى على اصطلاح اللغويين من ترادفهما وان اقتحام المهالك سواء كان صادرا عن روية او لا يقال له جرأة وشجاعة وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من ان الجرأة اعم من الشجاعة لان الاقتحام المذكور ان كان عن روية فهو شجاعة واما الجرأة فهي اقتحام المهالك مطلقا واعلم ان الشجاعة كانت على الملكة كاتقدم تطلق على آثارها من اقتحام المهالك وحينئذ فلا اعتراض وانما عبر المصنف بالجرأة دون الشجاعة مع اشتهار جعلها وجه شبه في تشبيه الانسان بالاسد لاجل صحة المثال على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر بالشجاعة لورد عليه ان المثال انما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لا لخصوص الشجاعة بالعقلاء تأمل (قوله اى الدلالة) قال عبد الحكيم فسر الهداية على مذهب الاعتزال متابعة السكاكى ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله واستطابة) مصدر مضاف للفاعل يقال استطاب الشئ اى وجده طيبا (قوله في تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (قوله العديم النفع) اى الذى لا نفع له بمعنى ولا ضرر كرجل هرم ولا عقل له فيقال وجوده هذا كعدمه في العراء عن الفائدة قال الشيخ بس العديم ان كان بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن لم يثبت في اللغة والمتكلمون يستعملونه وان كان بمعنى مفعول فهو من عدمه ككلمة اى قدده آه (قوله بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله فيما طرفاه) اى في تشبيه طرفاه الخ وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله اذ الوجود والعدم من الامور العقلية) اى سواء كان

(و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما ﴿ ٢٥١ ﴾ طرفاء حسيان (و) تشبيه (للعلم بالنور)

فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في الكلام من الف والشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن القائه مثلا (و) المركب الحسي (من وجه الشبه طرفاء اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب هنا ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة فتتزع منها هيئة وتجعلها مشبه بالمشبه بها ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة متزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد الى عدة اوصاف لشيء فتتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لامركبين ووجه الشبه في طرفاء مفرد ان كافي قوله

العدم غاريا عن الفائدة ام لا (قوله وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد) اي يقال زيد مثلا كالاسد في الجرأة (قوله وتشبيه العلم بالنور) اي يقال العلم كالنور في الهداية به (قوله فبالعلم يوصل الى المطلوب) اي وهو السلامة في الدنيا والآخرة وذلك لانه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل فاذا اتبع الحق وصل الى المطلوب الذي هو السلامة المذكورة فيصدق على العلم انه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريق السلامة والهلاك فاذا سلك الطريق الاول حصل المطلوب الذي هو السلامة فقد ظهر ان كلا من العلم والنور يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هي الهداية كما مر (قوله ويفرق) اي لانه يفرق الخ وقوله ويفصل اي يميز (قوله وتشبيه العطر بالخلق) اي يقال العطر كخلق شخص كريم في استطابة النفس لكل اي ميلها لكل او عدها لكل منها طيبا بالتشديد (قوله كالعراء عن الفائدة) اي واستطابة النفس وذلك لما فيها من شأبة التركيب لتقيد الاول بالطرق والثاني بالمضاف اليه وفي دعوى الشارح التسامح نظر لان المراد بالواحد ما ليس هيئة متزعة من عدة امور ولا امور كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب اصلا وحينئذ فالتقيد بامر لا يقتضي التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئا واحدا كذا في السراحي (قوله والمركب الحسي من وجه الشبه) قد علمت بما سبق ان وجه الشبه متى كان حسيا سواء كان واحدا او مركبا او متعددا لا يكون طرفاء الاحسين فلذا قسم الشارح الطرفين هنا الى المفرد والمركب ولم يقسمهما الى الحسي والعقلي اذ لا يكونان الاحسين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم في وجه الشبه الواحد الحسي لكون الطرفين المركبين لا يتأتيان فيه وكذلك المفرد والمركب وذلك لان تركيب الطرفين هو ان يقصد الى متعددين فتتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة نعمهما وانما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه مركبا ليجوز انتزاع الهيئة التي نعمهما منه ببقية شيء آخر وهو ان تقسم وجه الشبه الى واحد ومركب يتوقف على تقسيم الطرفين الى مفردين ومركبين ومختلفين وسيأتي ذلك في كلام المصنف فهنا قدمه على الكلام على وجه الشبه وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين الى حسيين وعقليين ومختلفين خصوصا وفي ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين تأمل (قوله ههنا) اي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا (قوله ان تقصد الخ) اي فالمراد به هنا احد مسمى ماهو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري والحاصل ان المراد بالمركب هنا اي في تقسيم الطرفين اخص منه فيما سبق اي التركيب في وجه الشبه لانه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتزمة وما كان هيئة والمراد هنا الثاني (قوله فتتزع منها هيئة) اي وهي لا وجود لها خارجا وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان مجسوسين ان تكون الهيئة متزعة من امور محسوسة (قوله ولهذا) اي لاجل ان المراد بالتركيب ما ذكر (قوله ان تعمد الى عدة

قولنا زيد كعمرو في الانساق واحد لا منزلة الواحد فالمراد بالركب الحسي (فيما) اي التشبيه الذي

وقد لاح في الصبح الثريا  
كأترى \* كعقود ملاحية  
بضم الميم وتشديد اللام  
عنب ابيض في حبه طول  
وتخفيف اللام أكثر (حين  
نورا) اى تفتح نوره (من  
الهبة) بيان لما في كافي  
قوله (الحاصلة من تقارن  
الصور البيض المستديرة  
الصغار المقادير في المرأى)  
وان كانت كبارا في الواقع  
حال كونها (على الكيفية  
الخصوصية) اى لا بجمعة  
اجتماع التضام والتلاصق  
ولاشدية الافتراق منضمة  
(الى المقدار الخاص)  
من الطول والعرض

اوصاف الخ) بيان للراد بتركيب وجه الشبه (قوله وليس المراد بالركب ههنا) اى  
في الطرفين ووجه الشبه (قوله ما لا يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة) اى كحقيقة  
زيد الحسية وهى ذاته فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهى اعضاؤه او العنقية وهى  
ماهية فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقة (قوله مفردين لامركبين)  
مع ان زيدا فيه حيوانية وناطقة وتخص والاسد فيه الحيوانية والانتراش فاو اريد  
بالركب ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ماساغ جعل هذين مفردين (قوله لا منزلا  
منزله الواحد) اى وان كانت الانسانية مركبة من امور مختلفة وبما ذكره الشارح هنا  
من ان المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الالهية منزعة لاحقيقة مركبة  
من اجزاء تعلم ان جعل الشارح سابقا عند قول المصنف او منزلا منزلة الواحد الحقيقية  
الملتزمة من امور مختلفة من قبيل المركب المنزل منزلة الواحد فيد نظر كما نهنا عليه  
سابقا (قوله كما في قوله) اى كوجه الشبه الذى في قول احيمة بن الجلاح بضم الهبة  
وبحائين مهملين مفتوحين بينهما ياء ساكنة والجلاح بضم الجيم وتشديد اللام  
وقيل ان البيت لابي قيس بن الاسلت (قوله وقد لاح) اى ظهر وقوله الثريا اسم الجملة  
انجم بجمعه (قوله كأترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما  
في تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجار هنا كما نص عليه الرضى والمعنى الثريا الشبيهة  
بعقود الملاحية لاحت في الصبح كأترى اى لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها  
عليها بقطع النظر عن صغرها او كبرها ويصح جعل قوله كأترى حالا من الثريا  
اوصفة لها والكاف بمعنى على اى قد ظهر في الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة  
التي تراها عليها كعقود الخ فهو يشير الى ان التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة  
لانها في نفس الامر كواكب كبار ويصح جعل قوله كأترى صفة لصدر محذوف اى  
قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراء من المرتى المحسوس حالة كونها بمثابة لعقود الملاحية  
(قوله كعقود ملاحية) الاضافة بيانية (قوله في حبه طول) ليس المراد بحبه بزره  
بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاحية عنب ابيض طويل (قوله  
وتخفيف اللام أكثر) اى وان كانت الرواية في البيت التشديد قال ابن قتيبة لا اعلم هل  
التشديد فيه ضرورة اولفة فيه (قوله حين نورا) اى حالة كون العقود حين نور  
وفي هذا تنبيه على ان المقصود تشبيه الثريا بالنسب في حال صغره لانه في حال تفتح نوره  
يكون صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه انه حين تفتح نوره يكون اخضر لا ابيض فيلزم  
الفاء البياض في التشبيه وقد اعتبره الشاعر وايضا يكون صغيرا جدا كالكبيرة او  
الحص وهو اصغر في المرأى بالنسبة للانجم ولذا قرر شيخنا العدوى ان المراد بقوله حين  
نور حين قارب الانتفاع به لاحقيقته كما ينهادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنور  
اى تفتح نوره لان انتفاع النور يحصل معه ويلابيه الانتفاع في الجملة والنور الزهر

ونور العنب ابيض مستدير خلافاً لهم وقال انه لانورله (قوله بياناً) اى الواقعة على وجه الشبه فالهيئة المذكورة هى وجه الشبه المركب الحسى لانتراع تلك الهيئة من محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتى (قوله الحاصلة) اى المتحققة قال البعقوبى وفسرنا الحاصلة بالتحققة اشارة الى ان حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن كتحقق الاعم بالاخص وانها نفس ذات التقارن ويحتمل ان يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سبباً لحصول هيئة اخرى وهى كون تلك الاجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية اى الحاصلة حصولاً ناشئاً من الصور المتقارنة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود وقوله البيض اراد القائم بهامطلق البياض اى الصفاء الذى لا يشوبه حبرة ولا سواد وان كان يابض النجوم فى الراى اشد تأمل (قوله المستديرة) فيه ان هذا يخالف ما مر من ان العنب الملاحى فيه طول واجيب بان الطول يحدث فيه بعد طيبه واما فى حال صفره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صفره اى حين مقارنة الانفعال به لافى حال كبره بدليل قوله حين نور (قوله الصغار المقادير) اى التى مقاديرها صغيرة (قوله فى الراى) قيد فى التقارن والبيض والمستديرة والصغار لانه لا تقارن فى الحقيقة ولانه لالون للفلكيات اولانعلم لونها ولانعلم استدارتها وهى فى الواقع كبر فاشعر به قول الشارح وان كانت الخ من انه قيد فى قوله الصغار فقط فهو قصور قاله العصام فى الاطول (قوله حال كونها) اى الصور كائنة على الكيفية المخصوصة و اشار الشارح بهذا الى ان قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله اى لا مجمعة الخ) تفسير للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير وقوله ولا شديدة الافتراق اى بل تلك الصور متقارنة بمجموعة اجتماعاً متوسطاً بين التلاصق وشدة الافتراق (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) اى حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ولا يقال لاحاجة لهذا مع قوله اولاً الصغار المقادير لان ذاك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع و اشار الشارح بقوله منضمة الى تقدير متعلق الجار والمجرور ولك ان يجعل الى معنى مع اى حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير منضمة لفهم الانضمام من المصاحبة وهذا اعنى قوله الى المقدار المخصوص نصريح بما علم التزاماً لان الكيفية من لوازمها مصاحبتها للمقدار تأمل ولا يلزم على جعل قوله الى المقدار حالاً من الكيفية مجئ الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة النظرية مفعول بالواسطة فصيح مجئ الحال منها قاله العصام وما اقتضاه كلامه من ان الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافية وكذلك التمييز

قد نظر الى عدة اشياء  
وقصد الى هيئة حاصلة  
منها والطرفان مفردان  
لان المشبه هو الثريا والمشبه  
به هو العقود مقيد ابكونه  
عقود الملاحة في حال  
اخراج النور والتقييد  
لاينافي الافراد كما سيجي  
ان شاء الله تعالى (وفيا) اى  
والركب الحسى في التشبيه  
الذى (طرفاه مركبان في  
قول بشار كأن منار النقع)  
من اثار الغبار هيجه (فوق  
رؤسنا واسبافنا ليل تهاوى  
كواكب) اى يتساقط بعضها  
اثر بعض والاصل تهاوى  
حذفت احدى التائين

٣ قوله ليحصل التشبيه هكذا في  
النسخ ولعله محرف والاصل  
ليحسن اولى ليكمل كما يرشد  
اليه قوله قبل ذلك وهذه  
الرواية احسن تأمل  
(مصححه)

والمفعول المطلق (قوله فقد نظر) اى في وجه هذا التشبيه (قوله الى عدة اشياء) اى  
وهى الصفات القائمة بالثريا والعقود من التقارن والاستدارة والصغر وان كان ذلك  
بحسب المرأى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله وانظران) اى المشبه  
والمشبه به وقوله مفردان اى حسيان (قوله مقيدا) اى كان المشبه مقيد بكونه في الصبح  
فقوله بعدو التقييد اى في كل من المشبه والمشبه به (قوله لاينافي الافراد) اى لان المراد  
بالفرد هنا ماليس هيئة منزعة من متعدد فصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا  
لما يفهم من الشارح واتى بقوله والتقييد لاينافي الخ دفعا لما يتوهم من ان المشبه به هو عقود  
الملاحة حين كان كذا فهو مركب لامفرد (قوله اى والركب الحسى) اى ووجه الشبه  
الركب الحسى في التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله كما في قول بشار) اى كوجه الشبه الذى  
في قول بشار بن برد (قوله كأن منار النقع) من اثار الغبار هيجه اسم مفعول من اثار الغبار هيجه  
وحركه والنقع الغبار والاضافة من اضافة الصفة للوصف اى كان الغبار المنار اى المهيج  
والمنار من اسفل لاعلى بحوافر الخيل وقوله فوق رؤسنا اى المنعقد فوق رؤسنا وانشد ابن  
جنى في مجموعه فوق رؤسهم واسبافنا وكذلك انشده الخفاجى في شبه الصناعة وابن  
رشيق في العمدة وهذه الرواية احسن من جهة المعنى لان السيوف ساقطة على رؤسهم  
فلا بد ان يكون النقع على رؤسهم ليحصل التشبيه كذا في عروس الافراح وفي الاطول  
منار النقع اسم مفعول واضافته لما بعده بانية ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف  
من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون  
كقولهم اظن زيدا اسدا فيكون البغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كأن آه (قوله

واسبافنا) الواو بمعنى مع فاسبافنا مفعول معه والعامل فيه منار لان فيه معنى الفعل  
وحروفه ولم يجعله منصوبا بكان عطفا على اسمها وهو منار لثلاثيهم انهما تشبيهان  
مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وان المعنى كأن النقع المنار ليل وكان اسبافنا  
كواكب وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرح حوايه من انه متى امكن حمل التشبيه على المركب  
فلا يبدل عنه الى الحمل على المفرد لانه تفوت معه الدقة التركيبية المرغوبة في وجه الشبه  
ولان قوله تهاوى كواكب تابع لليل لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على  
سبيل التبع غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم  
كونه مثبهاه تبعا لغيره ايضا (قوله تهاوى كواكب) اى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد  
واحدا قاله في الاطول (قوله حذفت احدى التائين) وهل المحذوف الاولى او الثانية خلاف  
وانما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لاسناده للاسم الظاهر المجازى التأنيث لما يلزم عليه  
من الاخلال بكثير من اللطائف والاحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل  
اخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك ان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجدد  
والتجدد الاستمرارى يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل

والبين واليسار والتداخل والتلاقى فيكون مشعرا بالاطراف المشار لها بقول الشارح وهى  
تعلو وترسب بخلاف الماضى فانه يدل على وقوع التساقط مرة في الزمان الماضى ولا يشعر  
بكونه في جهات كثيرة فيكون مغلط تلك الطوائف وان كان صحيحا ايضا لان التهاوى  
يشعر بتعدددها وسقوط بعضها اثر بعض فيؤخذ منها هيئة هذا محصل ما في المطول  
من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا وفي الاطول توجيه آخر وحاصله ان قوله ليل تهاوى  
كواكب يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه منار النقع والسيوف بالليل  
الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى كواكب فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط  
بالندرج وهذا هو المطابق لوجود الليل والناسب للشيء (قوله من الهيئة) بان لما في  
قوله كافي قول بشار الواقعة على وجه الشبه (قوله بفتح الهاء) اى وكسر الواو وتشديد  
الباء اى سقوط واما الهوى بضم الهاء فعناه الصعود كما في الاساس وفي القاموس  
كل من الفتح والضم للسقوط او بالضم للصعود وبالفتح للصعود فعلى كلامه المناسب  
ان يقول بضم الهاء (قوله اجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فان كلامهما  
مشرق بالبياض قال العصام وقد تعورف اطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف  
اطلاقه على السفلى (قوله مستطيلة) الاستطالة ظاهرة في السيوف وكذلك الكواكب  
فانها تستطيل اشكالها عند التهاوى وان كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة  
في المرأى (قوله مناسبة المقدار) اى بالنظر للشيء وحده والمشبهه وحده فالسوف  
مناسبة المقدار فيما بينها وكذلك النجوم فيما بينها واما تناسب طول النجوم مع طول  
السيوف او العرض مع العرض فبنى على التساهل لان الطول في النجوم اكثر منه  
في السيوف فيما يظهر ويكفى في التشبيه المناسب في الجملة (قوله في جوانب شئ مظلم)  
اما السيوف ففي ظلة الغبار واما الكواكب ففي ظلة الليل (قوله كما ترى) اى كما رأيت  
وعلت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه  
في البيت مركبا ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح لبيان ذلك  
(قوله لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة  
ان يقال لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب وذلك لانه على تقدير  
ان يكون التشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها بالليل مشبها به  
وكذلك تكون السيوف مشبها بالكواكب مشبها بها ويمكن الجواب عن الشارح  
بجعل الباء في قوله بالنقع وفي قوله بالسيوف بمعنى مع (قوله بل عمد) بابه ضرب وقوله  
الى تشبيه هيئة السيوف الاولى الى تشبيه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الخ  
لان المشبه الهيئة المنزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف والمشبهه  
الهيئة المنزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لان التشبيه بين هيئة السيوف  
وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح البيت خلافه ويمكن الجواب بان المراد

من الهيئة الحاصلة من  
هوى (بفتح الهاء اى سقوط  
(اجرام مشرقة مستطيلة  
مناسبة المقدار متفرقة  
في جوانب شئ مظلم)  
فوجه الشبه مركب كما  
ترى وكذا الطرفان لانه  
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع  
والكواكب بالسيوف بل  
عمدا الى تشبيه هيئة السيوف  
وقد سلت من اغماها  
وهى تعلو وترسب ونجى  
رتذهب وتضطرب اضطرابا  
شديدا وتحرك بسرعة  
الى جهات مختلفة وعلى  
احوال تقسم بين الاعوجاج  
والاستقامة والارتفاع  
والانخفاض مع التلاقى  
والتداخل والتصادم  
والتلاحق

عدالى تشبيه الهيئة المثثلة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب الخ اى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وقدسنت) اى اخرجت وقوله من اعمادها جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الفين المعجمة (قوله وهى تعلقو) اى ترتفع وقوله وترسب اى تنزل وتنسفل من راسب الشئ فى الماء اى سفلى وجعله من راسب السيف اى مضى فى الضرب لا يلائم قوله تعلقو كما فى القنارى وانما ذكر العلو ليكون الرسوب مبتدأ منه والافليس فى نهاوى النجوم استعلاء قائم بس (قوله ونجى) اى من العلو وقوله وتذهب اى الى العلو راجع لما قبله وقوله وتضطرب اى فى العلوم والنزول (قوله وعلى احوال تقسم) اى وتنقسم تلك الحركة على احوال دائرة بين الخ اى انها لانخرج عن تلك الاحوال الثمانية التى بينها بقوله بين الاعوجاج والمراد بالاوجاج الذهاب عنه وبسرة وحلفا والمراد بالاستقامة الذهاب امام (قوله مع التلاق) اى لما يقابلها من الجهة الاخرى (قوله والتداخل) اى عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى (قوله والتصادم) هو التلاق وكذلك التلاحق بمعنى التابع كتاب سيفين فى ذهابهما لمضروب واحد فقد ظهر لك ما فى عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وكذا فى التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق والغرض البالغة فى الجامع (قوله وكذا فى جانب المشبه به) اى ومثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فان للكواكب فى نهاويها فى الليل تواقعا اى تدافعا وتداخلوا واستطالة لاشكالها عند السقوط فانزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها وانما قلنا فى الجملة لانه قد اعتبر فى جانب المشبه بالارتفاع وهو لا يأتى فى جانب المشبه به (قوله والركب الحسى) اى ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله كابر) اى كوجه الشبه الذى مرو قوله فى تشبيه اى فى ضمن تشبيه الخ وانما قدرنا ضمن لان الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله الشقيق) اى المحمر (قوله من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور وقوله مبسوطه اى فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكره قوله مبسوطه مع قوله نشر اجرام آه بس (قوله فالشبه مفرد) وهو محمر الشقيق لانه اسم لمسمى واحدا وجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله والمشبه مركب) اى لان القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الباقونية المنشورة على الرماح البرجدية وليس للاعلام قصد ذاتى حتى يكون مفرد ابدل ان المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للاعلام فقط بل اعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاصل وفروعه وسأبقى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله وعكسه) اى المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله شابه) اى خالطه زهر الربا فالشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار الشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب والمشبه به هو الليل

وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب فى نهاويها تواقعا وتداخلوا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والاخر مركب (كابر فى تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حجر مبسوطه على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار شمس شابه زهر الربا بلبيل مقمر على ماسيجى (ومن بدع المركب الحسى اما) اى وجه الشبه الذى (يجى) فى الهيئات التى تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما

٣ قوله في القاموس الخ  
الذي فسر في القاموس  
بذلك هو البدع بالكسر  
لا البدع (مصححه)

ويعتبر فيها التركيب  
(ويكون) مايجئ في تلك  
الهيئات (على وجهين  
احدهما ان يقرن بالحركة  
غيرها من اوصاف  
الجسم كالشكل واللون)  
والاوضح عبارة اسرار  
البلاغة اعلم ان يمازاد به  
التشبيه دقة وسحرا ان  
يجئ في الهيئات التي تقع  
عليها الحركات والهيئة  
المقصودة في التشبيه على  
وجهين احدهما ان تقرن  
بغيرها من الاوصاف  
والثاني ان تجرد هيئة  
الحركة حتى لايزاد عليها  
غيرها فالاول (كافي قوله  
والشمس كالمرآة في كف  
الاشل

المقمر فهو مفرد مقيد (قوله ومن بدع الخ) البدع هو البالغ الغاية في الشرف  
والبلاغة في القاموس البدع هو الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما وشجاعا او شريفا  
وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى مابلغ الغاية في الشرف والبلاغة  
وهو مايجئ الخ (قوله مايجئ في الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه  
يجئ في الهيئة لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح في قوله اي يكون وجه  
الشبه الهيئة وحينئذ فلا بد ان يقال انه من قبيل اعتبار مجئ العام في الخاص بمعنى  
تحققه فيه كما يقال الحيوان يجئ في الانسان اي انه يتحقق فيه وحينئذ فمعنى كلام  
المصنف ومن المركب الحسى البدع الوجه الذي يتحقق في الهيئات اي يكون هيئة  
(قوله التي تقع عليها الحركة) ظاهره ان الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك فلا بد  
من جعل تقع بمعنى توجد وعلى بمعنى مع اي هيئة الجسم التي توجد معها مركبة من وجود  
الجزء مع الكل لان الحركة جزء من الهيئة اما في الوجه الاول من الوجهين  
الاثنين فظاهر لان الهيئة منزعة من حركات وغيرها من اوصاف الجسم واما في  
الوجه الثاني فلان الهيئة منزعة من حركات فقط فيراد بالهيئة مطلق الحركات  
وبالحركة التي هي جزء منها الحركة المخصوصة ويصح جعل على بمعنى من اي التي  
توجد منها الحركة ويكون في الكلام قلب والاصل التي توجد من الحركة اي من  
جنس الحركة يعني فقط او منها مع غيرها من اوصاف الجسم ومحصل كلام المصنف  
ان من بدع المركب الحسى وجه الشبه الذي هو هيئة منزعة من حركات فقط او من  
حركات وغيرها من اوصاف الجسم فالاول كحركة المحف فانه لم يعتبر معها شئ من  
اوصافه والثاني وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وماقرن بها من صفات الجسم كالشكل  
واللون كما في المرآة في كف الاشل (قوله اي يكون وجه الشبه الهيئة الخ) اشار بهذا  
الى ان وجه الشبه هو نفس الهيئة وان ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام  
في الخاص بمعنى تحققه فيه وقوله التي تقع عليها الحركة اي توجد معها الحركة (قوله  
من الاستدارة) اي من استدارة الحركة واستقامتها كما في حركة الدولاب والسهم  
وهذا بيان للهيئة التي توجد معها الحركة وقوله وغيرها كالسرعة والبطء والحاصل  
ان الهيئة التي توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها  
(قوله ويعتبر فيها) اي في الهيئة التي تقع عليها الحركة التركيب اي بان تكون منزعة  
من الحركة واصاف الجسم كافي الوجه الاول او من حركات مختلفة كافي الوجه الثاني  
كما يعلم ذلك بما أتى في تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله واي يكون مايجئ) اي وجه الشبه  
الذي يجئ في الهيئات التي توجد معها الحركة على وجهين وحاصل الاول منهما  
ان وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها وحاصل الثاني انه هيئة مركبة من حركات  
فقط (قوله ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم) اي هيئة ان يقرن اي هيئة

افتزان الحركة بغيرها اى الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة لغيرها وانما قدرنا هيئة لاجل صحة الاخبار عن الاحد لان الاحد هيئة لا افتزان المذكور او المعنى احدهما المقرون فيه الحركة بغيرها من اوصاف الجسم وهذا التأويل انما يحتاج له اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة اما ان كان بمعنى انه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لان كلا من الافتزان والتجرد صفة للهيات (قوله ان يقرن بالحركة) اى ان يوصل بها مأخوذ من قرنت الشئ بالشئ وصلته به والمراد ان يقرن في اعتبار العقل غير الحركة بها او ينزع منها هيئة (قوله كالشكل) اى الذى هو الهيئة الحاصلة من احاطة حد او حدوده (قوله والاوضح) وجهه الاوضح ان المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة اسرار البلاغة اظهر في ذلك من عبارة المصنف لايها ما ان الهيئة متحققة في نفسها و وقعت عليها الجرصة مع ان الهيئة هى هيئة تفارن الحركة مع غيرها او هيئة اختلاف الحركة وانما قال اوضح لا مكان ان يجاب عن المصنف بانه من مجئ العام في الخاص كما مر (قوله اعلم ان مما يزداد الخ) لفظا ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما زم في عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال اى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة وسحر هذه الحالة وهى مجئ التشبيه في الهيات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيات اطرافا للتشبيه او كانت وجه شبه فانت ترى الشيخ جمل الدقة والسحر وصف التشبيه المشتمل على تلك الحالة اعنى كون طرفه او وجهه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه وايضا كلام الشيخ يفيد ان الهيئة المركبة من الحركات تارة تفتزن بغيرها وتارة لا تفتزن وكلام المصنف يفيد ان الهيئة امامركبة من الحركات او منها ومن غيرها فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة الا من الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله دقة) اى لطافة وقوله وسحر اى تمجيلا للعقول (قوله اى يمجئ) اى التشبيه وقوله التى يقع عليها الحركة سواء كانت طرفا للتشبيه او وجهه (قوله ان تفتزن) اى الحركات بغيرها من اوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة باوصاف الجسم والظاهر انه اراد ان تفتزن هيئة الحركة بغيرها بدليل قوله والثانى ان تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه ان هيئة الحركة تارة تفتزن في الاعتبار باوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه او طرفا وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه او طرفا والمصنف قد جعل المقترن بالوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الامرين كما هو المتبادر منه قل الشيخ بس فان اراد المصنف بقوله ان يقرن بالحركة غيرها اى ان يفتزن بهيئة الحركة غيرها وافق كلام الشيخ لكن يكون الاخبار بذلك من الاحد مشكلا فتأمل (قوله ان تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع الضمرا اعتناء بشانه وقوله هيئة

الحركة اى الهيئة المأخوذة من الحركات فالمراد بالحركة الجنس المتحقق فى متعدد والمراد  
 ان تجرد عن اوصاف الجسم وقوله لايزاد عليها غيرها اى من اوصاف الجسم (قوله  
 كما فى قوله) اى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعز او ابو النجم وتامه \*  
 لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله والشمس) اى عند طلوعها (قوله الاشل) الشلل  
 هو بيس اليد او ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عديم اليد او يابسها لا يكون فى كفه مرآة  
 ولان المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش (قوله من الاستدارة مع الاشراق)  
 اى من استدارة الجسم المصاحبة لاشراقه اى شعاعه وكان الظاهر ان يضم اليه  
 تموج فبقول من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الاشراق التموج لكنه اخره  
 عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها (قوله والحركة) اى ومع الحركة  
 وقوله المتصلة اى المتتابعة (قوله مع موج الاشراق) اى الشعاع اى تدافع بعضه بعضا  
 كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) اى المعبر عنه اولا بالاشراق  
 فقد تفنن فى التعبير والمراد بالشعاع مآثره من الشمس كالحبال مقبلا عليك او مآثره تمتدا  
 كالرمح بعيد الطلوع (قوله كأنه بهم) يفتح الباء وضم الهاء وباءه رد يقال هم بكذا  
 اذا قصد فعله واراده واسنادهم الى الشعاع تجوز اى كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط  
 لو فور توجه (قوله حتى يفيض) غاية للانبساط من فاض اذا خرج قال تعالى فاذا فاضم  
 من عرفات اى خرجتم منها ومن فاض الوادى اذا سال اى حتى يخرج من جوانب الدائرة  
 او يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائرة (قوله ثم يبدو له) اى للشعاع وفاعل يبدو ضمير  
 عائد على مصدر الفعل اى البدء او على رأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله  
 يفيض او على قوله بهم اى كأنه بهم بالانبساط ثم يبدو له فيرجع عنه الى الانقباض (قوله  
 يقال بداله الخ) هذا تفسير للفظ بحسب اصل اللفظ وقوله والمعنى ظهر له اى للشعاع  
 رأى الخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله فيرجع من الانبساط الذى بداله) الاول فيرجع  
 عن الانبساط الذى هم به الى الانقباض الذى بداله وهو عطف على يبدو اى فيتسبب  
 عن البدو الرجوع (قوله الى الوسط) اى وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لكون  
 تلك الهيئة جامعا حاصلها فى الطرفين وشار بقوله اذا احد الخ الى ان الهيئة انما تظهر  
 فى الشمس بعد احداث النظر اليها بخلاف المرآة فانها تظهر فيها فى بادى الرأى فلذا  
 جعلت الشمس مشبها والمرآة مشبها بها قاله فى الاطول (قوله ليتبين) اى ليعلم (قوله وجدها  
 مؤدية لهذه الهيئة) اى لان جرم الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفي شعاعها  
 ايضا حركة خيالية وانما قلنا خيالية لانا نقطع بان حركة الشمس ليست على الاضطراب  
 بل هى من الجنوب الى الشمال على سبيل التمهّل حتى انها لولا ذلك التخيّل لو ثبتت  
 كالثابتة والشعاع المعبر عنه بالاشراق اجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا  
 هو المحقق فى نفس الامر فالاضطراب والتموج خيالى لكن التشبيه بالوجه الثابت

من الهيئة) بيان لما فى قوله  
 كما (الحاصلة من الاستدارة  
 مع الاشراق والحركة  
 السريعة المتصلة مع تموج  
 الاشراق حتى يرى  
 الشعاع كأنه بهم بان يتسبط  
 حتى يفيض من جوانب  
 الدائرة ثم يبدو له) يقال  
 بداله اذا ند هو المعنى ظهر له  
 رأى غير الاول (فيرجع)  
 من الانبساط الذى بداله  
 (الى الانقباض) كأنه  
 يرجع من الجوانب الى  
 الوسط فان الشمس اذا احد  
 الانسان النظر اليها ليتبين  
 جرمها وجدها مؤدية  
 لهذه الهيئة الموصوفة  
 وكذا لك المرآة فى كف  
 الاشل (و) الوجه (الثانى  
 ان تجرد) الحركة (عن  
 غيرها) من الاوصاف  
 (فهناك ايضا) يعنى كأنه  
 لا بد فى الاول من ان يقتزن  
 بالحركة غيرها من  
 الاوصاف فكذا فى الثانى  
 (لا بد من اختلاط حركات)  
 كثيرة للجسم (الى جهات  
 مختلفة) له

كان يحرك بعضه  
الى اليمين وبعضه الى  
الشمال وبعضه الى  
العلو وبعضه الى السفل  
ليتحقق التركيب  
والالكان وجه الشبه  
مفردا وهو الحركة  
فحركة الرشي والسهم  
لا تركيب فيها )  
لاتحادها ( بخلاف  
حركة المحصف في  
قوله وكان البرق  
محذف فار ) محذف  
الهزة اى قارى  
( فانطبأ فامرة  
وانفتاحا اى فينطبق  
انطبأ فامرة وينفتح  
انفتاحا اخرى فان  
فيها تركيبا لان  
المحصف يحرك  
في حالتي الانطباق  
والانفتاح الى جهتين  
في كل حاله الى جهة  
( وقد يقع التركيب  
في هيئة السكون

بالتحيل صحيح آه يعقوبى ( قوله وكذلك المرأة فى كفى الاثمل ) اى مؤدية لهذه الهيئة  
فانها مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقة واشراق متصل بهما من شعاع  
الشمس الا ان ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب الى الجوانب والرجوع  
للاوسط بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموجه بدوام الحركة وحينئذ  
فمتحقق وجه الشبه فى المرأة على الوجه المذكور فى الشمس مبنى على التساهل فلذا  
جعلت مشبها آه يعقوبى ( قوله ان مجرد الحركة عن غيرهما من الاوصاف ) اى وتترفع  
الهيئة من الحركات فقط ( قوله فهناك ) اى فى القسم الثانى وعبر باشارة البعيد لان  
المعنى معدوم خارجا فهو بعيد ( قوله ايضا ) الايضىة على ما قال الشارح فى مطلق  
التركيب لافى خصوص التركيب من الحركات مع الصفات لان الثانى انما فيه تركيب  
من الحركات المختلفة فقط بخلاف الاول فان التركيب فيه من الحركة والصفات  
وفى الاطول ان معنى قوله ايضا اى كانه لا بد فى هذا الثانى من حركات لا بد من كونها  
الى جهات مختلفة قال وهذا اظهر مما فسر به الشارح وتأمله ( قوله يعنى كانه لا بد  
فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها ) لم يعتبر فى الحركة هنا تعدد فضلا عن الجمع  
فضلا عن الكثرة قاله يس ( قوله لا بد من اختلاط ) اى اجتماع ( قوله كثيرة ) اخذ  
الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة انما هو لازدياد الدقة والافتجرد التعدد كاف  
فى وجود تركيب الهيئة التى هى مناط الدقة ( قوله كان يحرك بعضه الخ ) اى او يحرك  
تارة لليمين وتارة لليسار كما فى الاطول ( قوله ليتحقق الخ ) علة لقوله لا بد من اختلاط  
حركات الخ ( قوله والالكان الخ ) اى والاتكن الحركات المختلطة الى جهات  
مختلفة بان كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة ( قوله لاتحادها ) اى لان  
حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين مفردة لا تركيب فيها  
اذا لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة وانتزاع الهيئة  
من المجموع والا كان وجه الشبه مر كبا كما مر ( قوله فى قوله ) اى قول القائل وهو ان

المعتر وهذا البيت من فصيدة من المديد اولها

- \* عرف الدار فحيا وياحا \* بعدما كان صمحا واسترأحا \*
  - \* ظال يلجأ العذول ويأبى \* فى عنان العذل الا جاحا \*
  - \* علمون كيف اسلو والا \* فخذوا من مقلنى لللاحا \*
  - \* من رأى برقا يضئ التماحا \* ثقب الليل سناها فلاحا \*
- وكان البرق البيت وبعد .

- \* لم يزل تلج بالليل حتى \* خلت له نبيه فيه صبأحا \*
- \* وكان الرعد فعل لقاح \* كلما يعجب البرق صأحا \*

( قوله محذف الهزة ) اى بعد قلبها باء فلاصل قارى فابدلت الهزة باء ثم اعمل

اعلال قاض كذا في الفارسي (قوله فانطباقا الخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن  
او اعتراضية لبيان وجه الشبه بين البرق والمصنف وحاصل ما يفيد ان وجه الشبه  
هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها  
وهذه الهيئة حسية في المصنف وتخييلية في البرق ثم ان الانطباق والانفتاح للسحاب  
الذي يخرج منه البرق لانه ينفث فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلثم آخره اما البرق  
فلا انفتاح فيه ولا انطباق الا ان يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب  
منتشرا ضوءه وانطباقه بانضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية وبهذا  
ظهر للوجه كون وجه الشبه في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء  
بالانعدام فاذا وجد تخيل ان اشراقه لانفتاح اظهر باطنه واذا انعدم تخيل ان ثم  
باطنا خفي الانطباق كما في المصنف تأمل (قوله فان فيها تركيبا الخ) علة لقوله بخلاف  
حركة المصنف (قوله لان المصنف يتحرك) اي يتحرك طرفاه في حالتي الخ (قوله الى  
جهتين) اي جهة العلو وجهة السفلى (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق  
يتحرك الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يتحرك الى جهة السفلى ولم ينظر لجهة اليمين  
والشمال والاقبال في كل حالة الى ثلاث جهات وتوضيح ذلك ان المصنف في كل من  
حالات الانطباق والانفتاح متحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال ومجموعه متحرك  
الى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح وحينئذ يكون تحركه في حال  
الانطباق الى ثلاث جهات جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار ابعاضه وجهة العلو  
باعتبار مجموعته ويتحرك في حال الانفتاح الى ثلاث جهات ايضا جهة اليمين وجهة  
اليسار باعتبار ابعاضه وجهة السفلى باعتبار مجموعته فقول الشارح في كل حالة الى جهة  
اراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح فقد التفت لحركة مجموعته  
ولم يلتفت لحركة ابعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح الا ان يقال  
انه اراد بقوله لجهة جنس الجهة اوانه لاحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلوم جهة  
اليمين والشمال وان اختلفا بالاعتبار تأمل قرره شيخنا العدي (قوله وقد يقع التركيب)  
اي البدع فال للعهد الذكرى والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون تحقيقه فيها  
من تحقق الكل في جزئه اي وقد يتحقق التركيب البدع في هيئة السكون كما يتحقق  
في هيئة الحركة وأل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وسواء كانت تلك  
الهيئة طرفا للتشبيه او وجه شبه وأشار المصنف بقوله ذلك بالنسبة الى وقوع  
التركيب في هيئة الحركات واعلم ان هيئة السكون على وجهين ايضا احدهما ان تكون  
الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجردا عن غيره من اوصاف الجسم  
ولا بد ايضا من تعدد افراد السكون والثاني ان يعتبر في تلك الهيئة مع السكون  
غيره ولا يشترط في هذا تعدد افراد السكون وقد مثل المصنف للوجه

الاول ومثال الثاني قول بعضهم بصفه مصلوبا

\* كأنه عاشق قد مد صفحته \* يوم الوداع الى توديع مرتحل \*

فقد اعتبر سكون عنقه و صفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنه و صفحته لوداع المعشوق (قوله كما في قوله) قال في المطول اى كوجه الشبه في قول ابي الطيب المتنبي ونازعه العصام في الاطول بان ما واقعة على التركيب بشهادة سوق الكلام و بيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب الشبه لوجه الشبه اذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطفى وموقع كل عضومه في جلوس المشبه به آه والحق ان كلام المصنف عام كما مرو البيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخص عموم الكلام (قوله يقى الخ) هذا اول البيت وهو مقول القول وتامه \* باربع مجدولة لم تجدل \* اى على اربع قوائم وهى يده ورجلاه وقوله مجدولة اى محكمة الخلق من جدل الله اى تقديره وقوله لم تجدل اى لم يجدها ولم يقتلها الانسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت ان الجدل مثبت جدل الله اى احكامه اى اتفائه والجدل المتنى جدل الانسان بمعنى قتله كذا في المطول وقال في الاطول يحتمل ان يراد بنى الجدل نقي جمعها كما يكون للكلب في غير صورة الاقواء وحينئذ فالعنى واربع مجموعة لا غير مجموعة والفرض من تشبيه الكلب في حال اقعائه بحالة البدوى المصطفى مدح الكلب بشدة الحراسة لان جلوسه على هذه الحالة في الغالب انما هو وقت الحراسة (قوله اى يجلس) اى ذلك الكلب (قوله جلوس) منصوب يقى لموافقته له في المعنى كقعدت جلوسا اى يجلس بجلوس ويحتمل ان يقال ان التقدير يجلس جلوسا بجلوس فحذف المشبه واداة التشبيه للدلالة عليهما وبقي المشبه به وخص البدوى بالذكر لعلبة الاصطلاء بالنار منه (قوله من اصطلى بالنار) اى استدأبها (قوله من موقع كل عضو) اى في وقوعه وسكونه في موضعه في حال الاقواء وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله في الاقواء) اى في حال الاقواء وقوله موقع اى وقوع وسكون خاص (قوله والمجموع) اى لمجموع الاعضاء وقوله صورة اى هيئة وقوله مؤلفة من تلك المواقع اى الوقوعات والسكونات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركيبت من سكونات (قوله وكذلك صورة جلوس البدوى) اى فانها مركبة من سكونات لان لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا وللمجموع اعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات (قوله والركب العقلى) هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد وقد تقدم انه اما حتى وقد تقدم الكلام عليه واما عقلى وهو ما ذكره هنا (قوله كمرمان الانتفاع الخ) الحاصل انه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين جلوا التوراة اى

كما في قوله في صفة كلب يقى) اى يجلس على اليته (جلوس البدوى المصطفى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) اى من الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقواء موقع خاص والمجموع صورة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه) كمرمان الانتفاع بابلغ نافع

حالتهم وهي الهيئة المنزعة من حلالهم التوراة وكون محمولهم وعاء لعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول بمثل الحمار الذي يحمل الكتب الكبار اى بحالته وهي الهيئة المنزعة من حلاله للكتب وكون محموله وعاء لعلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استحبابه وظاهر قول المصنف ان وجه الشبه وهو الجامع المذكور مركب عقلي وفيه ان كونه عقليا مسلم وكونه مركبا غير مسلم لما تقدم ان المراد بالركب في وجه الشبه او الطرفين الهيئة المنزعة من عدة امور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجاب بان قول المصنف حرمان الانتفاع على حذف مضاف اى كهيئة حرمان الانتفاع الخ اى كالهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب والطرفان مركبان عقليان وكذا وجه الشبه قرر ذلك شيخنا العدوي وقد يقال لاداعي لذلك بل الحرمان المذكور هيئة منزعة من متعدد كما يأتى بيانه ثم ان الحرمان مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء وهو مضاف لمفعوله الثاني وقوله بابلغ صلة للانتفاع وقوله مع متعلق بالحرمان وقوله في استحبابه صفة للتعيب اى الكائن في استحبابه والضمير لابلغ نافع (قوله في قوله تعالى الخ) هو صفة للحرمان وفي الكلام حذف مضاف اى حرمان الانتفاع الواقع في التشبيه الكائن في قوله تعالى (قوله مثل الذين) اى صفة لليهود الذين حملوا التوراة اى تحملوها وكلفوا العمل بما فيها من اظهار نعمته عليه الصلاة والسلام والايمان به اذ اجاء وغير ذلك ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بجميع ما فيها حيث اخفوا نعمته عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الحمار اى كحال الحمار وصفته وجملة يحمل اسفار احال من الحمار والعامل في محلها النصب من معنى المثل او صفة للحمار اذ ليس المراد منه حمار معين وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل مشاكلة اولانهم لما لم يعملوا بما فيها كانوا لم يحملوها فجعل حلالهم كلا حل لعدم عملهم (قوله بكسر السين) اى وسكون الفاء لاجمع سفر بفتح السين والفاء اذ ليس المعنى كمثل الحمار يتحمل مشاق السفر وقوله وهو الكتاب اى الكبير كما في القاموس (قوله فانه) اى الحرمان المذكور (قوله لانه روى من الحمار) اى في الحمار اى في صفته وهو المشبه به (قوله جاهل بما فيها) اراد يحمل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل اى عدم العلم يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وارا دال لازم فاندفع ما يقال ان الحمار لا يوصف بالجهل لانه عدم العلم عما من شأنه ان يعلم اى عما من شأنه ان يعلم ونوع الحمار شأنه لا يعلم (قوله وكذا في جانب المشبه) اى صفة اليهود فقد روى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوي وكون المحمول اوعية العلم وكونهم جاهلين اى غير متفهمين بما فيها والحاصل انه قد روى في كل من الطرفين ثلاثة امور وقد تقرر ان الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر في الطرفين فاخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفان من الجهل المعبر فيهما واخذ كون ما جرم

قوله اى حرمان الانتفاع  
الواقع الخ لم يظهر المضاف  
الذي قاله المحشى آه (مصحف)

(مع تحمل التعب في استحبابه  
في قوله تعالى مثل الذين  
حملوا التوراة ثم لم يحملوها  
كمثل الحمار يحمل اسفارا)  
جمع سفر بكسر السين  
وهو الكتاب فانه امر  
عقلى منزوع من عدة امور  
لانه روى من الحمار فعل  
مخضع. ووص هو الحمل  
وان يكون المحمول اوعية  
المعلوم وان الحمار جاهل بما  
فيها وكذا في جانب  
المشبه (واعلم انه قد  
منزع) وجه الشبه  
(من متعدد فيقع الخطأ  
لوجوب انتزاعه من  
اكثر) من ذلك التعدد  
(كما اذا انتزع) وجه  
الشبه (من الشطر الاول  
من قوله كما ابرقت قوما  
عطاشا) في الاساس  
ابرقت لى فلانة اذا تحسنت  
لك وتعرضت قال الكلام  
هنا على حذف الجار  
وابصال الفعل

الانتفاع به ابلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما اوعية العلم التي هي اول ما ينفع به  
واخذ تحمل التعب في الاستصحاب من اعتبار جملهم الامر الغير الخفيف فيهما ويجب  
ان يراد بالتعب مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالحسوسة كما في مشقة الحمار  
وبالمقولة كما في مشقة اليهود فقد ظهر لك ان حرمان الانتفاع بابلغ نافع المصاحب  
لتحمل التعب في استصحابه مركب غفلى منتزع من عدة امور وحيث فلا داعي لتقدير  
هيئة قبل حرمان في كلام المصنف تأمل (قوله انه) اي وجه الشبه (قوله قد ينتزع)  
اي يلاحظ وقوله لوجوب انتزاعه اي ملاحظته واستحضاره (قوله فيقع الخطأ) اي  
من المتكلم حيث لم يأت بما يجب او من السامع حيث لم يتحقق ما قصده المتكلم مما يجب  
(قوله من اكثر من ذلك المتعدد) اي قالاقتصار على ذلك المتعدد في الاخذ بطل به المعنى  
المراد (قوله كما اذا انتزع من الشطر الاول) اي مما شمل عليه الشطر الاول (قوله كما  
ارقت) الكاف للتشبيه وما مصدرية وارتقت بمعنى ظهرت وتعرضت اي حال هؤلاء  
القوم المذكورين في الايات السابقة كحال ابراق اي ظهور غمامة لقوم عطاش  
(قوله عطاشا) في المختار عطش ضروري وباله طرب فهو عطشان وعطشى بوزن  
سكرى وعطاشي بوزن حبالى وعطاش بالكسر (قوله في الاساس) كتاب في اللغة  
للزحشرى (قوله اذا تحسنت لك) اي تقول ذلك اذا تزيت لك (قوله وتعرضت) اي  
ظهرت وهذا محل الشاهد (قوله فالكلام ههنا الخ) هذا تقر بع على كلام الاساس  
اي اذا علت ذلك فالكلام ههنا الخ (قوله وايصال الفعل) اي للقول وهو قوما بلا واسطة  
حرف فان ابرق لا يتعدى الا باللام كما علم من كلام الاساس وقد حذفها الشاعر للضرورة  
وعدى الفعل للفعل (قوله اي ابرقت) اي الغمامة لقوم اي ظهرت وتعرضت لهم (قوله  
فلما رأوها) اي وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه قوى الكلام (قوله اقشعت)  
اي اضمحلت وذهبت وهو معنى تجلت فهو مرادف لما قبله يقال اقشعت ارجح السحاب  
فاقشع اي صار ذا قشع اي ذهاب آه وفي بس ان تفرقت تفسير لاقشعت وقوله  
وانكشفت تفسير لتجلت فيفيد ان العطف مغاير (قوله فانترزع وجه الشبه الخ) الحاصل  
ان الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهي حال من ظهر له شيء وهو  
في غاية الحاجة الى ما فيه بنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا اوجب الالاس  
بما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم في غاية الاحتياج الى ما فيها من الماء  
لشدة عطشهم وبمجرد ما تهبأوا للشرب منها تفرقت وذهبت فاذا سمع السامع  
قول الشاعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وتوهم ان ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه كان  
ذلك خطأ لان المأخوذ منه ان قوما ظهرت لهم غمامة وان تلك الغمامة رجوانها ما يشرب  
وانهم في غاية الحاجة لذلك الماء لعطشهم فاذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان  
حاصل التشبيه ان الحالة الاولى كالحالة الثانية التي هي ابراق الغمامة لقوم الخ في كون

اي ابرقت لقوم عطاش  
جمع عطشان (غمامة فلما  
رأوها اقشعت وتجلت)  
اي تفرقت وانكشفت  
فانتزع وجه الشبه من مجرد  
قوله كما ابرقت قوما عطاشا  
غمامة خطأ (لوجوب  
انتزاعه من الجميع) اعني  
جميع البيت (فان لم يراد التشبيه  
اي تشبيه الحالة المذكورة  
في الايات السابقة بحالة  
ظهور غمامة لقوم العطاش  
ثم تفرقها وانكشافها  
وبقاؤهم متحيرين (باتصال)  
اي باعتبار اتصال قالها  
ههنا مثلها في قولهم  
التشبيه بالوجه العقلي اعم  
اذا الامر المشترك فيه ههنا  
هو اتصال (ابتداء مطمع  
بانتهاء مؤبس) وهذا  
بمخلاف التشبيهات المجتمعة  
كما في قولنا زيد كالاسد  
والسيف والبحر فان القصد  
فيها الى التشبيه بكل واحد  
من الامور على حدة حتى  
لو حذف ذكر البعض لم  
يتغير حال الباقي في افادة  
معناه بخلاف المركب فان  
المقصود منه يخلل باسقاط  
بعض الامور (والتعدد  
الجسي كالسبون والطعم  
الراجعة)

كل منهما حالة فيها ظهور شيء من هو في غاية الحاجة الى مافيه وهذا خلاف المقصود للشاعر وكذا لو فرض ان التكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطأ منه لان المعنى المقاد منه خلاف ما يناسب ان يراد في التشبيه لان كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فاذا اسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله اى باعتبار) اى بواسطة اتصال ابتداء مطعم بانه مؤسس اى ولاشك ان انتهاء الشيء المؤسس انما يؤخذ من الشطر الثانى واثار الشارح بقوله اى باعتبار الخ الى ان الباء في قوله باتصال للآلة مثلها في قولك نجرت بالقردوم اى بواسطة وحينئذ فهم داخلة في كلام المصنف على وجه الشبه لانه صلة للتشبيه كما في قولك شبت زيدا بالاسد والا لاقتضى ان اتصال ابتداء المطعم بانه مؤسس مشبه به مع ان المشبه به هو حال ظهور الغمامة للغموم العطاش (قوله في قولهم) اى اهل هذا الفن (قوله بالوجه العقلى) اى باعتباره وبواسطة وقوله اعم اى من التشبيه بالوجه الحسى اى باعتباره وبواسطته وذلك لما مر من انه متى كان الوجه حسيا فلا يكون الطرفان الاحسين واما اذا كان الوجه عقليا فتارة يكونان حسيين وتارة عقليين وتارة مختلفين (قوله ابتداء مطعم) اى ابتداء شيء مطعم وهذا مأخوذ من الشطر الاول وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش في المشبه به وظهور الامر المحتاج لمافيه في المشبه وقوله بانه مؤسس اى شيء مؤسس وهذا مأخوذ من الشطر الثانى وذلك كغرق السحابة وانجلائها في المشبه به وزوال الامر المرغوب لمافيه في المشبه فصدوق الشيء المؤسس بفرق السحابة والمراد بانه تمام ذلك التفرق واذا علمت ان التشبيه بواسطة الوجه المذكور اهني اتصال ابتداء المطعم بانه مؤسس وجب انتزاعه عن مجموع اليت وكان الانزعاج من الشطر الاول خطأ لانه لايفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء اشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله وهذا) اى التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما ان الاول لايجوز فيه حذف بعض ما اعتبروا الاختل المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله زيد كالاسد والسيف والبحر) اى في الشجاعة والاضاءة والجود والمراد بالتشبيهات المجتمع التي يكون الغرض منها مجرد الاجتماع في افادة معناه اعنى التشبيه المستقل وفوات اجتماع الصفات في الخبر عنه ليس تعبيراً في افادة التشبيه بل ذلك من عدم ذكر العطف كما قاله عبيد الحكيم (قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله والمراد بالحذف لازمه وهو الترك وليس المراد انه ذكر ثم حذف (قوله والمتعدد) اى ووجه الشبه المتعدد الحسى وقدر ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف (قوله في تشبيه فاكهة باخرى) اى كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون

والطم والرائحة وكتشبيه النبق بالفاح فيما ذكر من الامور الثلاثة ولا شك انها  
انما تدرك بالحواس فاللون بالبصر والطم بالذوق والرائحة بالشم ( قوله كعدة النظر )  
اي الموجبة لادراك الخفيات لانها قوته او سرعته او جودته وعلى كل حال فهي امر  
عقلي ( قوله وكال الحذر ) اي الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة والحذر بوزن نظر وهو  
الاحتراس من العدو ( قوله اي نزو الذكر على الانثى ) اي وثوبه عليها والنزو بفتح  
النون وسكون الزاي مصدر نزا كعدا ويصح ان يكون مصدر نزا على وزن الفعول  
فهو كعدا بالعين المجمة ( قوله في تشبيه طائر بالغراب ) انما قال طائر ولم يقل في تشبيه  
انسان بالغراب لان الانسان اخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قديرى  
في تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط وفي المثل اخفى سفادا من الغراب حتى  
قيل انه لاسفاد له معتاد وانما له ادخل منقره في منقر الانثى ( قوله كحسن الطلعة ) المراد  
بالطلعة الوجه ( قوله الذي هو حسي ) اي لان الحسن مجموع الشكل واللون وهو  
حسي لانها مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما ( قوله ونباهة الشأن )  
مصدر نبه مثلثا كما رواه ابن طريف قاله يس ( قوله اي شرفه ) اي الشأن وهذا تفسير  
النباهة وقوله واشتهاره عطف تفسيرى بين به المراد من الشرف هنا وقال سم في حواشى  
المطول الظاهر ان مجموع قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهة الشأن فليس مجرد احدهما  
هو التفسير ولا ان الاشتهار تفسير لاشرف خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا القفاني اذ ليس  
مجردا لاشتهار بدون الشرف نباهة الا ان يراد لاشتهار بالشرف ومحصل ذلك ان  
المجموع تفسير ولا شك ان الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس  
وانما يدركان بالعقل وان كان سبب كل منهما قد يكون حسيا ( قوله انه ) اي الحال  
والشأن ( قوله اي التماثل ) اشار به الى ان الشبه بفتح الشين والباء اسم مصدر بمعنى  
التشابه والتماثل ( قوله اي تشابه ) اي تماثل ( قوله والمراد به هنا الخ ) اشار به الى  
انه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من اطلاق المصدر  
على المفعول اذ هو الذى يتعلق به الانتزاع ( قوله من نفس التضاد الخ ) حاصله ان اذا  
قلنا ما تشبه الجبان بالاسد في الشجاعة او زيد الجبان كالاسد في الشجاعة كان وجه الشبه  
منترعا من التضاد اي من ذى التضاد اي من المتضادين وذلك لاننا ننزل تضاد الجبن  
والشجاعة منزلة تناسبهما لاجل التلميح او انتهكم فصار الجبن مناسبا للشجاعة بمنزلة ان  
التناسب التنزيلي مشترك بين الجبن والشجاعة لكون كل منهما مناسبا للآخر وصار  
الجبان مناسبا للشجاع فاذا شبهناه به صار كانه قائم به شجاعة فاذا اخذ وجه الشبه منهما  
كان هو الشجاعة وان كانت في الشبه به حقيقة وفي المشبه ادعاء واخذ وجه الشبه من  
المتناسبين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين في الواقع لان تناسب تنزيلي  
اذا علمت اهد فقول المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد اي من ذى التضاد من غير

في تشبيه فاكهة باخرى  
( و ) المتعدد ( العقلى  
كعدة النظر وكال الحذر  
واخفاء سفاد ) اي نزو  
الذكر على الانثى ( في تشبيه  
طائر بالغراب و ) المتعدد  
( المختلف ) الذى بعضه  
حسى وبعضه عقلى ( كحسن  
الطلعة ) الذى هو حسى  
( ونباهة الشأن ) اي شرفه  
واشتهاره الذى هو  
عقلى في تشبيه انسان  
بالشمس ( ففى المتعدد تقصد  
اشتراك الطرفين فى كل  
من الامور المذكورة  
ولا يهدى الى انتزاع هيئة  
منها تشترك فيها ( واعلم  
انه قد ينتزع الشبه ) اي  
التماثل يقال بينهما شبه  
بالتحريك اي تشابه والمراد  
به هنا ما به التشابه  
اعنى وجه التشبيه  
( من نفس التضاد  
لاشتراك الضدين فيه )  
اي فى التضاد لكون كل  
منهما مضادا للآخر

ملاحظة امر سوى التضاد بمعنى ان التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه لانه  
يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من اشياء فيما تقدم لان هذا لا يصح هنا  
والمراد بالتضاد التناقض سواء كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد وانما يصح جعل التضاد  
وسيلة لما ذكر لاشتراك الضدين الذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح ان يتخيل  
ان التضاد كالناسب فينزل منزلته بواسطة ان كلا منهما مشترك فيه فترفع الضدية  
الكائنة بين الطرفين فان قلت اذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في اخذ الوجه المقتضى  
لنفي الضدية بواسطة تنزيل ذلك التضاد منزلة المناسب صح ان يقال السماء كالارض  
في الانخفاض والارض كالسما في الارتفاع والسواد كالبياض في تفرق البصر  
والبياض كالسواد في عدمه ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء وانما قلنا بصحته  
ضرورة وان كل ذلك وجد فيه الاشتراك في التضاد الصحيح لتنزيله منزلة المناسب على  
ما مر قلت اعتبار الاشتراك لتصحيح اخذ الوجه بواسطة التنزيل المقتضى للناسبة انما هو  
زيادة توجيه الصحة دفعا لاستغراب اخذ الناسبة من التضاد والا فلا يكفي مجرد الاشتراك  
والالزم ما ذكر بل لابد في صحة الاخذ من زيادة وجود تملج او نهكم كما اشار لذلك  
المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذه الامور ليس فيه تملج ولا نهكم (قوله ثم  
ينزل الخ) التبادر انه عطف على قوله ينزع الشبه من نفس التضاد وفيه نظر فان  
التنزيل سابق على انتزاع الوجه من المتضادين لان التضاد ينزل منزلة المناسب ثم ينزع  
الوجه من الضدين لان التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف واجيب  
بان ثم للترتيب الاخبارى فكأنه قال قد ينزع الشبه من نفس التضاد ثم اخبرك انه ينزل  
الخ وان كان التنزيل متقدما على الانتزاع او يقال المراد بالانتزاع قصده اى قد يقصد  
انتزاع الشبه من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وان افادته جهة الترتيب لكن  
لم تقع ثم في موقعها اذ الحل للفاء لانه لا تراخي بين القصد المذكور والتنزيل لانا نقول  
كما تكون ثم لا تراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لا تراخي آخره والتنزيل منزلة  
الناسب انما يتم بالتهكم والتمليح كما اشار له بقوله بواسطة تملج او نهكم فهو من تنه  
فترأى التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع او يحجب بلن قوله ثم ينزل بالنصب بان مضرة  
عطفا على قوله لاشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل فكأنه  
قال للاشتراك والتنزيل وعبرتم لتساعد ما بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادماق  
محض (قوله اى اتيان بما فيه ملاحظة وظرفا) اى من حيث ازالة السبابة والكدر  
عن السامع وجلب الانشراح له (قوله ملح الشاعر) بتشديد اللام ومصدره التملج  
كفرح بالتشديد تقريحا (قوله وقال الامام المروزي الخ) القصد من نقل كلامه شيان \*  
الاول الاشارة الى ان او في قول المصنف بواسطة تملج او نهكم لمنع الخلط فيجوز الجمع

(ثم ينزل) التضاد (منزلة  
الناسب بواسطة تملج)  
اى اتيان بما فيه ملاحظة  
وظرفا يقال ملح الشاعر  
اذا اتى بشئ ملج وقال  
الامام المروزي في قول  
الجماسي انا من ابي انس  
وعيد فسل بغيطة الضحاك  
جسمي ان قائل هذه الايات  
قد قصد بها الهزؤ والتملج  
واما الاشارة الى قصة  
او مثل او شعر فانما هو  
التمليح بتقديم اللام على  
الميم وسجى ذكره في الخاتمة  
والنسوية بينهما انما وقعت  
من جهة العلامة الشيرازي  
رحه الله تعالى وهو سهو  
(او نهكم) اى سخرية  
او استهزاء (فيقال للبيان  
ما شبهه بالاسد والبخل  
حاتم) كل من المشابهة  
صالح للتمليح والتهكم

وانما يفرق بينهما بحسب  
المقام فان كان القصد الى  
ملاحظة وظرافة دون  
استهزاء وسخرية بما حد  
فتمليح والافتخام وقد  
سبق الى بعض الاوهام  
نظرا الى ظاهر اللفظ ان  
وجه التشبيه في قولنا  
للبجان هو اسد والبخل هو  
حاتم هو التضاد المشترك  
بين الطرفين باعتبار  
الوصفين المتضادين وفيه  
نظر لاننا اذا قلنا الجبان  
كالاسد في التضاد اى في  
كون كل منهما مضادا  
للاخر لا يكون هذا  
من التمليح والتهمك في شئ  
كما اذا قلنا السواد كالبياض  
في اللونية او في التقابل  
ومعلوم اننا اذا اردنا  
التصريح بوجه الشبه في  
قولنا الجبان هو اسد فتمليحا  
او تهمكيا لم يأت لنا الا ان نقول  
في الشجاعة لكن الحاصل  
في الجبان انما هو ضد الشجاعة  
فنز لنا تضادها منزلة  
التناسب وجعلنا الجبن  
بمنزلة الشجاعة على سبيل  
التمليح والهزؤ (واداته)  
اى اداة التشبيه (الكاف)  
وكأن) وقد تستعمل عند  
الظن بثبوت الخبر من غير  
قصد الى التشبيه سواء كان  
الخبر جامدا او مشتقا نحو  
كأن زيدا اخوك وكأنه  
قام (هـ مثله ما في معناه)

وجه الاشارة من كلام المرزوقي الى ذلك انه عبر بالواو دون او . الثاني افاد ان المقابل  
للهزؤ والتهمك هو التمليح بتقديم الميم اعني الاتيان بكلام فيه ملاحظة وظرافة لا التمليح  
الذى هو الاشارة الى قصة اوشعرا ومثل ووجه الاشارة من كلامه الى ذلك انه جعل  
البيت من قبيل التمليح ومعلوم انه ليس فيه اشارة الى قصة اوشعرا او مثل فيعلم ان التمليح  
خلاف التمليح المفسر بما ذكر وحينئذ فتكون تسوية الشارح العلامة الشيرازي بينهما  
فاسدة والامام المرزوقي قدوة فيما يفهم من كلام العرب لممارسته له فلا يصح ان يرد عليه  
جعل البيت من قبيل التمليح (قوله اتاني الخ) البيت لشقيق بن سليك الاسدي والوعيد  
التحويف وسل على صيغة المبنى للمجهول وجسمي نائب الفاعل اى داب او ابلى بالسل  
وهو مرض خاص والغيظ الغضب الكامن وفي نسخة فسل تغير الضحاك جسمي وعلى  
هذه النسخة فسل البناء للفاعل بمعنى اذاب وتغير الضحاك فاعل وجسمي مفعوله والضحاك  
اسم ابى انس وعبر بالظاهر موضع المضمر بيانا لعين المستهزاء به بذكر الاسم العلم تحقيرا  
لشانه وقيل ان الضحاك اسم ملك من الملوك الماضية قتله الملك افريدون اطلق على ابى  
انس زيادة في التهمك اتضح تشبيهه به على وجه الهزؤ والسخرية او التمليح فكأنه  
قال فسل جسمي من غيظ هذا الذى هو كالمالك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء  
والتمليح (قوله قصد بها الهزؤ والتمليح) اى الاستهزاء بابى انس واصحاك  
السامعين وازالة الملل عنهم (قوله في الخاتمة) اى خاتمة البديع (قوله بينهما)  
اى بين مقدم الميم ومؤخرها هنا حيث فسر التمليح هنا بتقديم الميم بالاشارة الى قصة  
او مثل اوشعرا وجعل ما شبهه بالاسد اذا قيل للجبان مثالا للتهمك لا للتمليح وجعل هو حاتم  
مثالا للتمليح فقط (قوله وهو سهو) اى من وجهين . الاول ان الاشارة الى قصة  
اوشعرا او مثل انما هو التمليح بتقديم اللام واما التمليح بتقديم الميم فهو الاتيان بما فيه  
ملاحظة وظرافة . الامر الثاني ان قولنا للجواد هو حاتم ليس فيه اشارة لثى من قصة حاتم  
فلا وجه لتعين جعله للتمليح على ما قال (قوله صالح للتمليح والتهمك) او صالح لكل منهما  
(قوله والافتخام) ظاهره . والا يكن كذلك وهو صادق بان لا يقصد الملاحظة والظرافة  
وان كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية وبما اذا لم يقصد شيئا وبما  
اذا قصد كلا من الملاحظة والظرافة والاستهزاء والسخرية مع انه لا يكون تهمكا  
الا في الاولى واما في الاخرة فهو تهمك وتمليح ثم ان قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد  
على انفراد فلا ينافي اجتماعهما كما قلنا (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) اى لفظ المصنف  
وهو قوله لا شراك الضدين فيه ونظر ان منصوب على التمييز او على الحال من بعض المضاف  
او من المضاف اليه لا مفعولا لاجله لعدم الاتحاد في الفاعل لان فاعل سبق ان توجه اليه  
وافعال النظر ذلك التوهم (قوله هو التضاد) الجملة خبران (قوله الموصفين المتضادين)  
وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون

هذا من التعليل والتهمك في شيء) اي وحيث لا حاجة لقول المصنف ثم ينزل منزلة  
التناسب بل لا معنى له اصلا لانه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله بواسطة تملح  
او تهكم بل لا معنى له بل لا معنى لقوله قد يتزعج الشبه من نفس التضاد لاتحاد المتزعج  
والمتزعج منه ولا معنى له (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير بما قبله (قوله ومعلوم الخ) هذا رد آخر  
لما سبق لبعض الاهام وحاصله ان وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح  
التصريح به في قولك تملح او تهكم للجبان هو كالاسد اذ لو قلت في التضاد خرجت  
عن مقام التملح والتهكم وانما تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ  
دفع لما يرد من ان وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك  
فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع اننا نزلنا تضادهما منزلة  
تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبن شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك (قوله  
تملح الخ) اي على وجه التعليل او التهكم (قوله واداته) اي آله لان الاداة لغة الآلة  
سمى بها ما يتوصل به الى التشبيه اسماء كان او فعلا او حرفا (قوله الكاف) قدمها لانها  
الاصل لبساطتها اتفاقا وتلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال عمرو  
قائم كان زيدا قائم ولا يقال قائم زيدا قائم لثلاثين بكلمة قائم التي هي من اخذوات  
ان (قوله وكان) قيل هي بسيطة وقيل مركبة من الكاف ومن ان المشددة والاقرب  
الاول لجود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب لان المفتوحة  
وان كان الثاني اشبه بحسب ما يظهر من صورة قائم (قوله وقد تستعمل) اي كان  
عند الظن اي ظن المتكلم ثبوت الخبر وقدها للتقليل النسبي لان استعمالها للظن قليل  
بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وان كان كثيرا في نفسه (قوله سواء كان الخ) تعميم في استعمالها  
لظن لان استعمالها للتشبيه مقيد بما اذا كان خبرها جامدا على هذا القول وحيث فهمي  
في المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه والا كان من تشبيه الشيء بنفسه وما ذكره الشارح  
من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا سواء كان الخبر جامدا او مشتقا ذكر في المطبوع  
انه الحق وان استعمالها للظن مطلقا كثير في كلام المولدين ومقابله قول الزجاج  
انها للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو قائم زيدا اسد وللشك ان كان الخبر مشتقا نحو قائم  
زيدا قائم وذلك لان خبرها المشبه في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقول  
بعضهم انها للتشبه مطلقا ولا تكون لغيره وجعل مثل هذا اعني قائم زيدا قائم على  
حذف الموصوف اي قائم زيدا شخص قائم فلا حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب  
التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لاني الموصوف المقدر (قوله وما  
في معناه) اي وما معناه فيه في الكلام قلب (قوله بما يشق من المماثلة) هذا بيان لما في معنى  
مثل وذلك كتمان زيد وعمرو ومائل زيد عمرا وزيد مائل لعمرو (قوله والمماثلة) اي كتشابه  
زيد وعمرو وشابه زيد عمرا وزيد مائل لعمرو (قوله وما يؤدى هذا المعنى)

(والاصل في نحو الكاف)  
اي في الكاف ونحوها  
كلفظ نحو ومثل وشبه  
بخلاف كائن وتماثل وتشابه  
(ان يليه المشبه به)  
لفظا نحو زيد كالاسد  
او تقديرا نحو قوله تعالى  
او كصيب من السماء على  
تقدير او كمثل ذوى  
صيب (وقد يليه) اي  
نحو الكاف (غيره)  
اي غير المشبه به (نحو  
واضرب لهم مثل الحياة  
الدنيا كما انزلناه) الآية  
اذ ليس المراد تشبيه حال  
الدنيا بالماء ولا بمجرد آخر  
بفعل تقديره بل المراد  
تشبيه حالها في نضارتها  
وبهجتها وما يعقبها من  
الهلاك والفناء بحال  
النبات الحاصل من الماء  
يكون اخضر فاضرا  
شديد الخضرة ثم يبس  
فتطير الرياح كائن لم يكن  
ولا حاجة الى تقدير  
كمثل ماء

عطف على المماثلة اى وما يشق بما يؤدى هذا المعنى اى التشبيه وذلك كالمشتق  
من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة فان المشتقات من هذه المصادر  
تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو زيد يضاهاى او يحاكى او يقارب او يعادل عمرا  
قال العلامة يعقوبى والتبادر ان هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثلة او بما بعدها  
انما تفيد الاخبار بمعناها فتقولك زيد يشبه عمرا اخبار بالمشابهة كقولك زيد يقوم فانه  
اخبار بالقيام وليس هناك اداة داخلة على المشبهه ومثل هذا يلزم في لفظ مثل فعدها  
من ادوات التشبيه لا يخلو عن مساححة ( قوله والاصل ) اى الكثير الغالب ( قوله اى  
في الكاف ونحوها ) يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك  
لا يخل لان في الكلام تقديرا وذلك لان الحكم اذا ثبت للمماثل الشيء ولما هو على اخص  
او صافه كان ثابته فاذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الاصل فيه  
حكمه كذا بطريق الاولى ( قوله كلفظ نحو ) اى من كل ما يدخل على المفرد كشابه  
وبماثل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كان او يكون جملة بنفسه كيشابه وبماثل  
ويضاهاى فان هذه لا يليها التشبيه بل المشبه فاذا قيل زيد يمثل عمرا كان الضمير المستتر  
الوالى للفعول هو المشبه والمشبّه عمرا المتأخر ( قوله لفظا ) حال من المشبهه اى حالة  
كونه ملفوظا به او مقدرا ( قوله على تقديره وكثل ذوى صيب ) اى فالمشبّه وهو مثل  
ذوى الصيب قد نولى الكاف والحال انه مقدم وانما قدر ذوى الصيب لان الضمائر  
في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق لا بد لها من مرجع وليس موجودا  
في اللفظ وانما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه اى كمثل الذى استوقد نارا والصيب المطر  
فيعمل من صاب نزل ويطلق الصيب ايضا على السحاب فان اريد به في الآية السحاب  
ففيه ظننان محتمة وتطبيقه منتظمة بهما ظلة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب  
واضح وان اريد به المطر ففيه ظلة تكافئه وانما السحاب يتتابع القطر مع ظلة الليل  
واما الرعد والبرق في حيث كانا في اعلاء ومصبه ملتبس به في الجملة فهما فيه ايضا قاله  
عبد الحكيم ( قوله اى غير المشبهه ) اى بماله دخل في المشبهه وذلك اذا كان المشبهه هيئة  
منزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولاخفاء في كثرة فالتقليل المستفاد  
من قد بالنسبة لا يلاء المشبهه ولا بد من تفيد الكلام بما اذا كان المشبهه مركبا  
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين جملوا  
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبهه مركب لكن يعبر عنه بمفرد  
بلى الكاف وهو المثل اعنى الحالة والصفة العجيبة الشأن فالخاصل ان المشبهه اذا كان  
مركبا فان يعبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبهه الكاف وان لم يعبر عنه بمفرد  
ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبهه والبا  
للكاف ( قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا ) اى بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا فقل

مفعول اضرب وقوله كماء خير مبتدأ محذوف اي هي كماء وهو استئناف يتلوه كأنه قيل  
 بم ايئنه فليل هي كماء وقيل ان اضرب بمعنى اجعل وصير وحيث قلده مفعولان ثانيهما  
 قوله كماء اي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء ازلناه الخ (قوله بالماء) اي حتى يكون  
 مماولى الكاف المشبهة لفظا (قوله ولا بمفرد آخر يمحتمل) اي يتكلف تقديره بحيث يقال  
 ان الاصل نبات ماء ويكون مماولى الكاف المشبهة تقديرا (قوله بل المراد تشبيه حالها  
 الخ) اي ووجه التشبيه وجود الهلاك والتلف باثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع  
 في كل (قوله في نضارتها) من ظرفية الكل في الجزئ اوفي بمعنى من بيان لخالها وقوله  
 وبمحتملها تفسير لما قبله (قوله بحال النبات) اي صفته ولا شك انه غير وال الكاف لفظا  
 ولا تقديرا وقوله اخضر حال من النبات وقوله شديد الخضرة تفسير لقوله ناضرا وقوله  
 ثم يبيس تفسير لهشما في الآية وقوله فنظيره تفسير لتذروه فيها ايضا (قوله  
 ولا حاجة الخ) اي حتى يكون التشبيه والبال الكاف تقديرا وعبارته توهم ان هذا  
 التقدير جائز وان كان لا حاجة اليه للاستغناء عنه بما ذكره من ان المعبر الخ  
 وفيه نظر لان التشبيه حيث صفة الماء الموصوف تلك الصفات فيخالف قوله  
 سابقا بل المراد تشبيه حالها اي الدنيا بحال النبات فانه نص في ان التشبيه حال  
 النبات لاحال الماء والجواب ان حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤل الى صفة  
 النبات التي ذكرها الشارح وحيث فلا اشكال (قوله الكيفية) اي الصفة والحالة  
 وقوله الحاصلة من مضمون الكلام اي من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات  
 الناشئ من الماء واحضراره ثم يوسمه ثم تطيرار ياح له (قوله مستغن عن هذا التقدير)  
 اي لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سياتي (قوله ان التقدير) اي في  
 الآية كمثل ماء اي وان التشبيه مثل الماء (قوله وان هذا مما يلي الكاف غير المشبهة)  
 اي لان التشبيه هو مثل الماء والوالي للكاف نفس الماء فقوله بناء على انه اي المشبهة  
 في الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله وان هذا مما يلي الكاف غير المشبهة والحاصل  
 ان هذا لزاعم فهم ان المراد بقول المصنف والاصل في الكاف ونحوه ان يليه المشبهة  
 اي في اللفظ وقوله وقديليه غيره اي في اللفظ وان كان والباله في التقدير وجعل الآية  
 من هذا القبيل فقدر فيها مثل وجعله المشبهة به وحيث فهو وال للكاف في التقدير  
 لافي اللفظ وقد ظهر لك من قوله وان هذا الخ مغايرة قوله ومن زعم الخ لقوله ولا حاجة الخ  
 (قوله قدسها) اي من وجهين الاول اتانا نسلم ان التشبيه مثل الماء كما قال هذا الزاعم  
 النبات الناشئ من الماء والثاني اتنا اذا سلنا ان التشبيه مثل الماء كما قال هذا الزاعم  
 فلا نسلم ان الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبهة بل والوالي لها على كلامه هو  
 المشبهة لان المقدر عندهم كالمفوض وحيث فالشبهة الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا  
 وقد يكون مقدرا والشارح اقتصر في بيان السهو على الوجه الثاني فان قلت هذا

لان المعبر هو الكيفية  
 الحاصلة من مضمون  
 الكلام المذكور بعد الكاف  
 واعتبارها مستغن عن هذا  
 التقدير ومن زعم ان التقدير  
 كمثل ماء وان هذا مما يلي  
 الكاف غير المشبهة بناء  
 على انه محذوف قدسها  
 سهوا يينا لان التشبيه  
 الذي يلي الكاف قد يكون  
 ملفوظا به وقد يكون  
 محذوفاً على ما صرح به  
 في الايضاح ( وقد  
 يذكر فعل ينبي عنه) اي  
 عن التشبيه (كافي علت  
 زيد اسدا ان قرب) التشبيه  
 وادعى كمال المشابهة لما في  
 علت من معنى التحقيق  
 (وحسبت) زيد اسدا  
 (ان بعد) التشبيه لما  
 في الحسبان من الاشعار  
 بعدم التحقق والتيقن وفي  
 كون مثل هذه الافعال منبثا  
 عن التشبيه نوع خفاء  
 والاظهر ان الفعل ينبي  
 عن حال التشبيه في القرب  
 والبعد

(والفرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى التشبه وهو) اى الفرض العائد الى التشبه (بيان امكانه) اى التشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه (كافى قوله فان تفق الا نام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال) فانه لما ادعى ان الممدوح قد فاق الناس حتى صار اصلا برأيه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كما لم تتم احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا بعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى ومكنى عنه

الثانى لا يرد على الزاعم الا اذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف ان بليبه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالمفوظ وهو قد خصه بالمفوظ فلا يرد عليه قلت تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن بان موالاته المشبه به للكاف اعم من ان تكون لفظا او تقديرا (قوله وقيد ذكر فعل يبنى عنه) اى يدل عليه من غير ذكر اداة فيكون الفعل قائما مقامها والمراد فعل غير الافعال الموضوعة من اصلها للدلالة على التشبيه كلافعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة الى آخرها وكان الاولى للمصنف ان يقول وقيد ذكر ما يبنى عن التشبيه ليتناولنا عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حتما او بلا شبهة وكان زيدا اسد اذا كانت كلمة كأن للظن آه اطول (قوله ان قرب التشبيه) شرط فى مقرر اى وانما يستعمل علمت لافادة التشبيه ان قرب التشبيه اى ان اريد افادة قرب التشبه للتشبه (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله لمافى علمت من معنى التحقيق) الاضافة بناية والمراد بالتحقيق التيقن اى لمافى علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد المبالغة فى التشبيه لتيقن الاتحاد وهذا يناسب الامور الظاهرة البعيدة عن الخفاء (قوله ان بعد التشبيه) اى اريد افادة بعده وضعفه بان تكون مشابهة التشبه للتشبه به ضعيفة لكون وجه التشبه خفيا عن الادراك (قوله لمافى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن) اى وعدم التيقن لانه انما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ومن شأن البعيد عن الادراك ان يكون ادراكه كذلك (قوله وفى كون الخ) هذا اعتراض وارد على المصنف وقيد ذكر فعل يبنى عنه وحاصله اننا لانسلم ان الفعل المذكور يبنى عن التشبيه للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك بل المنى عنه عدم صحة الحمل لانا نجزم ان الاسد لا يصح حمله على زيد وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه سواء ذكر الفعل اولم يذكر كما فى قولنا زيدا اسد (قوله والظاهر الخ) اى وحيثذ فيجاب عن المصنف بان فى كلامه حذف مضاف اى يبنى عن حال التشبيه هذا هو المراد كما هو المتأخر من قولنا ابأ فلان عن فلان فان المتبادر منه انه اظهر حالا من احواله لانه تصويره كذا قيل وفيه نظر لان الكلام هنا بصدد ما يبنى عن التشبيه لا ما يبنى عن حاله فلو كان مراد المصنف ذلك لآخره الى الكلام فى بحث احوال التشبيه تأمل (قوله فى الاغلب) اى اغلب الاستعمال يعود الى التشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الفرض منه عائدا الى التشبه الذى هو كالقياس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وقوله فى الاغلب مقابله ما يأتى فى قوله وقيد يعود الى التشبه به فان قلت ما يأتى يفيد انه قليل وتعبيره هنا بالاغلب يفيد ان الاقى غالب قلت القلة بالاضافة لاتنا فى الغلبة (قوله بيان امكانه) اى بيان ان التشبه امر يمكن الوجود

( قوله وذلك ) أى والسبب فى ذلك أى فى بيان امكانه وقوله اذا كان أى امكانه ( قوله ويدعى امتناعه ) أى امتناعه الوقوعى من اجل غرابته فىوتى بالتشبيه على طريق الدليل على اثباته ( قوله كافى قوله ) أى كبيان امكان المشبه الذى فى قول أبى الطيب المتنبي من قصيدته التى رثى بها والده سيف الدولة ابن جردان ومطلعها

❖ نعد المشرفية والعوالى ❖ وتقتلنا الذنون بلاقتال ❖

❖ وترتبط السوابق مقربات ❖ وما ينجين من خيب اليبالى ❖

وهى طويلة وقبل البيت قوله مخاطب سيف الدولة

❖ نظرت الى الذين ارى ملوكا ❖ كأنك مستقيم فى محال ❖

فان تفق الانام الخ وقد احسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال

❖ وقالوا بالعذار نسل عنه ❖ وما انا عن غزال احسن سالى ❖

❖ وان ابدت لنا خداه مسكا ❖ فان المسك بعض دم الغزال ❖

( قوله فان تفق ) أى عمل بالشرف والانام قيل هم الانس والجن وقبل جميع ما على وجه

الارض واراد الشاعر الانام الموجودين فى زمانه ومن تعميم الانام ٢ يستفاد انه يكون

فأشكالهم جنس آخر بواسطة ان الداخلى فى الجنس لابدان يساويه فرد منه غالبا ( قوله

وانت منهم ) جملة حالية أى والحال انك منهم أى بحسب الاصل لانك آدمى بالاصالة

فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأيه ( قوله فان المسك الخ ) ليس جوابا للشرط الذى

هو قوله فان تفق الانام لعدم الارتباط المعنوى وانما هو علة للجواب اقيم مقامه والاصل

فلا يبعد فى ذلك لان المسك الخ أى ان خرجت عن جنسك بكمال او صافك فلا بعد فى

ذلك ولا استغراب لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال او صافه فالحال كحال

المسك فالشاعر لما ادعى ان الممدوح فاق الناس فوقانا صار به كأنه جنس آخر واصل

مستقل برأيه وكان فوقانه لهم على الوجه المذكور مما يمكن ان يدعى استماتته احتيج

لدهاء بان حاله مماثلة لحالة مسلة الامكان لوقوعها فتشبه حالته بتلك الحالة فتبين

ان حالته بممكنة ( قوله فانه ) أى الشاعر وهذا علة لصحة التمثيل بالبيت لكون

الغرض من التشبيه بيان امكان المشبه ( قوله حتى صار اصلا ) أى كأنه اصل

( قوله وجنسا بنفسه ) أى وجنسا مستقلا بنفسه وهذا مرادف لما قبله ( قوله وكان

هذا ) أى ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الانام فوقانا صار به كأنه جنس مستقل

بنفسه ( قوله فى الظاهر ) أى فى بادى الراى قبل التأمل فى الدلالة بل والاتلفات

للتظائر ( قوله احتج لهذه الدعوى ) أى اقام الحجة أى الدليل على اثبات هذه الدعوى

وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع انكارها لغرابتها ( قوله شبه هذه

الحال ) أى الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح يجمع الناس حتى صار كأنه

اصل برأيه وقوله بحال المسك أى الهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال

٢ قوله يستفاد انه يكون  
الخ هكذا فى النسخ ولعل  
العبارة فى الاصل  
يستفاد ان يكون الفائق  
لهم جنسا آخر وبذلك  
يتضح المعنى فتأمل  
مصححه

( احواله ) عطف على  
امكانه اى بيان حال  
المشبه بانه على اى وصف  
من الاوصاف ( كما فى  
تشبيه ثوب بآ خرفى  
السواد ) اذا علم السامع  
لون المشبه دون الشبه  
( او مقدارها ) اى بيان  
مقدار حال المشبه فى  
القوة والضعف والزيادة  
والنقصان ( كما فى تشبيهه )  
اى تشبيه الثوب الاسود  
( بانغراب فى شدته )  
اى شدة السواد ( او  
تقريرها ) مرفوع  
عطفا على بيان امكانه  
اى تقرير حال المشبه فى  
نفس السامع وتقوية  
شانه ( كما فى تشبيه من لا  
يحصل من سعيه على طائل  
بمن يرقم على الماء )  
فانك تجد فيه من تقرير  
عدم الفائدة وتقوية  
شانه مالا تجده فى غيره  
لان الفكر بالحسيات اتم  
منه بالعقلية لتقدم  
الحسيات وفرط الف  
النفس بها

فهو من تشبيه المركب بالمركب والجامع فوقان الاصل فى كل ( قوله ضمنى ) اى مدلول  
عليه باللازم لانه ذكر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه اعنى فوقان الاصل  
واراد المزوم وهو التشبيه بقوله ومكنى عنه تفسير لما قبله والحاصل ان التشبيه  
لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه وذكر بعضهم فى قول المطول وليس هذا التشبيه  
ضمنيا ومكنيا عنه انه اتمسمى ضمنيا لانه يفهم من الكلام ضمنا وسمى مكنيا عنه لانه مكنى  
اى خفى ومستتر وتأمله ( قوله حال المشبه ) اى صفته ( قوله بانه على اى وصف  
من الاوصاف ) اى هل هو متصف بالياض او السواد او الحمرة مثلا وهو متعلق ببيان  
اى بيان حاله بجواب انه على اى وصف الخ ( قوله كما فى تشبيه الخ ) اى كيان الحال  
الذى فى تشبيه ثوب الخ ( قوله فى السواد ) اى او فى غيره من الالوان ( قوله ادا علم الخ ) شرط  
فى مقدار اى وانما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه اذا علم الخ واما لو كان حال المشبه  
معلومه قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه لانها مبنية ومعلومة وتبين  
المبين عتب ( قوله او مقدارها ) اى اذا علم السامع مقدار حال المشبه دون المشبه  
وانما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره اولاً ( قوله اى بيان مقدار الخ ) اى كيتها  
وقوله كما فى تشبيهه اى كيان القدر فى تشبيهه ( قوله اى تشبيه الثوب الاسود ) اى  
المعلوم اصل سواده والا كان التشبيه لبيان اصل الحال لا لبيان مقدارها وفى قول  
الشارح اى تشبيه الثوب الاسود اشارة الى ان الضمير فى قول المصنف تشبيهه راجع  
لثوب الاسود المفهوم من قوله فى السواد ( قوله مرفوع ) اى لا بجرور عطفا على مدخول  
البيان وهو الامكان لان التقرير اخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن  
فلو جرت لكان المعنى او بيان البيان الخاص ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفة ( قوله اى  
تقرير حال المشبه ) اى وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به ( قوله وتقوية شانه ) اى  
المشبه والمراد بشانه حاله وهذا عطف على تقرير حاله مفسرله واعلم ان تقرير حال  
المشبه فى نفس السامع انما يفيد التشبيه اذا كان المشبه حسيا كان المشبه كذلك  
او عقليا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى ( قوله كما فى تشبيه الخ ) اى كالتقرير الكائن  
فى تشبيه من لا يحصل الخ وذلك كائن يقال فلان فى سعيه كارتقم على الماء يجامع عدم  
حصول الفائدة فى كل فهذا الشبه قريب وثبت حال فلان وهو عدم الفائدة  
فى ذهن السامع ( قوله من سعيه ) اى عمله او كسبه ( قوله على طائل ) الطائل هو الفضل  
او الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه اى لا فائدة فيه ولا فضل مأخوذ من الطول  
بالفتح وهو الفضل يقال لفلان على فلان طول بالفتح اى فضل وامتنان وعلى يحتمل  
ان تكون زائدة فى فاعل يحصل كما فى قوله \* ان الكريم وايبك يعمل \* ان لم يجد يوما  
على من يتكل \* وتحتمل انها غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو  
الظاهر وضمن يحصل معنى بطلع كذا فى القارى وفى عبد الحكيم من لا يحصل

من سمي على طائل بمعنى من لا يبقى لاجل سعيه على طائل فولى صلاة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا اى بقى عليه منه كذا آه (قوله عن برقم) بابه نصر اى يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتباً او تزويقاً (قوله فانك تجد) اى تعلم وقوله فيه اى فى هذا التشبيه المخصوص وقوله من تقرير عدم الفائدة اى من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال المشبه وقوله وتقوية شأنه اى شان عدم الفائدة الذى هو الحال (قوله مالا تجده) مفعول تجد اى شيئاً لا تجده فى غيره اى من التشبيه بالمعقول (قوله لان الفكر) هو فى الاصل التأمل والمراد به هنا الجزم اى لان الجزم بالامور الحسية اتم من الجزم بالامور العقلية والشيء وان كان معلوماً يقينا لحال المشبه الا ان تشبيهه بالمحسوس يفيد زيادة قوة لان الالف بالمحسوسات اتم منه بالعقليات (قوله لتقدم الحسيات) علة للاتمية اى لتقدم الحسيات فى الحصول عند النفس على العقليات لان النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وثبتهما لما بينهما من المشاركات والمباينات اجالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله وفرط) اى شدة الف النفس بها وما يؤيد ما ذكره الشارح انك لو اردت وصف يوم بطول فقلت هذا يوم كانه لا آخره لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس

\* و يوم كظلى الرمح قصر طوله • دم الزق عنا واصطفاق المزاهر \*

وكذلك اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلعج البصر او كانه ساعة لم يكن تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك يوم كلبهام القطاة حيث شبهه بمحسوس (قوله الاربعة) اى بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير (قوله تقتضى) اى تستلزم وتوجب (قوله اتم) اى اقوى واعلم ان الاتمية والاشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه لان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات فقنا يوجد وصف الامر بعم اشتهاه عند كل الناس قاله الفنارى (قوله اتم) اى منه فى المشبه وقوله وهو به اشهر اى عند السامع وان لم يكن اشهر فى الواقع قوله به يحتمل انه حال من الضمير فى اشهر اى اشهر هو فى حال كونه ملتبساً به او حال كونه فيه على ان الباء بمعنى فى (قوله اى وان يكون الخ) اشار بهذا الى ان قوله وهو به عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه واشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه ولذا ابرزه وليست الجملة من المبتدأ او الخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان هذه الاغراض تقتضى الامرين لانها تقتضى الاتمية فى حال كونه اشهر ثم ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف الاشد معرفة اى ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه يكون المشبه به اشد معرفة به منه (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) ويمكن الجواب بان مراد الصنف ان مجموع الاغراض الاربعة يقتضى الامرين ويرتكب التوزيع فتزجج الاشهرية لما يقتضيهما وهو الجميع وترجع الاتمية لما يقتضيهما

وهو التقرير وليس المراد ان كل واحد من الاغراض الاربعة تقتضى الاتمية والاشهرية معا كما هو مبنى الاعتراض ( قوله ان كلامنا الاربعة ) اى ان كل واحد من هذه الاغراض الاربعة ( قوله لا يقتضيان ) اى لا يستلزمان ( قوله الا اشهرية ) اى شدة المعرفة لا الاتمية ( قوله ليصح القياس ) اى الالحاق فيهما ( قوله ويتم الاحتجاج فى الاول ) اى وهو بيان الامكان وقوله ويعلم الحال فى الثانى اى وهو بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان كان المشبه به اخفى معرفة بوجه الشبه من المشبه بما يساويه وان ساواه فى المعرفة وتوضيح ما ذكره من ان بيان الامكان والحال انما يقتضيان الاشهرية دون الاتمية ان المطلوب فى بيان الامكان انما هو مجرد وقوع وجه الشبه فى الخارج فى ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحالة وغاية ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الامكان ولا يتوقف الامكان على الاتمية لان مطلق وقوع الحقيقة فى فرد ما يكتفى فى امكانها فاذا قلت انك فى خروجك عن اهل جنسك كالمسك كفى فى المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه اتم منك فى الخروج بل ربما يوجب ذلك تقصيرا فى المدح فيصح التشبيه ولو كنت اتم منه فى الخروج واما بيان الحال فالغرض كاتقدم ان مخاطب جاهل به طالب لمجرد تصويره وذلك يكتفى فيه كونه معروفا فى المشبه ليفيد معرفته فى المشبه فاذا قيل مالون ثوبك المشتري قلت كهذا فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا سواد لان ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا اتم فى السواد لانه زائد على مطلق النصور وازائد على مطلق التصور غير مطلوب ( قوله بيان المقدار ) اى مقدار حال المشبه ( قوله بل يقتضى ان يكون المشبه ) اى مع كونه اعرف واشهر بوجه الشبه ( قوله على حد ) اى نهاية مقدار المشبه اى ان يكون مساويا للشبه فى وجه الشبه لازيد منه ولا ينقص ولو قال الشارح على حد الخ وان يكون اشهر لكان احسن ليتضح به قوله ليتعين مقدار المشبه كل الانتصاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده ( قوله ليتعين ) اى عند مخاطب وقوله مقدار المشبه اى فى وجه الشبه وقوله على ما هو عليه اى فى نفس الامر وتوضيح ذلك ان التشبيه الذى قصده بيان مقدار حال المشبه مخاطب به يعرف الحال فى المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بد ان يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره فى المشبه به على قدره فى المشبه من غير زيادة ولا نقصان والازم الكذب والخلل فى الكلام فاذا قيل كيف يباض الثوب الذى اشترته والحال انه فى مرتبة التوسط او التسفل فى البياض وقلت هو كالتلج ليكون وجه الشبه فى المشبه به اتم كان الكلام كذبا ( قوله واما تقرير الحال ) اى حال المشبه ( قوله الامر ين ) اى الاتمية والاشهرية معا ( قوله لان النفس الى الاتم ) اى الى المشبه به الاتم اميل ( قوله فالتشبيه به ) اى بالاتم الاشهر وهو مبتدأ خبره اجندرو قوله

( وهذه ) الاغراض  
( الاربعة تقتضى ان يكون  
وجه الشبه فى المشبه به  
اتم وهو به اشهر ) اى  
وان يكون المشبه به بوجه  
الشبه اشهر واعرف  
ظاهر هذه العبارة ان كلا  
من الاربعة يقتضى الاتمية  
والاشهرية لكن التحقيق  
ان بيان الامكان وبيان  
الحال لا يقتضيان الا  
الاشهرية ليصح القياس  
ويتم الاحتجاج فى الاول  
ويعلم الحال فى الثانى وكذا  
بيان المقدار لا يقتضى  
الاتمية بل يقتضى ان يكون  
المشبه به على حد مقدار  
المشبه لازيد ولا ينقص  
ليتعين مقدار المشبه على  
ما هو عليه

بزيادة متعلق باجدر والباء فيه للسبية والمعنى فالتشبيه به اولى من التشبيه بالخالى من الائمة  
والاشهرية بسبب افادته زيادة التقرير اى التقرير الزائد في نفسه والتقوية وحينئذ فقير  
الحال مقتضى الامرين وتوضيح ذلك ان المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك  
الحال في نفس السامع بحيث نطمئن اليه ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم لغرض من  
من الاغراض كالتفكير عن السعي بلا فائدة فان صاحبه ربما يدافع بوجه عدم حصول  
الفائدة بوجه الحصول فاذا الحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعة عدم الحصول  
فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس في الاول كاتحقق في الثانى فتقع نفرتة عن  
ذلك السعي وقد تقرر ان تحقق الشيء بالاقوى والاظهر مع قصد ذلك التحقق واجب  
لان الاضعف سبيل للتساهل فيه والغافل عن مقتضاه ودفاعه من النفس باثبات ضده  
وهما (قوله او تزينه) اى جعله دازينة بان يصوره السامع بما تزينه ويحسنه فيتخيل  
السامع حينئذ حسن المشبه فاذا تخيله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه (قوله عطفاً  
على بيان امكانه) اى لا بالجر عطفاً على امكانه (قوله في عين السامع) اى لاجل ترغيبه  
فيه لكونه يصوره له بصورة حسنة تدرك بالعين قال العصام وكان الاول ان يقول  
اى تزين المشبه عند السامع لاجل ان يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه  
جلدنا عم بالحرير وتشبيه نكهة شخص بريج المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل وعلى  
هذا فالمراد بتزينه تصويره للسامع بصورة حسنة سواء كانت تدرك بالعين او غيرها  
(قوله بمقلة الظبي) اى التى سوادها مستحسن طبعاً وهى الشحمة التى تجمع السواد  
والبياض فالسواد الكائن فى مقلة الظبي اوجب لها حسناً لان السواد فى العين حسن  
بالجيلة وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستدارة مع احاطة لون مخالف له غالباً  
من نفس العين او خارجها فلما شبه الوجه الاسود بالمقلة المذكورة صار مصوراً للسامع  
بصورة حسنة قال فى الاطول والتشبيه مبنى على ما قال الاصمعى من ان عين الظبي وبقر  
الوحش فى حال الحياة كاهما سواد وانما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله  
اى تقبيحه) اى لاجل ان ينفر المحاطب عنه (قوله كافى تشبيه) اى كالتشويه الذى فى تشبيه  
(قوله بمجدور) اى عليه آثار الجدرى (قوله بسلمة) بجاه مهملة اى عذرة جامدة اى يابسة  
(قوله نفرتها) اى نفبتها بالنقار فى حال رطوبتها وقوله الديكة بكسر الدال وقبح الياء  
جميع ديك والديكة تطلق على الدجاج وفى لفظ قد اشعار بان اثر القرباق فى السلمة لانه  
يزول بطول الزمان وانما اشعر ببقائه لانه للتقريب ووصف السلمة بالجودليم المشبه  
بزوم تلك الحفر وتقررها كما فى الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة  
من شكل الحفر وما احاطها ووجه تقبيح المشبه فى هذا التشبيه ان المشبه به وهو السلمة  
المذكورة صورتها فى غاية القباحة فلا الحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه  
حسن باستقامة رسومة واعضائه وصار مظهرها فى اقبح صورة لاجل التفير عنه (قوله

واما تقرير الحال فيقتضى  
الامرين جميعاً لان النفس  
الى الاتم والاشهر انيل  
فالتشبيه به بزيادة التقرير  
والتقوية اجدر  
(او تزينه) مرفوع عطفاً  
على بيان امكانه اى تزين  
المشبه فى عين السامع  
(كافى تشبيه وجه اسود  
بمقلة الظبي او تشويهه)  
اى تقبيحه (كافى تشبيه  
وجه بمجدور بسلمة جامدة  
قد نفرتها الديكة) جمع ديك  
(او استطرافه) اى عد  
المشبه طريقاً حديثاً بديها  
(كافى تشبيه فم فيه جدر  
موقد

استطرافه) بالطاء المهملة من استطرفت الشيء اتخذته طريقا اي جديدا والمال  
الطريف هو المقابل للقديم وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه جعله جديدا بديعا لاجل  
الاستلزام لانه لكل جديد لذو وجه جعله جديدا انه اظهر ملتبسا بوصف امر غريب  
مستحدث لم يعهد على ما يأتي ويحتمل ان يكون بالطاء المشالة وحينئذ فالمراد باستطرافه  
جعله طريقا اي جيلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير الى الاول فقوله اي  
عد المشبه طريقا المراد بعده طريقا جعله كذلك وقوله حديثا بمعنى جديدا تفسير لما  
لما قبله وكذا قوله بديعا (قوله كما في تشبيهه) اي كالاستطراف الذي في تشبيه (قوله فم)  
هو كثر ونمر وكامير الجير المطفئ (قوله فيه جر موقد) في القاموس الجرانار المنقذة  
وحيث فلا حاجة الى قوله والمراد تشبيه فم سرت النار فيه سر يانا يتوهم منه الاضطراب  
كاضطراب الوجع (قوله بجر من المسك) اي الذائب وقوله موجه الذهب اي الذائب  
وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان البحر لا يتصور بصورة الجامد ووجه  
الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل الى الحمرة في وسط شيء اسود  
(قوله لابراره) متعلق بفهوم ما فانه عبارة عن استطراف او تشبيه والشارح جعله  
متعلقا بمحذوف حيث قال اي انما استطراف الخ وهو غير متعين قاله في الاطول (قوله  
لابراز المشبه) اي مع كونه مبتدلا (قوله في صورة المتع) اي وهو البحر من المسك  
الذي موجه الذهب والمراد بابراره في صورته ابرازه بصفته حيث الحق به لانه لما الحق  
به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك ان ابراز الشيء البتد في صورة المنوع يتخيل  
انه كهو وهذا موجب لغاية الاستطراف لان الفهم يتخيل فيه صورة المسك الذائب  
وان كان غير ذائب والجر وان لم يكن ذائبا يتخيل فيه صورة الذهب الذائب المتوج  
وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان ذلك هو المشبه به كما علمت وما زاده  
استطراف المشبه به هنا كونه شيئا نافها محقرا اظهر في وصف شيء رفيع لا اتصل اليه  
الاثمان (قوله وان كان ممكنا عقلا) بان يذوب المسك مع كثرة جدا حتى يعد بحرا  
وبذاب الذهب ويحمل فيه ويكون موجاله (قوله ولا ينبغي ان المتع عادة) اي  
ان صيرورة الواقع البتد متمعا عادة مستطرف وقوله غريب تفسير لما قبله (قوله  
وللاستطراف) اي المطلق لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور ولذا لم يأت  
بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال المذكور والحاصل ان الاستطراف  
من حيث هو له وجهان الاول ابراز المشبه في صورة المتع في الخارج والثاني ابراز  
في صورة التادر الحضور في الذهن وهما مفهومان مختلفان والثاني اعم فبزم من كون  
الشيء يتمتع الحصول في الخارج تدره حضوره في الذهن دون العكس فكلمنا ابرز  
المشبه للسامع بصورة احدهما حصل الاستطراف (قوله نادر الحضور في الذهن)  
اي لان تدره الحضور موجبة لقراءة ذلك النادر ولكل غريب لذو اشد غير النادر

بجر من المسك موجه  
الذهب لابراره) اي انما  
استطرف المشبه في هذا  
التشبيه لابرار المشبه  
(في صورة المتع عادة)  
وان كان ممكنا عقلا ولا ينبغي  
ان المتع عادة مستطرف  
غريب (والاستطراف  
وجه آخر) غير الابراز في  
صورة المتع عادة (وهو  
ان يكون المشبه نادر  
الحضور في الذهن اما  
مطلقا كما مر) في تشبيه  
فم فيه جر موقد (واما  
عند حضور المشبه كما في  
قوله ولا زوردية) يعني  
البنفسج (ترهو) قال  
الجوهري في الصحاح  
زهى الرجل فهو مزهو  
اذا تكبر

بالتدرج المستطرف انتقل وصف النذرة لذلك المشبه وصار مبرزاً في صورته أي بصفته  
 فينجر الاستطراف إليه ( قوله أما مطلقاً ) أي ندوراً مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور  
 المشبه في الذهن أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه ( قوله كما مر في تشبيه الخ )  
 من هذا تعلم أن الاستطراف في تشبيه الفهم الذي فيه جرم موقد بالبحر من المسك الذي موجه  
 الذهب له جهتان إبراز المشبه في صورة الممتنع وإبرازه في صورة النادر الحضور ولا منافاة  
 بين الجهتين وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف في التشبيه المذكور ( قوله وأما عند  
 حضور المشبه ) أي وأما أن تكون تلك النذرة حاصلة في المشبه عند حضور المشبه  
 لا مطلقاً لكون المشبه به مشاهداً معناداً لكن موطنه غير موطن المشبه لكون كل  
 منهما من واد غير وادي الآخر فبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر  
 ( قوله كما في قوله ) أي كندرة حضور المشبه عند حضور المشبه في قول أبي العنانية  
 يصف البنفسج كذا في المطول وفي شرح الشواهد أن هذين البيتين لابن الرومي وقبلهما  
 \* بنفسج جمعت أوراقه فحكي \* كلاً ثنرب دمعا يوم نشيت \*

( قوله ولا زوردية ) الواو وأورب ولا من بنية الكلمة لأنافية وهو بكسر الزاي المجهمة  
 الخالصة معرب لأزوردية بالزاي الغليظة وهي الشربة شينا لأنها لا تستعمل في لغة  
 العرب وبتفتح الواو وسكون الراء المهملة والأزوردية صفة لمحذوف أي رب أزهار  
 من البنفسج لأزوردية نسبها الشاعر للعجور المعروف بالأزورد لكونها على لونه فهي  
 نسبة تشبيهية ( قوله يعني البنفسج ) هو بوزن سفر جل كما ضبطه شيخنا العدوي  
 ( قوله تزهو ) أي تكبر ونسبة التكبر للبنفسج تجوز والمراد أن لها علواً وارتفاعاً  
 في نفسها ( قوله قال الجوهري الخ ) أشار بهذا إلى أن زهى من الأفعال اللازمة  
 للبناء للمفعول وأن كان المعنى البناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جن الرجل  
 وعنى بالامر ونجحت النافعة ( قوله وفيه لغة أخرى الخ ) حاصلها أنه يجوز استعمال  
 زها مبني للفاعل لفظاً وأما في البيت وارد على هذه اللغة إذ لو كان وارداً على اللغة  
 الأولى لقيس زهى بضم أوله وقح ثالثة أذهو مضارع زهى المبني للمجهول  
 ( قوله بزرقها ) الباء بالسيية إن كانت الزرقفة راجحة على الحجرة عند القائل أو بمعنى  
 مع أن كانت مرجوحة عنده والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها ( قوله بين الرياض )  
 حال من ضمير تزهو والرياض جمع روض وهو البستان قال العصام ولا يبعد أن يكون  
 قصده معنى علانية أي أنها تزهو علانية لأعلى وجه الخفاء ( قوله على جر البواقيت )  
 صلة التزهو وهو من إضافة الصفة للوصف ( قوله يعني الأزهار والشقائق ) أي  
 شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والجر  
 نعت للأزهار والشقائق وأشار بهذا إلى أنه استعار البواقيت الجر للأزهار الجر كالورد  
 والشقائق والمعنى أنها تزهو وتكبر على الأزهار الجر الشبيهة بالبواقيت الجر وهذا

وفيه لغة أخرى حكاه  
 ابن دريد زهايزهوزها  
 ( بزرقها \* بين الرياض  
 على جر البواقيت ) يعني  
 الأزهار والشقائق الجر  
 ( كأنها فوق قامات  
 ضعفن بها أوائل النار  
 في أطراف كبريت ) فإن  
 صورة اتصال النار  
 بأطراف الكبريت لا يندر  
 حضورها في الذهن  
 نذرة حضور بحر من  
 المسك موجه الذهب  
 لكن يندر حضورها  
 عند حضور صورة  
 البنفسج فيستطرف  
 بمشاهدة عناق بين  
 صورتين متباعتين  
 ( وقد يعود ) أي الغرض  
 من التشبيه ( إلى المشبه  
 به وهو ضربان أحدهما  
 إيهام أنه أتم من المشبه  
 في وجه الشبه ( وذلك  
 في التشبيه المقلوب )  
 الذي يجعل فيه الناقص  
 مشبهه

غير متعين اذ يجوز ان يكون اراد اليواقيت الجر نفسها اى انها تزهو على اليواقيت  
 الجر الحقيقية الا ان المناسب للنفج المعنى الاول ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله كما بها)  
 اى الازوردية بمعنى البنفسجة وعنى بها رأسها من الاوراق وما احاطت به لامع  
 الساق بدليل قوله فوق قامات (قوله فوق قامات) اى ساقات وهو حال من اسم كان  
 وجعها مع ان البنفسجة فوق ساق واحد باعتبار الافراد (قوله ضعفن بها) اى  
 ضعفن عن تحملها لان ساقها في غاية الضعف واللين او ضعفن بسببها لثقلها وطول  
 مكثها فوقه وانما قال ضعفن لان الساق الذي عليه البنفسج اذا طال انحنى (قوله  
 اوائل النار) خبر كما أنها اى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقه لالاشعلة  
 المرتفعة وانما قيد باوائل لان النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت منه واشتعلت  
 احررت وصفت وزال ما فيها من الزرقه ولهذا قيد ايضا بقوله فى اطراف ولم يقل  
 فى كبريت لان اوائل النار الواقعة فى اواسط الكبريت لافى اطرافه لازرقه فيها قاله بس  
 (قوله لا يندر حضورها فى الذهن) اى لان الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار  
 عند ايقادها (قوله لكن يندر حضورها الخ) لان الانسان اذا خطر البنفسج بياله  
 لا يخطر بياله النار لاسيما فى اطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد لان البنفسج  
 جرم ندى ونور رياضى والنار جرم خاريا بس ديارى فاذا حطر البنفسج فى الذهن  
 فاقما ينقل منه عند ارادة التشبيه لما يضاويه من جنس الازهار لانه هو الذى يخطر  
 بالبال عند خطور البنفسج (قوله فيستطرف) اى المشبه وهو صورة البنفسج بسبب  
 مشاهدته اى بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال والجمع بين صورتين متباعدتين  
 وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار باوائل الكبريت والحاصل ان بين صورة  
 البنفسج وصورة اتصال النار باوائل الكبريت غاية البعد فند حضور احدهما  
 فى الذهن بعد حضور الآخر فاحضار احدهما مع الآخر فى غاية الدور وحينئذ  
 فالاستطراف فى التشبيه المذكور من حيث انه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما  
 غاية المساعدة لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بيم الطرفين لانا نقول  
 لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للشبه كان المعتد به هنا استطرافه (قوله  
 عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم قال فى الخلاصة لفاعل الفاعل  
 والفاعلة (قوله وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله احدهما)  
 اى وهو الكثير الشائع (قوله ايها الخ) اى ايقاع التكلم فى وهم السامع اى ذهنه  
 ان المشبه به اتم من المشبه فى وجه الشبه اى مع انه ليس كذلك فى الواقع (قوله وذلك) اى  
 الايهام الذى هو الغرض (قوله الذى يجعل الخ) تفسير للشبه المقلوب (قوله الناقص)  
 اى فى نفس الامر مشبه به اى ويجعل فيه الكامل فى نفس الامر مشبه باذا جعل  
 كذلك وقع فى وهم السامع ان المشبه به الناقص اتم من المشبه فى وجه الشبه لان مقتضى

اصل تركيب التشبيه كالمشبه به عن المشبه في وجه الشبه (قوله قصدا) علة لجعل  
النافع مشبهاً به وقوله اكل اي من المشبه الذي هو اكل في نفس الامر وليس من التشبيه  
المقرب قوله تعالى مثل نوره كشكاة وان كان نوره اتم من المشكاة لان المقصود  
تشبيهه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة في الذهن اوضح والقوة في المشبه به  
قد تكون باعتبار الوضوح (قوله كقوله) اي قول محمد بن وهيب في مدح المأمون  
بن هارون الرشيد العباسي واول القصيدة

\* العذران انصفت متضخ \* وشهود حيك ادمع سفح \*  
\* فضحت ضميري عن ودائه \* ان الجفون نواطق فصيح \*  
\* واذا تكلمت العيون على \* اعجابها فالسر مفتضخ \*  
\* مهما ايت معاني قر \* الحسن فيه محاييل تضخ \*  
\* نشر الجمال على محاسنه \* بدعا واذبه همه الفرح \*  
\* يختال في حلل الشبابه \* مرح وداؤك انه مرح \*  
\* ما زال يلثمي مراسقه \* ويعلى الابريق والقدح \*  
\* حتى استرد الليل خلعتنه \* وفشا خلال سواده وضخ \*

وبعد البيت

\* اشربت بك الدنيا محاسنها \* وزينت بصفاتك المدح \*  
\* واذا سلمت فكل حا دنة \* جلال فلا يؤس ولا ترح \*

(قوله وبدا الصبح) اي ظهر الصبح بمعنى الصبح قال العلامة البيهقي في محتمل  
ان يراد به الضياء التام الحاصل عند الاسفار ويحتمل ان يراد به الضياء المخلوط  
بظلمة آخر الليل وذلك قبل الاسفار فعلى الاول تكون الاضافة في قوله كان غره  
اضافة للبيان اي كان الغرة التي هي الصبح وذلك لان الغرة في الاصل بياض في جهة  
الفرس فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الاسفار فيكون المراد  
بالغرة نفس الصبح وعلى الثاني تكون الاضافة على اصلها لاحاطة الظلمة في ذلك  
الوقت باشرافه هو كالغرة المحاطة بالمشبه بذلك الاطلام آه وربما كان كلام الشارح ميل  
للاول وذلك لان الشاعر قد جعل المشبه الغرة لانفس الصبح وقد قال الشارح بعد ذلك  
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصبح ولم يقل من غرة الصبح مع انها هي التي  
جعلها الشاعر مشبهة فهذا يشير الى انها ماثي واحد وان كان يمكن ان يقال ان في كلامه  
حذف مضاف وظهور لك من هذا ان الصبح ليس اول النهار وفي الاطول ان الصبح  
اول النهار اعني الوقت الذي يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة آخر الليل وان مراد الشاعر  
بفرته الضياء التام الحاصل عند الاسفار وحينئذ فالاضافة حقيقية وعلى هذا  
فيقدر مضاف في قول الشارح اتم من الصبح اي من غره (قوله لبياض الصبح)

قصدا الى ادعاء انه  
اكل كقوله وبدا  
الصبح كان غره  
هي بياض في جهة  
الفرس فوق الدرهم  
استعار لبياض الصبح  
(وجه الخليفة حين  
يمدح) فانه قصد  
ايهام ان وجه الخليفة  
اتم من الصبح في  
الوضوح والضياء  
وفي قوله حين يمدح  
دلالة على انصاف  
المدوح بعمرة حق  
المدح وتكظيم شأنه  
عند الحاضرين  
بالاصفاء اليه والارتياح  
له وعلى كماله في الكرم  
حيث يتصف بالبشر  
والطلاقة عند استماع  
المدح

(و) الضرب (الثاني)  
 من الغرض العائد  
 الى المشبه به (بيان  
 الاهتمام به) اي  
 بالمشبه به (كتشبيبه  
 الجائع وجهها كالبدور  
 في الاشراق والاستدارة  
 بالارغيف ويسمى  
 هذا) اي التشبيبه المشتل  
 على هذا النوع من  
 الغرض (اظهار  
 المطلوب هذا) الذي  
 ذكر من جمل احد  
 الشئين مشبها و  
 الآخر مشبها به انما  
 يكون (اذا اراد الخاق  
 الناقص) في وجه  
 الشبه (حقيقة) كافي  
 الغرض العائد الى  
 المشبه (او ادعاء)  
 كافي الغرض العائد  
 الى المشبه به (بالزائد)  
 في وجه الشبه (فان  
 اريد الجمع بين شئين  
 في امر) من الامور  
 من غير قصد الى كون  
 احدهما ناقصا  
 والاخر زائدا سواء  
 وجدت الزيادة  
 والثقصان ام لم يوجد  
 (فالا حسن ترك  
 التشبيبه) ذاهبا (الى  
 الحكم بالتشابه)

اي للضياء التام الحاصل عند الاسفار وقت الصباح (قوله فانه قصد ايهام الخ) اي  
 بقلب التشبيبه وجعل وجه الخليفة مشبها به لان جملة مشبها به يوهم انه اقوى من غرة  
 الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيبه بالاصالة من كون المشبه به اقوى من المشبه  
 في وجه الشبه (قوله والضياء) عطف تفسير (قوله اتصاف المدوح) وهو الخليفة  
 وقوله بمعرفة حق المادح اي بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره اي والشان ان  
 من عرف شيئا عمله فقوله وتعظيم شأنه عند الحاضرين تفسير لحق المادح وقوله  
 بالاصفاء اليه متعلق بتعظيم اي بالاصفاء من ذلك المدوح للمدح وقوله والارتياح له  
 اي الاطمئنان لذلك المادح (قوله وعلى كاله في الكرم) عطف على اتصاف والضمير للمدوح  
 (قوله حيث) اي لانه يتصف بالبشر اي طلاقة الوجه وعدم هبوسه والمراد بالمديح المدح  
 وحاصل ما ذكره الشارح ان تقييد الشاعر اشراق وجه المدوح على وجهه يقتضي  
 اكليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه وذلك  
 لان اشراق الوجه حال الامتداح يدل على شئنين احدهما قبول المدح والا لعبس  
 وجهه وهذام تلزم معرفة حق صاحبه بمقابله بالسرور التام والثاني كون  
 المدوح طبعه الكرم لان الكريم هو الذي يهزه الانبساط حال المدح حتى يظهر اثره  
 على وجهه ولو كان لثيما لعبس وجهه (قوله بيان الاهتمام به) اي اظهار المتكلم للسامع  
 انه مهتم به ولا بد في هذا من قرينة تدل على القصد كالتدول عما يناسبه الى غيره مع  
 قرينة الحال (قوله كتشبيبه الجائع) من اضافة المصدر لفاعله ووجهه فمفعوله اي كان  
 يشبه الجائع وجهه وقوله كالبدور صفة لوجهها اي وجهها كاشفا كالبدور وقوله في الاشراق  
 اي الضياء وقوله بالارغيف متعلق بتشبيبه اي كان يشبه الجائع الوجه المذكور  
 بالارغيف في الاستدارة واستلذاذ النفس بكل فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور  
 بالبدور الذي هو المناسب الى تشبيبه بالارغيف يدل على اهتمامه بالارغيف ورغبته فيه  
 لجوده وان لم يزل عن حاطره (قوله على هذا النوع) اي بيان اهتمامه وقوله من الغرض  
 اي الذي هو من افراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله اظهار المطلوب) اي  
 ذا اظهار المطلوب او انها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك انه لمساعد عن  
 تشبيه الوجه بالبدور الى الرغيف علم انه انما شبه الوجه به ليكون الرغيف في خياله  
 وطالبه والعادة انه لا يطلبه الا الجائع فالسكاكي ولا يحسن المصير اليه الا في مقام  
 الطمع في حصول المطلوب كما يحكي ان قاضي سجستان دخل على صاحب ابن عباد  
 فوجده متفنا اي عالما بفنون العلوم فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي اراد  
 بالسجستاني نسبة على غير قياس فانار الى ندما ان يعموه على اسلوبه ففعلوا واحدا  
 بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال انتهى الى النفس من الخبر فامر الضاحب  
 ان يقدمه مائدة (قوله كافي الغرض العائد الى المشبه) اي كافي التشبيبه الذي يعود الغرض

منه الى المشبه وكذا يقال فيما بعده وقد تقدم ان الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه  
او حاله او مقدارها او تقريرها او تزينه او تشويهها واستطرافه والعائد الى المشبه به  
ايهام انه اتم او بيان الاهتمام به ( قوله بالزائد ) متعلق بالخاق ومراده بالزائد حقيقة  
او ادعاء كما علم من وصفه الناقص بذلك وكلام المصنف محل نظر كما قال في المطول  
وحاصله انه يقتضي ان التشبيه المفيد للاغراض المتقدمة كلها يقصد فيها الخاق  
الناقص بالزائد في وجه الشبه وليس كذلك اذ لا يقصد الخاق الناقص بالكامل في وجه  
الشبه الا اذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح واجب  
بان المراد بالنقصان والزيادة في وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الحكم كافي صورة التقرير  
او بحسب الكيف كافي غيرها فان في غيرها لا بد ان يكون المشبه اعرف واشهر بوجه  
الشبه كذا قرر شيخنا العلامة العدوي نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى  
المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمالات قطعا ولا يلزم الكمالات حقيقة وهو ظاهر ( قوله  
فان اريد الجمع ) اي فان لم يرد الخاق الناقص بالكامل واريد الجمع الخ ( قوله في امر  
من الامور ) اي سواء كان مفردا او مركبا حسيا او عقليا واحدا او متعددا ( قوله  
من غير قصد الخ ) اي بل قصد استواءهما في ذلك الامر من غير التفات الى القدر  
الذي زاد به احدهما على الآخر ان كان في احدهما زيادة في الواقع اما لاقتضاء المقام  
المباعدة في ادعاء التساوي واما لان الغرض افادة اصل الاشتراك فيلغى الزائد ان كان  
( قوله سواء وجدت الزيادة ) اي في احدهما والنقصان في الآخر كما في قولك تشابه  
وجه الخليفة والصحف وقوله لم يوجد اي المذكور من الزيادة والنقصان وكان الاوضح  
ايم لم يوجد او ذلك كما في قوله تشابه دمعي ومدامتي ( قوله فلا احسن ترك التشبيه ) اي  
ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبا الى الحكم على الشئيين الذين قصد تساويهما  
في الامر بالتشابه فالصدر مضاف للفعول وقوله الى الحكم متعلق بمحذوف حال  
من الفاعل وقوله ترك التشبيه اي المعروف وقوله الى الحكم بالتشابه اي الذي هو تشبيه  
غير معروف فلا بنا في ما تقدم من ان تشابه من ادوات التشبيه والتشبيه المعروف هو  
ما قصد فيه التفاوت في وجه الشبه وغير المعروف الذي هو التشابه هو ما قصد فيه  
اتساوي بين الطرفين في امر من الامور وكان الاولى للمصنف ان يقول الى افادة التشابه  
لاجل ان يشمل قولك تشابه دمعي ومدامتي بالاستفهام فان هذا الحكم فيه كذا قال  
العصام قال السبكي في العروس ويبنى ان يلحق بلافظ التشابه ما وازنه من التماثل  
والتشاكل والتساوي والتضارع وكذا كلاهما سواء اما كان له فاعل ومفعول مثل  
شابه وساوي وضارع فان فيه الخاق الناقص بالزائد انتهى ( قوله ليكون ) اي في المعنى  
وهذا علة الحكم بالتشابه ( قوله احتراز ) علة لترك التشبيه اي ترك التشبيه لاجل الاحتراز  
والتباعد عن ترجيح احد المتساويين في قصده على الآخر في وجه الشبه يعني من غير

ليكون كل من الشئيين  
مشبهها ومشبهها به  
( احتراز من ترجيح  
احدا المتساويين ) اي  
وجه الشبه ( كقوله  
تشابه دمعي اذ جرى  
ومدامتي فن مثلما  
في الكأس عيني تسكب  
فوالله ما ادري ابا  
الخمر اسبلت جفوني  
يقال اسبل الدمع  
والطر اذا هطل  
واسبلت السماء فالباء  
في قوله ابا الخمر للتعدي  
وليست بزيادة على ما  
نوههم بعضهم

قوله شربه للخمر في  
الجرة هكذا في النسخ  
التي بيدي ولعل في  
الكلام سقطا والاصل  
شربه للخمر تشابه  
الخمر في الجرة تأمل  
وقوله او كان يشرب  
من غيره لعل الانسب  
من دمه ( مصححه )

مرجح وذلك لان السابق الى الذهن في التشبيه ترجيح المشبه في وجه الشبه على المشبه ولا ترجيح هنا لان الفرض ان الطرفين متساويان في وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبهاه وقوله من ترجيح اى من ايهام ترجيح احد المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيخل قوله فالاحسن ويطل تجوير التشبيه (قوله احد المتساويين) اى بحسب القصد لا بحسب ما في نفس الامر (قوله كقوله) اى قول ابي اسحاق ابراهيم الصابي اليهودى كان يحفظ القرآن حفظا جيدا ولم يشرح الله صدره للاسلام كاهداء لحسن الكلام (قوله اذ جرى) اى وقت جريانه وفي الاطول اى في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم ويؤيده صيغة تسكب المقيدة للاستمرار (قوله ومدامتى) اى خبرتى وسميت مدامة لانه ليس شراب يستطاع ادامة شربه الاهى آه عصام وتشابهها في الحجرة (قوله من مثل ما في الكأس عني تسكب) الفاء لتعليل علة لقوله تشابه دمعى ومدامتى ومن زائدة اى تشابهها من اجل كون عني تسكب دمعاً مثل ما في الكأس من الخمر او انها ابتدائية وليست زائدة اى من اجل كون عني تسكب دمعاً ناشئاً من مثل الخمر الذى في الكأس ولم يقل مما في الكأس ويحذف مثل اشارة الى ان مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الآخر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقوله عني مفرد مضاف بـم وليس مشى والالوجب ان يقول عني لان المتنى المرفوع المضاف لـياء المتكلم لا تغلب الفه ياء باتفاق كما قال الاشونى في قول ابن مالك والفا سلم اى في المتنى والمحقق به باتفاق وفي المقصور على المشهور وعن هذيل انقلابها ياء حسن وعني مبتدأ وجلة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله فوالله ما ادري ابا الخمر الخ) اى ما ادري جواب هذا الاستفهام والجار والمجرور متعلق باسبلت اى ما ادري اسبلت جفونى بالخمر الحقيقى وفي العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلاً لقوله ام من عبرتى كنت اشرب كما ان قوله ام من عبرتى الخ فيه حذف والاصل ام اسبلت جفونى بالدمع فكنت اشرب منه ليكون مقابلاً لقوله او لا اسبلت جفونى بالخمر وحيث في البيت احتياك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر وحاصله انه لما رأى ان دموعه النازلة منه حال شربه للتمر في الحجرة اظهر انه اختلط عليه الحال وانه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فاسبلت عيناه بالخمر او كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعاً وهذا من تجاهل العارف اذ هو يعلم قطعاً انه يشرب جراً وان الذى تسكب عيناه دمعاً اخر (قوله يقال الخ) الفرض من هذا بيان ان اسبيل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه وحيث قالوا في خبره للتعدية لازمة اذ لا تكون كذلك الا لو كان متعدياً بنفسه (قوله اذا هطل) اى سال كثيراً وبابه ضرب (قوله واسبلت السماء) اى بالطر واسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى متعد بالباء (قوله قالوا في قوله ابا الخمر للتعدية) اى لزوم الفعل (قوله على ما توهمه بعضهم) فيه انه ورد استعماله متعدياً بنفسه واستعماله لازم فى القاموس اسبيل

الدمع بمعنى ارسله وفي الصحاح اسبل الدمع بمعنى هطل فعلى الاول الباء الواقعة في حيزه زائدة وعلى الثاني للتعبية فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه واجابهم بان غاية الامر انه استعمل لازما ومتعديا ولم تعين زيادة الباء سيما والاصل عدم الزيادة وحيث لم يجز الزيادة وهم على ان زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماعى ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعدية فتأمل (قوله ام من عبرتي) ام هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية والجملة بعدها مأولة بمصدر عطف على الجملة السابقة المأولة مع همزة الاستفهام بالمصدر والعبرة بالقبح الدموع واما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله لما اعتقد التساوى بين الدمع والجر) اى في الحجة ولم يقصد ان احدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه الى التعبير بالتشابه ونظير ما تقدم من البيتين قول صاحب بن عباد

\* رق الزجاج وورقت الجر \* وتشابها قشا كل الامر \*

\* فكانه خير ولا قدح \* وكأنها قدح ولا خير \*

(قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله فالاحسن الخ وقد استغيد ذلك من قوله فالاحسن وكأه تعرض له ليوضح بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل الخ وبالجملة فلا داعى لذكر هذا الكلام لعله مما تقدم (قوله بين شيئين) هما المشبه والمشبّه وقوله في امر هو وجه الشبه (قوله ايضا) اى كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الاحسن كما تقدم (قوله لانهما وان تساويا في وجه الشبه الخ) اى بان لم يرد المتكلم ان احدهما زائد فيه ان كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان في احدهما زيادة في الواقع ولان اداة التشبيه قد تستعمل لجرد قصد التشريك كما في الاطول (قوله لغرض من الاغراض) اى غير داخل في وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه ان قلت مقتضى كون التشبيه لغرض ان يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض احسنية العدول الى التشابه قلت المراد بالجواز هنا نفي الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافى الاحسنية لانها ايضا للوجوب لان الاحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا فأتقدم من دلالة الاحسنية على الجواز في مقابله لا يخلو عن تسامح قاله البغوي (قوله زيادة الاهتمام) اى لجه كما اذا شغف بحب فرسه فقال فرسى كلؤلؤة في كف عبد قاصد افادة ظهور منير في اسود اكثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الفرّة ولا تقرير كمالها لانها عنده اعظم من ان تزين او تقرر بل الغرض من تقديم الفرّة وجعلها مشبها الاهتمام بها (قوله وكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في احد الطرفين او لا فينجر الكلام الى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبها لان اصل تركيب الكلام ان يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشئ على المناسب الاصلي من التقديم مما يقتضى

(ام من عبرتي كنت اشرب)  
لما اعتقد التساوى بين  
الدمع والجر ترك التشبيه  
الى التشابه (ويجوز) عند  
ارادة الجمع بين شيئين في  
امر (التشبيه ايضا) لانهما  
وان تساويا في وجه الشبه  
بحسب قصدا لتكلم الا انه  
يجوز له ان يجعل احدهما  
مشبها والآخر مشبها به  
لغرض من الاغراض  
وسبب من الاسباب مثل  
زيادة الاهتمام وكون  
الكلام فيه (كتشبيه فرّة  
الفرس بالصمغ وعكسه)  
اى تشبيه الصمغ بفرّة  
الفرس (متى اريد ظهور  
منير في مظلم اكثر منه)  
اى من ذلك المنير من غير  
قصد الى المبالغة في وصف  
فرّة الفرس بالضياء  
والانبساط

الاهتمام وذلك كما اذا كان يصف لبلأى بىرى فيه او فرسا سرى عليه فانتهى به الحديث الى وصف ما يتعلق بكل منهما فيجعل غرة النانى كالصبح وصبح الاول كالغرة في مجرد اظهار اشراق في سواد من غير قصد قوة ولا ضعف ( قوله كنشيه غرة الفرس بالصبح ) اى فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجر اليها اول الاهتمام بها ( قوله وعكسه ) يعنى تشبيه الصبح بالغرة لمثل ما ذكر من كون الكلام انجر اليه اول الاهتمام به ( قوله متى اريد ) راجع لقوله كنشيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى متى قصد افادة ظهور الخ وقوله منير اى كالغرة وبياض الصبح وقوله في مظلم اكثر منه اى كالليل والفرس والحاصل انه متى قصد ان وجه افادة الشبه ما ذكره جاز ان تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول المقصود بكل من التشبيهين ( قوله من غير قصد ) متعلق باريد وقوله قصداى من التكلم المشبه اى من غير ان يقصد المتكلم ما ذكر بل انما قصد مجرد افادة ظهور منير في مظلم اكثر منه مع ملاحظته التساوى ( قوله والانبساط ) اى الاتساع وقوله وفرط التلاؤاى شدة اللمعان ( قوله ونحو ذلك ) اى نحو المبالغة في وصف الفرس بما ذكر ( قوله اذلو قصد ذلك الخ ) يعنى او قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لاجل المبالغة في الضياء والتلاؤاى لاجل افادة ظهور منير في مظلم فانه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيعين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولا يصح العكس فيه الا لغرض يعود الى المشبه به من ايهام كونه اتم من المشبه على ما عرفت فقول الشارح لوجب الخ اى اذا اريد التشبيه على سبيل التحقيق ولو اريد على سبيل الادعاء تعين العكس كما افاده عبد الحكيم ( قوله وهو الخ ) لما فرغ من الكلام على اركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه وهو اما باعتبار الطرفين او باعتبار الوجه او باعتبار الاداة او باعتبار الغرض وقد اتى به المصنف على هذا الترتيب ( قوله باعتبار الطرفين ) اى افراد او تركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسبة وعقلية ( قوله اربعة اقسام ) هى في الحقيقة تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لان الطرفين اما مفردان او مقيدان او مركبان او المشبه مفرد والمشببه مقيد او بالعكس او المشبه مفرد والمشببه به مركب او بالعكس او المشبه مقيد والمشببه به مركب او بالعكس ثم ان هذه التسعة صيرها المصنف اربعة بان جعل التقييد من حيز الافراد فجعل اقسام المقيد والمفرد في مقابلة ما فيه التركيب وجعل ما فيه التركيب ثلاثة اقسام ما انفرد فيه التركيب وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا ام لا وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد قسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه ( قوله لانه اما تشبيه الخ ) في تقدير الشارح لانه تغيير اعراب المتن لان قوله اما تشبيه الخ خبر هو فجعله خبر ان المحذوفة مع اسمها لكن نوع الاعراب واحد وهو الرفع والاصح في مثله الجواز وقيل بالنوع كالمختلف الاعراب وفيه عمل ان المحذوفة مع اسمها ولم ينصوا على جوازه فيما رأيت وعذر الشارح

وفرط التلاؤاى ونحو ذلك اذلو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به ( وهو ) اى التشبيه ( باعتبار الطرفين ) المشبه والمشببه به اربعة اقسام لانه ( اما تشبيه مفرد بمفرد وهما ) اى الفردان ( غير مقيدين كنشيه الخد بالورد او مقيدان كقولهم ) لمن لا يحصل من سعيه على طائل ( هو كارتام على الماء ) فالمشببه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشببه به هو الارتام المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين

في ذلك الإشارة بتقدير خبر لقوله هو لان مجرد قوله امانشيه مفرد بمفرد لا يصح ان يكون خبرا  
فبين ان الخبر في الحقيقة انما هو مجموع قوله امانشيه مفرد بمفرد و ما عطف عليه من بقية  
الاقسام وانما ظهر الاعراب في كل واحد لان اعراب المجموع من حيث هو مجموع  
متعذر و اعراب واحد دون آخر تحكم آهيس ( قوله و هما غير مقيدتين ) اي و الحال انهما  
غير مقيدتين بمجرور او اضافة او مفعول او وصف او حال او غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه  
الشبه فاذا ذكر من القيود لاحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الظرف  
مقيدا ( قوله كتشبيه الخلد بالورد ) بان يقال الخلد كالورد في الجمرة فالمراد تشبيه الخلد  
الغير المضاف لاحد و جعل في المطول من تشبيه الفرد بالفرد بلا تقييد قوله تعالى هن لباس  
لكم اي كاللباس لكم و انتم لباس لهن اي كاللباس لهن و وجه الشبه بين اللباس و الرجل  
و المرأة حسي و هو الملاصقة و الاشتمال لان كلا من الزوجين يلاصق صاحبه و يشتمل  
عليه عند العانقة و المضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه و يشتمل عليه كذا قال صاحب  
الكشاف و قيل ان وجه الشبه عقلی و هو الستر عما يكره لان كلا من الزوجين يستر  
صاحبه عما يستكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة و لا يقال ان لهن و لكم و صف  
اللباس فيكون التشبيه في التشبهين مقيدا لا ناقصا لانه و ان كان و صفنا لكن  
لا دخل له في وجه الشبه لانه اعتبر في الوجه الاشتمال او الستر عما يكره و لا شك ان اللباس  
في حد ذاته يوصف بكونه يشتمل به و يستتر به من غير توقف على كونه للرجال و لا على  
كونه للنساء و حينئذ فما افاده المجرور من كون اللباس للنساء او للرجال لا يتوقف  
عليه الوجه و ما لا يتوقف عليه الوجه لا يعد من التقييد فلذا قيل انه من تشبيه الفرد  
بالمفرد بلا تقييد ( قوله لان وجه الشبه ) علة لكون كل من الطرفين مقيدا و قوله  
هو التسوية الخ الاولى هو استواء الفعل و عدمه لان التسوية المذكورة و صف  
للفاعل لا للطرفين تأمل ( قوله و هو ) اي وجه الشبه المذكور ( قوله ووقوف على اعتبار  
هذين القيدتين ) اي لان مطلق ساع و مطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه  
المذكور لانه يجوز ان الساعى يحصل من سعيه على طائل و الراقم يجوز ان يرقم على  
حجر و يؤخذ من قوله و هو موقوف الخ انه ليس المراد بالقيد ما ذكر معه قيد مطلقا  
بل ما لقيده مدخل في وجه الشبه و هو كذلك كما تقدم ( قوله و الشمس كالمرآة  
في كف الاشل ) تمامه لما رأينا بدت فوق الجبل ( قوله مفيدة بكونهما في كف  
الاشل ) اي لان الهيئة الحاصلة من الاستدارة و الحركة و تموج الاشراق على الوجه  
السابق التي هي الوجه لا تتحقق الا بقيد كونها في كف الاشل و ما يتوقف عليه الوجه  
قيد و التوقف هنا ضروري اذ المرآة في كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور  
( قوله اعني الشمس ) اي فانه لا تقييد فيها فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل  
حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها ابد كانت

(او مختلفان) ای احدهما مقید والآخر غیر مقید (کقوله والشمس کالمرآة) فی کف الاشل فالمشبه به اعنی المرآة مقبدة بكونها فی کف الاشل بخلاف المشبه اعنی الشمس (وعکسه) ای تشبیه المرآة فی کف الاشل بالشمس فالمشبه مقید دون المشبه به (واما تشبیهه مرکب بمرکب) بان یکون کل من الطرفين کیفیة حاصلة من مجموع اشياء متضامت وتلاصقت حتی عادت شیئا واحدا (کما فی بیت بشار) کأن مثار النقع فوق رؤسناه وانبافنا علی ما سبق تقریره (واما تشبیه مفرد بمرکب کما مر من تشبیه الشقیق) وهو مفرد بعلام یا قوت نشرن علی رماح من زبرجد وهو مرکب من عدة امور والفرق بین المركب والمفرد المقید احوج شیء الی التأمل فکثیر اما یقع الالنباس (واما تشبیه مرکب بمفرد کقوله

کأنها جزأ من مفهومها ولیست بقید خارج (قوله وعکسه) عطف علی قوله (قوله ای تشبیه المرآة الخ) ای تشبیهها مقلوبا (قوله وتلاصقت) تفسیر لما قبله وقوله حتی عادت ای صارت شیئا واحدا یبحث لوانترزع الوجه من بعضها اخذ التشبیه فی قصد المتکلم ویجب فی تشبیه المركب ان یکون وجه الشبه مرکبا ای هیئة کأنه فی تشبیه المفرد بالمركب لابد ان یکون الوجه كذلك واما فی تشبیه المفرد بالمفرد فثارة یکون الوجه مرکبا وثارة یکون مفردا (قوله کما فی بیت بشار) الاضافة للعهد اشیر بها لما تقدم (قوله کأن مثار النقع الخ) بدل من بیت بشار فقد شبهت الهیئة المنتزعة من السیوف السلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤسهم بالهیئة المنتزعة من النجوم وتساقطها فی اللیل الی جهات متعددة (قوله والفرق الخ) اعلم ان الفرق بینهما من حیث المفهوم واضح لاختفاء فیہ لان المركب هیئة منتزعة من امور متعددة اثنان فاکثر کالاعلام الباقوتیة المنشورة علی الرماح الزبرجدیة والمفرد المقید ما کان مقیدا بقید کالاراقم المقید بكون رفد علی الماء والمرآة بقید کونها فی کف الاشل فی المركب یکون المقصود بالذات الهیئة والاجزاء المنتزعة منها تبع لتوصل بها الیها بخلاف المقید فان احد الاجزاء مقصود بالذات والباقی بال تبع وحتیثذ فالاحتیاج للتأمل انما هو بالنظر للترکیب والمواد المحتویة علی التشبیه الواردة علی الانسان وان تمیز کون هذا المشبه الذی فیها والمشبه به من قبل المفرد المقید او من قبل المركب یحتاج لتأمل لان القیود معتبرة فی کل من الامرین ولحاکم فی تمیز احدهما عن الآخر عند الالنباس سوی ذکاء الطبع وصفاء القریحة والحاصل ان التفرقة بینهما لا تكون باعتبار التریب اللفظی لاستوائه فیهمسا غالبا وانما تكون باعتبار قصد المتکلم الهیئة بالذات والاجزاء تبع او باعتبار قصد جزء من الاجزاء والربط بغيره تبع والحامل علی احد القصدين وجود الحسن فیہ دون الآخر فادراك وجود الحسن مقتضى لاحد الامرین انما المحکم فیہ الذوق السلیم وصفاء القریحة وهذه التفرقة بینهما باعتبار المتکلم واما السامع فیفرق بینهما باعتبار القرائن الدالة علی ان المتکلم قصد الهیئة او قصد جزأ مرتبطا بغيره او باعتبار انه لو استعمل ذلك التشبیه لم تطابق ذوقه وطبعه الا ذلك الوجه المقترضی للتقید او عدمه المقترضی للترکیب ومن المعلوم ان الاذواق لا تجری علی نسق واحد لعدم انضباطها فلذا قبل ان التفرقة بین المركب والمقید احوج شیء الی التأمل ای احتیاجها للتأمل اشد من احتیاج غیرها الیه لدقتها واحتیاجها للتأمل بالنسبة للمتکلم والسامع اما المتکلم فن حیث التعبير عنها واما السامع فن حیث ادراكها من کلام البلاغ وانما کان التعبير عنها صعبا لانها من الذوقیات والتعبیر عن الذوقیات صعب وادراكها من التعبير كذلك فتأمل (قوله کقوله) ای قول ابی تمام من قصيدة من الکامل یدح بها المعصم اولها

✽ رقت حواشی الزهر فیهی ثمر مر ✽ رغدا الثری فی حلیه یتکسر ✽

- \* نزلت مقدمة المصيف حيدة \* ويد الشتاء جديدة لانكفر \*
- \* لولا الذي غرس الشتاء بكفه \* كان المصيف هسانا لانثر \*
- \* كم ليلة آسى البلاد بنفسه \* فيها ويوم وبه متعجر \*
- \* مطر يذوب الصخر منه وبعد \* يحويكاد من الفضارة يطر \*
- \* غيان فالانواء فيث ظاهر \* لك وجهه والصحو غيث مضر \*

( قوله تقصيا ) امر من التقصي وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبنى على حذف النون والالف فاعل ونظير يكما مفعوله اى ابلاغ اقصى نظركما وغايته بالمبالغة في تحريض النظر ( قوله في الاساس تفصيله ) اشار بهذا الى انه يتعدى بنفسه وفي القاموس تفصيت في المسئلة بلغت الغاية فيها فهو يفيد جواز تعديه بـ ( قوله اى اجتهدا في النظر ) اشارة الى ان التقصي يدل على التكلف ( قوله تريا وجوه الارض ) اى الاماكن البادية منها كالوجه وفي الكلام حذف اى فاذا تفصيلتها في نظركما واجتهدتما فيه ونظرتما الى ما قابلكما من الارض تريا الخ ( قوله كيف تصور ) مقول لقول محذوف اى قائلين على وجه التعجب كيف تصور اى تبدو صورتها او كيف تصير صورتها حسنة بازهار الربيع فهو من الصورة او كيف تتصور وتنشكّل فهو من التصور او انه بدل اشتمال من وجوه الارض اى كيفية صورتها بثبوت الاشراف لها كما يدل عليه ما بعده ( قوله اى تصور ) اى تمثل وتنشكّل و اشار الشارح الى ان تصور بفتح التاء مضارع تصور المطاوع لصور وقوله حذف التاء اى تاه المطاوعة او ما بعدهما على الخلاف في ذلك ( قوله فتصور ) اى قبل التصور وبدت صورته في الوجود ( قوله تريا نهارا ) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل او عطف بيان وكأنه يقول تريا كيفية تلك الوجوه وهو كونها ذات اشراق مخلوط باسوداد وقوله نهارا مشمس اى ضوء نهاري لان النهار لا يرى من حيث انه زمان ( قوله لم يستر غيم ) بيان لغائده وصف النهار بكونه مشمس ( قوله اى خالطه ) اى خالط ذلك النهار الشمس اى خالط ضوءه ( قوله زهر الربا ) الزهر بفتح الراء والهاء وقد تسكن هاؤه والربا جمع ربوة بضم اوله وقعه المكان المرتفع وفي الكلام حذف مضاف اى لون زهر الربا واراد بالزهر النبات مطلقا واطلق عليه زهرا مجازا لانه احسن ما فيه والدليل على ان المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح لان الازهار باخضرارها الخ ( قوله خصها ) اى الربا بالذكر دون سائر البقاع وقوله لانها اى الربوة انضراى من غيرها وقوله واشد خضرة عطف تفسير واراد انها انضرا باعتبار ما فيها من الزرع ويحتمل ان الضمير في خصها زهر الربا وان الضمير لاكتساب الزهر التايث من المضاف اليه وقوله لانها اى زهر الربا انضرا واشد خضرة اى من زهر غيرها قال في الاطول يمكن ان يقال خصه لانه تخالطه الشمس في اول طلوعها

قوله وغايته لعل الانسبة  
بما قبله وغايتهما وقوله  
في تحريض النظر عبارة  
المعاهد واضح وهي  
ومعنى تقصيا نظركما  
ابلاغاً اقصى  
نظركما وغايته ما بلغاه  
واجتهدا في النظر  
انتهت آه (مصححه)  
باصحابي تقصيا نظركما  
في الاساس  
تفصيله بلغت اقصاه  
اى اجتهدا في النظر  
وابلاغاً اقصى نظركما  
( تريا وجوه الارض  
كيف تصور ) اى  
تصور حذف التاء  
يقال صورة الله صورة  
حسنة فتصور ( تريا  
نهارا مشمساً ) ذا شمس  
لم يستر غيم ( قدشابه )  
اى خالطه ( زهر الربا )  
خصها لانها انضرا  
واشد خضرة ولانها  
المقصود بالنظر  
( فكأنما هو ) اى ذلك  
النهار المشمس  
الموصوف ( مقمر ) اى  
ليل ذو قمر لان الازهار  
باخضرارها قد نقصت  
من ضوء الشمس حتى  
صار يضرب الى السواد  
فالمشبه مركب والمشبه  
به مفرد وهو القمر

و تشبيه اول النهار بالليل القمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف ( قوله ولانها المقصود بالنظر ) اى لان الشخص بحسب الشان يبدأ بالنظر للعالي ثم يمدونه وذكر بعضهم ان قولهم ولانها المقصود بالنظر اى في قول الشاعر تقصيا نظريكماتر باوجوه الاض الخ ( قوله ان ذلك النهار ) اى ضوء ذلك النهار الشمس وقوله الموصوف اى بانه قد خالطه لون زهر الربا ( قوله لان الازهار الخ ) علة لقوله فكما انما هو مقمر ( قوله قد نقصت ) بتشديد القاف وتخفيفها ومفعوله محذوف اى شيئا من ضوء الشمس ( قوله حتى صار ) اى الضوء بضرب الى السواد اى يميل اليه فصار بذلك النهار الشمس كالليل القمر لاختلاط ضوءه بالسواد ( قوله قالشه مركب ) وهو النهار الشمس الذى شابه زهر الربا اى الهيئة المنزعجة من ذلك ( قوله وهو المقمر ) اى الليل المقمر قال في المطول ولا يخلو التمثيل بهذا المثل لتشبيه المركب بالفرد عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر حينئذ ففى التشبه به تعدد وشأبة تركب والجواب ان الوصف والاضافة لا تمنع الافراد لما سبق ان المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والتشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد وحينئذ فلا تسامح على ان صاحب القاموس ذكر ان القمر والمقمر ليلة فيها قر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض ( قوله وايضا ) اى ونعود ايضا الى تقسيم آخر لمطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين اى باعتبار وجود التعدد فيهما اوفى احدهما واعلم ان هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات لتشبيه واحد وهذا تقسيم لتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد ولم يعد تشبيه التعدد بالتعدد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له وايضا هذه الامور النقص اليها التشبيه اعنى الف والتفريق والجمع والتسوية الاقرب فيها انها من البديع لانها من افراد الف والتثنية الذى هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل اقسامه مع ان بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان لا يلبس فيها ولا يخفى ان الفروق والملفوف لا يخص بالطرف بل يجرى فى الوجه ايضا فتأمل ( قوله ان تعدد طرفاه ) اى كل منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيها واحدا ( قوله قاما ملفوف ) اى سمي بذلك لف التشبهات فيه اى ضم بعضها الى بعض وكذلك المشبهات بها ( قوله بالمشبهات ) اراد بالجمع ما فوق الواحد ( قوله على طريق العطف ) اى الفارق بين الاشياء كما فى البيت الآتى وقوله او غيره كانه اراد به مثل قولنا كاهرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالقمر آه اطول ( قوله ثم بالمشبهه ) اراد الجنس اى المشبهين او المشبهات وقوله كذلك اى على طريق العطف او غيره

قوله زيد وعمر الاولى  
حذف العاطف اوىقول  
الزيد ان كاهرين آه من  
هامش قوله اى المشبهين  
اى بهما وقوله المشبهات  
اى يحاول ذلك سقط من قلم  
الناسخ تأمل ( مصححه )

( وايضا ) تقسيم آخر  
للتشبيه باعتبار الطرفين  
وهو انه ( ان تعدد طرفاه  
قاما ملفوف ) وهو ان  
يؤتى اولا بالمشبهات على  
طريق العطف او غيره ثم  
بالمشبه به كذلك ( كقوله )  
فى صفة العقاب بكثرة  
اصطياد الطيور ( كان  
قلوب الطير رطبا ) بعضها  
( ويايسا ) بعضها ( لدى  
وكرها )

(قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو امرؤ القيس (قوله فى صفة) اى فى وصف والعقاب مؤنثة ولذا يجمع فى القلة على اعقب لأن افلا يختص به جمع الاناث نحو عناق واعنق وذراع واذرع ووجه كون اليت وصفا للعقب بكثرة اصطباد الطير انه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها يابسا كثرة اصطباده وهذا اليت من قسيدته التى اولها

\* الاعم صياحها بالظل البالى \* وهل يهمن من كان فى العصر الخالى \*

(قوله قلوب) القلوب هو المشبه ولما قسمه الى قسمين كان متعددا فلذا عد من الشبيه المتعدد لامن الواحد وقوله العناب والحشف البالى مشبه به وهو متعدد ايضا والطير اسم جمع لطائر وال فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله رطبا ويابسا) حالان من القلوب والعامل فيهما كان تضمنها معنى الشبيه اى اشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ويرد عليهما ان الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة ويابسة و اشار الشارح لدفع ذلك بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها وحاصل ذلك الدفع ان الضمير فى رطبا ويابسا راجع للقلوب باعتبار بعضها لان بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الاشكال ولا ضرر فى عود الضمير على الامر العام باعتبار بعضه اذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعلتني احق برذهن بعد قوله والمطلقات يترصن الخ شامل للرجعيات وغيرهن وعلى هذا فقول الشارح بعضها بعد رطبا ويابسا بدل من الضمير المستتر فيهما او تفسيره على حذف اى لانه فاعل رطبا ويابسا لان حذف الفاعل وابقاء رافعه لا يجره البصريون ولا بعض الكوفيين والحاصل ان الرطوبة واليبوسة لما كانتا لا يجتمعان فى محل واحد علم ان كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير فى كل منهما يعود الى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب فلذا فسر الشارح الضميرين بان قال رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يردان لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود فى فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) اى العقاب والوكر عش الطائر وان لم يكن فيه ثم ان الظرف يحتمل ان يكون حالا من قلوب ولا يصح ان يكون حالا من رطبا ويابسا لان الحال لا يبنى من الحال ثم يمكن ان يكون حالا من الضمير المستتر فيهما ويحتمل ان يكون حالا من العناب والحشف مقدنا عليهما ويحتمل ان يكون صفة رطبا ويابسا وعلا بقاء عدة ان الظرف بعد التكررة صفة لها قاله فى الاطول (قوله العناب) بزنة رمان وهو حب احمر مائل للكدره قدر قلوب الطير ثم السدر البستاني وهذا هو الاول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب لانه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله والحشف) بزنة فرس

العناب والحشف) هو اردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبهها الا انه ذكر اولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النثر) اى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنانير)

قوله تلك النساء المناسب هؤلاء النساء كما لا يخفى (مصححه)

وهذا هو الثاني من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس لانه يشاكله في اللون والشكل والقدر والتكامل ووصفه بالبالى تأكيده لانه وصف كاشف ( قوله اذلبس الخ ) علة لمخدوف اي وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكرناه انما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئة حتى يكون من تشبيه المركب ولذا لوفرق التشبيه وقيل كان الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها حشف لم يكن احد التشبيهين موقوفا في القادة على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط محذوف اداة التشبيه من احد التشبيهين ( قوله يعتد بها ) اي من حيث استحسان الذوق لها واستظراف السامع لها ( قوله الا انه الخ ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو ان يؤتى لكن ذكره هنا بمنزلة ان يقال بعد تقرير الكلام والحاصل انه الخ وقرره ضمه ان الاقرب اراجع لقوله شبه الرطب الخ ( قوله وهو ان يؤتى الخ ) سمي مفروقا لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها و فرق بين المشبهات بها بالمشبهات ( قوله كقوله ) اي كقول المرقش الاكبر في وصف نسوة والمرقش من الترفيش وهو التزين والتهجين يقال انما قلب بالمرقش لهذا البيت واسمه عمر واوعوف بن سعد من بنى سدوس واحترز بالاكبر عن المرقش الاصغر وهو من بنى سعد قاله الفخاري وفي شرح الشواهد ان الاصغر ابن اخي الاكبر واسمه ربيعة او عمرو وهو عم طرفه بن العبد وذكر فيه ايضا ان هذا البيت من مرثية عمه اولها

- \* هل بالديار ان يجيب صمم \* لوان حيا طقا كلم \*
- \* الدار وحش والرسوم كا \* رفش في ظهر الاديم قلم \*
- \* ديار اسماء التي سلبت \* قلبي فعيى ماؤها ليجم \*
- \* اضحت خلا وبنتها نند \* نور فيها زهره فاهم \*
- \* بل هل شجنتك الظمن باكرة \* كأنهن النخل من ملهم \*

وبعد البيت ومنها

- \* لسنا كاقوام خلافتهم \* نث الحديث ونهكة المحرم \*
- \* ان يخصبوا يعبوا بمصهم \* او يجمد بوافهم به الام \*

وهي قصيدة طويلة ليست بحجيجة الوزن ولا حسنة الروى ولا مهيبة اللفظ ولا طيبة المعنى قال ابن قتيبة ولا علم فيها شيئا يسحق الا قوله النثر مسك البيت وبهجاد منها قوله ايضا

- \* ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم \*

( قوله النثر مسك ) اي النثر من هؤلاء النسوة نشر مسك اي رائحتهن الذاتية كرائحة المسك في الاستطابة فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه به رائحة المسك

على حذف مضاف كما علمت ( قوله الطيب والرائحة ) في القاموس النشرالريح الطبية  
 او اعم اوريح في ثم المرأة والكل مناسب للقام واما تفسير الشارح له بالطيب فان اراد به  
 ان الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلان تشييد فيه وان اراد طيب تلك النساء غير  
 المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كبير مدح فالصواب حذف لفظ الطيب والاقصا  
 على الرائحة قاله عبد الحكيم ( قوله والوجوه ) اي منهن قوله دنانير اي كالدنانير  
 في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة لان الصفرة بما يستحسن في الوان النساء  
 والدنانير في البيت مصروفة للضرورة ( قوله اطراف الاكف ) اي منهن و اراد  
 باطراف الاكف الاصابع ( قوله اطراف البنان ) على هذه الرواية الاضافة بيانية  
 ( قوله عنم ) اي كنعم يقرأ بالسكون لما علمت من ان روى القصيدة ساكن والحاصل  
 ان في هذا البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه  
 شيء واحد لانه شبه نشرهن برائحة المسك في الاستطابة ووجوههن بالدنانير في الاستدارة  
 والاستنارة واطراف الاكف وهي الاصابع بالعم ان الذي هو شجر لبن الاغصان اجر  
 يشبه اصابع الجوارى الخضبة ( قوله وان تعدد طرفه الاول ) اي يعطف او بغيره  
 ( قوله قشيبه التسوية ) سمي بذلك لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر بواحد في التشبيه  
 ( قوله كقوله ) قال في شرح الشواهد هذا البيت من المجتث ولا علم قاله ( قوله صدغ  
 الحبيب ) بضم الصاد وهو ما بين الاذن والعين ويطلق على الشعر المتدل من رأسه  
 على هذا الموضع وهو المراد هنا ( قوله كلاهما كالليالي ) اي كل منهما كالليالي في السواد  
 الا ان السواد في حاله تخيلي فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو  
 الليالي وانما كان التشبيه متحدا لان المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفي المفهوم  
 والمصدق لا وجود اجزاء الشيء مع تساويها كالليالي وفي بعض الحواشي انه اراد  
 بالحال الجنس المتحقق في متعدد اي واحوال وحيت فيصح جعلها هي والصدغ كالليالي  
 فكل من صدغه كليل وكل حال كليل وبعد البيت المذكور \* وتفره في صفا \* وادمعي  
 كاللآلي \* اي وتفره وادمعي كاللآلي في الصفاء ففيه شاهد ايضا حيث شبه تفره اي  
 مقدم اسنانه ودموعه باللآلي اي الدرر في الصفاء والاشراق قال في الاطول ووصف  
 دمعها بالصفاء بني \* من كثرة بكائه لانه اذا كثر ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل  
 النبع ويدفع عنها المكدرات التي تبرز بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون  
 مكدرا بمكدرات المنبع ( قوله قشيبه الجمع ) سمي بذلك لان المتكلم جمع فيه للشبه وجوه  
 شبه اولانه جمع له امورا مشبهاتها ( قوله كقوله ) اي البصري من قصيدة من السرب  
 يمدح بها ابانوح عيسى بن ابراهيم اولها بات نديمالى حتى الصباح وبعد البيت  
 \* تحسبه ثنوان امارنا \* للفر من اجفائه وهو صاح \*

وطراف الاكف) وروى  
 اطراف البنان (نعم) هو  
 شجر اجرلين (وان تعدد  
 طرفه الاول) يعني المشبه  
 دون الثاني (قشيبه التسوية  
 كقوله \* صدغ الحبيب  
 وحالي \* كلاهما كالليالي \*  
 وان تعدد طرفه الثاني)  
 يعني المشبه به دون الاول  
 (قشيبه الجمع كقوله \* بات  
 نديمالى حتى الصباح \* اغيد  
 بجداول مكان الوشاح \*  
 كاتمايسم) ذلك الاغيد  
 اي الناعم البدن (عن لؤلؤ  
 منضد) منضد (او برد)

\* بت افديه ولا ارعوى \* لتهى ناه عنه اولحى لاح \*  
 \* امزج كاسى بجنى ريقه \* وانما امزج راحا براح \*  
 \* يساقط الورد علينا وقد \* تبلج الصبح نسيم الرياح \*  
 \* اغضيت من بغض الذى نقي \* من حرج في حبه او جناح \*  
 سحر العيون النجل مستهلا \* لى وتور يد الخلد والملاح \*

( قوله نديما ) خبر بات والنديم هو المنادم حالة شرب الراح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى غائبة بمعنى الى واغيد اسم بات وقوله مجدول فكأن الوشاح بإضافة مجدول لما بعده والمجدول فى الاصل المطوى المدمج اى المدخل بعضه فى بعض غير المسترخى والمراد هنا لازمه اى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يصع بالجواهر وما يشبهها يشد فى الوسط او يجعل على المنكب الايسر معقود تحت الابطالين للترزين ( قوله كائما يسم ) بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها اى كان ذلك الاغيد متبسم ولما اتصلت ما الكافة بكان صلحت للدخول على الفعل والتبسم اقل الضحك واحسنه وضمن يسم معنى يكشف فعدها بعن ( قوله اى الناعم البدن ) فى الصحاح يقال امرأة غيدا ، وغادة ايضا ناعمة ورجل اغيد وسمان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وانسب بقوله بات نديما الى حتى الصباح تأمل ( قوله او برد ) الظاهر ان اول التنويع والبرد يقع الراء ولم يصفه بالمتضد لانسياق الذهن اليه من وصف الاول قوله فى الاطول ( قوله حب الغمام ) اى الحب النازل من الغمام اى السحاب مع المطر كالمخ ( قوله او افاح ) يفتح الهمزة وكسرهما لحن وهو الباسونج كافى الاطول وهو نور يتفتح كالورد واوراقه فى شكلها اشبه شئ بالاسنان فى اعتدالها ومنه الابيض الاوراق وهو المراد هنا ومنه الاصفر وتلك الاوراق البيض المشككة بشكل الانسان المعتدلة هى المعتبرة فى التشبيه ولاهبة بما حاطت به من الصفرة لان المراد تشبيه الاسنان لاجموع النفر حتى يقال مما يستفتح كون منبت الاسنان اصفر الذى هو هيئة الافعوان لان الاوراق فيه نابتة فى صفرة فلا يحسن التشبيه بها فافهم آه يعقوبى ( قوله افحوان ) بضم الهمزة وقوله وهو ورد له نور لعل الاولى وهو نور يتفتح كالورد كما عبر به ابن يعقوب والافطاهره ان نوره غيره ( قوله شبه نفره بثلاثة اشياء ) فاليس النفر هو مقدم الاسنان وفى كلام غيره ان النفر هو الغم بتمامه وحينئذ فى كلام الشارح حذف مضاف اى شبه من نفره او انه مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وفى جعل هذا البيت من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى النفر غير مذكور لالفاظ ولا تقدير او حينئذ فهو من باب الاستعارة لامن باب التشبيه الذى كلامنا فيه وقد يجاب بانه تشبيه ضمنى لا صريح وذلك لان اصل اللفظ كائما يسم تبسما كتبسم المذكورات مجاز او تشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه النفر بالمذكورات

هو حب الغمام  
 ( او افاح ) جمع  
 افحوان وهو ورد له  
 نور شبه نفره بثلاثة  
 اشياء ( وباعتبار  
 وجهه ) عطف  
 على قوله باعتبار  
 الطرفين ( اما تشيل  
 وهو ما ) اى التشبيه  
 الذى ( وجهه )  
 وصف ( منترع من  
 متعدد ) اى امرين  
 او امور ( كما مر )  
 من تشبيه الثريا وتشبيه  
 منار النعم مع الاسياق  
 وتشبيه الشمس بالمرأة  
 فى كف الاشيل وغير  
 ذلك ( وقيسده اى  
 المنترع من متعدد  
 ) السكاكى بكونه غير  
 حقيقى ( حيث قال التشبيه  
 متى كان وجهه وصفا  
 غير حقيقى وكان منترعا  
 من عدة امور خص  
 باسم التشيل

ويدل على ان المقصود التشبيه وجود كأن لان المجاز يجب ان لا يشتم فيه رائحة التشبيه  
لفظا ولا تغديرا ولولا لفظ كأن لا يمكن ان يكون مجازا بقى شئ آخر وهو ان الظاهر من  
تعبيره باوانه شبه النقر بواحد دائر بين الثلاثة الا ان يقال ان اوفي البيت بمعنى الواو اوانه  
لما لم يعين واحدا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثة كان كأنه شبهه بالثلاثة كذا كتب  
شيخنا الحنفى وفي الاطول شبه نقره بثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيهها على ان كلا  
مشبه به على حدة وكلمة والتسوية للالهام حتى يرد انه ينبغي الواو فيوجه بان او بمعنى  
التواو وكيف يجعل او بمعنى الواو مع انها احسن من الواو لخلوه عن وصمة الالهام جعل  
المجموع مشبه بها (قوله وباعتبار وجهه الخ) يعنى انه باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات  
اوليات الاول تقسيمه الى التمثيل وغير التمثيل والثاني تقسيمه الى المجمل ومفصل  
والثالث تقسيمه لقریب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) اعترضه العصام بان  
تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان التمثيل يرادف التشبيه  
كما يشهد لذلك كلام الكشف حيث يستعمله استعمال التشبيه واجيب بان التمثيل  
مشارك بين مطلق التشبيه وبين ما هو اخص منه فها هو مقسم المعنى الاعم والقسم  
هو المعنى الاخص وجبئذ فلا اشكال (قوله وصف منترع) اى هيئة مأخوذة متعددة  
سواء كان الطرفان مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا وسواء كان  
ذلك الوصف المنترع حسيا بان كان منترعا من حسى او عقليا او اعتباريا وهما هذا  
مذهب الجمهور وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسمية اصطلاحية (قوله  
امرین او امور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد دون امور (قوله كما مر من  
تشبيه الثريا) اى بمنقود الملاحية المنور فالطرفان مفردان (قوله وتشبيه مشار النفع  
مع الاسياف) اى بالليل الذى تنهاوى كواكب من سائر الجهات فالطرفان فى هذا  
مركبان (قوله وتشبيه الشمس بالمرأة فى كف الاشل) فالمشبه مفرد والمشبه به مركب  
(قوله وغير ذلك) اى كتشبيه المرأة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مركب والمشبه به  
مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئة منترعة من عدة امور والمراد بالتعدد ما له تعدد فى الجملة  
سواء كان ذلك التعدد متعلقا باجزاء الشئ الواحد اولا فدخل فيه على هذا اربعة  
الاقسام المذكورة اعنى ما كان طرفا مفردين او مركبين او الاول مفردا والثانى مركبا  
او بالعكس وقد علمت امثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله بكونه) اى الوصف  
المنترع من متعدد (قوله غير حقيقى) اى غير متحقق حسا ولا عقلا بل كان اعتباريا  
وهما فيحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارى وهما  
كحرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع الكد فالتمثيل عند السكاكى اخص منه بتفسير الجمهور  
وذهب صاحب الكشف الى ترادف التشبيه والتمثيل فكل تشبيه عنده تمثيل حتى  
لو كان وجه الشبه مفردا وذهب الشيخ عبدالقاهر الى انه يشترط فى التمثيل ان لا يكون

(كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار) فان وجه التشبيه هو ﴿ ٢٩٦ ﴾ حرمان الاتفاغ بابلغ نافع مع الكدوانع

في استصحابه فهو  
وصف مركب من  
متعدد وليس بحقيقي  
بل هو عائد الى التوهم  
(واما غير تمثيل وهو  
بمخلافه) اي بخلاف  
التمثيل يعني ما لا يكون  
وجهه منتزعا من  
متعدد وعند السكاكي  
ما لا يكون منتزعا من  
متعدد ولا يكون  
وهما واعتبار بابل  
يكون حقيقيا وتشبيه  
الزبال بالعنقود المتور  
تمثيل عند الجمهور  
دون السكاكي  
(وايضا) تقسيم آخر  
للتشبيه باعتبار وجهه  
وهو انه (اما مجمل وهو  
ما لم يذكر وجهه فنه)  
اي فن المجمل ما هو  
(ظاهر) وجهه او  
فن الوجه الغير  
المذكور ما هو ظاهر  
(يفهم كل احد)  
منه مدخل في ذلك  
(نحو زيد كالاسد  
ومنه خفي لا يدركه  
الا الخاصة كقول  
بعضهم) ذكر الشيخ  
عبد القاهر انه قول  
من وصف بني  
المتهلب للعباج

الوجه المركب حسيا بان كان عقليا واعتباريا وهما واعم هذه المذاهب الاربعة مذهب  
صاحب الكشف او يليه في العموم مذهب الجمهور ويليها مذهب الشيخ واعلم ان  
الهيئة من حيث انها هيئة اعتبارية فجعلها حسية او عقلية او وهمية انما هو باعتبار  
الامور المنتزعة منها (قوله كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار) اي في قوله تعالى مثل الذين  
حلوا التوراة الآية (قوله من متعدد) لانه مأخوذ من الجمار واليهود والجل وكون المحمول  
اوعية العلوم وكون الحامل جاهلا اي غير منفع بما فيها (قوله عائد الى التوهم) اي الاعتبار  
قال سم وفي قوله عائد الى التوهم دلالة على انه اراد بكونه ليس بحقيقي الاعتباري لا غير  
الموجود في الخارج (قوله ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) اي بل كان مفردا (قوله  
وهذا السكاكي الخ) قال في الاطول ظاهره ان قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على  
المذهبيين وليس بمتعين بل يمكن ان يقال انه بيان له على مذهب الجمهور ويعلم منه غير التمثيل  
على مذهب السكاكي وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد او كان منتزعا ولكنه  
وصف حقيقي اي حسي او عقلي (قوله ما لا يكون منتزعا من متعدد) اي بان كان مفردا  
وقوله ولا يكون الخ اي او كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهما ولا اعتباريا بل كان  
وصفا حقيقيا بان كان حسيا وعقليا وتقدم ان كونه حسيا وعقليا باعتبار مادته المنتزعة  
منها والافالهيئة الانتراعية امر اعتباري لا وجود له (قوله واعتباريا) عطف تفسير  
(قوله تمثيل عند الجمهور) اي لان وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه  
غير حقيقي (قوله دون السكاكي) اي لان وجه الشبه وان كان منتزعا من متعدد لانه حسي  
فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيل عند السكاكي  
فبين المذهبيين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله اما مجمل) سيأتي مقابله وهو  
المفصل بعد ذكر اقسام المجمل وكان المناسب ان يقدم المفصل لان مفهومه وجودي ولاجل  
ان يدفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله وهو ما لم يذكر وجهه) اي  
ولما يستتبعه ولا بد من هذا لما سيأتي ان الفصل من جملة اقسامه ما لا يذكر وجهه  
استعنا عنه بذكر ما يستتبعه فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان تعريف المجمل غير مانع من  
دخول بعض افراد المفصل وفي تعريف المجمل بما ذكر اشارة الى انه ليس المراد بالمجمل  
هنا المجمل عند الاصوليين وهو ما لم يتضح دلالة وما في كلام المصنف واقعة على تشبيه  
وقوله ما هو ظاهر اي تشبيه ظاهر هو اي التشبيه اي وجهه في العبارة حذف مضاف  
او ان وجهه بدل من الضمير في ظاهر لان المتصف بالظهور وجه الشبه لانفس التشبيه  
واليس مراد الشارح ان وجهه فاعل بظاهر لان هذا ليس من المواضع التي يحذف  
فيها الفاعل وحاصل ما في المقام ان الضمير في منه ان كان راجعا للمحل في اسناد  
الظهور اليه تسامح اذا المتصف بالظهور وجهه لكن يؤيد هذا الاحتمال ان سياق  
الكلام في تقسيم المجمل وان كان ضمير منه راجعا للوجه فلا تسامح في اسناد الظهور اليه

لكنه خروج عن سوق الكلام ولكون كل من الاحتمالين مشتتاً على خلاف الظاهر من وجه سوى الشارح بينهما (قوله يفهم كل احد) اى يفهم ذلك الوجه كل احد وهذا تفسير لقوله ظاهر وقوله بمن له مدخل في ذلك اى في استعمال التشبيه لا مطلق احد كما هو ظاهر المصنف (قوله نحو زيد كالاسد) اى فانه يظهر لكل احد ان وجه الشبه الشجاعة في كل (قوله لا يدركه) اى لا يدرك وجهه (قوله الا الخاصة) اى فانهم يدركونه بالبدنية او بالتأمل والمراد بهم من اعطوا ذهناً يدركون به الدقائق والاسرار (قوله ذكر الشيخ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) اى قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معديان الاشعري كما قاله البرد في الكامل فانه ذكر انه لما ورد على الجحاج قال له كيف تركت جاعة الناس فقال له كعب تركتهم بخير ادر كوا ما املوا وآمنوا بما خافوا فقال له فكيف بنوا المهلب فيهم فقال جاء السرح نها راو اذا البلوا فقرسان البيات ومعنى البلوا دخلوا في الليل كما صبحوا دخلوا في الصباح ثم قال له فابهم كان انجد فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها (قوله لما سأل عنهم) اى حين سأل الجحاج عنهم ذلك الواصف بقوله ابهم انجد اى شجع (قوله وذكر جار الله) اى جاريت الله والمراد به العلامة محمود الزمخشري ولقب بجار الله لانه كان مجاوراً في بيت الله الحرام ولاتفاق بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق اخذ التأخر عن التقدم او ان ذلك من توافق الآراء (قوله الانمارية) نسبة لانمار قبيلة (قوله فاطمة) بدل او عطف بيان من الانمارية والخرب بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنة وفاطمة هذه كانت من جلة الانصار (قوله وذلك) اى وسبب ذلك القول (قوله عن بنينا) اى الاربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبيسي بكسر الزاى وتخفيف الباء وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الخفنى في نسخة بالقلم وسمعت من شيخنا العدوى بضمها والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعت من شيخنا العدوى وسمعت من شيخنا الشيخ عطية الاجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة لا) لما ذكرت اولاً عمارة معتقدة انه افضلهم ثم ظهر لها انه ليس افضل اضربت عنه وهكذا يقال فيما بعد ولما لم يعلم عين الذى اتت به ثانياً وثالثاً قال الشارح فلان وكان المناسب لكون الاولاد اربعة ان يزيد الشارح لا بل فلان ثالثاً كما عبر به العلامة البيهقي (قوله ثم قالت) اى في الجواب (قوله تكلمتهم) بفتح التثنية وكسر الكاف اى قدتهم بالموت (قوله ان كنت اعلم ابهم افضل) يحتمل ان ايا استغماية معرفة مبتدأ وافضل خبر والمعنى ان كنت اعلم جواب هذا الاستغمام وهى معلقة لاعلم عن العمل في الجزئين جلة ابهم افضل في محل نصب سادة مسد المعولين ويحتمل ان تكون موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول اول وافضل

لما سأل عنهم وذكر  
جار الله انه قول الانمارية  
فاطمة بنت الخرب وبذلك  
انها سئلت عن بنينا ابهم  
افضل فقالت عمارة لا بل  
فلان لا بل فلان ثم قالت  
تكلمتهم ان كنت اعلم  
(ابهم افضلهم كالحلقة  
المفرغة لا يدري ابن طرفاها  
اى هم متناسبون في  
الشرف) يمنع تعيين  
بعضهم فاضلاً وبعضهم  
افضل منه (كما انها)  
اى الحلقة المفرغة (متناسبة  
الاجزاء في الصورة)  
يمنع تعيين بعضها طرفاً  
وبعضها وسطاً لكونها  
مفرغة مصمتة الجوانب  
كالدائرة

خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لاي والمفعول الثاني محذوف اي ان كنت اعلم الذي هو افضل كائنا منهم ولكن المناسب الاول لاجل التتابع بين السؤال والجواب لان السؤال لها بلفظ ايهم الاستفهامية فيناسب ان تكون الواقعة في جوابها كذلك ( قوله الفرغة ) هي التي اذيب اصلها من ذهب اوفضة او نحاس او نحو ذلك وافرغت في القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب اي لا انفراج فيها ثم انه لا يلزم من نفي الانفراج نفي التربع والتثليث مثلا ولكن المراد ما كان كالدارة ليتحقق التناسب في الشكل والوضع فتصير بذلك ذات احاطة نهاية واحدة كالدارة وبهذا تعلم انه ليس المراد بكونها مصمتة كونها لاجوف لها وانما قد الحلقة بكونها مفرغة لان المضروبة يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاى ولانها متفاوت فلا تناسب اجزاؤها ( قوله لا يدري اين طرفاها ) فيه ان هذا يقتضى ان الدائرة المفرغة لها طرفان لكن لا يعلمان في اي محل مع انه لا طرف لها اصلا واجيب باننا لانعلم ان نفي دراية طرفيها يستلزم وجود الطرفين لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع ( قوله اي هم متناسبون في الشرف ) هذا اشارة الى وصف المتضمن لوجه الشبه الكائن في الطرفين وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن التفاوت وان كان ذلك التناسب في الشبه تناسبا في الشرف وفي الشبه به تناسبا في صورة الاجزاء وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف مختص بالشبه به ولكنه يتضمن وصف كل منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبهم في الشرف الى تناسب اجزاء الحلقة ولا يخفى ان هذا الوجه الذي بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه الا بالخواص ( قوله مصمتة الجوانب ) لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب ( قوله كالدارة ) فيه ان الحلقة من افراد الدائرة فكيف تشبه بها واجيب بان المراد كالدارة التي ليست حلقة بل المتداولة في الاشكال عند الحكماء ( قوله وايضا منه مالم يذكر الخ ) هذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي وايضا معمول محذوف والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف اي ومنه اي المجل نثيخ ونرجع لتقسيمه ايضا وقائدة ذكر ايضا افادة انه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخي اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انساب بالخي وبهذا التقرير تعلم ان الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف قاله في الاطول ( قوله دون ان يقول وايضا ما كذا ) اي ويحذف منه ( قوله اشعار الخ ) اي ويقوى هذا الاشعار تأخير مقابل اما مجمل عن قوله وايضا منه الخ فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لآخره من قوله الآتى واما مفصل الذي هو مقابل لقوله اما مجمل ( قوله من تقسيمات المجمل ) اي تقسيمه اولا الى ظاهر وخفي وهذا تقسيم ثان له والحاصل انه لو حذف ايضا لثبوتهم ان هذا تقسيم للخي ولو حذف منه لثبوتهم انه تقسيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للاشعار بان هذا تقسيم للمجمل لا للخي ولا لمطلق التشبيه ( قوله مالم يذكر فيه وصف احد

( وايضا منه ) اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه اي ومن المجمل ( مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين ) يعنى الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد ( ومنه ما ذكر فيه وصف التشبيه وحده ) اي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها ( ومنه ما ذكر فيه وصفها ) اي التشبه والتشبه كليهما كقوله صدقت عنه اي اعرضت عنه ( ولم تصدق مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخيب

الطرفين) اى لم يذكر فيه وصف الشبه ولا وصف المشبهه ( قوله محوزيد اسد ) هذا تمثيل لما لم يذكر الخ اى ونحو زيد الفاضل اسد فان الظاهر ان وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر في كل من التشبيهين وصف احد من الطرفين الموصى الى وجه الشبه المذكور لان الفاضل في التشبيه الثانى لاشعاره بالجماعه اى لادلاله عليها بخصوصها اذ دلالة للعام على الخاص وانما اتى الشارح بالعناية اشارة الى انه ليس المراد مطلق الوصف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره ( قوله ومنه ) اى من الجمل ما ذكر الخ اعترض بان ذكر الوصف يشمل الجمل والمفصل فلا وجه تخصيصه بالجمل واجيب بان له وجهها اذ لا يذكر الوصف المذكور اى الشعر في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرار او هو مستقيم في نظر البلغاء ( قوله كقولها ) اى فاطمة الانمارية هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان مضمون قولها لا يدري اين طرفاها وصف للشبهه وهو تقي دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالى عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم واما وصف الحلقة بالافراغ فلتحقق المشبهه لانه الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة وحيث فلا دخل له في الايماء لوجه الشبه ( قوله ومنه ما ذكر فيه وصفها ) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشد فقط ولعله لعدم الظفر له بمثل في كلامهم ومثاله فلان كثرت اياديه لدى ووصلت مواهبه الى طلبت منه اولم اطلب كالغيث وكفى قولك ان الشمس التي اذا طلعت لم يبد كوكب مثلك ( قوله كقولها ) اى قول ابى تمام بمدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح الشواهد الحسن بن رجا بن الفضل والبيتان من قصيدة من البسيط مطلعها

\* ابدت اسى ان رأتني مجلس الغضب \* وآل ما كان من عجب الى عجب \*

الى ان قال \* ستصبح العيسى والبل عندفتي \* كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب \* صدفت عنه الخ وقوله والبل اى وسير الليل ومعنى البيت ستدخلني الابل والسير في الليل صباحا عندفتي يعفو عند الغضب ( قوله اعرضت عنه ) اى تجربا لشانه او خطأ منى وقلة وقاه بحقه ( قوله ولم تصدف مواهبه ) اى ولم تعرض بمعنى تقطع عطاياه وتصدف بانه الفوقية المفتوحة ومواهبه فاعل اوبالياء التحية ومواهبه مفعول لان صدفت يأتى لازما ومنعدبا وبابه ضرب ( قوله وعاروده ظنى ) اى بعدما صدفت عنه عاروده ظنى اى رجائى وحقيقة هذا الكلام عارودت لمواصلته طلبا لا غداقه ظنا منى اى اجد فيه المراد وحيث فنسبة المعاودة الى الظن تجوز ( قوله فلم يحب ) اى ظنى فيه بل وجدته عند معارودته لطلب الاحسان كما اغن وكيف يحب الظن فيسه وهو بهب عند الاعراض فيه عند الاقبال من باب اولى فهو فى افاضته فى الاقبال والادبار كالغيث ان يجتته اى قصده لشرب ونحوه حال اقباله عليك واذا ريقه اى جاءك ولا فاك احسنه وان ترحلت عنه وفررت منه لج وبالغ في طلبك وادراكك مع فرارك منه ( قوله كالغيث ) هو المطر

الواسع المقبل الذي يرتجيه اهل الارض (قوله ان جثته الخ) هذا في مقابلة قوله وعادوه  
 ظني وقوله وان ترحلت الخ في مقابلة قوله صدفت عنه الخ فنيه لف ونشر مشوش (قوله  
 ريقه) اصله ريق من الروق وقوله يقال اي لفة (قوله اي اوله) تفسير للامرين قبله  
 وهو روق الشباب وريقه (قوله وريق كل شيء افضل) اشارة الى انه يتسع في الريق  
 ويستعمل بمعنى الافضل لعلاقة الزوم كاهنا فردق الشباب وريقه افضل واحسن لانه  
 يلزم من كون الشيء اولاً ان يكون افضل واحسن في الغالب قال العلامة العقبوي  
 وجعل اول المطر احسنه للامن معه من الفساد وانما يخشى الفساد بدوامه (قوله  
 وان ترحلت عنه) اي ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله الخ) بالجيم  
 من اللجاج وهو الخصومة او بالحاء المهملة من الاخاح وهو في الاصل كثرة الكلام  
 اريد به هنا مجرد الكثرة والمعنى على كل حال بالغ (قوله اعرض) هو معنى صدفت عنه  
 وقوله اولم يعرض هو معنى قوله وعادوه ظني (قوله اعني الغيث) من ذلك يعلم ان الضمير  
 في قوله في البيت ان جثته راجع للغيث (قوله بصيكت) هو معنى قوله وافاك (قوله والوصفان)  
 اي الخاصان وهما كون عطايا الممدوح فائضة اعرضت عنه اولاً ويكون الغيث بصيكت  
 جثته او ترحلت عنه (قوله بوجه الشبه) اي الذي هو معنى يشترك فيه (قوله اعني)  
 اي بوجه الشبه (قوله الافاضة في حالتي الطلب وعدمه) هذا بالنسبة للغيث المشبه به وقوله  
 وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه هذا بالنسبة للممدوح المشبه وبهذا ظهر  
 ان ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب ان يقول اعني مطلق الافاضة في الحالين  
 لكن المراد بالحالين في الشبه به الطلب وعدمه وفي الشبه الاقبال عليه والاعراض عنه  
 الا ان يقال ان قوله وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه تفسير لما قبله من الافاضة حالتي  
 الطلب وعدمه وان قوله اعني اي بالوصفين لا بوجه الشبه كذا قرر شيخنا العدوي  
 (قوله عطف) اي معطوف على مجمل والعاطف له هو اما وقيل العاطف له الواو واما  
 لمجرد التفصيل (قوله وهو ما ذكر وجهه) اهم من ان يكون المذكور وجه الشبه حقيقة  
 وذلك كافي في البيت الذي ذكره او يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك  
 الملزوم انه وجه الشبه تسامحاً وان كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر  
 كاشار لذلك بقوله وقد يتساع الخ وهذا غير ما تقدم انه يذكر وصف الطرفين  
 او احدهما المشعر بوجه الشبه لان ما هنا فيما اذا ذكر الوصف في مكان وجه الشبه  
 وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله وثفره) اي واسنان ثفره اي فقه وهو مبتدأ  
 وادمي عطف عليه وقوله كاللاكي خبر وقوله في صفاء هو وجه الشبه وقد مثل بهذا  
 فيما تقدم لتشبيه النسوية باعتبار تعدد الطرف الاول وهو المشبه ومثله لتشبيه  
 الفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه فناسب الحلين بالاعتبارين ووصف الدروع  
 بالصفا ما شماره بكثرتها لاقتضاء الكثرة غسل المنيع وتقيته من الاوساخ التي تخرج

كالغيث ان جثته وافاك  
 اي اناك (ريقه) يقال  
 فعله في روق شبابه وريقه  
 اي اوله واصابه ريق  
 المطر وريق كل شيء  
 افضل (وان ترحلت  
 عنه الخ في الطلب) وصف  
 المشبه اعني الممدوح  
 بان عطايه فائضة عليه  
 اعرض اولم يعرض  
 وكذا وصف المشبه  
 اعني الغيث بانه يصيكت  
 جثته او ترحلت عنه  
 والوصفان مشعران  
 بوجه الشبه اعني الافاضة  
 في حالتي الطلب وعدمه  
 وحالتي الاقبال عليه  
 والاعراض عنه (واما  
 مفصل) عطف على اما  
 مجمل (وهو ما ذكر وجهه  
 كقوله وثفره في صفاء  
 وادمي كاللاكي وقد  
 يتسامح بذكر ما يستتبعه  
 مكانه) اي بان يذكر مكان  
 وجه الشبه ما يستلزمه

بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون بكدارت النبع فيسقط قول بعضهم ان الدمع الصافي لا يدل على الحزن والتمدح به الدمع المشوب بالدم ( قوله وقد يتسامح ) اى يتساهل في ذكر وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستنبه اى يستلزمه ( قوله بان يذكر مكان الخ ) اشار بهذا الى ان مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لانه ظرف مستقر حال من ما وان الاستنباع معناه الاستلزام و اشار بقوله اى يكون الخ الى ان الضمير المستتر فى يستنبع عائدا الى ما والبارز عائدا على وجه الشبه اى قد يتسامح و يذكر فى مكان وجه الشبه امر يستلزم ذلك الامر وجه الشبه ومعنى ذكره فى مكانه ان يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لاحد الطرفين او لكليهما كما تقدم فانه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بان يقال كذا مثل كذا فى كذا بخلاف المستنبع هنا فانه يذكر على هذا الطريق ( قوله فى الجملة ) اى ولو فى الجملة بان يكون التلازم عاديا ولا يشترط ان يكون عقليا وحاصل ما اشار اليه الشارح ان المراد بالاستلزام هنا بمجرد الحصول مع الحصول سواء كان عاديا او عقليا ولا يشترط خصوص التلازم العقلي الذى لا يتخلف اصلا لجواز التخلف هنا الا ترى للحلاوة فى المثال الآتى فانها لا تستلزم ميل الطبع لشيء الخلو اذ قد تكون موجبة لفرقة الطبع من الشيء الخلو كما فى بعض الطباع المنحرفة لمرض ونحوه ( قوله للكلام ) اى فى شان الكلام وقوله الفصيح اى او البليغ وهو الانسب لانه الاحق بالتشبيه بالعسل ( قوله فان الجامع فيه ) اى فان وجه الشبه فى ذلك التشبيه ( قوله لازم الحلاوة ) اى فالدكتور فى العبارة كالحلاوة لازم له كاهو ظاهر ( قوله وهو ) اى لازمها ميل الطبع اى محبة واستحسانه ( قوله لانه ) اى ميل الطبع ( قوله لا الحلاوة ) عطف على لازم الحلاوة ( قوله التى هى من خواص المطعومات ) اى وحينئذ فلا يكون موجودة فى الكلام لانه ليس من المطعومات ولا بد فى الجامع ان يكون متحققا فى الطرفين هذا وما ذكره فى هذا المثال من ان المذكور ملزوم لوجه الشبه لانه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر وبمحتمل ان يكون المذكور فى هذا المثال وهو الحلاوة هى وجه الشبه نفسها ويكون وجودها فى الكلام على وجه التخييل كفى تشبيه السنة بالنجم والبدع بالظلمة وهذا هو الاقرب فان الوجه الاول يرد عليه ان يقال ان كان ذكر الحلاوة مثلا من التعبير عن اللازم بالملزوم كاهو ظاهر كلامه كان من الجواز ولا تناسخ فيه لانه قد ذكر الوجه غاية الامر انه غير عنه بلفظ ملزومه وان كان ذكر الحلاوة لغير ذلك فهو خطأ اذ لا واسطة بين الحقيقة والجواز الاخطاء ولا ينبغي حل الكلام الفصيح على الخطأ فانهم آه يعقوبى ( قوله وهو انه ) اى التشبيه ( قوله اما قريب ) اى مستعمل للعامة وغيرهم وقوله مبتدل اى متداول بين الناس تفسير لقوله قريب والابتدال فى الاصل الامتنان اطلق واريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم لان الشيء

اى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة ( كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها ) اى وجه التشبيه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة ( وهو ميل الطبع ) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات ( وايضا ) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه ( اما قريب مبتدل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى ) اى فى ظاهره اذا جعلته من بادى الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فعناه فى اول الرأى وظهور وجهه فى بادى الرأى يكون لامرين اما ( لكونه امرا جليا ) لاتفصيل فيه ( فان الجملة اسبق الى النفس ) من التفصيل

المتداول بين الناس يكون ممتنا (قوله وهو ما) أي التشبيه الذي ينتقل الخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فإن كان ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتدلا نحو زيد كالفتح فأن الفهم أعرف شيء بالسواد وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله ينتقل فيه من المشبه) أي ينتقل مر يد التشبيه من المشبه إلى المشبه به لاجل بيان حال المشبه (قوله من غير تدقيق نظر) أي من غير نظر وفكر تدقيق (قوله لظهور الخ) علة للانتقال من غير تدقيق نظر (قوله أي في ظاهره) وعلى هذا فالعنى لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المراتب البادية أي الظاهرة وذكر بعضهم أن قوله في بادي الرأي على حذف مضامين أي في وقت حدوث بادي الرأي أو أنه ظرف تنزيلي (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهزمة قلبت ياء لانكسار ما قبلها (قوله في أول الرأي) وعلى هذا فالعنى لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المراتب أولا (قوله وظهر وجهه) أي الشبه في بادي الرأي الخ أشار بهذا إلى أن قوله أما لكونه علة لظهور وجه الشبه فهو علة للعلة (قوله أمرا جليا) بسكون الميم نسبة إلى الجملة أي لكونه أمرا مجعلا والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارح بقوله لا تفصيل فيه إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذي لا تفصيل فيه سواء كان أمرا واحدا التركيب فيه كقولك زيد كهمرو وفي الناطقية أوزيد كالفتح في السواد أو مركبا لم ينظر فيه إلى أجزائه نحو زيد كهمرو في الإنسانية (قوله فإن الجملة) علة للعلة أي وإنما كان الأمر الجلي أظهر من التفصيلي لأن الجملة أي لأن الأمر المجمل أسبق للنفس من التفصيل أي من ذي التفصيل أو من المفصل وقوله أسبق إلى النفس أي من حيث الحصول فيها أو أن في الكلام حذف مضاف أي إلى إدراك النفس وإنما كان المجمل أسبق إلى النفس من المفصل لأن المجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعددة فكلما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات في الشيء زادته خصوصاً وكلما كثرت التفصيل في الشيء قلت أفراده فقل ملائمة وجوده فيكون غريبا بعده عن الجملة التي تسبق إلى النفس لعمومها وكثرة أفرادها ولذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكاملة وهي المركبة من الجنس والفصل وكان التعريف بالأخص تعريفاً بالآخى (قوله من حيث أنه شيء) هو أعم من جسم وجسم أعم من حيوان فهذه الثلاثة كلها بجملة لكنها متفاوتة الرتب في الأجلال (قوله أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أي

الآخى أن إدراك الإنسان من حيث أنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث أنه جسم تام حساس متحرك بالإرادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبّه به أدلاً يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه (كنشيد الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعنى المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة

اسبق فلان التفصيل لتحليل امر مجمل فالجملة اسبق منه (قوله حساس) اى مدرك بالحواس  
واحتزبه عن الجماد (قوله ناطق) اى مدرك للكليات واذا علمت ان الجملة اسبق الى  
النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان امرا جليا كان امرا ظاهرا سهل التداول  
فيلزم ان يكون التشبيه مبتذلا على ما تقدم فاذا فرض ان انسانا شبه زيدا بعمرو في  
الانسانية وآخر شبهه في الانسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن  
العشرة ودقة النظر في الامور فان نظر الثاني اخفى من نظر الاول وبهذا تعلم ان التشبيه  
الواحد يكون مبتذلا بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله  
(قوله اولكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله اما لكونه امرا جليا  
وهو العلة الثانية لظهور الوجه يعنى ان ظهور الوجه اما لكونه امرا جليا واما لكونه ليس  
جليا بل فيه تفصيل ولكه قليل (قوله مع غلبة الخ) اى حالة كون قلة التفصيل مصاحبة لغلبة  
الخ وهذا مصعب العلة (قوله عند حضور المشبه) ظرف لغلبة حضور المشبه به (قوله  
لقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله ادلايخى الخ) علة  
للعلة اى انما كان قرب المناسبة موجبا لغلبة حضور المشبه عند حضور المشبه لانه  
لايخفى الخ وقوله ان الشئ اى المشبه به وقوله مع ما يناسبه اى مع المشبه الذى يناسبه  
بان كانا من واد واحد كالواوى والازهار وقوله اسهل حضورا منه اى من نفسه مع  
المشبه الذى لا يناسبه لانهما اذا كانا متساين اقتزنا في الخيال فيسهل الانتقال في  
التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا مع غيره وهذا التفاوت الذى اوجبه كثرة  
الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيال كاتقدم (قوله كتشبيه الجرة) اى ان التشبيه  
المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به  
في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وكذلك  
تشبيه الاجاصة بالسفر جلة في اللون والشكل والطعم في بعض الاحيان وتشبيه العنبة  
الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فان وجه الشبه في هذه الاشياء فيه تفصيل  
اى باعتبار اشياء لكن تلك الاشياء ظاهرة لتكرر موصوفاتها على الحس عند احضار  
ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهورها واصافها ثم ان مراد المصنف بالجرة المشبه بالكوز  
الجرة الصغيرة التى في حلقتها اتساع ولها اذنان اذهى المشابهة للكوز في الشكل  
والمقدار وليس مراد المصنف بالجرة الكبيرة التى ليس في حلقتها اتساع فاندفع ما قيل  
انه لا مناسبة بين الجرة والكوز في الشكل ولا حاجة للجواب بان المراد مطلق الشكل  
مع مطلق التجويف والافتتاح لجملة مخصوصة (قوله والشكل) اى فان شكل  
كل منهما كبرى مع استطالة (قوله الا ان الكوز غالب الحضور) اى في الذهن  
عند حضور الجرة هذا عند من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس يفرغون  
من الجرة في الكوز ويشربون فاذا حضرت الجرة في الذهن حضر الكوز فيه واعتراض

قوله ثم ان مراد المصنف  
الخ العبارة لعل نسخة  
المحشى ليس فيها وصف  
الجرة بالصغيرة والا فلا  
حاجة الى قوله لصغيرة  
والكبيرة في قوله ثم ان مراد  
الخ وفي قوله وليس مراد  
الخ تأمل (مصححه)

بان الكوز متكرر على الحس وحيث انه غالبا الحضور في الذهن حضرة الجرة فيه اولا وحيث انه فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه واجيب بان في الكوز غلبة الحضور مع الجرة وغلبة الحضور على الاطلاق فتشبهه هنا بالاعتبار الاول والحاصل ان الكوز والمرآة المجلوة في المثال الآتي كل منهما بما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجرة في المثال الاول والشمس في المثال الثاني ومطلقا لتكرر كل على الحس فيصح التمثيل بايهما لغلبة حضور المشبه عند حضور المشبه وكذلك يصح التمثيل بايهما لغلبة حضور المشبه مطلقا فتتمثل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق (قوله عطف على قوله عند حضور المشبه) اي والمعنى حيث ان اولكون وجه المشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه في الذهن غلبة مطلقة اي غير مقيدة بحضور المشبه واعترض على المصنف بان هذه المقابلة لا تحسن لان غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه مطلقا واجيب بان اول منع الخلو لالتماع الجمع كما افاد ذلك العصام (قوله لتكرره على الحس) علة لغلبة حضور المشبه مطلقا كما اشار لذلك الشارح بقوله ثم غلبة الخ وقوله على الحس اي على اي حس من الخواس الخمس والمراد بالحس القوة الحاسة وقوله لتكرره على الحس اي لكونه لازما لتكرره على الحس (قوله كصورة القمر غير منخسف) اي فانها تتكرر على الحس لان الانسان كثيرا ما يراه غير منخسف واما صورته منخسفا فانه لا يراها الانسان الا بعد كل حين وحيث عند سماع لفظ القمر كما في قولك وجه زيد كالقمر تحضر في الذهن صورته غير منخسف لان منخسفا مع ان لفظه اسم لذلك الجرم في حالته وكذلك صورة المرأة عند سماع لفظها تحضر في الذهن مجلوة لا غير وذلك لان التكرار على الحس يغلب حضوره مطلقا واذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة الانتقال اليه عند سماع لفظه وظهور وجه المشبه وازم ابتداء التشبيه (قوله في الاستدارة) يرجع الى الشكل والاستدارة ترجع الى الكيف (قوله تفصيلا) اي لاعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستدارة (قوله غالب الحضور في الذهن مطلقا) اي لكثرة شهود المرأة وتكررها على الحس (قوله لمعارضة كل من القرب الخ) اي لمعارضة مقتضى كل من قرب المناسبة الذي هو سبب لغلبة المقيدة بحضور المشبه والتكرار على الحس الذي هو سبب لغلبة مطلقا لمقتضى التفصيل وذلك لان مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الحس ظهور وجه المشبه وابتدائه لسرعة الانتقال معهما من المشبه الى المشبه ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه المشبه للاحتياج معه الى التأمل قول المصنف من القرب اي من مقتضى قرب المناسبة كما في الجرة والكوز وقوله والتكرار اي تكرر المشبه على الحس كما في الشمس والمرآة المجلوة وقوله التفصيل معمول لمعارضة وفيه حذف مضاف

قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) اي المشبه (على الحس) فان التكرار على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اي كشمسه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه المشبه تفصيلا ما لكن المشبه اعنى المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) اي وانما كانت قلة التفصيل في وجه المشبه مع غلبة حضور المشبه بسبب قرب المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه فيصير وجه المشبه كما امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (واما بعد غريبت) عطف على قوله اما قريب

وهو بخلافه ( اى لا ينقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر

وتدقيق نظر ( لعدم الظهور )  
اى خلفاء وجهه فى بادي  
الرأى وذلك اعنى عدم  
الظهور ( اما لكثرة التفصيل  
كقوله والشمس كالمرأة فى  
كف الاشل ) فان وجه الشبه  
فيه من التفصيل ما قد سبق  
ولذلك لا يقع فى نفس  
الرأى للمرأة الدائمة  
الا اضطراب الا بعد  
ان يستأنف تأملا  
ويكون فى نظره متمهلا  
( اوندور ) اى اولندور  
( حضور المشبه به اما عند  
حضور المشبه بعد المناسبة  
كامر ) فى تشبيه البنفج  
بنار الكبريت ( واما مطلقا )  
وندور حضور المشبه به  
مطلقا يكون ( لكونه وهما )  
كاتب الاغوال ( او مركبا  
خياليا ) كاعلام ياقوت  
نشرن على رماح من زبرجد  
( او ) مركبا ( عقليا ) كمثل  
الحجار يحمل اسفار او قوله  
( كامر ) اشارة الى الامثلة  
التي ذكرناها آتفا ( او لقلة  
تكرره ) اى المشبه به ( على  
الحس كقوله والشمس  
كالمرأة ) فى كف الاشل  
فان الرجل ربما يقتضي  
عمره ولا يتفق له ان يرى  
مرأة فى بد الاشل ( فالغربة  
فيه ) اى فى تشبيه الشمس  
بالمرأة فى كف الاشل ( من

اى مقتضى التفصيل ) قوله اى وانما كان الخ ( اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف  
لمعارضة الخ علة لمحدوف وهو جواب عما يقال كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور  
وجه الشبه مع ان التفصيل فى ذاته يقتضى عدم الظهور وجاصل الجواب ان مقتضى  
التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار  
على الحس فى الصورة الثانية فكان التفصيل غير موجود فعلم من هذا ان قرب  
المناسبة والتكرار اذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بان وجد معه فى محل واحد  
فانه يسقط مقتضاه وان التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له  
يكون من اسباب الغرابة ( قوله بسبب ) متعلق بغلبة وقوله قرب المناسبة اى فى التشبيه  
الاول وقوله او التكرار اى فى التشبيه الثانى ( قوله سببا ) خبر كان وقوله لظهوره اى  
وجه الشبه ( قوله مع ان التفصيل ) اى مطلقا ولو كان قليلا ( قوله فى الصورة الاولى  
اى وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه ( قوله فى الثانية ) اى  
وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا حضر المشبه ام لا ( قوله يعارض )  
خبران ( قوله واما بعيد ) مقابل لقوله سابقا اما قريب وقوله غريب تفسير سابقا له لا  
للاخراج وهو فى مقابلة قوله سابقا مبتذل ( قوله عطف الخ ) اى والعاطف الواو  
على الصحيح لا اما كما هو مبين فى النحو ( قوله وهو بخلافه ) اى بخلاف القريب اى  
ملتبس بخالفته فى المفهوم قاله للابسة متعلقة بمحدوف كما علمت او ان المعنى وهو يعرف  
بخلاف ما تقدم فقوله بخلافه متعلق بعرف المفهوم من المقام ( قوله لعدم الظهور )  
اى فى وجه الشبه وهذا علة لمخالفته للقريب ( قوله اعنى عدم الظهور اما الخ ) اى  
ان عدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل اى فى اجزاء وجه الشبه وظاهره  
ولومع الغلبة واما لندور حضور المشبه به فى الذهن والاول وهو كثرة التفصيل يحتز  
عدم التفصيل وقلة التفصيل المعارضة بالمناسبة والتكرار على الحس الملل بهما  
ظهور وجه الشبه فى المبذل واثار الشارح بقوله وذلك الى ان قوله اما لكثرة الخ  
علة لعلة ( قوله من التفصيل ) بيان لما سبق مقدم عليه وفيه خبر مقدم وما قد سبق  
مبتدا مؤخر والذى سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الاشراف فكانت  
بهم الخ فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل ( قوله ولذلك ) اى لاجل كثرة التفصيل  
فى وجه تشبيه الشمس بالمرأة ( قوله لا يقع ) اى لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعبر  
فيها التفصيل المذكور فيما سبق ( قوله الدائمة الاضطراب ) انما قيد بذلك لان وجه  
الشبه المذكور سابقا لا يتأتى الا مع دوام الحركة وقوله الا بعد ان يستأنف اى يحدث  
ولو قال الا بعد ان تأمل لا بمجرد نظره اليها كان اوضح ( قوله اى اولندور الخ ) اشار  
بذلك الى ان قوله اولندور عطف على كثرة اى اولقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به  
وهذا يحتز الغلبة فيما تقدم ( قوله اما عند حضور المشبه ) اى فقط وقوله بعد

فإن قلت كيف تكون ندرة  
حضور المشبه سببا لعدم  
ظهور وجه الشبه قلت  
لأنه فرع الطرفين والجامع  
المشترك الذي بينهما إنما  
يطلب بعد حضور الطرفين  
فإذا ندر حضورهما ندر  
الثقات الذهن إلى ما يحجمهما  
ويصلح سببا للتشبيه بينهما  
(والمراد بالتفصيل أن ينظر  
في أكثر من وصف واحد  
لشيء واحد أو أكثر بمعنى  
أن يعتبر في الأوصاف  
وجودها أو عدمها أو  
وجود البعض وعدم  
البعض كل من ذلك في أمر  
واحد أو أمرين أو ثلاثة  
أو أكثر فلذا قال (ويقع)  
أي التفصيل (على وجوه)  
كثيرة (اعرفها أن تأخذ  
بعضا) من الأوصاف  
(وتدع بعضا) أي يعتبر  
وجود بعضها وعدم بعضها  
قوله ولذا قال المصنف  
فيما يأتي الخ هذه العبارة  
ليست لفظ المصنف كما لا يخفى  
قلعه حكاه بالعني والخطب  
سهل (مصححه)

المناسبة أي بين المشبه والمشبّهة وحيث فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا علة للعلة  
أي وإتمام حضور المشبه عند حضور المشبه بعد المناسبة بينهما (قوله في تشبيه  
البنفسج بنار الكبريت) أي فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن  
لكنها تندر عند حضور البنفسج فإن قلت يمكن أن الشاعر احضر عنده حال التشبيه  
فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة إليه قلت المراد  
بعد الانتقال الموجب للغرابة أن يكون الشأن في ذلك الشيء ولو اتفق الانتقال  
بسرعة لعارض فيمدح التشبيه لذلك لأنه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له  
ذلك العارض البرؤية وبصورة (قوله وأما مطلقا) أي وأما أن يكون ندوره  
مطلقا أي سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاضر فيه (قوله لكونه)  
أي المشبهه أمر أو هي أي يدركه الإنسان بوجه لا باحدى الحواس الظاهرة  
لكونه هو ومادته غير وجودين في الخارج وإذا كان المشبهه أمر أو هي فلا يدركه  
ليشبهه إلا الاتسع في المدارك فيتحضره في بعض الأحيان فيكون ادراكه تعلق  
وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي (قوله خياليا) وهو  
المعذوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله كالباب الأغوال)  
أي في تشبيه السهام المسنونة الزرق بها (قوله كمثل الحمار الخ) أي فإن المراد بالمثل  
الصفة كما تقدم والصفة اعتبر فيها كما تقدم كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول  
ابلغ ما ينفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه  
الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسيا وإتمام حضور المركب  
مطلقا لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الألفاظ فلا  
تحصل سرعة الانتقال الأندرا فيكون التشبيه غريبا (قوله آفا) أي قريبا والآنف  
هو الوقت القريب من وقتك (قوله أولقته تكرر) أي لكونه حسيا ولكن كان قليل  
التكرار على الحس فهو عطف على قوله لكونه أمر أو هي أي من أسباب ندور حضور  
المشبّهة في الذهن قلّة تكرر على الحس أي على القوة الحاسة وأولى عدم تعلق  
الحس به كالعرش والكرسي ودار التواب والعقاب ويمكن ادخاله في قليل التكرار إن يراد  
عدم كثرته الصادق بعدم الإحساس به قاله في الأطول (قوله كقوله) أي كندرة  
حضور المشبه به في التشبيه الواقع في قوله والشس الخ (وقوله أن يرى مرآة الخ) أي  
وعلى تقدير رؤيتها في كفه فلا يتكرر وعلى تقدير التكرار فلا يكثر فالحق هو قلّة التكرار  
(قوله فإن قلت الخ) حاصله أن وجه الشبه بغير المشبه به فنذكر أحدهما لا يقتضي ندور  
الأخر وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه)  
أي مع أنهما متغايران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصله  
أن وجه الشبه من حيث أنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعلل إلا بعد تعللهما

ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يخطر الطرفان اولاً ثم يطلب ما يشتركان فيه واذا كان احدا الطرفين نادراً كان الوجه نادراً وكونه فرعاً عن الطرفين من حيث انه وجد بينهما لا يتأني انه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سبباً لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث ان وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين فان قلت لم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بتدور حضور المشبه كاعلوه بتدور حضور المشبه به مع ان مقتضى ما تقدم من الجواب ان ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضي عدم ظهور وجه الشبه قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه فتأمل (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين) أي تعقله بعد تعقلهما (قوله فاذا ندر حضورهما) أي او حضور المشبه به بل هو المدعى واما تدور حضور الطرفين فامر زائد على المدعى وقد يقال المراد اذا ندر حضورهما أي حضور مجموعهما (قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه الذي هو سبب في غرابة التشبيه قائل للعهد الذكري (قوله ان ينظر) أي ان يعتبر اكثر من وصف واحد امان جهة وجود الكل او من جهة عدم الكل او من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الاوصاف ثابتة لموصوف واحد او اثنين او ثلاثة او اكثر فالصور اثنا عشرة صورة ولذا قال المصنف فيما يأتي ويقع التفصيل على وجوه كثيرة أي اثني عشر امرها أي اشدها قبولاً عند اولي العرفان ان يعتبر وجود البعض وعدم البعض او يعتبر وجود الجميع فها تان صورتان كل منهما مضروب في احوال الموصوف الاربع تكون صور الاعرف ثمانية وحيثذا فقير الاعرف اربعة وهي أي ان تعتبر جميع الاوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الامور واحداً او اثنين او ثلاثة او اكثر (قوله في اكثر من وصف واحد) فيه ان الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه افضل التفصيل (قوله لشيء واحد) أي ان الاكثر من وصف واحد امان يكون ثابتاً لشيء واحد أي لموصوف واحد كما في تشبيه المفرد بالمفرد او ثابتاً لاكثر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد ودخل تحت الاكثر ثلاث صور ما اذا كان الاكثر من وصف ثابتاً للموصوفين او ثلاثة او لاكثر (قوله بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها) أي وجودها كلها كتشبيه الثريا بتعقود الملاحة المتورقاة قد اعتبر في وجه الشبه وجود اوصاف وهي التضام وتشكل الاجزاء والون ومقدار المجموع (قوله او عدمها) أي او يعتبر عدم الاوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع (قوله او وجود البعض وعدم البعض) أي بان يعتبر في وجه الشبه التركيب من وجود بعض اوصاف وعدم بعض اوصاف كتشبيه سنان الرمح بسنا لهب كما يأتي (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاحوال الثلاثة السابقة (قوله في امر واحد) أي موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدتين

او غير مقيد بن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية النور ( قوله او امرين او ثلاثة ) اى كافي تشبيه  
مركب ب مركب كافي تشبيه مثار النقع مع الاسياف بالليل الذى نهاوى كواكبه وكالتشبيه  
الواقع في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء يخرق من فم رجل فخرق فخرق ( قوله او اكثر )  
اى فالجملة اثنتا عشرة صورة وهى المراد بالوجوه الالمانية فى كلامه ( قوله فلذا قال ) اى  
ولاجل الاعتبار المذكور ( قوله اعرفها ) اى اعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها  
بمعنى اشد ها قبولا عند اهل المعرفة لحسنه ( قوله وعدم بعضها ) اى وتعتبر عدم بعضها  
وهذا تفسير لقول المصنف وتدع بعضا اشارة الى ان المراد بترك بعضها اعتبار عدم  
البعض لا عدم اعتباره وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان عدم اعتبار الاوصاف  
لا يعتبر فى تشبيه من التشبيهات ( قوله الى رديئة ) هى امرأة كانت بخط هجر تقوم الرماح اى  
تعديلها وتحسن صنعها وهى امرأة السمهر بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء  
مفتوحة فراء مهملة كان ايضا يحسن صنع الرماح ( قوله كان ) سنان اى حديدته التى  
فى طرفه ( قوله سنا لهب ) اى ضوء لهب اى لهب مضى ومتهرق فهو من اضافة  
الصفة للوصف كما يؤخذ من كلام الشارح واللهب النار والمعنى كان سنانا نار مضية  
ومشرقة وقوله لم يتصل اى ذلك اللهب بدخان واذا كان كذلك كان شديد اللعان  
( قوله فاعتبر فى اللهب ) اى هو موصوف واحد و اشار بذلك الى ان المشبه به هو  
اللهب كما ان المشبه سنان الرمح وخيئتد فقوله سنا لهب بمعنى لهب ذوسنا قاضفة سنا  
لهب من اضافة الصفة للوصف كما قلنا والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون  
وعدم الاتصال بالسواد ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فاعتبار  
هذه الاوصاف الا ان تكون تبعا ومع ذلك يحتاج الى تقدير المضاف اى كان اشراق  
سنان سنا لهب ( قوله الشكل ) اى الغروطى الذى طرفه دقيق ( قوله واللون ) اى الزرقة  
الصافية ( قوله ونقاء ) عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصدا وبالترك  
بدون قصد بين ان المراد الترك قصدا بقوله ونقاء فهو عطف تفسيرى اعتبر عدمه  
لان اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه ثم ان ظاهر  
كلام المصنف انه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الاوصاف كان اعرف حتى اذا قيل مثلا  
زيد كهمر وفى مجموع الجين وعدم الكرم كان من جملة الاعرف وليس كذلك بل انما  
يكون اعرف ان كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج الى مزيد تنبيه كما مر فى البيت  
وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل المعبر بزداد حسنا واعتبارا عند تدقيق النظر  
فى اسقاط بعض الاوصاف لان الاقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود  
وعدم فليتأمل آه يعقوبى ( قوله وان تعتبر الجميع ) اى وجود جميع الاوصاف وهو عطف  
على قوله ان تأخذ بعضا الخ فهذا من جملة الاعرف ان قلت ان جميع اوصاف الشيء  
ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها فى التشبيه قلت ليس المراد

قوله كانت بخط هجر هو  
بالفتح وبكسر مرفا السفن  
اى مرساها بالبحرين واليه  
تسب الرماح لانها يتابع به  
لانه منبها كذا فى القاموس  
( مصححه )

( كما فى قوله . حلت  
ردنيا ) يعنى ربحا منسوبا  
الى رديئة ( كان سنان  
سنا لهب لم يتصل بدخان )  
فاعتبر فى اللهب الشكل  
واللون واللعان وترك  
الاتصال بالدخان ونقاء  
( وان تعتبر الجميع كما مر  
من تشبيه الثريا ) بعنقود  
الملاحية المنورة باعتبار  
اللون والشكل وغير ذلك  
( وكلما كان التركيب  
خياليا كان او عقليا ) من  
امور اكثر كان التشبيه  
ابعد ( لكون تقا صبله  
اكثر

باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في الشبهة بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبهة من حيث الوجود والاثبات (قوله وغير ذلك) اي كاجتماعها على منافية مخصوصة من القرب وكالوضع لاجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم (قوله وكلما كان التركيب) مامصدرية ظرفية اي كل وقت من اوقات كون التركيب في وجه الشبهة وقوله خياليا كان الخ خياليا خبر اكان مقدم عليها وذلك بان كان هيئة معدومة مفروضا اجتماعها من امور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله وكأن محجر الشقيق الخ وقوله او عقليا وهو المركب المعدوم هو ومادته كما في قوله ومسنونة زرق كانياب اغوال ولم يقل او حسي لان المقسم التركيب لا المركب والظاهر انه لا يكون حسيًا قاله يس قال العلامة عبد الحكيم انما قابل الخيالي بالعقلي مع ان المقابل للعقلي انما هو الحسي لان التركيب لا يكون حسيًا (قوله من امور) خبر كان (قوله ابعد) اي عن الابتذال (قوله لكون تفاصيله اكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس وانما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما الآية فانها عشر جل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبهة من مجموعها وبيان ذلك يظهر بتلاوة الآية قال الله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما اتزلنا من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاهم امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالاسم فاشبهه مركب من عشر جل بعد وظن اهلها جلة وانهم قارون عليها جلة اخرى تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جلة واحدة ومعنى فاختلط به نبات الارض فاشتبك به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول وقوله حتى اذا اخذت الارض زخرفها اي حتى اذا تزينت بزخرفها وازخرف في الاصل الذهب وقوله وازينت اي وتزينت تفسير لما قبله وقوله وظن اهلها اي اهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وقوله قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها وقوله فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصد وقوله كأن لم تغن بالاسم اي كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذلك من زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقامه قد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا اي حالتها العجيبة الشأن وهي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بفتنة بالكلية بعد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضه ببعض وزين الارض بانواره وطلاوته وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلامته من الجوائح ووجه الشبهة هيئة منزوعة من تلك الامور وهي حصول شيء يترتب عليه النافع فيحصل السرور به وتسمى عاقبة امره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان

المتبادر من الضمير عوده الى خصوص ما كان التركيب فيه من امور كثيرة فلذا اظهر  
والحاصل ان بلاغة التشبيه منظور فيها الى كونه بعيدا غريبا سواء كان وجه الشبه  
فيه تركيب من امور كثيرة اولا وسواء ذكرت الاداة او حذت وحينئذ فاطلاق البليغ  
على التشبيه الذي حذت اداته اطلاقا شائعا طريقة لبعضهم والا فهو يسمى مؤكدا  
كما يأتي وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس المراد انه من افراد هذا الضرب  
بل المراد انه نفس هذا الضرب كما علمت وحينئذ فالأوضح ان يقول والتشبيه البليغ  
هو هذا الضرب ثم ان المراد بالبليغ هنا الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى  
الوصول او اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجاز الامن البلاغة  
المصطلح عليها لانه انما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه ولا يقال يصح اراءة  
المصطلح عليها باعتبار الكلام الذي فيه التشبيه لانا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقة  
لمقتضى الحال ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ اذ ربما كان الغريب المبذل  
مطابقا لمقتضى الحال كما اذا كان الخطاب مع شخص يقتضي حاله تشبيهها بمبتدلا  
لبلاغة وسؤ فهمه فلا يكون الغريب بليغا بل الغريب المبذل كذا قرر شيخنا العدوي  
(قوله لغرابته) على التسمية هذا الضرب بليغا فالغرابية موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبا  
كان بليغا اذ لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبذلة (قوله ولان  
نيل الشيء) اي حصوله بعد طلبه الذي والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب  
وهذا عطف على قوله لغرابته (قوله الذ) اي من حصوله بالطلب ثم ان هذا لا ينافي ما  
تقدم في باب حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الذ لكونه رزقا من حيث  
لا يحسب لان الطلب لا ينافي الحصول الغير المترقب لانه يمكن حصول المطلوب قبل  
وقت ترفقه او من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترفق  
فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة (قوله وموقعه في النفس) اي وقوعه عند النفس  
(قوله وانما يكون الخ) جواب عما يقال ان الغرابية تقتضي عدم الظهور وخفا المراد  
لاقتضائها فله الرجوع المقتضية لعدم ادراك كل احد فيحتاج الى مزيد التأمل والنظر  
ولاشك ان عدم الظهور وخفا المراد بوجوب التعقيد وقد تقدم اول الكتاب انه محل  
بالفصاحة والاخلال بالفصاحة محل بالبلاغة وحينئذ فلا تكون الغرابية موجبة لبلاغة  
التشبيه فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب وحاصل الجواب  
ان الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المعنى ودقته وهذا محقق لبلاغة  
وهو المراد هنا وتارة ينشأ عن سوء تركيب الالفاظ وعن اخلال الانتقال من  
المعنى الاول الى المعنى الثاني وهذا هو المحقق للتعقيد المحل بالفصاحة (قوله  
اذا كان سيبه لطف المعنى) اي لا اذا كان سيبه سوء ترتيب الالفاظ كما في قوله  
\* ومماثلة في الناس الامم لك \* ابواه سي ابوه يقاربه \*

(و) التشبيه (البليغ)  
ما كان من هذا الضرب  
اي من البعيد الغريب  
دون الغريب المبذل  
(لغرابته) اي ليكون  
هذا الضرب غريبا غير  
مبذل ولان نيل الشيء  
بعد طلبه الذ وموقعه  
في النفس اللطف وانما  
يكون البعيد الغريب  
بليغا حسنا اذا كان سيبه  
لطف المعنى ودقته  
او ترتيب بعض المعاني  
على بعض وبناء ثان  
على اول وردت الى  
سابق فيحتاج الى  
نظر وتأمل

او كان سببه اختلال الانقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود كما في قوله

﴿ سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لَتَقْرَبُوا ﴾ وتسكب عيناى الدمع ليجمدا \*  
على ما تقدم تقريره وقوله ودقته عطف تفسير والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى  
ودقته كما في تشبيه البسج باوائل النار في اطراف كبريت وقوله او ترتيب بعض المعاني  
على بعض اى كالترييب في واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما الآية فان خضرة  
النبات مرتبة على الماء واليابس مرتب على الخضرة وقوله وبناء ثان الخ عطف على  
ترتيب بعض المعاني على بعض عطف تفسير او لازم على ملزوم وكذا قوله وردتال  
الى سابق وقوله وتأمل تفسير لنظر (قوله بما يجعله) اى يصرف بمجمله ضربا وذلك  
بان يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا او انتفاء وصف موجود  
ولو بحسب الادعاء (قوله ويخرجه عن الابتذال) اى الى الغرابة وهذا عطف لازم  
على ملزوم (قوله كقوله) اى قول القائل وهو ابو الطيب المتنبي من قصيدة من الكامل  
يمدح بها هارون بن عبد العزيز الادرا جي واولها

﴿ امن ارد يارك في الدجى الرقباء ﴾ اذ حيث كنت من الظلام ضياء \*

(قوله لم تلق هذا الوجه الخ) هذا الوجه مفعول وشمس نهارة فاعل والمراد بهذا  
الوجه وجه الممدوح اى لم تلق هذا الوجه شمس نهارة في حال من الاحوال الامتنية  
بوجه لاحيا فيه فقوله الابوجه استثناء مفرغ من الحال يعنى ان الشمس دائما وابدا  
في حيا ونخل من الممدوح لما ان نور وجهه اتم من النور والاشراق الذى فيها فلا  
يمكن ان تلاقى وجهه الا اذا انتفى عنها الحياء اما عند وجوده كما هو حق الادب منها  
فلا يمكن ان تلقا ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس نهارة على المفعولية  
والمعنى ان الشمس لا يمكن ان يلقاها وجه الممدوح الا اذا كانت متجردة عن الحياء الذى  
يلبغى لها ان لا ترتكبه اذ لو كان فيها حياء لامتنعت من ان يلقاها وجه الممدوح لكونه  
اعظم منها (قوله فتشبيه الوجه) اى وجه الممدوح بالشمس مبتذل اى كثير العروض  
للاسماع لجر بان العامة به فان قلت ان المقاد من البيت ان الوجه اعظم منها في الاشراق  
والضياء فلا فائده وظهورها عند وجوده انما هو من قلة حيايتها ومن قلة ادبها  
وحينئذ فلا تشبيه في البيت لامصرح به ولا مبدرة قلت ان التشبيه في البيت ضمنى كما اشار له  
الشارح في الوجه الاول في لم تلق وذلك لان وجه الممدوح اذا كان اعظم من الشمس  
في الاشراق والضياء يستلزم اشتراكهما في اصل الاشراق فيثبت التشبيه ضمنا  
فكانه يقول هذا الوجه كالشمس في اصل الحسن فقط ثم ان جعل الشارح الوجه  
مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وان كان المقاد من البيت بعد جعل التشبيه صينيا ان المشبه  
الشمس بسبب ذكر عدم الحياء لان الوجه اتم في وجه الشبه فيكون هو المشبه به والمماثل  
ان المقاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال

(وقد يتصرف في)

التشبيه (القريب)

المبتذل (بما يجعله)

غريبا (ويخرجه)

عن الابتذال (كقوله)

لم تلق هذا الوجه

شمس نهارة الابوجه

ليس فيه حياء فتشبيه

الوجه بالشمس مبتذل

الان حديث الحياء

وما فيه من الدقة

والخفاء اخرجه الى

الغرابة وقوله لم تلق

ان كان من لقيته

يعنى ابصرته فالتشبيه

مكنى غير مصرح به

قوله ان لا ترتكبه

هكذا في النسخ ولعل

الاصوب حذف لا

او هو محرف والاصل

ان لا تزياله مثلا اى

لا تفارقه تأمل اللهم

الان يقال ان الضمير

في ترتكبه عائد على

التجرد المفهوم من

قوله متجردة فتدبر

مصححه

الشارح فتأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله الآن حديث الحياء) أي ذكر في الحياء  
عن وجه الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله وما فيه من الدقة) أي من حيث افادة  
المبالغة في الممدوح وان وجهه اعظم اشراقا وضياء من الشمس (قوله والخفاء) عطف  
تفسير (قوله اخرجه الى الغرابة) خبر ان أي اخرج التشبيه المذكور من الابتذال  
الى الغرابة والحسن لان ادراك وجه المحبوب في غاية الاشراق والضياء عن وجه  
الشمس فيه غرابة (قوله بمعنى ابصرته) أي والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس فهارنا  
والاستناد حينئذ مجازي لان الشمس لا تبصر حقيقة (قوله مكنتي) أي لان قوله ليس فيه  
خفاء يدل على ان وجه الممدوح اعظم منها اشراقا وضياء وهذا يستلزم اشتراكهما  
في اصل الاشراق والضياء فثبت التشبيه ضمنا لاصريحا بقول الشارح غير مصرح به  
تفسير لمكنتي وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لان المذكور في البيت ملزوم التشبيه  
وهو في الحياء المستلزم لكون الوجه اعظم اشراقا كذا في بس وتأمل (قوله وعارضته)  
أي مائلته وهو مرادف لقابلته (قوله فهو فعل ينفي عن التشبيه) أي يدل على التشبيه  
الواقع بعد اداة الاستثناء لان المعنى لم تقابله الابوجه ليس فيه حياء فتقابلته وتمثاله  
فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفي المصريح به فيكون مصرحا به على هذا بخلاف  
الاول فانه ليس فيه لفظي ينفي عن التشبيه (قوله أي لم تقابله) أي لم تمثاله في الحسن  
والبهاء الابوجه لاحياء فيه (قوله وقوله) أي قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواو ين  
(قوله عزماته) أي اراداته المتعلقة بمعالى الامور فهو جمع عزمة وهي المرة من العزم  
وهي ارادة الفعل مع القطع (قوله ثواقبا) حال من النجوم لان مثل النجوم في معنى بمثابة  
لنجوم فصيح بجنى الحال من المضاف اليه والثواقب النواظرون في الظلمات باشرافها  
مأخوذة من الثقوب وهو النفوذ سمي لمعان النجوم تقوبا لظهورها من وراء الظلة  
فكانت نقبتها ولذلك فبر الشارح الثواقب بالوامع (قوله أي لوامعا) بالصرف  
محاكاة لثواقب المفسر الواقع في البيت مصروفا للضرورة (قوله لولم يكن الخ) جواب  
لوحذف أي لم التشبيه لكن لها افول فلم يتم التشبيه لكون المشبه به انقص (قوله  
افول) أي غروب وغيبة (قوله فتشبيه العزم) أي الارادة بالنجم أي في الثقوب وهو  
النفوذ الذي هو في كليهما تخيلي لانه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات  
باشرافها امر مشهور معلوم لظهور وجه المشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق  
ولكن ادعى ان مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أي عدم الغيبة فصار  
غربيا فكانت قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا ان المشبه اختص بشئ آخر عن  
المشبه به (قوله مبتذل) أي لظهور وجه المشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل (قوله  
مثل هذا التشبيه) أي المتصرف فيه بما يصير غريبا (قوله المشروط) أي المقيد  
اذ ليس المراد خصوص الشرط الفحوى بل ما هو اعم (قوله لتقييد المشبه الخ) مثال

وان كان من لقيته بمعنى  
قابلته وعارضته فهو فعل  
ينفي عن التشبيه أي لم تقابله  
في الحسن والبهاء الابوجه  
ليس فيه حياء (قوله عزماته  
مثل النجوم ثواقبا) أي  
لوامعا (لولم يكن للمقاييس  
افول) فتشبيه العزم بالنجم  
مبتذل الا ان اشراط عدم  
لاقول اخرجه الى الغرابة  
(ويسمى) مثل هذا  
التقييد (التشبيه المشروط)  
تعميد المشبه او المشبه به  
او كليهما بشرط وجوده  
او عدمي يدل عليه بصريح  
اللفظ او بسباق الكلام  
(وباعتبار) أي والتشبيه  
باستبار (اداته اما مؤكدة  
وهو ما حذف اداته مثل  
وهي تمرر السحاب) أي  
مثل مر السحاب (ومنه)  
أي ومن المؤكد ماضيف  
المشبه به الى المشبه بعد  
حذف الاداة

تقييد المشبه به ما تقدم من قوله عزمانه مثل النجوم الخ فإنه قيد المشبه به بعدم الافول فلم يتم التشبيه بدونه ومثال تقييد المشبه بالو عكس المثال بان قيل النجوم كعزمانه لولائه لا افول لها ومثال تقييدها معا ما لو قيل زيد في علمه بالامور اذا كان غافلا كمر وفي علمه اذا كان يقظان ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر ومثال المدلول عليه بسباق الكلام ما لو قيل هذه القبة كالفلك في الارض لان المعنى كالفلك لو كان في الارض وكقوله هي بدر يسكن الارض اي هي كالبدر لو كان البدر يسكن الارض (قوله بشرط وجودي) كقوله هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الارض فان هذا الشرط امر وجودي ومثال العدمي ماسبق في البيت فان قوله ليس فيه حياء وقوله لو لم يكن للثاقبات افول كل منهما عدمي (قوله يدل عليه) اي على الشرط (قوله امامؤكد) اي لانه كدبادمان المشبه عين المشبه به (قوله ما حذفت اداته) اي تركت بالكلية وصارت نسبيا منسبا بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاشعار بان المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الاداة مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه مؤكدا في قوله تعالى (وهي تمرمر السحاب) ان قدرت الاداة كان للتشبيه مرسلا وان لم تقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح بقوله اي مثل مر السحاب بيان لحاصل المعنى كما افاد ذلك العصام وعبد الحكيم (قوله وهي تمر) اي الجبال يوم القامة تمرمر السحاب اي انها بعد النفخة الاولى تسير في الهواء كسير السحاب الذي تسوقه الرياح ثم تقع على الارض كالقطن المنسدف ثم نصير هباء (قوله بعد حذف الاداة) اي وتقديم المشبه به على المشبه فان قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع ان توجيهه بانه يشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا اي فيما اذا اضيف المشبه به الى المشبه قلت تجعل الاضافة فيه بانية وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم (قوله نحو قوله) اي القائل قال في شرح الشواهد ولا اعرف قائله (قوله تعبت) اي تلعب اي تحرك الاغصان تحريكاً كفعل اللاعب العابت والافاريج لا تعقل (قوله اي تميلها) اي تميل رفيقا لا ضيفا فقيه اشارة الى اعتدال الريح في ذلك الوقت (قوله والجوانب) عطف تفسير (قوله وقد جرى) اي ظهر والجملة حالية (قوله ذهب الاصيل) اي صفرته التي كالذهب والاضافة على معنى في اي وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على لجين الماء (قوله هو الوقت بعد العصر) تفسير للاصيل بفتح الهزة على وزن امير (قوله بعد من الاوقات الطبية) لا اعتداله بين الحرارة والبرودة ولكون ذلك الوقت من اطيب الاوقات خص وقت الاصيل بكون عت الرياح للغصون فيه لان قوله وقد جرى حال من الضمير في تعبت (قوله ويوصف) اي ذلك الوقت بالصفرة فيقال اصيل اصفر لان الشمس تضعف في ذلك الوقت فيصير شعاعها ويمتد على الارض فيصير صفراء فوصف الوقت

(نحو قوله والريح تعبت بالنصون) اي تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعد من الاوقات الطبية كالبحر ويوصف بالصفرة كقوله ورب نهار للفرق اصيله ووجهي كلا لونيها متناسب فذهب الاصيل صفرة وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) اي على ماء كاللجين اي الفضة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكدا ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجائه من هجيئه حتى ذهب بعضهم الى ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعني الورق الذي يسقط من الشجر

بالصفرة لاصفرار الارض فيه (قوله كقوله) استشهد لوصفه بالصفرة (قوله اصليه)  
 مبتدأ اول ووجهى عطف عليه وقوله كلامبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف  
 اليه وقوله متناسب خبر المبتدأ الثاني وهو كلا والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ  
 الاول وماعطف عليه والرابط الضمير في لونيهما وقوله متناسب اى فى الصفرة (قوله  
 فذهب الاصيل صفرة) اشار بهذا الى ان ذهب الاصيل فى البيت مستعار لصفرة  
 استعارة مصرحة (قوله وشعاع الشمس فيه) جملة حالية اى والحال ان شعاع الشمس  
 واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره وعبرة المطول وذهب  
 الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت اه (قوله كاللجين) بضم اللام مصغرا وقوله  
 فى الصفاء الخ يسان اوجه الشبه (قوله وهذا تشبيه مؤكد) اى مقوى بعمل  
 المشبه عين التشبيه بواسطة جعل الاضافة بيانية (قوله من لم يميز بين لجين الكلام)  
 بضم اللام وقبح الجيم اى حسنه واما الثانى فبفتح اللام وكسر الجيم اى فبيحه وخيشه  
 وقوله ولم يعرف هجائه اى عاليه وشريفه من هجيته رديته ووضعته اى ان بعض  
 الناس لم يميز بين ماذ كرفحمل البيت على لجين الكلام بفتح اللام وكسر الجيم وهجيته فى  
 كلامه اشارة الى ان الجمل الاول الذى ذكره من لجين الكلام بضم اللام وهجائه وذلك  
 لاشتمال البيت على ذلك الحمل على مراعاة النظر اعنى الجمع بين الذهب والفضة بخلافه  
 على الجملين الاخيرين فانه من لجينه بفتح اللام وهجيته كما ساقى بيانه (قوله حتى ذهب  
 بعضهم) هو العلامة الخلل على ومخالفته فى اللجين (قوله وقد شبهه وجه الماء) اى فالعنى  
 على هذا وقد جرى ذهب الاصيل وصفرة على وجه الماء الشبه بالورق الساقط من الشجر  
 (قوله وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الاصيل وذهبه وحاصل المعنى على كلامه  
 وقد جرى ورق الشجر الذى له اصل وعرق المصفر ذلك الورق يرد الخريف على ماء  
 كالفضة فى الصفاء والبياض (قوله غنى عن البيان) اما الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه  
 الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر واما الثانى فلانه لا اختصاص للورق المصفر يرد  
 الخريف بالشجر الذى له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب للاصيل على ان الحلاق  
 الاصيل على الشجر غير معروف لغة وعرفا (قوله عطف على امامؤكد) الاول عطف  
 على مؤكدا (قوله اى ماذ كراذاته) اى لفظا او تقديرا (قوله مرسلا  
 من التاكيد) اى خالبا عنه (قوله امامقبول الخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه  
 الشبه فقط مجرد اصطلاح والافكل ماقد شرطا من شروط التشبيه باعتبار الوجه  
 او الاطراف فردود والافهو مقبول قاله فى الاطول (قوله اعرف شىء بوجه الشبه)  
 الاولى اعرف الطرفين بوجه الشبه لان الشرط الاعرفية بالنسبة للشبه فقط كما قاله  
 فى الاطول والمراد اعرف عند السامع ولا يشترط ان يكون اعرف عند كل احد  
 (قوله فى بيان الحال) اى فى التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بانه

وقد شبهه وجه الماء وبعضهم  
 الى ان الاصيل هو الشجر  
 الذى له اصل وعرق وذهبه  
 ورقه الذى اصفر يرد  
 الخريف وسقط منه على  
 وجه الماء وفساد هذين  
 الوجهين غنى عن البيان  
 (او مرسل) عطف على  
 على امامؤكد (وهو بخلافه)  
 اى ماذ كراذاته فصار مرسلا  
 من التاكيد. الاستفادة من  
 حذف الاداة المشعر  
 بحسب الظاهر بان  
 المشبه عين التشبيه (كما مر)  
 من الامثلة المذكورة فيها  
 اداة التشبيه (و) التشبيه  
 باعتبار الغرض امامقبول  
 وهو الواقى بافادته اى  
 افادة الغرض (كان يكون  
 لشبهه اعرف شىء بوجه  
 الشبه فى بيان الحال

على اى وصف من الاوصاف فاذا جهل السامع حال ثوب من سواد او غيره وعرف  
حال آخر قلت لبيان حال المجهول ذلك الثوب كهذا في سواده مثلا وكذا بيان المقدار  
فقول الجاهل مقدار قامة زيد هو كمرو في قامة حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو وكذا  
في التزيين والتشويه اذا بينا على ما تقدم من ان الوجه هو الحالة المخصوصة فنقول  
في الاول وجه زيد كقطة الظبي لان مقلة الظبي اعرف بالحالة المخصوصة من الوجه  
لا بطلق السواد وتقول في الثاني وجهه كالسحرة الجامدة المنقورة للديكة لان المشبه  
به ايضا اعرف بالهيئة المخصوصة الموجبة للقبج من المشبه لا بطلق الهيئة ولوقيل في  
بيان الحال ثوبه كتوب فلان المجهول للسامع او في بيان المقدار هو كتفلان المجهول  
في قامة وفي التزيين وجهه كالقدر في سواده وفي التشويه وجهه كوجه البدر في قبجه  
وفي الاستطراف هذا الفهم الذي فيه الجمر كقطع الحديد الذي اخذت النار في اطرافها  
بطل الغرض وعاد التشبيه فاسدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع اه لا فيكون  
غير مقبول آه يعقوبى (قوله اتم شيء) اى اتم واقوى من كل شيء يقدره السامع  
في ذهنه وفي الاطول او اتم شيء الاولى او اتم الطرفين (قوله في الحاق الناقص بالكامل)  
اى في التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند الحاق الناقص بالكامل وهو  
التقرير في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلاما هو  
بصدده كتمولك فيمن لم يخلص من سعيه على طائل انت كالراقم على الماء فان تقرير  
المشبه اتم في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة الذى هو الوجه فلو قيل في تقرير  
الحال انت في عدم حصولك على طائل كزيد والمحاط لم يقرر عنده عدم حصول  
زيد في سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يعرف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله  
مسلم الحكم فيه) اى ان يكون المشبه مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى ان وجود وجه الشبه  
في المشبه مسلم (قوله معروفه) اى ويكون المشبه معروفه بذلك الحكم الذى هو  
ثبوت وجه الشبه عند المحاط لا عند كل احد فلا يشترط وهذا تفسير لما قبله (قوله في بيان  
الامكان) اى في التشبيه الذى اريد به بيان امكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله  
\* فان تفق الانام وانت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال \*

فان حاصله ان المشبه في فوقاته اصله من الناس وخروجه من جنسهم هو في ذلك  
كالمسك في كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم فان ثبوت الوجه  
في المسك وهو كون الشيء من اصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الاصل مسلم في المسك  
فتنتفى الاستحالة في المشبه لان وجوده على تلك الحالة انما يتوهم استحالة من توهم استحالة  
الوجه فيه وهو كون الشيء من اصل مع كونه جنسا آخر خارجا عنه فلو قيل في بيان  
الامكان مثلا انت في كونك من الانام مع خروجه من جنسهم كزيد في كونه كذلك بطل  
أفاده الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه في زيد فيكون مردودا (قوله

او) كان يكون المشبه اتم  
شيء فيه اى في وجه التشبيه  
(في الحاق الناقص اى  
في تشبيه يكون الغرض فيه  
الحاق المشبه الناقص بالكامل  
او) كأن يكون المشبه  
(مسلم الحكم فيه) اى في  
وجه التشبيه معروفه عند  
المحاطب في بيان الامكان  
(او مردود) عطف على  
مقبول (و هو بخلافه)  
اى ما يكون قاصرا عن  
أفاده الغرض بان لا يكون  
على شرط المقبول كما سبق  
ذكره (خاتمة) في تقسيم  
التشبيه بنحسب القوة  
والضعف في المبالغة باعتبار  
ذكر الاركان وتركها وقد  
سبق ان الاركان اربعة  
والمشبه مذکور قطعاً

عطف على مقبول) فيه مسامحة والاولى على اما مقبول (قوله وهو بخلافه) اى بخلاف المقبول (قوله اى ما يكون قاصرا الخ) اى كان تشبه حال الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلا وتشبه عمرا في كونه من الانام وفاقهم حتى صار كانه جنس آخر يزيد في كونه كذلك او تشبه ثوبا بثوب دونه في السواد والحال ان الغرض بيان مقدار حال المشبه وكان ينزع وجه الشبه من اقل ما حقه ان ينزع منه كما تقدم في قوله \* كما ابرقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رأوها اقمعت ونجحت \*

(قوله كما سبق ذكره) قال سم يحتمل ان يريد ما قدمه عند قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة من انه لا يجوز انزعاج وجه الشبه من هذا الشرط الاول فقط لعدم وفاء انزعاجه منه فقط بالمقصود (قوله في تقسيم التشبيه) الاول ان يقول في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كاتدل عليه عبارة المصنف صريحا قال في الاطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالة منفردا بصحت عن سائر التقسيمات لانه ليس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبه للاستعارة في تضعفه المبالة في التشبيه دعت الى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة (قوله بحسب) اى بقدر القوة وهو متعلق بتقسيم وباؤه للتعبية (قوله في المبالة) تنازعه كل من القوة والضعف وكان عليه ان يزيد التوسط لان المصنف ذكره وان كان يمكن ان مراده بالقوى ما قابل الضعيف فيشمل ما فوقه فوقيه نسيبه وهو التوسط (قوله باعتبار) متعلق بتقسيم والباء فيه للسببية فليس فيه تعلق خرفي جر متعدي المعنى بعامل واحدا وانه متعلق بمحذوف اى الحاصلتين باعتبار الخ (قوله باعتبار) ذكر الاركان اى كلها وقوله وتركها اى ترك بعضها والمراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ومحذوفهما تركهما لفظا وتقدير فان مدار المبالة في زيد اسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجمع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد الاتيان به لفظا ومحذوف تركه لفظا لم لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالة فيه فضلا من ضعف المبالة آه اطول (قوله مذكور قطعا) ان قيل حذف المشبه به جاز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد قد جاز حذف المشبه به فلم يقتصر المراتب في الثمانية بل هي ستة عشر قلت ليس هذا تشبيها اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيما قاله عبد الحكيم وانما وجب ذكر المشبه لان المخاطب بالخبر التشبيهي تصور المشبه اولام يطلب من ينسب اليه ويشبه هو به فهو كثبت الاحكام القياسية لا يمكنه ذلك الا بذكر الاصل المقيس عليه

والمشبه امامذ كور او محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه امامذ كور او محذوف وعلى التقدير الاربعة فالاداة امامذ كورة او محذوفة فتصير ثمانية (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددتها (باعتبار ذكر اركانها) اى اركان التشبيه (كلها او) باعتبار ذكر (بعضها) اى بعض الاركان بقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب

قوله فالكلام في تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيها هكذا في السخ ولعل الاولى في تشبيهات البلغاء او يقول ولم يرد مثله فيه ليطابق الضمير ومرجه جامل محمده

قوله لانه بدل آء فيه ان  
البدل على نية تكرار العامل  
فلا يكون متعلقا بكون  
المذكورة فالاولى ان يقول  
اوانه بدل الخ كما صنع  
في الجريد (اه مصححه)

قد يكون باختلاف المشبه  
به نحو زيد كالاسد وزيد  
كالثب في الشجاعة وقد  
يكون باختلاف الاداة نحو  
زيد كالاسد وكان زيدا  
الاسد وقد يكون باعتبار  
ذكر الاركان كلها او بعضها  
بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى  
المراتب وان حذف الوجه  
والاداة فاعلاها والا  
خوسط وقد توهم بعضهم  
ان قوله باعتبار متعلق  
بقوة المبالغة فاعترض بانه  
لاقوة مبالغة عند ذكر جميع  
الاركان فالاعلى (حذف  
وجهه وادائه فقط) اى  
بدون حذف المشبه نحو  
زيد اسد (او مع حذف  
المشبه) نحو اسد في مقام  
الاخبار عن زيد ثم الاعلى  
بعد هذه المرتبة (حذف  
احدهما) اى وجهه  
او ادائه

(قوله وعلى التقديرين) اى حذف المشبه وذكره (قوله وعلى التقديرين) اى الاربعة  
الحاصلة من ضرب اثنين اعنى ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه المشبه وحذفه  
(قوله تصير ثمانية) حاصلة من ضرب الاربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الاداة  
وحذفها وضمير تصير ان قرئ بالياء التحتية للمحصل وان قرئ بالفوقه كان ثابتا  
على الاقسام (قوله واعلى مراتب التشبيه) اى اقواها وهو مبتدا خبره حذف وجهه  
الخ وقوله في قوة المبالغة متعلق باعلى (قوله وتعددها) عطوف تفسير (قوله فقوله الخ)  
هذا تفرع على ما تقدم من قوله اذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال ان  
التباعد من المصنف انه متعلق بقوله في قوة المبالغة وحيث قد يفيد انه اذا ذكرت  
اركانه كلها يكون هناك قوة مع انه لا مبالغة فيه فضلا عن قوتها (قوله متعلق  
بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله اعلى المراتب والظرف يكفيه  
رأسه للفعل لانها مقدرة في النظم فهو ظرف لفقوله عبد الحكيم وكأنه لم يجعلها  
مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفا لكن بعضهم اجاز اعمال المصدر في  
الجار والمجرور ولو محذوفا وقد يقال لا داعى لما ذكره الشارح من تعلق الظرف  
بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حالا  
من المراتب اى على المراتب كائنه باعتبار ذكر اركانه حذف الخ والشرط في مجي  
الحال من المضاف اليه موجود وهو بضمية المضاف الا ان يقال دعائلا ذكره قصد  
الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ  
(قوله الدال عليه سوق الكلام) اى كلام المصنف والا فالشارح مصرح به (قوله  
لان اعلى المراتب الخ) حلة لقوله الدال عليه سوق الكلام اى لان اعلى بشر بان  
هناك مراتب مختلفة فيها اعلى وادنى (قوله وانما قيد بذلك) اى بقوله باعتبار  
ذكر اركانه كلها او بعضها (قوله لان اختلاف المراتب) اى اختلاف مراتب التشبيه  
بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به وقد يكون باختلاف الاداة اى وهذا  
الاختلاف غير مقصود بالخاتمة لاستواء العامة والخاصة فيها والمقصود بها انما هو  
اختلافها باعتبار ذكر الاركان كلا او بعضا فلذا قيد بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف  
المشبه به) اى قوة وضعا فاذا كان المشبه به قويا في وجه المشبه كان التشبيه مرتبة اقوى  
من مرتبة ما كان المشبه به ضعيفا في وجه المشبه فقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ابلغ  
من قولنا زيد كالثب في الشجاعة لقوة المشبه به في وجه المشبه في الاول وضعفه في الثاني  
(قوله وقد يكون) اى اختلاف المراتب بسبب اختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان  
زيدا اسد فالثاني ابلغ من الاول لان كان لظن وهو قريب من العلم اى اظن ان زيدا  
اسد لشدة المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) اى اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان  
اى وهذا هو المقصود بالخاتمة لان هذا هو الذى ينظره البلغاء فهو متعلق بفننا (قوله

بانه اذا ذكر الجميع ( اى بسبب انه اذا ذكر الجميع فالجار والمجرور متعلق بكون لانه بدل من قوله باعتبار والضمير للشان وقوله اذا ذكر الجميع اى لفظا او تقديرا فيشمل ما اذا حذف المشبه لفظا فالاول نحو زيد كالاسد في الشجاعة والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقبل كالاسد في الشجاعة (قوله فهو) اى ذكر الجميع لفظا او تقديرا ادى الى المراتب اى مرتبته ادى الى المراتب ولا قوة في هذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه وعدم ادعاء ان المشبه عين المشبه به مبالغة (قوله وان حذف الوجه والاداة) اى سواء ذكر المشبه او حذف فمما صور تان كالمتقدم فالاول نحو زيد اسد والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقبل اسد (قوله فاعلاها) اى فاعلى مراتب التشبيه اى اقواها لاجتماع موجب القوتين فيها اعنى عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله والاقتوسط) اى والا يحذف الوجه والاداة معا اى بان حذف احدهما فالنفي راجع لحذف الوجه والاداة معاقط لاجتماع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة وهذا صادق باربعة صور حذف الاداة ذكر المشبه او حذف وحذف الوجه ذكر المشبه او حذف فالاولان نحو زيد اسد في الشجاعة وكما اذا سئل عن حال زيد فقبل اسد في الشجاعة والاخيران نحو زيد كالاسد وكما اذا سئل عن حال زيد فقبل كالاسد (قوله فتوسط) اى فرتبته متوسطة بين الاعلى والادنى لاشتمالها على احد موجبي القوة ففي الصورتين الاولين ادعاء كون المشبه عين المشبه به وفي الصورتين الاخيرتين عموم وجه الشبه (قوله وقد توهم بعضهم) اى وقع في وهمهم وذهند والمراد بذلك البعض الشارح الخلل (قوله متعلق بقوة المبالغة) اى وان معنى الكلام ان اعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الاركان وحذف بعضها (قوله فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان) اى فكان الواجب على هذا ان يقال اعلى مراتب التشبيه في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف منه الوجه والاداة معا (قوله فالاعلى) اى فالقسم الاعلى مرتبة حذف الخ واما قدر الشارح قوله فالاعلى للإشارة الى ان قول المصنف حذف الخ خبر عن قوله واعلى مراتب الخ (قوله حذف وجهه واداته) اى تركهما بالكلية لانهما مقدران بخلاف قوله مع حذف المشبه اى لفظا لانه ملحوظ تقديره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لخرج من التشبيه الى الاستعارة وقوله حذف وجهه واداته فقط او مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول (قوله في مقام الاخبار عن زيد) اى كما اذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلا كأن قلت لمخاطبك ما حال زيد فيقول لك اسد اى زيد اسد واحترز به عن خلافه فانه يكون استعارة (قوله ثم الاعلى) اى ثم القسم الاعلى اى بالتصنيف بالعلو لا بالاعلوية فافعل ليس على باب وذلك لانه لا علو في قوة المبالغة فيما بعد هذه المراتب الاربع وقوله بعد هذه المرتبة اى وهى حذف الوجه والاداة معا ذكر الطرفين او حذف احدهما وهو المشبه وفي قول الشارح بعد هذه

قوله وفي نسخة الخ وفي  
نسخة اخرى كتب عليها  
الصبان لغيرهما بضمير  
التثنية اى غير حذف  
الوجه والاداة معا  
بصورتيه وحذف  
احدهما فقط بصورة  
الاربعة (مصححه)

(كذلك) اى فقط او مع  
حذف المشبه نحو زيد  
كالاسد ونحو كالاسد عند  
الاخبار عن زيد ونحو زيد  
اسد في الشجاعة ونحو  
اسد في الشجاعة عند  
الاخبار عن زيد  
(ولا قوة لغيرهما)  
وهما الانسان الباقيان  
اعنى ذكر الاداة  
والوجه جميعا اما مع  
ذكر المشبه او بدونه نحو  
زيد كالاسد في الشجاعة  
ونحو كالاسد في الشجاعة  
خبرا عن زيد وبيان ذلك  
ان القوة اما بمفهوم وجه  
المشبه ظاهرا او بمحمل  
المشبه على المشبه به هو  
هوفا اشتمل على الوجهين  
جميعا فهو في غاية القوة  
وما خلا عنهما فلا قوة له  
وما اشتمل على احدهما  
فقط فهو متوسط والله اعلم

المرتبة اشارة الى ان ثم في كلام المصنف للتراخي في المرتبة لافى الزمان ولا انها مجرد  
المعطف (قوله اى فقط او مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على اربع مراتب اشار  
اليها بقوله نحو زيد كالاسد وهذا حذف فيه وجه المشبه فقط وقوله ونحو كالاسد عند  
الاخبار حذف فيه الوجه والمشبه معا وقوله ونحو زيد اسد في الشجاعة حذف فيه الاداة  
فقط مع ذكر الطرفين ووجه المشبه وقوله ونحو اسد في الشجاعة حذف فيه الاداة  
والمشبه معا وذكر فيه الوجه وحاصله ان لقسم المصنف بكونه اعلى تحته مرتبتان  
متساويتان في قوة المبالغة والقسم الثانى المصنف بالعلو لا بالاعلوية تحته اربع مراتب  
والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان في الضعف ثم ان ظاهرا قول المصنف  
والشارح ان مراتب العالى الاربع متساوية في القوة وقيل ان ما حذف فيهما الاداة  
قوى وذلك لظهور جريان احد الطرفين فيهما على الآخر القتنى للتماثل بخلاف  
ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الاداة فان عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين  
ضعيف لان المحذوف يحتمل الخصوص ثم لا يخفى ان ما تقدم من ان حذف في الاداة  
يسمى مؤكدا وما ذكرت فيه يسمى مرسلا يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه  
ففي الكلام بعض تداخل نظرا للمعنى وانما افرد ما تقدم عن هذا نظرا لبيان الاصطلاح  
والسمية (قوله لغيرها) اى لغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لغيرهاى لغير ما ذكر  
(قوله الباقيان) اى تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريبا (قوله اعنى)  
اى بالاثنتين الباقيين (قوله زيد كالاسد في الشجاعة) مثال لما ذكر فيه الجميع من الطرفين  
ووجه المشبه والاداة (قوله ونحو كالاسد في الشجاعة) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر  
ما عداه من المشبه به ووجه المشبه والاداة (قوله خبرا عن زيد) اى كأن يقال ما حال زيد  
فيقال كالاسد في الشجاعة (قوله وبيان ذلك) اى بيان ان الاعلى حذف الوجه  
والاداة ثم حذف احدهما وانه لا قوة لغيرهما (قوله اما بمفهوم وجه المشبه) اى وذلك يحصل  
بحذف وجه المشبه لانه اذا حذف الوجه افاد بحسب الظاهر ان جهة الالحاق كل  
وصف ادلا ترجيح لبعض الاوصاف على بعض في الالحاق عند الحذف وذلك بقوى  
الاتحاد بخلاف ما اذا ذكر الوجه فانه يتعين وجه الالحاق ويبقى حيث وجد الاختلاف  
على اصلها فيبعد الاتحاد فاذا قيل زيد اسد في الشجاعة ظهر ان الشجاعة هي الجامعة  
ويبقى ما سواها من الاوصاف على اصل الاختلاف (قوله ظاهرا) اى في ظاهر الحال  
واما في نفس الامر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة  
او غيرها فاذا قلت زيد كالاسد افاد بحسب الظاهر ان جهة الالحاق ~~كل~~ وصف  
كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجرى وفي نفس الامر هو صفة خاصة (قوله او بمحمل  
المشبه على المشبه) اى وذلك يحصل بحذف الاداة وذلك لان ذكر الاداة يدل على  
المباينة بين الممتنع والمحقق به وحذفها بشر بحسب الظاهر يجريان احدهما على الآخر

وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما فقول الشارح او يحمل المشبه به على المشبه اى ظاهرا وامافي الحقيقة فلاجل فحذفه من الثاني لدلالة الاول ( قوله فما استعمل على الوجهين ) اى حذف الوجه والاداة وتحت صورتان ما اذا ذكر الطرفان معا وحذف المشبه ( قوله وما خلا عنهما ) اى عن الوجهين المذكورين وذلك بان ذكر كل من الوجه والاداة وتحت هذا صورتان ما اذا ذكر الطرفان او حذف المشبه فقط ( قوله وما استعمل على احدهما ) وهو المشارة بقول المتن ثم حذف احدهما كذلك وفيه اربع صور قد بينها الشارح

### ﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

لما فرغ من التشبيه الذى هو اصل لمجاز الاستعارة التى هى نوع من مطلق المجاز شرع في الكلام على مطلق المجاز و اضاف اليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لالتوفقه عليها ( قوله هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان ) اى والمقصد الاول التشبيه والمقصد الثالث الكناية وذلك لان فن البيان مشتمل على ثلاثة مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع الآن في المقصد الثاني وهو المجاز وقد تقدم وجه عد التشبيه مقصدا مستقلا ووجه تقديمه على المجاز ( قوله اى هذا الخ ) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر و اقيم المضاف اليه مقامه ( قوله والمقصود الاصيل ) اى من هذا المبحث ( قوله اختلاف الطرق ) اى التى يؤدى بها المعنى المراد والمراد اختلافها في الوضوح والخفاء ( قوله دون الحقيقة ) اى فلا يأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانهما وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط فان كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت والافلا يفهم شيئا اصلا وفي قوله دون الحقيقة اشارة الى ان حصر تاتى اختلاف الطرق في المجاز نسبي فلا ينافى ان الكناية يأتى بها اختلاف الطرق ايضا ( قوله الا انها الخ ) جواب عما يقال حيث كان المقصود الاصيل من هذا المبحث بالنظر لعلم البيان انما هو المجاز فاوجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه ( قوله كالاصل للمجاز ) انى بالكاف اشارة الى انها ليست اصلا حقيقة للمجاز والا لكان لكل مجاز حقيقة وليس كذلك اذ التحقيق ان المجاز لا يتوقف على الحقيقة الا ترى ان رجن استعمل مجازا في النعم على العموم ولم يستعمل في المعنى الاصيل الحقيقي اعنى رقيق القلب فلفظ رجن مجاز لم ينفع عن حقيقة لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضى ان المجاز فرع عن الحقيقة وانها اصل له فيناتى ما تقدم الا ان يقال ان في قوله فرع استعمال الخ حذف مضاف اى فرع قبول الاستعمال وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل او يقال قوله فرع الاستعمال اى كالمعنى عن الاستعمال فهو على حذف الكاف او المراد انه

### ( الحقيقة والمجاز )

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان اى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الاصيل بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالمبحث عن الحقيقة اولا ( وقديقيدان بالغويين ) لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقلانيين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقيد لثلاثتهم انه مقابل للشرعي والعرفي

فرع بالنظر لأفالب اذا انقلاب ان كل مجاز يتفرع عن حقيقة قررہ شيخنا الغدوى  
( قوله اولا ) ظرف للبحث اى فلذا قدمها عليه ( قوله وقد يقيدان ) اى الحقيقة والمجاز  
لا بمعنى الترجمة فى عبارته استخدام ( قوله اللذين هما فى الاسناد ) ظرفية العقليين فى الاسناد  
من ظرفية الجزئى فى الكلى او الخاص فى العام ( قوله والاكثر الى آخره ) اشار به الى  
ان قد فى كلام المصنف للتقليل ( قوله لئلا يتوهم انه ) اى المقيد بما ذكر مقابل للشريعى  
والعرفى اى فيخرجان بالتقييد مع ان القصد ادخالهما وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق  
لا يقابلهما لان المراد بالافوى مألوفة فيه مدخل والعرفى والشرعى يصدق عليهما  
انهما كذلك وعورض بان الاطلاق يقتضى دخول العقليين مع انهما خارجان  
واجب يانهما لا يدخلان عند الاطلاق اذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجاز الا عند التقييد  
بالعقل بخلاف العرفى والشرعى فانهما يدخلان عند الاطلاق لافهما اذاد خلا  
عند التقييد فدخولهما عند الاطلاق اولى ( قوله فى الاصل فعيل بمعنى فاعل او بمعنى  
مفعول ) اى ان حقيقة فى اللغة وصف بزنة فعيل اما بمعنى اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول  
فعلى انها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذا من حقى الشيء بمعنى ثبت وعلى انها  
وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذا من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى اثبتة بالتشديد  
فمعنى الحقيقة على الاول الثابت وعلى الثانى المثبت ( قوله من حق ) بابه ضرب لانصر  
( قوله تنقل الى الكلمة الخ ) اى تنقل ذلك اللفظ من الوصفية الى كونه اسما  
لكلمة الثابتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الاول وهو انها فى الاصل بمعنى فاعل  
او الثابتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الثانى وهوانها بمعنى المفعول فتقول الشارح  
الثابتة او الثابتة لف ونشر مرتب والمراد بمكانها الاصلى معناها الذى وضعت له اولا  
وجعل المعنى الاصلى مكانا للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح ان تنقل هذا  
اللفظ من الوصفية الى كونه اسما للكلمة المذكورة بلا واسطة والذى فى بعض كتب  
الاصول ان هذا اللفظ اعنى لفظ حقيقة تنقل اولا من الوصفية الى الاعتقاد المطابق  
لثبوته فى الواقع ثم تنقل للقول الدال عليه ثم تنقل للكلمة المستعملة والظاهر انه منقول  
الى كل واحد منهما بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينه وبين المعنى الوضعى فتأمل ( قوله  
والثاء فيها للقل ) اى للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وبيان ذلك  
ان التاء فى اصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيث فاذا روى نقل الوصف عن اصله  
الى ماكثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التاء فيه واتى بها اشعارا بفرعية الاسمية فيه  
كما كانت فيه حال الوصفية اشعارا بالتأنيث فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة  
قبلة ( قوله للتنقل ) اى وليست للتأنيث باعتبار ان الحقيقة اسم للكلمة بدليل انه  
يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت كذا كتب شيخنا الحنفى ( قوله  
الكلمة المستعملة الخ ) اعترض بان هذا التعريف غير جامع لافراد العرف لانه لا يشمل

( الحقيقة ) فى الاصل  
فعيل بمعنى فاعل من حق  
الشيء ثبت او بمعنى مفعول  
من حققته اثبتة نقل الى  
الكلمة الثابتة او الثابتة  
فى مكانها الاصلى والتاء  
فيها للنقل من الوصفية  
الى الاسمية وهى فى  
الاصطلاح ( الكلمة  
المستعملة فيما ) اى فى  
معنى ( وضعت ) تلك  
الكلمة ( له فى اصطلاح به  
التخاطب ) اى وضعت  
له فى اصطلاح به يقع  
التخاطب بالكلام المشتمل  
على تلك الكلمة فالظرف  
اعنى فى اصطلاح متعلق  
بقوله وضعت وتعلقه  
بالمستعملة على ما توهمه  
البعض مما لا معنى له

الحقيقة المركبة كقام زيد فكان الواجب ان يبدل الكلمة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل  
 للبح واللفظ بيم المفرد والركب واجيب بان المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة  
 التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة ولوسم اطلاق الحقيقة على المركب  
 فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر  
 على تعريف الغالب منها وذكر اقسامه وهي المفردة دون المركبة ( قوله تلك الكلمة )  
 الاولى ان يقول اي تلك الكلمة باي التفسيرية ليشير الى ان نائب الفاعل ضمير مستتر  
 مائد على الكلمة لا محذوف فان قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة  
 لا على ما الواقعة على معنى كانت الصفة او الصلة جارية على غير من هي له فكان  
 الواجب الابرار كما هو مذهب البصريين قلت لم يبرز لان الصفة فعل وهو يجوز فيه  
 الاستتار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما اذا كانت الصفة وصفا  
 كذا قال بعضهم وقال بعضهم الخلاف بين الفريقين في الفعل والوصف وعلى هذا  
 فيقال انه لم يبرز جريا على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عندنا من التمس كاعنا تأمل  
 ( قوله في اصطلاح به الخطاب ) المراد بالخطاب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة  
 ( قوله اي وضعت له في اصطلاح به ) اي بيده يقع الخطاب اي التكلم بالكلام المشتمل  
 الخ و اشار الشارح بذلك الى ان اضافة اصطلاح للخطاب من اضافة السبب للسبب  
 وحينئذ فلاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح اذا كان سببا في وقوع  
 الخطاب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح ان يظهر  
 ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كثيرا  
 حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين للفظ لذلك المعنى او كان الواضع له غيرهم  
 ( قوله مالا معني له ) اي مالا معني له صحيح لان جهة اللفظ ولان جهة المعنى اما من جهة  
 اللفظ فلانه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد واما من جهة  
 المعنى فلان استعمال الشيء في الشيء عبارة عن ان يطلق الشيء الاول ويراد ذلك  
 الثاني وظاهر انه لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح به الخطاب بحيث  
 يكون ذلك الاصطلاح مدلول لا لكونه مستعملا فيه على انه يلزم عليه التحالف  
 لان قوله اولافيا وضعت له يفيد ان المدلول هو المعنى الموضوع له وقوله في اصطلاح  
 يفيد ان المدلول هو الاصطلاح والحاصل ان مادة الاستعمال تتعدى بقى للمعنى  
 المراد من اللفظ قد دخول في هو مدلول الكلمة فلو علق قوله في الاصطلاح بالمستعملة  
 لفسد المعنى ولزم التحالف ولزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد  
 واجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بان الجار الاول تعلق بالعامل في حال  
 كونه مطلقا والثاني تعلق به حال كونه مقيدا بالاول فلم يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ  
 والمعنى بعامل واحد بل بعاملين لان المطلق غير المقيد وتوقف في كفاية هذا الجواب

بعض من كتب على الاشعوني واجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بان هذا الاعتراض انما يتوجه اذا اجريت على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت في بمعنى على اى استعمالا جاريا على اصطلاح به الخطاب او جعلت للسببية اى بسبب اصطلاح به الخطاب او قدر ان المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب وبالنظر اليه يجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور الا انه صرف للكلام عن المتبادر منه فالجمل عليه تكلف على ان وضعت فعل فهو اولى في العمل من الوصف الذي هو مستعملة خصوصا وهو اقرب منه للعمول تأمل ( قوله عن الكلمة قبل الاستعمال )

فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن اللفظ نحوخذ هذا القرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل

اى وبعد الوضع ( قوله عن اللفظ ) اى فان اللفظ فيه مستعمل في غير ماوضع له الا ترى ان لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ماوضع له غلطا بحقيقة كما انه ليس بمجاز لعدم العلاقة فان قلت الوضع كما يأتي معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج قلت ان قصد شرط في الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصدا واللفظ ليس بمقصود واعلم ان المراد باللفظ الخارج بالقياس المذكور الخط المتعلق باللسان اما المتعلق بالقلب فهو حقيقة ان كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط في قصده كن قال للكتاب الذي رآه من بعد هذا اسد لاعتقاده انه حيوان مفترس وان كان الاستعمال في غير ماوضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز ان كان هناك ملاحظة علاقة كن قال للكتاب الذي رآه من بعد فاعتقد انه رجل شجاع هذا اسد فان لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ( قوله وعن المجاز المستعمل الخ ) عطف على قوله عن اللفظ وحاصله انه احتراز بقوله فيما وضعت له عن شيئين الاول ما استعمل في غير ماوضع له غلطا فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات اعنى اصطلاح اللغويين والشرعيين واهل العرف وذلك كالاسد في الرجل الشجاع فان استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح به الخطاب ولا باعتبار غيره لان الخطابين ان كانا لغويين لم يكن استعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالا فيما يوضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم اعنى الشرعيين واهل العرف وان كان الخطابان من اهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الاسد فيه استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهو اللغويون واهل الشرع وكذا يقال فيما اذا كان الخطابان من اهل الشرع واما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقياس الآتى بى شئ وهو ان قوله فيما وضعت له كما اخرج الشيشين المذكورين اخرج ايضا الكذب كما اذا قال للحبير هذا ماء مثلا متعمدا لذلك القول وليس ملاحظا لعلاقة وليس ثم قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي كان كذبا وصدق

عليه انه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد ايضا لكن الشارح سكت  
عن اخراجه لانه لا ينبغي ان يكون من مقاصد العلاء كذا قرر بعضهم هذا وذكر  
بعضهم ان الكناية يجب ان تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم  
يتعرض الشارح لذلك فكأنه اراد بالمجاز ما يتناول الكناية وبالقرينة الواقعة في تعريف  
الوضع القرينة المعينة آه وما ذكره مبنى على ان الكناية من المجاز وقيل انها حقيقة  
وحينئذ فيجب ادخالها في حدها وقيل انها لاحقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق  
وحينئذ فيجب اخراجها عن حديهما (قوله في الرجل) اى المستعمل في الرجل الشجاع  
(قوله لان الاستعارة الخ) جواب عما يقال ان هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد  
الوضع منه ما هو استعارة وسأبقي انها موضوعة بالتأويل وادا كانت موضوعة  
بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع وخبر ان محذوف دل عليه قوله لان المفهوم وجلة  
وان كانت موضوعة بالتأويل جلة طالبة اى لان الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل  
غير موضوعة وضعاً معتد به في الحقيقة فلذا خرجت بقيد الوضع (قوله بالتأويل) اى  
وهو كما بأتى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وكونه فرداً من افراده بعد اعتبار معنى  
التشبيه كما تقول في الحمام اسد فيجعل افراد جنس الاسد قسمين متعارفاً وهو الذى له غابة  
الجرأة ونهاية قوة البطش في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك  
الجرأة والقوة لافى ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) اى من الوضع عنه  
اطلاقه وعدم تقييده بتأويل او تحقيق (قوله انما هو الوضع بالتحقيق) اى الذى لا تأويل  
فيه وهذا القدر غير وجود في الاستعارة اى والمصنف قد اطلق الوضع فيكون مراده  
الوضع بالتحقيق فصح اخراجها بهذا القيد (قوله عن المجاز المستعمل الخ) الاولى ان  
يقول عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح غير الاصطلاح الذى به الخطاب  
فانها ليست بحقيقة لكنه عبر بما ذكره للتنبه من اول الامر على ان تلك الكلمة الموصوفة  
بما ذكر مجاز (قوله ان استعملها الخطاب) بكسر الطاء اى التكلم يعرف الشرع والمراد  
بالتكلم يعرف الشرع المراسى لاوضاع ذلك العرف في استعمال اللفاظ (قوله في الدعاء)  
متعلق باستعملها وذلك بان قال ذلك المستعمل لشخص صل اى ادع (قوله فانها) اى الصلاة  
بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) اى الخطاب ذلك اللفظ وقوله في غير ما اى في غير معنى وقوله  
وضع اى اللفظ وضميره حائد على ما وقوله اعنى اى بما وضع له في الشرع وكما ان هذا  
اللفظ مجاز اذا استعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعاء هو مجاز ايضا اذا استعمله  
الخطاب يعرف اللفظ في الاركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح  
به الخطاب وان كانت مستعملة فيما وضعت له في غير الاصطلاح الذى وقع به الخطاب  
والحاصل ان الصور اربع استعمال اللفظ في الصلاة في الدعاء واستعمال الشرعى لها

لان المفهوم من اطلاق  
الوضع انما هو الوضع  
بالتحقيق واحترز بقوله في  
اصطلاح به الخطاب عن  
المجاز المستعمل فيما وضع  
له في اصطلاح آخر غير  
الاصطلاح الذى به  
الخطاب كالصلاة اذا  
استعملها الخطاب يعرف  
الشرع في الدعاء فانها  
تكون مجاز الاستعماله في  
غير ما وضع له في الشرع  
اعنى الاركان المخصوصة  
وان كانت مستعملة فيما  
وضع له في اللفظ  
(والوضع) اى وضع  
اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة  
على معنى نفسه)

قوله في اصطلاح به الخطاب  
هكذا وجد في بعض  
نسخ المصنف وهى التى  
كتب عليها الاطول وبنى  
الحشى عليها كلامه هنا  
(ومحمده)

في الأركان وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله في اصطلاح به الخطاب واستعمال اللفظ لها في الأركان واستعمال الشرعي لها في الدماء وهما مجازان خرجا بقوله في اصطلاح به الخطاب بقى شيء آخر وهو ان اللفظ قد يكون في الاصطلاح مشتركا بين معنيين ويستعمل في أحدهما من حيث انه ملابس للآخر لا من حيث انه موضوع له وهذا داخل في التعريف مع انه مجاز كما لو استعمل الشرعي الصلاة المشتركة بين الأفعال المخصوصة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك في سجدة التلاوة من حيث انها بعض من المعنى الاول وقد يجاب بان هذه الصورة خارجة بقيد الحثية المحوطة في التعريف اذ المراد الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له واستعمل لفظ الصلاة في سجدة التلاوة من حيث انها بعض الأفعال المخصوصة ليس من حيث انها وضعت لها تأمل قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذ المشتق منه في تعريفهما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله اي وضع اللفظ) اي لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكناية والإشارة والنصب والعقد والالزام التعريف بالاخص فيكون غير جامع لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشيء لفظا او غيره فبالقيد الذي ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للمحدود في كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المنفرد لان الكلام في وضع الحقائق التخصيص اعني الكلمات لا ما يشمل المركب لان وضعه نوعي على القول بانه موضوع فهو خروج عن الموضوع ويحتمل ان يكون المراد باللفظ اعم من ان يكون مفردا او مركبا بقطع النظر عن الموضوع له (قوله تعيين اللفظ) اي ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة والمراد بتعيين اللفظ ان يخصص من بين سائر الالفاظ بانه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه ان الاولى ان يقال للدلالة على شيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرعا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى وقد يقال مسلم ان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء وانهما طرفاه لكن الاضافة انما تبضح غاية الاتضاح بتعيين طرفيها ان قلت لك ان تستغنى عن ذكر هذا القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكابا لما هو الاولى من اشتغال التعريف على العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية فتأمل (قوله على معنى) اي ولو كان لفظيا كدلول كلمة (قوله اي ليدل بنفسه) اشار الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالاته بقرينة وليس متعلقا بالتعيين والالزام على قوله للدلالة دفعا للاباس (قوله لابقريته تنضم اليه) اي بحيث تكون تلك القرينة محصلة للدلالة على المعنى وهذا اي قوله لابقريته تنضم اليه محصلة للدلالة صادق بان يكون

اي ليدل بنفسه لابقريته تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف ايضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحروف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى في غيره انه مشروط في دلالاته على معناه الا فرادى ذكر متعلقه

هناك قرينه اصلا او كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى بل معبئة للمعنى المراد عند مزاجه المعاني كما في المشترك ( قوله ومعنى الدلالة بنفسه ) اى ومعنى دلالة اللفظ المفيدة بكونها بنفسه وقوله ان يكون العلم بالتعيين اى ان يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى وقوله كافيا في فهم المعنى اى من ذلك اللفظ وقوله عند اطلاق اللفظ اى عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكورة والنظر متعلق بقوله كافيا ( قوله وهذا ) اى تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف ( قوله شامل للحرف ) اى شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل ( قوله لانا نفهم معاني الحروف ) اى الافراذية كالابتداء والاستفهام والتعريف وقوله عند اطلاقها اى عند ذكرها مطلقة وقوله بعد علمنا باوضاعها اى باوضاع الحروف لتلك المعاني مثلا اذا علمنا ان من موضوعات الابتداء فهمنا منها عند سماعها ( قوله الا ان معانيها ) اى التى تستعمل فيها وقوله ليست تامة فى انفسها اى ليست مستقلة بالمفهومية بل هى معان جزئية ( قوله بل تحتاج ) اى تلك المعاني المستعملة فيها الى الغير اى الى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعاني الجزئية والحاصل ان الحرف على مذهب الشارح موضوع للمفهوم كلى ولا يستعمل الا فى جزئى من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه وهذا مبنى على ما قاله العلامة الرضى فى قولهم الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها ان فى ظرفية اى كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل اى متعلق به وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد ومن فى قولنا صرت من البصرة يدل على الابتداء الذى هو فى البصرة وهكذا ( قوله بخلاف الاسم والفعل ) اى فان معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه الى انضمام الغير له ( قوله لا يكون هذا ) اى تعريف الوضع ( قوله عند من يجعل الح ) اى وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك ان ابن الحاجب جعل فى السببية فى قولهم الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها اى بسبب غيرها وهو المتعلق فتمتد دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا فى فهم معناه منه بل لابد من ذكر المتعلق فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل ان الحرف فيه مذهبان احدهما انه يدل بنفسه والثانى انه لا يدل الا بضمة غيره فعلى الاول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لاعلى الثانى ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره فقال الرضى ان فى للظرفية وان المعنى ما دل نفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على المعنى بنفسه اجمالا ولكن ذلك المعنى الذى دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب ان فى سببية

(فخرج المجاز) عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي (لان دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقريته) لانفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرملاعين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة اخرى للدلالة على الخبث بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان ارد ان الكناية بالنسبة الى معناها الاصلية موضوعة فكذا المجاز ضرورة ان الاسد في قولنا رأيت اسدا يرمى موضوع للحبوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان ارد انها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصل ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه او من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية

وان المعنى مادل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى يذكر المتعلق فن مثلاً يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه الا بذكر السيرو البصرة مثلاً على الاول وعلى الثاني الدال على الابتداء من بشرط ذكر السيرو البصرة مثلاً (قوله على معناه الافرادى) اى كدلالة من على الابتداء ولم على النفي وهل على الاستفهام وقيد بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم الا ترى ان دلاله زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني ودلالة الضمير على المفعولية بواسطة ذكر الفعل ولفاعل والحاصل ان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى الافرادى يختص بالحرف واما اشتراطه في الدلالة على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف فلذا قيد انشراح المعنى بكونه افراديا أه فارى والمعنى التركيبى هو مادل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز) هذا مفرع على التقيد بقوله بنفسه اى فباعتبار هذا التقيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازى اى وان كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقى وفي كلام المصنف مسامحة اذا الخارج بالقيد المذكور في الحقيقة انما هو تعيين المجاز عن كونه وضعاً فقول المصنف فخرج المجاز على حذف مضاف اى خرج تعيين المجاز وقول الشارح عن ان يكون موضوعاً بمجازة لظاهر المصنف من ان الخارج نفس المجاز فأمل وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعاً خرج ايضا تعيين الكناية بناء على انها غير حقيقة لان كلا من المجاز والكناية انما يدل على المعنى بواسطة القرينة وان كانت القرينة في المجاز مانعة وفي الكناية غير مانعة (قوله انما تكون بقريته) اى بواسطة قرينة فالدال اللفظ بواسطة القرينة (قوله دون المشترك) حال من المجاز اى حاله كون المجاز مغايراً للمشارك (قوله فانه لم يخرج) اى فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه بناء على جواز ذلك بعضهم انه يكون مجازاً في هذه الحالة فان كان المصنف يقول بذلك حل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في احدهما والمراد بالمشارك ما وضع لمعنيين او اكثر وضعاً متعدداً اتحد واضعه او تعدد (قوله لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) اى لفهمهما منه بدون القرينة وحينئذ قرينته انما هى لتعيين المراد وفهمه مخصوصه بخلاف المجاز فان القرينة فيه محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله احد المعنيين) اى على انه مراد (قوله بالتعيين) اى حاله كون ذلك الاحد ملتبساً بالتعيين (قوله لعارض الاشتراك) اضافته بانية اى لعارض هو اشتراك المعاني في ذلك اللفظ الذى عين للدلالة عليها وهو علة لعدم الفهم (قوله لا ينافي ذلك) اى تعيينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه والجملة خبر عن قوله وعدم فهم الخ (قوله فيكون موضوعاً) اى فيكون المشترك موضوعاً لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال فاذا استعمل في احدهما واحتج الى القرينة المينة للمراد لم يضر ذلك

فعلى هذا يخرج من الوضع  
المجاز دون الكناية لانا  
نقول اخذ الموضوع في  
تعريف الوضع فاسد  
للزوم الدور وكذا حصر  
القرينة في اللفظ لان  
المجاز قد تكون قرينته  
معنوية لا يقال معنى الكلام  
انه خرج عن تعريف  
الحقيقة المجاز دون  
الكناية فانه ايضا حقيقة  
على ما صرح به صاحب  
المفتاح لانا نقول هذا فاسد  
على رأى المصنف لان  
الكناية لم تستعمل فيما  
وضع له بل انما استعملت  
في لازم الموضوع له مع  
جواز ارادة المزوم  
وسمى لهذا زيادة تحقيق  
(والقول)

قوله وسمى الخ مقتضى  
صنيعه ان نسخته وسمى  
تحقيق ذلك والذي في  
نسخ الشارح وسمى  
لها زيادة تحقيق والامر  
سهل اه (مصححه)

في كونه حقيقة لان الحاجة الى القرينة فيه لتعيين المراد لا لاجل وجود اصل الدلالة  
على المراد (قوله وهو سهو) اى من الناسخ او من المصنف (قوله ان اراد ان الكناية)  
اى اللفظ الكنائى (قوله فكذا المجاز) اى وحيث فلا وجه لخروج المجاز عن كونه  
موضوعا دون الكناية (قوله وان اريد انها) اى الكناية بمعنى اللفظ الكنائى (قوله  
لانه لا يدل عليه بنفسه) اى لانه لو كانت الكناية موضوعا للزوم المذكور لكانت  
الكناية خارجة عن فن البيان لان دلالتها حيث لا تستعمل عقلية بل وضعية (قوله بل  
بواسطة القرينة) اى فالقرينة في الكناية من جهة الدال كالمجاز وحيث فلا وجه  
لاخراج احدهما دون الآخر (قوله لا يقال) اى في الجواب عن المصنف على هذه  
النسخة ولا يقال في دفع السهو عليها وحاصله جوابان تقرير الاول ان يقال فخرج  
الاختلال الثانى ولانسل ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه اى  
من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقا كما تقدم  
وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة  
على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له واما الكناية ففيها تعيين  
اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة لان القرينة فيها ليست مانعة عن ارادة  
الموضوع له فيجوز فيها ان يراد من اللفظ معناه الاصلى ولازم ذلك المعنى فقول المعترض  
لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ممنوع وتقرير الثانى ان يقال فخرج الثانى  
ولانسل ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه اى من غير قرينة لفظية  
وحيث فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية  
فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة مسلم لكن المراد القرينة المعنوية

لا اللفظية المعبرة في المجاز فتأمل (قوله فعلى هذا) اى ما ذكر من الجوابين (قوله لانا نقول  
الخ) هذا رد للجواب الاول وقوله وكذا حصر الخ رد للجواب الثانى (قوله اخذ  
الموضوع) اى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له (قوله للزوم  
الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لاخذ جزءا في تعريفه وتوقف  
معرفة الموضوع على معرفة الوضع لان الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق  
متوقفة على معرفة المشتق منه نعم لو قيل ان معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن  
ارادة المعنى الاصلى لاندفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الاطول قال  
العلامة القاسمى التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق الخالفة سوى نفي الوضع عن  
تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شئ آخر الى النفس وهذا المقادير  
ان تعبر عنه بعبارات شتى منها ان تقول معنى قوله بنفسه اى من غير انضمام شئ آخر اليه  
او من غير انضمام قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى او من غير قرينة مانعة مما عين له  
اولا ونحو ذلك مما لم يعتبر فيه بالوضع له الذى عبر به الشارح اللازم عليه الدور على

ان كنت ان تقول ان الدور مدفوع ولو صرح بالموضوع في التعريف لان المراد به ذات الموضوع لاعم وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بانه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) اي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاجراجه المجرى دون الكناية فانه يقتضي ان قرينة المجرى دائما لفظية وهو فاسد لان قرينة المجرى قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخلا في التعريف فكيف يخرجها اي والكناية قد تكون قرينة لفظية وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل ان الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة المجرى في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة المجرى معنوية فيكون داخلا في التعريف فلا يصح اخرجاه حينئذ منه وقد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح ادخالها حينئذ فيه (قوله لا يقال) اي في الجواب عن المصنف على نسخة فخرج المجرى دون الكناية ان معنى كلامه انه خرج الخ وحاصله ان معنى قوله فخرج المجرى دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجرى عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده واما على هذا التوجيه فعنه فخرج المجرى عن تعريف الحقيقة دون الكناية فانه لم يخرج من تعريفها لانها من افراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبنى على ان قوله فخرج مفرع على تعريف الحقيقة لاعلى تعريف الوضع بخلاف الجواب الاول (قوله على رأى المصنف) اي وان كان صحيحا على رأى السكاكي (قوله لم تستعمل فيما وضع له) اي عند المصنف خلافا للسكاكي لانه يقول الكناية لفظ استعمل في معناه مراد منه لازم ذلك المعنى فهي عنده حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه لازم ذلك المعنى واما عند المصنف فهي واسطة بين الحقيقة والمجرى (قوله مع جواز ارادة المزوم) اي الموضوع له ومن المعلوم ان مجرد جواز ارادة المزوم لا يوجب كون اللفظ مستملا فيه (قوله وسيمى) اي في باب الكناية تحقيق ذلك اي تحقيق ان ارادة المزوم وهو المعنى الحقيقي في الكناية جائز لا لازم والمفتاح يفيد ذلك في مواضع وفي موضع آخر يفيد لزوم (قوله والقول الخ) قال في الاطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافي ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فتقول الشارح في المطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحاصل ما في المقام ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبتها الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص لو ضمه

بدلالة اللفظ لذاته ظاهره  
 فاسد) يعني ذهب بعضهم  
 الى ان دلالة الالفاظ على  
 معانيها لا تحتاج الى الوضع  
 بل بين الالفاظ والمعنى مناسبة  
 طبيعية تقتضى دلالة كل  
 لفظ على معناه لذاته وذهب  
 المصنف وجيع المحققين الى  
 الى ان هذا القول فاسد  
 مادام محمولا على ما يفهم منه  
 ظاهر الان دلالة اللفظ على  
 المعنى لو كانت لذاته كدلالة  
 على الالفاظ لوجب ان لا  
 تختلف اللغات باختلاف  
 الالم وان يفهم كل احد  
 معنى كل لفظ لعدم انفكاك  
 المدلول عن الدليل ولا يمنع  
 ان يجعل اللفظ بواسطة  
 القرينة بحيث يدل على المعنى  
 المجازى دون الحقيقى لان  
 ما بالذات لا يزول بالتفسير  
 ولا يمنع نقله من معنى الى  
 الى معنى آخر بحيث لا يفهم  
 منه عند الاطلاق الا المعنى  
 الثانى (وقد تأوله) اى  
 القول بدلالة اللفظ  
 لذاته (السكاكى)  
 اى صرفه عن ظاهره

لهذا المعنى دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب  
 اليه الشيخ ابو الحسن الأشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها لتعليم  
 بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع فى ذلك الجسم واحدا او جماعة  
 من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب عباد بن سليمان الصيرى  
 ومن تبعه الى ان المخصص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى  
 ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا  
 المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج فى دلالة  
 على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما قال المصنف وهذا القول  
 ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله بدلالة اللفظ) اى على معناه وقوله لذاته اى  
 لا لوضعه له اذ لا وضع (قوله ذهب بعضهم) اى وهو عباد بن سليمان الصيرى  
 من المعتزلة (قوله لا يحتاج للوضع) اى التعيين (قوله طبيعية) اى ذاتية (قوله على  
 ما يفهم منه) اى وهو عدم الاحتياج للوضع لان دلالة اللفظ لذاته (قوله كدلالة  
 على الالفاظ) اى على وجوده وحياته فان هذه الدلالة لذات اللفظ لانها عقلية لا تنفك  
 اصلا (قوله لوجب ان لا تختلف اللغات) اى فى معنى اللفظ الواحد لان ما بالذات  
 لا يختلف لكن اللازم باطل فبطل المزوم وبيان بطلان اللازم ان لفظ سوء معناه بالتركية  
 ماء وبالفارسية جانب وبالعربية قبيح فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعانى  
 مناسبة ذاتية نفى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه بل كانت تتفق على المعنى  
 الموجود فيه المناسبة (قوله وان يفهم كل احد) عطف على قوله ان لا يختلف اى  
 ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ اى بحيث انه متى سمع انسان اى لفظ كان  
 فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسوءال الترك مثلا عن معنى كلامهم لكن اللازم  
 باطل فبطل المزوم وقوله لعدم الخ بيان لللازمة التى احتوت عليها الشرطية (قوله  
 لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) اى لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الذى  
 هو المدلول (قوله ولا يمنع ان يجعل اللفظ الخ) يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يتمتع فهم  
 المعنى الحقيقى منه فان اسداع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى اصلا فلو كان اللفظ دالا  
 بذاته فلا يكون اسد دالا الا على المعنى الحقيقى (قوله ولا يمنع نقله الخ) اى لانه يدل على  
 معناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كما فى الاعلام المنقولة  
 وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كزبد والصلاة والدابة فلو كانت دلالة اللفظ  
 على المعنى لذاته لا تمنع نقل لفظ زيد من المصدرية للعلمية ونقل لفظ صلاة من الدعا الى  
 الافعال والاقوال الخصوصية ونقل لفظ دابة من كل مادب على وجه الارض لذوات القوائم  
 الاربع لكن اللازم باطل فكذا المزوم والحاصل ان دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته  
 لزم عليه امور اربعة كلها باطلة واعلم ان اللازم الاول نظريه لفة والثانى نظريه

للأشخاص وان كان لازماً للمقابلة والثالث نظر فيه للقارئ والرابع نظره للحقائق  
 المقولة واذا علمت ان الوازم اربعة تعلم انه كان الاولى للشارح اعادة الالزام في قوله وان يفهم  
 كل احد الخ كإفعل في بقية المعطوفات لان ترك اعادته بشرط ان قوله وان يفهم الخ من تمة  
 ما قبله تفسيره كإفعل اسم (قوله اي صرفه عن ظاهره) اي حله على خلاف الظاهر منه  
 وذلك لانه قال معنى قوله يدل لذاته ان فيه وصفاً ذليلاً تناسب ان يوضع بسببه للمعنى  
 دون آخر لا ان المناسبة بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهره واعلم  
 ان هذا التأويل خلاف الصحيح نقله عن عباد والمصحح في النقل عنه هو الظاهر  
 من كلامه قال في جمع الجوامع وشرحه للعلامة المحلى مانصه ولا يشترط مناسبة  
 اللفظ للمعنى خلافاً لعماد الصميرى حيث انتهيا بين كل لفظ ومعناه قال والافلم  
 اختص به قليل بمعنى انها حاملة على الوضع على وقفها فيحتاج اليه وقيل بل  
 بمعنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله  
 تعالى به كما في القرافة ويعرفه غيره منه قال القراء في حكي ان بعضهم يدعى انه يعرف  
 السميات من الاسماء قليل له ما يسمى آدغاغ وهو من لغة البربر قال اجد فيه يسا شديداً  
 واره اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد آه بلفظهما  
 فانت تراه كيف نقل القولين وصحح الثاني منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى  
 (قوله وقال انه) اي القول المذكور (قوله تنبيه) اي ذو تنبيه او المصدر بمعنى اسم الفاعل  
 (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على ان كلامهما علم على حدته وهو الحق  
 لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية العترة في موضوعات العلوم  
 فلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث اصالة حروفها وزيادتها  
 وصحتها واعتلالها وهياكلها وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث  
 انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا ذكره السيد في شرح المفاتيح قال  
 الفناى وفيه ان هذا منقوض بالكلمات الغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال في قال  
 اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر  
 بالاصالة والفرعية واجيب بان مراده الاصالة والفرعية الخصوصان اي الذي ان يحسب  
 اللفظ والمعنى ولا يوجدان في قال وقول وامليت وامليت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل  
 والمصدر تأمل (قوله من ان الحروف الخ) هذا بيان لما عليه ائمة الاشتقاق (قوله  
 في انفسها) اي باعتبار ذواتها (قوله خواص) اي صفات وقوله بها اي بسببها (قوله  
 كالجهر) هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة  
 كاتب واخ والهس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهموسة بجميعها  
 قولك فحنه شخص سكت وما عداها مجهور (قوله والشدة والرخاوة) الشدة انحصار  
 صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصاراً ما فلا يجرى في غيره والرخاوة عدم

وقال انه تنبيه على ما عليه  
 ائمة على الاشتقاق  
 والتصريف من ان  
 للحروف في انفسها  
 خواص بها تختلف كالجهر  
 والهس والشدة  
 والرخاوة والتوسط بينهما  
 وغير ذلك وتلك الخواص  
 تقتضي ان يكون  
 العالم بها اذا اخذ  
 في تعيين شئ مركب  
 منها المعنى لا يهمل التناسب  
 بينهما قضاء لحق الحكمة  
 كالقضم بالفاء الذي هو  
 حرف رخو لكسر الشئ  
 من غير ان يسين

والقصم بالقاف الذى هو  
حرف شديد لكسر الشئ  
حتى يبين وان لهيات  
تركيب الحروف ايضا  
نحو اص كالفعلان  
والفعل بالتحريك لما فيه  
حركة كالنزوان والحيدى  
وكذا باب فصل بالضم  
مثل شرف وكرم  
للافعال الطبيعية  
اللازمة (والمجاز)  
فى الاصل مفعول من  
جاز المكان يحوزة اذا  
نعداه نقل الى الكلمة  
الجازة اى التعدية  
مكانها الاصلى او المجوزها  
على معنى انهم جازوا بها  
وعُدَّوها مكانها الاصلى كذا  
فى اسرار البلاغة وذكر  
المصنف ان الظاهر انه من  
قولهم جعلت كذا مجازا  
الى حاجتى اى طريقا لها  
على ان معنى جاز المكان  
ملكه

انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند اسكانه فيجرى الصوت فى غير مخرجه جرياما  
والتوسط ان لا يتم الانحصار والجري والحروف الشديدة يجمعها قولك اجد قط  
بكت والمتوسطة بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك لن عرو وماعدها حروف رخوة  
(قوله وغير ذلك) اى كاستعلاء والاستفال والتصحيح والاعلال (قوله وتلك الخواص  
اى الاوصاف) (قوله اذا اخذ فى تعيين شئ) اى اذا اخذ فى وضع لفظ وقوله مركب  
منها اى من هذه الحرف (قوله لمعنى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) اى بين الحروف  
والمعنى فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة كالقصم  
بالفاء الذى هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر الشئ بلاينونة وانفصال لانه اهل  
بما فيه بينونة وبضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم بالقاف الذى هو  
حرف شديد فانه قد وضع لكسر الشئ مع بينونة لان الكسر مع بينونة اشد من الكسر  
بلاينونة وبضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله  
قضاء لحق الحكمة) الاضافة بانية اى اداء لحكمة انصف الحروف بتلك الخواص  
ولست هذه الخواص علة مقتضية لذاتها هذه المعاني فانه خرق للاجتماع قال العلامة  
الفنارى ولا يخفى ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات  
اعمال يظهر فى بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فتعذر  
فاظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات قال الشيخ بس وعبارة الجوينى فى المسئلة هل  
للحروف فى الكلمات خواص تحمل على وضعها لمعانيها او وضعت لمعانيها اتصافا  
فوضع الباب لمعنى والناب بالنون لمعنى آخر ولوعكس لم يمتنع وبنى المسئلة على مسئلة  
حكيمية وهى ان الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح اولا والاظهر  
لاختيار الجائع لدفع جوعه احد الرغيفين (قوله لكسر الشئ) اى الذى وضع  
لكسر الشئ وقوله من غير ان يبين اى يفصل ذلك الشئ (قوله حتى يبين) اى ولا شك  
ان كسر الشئ مع بينونة اشد واقوى من الكسر الذى لا بينونة فيه (قوله وان لهيات  
الخ) عطف على قوله ان للحروف فى انفسها خواص فقوله ايضا اى كما ان للحروف  
فى انفسها خواص وهذا بيان لما عليه ائمة التصريف (قوله بالتحريك) اى تحريك  
العين (قوله لما فيه حركة) اى فانهما وضعا لما فيه حركة (قوله كالنزوان) اى فانه  
ممثل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة ولذلك وضع لضراب الذكر  
وتزوه على الاثنى وهو من جنس الحركة (قوله والحيدى) اى فانه ممثل على هيئة  
حركات متوالية فلذا وضع للعمار الذى له نشاط فى حركاته وخفة حتى انه اذا رأى  
ظله ظنه حمارا احاد منه اى فرمته ليسبقه للنشاطه وفى الفنارى الحيدى صفة مشقة  
من حاد اذا مال يقال حار حيدى اى مائل عن ظله للنشاطه (قوله وكذا باب فصل)  
عطف على قوله كالفعلان (قوله للافعال الطبيعية) اى الذى وضع للافعال الطبيعية وذلك

لان الضم يناسب عدم الانبساط فجعل دالا على افعال الطبيعة اللازمة لذواتها قاله  
ابن يعقوب وفي شرح السيد للفتاح وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشقين فناسب  
ان يكون مدلوله مضموما مع الشخص اى لازماله (قوله في الاصل مفعول) اى انه  
باعتبار اصله مصدر ميمى على وزن مفعول فاصله مجوز نقلت حركة الواو للساكن  
قبلها ثم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازا لان  
المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال وهم قد اعلوا فعلة الماضى وهو  
جاز فلذلك اعلوا المجاز (قوله من جاز المكان) اى مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على  
ان الاشتقاق من الافعال كما يقول الكوفيون واما على مذهب البصريين من ان الاشتقاق  
من المصدر فيقدر مضاف اى مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لان المصدر المزيد  
يشق من المجرد ويصح ان يقدر مأخوذ من جاز المكان ودائرة الاخذ اوسع من دائرة  
الاشتقاق (قوله نقل) اى لفظ مجاز فى الاصطلاح الى الكلمة الخ وحاصله ان لفظ مجاز  
فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدي ثم انه نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى  
الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار انها جازة ومتعدية مكانها الاصلى فيكون  
اسم فاعل او باعتبار انها مجوز بها ومتعدى بها مكانها الاصلى فيكون اسم مفعول  
اذا علمت هذا فقول الشارح الجازة بيان للناسبة بين المفعول اليه لانه من تمة المفعول  
اليه لان المفعول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له فراد الشارح انه نقل الى الكلمة  
باعتبار كونها جازة ومتعدية مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الاقوى او المجوز بها  
اى او نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها (قوله على معنى الخ) اى حالة كون  
الكلمة المجوز بها ملتبسة بمعنى انهم الخ واتى الشارح بهذا اشارة الى ان الباء  
فى قوله المجوز بها للتعدي لالسببية (قوله وذكر المصنف الخ) حاصله ان لفظ مجاز  
فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من  
قولهم جعلت كذا مجازا لاجتى اى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى  
الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا الى تصور المعنى المراد منها  
لاتصافها بمعناها الاصلى لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريقا الى تصور المعنى  
المراد منها والحاصل ان لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث فانفق  
المصنف والشيخ عبد القاهر على انه لا يصح ان يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولاً هنا  
لعدم الناسبة بينه وبين المفعول اليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ثم اختلفا  
فقال المصنف المفعول هنا المستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المفعول هنا هو  
المستعمل فى الحدث وانما استظهر المصنف ما ذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى اسم  
الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله انه) اى لفظ مجاز مشتق او  
مأخوذ من قولهم على مامر (قوله على ان معنى) اى بناء على ان معنى جاز المكان هلكه ووقع

جوازه فيه لا بمعنى انه جاوزه وتعداه وحينئذ فالجواز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فان الجواز الخ) علة لمحذوف اى ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لان الجواز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا اشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه والحاصل انه على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول اليها كونها جائزة او مجوزا بهابل كونها محلا للجواز بخلاف القول الاول لا يقال الحقيقة كذلك طريق الى تصور معناها فلقسم مجازا بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكر وجه التسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعتبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالسمى كما يلزم انتفاؤها عند انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ فانه يقتضى اطراد الوصف في كل من وجد فيه ذلك المعنى وينتفى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى لان ذلك المعنى اعتبر لصحة اطلاق الوصف والحقيقة وان وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا الى تصور معناها لا تسمى مجازا اذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فتيبته ثبوتا ونقبا كما في الاوصاف بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعي ومخلصه ان اعتبار المعنى في تسمية شئ بشئ بغير اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ كتسمية شئ له حجرة باجر ووصفه باجر فاعتبار المعنى في التسمية انما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك المعنى من غيره وفي الوصف لصحة اطلاق الوصف على الشئ الموصوف ولهذا شرط بقاء المعنى في الموصوف عند اطلاق الوصف عليه ولم يشترط بقاء المعنى في المسمى عند اطلاق الاسم عليه فعند زوال الجرأة لا يصح وصفه باجر حقيقة ويصح تسميته بذلك اى استمرار اطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) اى الجواز المفرد والجواز المركب مختلفان اى حقيقة كل منهما يخالف حقيقة الآخر (قوله فعرّفوا كلا على حدة) اى لان الحقائق التباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه واما على سبيل الاجمال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمة باللفظ او بالقول وكأن يقال في تعريف الانسان والفرس الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة (قوله الكلمة) اى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا وخرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لانها جنس والجنس لا يخرج به كذا قيل ولك ان تقول لافرق بين خرج به وعنه انما الذى لا يناسب اخراج به بالهمزة فتأمل (قوله احترز بها) اى بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال اى وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهمة التى لم توضع اصلا حتى انها تستعمل (قوله قاتها) اى الكلمة التى وضعت ولم تستعمل لامن الواضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) اى في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له فضمير وضعت ايس راجعا

فان الجواز طريق الى تصور معناه فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرّفوا كلا على حدة (اما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال قاتها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا

لما فكان الواجب ابراز الضمير لجران الصلة على غير من هي له ثم انه ان اريد الوضع الشخصي خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لعناء الاصلى بالنوع كالمشتقات وان اريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لعناء الاصلى شخصيا كالاسد مثلا وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيئا من افراد الجاز الا ان يجاب بان المراد الوضعان ويرتكب التوزيع اى في غير ما وضعت له وصفا شخصيا في الموضوع بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وصفا نوعيا في الموضوع بالوضع النوعي فتأمل ويرد على التعريف اللفظ المشترك اذا استعمل في احد معانيه فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كالعين مثلا اذا استعملت في الباصرة كان معناها مغاير المعناها اذا استعملت في عين الشمس مثلا اللهم الان يحمل ما في التعريف على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل ما وضعت له وحينئذ فلا يراد المشترك فتأمل (قوله مرتجلا كان الخ) تعميم في الحقيقة فضمير كان المستتر يعود على الحقيقة وذكر الضمير باعتبار ان الحقيقة لفظ والضمير المستتر اسم كان ومرتجلا خبر مقدم ومنقولا عطف عليه والمرتل هو اللفظ الموضوع لعنى ابتداء من غير نقل عن شئ كعاد وادد واسد والمقول هو اللفظ الموضوع لعنى بعد وضعه لاخر لمناسبة مع هجران المعنى الاول كالداية والصلاة فان دابة اسم لكل مادب على الارض ثم نقل لذات القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت للاركان المخصوصة والمناسبة موجودة فيهما وقد هجر المعنى الاول (قوله او غيرهما) اى ما ليس منقولا ولا مرتجلا كالمشتقات فانهما ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له اى وكالمشترك فانه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعين مثلا ولا يشترط فيه هجران المعنى الاول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالمشتق (قوله في اصطلاح به الخطاب) اى في الاصطلاح الذى يقع بسبب الخطاب والتكلم (قوله متعلق بقوله وضعت) يعنى ان المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح به الخطاب بذلك اللفظ اذا استعمل الخطاب ذلك اللفظ في غير مكان مجازا قال القنارى ليس المراد من تعلقه بوضعت ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والازم ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة للخيول المفترس وافر ذلك الوضع في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك اولا هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغايرة وبالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له والمعنى حينئذ ان الكلمة المقيدة بكونها استعملت في غير ما وضعت له اذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح به الخطاب بمعنى ان يصح استعمالها

او غيرهما وقوله (في اصطلاح به الخطاب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذى وقع به الخطاب اعنى الشرع ولخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح به آخر كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح به الخطاب وهو الشرع (على وجه يصح)

في ذلك الغير والسبب في كونه غيرا هو اصطلاح به الخطاب تكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تحمل كما تقدم في تعريف الحقيقة ( قوله ليدخل ) اي في التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها في متعلق الظرف وقوله المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر اي غير اصطلاح المستعمل اي والحال انه مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاحه ( قوله الخطاب ) بكسر الطاء اي المتكلم بهذه الكلمة ( قوله مجازا ) اي لان الدماء غير الهيئة المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف الشرع لاشتغالها عليه وكذا اذا استعمله الخطاب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة فانه يكون مجازا والحاصل انه يصدق على كل منهما انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح به الخطاب كما اشار لذلك الشارح بقوله فليس بمستعمل الخ ( قوله وان كان مستعملا الخ ) جملة حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والفاء فيه زائدة ( قوله فيما ) اي في معنى ( قوله في الجملة ) اي في بعض الاصطلاحات وهو اللغة ( قوله فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به الخطاب اعني الشرع ) اي وان كان مستعملا فيما وضع له في اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعي بمقتضى اصطلاح الشرع وان كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح اهل اللغة فان قلت اذا وقع ذلك الاستعمال من لغوى جريا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لغويا قلت اجاب العلامة ابن قاسم في شرح الورقات بمأنيته لان لم يجاز لغويا بل هو شرعي ولو حكما آه ( قوله وليخرج ) عطف على قوله ليدخل اي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هو من افراد الحقيقة فصلة يخرج محذوف وقوله من الحقيقة بيان لما بعدها وهو قوله ما يكون الخ والحاصل ان المصنف زاد قوله في اصطلاح به الخطاب لاجل ان يدخل في التعريف بعض افراد المجاز ولاجل ان يخرج من التعريف بعض افراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح به الخطاب وانما هو غير باصطلاح آخر ( قوله لا يحسب اصطلاح به الخطاب ) يعني فلان تكون الصلاة المستعملة في الاركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز اذ تعريفه ليس صادقا عليها ( قوله على وجه يصح ) يؤخذ منه انه لا بد في المجاز من ملاحظة العلاقة لان صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تنوقف على ملاحظتها ولذا صرح بتفريع قوله بعد فلا بد الخ عليه ( قوله مع قرينة عدم ارادته ) اي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم ارادة المتكلم للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيا فقرينة المجاز مانعة من ارادة الاصل واشراط القرينة المذكورة في المجاز واخراج الكناية بها فيما يأتي انما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كاليانين اما من جوزه كالاصوليين فلا يشترط في القرينة ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك العلامة الحلي فنشد هؤلاء يجب اسقاط القيد المذكور من التعريف لاجل سلامته

متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) اي ارادة الموضوع له ( فلا بد ) للمجاز ( من العلاقة ) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بقوله على وجه يصح وانه - ترط العلاقة ( ليخرج الغلط ) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مثيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح ( و ) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته لتخرج ( الكناية ) لانه مستعملة في غير ما وضعت له

وصدقه على المعرف واذا سقط القيد المذكور لاجل ادخال المعرف دخلت الكتابة  
ايضا ( قوله من العلاقة ) المراد بها هنا الامر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي  
والمعنى المجازي وبه الانتقال من الاول للثاني كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالسياسة  
والسياسة في المجاز المرسل وقوله فلا بد من العلاقة اي من ملاحظتها فلا يكتفى في المجاز  
وجودها من غير ان يعتبرها المستعمل وبلاحظتها فالصحيح لاستعمال اللفظ في غير  
ما وضع له ملاحظتها لا بمجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها ولذا ضح انشاء  
المجاز في كلام المولدين فاذا عرفنا ان العرب استعملوا لفظا في سبب معناه او في السبب  
عن معناه او في المشابهة لمعناه جاز لنا ان نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك  
العلاقة لان العرب قد اعتبروها رابطا ولا تقتصر على خصوص اللفظ الذي استعملوه  
ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل  
عن العرب في تلك الصورة مع انه ليس كذلك والعلاقة بفتح العين سواء كانت في المعاني  
كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب او المحسوسات كعلاقة السيف والسوط وقيل انها  
بالفتح في المعاني وبالكسر في الحساب وانما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى  
المجازي والمعنى الاصلى ولم يصح ان يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة  
على المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى ونقله على ان يكون الاول اصلا  
والثاني فرعا تشريك بين المعنيين في اللفظ وتفرع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك  
يستدعى وجها لتخصيص المعنى الفرعي بالتشريك والتفرع دون سائر المعاني وذلك  
الوجه هو المناسبة والافلاحة في التخصيص فيكون تحكما بنا في حسن التصرف  
في التأصيل والتفريع ( قوله واشترط العلاقة الخ ) يؤخذ من هذا ان المراد باللفظ  
الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له للعلاقة من غير تعمد لذلك الاستعمال  
وهو اللفظ اللساني كما اذا اشار الى كتاب واراد ان يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسانه  
وقال خذ هذا الفرس واما اللفظ في الاعتقاد فان استعمل اللفظ في معناه بحسب اعتقاده  
كان يقول انظر الى هذا الاسد معتقدا انه الحيوان المفترس المعلوم فاذا هو فرس فهو  
حقيقة لاستعماله في معناه الاصلى في اعتقاده وان لم يصب وان استعمل في غير معناه بحسب  
اعتقاده كان يقول انظر الى هذا الاسد مشيرا للفرس معتقدا انها رجل شجاع  
صدق عليه حد المجاز لانه في اعتقاده الذي هو المعتبر استعماله في غير معناه علاقة  
وان لم يصب في ثبوت العلاقة في المشار اليه كذا في ابن يعقوب وبه يتبين ردما في الشيخ  
بس نقلا عن بعضهم ان اللفظ الخارج من التعريف لا يقصر على اللساني او غيره  
( قوله واشترط العلاقة ) تفسير لقوله قيد الخ يبينه ان معنى قولهم على وجه يصح  
انه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع البحث وهو ان قيد على وجه يصح كما يخرج اللفظ  
يخرج مجازا الى ملاحظة فيه علاقة لان استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب

مع جواز ارادة ما وضعت  
له (وكل منهما) اى من الحقيقة  
والجواز (لغوى وشرعى  
وعرفى خاص) يتعين ناقله  
كانحوى والصرفى وغير  
ذلك (او) عرفى (عام)  
لا يتعين ناقله وهذه النسبة  
فى الحقيقة بالقياس  
الى الواضع فان كان  
واضعها واضع اللغة  
فلهوية وان كان الشارع  
فشرعية وعلى هذا القياس  
وفى الجواز باعتبار  
الاصطلاح الذى وقع  
الاستعمال فى غير  
ما وضعت له فى ذلك  
الاصطلاح فان كان هو  
اصطلاح اللغة فالجواز  
لغوى وان كان اصطلاح  
الشرع فشرعى والا  
فصر فى عام او خاص  
(كاسد السبع) المخصوص  
(والرجل الشجاع)  
فانه حقيقة لغوية فى السبع  
مجاز لغوى فى الشجاع  
(وصلاة للعبادة)  
المخصوصة (والدياء)  
فانها حقيقة شرعية  
فى العبادة مجاز شرعى  
فى الدياء (وفعل لفظ)  
المخصوص اعنى ما دل  
على معنى فى نفسه مقترن  
باحدا لزم منه لثلاثة  
(والحدث) فانه حقيقة  
عرفية خاصة اى نحوية  
فى اللفظ مجاز نحوى  
فى الحدث (ودابة لدى

ان عرفهم يخص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة  
فتأمل (قوله ليس على وجه يصح) اى لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب  
(قوله والكتابة) اخراجها بناء على انها واسطة لاحقيقة ولا مجاز اما انها ليست  
حقيقة فلانها كاسبق اللفظ المستعمل فيما وضع له والكتابة ليست كذلك واما انها  
ليست مجازا فلانه اشترط فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكتابة ليست كذلك  
ولهذا اخراجها من تعريف المجاز (قوله مع جواز الخ) اى حالة كون استعمالها  
المذكور مقارنا لجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من ارادة المعنى  
الاصلى والمراد بجواز ارادة المعنى الاصلى فى الكتابة ان لا ينصب المستعمل قرينة على  
انتفاءه فعلى هذا اذا اتى المعنى الاصلى عن الكتابة ولم ينصب المستعمل علم المخاطب  
بانقائه قرينة على عدم ارادته لم ينتف عنها اسم الكتابة وليس المراد ان يوجد المعنى  
الاصلى معها دائما فانك اذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على  
ان اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بان له نجاد قرينة على  
عدم الارادة المعنى الاصلى والا كان مجازا لا كناية (قوله والمجاز) اى المفرد (قوله  
يتعين ناقله) اى يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط  
العلم بشخص الناقل والا قرب ان اختصاص اهل البلد بلفظ دون سائر البلد ان لا يسمى  
عرفا خاصا وانما يسمى ان كانوا طائفة منسوين لحرفة كاهل الكلام واهل النحولان  
الدخول فى جملة اهل البلد لا يتوقف على امر يضبط اهلها ثم ان ظاهر الشارح  
ان النقل لابد منه فى العرفى وان كثرة الاستعمال دليل عليه لانه نفسها وقيل ان  
التأمل هو كثرة الاستعمال للفظ فى بعض افراد معناه لغة او فى معنى مناسب للمعنى  
الاصلى وذلك لان كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل متهجورا هو المحقق فى معنى  
القول ولادليل على وجود نقل مقصود اولا (قوله وغير ذلك) اى ما عدا الشرعى  
كالتكلمين بقرينة المقابلة وانما يجعل الشرعى من العرفى الخاص تشريفا له حيث جعل  
قسما مستقلا (قوله لا يتعين ناقله) اى عن اللغة اى ان ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة  
مخصوصة وان كان معينا فى نفس الامر فاندفع ما يقال اصل الناقل يتعين كواحد  
او الف غير اننا جهلنا عينه وحيث تبين فهو خاص فإين العام وحاصل الجواب ان المراد  
بالخاص ما كان ناقله طائفة بمخصوصهم كالصرفى والنحوى والعام ما كان ناقله ليس  
طائفة بمخصوصهم بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد اشار الحفيد لهذا الجواب  
بعد ايراد الاشكال بقوله وكأنهم ارادوا بذلك ان لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة  
كانحوى والصرفى واهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) اى  
فى لغوى وشرعى وعرفى وقوله فى الحقيقة اى الكائنة فى الحقيقة بان يقال حقيقة لغوية  
حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة او عامة (قوله بالقياس) اى بالنسبة والنظر الى

الواضع (قوله فان كان واضعها) اى واضع الحقيقة (قوله فلفوية) اى فهمى حقيقة لغوية (قوله وان كان الشارع) اى وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهمى حقيقة شرعية (قوله وعلى هذا القياس) اى وان كان واضع تلك الحقيقة اهل العرف فهمى حقيقة عرفية خاصة او عامة (قوله وفى المجاز) عطف على قوله فى الحقيقة اى وهذه النسبة البكائية فى المجاز فى قولهم مجاز لغوى او شرعى او عرفى خاص او عام وقوله باعتبار الاصطلاح اى باعتبار اهل الاصطلاح (قوله فى ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والاصل فيه (قوله والدعاء) اى بخير (قوله فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء) هذا اذا كان الذى استعماله فى الامرين من اهل الشرع واما اذا كان الذى استعمال لفظ الصلاة فى الامرين لغويا كان مجازا لغويا فى الاول وحقيقة لغوية فى الثانى (قوله وفعل لفظ والحدث) يعنى ان لفظ فعل اذا استعماله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو ما دل على معنى فى نفسه واقرن زمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعماله فى الحدث كان مجازا نحويا (قوله فى الحدث) اى الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغة لان لفظ فعل مدلوله لغة الامر والشان والحاصل ان الفعل بالكسر فى اللغة اسم بمعنى الامر والشان نقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمال الفعل بالكسر فى جزء معناه اعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس الفعل حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم (قوله لذى الاربع) اى لذى القوائم الاربع المعهود وهو الحمار والبغل والفرس وقوله والانسان اى المهان كما فى الاطول (قوله فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول) اى ان المخاطب بالعرف العام اذا استعمال لفظ دابة فى القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة اذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات اربع واما لو استعماله فى ذات الاربع باعتبار عموم كونها تدب على الارض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب والعلاقة بين السبع والشجاع فى الاول المشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء فى الثانى اشتمالها عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث دلالة عليه مع الزمان وبين الانسان المهان وذوات الاربع فى الرابع مشابهته لها فى قلة التمييز (قوله مرسل ان كانت الخ) سمى مرسلا لان الارسل فى اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقبل انما سمى مرسلا لارساله عن التقيد بعلاقة مخصوصة بل رددين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة (قوله ان كانت علاقته) اى المقصودة اخذا بما يأتى (قوله الصحيحة) اى لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله غير المشابهة) اى كما اذا كانت مسببة اوسببية على ما يأتى وذلك

فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة الصحيحة) (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والافاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كاسد فى قولنا رأيت اسدا يرمى (وكثيرا ما نطلق الاستعارة) على فعل المتكلم اعنى (على استعمال اسم المشبه فى المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر و يصح منه الاشتقاق (فهما) اى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) اى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من احد فالبس غيره

بان يكون معنى اللفظ الاصلى سيبا لشيء او مسيبا عن شيء فبقول اسمه لذلك الشيء (قوله  
والافتاتعة) اي والا بان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهة  
بل كانت نفس المشابهة (قوله هي اللفظ الخ) اي لان المقسم المجاز وهو لفظ وقوله فيما  
اي فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الاصلى واعلم ان ما ذكره المصنف  
من ان الاستعارة قسم من المجاز وقسمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيهقيين واما الاصوليون  
فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع فى العنت  
اذا رأيت مجازا مرسل اطلق عليه الاستعارة قاله الفنارى (قوله رأيت اسدا يرعى)  
كأنه قال رأيت رجلا يشبه الاسد يرعى بالنشاب فقد استعمل لفظ اسد فى الرجل الشجاع  
والعلاقة هي المشابهة فى الشجاعة والقرينة هي قوله يرعى واطلاق لفظ الاستعارة على اللفظ  
المستعار من المعنى الاصلى للمعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالشجاع بمعنى  
المنسوج واصل الاطلاق الجوز ثم صار حقيقة عرفية (قوله وكثيرا ما نطلق الاستعارة)  
اي وكثيرا ما يطلق فى العرف لفظا الاستعارة والمراد ان هذا كثير فى نفسه لا بالقياس الى  
المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اقل (قوله على فعل التكلم) اعنى المعنى المصدرى  
لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله اسم انشبه به) اي لفظه ليشمل استعارة الفعل  
والحرف فراحه بالاسم ما قبل المسمى لا ما قبل الفعل والحرف (قوله ويصح منه الاشتقاق)  
اي ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على اطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر  
فيقال التكلم مستعير والمشبه مستعار منه والمشيبه مستعار له ولفظ المشبه به مستعار  
بمخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح منه الاشتقاق لان اسم المفعول  
لا يشتق منه (قوله اي المشبه به) وهو معنى الاسد مثلا والمشبه به هو معنى الرجل مثلا  
وقوله اي لفظ المشبه به كلفظ الاسد مثلا وقوله مستعار اي لعنى المشبه (قوله لانه) اي  
لفظ المشبه به وقوله من احد هو المعنى المشبه به وقوله قاليس غيره هو المعنى المشبه به  
فالتشبيه بين المعاني والاستعارة للالفاظ والحاصل انك اذا قلت رأيت اسدا يرعى فقد  
شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه فالى المعنى المشبه به  
الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى اتى باللفظ الذى لغيره واطلق عليه فصار كالانسان  
الذى استعير له الثوب من صاحبه والبسه ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المفترس  
مستعار منه اذ هو كالانسان الذى استعير منه ثوبه والبسه غيره من حيث انه اتى بلفظه واطلق  
على غيره ويقال لفظ اسد مستعار لانه اتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه  
للابسه ويقال للانسان المستعمل للفظه فى غير معناه الاصلى مستعير لانه هو الذى اتى باللفظ من  
صاحبه كالاتى باللباس من صاحبه (قوله كالبدي فى النعمة) اي كلفظ البدي اذا استعمل فى النعمة  
مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ورأيت اياديه عمت الوجود فاطلاق البدي على

(والمرسل) وهو ما كانت  
العلاقة غير المشابهة  
(كالبدي) الموضوعه  
للمجارحة المخصوصة اذا  
استعملت (فى النعمة)  
لكونها بمنزلة العلة  
الفاعلية للنعمة لان النعمة  
منها تصدو وتصل الى  
المقصود بها (و) كالبدي  
(القدرة) لان اكثر ما  
يتظهر سلطان القدرة يكون  
فى اليد وبها تكون الافعال  
الدالة على القدرة من  
البطش والضرب والقطع  
والاخذ وغير ذلك  
(والراوية) التى هى فى  
الاصل اسم للبعير الذى  
يحمل الزادة اذا استعملت  
(فى الزادة) اي الزود  
الذى يحمل فيه الزاد  
الطعام المتخذ للسفر  
والعلاقة كون البعير  
حامل لها وبمنزلة العلة  
المادية

النعمة فيما ذكر مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه لان اليد سبب في صدور  
 النعمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) اي اليد بمعنى الجارحة  
 لا بمعنى اللفظ فقيه استخدام (قوله بمنزلة العلة الفاعلية) اي لكون الاعطاء صدر منها  
 وانما لم تكن علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد  
 آلة للاعطاء كذا قرر بعض الاشياخ وفي ابن يعقوب ان العلاقة في اطلاق اليد على  
 النعمة كون اليد كالعلة الفاعلية للنعمة من جهة ان العلة الفاعلية يترتب عليها  
 وجود المفعول كما يترتب وصول النعمة الى المقصود بها على حركة اليد ويترتب  
 وجودها بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل ولاشك في تحقق  
 الملازمة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقضية للانتقال وكذا ما هو مثلها في الترتب  
 فان المترتب على الشيء ينتقل الذهن منه اليه وانما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل  
 نفس العلة لان المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لانفسها والمترتب  
 ايضا وصول النعمة وانضافها بكونها نعمة لانفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع  
 الى السببية الفاعلية (قوله وكاليد في القدرة) اي وكاليد اذا استعملت في القدرة كما في  
 قولك للاميريد اي قدرة فان استعمالها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة  
 تظهر باليد غالباً مثل الضرب والبطش والقطع والاخذ والدفع والمنع فينتقل من اليد  
 الى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار الى القدرة التي هي اصلها فهي مجاز عن الآثار  
 من اطلاق اسم السبب على السبب والآثار يصح اطلاقها مجازاً على القدرة من  
 اطلاق اسم السبب على السبب ولأمانع من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرها فالعلاقة  
 في اطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها اذ لا تظهر القدرة  
 وآثارها الا باليد كما لا يظهر المصور الا بصورته فرجعت العلاقة هنا الى معنى السببية  
 (قوله لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة) ما مضوية اي لان اكثر ظهور سلطان  
 القدرة اي سلاطتها وتأثيرها وقوله في اليد اي باليد (قوله وبها) اي باليد تكون الافعال  
 الدالة على القدرة اي غالباً بدليل قوله السابق اكثر وهذا عطف تفسير لما قبله وحاصله  
 ان الافعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدرة وآثارها كل منها  
 لا يظهر الا باليد وان كان ظهور احدهما مباشرة والاخر بواسطة وحيث كان كل  
 منها لا يظهر الا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لهما وهذا كله بناء على ان المراد  
 بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقها به واما اذا اريد بها اثرها كما قال الكمال  
 بن ابي شريف فالعلاقة حينئذ المسببية في الجملة اذ قد اطلق اسم السبب وهو اليد واريد  
 المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كالرفع والمنع (قوله اسم للغير  
 الذي يحمل الزادة) الذي في الصحاح الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه

ولما اشار بالمثل الى بعض  
انواع العلاقة اخذ في  
التصريح ببعض الآخر  
من انواع العلاقات فقال  
(ومنه) اى من المرسل  
(تسمية الشئ باسم جزئه)  
في هذه العبارة نوع من  
التسامح والمعنى ان في هذه  
التسمية مجازا مرسل وهو  
اللفظ الموضوع لجزء الشئ  
عند اطلاقه على نفس ذلك  
الشئ (كالعين) وهى  
الجارية للخصوصية (في  
الريثة) وهى الشخص  
الرقب والعين جزء منه  
ويجب ان يكون الجزء  
الذى يطلق على الكل  
ما يكون له من بين الاجزاء  
مزيد اختصاص بالمعنى  
الذى قصد بالكل مثلا  
لا يجوز اطلاق اليد او  
الاصبع على الريثة  
(وعكسه) اى ومنه  
عكس المذكور يعنى  
تسمية الشئ باسم كـ  
(كالاصابع) المستعملة  
(في الاثام) التى هى  
اجزاء من الاصابع في  
قوله تعالى يجعلون  
اصابعهم فى آذانهم

والعامية تسمى المزادة راوية وذلك جائزا على الاستعارة آه فقول الشارح اسم للبعير  
لامفهوم له (قوله المزادة) بفتح الميم والجمع مزايه والمراد بها كما فى شرح السيد على المفتاح  
ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة التى تسمى راوية وقال ابو عبيد المزادة سقاء من  
ثلاثة جلود تجمع اطرافها طليا لتحملها كثرة الماء فهى سقاء الماء خاصة واما المزود  
بكسر الميم فهو الظرف الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاوذ  
والراوية الذى هو اسم للدابة الحاملة للماء انما يستعمل عرفا فى المزادة لافى المزود كما فى  
سم وابن يعقوب فاذا علت تغاير المزادة للمزود تعلم ان تفسير الشارح المزادة بالمزود غير  
صحيح (قوله حاملا لها) اى مجاورا لها عند الحمل فسميت المزادة راوية للمجاورة  
والتجاور ان ينتقل من احدهما للآخر (قوله وبمثلة العلة المادية) عطف على قوله  
حاملا لها اى والعلاقة كون البعير حاملا لها وكونه بمثلة العلة المادية لها وهذا اشارة  
الى علاقة اخرى وهى مطلق السبية كما قبلها بان يجعل البعير بمثلة العلة المادية للمزادة  
لانه لا وجود لها بوصف كونها مزادة فى العادة الا بحمل البعير لها فصار توقعها  
بهذا الوصف على البعير كوقوف الصورة على المادة فى ان لا وجود لاحدهما الا مع  
صاحبه والتوقف فى الجملة يصح الانتقال والفهم وانما قال بمثلة العلة الخ لان العلة المادية  
ما يكون الشئ معه بالقوة كاختبب للسريز فان الصورة السريزية موجودة مع الخشب  
بالقوة والبعير وان كان محصلا للمزادة من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف  
معه بالقوة لكن المزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزأها (قوله بالمثل) ال جنسية (قوله  
الى بعض انواع العلاقة) قيل انها تعتبر وصف المنقول عنه كما فى الامثلة وهو التحقيق  
وقيل تعتبر وصف المنقول اليه وقبل انها تعتبر وصفها معا (قوله اخذ فى التصريح  
بالبعض الآخر) اى وان صرح فى ذلك الاآتى بما يشتمل بعض ما ذكر او لا فان حاصل  
العلاقة فى اليد اذا استعملت فى التهمة والقدرة السبية فى الجملة وهذا داخل فى قوله  
الاآتى او باسم سبيه الا ان يقال ان السبية الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سبية  
نزلية بخلاف الآتية فانها حقيقية (قوله فى هذه العبارة نوع من التسامح) اى لان  
ظاهرها ان المجاز نفس تسمية الشئ باسم جزئه مع ان المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء  
واطلق على الكل للابسة لكن لما كان السبب فى كون ذلك اللفظ مجازا تسمية الكل به  
مع كونه اسما لجزئه تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى) اى المراد من هذه  
العبارة (قوله ان فى هذه التسمية مجازا) فى معنى مع اى ان مع هذه التسمية مجازا  
اى ان هذه التسمية بصاحبها المجاز المرسل فالجواز المرسل نصاحب لتلك التسمية لانه واقع  
فيها كما هو ظاهر قول الشارح ولانه نفس التسمية كما هو ظاهر قول المصنف ويمكن ان  
يوجه كلام المصنف ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطريقة تسميته  
الخ (قوله وهو اللفظ الخ) اى والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع

جزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء واعلم انه لا يصح اطلاق اسم كل جزء على الكل وانما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاص عليه كاربعة وارأس فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف البدقائه لا يجوز اطلاقهما على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب ومن المعلوم ان الربيئة انما تحقق كونه شخصا رقبيا بالعين اذ لولاها لا تنفت عنه الرقبة والى هذا اشار الشارح بقوله ويجب الخ (قوله وهى الجارحة المخصوصة) اى بحسب اصل وضعها (قوله فى الربيئة) اى فانها تستعمل مجازا مرسل فى الربيئة مأخوذ من ربا اذا اشرف (قوله وهى الشخص الرقيب) اى المسمى بالجاوس الذى يطلع على عورات العدو (قوله والعين جزء منه) اى فقد اطلق اسم جزئه عايه لعلاقة الجزئية (قوله مما يكون) اى من الاجزاء التى يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل كالاطلاع فى هذا المثال حالة كونه متجاوزا غيره من الاجزاء (قوله الذى يطلق على الكل الخ) واما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط ان يكون الجزء فيه بهذه الثابتة (قوله يجعلون اصابعهم) اى انا ملهم والقرينة استحالة دخول الاصابع بتمامها فى الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الآذان لئلا يستمع شيئا من الصواعق ويجوز ان يكون التجوز فى الاسناد وان يكون على حذف مضاف اى اثلة اصابعهم وذكر بعضهم ان هذا من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقوله ضربت زيدا وممحت بالنديل فلا يكون مجازا ولولم تضرب كله ولا ممحت بكمه وفيه تصف لان نسبة مطلق الجمل للاصابع كثير اما يراد به الكل فلولا الآذان لجرى على الاصل واما نحو الضرب فلا يخلو من تصوره على الكل بفعل من باب الحقيقة والام يخل كلام من مجاز غالبا وهو مذهب مردود ~~تنبيه~~ تنبيه ~~تكم~~ التكم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجزء وسكت عن اسم الكلى اذا استعمل فى الجزئى هل يكون مجازا ام ايضا لا فذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه الى انه حقيقة مطلقا وعلة بان اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيها وضعت له لام التعليل ولا شك ان اسم الكلى انما وضع لاجل استعماله فى الجزئى وعلة غيره بان المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اولا والجزئى ليس غير الكل كما انه ليس عينه وذهب بعضهم الى التفصيل وحاصله ان استعمال اسم الكلى فى الجزئى ان كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقة وان كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا (قوله اى ومنه تسمية الشيء الخ) جعله هنا وفيما يأتى التسمية المذكورة مجازا تسامح كما تقدم (قوله الذى سبه الغيث) وجعله الغيث سببا فى النبات بالنظر للجملة والا فالسبب فى الحقيقة الماء مطلقا وان لم يكن مطرا (قوله واورد)

من الورود وهو الذكر (قوله بل هو من تسمية السبب) أي وهو الدية وقوله باسم السبب  
 أي الذي هو الدم فالديه مسيبة عن الدم والدم سبب لها وقد أطلقنا السبب الذي  
 هو الدم على مسيبه وهو الدية فصار المراد من الدم في قولهم فلان أكل الدم أي أكل  
 مسيبه وهو الدية وبما يؤيد سهو المصنف في الإيضاح تفسيره بقوله أي الدية المسيبة  
 عن الدم فإنه قد بين أن الدية المطلق عليها الدم مسيبة والكلام في إطلاق اسم السبب  
 على السبب ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل حتى لو لم يكن  
 رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهي سبب في الإقدام على الدم فأطلق  
 الدم الذي هو السبب عليها ولا تنافي بينه وبين تفسيره لأن المعلول من وجهه قد يكون  
 علة من وجهه فالدم وإن كان مسببا عن الدية باعتبار التعقل إلا أنها في الخارج متربة  
 عليه لأن العلة الغائية تأخر وجودها عن مسببها فكلامه أولا منظور فيه للتعقل  
 وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف لأنه اعتبار  
 عقلي وهو خلاف مدلول اللفظ وأجاب بعضهم بجواب آخر وأصله أن مراد المصنف  
 أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب في الأكل فهو من تسمية السبب باسم السبب وأما قوله  
 أي الدية المسيبة عن الدم فقد أشار إلى مجاز آخر في الدم باعتبار آخر ولا يخفى بعد  
 هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم (قوله أي تسمية الشيء) أي كالأولاد البالغين  
 في المثال الآتي وقوله الذي كان هو عليه أي على صفته أو على معنى من وقوله لكنه أي  
 أي الشيء الأول ليس عليه أي على الشيء الثاني أي ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن  
 أي عند الإطلاق وأعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو  
 مذهب الجمهور خلافاً لما قال أن الإطلاق المذكور حقيقى استحباباً بالإطلاق حال  
 وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف في الإطلاق الحقيقي عنده وقبل بالوقف فقيه  
 ثلاثة أقوال محكمة في كتب الأصول لكن في المشتق كالمثال المذكور ثم إن قول المصنف  
 أو ما كان عليه أو ما يأول إليه ظاهره أن العلاقة هنا هي الكينونة وفيما بعده الأيلولة  
 والمناسب أن يقال إنها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتي اعتبار ما يؤل إليه (قوله قبل ذلك)  
 أي قبل دفع المال إليهم لأن إتيان المال إليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون  
 يأمنون إذ لا يتم بعد البلوغ وحينئذ فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف  
 الذي كانوا عليه قبل البلوغ (قوله إذ لا يتم بعد البلوغ) علة لمحذوف كما علمت مما قررناه  
 (قوله باسم ما يأول ذلك الشيء إليه) أي تحقيقاً كما في أنك ميت أو ظناً كما في الأيلولة العسير  
 للضرر لا احتمالاً كما يؤول العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر لأن الحرية يأول إليها  
 العبد في المستقبل احتمالاً والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه  
 فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد في المستقبل بنحو وعدوان العسير قد يحصل اليأس  
 من تخميره لعارض فينتفى ظن تخميره (قوله أي عصيراً يأول إلى الحر) هذا تفسير لقوله خيراً

(وتسميته) أي ومنه تسمية  
 الشيء (باسم مسيبه) فخور عينا  
 الغيث) أي النبات الذي  
 سببه الغيث (أو) تسمية  
 الشيء باسم (مسببه) نحو  
 أمطرت السماء نباتاً أي  
 غيثاً لكون النبات  
 مسبباً عنه وأورد في  
 الإيضاح في أمثلة تسمية  
 السبب باسم السبب قولهم  
 فلان أكل الدم أي لدية  
 المسيبة عن الدم وهو  
 سهو بل هو من تسمية  
 السبب باسم السبب (أو ما  
 كان عليه) أي تسمية الشيء  
 باسم الشيء الذي كان هو  
 عليه في الزمان الماضي  
 لكنه ليس عليه الآن  
 (نحو وآتوا اليتامى أموالهم)  
 أي الذين كانوا يتامى قبل  
 ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ  
 (أو) تسمية الشيء باسم  
 (ما يأول) ذلك الشيء  
 (إليه) في الزمان المستقبل  
 نحو أتى أرا في عصر  
 خيراً أي عصيراً يأول  
 إلى الحر

والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي لان العصور حالة العصر لا يخامر العقل وانما يخامر  
بعدمه فاشار بهذا التفسير الى ان المراد بالخمر العصور وان العصور يسمى خمر باعتبار  
ما يؤول اليه لكن كان الاولى للشارح ان يقول اي عبا يؤول عصيره الى الخمر لان  
العصور لا يعصر الا ان يقال اراد ان اعصر بمعنى استخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق  
الذي يسبق الى الذهن من ان نسبة الفعل وما يشبهه الى ذوات موصوفة بوصف انما تكون  
بعد اتصالها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم  
وقوع العصر على العصور اي العصور واما ان قلنا ان الفعل يخارن تعلقه وصف المفعول  
به وان المعنى هاتين اعصر عصيرا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة تأويل اعصر  
باستخرج ( قوله باسم محله ) اي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء ( قوله فليدع  
ناديه ) قال الفساري يحتمل ان تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف  
المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كقيل في قوله تعالى واسئل القرية ( قوله  
والنادي المجلس ) اي ان النادي اسم لكان الاجتماع والمجلس القوم وقد اطلق على اهله  
الذين يحلون فيه والمعنى فليدع اهل ناديه اي اهل مجلسه فيصروه مع انهم لا ينصرونه  
في ذلك اليوم ( قوله المحال فيه ) نصب اللام وتشديدا صفة لاهل اي الحال  
ذلك الاهل في ذلك النادي وبصح قراءة الحال بالجر صفة للنادي جرت على غير  
من هي له لكن كان عليه ابراز الضمير ( قوله او تسمية الشيء باسم حاله ) هذا عكس ما قبله  
لان ما تقدم يسمى الحال باسم المحل وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه ( قوله التي تحل  
فيها الرحة ) اي الامور النعم بها لانها هي التي تحل في الجنة واطلاق الرحة على  
الامور النعم بها مجاز وتوضيحه كافي ان يعقوب ان الرحة في الاصل الرقة والحنان  
واراد بها جانب الله لازمها الذي هو الانعام واستعمل في الجنة لخلوله فيها على اهلها  
ثم ان الانعام اعتباري اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم به واعطائه للنعم عليه وليس حالا  
في الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة بهذا مجاز مرسل مبني على مجاز ضمني وهو  
ارادة النعم به بالانعام الذي هو الرحة ( قوله آله ) فرق بعضهم بين الآلة والسبب  
بان الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب مابه وجود الشيء فاللسان آلة للذكر  
لاسبب له قاله سم واعترض بان هذا الفرق لا يظهر اذ يقال ان الآلة بها وجود الشيء  
ولذا ادخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة افرادها ( قوله ذكرنا حسنا ) اي  
فيهم اخذ الحسن من اضافة اللسان للصدق هذا ويحتمل ان يكون المراد واجعل لي  
كلما صادقا باقيا في الآخرين اي اجعل لساني متكلما بكلمات صادقة باقية  
في الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف ( قوله واللسان اسم لآلة الذكر ) اي  
فاطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له فالعلاقة الآلية وانراد بالآخرين المتأخرون  
عنه من الانبياء والامم والاستجابة المولى دياها صارت كل امة بعده تنسب اليه وتقول

( او ) تسمية الشيء باسم  
( محله نحو فليدع ناديه )  
اي اهل ناديه الحال فيه  
والنادي المجلس ( او )  
تسمية الشيء باسم ( حاله )  
اي باسم ما يحل في ذلك  
الشيء ( نحو واما الذين  
ايضت وجوههم ففي  
رحمة الله اي في الجنة )  
التي تحل فيها الرحة  
( او ) تسمية الشيء باسم  
( آله نحو واجعل لي  
لسان صدق في الآخرين  
اي ذكر احسنا ) واللسان  
اسم لآلة الذكر ولما  
كان في الآخرين نوع  
خفا صرح به في الكتاب  
فان قيل قد ذكر في  
مقدمة هذا الفن

ان مبنى المجاز على الانتقال من الزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد الزوم قلنا ليس معنى الزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وابطاط (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة اى قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ والتدلى فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق الرهن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا

ابونا ابراهيم سواء كانوا يهودا او نصارى او غيرهم (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال لاي شئ ذكر المصنف المعنى المجازى في المثالين الاخيرين دون ما عدا ههنا من الامثلة هلا صرح به في الجميع او حذفه من الجميع (قوله في الاخيرين) اى فى مجازية الاخيرين (قوله نوع خفاء) اى لان المعنى المجازى لا يظهر فيهما ظهوره في الامثلة السابقة لان استعمال الرحة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفى العام ولذلك الكشاف الرحة على الثواب المحل والظرفية على الاتساع وقيل فى الثانى ان المعنى اجعل لى لسانا ينطق بالصدق فى الآخرة (قوله صرح به) اى بالخفاء اى بمزيله وهو ما بعد اى (قوله فى الكتاب) اى فى المتن حيث قال اى فى الجنة واى ذكر احسنا (قوله فان قيل الخ) حاصله ان اعتبار العلاقة انما هو لينقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم بالمعنى الذى مر فى المقدمة وهو ان يكون المعنى الحقيقى الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله فى الذهن حصول المعنى المجازى اما على الفور او بعد التأمل فى القرئ واذا كان اكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم فلا وجه لجعلها علاقات هذا حاصله وقد يقال انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعدما مر فى المقدمة من ان العبر للزوم الذهني ولولا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره ولعله اعاده تذكرة لما سبق (قوله ان مبنى المجاز الخ) اى بخلاف الكناية فانه مبينة على الانتقال من اللازم الى المزوم فهى بعكس المجاز وقوله مبنى المجاز على الانتقال من المزوم الى اللازم اى وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله بل اكثرها) اى كالتسامى فان معناه الحقيقى لا يستلزم معناه المجازى وهو البالقون وكذلك العصور لا يستلزم الخمر وكذا النادى لا يستلزم اهله لصحة خلوه عنهم وكذا الرحة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها فى غيرها كفى الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت (قوله لا يفيد الزوم) اى واذا كان لا يفيد الزوم فلا وجه لجعلها علاقات لان العلاقة امر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى لاستلزامه له (قوله قلنا الخ) حاصله انه ليس المراد بالزوم ههنا الزوم الحقيقى اعنى امتناع الانفكاك فى الذهن او الخارج بل المراد به الانتقال ولو فى الجملة فينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق فى جميع انواع العلاقة (قوله تلاصق) اى تعلق وقوله واتصال اى ارتباط وعطف الاتصال تفسير وقوله فى الجملة متعلق ينتقل وكان الاولى ان يقول ولو فى الجملة وقوله وفى بعض الاحيان تفسير للانتقال فى الجملة (قوله وهذا متحقق فى كل امرين بينهما علاقة وارتباط) اى ثبت ان انواع العلاقة كلها تقيد للزوم وبطل ما قاله السائل (قوله والاستعارة) مبتدا وقوله قد قيد خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليه واعاد الشارح فيما يأتى المبدأ لطول الفصل وكتب شيخنا الحنفى ان الظاهر حذف الواو من قوله وهى مجاز ليكون مدخولها خبرا لاستعارة لان الشارح قد رخصها فى المتن وهو

قد تقيّد خبر المبتدأ محذوف آثم ان المراد بالاستعارة في كلام المصنف الاستعارة  
التصريحية وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه واما المكنية وهي التي لا يذكر  
فيها المشبه فسياً في يفردها المصنف في فصل ويأتي حكمة ذلك (قوله اي قصد الخ)  
اشار بهذا الى ان وجود المشابهة في نفس الامر بدون قصد لها لا يكفي في كون اللفظ  
استعارة بل لابد من قصد ان اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب التشبيه بمعنى  
الحقيق لا بسبب علاقة اخرى غيرها مع تحققها (قوله فاذا اطلق المشفر) بكسر الميم  
شفة البعير (قوله وان اريد انه من اطلاق المقيد) اي اسم المقيد وهو مشفر فانه اسم للقيّد  
وهو شفة البعير وتوضيح المقام ان المشفر اذا اطلق اي جرد عن قيده وهو اضافته  
للبعير واستعمل في شفة الانسان من حيث انها فرد من افراد مطلق شفة كان مجازاً  
مرسلاً بمرتبة وهي التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه اما  
على القول باعتبار العلاقة وصف المنقول اليه فهي الاطلاق وان اطلق المشفر عن قيده  
ثم قيد بالانسان كان مجازاً مرسلاً بمرتبتين التقييد ثم الاطلاق لاستعمال المقيد اولا  
في المطلق ثم استعمال ثانياً للمطلق في مقيد آخر فقول الشارح وان اريد انه من اطلاق  
اسم المقيد اي شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها  
من مطلق شفة مشفر اطلق على شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة  
لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد (قوله  
كاطلاق المرسن على الانف) المرسن بفتح الميم وكسر السين وفحوا ايضاً واما ضبط  
الجوهري له بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير والداية مطلقاً ومكان  
الرسن هو الانف لان الرسن عبارة عن حبل يجعل في انف البعير فالرسن في الاصل  
انف البعير فاذا اطلق عن قيده واستعمل في انف الانسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق  
انف كان مجازاً مرسلاً واذا استعمل في انف الانسان للشابهة كأن يكون فيه اتساع  
وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة والمرس كالمشفر يجوز فيه الامران بالاعتبارين خلافاً  
لما يوهمه كلام الشارح من اطلاق المرسن على الانف يتعين ان يكون من المجاز المرسل (قوله  
فاللفظ الواحد) اي كمشفر قد يكون استعارة الخ بحث فيه بانه مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم  
الكلي وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولا شك في تقارير  
المعنيين وتعدد هما وحيث لم يتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد وقد يقال مراد  
الشارح ان اللفظ الواحد اطلاقاً على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة وقد يكون  
سبيله المجاز المرسل فشفة الانسان لها اعتباران خصوص كونها شفة الانسان وكونها  
تحقق فيها المفهوم الكلي وهو مطلق شفة فاستعمال مشفر في شفة الانسان باعتبار  
الاول سبيله الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار الثاني سبيله المجاز المرسل فظهر ان اللفظ  
الواحد يصح فيه الارسال والاستعارة في ما صدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف

كما علمت (قوله قد تنقيد) قد التحقّق كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وليست للتقليل لان تنقيدها بالتحقيقية كثير في نفسه ويحتمل ان تكون للتقليل لان اطلاق الاستعارة عن التنقيد المذكور هو الأكثر وعند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخييلية والمكنى عنها (قوله لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى واما السكاكي فهي وان كانت لفظا عنده الا انها غير محققة المعنى لان معناها عنده امر وهمي وتخرج المكنية ايضا عند المصنف لانها عنده التشبيه المضمر في النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققة المعنى واما عند السلف فهي داخلية في التحقيقية لانها اللفظ المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى فكذلك هي داخلية فيها على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالاسد (قوله اي ما عني بها) وهو المعنى المجازي لان المعنى الحقيقي كما قد يتبادر من المتن (قوله واستعملت هي فيه) صفة جرت على غير من هي له فلذا ابرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله حسا او عقلا) منصوبان على نزع الخافض او على الظرفية المجازية والعامل فيهما تحقق والمراد بتحقيق معناها في الحس ان يكون معناها مما يدرك باحدى الحواس الخمس فيصح ان يشار اليه اشارة حسية بان يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسي وبالتحقق العقلي ان لا يدرك معناه بالحواس بل بالعقل بان كان له تحقق وثبوت في نفسه بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم بطلانه فيصح الاشارة اليه اشارة عقلية بان يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذي نقل له اللفظ وهذا بخلاف الامور الوهمية فانها لا تثبت لها في نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة ويحكم بطلانها دون الوهم (قوله بان يكون) اي بسبب ان يكون (قوله الى امر معلوم) اي وهو المعنى المجازي (قوله ومشار اليه اشارة حسية) اي لكونه مدركا باحدى الحواس الخمس وكلام الشارح بومي للقوم بان اسم الاشارة موضوع للمحسوس مطلقا وتقدم انه خلاف التحقيق والحق انه موضوع للمحسوس بحاسة البصر فقط وان استعماله في المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله ويشار اليه الخ عطف تفسير لما قبله (قوله او عقلية) اي لكونه له ثبوت في نفسه وان كان غير مدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل (قوله كقوله) اي كالاسد في قول زهير بن ابى سلى بضم السين وسكون اللام وقبح الميم وتمايم البيت له لبد اظفاره لم تقلم وبعده

✽ سئمت تكاليف الحياة ومن يعش \* ثمانين عاما لا ابالك بسأم ✽  
 ✽ ومهما يكن عند امرى من خليفة • وان خالها تخفى على الناس تعلم ✽

(قوله لدى اسد) اي انا عند اسد اي رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وادعى انه فرد من افراده واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية لان المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا لا ادراكا بحاسة البصر (قوله

والاستعارة (قد تنقيد بالتحقيقية) تتميز عن التخييلية والمكنى عنها (تحقق معناها) اي ما عني بها واستعملت هي فيه (حسا او عقلا) بان يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فالحمى (كنوله لدى اسد شاكي السلاح) اي تام السلاح

اي تام السلاح ( تفسير لشاكي السلاح فشاكي صفة مشبهة اي تام سلاحه فاضا فته  
لفظية لا تفيد تعريفا فلذا وقع صفة للكرة وهو مأخوذ من الشوكة يقال رجل  
دوشوكة اي رجل ذو اضرار فاصله شاولك قلب قلبا مكنا فصار شاكو فقلت  
الواو ياء لوقوعها من طرفه بعد كسرة وفسرت شوكة السلاح بتمامه لان تمام السلاح  
عبارة عن كونه اهلا للاضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة اصله ونفوذ عند  
الاستعمال ويحتمل ان يكون تفسيرها بالتمام لان تمامه اي اجتماع آله يدل على قوة  
مستعمله فيهم منه انه دوشوكة اي اضرار ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى  
في صاحبه والخطب في ذلك سهل انتهى يعقوبي ( قوله مقذف ) هو اسم مفعول من  
قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين احدهما انه قذف به في الحروب ورمي به فيها كثيرا  
حتى صار عارفا بها فلا تهوله وثانيهما انه باقذف اللحم ورمي به اي زيد في لحمه حتى صار له  
جسامة اي سمن ونباله اي غلظ فعلى المعنى الاول يكون قوله مقذف تجريد الملائكة  
المستعار له وعلى المعنى الثاني لا يكون مقذف تجريد اولاً ترشيعاً للملائكة لكل من المستعار  
منه والمستعار له ويحتمل ان يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى ان هذا الاسد  
من الرجال قذف بلحم اعدائه ورمي به عند تقطيع اجسامهم فصار من جملة المعدودين  
من اهل القوة الاسدية التي بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات وزميه به وعلى  
هذا فيكون قوله مقذف ترشيعاً للملائكة المستعار منه بمحمل فتأمل ( قوله اي قذف ) بكسر  
الذال مخففة في اخلين لامتددة كإفيل والاصار قوله كثير ضائعا ( قوله ورمي به ) تفسير  
لما قبله اي زاد الله تعالى اجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيرا فالباء للتعدي ( قوله جسامة ) اي  
سمن ونباله اي غلظ وهو عطف لازم ( قوله اهدنا الصراط المستقيم ) اي فالصراط  
المستقيم في الاصل هو الطريق الذي لا عوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه به  
استعارة نصر يحبة تحقيقية ووجد الشبه التوصل الى المطلوب في كل وانما كانت  
تحقيقية لان المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلا وذلك لان الدين الحق المراد به ملة  
الاسلام بمعنى الاحكام الشرعية وهي لها تحقق وثبوت في نفسها ( قوله قال المصنف )  
اي في الايضاح والفصل من نقله لكلام المصنف افادة ان المصنف يجعل زيادته  
تشبيها بليغا لاستعارة لان خد الاستعارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما سيأتي  
بقوله وفيه بحث ( قوله بالاستعارة ) اي مطلقا من غير تفيد بكونها تحقيقية بدليل انه  
لم يذكر في هذا التعريف تحقق المعنى حسا وعقلا ( قوله ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له )  
اي لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين اطلاقه وهو المعنى المجازي بمعناه الحقيقي الذي  
وضع هو له فالضمير في وضع راجع لما الاول لا الثانية فالصلة جارية على غير من هي له  
والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث  
انه لا يصلح ان يستعمل فيه الابدالة المشابهة لعدم صحة الحمل حيث قال في الاطول

( مقذف اي رجل شجاع )  
اي قذف به كثيرا الى الوقائع  
وقيل قذف بالجم ورمي به  
فصار له جسامة ونباله  
فلا سدها مستعار للرجل  
الشجاع وهو امر متحقق  
حسا ( وقوله ) اي  
والعقل كقوله تعالى  
( اهدنا الصراط المستقيم  
اي الدين الحق ) وهو ملة  
الاسلام وهذا امر متحقق  
عقلا قال المصنف رحمه  
الله تعالى فلا استعارة ما  
تضمن تشبيه معناه بما  
وضع له والمراد بمعناه ما  
عنى بالفظ واستعمل اللفظ  
فيه فعلى هذا

وقد افاد هذا التعريف الذي ذكره المصنف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه لمعنى مجازي آخر لان المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ آه اى وامانثيه المعنى المجازي بشئ آخر واثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كافي قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى اهل تلك القرية التي كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتفاع اللون والنحول باللباس بجامع الاشتغال في كل واستعير للباس لذلك استعارة نصر بجهة تحقيقية ثم شبه ايضا ما غشاهم عند جوعهم وخوفهم بمطعم مربيش تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاذاقة تخيل في الآية ثلاثة استعارات تحقيقية ومكنية وتخييلية (قوله والمراد بمعناه ما غنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) بمعنى الآن حال اطلاقه اى وليس المراد بمعناه المعنى الذي وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه اصليا ولا يضربان هذه الارادة في التعريف وان كان المراد بالمعنى عند الاطلاق ما ذكر لان التنبه عليه لزادة البيان (قوله فعلى هذا) اى فاذا فرغنا على هذا الحد المذكور وهو ان الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج من تفسيرها اسد ونحوه كحمار وبدر من قولك زيد اسد او حمار او بدر فلا يكون استعارة بل هو تشبيه ببلغ بحذف الاداة فقول الشارح نحو زيد اسد فيه حذف كما علمت اى نحو اسد من قولك زيد اسد (قوله بما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الاولى ان يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله وان تضمن) اى ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له وقوله به اى بمعناه الموضوع له ولا شك ان لفظ الاسد في الامثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع له وهو الحيوان المفترس وان تضمن تشبيه شئ وهو زيد به لكن ذلك الشئ ليس معناه بل اللفظ وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعارة (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى خروج لفظ الاسد في الامثلة المذكورة عن حد الاستعارة (قوله لانه) اى الحال والشان وقوله اذا كان معناه اى معنى لفظ الاسد المستعمل فيه في الامثلة المذكورة (قوله عين الموضوع له) اى لا المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع (قوله لم يصح تشبيه معناه) اى المستعمل فيه وهو عين الموضوع له اى لا يصح ان يقال فيه شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشئ بنفسه وتشبيه الشئ بنفسه محال والحاصل ان قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له يقتضى ان ههنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه احدهما بالآخر فاذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحاد المشبه والمشبّه وهذا فاسد وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق ان نحو الاسد في الامثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف الفاعلية فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعارة (قوله لاستحالة الخ) اورد عليه ان كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشئ بنفسه الا ترى ان المشترك اذا شبه بعض معانيه

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد اسد وزيد اسد اسدا ومررت بزيدا مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لاننا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع

بعض واستعمل في المشبه صدق عليه انه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له ضرورة انه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه واجيب باننا لنسلم ان المشترك اذا استعمل تلك الحثية يصدق عليه انه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له لان المشترك موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه معنى يكون ماعداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر وحينئذ فالشرك المذكور داخل في الاستعارة لصدق حدها عليه حيث استعمل المشترك تلك الحثية (قوله على ان ما الخ) هذه العلاوة من تمة كلام المصنف مقوية لما ذهب اليه من اخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن الاستعارة وحاصلها انه لا يحتاج في اخراج الاسد في تلك الامثلة عن الاستعارة الى اقتضاء التشبيه المقابلة بين المعنى وما وضع له والازم تشبيه الشيء بنفسه لاننا شيئا يغنيانا عن هذا التطويل المذكور وهو ان نقول ان لفظ الاسد في الامثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ماتضمن لان ما واقعة على المجاز واسد في الامثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ حتى يحتاج للاخراج بما ذكر وان صح الاخراج به ايضا وانما كانت ما واقعة على المجاز لانا اذا قسمنا المجاز اولا الى استعارة وغيرها ثم اردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التسميم فالانسب ان يؤخذ في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما عوا بعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز وانما كان الانسب ان يوجد المجاز جنسا لانه هو الاقرب للنوع الذي اريد تميزه عن مقابله وحينئذ تكون ماعبرة عنه (قوله لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف في الايضاح (قوله وفيه بحث) اى في كلام المصنف بحث من حيث اخراجه الاسد في الامثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله لاننا لنسلم انه) اى الاسد في الامثلة المذكورة (قوله مستعمل فيما وضع له) اى الحيوان المفترس (قوله بل في معنى الشجاع) اى وحينئذ يكون لفظ اسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي زيد فرد من افراد المعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس واستعير اسمه له فيكون اسد حينئذ مجازا بالاستعارة لصدق تعريفها الذي ذكره المصنف عليه وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت ان زيدا ليس هو المشبه بالاسد الحقيقي بل المشبه كل زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل في معنى الشجاع اى بل يختار ويرجح انه مستعمل في معنى الشجاع فالشارح لا يمنع جواز ان يكون مستعملا في ما وضعت له وان يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بان يكون سوق الكلام لاثبات تشبيه زيد بالاسد كذا قيل وهذا بعيد من عبارة المشرح المذكورة فتأمل واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع ان التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك

فيكون مجازا واستعاره كما  
في رأيت اسدا يرمى  
بقريته حمله على زيد  
ولادليل لهم على ان هذا  
على حذف اداة التشبيه  
وان التقدير زيد كاسد  
واستدلناهم على ذلك بانه  
قد اوقع الاسد على زيد  
ومعلوم ان الانسان  
لا يكون اسدا فوجب  
المصير الى التشبيه بحذف  
اداته قصدا الى المبالغة  
فانه لان المصير الى ذلك  
انما يجب اذا كان اسد  
مستعملا في معناه الحقيقي  
واما اذا كان مجازا عن  
الرجل الشجاع فحمله على  
زيد صحيح وبدل على  
ما ذكرنا ان التشبيه به في مثل  
هذا المقام كثير اما يتعلق  
به الجار والمجرور

الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى آه فنارى (قوله فيكون مجازا) اى  
لانه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعاره اى لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد  
بالمعنى الذى وضع له (قوله بقريته حمله) متعلق بمستعمل المقدّر في قوله بل في معنى  
الشجاع اى بل مستعمل في معنى الشجاع بقريته حمله ويصح ان يكون متعلقا بقوله  
فيكون مجازا وحينئذ يكون جوابا عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة  
من ارادة الحقيقة ولاقرينة هنا وحاصل الجواب اننا لانسلم عدم القرينة هناك بل هنا  
قرينة وهى حمله على زيد ولا يقال انه لا دلالة للحمل على كون الاسد مستعملا  
في معنى الشجاع لجواز ان يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الارادة لانا نقول يكفي  
في القرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتقدير بما لا يلتفت اليه (قوله ولادليل لهم) اى  
للقوم التابع لهم المصنف اى لادليل لهم صحيح متبع لدعواهم من ان اسدا في الامثلة  
المذكورة مستعمل في حقيقته وعلى هذا فلا منافاة بين قوله ولادليل لهم وبين قوله بعد  
واستدلناهم الخ تأمل (قوله على ان هذا) اى نحو زيد اسد (قوله على حذف اداة الخ)  
اى محمول على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد حتى يكون اسد مستملا  
فيما وضع له (قوله واستدلناهم) مبتدأ خبره فانه لا يأتى وقوله على ذلك اى على ما ذكر  
من ان اسدا ونحوه في الامثلة المذكورة مستعمل في حقيقته وانه محمول على حذف اداة  
التشبيه (قوله بانه قد اوقع الايد على زيد) اى حل عليه واخبر به عنه (قوله  
ان الانسان لا يكون اسدا) اى فقتضاء ان يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون  
المحمول عين الموضوع في المعنى (قوله فوجب المصير) اى الرجوع (قوله بحذف اداته)  
الباء للملابسة اى للملابس لحذف اداته (قوله قصدا الى المبالغة) علة للحذف اى وانما  
حذفت الاداة لاجل قصد المبالغة في زيد بابهام انه عين الاسد (قوله لان المصير الى  
ذلك) اى التشبيه بحذف الاداة (قوله لحمله على زيد صحيح) لان المعنى زيد رجل شجاع  
والحاصل ان قولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واداة التشبيه  
وتنوسى التشبيه واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة لان المشبه وهو  
الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكر لفظه وقد ذكر المشبه به مكانه مخبر به عن زيد واما  
زيد فليس مشبها به الا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة وبذلك الحبيبة  
اخبر عنه واما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشبها هذا وقد ضعف  
بعضهم ما قاله الشارح من البحث بانه لا بد من المبالغة في الاستعارة ولا مبالغة في قولنا  
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالاسد يفيد  
تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه وورد بانه اذا استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل  
الشجاع كان التشبيه به مفروغا منه مسلوا المقصود الحكم بالاتحاد كما في رأيت اسدا يرمى  
فان تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ منه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فحصلت

المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا له فنأمل  
(قوله على ما ذكرنا) اي من ان اسد مستعمل في الرجل الشجاع لافي الحيوان المفترس  
الذي وضع له (قوله في مثل هذا المقام) اي في هذا المقام وما مائه من كل تركيب ذكر  
فيه المشبه به والمشبّه بحسب الصورة ولم تذكر الاداة (قوله كثيرا ما يتعلق به الجار  
والجور) اي وتعلق الجار والجور به دليل على انه مؤل بمشتق كشجاع ومجتري  
ونحوهما فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترى من الجرأة ولو كان المشبه به مستعملا  
في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والجور لكونه جامدا حيث لا يعلّق به الجار  
والجور (قوله كقوله اسد على) اي كقوله عمران بن قحطان معني الخوارج وزاهدهم  
خطابا للشجاع توخياله اي انت اسد على وانت نعامة في الحروب فعلى متعلق باسد لكونه  
بمعنى مجترى صائل وفي الحروب متعلق بنعامة لكونه بمعنى جبان لان النعامة من اجبن  
الحيوانات وتما البيت \* فقهاء تنفر من صغير الصافر \* والفتح ما بالاء المهملة والمد المسترخية  
الجناسين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر انه ينزع عجم من مجرد  
الصدى وبعد البيت المذكور

• هلا برزت الى غزالة في الوغى • بل كان قلبك في جناحي طائر •

الخطاب في برزت للحججاج وغزالة هي امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل  
بشجاعته نقل انها هجمت الكوفة ليلا في ثلاثين فارسا وكان الحججاج في الكوفة  
وصحبه ثلاثون الف مقاتل فخرج هاربا بهم فصلت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك  
الصلاة سورة البقرة (قوله اي مجترى) تفسير للعنى المجازى المشبه بالاسد وذلك لان اسدا  
لا يصح تعلق الجار والجور به الا اذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل  
الا اذا قصد منه الاجترار والاجترار لا يكون مقصودا منه الا اذا استعمل فيه مجازا واما  
عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجترار وان كان اجترار حاصل وافرّق بين  
حصول الشيء قصدا وحصوله من غير قصد فممكن ان يقال من طرف المصنف ان الجار  
والجور متعلق بالاداة لما فيها من معنى الفعل وهو شبه كافي في قوله تعالى ما انت  
بنعمة ربك بمجنون فان المجنون متعلق بما لما فيها من معنى الفعل اي انت في ذلك بنعمة ربك  
وكذا يقال هنا المعنى انت تشبه الاسد بالنسبة الى وحذف ما يتعلق به الجار والجور  
شائع (قوله والطير اغربة عليه الخ) هذا بعض بيت لابي العلاء الممرى من قصيدة يرثي  
بها الشريف الطاهر الموسوي مطلقا

• اودى قلبت الحادثات كفاف • حال السيف وغير المستاف •

وتمام البيت المذكور في الشرح باسمها قطع السراة وساكنات لصاف اودى اي هلك  
وقاعله حال السيف وكفاف اسم معدول مثل قطام اي لبت الحادثات تكف الاذى  
واستاف الرجل اذا ذهب ماله وانفتح بالضم جمع قفح هو الذين يقال عقاب

كقوله اسد على وفي  
الحروب نعامة اي مجترى  
صائل على وكقوله والطير  
اغربة عليه اي باكية  
وقد استوفينا ذلك في  
الشرح واعلم انهم قد  
اختلفوا في ان الاستعارة  
بمجاز لغوي او عقلي فالجمهور  
على انها بمجاز لغوي بمعنى  
انها لفظ استعمل في غير  
ما وضع له لعلاقة المشابهة  
(ودليل انها)

قوله وغير المستاف هكذا  
في النسخ التي يبدى ولم  
يعرض المحشي لتفسيره  
ولم يظهر له معنى ولعله  
محرف عن غير قال في  
القاموس وغير الشيء  
عنه وشخصه آه وليرى  
بالراجحة (مصححة)

الى الاستعارة (مجاز لغوى) كونهما موضوعا للشبه به لا للشبه ولا للاعم منهما) اى من الشبه والمشبّه به فاسد فى قولنا رأيت اسدا يرمى موضوع السبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى اعم من السبع والرجل كالحوان المجترى مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعاً فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجاز لغوي وفي هذا الكلام دلالة على ان لفظ العام اذا اطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا او انسانا او حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معنى الموضوع له (وقيل انها) اى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى

فجاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللبن والسمرة بفتح السين المهملة جبال بالين يكون فيها هذا وغيره وبضم الشين المجمة جبال بالشام ولصاف جبل طيى والشاهد فى قوله والطير اغربة عليه فانه ليس المراد بالاغربة الطير المعروف اذ لا معنى له هنا بل المراد الطير باكية عليه فعليه متعلق باغربة وهى فى الاصل اسم للطير المعروف وهو جامد ولا يصلح تعلق الجارية به فاستعمله الشاعر فى الباكية فصح تعلق الجارية وانما نقل لفظ الاغربة الى معنى الباكية لان الغراب يشبهه بالباكي الحزين اذ يزعمون ان الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك الحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى ان كل الطيور فى الحزن على ذلك المرنى مثل الاغربة الباكية عليه (قوله واعلم الخ) اشار الشارح بهذا الى ان كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله او عقلى) اى لا بمعنى الاسناد الى غير من هو له بل بالمعنى الآتى (قوله فالجهور على انها مجاز لغوى) اى وعليه مشى المصنف سابقا حيث قال فيما مرقود يقيد ان اى الحقيقة والمجاز باللغويين ثم قسم المجاز اللغوى الى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حيث مجاز لغوي (قوله بمعنى الخ) اى بهذه العناية دفعا لتوهم ان المراد باللغوى ما قابل الشرعى والمعنى والعقلى فاقاد بها ان المراد باللغوى ما قابل العقلى فقط (قوله ودليل الخ) حاصل ما ذكره من الدليل ان تقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوى فالاستعارة مجاز لغوى ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل عن ائمة اللغة واثار المصنف بقوله ككونها موضوعا للشبه به لا للشبه الى الصغرى لان هذا فى قوة قولنا الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له لانها موضوعا للشبه به لا للشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله اى الاستعارة) يعنى المصرحة لان الكلام فيها (قوله للشبه به) اى كالاسد بالنسبة الى السبع المخصوص وقوله لا للشبه اى كالرجل الشجاع (قوله ولا للاعم منهما) اى وهو الشجاع مطلقا اى رجلا كان او اسدا اذ لو كان اللفظ موضوعا للاعم منهما لكان متواطئا او مشككا فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما واذا كان اللفظ لم يوضع للشبه ولا لاقدّر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله فى المشبه مجازا لغويا اذ يصدق عليه حينئذ انه لفظ استعمل فى غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله موضوع السبع المخصوص) اى والقرينة المانعة من ارادة المعنى الموضوع له كيرمى فى المثال لاتمنع من الوضع له وانما تمنع من ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله كالحوان المجترى) مثال للمعنى الاعم والمجترى مأخوذ من الجراءة (قوله ليكون الخ) علة للمبنى اعنى الوضع للمعنى الاعم وقوله عليهما اى على السبع والرجل الشجاع (قوله كاطلاق الحيوان الخ) اى حيوان موضوع للمعنى الاعم من الاسد والرجل وهو الجسم التامى الحساس المتحرك بالارادة وحينئذ فاستعماله فى كل من الاسد والرجل حقيقة (قوله وهذا) اى كون الاسد موضوعا للسبع

المخصوص وليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) اى  
الاسد في قولنا رأيت اسدا يرعى (قوله فيكون مجازا لغويا) اى لاعقليا (قوله وفي هذا  
الكلام) اعنى قول المصنف ولللاعم منهما (قوله بل باعتبار عمومه) اى تحقق العام  
فيه وانه فرد من افراده وهل هذا شرط حين الاطلاق او الشرط انما هو اطلاقه  
عليه من غير ملاحظة المخصوص كذا نظر بس والظاهر من اضراب الشارح الاول  
(قوله فهو ليس من المجاز في شئ) اى واما لو اطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا  
وعبارة ابن يعقوب وقد تقرر بهذا ان اللفظ الموضوع للمعنى الاعم اذا استعمل فيما يوجد  
فيه ذلك الاعم من حيث انه متحقق فيه فهو حقيقة فاذا قلت رأيت انسانا واردت  
بالانسان زيدا ولكن من حيث انه انسان لا من حيث انه زيد اى شخص مسمى بهذا  
الاسم فانه يكون حقيقة وكذلك قولك رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود  
الرجولية فيه فانه يكون حقيقة ولو استعمل العام في الخاص من حيث خصوصه اى  
للاشعار مخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعل  
اطلاق اللفظ من حيث استعمال لفظ العام في الخاص بسبب ملازمة العام للخاص  
في الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام الذي اريد به المخصوص مجازا عند الاصوليين  
قطعا ومثل العام المتواطىء اذا استعمل في احد افراده من غير قصد اشعار بالاعم فيه  
ولا يضر في التجوز عدم اشعار بالاعم بالخاص وعدم استلزامه اياه من حيث خصوصه  
لما تقدم ان الملازمة في الجملة تكفي في التجوز آه وما ذكره من ان استعمال العام في الخاص  
باعتبار عمومه حقيقة واما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله في بحث المعرف  
باللام في المطول حيث قال ما حاصله ان اسم الجنس وعلم الجنس اذا اطلقا على الفرد  
باعتبار المخصوص كان مجازا واذا اطلقا على الحقيقة في ضمن الفرد كان حقيقة ونقل  
شيخنا الحنفى في حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام ان استعمال العام  
في الخاص حقيقة مطلقاته على ان اللام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة  
فيها وضعت له لام الاجل اى فيما وضعت لاجله واسم الكل اى انما وضع ليستعمل  
في الجزئ وتأمله (وقوله بمعنى ان التصرف الخ) الاولى بمعنى انها تصرف عقلى اى  
ذات تصرف عقلى و اشار المصنف بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالمجاز العقلى  
هنا اسناد الشئ لغير من هو له لانه انما يكون في الكلام المركب المحتوى  
على اسناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف في امر عقلى  
اى يدرك بالعقل وهو المعانى العقلية والتصرف فيها بادعاء ان بعضها وهو  
المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير  
ولولم يكن كذلك في نفس الامر وحسن ذلك الادخال وجود المشابهة بينهما في نفس  
الامر ثم انه يلزم من كون التصرف في امر عقلى كون التصرف نفسه عقليا لان جعل

ماليس بواقع واقعا في التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة امر عقلي وعلم  
 مما ذكرنا ان الجواز العقلي يطلق على امرين احدهما اسناد الشيء لغير من هو له والثاني  
 التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع (قوله ان التصرف) اي وهو الادعاء  
 المذكور وقوله في امر عقلي اي وهو جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد حقيقة  
 (قوله لالغوى) اي لاني امر لغوي وهو اللفظ بمعنى ان التكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه  
 وانما استعمله في معناه بعد ان تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها وبعد  
 نصير المعنى معنى آخر جري باللفظ واطلق على معناه بالجعل وان لم يكن معناه في الاصل  
 (قوله لانها اح) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويا وحاصله ان الاستعارة مستعملة  
 فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا ينتج ان الاستعارة ليست  
 مجازا لغويا بل عقليا لان الكلام في الجواز لاني الحقيقة وسند الصغرى قوله لانها  
 لما تطلق الخ (قوله لانها) اي الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ اسد وقوله على المشبه  
 اي كالرجل الشجاع (قوله بان جعل الخ) الباء للسببية (قوله استعمالا) الظاهر انه  
 حل معنى ولا حاجة له في حل الاعراب اذ يصح تعلق قوله فيما وضعت له بقوله استعمالها  
 على ان كان تامة وعلى انها ناقصة فالجبر الجار والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت له)  
 اي لان العقل صير المشبه من افراد المشبه الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها فتصير  
 الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لافيالموضع له وقد تقدم ان الجواز لغوي هو ما  
 استعمل في غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هي على هذا التقدير  
 حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه فالجوز  
 في الحقيقة انما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم اطلق اللفظ فتسميه مجازا  
 عقليا ظاهر نظرا لسبب اطلاقه واما تسميتها استعارة ف باعتبار اعطاء حكم المعنى اللفظ  
 لان الستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه يجعل حقيقة لما ليس حقيقة له وهو  
 المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ سمي استعارة آه يعقوبى (قوله وانما قلنا) اي على لسان  
 المصنف والا فالتناسب انما قال (قوله لولم تكن كذلك) اي مطلقة على المشبه بعد الادعاء  
 بل اطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذي اشار له بقوله لانها الخ من  
 قبيل دليل الخلف وهو المتيقن للدعي بابطال نقيضه والوازم التي ذكرها الشارح  
 ثلاثة فقوله لما كانت استعارة لازم اول اي لكن التالي باطل فكذا المقدم ثبت نقيضه  
 وهو المدعى وكذا يقال في بقية الوازم الآتية (قوله لما كانت استعارة) اي لان حقيقة  
 الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار لانقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل  
 الاسم) اي لان نقل الاسم عن معناه لغنى آخر مجردا عن المبالغة والادعاء (قوله لكانت  
 الاعلام المقولة) اي كريد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لجرد وجود النقل  
 فيه ولا قائل به ويرد بان نفي الادعاء لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الجرد الاطلاق حتى

لالغوى لانها لما لم تطلق  
 على المشبه الا بعد ادعاء  
 دخوله اي دخول المشبه  
 (في جنس المشبه) بان  
 جعل الرجل الشجاع  
 فردا من افراد الاسد كان  
 استعمالها اي الاستعارة  
 في المشبه استعمالا (فيما  
 وضعت له) وانما قلنا  
 انها لم تطلق على المشبه  
 الا بعد ادعاء دخوله في  
 جنس المشبه لانها لو  
 لم تكن كذلك لما كانت  
 استعارة لان مجرد نقل  
 الاسم لو كان استعارة  
 لكانت الاعلام المقولة  
 استعارة ولما كانت  
 الاستعارة ابلغ من الحقيقة  
 اذ المبالغة في اطلاق الاسم  
 الجرد تاريا عن معناه

يصح كون الاعلام المنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لاعلاقة فيها اصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح ان تكون استعارة لعدم وجود اصل التشبيه فيها (قوله ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة) اي انه يلزم لو لم تراعى المبالغة المقتضية لادخال المشبه في جنس المشبه به الذي بنى عليه كون الاستعارة مجازا عقليا ان لا تكون الاستعارة ابلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لها مع انهم جازمون بان الاستعارة ابلغ من الحقيقة (قوله اذلا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد) اي عن الادعاء وقوله عاريا عن معناه اي الحقيقي ولو بحسب الادعاء والمعنى ان الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصل في ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة في جعله كصاحب ذلك الاسم كما في الحقيقة المشتركة والمنقولة فانه لما لم يصحبه معناها الاصل انتفت المبالغة في الخلق المعنى المنقول اليه بالغير ورد ما ذكره من ان نفي الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة في نفي المبالغة بانه ان اريد بنى المبالغة نفي المبالغة في التشبيه فيصير كاصل التشبيه او كما لانتشيه فيه اصلا ففاسد من وجهين احدهما انه مصادرة حيث علل الشيء بنفسه لان في المبالغة في التشبيه يعود الى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والاخر ان نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة ابلغ من الحقيقة لان الابلية الموجودة في الاستعارة دون الحقيقة هي الابلية الموجودة في سائر انواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما سياتي وتلك لم توجد في الحقيقة سواء كانت تشبيها او غيره وان اريد بنى المبالغة شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله ولما صح ان يقال الخ) يعني انه يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة ان من قال رأيت اسدا يرمى واراد بالاسد زيدا لا يقال فيه انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا لاستواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول ما اطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع ان من قال رأيت اسدا يرمى واراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه جعل زيدا اسدا قطعاً وما ذاك الا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به فثبت المدعى وهو ان الاستعارة لم تطلق الا بعد ادخال المشبه في جنس المشبه به فكانت مجازا عقليا فان قلت يتخذه هذا الوجه الثالث في كلام التاج ان قولهم جعله اسدا يجرى في زيد اسد مع انه لا يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسدا وليس المعنى على تقدير ادعاء التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف يعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير ادعاء التشبيه مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة كان مرادهم انه جعل شيئا

بالاسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا في الاستعارة آه فنارى (قوله واراد الخ)  
 اى بالاسد زيدا (قوله انه جعله اسدا) اى صيره اسدا وانما كان لا يقال لمن قال ذلك  
 انه جعل زيدا اسدا لان جعل اذا كان بمعنى صير كما هنا تعدى الى المفعولين ويفيد  
 اثبات صفة الشئ فيكون مدلول قولك فلان جعل زيدا اسدا انه اثبت الاسديّة له  
 ولشك ان مجرد نقل لفظ الاسد زيدا واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس

فيه اثبات اسديّة له (قوله انه جعله اسدا) اى صيره (قوله اذ لا يقال جعله اميرا الا وقد  
 اثبت فيه صفة الامارة) اى ومن سمى ولده اسدا لم يثبت فيه الاسديّة بمجرد اطلاق  
 لفظ الاسد عليه (قوله واذا كان) هذا مرتبط بما نتججه الدليل السابق وحاصله انه  
 رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزوما  
 وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة باطلا فثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور  
 في الاستعارة واذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبهه انما نقل للمشبه  
 تبعا لنقل معناه اليه واذا كان الخ (قوله بمعنى انه الخ) اى لانك لما جعلت الرجل الشجاع  
 فردا من افراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحقا فيه  
 فحينئذ يكون نقل لفظ الاسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه فيكون استعمال اسم الاسد  
 في الرجل الشجاع استعمال لا فيما وضع له وظهر لك من هذا ان الاستعارة في الحقيقة على  
 هذا هو معنى المشبهه يجعل حقيقته لليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ  
 سمي استعارة تبعا لاستعارة المعنى (قوله ولهذا) اى ولان اطلاق اسم المشبهه  
 اى ولان اطلاق اسم المشبهه السمي بالاستعارة (قوله انما يكون بعد ادعاء  
 دخوله في جنس المشبهه) اى المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له  
 وانما مجاز عقلى فهذا مدخل في صحة العجب عند هذا القائل وسأأتى الجواب عنه  
 وانه لا مدخل له في الصحة (قوله فى قوله) اى قول ابن العميد فى غلام جيل قام  
 على رأسه يظله من حر الشمس وهو ابو الفصّل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء  
 والرسائل لللك نوح بن نصر مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها

- \* قالوا ربيعك قد قدم \* فلك البشارة بالنعم \*
- \* قلت اربع اخوالنا \* ام اربع اخوالكرم \*
- \* قالوا الذي بنو له \* بغى القل من العدم \*
- \* قلت الرئيس ابن العميد \* د اذن فقالوا الى نعم \*

(قوله اى توقع الظل على) فسر بذلك لان التظليل على ما فى التاج ايقاع الظل  
 (قوله من الشمس) اى من حرها وضمن التظليل معنى النعم فلذا عداه بمن اى تمنعنى  
 من حر الشمس (قوله نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وان كان القائم  
 غلاما (قوله اعز على) صفة النفس وجلة تظللنى فى محل نصب على الحال والتقدير

ولما صح ان يقال لمن قال  
 رأيت اسدا واراد به زيدا  
 انه جعله اسدا كما لا يقال  
 لمن سمى ولده اسدا انه  
 جعله اسدا لا يقال جعله  
 اميرا الا وقد اثبت فيه صفة  
 الامارة واذا كان نقل اسم  
 المشبهه الى المشبه تبعا  
 لنقل معناه اليه بمعنى انه  
 اثبت له معنى الاسد الحقيقى  
 ادعاء ثم اطلق عليه اسم  
 الاسد كان الاسد مستعملا  
 فيما وضع له فلا يكون مجازا  
 لغويا بل عقليا بمعنى ان  
 العقل جعل الرجل الشجاع  
 جنس الاسد وجعل ما ليس  
 فى الواقع واقعا مجاز عقلى  
 (ولهذا) اى ولان اطلاق  
 اسم المشبهه على المشبه  
 انما يكون بعد ادعاء  
 دخوله فى جنس المشبهه

قامت نفس هي اعز على من نفسى مظلة لي من الشمس ( قوله قامت ) فاعله ضمير يعود على النفس والجملة مؤكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ مؤخر والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظلة لي وشمس مظلة من الشمس من العجب ( قوله اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء ) اي قد شبه الغلام بالشمس وادعى انه فرد من افرادها وان حقيقتها متحققة فيه ثم استعاره اسمها ( قوله وجعله شمسا على الحقيقة ) اي من حيث انه جعله فردا من افرادها وان حقيقتها موجودة فيه ( قوله اذلا تعجب في ان يظلل انسان الخ ) اي لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب وذلك لان الشمس لا يرسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا حال بينه وبينها شيء كشف يحجب نورها واما اذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقة استغرب ايقاعه الظل على من ظله لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طي الظل واذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الانسان المظلل ( قوله لما كان لهذا التعجب معنى ) قال العصام فيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس او من اقيادله وخدمته له ( قوله في قوله ) اي في قول الشريف ابي الحسن محمد بن احمد بن محمد احمد بن ابراهيم طباطبا ابن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه وهو شاعر مغلق وعالم محقق مولده باصبهان وبهامات والبيت من المنسرح وقبله

\* يا من حكي الماء فرط رفته \* وقلبه في قساوة الحجر \*

\* يا ليت حظي كحظ ثوبك من \* جيمك يا واحدا من البشر \* لا تعجبوا الخ

( قوله لا تعجبوا من بلى غلاته ) البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب بلى اذا فسداى لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته ففي الكلام حذف مضاف ( قوله هي ) اي الغلالة شعار اي ثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلقى البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس ايضا تحت الدرع سمي شعارا لانه بلى الشعر ( قوله قدزر ) اي لانه قدزر اي شدوهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير ازراره المنصوب على المفعولية راجع للمحبوب ايضا اول الغلالة وذكره باعتبار انها قميص او شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالقمر واستعار اسم المسببه له المشبه استعاره نصريجة والبي ترشح ويحتمل ان زرا بالبناء للمفعول وازراره نائب فاعل والضمير للغلالة وعلى هذا فالشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير في غلاته ( قوله تقول الخ ) افاد بهذا ان تعدية زر الى الازرار فيه ضرب من التسامح لانه انما يعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الازرار ولا يتعدى الى الازرار والشاعر قد عدها اليها ( قوله فلولانه جملة الخ ) حاصله انه لما خشي ان يتوهم ان صاحب الغلالة انسان

( صبح التعجب في قوله قامت تظلني ) اي توقع الظل على ( من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظلني ومن عجب شمس ) اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء ( تظلني من الشمس ) فلولانه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذلا تعجب في ان يظال انسان حسن الوجه انسيا آخر ( والنهي عنه ) اي ولهذا النهي عن التعجب ( في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته ) هي شعار بلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قدزر ازراره على القمر ( تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولانه جعله قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملاسة القمر الحقيقي

لا بلباسه انسان كالقمر  
 في الحسن لا يقال القمر  
 في البيت ليس باستعارة لان  
 المشبه مذكور وهو الضمير  
 في غلاته وازراه لانا  
 نقول لانسلم ان الذكر على  
 هذا الوجه يتا في الاستعارة  
 المذكورة كما يقال سيف  
 زيد في يد اسد فان تعريف  
 الاستعارة صادق على ذلك  
 (ورد) هذا الدليل  
 (بان الادعاء) اي ادعاء  
 دخول المشبه في جنس  
 المشبه (لا يقتضي كونها)  
 اي الاستعارة (مستعملة)  
 فيما وضعت له (للعلم  
 الضروري بان اسد في  
 قولنا رأيت اسدا يرمي  
 مستعمل في الرجل الشجاع  
 والموضوع له هو السبع  
 المخصوص وتحقيق ذلك  
 ان ادعاء دخول المشبه  
 في جنس المشبه مبني  
 على انه جمل افراد  
 الاسد بطريق التأويل  
 قسمن احدهما المتعارف  
 وهو الذي له فاية  
 الجراءة ونهاية القوة

يسارع البلى لغلاته فينتجب من ذلك لان العادة ان غلاله الانسان لا يتسارع البلى اليها  
 قبل الامد المعتاد بل لاها نهى الشاعر عن ذلك التجب وبين سبب النهى وهو انه لم يبق  
 في الانسانية بل دخل في جنس القهرية واقهر لا يتجرب من سرعة بلى ما يباشر ضوءه  
 لان هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل العجب ولكون ما ذكر من خواص القهر فيل  
 ان من جملة عيوب القهر انه يهدم العمرو يحل الدين ويوجب اجرة المنزل ويسخن الماء  
 ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله  
 لان الكتان) اي الذي كانت منه الغلالة (قوله لانسلم ان الذكر على هذا الوجه  
 يتا في الاستعارة) اي لانه لا ينفي عن التشبيه والنا في لها انما هو الجمع بين الطرفين على  
 وجه ينفي عن التشبيه بحيث يكون المشبه واقعا خرا عن المشبه كما في زيد اسد او حالا  
 منه او صفة له نحو مررت بزيد اسد او جاني رجل اسد فذلك الجمع ينفي عن التشبيه  
 ضرورة انه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر اداة التشبيه نفيًا لما يلزم من فساد  
 الصدق كما تقدم على ما فيه واما اذا ذكر المشبه لاعلى ونحوه ينفي عن التشبيه كما في ايت  
 لعدم جريان انشبهه عليه حتى يسهل تقدير الاداة نظر المعنى فهو استعارة وقد سبق  
 كل من هذا البحث وجوابه في بحث المجاز العقلي وانت خير بان هذا الجواب يقتضي  
 ان نحو على لجن الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها لان يقال تصریحهم بكونه  
 تشبيها لا يتا في صحة كونه استعارة فتأمل (قوله كما يقال) اي كقولنا اي كعدم المنافة  
 في قولنا سيف زيد في يد اسد المراد في يد قد شبهه بالاسد وادعى انه فرد من افراد  
 واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية فقد جمع بين المشبه  
 وزيد والمشبه به وهو الاسد على وجه لا ينفي عن التشبيه لان هذا التركيب ونحوه لا يتا في  
 فيه تقدير الاداة الا بزيادة في التركيب او نقص منه بحيث يتحول الكلام عن اصله  
 كأن يقال رأيت في يد رجل كالاسد سيفا (قوله ورد هذا الدليل) حاصله منع الصغرى  
 القائلة الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء اي لانسلم ذلك وهذا الادعاء  
 لا يخرج اللفظ عن كون مستعملا في غير ما وضع له هذا وقد علم من مضمون الكلام اولا  
 وأخرا ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه مسلم عند القائل بان الاستعارة مجاز  
 لغوي ومعلوم ان كون اللفظ اطلق على غير معناه الاصل في نفس الامر مسلم عند القائل  
 بانها مجاز عقلي وبقى النزاع في ان الاستعارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما في نفس الامر  
 او عقليا نظرا للبالغة والادعاء فالخلاف على هذا عائذ الى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله  
 مستعمل في الرجل الشجاع) اي وان ادعى ان الرجل الشجاع فرد من افراد الاسد  
 بعد تشبيهه به اذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه اياه حقيقة (قوله وتحقيق ذلك)  
 اي بتحقيق ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له واصل  
 ما ذكره من التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضي كونها مستعملة

وليت كابل

في مثل تلك الجثة  
الخصوصية والثاني غير  
المتعارف وهو الذي له  
تلك الجراحة لكن لافي تلك  
الجثة الخصوصية والهيكل  
الخصوص وللفظ الاسد  
انما هو موضوع للتعارف  
فاستعماله في غير التعارف  
استعمال في غير ما وضع له  
والقرينة مانعة عن ارادة  
المعنى التعارف ليتعين المعنى  
الغير التعارف وبهذا  
يندفع ما يقال ان الاصرار  
على دعوى الاسدية  
للرجل الشجاع ينافي نصب  
القرينة المانعة عن ارادة  
البيع الخصوص (واما  
التعجب والنهي عنه) كما  
البيتين المذكورين (فلبناء  
على تناسي التشبيه قضاء  
لحق البالغة) ودلالة على  
ان المشبه بحيث لا يتبرع عن  
المشبه به اصلاح حتى ان  
كل ما يترتب على المشبه من  
التعجب والنهي عن التعجب  
يترتب على المشبه ايضا

فما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى  
يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتجاوز في امر عقلي وهو جعل غير  
المشبه به مشهبا بل معناه جعل المشبه مأولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به  
وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان افراد قسمين متعارف وغير  
متعارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له  
لان الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف (قوله بطريق  
التأويل قسمين) متعلق بجعل ان قلت ان الذي بطريق التأويل انما هو احد القسمين  
وهو غير المتعارف واما الآخر فبطريق التحقيق فكيف يقول الشارح على انه  
جعل افراد الاسد قسمين بطريق التأويل قلت جعل الافراد قسمين مبنى على كون  
الاسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو مجتزئ وكونه  
موضوعا لذلك ليس الا بطريق التأويل واما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم  
واحد وهو التعارف آهيس (قوله في مثل) اي الودعين في مثل الخ (قوله والهيكل  
الخصوص) عطف تفسير (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) اي لاعتبار ارادة الجنس  
بقسميه (قوله وبهذا يندفع الخ) اي بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى التعارف  
ليتعين غير التعارف فيندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ينافي  
القرينة المانعة من ارادة الاسدية ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية  
بالمعنى الغير التعارف ونصب القرينة انما يمنع من ارادة الاسدية بالمعنى التعارف وحينئذ  
فلا منافاة (قوله البيع الخصوص) الانسب ان يقول عن ارادة الاسد ويحذف قوله  
الخصوص لان ذكره في السؤال يشير الى الجواب تأمل (قوله واما التعجب الخ) هذا  
اشارة الى جواب عن سؤال نشأ من الجواب التقدم وهو اذا كان الادعاء لا يقتضي  
استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين  
لانهما لا يتمان الا بجعل المشبه من افراد المشبه به حقيقة وحاصل الجواب الذي اشار له  
المصنف ان التعجب والنهي عنه تناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مناوبا  
للتعارف في حقيقته حتى ان كل ما يترتب على التعارف يترتب عليه وبما تقرر من جعل  
كلام المصنف اشارة لجواب سؤال مقدر اندفع ما ذكره العصام من ان التعجب والنهي  
لا يجعل دليلا على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استدل بها على  
الادعاء فلما سلم الجيب الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت  
له فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والى مبنيين على الادعاء اذ بناؤهما عليه  
لا ينافي كونها مجازا لقويا فالاول اسقاط قوله واما التعجب والنهي عنه (قوله  
واما التعجب) اي من المشبه وقوله والنهي عنه اي عن التعجب (قوله فلبناء) اي فلبناء  
الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه اي اظهار التناسي والمراد بالتناسي التسيان

اى على اظهار نسيان التشبيه ( قوله قضاء الخ ) اى وانما توسى فيه التشبيه توفية  
 لحق المبالغة في دعوى الاتحاد ( قوله ودلالة الخ ) عطف تفسير على قوله قضاء لحق  
 المبالغة ( قوله والاستعارة تقارق الكذب ) اى والكلام الذى فيه الاستعارة يفارق  
 الكلام الكاذب اى لا يشبه به بسبب ما ذكر من الامرين فقولا جاءنى اسد يشبه  
 بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال ان الاستعارة تكون في المفرد لانها  
 الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والكذب يكون في الحكم فالتصنيف بالكذب الكلام  
 المركب المستعمل في غير ما وضع له فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق ( قوله بالبناء  
 على التأويل ) اى بسبب بناءها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه ( قوله في دعوى الخ )  
 متعلق بمحذوف صفة للتأويل اى المتحقق في دعوى الخ من تحقق العام في الخاص  
 اوان في معنى من البيانية ( قوله بل يبذل المجهول الخ ) يقال يبذل كنصر ينصر  
 والمراد بالمجهود الجهد والوسع والطاقة والمراد بترويج ظاهره اظهار صحته عند  
 السامع ومحل كون الكذب يبذل التكلم وسعه وطاقته في ترويج ظاهره اذا عرف  
 عدم مطابقته وقصد اظهار صحته لان لم يقصد ذلك واعتقد الصحة ( قوله ولان تكون  
 علما ) اى شخصيا لانه المتبادر من اطلاق العلم ولان علم الجنس تجري فيه الاستعارة  
 كاسم الجنس بخلاف علم الشخص فلا يصح ان يشبه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة مثلا  
 ويطلق عليه اسمه وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع بفهم منه ان  
 الامتناع في العلمية مخصوص بها واما المجاز المرسل فيجوز في العلمية اذ لا مانع من  
 كون المجاز المرسل علما لصحة ان يكون للعلم لازم ولو غير مشهر يستعمل فيه لفظ العلم  
 كما اذا اطلق قبار علم فرس على زيد مراداً منه لازمه وهو شدة العدوى الجري ثم ان  
 جملة ولان تكون علما عطف على قوله والاستعارة تقارق الكذب عطف جملة فعلية على  
 اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تقارق الكذب فيكون التناسب مرعياً ( قوله  
 ولا يمكن ذلك في العلم ) اى الشخصى وقوله لمنافاته الجنسية اى التى تقتضيها الاستعارة  
 وقوله لانه اى العلم وقوله يقتضى الشخصى اى شخص معنى وتعيينه خارجاً وهذا  
 ظاهر في علم الشخص لافى علم الجنس لامكان العموم في معناه لكونه ذهنياً والمعنى ذهنى  
 لا يتافى تعدد الافراد له ( قوله وتناول الافراد ) عطف تفسير وما ذكره العلامة الشارح  
 من ان الاستعارة تقتضى ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا  
 وغير متعارف وذلك غير ممكن في العلم الشخصى هو طريقة صاحب المفاتيح حيث قال فيه  
 والذى فرع سمك من ان مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه  
 هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية  
 وقال السيد في شرحه للمفتاح لان الاستعارة تعتمد على الادخال المذكور لان  
 المقصود من الاستعارة المبالغة في حال المشبه به يساوى المشبه فيه وذلك يحصل

( والاستعارة تقارق  
 الكذب بالبناء على  
 التأويل ) في دعوى  
 دخول المشبه في جنس  
 المشبه به بان يجعل  
 افراد المشبه به قسمين  
 متعارفا وغير متعارف كما  
 مر ولا تأويل في الكذب  
 ( ونصب ) اى وينصب  
 القرينة على ارادة خلاف  
 الظاهر ) في الاستعارة  
 لما عرفت انه لا بد للعجاء  
 من قرينة مانعة عن ارادة  
 الموضوع له بخلاف الكذب  
 فان قاله لا ينصب قرينة على  
 ارادة خلاف الظاهر  
 بل يبذل المجهول في ترويج  
 ظاهره ( ولا تكون )  
 الاستعارة ( علما ) لما سبق  
 من انها تقتضى ادخال  
 المشبه في جنس المشبه به  
 يجعل افراده قسمين متعارفا  
 وغير متعارف ولا يمكن  
 ذلك في العلم ( لمنافاته  
 الجنسية ) لانه يقتضى  
 الشخصى ومنع الاشتراك  
 والجنسية تقتضى العموم  
 وتناول الافراد ( الا اذا  
 تضمن ) العلم ( نوع وصفية )  
 بواسطة اشتهاؤه بوصف  
 من الاوصاف ( كحاتم )  
 المتضمن الانصاف بالوجود  
 ومادر بالخل وسحبان  
 بالفصاحة وبائل بالفهامة

ذلك الرجل المهود  
او غيره كما مر في الاسد  
فهذا التأويل يناول حاتم  
الفرد المتعارف المهود  
والفرد الغير المتعارف  
ويكون اطلاقه على  
المهود اعني حاتما الطائي  
حقيقة وعلى غيره بمن  
يتصف بالجود استعارة  
نحو رأيت اليوم حاتما  
(وقريتهما) يعني ان  
الاستعارة لكونها مجازا  
لا بد لها من قرينة مانعة عن  
ارادة المعنى الموضوع له  
وقريتهما (اما امر واحد  
كما في قولك رأيت اسد  
يرى او اكثر) اي امران  
او امور يكون كل واحد  
منها قرينة (كقوله فان  
نصافوا) اي تكرر هو  
(العدل والايماة) فان في  
ايما نائير اناه اي سيقا تلغ  
كشعل النيران فتعلق قوله  
نصافوا بكل من العدل  
وايمان قرينة على ان المراد  
بالنيران السيوف لدلالته  
على ان جوب هذا الشرط  
تحمرون وتلبأون الى  
الطاعة بالسيوف (او معان  
ملتزمة) مربوط بعضها  
كافي المصباح (مصححه)

يحمل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جعله عينه ادعاء ان كان علم شخص  
فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما انه رأى عين ذلك الشخص لانه رأى فردا  
من افراد الجواد آه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قاله السيد بحث اما اولاً فلان القول  
بالادخال في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد واما  
ثانياً فلان جعله عينه فيما اذا كان علماً شخصياً ان كان لاعتن قصده فهو غلط وان كان قصداً  
فان كان باطلاً عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو  
دعوى باطلة وكذب محض وحيفت فلا بد من التأويل وهو انما يكون بادخاله فيه والحاصل  
ان استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلو لم يعتبر  
الوضع التأويل لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء  
من عموم الاحوال وقوله تضمن اي استلزم نوع وصفية وليس المراد انه دل دلالة  
تضمنية على نوع من الاوصاف كالكرم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان  
الوصف مصدر لا يحتاج في افادة المعنى المصدري الى الحلق الياء كذا في الاطول (قوله  
بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره اي العلم اي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم  
التضمن نوع وصفية هو ان يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى اطلق ذلك العلم  
فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كانه موضوع للذات  
المستلزمة لذلك الوصف فيكون كلياً تأويلاً فاذا اطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصل  
صح جعله استعارة بسبب ادعاء انه من افراد ذلك الكلى مثلاً حاتم موضوع للذات  
المعينة ثم انه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى اطلق حاتم يفهم منه الجواد صار  
حاتم كانه موضوع للجواد وهو معنى كلى فيصح ان يطلق لفظ حاتم على زيد الكرم بان  
تقول عند رؤيتك زيد رأيت اليوم حاتماً بسبب تشبيه زيد بحاتم في الجود وملاحظة  
ان حاتماً كانه موضوع للجواد وان زيدا فرد من افراده وكذا يقال في غيره (قوله كحاتم  
التضمن الاتصاف بالجود) اي المستلزم للاتصاف به فيجعل ذلك الوصف لازماً له وهو  
وجده الشبه في الاستعارة وحاتم في الاصل اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن  
عبد الله بن الحشر الطائي (قوله ومادر بالخل) اي ومادر التضمن الاتصاف بالخل  
وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة قيل انما سمي ماذراً لانه سقى ابلاله من حوض  
فما فرغت ابل من الشرب بقي في اسفل الحوض ماء ليل فسلم فيه ومدر الحوض به اي  
اخوك ماء به بخلا خوفاً من ان يستقي من حوضه احد (قوله وسحبان) هو في الاصل  
صياد يصيد ما مر به ثم جعل علماً للبلع المشهور والمناسبة ظاهرة آه اطول (قوله وباقل  
بالفهاة) اي وباقل التضمن الاتصاف بالفهاة اي العجز عن الافصاح عما في الضمير وهو  
اسم رجل من العرب كان شديد النعي في النطق وقد اتفق انه كان اشترى ثوباً باحد عشر  
بعض يكون الجمع قرينة لكل واحد قوله الإعانة ههنا في النسخ وصوابه العيافة بكسر العين كافي المصباح (مصححه)

درهما و قيل له بكم اشترته ففتح كفيه و فرق اصابعه و اخرج لسانه ليشير بذلك الى احد عشر فانقلت منه الظبي فضرب به المثل في العي (قوله حينئذ) اي حين اذ تضمن العلم كلام نوع وصفية يجوز الخ (قوله و يتأول في حاتم الخ) اي فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه وهذا اندفع ما يقال انه اذا كان فردا من افراده فكيف يصح التشبيه حينئذ (قوله و قرينتها) اي و القرينة الثابتة لها و انما ثبتت لها لكونها مجازا كما اشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم و اشار الشارح بهذا الدليل العام الجاري في كل مجاز سواء كان مرسلا او استعارة الى ان تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان انما هو الاعتناء بشأنها و الا فالقرينة لازمة في كل مجاز آه و في الاطول ان ماذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها بل يجري في قرينة المجاز المرسل و المكنية و لا داعي الى جعل قرينة المكنية واحدا و الزائد عليه ترشيعا آه (قوله اما امر واحد) اي من ملائمت المشبه في المصراحة كيرمي و من ملائمت المشبه في المكنية كالانظار (قوله يرمي) اي بالسهم و ليس المراد مطلق رمي لانه يكون حتى في الاسد الحقيقي تأمل (قوله يكون كل واحد منها قرينة) اي و ليس واحد منها ترشيعا ولا تجريدا لعدم ملائمته للطرفين ملائمة شديدة و ماذكره المصنف مبنى على جواز تعدد القرينة و هو الحق و قال بعضهم لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة لانه ان كان الصرف عن ارادة المعنى الحقيقي يجمع تلك الامور فلان لم تعدد القرينة و ان كان بكل واحد فلا حاجة لماعدا الاول و حينئذ فيجعل ترشيعا او تجريدا (قوله كقوله فان تعافوا الخ) قال في معاهد التنصيص هذا البيت لبعض العرب و لم يعنه و قوله فان تعافوا مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره و اصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعانه و شرابه اي كرهه اي ان تكرر هو العدل و الانصاف و تميلوا للجرور و تكرر هو التصديق بالنبي فان في ايدينا سيوفا تلعب كالنيران نحرار بكم و نلجئكم الى الطاعة بها و العدل هو وضع الشيء في محله فهو مقابل للظلم و الايمان الاول في البيت بكسر الهمزة تصديق النبي عليه الصلاة السلام فيما جاء به عن الله و الايمان الثاني بفتح الهمزة جمع بين بطلق على القسم و على الجارحة المعلومة و هو المراد و يصح ان يقرأ الايمان في الموضعين بفتح الهمزة جمع بين و المراد منه القسم في الاول و الجارحة في الثاني (قوله اي سيوفا تلعب الخ) اي فقد شبه السيوف بالنيران بما مع اللعان في كل و استعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصراحة (قوله فعلق) اي ارتباط قوله تعافوا بكل الخ ظاهره ان القرينة على ان المراد بالنيران السيوف تعلق الا عافه بكل من العدل و الايمان وفيه ان الكلام في القرينة المتعددة و هي لا تكون اللفظية و التعلق و الارتباط ليس كذلك فالاول ان يقول فكل واحد من العدل و الايمان باعتبار تعلق الا عافه به قرينة على ان المراد بالنيران السيوف و انما جعل كل واحد قرينة و لم يجعل احدهم قرينة و الآخر تجريدا لان مجموع

وبهذا ظهر فساد قول من زعم ﴿ ٣٦٥ ﴾ ان قوله او اكثر شامل لقوله معان فلا يصح جملة مقابله وقسما (قوله

وامر ينزله الشرط فهما بمنزلة شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) اي تغلق تعافوا بكل من العدل والايمان (قوله تحاربون) اي محذوف تقديره تحاربون واما قوله فان في ايماننا نيرانا فهو علة لذلك الجواب المحذوف اقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتجاؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارا ضعيفا قال في الخلاصة \* وبعد ماض رفعك الجزاء حسن \* ورفع بعد مضارع وهن \* ان قلت ان المحاربة تكون ايضا بالنار الحقيقية فهلا جلت النيران على حقيقتها فيكون القصد تخويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايمان بل تعذيبه بالسيف (قوله مربوط) تفسير المثلثة وقوله يكون الجميع اي المجموع وقوله لاسل واحد اي فظهرت مقابلته لقوله او اكثر (قوله فلا يصح جملة مقابله) اي لانه من افراد (قوله وقسما) عطف مرادف (قوله كقوله) اي البحرى من قصيدة من الطويل وبعد البيت \* يكاد الندى منها يفيض على العدا \* لدى الحرب ثنى في قنا وقواضب \* الثنى مصدر ثبت الشيء اي ضاعفته والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله وصاعقة) يروى بالجر على اضمار رب والرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله وخبره قوله تنكفى بها والصاعقة فى الاصل نار سماوية تهلك ما صابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله من نصله) بيان لصاعقة اي صاعقة هى نصله فجعله صاعقة او المراد صاعقة ناشئة من نصله فكان نصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح (قوله اي من نصل سيف الممدوح) اشار به الى ان ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ويجوز ان يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والاضافة لادنى ملازمة قال فى الاطول والنصل هو حذ السيف كما فى الصحاح او نفس السيف الخالى عن القبض كما فى القاموس فقد اخفى القبض فى يده انتهى وكلام الشارح ظاهر على الاول لاعلى الثانى الا ان يجعل اضافة نصل لسيف للبيان وعليه فيحتاج لتقدير حد فتأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حد سيفه فيه اشارة الى ان النصل هو حذ السيف وقوله يقلبها اي تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب اصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدي (قوله على ارؤس الاقران) الارؤس جمع رأس والاقران جمع قرن وهو المكافى والمماثل وكلاهما جمع قلة وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها والى الاستخفاف بارهم وتقليلهم فى مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف او المراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح اذ كل من الجمع يستعار لآخر كذا قيل وهذا مبنى على ان جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة اما على انه موضوع لما فوق الاثنين

وامر ينزله الشرط فهما بمنزلة شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) اي تغلق تعافوا بكل من العدل والايمان (قوله تحاربون) اي محذوف تقديره تحاربون واما قوله فان في ايماننا نيرانا فهو علة لذلك الجواب المحذوف اقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتجاؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارا ضعيفا قال في الخلاصة \* وبعد ماض رفعك الجزاء حسن \* ورفع بعد مضارع وهن \* ان قلت ان المحاربة تكون ايضا بالنار الحقيقية فهلا جلت النيران على حقيقتها فيكون القصد تخويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايمان بل تعذيبه بالسيف (قوله مربوط) تفسير المثلثة وقوله يكون الجميع اي المجموع وقوله لاسل واحد اي فظهرت مقابلته لقوله او اكثر (قوله فلا يصح جملة مقابله) اي لانه من افراد (قوله وقسما) عطف مرادف (قوله كقوله) اي البحرى من قصيدة من الطويل وبعد البيت \* يكاد الندى منها يفيض على العدا \* لدى الحرب ثنى في قنا وقواضب \* الثنى مصدر ثبت الشيء اي ضاعفته والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله وصاعقة) يروى بالجر على اضمار رب والرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله وخبره قوله تنكفى بها والصاعقة فى الاصل نار سماوية تهلك ما صابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله من نصله) بيان لصاعقة اي صاعقة هى نصله فجعله صاعقة او المراد صاعقة ناشئة من نصله فكان نصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح (قوله اي من نصل سيف الممدوح) اشار به الى ان ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ويجوز ان يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والاضافة لادنى ملازمة قال فى الاطول والنصل هو حذ السيف كما فى الصحاح او نفس السيف الخالى عن القبض كما فى القاموس فقد اخفى القبض فى يده انتهى وكلام الشارح ظاهر على الاول لاعلى الثانى الا ان يجعل اضافة نصل لسيف للبيان وعليه فيحتاج لتقدير حد فتأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حد سيفه فيه اشارة الى ان النصل هو حذ السيف وقوله يقلبها اي تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب اصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدي (قوله على ارؤس الاقران) الارؤس جمع رأس والاقران جمع قرن وهو المكافى والمماثل وكلاهما جمع قلة وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها والى الاستخفاف بارهم وتقليلهم فى مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف او المراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح اذ كل من الجمع يستعار لآخر كذا قيل وهذا مبنى على ان جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة اما على انه موضوع لما فوق الاثنين

وان الجمعين انما يفرقان في الغاية لافي المبدأ فلا يستعار جمع الكثرة للقلة نعم يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا ( قوله خمس سحاب ) فاعل تنكفي بها وهو من اضافة الصفة للوصف كما اشار له الشارح بقوله اى انا مله الخمس والمراد العليا فقط والا فالانامل كثيرة وعبر الشارح بالانامل دون الاصابع مع ان الذي يقبض على السيف وينقلب به على الاعداء الاصابع لا الانامل للبالغة في شجاعة الممدوح اى انه لشجاعته وقوته لا كلفة عليه ولا مشقة في قلب السيف على الاقران بالانامل وهذا اذا اريد بالانامل حقيقتها ويحتمل انه اراد بالانامل الخمس الاصابع مجازا وعلى هذا فلا مبالغة ( قوله التي هي في الجود الخ ) اشار بهذا الى ان البيت فيه من المحسنات البديعية الاستيعاب حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعة مدحه بالسخاوة ( قوله وعموم العطايا ) اخذ العموم من السحاب ( قوله فذكر العدد ) بتخفيف الكاف اى ولا شك ان ذكر العدد قرينة على ان المراد بالسحاب الانامل اذ السحاب الحقيقية ليست خفا فقط ( قوله فظهر من جميع ذلك ) اى من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حد سيفه ومن انقلابها على اروس الاقران ومن كون المقلب بها خفا وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على ان المراد بالسحاب انا ل الممدوح نظر اذ لو اسقط بعضها كلفظ الخمس واروس الاقران بان يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على ان اضافة الصاعقة لتصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها بغض يكون الجميع قرينة اللهم الا ان يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح والحاصل ان الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع وهذا لا ينافي كفاية بعضها في اصل الدلالة على المراد وحينئذ فقول الشارح سابقا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لا لاصل الدلالة فلا منافاة ( قوله استعار الاحياء ) اى استعار هذا اللفظ وقوله للهداية متعلق باستعار اى استعاره لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالاحياء بمعنى جعل الشيء حيا وادعائه فرد من افرادها ووجه الشبه بين الاحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما كما ان وجه الشبه بين الامانة والاضلال ترتب نفي الانتفاع على كل منهما وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل اعني احيائه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر اعني الاحياء ( قوله بما يمكن اجتماعهما ) اى من الشئيين الذين يمكن اجتماعهما في شئ اى فقد اجتماعا في الله سبحانه وتعالى فانه محيي وهاد ( قوله وهذا ) اى قولنا والاحياء والهداية بما يمكن اجتماعهما ( قوله اولى من قول المصنف ) اى في الايضاح ( قوله لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة ) ان قلت مقتضى هذا التعليل ان يكون ما قاله المصنف خطأ وان ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا اولى لما كان ان يقال

والاحياء والهداية بما يمكن اجتماعهما في شئ واحد وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية بما يمكن اجتماعهما في شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو احيائه لان الطرفين في استعارة الميت للضلال مالا يمكن اجتماعهما في شئ اذ الميت لا يوصف بالضلال ( ولتسم ) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ ( وفاقية ) لما بين الطرفين من الاتفاق ( واما تمنع ) عطف على اماممكن ( كاستعارة اسم المدوم للموجود لعدم غناه ) هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممنوع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عديم وقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكرهم وتديم في الناس اسمه ( ولتسم ) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ ( عنادية ) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما ( ومنها ) اى من العنادية الاستعارة ( التهمكية ) والتلميحية وهما ما استعمل في ضده اى الاستعارة التي اشتملت

مراد المصنف بالحياة الاحياء لكونها اثراله (قوله وانما قال نحو احيناه) اى ولم يقل  
نحو او من كان ميتا فاحيناه حتى يكون ميتا داخلا في التثنية ايضا (قوله مما لا يمكن  
اجتماعهما) اى فقد اجتمع في الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله اذ انبت  
لا يوصف بالضلال) اى لان الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم  
للحياة لا يتصف بالكفر الاعتبار ما كان لاحقيقة لان الكفر جدد الحق والمجد لا يقع  
من الميت لانتهاء عمره وهو الحياة (قوله ولتسم وفاقية) انما سموها وفاقية لانها وفاقية  
لان وفاقية انصب بعنادية واللام في قوله ولتسم لام الامر اى ادع الى تسميتها وفاقية  
وانما لم يقل وتسمى اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله لمساين  
الطرفين من الاتفاق) اى الاجتماع وعدم البينة وكان الاولى ان يقول لمساين  
الطرفين من الوفاق لان المفاعلة على بابها اذ كل من الطرفين وافق صاحبه في الاجتماع  
معه في موصوف واحد (قوله كاستعارة اسم المعدوم) اى وكاستعارة الميت للضلال  
اذ لا يجتمع الموت والضلال في شئ ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانية واما اضافة اسم  
للمعدوم فيصح جعلها بيانية ايضا ويصح جعلها حقيقية بان يراد بالمعدوم الامر  
الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بان تقول في زيد  
الذى لانفع به رأيت اليوم معدوما في المسجد او تقول جاء المعدوم ونحو ذلك فشبه الوجود  
الذى لانفع فيه بالعدم واستعير العدم للوجود واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود  
لانفع فيه فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان من المعلوم ان الوجود والعدم  
لا يجتمعان في شئ قال في الاطول ولاتوقف استعارة اسم المعدوم للوجود على عدم  
نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير نافع في امر آخر باعتبار عدم نفعه  
(قوله هو بالفتح) اى والد واما بكسر الغين مع المد فهو التزم بالصوت وبكسر الغين  
مع القصر فاسم للبار والاستغناء واما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله ولا شك  
ان اجتماع الوجود) وهو المستعار له اصالة وقوله والعدم اى وهو المستعار منه اصالة  
(قوله وكذا استعارة اسم الموجود الخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشئ مع  
بقاء آثاره الجلية بوجوده ويستعار الوجود للعدم ويشق من الوجود موجود بمعنى  
معدوم بقيت آثاره الجلية فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان اجتماع الوجود  
والعدم في شئ ممنوع (قوله لتعاند الطرفين) اى تافيهما (قوله وامتناع اجتماعهما)  
عطف تفسير ان قلت ان الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كإثباتين في الاستعارة  
يثبتان في التشبيه فلم لم يذكر هناك اجيب بان المقصود بالمبالغة ولا ينبغي ان جعل  
احد المتعاند من جنس الآخر متعاده اشد مبالغة وغرابة من تشبيه احدهما  
بالآخر آه يس (قوله والتهكمية) اى ما كان الغرض منها التهكم والهزؤ  
والسخرية (قوله والتلميحية) اى ما كان الغرض منها ايراد التلميح بصورة شئ ملج

للاستغراف ( قوله اى الاستعارة التى استعملت الخ ) اشار بهذا الضابط الى كل من التهكمية والتعليجية وحاصله ان يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده كاطلاق الكريم على البخل والاسد على الجبان ولا يصح فيهما اطلاق البخل على الكريم ولا اطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا ان التهكمية والتعليجية بمعنى الا ان الفارق بينهما من جهة انه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالقول فيه كانت تهكمية وان كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وازالة السامة عنهم بواسطة الاتيان بشئ مليح مستظرف كانت تملجية فاذا اطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناوب تهكما او تملجا وشبه الجبان بالاسد بجامع الشجاعة الموجودة في المشه وهو الجبان تنزيلا والموجودة المشبهه وهو الاسد حقيقة واستعير اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة ( قوله في ضد معناها الحقيقى او نقيضه ) الضدان هما الامر ان الوجود وان الازمان لا يجتمعان وقد يرتفعان والنقيضان الامر ان الازمان لا يجتمعان ولا يرتفعان واحدهما وجودى والاخر عدمى ( قوله اى لتنزيل الخ ) تفسير لما مر ( قوله بواسطة تملج ) اى الاتيان بشئ مليح مستظرف وقوله اوتهكم اى استهزاء وسخرية ( قوله فبشرهم بمذاب اليم ) نزل التضاد منزلة التناوب فشبّه الانذار بالبشارة بجامع ادخال السرور في كل وان كان تنزيلا بالنسبة للشبه واستعير اسم البشارة للانذار بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى اذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية او التملجية العنادية فقول الشارح استعيرت البشارة للندارة اى بعد تشبيه الندارة بالبشارة ثم انه ان اريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التى هى الخ وان اريد معناها لم يصح الحكم باستعارتها اذ المستعار انما هو اللفظ وقد يجاب بان المراد الثانى لكن في الكلام حذف مضاف والاصل استعير اسم البشارة الذى هو لفظ البشارة ( قوله بما يظهر ) اى يخبر بظهر سرور او قوله في التجربة اى في وجه الشخص المخبر بذلك الخبر ( قوله للانذار ) متعلق باستعيرت وقوله الذى هو ضده اى فهو الاخبار بما يظهر عيوسا في وجه الشخص المخبر به ( قوله الذى هو ضده ) اى ضد البشارة وتذكير الضمير نظر الكونها اخبارا او ضد الاخبار ( قوله بادخال الانذار ) متعلق باستعيرت اى بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة لتنزيل التضاد منزلة التناوب بواسطة التهكم او التملج ( قوله على ميل التهكم والاستهزاء ) العطف للتفسير وكان عليه ان يزيد والتملج وكذا قوله بعد على سبيل التملج والظرافة العطف فيه للتفسير وكان عليه ان يزيد والاستهزاء لان كلاما من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم والتملج كما علمت ( قوله ولا يخفى الخ ) هذا بيان لكون الاستعارة في بشرهم عنادية ( قوله من جهة واحدة ) اى بحيث يكون البشر به هو المنذر منه والمبشر هو المنذر

في ضد معناها الحقيقى ( او نقيضه لما مر ) اى لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناوب بواسطة تملج او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه ( نحو فبشرهم بمذاب اليم ) اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا في التجربة للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رايت اسدا وانت تريد جباناعلى سبيل التملج والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن ( و ) الاستعارة ( باعتبار الجامع ) اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه ( فسمان )

واما من جهتين فتأتى بان يخبرك بخبر بان فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله وكذا الشجاعة والجلين) اى لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة واما من جهتين فهو ممكن الا ترى قول الشاعر امد على وفي الحروب نعمة (قوله وباعتبار الجامع قسمان) فديقال ينبغي ان يكون الاستعارة باعتبار الجامع اربعة اقسام لانه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنهما او داخل في مفهوم احدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن ان يقال ان المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيهما الاقسام الاربعة الاول ان يكون داخلا في مفهوم الطرفين والثاني ان لا يكون داخلا في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا في مفهوم احدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله اى ما قصد اشتراك الخ) وهو الذى يسمى في التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وسموه هنا جامع لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجمعه مع افراد المشبه تحت مفهومه واعلم ان الجامع في الاستعارة هو متعلق العلاقة وذلك لان العلاقة في قولك رأيت اسدا لانسان هو المشابهة في الشجاعة فالجامع هو الشجاعة لان بسببها ادخل المشبه في جنس المشبه ادعاء وجمع مع افرادة تحت مفهومه (قوله اما داخل في مفهوم الطرفين) اى بان يكون جزءا من مفهومهما لكونه جنسا او فضلا لذلك المفهوم (قوله بعنان) هو بكسر العين الجمام (قوله طار اليها) اى عدا اليها فشبّه العدو الذى هو قطع المسافة بسرعة في الارض بالطيران الذى هو قطع المسافة بسرعة في الهواء واستعار اسم المشبه للمشبه واشتق من الطيران طار بمعنى عا. والجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم كل من المستعار له وهو العدو والمستعار منه وهو الطيران لانه جنس لكل منهما وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه في الارض كما ان الفصل المميز للطيران كونه في الهواء واسناد الطيران في الحديث للرجل مجاز عقلى والاصل طار فرسه بسعيه اليها (قوله اورجل الخ) اول التقسيم فخبر الناس مقسم لهذين القسمين وليست للترديد (قوله في شقفة بفتح الشين المعجمة وتحريك العين المهملة وبعدها فاء) (قوله في غنيمة) في بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر في الظرف او انها باقية على حالها بدل من شقفة بدل اشتمال والرابط محذوف والتقدير له (قوله قال جار الله) اى جاريت الله الحرام والمراد به العلامة محمود الرنخسرى (قوله الصيحة) هى الصوت المفزع اى الموجب للفزع والخوف فقوله التى يفزع منها اى يخاف من اجلها (قوله اذا جبن) اى فالفهيعة في الاصل مغناها الجبن واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم السبب في السبب وذلك لان الصيحة لما اوجبت الخوف الذى هو الجبن سميت باسمه وهو الهيعة (قوله واستعد للجهاد) اى بحيث اذا سمع اصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة والمقاتلة قدم لهم بسرعة واخذ قوله واستعد للجهاد من قوله بمسك بعنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد

لانه) اى الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلام سمع هيعة طار اليها) اورجل في شقفة في غنيمة له بعد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيج اذا جبن والشقفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله اورجل اعترل الناس وسكن فى رؤس بعض الجبال فى غم له قليل يراها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) اى فى العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو

والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الأكثر لادخاله في مفهومه فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترفة بعضها بعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امسا والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد والفرق بين هذا وبين اطلاق الركن على الانف مع ان في كلي من الركن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو ان خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في الركن والحاصل

للجهاد لاستلزامه اياه (قوله اخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل وبرشحه قوله في الحديث بمسك ويصح قراءته فعلا ماضيا وبرشحه قوله بعد واستعد للجهاد (قوله في بعض رؤس الجبال) اخذ البعض من المعنى لان قوله في الحديث في شعبة المراد منه في اي شعبة وليس المراد منه في كل شعبة لاستحالة ذلك (قوله قليل) اخذ القلة من التصغير (قوله للعدو) اي عدو الفرس وهو دهايبها للحرب بسرعة (قوله فان الجامع بين العدو) اي الذي هو المستعار له وقوله والطيران اي الذي هو المستعار منه (قوله وهو) اي قطع المسافة بسرعة داخل فيهما اي لانه جنس من مفهوم كل منهما لان الطيران قطع المسافة بسرعة في الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة في الارض (قوله الا انه) اي ذلك الجامع الذي هو قطع المسافة بسرعة في الطيران اقوى منه في العدو فلذا جعل الطيران مشبهاه والعدو متبها لوجوب كون المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه الذي هو الجامع (قوله والاظهر الخ) قصد الشارح المناقشة في قول المصنف فان الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين (قوله والسرعة لازمة له) اي للطيران وقوله في الاكثر اي بالنظر للغالب ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة (قوله لادخاله في مفهومه) اي وليست السرعة داخلة في مفهوم الطيران بحيث انه لا يوجد بدونها بخلاف العدو فان السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوام حيث كانت السرعة لازمة للطيران وداخلة في مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين لانه في احدهما لازم لاجنس وحيث فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد وانما عبر الشارح بالأظهر لامكان الجواب بان المتنفت له في الجامع قطع المسافة في كل لانفس السرعة ولا شك ان قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين او للاشارة الى ان كون الطيران مذكر ليس قطعيا (قوله فالأولى الخ) عبر بالأولى لما مر من ان مبنى الاعتراض ليس قطعيا ولا مكان الجواب عنه بامر ولان المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحصلين لانها تذكر لايضاح القاعدة على تقدير صحتها لكن الاولى ان تكون صحيحة (قوله ان يمثل) اي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله باستعارة التقطيع) اي باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترفة بعضها بعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ ان يقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها بعض لاجل ان يظهر كون الجامع المذكور داخلا في مفهوم التقطيع وان كان ازالة الاتصال هو في المعنى ازالة الاجتماع تأمل من تقرير شيخنا العدوى (قوله لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض) اي الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض والعطف في قول الشارح وابعاد بعضها عن بعض للتفسير (قوله الداخلة في مفهومهما) اي

في مفهوم التقطيع والتفريق وذلك لما علمت ان مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون  
الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض وان مفهوم تفريق الجماعة وابعاد بعضها  
عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزقة فقد اخذ الجامع وهو  
ازالة الاجتماع في حد كل منهما على انه جنس له وقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها  
ببعض فصلا في الاول بميزاله عن الثاني وقيد كونها غير ملتزقة فصلا في الثاني بميزاله  
عن الاول ( قوله وهي ) اي ازالة الاجتماع في القطع اشد اي اقوى لتأثيرها في الاتصال  
الاشد وتقرير الاستعارة في الآية المذكورة ان يقال اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع  
بجامع ازالة الاجتماع في كل واستعير التقطيع للتفريق واشتق من التقطيع قطعنا بمعنى  
فرقا فهي استعارة تصريحية تبعية ( قوله والفرق الخ ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا  
الاطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذي هو اسم  
لحل الرسن اعني انف الدابة على انف الانسان مجازا مرسلا مع انه قد اعتبر في كل  
من المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه  
اللفظ مجازا وذلك لان المرسن اعتبر في المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه  
انفا لبهيمة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر في المعنى الذي وضع له الالتزاق في الاشياء التي  
زال اجتماعها وحيث اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد  
في معناه المجازي فلم جعل اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة واطلاق المرسن  
على انف الانسان مجازا مرسلا ولا جعل كل منهما مجازا مرسلا او استعارة وما للفرق  
بينهما ( قوله والفرق بين هذا ) اي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل  
استعارة ( قوله وبين اطلاق المرسن على الانف ) اي على انف الانسان حيث جعل مجازا  
مرسلا ( قوله خصوص وصف ) اي وصفا خاصا وقوله ليس في الانف اي ليس في انف  
الانسان وهذا راجع لقوله في المرسن وقوله وتفریق الجماعة راجع لقوله والتقطيع واصل  
العبرة مع ان في المرسن وصفا خاصا ليس في انف الانسان وكذلك في التقطيع وصف خاص  
ليس في تفريق الجماعة وقد علمت ان الوصف الخاص في المرسن كونه انفا لبهيمة يجعل فيه  
الرسن ولا شك ان هذا غير موجود في انف الانسان والوصف الخاص في التقطيع التزاق  
الاجسام التي زال اجتماعها ولا شك ان هذا غير موجود في تفريق الجماعة لما علمت ان التفريق  
ازالة الاجتماع بين الاجسام غير الملتزقة ( قوله هو ان خصوص الوصف الخ ) هذا خبر  
عن قوله والفرق وتوضيح ذلك ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذي تبني عليه الاستعارة  
يقتضي قوة المشابهة عن المشبه في وجه الشبه فالوصف الخاص الكائن في التقطيع  
لما روعي ولوحظ صار التقطيع بمزاياه اقوى من التفريق في ازالة الاجتماع فصح  
ان يشبه التفريق الذي هو اضعف بالتقطيع الذي هو اقوى ويدعى انه من افراد  
واستعارة اسم له واما الوصف الخاص الذي في المرسن للميل بالاحتفاظ واما لاحتفاظ الاطلاق

والتقيد لم يكن استعارة بل مجازا مرسل لعدم التشبيه فلو لوحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبهه لاجل ذلك الوصف لكان ايضا استعارة كما ان الوصف في التقطيع اذا لم يلاحظ كان مجازا مرسل ايضا و ربما اوهم كلام الشارح ان كون المرسن مجازا مرسل وان كون التقطيع استعارة امر لازم وليس كذلك (قوله والحاصل) اي وحاصل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله ان التشبيه) اي المشابهة التي هي علاقة الاستعارة فاندفع ما يقال ان الاستعارة مبنية على تباين التشبيه (قوله ههنا) اي في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) اي ملحوظ ضمنا فكان استعارة (قوله بخلافه ثم) اي بخلاف استعمال المرسن في الانف فان التشبيه غير ملاحظ فيه وانما لوحظ فيه الاطلاق والتقيد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا مرسل (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف لان الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين وحاصله ان الحكم بدخول الجامع في الطرفين مخالف لما تقرر في فن الحكمة من ان اجزاء الماهية لا تختلف بالشدة والضعف ومعلوم ان الجامع في الاستعارة يجب ان يكون في المستعار منه اقوى منه في المستعارة فالدخول في مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضى التفاوت وهل هذا الاجمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل فاذا دى الى ذلك وهو كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل (قوله في غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة وقوله ان جزء الماهية اي كالحوانية والناطقة بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ اي لامتناع التشكيك في الذاتيات فالحوانية التي في زيد ليست اقوى منها حاله كونها في عمرو وكذلك الناطقة بل التي في زيد مساوية لتي في عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حاوية وقوله اقوى اي من نفسه حاله كونه في المستعارة وانما وجب ذلك لتكون الاستعارة مفيدة وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع اقوى في احد الطرفين لان التشبيه قديقصد به بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين في الجامع (قوله قلت امتناع الاختلاف الخ) حاصل هذا الجواب ان امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في اجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية اي التي اعتبروا لها مفهوما مركبا من امور غير ذاتيات لها والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب ان تكون ماهية حقيقية بل تارة تكون حقيقية فلا تختلف اجزاؤها بالشدة والضعف فلا يصح ان يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في احدهما اشد وتارة تكون اعتبارية مركبة من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في احدهما اشد (قوله في الماهية الحقيقية) اي وهي المركبة من الاجناس والفصول التي ظفروا بها خارجا للمقائيق النوعية الراجعة الى حقائق الجواهر فقط او الاعراض

ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقية بل قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى الا ترى ان السواد جزء من مفهوم الاسود اعني المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد لرجل الشجاع والشمس للوجه المتأمل ونحو ذلك لظهور ان الشجاعة

فقط التي اجزاؤها في الذهن مختلفة وفي الوجود الخارجي متحدة كحقيقة الانسان والفرس  
وحقيقة البياض والسواد (قوله والمفهوم) اي والماهية المفهومة من اللفظ (قوله بل  
قد يكون) اي مفهوم اللفظ وقوله امرا مركبا اي امرا اعتباريا اي امرا اعتبره مركبا  
من امور الخ ك مفهوم الاسود المركب مع الذات والسواد (قوله اعني المركب) اي اعني  
بمفهوم الاسود المركب من السواد والحل اي الذات فهو اي مفهوم الاسود مركب من  
امرين الجوهر الذي هو الذات والعرض الذي هو وصف السواد وقوله مع اختلافه  
اي السواد بالشدّة والضعف (قوله واما غير داخل) اي في مفهوم الطرفين وهذا صادق  
باقسام ثلاثة بان يكون خارجا عن مفهومهما معا كما في مثالي الشارح او يكون خارجا عن مفهوم  
المشبه به فقط كقطع المسافة بسرعة في استعارة الطيران بناء على دخوله في معنى العدو  
ولزومه لمسمى الطيران او يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط كالو استعير العدو للطيران  
في الهواء بسرعة بناء على ان السرعة داخلية في مفهوم العدو وغير داخلية في مفهوم الطيران  
(قوله التهلل) اي التلاليّ النور في المختار ثلاثا لا السحاب يرقه ثلاثا لؤا وتهلل وجه  
الرجل من فرجه ثلاثا وتور (قوله عارض للاسد) اي كانه عارض للرجل الشجاع لان  
المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبه به الحيوان المقيد بها ايضا والقيد خارج عن المقيد  
(قوله وكذا التهلل للشمس) اي وللوجه فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين (قوله اما  
عامية) اي يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها عامية نسبة للعامة وهم ما قبل الخاصة  
(قوله وهي المتبذلة) من البذلة وهي المهنة فكان الاستعارة لما بلغت الى حد تستعمله  
العامة صارت ممتنة مبتذلة (قوله نحو رأيت اسدي رمي) اي فان الاسد مستعار للرجل  
الشجاع والجامع بينهما وهو الجرأة امر واضح يدركه كل احد لاشتهار الاسد بها  
(قوله اوخاصية) اي لا يعرفها الا الخواص من الناس وهم الذين اتوا ذهابا  
ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله وهي الغريبة) اي البعيدة عن العامة اما الخاصة  
فانهم يدركونها بسرعة سيرهم (قوله التي لا يطلع الخ) بيان للغريبة فهو خير  
لحذف لانه وصف مخصص اي هي التي لا يطلع عليها اي على جامعها اي لا يهتدى  
الى الجامع الكائن فيها الا الخواص (قوله والقراءة قد تكون الخ) اشار بهذا  
الى ان الغريبة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدرك الا  
المتمعن في الحقائق والدقائق المحيط علما بما لا يمكن لكل احد تكون ايضا  
بالغريبة في نفس الشبه اي ايقاع المشابهة بين الطرفين فقوله في نفس الشبه اي  
في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه كما يدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها فيه  
نوع غريبة (قوله بان يكون الخ) اي وذلك بان يكون اصل الاستعارة تشبيها فيه نوع  
غريبة كانه يكون تشبيه هذا الامر بهذا الامر غريبا ونادرا وان كان كل واحد

عارض للاسد لا داخل  
في مفهومه وكذا التهلل  
للشمس (وايضا) للاستعارة  
تقسيم آخر باعتبار الجامع  
وهو انها (اما عامية وهي  
المتبذلة لظهور الجامع فيها  
نحو رأيت اسدا رمي  
اوخاصية وهي الغريبة)  
التي لا يطلع عليها الا  
الخاصة الذين اتوا ذهابا  
ارتفعوا عن طبقة العامة  
(والقراءة قد تكون  
في نفس الشبه) بان يكون  
تشبيها فيه نوع غريبة  
(كما في قوله) في وصف  
الفرس بانه مؤدب وانه اذا  
تزل عنه والقي عنائه في  
قربوس سرجه وقف مكانه  
الى ان يعود اليه (واذا  
احتج بقربوسه) اي مقدم  
سرجه (بعنانه) علك الشكيمة  
الى انصراف الزائر الشكيم  
والشكيمة هي الحديدة  
المعرضة في فم الفرس وارا  
بالزائر نفسه شبه هيئة  
وقوع العنان في موقعه

من المشبهين كثيرا في ذاته كما في المثال الآتي فان ايقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة والنادر انما هو تشبيه احدهما بالآخر (قوله كما في قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله قربوسه) القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون الا في الشعر لان فعلولا نادر لم يأت عليه غير صنفوق وهو اسم مجي غير منصرف للعلية والجمجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهونبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحلول وهو اول الرمح آه فنارى ثم انه يحتمل ان يكون قربوسه فاعل احتبي بتزليل القربوس منزلة الرجل المحتبي فكأن القربوس ضم في الفرس اليه بالعنان كما يضم الرجل ركبيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل ان يكون قربوسه مفعول احتبي مضنما معنى جمع والفاعل على هذا ضمير علته على الفرس فكأنه يقول واذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه اليه كما يضم المحتبي ركبيه اليه فعلى الاول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبي وفي الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني بالعكس اي ينزل القربوس في الهيئة منزلة الركبتين وفي الفرس منزلة الظهر والوجه الاول وان كان فيه مناسبة مامن جهة ان الركبتين فيهما شيان فكفى في الفرس مع التفاوت في المقدار والقربوس منحذب كوسط الانسان وخلفه كظهره لكن فيه بعد من جهة ان القربوس في الهيئة اعلى وكذا الركبان والقمر اسفل وكذا الظهر وحيث ان فوجه الثاني لهذا الاعتبار اولى لانه ادل عليه فهو اسد في تحقق التشابه (قوله اي مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفني ان هذا تفسير مراد والا فالقربوس كما في الصحاح هو السرج وعليه فقوله في البيت قربوسه من اطلاق الكل وارادة البعض على طريق المجاز المرسل آه لكن الذي ذكره العلامة عبد الحكيم ان الذي في النسخ الصحيحة من الصحاح ان القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بعنانه) اي بلجامه وقوله الى انصراف الزائر اي من عند مزوره (قوله المعترضة في في الفرس) اي المدخلة في في الفرس مجعولا في ثقبها الحلة الجامعة لذيق الفرس الى تلك الحديدية (قوله واراد بالزائر نفسه) اي نفس الغائل لاشخص آخر والاصل الى انصرافي فغير عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب ويدل على ذلك البيت الذي قبله وهو

✽ عودته فيما ازور حباتي ✽ اهماله وكذلك كل مخاطر ✽

اي عودت ذلك الفرس الاهمال والتزك عند زيارة الاحبة وعند فعل كل امر خطير مهم (قوله شبه هيئة وقوع الخ) اي شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان في موضعه من قربوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب في موضعه من ركبتى المحتبي ووجه التشبه هو هيئة احاطة شئ لثنتين ضامما احدهما الى الآخر على ان احدهما اعلى والاخر اسفل واستعير الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبه لائق العنان ووقوعه

في قربوس السرج لاجل ضم رأس الفرس الى جهته واشتق من الاحتباء احتبي بمعنى وقع على طريق الاستعارة التصريحية التبعية هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة يس ما حاصله لا يخفى ان الكلام في الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقدم ان كلامن طرفي التشبيه اذا كان هيئة كانا مركبين وحيث يجب ان يكون المستعار ايضا مركبا فكون الاستعارة تمثيلية لا تماثية الكلام مع ان المثال ايضا ليس كذلك اذ لم يقل الشارح واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في قربوس السرج بل جعل كلامن المستعار والمستعار له مفردا فالاول للشارح ان يقول شبه ايقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه ثوب ونحوه واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبي بمعنى وقع وحاصل الجواب ان المشابهة بين الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل باعتبار الهيئتين قال الشارح شبه هيئة الخ اشارة الى ان التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة وبهذا تعلم ان قوله واستعار الاحتباء لوقوع الخ هو المطابق للتمام وان قول الناصر الثاني في حواشي المطول الاولى واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في القربوس لطابق ما قبله لا يوافق المرام انتهى والحاصل ان المشبه في الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه ثوب وشبهه كالجل والشبه الذي نقله لفظ الاحتباء هو لقاء العنان على القربوس لاجل ضم رأس الفرس الى جهته وقد اشتمل كل منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما اليه مع كون احد المضمومين ارفع من الآخر وهذه الهيئة نشأت في التعقل من ايقاع العنان او الثوب مثلا في موقعه الذي هو القربوس وضم الفرس في الاول والظهر والساقين في الثاني فثبت قلنا شبه لقاء العنان على القربوس لاجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر فذلك التشبيه انما هو باعتبار الهيئة المذكورة التي تضمنها كل منهما لان بها يظهر التشبيه واما ذات الفعلين من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لانه واقع بين هيئتين كاتوهم السائل ومعلوم ان تضمن كل من الطرفين المفردين هيئة لا يخرج عن كونه مفردا كما تقدم في تشبيه العنقود بالثرى بخلاف ما اذا كان كل منهما هيئة فانه يكون مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الافرادية لا التمثيلية وان قول الشارح شبه هيئة الخ على حذف مضاف اي شبه لازم هيئة الخ فتأمل (قوله من قربوس السرج) يجوز ان تكون من بيانا لموقعه لان القربوس موقع العنان وان تكون تبعية لان الموقع بالفعل بعض القربوس والاول اظهر (قوله لغرابية الشبه) وجه الغرابية في هذا الشبه ان الانتقال الى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار لقاء العنان على القربوس للفرس في غاية الدور لان احدهما من وادي القعود والآخر من وادي الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابية ادراك وجه الشبه وبعده عن الازهان (قوله وقد تحصل الخ) عطف على قوله سابقا قد تكون اي ان الغرابية قد تكون في نفس

من قربوس السرج تمتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبت المحتبي تمتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه ثوب وغيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابية الشبه (وقد تحصل) الغرابية (بتصرف في) الاستعارة (العامة كما في قوله) اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت باعناق المطي الاباطح) جمع ابطح وهو مسبل الماء فيه

التشبيه وقد تحصل الخ ( قوله يتصرف الخ ) أى وذلك التصرف هو ان يضم الى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاء الحال وصحته المناسبة ( قوله كافى قوله ) أى قول الشاعر وهو كثير عزة وهذا البيت من قصيدة من الطويل وقوله

\* ولما قضينا من منى كل حاجة \* ومسح بالاركان من هو ما مسح \*

\* وشدت على دهم المهارى رحالنا \* ولم ينظر الغادى الذى هو رانح \*

اخذنا البيت وقوله كل حاجة أى من رمى الجمار وغيره والدهم جمع دهماء وهى السوداء والمهارى بفتح الراء وكسر ها جمع مهريه وهى النسافة المنسوبة الى مهرة بن جيدان بكسر الخاء وفتحها بطن من قضاة هذامعناه فى الاصل ثم صارت المهريه تطلق على كل نجية من الابل وينظر بمعنى ينظر والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرانح هو السائر من الظهر للغروب وقوله اخذنا باطراف الخ أى شرعنا فى اطراف الخ واطراف الاحاديث فتونها واتواعها فهو جمع طرف بالتحريك بمعنى الناحية والاباطيح جمع البطح وهو محل سيل الماء الذى فيه الحصى الدقيق ضد الغليظ وحيث فاعنى لما فرغنا من اداء المناسك فى الحج ومسحنا اركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال وهى ما يحمل من الاخية وغيرها على المطايا وارتحلنا ارتحال الاستجمال بحيث لا ينظر السائرون فى العداة السائرين فى الزواح للاستيقا الى البلاد اخذنا نتحدث بفنون الاحاديث واتواعها وفى حال اخذنا باطراف الاحاديث اخذت المطايا فى سرعة السير

السلس المتتابع التشبيه بسيل الماء فى تابعه وسرعته ( قوله دقاق الحصى ) الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز ان يكون بكسر ها على انه جمع دقيق ككريم وكرام كاقبل لان جمع فصيل على فعال خاص بالعاقل كما فى عبد الحكيم ( قوله حثينا ) أى

مسرعا يقال ولى حثينا أى مسرعا حريصا قاله الفارنى ( قوله وسلاسة ) أى سهولة

( قوله والشبه ) أى ووجه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة ( قوله عامى ) أى يعرفه

الخاصة والعامية ( قوله اذا اسند الفعل ) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت وهذا

علة لحذف أى وانما كانت الاستعارة العامية هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبة لانه

اسند الفعل ( قوله دون المطى ) أى الذى حقه ان يسند اليه ( قوله واعناقها ) أى ودون

اعناقها ( قوله حتى افاد ) أى ذلك الاسناد وقوله انه ان الحال والشان أى حتى افاد

ذلك الاسناد ان الاباطيح امتلاّت من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال

الى المحل تشعر بشيوعه فى المحل واحاطته بكمه وتوضيح ذلك ان السيلان المستعار للسير

حقه ان يسند للمطى لانهاهى التى تسير فاسنده الشاعر للاباطيح التى هى محل السير فهو

من اسناد الفعل لمحله اشارة الى كثرة الابل وانها ملأت الاباطيح لان نسبة الفعل الذى

هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوع الحال فى المحل واحاطته بكمه فلا يسند الجريان

لنهر الا اذا امتلاّ النهر من الماء وكذا لا يقال سارت الاباطيح الا اذا امتلاّت بالسائر فيها

دقاق الحصى استعار سيلان  
السيل الواقعة فى الاباطيح  
لسير الابل سيرا حثينا فى غاية  
السرعة المشتملة على ابن  
وسلاسة والتبعية فيها ظاهر  
عامى لكن قد تصرف فيه بما  
افاد اللطف والغرابية ( اذ  
أسند الفعل ) اعنى سالت  
( الى الاباطيح دون المطى )  
واعناقها حتى افاد انه  
امتلاّت الاباطيح من الابل كما  
فى قوله تعالى واشتعل  
الرأس شيبا ( وادخل  
الاعناق فى السير ) لان  
السرعة والبطء فى سير الابل  
يظهران غالبا فى الاعناق

لانه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ماهو سائر فيه فلو كان في الاباطح محل خال من الابل لصدق عليه انه غير سائر لعدم اشتماله على مايسير فيه ( قوله واشتعل الرأس شيئا ) اى انتشر شيب الرأس وظهر ظهورا تاما فاستدل الاشتعال الذى هو وصف للشعر الحال في الرأس الى محله وهو الرأس اشعارا بان ذلك الحال وهو الشعر ملائما للمحل من اجل ان وصف الحال انتقل للمحل وصار وصفه فكل جزء من الرأس انما وصف بالاشتعال لاشتعال ما فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه انه غير مشتعل لعدم اشتماله على المشتعل ( قوله وادخل الاعناق في السير ) اراد بادخالها في السير جرهما بام الملازمة القتضية للملازمة الفعل لها وانها سائرة لان مرجع الملازمة الى الاسناد وحينئذ فيكون السيل مسندا للاعناق تقديرا وذلك الاسناد مجاز عقلي وحينئذ في الكلام مجازان عقليان لفظي وهو اسناد السيل الى الاباطح وتقديرى وهو اسناده الى الاعناق فاليست مشتمل على ثلاثة مجازات احدها مجاز بالاستعارة والاخران مجازان عقليان فلما ان اضاف الى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة ( قوله لان السرعة والبطء الخ ) علة لمحدوف اى واتما ادخل الاعناق في السير واسناده لها تقديرى لان سرعة السير وبطءه يظهران غالبا فيها فهى سبب في فهم سرعة السير وبطئه فلما كانت سببا في فهم ذلك وادراكه صارت كانهما سبب في وجود السير وحينئذ فاستدل السير تقديرى للاعناق من باب اسناد الشيء الى ماهو كالسبب فيه والحاصل ان الشاعر استعار سيل الماء لسير الابل في المحل الذى فيه دقيق الحصى استعارة مبتذلة لكثرة استعمالها ثم اضاف اليها ماوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بان اسند السيلان الذى هو وصف للابل الى اصل الى محله من باب اسناد ما للحال الى المحل اشعارا بكثرة استعمالها وادخل الاعناق في السير حيث قال وسالت باعناق المطى الاباطح اى وسالت الاباطح ملتزمة باعناق المطى فقد تضمن ذلك الكلام كون الاعناق سائلة لان الاعناق تظهر فيها سرعة السير وبطؤه وبقيت الاعضاء تابعة لها واسناد السير الى الاعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من اسناد الشيء الى ماهو كالسبب فيه فلما ان اضاف الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناده الى مكانه لفظا واسناده الى سببه ضمنا صارت الاستعارة غريبة ( قوله ويتبين امرهما ) اى امر السرعة والبطء ( قوله في الهوادى ) جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوداى الخيل اذا بدت اعناقها وسميت الاعناق هوداى لان البهيمة تهتدى بعنقها الى الجهة التى تميل اليها وقيل ان الهادية مقدم العنق وهو ما فى الصبحاح وعلى الاول وهو ان الهوادى هى الاعناق يكون قول الشارح ويتبين امرهما في الهوادى من قبيل الاظهار في محل الاضمار اشارة الى ان الاعناق تسمى بالهوداى ( قوله في الثقل والخفة ) اى ثقل السير وخفته ( قوله لما سبق في التشبيه ) اى من ان وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لابد ان يقوم بالطرفين معا فاذا كانا واحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا

ويتبين امرهما في الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتبعتها في الثقل والخفة ( و ) الاستعارة ( باعتبار الثلاثة ) المستعار منه والمستعار له والجامع ( ستة اقسام ) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس تصير اربعة والجامع في الثلاثة الاخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الاول اما حسي او عقلي او مختلف تصير ستة والى هذا اشار بقوله ( لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو ماخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط ) التى سبكتها نار السامرى

وامتنع كونه حسيا لاستحالة قيام الحسى بذلك العقلى منهما او من احدهما ( قوله لكنه )  
 اى الجامع وقوله او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى ( قوله نصير سنة ) اى لان القسم  
 الاول باعتبار الجامع ثلاثة اقسام والاقسام بعده ثلاثة فالجموع سنة وحاصلها  
 ان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى او عقلى او بعضه حسى وبعضه عقلى  
 فهذه ثلاثة وان كانا غير حسيين فاما ان يكونا عقليين او المستعار منه حسيا والمستعار له  
 عقليا او بالعكس فهذه ثلاثة ايضا ولا يكون الجامع فيها الاعقليا ( قوله والى هذا ) اى  
 الى وجود تلك الاقسام الستة والى امثلتها اشار بقوله الخ ( قوله فالجامع اما حسى )  
 اى لان الحسى يقوم بالحسين ( قوله فاخرج لهم ) اى فاخرج موسى السامرى لبني  
 اسرائيل ( قوله جسدا ) اى بدنا بلحم ودم وقوله له خوار اى له صوت البقر وهذا بل  
 من عجلا ( قوله فان المستعار منه ولد البقرة ) اى فان الذى استعير منه لفظ الجمل ولد البقرة  
 لانه موضوع له ( قوله والمستعار له ) وهو الذى اطلق عليه لفظ العجل فى الآية ( قوله  
 الذى خلقه الله تعالى ) اى على شكل العجل ( قوله من حلى القبط ) بضم الحاء وكسر اللام  
 والياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى والقبط بكسر القاف  
 وسكون الباء قبيلة فرعون من اهل مصر واليه تذهب الثياب القبطية بالضم على غير  
 قياس كافى الاطول ( قوله التى سبكتها ) صفة للحلى لانه اسم جنس والسامرى كان رجلا  
 خدادا فى زمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل ايضا موسى  
 منسوب لسامرة قبيلة من بني اسرائيل ( قوله التربة ) هى لغة فى التراب ( قوله من موطنى  
 فرس جبريل ) اى من محل وطئ فرس جبريل الارض بجوافرها واسم تلك الفرس  
 حيزوم كافى شرح الايضاح وكانت اذا وطئت الارض بجوافرها يخضر محل وطمها  
 بالنبات فى الحال فكشف للسامرى عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار  
 محل وطمها فى الحال فسولت له نفسه ان التراب الذى وطئه تلك الفرس يكون روحا  
 لما اتى فيه فاخذ منه شيئا وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس عندهم  
 فقال لهم اثبوني بالحقى اجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى يعنى حين قالوا له اجعل لنا  
 الها كما لهم آلهة فاتوه بذلك الحلى وصنع منه صورة العجل والى فيه ذلك التراب فصار  
 حيوانا بلحم ودم وله خوار اى صوت كصوت العجل فقال هو واتباعه لبني اسرائيل هذا  
 الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى نبيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت  
 ذهاب موسى لبني اسرائيل للنجاة وسبهم موسى طلبا لرضوان الله فوقت هذه الفتنة  
 باثره قيل ان سبب اختصاص السامرى بمعرفة ذلك ان امه كانت الفتنة عام ولد فى كهف  
 لبيمون ذبح فرعون اذ كانت ولادته فى سنة تدبج ابناء بني اسرائيل فبعث الله له فى ذلك  
 الكهف جبريل ليريه فعرف اثر فرسه وذلك لما قضى الله من الفتنة ( قوله والجامع  
 الشكل ) اى الصورة الحاصلة فى الحيوان وولد البقرة اذ شكلها اى صورتها

عند القائه فى تلك الحلى  
 التربة التى اخذها  
 من موطنى فرس جبريل  
 عليه الصلاة والسلام  
 ( والجامع الشكل ) فان  
 ذلك الحيوان كان على  
 شكل ولد البقرة ( والجميع )  
 من المستعار منه والمستعار  
 له والجامع ( حسى ) اى  
 مدرك بالبصر ( واما عقلى  
 نحو وآية لهم الليل نسلخ  
 منه النهار فان المستعار منه )  
 معنى السلخ وهو ( كشط  
 الجلد ) عن نحو الشاة  
 ( والمستعار له كشف  
 الضوء عن مكان الليل )  
 وهو موضع القاء ظلة  
 ( وهما حسيان )

المشاهدة واحدة ان قلت ان كون الآية من قبيل الاستعارة فيه بحث اذ قوله جسدا له خوار صريح في انه لم يكن مجلا اذ لا يقال للبقرة جسده صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر انه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرجه من الاستعارة الى التشبيه قلت ان البدل انما اخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين ان المراد منه العجل الادعائي اعني الحيوان المخلوق من الخلق فالبديل قرينة على الاستعارة كيرمى في رأيت اسد ايرمى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض عن ان يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه عن ان يكون المراد به الخيط الادعائي اعني العجر اذ لا بين الشيء نفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله نحو وآية لهم) اي وعلامة لهم على اقدرة الله وقوله فسلخ منه النهار اي نكشف وتزيل عنه اي عن مكان ظلمته اي عن المكان الذي فيه ظلمته فن بمعنى عن التي للمجازاة على حد قوله تعالى فويل للعاية قلوبهم من ذكر الله وفي الكلام حذف مضافين وقوله النهار اي ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا وآية لهم الليل نكشف وتزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظلون فشببه ازالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد واستعير السطح للازالة واشتق من السطح نسلخ بمعنى تزيل والجامع ترتب امر على آخر كترتب ظهور النجم على السطح وترتب حصول الظلمة على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السطح) اي معنى لفظ السطح فالاضافة حقيقية ويصح جملة بانية ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) اي عن الشاة ونحوها (قوله والمستعارة كشف الضوء) اي ازالته وانتزاعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهواء الذي بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال فالمراد بكون ماذكر مكانا ليل انه مكان لظلمته اي لظلمته اي انه مكان تظهر فيه ظلمته والا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكون احدهما مكان في الزمان الذي تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الابصار وفي الزمان الذي تكون فيه الشمس تحت الافق تقوم الظلمة الحاصلة في ذلك الزمان بالمكان المتقدم وتزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع لقاء ظله) اي ظل الليل والمراد بالقاء الظل ظهوره والمراد بظلمته وشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف عن مكان الليل على حذف مضاف اي عن مكان ظله اي ظلمته اي عن المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته وقد علمت ان ذلك المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته اما الهواء او سطح الارض على ما فيه من الخلاف وانما قال الشارح لقاء ظله ولم يقل لقاء ظلمته تبعا للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة

امرو وجودي كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور  
 وحيث قد فصّح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وهما حسيان) اي مدركان  
 بحاسة البصر ان قلت ان كلا من كسط الجلد وازالة الضوء امر عقلي لا وجود له  
 في الخارج لا نهما مصدران والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج وحيث قد  
 فلا يكونان محسوسين قلت جعله الكشط والازالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة  
 الحاصلة عندهما او باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف في حسيتهما  
 ولا يقال ان الترتيب اذا نظر لمتعلقه ايضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت  
 الاستعارة في الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات لانا نقول ترتيب امر على آخر هذا  
 كلي صادق بترتيب محسوس على محسوس وترتيب معقول على معقول كترتيب العلم بالنتيجة  
 على العلم بالمقدمات فتعلق الترتيب ليس دائما محسوسا وان كان في خصوص ما نحن فيه  
 محسوسا فلذلك ينظر لمتعلقه بخلاف السخ وازالة الضوء ثم ما قلناه من ان الضوء حسي  
 هو مبني على القول بانه اجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب ابصاره عادة وان الظلمة  
 اجرام لطيفة تتصل بالاجرام الحسية توجب عدم الابصار لما اتصلت به عادة واما  
 ان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى لاتصال الاجرام اللطيفة الاشراقية بها  
 والظلمة كون الاجرام بحيث لا ترى لاتصال الاجرام اللطيفة غير الاشراقية بها كان كل  
 من الضوء والظلمة عقليا (قوله والجامع ما يعقل) اي والجامع بين الطرفين الامر الذي  
 يعقل اي يدرك بالعقل وهو مطلق ترتيب امر على آخر ولا شك ان في الاول ترتيب ظهور  
 اللحم على كسط الجلد وفي الثاني ترتيب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله  
 دائما او غالبا) اي سواء كان حصوله عقب حصول الامر الآخر دائما او غالبا وقوله  
 كترتيب ظهور اللحم على الكشط راجع لقوله غالبا لان ترتيب ظهور اللحم على الكشط  
 ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازما  
 من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم وقوله وترتيب ظهور الظلمة الخ  
 راجع لقوله دائما فهو لفظ ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا الترتيب لبيان معنى  
 الترتيب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحيث قد قلناه دائما اشارة لمذهب الحكماء  
 من ان النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا فيكون حصولها عقب حصولهما دائما وقوله  
 او غالبا اشارة الى المذهب المختار من ان لزوما هما عادي بطريق الفيض وجرى العادة من الله  
 تعالى والمولى سبحانه قد لا يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة عقب حصول المقدمتين  
 غالبا بهذا الاعتبار لادائما (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله وبيان ذلك)  
 اي وبيان ترتيب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفي اسم اي وبيان  
 التشبيه بين كسط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هي الاصل) اي في اكل  
 حادث اذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره اصله وانما يظهر اذا طرأ الضوء

والجامع ما يعقل من ترتيب  
 امر على آخر اي حصوله  
 عقب حصوله دائما او  
 غالبا كترتيب ظهور اللحم  
 على الكشط وترتيب  
 ظهور الظلمة على كشف  
 الضوء عن مكان الليل  
 والترتيب امر عقلي وبيان  
 ذلك ان الظلمة هي الاصل  
 والنور طارئ عليها  
 يسترها بضوئه فاذا غربت  
 الشمس فقد سلخ النهار  
 من الليل اي كسط وازيل  
 كما يكشط عن الشيء الشيء  
 الطارئ عليه الساتر له  
 فجعل ظهور الظلمة بعد  
 ذهاب ضوء النهار بمنزلة  
 ظهور السلخ بعد سلخ  
 اهابه عنه وحيث قد صح  
 قوله تعالى فاذا هم مظلون  
 لان الواقع عقب اذهاب  
 الضوء عن مكان الليل  
 هو الاظلام واما على  
 ما ذكر في الفتح من ان  
 المستعار له ظهور النهار  
 من ظلمة الليل

عليه ويدل لهذا قوله عليه الصلوة والسلام خلق الله تعالى الخلق من ظلمة ثم رش عليهم من نوره (قوله والنور) أي والضوء طارئ عليها وقوله بضوئه الأولى حذفه وجعل الضوء ساترا للظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله فقد سلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها أو المراد فقد سلخ ضوء النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل فمن بمعنى عن وفي الكلام حذف مضامين (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الأولى أن يقول فجعل اظهار الظلمة كإظهار المسلوخ لأن السلخ في الآية بمعنى الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله اهابه) أي جلده (قوله وحينئذ) أي وحين اذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أي نزع ازالته لا بمعنى ظهوره (قوله صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون) أي داخلون في الظلام ولعله تعرض للحمزة دون الحسن لاتفاقه على ما يأتي للشارح في آخر العبارة عن العلامة في قوله وأوجعنا السلخ الخ (قوله لأن الواقع الخ) علة لقوله صح وقوله عن مكان الليل أي عن مكان ظلمته (قوله واما على ما ذكر في لفتح الخ) مقابل لمحذوف أي اما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وازالته عن مكان ظلمة الليل فلا اشكال في قوله فاذا هم مظلمون لأن الواقع عقب ازالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام واما على الخ (قوله من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاة واستعير اسم المشبه به وهو السلخ للمشبه واشق منه سلخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله فقيه) أي في قوله فاذا هم مظلمون اشكال (قوله لأن الواقع بعده) أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله انما هو الابصار) أي فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون أي داخلون في الظلام (قوله وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أي كلام المصنف القائل أن المستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكي القائل أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وحاصل ما ذكره ذلك البعض اوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق وذكر العلامة الحفيد في حواشي المطول وجهها رابعا وحاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التي هي من طلوع الشمس إلى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر ولا شك أن الواقع عقيب جيب المدة الدخول في الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أي نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول في الظلام (قوله على القلب) قد سبق أن السكاكي قبل القلب مطلقا وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع ما يقال

ففيه اشكال لأن الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان المراد من الظهور التمييز أو بان الظهور بمعنى الزوال كافي قول الخامس \* وذلك طاريا بن ربطة ظاهر \*

ان القلب اذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلام ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وحيث  
 فلا يصح حل كلام السكاكي عليه فعبه ( قوله اى ظهور ظلة الليل من النهار ) هذا  
 قلب لقول السكاكي ظهور النهار من ظلة الليل ثم ان قوله من النهار يحتمل التضمن  
 اى ظهور ظلة الليل منفصلة من النهار اى بفراغه او ان من للابتداء اى ظهور  
 ظلة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار اى من مكان ضوئه هذا وما ذكره  
 من الجواب بالقلب يشكك على المفاجأة لان ظهور الظلة يكون معه الاظلام لابعقه  
 حتى تنأى المفاجأة الا ان يراد بظهور الظلة ابتداءها وبالاظلام التوغل في الظلام  
 والاستمرار فيه واعلم ان جعل المستعار له ظهور ظلة الليل من النهار بناء على ارتكاب  
 القلب في كلام السكاكي يؤدى لارتكاب القلب في الآية ايضا لان المعنى حيثئذ آية لهم  
 الليل نسلخه من النهار اى نظهر ظلته بانفصاله من النهار فاذا هم مظلون تأمل ( قوله  
 او بان المراد من الظهور التميز ) اى ومن في كلام المفتاح بمعنى عن والمعنى ان  
 المستعار له تميز النهار عن ظلة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلة الليل هو  
 الاظلام ويرد على هذا الوجه الثانى انه ان اريد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل  
 باعدامه فى مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله او بان الظهور بمعنى  
 الزوال الخ وان اريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد اذ الضوء  
 والظلة لا يجتمعان فى محل لتضادهما وان اريد تمييزه عنه حال كونه موجودا فى مكان  
 آخر وهو تحت الارض فهو فاسد لانه من قبيل نقل الاعراض من محل الى محل آخر  
 فلم يبق لهذا الوجه الثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح فتأمل آه يعقوبى ( قوله  
 او بان الظهور ) اى فى كلام المفتاح ( قوله بمعنى الزوال ) اى وحيثئذ فالمعنى ان  
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلة الليل ولا شك ان الواقع بعد زوال ضوء النهار  
 عن ظلة الليل هو الاظلام فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف ( قوله كافي قول الحماسي )  
 اى كالظهور الذى فى قول الشاعر الحماسي فانه بمعنى الزوال ( قوله وذلك عار الخ ) هذا  
 مجزئيت من ايات الحماسة صدره \* اعبرتنا البانها ولحومها \* وذلك عار بان ربطة ظاهر \*  
 وقوله \* اتنى دقاعى عنك اذ انت مسلم \* وقد سال من ذل عليك فراق \*  
 \* ونسوتكم فى الروح بادوجوها \* يخلن اماء والاماء حرار \*  
 الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اى يخلن من اسلته خليت بينه وبين  
 من يريد النكاية به وقرأ اسم واد اى اشتد الذل عليك فى ذلك الوادى حتى  
 صار مثل السيل الذى يسيل به عليك والروح الخوف ويخلن اى يظن تلك  
 النسوة اماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال انهن حرار فى نفس الامر والاستفهام  
 فى اعبرتنا ايضا للانكار اى لم تعبرنا بالبان الايل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح  
 والاتناع لحومها والبانها جائز فى الدين وفى العقل وتفريقها فى المحتاجين اليها

احسان فذلك عار ظاهر اى زائل لا يعتبر ( قوله وتلك شكاة ) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية و صدر البيت \* وعيرها الوشون اى احبها \* وتلك شكاة ظاهر عنك عارهاه كأنه يقول وتلك شكاة زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر مجرد اذى لا عار عليك فيه ( قوله عنك عارها ) هو بكسر الكاف ( قوله وذكر العلامة الخ ) هذا اشارة الى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولان تأويل الظهور في كلامه بالتبديل او الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحا ( قوله مثل سلحت الالهاب ) اى نزعته عنها ( قوله سلحت الشاة ) عن الالهاب ( اى اخرجهما منه ) قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى ( اى وعليه فعنى الآية وآية لهم الليل نخرج منه النار فالسلح مستعار لاجراج النهار من ظلة الليل فقول صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلة الليل مراده بالظهور الاجراج وفيه انه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذا هم مظلون لان اجراج النهار من ظلة الليل بطلوع الفجر والاطلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاتيان باذا المفجائية واجاب الشارح عنه بقوله وصح قوله الخ ( قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى ) اى وذهب المصنف الى الاول لانه قال فان المستعار منه كشف الجلداى نزعته عن نحو الشاة ومعلوم ان الذى يناسب ان ينقل اليه اسمه وهو السلح ازالة الضوء واذ قال والمستعار له كشف الضوء اى نزعته تأمل ( قوله وصح قوله الخ ) حاصله ان الليل لما كان عمومه لجميع الاقطار امرا مستعظما كان الشأن انه لا يحصل الا بعد مضي مقدار النهار باضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما ينادر نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شي وعبر بالفاء الموضوعة لما بعد في العادة مترابعا غير مترآخ ( قوله بما يختلف باختلاف الامور والعادات ) اى فقد يطول الزمان بين امرين ولا بعد ذلك الزمان مترآخيا لكون العادة تقتضى اطول منه فيستصغره التكلم ويلحقه بالعدم ويجعل الامر الثانى غير مترآخ فيستعمل الفاء كافي في قولك تزوج زيد فولد له مع ان بين الزوج والولادة مدة الحمل الا ان العادة تعده معاقبا للزوج وكافي قوله تعالى الم تر ان الله ازل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقد يقصر الزمان بين امرين والعادة في مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤق بشم كافي في قولك جاء الشيخ ثم الطلبة فتأخر هم عنه ولو درجة تعده العادة مهلة لان الشأن مقارنة بحبيثهم لمجيئهم وكافي قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر بعد قوله فكسونا العظام لحما ( قوله وزمان النهار ) اى الذى مبدؤه طلوع الفجر و اضافته زمان للنهار بانية ( قوله وان توسط بين اجراج النهار من الليل ) اى بين اخراجه من الليل السابق بطلوع الفجر ( قوله وبين دخول الظلام ) اى دخول الظلام اللاحق بالغروب ( قوله لكن لعظم الخ ) اى لكن لما كان دخول الظلام بعد اضاءة النهار شأنه عظيم حتى ان من حقنه انه لا يحصل الا بعد

وفي قول ابى ذؤيب \*  
وتلك شكاة ظاهر عنك  
عارها \* اى زائل وذكر  
العلامة في شرح المفتاح  
ان السلخ قد يكون بمعنى  
النزع مثل سلحت الالهاب  
عن الشاة وقد يكون بمعنى  
الاخراج نحو سلحت الشاة  
عن الالهاب فذهب  
صاحب المفتاح الى الثانى  
وصح قوله فاذا هم مظلون  
بالفاء لان التراخي وعدمه  
بما يختلف باختلاف الامور  
والعادات وزمان النهار  
وان توسط بين اجراج النهار  
من الليل وبين دخول  
الظلام لكن لعظم شأن  
دخول الظلام بعد اضاءة  
النهار وكونه مما ينبغي ان  
لا يحصل الا في اضعاف  
ذلك الزمان عد الزمان  
قريبا وجعل الليل كأنه  
يضا جهتم عقب اخراج  
النهار من الليل بلا مهلة  
وعلى هذا حسن اذ المفاجأة  
كما يقال اخرج النهار  
من الليل ففاجأه دخول  
الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى  
النزع وقلنا نزع ضوء  
الشمس عن الهواء ففاجأه  
الظلام لم يستقم اوله بحسن

فهارات متعددة صار حصوله بعدنهار واحد امر اقربا فلذا اتى بالفاء ( قوله وكونه  
 بما ينبغي ) من عطف المسبب على السبب ( قوله ذلك الزمان ) اى وهو النهار ( قوله  
 عد الزمان قريبا ) اى فلذا اتى بالفاء ( قوله وجعل الليل كأنه يفاجئهم الخ ) اى فلذا  
 اتى باذا الفجائية وقوله كأنه يفاجئهم عقب الخ اى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ  
 ( قوله وعلى هذا ) اى ما ذكر من قوله لكن لعظم الخ ( قوله حسن اذا المفاجأة ) اى لان  
 دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار ( قوله ففاجأه ) اى  
 الخروج المفهوم من اخرج ( قوله ولو جعلنا السطح بمعنى الزرع ) اى كاذهب اليه المصنف  
 ( قوله عن الهواء ) اى الذى هو مكان الليل اى المكان الذى يلقى ظلمته فيه ( قوله لم يستقم )  
 اى لان الدخول فى الظلام مصاحب لزرع الضوء وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى  
 تقيده المفاجأة فان قلت انه مستقيم نظرا لكون زرع الضوء علة فى دخول الظلام  
 ودخول الظلام معلول له والعلة والمعلول مترتيبان فى التعقل من حيث اختلافهما  
 فى الرتبة فالعلة تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا فلما استقامة وان حصلت بذلك  
 لكن الحمل على ذلك لا يحسن لان المنبأ من قولنا زرع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه  
 الظلام ان الترتيب بينهما باعتبار الزمان والمعنى عليه غير مستقيم كما علت والحاصل  
 ان قولنا زرع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام اما غير مستقيم ان اعتبر ان الترتيب  
 الذى تقيده المفاجأة زمانى واما غير مستحسن ان اعتبر ان ذلك الترتيب رتبى ( قوله  
 ففاجأه الانكسار ) اى فلان انكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله وحينئذ  
 فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم فقد ظهر مما قاله الشارح  
 العلامة صحة كلام السكاكى وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لاعلى ما قاله المصنف  
 ( قوله كقولك الخ ) قد نبه يجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه ام يوجد فى القرآن  
 ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه فى الفتح آه اطول ( قوله فى حسن الطلعة )  
 اى الوجه وسمى الوجه طلعة لانه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم  
 ان الحسن يرجع للشكل واللون وهما ن حسان فيكون حسن الطلعة المعبر فى التشبيه  
 حسبا ( قوله ونباهة الشأن ) اى شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال فى القلوب  
 للاشمال على اوصاف جيدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر  
 ( قوله وهى عقلية ) اى لانها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث  
 يالى به وهذا امر غير محسوس ومن اعتبر ان نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة  
 ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكى جعل هذا القسم من هذه الاقسام استعارتين احدهما  
 بجامع حسى والآخر بجامع عقلى فاسقط عدها هذا القسم من هذه الاقسام لعوده الى الجامع  
 الحسى او العقلى ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده دنها وهو الحق  
 كما عد فى التشبيه ( قوله عطف على قوله الخ ) ظاهره ان العطفوف على قوله ان كانا

كما اذا قلنا كسرت الكوز  
 ففاجأه الانكسار ( واما  
 مختلف ) بعضه حسى وبعضه  
 عقلى ( كقولك رأيت شمسا  
 وانت تريد انسانا كالشمس  
 فى حسن الطلعة ) وهو  
 حسى ( ونباهة الشأن )  
 وهى عقلية ( والا ) عطف  
 على قوله وان كانا حسين  
 اى وان لم يكن الطرفان  
 حسين ( فهما ) اى الطرفان  
 ( اما عقليان نحو من بعثنا  
 من مرقدنا فان المستعار منه  
 الرقاد ) اى النوم على ان  
 يكون المر قد قصد را  
 وتكون الاستعارة اصلية  
 او على انه بمعنى المكان الا  
 انه اعتبر التشبيه فى المصدر  
 لان المقصود بالنظر فى اسم  
 المكان وسائر المشتقات انما  
 هو المعنى القائم بالذات  
 لانفس الذات واعتبار  
 التشبيه فى المقصود الاهم  
 اولى وستمع لهذا زيادة  
 تحقيق فى الاستعارة التبعية  
 ( والمستعار له الموت  
 والجامع عدم ظهور الفعل

حسين الشرط فقط وليس كذلك بل المعطوف بمجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما  
 اما عقليان الخ عطف الجمل (قوله اما عقليان) اى ويلزم ان يكون الجامع بينهما  
 عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالعقول (قوله نحو من بعثنا) اى نحو قوله  
 تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله فان المستعار منه الرقاد) اعلم ان المرقد  
 فى الآية يحتمل ان يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل ان يكون اسم مكان اى مكان  
 الرقاد فان اريد الاول فلا شك ان المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة اصلية وتقريرها  
 ان يقال شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعرا اسم الرقاد  
 للموت استعارة تصريحية اصلية وان اريد الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد  
 والمستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فان المستعار منه  
 الرقاد والمستعار له الموت واجاب الشارح بقوله الا انه الخ وحاصله ان المنظور له فى  
 هذا التشبيه هو الموت والرقاد لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات  
 انما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا لانفس المكان والذات والتشبيه  
 فى المقصود الا هم اولى وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثانى شبه الموت بالرقاد ويقدر  
 استعارة اسم الرقاد للموت وبشتى من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت اى المحل الذى  
 يقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فحصل  
 مما ذكر ان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين الا انه على الاول  
 المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت اصالة وكذا على الثانى باعتبار الاصل واما باعتبار  
 التبعية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى هو المكان الذى يقرر فيه دوام  
 معنى الموت (قوله الا انه اعتبر التشبيه فى المصدر) اى اولا وفى المشتق تبعا (قوله انما  
 هو المعنى القائم بالذات) اى هو المصدر (قوله ويستسمع لهذا) اى لما ذكر من ان المقصود  
 بالنظر فى اسم المكان والمشتقات انما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) اى  
 بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل اى مع كل منهما فكل من النائم والميت  
 لا يظهر منه فعل وقد يشكل بان النائم يصدر منه افعال الا ان يقال ليس المراد بالظهور  
 الوجود بل الكثرة والوضوح او المراد الافعال الاختيارية المعتمد بها (قوله والجميع  
 عقلى) اراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل اما الموت وعدم ظهور الفعل  
 فكون كل منهما عقليا واضح واما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذى يكون فى  
 البقطة لا آثار ذلك من الخطيط ولا شك ان انتفاء الاحساس المذكور عقلى (قوله وقبل  
 الخ) هذا اشارة لاعتراض وارد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل  
 وحاصله ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور  
 الافعال فى الموت الذى هو المستعار له اقوى منه فى الرقاد الذى هو المستعار منه وحينئذ  
 فلا يصح جامعا فالحق الخ (قوله اقوى) اى لان فى الموت تزال الروح والادراك

بالحواس بخلاف النوم فانه وان ازيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه اصلا لزوال الروح بخلاف النوم فان الفعل معه موجود في الجملة وانما تسلط العدم فيه على الافعال التي يعتد بها وهي الاختيارية التي تقصد لاغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قلتها (قوله فالحق الخ) هو من جملة القبل وقوله ان الجامع اى بين ارقاد والموت (قوله هو البعث) اى بناء على انه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هورد الاحساس السابق اما اذا قيل انه مشترك بين الايقاظ والاحياء او انه حقيقة شرعية في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه في الطرفين معا (قوله اظهر) اى من حيث الادراك (قوله واغوى) اى في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس المراد انه في النوم اقوى بالنظر لمعناه لان معناه في الموت اقوى لان فيه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط (قوله لكونه مما لا شبهة فيه لاحد) اى بخلافه في الموت فقد انكره قوم وهذا علة لكونه اشهر في النوم (قوله وقرينة الاستعارة) اى في هذه الآية اى القرينة المانعة من ارادة الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقى وان المراد الموت وقوله هو كون هذا الكلام كلام الموتى اى بعد بعثهم ولا شك ان الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصل لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) اى لان ما وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وانكره القائلون اولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقى و اشار الشارح بقوله والقرينة كذا مع الخ الى ان تلك الاستعارة قرينتين اولاهما معنوية والثانية لفظية ثم ان ظاهر كلام الشارح ان قرينة الاستعارة المذكورة في هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث سواء قلنا ان الجامع عدم ظهور الفعل او قلنا ان الجامع مطلق البعث وهو كذلك اما على الثانى فلان البعث جامع والجامع لا يكون قرينة لاشتراكه بين الطرفين واما على الاول فقد ذكر بعضهم ان ذكر البعث هو القرينة واعترضه الشارح في المطول بان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أبغظه وبعث الموتى اذا انتشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له وجبئذ فحين ان قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى) اى ويلزم ان يكون الجامع عقليا كما مر (قوله والحسى هو المستعار منه) اى والمستعار له عقلى (قوله فاصدع بما تؤمر) اى بلغ الامة الاحكام التى امرت بتليغها لهم تليغا واضحا فشبّه التبليغ بالصدع وهو كسر الشئ الصلب واستعير اسم الشبه للشبه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير فى كل امانا فى التبليغ فلان المبلغ اثر فى الامور المبلغه بيانها بحيث لا تعود لحالتها الاولى من الخفاء واما فى الكسر فلان فيه تأثير لا يعود المكسور معه الى الالتئام وهو فى كسر الشئ الصلب اقوى واين ولذلك

والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الاضال في المستعار له اعنى الموت اقوى ومن شرط الجامع ان يكون المستعار منه اقوى فالحق ان الجامع هو البعث الذى هو في النوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

قال الشارح في تفسير اصدع ابن الامر ابانة لا تمنحى اى لا تعود الى الخفاء كما ان كسر الزجاجة لا يعود معه التمام (قوله كسر الزجاجة الخ) في القاموس الصاع كسر الشيء الصلب وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل فالمراد كسر الزجاجة ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وجعل الكسر حسبا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لان الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج لانه مقارنة القدرة لحادثة للفعل واما متعلق الكسر وهو تفريق الاجزاء فهو امر وجودى يدرك بالحاسة (قوله والمستعار له التبليغ) اى تبليغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما امره بالاغية الى المبعوث اليهم اى بيانه لهم وفي القاموس التبليغ الايصال وهو امر عقلى يكون بالقول والفعل وبالتقرير فن قال ان التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشئ آه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) اى والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان (قوله والمعنى ابن الامر) اى اظهره ووضحه و اشار الشارح بهذا الى ان الباء في بما تؤمر لاتعدية واما مصدرية اى بامرك وان المصدر المبني للفعل قال في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهره و اظهره يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا ويجوز ان تكون ما واصله والعائد محذوف اى بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كذا في امرتك الخير كذا في عبد الحكيم وفي المعنى نقلا عن ابن الشجرى ان في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذف الباء فصار بالصدع فحذف ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدى كرب امرتك الخير ففعل ما امرت به فصار تؤمره ثم حذف الهاء كما حذف في اهذا الذى بعث الله رسولا وبهذا يعلم ان العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد ان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول محذوفا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ويحتاج للجواب بان اصدع بمعنى اوامر (قوله انا لما طغى الماء) اى لما كثر جلنا كم اى جلنا آباء كم وانتم في ظهورهم او المراد جلنا كم وانتم في ظهور آباءكم في السفينة الجارية على وجه الماء فشبه كثرة الماء بالتكبر المبرعنه بالطغيان واستعير اسم المشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله كثرة الماء وهو حسى) اى لان كثرة الماء مرجعها الى وجود اجزاء كثيرة للماء ولا شك ان الوجود للاجرام حسى باعتبار ذاتها قاله اليعقوبى فاندفع قول بعض ارباب الخواشي في كون كثرة الماء حسبا بحث لان الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكبر) اى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عند المتكبر نفسه كبيرة ذات رفعة امامع الايتان بما يدل عليها او باعتبارها ولولم تكن ولا شك ان التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله والجامع) اى بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء المفرط اى الزائد على الحد لعظمه (قوله وهما عقليان) اما عقلية التكبر

قوله وهو تفريق الاجزاء الخ لعله من اضافة الصفة الى الموصوف والافتراق ايضا مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج كما قال تأمل (مصححه)

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمنحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء جلنا كم في الجارية فان المستعاره كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) والاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان)

فظاهرة من تفسيره المتقدم وأما عقلية الاستعلاء فقليل لأن المراد به طلب العلو وهو عقلى  
وأما لو اراد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب في الجو فهو حسي وموجود في الماء دون  
التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لأن الطلب الحقيقي في الماء فاسد فالأولى أن يقال  
أن عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرط في الجملة أى كونه الشئ بحيث يعظم  
في النفوس أما بسبب كثرة كافي الماء وأما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة كافي التكبر  
ولاشك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين أه يعقوبى (قوله والاستعارة  
باعتبار اللفظ المستعار قسمان الخ) فيه أن الاستعارة هى اللفظ المستعار وحينئذ فتقسمها  
باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح لأنه يلزم عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار  
الاستعارة قسمان ولا يحصل لذلك واجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير  
ما وضع له لعلاقة المشابهة وتطلق على اللفظ المستعارى المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة  
المشابهة فيعوز أن يراد بالاستعارة المنقسمة لتقسيم الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال  
فيكون الاستعمال أصلياً وتبعياً باعتبار اللفظ المستعار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار  
ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار  
نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ما صدقته  
وجزئياته وحينئذ فيحمل المعنى أن جنس اللفظ المستعار يتسم باعتبار ما صدقته إلى  
أصلى ونسبى أى إلى ما يسمى بذلك فتأمل ثم إن هذا التقسيم للمصرحة كما يأتى قال  
القنارى ولأمانع من جريانه في المكنية ويمثل للأصلية منها باظهار النية نشبت بفلان  
ويمثل للتبعية منها بقولنا أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل  
في النفس للضرب واشتق من الضرب الذى استعيره القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى  
ذكر المشبه به وهو القتل ورمز إليه بذكر شئ من لوازمه وهو الأرافة ولعلهم لم  
يعرضوا لجريان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم إياها في كلام البلغاء (قوله أن كان اسم  
جنس) المراد باسم الجنس هنا كما في المطول مادل على ذات صالحة لأن تصدق على  
كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة آه وأراد بالذات الصالحة لأن  
تصدق على كثيرين الماهية الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاسد  
وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات وأسماء الاشارات فانها كلها جزئيات  
لا تجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به المشتقات مثل ضارب  
وقاتل لانها انما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ اسد ونحوه فانه دال على الماهية  
من غير اعتبار وصف من أوصافه لأنه وضع للميوان المقترن من حيث هو لا باعتبار  
كونه شجاعة وذا جراءة حتى لو وجد اسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحترزت  
بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتقات  
والجوامد لأنه يلزم على ارادته أن يخرج من الأصلية نحو رأيت اسامة يرمى اوفى الحمام

لأنه) أى اللفظ المستعار (أن  
كان اسم جنس) حقيقة  
أوتاً ويلا كما في الاعلام  
المشتملة بنوع وصفية  
(فأصلية) أى فالاستعارة  
أصلية (كاسد) إذا استعير  
للرجل الشجاع

مع ان ذلك منها وان يدخل فيها الاستعارة في المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة مع ان الاستعارة فيها تبعية (قوله كما في الاعلام المشتهرة) اى المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك رأيت اليوم حاتما فان حاتما علم لكنه اول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه وانما قلنا ذلك لانه لو اول بجواد لدخل في دلالة وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم والاستعارة فيه تبعية لاصلية والحاصل ان اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى اذ ليس مدلوله ذاتا سالحة لان تصديق على كثيرين والالكان كليا ولو تضمن نوع وصفية لان الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجية عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانى المصدرية المعبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذا كانت الاعلام المشتهرة بوصف ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاقها باسماء الاجناس يجعل الوصف المتضمن وسيلة لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على انه لازم لادخال في مفهوم اللفظ كالمشتق ويجعل ملزومه الكلى فردين احدهما الفرد المتعارف والآخر غير المتعارف فتأمل ذلك (قوله فاصلية) اى فلك الاستعارة اصلية نسبة للاصل بمعنى الكثير الغالب ان قلت الاكثر هو التبعية لوجودها في الصفات والافعال والحروف بخلاف هذه فانها انما تكون في اسماء الاجناس قلت المراد بالكثرة كثرة الافراد لا كثرة الانواع ولا شك ان الاصلية وان كانت لا تجري الا في نوع واحد الا ان الوجود من افرادها في الكلام اكثر من الوجود من افراد التبعية ويدل على ذلك ان كل استعارة تبعية معها اصلية ولا عكس ويحتمل ان اصلية نسبة للاصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبيعا على غيره ولا شك ان هذه الاستعارة تعتبر اولام من غير توقف على تقدم اخرى تدنى عليها بخلاف التبعية او بمعنى ما انبنى عليه غيره ولا شك انها اصل للتبعية لبنائها عليها (قوله اذا استعير للرجل الشجاع) اى في نحو قولك رأيت اسدا في الحمام اى رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل واحد عينا ان الرجل المذكور فرد من افراد الحيوان المفترس واستعير اسم المشبهة للشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان اللفظ المستعار وهو لفظ اسد اسم جنس (قوله اذا استعير للضرب الشديد) اى في نحو قولك هذا قتل اى ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الابداء في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله الاول اسم عين الخ) هذا اشارة لنكتة تعداد المصنف المثال للاستعارة الاصلية (قوله اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) اى بعد تحقق كونه صالحا

(وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى (والاقتبعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه المشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه التشبه وانما يصلح للوصفية الحقائق اى الامور المقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة

للاستعارة فلا يتقضى بما يكون معناه جزئيا كالاعلام والضمائر واسماء الاشارة والموصولات  
 ( قوله كالفعل ) خبر لم حذف اي وذلك كالفعل اي وذلك اللفظ المستعار الذي هو ليس  
 اسم جنس كالفعل الخ وظاهره ولو اتقن بحرف مصدرى وقبه خلاف فقيل  
 انها تبعية نظر اللفظ وقيل اصلية نظر التأويل والحق الاول لان الاستعارة ينظر  
 فيها للفظ لا للتأويل كذا قيل وانظره مع ما مر في الاعلام المشتهرة بنوع وصفية  
 فانه قد نظر فيها للتأويل لالذات اللفظ المستعار اذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعارات  
 فيه فتأمل ( قوله وما يشق منه ) اي من الفعل بناء على ان الاشتقاق منه كما هو  
 المذهب الكوفي اوان في الكلام حذف مضاف اي وما يشق من مصدره بناء على  
 مذهب البصريين ( قوله وغير ذلك ) اي كالفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان  
 واسم الآلة نحو حال زيد انطق من عبارته ونحو مقتل زيد لزمان ضربه او مكانه ونحو  
 مقتل زيد لآلة ضربه ( قوله وانما كانت تبعية ) اي وانما كانت الاستعارة في الحرف  
 والفعل وسائر المشتقات تبعية ( قوله تعتمد التشبيه ) اي تعتمد عليه وتبنى عليه اذ هي  
 اعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول ( قوله يقتضى كون المشبه  
 موصوفا بوجه الشبه ) اي بحيث يصح الحكم به عليه وكما ان التشبيه يقتضى كون  
 المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى ايضا ان يكون المشبه موصوفا به بحيث يصح الحكم به  
 عليه اما اقتضاؤه ذلك في المشبه فلانك اذا قلت زيد كعمرو وفي الشجاعة فدلولة ان زيدا  
 موصوف بالشجاعة وانها وجدت فيه كما وجدت في عمرو واما في المشبه به فلاه  
 لولم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد في المثال بانه ملحق بعمرو وفي الشجاعة  
 وانه مشارك له فيها واذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين صح  
 ان يحكم به على كل منهما ( قوله او بكونه الخ ) انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق  
 بين التعبيرين في الدلالة على المقصود فهي للتشبيح في التعبير فانت مخير في التعبير بكل  
 من العبارتين لانهما متلازمان اذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه ان يكون  
 مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وبالعكس ( قوله وانما يصلح للوصفية ) اي لكونه  
 موصوفا بوجه الشبه او بعينه ( قوله اي الامور المتقررة الخ ) هذا التفسير ذكر العلامة  
 في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض  
 والطول لا غير الثابتة كعاني الافعال فانها تتجدد غير متقررة لدخول الزمان  
 في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه  
 الشارح هنا توطئة للرد عليه بقوله وفيه بحث ( قوله اي الامور المتقررة ) اي التي اجتمع  
 اجزاؤها في الوجود وقوله الثابتة اي في نفسها لاستقلالها بالمفهومية فتعوله الثابتة  
 مغاير لقوله المتقررة ( قوله كقولك جسم ابيض وبياض صاف ) اشار بالثاني الى انه  
 لا فرق بين اسم العين واسم المعنى وان المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم

والبياض مدلوله متقرر اى ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية فلذا صح وصف الاول بالبياض والثاني بالصفاء والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء الغرض زمانين ( قوله دون معاني الافعال والصفات الخ ) هذا بيان لمحترز الاول اعنى قوله المتقررة وحاصله ان الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له فلا يصلح مدلوله للوصفية فلا يصح التشبيه فيه فلا تصح الاستعارة الاصلية فيه المبينة على التشبيه والوصف كقام فانه وان لم يدل على الزمان بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للوصفية الصحيحة للتشبيه الصحيح للاستعارة الاصلية ( قوله غير متقررة ) تفسير لمجددة ( قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال ) اى لانه جزء مفهومها فدلالته عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات فان دلالتها عليه دلالة التزامية ( قوله وعروضه للصفات ) اى لدلالاتها على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه ( قوله ودون الحروف ) اى ودون معاني الحروف وهذا محترز القيد الثاني وهو قوله الثابتة ( قوله وهو ) اى عدم صلاحية معاني الحروف للوصفية ظاهر اى لان معانيها روابط وآلات للملاحظة غيرها فهمي غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصودة لذاتها بل يتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالافادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها فمعاني الحروف بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فانك مادمت قاصدا للصورة في المرآة لا تستطيع الحكم على تلك المرآة ولو ادركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحروف واذ كان الفعل لاشتماله على ما لا تقرر له ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الوصفية مع استقلاله بالمفهومية فاحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحينئذ فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت تابعة لماله ثبات واستقلال للفرق الظاهرين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية ( قوله كذا ذكره ) اى كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الافعال والمشتقات والحروف تبعية لا اصلية ( قوله وفيه بحث ) اى وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله انا لانسمي اولا استقامته لان قوله انما يصلح للوصفية الخ ممنوع اذ هو منقوض بقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما ولان قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان في مفهوم الفعل انما يقتضى تجديد مجموع مفهومه لا تجديد الحدث الذي هو المقصود منه بتعدد الزمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي ان يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها ايضا لان المصدر يدل

لكونها متجددة غير متقررة  
بواسطة دخول الزمان في  
مفهوم الافعال وعروضه  
للصفات ودون الحروف  
وهو ظاهر كذا ذكره  
وفيه بحث لان هذا  
الدليل بعد استقامته  
لا يتناول اسم الزمان  
والمكان والآلة لانها  
تصلح للوصفية وهم  
ايضا صرحوا بان المراد  
بالمشتقات هو الصفات  
دون اسم المكان والزمان  
والآلة فيجب ان تكون  
الاستعارة في اسم الزمان  
ونحوه اصلية بان يقدر  
التشبيه فيه نفسه لافي  
مصدره وليس كذلك  
للقطع باننا اذا قلنا هذا  
مقتل فلان للموضع الذي  
ضرب فيه ضربا شديدا  
ورق فلان

على الحدث والحدث لا بدله من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع ان الاستعارة في المصدر اصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب او معتدل وحيثذ فقضية ذلك الدليل ان الاستعارة فيها اصلية مع انها تبعية باتفاق (قوله وهم ايضا صرحوا الخ) اي انهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا بان المراد بالمشقات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترق في الاعتراض على القوم فحاصله ان هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاها ايضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام ان القوم ادعوا دعوة وهي ان الاستعارة في الحروف والافعال وما يشتق منها تبعية وقالوا المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعتراض الشارح عليهم بان دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الامور التي تكون الاستعارة فيها تبعية لانه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما ان مدعاها ايضا قاصر لا يتناولها فالاغراض الاول منظور فيه لقصور الدليل والترقي منظور فيه لقصور الدعوى وقد يقال للشارح ان تصريحهم بان المراد بالمشقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حيثذ على جميع مدعاها فلا قصور فيه باعتبار مدعاها والقصور انما هو في مدعاها فكان الاولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحة باخراج الامور الثلاثة دون الدليل كذا قرر شيخنا العلامة العدوي رحمة الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا تفرع على هدم تناول الدليل لما ذكرنا على ما صرحوا به (قوله ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة (قوله وليس كذلك) اي وليس الواجب كذلك اي كونها اصلية بل الواجب كونها تبعية (قوله للموضع الذي ضرب فيه) اي اول الزمان الذي ضرب فيه ضربا شديدا (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) اي والاستعارة القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب اوزمنه فهي تبعية لجريئتها في المصدر اول اقبل جريئتها في اسمي المكان والزمان فجريئتها فيهما بطريق التبعية لجريئتها في المصدر وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا بالقتل اي بمحل القتل واستعارة المقتل اي محل القتل للضرب اي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة اصلية (قوله والموت بارقاد) اي واستعارة الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله وان الاستعارة في المصدر) اي اولالا في نفس المكان فلا بنا في جريئتها في اسم المكان بمد ذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله بل التحقيق الخ) هذا اضطراب انتقال وقوله وجميع المشتقات تشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا بنا في

لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بارقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بان يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الانقضاء الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه في الاولين) اي الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر)

هذا ما تقدم للشارح من ان المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة  
لان ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة والحاصل ان القوم قصرُوا المشتقات التي  
تجرى فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وان كانت في الحقيقة  
من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فاضرب الشارح عن ذلك لقصوره الى  
ان التحق خلافه وهو ان الاستعارة في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة تبعية  
وذلك لان المقصود الاهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات  
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم  
اولا وحيث تكون الاستعارة في جميعها تبعية فقول الشارح بل التحق اي في  
الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى  
بقوله ان الاستعارة في الافعال وجب المشتقات الخ فاقى بالدليل شاملا لاسم الزمان  
والمكان والآلة واتي بالدعوى كذلك (قوله هو المقصود الاهم) اي لان الشيء  
اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا لذكرت الخ) اي والا يكن  
المقصود الاهم من المشتقات المعاني القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات  
لذكرت الالتفات الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بان يذكر زيد  
او عمر وبدل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات كضارب وقاتل ومضروب  
ومقتول وان يذكر مكان فيه الرقاد اوفيه الضرب بدل مرقدا ومضرب وعرو وهكذا  
فالعدول عن مكان فيه الرقاد الى مرقدا مثلا دليل على ان المقصود الاهم من المشتقات  
المعاني القائمة بذات الفاعل او المفعول او بذات المكان او الآلة لانفس الذات (قوله  
لمعنى المصدر) اي منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه في  
نطقت الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه فقط ولم يقل لمعنى  
المصدر بمثله لان المشبه هو المقصود في التشبيه والاضافة في قوله لمعنى المصدر بانية  
ان اريد بالمصدر الحدث او من اضافة المدلول للدال ان اريد به اللفظ وعلى هذا الثاني  
فيعم في المصدر اي المحقق او المقدركا في الافعال التي لامصادر لها بل ذكر بعضهم  
ان الاستعارة في اسماء الافعال تبعية لتبعتها لاستعارة المصدر المقدر من المعنى لامن اللفظ  
ولكن الظاهر من اطلاقاتهم ان الاستعارة فيها اصلية فان قلت هل تجرى الاستعارة  
في نسب الافعال تبعا على قياس الحروف قلت ذكر العلامة السيد انها لا تجرى لان  
النسبة المطلقة هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يحمل جامعا  
بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفة والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون  
اخص او صاف المشبهه واشهرها آه كلامه وبحث فيه العلامة الفخري بان المعنى  
الملكي الذي يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها  
خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض للدلالة على قوة

نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام  
وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها  
بان يشبه ما ترجع نسبتها اليه بنوع استلزام كطلاق الانصاف والقيام مثلاً ما ترجع اليه  
نسبة اخرى كذلك كطلاق الآلية مثلاً فقال قتلني السيف او السوط وعلى هذا فالنسبة  
في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيها بينهم فتدبر (قوله وفي الثالث  
الخ) فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله متعلق) اى منصرف لمتعلق  
معناه (قوله اى لا تعلق به معنى الحرف) اى للعنى الكللى الذى تعلق به معنى الحرف  
كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكللى (قوله ما يعبر بها)  
اى معان كلية يعبر بها عن معانى الحروف التى هى معان جزئية وقوله عند تفسير  
معانيها اى معانى الحروف واعلم ان ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح بل كلامه  
واعنى بتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد ان تلك  
التعلقات معبر عنها لا يعبر بها معناه خلاف الواقع فكان الشارح اشار بالعام لفظ  
بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل  
انه اراد بيان حاصل المعنى لان في العبادة تقديراً نظراً الى ان اللفاظ المذكورة  
عند التفسير كلفظ الاستدعاء واخواته عبارة عن تلك التعلقات فهم بهذا الاعتبار  
معبر عنها (قوله مثل قولنا) اى على سبيل التسهيل وقوله وابتداء الغاية ارادها  
المعنى وهو المسافة لان الغاية هى النهاية ولا ابتداء لها (قوله الغرض) اى العلة  
الباغثة (قوله في هذه) اى الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معانى الحروف  
اى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معان لها حالة في ذاتها (قوله والا لما كانت  
حروفاً بل اسماً) اى ولو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معانى مستقلة  
لمن وفي وكى لكانت من وفي وكى اسماً لا حروفاً (قوله انما هى باعتبار المعنى) اى  
فاذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالمفهومية لمحوها لذاته وام يكن رابطة بين امرين فان  
اقترن باحد الازمنة الثلاثة فقلت الكلمة فعل وان لم يقترن باحد منها فقلت الكلمة  
اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية  
لمحوها تبعاً لكونه رابطة بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفاً وذلك  
كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء في الكوز (قوله وانما هى) اى تلك المعانى  
الكلية التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التسهيل (قوله اى اذا افادت هذه  
الحروف المعانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص  
وهكذا (قوله الى هذه) اى الى هذه التعلقات اعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة  
والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) اى باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص  
للعام لا العكس والحاصل ان من مثلاً موضوعاً للابتداء الخاص والابتداء الخاص

وفي الثالث ( اى الحرف  
( لتعلق معناه ) اى لا تعلق  
به معنى الحرف قال صاحب  
المفتاح المراد بتعلقات  
معانى الحروف ما يعبر بها  
عنها عند تفسير معانيها  
مثل قولنا من معناها  
ابتداء الغاية وفي معناها  
الظرفية وكى معناها  
الغرض فهذه ليست معانى  
الحروف والا لما كانت  
حروفاً بل اسماً لان  
الاسمية والحرفية انما هى  
باعتبار المعنى وانما هى  
متعلقات لمعانيها اى اذا  
افادت هذه الحروف  
معانى ردت تلك المعانى  
الى هذه بنوع استلزام  
قول المصنف فى تمثيل  
متعلق معنى الحرف  
( كالجورور فى زيد فى نعمة )  
( ليس بصحيح )

لما كان يرد الى مطلق ابتداء اي يستلزمه كان مطلق الابتداء متعلبا للابتداء الخاص  
وهكذا ( قوله كالجورور ) اي كمنى الجورور لان تقدير التشبيه في معناه ( قوله ليس بحجج )  
اي لان الجورور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف  
كاسبق فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة فقد التبس  
على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فان الجورور متعلق معنى  
الحرف عندهم واما البيانون فقد علت اصطلاحهم في معنى الحرف قال بعض الحواشي  
وقد بوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف اي كمتعلق متعلق الجورور في قولك  
زيد في فعمة وذلك ان هذا الجورور له متعلق خاص وهو ملاسة وصف النعمة زيد  
فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملاسة شئ شئ وهذه الملاسة هي المشبهة بالظرفية  
التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شئ بشئ واشتماله عليه في الجملة  
فيعود الكلام الى ما تقدم من ان التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق اولان تم  
ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له اصله وتوضيح  
ذلك ان مقتضى قولك زيد في فعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فانتع  
حل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان يشبه مطلق ملاسة شئ شئ بالظرفية  
المطلقة فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظه في الموضوع الظرفية الخاصة للملاسة  
النعمة زيد فلاسة زيد للنعمة مستعار له والظرفية الخاصة مستعار منها ولفظ في مستعار  
فلاخلل في كلام المصنف على هذا آه وانت خبير بان حل كلام المصنف على ما ذكر  
مع ما فيه من التكلف ينافي سياق كلام المصنف الآتي فانه اعتبر التشبيه في العداوة  
والحزن الذى هو نفس الجورور فالاولى جعل كلامه باقيا على ظاهره ( وقوله واذا كان  
التشبيه لمعنى المصدر ) اي واذا كان التشبيه في الاولين منصرا لمعنى المصدر وفي الثالث  
منصرا لمعنى الحرف فيقدر الخ و اشار الشارح بهذا الى ان الفاء في قول المصنف فيقدر  
واقعة في جواب شرط مقدر ( قوله في نطق ) اي في قولك نطق الحال وفي قولك  
الحال ناطقة بكذا ( قوله للدلالة بالنطق ) اي واقعا بين الدلالة والنطق ( قوله اي يجعل  
دلالة الحال ) اي يجعل دلالة حال انسان على امر من الامور مشبها ( قوله ايضا  
المعنى وابطاله الى الذهن ) الاولى للشارح ان يجعل وجه الشبه ابطاله المعنى الى الذهن  
ويحذف ايضا المعنى لانه نفس المشبه الذى هو الدلالة اللهم الا ان يجعل وجه الشبه  
داخلا في مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف بان يجعل المشبه ايضا  
المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق ايضا المعنى والنطق الذى هو المشبه به  
ملزوم للايضاح فوجه الشبه حينئذ داخل في مفهوم المشبه ولازم للمشبه به ( قوله ثم  
يستعار للدلالة لفظا للنطق ) اي ثم يقدر استعارة لفظا للنطق للدلالة فالاستعارة المذكورة  
امر تقديرى لا لتحقيقى اذ لا دليل على انه لابد ان يستعار لفظا المصدر اولوا والحقق اتماما

وان كان التشبيه لمعنى  
المصدر ولتعلق معنى  
الحرف ( فيقدر ) التشبيه  
( في نطق الحال والحال  
ناطق بكذا بالدلالة  
بالنطق ) اي يجعل دلالة  
الحال مشبها ونطق  
الناطق مشبها به ووجه  
الشبه ابضاح المعنى  
و ابطاله الى الذهن  
ثم يستعار للدلالة لفظا  
النطق ثم يشتق من النطق  
المستعار الفعل والصفة  
فتكون الاستعارة في  
المصدر اصلية وفي الفعل  
والصفة تبعية وان اطلق  
النطق على الدلالة لا  
باعتبار التشبيه بل باعتبار  
ان الدلالة لازمة له يكون  
مجازا مرسل وقدرت  
انه لا امتناع في ان يكون  
اللفظ الواحد بالنسبة الى  
المعنى الواحد استعارة  
ومجازا مرسل باعتبار  
العلاقين ( و ) يقدر التشبيه  
( في لام التعليل نحو  
فالتقطه ) اي موسى آل  
فرعون ليكون لهم عدوا  
حزنا للعداوة

تقدير الاستعارة لجواز ان يسمع اطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل ( قوله اصلية ) اى اوليتها ( قوله تبعية ) اى لتأخرها و فرعيتها ( قوله وان اطلق الخ ) هذا مقابل لمحذوف اى هذا اذا جعلت العلاقة انشائية فان جعلت العلاقة لزوم بان اطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة له كان مجازا مرسلا علاقته الزوم الخاص اعنى لزوم المسبب للسبب لا مطلق الزوم فلا يقال ان الزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة او مرسلا فاعتبار ذكر المزوم وارادة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان انها من اى نوع من انواعها وتحصل مما ذكره الشارح ان النطق اذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من المزوم الى اللزوم بواسطة التشبيه وجعل وجه الشبه وسيلة الزوم بين المنقول عنه واليه كان استعارة ويلزم ان تكون تبعية في الفعل وما يشق منه وان استعمل فيها برعاية علاقة الزوم بالتشبيه ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا ويلزم ان يكون تبعا في الفعل وما يشق منه ( قوله وقد عرفت ) اى مما ذكره سابقا في المشفر ( قوله اللفظ الواحد ) اى كالنطق وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد اى كالدلالة وقوله العلاقتين اى المشابهة والزوم العارى عن التشبيه ( قوله وفي لام التعليل ) اى في استعارة لام التعليل للعاقبة والغاية فقوله في لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لانه ليس منصرفا للام بل لتعلقها كاتقدم ( قوله للعداوة والحزن ) اى منصرفا للعداوة والحزن اى يقدر التشبيه في استعارة لام التعليل في الآية واقعا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين علة الالتقاط وهى المحبة والتبني وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح ان يقال قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبني يجامع الترتب في كل على الالتقاط واستعير اسم التشبيه ليشبه ثم استعيرت اللام الموضوع لرتب العلة الغائية على معلولها كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذى هو متعلق الحرف عنده ( قوله بعلة الغائية ) علة الشئ الغائية هى التى تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله وذلك كحكمة موسى لآل فرعون وتبنيهم له اى اتحادهم له اناقانه انما حملهم على ضمهم له وكفالتهم له بعد الالتقاط مارجوه في موسى من انه يحبهم ويكون ابنائهم يفرحون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية يجامع ترتب كل على الالتقاط وان كان الترتب في العلة الغائية رجائيا وفي العداوة والحزن قضييا. آمه يقوى ومن كلامه يعلم ان قول الشارح كالمحبة اى محبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه الصلوة والسلام لالمحبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لانها متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعدهم والذى في عبد الحكيم ان المراد بالمحبة محبة الملتقط بالكسر

اى يقدر تشبيه العداوة ( والحزن ) الخاص صلين ( بعد الالتقاط بملته ) اى علة الالتقاط الغائية ( كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعدهم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على ان متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان التروك يجب ان يكون هو التشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق التشبه اعنى العداوة والحزن مذكور لامثوك

وتنبه لانهما متقدمان في الذهن ومترتيبان على الالتقاط في الخارج وما قيل انه اراد  
 بالحببة محبة موسى أو آثارها لاجبة الملتقط وهو آل فرعون لانها حلة متقدمة عليه ليس  
 بشيء (قوله والحصول بعده) عطف تفسير اشارة الى انه ليس المراد بالترتب الارتباط  
 والزموم ادلازوم هنا (قوله ثم استعمل في العداوة) اي في ترتيب العداوة وقوله ما كان حقه  
 اي اللام وقوله في العلة اي في ترتيب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وانت الضمير نظرا  
 الى ان اللام بمعنى الكلمة (قوله تبعا للاستعارة في الجبرور) اي الذي هو حلق معنى  
 الحرف على ما قال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبعا الخ من المسامحة اذ استعارة اللام تابعة  
 للتشبيه على ما قال الا ان يقال ان في كلامه حذف اقل عليه ما هنا والاصل قدر تشبيه  
 العداوة والحزن بعلته الغائبة كالحبة والتبني واستعير اسم التشبيه وهو المحبة والتبني للتشبيه  
 وهو العداوة والحزن ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقه ان تستعمل  
 في العلة الغائبة كالحبة والتبني فتكون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجبرور اي تبعا  
 للاستعارة له لانه مستعار لكن المأخوذ من كلام الايضاح وشراحه ان الاستعارة  
 في الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه وانه ليس هناك لفظ يستعار اولاتبه لاستعارة  
 الحرف وحينئذ فقول الشارح تبعا للاستعارة في الجبرور الاولى ان يقول بدله تبعا للتشبيه  
 الواقع بين الجبرور والعلة الغائبة (قوله وهذا الطريق الخ) اي الذي سلكه المصنف  
 وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائبة فيما ذكر من الآية (قوله مأخوذ  
 من كلام صاحب الكشف) اي حيث قال في هذه الآية معنى التعليل في اللام وهو كون  
 الالتقاط لاجل العداوة والحزن واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط  
 ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك اي العداوة والحزن لما كان نتيجة  
 التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله (قوله لكنه) اي ذلك  
 الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف اي ولا على مذهب الجمهور ايضا وانما  
 اقتصر على المصنف لكون الكلام معه وحاصل اعتراض الشارح ان سياق كلام  
 المصنف يفيد ان في مدخول اللام هنا استعارة اصلية وانه يرد عليه ان المذكور  
 هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الاصلية لانه يجب فيها ترك لفظ المشبه  
 (قوله المشبه اعني العداوة والحزن مذكور لامتزوك) اي وحينئذ لاستعارة في اللام  
 تبعا ولا في الجبرور اصالة قال العلامة عبد الحكيم اقول مفاد كلام المصنف هنا  
 وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائبة وليس في كلامه  
 ان الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في الجبرور وانما هذه زيادة من الشارح وتقول  
 على المصنف وحاصل كلام المصنف انه يقدر التشبيه اولالعداوة والحزن بالعلة الغائبة  
 ثم يسرى ذلك الى التشبيه ترتيبهما على الالتقاط بترتيب العلة الغائبة عليه فتستعار  
 اللام الموضوع لترب العلة الغائبة لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في الجبرور

وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الاثبات اليه وهو المقادير الكشاف  
حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه فاللام هنا حكمها حكم الاسد حيث استعير لما يشبه  
التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان محتاجا لذكر  
المجرور كان اللائق ان تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعاً لتشبيه المجرور لا تبعاً لتشبيه  
معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه الشارح آه  
ومثل ما قبل في الاستعارة في الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال في قوله تعالى  
لاصلبكم في جذوع النخل فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسرى  
ذلك التشبيه الى تشبيه تلبس المستعلى بالجذوع بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت  
في الموضوع تلبس الظرف بالظروف لتلبس المستعلى بالجذوع المستعلى عليها وكذا  
يقال في نحو زيد في نعمة شبت النعمة بالظرف المحسوس فيسرى التشبيه لتلبس زيد  
بالنعمة بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت في الموضوع تلبس الظرف بالظروف لتلبس  
زيد بالنعمة وهكذا يقال في امثال ما ذكر (قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا) اى  
في هذه الآية والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم (قوله  
شبه ترتب العداوة) اى ترتب مطلق عداوة وحزن سواء تعلقا بموسى او بغيره فالمراد  
العداوة والحزن الكليان وقوله على الالتقاط اى على مطلق التقاط (قوله بترتب علته  
الغائية عليه) اى علته المطلقة عليه بجامع مطلق الترتب في كل وفي الكلام حذف  
والاصل ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه فيسرى  
التشبيه للجزئيات ثم استعمل الخ وانما احتجنا لذلك لاجل قوله بعد فجزرت الاستعارة اولا  
في العلية والفرضية اى في ترتبها وتبعيتها الخ فاندفع ما يقال ان الاستعارة في الحرف  
على كلامه غير تابعة لاستعارة اصلا وهذا يخالف قوله بعد فجزرت الاستعارة اولا في العلية  
الخ (قوله ثم استعمل في التشبيه) اى في جزئى التشبيه وذلك الجزئى ترتب العداوة والحزن  
الخاصين اى المتعلقين بموسى وقوله الموضوع التشبيه اى الجزئى التشبيه وقوله اعني  
ترتب علة الالتقاط اى الخاصة وهى محبة الملتقط لموسى وتنبه اياه وهذا بيان للجزئى  
المحذوف وهذا الذى قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى (قوله فجزرت  
الاستعارة اولا في العلية والفرضية) اى في ترتبها وقوله وتبعيتها اى تبعية الاستعارة  
الاولى الجارية في ترتب العلية والفرضية الاستعارة في اللام وفي نسخة وتبعيتها  
في اللام اى وجرت في اللام بسبب تبعيتها اى تبعية الاستعارة في ترتب العلية والفرضية  
وقوله كما مر في نطق الحال اى فكما ان الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر  
كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والفرضية للعداوة والحزن وهذا الكلام  
يقضى ان التبعية في الحروف تابعة لاستعارة لفظ قبلها وان تشبه معنى كليا بمنطق معنى  
الحروف الذى هو معنى كلى ثم نستعير اسم التشبيه للتشبيه للجزئيات

بل تحقيق الاستعارة  
التبعية ههنا تشبه ترتب  
العداوة والحزن على  
الالتقاط بترتب علته  
الغائية عليه ثم استعمل في  
التشبيه اللام الموضوع  
للتشبيه به اعني ترتب علة  
الالتقاط الغائية عليه  
فجزرت الاستعارة اولا  
في العلية والفرضية  
وتبعيتها في اللام كما مر في  
نطق الحال

فنتعير الحرف الموضوع جزئى من جزئيات المشبه به جزئى من جزئيات المشبه وهو  
طريقة لبعضهم وقال بعض ان الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فاولا نشبه المعنى  
الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى التشبيه للجزئيات فنتعير الحرف  
الموضوع جزئى من جزئيات المشبه به جزئى من جزئيات المشبه والحاصل ان الاستعارة  
التبعية في الفعل وما يشق منه هي ان يقدر نقل المصدر او ينقل بالفعل لغير معناه الاصلى  
ثم يشق منه الفعل وشبهه فهي تابعة للاستعارة في المصدر بلا خلاف واما الاستعارة التبعية  
في الحرف فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما علمت واما على مذهب الجمهور فقبل انها  
تابعة لاستعارة اصلية وهو ظاهر كلام الشارح وقيل انها تابعة للتشبيه اذ لا حاجة  
لاستعارة اسم المشبه الكلى لتشبهه ولا توقف استعارة الحرف على ذلك وقد ارتضى  
العلامة العصام هذه الطريقة ( قوله حكم الاسد ) اى حيث استعير لما يشبه الحيوان  
المفترس ( قوله حيث استعيرت ) اى بعد سر بيان التشبيه للجزئيات ( قوله هو العلية  
والفرضية ) اى المطلقة ( قوله ومدار قرينتها الخ ) اى ودوران قرينتها على الفاعل  
والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة الى كونها نفس الفاعل لكون الاسناد  
الحقيقى له غير صحيح كافي المثال المذكور ( قوله في الاولين ) انما قال في الاولين لان قرينة  
التبعية في الحروف غير مضبوطة ( قوله نحو نطق الخ ) فان قلت حاصل القرينة  
في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وقد تقدم ان استحالة قيام المسند  
بالمسند اليه من قرائن الجواز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يضر  
عن ارادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى ( قوله لا يسند  
الى الحال ) اى لاستحالة وقوع النطق منه فدل استحالة وقوع النطق من الحال  
على ان المراد بالنطق ما يصح اسناده للحال ومعلوم انه الدلالة الشبيهة بالنطق  
في افهام المراد ( قوله او المفعول ) التبادر ان المراد المفعول به اى بان يكون تسلط  
الفعل او ما يشق منه على المفعول غير صحيح فيدل ذلك على ان المراد بمعناها  
ما يناسب ذلك المفعول ( قوله جمع الحق الخ ) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل  
بن المعتمد بن الرشيد بوبع له بالخلافة بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى وكان واحدا  
عصره في الكرم والفضل وقد ادر كنه حرفة الادب فاضطرب امره وامتنع خلافة  
الا ثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من قصيدة له مدح بها اياه حين خلع المعتز  
من الخلافة لفساده وتولى هو اى المعتز فقام بالخلافة كما ينبغي وبعد البيت

\* ان عفا ما فات لله حقا • اوسطا لم نخش منه جناحا \*

\* الف الهيجا طفلا وكهلا • تحب السيف عليه وشاحا \*

( قوله السماحا ) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما في القاموس ( قوله لا يتعلقان  
بالبخل والجود ) اى لانهما من المعاني لارواح لهما والقتل والاحياء انما يتعلقان بالجسم

فصار حكم السلام حكم  
الاسد حيث استعيرت لما  
يشبه العلية وصار متعلق  
معنى اللام هو العلية  
والفرضية لا الجور على  
ما ذكره المصنف سهوا  
وفي هذا المقام زيادة  
تحقيق اوردها في  
الشرح ( ومدار قرينتها )  
اى قرينة الاستعارة التبعية  
( في الاولين ) اى في الفعل  
وما يشق منه ( على الفاعل  
نحو نطق الحال ) بكذا  
فان النطق الحقيقى لا يسند  
الى الحال ( او المفعول نحو )  
جمع الحق لنا في امام ( قتل  
البخل واحبي السماحا ) فان  
القتل والاحياء الحقيقين  
لا يتعلقان بالبخل والجود  
( ونحو تقريهم )

بذى الروح فعدم صحة تسلط القتل على البخل والاحياء على الجود دليل على ان المراد بالقتل معنى يناسب البخل وان المراد بالاحياء معنى يناسب الجود والمناسب للاول الازالة اى ازال البخل فشبه ازالة البخل بالامانة بجامع اقتضاء كل منهما اعداما لما يتعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من القتل قتل بمعنى ازال والمناسب للثاني الاكثر اى واكثر السامحا فشبه الاكثر بالاحياء بجامع ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من الاحياء احى بمعنى اكثر على طريق الاستعارة التصريح بجهة التبعية ( قوله ونحو تقر بهم الخ ) هذا البيت للقطامى بالضم من قصيدة اولها

\* ما اعتاد حب سليمى غير معتاد \* ولا نقضى بوافى دينها الطادى \*  
 \* بضاء مخطوطة المنين بهكنة \* ربا الروادف لم تتعل باولاد \*  
 \* ما لكواكب ودع الحياء كما \* ودعنى واتخذن الشيب ميعادى \*  
 \* ابصارهن الى الشبان مائلة \* وقد اراهن عنى غير صداد \*  
 \* بانوا و كانت حياتى فى اجتماعهم \* وفى تفرقهم قتلى واقصادى \* الى ان قال  
 \* لم تلق قوما هم شر لاختوتهم \* مناعشة يجرى بالدم الوادى \* تقريبهم الخ  
 والظرف اعنى قوله منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية ومضافة للجمله بعدها والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد يجريان الوادى بالدم فى العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وضمير تقريبهم للاخوة بمعنى الاعداء وجلة تقريبهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم تجد قوما اقوى منافى ابصال الشر لاختوتنا اى اعدائنا فى عشية جرى الدم فى الوادى لانا تقريبهم لهذميات اى نجعل قراهم ذلك والقرى الطعام الذى يقدم للضيف عند تزوله وتعدى قوله تقريبهم الى اللهذميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على انه يصح ان يقال تقريبهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل اوارتكاب التجريد لان القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت وفى القاصوس قراء اضافته وهو يدل على عدم تعديه للفعل الثانى بنفسه وكائه على اسقاط الجار اى تقريبهم بلهذميات ( قوله تقريبهم ) يفتح النون من قرئت الضيف قرى وقراء اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحها مددت ( قوله لهذميات ) يفتح الدال وكسرهما وكذا يقال فى مفرد وهى لهذمى وضمين خاط معنى قدر فعداء بعلى اوان على للتعليل والمعنى تقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لاجلهم كل زرادى نساخ ( قوله اللهزم ) اى المنسوب اليه لهذمى مفرد لهذميات وفى القاموس لهزم كسفر وفى الصحاح لهزم كز برج ( قوله قاراد بلهذميات طعنات ) اى قالعنى نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهزم اى بالاسنة القاطعة ( قوله منسوبة الى الاسنة ) اى من نسبة الشئ لآكته والاسنة جمع سنان وهو

قوله بانوا الخ ترك المحشى قبله بيتين بهما ينظم هذا البيت حيث فيها مرجع ضمائره كما يعلم بمراجعة معاهد التنصيص (مصححه)

لهذميات نقدتها) ما كان خايط عليهم كل زراد \*  
 اللهزم من الاسنة القاطع قاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للبالغة كاجرى والقدا قطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالفعول الثانى اعنى لهذميات قرينة على ان تقريبهم استعارة ( او المجرور نحو فبشر بعباب اليم ) فان ذكر العنبل قرينة على ان بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قاله وملا قرينتها على كماله فى القرينة لا تنصرف فيما ذكر بل قد تكون حليمة كقولات قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا

نصل الريح ( قوله اواراد ) اى باللهذ ميات نفس الاسنة اى قالعنى انا نجعل تقديم  
الاسنة اليهم قراهم ( قوله والنسبة ) اى على الثانى للبالغة وهذا جواب عما يقال  
اذا كان المراد باللهذ ميات الاسنة كان فيه نسبة الشئ الى نفسه وهى ممنوعة وحاصل  
الجواب ان النسبة هنا للبالغة فى المنسوب وكأنه لم يوجد ما هو اعلى منه حتى ينسب  
اليه فتسبب الى نفسه كما يقال للرجل شديد الحرارة احرى فريدت الباء فيه لافادة المبالغة  
فى وصف الحرارة فعولهم ان نسبة الشئ الى نفسه ممنوعة اى ما لم يكن المقصود بتلك  
النسبة المبالغة والا فلا منع ( قوله وزرد الدرغ وسردها ) هو بصيغة الفعل او المصدر  
وكذا قوله نسجها ( قوله قرينة على ان قريتهم استعارة ) وذلك لان اللهذ ميات  
لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها اذ هو تقديم الطعام للضيف فعلم ان المراد به هنا  
ما يناسب اللهذ ميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء او الاسنة فشبه تقديم الطعنات  
او الاسنة عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الاطعمة الشبيهة للضيف بجامع ان كلا تقديم  
ما يصل من خارج لذا خل واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات او الاسنة واشتق  
من القرى قريتهم بمعنى تقدم لهم الطعنات او الاسنة على طريق الاستعارة تبعية ( قوله  
او المجرور ) اى او على المجرور بان يكون تعلق الفعل او ما يشق منه بالمجرور غير مناسب فيدل  
ذلك على ان المراد بمعناها ما يناسب ذلك المجرور ( قوله نحو فبشرهم بعداب ) اى فان  
التبشير اخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فعلم ان المراد به ضده وهو الانذار اعنى  
الاخبار بما يحزن فتزل التضاد منزلة المناسب تهكما فشبه الانذار بالتبشير ووجه الشبه  
منزع من التضاد بواسطة التهكم كما مر فى التشبيه واستعير التبشير للانذار واشتق من التبشير  
بشر بمعنى اذار على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية فصار ذكر العذاب  
الذى هو المجرور قرينة على انه اريد بالتبشير ضده ( قوله تبعية تهكمية ) فيه ان ذكر العذاب  
اتمايدل على ان بشر استعارة واما كونها تبعية وتهكمية فانما هو معلوم من خارج  
فكونها تبعية انما علم من كون بشر فعلا وكونها تهكمية فن تزيل التضاد منزلة المناسب  
ووضع البشارة موضع الانذار ( قوله واتما قال ومدار قريتها على كذا ) اى ولم يقل  
وقريتها الفاعل والمفعول والمجرور ( قوله لان القرينة لا تحصر ) اى ولو قال قريتها الفاعل  
والمفعول والمجرور لاقتضى ان قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر لان الجملة العرفية الطرفين  
تفيد الحصر بخلاف قوله ومدار قريتها على كذا فانه لا يفيد الانحصار فيما ذكر لان  
دوران الشئ على الشئ لا يقتضى ملازمته ابدا عرفا لصحة انفكاك الدوران كما يقال  
مدار عيش بنى فلان البر وبصح ان يعيشوا بغيره فقوله ومدار قريتها على كذا بمنزلة  
قوله والاكثر فى قريتها والاصل فى قريتها ان تكون كذا ( قوله غيرا اعتبار الطرفين  
والجامع واللفظ ) بل باعتبار وجود الملائم لاحد الطرفين وعدم وجوده ( قوله لانها  
اما ان لا تقتزن بشئ يلائم الخ ) اى بعد تمام القرينة اذهى عما يلائم المستعاره فلما عتبرت

لم توجد مطلقة كذا قبل وفيه انه لا حاجة لذلك لان القرينة من جملة الاستعارة  
 فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله يلائم المستعار له او المستعار منه) اي يناسبه بحسب  
 اللفظ او المعنى كما قال سم (قوله الاول مطلقة) اي الاستعارة التي تسمى مطلقة لاطلاقها  
 عن وجود الملائمات ثم ان تقدير الاول والثاني والثالث بشر بان قوله مطلقة وبمجردة  
 ومرشحة اخبار لقدرات ثلاثة وهو يبدو يمكن انه جل معنى والقريب الابدال او ان الثلاثة  
 خبر مبتدأ محذوف اي هي مطلقة وبمجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار  
 ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة (قوله وهي مالم تقتزن) اي وهي الاستعارة التي  
 لم تقتزن بصفة اي بصفة تلائم اي تناسب احد الطرفين ولا تنزع كلام يناسب ويلائم احد  
 الطرفين ولا عبرة بوجود صفة او تنزع في الكلام لا يلائم احدهما بقوله مما يلائم الخ بيان لكل  
 من الصفة والتنزع والمراد لم تقتزن بصفة ولا تنزع حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا  
 اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتنزع ان الملائم ان كان  
 من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جئ به بعد ذلك  
 الكلام الذي فيه استعارة مبني عليه كما في قوله تعالى فاربحت تجارتهم بعد قوله اولئك  
 الذين اشترى الضلالة بالهدى فهو تنزع سواء كان بحرف التنزع او لا قال الشارح  
 في شرح المفاتيح في قولنا رأيت بحرا ما اكثر علومه ان جعل صفة فتقدير القول وان  
 جعل تنزع يربح كلام كان كلاما مستقلا وكذا نحو رأيت اسدا يرمى ان جعل جملة يرمى  
 مستأنفة كانه قبل ماشانه فقيل يرمى كان تنزعا وان جعلت فعلا لاسد كان صفة (قوله  
 نحو عندى اسد) هذا مثال للاستعارة التي لم تقتزن بشئ وعندى قرينة (قوله  
 والمراد باصفة) اي والمراد هنا بالصفة التي قلنا ان الاستعارة قد لا تقتزن بها ولا بالتنزع  
 فتكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغير) اي سواء كان مدلولاً لنت نحوى او لا وقوله  
 لا لنت النحوى اي فقط واعلم ان بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ  
 والمعنوية من قبيل المعنى و بين دال المعنوية والنحوى وكذا بين المعنوية ومدلول  
 النحوى عموم من وجه لتصادقهما في اعجبني هذا القائم وتفاوتهما في العلم حسن فالحسن  
 صفة معنوية لانمت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل لنت نحوى لصفة  
 معنوية (قوله والثاني) اي من اقسام هذه الاستعارة المنظور اليها باعتبار وجود  
 الملائم وعدمه (قوله بمجردة) اي تسمى بمجردة لجبردها عما يقو بها من اطلاق او ترشيح  
 لان المشبه الذي هو المستعار له صار يذكّر ملائمته بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة  
 ومنها تنشأ المبالغة (قوله وهي ماقرن) اي وهي الاستعارة التي قرنت بملائم المستعار له  
 فذكر الفعل نظر اللفظ ما و نظر الى ان الاستعارة لفظ والمراد انها قرنت بذلك الملائم  
 زيادة على القرينة اذ بدونها لا تسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تنزعا نحو رأيت  
 اسدا يرمى فليجأت الى ظل رحمة او كان صفة نحوية نحو رأيت اسدا رابيا مهلكا اقرانه

(و) الاستعارة (باعتبار  
 آخر) غير اعتبار الطرفين  
 والجامع واللفظ (ثلاثة  
 اقسام) لانها اما ان لا  
 تقتزن بشئ يلائم المستعار له  
 او المستعار منه او تقتزن  
 بما يلائم المستعار منه \*  
 الاول (مطلقة) وهي مالم  
 تقتزن بصفة ولا تنزع  
 اي تنزع كلام مما يلائم  
 المستعار له والمستعار منه  
 نحو عندى اسد (والمراد  
 بالصفة (المعنوية) التي  
 هي معنى قائم بالغير (لا لنت)  
 النحوى الذى هو احد  
 التواضع (و) الثاني (بمجردة)  
 وهي ما قرن بما يلائم  
 المستعار له كقوله

او كان صفة معنوية كما في مثال المصنف ( قوله كقوله ) اي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن  
الخزامي الشاعر المشهور ا جود عشاق العرب وانما صغروه لشدة قصره قال الوقاص  
رايت كثيرا يطوف بالبيت فن حدثك انه يزيد على ثلاثة اشبار فلا تصدقه وكان اذا دخل  
على عبد الملك بن مروان او على اخيه عبد العزيز يقول له طأطأ رأسك لا يصيبه  
السفت ( قوله غمر الرداء ) بفتح الغين خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اي الممدوح  
في الابيات السابقة غمر الرداء ( قوله اي كثير العطاء ) اراد بالعطاء الاعطاء الذي  
هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر وليس المراد بالعطاء الاخذ للمال ( قوله لانه  
يصون الخ ) بيان للجامع وجاصله ان وجه الشبه مطلق الصون عما يكره اذ هو مشترك  
بينهما لان الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسا والاعطاء يصون عرض  
صاحبه ( قوله ثم وصفه ) اي الرداء وصفه معنويا ( قوله الذي يناسب العطاء ) اي  
اذا كان من غمر الماء غمارة وغورة اذا كثروا اما اذا كان من قولهم ثوب غامر اي واسع فهو  
ترشح قاله عبد الحكيم ( قوله دون الرداء ) اي لان الذي يلائم الرداء سابق دون كثير  
لان الرداء شانه الاتحاد وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شانه التعدد والكثرة ( قوله  
والقرينة ) اي على ان الرداء مستعار للاعطاء لانه مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب  
( قوله سياق الكلام ) اي الكلام المسوق والمذكور بعد ( قوله اعني قوله ) اي اعني  
بسياق الكلام قوله اذا تبسم اي انه اذا تبسم ضاحكا اخذ الفقراء ماله فهذا يدل على  
ان المراد بالرداء الاعطاء لاحقيقته التي هي الثوب الذي يجعل على الكتفين وقال  
العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه انه اذا كان في الكلام ملائمتا للمستعار له كل منها  
يعين المعنى المجازي يجوز ان يكون كل واحد منها قرينة وتجريد الا ان اعتبار الاول  
قرينة اولى لتقدمه والقرينة تنم للاستعارة فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام  
قرينة محل نظر ( قوله اي شارعا في الضحك ) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح  
ولم يكن الضحك مجامعاه فصره بشارعا في الضحك فجعلها حالا مقارنة لان الشروع  
فيه عبارة عن الاخذ في مباديه وهو مقارن للتبسم في الوقوع وقوله آخذا تفسير  
لقوله شارعا وبصح حل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظرة وفي قوله تبسم  
ضاحكا مدح بانه وقور لا يهقه وانه بائن بسام بالسائلين ( قوله غلقت بضحكته رقاب  
المال ) غلق بفتح الغين العجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرة  
من الضحك ( قوله اي اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين ) اي تمكنت من  
ايديهم ولا يقدر على تزعمها منهم وحاصل المعنى على ما قاله الفساري ان السائلين  
ياخذون اموال ذلك الممدوح من غير علمه وياتون بها الى حضرته فيتبسم ولا يأخذها  
منهم فضحكته موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينك من ايديهم فكأنه يباح لهم بضحكته  
قال العلامة عبد الحكيم وفي قوله غلقت اشارة الى ان الممدوح يعلم ان للسائلين حقا

غمر الرداء اي كثير العطاء  
استعار الرداء للعطاء لانه  
يصون عرض صاحبه كما  
يصون الرداء ما يلقى عليه  
ثم وصفه بالغمر الذي  
يناسب العطاء دون الرداء  
تجريد للاستعارة والقرينة  
سياق الكلام اعني قوله  
( اذا تبسم ضاحكا ) اي شارعا  
في الضحك آخذا فيه  
وتمامه غلقت بضحكته  
رقاب المال اي اذا تبسم  
غلقت رقاب امواله في  
ايدي السائلين يقال غلق  
الرهن في يد المرتهن اذا لم  
يقدر على انتفكاكه ( و )  
الثالث ( مرشحة وهي  
ما قرن بما يلائم المستعار منه  
نحو اولئك الذين استروا  
الضلالة بالهدى فاربحت  
بجارتهن ) استعير الاشتراء  
للاستبدال والا ختيار

عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن ادائه ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال منهم (قوله اذا لم يقدر على انفكاكه) اي اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه لمضى اجل الدين وحاصله ان مادة الجاهلية اذا حل اجل الدين الذي له رهن ولم يوف فان المرتهن يتلك الرهن ويتكهن منه ولا يباع قاله في الاطول (قوله مرشحة) من الترشيح وهو التقوية سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة لانها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الوجود في نفس الامر هو المشبه به دون المشبه فاذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الاكل اخذا من قولك رشحت الصبي اذا رببته بالبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله وهي ما قرن) اي وهي استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه اي زيادة على القرينة فلان قرينة المنكية ترشحا وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت اسدا ذا يد يرمي وجاورت اليوم بحرا ذا خرا سلاطيم الامواج او كان تقريرا كما في الآية التي مثل بها المصنف (قوله استعير الاستعارة للاستبدال) اي انه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال مال باخر يجامع ترك مرغوب فيه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب عنه عنده واستعير اسم المشبه به للتشبه والقرينة على ان الاستعارة ليس مستعملا في حقيقته استعماله ثبوت الاستعارة الحقيقي للضلالة بالهدى (قوله ثم فرع عليهما) اي على الاستعارة المذكورة (قوله من الرمح والنجارة) الاولى من نفي الرمح في التجارة اي ولا شك ان نفيه ملائم للمشبه به وذلك بما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كأن المشبه به هو الموجود فكان ترشحا اي تقوية للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة ثم ينبغي ان يعلم ان الرمح الذي عنهم مستعار للانتفاع الاخرى وان التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم اياها بدلا عن الهدى فتكونها ترشحا انما هو باعتبار اصل اطلاقها لا باعتبار المعنى المراد من التركيب وبهذا تعلم ان الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد من الخبر كما في قوله غمر الرداء بالنسبة للتجريد وقد يكونان باعتبار الاصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح (قوله وقد يجتمعان) اي في استعارة واحدة بان يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط وامادكر ما يلائمهما معا فليس من قبل اجتماعهما كما قاله سم قبل والاقرب ان هذا القسم اي قسم اجتماعهما لا يسمى باحدهما ولا بهما وانه في مرتبة الاطلاق لتساقيهما بتعارضهما (قوله كقوله) اي قول الشاعر وهو زهير بن ابي سلمى (قوله شاكي السلاح) اي تامة (هذا تجريد) اي لان اضافة لدى الى الاسد قرينة وقوله لدى اسد خبر محذوف تقديره ان الذي اسد او خير لكان المحذوفة مع اسمها اي انا كنت لدى اسد (قوله مقذف) يحتمل ان المراد قذف به ورمي به في الوقائع والحروب

ثم فرع عليهما ما يلائم الاستعارة من الرمح والتجارة (وقد يجتمعان) اي التجريد والترشيح (كقوله لدى اسد شاكي السلاح) هذا تجريد لانه وصف بلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع (مقذف له ليد الظفاره لم تقم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والبدجج ليد وهي ما تلبس من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على محقق المبالغة) في التشبيه

كثيرا ولا شك ان المقذف بهذا المعنى المخصوص بالاستعارة له فيكون تجريدا مثل الوصف الذي قبله وهو شاكي السلاح ويحتمل ان يراد به قذف بالعلم ورعى به فيكون ملائما لها فلا يكون تجريدا ولا ترشيعا بل هو في معنى الاطلاق وقوله له لبد جمع لبد وهى ما تلبد وتضام من شعر الاسد المطروح على منكبيه ولا شك ان هذا من ملائمت المستعار منه وهو الاسد الحقيقي فيكون ترشيعا وقوله اظفاره لم تقلم يحتمل ان المراد ليس ذلك الاسد من الجنس الذي تقلم اظفاره فيكون ترشيعا ايضا لان الاسد الحقيقي هو الذي ليس من شانه تقليم الاظفار ويحتمل ان المراد مجرد في تقليم اظفاره وحينئذ فيحتمل ان يكون النفي منصبا على المبالغة لان التقليم مبالغة القلم اى ان اظفاره انتفت المبالغة في تقليمها ولا شك ان هذا ملائم للاسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا ويحتمل ان يكون هذا من قبيل المبالغة في النفي لان في المبالغة يرد كثيرا في كلام العرب مرادا منه المبالغة في النفي وحينئذ فالمعنى اظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه ولا شك ان هذا ملائم المستعار منه وهو الاسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ان هذا من المبالغة في النفي اى انتفى الظالم عن المولى انتفاء مبالغا فيه لا من نفي لمبالغة والا لا يقتضى ثبوت اصل الظالم له وهو محال فيكون هذا ترشيعا اذا علمت هذا فقول الشارح هذا ترشيع المشار اليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره اما جعل له لبد ترشيعا فظاهر واما جعل قوله اظفاره لم تقلم ترشيعا فبالنظر لاحتمال الاول او الاحتمال الاخير واما قوله مقذف فقد علمت انه لا يصلح ان يكون ترشيعا بل هو اما تجريدا او مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيعا (قوله والترشيع) اى الذي هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله ابلغ) اى اقوى في البلاغة وانسب بمقتضى الحال وليس المراد انه اقوى في المبالغة في التشبيه لانه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه وانما كان اقوى في البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال ايراد المبالغة في التشبيه والترشيع يقوى تلك المبالغة فيكون انسب بمقتضى حال الاستعارة واحق بذلك المقتضى من الاطلاق ومن التجريد لعدم تأكيد مناسبتها لحال الاستعارة آه يعقوبى وحاصله ان الترشيح اقوى في بلاغة الكلام بمعنى انه موجب لزيادة نلاغته لانه انسب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح ابلغ كلامه اى انه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه فكلامه بالجر باضافته لا بلفظ لا بالرفع بدل من الضمير في ابلغ كما قيل فتأمل وذكر بعضهم ان المراد بكون الترشيح ابلغ انه اعظم بلوغا ووصولا للقصود الذي هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لاشتماله على تحقيق المبالغة) اى تقويتها فاصل المبالغة جاء من الاستعارة يجعل المشبه فردا من افراد المشبه وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله لذلك) اى لما ذكر من المبالغة وقوله وتقوية تفسير التحقيق (قوله ومناه) اى والامر الذي بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه اى اظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وان كان موجودا في نفس الامر

لان في الاستعارة مبالغة  
في التشبيه فترشيعها بما  
يلئم المستعار منه تحقيق  
لذلك وتقوية (ومناه) اى  
مبنى الترشيح (على تناسى  
التشبيه) وادعاء ان  
المستعار له نفس المستعار  
منه لاشئ شبه به

وما ذكره المصنف من بناء الترشيع على التناسي لا يقتضي انه لا يبنى على التناسي غيره بل يبنى عليه ايضا غيره كالاستعارة فانها مبينة عليه ايضا وانما خص الترشيع بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة التناسي ولو قال المصنف ومبناء على كمال تناسي التشبيه اى كمال اظهار نفسيانه كان واضحا (قوله وادعاء) عطف تفسير للتناسي اوانه عطف بسبب على مسبب اى ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء الخ ولا شك ان هذا الادعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وابانها له (قوله نفس المستعار منه) الاولى جزئى من جزئيات المستعار منه او من افراد المستعار منه لكنه نظر لتحقيق الماهية في الفرد فلذا جعله نفس المستعار منه تأمل (قوله حتى انه الخ) حتى تقريبية وضمير انه للحال والشان وقوله يبنى اى يجرى وصفة المضارع لحكاية الحال الماضية اى فان الحال والشان لاجل ذلك التناسي يبنى واجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان الذى يستعار منه والحاصل انه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك الاتيان بالترشيح كما صح ان يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتين لمولا وجود التناسي ما صح شئ من ذلك (قوله كقوله) اى كقول ابي تمام من قصيدة يرقى بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر فيها مدح ابيه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علو قدره (قوله ويصعد) اى ويرتقى ذلك الممدوح في مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصلى الذى هو الارتقاء في المدارج الحسية اذ لا معنى له هنا وانما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الاوصاف الثرىفة فهو استعارة من الارتقاء الحسى الى الارتقاء المعنوى والجامع مطلق الارتقاء المستعظم في النفوس بحيث يعدا توصل اليه والى هذا اشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يظن) اى الى ان يبلغ الى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنه انه له حاجة في السماء لبعده عن الارض وقربه من السماء (قوله في مدارج) اى مراتب (قوله ثم بنى عليه) اى ثم رتب عليه اى على علو القدر المستعار له وقوله ما يبنى على ان كان اى وهو الارتقاء الحسى الذى هو المستعار منه وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء انه ليس ثم الارتقاء الحسى الذى وجه التشبيه اظهر (قوله من ظن الجهول الخ) بيان لما ولا شك ان القرب من السماء وظن ان له حاجة فيها مما يخص بالصعود الحسى ويترتب عليه لاعلى علو القدر ثم ان ظن الجهول ان له حاجة في السماء لم ينقل من معناه الاصلى الملائم للمستعار منه ليعنى ملائم للمستعار له وانما هو ذكر لازم من لوازم التشبيه لاظهار انه الموجود في التركيب لاشئ شبيه به وبهذا يعلم ان الترشيع قد يستعمل في معناه الاصلى الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لان الفرض افادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللازم وذلك كاف في نفي الكذب كما انه قد ينقل من معناه الاصلى ليعنى ملائم للمستعار له (قوله الى ان هذا) اى كونه له حاجة في السماء (قوله وانما

(حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في الملح لما فيه من الاشارة الى ان هذا انما يظنه الجهول واما العاقل فيعرف انه لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما نفى على بعضهم

بظنه الجهول) اى لانه الذى لا كمال لعله (قوله لا تصافه بسائر الكمالات) اى فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى انه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء وحيث كان العاقل يعرف انه لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكمالات كان عالما بان افراطه في العلو لمجرد التعالى على الاقران وفي قوله لا تصافه الخ اشارة الى ان المراد بالحاجة المتفية هنا المعتادة للطلب في الارض فلا يردان في حاجة السماء سواء ادب لمافيه من نفى الحاجة الى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله وهذا المعنى) اى التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله فتوهم ان في البيت الخ) منشأ ذلك التوهم ان القصد من البيت الاشارة بمزيد صعوده المشار له بقوله حتى بظن الخ الى علو قدره واذا كان مزيد الصعود انما هو في ظن كامل الجمل لا العارف بالاشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل الردان مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل احد وانما النزاع في انه هل له حاجة في السماء ام لا فذكر ان كثير الجمل هو الذى يتوهم ان ذلك الارتقاء المفرط لحاجة واما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم ان ذلك الافراط في العلو لمجرد التعالى على الاقران لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكمالات واستغناؤه عن جميع الحاجات (قوله قامت تظلتى ومن عجب الخ) انما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء لان ايجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ كما ان ايجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى وتحقيقه في التعجب ما تقدم من انه لا عجب من تظليل انسان جليل كالشمس من الشمس الحقيقية وانما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس المعلومة لان الاشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل ومعلوم انه لولا التناسي ما جعل ذلك الانسان الجليل نفس الشمس لتعجب من تظليله بل شيد بها (قوله لا تعجبوا الخ) من المعلوم ان القمر الحقيقي هو المعتاد لبلى الغلالة فلا يتعجب من بلاها معه لا الانسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قرا حقيقيا انما هو لتناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج والباطن في القلب هو القمر الحقيقي والا فالتشبيه مادام متذكرا ينفي النهى عن التعجب واعلم ان مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه لان التعجب هنا سببه اثبات ما لا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه اثبات ما هو مناسب للمستعار منه الا ترى انه في الاول قد اثبت التظليل للشمس وهو ممتنع فلذا تعجب من تظليلها وفي الثاني قد اثبت بلى الغلالة للقمر وهو من خواصه فلا يصح حينئذ ان تعجب منه فلذا نهى عن التعجب من ذلك (قوله وانكاره) عطف لازم وقوله جهة اى وجهه وقوله على ماسبق اى من انه لا معنى للتعجب من كون ذات جلية تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهى عن التعجب من كون ذات جلية تلبى غلالة (قوله ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام) اى قوله ومبناه على تناسي التشبيه حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف اى لا تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي

فتوهم ان في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث اثبت هذا الظن للكامل الجمل بمعرفة الاشياء (ونحو) اى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه (ما مر من التعجب) في قوله قامت تظلتى ومن عجب شمس تظلتى من الشمس (والنهي عنه) اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زار زواره على القمر اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ماسبق ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (واذا جاز البناء على القمر) اى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه

التشبيه (قوله وإذا جاز الخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع اعنى التشبيه في التشبيه في الاستعارة اولى واقرّب لان وجود التشبيه الذي هو الاصل كأنه يتأني ذلك البناء فإذا جاز البناء مع وجود مناسقيه فالبناء مع عدمه اولى واقرّب (قوله وإذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه والمراد بالاعتراف بالاصل ذكره وحيث قلنا وإذا جاز ذكر ما يلائم التشبيه في التشبيه الخالي عن الاستعارة وهو الذي ذكر طرفاه (قوله وذلك) اى وبیان ذلك اى كون المشبه به فرعا والمشبه اصلا وهذا جواب عما يقال كيف سمي المصنف المشبه به فرعا والمشبه اصلا مع ان المعروف عندهم عكس هذه التسمية لان المشبه به هو الاصل المقيس عليه ولانه اقوى من المشبه غالبا في وجه الشبه واعرف به وحاصل ما اجاب به الشارح ان المصنف اعلم المشبه اصلا نظرا لكونه هو المقصود في التركيب من جهة ان الغرض من التشبيه يعود اليه كبيان حاله او مقداره او امكانه او ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام يعود اليه اى الى شبهه فالك اذا قلت زيد كالاسد فقد ادلت للشبه شبه بالاسد وهو المقصود بالذات واذا قلت ليس زيد كالاسد فقد نفيت شبهه به ايضا بالقصد الاول وان كان ثبوت الشبه او نفيه للشبه به حاصل ايضا لكن تبعا وتحصل من هذا ان المشبه اصل باعتبار رجوع الغرض اليه وكونه المقصود بالنفي والاثبات والمشبه به اصل باعتبار كونه اقوى واعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به اصل باعتبار وفرع باعتبار وحيث فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حاله وقوله الان الخ هذه الجملة دالة على خبر ان الاصل لان الاصل في التشبيه هو المشبه من جهة ان الغرض الخ وان كان المشبه به اصلا من جهة انه اقوى الخ (قوله كما في قوله) اى قول الشاعر وهو العباس بن الاحنف (قوله هي الشمس) مبتدا وخبر اى هذه الحبيبة هي الشمس وقوله مسكنها في السماء خبر واصفة للشمس لان تعريفها للعهد الذهني (قوله امر من عزاء الخ) اى وحيث قلنا فاحل فؤادك على الصبر (قوله عزاء جيلا) اى لافلق معه ولا نطلب وذلك بالنسبة لعدم امكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء (قوله فلن تستطيع الخ) اى لانك لا تستطيع الوصول الى تلك الشمس اذهى في السما المتنع الوصول اليها عادة (قوله المصدر بعدهما) اى وهو الصعود والنزول (قوله ان يجوز تقديم الظرف على المصدر) اى على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له في شرح الخطبة عند قوله اكثرها للوصول جمعا (قوله والامحذوف) اى ان لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في اليها وفي اليك محذوفان والتقدير فلن تستطيع ان تستعد اليها الصعود ولن تستطيع الشمس

وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف الان المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالنفي والاثبات (كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء فعز) امر من عزه حله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جيلا فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا) والعامل في اليها واليك هو المصدر بعدهما ان يجوز تقديم الظرف على المصدر والامحذوف ضميره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لاستعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه

ان نزل اليك النزول ويكون المصدر المذكور مقسرا لذلك العامل المحذوف ( قوله تشبيه ) اي بليغ بحذف الاداة والاصل هي كالشمس فحذفت الاداة للمبالغة في التشبيه يجعل المشبه عين المشبه به ( قوله لاستعارة ) اي لانه يشترط فيها ان لا يذكر الطرفان على وجه ينبي عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضمير هو والمشبه به بلفظه الظاهر ( قوله اعتراف بالمشبه ) اي ذكر له ( قوله ومع ذلك ) اي ومع الاعتراف بالمشبه ( قوله فقد بني الكلام على المشبه به ) اي ذكر ما يناسبه وهو قوله مسكنها في السماء وقوله اعني اي بالمشبه به قال الفارسي ان قلت الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة لاعلى المحبوبة قلت قول \* فعزا لفراد عزاء جيل يدل على ان الضمير راجع للحمية لانه المأمور بالعزاء عنها وايضا شرط ضمير القصة ان يكون مابعد من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل احد ويحجب ايضا بان الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال ( قوله فمع جمده اولى ) مع ظرف لمحذوف اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل وانكاره وعدم ذكره اولى بالجواز ووجه الاولوية انه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافي البناء لان ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المقضي للبناء على الفرع ومع جحد الاصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذي هو المشبه به لطى ذكر المشبه فيناسبه التناسي المقضي انه لا يخطو للمشبه في العقل ولا جود له في الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود ما ينافي لجوازه مع عدم المنافي اخرى واولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع اي ذكر ما هو له موقوفا على تناسي التشبيه كما تقدم والتناسي ينافيه الاعتراف بالاصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل ممتعا فكيف يدعى جوازه قلت تناسي التشبيه عند جحد الاصل ظاهر واما عند ذكره فنقول المنافي للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الاشعار بانه باق على اصله وهو انه لم يقو قوة المشبه به بمجرد ذكر الطرفين لاشعار فيه بما ذكر فيتأني معه تناسي التشبيه بان يجعل الطرفان ولو ذكرهما متحدين ويدعى انهما شيء واحد في الحقيقة وانما اختلفا بالعوارض التي لا ينافي بناؤها هذا التناسي لاصل التشبيه وهذا ظاهر في التشبيه الخالي عن الاداة واما عند ذكرها فقيه بعد لان الاداة تشعر بضعف المشبه عن المشبه به وقد يقال يمكن دعوى الاتحاد فيه ايضا اذ لا مانع من تشبيه احد المتحدين في الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتحصل مما تقدم ان الاعتراف بالاصل المنافي للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط واما عند جحد الاصل فليس هناك منافي للبناء على الفرع بحسب الظاهر ولا في الواقع فتأمل ( قوله وجعل الكلام خلوا عنه ) اي لانه تنويسي التشبيه وادعى

ومع ذلك قد بني الكلام على المشبه به اعني الشمس وهو واضح فقوله واذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فع جمده) اي جحد الاصل كما في الاستعارة البناء على الفرع ( اولى ) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

دخول الشبه في جنس المشبه به وانه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن لان ماسبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالاصل من غير ذكر لاداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل والتصريح باداة التشبيه وهذا مما يقرر الكلام المذكور (قوله لا تعجبوا من قصر ذوائبه) اي شعره وقوله كاربيع اي في البهجة والنضارة (قوله والليل في الربيع مائل الى القصر) من المعلوم ان المائل الى القصر في الربيع الليل الحقيقي والذي لا تعجب من قصر ليله هو الربيع فلما تنوسى التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بني على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالاصل والتصريح بالاداة فتأمل (قوله وهذا المعنى الخ) اسم الاشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر اي وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض العجم ملتبس بحالة كائنه من الغرابية والملاحه لا تخفى (قوله واما المركب) عطف على قوله اما المفرد من قوله سابقا والمجاز اما مفرد او مركب اما المفرد فهو الكلمة الخ ثم قال واما المركب فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) اي المركب كما في الابضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيد فخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلي (قوله استعمل) خرج به قبل الاستعمال وقوله فيما اي في معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الاصلى اي من حيث انه شبه بمعناه الاصلى فخرج المجاز المرسل الذي ليس بمعناه مشبها بمعناه الاصلى قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين وكذا المرسل الذي استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه لكن انما استعمل لعلاقة غير الشبه لانه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) اي بالوضع وهذا بيان للمراد بمعنى اللفظ الاصلى وما ذكره الشارح مثله في الاطول ثم قال بقي ان كون الصورة المترعة معنى مطابقا لفظ المستعار غير ظاهرا (قوله بالمطابقة) هذا يقتضى ان دلالة اللفظ على المعنى المجاز ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح التسمية وغيره واجيب بان مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه واقتى المصنف بذلك للتنبيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا ولم يكن بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منترعا من متعدد وكان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية فاحترز عن اخذ اللفظ المشترك في التعريف (قوله واحترز بهذا) اي بقوله تشبيه التمثيلية (قوله عن الاستعارة في المفرد) اي لان وجه الشبه لا يكون فيها منترعا من متعدد واعترض بانه قد مر في مجت القشيه ان تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منترع من متعدد وحيث ان بطوى المشبه

وقد وقع في بعض اشعار العجم انتهى عن التعجب مع التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كاربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وهذا المعنى من الغرابية والملاحه بحيث لا تخفى (واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى) اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منترعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد

ويذكر المشبه ويتناسى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد  
فيكون التعريف صادقا تلك الاستعارة وحينئذ فلا يصح اخراجها من التعريف  
واجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله ان الانسليم بجواز جريان الاستعارة في مفرد ووجه  
الشبه فيها منتزع من متعدد لان الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن  
المستعاره والجامع فاذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد  
في الواقع كما لو قيل رأيت عقود ملاحية في السماء لا يدري هل وجه الشبه منتزع  
من متعدد او لا فيصير الكلام لغوا وهذا بخلاف التشبيه فانه اذا ذكر فيه كل من المشبه  
والمشبه به وكانا مفردين فانه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع اوصاف لهما  
اذا لم يكن وجه الشبه مذكورا او بالجملة فليس كل تشبيه تجري فيه الاستعارة لما علمت ان تشبيه  
المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزع من متعدد صحيح ولا تجري فيه الاستعارة والا كان  
الكلام لغوا فمما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل ان قول المصنف تشبيه التمثيل خرج  
به مجاز الافراد لان تشبيه التمثيل ما كان وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الافراد لا يكون وجهه  
منتزعا من متعدد والا كان الكلام لغوا هذا يحصل كلام الشارح فان قلت ان تقييد المعرفة  
بالتركيب يفيد ان المراد بقول المصنف فهو اللفظ اي المركب وان في الكلام حذف  
الصفة فتكون تلك الصفة المحذوفة للدليل مخرجة للمجاز المفرد استعارة او غير استعارة  
وشارحا قد اخرج الاستعارة في المفرد بقوله تشبيه التمثيل قلت الشارح لم يلتفت  
لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف وانما يعجز بالفصول المصريح بها ولو التفت  
لتلك الصفة لجعل المجاز المفرد خارجا عنها وكان قوله تشبيه التمثيل بآثارها لاحتراز  
عن شيء كما هو الاصل في القيود المذكورة في التعاريف وعلم مما ذكر ان تشبيه التمثيل  
عبارة عن التشبيه الذي وجهه منتزع من امور متعددة سواء كان الطرفان مركبين  
او مفردين واما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل المعنى بالمجاز  
المركب والاستعارة التمثيلية لا بد فيه من كونه مركبا كما ان وجه الشبه لا بد فيه من كونه  
مركبا ثم المراد بالتركيب المعبر في المجاز المركب اي تركيب كان ولا يشترط خصوص  
الاسناد ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب او يكفي الاقتصار على  
بعضه بخلاف بين الشارح والعلامة السيد قال سيد يقول لا بد في المجاز المركب  
من التصريح بتمام المركب الدال على الصورة المشبه بها والشارح يقول يكفي التصريح  
ببعضه (قوله للبالغة في التشبيه) علة لقوله المستعمل فيما شبه الخ اي وانما استعمل اللفظ  
المركب فيما شبه بمعناه لاجل البالغة في التشبيه و اشار المصنف بهذا الى اتحاد الغاية  
في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصل المجاز المركب ان يشبه احدي صورتين  
المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه  
بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها

(للبالغة) في التشبيه كما  
يقال للتردد في امر اني  
اراك تقدم رجلا وتؤخر  
اخرى (شبه صورة  
تردده في ذلك الامر بصورة  
تردد من قام ليذهب فتارة  
يريد الذهاب فيقدم رجلا  
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى  
فاستعمل في الصورة الاولى  
الكلام الدال بالمطابقة  
على الصورة الثانية ووجه  
الشبه وهو الاقدام تارة  
والاحجام اخرى منتزع  
من عدة امور كما ترى

(قوله كما يقال) اى كالقول الذى يقال وقوله للتردد فى امر اى فى فعل امر وعدم فعله بان يتوجه اليه بالعزم تارة ويتوجه للاجسام عنه بالعزم تارة اخرى وقوله انى اراك الخ بيان لما وليس مقول القول تأمل (قوله انى اراك تقدم رجلا) اى تارة وقوله وتأخر مفعوله محذوف اى وتأخرها يعنى تلك الرجل المقدمة وقوله اخرى نعت مرة والتقدير انى اراك تقدم رجلا مرة وتأخرها مرة اخرى وانما لم يجعل اخرى فعنار رجل اى وتأخر رجلا اخرى لثلا فيفيد الكلام ان الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس هذا صورة التردد فى الذهاب وعدمه لان الانسان اذا راد الذهاب رعى رجله اماما واذا احجم عنه ردتلك الرجل الى موضعها ويسمى ردها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت اليه اولا (قوله شبه صورة الخ) اى وانما كان هذا القول مجازا مريبا مبنيا على تشبيه التمثيل لانه شبه صورة تردده فى ذلك الامر اى الهيئة الحاصلة من تردده فى ذلك الامر فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه (قوله بصورة تردد الخ) اى بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك ان الصورة الاولى عقلية والثانية حسية وبهذا التقرير تعلم ان المشبه ليس هو التردد فى الامر والمشبّه به ليس هو التردد فى الذهاب بل كل من المشبه والمشبّه به هيئة يلزمها التردد وحينئذ فالأضافة فى قوله صورة تردده لامية وليست بانية والالورد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا لفظ المذكور بل لازم لمعناه المطابق الذى هو الصورة المنزعة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة الخ) اى وهو الهيئة المركبة من الاقدام والاحجام وحاصله ان وجه المشبه والجامع بين الصورة المشبه والصورة المشبه بها ما يعقل من الصورة التركيبية التى هى كون كل واحد منهما له اقدام بالانبعاث لأمرة تارة والاحجام عن ذلك الامر بذلك الانبعاث تارة اخرى وهذا امر عقلى قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعد لانه هيئة اعتبر فيها اقدام بتقدم واحجام باستعقب بقى شئ آخر وهو ان قوله انى اراك هل له دخل فى الجوز والنقل او هو حقيقة والجوز فيما بعده قلت ذكر العلامة العقوبى ان الظاهر انه لا دخل له لانا لو قلنا قلان يقدم رجلا ويؤخر اخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل ان له دخلا فى خصوص المثال لان اصله الرؤية الحسية ولم يوجد فى القول اليه فتأمل (قوله لكون وجهه منزعا الخ) قضيته ان التمثيل لا بد فيه من انزعاج وجهه من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك ان التمثيل فى الاصل هو التشبيه يقال مثله تمثيلا اذا جعل له مثلا اى شيها ثم خص بالتشبيه المنزع وجهه من متعد دلالة اجدر ان يكون صاحبه مثيلا وشيها لكثرة ما اعتبر فيه اذ كثرة ما اعتبر فى التشبيه مما يوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو احق بالمماثلة لان المماثلة الحقيقية لا تكون الا بعد وجود اشياء ووجود اشياء اصعب من وجود الجملة (قوله لانه قد ذكر فيه المشبه به) اى لفظه

(قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله ويمتاز الخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى أيضا تمثيلا مطلقا والتسمية الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزعة وجهه من متعدد كقولك للتردد في أمر أنت كن يقدم رجلا وبؤخر أخرى وتشبيه الثريا بعقود الملاحة وتشبيه الشمس بالمرآة في كفاف الأشل للتقيد فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك في التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه التمثيل لأنه لا يطلق عليه اسم القتل مطلقا بل مقيدا بقول الشارح ويمتاز أي التمثيل عند الإطلاق وقوله عن التشبيه أي التمثيل وقوله بأن يقال له أي التشبيه تشبيه تمثيل الخ أي فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا بل مقيدا وبعبارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال أن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لالبس فيها وأما تسميته تمثيلا من غير تقيد فقد يقال أنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعارة وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثلي (قوله وفي تخصيص الخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام وحاصله أن قول المصنف تبعا للقوم في تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي يقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه لا امتناع صدق المعرف على غير التعريف وكون المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه يقتضي أنه مختص بالاستعارة ومختصر فيها وجعله منحصرًا فيها عدول عن الصواب ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل والا فاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن كانت هي المشابهة فاستعارة تمثيلية وإن كانت غير المشابهة كاللزوم كان مجازا تركيبيا وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له منع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لاهماله وجهه (قوله بحسب الشخص) أي الشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفر للدلالة على معناه وأن كان كليا (قوله بحسب النوع) أي من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلي كأن يقول وضعت هيئة التركيب في نحو قام زيد من كل فعل اسند الفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب في نحو زيد قائم لثبوت الخبر به للمخبر عنه فالهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعا لوضع نوعها (قوله فلا بد أن يكون ذلك) أي الاستعمال وقوله لعلاقة أي بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه والا كان الاستعمال فاسدا (قوله فإن كانت هي المشابهة) نحو أتى أراك تقدم رجلا

(وهذا) المجاز المركب  
(يسمى التمثيل) لكون  
وجهه منتزعا من متعدد  
(على سبيل الاستعارة)  
لأنه قد ذكر فيه المشبه  
و أريد المشبه كما  
هو شأن الاستعارة  
(وقد يسمى التمثيل مطلقا)  
من غير تقيد بقولنا على  
سبيل الاستعارة ويمتاز  
عن التشبيه بأن يقال له  
تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي  
وفي تخصيص المجاز  
المركب بالاستعارة نظر لأنه  
كما أن المفردات موضوعة  
بحسب الشخص فالمركبات  
موضوعة بحسب النوع  
فاذا استعمل المركب في غير  
ما وضع له فلا بد أن يكون  
ذلك لعلاقة فإن كانت  
هي المشابهة فاستعارة والا

وتؤخر أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه واعنى بنوعه هيئة ان  
وانهما مع كون خبرها فعلا متعديا ( قوله والا ) اى وان لم تكن العلاقة المشابهة  
بل كانت غيرها كالزوم ( قوله فغير استعارة ) اى فهو مجاز مركب غير استعارة  
( قوله وهو كثير ) اى استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير  
( قوله كالجمل الخيرية التي لم تستعمل في الاخبار ) اى وذلك نحو قوله

هو اى مع المركب الجانين مصعد \* حبيب وجماني بمكة موثق \*

فان هذا المركب موضوع للاخبار بكون هو اى مهويه ومحبو به مصعدا اى مبعدا  
مع المركب الجانين وجسمه موثق ومفيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى  
بل الفرض منه اظهار التحسر والتعزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بها  
لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يلزمه اظهار التحسر والتعزن فالعلاقة اللازمة فقد  
صدق على ذلك المركب انه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة  
ولا استعارة تمثيلية فتعين ان يكون مجازا مرصلا تركيبيا وهذا مما اهمل القوم التعرض له  
ولم يظهر لاهما لهم وجه قال العلامة الفنارى وقد يعتذر عنهم بانهم لم يتعرضوا لهذا  
القسم الاخير من المجاز المركب اعنى ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلة لطافته آه واجاب  
بعضهم بان المركب المنقول لاجل الزوم كاليث المذكور من قيل الكناية فهو مستعمل  
فيما وضع له لينقل الى لازمه وحينئذ فهو حقيقة فلذا تركوا التعرض له بقول المعترض  
اللفظ المركب ان استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان استعمل  
لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع لان اللفظ المركب متى استعمل في غير ما وضع  
له لا يكون الا لعلاقة المشابهة وما اورد من المركبات المنقولة لاجل الزوم فلان سلم  
انها مجازات لم لا يجوز ان تكون كنايةات مستعملة فيما وضعت له لينقل الى لوازمها  
وقد يقال على ذلك الجواب ان اللفظ الذى يراد به اللازم مع صحة ارادة الزوم كناية  
يجوز ان يعرض له قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى فيكون مجازا متفرعا عن الكناية  
وحينئذ فلا ينم ما ذكر حجة في ترك التعرض بقى هنا شئ وهو الاستعارة التمثيلية  
هل تكون تبعية ام لا ظاهر كلام القوم ان التبعية انما تكون في المجاز المفرد وفي الكشف  
ما يقتضى جواز كون التمثيلية تبعية فانه قال ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى اولئك  
على هدى من ربهم انه مثل لتكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبّهت  
حالتهم بحالة من اعتلى الشئ وركبه قال الشارح في حواشيه يعنى ان هذه استعارة تمثيلية  
تبعية اما التبعية فلغير يانها اولا في متعلق معنى الحرف ونبيتها في الحرف واما التمثيل  
فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منزوعة من عدة امور آه ورد السيد بان معانى  
الحروف مفردة اذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا في نفسه  
بذليل ان تشبيه زيد بالاسد تشبيه مفرد بمفرد وان كان كل منهما ذا اجزاء ولما صرح

فغير استعارة وهو كثير في  
الكلام كالجمل الخيرية التي  
لم تستعمل في الاخبار ومتى  
فشا استعماله اى المجاز  
المركب ( كذلك ) اى على  
سبيل الاستعارة

بان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منترضة من عدة امور لزمه ان يكون كل واحد  
منهما مركبا وحيث لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به اضالة ولا معنى على مشبها به  
في هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شيء منهما مشبها به  
سواء جعل جزءا من الشبه به او خارجا عنه لم يكن شيء منهما مستعارا منه فكيف سري  
التشبيه من احدهما الى الآخر فامل (قوله كذلك) حال من الضمير المضاف اليه اي فشا  
استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة اي مماثلها واعتراض بما حاصله  
ان الاولى حذف قوله كذلك لانه ان احتزبه عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه او في  
معناه الاصلي ورد عليه ان شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه او في المعنى الاصلي غير  
داخل في فشو المجاز المركب حتى يحتز عنه بقوله كذلك ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه لان  
المجاز المركب لا يكون الاستعارة وان احتزبه عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب  
الاستعارة فهذا لم يذكره ولم يعتبروه كاتقدم نعم لو وجدوا اعتبر امكن تصحيح الكلام يجعل  
الضمير في فشا عائد على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام لكنهم لم يعتبر فعل كل حال  
قوله كذلك لم يظهر لذكروا وجه مستقيم اذا جعل المشار اليه الاستعارة كما فعل الشارح والوجه  
ان المراد بقوله كذلك عدم التغير اي متى فشا استعماله حالة كونه كذلك اي بانبا على  
هيئته في حال المورد بحيث انه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيثا  
ولانذكيرا ولا افرادا ولا ثنية ولا جمعا والمراد بفشو استعماله كذلك ان يستعمل كثيرا  
في مثل ما استعمله فيه الناقل الاول مع عدم التغير مثلا الصيف ضيعت البن اصل  
مورده ان دسوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان  
دامال فكرهته وطلبت منه الطلاق في زمن الصيف فطلقها وتزوجت شابا فقيرا وهو  
عمرو بن معبد بن زرارة ثم اصحابها جذب وخط في زمان الشتاء فارسلت للشيخ الذي طلقها  
تطلب منه شيئا من البن فقال للرسول قل لها الصيف ضيعت البن اي لما طلبت الطلاق  
في زمن الصيف اوجب لها ذلك ان لا تعطى لبنا فقال لها الرسول ذلك فوضعت  
يدها على زوجها الشاب وقالت مذق هذا خيرا من لبن ذاك اي لبن هذا القليل المخلوط  
بالماء على جاله وشبابه مع قهره خيرا من الشيخ ولبنه الكثير ثم نقله الناقل الاول لمضرب  
وهو قضية تضمنت طلب الشيء بعد تضييعه والتفريط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك  
القضية مما طلب فيه الشيء بعد التسبب في ضياعه في وقت آخر من غير تغييره في حالة  
المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله سمي) اي التمثيل (قوله لا تغير الامثال) اي  
لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بافراد او ثنية اوجع في حال مضربها عن حال موردها  
(قوله لان الاستعارة) علة للمعلل مع علته اي وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الامثال  
لهذه العلة لان الاستعارة الخ (قوله فلو غير المثل) اي بان قيل في المثل المتقدم  
مثلا ضيعت البن بالصيف على لفظ التكلم او الضابط (قوله لما كان) اي المثل لفظ

قوله الصيف الخ هكذا ذكره  
في الصحاح بنصب الصيف  
على الظرفية وروى ايضا في  
الصيف وبالصيف كما في  
الفتاوى والباء بمعنى في فيه  
ثلاث روايات كلها صحيحة  
مقبولة كما يؤخذ من الجريد  
(محمده)

المشبه به ( قوله فلا يكون مثلاً ) أى لان الاستعارة اعم من المثل فان المثل فرد منها الا انه مخصوص بالقشور فاذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص والحاصل ان تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها اخص منه اذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو اخص منها وهو المثل وذلك ظاهر ( قوله ولهذا ) أى لاجل كون الامثال لا تغير ( قوله الى مضاربها ) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعاره وذلك كحالة من طلب شيئاً بعد ما تسبب في ضياعه وان المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التى طلبت اللبن بعد تسببها في ضياعه والحاصل ان المثل كلام استعمل في مضربه بعد تسببه بمورده فضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ومورده ما استعمل فيه الكلام اولاً ( قوله لانه فى الاصل لامرأة ) أى خطاب لامرأة وهى دسوس بنت لقيط بن زرارة

### فصل فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

أى على مذهب المصنف واعلم انه قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا اطفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل الاختلاف في المكنية يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء وهو ان المكنية اسم المشبه به المستعار في النفس للمشبه وان اثبات لازمه للمشبه استعارة تخيلية والثاني ما ذهب اليه السكاكي من ان المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبهت به اثبت للمشبه واثالث ما اورده المصنف من ان المكنية التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه وهو الاستعارة التخيلية ومحصل الخلاف في التخيلية يرجع الى قولين احدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف انها اثبات لازم المشبه به للمشبه والثاني للسكاكي وهو انها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التى اثبت للمشبه ثم ان صاحب الكشف كما يوافق القوم في التخيلية من انها اثبات لازم المشبه به للمشبه يزيد عليهم ان قرينة المكنية كما تكون تخيلية تكون ايضا استعارة حقيقية فلم من هذا كله ان في المكنية ثلاثة مذاهب وفي التخيلية مذهبان وفي قرينة المكنية ثلاثة مذاهب ( قوله امرين معنويين ) يعنى فعلين من افعال التكلم القائمة بنفسه ( قوله غير داخلين في تعريف المجاز ) أى وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مائعة من ارادته ووجه عدم دخولها فيه ان المجاز من عوارض الالفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين بل فعلان

( من افعال )

( سمي مثلاً ولهذا ) أى ولكون المثل تمثيلاً فنشأ استعماله على سبيل الاستعارة ( لا تغير الامثال ) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا ايلتفت في الامثال الى مضاربها تدكيرا وتناً نبشاً و افراداً وتنية وجعاً بل انما ينظر الى موارد ما كما يقال للرجل الصيف ضيقت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة ( فصل )

فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

ولما كانا عند المصنف  
امرین معنویین غیر  
داخلین فی تعریف  
المجاز اور دلہا مافلا  
علی حدۃ لیستوی  
المعانی الی یطلق  
علیہا لفظ الاستعارة  
فقال ( قد یضمر  
التشبیہ فی النفس  
فلا یصرح بشیء من  
ارکانه سوی المشبہ )  
واما وجوب ذکر  
المشبہ قائما ہو فی  
التشبیہ المصطلح  
علیہ وقد عرفت  
انہ غیر الاستعارة  
بالکنیاء ( ویدل  
علیہ ) ای علی ذلک  
التشبیہ المضمر فی  
النفس ( بان یثبت  
للمشبہ امر مختص  
بالمشبہ ) من غیر  
ان یکون هناك امر  
متحقق حسا او عقلا  
یطلق علیہ اسم  
ذلک الامر ( فیسمی  
التشبیہ المضمر فی النفس  
( استعارة بالکنیاء  
او مکنیاء عنہا )  
اما الکنیاء فلا نہ  
لم یصرح بہ بل انما دل  
علیہ بذكر خواصہ  
ولو اوزامہ

من افعال النفس احدهما التشبیہ المضمر والاخر اثبات لوازم المشبہ بالمشبہ ( قوله  
لیستوی المعانی الخ ) ای وهی ثلاثة معنی الاستعارة المصروفة ومعنی الاستعارة المکنیة  
ومعنی الاستعارة الخیالیة فلفظ استعارة یطلق علی هذه المعانی الثلاثة بطریق الاشتراك  
اللفظی لكن بعضها داخل فی تعریف المجاز وبعضها غیر داخل فیہ عند المصنف  
واعترض بان هذه العلة لا تتجوز ایراء المکنیة والخیالیة فی فصل نعم نتیج ایرادہما لا بقید  
ان یکونانی فصل متقل فلو قال الشارح اور دلہما فصلا علی حدۃ لمخالفتہ حالہ عنده  
كان اظهر الان یقال ان هذا تعلیل لا یراد لا بقید کونہما فی فصل تأمل ( قوله قد یضمر  
التشبیہ فی النفس ) ای فی نفس المتکلم ای قد یستحضر المتکلم فی نفسه تشبیہ شیء بشیء  
علی وجه المبالغة وادعائہ فی نفسه ان المشبہ داخل فی جنس المشبہ ( قوله من ارکانه )  
ای من ارکان التشبیہ المستحضرة فی النفس ( قوله سوی المشبہ ) ای الا بالمشبہ وانما  
اقتصر علی التصريح به لان الکلام یجرى علی اصلہ والمشبہ هو الاصل ولو صرح  
معه بالمشبہ او بالاداة لم یکن التشبیہ مضرا کما لا یخفی ( قوله واما وجوب الخ )  
جواب عما یقال قد سبق فی التشبیہ ان ذکر المشبہ واجب فی التشبیہ البتہ وهذا  
یعبر علی قول المصنف فلا یصرح الخ قوله واما وجوب ذکر المشبہ به ) ای  
باقیا علی معناه الحقیقی ( قوله قائما ہو فی التشبیہ المصطلح علیہ ) ای وهو ما لا یکون  
علی وجه الاستعارة بحيث یدل علیہ بالاداة ظاهرة او مقدرة واما التشبیہ الذی علی  
وجه الاستعارة فلا یدکر فیہ المشبہ باقیبا علی معناه الحقیقی الا ترى للمصروفة فانه  
ذکر فیہا لفظ المشبہ لکن لیس باقیبا علی معناه الحقیقی ( قوله وقد عرفت ) ای  
من تعریف التشبیہ حیث قال فیہ والمراد هنا ما لم یکن علی وجه الاستعارة التحقیقة  
والاستعارة بالکنیاء والتجريد فقول الشارح وقد عرفت انہ ای التشبیہ المصطلح  
علیہ غیر الاستعارة بالکنیاء ای وغیر التصريح بحیة التحقیقة وغیر التجريد ایضا  
( قوله ویدل ) الواو بمعنی مع ای مع الدلالة علیہ من المتکلم بالمرہ وان یثبت للمشبہ  
الذی لم یدکر من الاطراف غیرہ ( قوله امر مختص بالمشبہ ) ای بان یکون من  
لوازمه المساویة له ومن البین ان اثبات خاصۃ الشیء لغيرہ یدل علی انہ الحق بہ  
ونزل منزلة ( قوله من غیر ان یکون هناك ) ای للمشبہ امر متحقق حسا او عقلا  
یطلق علیہ اسم ذلک الامر الخاص بالمشبہ به کما فی اظفار المتیة ثبت بفلان فانه  
لیس للمشبہ اظفار محققة حسا او عقلا یطلق علیہا لفظ الاظفار وانما وجد مجرد  
اثبات لازم للمشبہ بالمشبہ لاجل الدلالة علی التشبیہ المضمر ( قوله فیسمی الخ ) الحاصل  
انہ قد وجد علی ما ذکرہ المصنف فعلا ان اضممار التشبیہ فی النفس علی الوجه  
المذکور والاخر اثبات لازم للمشبہ بالمشبہ وکلاهما یحتاج لان یسمی باسم مخالفا  
لایسم الاخر فذكر المصنف ان الامر الاول وهو التشبیہ المضمر فی النفس یسمی باسمین

أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعارة مكنى عنها وذكر أن الأمر الثاني وهو  
 إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه يسمى استعارة تخيلية (قوله أما الكناية) أي أما  
 تسمية ذلك التشبيه المضمّن بالكناية أي أما تفيد اسمه بلفظ الكناية أو بلفظ المكنى  
 عنها وإنما قلنا ذلك لأن التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنى عنها  
 (قوله فإنه لم يصرح به) أي فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل إنما دل  
 عليه أي على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواصه أي خواص المشبه به فالضما ثلست على  
 ونيرة واحدة وقوله وأما زعمه عطف تفسير (قوله وأما الاستعارة) أي وأما تسمية ذلك  
 التشبيه المضمّن بالاستعارة (قوله فجزء تسمية) أي تسمية مجردة أي خالية عن المناسبة  
 لأن الاستعارة هي الكلمة المستعملة الخ والتشبيه المضمّن ليس كذلك قال الفارسي وقد يقال  
 إنما سمي ذلك التشبيه استعارة لأنه أشبهها في حقّه وهو ادعاء دخول المشبه في جنس  
 المشبه به وحاصل ذلك أن المذكرات للأوزام وثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادعى  
 دخوله في جنس المشبه به حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فسمى  
 ذلك التشبيه استعارة لاجل ذلك (قوله لأنه قد استعير) أي قد نقل وثبت للمشبه الخ  
 وحاصل ما ذكره الشارح أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لاجل أن متعلقة وهو الأمر  
 المختص بالمشبه به قد استعير أي نقل عما يناسبه وبلائه واستعمل مع ما شابهه بما يناسبه  
 وأما تسمية تخيلية فلأن متعلقة وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وثبت  
 للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله وبه يكون كمال المشبه به)  
 أو كما في البيت الأول وقوله أو قوامه أي كما في البيت الثاني فأول للتوبيخ والقوام مثلث القاف  
 بمعنى الحصول والوجود وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذي يثبت للمشبه من خواص  
 المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه في المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده  
 من أصله في المشبه به (قوله في وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام في العبارة قلب أي وبه  
 يكون كمال وجه الشبه في المشبه به أو قوام وجد الشبه في المشبه به وقوله ليخيل علة لقوله  
 لأنه قد استعير (قوله كما في قول الهذلي) أي كاستعمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به  
 للمشبه في قول أبي ذؤيب الهذلي من قصيدة من الكامل قالها وقد هلك له خمسة بنين  
 في عام واحد وكانوا فتيان هاجر إلى مصر فزناهم بهذه القصيدة ومطلعها

- \* أمن المنون ور بيها تنوجع \* والدهر ليس بعتب من يحزع \*
- \* قالت أمة ما لجمك شاحبا \* وبه ابتذلت وليس ذلك ينفع \*
- \* أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا \* إلا أقض عليك ذاك المضجع \*
- \* فاجبتها أرثي لجمي أنه \* أودى بني من البلاد فردعوا \*
- \* أودى بني فاعتبون حيرة \* عند الرقاد وعبرة لا تفلح \*
- \* فالعين بعدهم كأن حداقها \* كعلت بشوك فهي حررا تدمع \*

وأما الاستعارة فمجرد  
 تسمية خالية عن المناسبة  
 (و) يسمى (أثبات  
 ذلك الأمر) المختص  
 بالمشبه به (للمشبه  
 استعارة تخيلية لأنه  
 قد استعير للمشبه ذلك  
 الأمر الذي يخص  
 المشبه به وبه يكون  
 كمال المشبه به أو قوامه  
 في وجه الشبه ليخيل  
 أن المشبه من جنس  
 المشبه به (كما في قول  
 الهذلي

\* فبقيت بعدهم يعيش ناصب \* واخال اتي لاحق مستنبح \*  
 \* سقوا هوى ذاعقوا الهواهم \* قخرموا ولكل جنب مصرع \*  
 \* ولقد حرصت بان ادافع عنهم \* واذا النية اقبلت لاندفع \*  
 \* واذا النية انشبت اظفارها \* الليث وبمده \*  
 \* وتجلدى للشامتين اريهم \* اتي لربب الدهر لانتضع \*  
 \* حتى كافي للحوادث مروءة \* بصفا المشرف كل يوم تفرع \*  
 \* والدهر لا يبق على حد ثاقه \* جون السحاب له حد اندارع \*

قوله ابن محرث هكذا  
 في النسخ وهو مخالف  
 لما في معاهد التنصيص  
 فليراجع ويحرر (مسحود)

واذا النية انشبت (اي  
 علقّت (اظفارها) القيت  
 كل نعمة لا تنفع \* التهمة  
 الخربة التي تجعل معادة  
 اي تعويدا اي اذا علق  
 الموت مخلبه في شئ لذهب  
 به بطات عنده الجبل (شبه)  
 الهذل في نفسه (النية  
 بالسبع في اغتيال النفوس  
 بالقهر والغلبة من غير تفرقة  
 بين نقاع وضرار) ولا رقة  
 لرحوم ولا بقيا على ذي  
 فضلة (فانبت لها) اي  
 للنية (الاظفار التي لا يكمل  
 ذلك اي الاغتيال (فيه)  
 اي في السبع (بدونها)  
 تحقيقا للبالغة في التشبيه  
 فتشبيه النية بالسبع استعارة  
 بالكناية واثبات الاظفار  
 لها استعارة تخيلية

يروى ان عبد الله بن عباس او الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما استأذن على معاوية  
 في مرض موته لبعوده فادهن معاوية واكنحل وامر ان يقعد وبسند وقال انه نواله  
 بالدخول وايضا قائما وينصرف فلما دخل عليه وسلم انشد معاوية قوله في هذه القصيدة  
 وتجلدى للشامتين اريهم الليث فاجابه ابن عباس او الحسن بن علي الفور \* واذا النية  
 نشبت اظفارها \* الليث ثم ما خرج من داره حتى سمع الناعية عليه \* وابوذؤيب اسمه  
 خويلد بن خالد بن محرث ينتمي نسب لزار وهو احد الخضرمين الذين ادركوا  
 الجاهلية والاسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم وحدث ابو ذؤيب قال  
 بلغنا في البادية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلل فبت باطول ليلة حزنا حتى قرب  
 البحر فاسفرت حتى اتت المدينة فوجدت بها شجها بالبكاء كمنجج الحج بمقات فقلت  
 له فقالوا رسول الله قدمنا فجنبت الى المسجد فوجدته خاليا فانبت يث رسول الله  
 فاصبت يثه مرتجعا وقيل هو مسجي وقد خلا به اهله فقلت اين الناس فقبل  
 في سقيفة بني ساعدة صاروا الى الانصار فجنبت السقيفة فحضرت مباينة عمر لابي  
 بكر ومباينة الناس له ايضا ثم رجع ابو بكر ورجعت معه فشهدت الصلوة على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وشهدت مدفنه وعن الزبير بن بكار قال حدثني عمي قال كان  
 ابو ذؤيب الهذلي خرج في جند عبدالله بن سعد ابى سرح احد بني عامر بن لؤي الى  
 افرقية غازيا في سنة ست وعشرين في زمن خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه فلما فتح  
 عبدالله بن سعد افرقية وما والاها بعث عبدالله بن الزبير في جند بشيرا لعثمان وكان  
 من جملة الجند ابو ذؤيب فلما قدموا مصرمات ابو ذؤيب فيها كاولاده (قوله النية)  
 من منى الشئ اذا قدر سمي الموت بها لانه مقدر ام فاري (قوله اي علقّت اظفارها)  
 اي مكنتها من هالك (قوله القيت) اي وجدت كل نعمة لا تنفع بعني عند ذلك النش  
 (قوله الخربة) يفتح الحاء والراء المهملة وبعدها زاي مجمة مفتوحة (قوله معادة)  
 المعادة والتعويد والعودة كلهما بمعنى وهي الشئ الذي يعلق على عنق الصبيان  
 صونالهم عن العين او الجن على زعمهم (قوله اي تعويدا) اي تحصينا (قوله في اغتيال)  
 اي اهلاك (قوله بالقهر والغلبة) الباء للابسة اي اغتالا مانيسا بالقهر والغلبة بحيث



والاستعارة بالكنية  
والاستعارة التخيلية  
فعلان من افعال التكلم  
متلازمان اذ التخيلية  
يجب ان تكون قرينة  
للمكنية البتة والمكنية  
نحب ان تكون قرينتها  
تخيلية البتة فقل قولنا  
اظفار النية الشبيهة  
بالسبع اهلكت فلان يكون  
ترشيعا للتشبيه كما ان  
اطول لكن في قوله عليه الصلاة  
السلام امر عكن لحوقا  
اطول لكن يد اى فعمه ترشيع  
للمجاز هذا ولكن تفسير  
الاستعارة بالكتابة بما ذكره  
المصنف شئ لا مستند له  
في كلام السلف ولا هو  
مبنى على مناسبة لغوية  
ومعناها المأخوذ من كلام  
السلف هو ان لا يصرح  
بذكر المستعار بل يذكر  
رديفه ولازمه الدال عليه

للمشبه وقوله فعلان اى لفظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ وهذا وان فهم  
مما سبق لكنه اعاده توطئة لقوله متلازمان واعلم ان المصنف انما خالف القوم في المكنية  
واما التخيلية فهو موافق لهم فيها بخلاف السكاكى فانه خالفهم في كل من المكنية  
والتخيلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتى (قوله متلازمان) اى كل منهما لازمة للآخرى  
فلا توجد احدهما بدون الاخرى (قوله يجب ان تكون قرينة للمكنية) فلا توجد  
التخيلية بدون المكنية اى لانها لو صحت مع التصريحية او مع مجاز آخر كانت ترشيعا  
اذ الفرق بين الترشيح والتخييل وان كان كل منهما لازما للمشبه به مخصوصا به ان الترشيح  
يكون في غير المكنى عنها والتخييل يكون في المكنى عنها فان قلت فهل يتصور بينهما  
فرق آخر سوى كون الترشيح لتصريحية او للمجاز المرسل وكون التخييل قرينة  
للمكنى عنها قلت قد قيل ان التخييل لابد ان يكون به كمال وجه الشبه او قوامه كما مر  
والترشيح يكون بمطلق لازم محض (قوله والمكنية يجب ان تكون قرينتها تخيلية)  
اى عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشاف كما يأتى (قوله فقل قولنا الخ) الاولى  
فقل الاظفار في قولنا الخ وهذا جوب عما يقال كيف تقول ان المكنية والتخيلية  
متلازمان مع ان التخيلية قد وجدت بدون المكنية في المثال المذكور لانه صرح فيه  
بالتشبيه وهو كما يجمع في الصريحة منع في المكنية وحاصل الجواب بالنع لان الاظفار في  
المثال المذكور ترشيع للتشبيه لا تخيل اذ كما ترشيع الاستعارة يرشيع التشبيه وكذلك المجاز  
المرسل كما في الحديث والحاصل ان الترشيح لا يخص بالاستعارة التصريحية بل يكون  
للتشبيه ويكون للمجاز المرسل والمجاز العقلي ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها  
التي هى التخيلية ويصح جعله في هذه الحالة ترشيعا للتخيلية الواقعة قرينة للمكنية  
لانها اما مصرحة كما يقول السكاكى او مجاز عقلي كما يقوله غيره وكل منهما يجوز  
ترشيحه فضايط الترشيح ان يذكر ما يلائم المشبه به او التجوز عنه او الاصل الذى  
حق الاسناد ان يكون له في الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفي التشبيه  
والمجاز العقلي يعتبر مطلقا امامثاله في التشبيه فكما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
اهلكت فلانا واما مثاله في المكنى عنها فكان يقال ان ثبت النية اظفارها بفعلان  
ولها لبد وزئير واما مثاله في التصريحية فكما مر في قوله

\* لدى اسد ساكى السلاح مقذف \* له لبد اظفاره لم تقلم \*

واما مثاله في المجاز العقلي فكما في قوله

\* اخذنا باطراف الاحاديث بينا \* وسالت باعناق المطى الا باطح \*

فانه بعد ماشبه السير بالسيان وعبر به عنه اسنده الى الاطح جمع البطح وهو المكان  
التسع الذى فيه دقاق الحصا اسنادا مجازيا واعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير  
حقيقة وهو القوم فهو ترشيح للمجاز العقلي واما مثاله في المجاز المرسل فكما في قوله

صلى الله تعالى عليه وسلم لازواجه الطاهرات \* امر عكن لحواشي اطولكن يدا  
 فان البد مجاز مرسل عن النعمة لصدورها عن البد وقوله اطولكن ترشح لذلك المجاز  
 لانه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم للبد الاصلية لان الانعام  
 انما يكون بها وقد يقال ان الانعام والاعطاء كمالا لم البد الاصلية لانه يكون بها يلائم  
 النعمة ايضا لانها متعلقة فيكون مشتركين الاصل والفرع فلا يكون ترشحا ومعنى  
 اطولكن اكثر كن طولا اى انعاما واعطاء وجعل اطولكن مأخوذ من الطول بالضم  
 وهو ضد القصر ليناسب البد الاصلية فيكون ترشحا يؤدى الى خلو الكلام عن الاخبار  
 بكثرة الجود المقصود اللهم الا ان يقال انه استعير الطول بالضم للتساع في العطاء  
 وكثرته فيكون ترشحا باعتبار اصله لما تقرر من ان الترشح يجوز ابقاؤه على حقيقة  
 لم يقصد منه الاتقوية ويجوز استعارته للملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ قوله رشح  
 للمجاز اى المرسل كما علمت (قوله هذا) اى افهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) اى  
 من انما التشبيه المضمر في النفس (قوله لاستندله في كلام السلف) اى لانه لم ينقل عن  
 احد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله ولا هو مبنى على مناسبه لغوية) اى لان  
 اضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ الى غير معناه حتى يكون مناسباً لان يسمى بالاستعارة  
 كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى (قوله هو ان لا يصرح الخ) اى ذران لا يصرح  
 اى اسم الشبه به المستعار في النفس الموصوف بدم التصريح به بالاستعارة بالكتابة  
 عند السلف المنظر المذكور لاعداد التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله به يد ر)  
 اى بل يصرح بذكر رديفه وقوله ولازمه تفسير للرديف (قوله نصريح بذكر المستعار)  
 اى بمذكور هو المستعار وقوله اعنى السبع اى اعنى لفظ السبع (قوله على ذلك لازم)  
 اى لازم مبدوله لان الاظفار انما هى لازمة للدلول لفظ السبع اعنى الحيوان المفترس اى قوله  
 لينقل منه اى من ذلك اللازم الى المقصود اى الى المقصود استعارته وهو السبع (قوله كما هو  
 شأن الكتابة) اى فانه ينقل منهما من اللازم المساوى الى المزموم والحاصل ان قونا اظفار  
 النية نشبت بفلان يقصد بالاظفار فيه ان يكون كناية عن السبع المقصود استعارته  
 للنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا القصد فقد صح انما نصريح  
 بالمستعار الذى هو السبع بل كناية عنه ونهنا عليه بمرادفه لينقل منه الى المقصود  
 استعارته (قوله هو لفظ السبع الغير المصرح به) اى بل كنى عنه برديفه (قوله قال  
 صاحب الكشاف) هذا حينئذ نقله عن السلف وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف  
 ومن قبله ومن معه (قوله ان من اسرار البلاغة الخ) اى اذا كان المقام مقتضيا للاستعارة  
 دون الحقيقة بان كان المقام مقام تأكيد او مبالغة في مدح او ذم او كان المقام مقام  
 خطاب الذكى دون الغبي فان من لطائف تلك البلاغة التى هى الاتيان بالاستعارة  
 المناسبة لذلك المقام ان سكتوا عن ذكر الشيء المستعار الى آخره وانما كان ذلك من

اسرار البلاغة لان التوصل الى الجواز بالكناية اعذب واغنى من ذكر نفس الجواز  
 كما لا يخفى (قوله عن ذكر الشئ) اى اللفظ (قوله ثم رمزوا الخ) اى بشير واوباه ضرب  
 ونصر (قوله من رواده) اى لوازمه اى لوازم معناه (قوله على مكانه) الضمير له استعار  
 والمكان هنا مصدر لكان التامة اى على كينونه ووجوده اى ملاحظته فى الذهن  
 (قوله نحو شعاع يفرس افرانه) اى قد شبه الشجاع بالاسد تشبيها مضرا فى النفس  
 وادعى انه فرد من افراده واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكناية واثبات  
 الافتراض تخيل وهو عند صاحب الكشف مستعار لافلاك الاقراص فهو استعارة  
 تحقيقية قرينة للمكنية (قوله فيه بنية) اى فى هذا الكلام تنبيه على ان الشجاع  
 اثبت له الاسدية وانه فرد من افراده وقد رمز لذلك بشئ من رواده وهو الافتراض  
 ان قلت المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد لالفاظه فلم يكن عند حتى يسمى استعارة  
 بالكناية قلت الكناية بالاظفار مثلا عن ثبوت معنى الاسدية للنية مثلا سببية عن تبعية  
 اطلاق لفظ السبع على النية فهذا الاعتبار كانت الاظفار كناية عن اللفظ ايضا  
 لاشارها به (قوله وهو صريح فى ان المستعار هو اسم الشبه المتروك) اى فصرح  
 كلامه موافق لما حوّد من كلام السلف فى معنى الاستعارة بالكناية الا انه نحا لهم  
 فى قرينتها وذلك لانها عند السلف يجب ان تكون تخيلية واما عند صاحب الكشف  
 فلا يجب ان تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية فتضابط قرينتها عنده ان يقال ان لم يكن  
 للشبه لازم شبه رادف المشبه كانت القرينة تخيلية كما فى اظفار النية اى محالها  
 فثبت بفلان وان كان للشبه لازم شبه رادف المشبه كانت تلك القرينة استعارة  
 تحقيقية كما فى يقضون عهد الله وشجاع يفرس افرانه وعالم يعترف منه الناس فالقرينة  
 لاستعارة الحبل للعهد فى الاول واستعارة الاسد للشجاع فى الثانى واستعارة البحر  
 للعالم فى الثالث عند السلف تخيلية وهى اثبات انقضى الذى هو من روادف الحبل  
 للعهد واثبات الافتراض الذى هو من رادف الاسد للشجاع واثبات الاغراف الذى  
 هو من روادف البحر للعالم واما صاحب الكشف فيقول قد شبه العهد بالحبل فى النفس  
 يجمع الربط فى كل فان العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشبان بالحبل وادعى  
 ان العهد فرد من افراد الحبل واستعير له اسمه فى النفس على طريق المكنية وشبه ابطال  
 العهد بقض طاقات الحبل واستعير القرض للابطال واشتق من النقض يقضون  
 بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية وفى المثال الثانى  
 يقول انه شبه الشجاع بالاسد وادعى انه فرد من افراده واستعير فى النفس اسمه على  
 طريق الاستعارة بالكناية وشبه بطش الشجاع وقلته لافرانه بافتراض الاسد واستعير  
 اسم المشبه به للشبه واشتق من الافتراض يفرس بمعنى يطش ويقتل على طريق  
 التصريحية التحقيقية التبعية وفى المثال الثالث شبه العالم بالبحر يجمع الانفعال

فالمقصود بقولنا اظفار  
 النية استعارة السبع للنية  
 كاستعارة الاسد للرجل  
 الشجاع الا انالم نصح  
 بذكر المستعار اعنى السبع  
 بل اقصروا على ذكر  
 لازمه وهو الاظفار لينقل  
 منه الى المقصود كما هو  
 شأن الكناية فالمستعار  
 هو لفظ السبع العير  
 المصرح به والمستعار منه  
 هو الحيوان المفرس  
 والمستعار له هو النية قال  
 صاحب الكشف ان من  
 اسرار البلاغة ولطائفها  
 ان يستكنوا عن ذكر الشئ  
 المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر  
 شئ من رواده فينبهوا  
 بذلك الرمز على مكانه  
 نحو شجاع يفرس افرانه ففيه  
 تنبيه على ان الشجاع اسد  
 هذا كلامه وهو صريح  
 فى ان المستعار هو اسم  
 المشبه به المتروك صريحا  
 الرموز اليه بذكر لوازمه

بكل واحد على انه فرد من افراده واستعير في انفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية  
 وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاغتراف من البحر واستعير الاغتراف للانتفاع واشتق  
 من الاغتراف يغترف بمعنى ينفع على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية التبعية  
 وكذا يقاس على ما ذكر ما عائله قال العلامة السيد فان قلت اذا كان النقص ونظائره  
 من الاثر اس والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مصرحا بها  
 قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنيات عن الاستعارات المكنى  
 عنها مع استعمالها في معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها  
 متفرعة عن الاستعارات الاخر المكنى عنها صارت كنيات عنها فان النقص انما  
 شاع استعماله في ابطال الهد من حيث تسميتهم العهد حبلا فلما نزلوا العهد منزلة  
 الحبل وسموه به نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم  
 يصح استعارة النقص للابطال وقيس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانها تابعة  
 لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم او انه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك  
 الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك  
 الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وهذا لا ينافي كونها في انفسها استعارة على  
 قياس ما عرف من ان الكناية لاتا في ارادة الحقيقة فالافتراس مع كونه استعارة مصرحا  
 بها كناية عن استعارة الاسد للرجل الشجاع . بقي شيء آخر وهو ان ما افاده كلام  
 صاحب الكشاف من ان المستعار هو اسم التشبيه المتروك مشكل وذلك ان اللفظ  
 المستعار من افراد المجاز اللغوي المعروف بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والاسد  
 المتروك امر مضمرة في النفس لم يقع فيه استعمال في غير ما وضع له اللهم الا ان يقال مرادهم  
 بقولهم في تعريف المجاز الكلمة المستعملة تحقيقا او تقديرا فتأمل ( قوله وسيجيئ الخ )  
 جواب عما يقال ان الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا الى المذهب السلف  
 ولم يتعرض هنا للمذهب السكاكي فيها فاجاب الشارح بان مذهبه فيها ياتي الكلام عليه  
 فلا حاجة للكلام عليه هنا ( قوله وكذا قول زهير ) هذا اشارة الى مثال آخر فيه  
 الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذي هو احد القسمين  
 السابقين وانما اتى به مع تقدم مثال آخر له للاشارة الى ان من امثلة المكنى عنها  
 ما يصح ان يكون من التصريحية الحقيقية على ما يقرره بتأويل سبذكره فيه والمراد  
 بزهير المذكور زهير بن ابي سلمى بضم السين وسكون اللام والدكعب صاحب بانث  
 سعاد القصيدة المشهورة ( قوله اي سلا ) هذا بيان للغي المراد من اللفظ وقوله مجازا  
 نصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير اي افسره بسلا  
 حالة كونه مجازا وقوله من الصحوخير لمتدا محذوف اي وهو اي صحا مشتق  
 من الصحوخير خلاف السكر وهذا بيان للغي الاصل من اللفظ وحاصل ما اراده الشارح

وسيجيئ الكلام على ما ذكره  
 السكاكي ( وكذا قول زهير  
 صحا ) اي سلا مجازا  
 من الصحوخير خلاف السكر

ان صحا مشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والافاقة منه اطلقه الشاعر واراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه فشب السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والافاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشود والمصالح واستعار اسم المشبه به للشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح استعارة تصريحية تبعية هذا والاولى للشارح ان يقول من الصحو بمعنى خلاف السكر لان الصحو في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم خلافا لظاهر قول الشارح من قصره على الاول فتأمل (قوله عن سلى) اى عن حب سلى اى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه وال في القلب عوض عن المضاف اليه اى قلبى وفي الاطول عن سلى اى معرضا عنها (قوله واقصر باطله) اعلم ان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار والتعدي بمعنى قال في الصحاح اقصرت عن الشيء اى كفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عن الشيء بلال فباطل القلب ميله الى الهوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح اسناد اقصر اليه في كلام الشاعر واجاب بعضهم بان في قول الشاعر واقصر باطله قلبا والاصل واقصرت عن باطله فحق اقصر ان يسند لذي القدرة ويتعدى لغيره كالباطل بمعنى قلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد ان كان مجرورا والضمير مضافا اليه واجاب بجواب آخر وحاصله انه لا حاجة لذلك القلب لجواز ان يراد بالاقصر معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقي فقول الشارح يقال اقصر اى فلان عن الشيء وقوله اى تركه وامتنع عنه اى مع القدرة عليه وهذا اشارة لبيان المعنى اللغوى للاقصر وقوله اى امتنع باطله عنه اى اتنى باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر واقصر باطله تفسير مراد اشارة الى ان المراد من الاقصر معناه المجازى وهو مطلق الامتناع وقوله وتركه اى وترنه الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الاصلى وهو الخلو من المشق تفسير لقوله اى امتنع باطله عنه (قوله وعرى افراس الصبا) يحتمل ان يكون نائب الفاعل ضمير القلب وافراس بالنصب مفعوله الثانى اى عرى القلب افراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوى في الاسفار ومعنى تعرية القلب عن افراس الصبا وعن رواحله ان يحال بينه وبين تلك الافراس والرواحل بحيث تزال عنه ويحتمل ان يكون نائب فاعل عرى هو الافراس فيكون المعنى ان افراس الصبا ورواحله عريت من سروجهما وعن رحالهما التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله اراد زهير الخ) قد علمت ان البيت المذكور يحتمل ان تكون الاستعارة المعتبرة فيه بالكناية وان تكون تحقيقية فاشار المصنف الى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله اراد الخ و اشار الى تحقيق معنى الاستعارة الحقيقية فيه

(القلب عن سلى واقصر باطله) يقال اقصر عن الشيء اذا قلعه عنه اى تركه وامتنع عنه اى امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى افراس الصبا ورواحله \* اراد زهير) ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن الحبسة من الجهل والغنى واعرض عن معاودته فبطلت آياته (ضمير فى معاودته وآياته لما كان يرتكبه

والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد ويحتمل الخ واعلم انه عند حل  
الاستعارة في البيت على التحققة تنفى الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم  
لانهم يقولون ان المكينة والتخيلية متلازمان لا توجد احدهما بدون الاخرى واما  
على مذهب صاحب الكشف من جواز كون قرينة المكينة تحققة فلا تنفى المكينة  
عند الحمل على التحققة (قوله ان يمين) اى بهذا الكلام (قوله يرتكبه) اى يفعله (قوله  
زمن المحبة) اى فى زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بانه  
لادلالة فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق وانما  
يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلى الا ان يراد بسلى جنس المحبوب كما قد يراد بحاتم  
السخى او يجعل ال فى المحبة للعهد اى محبة سلى تأمل (قوله من الجهل والغنى) بيان  
لما مراد بالجهل والغنى الافعال التى بعد مرتكبتها جاهلا بما ينبغي له فى دنياه او فى آخرته  
وبعد بسببها من اهل الغنى اى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من  
المعصية وما ينكره العقلاء (قوله واعرض عن معاودته) عطف على ترك اى انه ترك  
ما كان مرتكب له زمن المحبة من الجهل والغنى وانه اعرض عن معاودته بالعزم  
على ترك الرجوع اليه وهذا مستفاد من قوله واقصر باطله لان معناه كما مر امتنع  
باطله عنه وتركه بحاله ولو كان القلب قاصدا للمعاودة لما تركه امكن مهملا لآلته  
بالكلية فلم يكن باطله تاركه على حاله الاصل (قوله فبطلت آلته) اى فلما اعرض  
عما كان مرتكب له زمن المحبة من الجهل والغنى بطلت آلته التى توصل اليه من حيث  
انها توصل اليه من الحيل والمال والاخوان والاعوان والمراد بطلانها تعطيلها فهو  
من بطل الاجير بطلالة اى تعطيل لامن بطل الشئ بطلانا بمعنى ذهب لان المترتب  
على الاعراض عن الشئ انما هو تعطيل آلته لاذهابها وليس قوله فبطلت آلته تفسيرا  
لقوله وعزى افراس الصبا ورواحله كما فهم بعضهم والازم كون الافراس والرواحل  
او تعريضها لاستعارة تحققة كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماله المقضى لخروج الكلام عن  
وجود الاستعارة المكينة عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ وهجرانه مستلزما  
لبطلان ما وصل اليه من حيث انه يوصل اليه رتب قوله فبطلت آلته على ذلك الترك  
واما الافراس والرواحل وتعريضها او تعريضها فعلى حقيقته لانها تخيل والتخيل  
عند المصنف على حقيقته كما تقدم (قوله فشب زهير الصبا الخ) اى انه لما اراد ان يمين  
ما تقدم زعم ان يكون الصبا بالكسر مع القصر وهو الميل الى الجهل الذى اهمله واعرض  
عنه فتعطلت آلته بمنزلة جهة من الجهات اعرض عنها بعد قضاء الوطر فشبه  
فى نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التى يسار اليها لاجل تحصيل حاجة كجهة  
الحج وجهة الغزو وجهة التجارة الخ. فقول المصنف كالحج الخ على حذف مضاف  
كما علمت وهذا بناء على ان المراد بالجهة ما يتوجه اليه المسافر لاجل تحصيل غرض

(فشبه) زهير فى نفسه  
(الصبا بجهة من جهات  
السير كالحج والتجارة  
قضى منها) اى من تلك  
الجهة (الوطر فاهملت  
آلاتها) ووجه السببه  
الاشتغال التام وركوب  
المسالك الصعبة فيه غير  
مبال بمهلكة ولا محترز  
عن معركة وهذا التشبيه  
المضمر فى النفس استعارة  
بالكناية (فأثبت له) اى  
للصبا بعض ما يخص تلك  
الجهة اعنى (الافراس  
والرواحل) التى بها قوام  
جهة السير والسفر فأثبت  
الافراس والرواحل  
استعارة تخيلية (فالصبا)  
على هذا التقدير (من  
الصوبة بمعنى الميل الى  
الجهل والقنوة) يقال صبا  
يصبو صبوة وصبوا اى  
مال الى الجهل والقنوة  
كذا فى الصحاح

وقال سم المراد بجهة السير الغرض الذي يسير السائر لاجله كالحج وطلب العلم والتجارة الخ وحينئذ فلا حاجة الى تقدير (قوله الوطر) اى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة (قوله فاهملت) اى فلما قضى منها الوطر اهملت آلتها الموصلة اليها مثل الافراس والرواحل والاعوان والاقوات السفيرية والقرب وغير ذلك (قوله ووجه الشبه الخ) اى فهو مركب من عدة امور وفيه اشارة الى ان وجه الشبه في المكينة قد يكون مركبا قاله في الاطول (قوله الاشتغال التام) اى لاجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله وركوب المسالك الصعبة فيه) اى في كل من السير والصبا (قوله غير مبال بمهلكة) اى من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه وقوله غير مبال حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة غير مبال (قوله التي بها قوام جهة السير) اى قوام السير الى الجهة قاله سم او المراد التي بها قوام الجهة التي يسار اليها من حيث السير اليها ان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى وحينئذ فالناسب ان بها كاله لا قوامه قلت الكلام في السير المعتد به وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الافراس والرواحل ولو باعتبار جل زاد المسافر ومائه او ان قوله التي بها قوام جهة السير بناء على الغالب لان الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى المشاق وهى المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآت فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو ان يكون هو المشبه وجهة السير مشبها بها (قوله من الصبوة) اى مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لا من الصباء اى لانه مأخوذ من الصباء بحيث يفسر بمعناه وهو اللعب مع الصبيان ثم انه لما كان اخذه من الصبوة يصدق بان يراد به الكون صبيا كفاعل السكاكى اى المصنف بقوله بمعنى الميل الى الجهل الخ ردا عليه كذا قرر شيخنا العلامة عطية الاجهورى (قوله بمعنى الميل الى الجهل) اى الافعال التي يعد مرتكبها جاهلا بما ينبغي له في دنياه او آخرته (قوله والفتوة) اى والميل الى الفتوة وهى المروءة والكرم وتشمعل في استيفاء الذات وهو المراد هنا آه سيراى (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والياء (قوله وحبوا) بضم الصاد والياء وتشديد الواو (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه انه فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح كظريف وظراف ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبة بعض الرؤساء

\* مولاى ان واقبت بابك طالبا \* منك الصحاح فليس ذاك بمنكر \*

\* البحران وهى بلام فتى سعى \* للبحركى يلقى صحاح الجوهر \*

(قوله بالفتح) اى بفتح الصاد مع المد (قوله يقال صبي) هو بكسر الموحدة كسم

لا من الصبا بالفتح يقال  
صبي صباء مثل سمع سماعا  
اى لعب مع الصبيان  
(ويحتمل انه) اى زهيرا  
(اراد بالافراس والرواحل  
دواعى النفوس  
وشهواتها والقوى  
الحاصلة لها في استيفاء  
الذات او) اراد بها  
(الاسباب التي فلما تأخذ  
في اتباع الغنى الاوان  
الصبا) وعنفوان الشباب  
مثل المال والمنال والاعوان  
(فكون الاستعارة) اى  
استعارة الافراس  
والرواحل (تحقيقية)  
لتحقق معناها عقلا اذا اريد  
بهما الدواعى وحسا اذا  
اريد بهما اسباب اتباع  
الغنى من المال والمنال مثل  
المصنف ثلاثة امثلة الاول  
ما تكون التخيلية اثبات  
ما به كمال المشبه به والثاني  
ما تكون اثبات ما به قوام  
المشبه به والثالث ما تحتمل  
التخيلية والتحقيقية

كما قال الشارح وإنما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم وهو كونه مشبها مأخوذا  
من الصبوة لامن الصبا، لان المناسبات تشبيه المقصر بالمقصر لاتشبيه حال الصبي  
بالمقصر ولان قوله صبا القلب عن سلب الخ يدل على ان حاله المحبة والعشق لا اللعب  
مع الصبيان اذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله صبا القلب الخ ولا يناسبه الا فراس  
والرواحل ولا استعارتها الا ان يراد باللعب مع الصبيان فعل اهل الهوى والشبان  
فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله) ويحتمل انه اراد بالافراس والرواحل دواعي  
النفوس وشهواتها) اي فشيء دواعي النفوس وشهواتها بالافراس بجماع ان كلا  
منهما آلة لتحصيل ما لا يخاف الانسان عن المشقة في تحصيله واستعار اسم المشبه به للمشبه  
على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية وعطف الشهوات على دواعي النفوس  
في كلام المصنف من قبيل عطف المرادف لان الدواعي هنا هي الشهوات (قوله)  
والقوى الحاصلة لها) اي للنفوس في استيفاء الذات ان اريد بالقوى الحاصلة لها  
في استيفاء الذات ما يحملها على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي المذكورة  
وحينئذ فيكون العطف مرادفا وان اريد بهما متستعينين بالنفوس من الصحة والفراغ  
والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المغاير (قوله او اراد بها) اي بالافراس  
والرواحل الاسباب الظاهرة في اتباع النفي مثل المال والاعوان فشيء تلك الاسباب  
بالافراس والرواحل بجماع ان كلا يعين على تحصيل المقصود واستعار اسم المشبه به  
للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية (قوله وتأخذ) ضبط بتثنية الخاء  
وتخفيفها مع مد الهمزة اي تجتمع وتتفق مأخوذ من قولك تأخذت هذه الامور  
اذا اخذ بعضها بعضا بعض (قوله في اتباع النفي) اي عند اتباع افعال النفي اي  
ان هذه الاسباب قل ان يعين بعضها على ارتكاب المفسد الا في او ان الصبا فانها  
تدعو الشخص لذلك (قوله وعنفوان الشباب) اي اوله واقواه وهذا تفسير للصبا فهو  
يشير الى ان المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال نهايته وهو او ان ابتداء الشباب فانه  
او ان اتباع النفي لا الميل الى الجهل كافي لاحتمال الاول والحاصل ان الصبا في البيت  
على الاحتمال الاول بمعنى الميل الى الجهل فهو مأخوذ من الصبوة واما على الاحتمال  
الثاني فهو مأخوذ من الصبا اي اللعب مع الصبيان وحينئذ في البيت حذف مضاف  
اي نهاية الصبا اي اللعب مع الصبيان وهو وان ابتداء الشباب ووجه ارادة ابتداء  
الشباب من الصبا على الاحتمال الثاني ان الصبا صار على حقيقته والافراس والرواحل  
بمعنى الشهوات او الاسباب المذكورة وهي مناسبة لابتداء الشباب لا للميل الى الجهل  
لانه عين الشهوات فلا يصح ان يراد بالافراس والرواحل الشهوات وتضاف للصبا  
بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بجهة من جهات المسير فالمناسب  
ان يراد بالصبا ما كان يرتكبه والافراس والرواحل على حقيقتهما (قوله مثل المال الخ)

تمثيل للأسباب وقوله والنال بضم اليم اى ما يطلب وينال وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون التخييلية) اى كلام تكون التخييلية فيه الخ فانكرة موصوفة والعائد محذوف على حد واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ولا يصح ان يكون ملصولة لان العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرور به (قوله والثاني ما تكون اثبات الخ) اى والثاني كلام تكون التخييلية فيه اثبات الخ (قوله والثالث ما تحتمل الخ) اى والثالث كلام تحتمل الاستعارة فيه التخييلية والتحقبة ففاعل تحتمل ضمير عائد على الاستعارة والتخييلية بالنصب مفعوله

### فصل ٦٠ (عرف السكاكى الخ)

(قوله من الحقيقة الخ) من بمعنى فى وفى الكلام حذف مضاف اى فى احكام الحقيقة وظرفية الفصل فى المباحث من ظرفية الكل فى اجزائه لان الفصل اسم للالفاظ المتخصصة الدالة على المعاني المحسوسة والمراد بالمباحث القضايا لان المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو اثبات المحمولات للوضوعات ومحل ذلك هو القضايا وظرفية المباحث فى احكام الحقيقة وما معها من ظرفية الدال فى المدلول او ان من باقية على حالها وهى للتبعيض اى من جملة مباحث الحقيقة الخ (قوله وقعت فى الفتحاح) صفة لمباحث (قوله والكلام عليها) عطف على مباحث اى وفى الكلام عليها من الاعتراضات (قوله اى غير العقلية) اشار بهذا الى ان المراد باللغوية ما قابل العقلية التى هى اسناد الفعل او معناه لما هو له وحيثه فتشتمل العرفية والشرعية ولبس المراد باللغوية ما قابلها (قوله بالكلمة) هى جنس خرج عنه اللفظ الممهل وغير اللفظ مطلقا وقوله المستعملة فصل خرج به الكلمة الموضوعية قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فيما اى فى المعنى الذى وضعت هى اى تلك الكلمة له فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح فانه مجاز قطعاً او غلط وقوله من غير تأويل فى الوضع اى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة لانها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فانها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع والى هذا اشار بقوله واحترز اى السكاكى بالقيد الاخير الخ (قوله على اصح القولين) متعلق باحترز اى وهذا الاحتراز بناء على اصح القولين ويصح ان يكون حالاً من الاستعارة وحاصل ما فى المقام ان الاستعارة موضوعة قطعاً على كل قول وانما الخلاف فى انها مجاز لغوى بمعنى ان التصرف فى امر لغوى وهو اللفظ لانه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء او عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسداً واما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بانه فعلى انها مجاز عقلى فهى حقيقة لغوية لا يصح اخراجها وانما يخرج به المجاز الرسل وعلى

### (فصل)

فى مباحث من الحقيقة والجهاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقعت فى الفتحاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) اى غير العقلية (بالكلمة المستعملة) فيما وضعت هى له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فيجب الاحتراز عنها واما على القول بانها مجاز عقلى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى

انها مجاز لغوي وهو الاصح يحتاج لاجرا بيقيد زائد على قوله فيما وضعت له اذا تخرج  
 بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للشبه بتأويل اي ادعاء انه من جنس  
 المشبه الذي وضع له اللفظ اصالة فلما بنى السكاكي تعريفه على هذا القول الاصح  
 وهو انها مجاز لغوي احتاج لزيادة قيد لاجراجها وذلك القيد هو ان وضع الحقيقة  
 لتأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل  
 في الوضع (قوله واما على القول بانها مجاز عقلي) اي مجاز سببه التصرف في امور  
 عقلية اي غير الفاظ يجعل الفرد الغير المتعارف من افراد معنى المتعارف للفظ مثل  
 جعل الشجاع فردا من افراد الحيوان المفترس الذي هو المعنى متعارف للأسد فليس  
 المراد بكون الاستعارة مجاز عقليا على هذا القول انها من افراد المجاز العقلي  
 المصطلح عليه فيما تقدم وهو اسناد الفعل او ما في معناه لغير من هو (قوله مستعمل  
 في معناه اللغوي) اي هذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوي للأسد  
 بسبب الادعاء وجعل الاسد شاملة (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) اي لوجوب  
 دخولها في التعريف لانها من جملة المحدود على هذا القول واما ضعف ذلك القول  
 لان الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه  
 لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء واما استعملت في غير ما وضعت له  
 بالاصالة فتأمل (قوله بتأويل) اي بواسطة تأويل في الوضع او ان الباء للابسة  
 متعلقة بوضعت اي فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان  
 الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق (قوله وعرف المجاز اللغوي) اراد به  
 ما قابل الحقيقة اللغوية التي عرفها اولا وحيدته فالمراد به غير العقلي فيشمل الشرعي  
 والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعة له) اي المستعملة في معنى مغاير للمعنى  
 الذي وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للابسة متعلقة بالموضوعة اي المستعملة  
 في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملابسا للتحقيق اي لتحقيقه اي تثبيته  
 وتقريره في اصله بان يبقى ذلك الوضع على حاله الاصل الذي هو تبيين اللفظ للدلالة  
 على المعنى نفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا  
 حقيقيا وادخل بيقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل لانه انما اخرج  
 المستعملة في المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيا لتأويلها بان تكون الكلمة مستعملة  
 فيما هي موضوعة له وضعا مصاحبا للتأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما  
 ادخل بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمالا في الغير) مفعول مطلق  
 لقوله المستعملة وانما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة في غير ما هي موضوعة له  
 توطئة لذكر الغير بعده ليتعلق به قوله بالنسبة الخ ولوحذفه وعلق قوله بالنسبة بغير  
 من قوله في غير ما هي موضوعة له ماضر لكنه صرح به لطول الفصل (قوله بالنسبة

فلا يصح الاحتراز عنها  
 (فانها) اي انما وقع  
 الاحتراز بهذا القيد عن  
 الاستعارة لانها مستعملة  
 فيما وضعت له بتأويل  
 وهو ادعاء دخول المشبه  
 في جنس المشبه به يجعل  
 افراده قسمين متعارفا وغير  
 متعارف (وعرف)  
 السكاكي (المجاز اللغوي  
 بالكلمة المستعملة) في غير  
 ما هي موضوعة له  
 بالتحقيق استعمالا في الغير  
 بالنسبة الى نوع حقيقتها

الى نوع حقيقتها ( متعلق بالغير كما قال الشارح ) وحيث ان المعنى المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى نوع حقيقتها اي الكلمة عند المستعمل واورد عليه ان الحقيقة هي اللفظ ويجب ان يكون نوعها لفظا آخر وحيث ان فنحل كلامه الى قولنا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة الى نوع اي لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي فاسد مثلا اذا استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له بالنسبة الى كلمة اخرى حقيقة لتلك الكلمة اعني لفظ اسد فيكون لفظ اسد له كلمة اخرى حقيقة في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد لكن ان استعمل في معنى كالحب وان المقترس كان فيه حقيقة وان استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا واجب بان اضافة نوع الى حقيقتها اضافة بيانية اي الى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها وبمحصله ان المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى كونها حقيقة اي بالنسبة الى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له ومغايرته لذلك بالنسبة الى معناها الحقيقي عند الشرعي لان الدعاء مغاير للاقوال والافعال وكذا يقال في الاسد اذا استعمله اللغوي في الرجل الشجاع فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عنده وانما اتى بقوله بالنسبة الخ لان التعريف بدونه غير مانع وغير جامع اما كونه غير مانع فلدخول بعض افراد الحقيقة فيه كالصلوة يستعملها اللغوي في الدعاء فانه يصدق عليها انها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الاركان ايضا فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الاركان وكذا يقال في الصلوة اذا استعملها الشرعي في الاركان اي انه يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق للدعاء ايضا فهي في الاركان مستعملة في غير الموضوع له في الجملة ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع انه من افراد الحقيقة احتج الى اخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها وذلك لان اللغوي اذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه ان الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الاركان الا ان تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع واما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلوة مستعملة فيما وضعت له لافي غيره وكذا يقال في الشرعي اذا استعمل الصلاة في الاركان واما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلانه لو لا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء لانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة اي في اللة ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لانه يصدق على الصلاة حثث انها مستعملة

مع قرينة مانعة عن ارادة  
معناها في ذلك النوع وقوله  
بالنسبة متعلق بالغير واللام  
في الغير للعهد اي المستعملة  
في معنى غير المعنى الذي  
الكلمة موضوعه له  
في اللغة او الشرع او  
العرف غيرا بالنسبة الى  
نوع حقيقة تلك الكلمة  
حتى لو كان نوع حقيقتها  
لغويا تكون الكلمة قد  
استعملت في غير معناها  
اللغوي فتكون مجازا لغويا  
وعلى هذا القياس ولما كان  
قوله استملا لا في الغير  
بالنسبة الى نوع حقيقتها  
بمنزلة قولنا في اصطلاح  
به الخطاب مع كون هذا  
اوضح وادل على المقصود  
اقامه المصنف مقامه اخذا  
بالحاصل من كلام السكاكي  
فقال ( في غير ما وضعت  
له بالتحقيق في اصطلاح به  
الخطاب مع قرينة مانعة  
عن ارادته ) اي ارادة  
معناها في ذلك الاصطلاح  
( واتي ) السكاكي ( بقيد  
التحقيق ) حيث قال  
موضوعه له بالتحقيق  
( لتدخل ) في تعريف المجاز  
الاستعارة ) التي هي مجاز  
لغوي ( على ما مر ) من  
انها مستعملة بما وسعت  
له بالتأويل لا بالتحقيق

في غير ما هي موضوعه له بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل واما كونها مستعملة في ما هي  
موضوعه له فذلك ليس بالنسبة الى نوع حقيقتها عند المستعمل بل عند غيره فظهر لك ان  
هذا القيد مذكور في التعريف للدخال والاخراج ( قوله مع قرينة الخ ) خرجت الكناية  
وقوله في ذلك النوع اي النوع الحقيقي عند المستعمل لغويا كان او شرعيا او من اهل العرف  
( قوله متعلق بالغير ) يحتمل وجهين احدهما ان يكون التعلق على ظاهره فيكون  
التقدير هكذا استعمالا في معنى مغاير للاصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة التي عند  
المستعمل ثانيهما ان يكون التعلق مغنويا بان يكون المجرور نفسا للغير فيكون التقدير  
استعمالا في غير كائنه مغايرة وحاصلة بالنسبة الى ذلك النوع و الى ما ذكر اشار العلامة  
سم بقوله قوله متعلق بالغير اي تعلقا مغنويا او نحويا لانه بمعنى المفاير ( قوله للعهد ) اي  
والغير المعهود هو غير ما وضعت له ثم ان الغير المعهود هو ما غير افراد الحقيقة اعني اللغوية  
والشرعية والعرفية ولانعين واحدا من تلك الافراد ولهذا اتى بقوله بالنسبة الى نوع  
حقيقتها فاذا كانت الكلمة موضوعه في عرف الشرع لمعنى ثم استعملت في شيء آخر كانت  
مجازا شرعيا وان كانت موضوعه في اللغة لمعنى ثم استعملها اللغوي في معنى آخر كانت  
مجازا لغويا وكذا اذا كانت موضوعه في العرف لمعنى واستعملها اهل العرف في غيره كان  
العرف عاما او خاصا كانت مجازا عرفيا ( قوله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة ) اي  
بالنسبة الى نوع كون تلك الكلمة حقيقة ( قوله حتى لو كان الخ ) اي كما اذا استعمل اللغوي  
الصلاة في الاركان فان حقيقتها عنده الدعاء فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له  
من حيث اللغة فتكون مجازا لغويا ( قوله ولما كان هذا القيد ) اي قوله استعمالا في الغير  
بالنسبة الخ وان كان محط القيدية قوله بالنسبة الخ واما قوله استعمالا في الغير فهو توطئة  
لذكر القيد معلوم من قوله المستعملة في غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال ان السكاكي  
لم يقل في اصطلاح به الخطاب لما نقلته عنه تقول عليه وحاصل ما اجاب به الشارح  
ان المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه انه لم يقل عنه اللفظ الصادر منه فاجاب  
الشارح بان ما عدل اليه المصنف اوضح وادل على المقصود ( قوله بمنزلة قولنا  
في اصطلاح الخ ) انما كان بمنزلة لان معناه ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى  
الذي يقع به الخطاب والاستعمال بمعنى ان المغايرة انما هي بالنسبة الى حقيقة تلك  
الكلمة عند المستعمل فان كانت حقيقتها شرعية وكان المعنى الذي استعملت فيه  
غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل الذي هو الخطاب بعرف الشرع كان مجازا شرعيا وان كانت  
حقيقتها لغوية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل اللغوي  
كانت مجازا لغويا وهكذا يقال في المجاز العرفي العام والخاص ولا شك ان هذا المعنى  
هو ما فاده قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى فرع حقيقتها لما علمت ان اصفه نوع

فلولم يقيد الوضع بالتحقيق  
لم تدخل هي في التعريف  
لأنها ليست مستعملة في غير  
ما وضعت له بالتأويل  
وظاهر عبارة المفتاح  
ههنا فاسد لأنه قال وقول  
بالتحقيق احتراز عن أن  
لا تخرج الاستعارة وظاهر  
أن الاحتراز إنما هو عن  
خروج الاستعارة لأن  
عدم خروجها فيجب أن  
تكون لازمة أو يكون  
المعنى احتراز التلا تخرج  
الاستعارة (ورد) ما ذكره  
السكاكي (بأن الوضع) وما  
يشق منه كالموضوعة  
مثلا (إذا طلق لا يتناول  
الوضع تأويل) لأن  
السكاكي نفسه قد فسر  
الوضع بتعيين اللفظ بأزاء  
المعنى نفسه وقال وقول  
بنفسه احتراز عن الجواز  
المعين بأزاء المعناه بقرينة ولا  
شك أن دلالة الأسد على  
الرجل الشجاع إنما هو  
بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى  
تقييد الوضع في تعريف  
الحقيقة بعدم التأويل

لحقيقتها إضافة بانية وإن المعنى بالنسبة إلى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية وهذا  
يرجع لقولنا بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغويا أو شرعيا أو عرفيا فأمل (قوله وادل  
على المقصود) عطف علة على معلول أو سبب على مسبب وإنما كان ادل لأن قوله بالنسبة  
إلى نوع حقيقتها ربما يؤولهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونها حقيقة  
لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك بخلاف قوله في اصطلاح به  
التخاطب قائم لا توهم فيه لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي  
يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا (قوله  
في اصطلاح الخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضع (قوله وإني السكاكي) أي في تعريف  
المجاز (قوله لتدخل الاستعارة) أي لأن قوله في غير ما وضعت له بالتحقيق صادق  
باستعمالها في غير الموضوع له أصلا كما في المجاز المرسل وباستعمالها في الموضوع له  
بالتأويل كما في الاستعارة فلولم يزد قيد التحقيق كان المنى الاستعمال في مطلق الوضع  
الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لأنها لا يصدق عليها  
أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له  
في الجملة فظهر مما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لا دخلها (قوله لأنها ليست مستعملة في غير  
ما وضعت له بالتأويل) أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما  
وضعت له في الجملة فمجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله احتراز عن أن  
لا تخرج الخ) أي فظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها وإذا احتزنا  
بالقيد من عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا لأن المحترز عنه منفي عن التعريف  
وإذا كان المنى من التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه أدلا واسطة  
بين التقبيين ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها  
منه فقد ظهر فساد ظاهر عبارته (قوله وظاهر) أي من كلامهم (قوله إنما هو عن خروج  
الاستعارة) أي لأنه إذا احترز وتباعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله  
لأن عدم خروجها) أي لأنه إذا احترز من عدم خروجها من التعريف كان الثابت  
للتعريف خروجها عنه كما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله فيجب أن تكون لازمة)  
أي على حد قوله تعالى للثالبعلم أهل الكتاب إذا المقصود ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدر  
على شيء من فضل الله (قوله أو يكون المعنى احتراز التلا تخرج الخ) أي فمن في كلامه  
للتعليل وعلى هذا فصلة الاحتراز بخدوفة فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة لأجل  
تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها (قوله ورد ما ذكره السكاكي) أي رد مقتضى  
ما ذكره السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل في الوضع

وحاصله ان السكاكى ادعى انه امتازاد في تعريف المجاز اللغوى قيد التحقيق لاجل دخول الاستعارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية قيد من غير تأويل في الوضع لاجل ان تخرج الاستعارة عنه ومقتضى هذا ان قيد التحقيق محتاج اليه في تعريف المجاز وانه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عنه الاستعارة مع انها مجاز لغوى وان قيد من غير تأويل في الوضع محتاج اليه في تعريف الحقيقة وانه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفها لدخلت فيه الاستعارة وحاصل الرد على السكاكى ان ما اقتضاه كلامه من الحاجة الى زيادة القيدين المذكورين في التعريفين مردود بانه لا يحتاج الى زيادتهما اصلا وذكروهما محض حشو ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يتوقف على شيء منهما وذلك لان ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير قيد بتحقيق ولا تأويل كاف في اخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وفي ادخالها في تعريف المجاز لان الوضع اذا اطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي. وحينئذ فلا يحتاج الى زيادة التحقيق لكون المنى عن التعريف هو الوضع الحقيقي فيبقى التأويل وهو الذى للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لان الاستعارة وان كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله كالموضوعة) اى التى عبر بها السكاكى في تعريف المجاز وقوله مثلا اى كالفعل في قول السكاكى في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله اذا اطلق) اى عن القيد بالتحقيق او بالتأويل (قوله لا يتناول الخ) اى لبراديه المعنى الاعم التناول لكل من التحقيق والتأويل بل براديه خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيق وقوله الوضع بالتأويل اى بواسطته والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه كامر (قوله فدفسر الوضع) اى المطلق (قوله بازاء المعنى) اى في مقابلته (قوله نفسه) اى ليدل عليه نفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) اى حالة كون ذلك التعيين ملتصا بقرينة (قوله ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعارة وقوله انما هو بالقرينة اى والتأويل اى وحينئذ لم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا اطلق (قوله حينئذ) اى حين اذ كان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) اى لخراج الاستعارة وذلك لانه لا يقال ان الكلمة مستعملة فيما وضعت له الا اذا لم يكن هناك تأويل بان استعملت فيما وضعت له تحقيقيا فالاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له في اخراجها (قوله وفي تعريف المجاز) اى ولا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق يعنى لادخال الاستعارة فيه وذلك لانه حيث قيل كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي فيكون

وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح لاتتم الحدود يمكن الجواب بان السكاكى لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض لفظ الوضع اشتراكين المعنى المذكور وبين الوضع والتأويل كما في الاستعارة فقيدته بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر

الوضع الحقيقي متبايناً في التأويل وهو الذي للاستعارة وحيث فلاستعارة داخلية  
 في التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لقيد التحقيق بعدمه لادخالها فيه (قوله اللهم الخ) جواب  
 اول من طرف السكاكي بالتسليم وحاصله اناسلم ان الوضع اذا اطلق لا يتناول  
 الوضع بالتأويل بل لا يدل الاعلى الوضع بالتحقيق وان السكاكي لاحظ ما ذكره لكنه  
 زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل في الوضع ليوضح المراد من الوضع كل الاتصاح  
 بمنزلة ان يقال جاء الانسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق اليه امكان حله  
 على غير معناه الحقيقي بادعاء قرينة تجوز مثلاً وعلى هذا فقول السكاكي وقول بالتحقيق  
 للاحتراز الخ معناه زيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع لانه لا ضل الاحتراز والا كان  
 ذلك القيد تقيماً للمحد لا لزيادة الايضاح (قوله ويمكن الجواب) هذا جواب ثان  
 من طرف السكاكي بالنوع وكان اللائق تقديمه على الجواب الاول لانه بالتسليم وحاصل  
 هذا الجواب اناسلم ما قاله المصنف من ان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع  
 بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي فاقى السكاكي  
 بالقيد ليكون قرينة على ان المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع  
 الصادق بالتحقيق والتأويل وعبر الشارح بالامكان لعدم اطلاعه على مقصود  
 السكاكي قال العلامة عبد الجكيم وفي هذا الجواب نظراً لاناسلم عروض الاشتراك  
 لفظ الوضع لان التبادر من الوضع عند الاطلاق الوضع الحقيقي وانما اطلق على  
 التأويل وضع تجوزاً (قوله لم يقصد ان مطلق الوضع) اي لم يقصد ان الوضع للمطلق  
 الذي لم يقيد بقيد وقوله بالمعنى اي المفسر بالمعنى الذي ذكره وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى  
 بنفسه (قوله يتناول الوضع بالتأويل) اي بحيث يكون الوضع المطلق ليفسر بما ذكره  
 من قبيل التواطىء حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول (قوله اشتراك) اي لفظي بين  
 الامرين المذكورين بحيث انه وضع لكل منهما موضع على حدة (قوله فقيده بالتحقيق)  
 اي في تعريف المجاز وقيد بعدم التأويل في تعريف الحقيقة (قوله ليكون قرينة الخ)  
 اي ليكون قرينة على ان المراد بالوضع اي الواقع في التعريف احد معنييه وهو الوضع  
 الحقيقي لان المشترك اللفظي اذا وقع في التعريف لا بد له من قرينة تعين المراد منه فقوله  
 على ان المراد بالوضع اي الواقع في التعريف وقوله معناه المذكور اي الذي ذكره السكاكي  
 وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه الذي هو الوضع الحقيقي (قوله لا المعنى الذي يستعمل  
 فيه احياناً) اي بطريق عروض الاشتراك اللفظي وقد يقال الواجب عند عدم التقيد  
 ارادة جميع معاني الوضع الشاملة للمعنى المذكور وللمعنى الذي يستعمل فيه احياناً الثاني  
 فقط وحيث فلاول للشارح ان يقول لا المعنى الذي يستعمل فيه احياناً ايضاً (قوله  
 وبهذا) اي الجواب الثاني الذي هو بالنوع (قوله يخرج) اي يحصل الجواب عن سؤال  
 آخر وارد على السكاكي من حيث تعبيره بالتحقيق في تعريف المجاز ومعنى خروج جواب

السؤال الآخر من هذا الجواب ان يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر ان يقال لان لم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لاجل دخول الاستعارة ولو سلم تأويله فلان لم يخرج الاستعارة من تعريف المجاز اذ لم يقيد الوضع بالتحقيق لان قوله في تعريفه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له لو اقتصر عليه ولم يرد قوله بالتحقيق لم يتعين ان يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظ ان يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه وينفذ دخول الاستعارة في المجاز ثم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص وحينئذ فلا حاجة للتقييد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال ان يقال ان السكاسكى لم يرد ان مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر بل اراد ان الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه (قوله لو سلم تناول الوضع) اى المنفى المذكور في التعريف وقوله للوضع بالتأويل اى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطىء (قوله فلا تخرج الاستعارة) اى من تعريف المجاز اى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير وقوله ايضا اى كالاتخرج عند زيادة القيد الاخير وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل وعلى تقدير تساوله له فكان حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لاجل دخولها في تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله في الجملة) اى بالنظر لبعض الاوضاع وهو الوضع بالتحقيق لا باعتبار جميع الاوضاع لانها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع بالتأويل (قوله ادغاية ما في الباب) اى ما في هذا المقام وهذا علة للعلل مع علته (قوله لكن لاجهة) اى لا وجه ولا سبب وقوله لتخصيصه اى الوضع المنفى الواقع في تعريف المجاز (قوله حتى تخرج الاستعارة) اى من تعريف المجاز وهذا تقرير على تخصيصه بالوضع التأويلى اى لكن لا وجه لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع التأويلى فخرج الاستعارة من التعريف البتة فيحتاج لتقييد بالتحقيق لادخالها فيه بل الوجه تخصيصه بالتحقيق وحينئذ قد دخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لادخالها لا يقال تخصيص الوضع بالتحقيق لا وجه له ايضا بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويل لا نقول المرجح لمحل الوضع على التحقيق وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع اذا اطلق يكون حقيقة في التحقيق (قوله ورد ايضا ما ذكره) اى ورد مقتضى ما ذكره السكاسكى في تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقييد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به الخطاب وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فان صنعه هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج له في تعريف الحقيقة وحاصل الرد عليه ان ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد يحتاج اليه

وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليه انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق ادغاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجهة تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) رد ايضا ما ذكره (بان التقييد باصطلاح به الخطاب)

في التعريفين معا وذلك لان وجه الحاجة اليه في تعريف المجاز هو انه لو لم يذكر فيه  
 لكان غير جامع لانه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق  
 عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة اى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم  
 مع انها مجاز وعند ذكر ذلك القيد تدخل في حد المجاز اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة  
 في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وان كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار  
 اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح به الخطاب ووجه الحاجة اليه في تعريف الحقيقة هو انه  
 لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لانه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ  
 الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى وضعت  
 له في الجملة مع انه مجاز وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لانها وان كانت  
 مستعملة فيما وضعت له في الجملة اى باعتبار وضع اللغة الا انها لم تكن مستعملة في المعنى  
 الذى وضع له اللفظ في اصطلاح به الخطاب وهو اصطلاح اهل الشرع فظهر ان قيد  
 في اصطلاح به الخطاب يحتاج الى التقييد به في التعريفين وحيث قد اقتضاء صنيع  
 السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله او ما يؤدى معناه)  
 اى كالذى عبر به السكاكى (قوله يخرج عنه نحو هذا اللفظ) اى لفظ الصلاة اذا استعماله  
 الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) اى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح  
 اللغويين (قوله وان لم يكن) اى والحال انه لم يكن مستعملا في المعنى الذى وضع له  
 في هذا الاصطلاح اى الشرعي وحيث فهو مجاز فلو لا زيادة ذلك القيد لكان تعريف  
 الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله  
 ان السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة لان الحقيقة  
 تقيد ما يفيد ذلك القيد والحقيقة مرعية عرفا ولو لم تذكر في تعريف الامور الاعتبارية  
 وهى التى يكون مدلولها واحدا وانما اختلف فيه بالاعتبار ولا شك ان الحقيقة والمجاز  
 والكناية من ذلك القبيل فان مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وانما اختلف بالاعتبار فاذا قيل  
 المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحقيقة وهى  
 كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر  
 واذا قيل الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد ان الحقيقة هى الكلمة من تلك  
 الحقيقة وهى كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تكون غير المجاز  
 والكناية وان كان الجميع شيئا واحدا في نفسه واذا قيل الكناية هى الكلمة المستعملة  
 في غير ما وضعت له مع جواز ارادة المعنى الموضوع له كان المراد ان الكناية هى الكلمة  
 من تلك الحقيقة اى كونها مستعملة في الغير مع صحة ارادة الموضوع له وهى بهذا الاعتبار  
 تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية واذا علمت ان قيد الحقيقة مرعى

او ما يؤدى معناه كما لا بد  
 منه في تعريف المجاز  
 لدخول فيه نحو لفظ الصلاة  
 اذا استعماله الشارع في  
 الدعاء مجازا كذلك (لا بد  
 منه في تعريف الحقيقة)  
 ايضا يخرج عنه نحو هذا  
 اللفظ لانه مستعمل فيما  
 وضع له في الجملة وان لم  
 يكن ما وضع له في هذا  
 الاصطلاح ويمكن  
 الجواب

عرفا في تعريف الامور الاعتبارية وان الحقيقة والجواز من ذلك القليل تعلم ان قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح به الخطاب اذ مفاده حيث انما هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للجواز ايضا قلت الاصل ذكر القيد وايضا اذا اعتبرت الحقيقة في تعريفه بصير المعنى ان الجواز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال الجواز في غير موضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة ( قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف الخ ) احرز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول وهي الامور المتبانية التي لا تجتمع في شيء واحد كالانسان والفرس فليس قيد الحقيقة معتبرا في تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يخرج الى ان يراعى في الانسان من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي هو فراس من حيث انه صاهل ولا ان يراعى في الفرس من حيث انه صاهل اذ لا التباس بين الصاهل والناطق في الماصدق ( قوله والاضافات ) عطف مرادف ( قوله كذلك ) اي مختلفان بالاضافة والاعتبار ( قوله لان الكلمة الواحدة ) اي كلفظ صلاة وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد اي كالدعاء وقوله قد تكون حقيقة اي باعتبار وضع اللغة وقوله وقد تكون مجازا اي باعتبار وضع الشرع وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للافعال المخصوصة فانه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة ( قوله فالمراد الخ ) هذا تبريع على ما مر من ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور الاعتبارية وان الحقيقة والجواز منها اي واذا علمت ذلك فراد السكاكي ان الحقيقة الخ ( قوله لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف ) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مستعملة والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله وضعت وقوله لهذا المعنى اي المراد المشار له بقوله فالمراد الخ وهذا تأييد لما ذكره من ان مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحقيقة فكأنه قال وبؤيد ما ذكره من ان مراد السكاكي ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له انه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعلق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته ( قوله لا ينجيب سألته ) هو بالرفع فاعل ينجيب محققا اي ان سألته لا يرد خائبا من غير عطية او انه بالنصب مفعول ينجيب مشددا اي لا يرد سألته خائبا قد خلق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواز اذ يشعر بان العلة في ذلك الحكم كونه جوا اذ لا كونه انسانا ولا فهو من هذه الحقيقة قد ينجيب سألته لعروض الجهل بعد مقارنة الوصف تسليم القضية انما هو باعتبار الوصف ( قوله وحيث ) اي وحين اذ كان قيد الحقيقة مراد السكاكي في تعريف الحقيقة ( قوله يخرج عن التعريف ) اي عن تعريف

بان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والجواز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه من حيث انها موضوعه لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا ينجيب سألته

الحقيقة (قوله بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له) اي وهي الهيئة المجتمعة من الاقوال والافعال اي واذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة له بل من حيث ان الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له فتكون مجازا بقى شئ آخر وهو ان رعاية الحقيقة في التعريف احالة على امر خفي فانه بعد تسليم انه امر عرفي يراعى ولولم يذكركم يكون خفيا الاعلى خواص اهل العرف والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحقيقة في الحدو الا كان معينا بالاحالة المذكورة وقد يحجب بان الامر وان كان كذلك لكن الكلام مع من له دخل في العرف وايضا هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جز ما قاله العقوبي (قوله وقد يحجب) اي يجواب ثان وحاصله ان هذا القيد هو في اصطلاح به الخطاب وان كان متروكا في تعريف الحقيقة الا انه مراد للسكاكي فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال حيث اكتفى بذكر القيد في احد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر فهلا عكس وذكره في تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف المجاز لدلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز (قوله وبان اللام الخ) عطف على قوله بان قيد في اصطلاح به الخطاب مراد الخ فهو جواب ثالث وحاصله ان اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لام العهد والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه الخطاب والوضع الذي وقع بسببه الخطاب هو الوضع المصطلح عليه عند الخطاب وحيث فلا حاجة لزيادة قيد في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة (قوله وفي كليهما نظر) اي في كل من هذين الجوابين الاخيرين وهما المتعاطفان نظر اما النظر في الاول فهو ان التعريفات يجب ان يكون كل واحد منها مستقلا متقطعا عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف منه لكمال العناية فيها ببيان المساهية فلا يجوز ان يترك قيد من تعريف ويتكل في فهمه على ما في تعريف آخر واما النظر في الثاني فحاصله ان المعهود هو الوضع المدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك انه يدل على مطلق الوضع لان الاستعمال انما يقتصر لمطلق الوضع الذي هو اعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح به الخطاب ومن غيره فاذا كان ذلك هو المعهود وهو اعم فلا اشعار له بالاختصاص الذي هو الوضع المرعي في اصطلاح به الخطاب فلا يخرج به ما ذكر اذ معنى الكلام حيث ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك ان الصلاة اذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها انها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق باللغوى في الحالة الراهنة فالعهدية التي وجدت في التعريف ليس فيها عهدية الوضع المعبر في الخطاب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على اصله فيبقى البحث آه يعقوب (قوله واعتراض ايضا الخ) المعارض

اي من حيث انه جواد وحيث يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يحجب بان قيد اصطلاح به الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز ليكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن وبان اللام في الوضع للعهد اي الوضع الذي وقع به الخطاب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعتراض ايضا على تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في حد هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي

هو المصنف في الابضاح فقد اعترض فيه على تعريف السكاكي للمجاز بأنه غير مانع  
لأنه يتناول اللفظ فكان على السكاكي ان يزيد بعد قوله مع قرينة مانعة عن ارادته  
على وجه يصح بان تكون القرينة ملاحظة لاجل اخراج ذلك واجيب عنه بان قوله  
مع قرينة على حذف مضاف اي مع نصب قرينة ولا شك ان نصب المتكلم قرينة  
يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به لان النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد  
والارادة وذلك مفقود في اللفظ لان الغالب لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم ارادته  
معنى الفرس مثلاً ان كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل اللفظ قطعاً في تعريف  
المجاز واعلم ان الاعتراض يتناول تعريف المجاز للفظ التامير ان كان المراد باللفظ  
سبق اللسان لان الغالب حينئذ قد استعمل لفظ الفرس في الكتاب وان كان المراد به  
الخطأ في الاعتقاد فلا يرد بناء على ان اللفظ موضوع للمعنى الذهني لان الغالب انما اطلق  
الفرس على معناه قاله سم (قوله وقسم المجاز الى آخر قوله وعد التمثيل منها) القصد  
من نقل هذا التقسيم قوله بعد وعد التمثيل منها لانه محط الاعتراض عليه وما قبله كله  
تمهيد له واحترز بقوله اللغوي من العقلي وبقوله الراجع الى معنى الكلمة من الراجع  
الى حكمها كما في قوله تعالى وجاء ربك فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصل في الكلام  
لقوله ربك هو الجرح واما الرفع فمجاز ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمة على اكتفاء اللفظ  
حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً  
كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء (قوله التضمن للفسادة) بالنصب نفت للمجاز  
اللغوي بان استعملت الكلمة في معنى غير ما وضعت له فذلك الكلمة التي هي مجاز فهم  
منها فائدة وهي للمعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ للدال على المقيد اذا استعمل  
في المطلق كالمرس فانه انف ليعبر يستعمل في انف الانسان من حيث انه مطلق انف  
لان حيث تشبه به في الانبطاح فانه مجاز اي يتضمن فائدة لان المعنى الاصل للكلمة  
موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن قال العلامة البيهقي وفيه نظر لانه  
ان عنى فائدة مخصوصة كالمبالغة في التشبيه عند اقتضاء المقام اياه كما في الاستعارة  
وكاملاق اسم الجزء على الكل حيث اريد اقامته في مقامه للاشعار بان لذلك الجزء  
خصوصية الكل وانه لا يتم الابيه كالعين يطلق مجازاً مرسل على الرينة فهو مسلم  
ولا يفيد في مطلق الفائدة حتى يكون قسماً لكل ما يفيد هاتين الفائدتين او غيرهما وان اريد  
انه لا فائدة فيه اصلاً لم يسلم فان المجاز مطلقاً لا يخلو عن فائدة ولو كانت تلك الفائدة هي ان  
دلالة على معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للترقر في الذهن حيث تضمن ملاحظة الاصل  
اذ بذلك يحصل مع القرينة والملاقة الانتقال منه الى لازمه آه (قوله الى الاستعارة)  
اي الى مطلق الاستعارة اعم من التصريحية والمكنية (قوله بانه) اي بسبب انه اي المجاز  
اللغوي التضمن لفائدة ان تضمن المبالغة في التشبيه كالاسد يستعمل في الرجل الشجاع

(وقسم) السكاكي (المجاز  
اللغوي) الراجع الى معنى  
الكلمة التضمن لفائدة  
(الى الاستعارة وغيرها)  
بانه ان تضمن المبالغة في  
التشبيه فاستعارة والافير  
استعارة (وعرف الاستعارة  
بان تذكر احد طرفي  
التشبيه وتريد به) اي  
بالطرف المذكور (الآخر)  
اي الطرف المتروك (مدعياً  
دخول التشبيه في جنس  
المشبه به) كما تقول في الحمام  
اسد وانت تريد به الرجل  
الشجاع مدعياً انه من جنس  
الاسد

فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن فيه فائدة اخرى كما تقدم في اطلاق العين على الرتبة  
فانه يشمر ان العين الذي هو العضو المعلوم جزؤه وان الكل الذي هو الرتبة لا يتم الابه  
فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة في التشبيه  
واما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن الجواز المرسل عنده يسمى  
المجاز الخالي عن الفائدة (قوله وعرف الاستعارة) اي التي هي احد قسمي المجاز الغوي  
المتضمن للفائدة (قوله بان تذكر احد طرفي التشبيه) لا يخفى ان احد طرفي التشبيه  
في الحقيقة هو المعنى وان الوصف بالذكر حقيقة هو اللفظ وحيث ان يجعل  
في الكلام حذف مضاف اي بان تذكر اسم احد طرفي التشبيه ولا يقال ان المراد ان تذكر  
احد الطرفين بواسطة ذكر انظر لان هذا يقتضي ان المراد به معناه وليس كذلك بل المراد به  
الطرف الآخر وقوله اي بالطرف المذكور اي باسم الطرف المذكور وقوله اي الطرف  
المتروك اي المتروك اسمه وحاصله ان تذكر اسم احد طرفي التشبيه وتريد باسم ذلك  
الطرف المذكور الطرف الآخر الذي ترك اسمه وكذا يقال في قوله الآتي وعني بالمرح  
بها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه به اي الضرف المذكور اسمه هو المشبه به ومقتضى  
قوله بان تذكر الخ ان مسمى الاستعارة نفس الذكر وهو يوافق ما مر من ان الاستعارة  
تطلق على استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن  
ارادة معناها الاصلى لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من اقسام المجاز فتكون  
لفظا لان المجاز لفظ (قوله مدعيا) حال من فاعل تذكر اي ان تذكر اسم احد الطرفين  
وتريد به الطرف الآخر حالة كونك مدعيا دخول المشبه في جنس ذلك المشبه به اي  
في حقيقته وبتلك الدعوى صح اطلاق اسم المشبه به على المشبه في المصراحة وصح  
اطلاق اسم المشبه على المشبه به في المكنية لاشتراكهما في الجنس بالدعوى (قوله كما  
تقول الخ) لما كان قوله ان تذكر اسم احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما اذا ذكر  
اسم المشبه به واريد منه المشبه كما في المصراحة ويشمل ما اذا ذكر اسم المشبه واريد به  
المشبه به كما في المكنية عنده مثل الشارح بمثالين الاول للاول والثاني للثاني (قوله  
فتثبت له ما يخص المشبه به) اي فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع  
في جنس المشبه به وهو الاسد اثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه اي اسم حقيقته  
الذي هو لفظ الاسد فانه اسم لجنسه وحقيقته الذي هو الحيوان الفرس (قوله وكما تقول  
انثبت المنية الخ) فانت لم ترد بالنية التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي الذي هو الموت  
المجرد عن السبعية الادعائية بل اردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به لكن لم ترد بها  
السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت الذي ادعيت سبعية ولما اطلق لفظ المنية  
على السبع الادعائي وهو الموت المدعى له السبعية اثبت لها ما يخص السبع المشبه به  
وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وانت خير بان هذا لا يلائم قول المصنف وتريد به

فتثبت له ما يخص المشبه به  
وهو اسم جنسه وكما تقول  
انثبت المنية اظفارها  
وانت تريد بالنية السبع  
بادعاء السبعية لها فتثبت  
لها ما يخص السبع  
المشبه به وهو الاظفار  
ويسمى المشبه به سواء كان  
هو المذكور او المتروك  
مستعاراً منه ويسمى اسم  
المشبه به مستعاراً ويسمى  
المشبه مستعاراً له (وقسمها)  
اي الاستعارة (الى  
المصرح بها والمكنى عنها  
وعني بالمصرح بها ان  
يكون الطرف (المذكور)  
من طرفي التشبيه (هو  
المشبه وجعل منها) اي  
من الاستعارة المصريح بها  
(تحقيقية وتخيلية)

الآخر لانه لم يرد بالنية هنا الطرف الآخر الذى هو السبع الحقيقى الا ان يقال ان قول  
السكاكى ان تذكر احد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقة او ادعاء وحاصل  
تقرير الاستعارة بالكناية فى ان ثبت النية اظفارها بفلان على مذهب السكاكى ان تقول  
شبهت النية وهى الموت بالسبع وادعينا انها فرد من افراده وان له فردين الفرد المعلوم  
وهو السبع الحقيقى اعنى الحيوان المفترس والفرد الادعائى وهو الموت المدعى سبعيته ثم  
اطلقنا لفظ النية على السبع الادعائى ولما اطلقناه عليه اثبتناه ما يخص السبع وهو الاظفار  
(قوله ويسمى) بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على السكاكى وكذا يقال فيما بعد (قوله)  
سواء كان هو المذكور (اى كما فى المثال الاول وقوله او المتروك اى كما فى المثال الثانى والمراد  
سواء كان مذكورا اسمه او متروكا اسمه كما علمت (قوله ويسمى اسم الشبه به مستعارا)  
اى سواء كان اسم الشبه به هو المذكور كما فى المثال الاول او المتروك كما فى المثال الثانى  
ومعنى كونه مستعارا مع انه متروك انه يستحق الاستعارة اللفظية لكنه اتركت مكنيا عنها  
بلوازم الشبه به هذا كلام السكاكى وهو دال على ان المستعار فى قولنا اظفار النية ثبت  
بفلان هو لفظ السبع والمستعار له النية وسبأى له ما يخالف ذلك وهو ان المستعار  
فى الاستعارة بالكناية هو لفظ النية المعبر به عن الاسد الادعائى وهو مقتضى قوله اولا  
ان تذكر اسم احد الطرفين وتريد به الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق بالذكر  
هو المستعار فعملت بما ذكر ان فى كلام السكاكى بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضا  
لان كلامه فى بعض المواضع يفيد ان الاستعارة بالكناية لفظ الشبه به المتروك وفى بعض  
المواضع يفيد انها لفظ لم شبه المذكور (قوله وقسمها الى المصرح بها والمكنى عنها)  
يستفاد منه انهما لا يجتمعان وكذلك من حيث المفهوم واما من حيث الصدق  
فى مادة فقد يجتمعان كما فى قوله تعالى فاذا قها الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع  
الاستعارتان فى لباس فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع من اثر الضرر كالنحول  
والاصفرار من حيث الاشتغال باللباس واستعمله اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم  
المر البشيع فتكون استعارة مصرحة نظرا للاول ومكنية نظرا للثانى وتكون الاذاعة  
تخيلا (قوله ان يكون الطرف المذكور) اى المذكور اسمه هو الشبه به اى وعنى  
بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور اسمه هو الشبه ولا ينبغي ما فى كلامه من التسامح  
لان كون الطرف المذكور اسمه مشبها او مشبه به ليس هو المصرح بها او المكنى عنها  
لان المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور (قوله وجعل منها) اى  
من الاستعارة المصرح بها بتحقيقية وتخيلية اى ولم يجعل مثل ذلك فى المكنية ولعل ذلك  
ان الشبه به فى الحقيقة لا يكون الاثباتا فى الحس والعقل والشبه به فى التخيلية لم يكن  
اثباتا الا فى الوهم والمكنية عند السكاكى لا يكون الشبه به فيها الا تخيلا كالسبع الادعائى  
فى ان ثبت النية اظفارها بفلان فان الشبه عند النية والشبه به السبع الادعائى وهو

الموت المدعى سفينه فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون الأنخيليا امتنع تسميها  
 الحقيقية والخييلة واما على رأى المصنف في المكنية فامتناع تسميها اليهما ظاهر  
 ( قوله وانما لم يقل ) اى المصنف وقسمها اليهما المشعر بانحصارها في القسمين بل عدل  
 الى قوله لجعل منها كذا وكذا المشعر بقاشي آخر وراء الحقيقية والخييلة لان التبادر  
 الخ ( قوله لان التبادر الى الفهم من الحقيقة الخ ) اى من اطلاق لفظ الحقيقة واطلاق  
 لفظ الخييلة وقوله ما يكون على الجزم اى ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون  
 استعارة تخيلية جزما لا على سبيل الاحتمال وانما كان التبادر الى الفهم ماذكر لان الاصل  
 اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه فكون تسميته جزما واطلاقه على ما يحتمل ان  
 يوجد فيه معناه فكون التسمية احتمالا خلاف التبادر ( قوله وهو قد ذكر ) اى  
 السكاكى اى والحال انه قد ذكر للصرحة فيما آخر ( قوله كما ذكر في بيت زهير ) اى  
 وهو قوله سابقا

❖ صحاح القلب عن سلى واقصر باطله • وثرى افراس الصبا ورواحله ❖

وانما لم يقل وقسمها  
 اليهما لان التبادر الى  
 الفهم من الحقيقة والخييلة  
 ما يكون على الجزم وهو  
 قد ذكر قسما آخر سماه  
 الحملة للتحقيق والخييل  
 كما ذكر في بيت زهير  
 ( وفسر الحقيقة بامر )  
 اى بما يكون المشبه المتروك  
 متحققا حسا وعقلا ( وعد  
 التمثيل ) على سبيل  
 الاستعارة كما مر في قولك  
 اراك تقدم رجلا وتؤخر  
 اخرى ( منها ) اى من  
 الحقيقة مع القطع ومن  
 الامثلة استعارة وصف  
 احدى صورتين متزعتين  
 من امور لو وصف صورة  
 اخرى

تقد وجه فيه وجهين كما تقدم احدهما ان يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر  
 واضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وعليه تكون الافراس والرواحل تخيلا قريبة  
 للمكنية والاخر ان يكون شبه اسباب استيفاء اللذة او ان الصبا بالافراس والرواحل  
 فكون الافراس والرواحل تحقيقية وذكر الصبا على هذا تجريد والحاصل انه لو قال  
 المصنف وقسمها الى الحقيقية والخييلة لاقتضى ان السكاكى حصرها في القسمين  
 وهو لا يصح لانه ذكر للصرحة فيما آخر وهى الحملة للحقيقة والخييلة فلهذا  
 عدل عن قوله وقسمها الى قوله وجعل منها الخ المقتضى ان يسميه قسما آخر وهو قسم  
 الاحتمال ولا يقال قسم الاحتمال داخل في الحقيقة والخييلة لانا اذا قلنا المصرحة  
 تقسم للحقيقة والخييلة فمعناه للحقيقة جزما واحتمالا والخييلة جزما واحتمالا  
 لانا نقول التبادر من اطلاق لفظ التحقيق والخييل ما يكون كذلك جزما لاحتمالا  
 كما تقدم وقد يقال ان هذا التقسيم اعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقتها وهذه  
 الاستعارة مجزوم بتخييلتها وهذه محتملة للحقيقة والخييلة تقسيم في الامثلة وليس  
 كلامنا في تقسيم الامثلة الى ما يحزم بان الاستعارة فيه تحقيقية او تخيلية او محتملة وانما  
 كلامنا في تقسيم مفهوم الاستعارة المصرحة ولا شك انه منحصر في نوعي الحقيقة  
 والخييلة والشان المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل ( قوله اى بما يكون الخ ) لا يخفى  
 ما في هذا الكلام من المسامحة لان الاستعارة الحقيقية ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا  
 او عقلا ولم تقدم له هذا اصلا فكان الاولى ان يقول اى لفظ المشبه المتروك للشيء المتروك  
 لفظه التحقيق حسا وعقلا والاول كلفظ اسد المنقول للرجل الشجاع في قولك رأيت  
 اسدا في الحمام والثاني كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الاحكام

الشرعية في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله وعد التمثيل) اى الاستعارة التمثيلية  
وتقدم انها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وتسمى تمثيلا مطلقا وحينئذ فلاحاجة  
لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله في الاطول وقديقال قصد الشارح زيادته  
على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاخر (قوله اى من الحقيقية) اى التى هى  
قسم من اقسام المجاز المفرد ولذا جاء الاعتراض الآتى (قوله مع القطع) اى لا الحقيقية  
مع الاحتمال (قوله ومن الامثلة) اى ومن امثلة الحقيقية على القطع وهذا مقول القول  
(قوله الحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة وصف احدى صورتين  
منزعتين من امور لو وصف صورة اخرى) فيه بحث لان المستعار ابداهو اللفظ الدال  
على الصورة المشبه بها لاوصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة فان تأول ذلك بان المراد  
بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكسبه المعنى فلايتأتى هذا التأويل في قوله  
لو وصف صورة اخرى لان المستعار له نفس المشبه لالفظه اللهم الا ان يقدر مضاف وهو  
بيان فكأنه قال ومن الامثلة استعارة لفظ احدى صورتين منزعتين من امور لبيان  
الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لو وصف صورة اخرى للغرض لاصلة لاستعارة  
آه فنارى اويقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لما بعده بيانية ويجعل في الكلام  
مضاف محذوف والمعنى استعارة دال هيئة هى احدى هيتين منزعتين من عدة امور  
بههيئة هى الهيئة الاخرى فتأمل هذا وكان الاولى للسكاكى ان يقول لو وصف الصورة  
الاخرى بالتعريف لان التكثير يوهى ان المستعار له غير احدى الصورتين المنزعتين  
والغرض ان لفظ احدهما استعير للاخرى لاغيرها كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على  
حالة الذى يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو اراءك  
تقدم رجلا وتؤخرى اخرى لبيان حالة المتزددين فعل الامر وتركه معنى يانها الدلالة  
عليها وقد تقدم ان تلك الحالة في الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر (قوله ورد  
ذلك) اى وعد التمثيل من الاستعارة الحقيقية التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله  
مستلزم للتركيب) اى لان التمثيل كما تقدم ان ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع  
لها الى حالة اخرى (قوله المناقيا للافراد) اى الذى هو لازم للاستعارة الحقيقية وذلك  
لان الاستعارة من اقسام المجاز المفرد فهى مستلزمة للافراد اذ هو وصف غير مفارق لها  
كان التركيب وصف لازم للتمثيل لايفارقه (قوله فلايصح الخ) اى واذا كان التركيب  
الذى هو لازم للتمثيل منافيا للافراد اللازم للاستعارة فلايصح الخ (قوله لان تنافى اللوازم)  
اى كالأفراد والتركيب وقوله يدل على تنافى اللزومات اى كالتمثيل والاستعارة الحقيقية  
فلايجتمعان فى شىء واحد بان يكون استعارة حقيقية وتمثيلا فوجب ان التمثيل لا يكون  
استعارة حقيقية (قوله واللازم الخ) اى والايدل تنافى اللوازم على تنافى اللزومات  
بان كان يمكن اجتماع اللزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللزامين المتنافيين كالأفراد

قوله وهذا مقول القول  
هكذا في النسخ ولنظر  
ابن القول الذى هذا مقوله  
وقوله ايضا قوله لتحقيقه  
مع القطع صفة للاستعارة  
فيه انه ليس في كلام  
الشارح كلمة استعارة  
يكون هذا صفة لها اللهم  
الا ان يكون المراد صفة  
لكلمة استعارة محذوفة  
في قول الشارح اى من  
الحقيقية والتقدير اى  
من الاستعارة الحقيقية  
فتأمل (مصححه)

والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه واجتماع اللازمين المتنافين كالافراد التركيب محال بالبداهة لاداءه لاجتماع النقيضين وهو افراد ولا افراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع في اجوبة خمسة اتي بها الشارح انتصارا للسكاكي وحاصل الاول ان السكاكي عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية الشاملة للافرادية والتركيبية ولا شك ان مطلق الاستعارة الحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب ولم يعد التمثيلية من الاستعارة الحقيقية الافرادية حتى يرد البحث (قوله وقسمة المجاز المفرد الخ) جواب عما يقال السكاكي قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما مر الى استعارة وغيرها بعد ان سماه لغويا وعرف اللغوي كما تقدم بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلزم ان يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد واذا كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم ان تكون مفردة لان قسم الشيء اخص منه ولازم الاعم لازم للاخص واذا كانت الاستعارة يلزم ان تكون مفردة فلزم على عد التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله لا توجب الخ) اي بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه ليس اخص من القسم بل بينه وبين القسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها فان المجاز والاستعارة يجتمعان في نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة البالغة في التشبيه وينفرد المجاز المفرد في نحو العين تطلق على الرينة مجازا مرسلا وينفرد الاستعارة عن المفرد في نحو اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما في تقسيم الابيض الى حيوان وغيره فان الحيوان الذي قسمت اليه الابيض بينه وبين الابيض عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الحيوان الابيض وينفرد الابيض في الجمل وينفرد الحيوان في الزنجي واذا صح كون الاستعارة ليست اخص من المفرد بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه صح تقسيمها للتمثيل وغيره فلزم التركيب في التمثيل ويلزم الافراد في غيره فيكون صدق المجاز المفرد عليها انما هو في الفرد الذي تجتمع معه فيه لا فيما تنفرد عنه وانما قلنا بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه اي من حيث ذاته ليس اخص من القسم اشارة الى انه من حيث انه قسم لا بد ان يكون اخص لان الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الابيض لكن الذي يخبر به عنه يجوز ان لا يكون مفهومه اخص كما في المثال وبهذا اندفع ما يقال محصل هذا الجواب الذي اشار له الشارح بقوله وقسمته الى قسم الشيء قد يكون اعم منه وهذا خال عن التحقيق اذا انعكاه مطبقون على ان قسم الشيء لا بد ان يكون اخص منه والحاصل انه ليس غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال بان قسم الشيء قد يكون اعم منه بل غرضه ان تقسيم المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما ان تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فتأمل (قوله على

(ورد) ذلك (بانه) اي التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافي للافراد) فلا يصح عدّه من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد لان تنافي الوازم يدل على تنافي المزومات والازم اجتماع المتنافين ضرورة وجود اللازم عند وجود المزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية لاعم الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون

ان الخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكى للاستعارة وغيرها  
 المجاز المفرد وحاصله لانسلم ان المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال كيف يجعل التمثيل  
 الذي هو مركب من اقسام المفرد بل المقسم في كلامه مطلق المجاز قسمه الى الاستعارة  
 وغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها وحيث فالمقسم صادق بالركب الذي  
 هو بعض الاستعارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث  
 كون المقسم مركبا والدليل على ان المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد انه  
 قال بعد تعريف المجاز الخ واما الجواب الاول فهو بتسليم ان المقسم في كلامه المجاز  
 المفرد ومنع كون المقسم اخص من المقسم مطلقا فاحاصله انسلم ان المقسم هو المجاز المفرد  
 لكن لا مانع من كون قسم الشيء كالاستعارة اعم منه وحيث كان الجواب الاول بالتسليم  
 والثاني بالنوع فكان الواجب تقديم الجواب الثاني على الاول لان الجواب بالنوع يجب تقديمه  
 صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو المجاز المفرد) اى بل مطلق  
 المجاز (قوله لانه قال بعد تعريف المجاز) اى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور  
 (قوله ان المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعروف بما ذكره اولا الذي هو المفرد  
 (قوله راجع الى معنى الكلمة) وهو ان تنقل الكلمة عن معناها الاصلى الى غيره (قوله  
 وراجع الى حكم الكلمة) اى وهو ان تنقل الكلمة عن اعرابها الاصلى الى اعراب آخر  
 بسبب نقصان كلمة او زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كاسمى في الفصل الا ترى (قوله  
 خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل في القيد وعكسه فهو عند السكاكى ليس  
 بمجاز مرسل كما هو عند القوم (قوله وغير استعارة) اى وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر  
 الخ) هذا من ثمة الدليل الذي استدله على ان المقسم في كلام السكاكى مطلق المجاز  
 لا خصوص المجاز المفرد المشار بقوله لانه قال الخ وحاصل كلامه ان السكاكى قد جعل  
 من جملة اقسام المجاز المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة وبالضرورة ان كلامهما خارج  
 عن المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اما كون العقلى خارجا عنه فلانه  
 هو اسناد الفعل او ما في معناه الى غير من هو له فليس داخلا في جنس الكلمة واما كون  
 الراجع الى حكم الكلمة ليس داخلا في ذلك المعروف بما ذكره فلان الاعراب الذي هو محل  
 التجوز سواء قلنا انه معنوى او لفظى غير داخلى في جنس الكلمة قطعا اما على القول  
 بانه معنوى فظاهر واما على القول بانه لفظى فلان المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو  
 لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا يتحقق له الا يتحقق لفظ آخر كهذا واذا كان  
 هذان القسمان اعنى المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة ليسا داخلى في المجاز المعروف  
 بالكلمة الخ وقد ادخلهما السكاكى في اقسام المجاز وجب ان يريد بالمجاز المقسم اعم  
 من الكلمة بان يراد به مطلق المجاز اعم من ان يكون لفظا او غيره كلمة او غيرها لاجل صحة  
 حصر المجاز في القسمين العقلى واللفوى وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز

على ان لفظ المفتاح صريح  
 في ان المجاز الذى جعله  
 مقسما الى اقسام ليس هو  
 المجاز المفرد المفسر بالكلمة  
 المستعملة في غير ما وضعت  
 له لانه قال بعد تعريف المجاز  
 ان المجاز عند السلف قسمان  
 لفظى وعقلى واللفوى  
 قسمان راجع الى معنى  
 الكلمة وراجع الى حكم  
 الكلمة والراجع الى المعنى  
 قسمان خال عن الفائدة  
 ومتضمن لهما والمتضمن  
 لفائدة قسمان استعارة  
 وغير استعارة وظاهر  
 ان المجاز العقلى والراجع  
 الى حكم الكلمة خارجان  
 عن المجاز بالمعنى المذكور

وجب ان يراد بالراجع لمعنى الكلمة اعم من المفرد والركب لا المفرد فقط والا كان الحصر  
 فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان  
 مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب آه  
 تقرير شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتفصيل هذا ان السكاكى  
 قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذى يتجاوز عن موضعه الاصلى  
 سواء كان معنى او اعرابا او نسبة ليدخل فيه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة  
 ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى اى انه المجاز الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم  
 الوضع سواء كان فى معنى اللفظ او فى حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى  
 بحكم العقل كما فى المتنازع واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة اى الى معنى  
 اللفظ مفردا كان او مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى  
 معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة  
 فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة  
 مفردا كان او مركبا فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه وتحصل  
 من كلام الشارح ان الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى باحد الامرين اما ان  
 يلتزم ان المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع الى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فجعل  
 الاستعارة التى جعلت قسما من المجاز المفرد مرادا بها مطلق الاستعارة الشاملة  
 للافرادية والتركيبية بناء على انه قد يعبر عن قسم الشئ بما يكون بينه وبين القسم عموم  
 من وجه وهو الجواب الاول او نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المتنازع  
 فجعل التقسيم على اصله من الاستيفاء للاقسام فيلزم ان يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما يسم  
 المركب فيكون تقسيم الاستعارة الى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه (قوله فيجب  
 ان يريد الخ) تقرير على ما زعم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون القسم اعم اى وظاهر  
 ان المجاز العقلى والراجع لحكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون  
 المقسم اعم من المجاز بالمعنى المذكور واذا وجب كون المراد بالمقسم اعم من الكلمة بان  
 يراد به مطلق المجاز اعم من ان يكون لفظا او غيره كلمة او غيرها وجب ان يراد بالراجع لمعنى  
 الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى اعم فى القسمين العقلى واللغوى  
 اذ لو اراد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصر المجاز فى القسمين المذكورين باطلا  
 لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج  
 عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب (قوله واجيب) اى عن هذا البحث  
 الذى اورد المصنف على السكاكى (قوله ان المراد بالكلمة) اى الواقعة فى تعريف  
 المجاز وقوله اللفظ اى وحيث اراد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية فى التقسيم  
 وحينئذ سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) اى من قوله تعالى وكلمة الله هى العليا فان المراد

فيجب ان يريد بالراجع الى  
 معنى الكلمة اعم من المفرد  
 والركب ليصح الحصر  
 فى القسمين واجيب بوجوه  
 اخر الاول ان المراد  
 بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد  
 والمركب نحو كلمة الله  
 الثانى انما لا نسلم ان التمثيل  
 يستلزم التركيب

قوله وغيرها هكذا فى النسخ  
 ولعل الاولى وغيره اى  
 التمثيل الا ان يقال ان  
 التأييد على تأويل التمثيل  
 بالاستعارة التمثيلية تأمل  
 ومحمده

بكله تعالى كلامه لان قوله هي العليا اي في البلاغة والبلاغة لانكون في الكلمة بل في الكلام قاله يس ورد هذا الجواب بان اطلاق الكلمة على اللفظ من اطلاق الاخص على الاعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة المعينة على ان النظر بكلمة الله تعالى لانه لا يناسب لان المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للفرد والركب فالنظر بها يقتضى تخصيصها في التعريف بالركب وقد يقال ان النظر بها من حيث ان الكلمة لم يرد بها في كل من الآية والتعريف معناها الحقيقي وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى تأمل (قوله ان التمثيل) اي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لان الصورة المنزعة من متعدد لا تستدعي الاتعددا ينزع منه ولا تعين الدلالة عليها بلفظ مركب فيجوز ان يعبر عن الصورة المنزعة بلفظ مفرد مثل المثل (قوله مبنية على التشبيه التمثيلي) اي وهو ما كان وجهه منزعا من متعدد فحيثما صح ذلك التشبيه صححت الاستعارة التمثيلية لا بتأنيها عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم الشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) اي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين اي فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله كما في قوله تعالى) اي كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فالل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة الكفار بحالة من استوقد النار اي وكتشبيه الثريا بعنود الملاحة في قول الشاعر \* وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى \* كعنقود ملاحة حين نوار \*

بل هو استعار مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية

واذا صححت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز ان يكون طرفاه مفردين فيجوز ان ينقل لفظ المشبه به المفرد الى المشبه بعد حذف لفظه فيكون لفظ المشبه به استعارة تمثيلية فصحح عد الاستعارة التمثيلية من اقسام المجاز المفرد وان دفع الاعتراض على السكاي ورد هذا الجواب بامور منها انه وان كان مبطلا لكلام المعارض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينفع السكاي الجواب عنه لانه مثل التمثيل بمركب وهو اني اراك تقدم رجلا الخ لكونه يرى اشتراط التركيب في التمثيل ومنها ان هذا الجواب مبنى على ان مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وان ذلك التشبيه يجري في المفردين والذي نسب للمحققين ان كلاما من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان في المفردين اصلا وعليه فاقدم من ان تشبيه الثريا بعنود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولاترد الآية المذكورة لاحتمال ان المراد بالمثل الهيئة واعلم ان الخلاف في كون التمثيل يستلزم التركيب او لا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد ايضا فذهب الشارح في حاشية الكشف الى عدم الاستلزام وانه اي التمثيل قد يكون تبعية كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشف تمثيل حالهم من تلبسهم بالهداية فقال الشارح في حاشيته يريد انه استعارة تمثيلية ورده السيد بان التبعية لا تكون الا في المفردات ضرورة انها لا تكون الا في معنى الفعل ومتعلق معنى الحرف والتمثيلية لا تكون الا في المركب فينهما تناف واجاب

الشارح بالانسلم ان الاستعارة التمثيلية لا تكون الامركبة بل مدارها على كون وجه  
 الشبه منتزعا من متعدد ورده السيدان وجه الشبه منتزع من الطرفين واذا كان  
 كذلك فلا بد فيهما من التعدد واجاب الشارح بانه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع  
 من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الاشياء كالشيء الواحد ورده السيدان  
 هذا بعيد من تقرير القوم في الاستعارة التبعية من ان معنى الحرف لا بد ان يكون جزئيا  
 ويعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات والشيء الجزئي لا ينتزع من متعدد  
 والازم التنافي لان الجزئي مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيئا بعد شيئا قال العلامة  
 عبد الحكيم والحق ان هذا تحامل من السيد على الشارح والزام بما يلزم اذ معنى الحرف  
 نسبية جزئية وهي لا تعقل الا بين متعدد اعني المنسوب والمنسوب اليه فهما داخلا  
 في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على انا لوسلنا ذلك  
 فؤخذ منه اعتماد بطريق اللزوم وان كان مفردا في حد ذاته فتأمل وذكر العلامة  
 اليعقوبي ان قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة اوجه من التجوز فان قدر  
 تشبيه الهدى بمركوب يوصل للقصود تشبيها مضمرا في النفس واتى معه بلوازم الدالة  
 عليه وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكنية وان قدر تشبيه تمسكهم  
 بالهدى واخذهم به بعلو راكب مركوبه والتصافيه ثم استعملت فيه على التي هي من  
 حروف الجر تبعا لذلك التشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وان قدر ان فيه  
 تشبيه مجموع هيئة المهدي والهدي وتمسكه بهيته راكب ومركوب فنقل لفظ احدي  
 الهمتين للآخرى كان من التمثيل وكان الاصل ان ينقل مجموع الفاظ الهيئة المشبه بها  
 كأن يقال في غير القرآن اولئك على مركوبهم الموصول للقصود او نحو ذلك لكن  
 استغنى عن تلك الالفاظ بعلی لانها تلي عن راكب ومركوب وتقدير تلك الالفاظ لا  
 في نظم الكلام بل في المعنى انتهى (قوله الثالث ان اضافة الخ) المراد بالاضافة اللفظية  
 فقوله واقرانها عطف تفسير وحاصله ان الانسلم ان التمثيل فيه استعارة مركب وانما فيه  
 استعارة مفرد وكلمة واحدة وحيث ان فلانا في بين الاستعارة التي هي قسم من المجاز  
 السمي بالكلمة وبين التمثيل لان التمثيل كلمة على هذا ايضا فقولهم اراك تقدم رجلا  
 وتؤخر اخرى المستعار هو التقديم والمستعاره هو التردد والتقديم كلمة واحدة واما  
 اضافته من جهة المعنى الى الرجل واقران تلك الرجل يكونها تقدم مرة وتؤخر مرة اخرى  
 فلا يخرج عن تسميته كلمة فان اللفظ المقيد لا يخرج بتقيده عن تسميته الاصلية واصل  
 هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المقيدة للتردد  
 واخذ منها الفعل تبعا وهذا الجواب مردود للقطع بان مجموع اللفظ المركب هو المنقول  
 عن الحالة التركيبية الى حالة اخرى مثلها من غير ان يكون لبعض المفردات اعتبار  
 في الاستعارة دون بعض وحيث تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل

الثالث ان اضافة الكلمة  
 الى شيء او تقييدها  
 اقرانها بالشيء لا يخرجها  
 عن ان تكون كلمة بالاستعارة  
 في مثل اراك تقدم رجلا  
 وتؤخر اخرى هو التقديم  
 المضاف الى الرجل المقترن  
 بتأخير اخرى والمستعاره  
 هو التردد فهو كلمة مستعملة في  
 غير ما وضعت له وفي الكل  
 نظر او ردها في الشرح  
 (وغير) اي السكاكي  
 الاستعارة (التمثيلية بما  
 لا تحقق لعناء حسا ولا عقلا  
 بل هو) اي معناه (صورة  
 وهمية محضة) لا يشوبها شيء  
 من التحقق العقلي والاحسي  
 (كلفظ الاظفار في قول  
 المهدي) واذا المنية  
 انشبت اظفارها \* القيت  
 كل نعمة لا تنفع (فانه لما شبه  
 المنية بالسبع في الاغتسال  
 اخذ الوهم في تصويرها)  
 اي المنية (بصورته) اي  
 السبع (واختراع لوازمه  
 لها) اي لوازم السبع  
 المنية وعلى الخصوص ما  
 يكون قوام اغتسال السبع  
 للنفوس به

في معناه الأصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر تلك الرجل مرة اخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة بعلم البيان في شيء آخر وهو ان هذا الجواب الثالث بتسليم ان الكلمة الواقعة في التعريف باقية على حقيقةها والجواب الاول من هذه الثلاثة الاخيرة يمنع ذلك فكان الاولى تقديم هذا الثالث على الاول كما هو عادة النظر (قوله وفي الكل) اي وفي كل من الاجوبة الثلاثة الاخيرة (قوله بما لا يتحقق لمعناه) اي بلفظ لا يتحقق للمعنى منه عند التجوز لافي الحسن لعدم ادراكه باحدى الحواس الخمس الظاهرة ولا في العقل لعدم ثبوته في نفس الامر ولما كان لا يتحقق له حسا ولا عقلا شاملا لا يتحقق له في الوهم ايضا اضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) اي اختر عتيا التخييلة باعمال الوهم اياها لان للانسان قوة لها تركيب المنفردات وتقريب المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخييلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها تسمى استعارة تخيلية كذا في الاطول (قوله محضة) اي خالصة من التحقق الحسي والعقلي فقوله لا يشوبها الخ تفسير لقوله محضة ونص كلامه في الفتح الميراد بالتخييلة ان يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا يتحقق له الا في مجرد الوهم وهذا بخلاف اعتبار السلف فان الظفار النسيه عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للنسيه فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمي محض لا يتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) اي الهذلي (قوله في الاغتياال) اي اخذ النفوس واهلاكها بالقهر والغلبة (قوله اخذ الوهم) اي شرع الوهم الذي من شانه فرض المستحيلات وتقدير الاباطيل باعمال التخييلة في تصويرها بصورته لان ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولولم يكن صحيحا في نفس الامر والمراد بالوهم القوة الوهمية (قوله واختراع) عطف على تصوير اي وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالظفار (قوله وعلى الخصوص) على معنى الباء وهو متعلق بكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير وقوله به مؤخره من تقديم اي اخذ الوهم في اختراع لوازمه اي في اختراع ما يكون به قوام اي حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص واثار بهذا الى انه ليس المراد مطلق اللوازم لان للسبع لوازم كثيرة كعدم النطق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه فان قلت جعله قوام الاغتياال بالظفار بنا في ماسبق للشارح من ان الظفار بها كمال الاغتياال لا قوامه لان الاغتياال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فان به قوام البدالة في التكلم قلت في الكلام حذف مضاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاة وفي الاطول

ان ما هنا منقول عن السكاكي فهي عبارته ولم ينبه الشارح على فسادها اعتمادا على  
 ماسبق فلا يقال ان ما هنا مناقض لما تقدم (قوله فاخترع الخ) اى فلما صور الوهم  
 النية بصورة السبع بالتصوير الوهمى واثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه  
 الشبه اخترع الوهم لتلك النية صورة وهمية مثل صورة الاظفار المختصة بالسبع  
 في الشكل والقدر (قوله ثم اطلق عليه لفظ الاظفار) اى الموضوع للصورة الحسية  
 بعد رتبة التشبيه (قوله فيكون استعارة تصريحية) اى وتجبيلية تسمى بالاستعارة  
 التصريحية التخيلية اما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل من معناه الاصلى لمعنى متخيل  
 اى متوهم لا يثبت له في نفس الامر واما كونها تصريحية فلانه قد اطلق اسم الشبه  
 وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) اى المشبه به الاظفار  
 المحققة (قوله والقرينة) اى على ان الاظفار نقلت عن معناها واطلعت على معنى آخر  
 (قوله اضافتها) اى الاظفار الى النية فان معنى الاظفار الحقيقى ليس موجودا في النية  
 فوجب ان يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الا وهما لعدم امكانه حسا او عقلا  
 (قوله والتخيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكنائية) اى واما عند المصنف والقوم  
 فهما متلازمان لان توجد احدهما بدون الاخرى فالاظفار في المثال المذكور عندهم ترشح  
 للتشبيه واما المكينة فانها لا تكون بدون التخيلية كما يأتى عند السكاكي وكذا عند القوم  
 خلافا لصاحب الكشف فانه جوز وجود المكينة بدون التخيلية (قوله ولهذا) اى  
 لكون التخيلية توجد بدون المكينة (قوله مثل لها) اى للتخيلية المنفكة عن المكينة  
 (قوله فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكنائية في النية)  
 اى لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكينة لبناء الاستعارة  
 على تناسي التشبيه فالتخيلية عنده اعم محلا من المكينة (قوله انه) اى وجود التخيلية  
 بدون المكينة (قوله لا يوجد له مثال في الكلام) اى البليغ والافقد وجدله مثال  
 في الكلام غير البليغ كالثال المذكور وكقولك لسان الحال الشبيه بالتكلم وزمام  
 الحكم الشبيه بالناقة فان قلت بل قد وجدله مثال في كلام البليغ كقول ابى تمام  
 \* لانسقنى ماء اللام فانى \* صب قد استعذبت ماء بكائى \*

(فاخترع لها) اى للنية  
 صورة (مثل صورة  
 الاظفار) المحققة (ثم اطلق  
 عليه) اى على ذلك المثل  
 اعنى الصورة التى هى مثل  
 صورة الاظفار (لفظ  
 الاظفار) فيكون استعارة  
 تصريحية لانه قد اطلق  
 اسم المشبه به وهو الاظفار  
 المحققة على المشبه وهو  
 صورة وهمية شبيهة  
 بصورة الاظفار المحققة  
 والقرينة اضافتها الى  
 النية والتخيلية عنده قد  
 تكون بدون الاستعارة  
 بالكنائية ولهذا مثل لها  
 بنحو اظفار النية الشبيهة  
 بالسبع فصرح بالتشبيه  
 لتكون الاستعارة في الاظفار  
 فقط من غير استعارة بالكنائية  
 في النية وقال المصنف انه  
 بعيد جدا لا يوجد له مثال  
 في الكلام

فانه لما اضاف الماء للام اخذ الوهم في تصور شئ للام يناسب الماء فاستعار لفظ الماء  
 الموضوع للمحقق للصورة التوهمة الشبيهة بالماء الحسى استعارة تصريحية تخيلية  
 وهى غير تابعة للمكينة قلت قال في الابيضاح لادليل في هذا البيت على انفراد التخيلية  
 عن المكينة لجواز ان يكون اتمام شبه اللام بظرف شراب مكروه لاشتماله على ما يكرهه  
 الشارب لمرارته او بشاعته فتكون التخيلية مبينة للكنى عنها او انه شبه اللام بالماء  
 المكروه نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء المكروه يسكن قليل الاوام  
 ثم اضاف المشبه للمشبه كافي لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شئ ومعنى البيت

لا نسقنى ماء الملامة فان ماء بكافى قد استعذبت وحصل لى به الرى وانقطع به العطش  
 (قوله اى اخذ على غير الطريق) اى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للادراك  
 (قوله لما فيه) اى لما فيها ذكره من كثرة الاعتبارات وهى تقدير الصور الخالية ثم تشبيهها  
 بالحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشبهين  
 ووجهين ولفظين وقد لا يتفق امكان صحة ذلك فى كل مادة او قد لا يحسن بخلاف ما ذكره  
 المصنف فى تفسير التخييلية فانه خال عن تلك الامور لانه فسرهما باثبات الامر المختص  
 بالمشبه به للمشب (قوله ولا تمس اليها حاجة) اى ولا تدعو الحاجة اليها (وقوله وقد  
 يقال) اى فى وجه التعسف (قوله ان التعسف فيه) اى فيما ذكره السكاكى فى تفسير  
 التخييلية وقوله انه لو كان اى من جهة انه لو كان الخ وقوله لوجب ان تسمى توهيمية  
 اى لانها تقرر بالوهم لما تقدم من ان المصور للنية بصورة السبع والمخترع لها صورة  
 اظفار شبيهة بالاطفار المحققة انما هو الوهم اى القوة الواهية (قوله وهذا) اى توجه  
 التعسف المشار اليه بقوله وقد يقال الخ (قوله لانه يكفى فى التسمية) اى فى تسمية شئ  
 باسم (قوله ادنى مناسبة) اى بين الاسم وذلك المسمى والمناسبة هنا موجودة وذلك  
 لان الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها ان تقرر مالا يثبت له فى نفس الامر فهما  
 مشتركان فى التعلق وحينئذ فيجوز ان ينسب لاحدى القوتين ما ينسب للآخرى المناسبة  
 بينهما والحاصل ان تصور المشبه بصورة المشبه به واختراع لوازم للمشبه بمقالة للوازم  
 المشبه به وان كان بالوهم لكنه نسب للخيال المناسبة بينهما كما علمت كذا فى سم والاحسن  
 ما تقدم عن الاطول وهذا انما يحتاج اليه ان لم يقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم  
 تخيلا لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكى بانه يكفيه فى  
 ارتكاب هذه التسمية ادنى مناسبة والى هذا اشار الشارح بقوله على انهم يسمون الخ  
 قوله (ذكر فى الشفاء) اى ذكر الام ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا فى الشفاء وهذا  
 دليل لما ذكره من العلاوة وكأنه قال وبما يدل على ان ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى  
 قول ابى على فى الشفاء ان القوة الخ (قوله هى الرئيسة) اى الغالبة على الحيوان كما قبل  
 ما قاعدنى مثل الوهم (قوله غير عقلى) اى غير صحيح كأن تحكم على ان رأس زيد رأس  
 جار (قوله ولكن حكما تخيلا) اى قد يسمى صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلا  
 (قوله وبخالف تفسيره الخ) عطف على قوله وفيه تعسف او انه عطف على تعسف بان  
 يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسما اى وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله انه  
 يعاب على السكاكى فيما ذهب اليه من تفسير التخييلية بانها لفظ لازم للمشبه به المتقول لصورة  
 وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر وهو ان تفسيره التخييلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره  
 لها يجعل الشئ الذى تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشئ يجعل اليد للشمال بفتح  
 الشين وهى الريح التى تهب من الجهة المعلومه فاليد انما هى للحيوان التصرف وقد جعلت

(وفيه) اى فى تفسير  
 التخييلية بما ذكر (تعسف)  
 اى اخذ على غير الطريق  
 لما فيه من كثرة الاعتبارات  
 التى لا يدل عليها دليل  
 ولا تمس اليها حاجة وقد  
 يقال ان التعسف فيه هو  
 انه لو كان الامر كما زعم  
 لوجب ان تسمى هذه  
 الاستعارة توهيمية لا تخييلية  
 وهذا فى غاية السقوط  
 لانه يكفى فى التسمية ادنى  
 مناسبة على انهم يسمون  
 حكم الوهم تخيلا ذكر  
 فى الشفاء ان القوة المسماة  
 بالوهم هى الرئيسة الحاكمة  
 فى الحيوان حكما غير عقلى  
 ولكن حكما تخيلا  
 (وبخالف) تفسيره  
 للتخييلية بما ذكر (تفسير  
 غيره لها) اى غير السكاكى  
 للتخييلية (يجعل الشئ  
 لشيء) يجعل اليد للشمال  
 والاطفار للنية قال الشيخ  
 عبد القاهر انه لا خلاف  
 فى ان اليد استعارة

لشيء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله بجعل الشيء) متعلق بتفسير أي يجعل  
الشيء الذي هو لازم للشبه بالشيء الذي هو المشبه (قوله بجعل اليد للشمال) أي في قوله  
\* وغداة ربح قد كشفت وقرة \* إذا أصبحت يد الشمال زمامها \*  
أي رب غداة ربح قد أزلت برودته بأطعام الطعام للفقراء وكسوتهم وإيقاد النيران لهم  
وقوله وقرة بكسر القاف أي برد شديد عطف على ربح واذا نظرت لكشفت وزمامها فاعل  
أصبحت (قوله والاطفار للمنية) أي وجعل الاطفار للمنية في قول الهذلي  
\* وإذا المنية انشبت اطفارها \* الفيت كل تمية لاتنفع \*

ثم لك لاتستطع ان تزعم  
ان لفظ اليد قد نقل عن شيء  
الى شيء اذ ليس المعنى على  
انه شبه شيئاً باليد بل المعنى  
على انه اراد ان يثبت للشمال  
يداً وبعضهم في هذا المقام  
كلمات واهية بينا فسادها  
في الشرح فتم نجه ان يقال  
ان صاحب المفتاح في هذا  
الفن خصوصاً في مثل هذا  
الإعترافات ليس بصدد  
التقليد لغيره حتى يعترض  
عليه بان ما ذكره مخالف  
لما ذكره غيره (ويقتضى)  
ما ذكره السكاكي في  
التخييلية (ان يكون  
الترشيح) استعارة (تخييلية

فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق  
اليد عليها استعارة تصريرية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره  
الاستعارة اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وكذا  
يقال في اطفار المنية على المذهبين (قوله قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما  
ادعاه المصنف من ان التخييلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء (قوله لاختلاف في ان اليد  
استعارة الخ) أي لاختلاف في ان اليد من حيث اضافتها للشمال وان في الكلام حذف مضاف  
أي لاختلاف في ان اثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ فاندفع  
ما يقال ان قول الشيخ حجة على المصنف لانه لان كون اللفظ استعارة يناقض مادامه من كون  
اللفظ حقيقة لغوية والتجوز انما هو في اثبات الشيء للشيء فان قلت قول الشيخ لاختلاف  
لا يصح اذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي قلت الشيخ عبد القاهر متقدم  
على السكاكي فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي فنفى الخلاف منه صحيح  
(قوله ثم لك لاتستطع الخ) أي لاتقدر على ذلك وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لانه  
مستحيل والا فقد ارتكبه السكاكي وهذا الذي قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم  
وابطال لمذهب السكاكي وان كان الشيخ لم يقصد الرد عليه لان السكاكي متأخر  
عن الشيخ ولا يثني ان المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله قد نقل عن شيء) كالجارحة  
الى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله اذ ليس المعنى الخ) أي كما يقوله السكاكي  
(قوله بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يد) أي ليدل ذلك على انه شبه الشمال  
بالمالك المنصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له فالاستعارة في اثبات اليد للشمال  
لا لفظ اليد (قوله وبعضهم) أي وهو الشارح الخلفي (قوله كلمات واهية) زيف بها  
كلام المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها ان تفسير السكاكي واعتباره الصورة  
الوهمية وتشبيهها بلازم المشبه واستعارة لفظها ومخالفتها لغيره في تفسير الاستعارة  
التخييلية لاجل ان يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية اذ لا يتحقق معناها الاعلى مذهبه  
لاعلى مذهب المصنف وذلك لان الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها ولا يتحقق  
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم وتشبه بمعناها الحقيقي ولا يمكن ان يخصص

تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية لانه تخصيص المذكور مخالف لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ تفسير لتوسع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي والتخييل استعارة ومجاز لغوي باتفاق فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية لزم انها ليست قسما من المجاز اللغوي وقد اجمع السلف على انها منه (قوله بنا فسادها في الشرح) وحاصله اننا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية وقولك اتفق على ان التخييل مجاز لغوي باطل اذ لم يتفق على ان التخييلية مجاز لغوي بمعنى انها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها والا لما تأنى الخلاف وانما اتفق على انه مجاز كالمجاز العقلي اذ فيه اثبات الشيء لغير من هو له وانه استعارة بالمعنى السابق وهو ان اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له واثبت له بفرزه بروز المستعير في العارية ولما كان هذا محل الوفاق تأتى الاختلاف في انه هل هناك امر وهمي مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل اطلق عليه مجازا لغويا اولا تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا الاختلاف معنوي قطعا اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على كونه مجازا فقد تبين ان تزييف كلام المصنف بما ذكره الخلفاء فاسد (قوله نعم الخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره وحاصله ان اعتراض المصنف على السكاكي بان تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه لانه ليس مقلدا لغيره واذا صح خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره اذا صح ما يقول لاسيما في الامر الذي يرجع الى اختلاف في اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كما هنا وقد يجاب بان مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها لا يعتد به ثم انه يشكل على قول السكاكي ما اذا جع بين المشبه والمشبّه في الاستعارة بالكنية كما تقول اظفار النية والسبع نشبت بفلان فان اظفار النية عنده مجاز واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيانون لا يقولون يجوزاه واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان اظفار حقيقة وانما يجوز في اثباتها للنية واضافتها اليها قال الفناري ويمكن الجواب عن السكاكي بانه يقدر في مثل هذا التركيب اظفار اخر بان يقول التقدير اظفار النية واظفار السبع كما تقرر في نظائره (قوله) يقتضى ما ذكره السكاكي في التخييلية) وهو انه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة بل لازم المشبه به (قوله ان يكون الترشيع) أي ترشيح الاستعارة المصروفة كما يدل عليه بيان الشارح وانما قال ذلك لان في وجود الترشيع للاستعارة المكنية خلافا والتفق عليه انما هو ترشيح المصروفة (قوله لزوم مثل ما ذكره فيه) أي فاما ان يلتزمه فيلزمه من يد العسف ومخالفة الغير واما ان لا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال

للزوم مثل ما ذكره (السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه) أي في الترشيع لان في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبّه فكما اثبت للنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاضفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا امر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كانية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ النية وفي الترشيع بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار

والاستبدال الذي هو المشبه  
مع ان لفظ الاشتراء ليس  
بموضوع له وهذا الفرق  
لا يوجب اعتبار المعنى  
المتوهم في التخييل وعدم  
اعتباره في الترشيع  
فاعتباره في احدهما دون  
الآخر تحكم والجواب ان  
الامر الذي هو من  
خواص الشبه لما قرن  
في التخييل بالمشبه كالتية  
مثلا جعلناه مجازا عن امر  
متوهم يمكن اثباته للمشبه  
وفي الترشيع لما قرن بلفظ  
الشبه به لم يخرج الى ذلك  
لان المشبه به جعل كانه هو  
هذا المعنى مقارنا للوازمه  
وخواصه حتى ان المشبه  
به في قولنا رأيت اسدا  
يفترس اقرانه هو الاسد  
الموصوف بالافتراس  
الحقيقي من غير احتياج الى  
توهم صورة واعتبار مجاز  
في الافتراس بخلاف ما اذا  
قلنا رأيت شجاعا يفترس  
اقرانه فانا نحتاج الى ذلك  
ليصح اثباته للشجاع  
فليتأمل

ان هذا الاعتراض لازم للقوم ايضا فكما قالوا ان اثبات الاظفار تخيل يلزمهم  
ان يقولوا ان اثبات البد في قولك رأيت اسداله لبد تخيل ايضا لان كلاهما فيه  
اثبات بعض ما يخص المشبه به مع انهم جعلوه ترشيعا وحاصل اعتراض المصنف  
مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيع والتخييل (قوله كذلك اثبت الخ) اي فقد شبه  
اختيار الضلالة بالاشتراء واستعير له اسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا  
واثبات الربح والتجارة في قوله فاربح تجارنهم ترشيع (قوله من الربح الخ) بيان  
لما يخص المشبه به (قوله هنا) اي في الترشيع وقوله امر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه  
بالربح اي ويعتبر ترشييه ذلك الامر الوهمي بالربح والتجارة المحققين واستعارة اسمهما  
للأمرين التوهميين والحاصل ان الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمنع ان يفرض  
صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيعا كما ان لفظ لازم المشبه به في التخييل  
نقل لصورة وهمية والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيع  
والتخييل وهو المبالغة في التشبيه والربط بين المشبهين ربطا يصح معه ان يكسو الوهم  
احدهما بما يكسوه الآخر (قوله اذ لا فرق بينهما) اي لانه لا فرق بينهما يقتضي عدم  
صحة قياس احدهما على الآخر (قوله الا بان الخ) استثناء منقطع لكن هنا غرق غير مانع  
من الخاق احدهما بالآخر وهو ان الترشيع عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم  
في قوله \* لدى اسد ساكي السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقم \*  
فقد اتى بلازم المشبه به وهو اللد مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد واما  
التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذا النية اثبت اظفارها  
فان الاظفار اتى بها وهي اسم لللازم المشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه  
باسمه (قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) انما كان هذا الفارق غير مانع من الخاق  
احدهما بالآخر لان هذا تقربق بمجرد الحكم لاعبرة به اذ المعنى الذي صحح اعتبار  
الصورة الوهمية موجود فيهما معا كما علت فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية  
التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بلفظ مصاحبه  
لان التعبير ليس ضد الصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المقتضية  
لاختراع الوازم. وحينئذ فاذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيع والتخييل  
فاما ان يقدر في كل منهما او يسقط اعتبارها في كل منهما واعتبارها في احدهما دون  
الآخر تحكم (قوله والجواب) اي عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكي المشار له  
بقول المصنف ويقتضى الخ وحاصله ان المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه  
وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ  
اللازم المقرون عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ماينا في حقيقة  
ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه وفي صورة الترشيع لما عبر عن المشبه بلفظ

المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتاج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم  
 المتأخرة مع امكان اعتبار نقل لفظ المشبه به لامع لازمه للمشبه (قوله وفي الترشيح للمقرن) اى  
 الامر الذى هو من خواص المشبه به (قوله لم يحتاج الى ذلك) اى الى جعله مجازا عن  
 امر متوهم يمكن اثباته للمشبه (قوله كأنه هو هذا المعنى) اى الحقيقى والكائنبة منصبه  
 على القيد اعنى قوله مقارنا والا فالشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعاً وعطف الخواص  
 على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى ان المشبه به الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء اى فالشبه به  
 فى قولنا رأيت اسداً يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير اسمه مقارنا  
 للزومه للمشبه وهو الرجل الشجاع فلا حاجة الى اعتبار امر وهمى يستعمل فيه الافتراس  
 الذى هو الترشيح مجازاً (قوله بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعاً يفترس اقرانه) هذا  
 التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخيل وقوله فالتحتمل الى ذلك اى لتوهم صورة  
 واعتبار مجاز فى الافتراس لانه لم يذكر فى المكنية المشبه به حتى يقال استعير اسمه مقارنا  
 للزومه وانما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له يلزم المشبه به بل هما متنافران فاحتج  
 الى اعتبار امر وهمى يكون لازم المشبه به مستملا فيه هذا حاصله وفى هذا الجواب  
 بحث وهو انه مبنى على انه لا ترشح الا فى المصرحة ولا ترشح فى المكنية والحق جوازه  
 فيها وحينئذ فيشكل الامر لان الترشيح فيها يفترس بلفظ المشبه نحو محالب النية ثبت  
 بفلان فانترسته فقطضى ما ذكره من الجواب انه لا بد من اعتبار امر وهمى يستعمل فيه  
 الترشيح كالتمثيل الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اعتبار  
 صورة وهمية كذا اجاب القنارى وحاصله انه لما ذكر للمشبه به لازم مع المشبه واعتبر  
 فى احدهما وهو التخييل استعماله فى صورة وهمية خفا امر الترشيح فلم يحرفه ماجرى  
 فى الامر الآخر الذى هو التخييل فان قلت اذا كان المشبه به فى قولنا رأيت اسداً يفترس  
 اقرانه الاسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للزومه يلزم ان يكون الترشح  
 غير خارج عن الاستعارة وغير زائد عليها مع انهم صرحوا بانه خارج عنها وزائد  
 عليها قلت فرق بين القيد والجموع فالشبه به فى المرشحة هو الموصوف المقيد بالصفة  
 والصفة التى جعلت قيدا وهى الترشح خارجة عنه لان المشبه به هو المجموع المركب  
 منهما كما فى التمثيلية كذا اجاب الشارح فى المطول ورده العلامة السيدان المشبه اذا كان  
 هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من تمام التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة  
 الاستفادة من التشبيه ولا مبني على تناسبه كما هو شان الترشح ويمكن ان يقال مراده  
 ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف  
 من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلوله الاستفادة منه  
 كاف فى كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسبه ولا يضر توقف

تمام التشبيه على ملاحظته الا ترى ان التشبيه في قولك رأيت بحرا تتلاطم أمواجه البحر  
الموصوف بالتلاطم الحقيقي وتعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد  
بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة. (قوله في الكلام دقة ما) اي في هذا الكلام  
المجاب به عن الاعتراض الذي اورده المصنف على السكاكي دقة ما من جهة ان كون  
حكم اقتران ما هو من لوازم التشبيه بالمشبه غير حكم اقترانه بالتشبيه يحتاج الى تأمل  
(قوله ان يكون الطرف المذكور) اي الطرف المذكور اسمه هو التشبيه والمصنف  
لا يخالف في هذا وقوله ويراد به التشبيه المصنف يخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى  
ان المكنى عنها هي نفس اللفظ وقسمية الكون المذكور استعارة مكنتها عنها انما هو باعتبار  
المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل للزوم العلم باحدهما من العلم بالآخر  
(قوله على ان المراد) اي وصح ذلك بناء على ان المراد بالنية هو السبع اي واما عند المصنف  
فالمراد به الموت حقيقة (قوله بادعاء الخ) لما كان ارادة السبع الحقيقي من النية في نحو  
المثال لا تصح اشارة الى ما تصح به ارادة الطرف الآخر الذي هو السبع من النية بقوله  
وانما صح ارادة السبع من النية مع ان المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار ادعاء ثبوت  
السبعية لها وانكار ان تكون النية شيئاً آخر غير السبع (قوله بقرينة) اي وادعاء ثبوت  
السبعية لها كائن ومتحقق بقرينة هي اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها  
وتقرير الاستعارة بالكنائية في المثال المذكور على مذهب السكاكي ان يقال شبهت النية  
التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي وادعينا انها فرد من افرادها وانها  
غير مفارقة له وان للسبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو الموت الذي  
ادعيت له السبعية واستعير اسم التشبيه وهو النية لذلك الفرد الغير المتعارف اعني الموت  
الذي ادعيت له السبعية فصح بذلك انه قد اطلق اسم التشبيه وهو النية الذي هو  
احد الطرفين واريد به التشبيه الذي هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر  
(قوله فالاستعارة بالكنائية الخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينة الخ وذلك لان  
قوله بقرينة اضافة الاظفار اليها يفيد انه لا قرينة للمكنية الا باسماء تخيلاً وانما افاد  
ذلك وهو غير صيغة قصر لانه معلوم من مذهبه انه لا قرينة لها الا التخييل حيث قال  
لاتفك المكنى عنها عن التخييلية (قوله بمعنى انه) اي الحال والشان لا توجد الخ اي  
لا بمعنى ان كلامهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم ان التخييلية عند السكاكي قد تكون  
بدون المكنية (قوله لان في اضافة الخ) اي لان في خواص التشبيه المضافة للتشبيه استعارة  
تخييلية وانما اولنا العبارة بما ذكر لانه المناسب لمذهب السكاكي (قوله بان لفظ التشبيه  
فيها اي في الاستعارة بالكنائية) اعترض على المصنف بان لفظ التشبيه نفس الاستعارة  
بالكنائية هي مذهب السكاكي وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفاً له فلو قال بان  
لفظ التشبيه الذي ادعى انه استعارة كان احسن وقد يجاب بان جعله لفظ التشبيه مطروفاً

ففي الكلام دقة ما (وعني  
بالمكنى عنها) اي اراد  
السكاكي بالاستعارة المكنى  
عنها (ان يكون) الطرف  
(المذكور) من طرفي  
التشبيه (هو التشبيه) ويراد  
به التشبيه (على ان المراد  
بالنية) في مثل ان ثبت  
النية اظفارها هو (السبع  
بادعاء السبعية لها) وانكار  
ان يكون شيئاً غير السبع  
(بقرينة اضافة الاظفار)  
التي هي من خواص السبع  
(اليها) اي الى النية  
فقد ذكر التشبيه وهو  
النية واراد به التشبيه  
وهو السبع فالاستعارة  
بالكنائية لاتفك عن  
التخييلية بمعنى انه لا توجد  
استعارة بالكنائية بدون  
الاستعارة التخييلية لان  
في اضافة خواص التشبيه  
الى التشبيه استعارة تخيلية  
(ورد) ما ذكره من  
تفسير الاستعارة المكنى  
عنها (بان لفظ التشبيه  
فيها) اي في الاستعارة  
بالكنائية كلفظ النية

في الاستعارة باعتبار انه اعم منها وان كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد وكون الاخص  
 ظرفا للاعم صحيح على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان بمعنى انه متحقق فيه  
 وحاصل ما ذكره المصنف من الرد اشارة الى قياس من الشكل الثاني تقريره ان يقال  
 لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شيء من الاستعارة يستعمل فيما  
 وضع له يتبع المشبه ليس استعارة (قوله والاستعارة ليست كذلك) اشارة لكبرى القياس  
 الذي ذكرناه اي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكي لانه جعلها من المجاز  
 اللغوي وفسرها بما ذكره الشارح وهو ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر  
 لا يقال قوله وتريد الطرف الآخر اي حقيقة او ادعاء وحينئذ فلا يرد هذا البحث على  
 السكاكي لانا بقول عبارة صريحة في ارادة الطرف الآخر حقيقة وايضا لوجعل كلامه  
 على ما ذكر لازم اطلاق الآخر في كلامه على حقيقة ومجازه وهو ممنوع لاسيما في مقام  
 التعريف وعلى تقديره جوازه فلا بد من قرينة التعميم وهي منتفية (قوله بان تذكر احد الخ)  
 اي بذكر احد اي بذكر او يمد كور هو اسم احد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وانما  
 احتجنا لذلك لانه جعلها من المجاز اللغوي الذي فسرته بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت  
 له (قوله مظنة سؤال) اي من طرف السكاكي واراد على قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا  
 وحاصله انه اذا كان المراد بالنية نفس الموت لا السبع فاوجه اضافة الاظفار اليها مع انها  
 معلومة الانتفا عنها فلو لانه اريد بالنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الاظفار معها واضافها  
 لها لان ضم الشيء لغير من هو له هدر لغو يحتاج الى عنه اللفظ البليغ (قوله واطافة نحو  
 الاظفار قرينة التشبيه) اي لانه لا مناقاة بين ارادة نفس الموت بلفظ النية واطافة الاظفار  
 لها لان اضافة نحو الاظفار في الاستعارة المكنية انما كانت لانها قرينة على التشبيه النفسي  
 لانها تدل على ان الموت الحق في النفس بالسبع فاستحق ان يضاف لها ما يضاف اليه  
 من لوازمه فاطافة الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضمر (قوله المضمر  
 في النفس) اي على مذهب المصنف (قوله وكان هذا الاعتراض من اقوى اعتراضات  
 المصنف على السكاكي) لعل الشارح اخذ قوته عند المصنف من حيث اعتناؤه ببيان  
 زده وكان في كلام الشارح محتمة للتحقيق والظن (قوله وقد يجاب عنه) اي عن رد المصنف  
 على السكاكي وقوله بانه اي الحال والشان (قوله لان المراد به السبع ادعاء) اي وهو الموت  
 المدعى سبعيته وحينئذ فليس لفظ النية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي كونه استعارة  
 ثبتت الصغرى (قوله من انا) بيان لما في قوله كما واطافة اسم لنية بيانية (قوله مراد قاله) اي حالة  
 كون اسم النية مراد قال اسم السبع (قوله بان ندخل الخ) هذا وما عطف عليه بيان لمرادفة و اشار  
 به الى ان جعل اسم النية مراد قال اسم السبع انما هو بالتأويل وليس باحداث وضع مستقل  
 فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي فيخرج عن الاستعارة ثم ان يحصل ما افاده

مثلا (مستعمل فيما وضع  
 له تحقيقا) للقطع بان  
 المراد بالنية هو الموت  
 لا غير (والاستعارة ليست  
 كذلك) لانه قد فسرهما  
 بان تذكر احد طرفي  
 التشبيه وتريد به الطرف  
 الآخر ولما كان ههنا  
 مظنة سؤال وهو انه  
 لو اريد بالنية معناها  
 الحقيقي فما معنى اضافة  
 الاظفار اليها اشار الى  
 جوابه بقوله (واضافة  
 نحو الاظفار قرينة  
 التشبيه) المضمر في النفس  
 يعني تشبيه النية بالسبع  
 وكان هذا الاعتراض من  
 اقوى اعتراضات المصنف  
 على السكاكي وقد يجاب  
 عنه بانه وان صرخ بلفظ  
 النية الا ان المراد به  
 السبع ادعاء كما اشار اليه  
 في الفتاح من انا نجعل  
 ههنا اسم النية اسما للسبع  
 مراد قاله بان ندخل النية  
 في جنس السبع للبالغة  
 في التشبيه يجعل  
 افراد السبع قسمين  
 متعارفا وغير متعارف

ان السبع تحته فردان والنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف لان المترادفين اللفظان المتحدان مفهوما وصادقا وهنا الاسد اعم من النية لان المراد منها فرد من فردى الاسد الا ان يقال مراد بالترادف الصدق فكأنه قال من انا يجعل اسم النية اسما للسبع الادعائى وصادقا عليه كذا قال يس وهو غير وارد لان هذا ترادف تخيلى كما اشار له بقوله ثم نخيل الخ لا تحقيق (قوله ثم نخيل) ينبغي ان يضبط بصيغة التكلم المعلوم عطفا على تدخل اى ثم بعد ادخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل اى على سبيل الابقاع في الخيال اى لا على سبيل التحقيق اذ لا ترادف على سبيل الحقيقة لانه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشي واحد (قوله حقيقة واحدة) اى وهى الموت المدعى سبعيته وقوله كيف يصح استفهام انكارى بمعنى التفى اى لا يصح ومضبه قوله ولا يكونان مترادفين (قوله ولا يكونان مترادفين) اى والحال انهما لا يكونان مترادفين اى بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة الا وهما مترادفان فحينئذ يتخيل ترادف النية والاسد (قوله فيتأتى لنا بهذا الطريق) اى وهى ادعاء دخول النية في جنس السبع وتخييل ان لفظيهما مترادفان (قوله دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ النية) اى انه يتأتى لنا بالطريق المذكور امران احدهما ادعاء شوب السبعة للنية لان ذلك لازم لادخالها في جنسه فصح بذلك ان لفظ النية اذا اطلق عليها اتما اطلق على السبع الادعائى فصار مستعملا في غير ما وضع له لان النية اتما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعة له فيكون استعارة ثانيها صحة اطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعائى لان ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا يراد به الا يناسب لان ادخالها في جنس السبع اتما يناسب اطلاق لفظ السبع عليها والحاصل انه بادعاء السبعة لها اطلقنا احد الطرفين وعينا الآخر في الجملة وبالترادف التخيلى صح لنا اطلاق النية على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافاة بين دعوى السبعة للنية وبين التصريح بالنية لان التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصارت النية اسما للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من ان النية من افراد السبع وبين التصريح بالنية لان التصريح بالنية كالتصريح بالسبع وحينئذ فالنية مستعملة في غير ما وضعت له ولا يخفى ان حاصل ما ذكر ان النية اطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى آتفا (قوله وفيه نظر) اى وفي هذا الجواب نظر وحاصله ان ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة فكما اتنا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يضرب استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل هو مجاز فكذلك اذا جعلنا اسم النية مراد فالاسم السبع بالتأويل لم يضرب استعماله في الموت المدعى سبعيته مجازا حتى يكون استعارة بل هو حقيقة وادعاء السبعة للموت الذى اطلقت النية عليه لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقة في نفس الامر اذا لادعاء لا يخرج الاشياء عن حقايقها وهذا حاصله

ثم نخيل ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى النية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ النية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا لفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحثية مراد في تعريف الحقيقة اى هى الكلمة المستعملة فيها هى موضوع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق ولا نسلم ان استعمال لفظ النية

في الموت في مثل اظفار النية استعمال فيما وضع له ﴿ ٤٦٠ ﴾ بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله

ما ذكره المصنف من الرد اولا (قوله لان ما ذكر ) اى من ادعاء السبعة للنية اى الموت . لا يقتضى الخ (قوله حتى تدخل الخ) تفريع على كون المراد الخ يعنى ان كون المراد بالنية غير ما وضعت له المتفرع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من ان المراد بالنية النية المدعى سبعيتها (قوله للقطع بان المراد بها الموت) اى وادعاء السبعة لذلك الموت لا يخرجها عن اطلاقها على معناها الحقيقي في نفس الامر اذا الادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها (قوله وهذا اللفظ) اى لفظ نية (قوله لا يقتضى الخ) اى لان تخيل الترادف وادعاءه لا يقتضى الترادف حقيقة كما علمت (قوله ويمكن الجواب) اى عن اصل الاعتراض الذى اوردته المصنف على السكاكى (قوله مثله) اى مثل استعمال لفظ النية في قولنا دنت نية فلان فانه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق والحاصل ان اذا قلت دنت نية فلان فقد استعملت النية في الموت من حيث ان اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق واذا قلت انشبت النية اظفارها بفلان فانما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من افراد السبع الذى لفظ النية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث انه وضع له وانت خبير بان هذا الجواب انما يقتضى خروج لفظ لنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة لانفاء قيد الحلية ولا يقتضى ان يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مراد به الطرف الآخر كما هو المطلوب لانه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المتعبر في المجاز عندهم وانما استعمل فيما وضع له وان كان لامر حيث انه موضوع بل من حيث انه فرد من افراد المشبهه ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة ان يكون مجازا الا ترى ان اللفظ الممثل واللفظ ليسا بحقيقة ولا بمجاز وحيتد فلا يتم هذا الجواب ولذا قال الشارح وهذا الجواب الخ (قوله ومراد به الطرف الآخر) انما ذكر ذلك لان قضية كونه استعارة ان يكون مجازا وان يكون مراد به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكتفى الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) اى الى الآن لجواز ان لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما لا يقال انه يدخل في المجاز باعتبار قيد الحلية في تعريفه بان يقال الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اى من حيث انه غير ما وضعت له لعلاقة لان قول النية في التركيب المذكور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث انه غير بل في الموضوع له وان كان لامر حيث انه موضوع له بل من حيث انه فرد من افراد المشبهه نعم او عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكنه لم يعرفه بذلك فامل (قوله واختار رد التبعية الى المكنى عنها) لا بد من التقدير في اول الكلام اوفى آخره اى واختار رد قرينة التبعية الى المكنى عنها او واختار رد التبعية الى قرينة المكنى عنها وان الحذف في اول الكلام وفي آخره والاصل واختار رد التبعية وقرينتها الى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه

في قولنا دنت نية فلان بل من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذى لفظ النية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجاه عن كونه حقيقة الا ان تحقق كونه مجازا ومراد به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها) يجعل قرينتها (اى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) اى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) اى قول السكاكى (في النية واظفارها) حيث جعل النية استعارة بالكناية وازافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطق الحلال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت بقرينة الحلال والحال حقيقة وهو يجعل الحلال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم تقر بهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن الطغونات الشبهة على سبيل التهمك (بقوله)

بقوله يجعل الخ والحوج لارتكاب ما ذكرناه لم يرد التبعية نفسها الممكنى عنها ولم يجعلها  
 ايها كما هو ظاهر عبارة المصنف ونص كلام السكاكى في آخر بحث الاستعارة التبعية  
 هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب واوانهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم  
 المكنية بان عملوا في نطق الحال بكذا الحال التي ذكروا انها قرينة الاستعارة المصروفة  
 استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة  
 النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا النية انشبت اظفارها يجعلون النية  
 استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اضافة الاظفار اليها قرينة الاستعارة لكان  
 اقرب الى الضبط انتهى كلامه ( قوله وما يشق منها ) اى من مصادرهما كاسم  
 الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة ( قوله يجعل ) متعلق برد اى  
 وهذا الرد بواسطة جعل او بسبب جعل قرينتها الخ وانت خير بان جعل قرينة التبعية  
 مكنيا عنها انما يمكن اذا كانت قرينتها لفظية اما اذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن  
 اذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة بالكناية وهذا مما يضعف مذهب السكاكى وذلك  
 كما في قوله تعالى لعلمهم يقون فان لكل استعارة تبعية لارادته تعالى والقرينة استعملة  
 الترجي لكونه علام الغيوب ( قوله على نحو قوله ) اى حاله كون ذلك الجمل آتيا على  
 نحو اى طريقة قوله الخ ( قوله واطافة الاظفار اليها قرينتها ) المناسب لمذهب  
 السكاكى ان يقال والاطفار المضافة اليها قرينتها لانها عنده استعملت في صورة وهمية  
 كما مر وكذا يقال فيما يأتى من قوله ونسبة النطق الخ ومن قوله ونسبة القرى الى آخره  
 اى فالناسب ان يقال فيهما والنطق المنسوب اليها بدل ونسبة القرى ( قوله استعارة عن دلت )  
 اى استعارة تبعية لدلت وقوله بقرينة الحال اى بقرينة اسناد النطق للحال وقوله  
 والحال اى وجعلوا الحال حقيقة ( قوله استعارة بالكناية عن المتكلم ) اى للتكلم  
 الادعائى فيشبه الحال بالتكلم ويدعى انه عينه وان للتكلم فردين متعارف وغير متعارف  
 وان لفظ الحال مرادف لفظ التكلم فاستعمل لفظ الحال للتكلم الادعائى ( قوله القرى )  
 بالقاف المكسورة والقصر الضيافة ( قوله وعلى هذا القياس ) اى فى قوله تعالى  
 فبشرهم بعباد اليم القوم جعلوا بشر استعارة تبعية للانذار بواسطة انشيه التهمى  
 والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه  
 التهمى ويجعل بشر قرينتها وفى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا القوم يجعلون اللام  
 استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن  
 بالعلة الغائية للالفاظ كطلى محبة وتين وقرينتها العداوة والحزن والسكاكى يجعل العداوة  
 والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالفاظ بان شبه العداوة والحزن بالمحبة والتبني  
 تشبيها مضمر في النفس وادعينا ان العداوة والحزن عين المحبة والتبني ثم استعمل العداوة

ونسبة القرى اليها قرينة  
 الاستعارة وعلى هذا القياس  
 وانما اختار ذلك اشارة  
 للضبط وتقليل الاقسام  
 (ورد) ما اختار السكاكى  
 (بانه ان قدر التبعية)  
 كنطقت في نطق الحال  
 بكذا ( حقيقة ) بان يراد بها  
 معناها الحقيقي ( لم تكن )  
 التبعية استعارة ( تخيلية  
 لانها ) اى التخيلية ( مجاز  
 عنده ) اى عند  
 السكاكى لانه جعلها  
 من اقسام الاستعارة  
 المصرح بها الفسرة بذكر  
 المشبه واردة المشبه الا  
 ان المشبه فيها يجب ان يكون  
 مما لا تحقق لعناء حسولا  
 عقلا بل وهما فتكون  
 مستعملة في غير ما وضعت  
 له بالتحقيق فتكون مجازا  
 واذا لم يكن التبعية تخيلية  
 ( فلم تكن ) الاستعارة  
 ( المكنى عنها مستلزمة  
 للتخيلية ) بمعنى انها  
 لا توجد بدون التخيلية  
 وذلك لان المكنى عنها قد  
 وجدت بدون التخيلية

والحزن للمحبة والتبني الادعائين ولا م التعليل التي يكون مدخولها باعنا قرينة وكذا قوله تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية واستعمال في قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله وانما اختار ذلك) اي رد التبعية وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله ايارا للضبط) اي لاجل ان يكون اقرب للضبط لما فيه من تقليل الاقسام فقوله وتقليل الخ غطف علة على معلول وانما قلت اقسام الاستعارة على ما اختاره لانه لا يقال عليه استعارة اصلية وتبعية بل اصلية فقط (قوله وردما اختاره السكاكي) اي من رد التبعية للمكنية عنها وجعلها داخلية فيها (قوله بانه) اي السكاكي وقوله ان قدر التبعية حقيقة بالبناء للفاعل اي ان جعل ويحتمل ان ضميراته للحال ولشان وقدر البناء للمفعول اي ان فرض ان التبعية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقي بان جعل نطقت التي هي التبعية عند القوم في نطقت الحال بكذا مثلا مراداه به معناه الحقيقي وهو النطق وجعل الحال استعارة الكتابية للمتكلم الادعائي ثم لا يخفى قبح هذا التزديد لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في النية واظهارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والام يمكن على نحو قوله في النية واظهارها فكان عليه ان يقول على نحو النية واظهارها ليحسن هذا التزديد (قوله لانها اي التخيلية مجاز عنده) لاعد المصنف والسلف اي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخيلية (قوله لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصريح بها) اي التي هي من المجاز الغوي (قوله بذكر المشبه به) اي بذكر اسم المشبه به (قوله الا ان المشبه فيها) اي في التخيلية يجب اي عند السكاكي (قوله بل وهما) اي بل عماله تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمة محضة كما مر (قوله فلم تكن الاستعارة المكنية عنها) اي على هذا التقدير مستزمة للتخيلية واذا لم يستلزم المكنية عنها التخيلية صح وجود المكنية عنها بدون التخيلية كما في نطقت الحال بكذا حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي وجعل النطق مستملا في معناه الحقيقي لكن عدم استلزام المكنية عنها للتخيلية باطل باتفاق فبطل هذا التقدير اي جعله التبعية مستملا في معناه الحقيقي (قوله بمعنى انها لا توجد) تفسير للنفي لا النفي فلا يقال الصواب حذف لا واشار الشارح بهذا الى انه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود لانه ليس المراد ان كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم ان التخيلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي بيان عدم استلزام المكنية عنها للتخيلية (قوله على هذا التقدير) اي تقدير ككون التبعية حقيقة (قوله بالاتفاق) اي لاتفاق اهل الفن على ان التخيلية لازمة للمكنية (قوله هل تستلزم المكنية عنها) اي لولا تستلزمها (قوله فعند السكاكي لا تستلزم) اي

في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) اي عدم استلزام المكنية عنها للتخيلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في ان التخيلية هل تستلزم المكنية عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا اظفار النية الشبهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكنية عنها عن التخيلية ان التخيلية مستزمة للمكنية عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن ان ينازع في الاتفاق على استلزام المكنية عنها للتخيلية لان كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في الفتح ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكنية عنها قد تكون امرا وهما كاظفار النية وقد تكون امرا محققا كالابان في اثبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند

وغد غيره التخييلية تستلزم المكنية كما ان المكنية تستلزم التخييلية فاللزام عند غير  
 السكاكي من الجانبين واما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال  
 المصنف (قوله كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع) اي فقد ذكر السكاكي ان الاظفار  
 اطلقت على امور وهمية تخيلا وليس في الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالشبيه  
 والاستعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له واما القوم فيقولون هذا  
 التركيب ان صح يجعل من ترشيح التشبيه وليس في الكلام لامكنية ولا تخييلية (قوله وبهذا)  
 اي وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
 اهلك فلانا (قوله ظهر فساد ما قيل) اي ما قاله صدر الشريعة جوابا عن السكاكي  
 ورد الاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب اناسلم ان لفظ نطفت مثلا اذا استعمل  
 في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية واما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية  
 اي عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع لان معنى قول السكاكي في المفتاح لاتفك  
 المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنية فتنى وجدت التخييلية وجدت  
 المكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك الجيب ان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف  
 الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبهه والزم في تلك الوازم ان تكون استعارة  
 تخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لاتفك عن الاستعارة التخييلية على  
 ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية تستلزم التخييلية وقد صرح  
 فيما قبل ذلك بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
 اهلك فلانا فعمل من مجموع كلامه ان المكنية تستلزم التخييلية دون العكس وان معنى  
 قوله لاتفك المكنى عنها عن التخييلية ان المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا العكس كما  
 فهمه ذلك الجيب (قوله ان التخييلية الخ) خبر ان (قوله لاعلى العكس) عطف على  
 قوله ان التخييلية الخ بتقدير اي لا ان كلامه محمول على العكس وهو ان المكنية مستلزمة  
 للتخييلية كذا اقرر بعضهم وقرر آخر ان قوله لاعلى العكس عطف على قوله مستلزمة  
 للمكنية اي لا كائنه على العكس ولو حذف على كما في بعض النسخ كان اوضح اي لان مراده  
 العكس (قوله كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس اي كما فهمه المصنف هنا بناء على  
 ان مراده بالاتفاق اتفاق السكاكي وغيره من ائمة الفن (قوله ثم الخ) هذا استدراك  
 على قوله ظهر فساد ما قيل وذلك ان هذا القول الفاسد اعترض على المصنف واذا كان  
 فاسدا فلا اعراض عليه من تلك الجهة ولما كان بتوهم انه لا يعترض عليه من جهة  
 اخرى استدرك على ذلك بقوله ثم الخ وحاصله ان كلام المصنف يبحث فيه من جهة  
 حكاية الاتفاق على ان المكنى عنها لا توجد بدون التخييلية وكيف يصح ذلك مع  
 ان صاحب الكشاف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى يقضون عهد الله وان النقص  
 استعارة نصريحية لا بطلال العهد وهي قرينة للمكنى عنها التي هي العهد اذهو كناية

الا ان هذا لا يدفع  
الاعتراض عن السكاكى  
لانه قد صرح في المجاز  
العقلى بان نطقت في نطقت  
الحال بكذا امر وهمى  
جعل قرينة للمكنى عنها  
وايضا فلما جوز وجود  
المكنى عنها بدون التخييلية  
كما في اثبت الربع البقل  
ووجود التخييلية بدونها  
كما في اظفار النية الشبيهة  
بالسبع فلا جهة لقوله ان  
المكنى عنها لا تنفك عن  
التخييلية (والا) اى وان لم  
يقدر التبعية التى جعلها  
السكاكى قرينة المكنى عنها  
حقيقة بل قدرها مجازا  
(فكون) التبعية كنطقت  
الحال مثلا (استعارة)  
ضرورة انه مجاز علاقته  
المشابهة والاستعارة في  
الفعل لا تكون الاتبعية (فلم  
يكن ما ذهب اليه)  
السكاكى من رد التبعية الى  
المكنى عنها (مغنيا عما ذكره  
غيره) من تقسيم الاستعارة  
الى التبعية وغيرها لانه  
اضطر آخر الامر الى  
القول بالاستعارة

من الجبل فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخييلية لان القرض الذى هو القرينة  
ليس تخيلا اذا تخيل اما اثبات الشئ لغير ما هو له كما عند الجمهور واما اثبات صورة  
وهية كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية  
تحقيقية (قوله لان كلام الكشف) سيدكره بعد (قوله مشعر) اى مصرح (قوله)  
وقد صرح في المفتاح الخ) جواب عما يقال نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق  
الخصمين السكاكى والمصنف لاعلى اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشف وحيث  
فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل  
الجواب ان هذا ايضا لا يصح لان السكاكى صرح ايضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث  
قال في بحث المجاز العقلى قرينة المكنى عنها الخ (قوله قد تكون امرا وهما) اى فتكون  
تخييلية وقد تكون امرا محققا اى فلا تكون تخييلية ادلا تخييل في الامر المحقق عنده  
قد اثبت المكنى عنها بلا تخيل (قوله كالآيات في اثبت الربع البقل) فقد شبه فيه الربع  
بالفاعل الحقيقى تشبيها مضرا في النفس وقرينتها الآيات (قوله والهزم في هزم الامير الجند)  
اى فشبه الامير بالجيش استعارة بالكناية واثبات الهزم الذى هو من توابع الجيش له قرينتها  
(قوله الان هذا) اى ما صرح به في المفتاح في بحث المجاز العقلى لا يدفع الاعتراض  
عن السكاكى اى لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لانه وان دفع الاعتراض عليه بان عدم  
الاستلزام باطل باتفاق لا يدفع الاعتراض الآتى عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله  
امروهمى) اى فيكون نطقت مستعملا في غير ما وضع له لان ذلك الامر الوهمى غير  
الموضوع له فيكون مجاز اولاشك ان علاقته المشابهة لتطابق فيكون استعارة ولاشك انه  
فعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية  
(قوله وايضا الخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه اهمله المصنف  
وحاصله ان السكاكى صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية وصرح  
فيه ايضا بعدم استلزام التخييلية للمكنى عنها كما في اظفار النية الشبيهة بالسبع وصرح  
في المجاز العقلى بجواز وجود المكنى بدون التخييلية كما في اثبت الربع البقل فلما جوز وجود  
كل منهما بدون الاخرى فلا وجه لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية لانها  
قد انفكت عنده في اثبت الربع البقل وهزم الامير الجند (قوله من رد التبعية) اى من رد  
قرينتها (قوله لانه اضطر الخ) اى وانما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره لانه اضطر  
آخر الامر الى القول بالتبعية فقد فر من شئ وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة  
التبعية ثم آل الامر على هذا الاحتمال الى اثباتها كما اثبتنا غيره (قوله وقد يجاب) اى  
عن لزوم القول بالاستعارة التبعية وحاصله اننا نختار الشق الثانى وهو ان التبعية التى  
جعلها قرينة للمكنى ليست حقيقة بل مجازا وقولكم فتكون استعارة في الفعل والاستعارة  
فيه لا تكون الاتبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكى يقول ان كل مجاز

يكون قرينة للمكنى عنها يجب ان يكون استعارة فليزم من كونها استعارة في الفعل ان تكون تبعية ولم لا يجوز ان يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة للمكنى عنها مجازا آخر غير الاستعارة بان يكون مجازا مرسلا وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فلاسكاكى ان يقول هب ان نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال اى افهامه المقصود لكن لا يلزم ان يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان المعنى الواحد يجوز ان ينقل اللفظ اليه بعلاقة الزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز ان يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز ان يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود فيكون نطقت على الاول مجازا مرسلا وعلى الثاني استعارة (قوله بان كل مجاز تكون علاقته المشابهة الخ) اعترض بان المجاز الذي تكون علاقته المشابهة منحصر في الاستعارة فكيف يقول لا يجب ان يكون استعارة والجواب ان مراده كل مجاز يصح ان تكون علاقته المشابهة بان كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل والام يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقة اخرى) اى كالمزومية (قوله فانه لازمة للنطق) اى فنطقت اذا قلنا انه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازه وهو الدلالة فنقول ان استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة المزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ نقول المصنف فيكون استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكى القول بالتبعية (قوله وفيه نظر) اى في الجواب المذكور نظر وحاصله ان هذا لا يصلح ان يكون جوابا عن السكاكى لانه صرح بان نطقت اطلق ههنا على امر وهمى كاظفار النية فانه استعارة لامر وهمى شبه بالاظفار الحقيقية ومن العلوم ان مقتضى هذا الكلام كون فطقت استعارة من النطق الحقيقي الامر الوهمى لانه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلعا على امر محقق عقلي لا على امر وهمى كما صرح به وبالجملة فالزام السكاكى ان القرينة المكنية اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لما فاة ذلك لما صرح به (قوله على ان هذا) اى كون قرينة للمكنية اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لايجزى في جميع الامثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقة اخرى غير المشابهة (قوله ولو سلم) اى جريانه في جميع الامثلة بعد ادخال وحاصله انه لو سلم ان قرينة المكنية اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الامثلة والنفي النظر عما اقتضاه قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ ان المكنية خلت عن التخييلية لان التخييلية عنده ليست الانشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخيل اذلا صورة وهمية شبهت بالمعنى الاصلى واذا اتنى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييلية والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم ان الشارح قد جارى المصنف في ذلك وان كان قد ناقشه في ذلك سابقا

التبعية وقد يجاب بان كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون استعارة لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانه لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهمى كاظفار النية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لايجزى في جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد

بدونها فيما شاع من كلام  
الفصحاء اذ لا نزاع في عدم  
شروع مثل اظفار النية  
الشبيهة بالسبع وانما  
الكلام في الصحة واما  
وجود الاستعارة بالكناية  
بدون التخييلة فشاع على  
ما قرره صاحب الكشاف  
في قوله تعالى الذين  
يتقضون عهد الله وصاحب  
المفتاح في مثل انبت الربيع  
البقل فصار الحاصل من  
مذهبه ان قرينة الاستعارة  
بالكناية قد تكون استعارة  
تخييلة مثل اظفار النية  
ونطقت الحال وقد تكون  
استعارة تحقيقية على  
ما ذكر في قوله تعالى  
يا ارض ابلعي ماءك ان البلع  
استعارة عن غور الماء  
في الارض والماء استعارة  
بالكناية عن الغذاء وقد  
تكون حقيقة كما في انبت  
الربيع

(قوله ويمكن الجواب) اي من قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لاعتراض  
لانه قد صرح بان نطقت مستعمل في امر وهمي فقد اضطر آخر الامر الى القول  
باستعارة التبعية وحاصله اننا لانسلم ان وجود المكنية بدون التخييلة ممنوع عند السكاكي  
بل هو قائل بذلك وعبر يمكن اشارة الى ان هذا الجواب من عنده (قوله بان المراد)  
اي مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلة وهذا توطئة للجواب  
ومحط الجواب قوله واما وجود الخ (قوله ان التخييلة لا توجد بدونها) اي فتكون  
التخييلة هي التي حكم عليها بانها لا توجد بدون المكنى عنها وانت خير بان هذا  
الجل يعمر على ما تقدم للشارح من ان قول القائل ان قول السكاكي المذكور منعاه  
استلزام التخييلة للمكنية مما تبين فساد ذلك الجل فاسدا فيما تقدم ومشي  
عليه هنا (قوله فيما شاع) اشارة لجواب عما قال كيف تقول ان التخييلة لا توجد  
بدون المكنية مع انها وجدت في قولك اظفار النية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا  
وحاصل الجواب ان المنفى الوجود الشائع الفصح لا مطلق الوجود (قوله اذ لا نزاع)  
اي وانما قيدنا بقولنا فيما شاع لانه لا نزاع ولا خلاف في عدم شروع الخ (قوله وانما  
الكلام في الصحة) اي وانما الخلاف في صحة ذلك المثال فند السكاكي هو صحيح وعند  
القوم لا يصح الا اذا جعل الاظفار ترشحا للتشبيه لاعلى انه تخييلة (قوله فشايع) اي  
وحينئذ فلا يصح الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلة (قوله يتقضون عهد الله)  
اي فقد ذكر ان العهد مشبه بالجل على طريق المكنية ويتقضون مستعار ليطولون  
استعارة تحقيقية قرينة للمكنية فقد وجدت المكنية بدون التخييلة (قوله انبت الربيع  
البقل) فقد ذكر ان الربيع شبه بالفاعل الحقيقي على طريق المكنية وان الانبات قرينة  
لها وهو حقيقة فقد وجدت المكنية بدون التخييلة (قوله فصار الحاصل من مذهبه)  
اي مذهب السكاكي في قرينة المكنية باعتبار ما ذكره في اما كن متعددة (قوله  
ابلعي ماءك) اي غوري ماءك (قوله عن غور الماء) اي لغور الماء وهو منقول  
عن ادخال الطعام للجوف من الخلق (قوله استعارة بالكناية عن الغذاء) اي الذي يأكله  
الحيوان لان البلع انما يناسب بحسب اصله الطعام ووجه الشبه في الاستعارتين ظاهر  
امافي البلع فهو ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفي اي من ظاهر الى باطن من مكان  
معتاد للدخال من اعلى الى اسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه  
الشبه فيها واما في الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به  
فالارض يتقوى نباتها واشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما  
بالترجيح غالبا والحاصل انه شبه الماء بالغذاء بجماع ان كلا منهما تقوم به الحياة  
ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية وابلعي مستعار لغوري بجماع ان كلا ادخال  
ما يكون به الحياة الى مقر خفي استعارة تحقيقية وهي قرينة للمكنية

❖ فصل في شرائط حسن الاستعارة ❖

(قوله في شرائط الخ) اطلق الجمع على ما فوق الواحد اذ المشتط في حسنهما شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شهما رايحه لفظا وقوله في شرائط حسن الاستعارة اي في بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنهما او يدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اهمل نخرج عن الحسن الى الهج قاله في الاطول (قوله التحقيقية) قد تقدم انها هي التي تحقق معناها حسا او عقلا وهي صد التمثيلية (قوله والتمثيل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاجل الابضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلي لما عرف من ان التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الاطلاق وقد تقدم ان الاستعارة التمثيلية هي اللفظ المنقول من معنى مركب الى ما شبه بمعناه فان خصصت التحقيقية بالافرادية كان عطف التمثيلية على التحقيقية من عطف المبين وان كان التمثيلية من التحقيقية وان لم تخص التحقيقية بالافرادية كان عطف التمثيلية عليها من عطف الخاص على العام (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن اي حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات اي اسباب حسن التشبيه اي بملاحظة الاسباب المحصلة لحسن التشبيه لان بناءهما عليه فينبعانه في الحسن والهيج فاذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسنهما بفوات حسن اصلهما (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه برعايتها والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين ان يكون متحققا فيهما وذلك كالجماعة مثلا في زيدو الاسد فاذا وجد وجه الشبه في احدهما دون الآخر فالتحسين كاستعارة اسم الاسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به وقد يقال ان هذا الوجه من شروط الصحة لامن شروط الحسن ادلا تشبيه مع انتفاء الجامع فالاول اسقاط هذا اعني قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض ارباب الخواشي عن ذلك بان المراد الشمول الحسي اذ هو الشرط في الحسن واما الذي يكون شرطا في الصحة فطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له لان الشمول الادعائى ان كان مقبولا كما في التهكم فانما قيل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والافهو فاسد لانتفاءه عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شروط الحسن مع ان الصحة انما هي باعتباره كذا في ابن يعقوب وقرر شيخنا العلامة العدوي ان المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين ان يكون متحققا فيهما على انه جزء من مفهوم كل منهما او لازم لهما فان وجد في احدهما بان كان جزأ من مفهومه دون الآخر بان كان لازماله فالتحسين وذلك كما في استعارة الطيران للعدو في قوله عليه الصلاة والسلام كلما سمع هبة طار اليها والجامع قطع المسافة بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم احدهما ولازم للآخر على ما مر للشارح وعلى هذا يدفع

(فصل)

في شرائط حسن الاستعارة  
(حسن كل من) الاستعارة  
(التحقيقية والتمثيل) على  
سبيل الاستعارة (برعاية  
جهات حسن التشبيه)  
كأن يكون وجه الشبه  
شاملا للطرفين والتشبيه  
وافيا باقادة ما علق به من  
الفرض ونحو ذلك (وان  
لا يشم رايحه لفظا) اي  
وبان لا يشم شئ من  
التحقيقية والتمثيل رايحة  
التشبيه من جهة اللفظ

الامتراض فتأمل ( قوله والتشبيه وايا ) اى وان يكون التشبيه موقفا بالفرض  
الذى علق به اى قصد افادته به كبيان امكان المشبه او تشويهه او تزينه وكغير ذلك  
مما مر في بيان الفرض من التشبيه فاذا كان الفرض تزيين وجهه اسود فيشبه بقلة الظلي  
ثم يستعار له لفظ المقلة فهذا واف بالفرض ولو شبه لافادة هذا الفرض بالفراب واستعير  
لفظ الفراب له فأت الحسن واذا كان الفرض افادة تشويه وجهه منقب بالجدري فيشبه  
بالسلحة التى تفرتها الديكة ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالفرض ولو شبه لافادة هذا  
الفرض بشئ آخر منقب واستعير له لفظه فأت الحسن ( قوله ونحو ذلك ) اى مثل كون  
وجه الشبه غير مبتذل بان يكون غريبا لطيفا لكثرة ما فيه من التفصيل او نادر الحضور  
فى الذهن كتشبيه الشمس بالمرآة فى كمال المثل وتشبيه البنفسج باوائل الناز فى اطراف  
كبريت ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجليل بالشمس ثم يستعار له  
وتشبيه الشجاع بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فات فيه الحسن لقوات حسن التشبيه  
فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال ( قوله وان لا يشم رائحته الخ ) يشم بضم اوله مبني  
للمفعول من اشم ورائحته نائب الفاعل واما قول الشارح اى وبان لا يشم الخ فهو  
بفتح اوله وضم ثانيه مبني للفاعل ( قوله اى وبان لا يشم الخ ) اشار بهذا الى ان قول المصنف  
وان لا يشم عطف على رعاية اى حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصلة  
لحسن التشبيه وحاصل بعد شمها رائحة التشبيه و اشار بقوله من جهة اللفظ الى ان لفظا  
فى كلام المصنف نصب على التمييز وهو محمول عن المضاف اليه اى وان لا يشم شئ  
منها رائحة لفظ التشبيه ويحتمل نصبه على تزع الخافض اى ان لا يشم رائحة التشبيه  
بلفظ يدل عليه وانما قال لفظا لان شم التشبيه معنى موجود فى كل استعارة بواسطة  
القرينة لان الاستعارة لفظ اطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به  
بواسطة المبالغة فى التشبيه فلا يمكن نفي اشمام الرائحة مطلقا اى من جهة اللفظ والمعنى  
لان المعنى على التشبيه قطعاً واعلم ان شم رائحة لفظ التشبيه اما ان يكون ببيان المشبه  
كما فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فان قوله من  
الفجر هو المشبه بالخط الابيض والكلام وان لم يكن على صورة التشبيه لكن لما فسر الخط  
الابيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبه  
بالخط الابيض واما ان يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت لسطا فى الشجاعة لان ذكر  
الوجه ينبئ من التشبيه ويهتدى اليه فى التركيب واما ان يكون بذكر الاداة نحو زيد  
كالاسد واما ان يكون بذكر المشبه على وجه لا ينبئ من التشبيه كما فى قوله قد زار زاراه على  
الهرقانه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه ينبئ من التشبيه كما تقدم  
بيانه فاشتمام رائحة لفظ التشبيه فى الثلاثة الاول مبطل للاستعارة واما اشتمام رائحته  
على الوجه الرابع فلا يبطلها الا انها تكون قبيحة اذا علمت هذا نعم ان شرط الحسن

لان ذلك يبطل الفرض  
من الاستعارة اعنى ادعاء  
دخول المشبه فى جنس  
المشبه به لما فى التشبيه من  
الدلالة على ان المشبه به  
اقوى فى وجه الشبه  
( ولذلك ) اى ولان شرط  
حسنه ان لا يشم رائحة  
التشبيه لفظا ( يوصى ان  
يكون المشبه )

هو انتفاء الاشتمام الذي لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما في القسم الرابع واما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط في الصحة فراد المصنف الاول لالتأني ( قوله اي وبان لا يشم شيء ) المناسب لقول المتن حسن كل ان يقول اي وبان لا يشم كل من الحقيقة الخ فيبدل شيء بكل ( قوله لان ذلك الخ ) اي شم رائحة التشبيه لفظا اي وانما اشترط في حسن الاستعارة عدم شتمها لرائحة التشبيه لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة وفيه ان هذا يقتضي انه من شرائط صحتها لامن شرائط حسناتها لانه اذا بطل الغرض من الاستعارة انتفت وعاد الكلام تشبيها الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف اي لان ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم ان كمال الغرض من إيجاد الشيء حسنه ونقصانه قبحه ( قوله اعني ) اي بالغرض من الاستعارة ( قوله لما في التشبيه الخ ) علة للعلل اعني قوله لان ذلك يبطل الخ اي وانما كان شتم رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما في التشبيه الخ وحاصل ما ذكره ان الشمر رائحة التشبيه انما يبطل كمال الغرض من الاستعارة لان الغرض منها اظهار المسالفة في التشبيه ويحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول الشبه في جنس المشبه به وادعاء انهما مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وان اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الا ان احد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواءهما في ذلك الجامع الذي جعل كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل ولا شك ان اشتمام رائحة التشبيه فيه اشعارا باصل التشبيه والاشعار باصله يتضمن الايمان الى ما علم من الاصل في التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به اقوى من المشبه في الجامع وكونه اقوى منه ينافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الغرض فقوله لما في التشبيه اي الذي اشتم رائحته من الدلالة على ان المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه اي والغرض من الاستعارة يقتضي مساواتهما فيه وبقولنا لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل يدفع قول سم لان لم ان الغرض المذكور يقتضي مساواة المشبه به في الجامع الذي جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك فان بعض افراده اقوى من البعض مع شمول الجنس لجمعها وحينئذ فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس فنأمل ( قوله اي ولان شرط حسنه ) اي ولاجل ما قلنا من ان شروط الحسن في كل من الاستعارتين ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين ( قوله يوصي ) بالبناء للفعول اي يوصي بالبناء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا ( قوله اي ما به المشابهة ) اي وهو وجه الشبه فكأنه قال ولذلك يوصي بالبناء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه وانما رتب التوصي المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا لاشتراط رعاية جهات حسن التشبيه لان التوصي انما يحتاج اليه لانه هو الذي له دخل في الخفاء وصيرورة الاستعارة لغزا بخلاف رعاية جهات

قوله لاشتراط الخ هكذا في النسخ ولعل الباء بمعنى على اي وانما رتب التوصي على ذلك الشرط لاعلى اشتراط رعاية الخ تأمل وقوله لان التوصي انما يحتاج اليه لانه الخ هكذا في النسخ ولعل فيه سقطا والاصل لان التوصي انما يحتاج اليه عليه اي على ذلك الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا لانه هو الذي له دخل الخ وبهذا يظهر المراد وتحسن المقابلة في قوله بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه الخ والحاصل ان حسن كل من الاستعارتين مشروط بشرطين رعاية جهات حسن التشبيه وعدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا والتوصي المذكور مرتب على عدم الاشتمام لدخله في الخفاء لاعلى الرعاية لعدم مدخلتها في ذلك تأمل ( مصححه )

حسن التشبيه فانه لا دخل له في ذلك كما يعلم بما يأتي (قوله جلليا بنفسه) اى لكونه يرى مثلا  
 كما في تشبيه الثريا بمنقود الملاحة (قوله او بواسطة عرف) اى عام كما في تشبيه زيد مثلا  
 بانسان عريض القفا في البلادة فان العرف حاكم بان عرض القفامعة البلادة وكما في تشبيه  
 الرجل بالاسد في الجراءة فان وصف الجراءة ظاهر في الاسد عرفا (قوله او اصطلاح خاص)  
 اى او بواسطة اصطلاح خاص كما في تشبيه الثنايب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع  
 فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النحاة فيشبهه عندما يحتاج العلم للتشبيه مثلا  
 (قوله للتأصير الخ) اى وانما يوصى بكون وجه الشبه جلليا في الاستعارة التي فيها عدم  
 اشتمال رائحة التشبيه للتأصير تلك الاستعارة الغازا اى سبب الغاز او مغزة فالغاز بكسر  
 الهمزة مصدر الغز في كلامه اذا عى مراده واخفاء المطلق بمعنى اسم المفعول او على حذف  
 مضاف كما علمت وذلك لانه اذا لم يكن وجه الشبه ظاهرا بل كان خفيا وانضم ذلك لخفاء  
 التشبيه بواسطة عدم شم رائحته لا اجتماع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزا كما قال  
 (قوله ان روى الخ) شرط في قوله للتأصير الاستعارة الغازا (قوله ولم تسم رائحة التشبيه  
 من عطف البيان ان اريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لان عدم اشتمال رائحة  
 التشبيه ليس من شرائط حسن الشبه كما لا يخفى لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف  
 وغيره لا مدخل له في التسمية وان كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص  
 على العام ان اريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة اى به بعد العام اهتماما به  
 اشارة الى ان المراد من ذلك العام ذلك الخاص لان مناط التسمية والافراز  
 عليه عند خفاء الوجه (قوله وان لم يراع الخ) مقابل لقوله ان روى الخ اى وان لم  
 يراع عدم الاشتمال بان حصل اشتمال رائحة التشبيه لفظا فان الحسن ولم تكن  
 الاستعارة لغزا فقوله وان لم يراع بالياء التحية والضمير لعدم الاشتمال او بالمشاة فوق  
 والضمير لشرائط الحسن والحاصل انه اذا خفي وجه الشبه انما تكون الاستعارة الغازا  
 عند عدم اشتمال رائحة التشبيه لان عدم الاشتمال يبعد عن الاصل وخفاء الوجه يزيد ذلك  
 بعدا واذا اتفق عدم اشتمال الرائحة بوجود اشتمالها فذلك مما يقرب الى الاصل لكن يفوت  
 الحسن (قوله ومنه اللفظ) بضم اللام وقمع الفين وهو المعنى الملتزم او اللفظ المستعمل  
 في المعنى المذكور وقوله ومنه اى ومن هذا الفعل وهو الغز في كلامه اى من مصدره (قوله  
 وجمعه) اى جمع الغز وقوله الغاز اى بفتح الهمزة (قوله مثل رطب وارطاب) اى مثله  
 في وزن المفرد والجمع (قوله كالموقيل في التحقيق) اى التي خفي فيها وجه الشبه (قوله  
 واريد النان البحر) اى منت رائحة القم (قوله فوجه الشبه) اى وهو البحرين  
 الطرفين اى الاسد والرجل المنت القم خفي اى وحينئذ فلا ينقل من الاسد مع القرينة  
 المانعة من ارادة الاصل الى الانسان الموصوف بما ذكر اذا لا ينقل من الاسد مع القرينة  
 المذكورة الا الى الانسان الموصوف بلازم الاسد المشهور وهو الشجاعة

اى مابه المشابهة (بين  
 الطرفين جلليا) بنفسه او  
 بواسطة عرف او اصطلاح  
 خاص (لثلاث نصير)  
 الاستعارة (الغازا) وتسمية  
 ان روى شرائط الحسن  
 ولم تسم رائحة التشبيه  
 وان لم يراع فان الحسن  
 يقال الغز في كلامه اذا  
 عى مراده ومنه اللفز  
 وجمعه الغاز مثل رطب  
 وارطاب (كالموقيل)  
 في التحقيق (رأيت  
 اسدا واريد انسان البحر)  
 فوجه الشبه بين الطرفين  
 خفي (و) في التمثيل (رأيت  
 ابلا مائة لا تجد فيها راحة  
 واريد الناس)

قوله بين المراد هكذا في  
 النسخ ولعل فيه سقطا  
 والاصل تبين المراد  
 اولكان بين المراد او نحو  
 ذلك تأمل (مصححه)

والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز ( قوله مائة لانه لا تجدد فيها الخ )  
يحتمل ان تكون جملة استثنائية اى مائة منها لا تجدد فيها راحلة فمى جواب عن سؤال  
مقدر كأنه قيل على اى حال لم أيتهم فقبل مائة منها لا تجدد فيها راحلة ويحتمل ان يكون  
مائة نعمنا للابل وما بعده وصف للمائة اى ابل معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف  
بانك لا تجدد فيها راحلة ( قوله واريد ) اى بالابل الموصوفة بالاوصاف المذكورة حال  
الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة افراد جنسه ولا شك ان وجه الشبه المذكور  
خفى اذ لا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الحثية وانما كانت هذه استعارة تمثيلية لان  
الوجه منزه من متعدد لانه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة بعز فيها  
وجود ماهو من جنس الكامل واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بان الكلام  
اذا كان هكذا كان الخفاء فيه من عدم ذكر القرينة المانعة عن ارادة الاصل لامن جهة  
خفاء وجه الشبه اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد ابل مائة لا تجدد فيها راحلة بين  
المراد فالاولى في التمثيل ان يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب ابل مائة  
لا تجدد فيها راحلة فان هذه صورة التجوز مع الخفاء اذ المفهوم ان الناس المربين  
في المسجد كالابل والتبادر انهم كالابل في كثرة الاكل وقلت الفهم وكبر الاعضاء وطولها  
مثلا اذهنا هو البنادر او انهم كالابل في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على  
ما تستعمل واماعة الكمال مع كثرة افراد المجلس فلا تفهم وانما كان الاولى ذلك الذي  
قلنا من المثال لان كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق التجوز الا بالقرينة  
ولو ذكرت القرينة في المثال مع الايمان للوجه اننى الخفاء آه يعقوبى ( قوله من قوله )  
اى وهذا المثال مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام لان قصد المصنف التمثيل  
بالحديث ( قوله يرتحله الرجل ) اى بعده للارتحال عليه كذا قال بعضهم وفي الاطول اى  
بعده لوضع رحله وحل الانتقال عليه ( قوله المنتخب من الناس ) اى المختار منهم لحسن  
خلقه وزهده وقوله في عزة وجوده اى في قلة وجوده مع كثرة افراد جنسه وهذا  
وجه الشبه ( قوله المنتخب ) اى المختارة لحل الانتقال لقوتها وهى مرادفة للراحلة و اشار  
بقوله التى لا توجد في كثير من الابل الى ان المراد من العدد الكثرة ( قوله وبهذا ) اى  
بما ذكر وهو ان ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة لثلا نصير الغازا ونعمية  
ظهر ان التشبيه اعم اى من الاستعارة اى عموما مطلقا لان العموم اذا اطلق انما ينصرف له  
ونه بقوله محلا على ان العموم من حيث التحقق لامن حيث الصدق اذ لا يصدق  
التشبيه على الاستعارة كان الاستعارة لا تصدق على التشبيه ثم انه لم يعلم بما مر الا  
ان التشبيه يفرد عن الاستعارة فتضم له ماهو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة  
فبذلك يثبت ان التشبيه اعم مطلقا واعلم ان ما ذكرنا من العموم المطابق باعتبار المحل  
منطور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا سواء كان حسنا او لا وبين الاستعارة الحسنة

من قوله عليه الصلاة والسلام  
الناس كابل مائة لا تجدد فيها  
راحلة وفي الفائق الراحلة  
البعير الذى يرتحله الرجل  
جلا كان او نافقة يعنى ان  
المرضى المنتخب من الناس  
في عزة وجوده كالنجية  
المنتجة التى لا توجد في كثير  
من الابل ( وبهذا ظهر ان  
التشبيه ٤١ محلا ) اذ كل  
ما يأتى في هذه استعارة يأتى  
فيه التشبيه من غير  
عكس لجواز ان يكون  
وجه الشبه غير جلى قصير  
الاستعارة الغازا كفى  
المثال المذكورين فان قيل  
قد سبق ان حسن الاستعارة  
برعاية جهات حسن  
التشبيه ومن جعلها ان  
يكون وجه التشبيه بعيدا  
غير مبتذل فاشترط جلالة  
في الاستعارة ينافى ذلك  
قلنا الجلاء والخفاء بما قبل  
الشدة والضعف فيجب ان  
يكون من الجلاء بحيث  
لا يصير الغازا ومن القرابة  
بحيث لا يصير مبتذلا  
( ويتصل به )

وماسبق في عند قوله ويتصل به الخ بما يفيد ان بينهما العموم والخصوص الوجهي فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسألة العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى (قوله اذ كل ما يأتى) اى اذ كل محل تنأتى فيه الاستعارة اى الحسناء تنأتى فيه التشبيه وذلك حيث لا خفاء في وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان (قوله كما في المثالين المذكورين) اى في المتن وهما رأيت اسدا مریداه انسانا انخر ورأيت ابلا الخ فتمتع فيهما الاستعارة الحسناء ويجب ان يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالابل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ويفرق بان التشبيه يصور فيه اجمال لما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وان كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء اذا لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه واذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان اعم محلا (قوله ينأتى ذلك) اى لان من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل ان يكون غير جلي فكأنهم اشتهر طوا في حسنهما كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي وهذا تناسف (قوله فيجب ان يكون) اى وجه الشبه ملتبسا بحالة من الجلاهي ان لا يصير الغازوا ان يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هي ان لا يصير مبتذلا فالملطوب فيه ان يكون متوسطا بين المبتذل والخفي (قوله ويتصل به) اى وينبغي ان يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه انه اذا قوى الخ وذلك للنسبة بينهما من حيث التقابل لان كلا منهما يوجب عكس ما يوجه الآخر وذلك لان ما ذكرنا سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه وما ذكرنا هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه كذا في اليعقوبي وذكر بعضهم ان قوله ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله اى بما ذكرنا من انه الخ) فيه انه لم يصرح فيما مر بذلك لكنه يفهم من قوله ولذلك الخ ان الاستعارة لا تحسن اذا كان وجه الشبه خفيا واذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد ما ذكرنا ضمنا لا صريحا (قوله اذا خفي التشبيه) اى وجه الشبه (قوله وتعين التشبيه) اى عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لانه لا تنصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه (قوله انه) اى الحال والشان (قوله اذا قوى التشبيه) اى وجه الشبه وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحادا) اى صارا كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من احدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد انهما اتحاد حقيقة والكلام محمول على المبالغة (قوله كالعالم والنور والشبهة والظلمة) اى فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والشبهة بالظلمة في التصير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما فصارا كالتحدين في ذلك المعنى فيقبل اتحادهما

اى بما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (انه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعالم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لثلا بصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول صل كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) في ان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه

وفي الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله وتعبت الاستعارة) أي بقل لفظ المشبه به للمشبه ثم إن هذا يناقض قوله سابقا إن التشبيه أعم مجالا لأنه هنا قد تعينت الاستعارة ولم يصح التشبيه والجواب أن المراد تعينت الاستعارة عند إرادة الإتيان بالحسن لأن التشبيه ممنوع وتجب الاستعارة بل التشبيه في تلك الحالة جازئ الإتيان غير حسن كما يدل لذلك قوله لم يحسن التشبيه فتحصل أن الاستعارة والتشبيه الحسنيين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث وجد الاتحاد كما في مسألة العلم والنور وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما في الأبل والناس وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان مجلا وأما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنة فينبغي أن يكون المطلق وإن التشبيه أعم مجلا وهو مجمل قول المصنف سابقا وبهذا ظهر أن التشبيه أعم مجلا فتأمل كذا قرر شيخنا العدوي

(قوله حصل في قلبي نور) أي مستعيرا للعلم الحاصل في قلبك لفظ النور (قوله ولا تقول علم كالنور) أي ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبهها للعلم بالنور بجامع الإهداء في كل أذهو كتشبيه الشيء بنفسه لقوة الوجه في العلم وهو الإهداء به كما في النور (قوله وإذا وقعت في شبهة) أي وإذا وقع في قلبك شبهة (قوله وقعت في ظلمة) أي وقع في قلبك ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للشبهة (قوله ولا تقول في شبهة كالظلمة) أي مشبها للشبهة بالظلمة لقوة وجه الشبه في الشبهة وهو عدم الإهداء والتجوير كما في الظلمة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشيء بنفسه (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبأن لانتم رائحة التشبيه لفظا لعدم تأنيه لأن من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه الشبه هناك وأما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقا فهي وإن ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا يقال يلزم أن يكون في ترشيح الحقيقة اشتمال رائحة التشبيه لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ لانا نقول الفرق أن المذكور في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في الحقيقة لفظ المشبه به فذكر ماهو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنية إنما هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف الحقيقة والتبيلية فإن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة الحقيقية والتبيلية أولا ثم تشبيه المكنية بالحقيقة ثانيا ولم يذكر المكنية معهما أولا إذ لو كان ماثبتا للحقيقة من اشتراط الأمرين المذكورين في حينها ثابنا للمكنية لم يكن لصنيع المصنف وجه وكان الأولى أن يذكرها أولا مع الحقيقة والتبيلية (قوله لأنها تشبيه مضر) هذا على مذهب المصنف كما مر لأعلى مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضر في النفس الرموز إليه

بذكر لوازمه ( قوله حسنهما بحسب حسن المكنى عنها ) أى حسنهما فى حساب حسن المكنى عنها بمعنى أنه بعد عدد حسن المكنى عنها تابعا له وإذا حصل عدد حسنهما بعد عدد حسن المكنى عنها كان حسنهما تابعا لحسنهما لأن ما يقال فيه أنه معدود فى عدد الشيء الفلانى أو بعد الشيء الفلانى إنما ذلك إذا كان ذكر ذلك الأمر عند قصده يعنى منه الشيء الفلانى ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعية وهى المرادة هنا بهذه العبارة فالجواب على هذا بمعنى الاحساب والعدد ويحتمل أن يكون اسما من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى والتخييلية يستغنى عن ذكر حسنهما بكفاية حسن المكنى عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الاولى تفيد التبعية فالمعنى أن التخييلية تابعة فى الحسن والقبح للمكنى عنها أه يعقوبى ( قوله بل هى حقيقة ) أى عند المصنف لأنها مستعملة فى الموضوع له وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها فيقول أن كانت تابعة لها كما فى اظفار النية نشبت بفلان حسنت بحسبها وقبعت بقبحها وإن كانت غير تابعة لها قلما تحسن وهو محتمل لأن يكون المعنى فلا تحسن قلما فى كلامه للنفي ويحتمل أنه أشار بذلك للقلة على الأصل ليفيد أنه لا يتبع أن تحسن إذا تناسب المقام افهام الصورة الوهمية لتذكرك الأصل كأن يكون فى احضار صورته التأكيد لما سبقته من التشبيه مثلا ولقائل أن يقول إذا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مقصودة فى نفسها مبنية على تشبيه الصور الوهمية بالحققة فيبغى أن يكون حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وكونها فى بعض الصورة تابعة للمكنى عنها لا يقتضى أن يكون حسنهما تابعا لحسنهما نعم يقتضى أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لزيد حسنهما الذى هو فى نفسها فتأمل

### فصل

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه ( وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها ) أى حكمها الذى هو اعرابها على أن الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر ( محذوف لفظ أو زيادة لفظ )

### فصل وقد يطلق المجاز الخ

( قوله فى بيان معنى آخر ) أى وهو الكلمة التى تغير اعرابها الاصل ( قوله على سبيل الاشتراك ) أى اللفظى بأن يقال أن لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثانى للكلمة التى تغير حكم اعرابها الاصل فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال ( قوله أو التشابه ) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصل وذلك بأن شبهت الكلمة المنقلة عن اعرابها الاصل بالكلمة المنقلة من معناها الاصلى بإجماع الانتقال عن الأصل فى كل واستعير اسم التشبيه وهو لفظ مجاز للتشبيه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير اعرابها الاصل مجاز بالاستعارة ( قوله وقد يطلق المجاز ) أى قد يطلق هذا اللفظ يعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت وأشار بقدر لقلة ذلك الاطلاق لأن الاطلاق الشائع هو ما مر ( قوله على أن الاضافة للبيان هذا )

فالاول (كقوله تعالى  
وجاء ربك وقوله تعالى  
واسأل القرية و)  
الثاني مثل (قوله تعالى ليس  
مثلثه شيء) اي جاء (امر  
ربك) لاستحالة الجيء  
على الله تعالى (و) اسأل  
(اهل القرية) للقطع بان  
المقصود ههنا سؤال اهل  
القرية وان جعلت القرية  
مجازا عن اهلها لم يكن  
من هذا القبيل (وليس  
مثلثه شيء) لان المقصود  
ثاني ان يكون شيء مثل الله  
تعالى لانني ان يكون  
شيء مثل مثله فالحكم  
الاصلي لربك والقرية  
هو الجر وقد تغير في  
الاول الى الرفع وفي الثاني  
الى النصب بسبب حذف  
المضاف والحكم الاصلي  
في مثله هو النصب لانه  
خبر ليس وقد تغير الى الجر  
بسبب زيادة الكاف فكما  
وصفت الكلمة بالمجاز  
باعتبار نقلها عن معناها  
الاصلي كذلك وصفت به  
باعتبار نقلها عن اعرابها  
الاصلي وظاهر عبارة  
الفتاح ان الموصوف  
بهذا النوع من المجاز  
هو نفس الاعراب

غير متعين لجواز ان تكون الاضافة حقيقية ويراد بحكم الاعراب ما يترتب عليه من  
فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله اي تغير اعرابها من نوع) اي من انواع الاعراب  
الى نوع آخر من انواعه وذلك بان زال النوع الاصلي الذي تستحقه الكلمة وحل  
محل نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) الباء سببية متعلقة بتغير اي ان ذلك التغير يحصل  
بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت به نوعا من الاعراب فلما حذف  
حدث نوع آخر او بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحققت قبله نوعا من الاعراب  
لحدث بزيادته نوع آخر من الاعراب وخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير اعراب غير  
في جاني القوم غير زيد فان غير كان مرفوعا صفة تغير الى النصب على الاستثناء  
لا يحذف ولا زيادة بل ينقل غير من الوصفية الى كونها اداة استثناء وخرج ايضا ما اذا لم يتغير  
حكم الاعراب بالزيادة كما في قوله تعالى فجارحة من الله واما اذا لم يتغير بالنقص كما في قوله  
تعالى او كصيب من السماء اي كذوي صيب فلا تسمى الكلمة مجازا وقد دخل في تعريفه  
المذكور ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد  
قائم فانه تغير اعراب زيد من النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان ودخل فيه  
ايضا نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع ان هذه ليست بمجاز كما صرح به في الفتاح  
فهو تعريف بالاعم بناء على جوازه (قوله فالاول) اي وهو التغير الذي يكون بنقص  
تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله والثاني) اي وهو التغير الذي يكون بزيادة تسمى  
الكلمة بسببه مجازا (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف اي وانما لم يجعل على ظاهره  
للقطع باستحالة الجيء على الله تعالى وذلك لان الجيء عبارة عن الانتقال من حيز الى آخر  
بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله  
تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة فاذا لم يحتمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة  
وجب حله على وجه يصح تقدير المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق  
والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلي فان قلت كما يستحيل الجيء على الرب  
يستحيل ايضا الجيء امره لان المراد بامرهم حكمه المحكي عنه وهو معنى من المعاني  
وقد علمت ان الجيء مخصوص بالجسم الحي قلت الامر وان كان الجيء محالا عليه ايضا  
الا انه يصح اسناد الجيء اليه مجازا ليكون كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه  
الكثرة جاء امر السلطان البنا اي بلغنا وان كان الجاني في الحقيقة حاملة وهذا الاسناد  
كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد الجيء اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة  
ولامجاز الاستحالة بلوغه البنا فوجب ان يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام  
ولو بالجوز في المقدر ايضا كما قال بعضهم واورد عليه ان امتناع وجهه من التجوز وهو  
كون الاسناد اليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضي امتناع تجوز آخر فلا يتعين الاضمار  
اذ يمكن ان يقال اسند الجيء اليه تعالى لكونه امر بالامر وبابلاغه فهو كالاسناد

الى السبب الآخر فيكون من المجاز العقلي وعليه فيخرج الكلام عما نحن بضده آه يعقوب  
 ( قوله للقطع الخ ) اي وانما جل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من الآية سؤال  
 اهل القرية لاسؤالها نفسهما لان القرية عبارة عن الابنية المجتمعة وسؤالها واجبتها خرقا  
 للعادة وان كان ممكنا لكن ليس مرادا في الآية بل المراد فيها سؤال اهلها للاستشهاد  
 بهم فيجبوا بما يصدق او يكذب لاسؤالها لان الشاهد لا يكون جادا ( قوله لم يبدن  
 من هذا القبيل ) اي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بعلاقة  
 مع قرينة لانها حيتذ مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال ( قوله لان المقصود الخ )  
 علة لمخدوف اي وانما جل على زيادة الكاف لان المقصود الخ ( قوله لانني ان يكون شيء  
 مثل مثله ) اي لانه لا مثله تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله ( قوله لانه  
 خبر ليس ) اي وشي اسمها وانما صح الاخبار بمثل عن النكرة مع انها مضافة للضمير  
 لان مثل لا توغلها في الابهام لا تعرف وحيث لا اخبار حاصل بنكرة عن مثلها  
 فاندفع ما يقال انه يلزم على هذا الاعراب الذي ذكره الشارح الاخبار بالمعرفة عن النكرة  
 لان اسم ليس بنكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع ( قوله وقد تغير الى الجر  
 بسبب زيادة الكاف ) اي لان الكاف اما حرف جر واسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما  
 يقتضي الجر ( قوله كذلك وصفت به الخ ) هذا صريح في ان السمي بالمجاز هو كلمة ربك  
 ولفظ القرية ولفظ المثل وليس السمي بالمجاز هو الاعراب المتغير وهو ما قاله المصنف  
 ( قوله هو نفس الاعراب ) اي المستعمل في غير محله الاصل فالتصب في القرية يوصف  
 عنده بانه مجاز لانه تجاوز فيه بقله لغير محله لان القرية بسبب التقدير محل للجر وقد وقع  
 فيها النصب وقوله وظاهر عبارة المفتاح اي لانه قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم  
 الاصل في الكلام ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية  
 في قوله تعالى واسئل القرية والجر في كنهه مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان  
 تأويل الرفع بالرفع وهكذا ( قوله وما ذكره المصنف ) اي من ان الموصوف بكونه  
 مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير اعرابها اقرب مما ذكره السكاكي من ان الموصوف  
 بكونه مجازا في هذا النوع الاعراب المستعمل في غير محله وذلك لوجهين احدهما ان لفظ  
 المجاز مدلوله في الموضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضي تخالف  
 مدلوليه في الموضعين هنا وما تقدم لان مدلوله في احد الموضعين الكلمة ومدلوله في الموضع  
 الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب والثاني ان اطلاق المجاز على الاعراب لكونه قد وقع  
 في غير محله الاصل انما يظهر في الحذف لان المقدركالذ كور في الاعراب فانتقل اعراب  
 المقدر للذكور واما الزيادة فلا يظهر فيها كون الاعراب واقعا في غير محله لانه ليس  
 هناك لفظ مقدركالذ كور وله مقتضى اوقع اعرابا آخر في محل مقتضاه وانما هناك زيادة  
 شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقعا في محله فتقدير مقتضى النصب هو ليس لا الاسقاط

قوله فتقدير مقتضى هكذا  
 في بعض النسخ وفي بعضها  
 فتقدير وكلاهما لم يصل  
 اليه فهمي فلعل اصل  
 العبارة و يقدر مقتضى  
 الخ قهرت فليست  
 (صححه)

وما ذكره المصنف اقرب  
 والقول بزيادة الكاف  
 في نحو قوله تعالى ليس كنهه  
 شيء اخذ بالظاهر ويحتمل  
 ان لا تكون زائدة بل  
 يكون نغيا للمثل بطريق  
 الكناية التي هي ابلغ  
 لان الله تعالى موجود  
 فاذا نفي مثل مثله لم نفي  
 مثله ضرورة انه لو كان له  
 مثل لكان هو اعنى الله  
 تعالى مثل مثله فلم يصح نفي  
 مثل مثله كما تقول ليس  
 لا شيء زيد اخ اي ليس  
 زيد اخ نغيا للزوم  
 ينفي لازمه والله اعلم

وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله) ويحتمل  
 ان لا تكون (اي الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شي\* زائدة وقوله بل يكون اي الكلام  
 نفيًا اي مسوقا لنفي المثل (قوله التي هي ابلغ) اي من الحقيقة التي مقتضى زيادتها ووجه  
 الابلغة انه يشبه دعوى الشي\* بالينة فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل  
 وتوضيح ما ذكره الشارح من الكناية ان تقول لن الشي\* اذا كان موجودا متحققا في  
 وجدله مثل لزم ان يكون ذلك الشي\* الموجود التحقق مثلا لذلك المثل لان التولية امر  
 نسبي بينهما فاذا نفي هذا اللازم وقيل لا مثل للمثل ذلك التحقق لزم نفي المزوم وهو مثل  
 ذلك التحقق لانه يلزم من نفي اللازم نفي المزوم والا كان المزوم موجودا بلا لازم وهو  
 باطل فالله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض  
 فاذا نفي مثل ذلك المثل الذي هو لازم كان مقتضيا لنفي المزوم وهو وجود المثل فصيح  
 النفي لمثل المثل والحاصل انه لو لم ينتف المثل عند نفي مثل المثل لم يصح نفي مثل المثل لان  
 الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا  
 يصح نفيه حينئذ لكن النفي صحيح لوقوعه في كلام المولى فتعين ان يكون المراد من نفي  
 مثل المثل نفي المثل ليصح النفي فقد ظهر ان نفي مثل المثل توصل به الى نفي المثل وهو معنى الكناية  
 لانه اطلق نفي اللازم واريد نفي المزوم (قوله لان الله تعالى موجود) اي ولا يمكن نفي  
 الموجود (قوله فاذا نفي مثل مثله) اي الذي هو اللازم (قوله لزم نفي مثله) اي الذي هو  
 مزوم (قوله فلم يصح نفي مثل مثله) اي على تقدير وجود المثل لكن النفي للمثل صحيح  
 لوقوعه في كلام الصادق فليكن المثل منفيًا وهو المطلوب (قوله كما تقول) اي في شان زيد  
 الذي لا اخ له قصدا لاطعة نفي اخ له وتوضيح ما ذكره من الكناية انه اذا فرض ان زيد  
 الموجود اخ لزم ان يكون زيد اخا لذلك الاخ المفروض وجوده فلما استلزم وجود الاخ  
 وجود الاخ لذلك الاخ وهو زيد لم يصح نفي الاخ عن ذلك الاخ المفروض والازم  
 وجود المزوم وهو الاخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت اخ له فظهر ان قولنا ليس  
 لاخي زيد اخ نفي للمزوم وهو اخو زيد نفي لازمه وهو اخواخيه لان نفي المزوم لازم  
 لنفي لازمه فقد اريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية واغفل ان في تقرير الكناية  
 في الآية الشريفة طريقتين احدهما ما ذكره الشارح وحاصله انه اطلق نفي مثل المثل  
 واريد منه نفي المثل ضرورة ان الله تعالى موجود فلو كان له مثل لزم ان يكون تعالى  
 مثلا لذلك المثل فاذا اتى ان يكون مثله مثل لزم انتفاء المثل والالم يصح النفي واثبتتهما  
 انه من باب نفي الشي\* عن هو مثلك او على اخص او صافك فيلزم عرفا نفيه عنك والازم  
 التحكم في ثبوت الشي\* لاحد المثلين دون الآخر فالمثل المفروض نفي عنه المماثل له فيلزم ان ينفي  
 المماثل عن الله تعالى كانه المماثل عن مفروض المماثلة له تعالى وكلا الوجهين مذكور في المطول

(قوله او كنوت) اى بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلالة الاول عليه واو فى كلامه  
لشك فعلى الاحتمال الاول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثانى تكون واوا والمضارع  
على الاول يكنى فهو كرمى برمى وعلى الثانى يكنو فهو كدما يدنعو ويرد على الاحتمال  
الثانى قولهم فى المصدر كناية ولم يسمع كناوة بالواو ولا يقال ان الواو قلبت ياء فى المصدر  
لكسر فائه لانا نقول الكسرة فى نحو ذلك لا توجب قلبا كما فى علاوة فالترام الياء  
فى المصدر يدل على ان اللام ياء وان الواو فى كنوت قلبت عن الياء سماحا فتأمل (قوله  
اذا تركت التصريح به) اى بمدخول عن وهو راجع لكنت وكنوت فهى لغة ترك  
التصريح بالشيء (قوله وفى الاصطلاح لفظ الخ) اطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح  
كثير وقد تطلق فيه ايضا على المعنى المصدرى اعنى الاتيان بلفظ اريد به لازم معناه  
مع جواز ارادته معه وهى بهذا المعنى اخص من معناها لغة (قوله لفظ) خرج عنه  
مادل بالمليس بلفظ كالاشارة والكتابة (قوله اريد به لازم معناه) اى لاستعماله فيه  
والحاصل ان الكناية لفظ له معنى حقيقى اطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقى بل اريد به  
لازم معناه الحقيقى وخرج بقوله اريد به لفظا ساهى والسكران والتائم وخرج بقوله  
لازم معناه اللفظ الذى يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم ان المراد  
باللزم هنا مطلق الارتباط ولو يعرف لا اللزوم العقلى (قوله مع جواز ارادته معه)  
اى مع جواز ارادة معناه الحقيقى مع لازمه فن قيودها انها بعده اراد اللزوم بلفظها  
لا بد ان لا تصحبا قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقى وحينئذ قبجوز ارادته من اللفظ مع  
لازمه وهذا القيد اعنى قوله مع جواز الخ مخرج للمجاز اذ لا يجوز ارادة المعنى الحقيقى  
فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالصنف لاشتراطه فى قرينته  
ان تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقى وقد علم بما ذكره المصنف ان الكناية واسطة بين  
الحقيقة والمجاز وليست حقيقة لان اللفظ لم يرد به معناه بل لازمه ولا مجازا لان المجاز  
لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقيل انها لفظ مستعمل فى المعنى  
الحقيقى لينقل منه الى المجازى وعلى هذا تكون داخلة فى الحقيقة لان ارادة المعنى  
الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة اعم من ان تكون وحدها كما فى الصريح او مع  
ارادة المعنى كما فى الكناية وقوله مع جواز ارادته معه اى من اللفظ بحيث يصير اللفظ  
مستملا فيهما معا ولا يرد ان المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه لان محل  
عدم الجوز اذا استعمل فيهما على ان كلامه صود لذاته وما هنا احدهما مقصود تبعاه وهو  
المعنى الحقيقى والى هذا يشير قوله معه فقائده التنبيه على ان ارادة اللزوم اصل و ارادة  
المعنى بتعبية ارادة اللزوم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع الامير ولا يقال جاء الامير مع زيد  
لان مع تدخل على التبوع لاعلى التابع (قوله كلفظ طويل النجاد) الحاصل ان النجاد

(الكناية) فى اللغة  
مصدر كنيت بكذا عن  
كذا او كنوت اذا تركت  
التصريح به وفى الاصطلاح  
(لفظ اريد به لازم معناه  
مع جواز ارادته معه)  
اى ارادة ذلك المعنى مع  
لازمه كلفظ طويل النجاد  
المراد به طول القامة مع  
جواز ان يراد حقيقة  
طول النجاد ايضا (فظهر  
انها تخالف المجاز من جهة  
ارادة المعنى) الحقيقى (مع  
ارادة لازمه) ك ارادة  
طول النجاد مع ارادة طول  
القامة بخلاف المجاز فانه  
لا يجوز فيه ارادة المعنى  
الحقيقى للزوم القرينة  
المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى

قوله مع ارادة المعنى اى  
المجازى او اللزوم او غير  
الموضوع له كما يدل عليه  
سياق الكلام ولعل ذلك  
سقط من قلم الناسخ تأمل  
(مصححه)

جائيل السيف فطول التجاد يستلزم طول القامة فاذا قيل فلان طويل التجاد فالمراد انه طويل  
القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز ان يراد بذلك الكلام الاخبار بانه طويل  
جائيل السيف وطويل القامة بان يراد بطويل التجاد معناه الحقيقي واللازمي (قوله فظهر)  
اي مما ذكر وهو ان الكناية يصحبها جواز ارادة المعنى الاصلى (قوله من جهة ارادة المعنى  
الحقيقى) اى فيها وقوله مع ارادة لازمه اى لازم المعنى الحقيقى (قوله بخلاف المجاز) اى فانه  
وان شارك الكناية في ارادة مطلق اللزوم الا انه لا يجوز معه ارادة المعنى الحقيقى وان وجب فيه  
كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينقل منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبة الصحيحة للاستعمال  
والحاصل ان الكناية والمجاز يشتركان في ارادة اللزوم ويفترقان من جهة ان الكناية  
يجوز فيها ارادة المعنى الاصلى والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لابد ان لاتصحها  
قرينة تمنع من ارادة المعنى الاصلى والمجاز لابد ان تصحبه قرينة تمنع من ارادته واعترض على هذا  
العصام بانهم ان ارادوا ان المعنى الحقيقى يجوز ارادته في الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا  
ممنوع اذ ارادة المعنى الحقيقى لذاته كالاتجوز في المجاز لا تجوز في الكناية وان ارادته تجوز  
ارادته للانتقال منه للزوم المراد فهذا جائز في كل من الكناية والمجاز مثلا جاني  
اسد يرمى لاتمنع فيه القرينة ان يراد بالاسد السبع المخصوص لينقل منه الى الشجاع  
وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجب باختيار الشق الاول لكن ارادته  
لذاته لا من حيث انه الغرض المهم بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فلم  
من هذا ان المعنى الحقيقى يجوز ارادته للانتقال منه للمراد في كل من الكناية والمجاز  
ويمنع فيهما ارادة المعنى الحقيقى بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات واما ارادته  
مع لازمه على ان الغرض المقصود بالذات هو اللزوم فهذا جائز في الكناية دون المجاز  
فتأمل (قوله وقوله من جهة الخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف  
وحاصله ان في كلامه تناقيا بين التفرع والمفرع عليه وذلك لان المفرع عليه يقتضى  
ان ارادة كل من اللزوم والمزوم في الكناية جائزة والتفرع يقتضى ان ارادتهما معا  
واقعة وهذا تناق واصل ما اجاب به الشارح ان في التفرع حذف مضاف والاصل  
من جهة جواز ارادة المعنى منها مع ارادة لازمه (قوله ليوافق الخ) اى وانما قدرنا  
ذلك المضاف لاجل ان يوافق كلامه هنا ما ذكره في تعريف الكناية اذ لم بشرط  
في تعريفها الاجواز الارادة لا وقوعها (قوله طويل التجاد) كناية عن طول القامة  
لانه يلزم من طول التجاد اى حيايل السيف طول القامة (قوله وجبان الكلب  
كناية عن الكرم لان جبن الكلب اى عدم جراته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين  
عليه لان جبنه انما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه) (قوله ومهزول  
الفصيل) كناية عن الكرم ايضا لان هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن في امه وهو

وقوله من جهة ارادة المعنى  
معناه من جهة جواز ارادة  
المعنى ليوافق ما ذكره  
في تعريف الكناية ولان  
الكناية كثيرا ما تخلو عن  
ارادة المعنى الحقيقى للقطع  
بصحته قولنا فلان طويل  
التجاد وجبان الكلب  
مهزول الفصيل وان لم يكن  
له تجاد ولا كلب ولا فصيل  
ومثل هذا في الكلام اكثر  
من ان يحصى وههنا  
بحيث لابد من التبيه له  
وهو ان المراد بجواز  
ارادة المعنى الحقيقى في  
الكناية هو ان الكناية  
من حيث انها كناية لاتنافى  
ذلك كما ان المجاز ينافيه  
لكن قد يمتنع ذلك  
في الكناية بواسطة  
خصوص المادة

يستلزم الاعتناء بالضيفان لاخذ البن من امه وسقيه لهم وكثرة الضيقان تستلزم الكرم  
(قوله وان لم يكن له نجاد الخ) اى واذا صحت الكناية نحو هذه الالفاظ ووقعت بها  
مع انتفاء اصل معناها لم يصدق انه اريد بها المعنى الحقيقي وانما يصدق انه يجوز  
ان يراد بها المعنى الحقيقي فلو لم يرد الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند انتفاء  
معانيها عن التعريف فان قلت عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز ايضا  
لان معنى صحة الارادة للشيء صحة صدق الكلام في ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء  
قلت لان عدم صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية يصبح  
ان توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة في حقها واذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها  
واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة  
ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) اى القول المتقدم في عدم ارادة المعنى الحقيقي لعدم  
وجوده (قوله وههنا بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل  
الكناية التى تمنع فيها ارادة المعنى الحقيقي وقوله وههنا بحث اى فائدة ينبغي التنبيه  
عليها وحاصلها اعتبار الحيثية في التعريف فقولهم في تعريف الكناية لفظ اريد به  
لازم معناه مع جواز ارادته معه اى من حيث ان اللفظ كناية وامان حيث خصوص  
المادة فقد يمنع ارادة المعنى الحقيقي لاستحالة والحاصل ان المراد بجواز ارادة المعنى  
الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية اى لفظ اريد به لازم معناه بلا  
قربة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لاتا في جواز ارادة المعنى الحقيقي نعم قد يمنع تلك  
الارادة في الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى فجواز الارادة من حيث  
انها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه  
الصورة ايضا (قوله انها كناية) اى لامن حيث خصوص المادة وقوله لاتنافى  
ذلك اى ارادة المعنى الحقيقي وقوله كما ان الجواز ينافيه تنظير في النفي (قوله لكن قد  
يمنع ذلك) اى ارادة المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية السابقة فكان  
الانطباق ان يقول وامان حيث خصوص المادة فقد يمنع في الكناية ذلك اذ لا وجه  
للاستدراك (قوله من باب الكناية) اى من حيث ان سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم  
سلبها عن مثله والائتمار التعميم في نفي الشيئية عن احد المثلين دون الآخر (قوله كافي  
قولهم مثلك لا يخل) هذا نظير للآية من حيث ان كلا كناية لامن حيث امتناع ارادة  
المعنى الحقيقي مع لازمه ويحتمل ان يكون نظيرها في ذلك ايضا لان القصد من قولهم  
مثلك لا يخل نفي البخل عن الخاطب ولا يصح ان يراد نفي البخل عن مثله ايضا لان اثبات  
مثل للخاطب نقص في المدح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لانهم اذا نفوه) اى البخل  
وقوله عن بمائه اى عن بمائل الخاطب (قوله وعن يكون على اخص اوصافه) اى  
على اوصافه الخاصة اى ملتبس بها كالم والكرم العامة كالحويانية والناطقة وهذا

كما ذكره صاحب الكشاف  
في قوله تعالى ليس كمثل شيء  
انه من باب الكناية كافي  
قولهم مثلك لا يخل لانهم اذا  
نفوه عن بمائه وعن يكون  
على اخص اوصافه فقد  
نفوه عنه كما يقولون بلفظ  
ارابه يريدون بلوغه فقولنا  
ليس كالله شيء وقولنا ليس  
كمثل شيء عبارتان متعا  
قتلتان على معنى واحد  
وهو نفي المماثلة عن ذاته  
مع انه لا فرق بينهما الا  
بما تعطيه الكناية من  
المبالغة

العطف تفسيرى لان المماثل هو من كان مشاركا في الاوصاف الخاصة كلها ( قوله  
 فقد نوه ) اى البخل عنه اى عن المخاطب والازم التحكم في نفى الشيء من احد الثلثين  
 دون الآخر ( قوله بلغت اترابه ) جمع ترب بكسر التاء اى اقرانه في السن بان يكون ابتداء  
 ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت اترابه اى بالسن ( قوله يريدون بلوغه ) اى يريدون  
 بلوغه بالسن فانه يلزم من بلوغ اقرانه بالسن بلوغه بالسن والازم التحكم آه سم ( قوله  
 متعاقبان على معنى واحد ) اى واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية  
 فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الاولى على وجه الصراحة وتارة يؤدى  
 بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مؤداها بالمطابقة نفى ان يكون شيئا مماثلا  
 لمثله ويلزم من نفى كون الشيء مماثلا لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى  
 كان الله مماثلا لمثله ضرورة ان ما ثبت لاحد الثلثين فهو ثابت للآخر والا فترقت لوازم  
 الثلثين فثبت ان مفاد العبارتين واحد ( قوله الاما تعطيه الكناية ) اى وهى العبارة  
 الثانية وقوله من المبالغة اى لافادتها المعنى بطريق اللزوم الذى هو كدعاء الشيء بيئته  
 ولما كانت الكناية ابلغ من الحقيقة كان قوله ليس كمثل شيء اوكد في نفى المثل من ليس  
 كالله شيء ( قوله ولا يخفى هنا ) اى في الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب  
 الكشف استدلالا على قوله لكن قد يمنع الخ وانما يمنع في الآية ارادة الحقيقة لاستحالة  
 ثبوت مماثلته آه سم فان قلت حيث كان يمنع في الآية ارادة المعنى الحقيقي لاستحالة  
 ما المانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهى استحالة ارادة  
 المعنى الحقيقي ولا تكون من قبيل الكناية قلت لعلمهم جعلوا الآية من قبيل الكناية  
 لا من قبيل المجاز المرسل نظرا الى ان الاستحالة انما تكون قرينة للمجاز اذا كانت  
 ضرورية لا نظرية كما هنا فتأمل ( قوله وفرق ) بالبناء للمفعول وهو الاقرب كما قال  
 العقوبى لعدم تقدم الفاعل فيما مروا ان كان الفرق الذى سيذكره السكاكى وغيره ويحتمل  
 ان يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائد على السكاكى للعلم به من ان الكلام في المباحثة  
 غالبا معه والحاصل ان المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية وهو  
 ان الكناية فيها جواز ارادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز  
 فيه ذلك اشار الى فرق آخر يدهما للسكاكى وغيره لاجل الاعتراض الذى اوردته عليه  
 ( قوله كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة ) فطول القامة ملزوم لطول النجاد  
 وطول النجاد لازم لطول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاد لصحة ان  
 لا يكون لطويل القامة نجاد اصلا فكيف تكون ملزوما لانا نقول لزوم عرفي اغلبي  
 وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلت مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند  
 قول المصنف لفظ اريد به لازم معناه ان طول القامة لازم لطول النجاد وطول النجاد  
 ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت كل من طول النجاد وطول القامة

ولا يخفى هنا امتناع  
 ارادة الحقيقة وهو نفى  
 المماثلة عن هو مماثل له  
 وعلى اخص اوصافه  
 ( وفرق ) بين الكناية  
 والمجاز ( بان الانتقال فيها )  
 اى في الكناية ( من اللازم )  
 الى الملزوم كالانتقال من  
 طول النجاد الى طول القامة  
 ( وفيه ) اى في المجاز  
 الانتقال ( من الملزوم )  
 الى اللازم

لازم للآخر وملزوم له لان كلا منهما مساو للآخر وحينئذ فالمثيل بهذا المثال هنا  
 لا ينافي التمثيل به فيما تقدم ( قوله اى في الجواز ) سواء كان مرسلًا او كان بالاستعارة  
 ولذا عدد الشارح الامثلة ( قوله كالانتقال من الغيث الى الثبت ) اى فانه لازم للمطر  
 بحسب العادة والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد والاسد ملزوم لها لكن  
 لما نسبت الشجاعة الرجل ايضا انتقل من الاسد بواسطة القرينة الى الرجل المقيد  
 بالشجاعة فصار الاسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة ( قوله مالم يكن  
 ملزوما ) مامصدرية ظرفية اى مدة كونه غير ملزوم بان يبق على لازميته ولم يكن  
 ملزوما للزومه لكونه اعم من ملزومه ( قوله من حيث انه لازم ) اى من حيث انه يلزم  
 من وجود غيره وجوده ( قوله يجوز ان يكون اعم ) اى من ملزومه ضرورة ان مقتضى  
 لازميته ان وجود غيره لا يخلو عنه فقيره اما مساو او اخص واما كون وجوده  
 لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا او اخص فلا دليل عليه فجاز ان يكون اعم  
 كالحبوان بالنسبة للانسان فلا يخلو الانسان من الحيوان وقد يخلو الحيوان من الانسان  
 واذا صح ان يكون اللازم اعم فلا ينتقل منه للزوم اذ لا دلالة للاعم على الاخص حتى  
 ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى الملزوم اذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل  
 اليه بان يكون مساويا اما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه  
 انه لازم للانسان هو ملزوم له لساواته له فيلزم من وجوده وجود الانسان او بواسطة  
 انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انسانا يلزم المنار فان الانسان  
 الملازم للنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ويصح ان يكون اعم منه لجواز ان تكون ملازمته  
 للنار لاللاذان لكن قرينة العرف دالة على انه المؤذن لان ذلك هو الغالب المتبادر  
 فيشكل على انه المفهوم عرفا فهذا اللازم اعم صار ملزوما بالقرينة ( قوله اى وحين اذ كان  
 اللازم ملزوما ) الاولى ان يقول اى وحين اذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما  
 ( قوله فلا يتحقق الفرق ) اى بين الجواز والكناية لان الانتقال في كل منهما من الملزوم  
 الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى الملزوم لا يحصل الا اذا كان اللازم المنتقل منه  
 ملزوما فينتقل منه من حيث انه ملزوم لامن حيث انه لازم ( قوله والسكاكى ايضا معترف  
 الخ ) اى وحينئذ فيتاكد هذا الرد عليه وكان الاولى للشارح ان يقدم هذا على قول المصنف  
 وحينئذ يكون الخ لاجل ان يكون سند القول المتقن ورد بان اللازم الخ وكان يقول ورد بان  
 اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك ( قوله وما يقال ) اى في الجواب  
 عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه وحاصله ان مراد السكاكى بقوله الانتقال  
 في الكناية من اللازم الى الملزوم المساوى للزومه لان الزوم بين الطرفين من خواصها  
 ومراده بقوله والانتقال في الجواز من الملزوم الى اللازم مطلقا لان الزوم بين الطرفين  
 لا يشترط في الجواز وحينئذ فصيح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم ولم يصح

كالانتقال من الغيث الى  
 الثبت ومن الاسد الى  
 الشجاع ( ورد ) هذا  
 الفرق ( بان اللازم مالم يكن  
 ملزوما بنفسه او بانضمام  
 قرينة اليه ) لم ينتقل منه  
 الى الملزوم لان اللازم من  
 حيث انه لازم يجوز ان  
 يكون اعم ولا دلالة للعام  
 على الخاص ( وحينئذ )  
 اى وحين اذ كان اللازم  
 ملزوما ( يكون الانتقال  
 من الملزوم الى اللازم )  
 كما في الجواز فلا يتحقق  
 الفرق والسكاكى ايضا  
 معترف بان اللازم مالم يكن  
 ملزوما امتنع الانتقال منه  
 وما يقال ان مراده ان  
 الزوم بين الطرفين من  
 خواص الكناية دون  
 الجواز او شرط لها دونه  
 فما لا دليل عليه وقد يجاب

التعبير به في المجازا قتم ماذكره من التفرقة بينهما (قوله أو شرط لها) هذا تنويع في التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله فما الدليل عليه) أي يقال عليه أنه لا دليل على اختصاص الكناية بالزوم بين الطرفين دون المجاز بل قد يكون اللازم فيها اعم كما يكون مساوياً وكذا المجاز وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف لأن فيه حل السكاكي على ما هو تحكم محض (قوله وقد يجاب) أي عن الاعتراض الذي أوردته المصنف على السكاكي وكان الأولى أن يزيد أيضاً أن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله أن مراد السكاكي باللازم في قوله أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعاً عن اعتبار الغير كطول النجاد التابع وجوده في الغالب لطول القامة وكنتي مثل المثل التابع اعتباره وجريانه في الالسن لنفي المثل فأنهما وإن تلازما في نفس الأمر إلا أن الأول منهما أكثر اعتباراً وأسبق ملاحظة ومراده بقوله أن المجاز ينتقل فيه من الزوم إلى اللازم أي من المتبوع في الوجود الخارجي أوفى الاعتبار إلى التابع فيه فحقت التفرقة التي ذكرها بينهما والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والزموم حتى يتوجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة وكالضحك بالفعل للانسان (قوله بأن مراده) أي السكاكي وقوله باللازم أي في جانب الكناية وفي جانب المجاز (قوله ما يكون وجوده) أي في الخارج أوفى الاعتبار وقوله على سبيل التبعية أي أوجود الغير أولاً اعتبار الغير (قوله ولهذا) أي لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جوز أي السكاكي كون اللازم ينتقل منه للعنى الكنائى اخص لأن اللازم بمعنى التابع في الوجود أوجود غيره أوفى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون اخص بخلاف اللازم المتعارف فإنه إنما يكون اعم أو مساوياً ولا يكون اخص والالكان للزوم اعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال (قوله فالكناية الخ) مفرع على الجواب المذكور أي فالكناية على هذا أن يذكر الخ (قوله ورديف) عطفه على التابع أما من عطف المرادف أن أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير أن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول النجاد لطول القامة والضحك بالفعل للانسان وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنتي مثل المثل لنفي المثل لأن اعتبار الثاني واستعماله قبل الأول لأنه أصرح وأكثر دوراً على الالسنه فيسمى رديفاً لاستناده للآخر مع مساواته له في الصحة والتحقيق في نفس الأمر وقوله أن يذكر من المتلازمين المراد بهما ما بينهما لزوم ولو في الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقي فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم (قوله والمجاز بالعكس) أي يقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الجواب نظر بالنسبة

قوله لأن فيه حل السكاكي  
لعل فيه حذف مضاف أي  
حل فرق السكاكي أو كلام  
السكاكي تأمل (مصححه)

بأن مراده باللازم ما يكون  
وجوده على سبيل التبعية  
كطول النجاد التابع لطول  
القامة ولهذا جوز كون  
اللازم اخص كالضاحك  
بالفعل للانسان فالكناية  
أن يذكر من المتلازمين  
ما هو تابع ورديف ويراد  
به ما هو متبوع ومردوف  
والمجاز بالعكس وفيه نظر  
ولا يخفى عليك أن ليس  
المراد بالزوم ههنا امتناع  
الانفكاك (وهي) أي  
الكناية (ثلاثة أقسام  
الأولى) تأنيثها باعتبار  
كونها عبارة عن الكناية  
(المطلوب بها غير صفة  
ولانسبة

لقوله والجواز بالعكس لان الجواز قد ينتقل فيه من التابع في الوجود الخارج الى المتبوع فيه  
 كاطلاق النبات على الغيث في امطرت السماء نباتا والحاصل ان نحو النبات بما يكون  
 تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسل كائنصوا عليه في قولك امطرت  
 السماء نباتا فلما اختصت الكناية بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكناية مع انهم  
 مثلوا به للمجاز ونصوا على انه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحثية في نحو النبات  
 يستعمل في الغيث وذلك بان يقال اذا استعمل النبات في الغيث مثلا من حيث انه  
 رديف للغيث وتابع له في الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث لزوم  
 الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسل واستعارة  
 باعتبارين ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص الكناية بالتبعية  
 والجواز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل الا ان يدعى ان ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن احوال  
 المستعملين آه يعقوى (قوله ولا يخفى الخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم  
 ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع امكان انفكاكه عن غيره (قوله ههنا) اى  
 في الكناية (قوله امتناع الانفكاك) اى الذى هو اللزوم العقلي بل المراد باللازم ههنا  
 مطلق الارتباط ولو بقرينة او عرف كاتقدم غير مزية (قوله وهى ثلاثة اقسام) اى  
 بحكم الاستقراء وتبع موارد الكنايات كذا في شرحه للفتاح فاخصاص القسم الثانى  
 بالقسم الى القريبة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء  
 والافاعل يجوز قسمة كل منهما للاقسام المذكورة (قوله تأنيها) اى هذه الكلمة وهى  
 الاولى مع ان الظاهر تذكيرها لان لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها عبارة عن الكناية)  
 اى باعتبار كونها معبرا بها اى بلفظها عن الكناية (قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة)  
 اى ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بان كان المطلوب بها موصوفا ولو قال المصنف  
 الاولى المطلوب بها الموصوف لكان احسن والحاصل ان المعنى المطلوب بلفظ الكناية اى  
 الذى يطلب الانتقال من المعنى الاصل اليه اما ان يكون موصوفا او يكون صفة والمراد بها  
 الصفة المعنوية كالجود والكرم لا النحوية واما ان يكون نسبة صفة لموصوف والمصنف  
 قسم القسم الاول الى قسمين والثانى الى اربعة والثالث لم يقسمه والمرجع في ذلك كله  
 للاستقراء كما علمت وفي بعض الحواشي لم يقل المطلوب الموصوف كافي للفتاح مع انه  
 اخصر لاجل ان يشمل ما اذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة  
 فالحاصل ان المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كافي قوله تعالى ليس  
 كنهه شئ فان المكنى عنه في المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من ادخاله (قوله  
 فنهها ما هو معنى واحد) الاولى ان يقول وهى قسمان الاول كذا والثانى كذا اذ قوله  
 فنهها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر افراد الاولى في هذين القسمين وان لها افرادا  
 اخر وليس كذلك (قوله ما هو معنى واحد) فنهها لفظ وكناية هى دال معنى واحد

قوله وان لها الخ لعل  
 الاصوب بل ان لها الخ  
 تأمل (مصححه)

فنهها) اى من الاولى (ما هو  
 معنى واحد) مثل ان يتفق  
 في صفة من الصفات  
 اختصاص بموصوف  
 معين فتذكر تلك الصفة  
 ليتوصل بها الى ذلك  
 الموصوف (كقوله)

او هي مدلولها معنى واحداً لان الكناية ليست عين المعنى الواحد بل دالة عليه والمراد  
 بوحدة المعنى هنا ان لا يكون من اجناس مختلفة وان كان جمعا كافي الاضغان في المثال  
 الآتي وليس المراد بوحدة ما قابل التثنية والجمعية الاصطلاحية ( قوله مثل ان يتفق  
 في صفة من الصفات ) اي كالجماع في المثال الآتي وقوله اختصاص بموصوف  
 المراد بالاختصاص ما يميز الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد  
 بالضيافية مثلاً وصار كاملاً فيها بحيث لا يعتد بضيافية غيره ثم الصفة من حيث هي صفة  
 لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة  
 عن مفهومها فيكون عارضاً ( قوله فتد كر تلك الصفة ) اي لفظ تلك الصفة وقوله  
 ليتوصل بها اي يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة الى ذات ذلك  
 الموصوف لالي وصف من اوصافه ولالي نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ  
 ان المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبة اذهود ذات  
 الموصوف وانما اشترط في الصفة المكنى بها الاختصاص ولو باسباب خارجة لما علمت  
 ان الاعم لا يشعر بالاختصاص وانما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون اعم لوجوده  
 في غيره ( قوله كقوله الضارين الخ ) قال في شرح الشواهد لاعلم قائله ( قوله بكل  
 ايض ) اي بكل سيف ايض والضارين نصب على المدح اي امدح الضارين بكل  
 سيف ايض مخذم اي قاطع ٣ والمخذم بضم الميم وكسر الذال المجمة وبينهما خاء  
 ساكنة آه حفي ( قوله والطاعين ) اي و امدح الطاعين اي الضارين بالرحم بجماع  
 الاضغان فجماع الاضغان كناية عن القلوب كانه يقول والطاعين قلوب الاقران لاجل  
 اخراج ارواحهم بسرعة وجماع الاضغان معنى واحد اذ ليس اجساماً ملثمة  
 وان كان لفظه جماعاً وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها جمع الاضغان  
 ولا شك ان هذا المعنى مختص بالقلوب اذ لا يجمع الاضغان في غيرها فان قلت  
 ان مصدوق قولنا بجمع الضغن هو القلب والطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا  
 من الكناية قلت ان جماع وانه كان مشتقاً لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه  
 خصوص الصفة وهي جمع الضغن وهذه لانطعن وحينئذ فيكون الشاعر اطلق  
 الصفة التي هي لازم واراد محلها وهو الموصوف كناية ( قوله وجماع الاضغان معنى  
 واحد ) اي ان المضاف والمضاف اليه دال على معنى واحد وهو جمع الاضغان وهو  
 مختص بالقلب فيصح ان يكتفى به عنه واما بجماع وحده فالعنى الدال عليه وهو  
 الجمع غير مختص بالقلب ( قوله ومنها ما هو ) اي قسم هو مجموع معان وفي بعض  
 النسخ ما هي اي كناية هي مجموع معان اي هي لفظ دال على مجموع معان بان تكون  
 تلك المعاني جنسين او اجناساً متعددة ( قوله بان تؤخذ صفة ) اي كنى مثلاً وقوله  
 فخصم الى لازم اي كستوى القائمة وقوله وآخر اي الى لازم آخر مثل عريض

الضارين بكل ايض مخذم  
 ( والطاعين بجماع  
 الاضغان ) المخذم القاطع  
 والضغن الحقد وجماع  
 الاضغان معنى واحد كناية  
 عن القلوب ( ومنها ما هو  
 مجموع معان ) بان تؤخذ  
 صفة فخصم الى لازم آخر  
 وآخر لتصير جملتها مخصصة  
 بموصوف فيتوصل  
 بذكرها اليه

٣ الذي في كتب اللغة  
 مخذم على وزن منبر

الاظفار وتعبيره او بالصفة وثانيا باللازم لجرد التفنن ولو عبر بالصفة اولا وثانيا  
 او باللازم كذلك كان صحيحا ( قوله لتصير جللتها مختصة بالوصوف ) اى وان كانت كل  
 صفة بمفرد ها غير خاصة به الا ترى ان حى في المثال ليس خاصا بالانسان لوجوده في الحمار  
 وكذلك مستوى القامة فانه موجود في النخل وعريض الاظفار موجود في الفرس واما جلة  
 الثلاثة فهي مختصة بالانسان وحيثذ فيتوصل بمجموع ذكرها اليه وذلك بان ينتقل من  
 مفهومها الذي هو غير مقصود بالذات الى ذات الموصوف كما مر ( قوله كناية عن الانسان )  
 حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف وحيثذ فكناية بمعنى مكنيا به اى  
 كقولنا حى مستوى الخ حالة كون ذلك مكنيا به عن الانسان وحيثذ فقوله حى مستوى  
 القامة عريض الاظفار بدل من القول اوبان له ويجوز ان يكون فاعلا لحذوف  
 اى بد الناحى مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى  
 عنه بالحى شاركه فيه الحمار ولو كنى عنه بهما لساوا التساح كاقيل ولو كنى عنه  
 بعريض الاظفار وحده او بعريض الاظفار مع الحى ساوا الجملة بخلاف مجموع  
 الاوصاف الثلاثة فانها تختص بها الانسان فكانت كناية نعم عرض الاظفار مع استواء  
 القامة بغنى عن حى بل قيل الحى مع استواء القامة بغنى عن عرض الاظفار اذ لا يوجد  
 حى كذلك خلاف ما قيل في التساح والثعبان لان المراد بالقامة ما كان يمتد الى اعلى  
 لا يمتد على الارض ( قوله وهذا ) اى مجموع الصفات المختصة بالوصوف الذى  
 ينتقل منها اليه يسمى عند اصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كان الصفة الواحدة  
 التى لها اختصاص بموصوف وينتقل منها اليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركيبها ( قوله  
 وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه ) اى ان يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى  
 عنه وان يكون مجموع المعانى المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين  
 الكناتين التين هما قسما الاولى بل كل كناية كذلك اذ لا يدل الاعم على الاختص  
 ولا ينتقل منه اليه على ان هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر ان الكناية الانتقال  
 فيها من الملزوم لللازم والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه ولعله نص على ذلك  
 الشرط فيهما تذكرا لما علم لئلا يغفل فيتوهم ان مجموع الاوصاف او الصفة ينتقل  
 منها الى الموصوف مع عموم مفهومها ( قوله ليحصل الانتقال ) اى منهما للمكنى عنه  
 ( قوله وجعل السكاكى ) اى سمي السكاكى ( قوله بمعنى سهولة المأخذ ) اى الاخذ بمعنى  
 ان يحاول الاتيان بها يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها  
 وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف لآخر والتأمل في المجموع  
 ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص ( قوله وتلفيق ) اى تأليف بينهما  
 والعطف مرادف ( قوله والثانية بعيدة ) اى وجعل الثانية اعنى ماهى مجموع معان  
 بعيدة اى سماها بذلك الاسم ( قوله بخلاف ذلك ) اى وهى ملتبسة بخلاف ذلك اى

( كقولنا كناية عن  
 الانسان حى مستوى القامة  
 عريض الاظفار ) وهذا  
 يسمى خاصة مركبة  
 ( وشرطهما ) اى وشرط  
 هاتين الكناتين  
 ( الاختصاص بالمكنى عنه )  
 ليحصل الانتقال وجعل  
 السكاكى الاولى منهما اعنى  
 ماهى معنى واحد قريبة  
 بمعنى سهولة المأخذ  
 والانتقال فيها لبساطتها  
 واستغنائها عن ضم لازم  
 الى آخر وتلفيق بينهما  
 والثانية بعيدة بخلاف  
 ذلك وهذه غير البعيدة  
 بالمعنى الذى سمي ( الثانية )  
 من اقسام الكناية  
 ( المطلوب بها صفة ) من  
 الصفات كالجلود والكرم  
 ونحو ذلك

انها بعيدة بمعنى انها صعبة الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع او صاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج الى التأمل في عموم مجموع الاوصاف وخصوصه ومساواته وكما توقف الاثبات او الانتقال على تأمل كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذى سيجئ) اى وهى ما كان فيها وسائط والحاصل ان المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صعوبة لاجل التركيب لان ايجاد المركب والفهم منه اصعب من البسيط غالبا وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالبعد وجودها كما سيأتى فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعتهما لصحة وجود البساطة وعدم الواسطة ووجود التركيب مع الوسائط (قوله المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى ان يكون المقصود افادته وافهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهى المعنى القائم بالغير كالوجود والكرم وطول القامة لخصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة ان يكون المقصود بالذات هو افهام معنى الصفة من صفة اخرى اقيمت مقام تلك الصفة فنصار تصور الثبنة اعنى المكنى عنها هو المقصود بالذات لانفس اثباتها لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها وذلك كأن يذكر جن الكلب او كثرة الرماد لينقل منه للجود واما طلب النسبة بالكناية دون الصفة فقيا اذا صرح بالصفة وقصد الكناية باثباتها لشيء عن اثباتها للمراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات واما طلب النسبة والصفة معا بالكناية فقيا اذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما والحاصل ان النسبة ان كانت معلومة او كالمعلومة للتعرض لها في ضمن صفة كنى بها عن اخرى كان المطلوب تصورا لآخرى التى اثبتت في ضمن اثبات ما افهمها وحيثئذ فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة او كالمعلومة وكنى باثباتها لشيء لينقل لاثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة معا على ما سيأتى فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلفا في الاعتبار والقصد الاولى وعدمه فافهم في المقام دقة آه يعقوبى (قوله وهى ضربان الخ) حاصل ما ذكره من الاقسام ان الكناية المطلوب بها صفة اما قربية او بعيدة والقريبة اما واضحة او خفية والواضحة اما ساذجة او مشوبة بالتصريح فجملة الاقسام اربعة (قوله الى المطلوب) اى الذى هو الصفة المكنى عنها لان الكلام في الكناية المطلوب بها صفة (قوله بواسطة) اى بين المنتقل عنه والمنتقل اليه وانما يكون الانتقال للمكنى عنه غير محتاج لواسطة اذا كان ادراك المكنى عنه يعقب ادراك المعنى الاصلى للفظ الكناية المشعوره منه (قوله

وهى ضربان قريبة  
وبعيدة (فان لم يكن  
الانتقال) من الكناية  
الى المطلوب (بواسطة  
قريبة) والقريبة قسمان  
(واضحة) يحصل الانتقال  
منها بسهولة (كقولهم  
كناية عن طول القامة  
طويل نجاده

قريبة ( اى فلك الكناية تسمى قريبة لاتقاء الوسايط التى يعد معها غالبا زمن ادراك  
المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاصلى ) ( قوله والقرية قحمان واضحة وخفية )  
قد علمت ان المراد بالقرب هنا عدم الوسايط وعدم الوسايط بجامع كون المعنى المكنى  
عنه خفيا بالنسبة للاصل و بجامع كونه واضحا فلذا انقسمت القرية للواضحة والخفية  
كما ذكر المصنف ( قوله يحصل الانتقال منها بسهولة ) اى لكون المعنى المنقول اليه  
يسهل ادراكه بعد ادراك المنقول عنه لكونه لازما يتنا بحسب العرف او القرينة او بحسب  
ذاته ( قوله كناية ) حال من القول مقدم عليه اى كقولهم فلان طويل نجاده حالة كون  
ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك ان طول النجاد اشهر استعماله عرفا فى طول  
القامة ففهم منه لزوم بلا تكلف اذ لا يتعلق بالانسان من النجاد الا مقداره وليس  
بينه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة لان  
النسبة هنا مصرح بها وانما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية  
مطلوبا بها صفة ( قوله طويل نجاده ) برفع النجاد على انه فاعل طويل والضمير المضاف  
اليه عائد على الموصوف والنجاد بكسر النون جائل السيف ( قوله وطويل النجاد )  
اى ومثل قولنا فلان طويل نجاده فى كونه كناية مطلوبا بها صفة هى قرية واضحة  
قولهم فلان طويل النجاد باضافة الصفة للنجاد وانما كان مثله لان الموصوف بالطول  
باعتبار المعنى فى المثالين هو النجاد لافلان وانما عدد المثال لاجل ان يشير للفرق بينهما  
بقوله والاولى الخ ( قوله ساذجة ) اى خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود وهو  
المكنى عنه فقول الشارح لا يشوبها شئ من التصريح اى بالمعنى المقصود تفسير لقوله  
ساذجة وانما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود لان الفاعل بطويل  
هو النجاد لينقل منه الى طول قامة فلان ( قوله تصريح ما ) اى نوع تصريح بالمقصود  
الذى هو طول القامة المكنى عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح ( قوله تضمن الخ )  
اى وانما كان فيها تصريح ماتضمن الصفة التى هى لفظ طويل الضمير الراجع  
للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل فلان طويل ولوقيل  
ذلك لم يكن كناية بل تصريحاً بطوله الذى هو طول قامة ولما لم يصرح بطوله  
لاضافه للنجاد واومئ اليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل  
تصريحا حقيقيا ( قوله ضرورة احتياجا الى مرفوع مسند اليه ) اى لمشايتها  
للفعل فى الاشتقاق والفعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كان موجودا فى اللفظ فذاك  
والا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة ( قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له ) اى  
وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة ( قوله والدليل على تضمنه  
الضمير ) اى تضمن طويل ولوقال تضمنها الى الصفة كان اولى الا ان يقال الضمير فى تضمنه  
للصفة وذكر الضمير باعتبار انها وصف اى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير

وطويل النجاد والاولى  
اى طويل نجاده كناية  
( ساذجة ) لا يشوبها شئ  
من التصريح ( وفى الثانية )  
اى طويل النجاد ( تصريح  
ماتضمن الصفة ) اى  
طويل ( الضمير ) الراجع  
الى الموصوف ضرورة  
احتياجا الى مرفوع  
مسند اليه فيشتمل على  
نوع تصريح بثبوت  
الطول له والدليل على  
تضمن الضمير انك تقول  
هند طويلة النجاد والزيدان  
طويلا النجاد والزيدون  
طوال النجاد فتؤنث وتثنى  
وتجمع الصفة البتة  
لا سنادها الى ضمير  
الموصوف بخلاف هند  
طويل نجادها والزيدان  
طويل نجادهما والزيدون  
طويل نجادهم وانما جعلنا  
الصفة المضافة كناية  
مشبهة على نوع تصريح  
ولم نجعلها تصريحاً بالقطع  
بان الصفة فى المعنى صفة  
للمضاف اليه

وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا لأنها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها في المعنى أنك تقول  
هند طويلة النجاد تأنيث الصفة. نظرا لهند والزيد أن طويلا النجاد بتثنيها نظرا للزيد  
والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيد فقداثنا الصفة وثنيها وجعلناها لزوما  
وجعلناها مطابقة للموصوف وماذا إلا لاسنادها لضمير بخلاف ما إذا خلت عن ضمير  
الموصوف الذي جرت عليه واستندت لاسم ظاهر فأنها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها  
الأفراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر  
الذي استندت إليه وتوثقت لتأنيثه وبالجملة فالصفة كالفعل أن استندت لضمير ما قبلها  
وجبت مطابقتها لما قبلها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وأن استندت لاسم  
ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الأفراد ولو كان الموصوف بها لفظا مشي  
أو مجموعا وذكرت لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا وانت لتأنيث الفاعل  
ولو كان الموصوف بها مذكرا ( قوله في المعنى ) أي في الحقيقة ونفس الأمر ( قوله  
عطف على واضحة ) أي أن الكناية المطلوب بها صفة أن لم يكن الانتقال فيها المطلوب  
وهو الصفة بواسطة فهي أما واضحة لا تحتاج في الانتقال المراد إلى تأمل أو خفية يتوقف  
الانتقال منها إلى المراد على تأمل وأعمال روية أي فكر وذلك حيث يكون الزوم بين  
المكتني به وعنه فيه غموض ما يحتاج إلى أعمال روية في القرائن وسبر المعاني ليستخرج  
المقصود منها وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط  
لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة ( قوله عن الأبله ) أي البليد وقيل هو الذي  
عنده خفة عقل ( قوله عريض القفا ) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه يستلزم  
عظم الرأس غالباً والمقصود هنا العظم المفرط كانه عليه الشارح لانه الدال على البلاهة  
وأما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكال عقل ( قوله  
فان عرض القفا ) العرض هنا بالفتح لأن المراد به ما قبل الطول وأما العرض بالضم  
فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف اللازم على المزوم لانه مثال آخر  
( قوله فهو ) أي العرض مزوم لها أي البلاهة وهي لازمة له فقد انتقل من المزوم إلى اللازم  
( قوله بحسب الاعتقاد ) أي عند من له اعتقاد في مزوميته للبليد فان قلت من له اعتقاد لا خفاء  
بالنسبة اليه ومن لا اعتقاده لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد أصلاً وحينئذ فجعل الكناية  
في هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد الزوم حضوره حال الخطاب إذ  
يجوز أن يكون بعض المعاني الخزونة يدرك لزومها بمطلق الالتفات فلا تخفى الكناية  
عنها على المتكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون إدراك  
لزومها يحتاج إلى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في إيجادها إلى  
تأمل والسامع في فهمها إلى روية وفكر وما هنا من هذا القبيل فافهم وظهر من هذا

واعتبار الضمير رماية  
لامر لفظي وهو امتناع  
خلو الصفة عن معمول  
مرفوع بها ( أو خفية )  
عطف على واضحة  
وخفاؤها بأن يتوقف  
الانتقال منها على تأمل  
وأعمال روية ( كقولهم  
كناية عن الأبله عريض  
القفا ) فان عرض القفا  
وعظم الرأس بالافراط مما  
يستدل به على البلاهة فهو  
مزوم لها بحسب الاعتقاد  
لكن في الانتقال منه إلى  
البلاهة نوع خفاء لا يطلع  
عليه كل أحد وليس الخفاء  
بسبب كثرة الوسائط  
والانتقالات حتى تكون  
بعيدة ( وإن كان الانتقال ) من  
الكناية إلى المطلوب بها  
( بواسطة )

ان اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا ليس مشتركين الناس بل قد يخص به واحد دون  
آخر اذ لا سبيل اليه الا بعد التأمل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الاله بلا واسطة  
لا يظهر لان الاطباء يقولون انما استلزم عرض القفا للاله لانه يدل على قوة الطبيعة  
البلغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للفلة والبله قلت ما ذكر تدقيق لا يعتبره اهل العرف  
ولا يلاحظونه وانما ينتقلون منه اولا الى الاله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن  
الاله بلا واسطة ولم يصح باعتبار العرف لان لزوم بينهما مقرر حتى قيل انه الآن لا خفاء  
فيه اصلا وان الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) اى  
لا يدركه كل احد وانما يدركه من اعمل فكرته ورويته حتى اطلع على المزمومة واعتقدها  
(قوله وليس الخفاء الخ) دفع به ما توهم من قوله لا يطلع عليه كل احد ان ذلك بسبب  
وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها) اى وهو الصفة (قوله فبعيدة) اى فذلك  
الكناية تسمى فى الاصطلاح بعيدة وذلك لبعدها من ادراك المقصود فيها لاحتياجها  
فى الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره انها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة  
وهو كذلك لان فيها بعدا مابا اعتبار ما لا واسطة فيها اصلا (قوله كناية) اى حاله كون  
ذلك القول كناية (قوله عن المضاف) هو كثير المضافات التى هى القيام بحق الضيف  
فكثرة الرماد كناية عن المضافات بسبب كثرة الوسائط والحاصل انه يلزم من كون  
كثير الرماد كناية عن المضاف ان تكون كثرة الرماد كناية عن المضافات وهذه الكناية  
اللازمة هى المقصودة بالتمثيل لان اصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات  
فتأمل (قوله فانه ينتقل الخ) اى انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن المضافات لكثرة  
الوسائط لانه اى الحال والشان ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب  
تحت القدور) اى ضرورة ان الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق  
لا يفيد وليس يلزم فى الغالب من العقلاء ان الاحراق لا يصدر منهم الا لقائدة الطبخ وانما  
يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زيادة ليفيد المراد ويتحقق الانتقال (قوله  
الطبايح) جمع طبايح اى ما يطبخ (قوله الى كثرة الاكلة جمع اكل) اى الى كثرة الاكلين  
لذلك الطبايح وذلك لان العادة ان المطبوخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الاكلون له  
(قوله الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب ان كثرة الاكلة  
انما تكون من الاضياف اذ الغالب ان الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال  
(قوله ومنها الى المقصود) اى وينتقل من كثرة الضيفان الى المقصود وهو المضافات  
بقول الشارح وهو المضافات اى مضافات المضاف بدليل ان الكلام فى المطاوب بها صفة  
والفرق بين كثرة الضيفان والمضافات حتى ينتقل من احدهما لاخر ان كثرة وجود الضيفان  
وصف للاضياف والمضافات وصف للمضيف بكسر الياء اذ هى القيام بحق المضيف كما تقدم

(فبعيدة كقولهم كثير  
الرماد كناية عن المضاف  
فانه ينتقل من كثرة الرماد  
الى كثرة احراق الحطب  
تحت القدور ومنها) اى  
ومن كثرة الاحراق (الى  
كثرة الطبايح ومنها الى كثرة  
الاكل) جمع اكل (ومنها  
الى كثرة الضيفان) بكسر  
الضاد جمع ضيف (ومنها  
الى المقصود) وهو  
المضيف وبحسب قلة  
الوسائط وكثرتها تختلف  
الدلالة على المقصود  
وضوحا وخفاء (الثالثة)  
من اقسام الكناية  
(المطلوب بها نسبة) اى  
اثبات امر لامر اوقفيه  
عنه وهو المراد  
بالاختصاص فى هذا المقام  
(كقوله)

وهما متلازمان ولشدة الزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال ليس هناك انتقال  
وقد ذكر المصنف اربع وسائط بين الكناية والمقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماذ  
كثرة الجمر فكانت الوسائط خمسة (قوله وبحسب قلة الوسائط وكثرتها الخ) وذلك لان  
كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة وقتلتها من شأنها وضوحها واذا انتفت رأسا  
ظهرت شأبة الوضوح لان اول ما يدرك في الغالب عند الالتفات الى اللوازم ما يكون  
منها بلا واسطة اذ اللازم الملاصق للزوم اظهر وانما قلنا ان الشأن في كل منهما  
ما ذكر اشارة الى ان كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية المتنفية  
الوسائط الخفاء كاتقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمروور الذهن بسرعة الى  
المقصود اما مع احضارها واما بدون الاحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال  
ولا يقال اذا اسرع الذهن للانتقال بدون احضار فلا واسطة لانا نقول يكفي في كون  
الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع امكان احضارها عرفا فتأمل آه  
يعقوبى (قوله المطلوب بها نسبة) ضابطها ان بصرح بالصفة ويقصد بانها شئ  
الكناية عن اثباتها المراد وهو الموصوف بها (قوله اى اثبات امر لا مر او فيه عند)  
اى اثبات صفة الموصوف او نفي صفة عن موصوف (قوله وهو) اى اثبات امر لا مر الخ  
المراد بالاختصاص في هذا المقام اى القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه  
الحصر والحاصل ان الاختصاص المعبر به في هذا القسم في كلام المصنف وغيره المراد به  
مجرد ثبوت امر لا مر كان على وجه الحصر اولا لا خصوص الحصر فقول المصنف  
قانه اردا ان ثبت اختصاص الخ مراده بالاختصاص مجرد اثبت ولذا قال الشارح  
اى ثبوتها له لانه ليس في البيت اداة حصر وانما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت  
وان كان مجرد الثبوت اعم لان من ثبت له شئ لا يخلو من الاختصاص به في نفس  
الامر ولولم تقصد الدلالة عليه اذ لا بد من تحقق من ينفي عنه ذلك الشئ في نفس  
الامر (قوله كقوله) اى الشاعر وهو زباد الا نجم من آيات من الكامل قالها في عبدالله  
بن الحشر ج وكان اميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فامر بازاله وبعث اليه  
ما يحتاجه فانشده البيت وبعده

- \* ملك اغر متوج ذوناثل \* للفتنين يمينه لم تشنج \*
- \* ياخير من صعد النابر بالنقى \* بعد النبي المصطفى المستخرج \*
- \* لما اتيتك را جيا لنوالكم \* الفيت باب نوالكم لم يرج \*

فامرله بعشرة آلاف درهم وكان عبدالله بن الحشر ح سيدا من سادات قيس واميرا  
من امرائها ولى عمالة خراسان وفارس وهمدان (قوله ان السماحة) هي بذل ما لا يجب  
بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبدول قليلا او كثيرا والندى بذل الاموال  
الكثيرة لا كتنساب الامور الجليلة العامة كثناء كل احد ويجمعها الكرم والروءة

في ارق سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالغفو عن الجباية وتفسر بكمال الرجولية  
 كما قال الشارح لكن يرد عليه انه يقتضى اختصاصها بالرجل دون المرأة مع انها  
 تنصف بامر لمروءة الان يقال المراد بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتفسر  
 ايضا بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهذا  
 قريب مما قبله ( قوله في قبة ضربت على ابن الحشرج ) في جعل هذه الصفات الثلاثة  
 في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذ ثبت الامر في مكان  
 الرجل وحيزه فقد اثبت له ( قوله فانه ) اى الشاعر وهذا علة لكون البيت المذكور  
 مثالا للكناية المطلوب بها النسبة ( قوله اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه  
 الصفات ) اى اراد ان يقيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات ( قوله اى ثبوتها له )  
 هو بالنصب تفسير للاختصاص و اشار الشارح بهذا التفسير الى ان المراد بالاختصاص  
 مجرد اثبوت والحصول وان في عبارة المصنف قلبا وان المراد منها ان الشاعر اراد ان  
 يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج ( قوله باختصاصه بها ) اى ثبوتها له  
 ( قوله بان يقول الخ ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها وقوله انه اى ابن الحشرج  
 كقوله مختص بها اى بهذه الاوصاف الثلاثة ( قوله عطف على ان يقول ) اى فالمعنى  
 ترك التصريح المصور بذلك القول ونحوه ( قوله عطف على انه مختص ) اى فالمعنى  
 حينئذ بان يقول انه مختص او يقول نحوه اى نحو انه مختص بها من الطرق الدالة على  
 ثبوت النسبة للوصوف كاضافته الى تقدير اللام نحو ثبت سماحة ابن الحشرج  
 لان اضافته اليه تفيد كونها ثابتة له وكاسنادها اليه في ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج  
 وكسبته اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كانه يقال حصلت السماحة  
 لابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج حاصلة وكاسنادها اليه على انها خبر في ضمن  
 الوصف كانه يقال ابن الحشرج سمح بكسر الميم وكذا يقال في الندى والمروءة ( قوله  
 وبه يعرف ) اى بما ذكر من الامثلة يعرف انه ليس المراد بالاختصاص العبرية في  
 كلامهم فهنا اى في هذا القسم الحصر بل المراد به الثبوت للوصوف سواء كان على  
 وجه الحصر ام لا وقوله وبه يعرف الخ استدلال على ما قدمه من انه ليس المراد بالاختصاص  
 في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم ( قوله ومال الى الكناية )  
 ايان الشارح بما لا يحتمل انه اشارة الى ان ترك في كلام المصنف مضمن معنى مال فيكون  
 العطف في كلام الشارح تفسيريا اى ترك التصريح ومال عنه الى الكناية ويحتمل  
 انه اشارة الى ان قول المصنف الى الكناية متعلق بمحذوف عطف على قوله ترك التصريح  
 ( قوله في قبة ) اى حاصلة واقعة في قبة ( قوله تنبيهها ) علة لترك الشاعر التصريح  
 بثبوت تلك الاوصاف للممدوح وميله للكناية بان جعلها واقعة في قبة مضروبة على  
 الممدوح اى لاجل التنبيه على ان محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وانه من

( ان السماحة والمروءة )  
 هي كمال الرجولية  
 ( والندى في قبة ضربت  
 على ابن الحشرج فانه اراد  
 ان يثبت اختصاص ابن  
 الحشرج بهذه الصفات ) اى  
 ثبوتها له ( فترك التصريح )  
 باختصاصه بها ( بان يقول  
 انه مختص بها او نحوه )  
 مجرور عطف على ان يقول  
 او منصوب عطف على  
 انه مختص بها مثل ان يقول  
 ثبتت سماحة ابن الحشرج  
 او السماحة لابن الحشرج  
 او سمح ابن الحشرج او  
 حصلت السماحة له او ابن  
 الحشرج سمح كذا في المفتاح  
 وبه يعرف ان ليس المراد  
 بالاختصاص هنا الحصر  
 ( الى الكناية ) اى ترك  
 التصريح ومال الى الكناية  
 ( بان جعلها ) اى تلك  
 الصفات ( في قبة ) تنبيهها  
 على ان محلها ذو قبة وهي  
 تكون فوق الخيمة يتخذها  
 الرؤساء ( مضروبة عليه )  
 اى على ابن الحشرج

الرؤساء (قوله وهي تكون الخ) أي والقبّة مأوى يشبه الخيمة لأنها تكون فوق الخيمة في العظم والاتساع وهي التي تسمى الآن بالصيوان (قوله فاقاد) أي الشاعر يجعل الصفات في قبّة مضروبة على الممدوح اثباته والحاصل ان المصريح به نسبة الصفات للقبّة حيث جعلت فيها وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح ان يكون ذلك الغير هو القبّة فمعين ان يكون هو المضروب عليه القبّة لصلاحته لها وعدم مشاركة غيره له في تلك القبّة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له هذا هو المكنى عنه (قوله لانه اذا اثبت الامر) أي الذي لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله فقد اثبت له) أي لاستحالة قيام ذلك الامر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح ان يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فتعين اثباته للرجل لان الاصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه (قوله بان يجعل) أي بسبب جعل الصفة وقوله فيما يحيط به أي بالموصوف فينتقل من ذلك لاثباتها للموصوف (قوله المجدين ثوبيه والكرم بين برديه) المجد الشرف والكرم صفة ينشأ عنها بلذ المال عن طيب نفس والثوبان والبردان متقاربان وثأهما بالنظر الى ان الغالب في الملبوس تعدده وهما على تقدير المضاف أي بين اجزاء برديه وثوبيه وانما قدرنا ذلك لان الشخص الممدوح حل في بينية اجزاء البردين والثوبين لان كلامهما محيط بكلمة او بعضه على وجه الاشتغال (قوله حيث لم يصرح) أي وانما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت في كون الكناية لنسبة الصفة للموصوف لانه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال ثبت الكرم والمجده او هما مختصان به بل كنى الخ فالحشية في كلامه للتعليل (قوله بل كنى عن ذلك) أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبيه أي لان من العلوم ان حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين الملبوسين فاقاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان وانما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكناية هنا بما طلب بها النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهي ثلاثة اقسام وقوله هنا أي في الكناية (قوله كثر الرماد في ساحة زيد) الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقد ام بابها والمثال المذكور كناية عن المضايقة واثباتها زيدا ما الاثبات فلانا لم تثبت كثرة الرماد لزيد ولانا اضيف لضيمه كافي طويل نجاده حتى تكون النسبة معلومة وانما اثبتناها في ساحة لينقل من ذلك الى ثبوتها له وانما المضايقة فلانا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كناية عنها بكثرة الرماد (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةتان الخ) حاصله اننا لئلا نعلم ان هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معادل كنايةان احدهما طلب بها النسبة وهي اثبات الكثرة في الساحة والاخرى طلب بها نفس المضايقة وهي التصريح بكثرة الرماد لينقل منها الى المضايقة لاستلزامها اياها ولك

فاقاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له (ونحوه) أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه فان قلت هنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بهما صفة ونسبة معا فقولنا كثر الرماد في ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةان احدهما المطلوب بهما نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضايقة والثانية المطلوب بهما نسبة المضايقة الى زيد وهو جعلها في ساحة ليفيد اثباتها له (والموصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث (قد يكون) مذكورا كامرا وقد يكون (غير مذكور

قوله فان الموصوف نسبة  
الخ هكذا في النسخ ولعل فيه  
سقطا والاصل فان الموصوف  
بنسبة السامحة والمروءة اليه  
وهو الخ تأمل (مصححه)

كما يقال في عرض من يؤذى  
المسلمين المسلم من سلم المسلمون  
من لسانه ويده) فانه كناية  
عن نفي صفة الاسلام  
المؤذى وهو غير مذكور في  
الكلام واما القسم الاول  
وهو ما يكون المطلوب  
بالكناية نفس الصفة  
وتكون النسبة مصرحا  
بها فلا يخفى ان الموصوف  
بها يكون مذكور الاحالة  
لفظا او تقدير او قوله في  
عرض من يؤذى معناه  
في التعريض به يقال  
نظرت اليه من عرض  
بالضم اى من جانب وناحية  
قال ( السكاكى الكناية  
تفاوت الى تعريض وتلويح  
ورمز واعيانا وشارة )

ان تسمى مجموع الكنيتين قسما آخرادلا جر في الاصطلاح لكن لو قمنا هذا الباب  
لحدث لنا كناية خامسة وهى التى يطلب بها الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف  
فقولنا كثر الرماد في ساحة العالم حيث دل الدليل كالثمرة على ان المراد بالعالم زيد  
فتكون كثرة الرماد كناية عن الصفة وهى المضافة لاستزائها اياها وابايتها في الساحة  
كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم في الكناية  
بالصفة عن الموصوف ( قوله وهى كثرة الرماد ) ضمير هى راجع لاحديهما لا الى  
الصفة واحديهما نفس الكناية ( قوله يعنى الثانى ) اى من اقسام الكناية وهو  
المطلوب به صفة والثالث هو المطلوب به نسبة صفة لموصوف ( قوله قد يكون غير  
مذكور ) اى لالفاظا ولاتقديرا لان المقدر في التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور  
وانما قال والموصوف في هذين للاحتراز عن الموصوف في القسم الاول من اقسام  
الكناية فانه لا يتصور الا كونه غير مذكور لانه نفس المطلوب بالكناية بخلاف القسم  
الثانى والثالث من اقسام الكناية فان الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر فمثال ذكره  
في القسم الاول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قولهم زيد طويل نجاده  
فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره في الثانى وهو المطلوب بها  
نسبة قوله ان السامحة والمروءة اليه فان الموصوف نسبة السامحة والمروءة وهو ابن الحشرج  
قد ذكر واما مثال عدم ذكره في المطلوب بها صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة  
استحالة نسبة لغير منسوب اليه اى حكم على غير محكوم عليه ملفوظ او مقدر وحينئذ ففى  
كان المطلوب بها صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا او تقدير  
فذكره لفظا كما في زيد كثير الرماد وذكره تقدير اكان يقال كثير الرماد في جواب هل  
زيد كريم واما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فوجود كقولك كثر الرماد  
في هذه الساحة فان كثرة الرماد كناية عن صفة المضافية وابقاع الكثرة في الساحة كناية  
عن ثبوت المضافية لصاحب الساحة وهو لم يذكر ( قوله كما يقال ) الاول كقوله  
عليه الصلاة والسلام لانه حديث كما في البخارى وقوله في عرض من يؤذى العرض  
بالضم الناحية والجانب والمراد به هنا التعريض اى في التعريض بين يؤذى المسلمين  
( قوله كما يقال ) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا  
نفي الصفة لاثبوتها لان نسبة الصفة يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوته اوسلبية  
وهى هنا سلبية اذ هى سلب الاسلام عن المؤذى ( قوله عن نفي صفة الاسلام ) الاضافة  
لبيان وقوله وهو اى المؤذى غير مذكور في الكلام ووجه الكناية هنا ان مدلول  
الجملة حصر الاسلام فحين لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا بتفاته عن المؤذى فاطلق المزوم  
واريد اللازم ( قوله واما القسم الاول ) اى من هذين القسمين الاخيرين وهو الثانى  
فى المتن وليس المراد القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة فى المتن كما توهم وهذا

مقابل لمحدوف اى اماكون القسم الثاني من هذين القسمين تارة بدون الموصوف فيه مذكور او تارة يكون غير مذكور فظاهر في جميع انواعه واما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور في جميع انواعه والقصد بذلك اى بقوله واما القسم الاول الخ فقيد كلام المصنف فان ظاهره انه اذا كان المطلوب بهامضة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة ام لامع انه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبة للقسم الاول بما اذا لم يصرح بالنسبة (قوله وتكون النسبة مصرحا بها) اى والحال ان النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذا الشارة الى قسم القسم الثاني لا الى جملة القسم الثاني (قوله اى من جانب وناحية) اى ولما كان المعنى العريض به منظور الى من ناحية المعنى المستعمل فيه للفظ قبل للفظ المستعمل في ذلك المعنى تعريض (قوله تفاوتت) اى تتنوع (قوله واشارته) عطف مرادف لان الرمز والاشارة شئ واحد وحينئذ فالانواع اربعة لاحقة (قوله وامثاله) اى من التلويح والرمز والابناء (قوله بل هو) اى ما ذكر من التعريض وامثاله اعم من الكناية لان هذه الامور لا تختص بالكناية لان التعريض مثلا يكون كناية ومجازا والتلويح والرمز والاشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحا ولغة فلو عبر بالانقسام افاد ان هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذ اقسام الشئ اخص منه (قوله كذا في شرح المفتاح) اى للرازي (قوله وفيه نظر) اى من وجهين احدهما ان تعدية التفاوت الى انما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقدمنا الامر الى الانقسام وتانيهما ان اقسام الشئ لا يجب ان تكون اخص منه لصحة ان يكون بعض الاقسام او كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر في تقسيم الابيض الى حيوان وغيره والحال ان بين الحيوان والابيض عوما من وجه لصدقهما في الحيوان الابيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الادمم واختصاص الابيض بنحو العاج وكذا غيره واذا صح ان يكون قسم الشئ اعم منه فلا ضرر حينئذ في التعبير بتقسم ولا نسلم انه يقتضى ان هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت انه يصح ان يكون قسم الشئ اعم منه هذا بمحصل كلام الشارح وهو مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم اعم من المقسم والمحققون على خلافه لان القسم من حيث هو قسم لا يكون الا اخص وهو اعم انما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تداخل) اى يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز ان يعبر عن اللازم باسم المزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسمع يفهم ان امثاله على ذلك الغير بالساق وقد يكون تلويحا بالنظر لسمع آخر لفهمه كثرة الوسايط ولم يفهم المعرض به وقد يكون رمزا بالنسبة لسمع آخر يخفى عليه اللازم والحاصل انها اقسام

وانما قال تفاوت ولم يقل  
تقسم لان التعريض و  
امثاله مما ذكر ليس من  
اقسام الكناية فقط بل هو  
اعم كذا في شرح المفتاح  
وفيه نظر

اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لأنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكي عن التعبير ينقسم لثلاثيهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تداخل من عطف السبب على المسبب لأن دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أي المقتررات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبعد هذا كله يقال للعلامة الشارح أن هذا الوجه الذي استقر به اتفاقه وجه العدول عن التعبير بالأقسام وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء يم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذي استقر به قد يقال عليه أن الأمور الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفي اعتبارها في كونها أقساما متباينة لأن صدق كل منها في صورة الاجتماع المذكورة إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وإن اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فعمل الأولى أن يقال إنما عبر السكاكي بالتفاوت للإشارة إلى أن هذه الأقسام وإن استوت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي أنه يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدي إلى التفاوت في الاليفية لأن الخطاب بها يختلف بناسب بعضها الذكي وبعضها الغبي وما يكون خطابا بالذكي يفوق ما كان خطا بالغبى في الاليفية وإن كان كل في مقامه بليغا فتأمل آه يعقوب (قوله والناسب الخ) هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة وقوله والناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية وقوله التعريض أي إطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير للعرضية وحينئذ في الكلام حذف حرف التفسير وهو أي المسوقة لأجل إثبات صفة لموصوف غير مذكور كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذي وأردت نفي الإيمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله لأنه) أي التعريض وهذا تعليل لكون تسمية الكناية للعرضية بالتعريض مناسبة وحاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها (قوله إمالة الكلام) أي توجيهه وقوله إلى عرض بالضم أي جانب وناحية وقوله يدل أي ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود وفيهم منه وذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقارئ كذا كتب بعضهم وقرر شيخنا العدوي أن قوله إمالة الكلام إلى عرض أي جانب وهو المعنى الكنتائي وقوله يدل أي ذلك العرض على المقصود وهو المعنى العرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده معناه الصريح حصر الإسلام في غير المؤذي ويلزم منه نفي الإسلام عن كل مؤذو هذا هو المعنى الكنتائي والمقصود من السياق

والأقرب أنه إنما قل ذلك لأن هذه الأقسام قد تداخلت وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها والناسب للعرضية التعريض أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود يقال عرضت فلان و بفلان إذا قلت قولا لغيره

في الاسلام عن المؤذي المعين كريد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل  
 مستعمل في المعنى الكنائى فالعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا  
 واذا علمت ما ذكر ظهر لك ان الكناية العرضية غيرا لتعريض الان المناسب كما قال  
 السكاكى تسميتهما به لوجود معناه فيها ( قوله عرضت لفلان ) اى ارتكبت التعريض  
 لاجل اظهار حال فلان فاللام للتعليل ( قوله و بفلان ) الباء للسببية اى عرضت بسبب  
 اظهار حال فلان ( قوله وانت تعنيه ) اى تعنى فلانا وتقصد بالقول ليس مستعملا فيه  
 وانما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وانت تعنيه منه قوله فكأنك اشترت الخ ( اى فكأنك  
 لما قلت قولاه معنى اصلى و اردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق  
 الكلام الذى هو حال فلان اشترت بالكلام الى جانب حسى و اردت به جانبا آخر وانما عبر  
 بقوله فكأنك ولم يقل فقد اشترت الخ بلانتيه للاشارة الى ان الجانب هنا لا يراد به اصله  
 الذى هو الحسى وانما يراد به ماشبهه وهو المعنى او ان الكناية للتحقيق اذا قلت قولاه  
 وعنت به فلانا فقد اشترت تحقبا الى جانب وهو المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ  
 و اردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال  
 قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تفيد بكونها عرضية اى  
 مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع اذ كل كناية اطلق فيها  
 اللفظ الذى له جانب هو معناه الاصلى و اريد به جانب آخر خلاف اصله ويمكن الجواب  
 بان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف اظهر لانه اشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر  
 فكان اطلاق اسم التعريض الذى هو ارادة جانب آخر عليه انساب واعلم ان التعريض  
 ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لان الحقيقة هو اللفظ المستعمل  
 فى معناه الاصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل فى اللازم مع  
 جواز ارادة الاصل والتعريض ان يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقارئ من غير ان يقصد  
 استعمال اللفظ فيه اصلا ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازا وتارة  
 يكون كناية فالاول كما اذا قيل لست انكم انا بسوء فيمقتنى الناس ويريد افهام ان فلانا عمقوت  
 لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سبق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض  
 بمقتنه ولكن فهم هذا المعنى من السياق لامن الوضع والثاني كما اذا قيل لك رأيت  
 أسودا فى الحمام غير كاشفين العورة فامقتوا ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا انه  
 كشف عورته فى الحمام فقئت وعيب عليه فالكلام مجاز ولكن قد فهم هذا المقصود  
 من السياق لامن المعنى المجازى والثالث كما اذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده  
 كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض  
 الذى هو الافهام بالسياق ان فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم ان الكناية تكون تعريضا  
 معناه ان اللفظ قد يستعمل فى معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقارئ والسياق كما فى هذا

وانت تعنيه فكأنك اشترت  
 به الى جانب وتريده جانبا  
 آخر (و) المناسب (لغيرها)  
 اى لغير العرضية (ان كثرت  
 الوسائط) بين اللازم  
 والمزوم كما فى كثير الرماذو  
 جبان الكلب ومهزول  
 الفصيل ( التلويح ) لان  
 التلويح هو ان تشير الى غيرك  
 من بعد (و) المناسب لغيرها  
 ( ان قلت ) الوسائط  
 ( مع خفاء ) فى الزوم

المثال فان حصر الاسلام فين لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى فاذا استعمل هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فان لم يكن شخص معين أدى كان اللفظ كناية والاجاز ان يعرض بهذا الشخص المعين انه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذي استعمل فيه اللفظ وهو ان مطلق المؤذى غير مسلم (قوله بين اللازم) اى الذى استعمل لفظه وبين المزموم اى الذى اطلق اللفظ عليه كناية وانما فسرنا اللازم والمزموم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لان اصل الكلام له (قوله كافي كثير الرماد) اى فان بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هى فيها وسائط وهى كثرة الاحراق وكثرة الطباخ وكثرة الاكل وكثرة الاضياف (قوله وجبان الكلب) اى فان بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم جرأة الكلب وانس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الاضياف (وقوله ومهزول الفصل) اى فان بين هزال الفصل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم الابن وكثرة شاربيه وكثرة الاضياف (قوله التلويح) اى اطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قوله لان التلويح الخ) علة لمحذوف اى وانما سميت الكناية الكثيرة الوسايط كاذكر تلويحا لان التلويح فى الاصل ان تشير الى غيرك من هداى وكثرة الوسايط بعبدك الادراك غالبا (قوله والناسب لغيرها) اى لغير العرضية (قوله ان قلت الوسايط) المراد بقلتها ان لا تكون كثيرة وهذا صادق باعدها رأسا وبوجودها مع القلة (قوله مع خفاء فى الزوم) اى بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الاصل للفظ (قوله كعرض القفا وعريض الوسادة) الاول مثال لما عدمت فيه الوسايط وذلك لانه يكتفى عن البله بعرض القفا يقال فلان عرض القفا اى انه ابله وليس بينهما واسطة عرفا وذلك لانه يكتفى بعرض الوعادة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله الرمز) اى اطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله لان الرمز الخ) علة لمحذوف اى وانما سميت هذه رمز لان الرمز فى الاصل الخ (قوله لان حقيقة الخ) اى وانما قيدنا بقولنا على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشعة والحاجب اى والغالب ان الاشارة بهما انما تكون عند قصد الاخفاء (قوله والناسب لغيرها) اى لغير العرضية ان قلت الوسايط بلاخفاء الايمان والاشارة اى اطلاق الايمان والاشارة عليها وتسميتها بها وذلك لان اصل الاشارة ان تكون حسية وهى ظاهرة ومثلها الايمان (قوله كافي قوله او ما رأيت المجد الخ) وجه كون الوسايط فيه قليلة من غير خفاء ان تقول ان القاء المجد رحله فى آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازى، اذ لرحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شامو وجه الشبه الرغبة فى الاتصال بكل واضر التشبيه فى النفس على طريق المكينة واستعمل معه ما هو من لوازم التشبه وهو القاء الرحل اى الخيمة والمزل تحميلا ولما جعل المجد لمقاي رحله

قوله عرفا وذلك الخ هكذا فى النسخ ولعل هنا سقطا يعلم من سياق الكلام والاصل بعد قوله عرفا والثانى مثال لما قلت فيه الوسايط وذلك لانه الخ (مصححه)

كعرض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشعة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسايط (بلاخفاء) كافي قوله او ما رأيت المجد الذى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول (الايمان والاشارة ثم قال) السكاكى (و) التعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد بناء الخطاب (انسانا مع الخطاب دونه) اى لا تريد الخطاب

في آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محلة وموصوفة آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة ان المجد ولو شبه بذى الرجل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الوساطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والوساطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور ثم ان مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالوساطة الواحدة مع الظهور كما مر في البيت وكما في عرض الوسادة بناء على انه ظاهر حرفا في البله وليس بينهما الا وساطة واحدة ويصدق بعدم الوساطة اصلا مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله ثم قال الخ) اي انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين المجتئين والا فلا تراخي بين كلامي السكاكى والحاصل ان السكاكى بعد ما سمى احد اقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضي فذكر انه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فقوله والتعريض اي الكلام التعريض اي المعرض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك باي تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي (قوله وانت تريد انسانا مع الخطاب) جملة حالية اي وانما يكون هذا الكلام التعريض مجازا في حال كونك تريد بناء الخطاب انسانا مع الخطاب اي تريد به تهديد انسان مصاحب للمخاطب دون الخطاب فلا تريد تهديده اي تخويفه (قوله بناء الخطاب) اي في قولك اذ يتنى فستعرف (قوله مع الخطاب) صفة لانسان اي حاضرا مع الخطاب فهو مصاحب له في الحضور والجماع لا في الارادة (قوله اي لا تريد الخطاب) اي لا تريد تهديده وحيث اردت بهذا الكلام تهديد غير الخطاب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها اصلها الذي هو الخطاب وانما اريد بها ذلك الانسان بمعونة ان التهديد له واذا تحقق انك لا تريد بهذا الخطاب الخطاب وانما اردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازا لانه قد اطلق اللفظ واريد به اللازم دون المزموم (قوله وان اردتهما كان كناية) اي وان اردتهما بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وانت تريد بناء الخطاب يعني ان الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة ارادة المعنى الاصل بل قامت على ارادة الاصل وغيره وذلك كقولك اذ يتنى فستعرف والحال انك اردت تهديد الخطاب وانسانا آخر معه حيث اردتهما بهذا الخطاب كان كناية لان الكناية هي اللفظ الذي يجوز ان يراد به المعنى الحقيقي ولازمه والمجاز لا يراد به الا اللازم كما تقدم وانت خير بانه اذا اريد بناء الخطاب الامر ان معا كان اللفظ مستعملا في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممنوع عند البانين الا ان يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال لغيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر انهم لا يسمعون بذلك كما في سم (قوله ولا بد فيهما من قرينة) اي واذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد في صورتين

ليكون اللفظ مستعملا  
في غير ما وضع له فقط  
فيكون مجازا (وان  
اردتهما) اي اردت  
الخطاب وانسانا آخر  
معه جميعا (كان  
كناية) لانك اردت  
باللفظ المعنى الاصل وغيره  
معا والمجاز يتأني ارادة  
المعنى الاصل

السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز احدهما من الاخرى حيث  
اتحد لفظهما وانما اختلفا في الارادة فاذا وجدت القرينة الدالة على ان المهدد هو غير  
المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغيره مؤذنا كان اللفظ مجازا واذا وجدت  
القرينة الدالة على انهما هددتا معا كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذنين له ويعلم  
عرفا ان ما يعامل به احدهما يعامل الآخر كان اللفظ كناية (قوله وتحقق ذلك) اي  
وبان ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لانتم ان اذيتني فستعرف  
اذا اريد غير المخاطب يكون مجازا واذا اريد به المخاطب ومن معه يكون كناية بل  
اذا اريد به غير المخاطب يكون على طريقة المجاز وشيها به من جهة استعمال تاء المخاطب  
فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا حقيقة لعدم العلاقة التي يحصل بسببها الانتقال  
من المعنى الاصلى للمعنى المنقول اليه اذ لا مناسبة كروية او غيرها بين المخاطب وانسان  
غيره واذا اريد به المخاطب وغيره معا يكون على طريقة الكناية وشيها بهما من جهة  
استعمال اللفظ فيما هو موضوع له وغيره وليس كناية حقيقة اذ لا يتصور في ذلك لازم وملزوم  
وانتقال من احدهما للآخر وحاصل الجواب ان تاء الخطاب ليست هي التي وقع فيها  
التجاوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل الاعتبار بالتجاوز والكناية مدلول  
التركيب المقصود منه وقولك اذيتني فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد  
المخاطب بسبب الايذاء وهو المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا المخاطب  
في الايذاء ضرورة ان السبب متحد فيهما فان استعمل هذا التركيب في اللازم الذي  
هو تهديد غير المخاطب فقط لقرينة كون المخاطب صديقا مثلا لعلاقة الزوم الذي  
اوجه الاشتراك في الايذاء كان هذا الكلام الذي هو تعريض مجازا في المعنى المعرض به  
وان استعمل في الملزوم واللازم معا لقرينة جامعة لهما كأن يكونا عدوين مثلا صار  
هذا الكلام الذي هو تعريض كناية باعتبار المعنى المعرض به فظهر لك ان العلاقة  
انما هي معتبرة بين التهديدين ولما نقل لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه لم انتقال  
تاء الخطاب عن مدلولها هذا محصل كلام الشارح قال العلامة البقوي لكن حل التعريض  
على انه مجاز حقيقة باعتبار او كناية حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضي لزوم كون  
التعريض ابدا مجازا وكناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعاً وحينئذ  
فلا يخرج عن المجاز او الكناية لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير ان لا يقرر  
للتعريض مفهوم يختص به عن المجاز والكناية اصلا ضرورة ان المعنى المعرض به  
استعمل فيه اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الاصلية ان استعمل اللفظ فيه وحده  
كان مجازا وان كان يسمى تعريضا وان استعمل فيه مع المعنى الاصلى كان كناية وان  
كان يسمى تعريضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه  
والحققون على ان له مفهوما مخالفا فجعله لا يخرج عن احدهما مخالف لما عليه الحققون

(ولا بد فيهما) اي  
في الصورتين (من قرينة)  
دالة على ان المراد في الصورة  
الاولى هو الانسان الذي  
مع المخاطب وحده ليكون  
مجازا وفي الثانية كلاهما  
جسعا ليكون كناية  
وتحقق ذلك ان قولك  
اذيتني فستعرف كلام دال  
على تهديد المخاطب بسبب  
الايذاء ويلزم منه تهديد  
كل من صدر عنه الايذاء  
فان استعملته وارادت به  
تهديد المخاطب وغيره من  
المؤذنين كان كناية وان  
اردت به تهديد غير  
المخاطب بسبب الايذاء  
لعلاقة اشتراك للمخاطب  
في الايذاء اما تحقيقا واما  
فرضا وتقديرا مع قرينة  
دالة على عدم ارادة  
المخاطب كان مجازا

وان اريد هذا بانه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة في شرح المفتاح من ان معنى كون التعريض مجازا او كناية انه يرد على طريق احد هما في افادة معنى كافادة ذلك الاحد واما معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه انما دل عليه بالسياق والقارئ ولا يحب في ذلك فان التركيب كثير اما تقدير المعاني التابعة لمعانيها ولم تشمل فيها لاحقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا قائم مثلا على حال الانكار فمعنى كون التعريض مجازا على هذا ان قولك آذنتني فستعرف يدل على تهديد المخاطب مطابقة ويدل على تهديد كل ماسواه لزوما <sup>والتقدير</sup> بالتهديد بالتهديد معين عند المخاطب بقرائن الاحوال فلما قامت القرائن على ارادة ذلك المعين فقط وانه هو المقصود بالذات دل على غير الاصل وكانت دلالة على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ الى اللازم او المزموم وكونه مقصودا فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن اصله الا ترى الى المجاز الذي صار حقيقة عرفية فان صيرورته حقيقة في العرف لا تخرج عن كونه مجازا باعتبار اصل اللفظ فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الاصل من ان دلالة اللفظية على غير المعرض به يكون دلالة الفرعية السياقية على المعرض به ومعنى كونه كناية ان يراد الاصل والمعرض به معا فيكون على طريق الكناية في ارادة الاصل والفرع الا ان ارادة الاصل لفظية وارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليقهم انتهى

### ( فصل )

( طبق البلفاء على أن  
المجاز والكناية ابلغ من  
الحقيقة والتصریح لان  
الاتقاف فيهما من المزموم  
الى اللازم فهو كدعوى  
الشيء بینه ) فان وجود  
المزموم يقتضى وجود  
اللازم لامتناع انفكاك  
المزموم عن لازمه

### ﴿ فصل ﴾

تكلم فيه على افضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصریح في الجملة ( قوله طبق البلفاء ) اى اتفق اهل فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان فالمراد بالاطباق الاجماع والاتفاق مأخوذ من قولهم طبق القوم على الامر الفلاني اجمعوا عليه والمراد بالبلفاء اهل فن البلاغة لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد بالبلفاء جميع البلفاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من ارباب السليقة ويكون اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني اى الحقيقة والمجاز والتشبيه في موارد الكلام وان لم يعلموا الاصطلاحات اى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة ( قوله على ان المجاز والكناية ) اى الواقفين في كلام بلفاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز المجاز العقلى الا ان العلة توجب قصره على المجاز اللغوى ( قوله ابلغ من الحقيقة ) قيل عليه ان ابلغ ان كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغة ففيه ان البلاغة لا يوصف بها المفرد والكناية كلمة مفردة والمجاز قد تكون كلمة وايضا الحال ان اقتضى الحقيقة

كانت البلاغة في الاتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية او مجاز وان اقتضى المجاز او الكناية كانت البلاغة في الاتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة وان كان مأخوذا من بالغ مبالغة فقيه ان اقل التفضيل لا يصاغ من الرباعي وقد يجاب باختيار الاول وان المراد البلاغة اللغوية وهي الحسن فقله ابلغ من الحقيقة اي افضل واحسن منها ويصح ارادة الثاني بناء على مذهب الاخفش والمبرد المجوزين لصوغ افضل التفضيل من الرباعي والمعنى انهما اكثر مبالغة في اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب فقله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية وحينئذ فالمعنى المجازي ابلغ من الحقيقة والكناية ابلغ من التصريح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح ان الكناية ليست من المجاز لان التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تداخل ويحتمل ان يكون الامر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الاهمية لان السبب الموجب لأكثرة المبالغة في الكناية مع التصريح فيه خفاء حيث قيل ان الكناية يراد بها المعنىان معافلاتهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل ان يراد بالمجاز ماسوى الكناية من انواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الاقرب (قوله لان الانتقال فيهما) اي في المجاز والكناية من المزموم الى اللازم فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من المزموم الى اللازم اما في المجاز فظاهر انه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت اسداً في الحمام بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس الى لازمه وهو الشجاع واما في الكناية فلان اللازم الذي قيل ان الانتقال فيها منه الى المزموم وقد تقدم انه مادام غير مزموم لم ينتقل منه فصيح ان الانتقال فيها من المزموم ايضا فالمراد بالمزموم بالنسبة لها المزموم في الذهن وان كان لازماً في الخارج (قوله فهو كدعوى الشيء بيينة) اي واذا كان الانتقال فيهما من المزموم الى اللازم فذلك اللازم المنتقل اليه من المزموم كالشيء المدعى ثبوته المصاحب للبيينة اي الدليل بخلاف الحقيقة والتصريح فان كلا منهما دعوى مجردة عن الدليل فاذا قلت فلان كثير الرماد كان كائنك قلت فلان كريم لانه كثير الرماد واذا قلت رأيت اسداً في الحمام فكائنك قلت رأيت شجاعاً في الحمام لانه كالاسد كذا فقرر شجنا العلامة العدوى وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان المراد بالبيينة الشاهد ان حيث قال ووجه كونهما كالدعوى بالبيينة ان تقرر المزموم يستلزم تقرر اللازم لانفكاك المزموم عن اللازم فصار تقرر المزموم مشعراً باللازم والقرينة مقررة له ايضا فصار كانه قرر مرتين مثل الدعوى التي اثبت بشاهدين من جهة ان في كل تأكيد الاثبات وبهذا يعلم وجه كون الابلية في كلام المصنف مأخوذة من المبالغة وانما قال كدعوى ولم يقل ان فيهما نفس الدعوى

بالينة للعلم بان المزموم فيهما لم يسبق ليستدل به على ثبوت اللازم وانما هذا تركيب  
استعمل في اللازم حيث كان المجاز تمثيلا وحيث كان غيره فانما هناك حكم على لفظ  
المزموم وحكم به ليقتل منه الى ان المحكوم عليه اوبه هو اللازم بمعونة الزوم والقرينة  
بشي آخر وهو ان ما ذكره المصنف من ان المجاز يبلغ من الحقيقة للعلة المذكورة مراده به  
المجاز المقيد فيخرج غير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما يريد  
بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام  
الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك  
المشعر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعنى العضو المخصوص وذلك  
المقيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم  
المشعر فلا يرتب على قيامه مقام لشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه  
يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصورهما بصورة ماهو مظهر لها فانه  
المصام في الاصول ( قوله واطبقوا ايضا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه ) اراد  
بالاستعارة التحقيقية والتشبيهية واما المكنية والتخييلية فليس امر ادين له لانهما ليسا من المجاز  
اللعوى عنده ( قوله لانها ) اى الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد علم  
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وبالضرورة ان ما كان من جنس الابلغ يلزم ان يكون ابلغ مما  
يكون من جنس غير الابلغ وانما افرد المصنف هذا بالذكر وان دخل في قوله اطبق البلغاء  
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة اهتماما بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولان المقابل لها  
حقيقة مخصوصة وهى التشبيه ( قوله وليس معنى الخ ) المناسب الفاء لان هذا مفرع  
على ما ذكره المصنف من ان المجاز والكنية كدعوى الشئ بينة بخلاف الحقيقة والتصريح  
فانهما كدعوى الشئ من غير بينة وحاصله ان السبب في كون المجاز والكنية والاستعارة  
ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه ان كل واحد من تلك الثلاثة الاول يفيد تأكيد  
الاثبات وهذا لا يفيد خلافا وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الاول ابلغ  
من خلافة انه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيد خلافا  
فقول الشارح وليس معنى كون المجاز والكنية اى والاستعارة وقوله ابلغ اى من الحقيقة  
والتصريح والتشبيه وقوله ان شيئا منهما اى ومن الاستعارة وقوله يوجب ان يحصل  
اى ثبت في الواقع ونفس الامر ولو قال ان شيئا منهما يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد  
الحقيقة والتصريح لكان اوضح ( قوله بل المراد ) اى من كون المجاز والكنية والاستعارة  
ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه ( قوله انه ) اى ما ذكر من كل من المجاز والكنية  
والاستعارة ( قوله زيادة تأكيد ) الاضافة بانية ( قوله ان الوصف ) اى الذى هو  
وجه الشبه ( قوله حدا الكمال ) اى مرتبة الكمال ( قوله وليس بقاصر ) اى وليس

( و ) اطبقوا ايضا على  
( ان الاستعارة ابلغ من  
التشبيه لانها نوع من المجاز )  
وقد علم ان المجاز ابلغ من  
الحقيقة وليس معنى كون  
المجاز والكنية ابلغ ان  
شيئا منهما يوجب ان يحصل  
في الواقع زيادة في المعنى  
لا توجد في الحقيقة  
والتصريح بل المراد انه  
يفيد زيادة تأكيد للاثبات  
ويشبه من الاستعارة ان  
الوصف في المشبه بالبلغ  
حدا الكمال كما في المشبه به  
وليس بقاصر فيه كما  
يفهم من التشبيه والمعنى  
لا يغير حاله في نفسه بان  
يعبر عنه بعبارة ابلغ وهذا  
مراد الشيخ عبد القاهر  
بقوله ليست مزية قولنا  
رأيت اسدا على قولنا  
رأيت رجلا هو والاسد  
سواء في الشجاعة ان الاول  
افاد زيادة

الوصف بقاصر في المشبه (قوله كما يفهم الخ) راجع للمثني (قوله بأن يعبر) أي بسبب أن يعبر عنه بعبارة تبلغ كالمجاز والكنائية والاستعارة أي أن التعبير بما ذكر لاجل إفادة تغير المعنى في نفس الأمر منتف (قوله وهذا) أي المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القادر بقوله الخ خلافا للمصنف فإنه حل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه واجاب عن اعتراضه انظر ذلك في المطول (قوله ليست مزية) أي فضيلة (قوله أن الأول الخ) هذا خبر ليس والمراد بالأول رأيت اسدا والمراد بالثاني رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة (قوله في مساواته) في معنى على أي ليست فضيلة التركيب الأول المشغل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة بجلى مساواة الرجل للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للاسد في الشجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة (قوله بل الفضيلة) أي فضيلة الأول على الثاني (قوله لا ثبات تلك المساواة له) أي للاسد وقوله لم يفده أي ذلك التأكيد التركيب الثاني وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لأن ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة ببلغ من دلالة النصيص على المساواة كما في التركيب الثاني فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والاتحاد الذي أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضي المساواة في الحقيقة التضمنية للشجاعة وفيها تأكيد الإثبات أيضا من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كإثبات الشيء بالدليل وهذا أي إفادة تأكيد الإثبات بالانتقال من المألوم إلى اللازم هو الجاري في الكناية والمجاز المرسل كما مر فثبت أن كلاما من المجاز المرسل والكنائية والاستعارة لا يدل على أنهما تدل عليه الحقيقة وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادته تأكيد الإثبات الذي لا تقبده الحقيقة هذا وقدم الفن الثاني

### الفن الثالث علم البديع

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لانها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة أي في تصور هاء في التصديق بضبط اعدادها وتقاصيلها (قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أي يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسنا (قوله أي تصور الخ) تفسير لقوله يعرف أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معاني تلك الوجوه والتصديق باعدادها وتقاصيلها فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عدتها كذا وأن الوجه الفلاني يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الإدراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق في المعاني والبيان لأنه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من أن

في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لا ثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني والله أعلم بكل القسم الثاني والمحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث)

(علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أي تصور معانيها ويعلم أعدادها وتقاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال

لكل علم مسائل فاما هو في العلوم الحكمية واما الشرعية والادبية فلا يتأني ذلك في جيبها فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فقلت من هذا ان المراد بالعلم في قول المصنف علم الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبد الحكيم (قوله بقدر الطاقة) اشار بهذا الى ان الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والراد بالوجوه مامر الخ) اشار بهذا الى ان الاضافة في قوله وجوه تحسين للعهد وحينئذ فصيح التعريف وان دفع ان يقال ان الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فاشار الشارح بقوله والمراد الخ الى انه لاجهل في التعريف لان الاضافة هنا للعهد فكأنه يقول علم يعرف به الالفاظ المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة وعلى هذا فقولته بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة تأكيد وبيان لما تقدم فقول الشارح اشارة الى ان هذه الوجوه الخ المراد زيادة اشارة وتنبه على ان هذه الوجوه الخ والاجعل الوجوه اشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره واشارة ايضا اليه تأمل (قوله بعد رعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال قال في المطابقة اما للعهد او عوض عن المضاف اليه وقوله ورعاية المطابقة اي المعلومة بعلم المعاني ولو قال بعد رعاية البلاغة كان اخصر وقوله ورعاية وضوح الدلالة اي وبعد رعاية وضوح الدلالة المعلومة بعلم البيان وقوله اي الخلو عن التعقيد المعنوي تفسير لوضوح الدلالة واما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي وحاصل كلامه ان تلك الالفاظ انما تعد محسنة للكلام اذا اتى بها بعد رعاية الامر من الامر الاول مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضعف التأليف المبين في النحو والخلو عن الغرابة المبين في اللغة والخلو عن مخالفة القياس المبين في العرف والخلو عن التافر المدرك بالذوق وذلك لان المطابقة لا عبرة بها الا بعد الفصاحة والفصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الامور المبين بعضها في تلك الامور والمدرك بعضها بالذوق والامر الثاني وضوح الدلالة المبين في علم البيان ولما كان المبين في الفن الثاني هو ما يزول به التعقيد المعنوي فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي ولم يفسره بالخلو عن التعقيد المعنوي واللفظي وادخلناه فيما توقف عليه المطابقة من امر الفصاحة لعدم بيانه في الفن الثاني (قوله انما تعد محسنة الخ) اي والا كانت كتعليق الدرر على اعتناق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين الكلام) اي فهو ظرف لغو اي ان تحسين الكلام بهذه الوجوه انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لافي الوجود لان التحسين مقارن لهما في الوجود واما اذا

جعل طرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقضى انه متأخر عنهما في الوجود  
والتقدير حالة كون التحسين حاصلًا بعدهما (قوله ضربان) أى نوعان معنوي  
ولفظي أى واما نوع له مزيد تعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاصلالة فقير  
موجود (قوله معنوي) أى منسوب الى المعنى من حيث انه راجع لتحسينه اولا وبالذات  
بمعنى ان ذلك النوع قصد ان يكون كل فرد من افراده محسنا للمعنى لذاته وان كان بعض  
لفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ ايضا لكن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتحسين  
المعنى (قوله اولا وبالذات) اولا نصب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف  
ولاوصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل تفضيل في الاصل دليل الاول  
والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى قول الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه  
تقول لقبته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقبته عاما اولا ومعناه فى الاول  
اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام قاله إس والياء فى بالذات بمعنى اللام وهو  
عطف على قوله اولا أى راجع لتحسين المعنى قبل رجوعه لتحسين اللفظ ورجوعه  
لتحسين المعنى لذاته (قوله وان كان قد يفيد بعضها) أى بعض الاوجه المدرجة  
فى ذلك النوع تحسين اللفظ ايضا وذلك كما فى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره  
او وقوعه فى صحبة كما فى قوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه \* قلت اطبخوا لى جبة وقيصا \*

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبة فاللفظ حسن لما فيه من ابهام المجانسة  
اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ  
المطبوخ فى اقتراحهما لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما بأتى فى قوله عادات السادات  
سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجنس اللفظى لاختلاف المعنى فنية التحسين اللفظى  
والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة (قوله ولفظي) أى منسوب  
لفظ من حيث انه راجع لتحسينه اولا وبالذات وان كان بعض افراد ذلك النوع قد يفيد  
تحسين المعنى ايضا لكن بطريق التبعية والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول  
الشارح كذلك (قوله لان المقصود الاصلى والغرض الاول هو المعانى) أى فينبغى  
حينئذ الاهتمام بالوجوه المحسنة لها وتقديمها على الوجوه المحسنة لغيرها (قوله والالفاظ  
توابع) أى من حيث ان المعنى يستحضر ولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه (قوله وقوالبلها)  
أى من حيث ان المعانى تنلق منها وتفهم منها وانما كانت المعانى هى المقاصد لان بها  
تقع المؤاخذة ويحصل الغرض اخذا ودفعا وامتثالا وانتهاء وانقضاء واضرارا ولذلك  
يقال لولا المعانى ما كانت الالفاظ محتاجا لها (قوله فنه المطابقة) ذكر المصنف فى هذا  
الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع اولها المطابقة وهى لغة الموافقة يقال  
طابقت بين الشئين جعلت احدهما حذو الآخر ويسمى المعنى الذى ذكره مطابقة

(و) رعاية (وضوح  
الدلالة) أى الخلو عن  
التعقيد المعنوى اشارة الى  
ان هذه الوجوه انما تعد  
محسنة للكلام بعد رعاية  
الامرين والظرف اعنى  
قوله بعد رعاية متعلق  
بقوله تحسين الكلام  
(وهى) أى وجوه تحسين  
الكلام (ضربان معنوي)  
أى راجع الى تحسين المعنى  
اولا وبالذات وان كان قد  
يفيد بعضها تحسين اللفظ  
ايضا (ولفظي) أى راجع  
الى تحسين اللفظ كذلك  
(اما المعنوي) قدمه لان  
المقصود الاصلى والغرض  
الاولى هو المعانى والالفاظ  
توابع وقوالبلها (فنه  
المطابقة

ونسمى الطباق والتضاد  
ايضا وهى الجمع بين  
متضادين اى معنيين متقابلين  
في الجملة اى يكون بينهما  
تقابل وتناف ولو في بعض  
الصور سواء كان التقابل  
حقيقيا او اعتباريا وسواء  
كان تقابل التضاد او تقابل  
الايجاب والسلب او تقابل  
العدم والملكية او تقابل  
التضاييف او ما يشبه شيئا  
من ذلك (ويكون) ذلك  
الجمع (بلفظين من نوع)  
واحد من انواع الكلمة  
(اسمين نحو ونحسبهما ايقاظا  
وهم رقود او فعلن نحو  
يحيى ويميت

لان المتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين او لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة  
واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف  
بالذوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله ونسمى الطباق والتضاد) اى ونسمى  
ايضا بالتطبيق والتكافؤ لان المتكلم يكافئ بين اللفظين اى يوافق بينهما (قوله الجمع بين  
متضادين) اى في كلام واحد وما هو كالكلام الواحد في الاتصال وقوله بين متضادين  
اخذ بالاقل كافي قولهم الكلام ما تضمن كثنين بالاسناد والا فالجمع بين الامور المتضادة  
مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله اى معنيين متقابلين) لما كان يتوهم ان المراد  
بالتضادين هنا خصوص الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية  
الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطا بين المصنف ان المراد بالتضادين هنا  
ما هو اعم من ذلك اعنى الامرين اللذين بينهما تقابل وتناف (قوله في الجملة) اى ولو  
في الجملة فليس التنافي في بعض الاحوال شرطا بدليل التعميم (قوله وتناف) تفسير لما قبله  
(قوله ولو في بعض الصور) اى ولو في بعض الاحوال ومن العلوم ان المتقابلين في بعض  
الاحوال انما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض فلذا قال لبيان عموم التقابل سواء  
كان التقابل حقيقيا الخ (قوله ولو في بعض الصور) اى كافي الاعتبارى فان التنافي فيه  
باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) اى كتقابل الامرين اللذين بينهما  
غاية الخلاف لذاتيهما كتقابل القدم والحدوث (قوله او اعتباريا) اى كتقابل الاحياء  
والامانة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار بعض الاحوال وهو ان يتعلق الاحياء بحياة  
جرم في وقت والامانة بامانته في ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار انفسهما  
ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت (قوله وسواء كان) اى التقابل الحقيقي تقابل التضاد  
كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على انهما وجوديان (قوله او تقابل  
الايجاب والسلب) اى كتقابل مطلق الوجود وسلبه (قوله او تقابل العدم والملكية)  
اى كتقابل العمى والبصر والقدرة والهمز بناء على ان الهمز نفي القدرة عن شانه الاتصاف بها  
(قوله او تقابل التضاييف) اى كتقابل الابوة والنبوة وقبل ان الجمع بين الابوة والنبوة من  
باب مراعاة الظهير لان المطابقة ورد بان مراعاة الظهير الجمع بين امور لا تنافي فيها كالشمس  
والقمر بخلاف ما فيه التنافي كالابوة والنبوة (قوله او ما يشبه شيئا من ذلك) اى او تقابل  
ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشتر التنافي لاشتغاله بوجه ما على ما يوجب التنافي كما تاولت في قوله  
\* مها الوحش الان هاتا اوانس \* فنسا الخط الان تلك ذوابل \*

لما في هاتا من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى اذرقوا فادخلوا نارا لما يشعر به  
الافراق من الماء المشتمل على البرودة غالبا وما يشعر به ادخال النار من حرارة النار (قوله  
ذلك الجمع) اى بين المتقابلين المسمى بالطباق (قوله من انواع الكلمة) اى التي هي  
الاسم والفعل والحرف (قوله ونحسبهما ايقاظا وهم رقود) الايقاظ جمع يقظ على وزن

او حرفين نحو لهما ما كسبت  
وعليهما ما اكتسبت (فان في  
اللام معنى الانتفاع وفي  
على معنى التضرر اى  
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر  
بمعصيتها غير ها (او من  
نوعين نحو او من كان ميتا  
فاحييناه) فانه قد اعتبر في  
الاحياء معنى الحياة والموت  
والحياة بما يتقابلان وقد دل  
على الاول بالاسم وعلى  
الثاني بالفعل (وهو اى  
الطبايق (ضربان طبايق  
الايجاب كامر وطبايق  
السلب) وهو ان يجمع بين  
فعل مصدر واحد احدهما  
مثبت و الآخر منفي  
واحد هما امر والآخر  
نهي فالاول

قوله معناهما موجبا كان  
مقتضى الظاهر موجب  
بالرفع الا ان يقال ان قوله  
معناها بدل من قوله  
اللفظان تأمل (مصححه)

عضدا وكنت بمعنى يقظان والرقود جمع راقد فالجمع بين ايقاظ ورقود مطابقة لان  
اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكية  
باعتبار لازميتهما و بينهما باعتبار انفسهما التضاد لان النوم عرض يمنع ادراك الحواس  
واليقظة عرض يقتضى الادراك بها وازنقلا ان اليقظة نفي ذلك العرض كان بينهما  
عدم وملكية حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله نحو يحيى ويميت) اى من قوله  
تعالى وهو الذى يحيى ويميت وله اختلاف الليل والنهار افلا تعقلون فالاحياء والاماتة  
وان صح اجتماعهما في المحيى والميت لكن بينهما باعتبار متعلقهما اعنى الحياة والموت  
بالعدم والملكية او التضاد بناء على ان الموت عرض وجودى فالتنافى بينهما اعتبارى  
وانما لم يجعلهما من الملحق الآتى لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق  
كياأتى في اشداء على الكفار رجاء بينهم والليل والنهار في الآية المذكورة مما شبه  
تقابلهما تقابل التضاد للاشعار بالظلمة والنور الذين هما كالبياض والسواد (قوله  
لها ما كسبت الخ) اى للنفس جزاء وثواب ما كسبت من الطاعات وعليها عقاب  
ما اكتسبت من المعاصى (قوله فان في اللام معنى الانتفاع) وذلك لان اللام تشعر  
بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل او الثقل المؤذن بالتضرر  
فصار تقابلهما اى اللام وعلى كتقابل الفع والضرر وهما ضدان فكأنه قيل لهما ثواب  
ما كسبت من الطاعات فلا ينتفع بطاعتها غيرها وعليها عقاب ما اكتسبت من المعاصى  
فلا يتضرر بمعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك لما في تقابل اللام  
وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه (قوله اى  
لا ينتفع بطاعتها الخ) اخذ الخطر من تقديم الجار والمجرور على جملة فالانتفاع  
الحاصل من الدماء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لانفسها (قوله او من نوعين)  
عطف على قوله من نوع والقيمة العقلية تقتضى ان الجمع بين المتقابلين نوعين من  
انواع الكلمة ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود  
من هذه الثلاثة واحد فقط وهو الاول كذا في الطول والمراد بقوله لكن الموجود اى  
في الكلام البليغ والاقصد وجدت بقية الاقسام في غيره فثال الاسم مع الحرف لاصحح  
كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل لاصحح ما لا يضر وعلى السقيم  
ما ينفع كذا في الاطول والشاهد في الاول في مضر مع اللام وفي الثاني في نافع مع على  
(قوله نحو او من كان ميتا فاحييناه) اى ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت بالاسم وعن  
الاحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى ان التقابل هنا اعتبارى لان تقابل الاحياء  
للموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هى ضد او ملكة للموت والا فالاحياء نفسه لا يتقابل الموت  
وانما لم يجعل هذا المثال من امثلة الملحق الآتية لان المقابلة هنا باعتبار ما دل عليه  
اللفظ فان الحياة المقابلة للموت دل عليها لفظ احييناه لان معنى احييناهم اوجدنا فيه

(نحو قوله تعالى ولكن  
اكثر الناس لا يعلمون  
يعلمون) ظاهر من الحياة  
الدنيا (و) الثاني (نحو  
قوله تعالى فلا تخشوا  
الناس واخشوني ومن  
الطباقي) ماسما بعضهم  
تدريجاً من ديج المطر  
الارض اذا زيتها وفه  
بان يذكر في معنى من المدح  
او غيره الوان لقصد  
الكنية او التورية و اراد  
بالالوان ما فوق الواحد  
بقريئة الامثلة فتدريج  
الكنية (نحو قوله  
تردي) من زديت الثوب  
اتخذته رداء (ثياب الموت  
جرافاقي لها) اي لتلك  
التياب (الليل الاوهى  
من سندس خضر)

الحياة بخلاف الآتي في المحقق فان قوله في المثال الاول رجاء لا يقابل قوله اشده  
باعتبار ما دل عليه اللفظ لان الرحمة المدلولة للفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار  
سبب ما دل عليه اللفظ لان الرحمة سببها اللين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) اي  
المعتبر في ميتا (قوله وهو ضربان الخ) هذا تنويع آخر لطباق باعتبار الايجاب والسلب  
(قوله طباق الايجاب) بان يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبا (قوله كاسر)  
اي في الامثلة كلها الا ترى الى ونحسبهم ايظا وهم رمود فان اليقظة والرقاد ذكرنا  
بطريق الاثبات وكذا يقال في باقي الامثلة التي مرت (قوله وطباق السلب) هو داخل  
في التعميم السابق في التقابل (قوله بين فعلی مصدر واحد) ظاهره التقيده به واخراج  
غير الفعلين وفعلی المصدرين (قوله فعلی مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون  
ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب (قوله احدهما مثبت  
والآخر منفي) اي فيكون التقابل بين الايجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين  
وقد تبع الشارح فيما ذكره من التعريف المصنف في الايضاح وهو تعريف غير جامع  
لانه يخرج منه لست بعالم وانما عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب  
زيدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى ان يقول وهو  
ان يجمع بين الثبوت والانتفاء قاله في الاطول (قوله او احدهما امر الخ) اي او يجمع  
بين فعلين احدهما امرا والآخر نهى فان النهى يدل على طلب الكف عن الفعل والامر  
يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضاد ان فيكون التقابل باعتبار الفعل  
والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاسوائه وانما جعل هذا من تقابل السلب والاثبات  
لان المطلوب في احدهما من جهة البعنى سلب وفي الآخر اثبات (قوله فالاول) اي  
وهو ان يجمع بين فعلی مصدر واحد اثبت احدهما وسلب الآخر (قوله نحو قوله تعالى)  
اي ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اي ما عدلهم في الآخرة  
من النعيم ومن في قوله من الحياة الدنيا اما بيانية اي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة  
الدنيا ويعدلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة او ابتدائية اي يعلمون شيئا ظاهرا  
ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لابطانها وهو كونها مزرعة للآخرة  
والشاهد في قوله لا يعلمون يعلمون ظاهرا فان العلم الاول منفي والثاني مثبت وبين  
الثنى والاثبات تقابل في الجملة اي باعتبار اصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان المنفي  
علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولاتنافي بينهما (قوله والثاني) وهو  
ان يكون احدهما امرا والآخر نهيا (قوله نحو قوله تعالى) اي ونحو اضرب  
زيدا ولا تضرب عمرا (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) من العلوم ان الحسية  
لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة بل من جهتين كما في الآية فقد امر بها  
باعتبار كونها لله ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالتنافي بين الامر والنهى انما هو

باعتبار اصلهما لا باعتبار مادة استعملهما فتأمل ( قوله ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا ) انما جعله من اقسام الطباق ولم يجعله وجها مستقلا برأسه من اوجه المعنوى لدخوله في تعريف الطباق لما بين اللونين او الالوان من التقابل ( قوله من ديج المطر الارض اذا زيناها ) اى بالوان النبات فذكر الالوان في الكلام تشبيه بما يحدث بالمطر من الوان النبات اوانه مأخوذ من الديج وهو النقش لان ذكر الالوان كالنقش على البساط ( قوله وفسره ) اى وفسر ذلك البعض التدبيج ( قوله او غيره ) كاللهجاء والرنى والغزل ( قوله لقصد الكناية او التورية ) اى بالكلام المشتمل على تلك الالوان واوامانة خلوا فيجوز الجمع كما في مثال الحريرى الآتى واحترز بقوله لقصد الكناية او التورية عن ذكر الالوان لقصد الحقيقة فلا تكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها افادة المعنى الاصلى وعن ذكرها لقصد الجواز كان يذكر الوانا وينصب قرينة تمنع عن ارادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الالوان الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون ذلك من المحسنات المعنوية بل اللفظية كذا ذكره العلامة عبدالحكيم وذكر بعضهم ان ذكر الالوان باقية على حقيقتها لا يمنع التدبيج كما فى قوله

\* ومشور دعى غدا احرا \* على آس عارضك الاخضر \*

وكما فى قول الصلاح الصفدى

\* ما ابصرت عينك احسن منظر \* فيما يرى من سائر الاشياء \*

\* كالشامة الخضراء فوق الوج \* نفا الحمراء تحت المقلة السوداء \*

( قوله واراد ) اى ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة اى كالمثال الاول ( قوله نحو قوله ) اى قول الشاعر وهو ابو تمام فى مربة ابى نهشل محمد بن حيد التى رثاه بها حين استشهدوا ولها \* لذا فلجعل الخطيب ليقدر الامر \* وليس لعين لم يفض ماؤها عذر \* ( قوله تردى ثياب الموت ) اى جعلها رداء لنفسه والمراد انه لبسها واراد بثياب الموت الثياب التى كان لابساها وقت الحرب وقتل وهو لا لبس لها وعلى هذا فاضافة ثياب الموت لادنى ملابس وقوله حرا حال من ثياب وهى حال مقدرة اذا لاجرة حين اللبس لتأخر تلطيخها بالدم عنه آه سم قال بس وفيه نظر والاظهر ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها انتهى وفيه انه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابساها قبل حصول الدم فتأمل ( قوله من سندس ) هو ورقبى الحرير ( قوله خضر ) مرفوع على انه خبر بعد خبر لا مجرور صفة لسندس لان القوا فى مضمومة الروى فان قبله \* وقد كانت البيض اقواضب فى الوغى \* قواطع وهى الآن من بعده بتر \* \* فزأ غزوة والحد نسج ردائه \* فلم ينصرف الاواكفاته الاجر \*

تردى ثياب الموت الخ وبعده

\* كأن بنى نيهان حين وفاته \* نجوم سماء خرمن بينها البدر \*

كذا قيل ولا يخفى ان جعله خبرا بعد خبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضر صفة لسندس وهو الموافق للعرف من انه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة للاصل لا للثوب فالوجه ان يجعل خضر في البيت خبر مبتدأ محذوف اي وهى خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعنى ارتدى الثياب الملتطخة بالدم) اي لبسها (قوله وقصد بالاول) اي بالوصف الاول وهو حرة الثياب يعنى مع بقية الشطر الكناية عن القتل لان التردى بثياب الموت حالة كونها حرا يلزم منه القتل (قوله وبالثاني الكناية عن دخول الجنة) اي وقصد بالوصف الثاني وهو خضرة الثياب الكناية عن دخول الجنة لما علم ان اهل الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة هذه الثياب الحر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعم بالجنة (قوله وتدبج التورية) اي والتدبج المشتمل على التورية وهى ان يكون للفظ معنيان قريب وبعد ويراد به البعيد (قوله فذا غير) اي فن حين اغبر العيش الاخضر والذى في مقامات الحريرى ذكر هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر هكذا فذا زور المحبوب الاصفر واغبر العيش الاخضر واخضر ار العيش كناية عن طيبه ونعموته وكاله لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعموته وكونه على اكل حال فيكنى به عن لازمه في الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال واغبر العيش كناية عن ضيقه ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والغير والراثثة فيكنى به عن هذا اللازم (قوله وازور المحبوب الاصفر) اي تباعد واعرض ومال عني المحبوب الاصفر وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية لان المعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوب وازوراره بعده عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية (قوله اسود بوى الابيض) متعلق به المجرور بمذ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه لان اسوداد الزمان كالليل يناسبه الهموم ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح والسرور لان بياض النهار يناسب ذلك (قوله وايض فودى الاسود) عطف على اسود بوى والنود شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا فودى فوده كناية عن ضعف بنيته ووهنه من كثرة الحزن والهم (قوله حتى رثى لى) اي رثى لى واشفق على العدو والازرق اي الخالص العداوة الشديدة قبل ان وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لانه في الاصل كان اهل الروم اعداء للعرب والزرقة غالبه عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية وان لم يكن ازرق (قوله فيا حبذا الموت الاحمر) حرة الموت كناية عن شدته اي الشديد يقال احمر البأس اذا اشتد وقيل انه اراد بالموت الاحمر القتل وباقى قوله فيا حبذا زائدة للتنبيه لا للتداه

يعنى ارتدى الثياب الملتطخة بالدم فلم يقص يوم فله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبج التورية كقول الحريرى فذا غير العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود بوى الابيض وايض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضى ان يكون في كل لون تورية كما توهمه بعضهم

اي فحبذا الموت الاخر اى واحبب به ان جاء عاجلا (قوله لا يقتضى ان يكون الخ) اى  
 بل قد تجمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل ان الحريرى قد جمع  
 بين الوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة  
 والحمرة وكل تلك الالوان في كلامه كناية الا الاصفرار فان فيه التورية فقد علم من ذلك  
 ان جمع الالوان لا يجب ان يكون على انها كلها كناية او توريات بل يجوز ان تجمع  
 على ان بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو قاسد (قوله  
 يتعلق احدهما بما يقابل الآخر) اى والحال انه ليس بين هذين المعنيين الذين يتعلق  
 احدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجتمعان كالرجة والشدة فان الرجة تكون شديدة  
 وبهذا يتمتاز عن الطباق وما قيل انه اذا كان احدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق  
 بينهما التنافي في الجملة لان منافي المزموم منافي للارزوم وحيث ان ذلك لا يلحق به  
 مدفوع لان اللازم قد يكون اعم وحيث ان في المزموم لا يجب ان يكون منافيا للارزوم  
 والحاصل ان الشيء الاول من الشئين المحققين بالطباق هو ان يجمع بين معنيين ليس  
 احدهما مقابلا للآخر لكن يتعلق احدهما بمعنى يتقابل المعنى الآخر وتعلق احد  
 المعنيين بالمعنى المقابل للآخر اما لكونه بينه وبينه لزوم السببية او بينه وبينه لزوم  
 آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا ليس بين المعنيين بل بين احدهما وملزوم الآخر  
 (قوله فان الرجة وان لم تكن الخ) حاصله انه قد جمع في هذه الآية بين الرجة والشدة  
 ومن المعلوم ان الرجة لا تقابل الشدة وانما تقابل الرجة الفظاظية والشدة انما يقابلها  
 اللين لكن الرجة مسببة عن اللين المقابل للشدة وذلك لان اللين في الانسان كيفية قلبية  
 تقتضى الانعطاف لمستحقته وذلك الانعطاف هو الرجة فقد قيل في الآية بين  
 معنيين هما الشدة والرجة واحدهما وهو الرجة له تعلق بمقابل الشدة وهو اللين والتعلق  
 بينهما يتعلق السببية اى كون الرجة مسببة عن اللين واصل الشدة واللين في المحسوسات  
 فالشدة فيها الصلابة واللين فيها ضدها وهى صفة تقتضى صحة الغمز الى الباطن والنفوذ  
 فيه والشدة بخلافها ولو قيل ان الشدة لها تعلق بمقابل الرجة وهو الفظاظية  
 وعدم الانعطاف لصح ايضا لان عدم الانعطاف لازم للشدة التى هى كيفية قلبية  
 توجب عدم الانعطاف لمستحقته (قوله لكنها مسببة عن اللين) اى ومنافى السبب  
 لا يجب ان يكون منافيا للسبب (قوله غير متقابلين) اى ولا يستلزم ما اراد به احدهما  
 ما يقابل الآخر وبهذا فارق ما قبله (قوله نحو قوله) اى الشاعر وهو دعبل بكسر  
 الدال المهملة والياء الموحدة وبينهما عين مهملة ساكنة بوزن زبرج وضبطه بعضهم  
 ايضا بفتح الباء في البامو جهان وهو شاعر خزاعى رافضى كافى الاطول (قوله لا تنجى الخ قبله  
 \* يا سلم ما بالشيب منقصة \* لاسوقة يبقى ولا ملصكا \*  
 \* لا تنجى يا سلم اليث وبعده

(ويلحق به) اى الطباق  
 شيان احدهما الجمع بين  
 معنيين يتعلق احدهما  
 بما يقابل الآخر نوع  
 تعلق مثل السببية والازوم  
 (نحو اشداء على الكفار  
 رجاء بينهم فان الرجة وان  
 لم تكن مقابلة للشدة لكنها  
 مسببة عن اللين) الذى  
 هو ضد الشدة (و)  
 الثانى الجمع بين معنيين  
 غير متقابلين عبر عنهما  
 بلفظين يتقابل معناه  
 الحقيقيان (نحو قوله  
 لا تنجى يا سلم من رجل)  
 يعنى نفسه (ضحك المشيب  
 برأسه) اى ظهر ظهورا  
 تاما (فبكى) ذلك الرجل  
 فظهور المشيب لا يقابل  
 البكاء الا انه قد عبر عنه  
 بالضحك الذى معناه  
 الحقيقى مقابل للبكاء (ويسمى  
 الثانى ابهام التضاد) لان  
 المعنيين قد ذكرا بلفظين  
 يوهمان التضاد

- \* قصر الفوايه عن هوى قمر \* وجد السبيل اليه مشتركا \*  
 \* قد كان بضحك في شيبته \* والآن يحيد كل من ضحكا \*  
 \* ياليت شعري كيف حالكما \* يا صاحبي اذا دمي صفكا \*  
 \* لاتأخذا بسلامتي احدا \* قلبي وطرفي في دمي اشتركا \*

(قوله يا سلم) ترخيم سلمى او المراد ياسلمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلامة المستعمل في السالمه (قوله يعنى نفسه) عبر عن نفسه برجل لاجل ان يتمكن من الوصف بالجملة وقوله المشيب هو كالشيب عبارة عن بياض الشعر (قوله ظهر ظهورا تاما) اى فهو من باب التعيير باللازم عن المألوف لان الضحك الذى هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض الانسان فغير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية للجهاز المرسل ويحتمل ان يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجامع ان كلاهما معه وجود لون بعد خفاؤه في آخر ثم قدر استعارة لفظ الضحك لذلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك بمعنى حدث وظهر فهو استعارة تبعية كذا في ابن يعقوب وفي الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولا لان الضحك يستلزم ظهور ماخفي من مستور الشفتين (قوله فبكى ذلك الرجل) اى تذكر الموت اولا لتأسف على زمان الشباب (قوله فظهر المشيب لا يقابل البكاء) بل يكاد ان يدعى ان بينهما تلازما (قوله ويسمى التاني ايهام التضاد) اى فهو محسن معنوى باعتبار ايهام الجمع بين الضدين اى باعتبار انه يوقع في وهم السامع ان التكلم قد جمع بين معنيين متضادين فلا يرد انه جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا وقوله ويسمى الثاني الخ اى بخلاف الاول فانه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق (قوله لان المعين) اى الغير المتقابلين والفرق بين التدبيح الذى فيه الكناية وبين ايهام التضاد مع ان في كل منهما المعنيين المرادين لان تضاد بينهما ولكن توهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنيهما الاصلين ان الكناية التى في التدبيح يصح ان يراد بها معناها الاصلى فينافى مقابله بخلاف ايهام التضاد فلا يصح فيه معناه الاصلى (قوله نظرا الى الظاهر) اى الى ظاهر اللفظ والحمل له على حقيقته الذى هو غير مراد (قوله ودخل فيه الخ) انما اخره عن الملحق لانه قسم برأيه عند الغير فتاسب تأخيرها عن الاول وملحقته وانما نبه على دخوله تبنيها على ان من جعله قسما مستقلا من البديعيات الغنوية فقد غفل (قوله بالتفسير الذى سبق) اى وهو الجمع بين امرين متقابلين ولو في الجملة (قوله وان جعله الخ) الواو للحال (قوله متوافقين) اى غير متقابلين (قوله على الترتيب) اى يكون ما يؤتى به تابعا مسوقا على ترتيب ما تى به اولا بحيث يكون الاول للاول والثاني للثاني (قوله فيدخل في الطباق) اى انما دخل هذا النوع

نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) اى في الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسمه) (المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات الغنوية (وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين) (او اكثر) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين والمعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط ان يكونا متساوين او متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا) اى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالكاء والكثرة المتماثلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما احسن الدين

المسمى بالمقابلة في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة اى على وجه مخصوص دون آخر اذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني التي ذكرت الا ترى انه لا تقابل بين الضحك والقلة ولا بين البكاء والكثرة في المثال الاتي وان كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقلة والكثرة اى وحيث كان في المقابلة جمع بين معنيين متقابلين في الجملة كانت طباقا لصدق تعريفه عليها قال العلامة عبدالحكيم لا يخفى ان في الطباق حصول التوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما اراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراد واستلزام احدهما الآخر لا يقتضى دخوله فيه فالحق مع السكاكى في جعله المقابلة فيما مستقلا من البديعيات المعنوية (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان جعل المقابلة داخلية في الطباق دون مراعاة النظر تحكم انه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر فاجاب بقوله والمراد بالتوافق في قولنا في تعريف المقابلة ان يؤتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم التنافي فيشمل المتناسبين كما يأتى في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه ويشمل التماثلين في اصل الحقيقة مع عدم التناصب في المنهزم كصدق القائم والانسان ويشمل الخلافيين كالانسان والطائر وكالضحك والبكاء فانهما غير متماثلين وغير متناسبين فلملم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولاتناسبهما بخلاف مراعاة النظر فانه يشترط فيها ذلك جعلت داخلية في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخلية في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين قال في الاطول وهذا المراد وان رجح دخول المقابلة في الطباق لكن لا ينبغي كون بعضهما من مراعاة النظر لانه لا يشترط في المقابلة التناصب لم يشترط عدمهما (قوله متناسبين) اى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله او متماثلين اى في اصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كالنسان وقائم (قوله التماثلين لهما) كذا في نسخة وفي اخرى المتقابلين لهما والاولى اظهر بقرينة قوله لهما وان كانت الثانية صحيحة ايضا لان المراد المتقابلين بالنسبة لهما فتأمل وحاصله انه اتى بالضحك والقلة وهما متوافقان ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان ايضا وقابل الاول من الطرف الثانى وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك وقابل الثانى من الطرف الثانى وهو الكثرة بالثانى من الطرف الاول وهو القلة (قوله نحو قوله) اى قول الشاعر وهو ابودلامة بضم الدال على وزن ثمانية من شعراء الدولة العباسية كان في مدة المعتصم بالله (قوله اذا اجتمعا) اى بالرجل وقوله بالرجل اى اذا اجتمعا بالرجل فى البيت احتسبك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى او غلب الرجل على المرأة او اراد بالرجل الشخص مطلقا وانما كانت المرأة اولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة

الدنيا اذا اجتمعا  
وافبح الكفر  
والافلاس بالرجل اتى  
بالحسن والدين  
والفنى بما يقابلها  
من القبح والكفر  
والافلاس على الترتيب  
(و) مقابلة الاربعة  
بالاربعة (نحو فاما من  
اعطى واتى وصدق  
بالحسن فسيسره  
للبسرى  
قوله كأن يكون  
الحرف الخ الظاهر  
انه تمثيل للنفي اعنى  
قوله يكون تماما لغيره  
او ان لفظ لاسقط  
من بين كلتى كان  
ويكون تأمل (مصححه)

واما من بخل واستغنى  
وكذب بالحسنى فسيبره  
للعسرى) والتقابل بين  
الجميع ظاهر الا بين الاتقاء  
والاستغناء فينبه بقوله  
(والمراد باستغنى انه زهد  
فيما عند الله تعالى كانه  
استغنى عنه) اي عما  
عند الله تعالى ( فلم  
يتق او ) المراد باستغنى  
( استغنى بشهوات الدنيا  
عن نعيم الجنة فلم يتق )  
فيكون الاستغناء مستتبعا  
لعدم الاتقاء وهو مقابل  
للاتقاء فيكون هذا من  
قبيل قوله تعالى اشداء على  
الكفار رجاء بينهم (وزاد  
السكاكي) في تعريف  
المقابلة قيدا آخر حيث قال  
هي ان يجمع بين شيئين  
متوافقين او اكثر وضديهما

بكونها امرأة (قوله والغنى) اي العبر عند الدنيا (قوله فاما من اعطى) اي حقوق  
امواله وقوله واتق اي اتق الله تعالى ولما به او امره ونواهيده والاعتناء بها خوفا منه تعالى  
او محبة فيه او المراد اتق حرمان الله تعالى وتباعد عنها وقوله وصديق بالحسنى اي  
بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالله الحسنى وهي ملة الاسلام او بالثبوت الحسنى وهي  
الجنة او بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد وقوله فسيبره للعسرى اي فينبه  
للجنة بان نوقه للاعمال الصالحة من يبر الفرس للركوب اذا امر بها والجمها ومنه  
كل ميسر لما خلق له (قوله وامان بخل) اي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله تعالى  
عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله  
ان قوله وامن بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيبره للعسرى محتو على اربعة امور  
مقابلة للاربعة الاولى على الترتيب فالبخل مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء  
والتكذيب مقابل للتصديق والتيسير للعسرى مقابل للتيسير للعسرى لان المراد بالتيسير  
للعسرى التهيؤ للجنة والتيسير للعسرى التهيؤ للنار فظهر لك ان المقابلة الرابعة بين  
مجموع نيسره للعسرى ومجموع نيسره للعسرى لا بين الجزئين الاولين منهما لاتحادهما  
وعدم المقابلة بينهما ولا بين المجزئين في الجزئين لما نقل في الايضاح انها اثمان تكون  
بين المستقلين والمجزور هنا لا يستقل فلا تقع به المقابلة والمراد بالاستقل ما لا يكون تماما  
لغيره كأن يكون الحرف صلة لغيره (قوله الا بين الاتقاء والاستغناء) اي فان التقابل  
بينهما فيه خفاء وذلك لان الاستغناء ان فسر بكثرة المال او بعدم طلب الدنيا للقناعة  
فلا يكون مقابلا للتقوى وا فسر بشئ آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيان لاجل ان تتضح  
مقابلته لاتي فلذا قال المصنف والمراد (قوله انه زهد فيما عند الله) اي من الثواب  
الاخروي وليس المراد به كثرة المال يقال زهد في الشئ وعن الشئ رغب عنه ولم يرد  
ومن فرق بين زهد في الشئ وعن الشئ فقد اخطأ كما في المغرب (قوله كانه استغنى عنه)  
اي فصار بترك طلبه كانه استغنى عنه اي لا يحتاج اليه مع شدة حاجته اليه وذلك لان  
العاقل لا يترك طلب شئ الا اذا كان مستغنيا عنه فمبر بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله  
تعالى على وجه الترفع عنه انكاره وترك طلبه كذلك كفروا اذا كان كافرا فلم يتق الكفر  
(قوله او استغنى بشهوات الدنيا) اي او المراد باستغنى انه استغنى بشهوات الدنيا  
الحرمة عن طلب نعيم الجنة اما لانكاره اياه فيكون كافرا فلم يتق الكفر فيعود الى الوجه  
الاول وامان يكون ذلك سفها وسفلا بالذمة المحرمة عن ذلك النعيم فلم يتق المحرمات  
وانما قيدنا الشهوات بالمحرمة لان كل من لم يرتكب المحرمة اصلا لا يتخلو شرعا وعادة  
من طلب النعيم الاخروي وانما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالذات المحرمة  
فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء منزومه لانه فسر الاستغناء  
بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفي التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره

بالتزهد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عنده تعالى فهو اظهر في الدلالة (قوله فيكون الاستغناء مستتبعا) اي مستلزما لعدم الاتقاء وهذا مفرع على الاحتمالين قبله وقوله وهو اي عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) اي ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطبايق وقد تتركب مما هو ملحق بالطبايق لما علت ان مقابلة الاتقاء للاستغناء من قبيل الملحق بالطبايق وهو الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع يتعلق مثل مقابلة الشدة والرحمة في قوله تعالى اشداء على الكفار رجاء بينهم والمقابلة بين الثلاثة من الطبايق لا يقابل كيف مثل المصنف بالآية فلا يدخل في الطبايق ولم يمثل بها الملحق به لانا نقول صبح ذلك باعتبار اشمال اغلبها على ما هو في نفس الطبايق هذا وقد ذكر الواحد في شرح ديوان المتنبي ان من مقابلة الخمسة بالخمسة قوله \* از ورهم و سواد ايل يشفع لي \* وانتني و بياض الصبح بغري بي \* وفيه نظر لان لي و بي صلتان ايشفع و بغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كافي الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فنه قول عنزة

\* على رأس عبد تاج عز يزينه \* وفي رجل حريق ذل بشينه \*

ولم يوجد في كلامهم اكثر من مقابلة الستة بمثلا (قوله قيدا آخر) اي لا تنقر حقيقة عنها عنده الابه (قوله وضد بهما) الاولى ان يزيد او اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله او اكثر (قوله واذا شرط) اي واذا قيدت المعاني الاول بقيد فلا بد ان تقيد المعاني المقابلة لها بقيد يضاد الاول والمراد بالشرط هنا الاجتماع في امر لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وانما هما امر ان اشترك في كل منهما امور متوافقة (قوله واذا شرط الخ) اي واما اذا لم يشترط امر في الاول فلا يشترط شئ في الثاني كافي قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله او اضدادها) كذا في نسخة وصوابه اضدادها بضمير الجماعة لانه راجع لقوله المتوافقات وما قبله اي ضد بهما راجع للمتوافقين (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضد) اي وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع ايضا والحاصل ان ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي الاول قبل واوجب الكفر والافلاس اذ تنفردا مع ان المقصود اذا اجتمعا في الشخص فتأمل (قوله اي ومن المعنوي) اي ومن البدع المعنوي (قوله جمع امر وما يناسبه) اي ان يجمع بين امرين متناسين او امور متناسبة فاقصر المصنف على امرين لان ذلك اقل ما يتحقق فيه المناسبة (قوله لا بالتضاد) اي بل بالتوافق فيكون ما جمع من واد واحد لصحبة في ادراكه او لمناسبته في شكل اول ترتب بعض على بعض او ما اشبه شيئا من ذلك (قوله والمناسبة بالتضاد الخ) هذا يشعر بان المتضادين متناسبان وهو كذلك من جهة ان الضد اقرب خطورا الى البال عند ذكر ضده (قوله مقابلا للآخر) اي منا فباله (قوله

(واذا شرط ههنا) اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر شرط ثم) اي فيما بين ضديهما او اضدادهما (ضده) اي ضد ذلك الامر (كهايتين الآتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنسره للعسري (مشركا بين اضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما احسن الدين من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) اي ومن المعنوي (مراعاة النظر و يسمى تناسب و التوقيق) والاثلاف والتلفيق ايضا (وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وهذا القيد يخرج الطبايق

وذلك فديكون بالجمع بين  
امر ين نحو الشمس والقمر  
بحسبان جمعا بين امر ين  
(و) نحو (قوله) في صفة  
الابل (كالقسي) جمع قوس  
(المعطفات) المنخنيات  
(بل الاسهم) جمع سهم  
(مربة) اي منحوتة  
(بل الاوتار) جمع وتر  
جمع بين ثلاثة امور  
(ومنها) اي ومن مراعاة  
النظير (ما يسميه بعضهم  
تشابه الاطراف وهو ان  
يختم الكلام بما يناسب  
ابتدائه في المعنى نحو لا تدركه  
الابصار وهو يدرك  
الابصار وهو اللطيف  
الخبر) فان اللطيف يناسب  
كونه غير مدرك بالابصار  
والخبر يناسب كونه  
مدركا للابصار لان  
المدرك للشيء يكون  
خيرا عاكسا (ويلحق بها)  
اي بمراعاة النظير ان تجمع  
بين معنيين غير متساوين  
بلفظين يكون لهما معنيان  
متساويان وان لم يكونا  
مقصودين هنا (نحو  
الشمس والقمر بحسبان  
والنجم) اي النبات الذي  
الذي ينجم اي يظهر من  
الارض لاساق له كالقول

وبهذا القيد اعني قوله لا بالتضاد يخرج الطباق لانه جمع بين امر ين متضادين وقد تقدم  
ان المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع  
نظيره شبه او مناسبة سمي بمراعاة النظير (قوله وذلك) اي الجمع بين امر وما يناسبه  
لا بالتضاد قد يكون اي قد يتحقق بسبب الجمع بين امر ين (قوله بحسبان) اي يحبران  
في بروجهما بحسبان معلوم المقدار لا يزيد ان عليه ولا ينقص عنه فالشمس تقطع القللك  
في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو اسرع منها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله جمعا  
بين امر ين) اي وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال  
لمكون كل منهما جمعا نورانيا سماويا ثم انه لا حاجة لقوله جمعا بين امر ين مع قوله قد يكون  
الجمع بين امر ين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) اي البحرى وقوله في صفة الابل  
اي المهزولة (قوله كالقسي) جمع قوس قوله المعطفات اي المنخنيات لانه مأخوذ من  
عطف العود بشد الطاء وعطفه بخفيفها حناه ووصف القوس بالنعطيف من باب الوصف  
الكاشف او المؤكد اذ لا يكون القوس الا كذلك فان قلت ان قوسا زينة فعل وفعل يجمع على  
فقول كفلس يجمع على فلوس فكان مقتضاه ان يقال في جمع قوس قووس لاقسي قلت اصل  
قسي قووس بدليل قوس الشيخ واستقوس اي انحى ورجل متقوس اي معه قوس قدمت  
اللام الى محل عين الكلمة فصار قسو وفوقمت الواو متطرفة فقلت يا فصار قسوى  
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلت الواو يا فقلت يا فصار قسوى  
لمناسبة الياء وادغمت الياء في الياء فصار قسي بضم قاء الكلمة ثم لما استقل الانتقال  
من الضمة للكسرة في مثل هذا كسروا قاء الكلمة للحنونة فصار قسي بوزن فليع بكسر  
الفاء (قوله بل الاسهم) اي بل هي كالاسهم وهذا اضراب عن التشبيه الاول  
بالقسي وقوله بل الاوتار اي بل هي كالأوتار فهي هزيلة جدا وهذا اضراب عن التشبيه  
الثاني ومحصل معنى البيت ان الابل المهازيل في شكلها ورقة اعضائها شابهت تلك  
القسي بل ارق منها وهي الاسهم بل ارق منها وهي الاوتار (قوله جمع وتر) اي وهو  
الخط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمع بين ثلاثة امور) وهي القوس والسهم  
والوتر وبينها مناسبة وفي انتقاله تدل لان القوس اغلظ من السهم المبرى والسهم  
المذكور اغلظ من الوتر والوتر ارقها كلها وقد يكون الجمع بين امر وما يناسبه لا بالتضاد  
متحققا بسبب الجمع بين اربعة كقول بعضهم للوزير المهلب انت ايها الوزير اسماعيل  
الوعد شعبي التوفيق يوسني العفو محمدى الخلق فجمع بين الانبياء الاربعة المرسلين وفيه  
مناسبة وقد يكون متحققا بسبب الجمع بين اكثر من اربعة كقول ابن رشيق بفتح اوله وكسر ثانيه

- \* اصح واقوى ما سمعناه في الندى \* من الخير المأثور منذ قدم \*
- \* احاديث ترويهما السيول عن الحيا \* عن البحر عن كف الامير تميم \*

فقد ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا  
 ناسب بين السبل والحياى المطر والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب  
 في العننة اذ جعل الرواية اصاغر عن كبر كايقع في سند الاحاديث فان السبول اصلها  
 المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر  
 آه اطول ( قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى ) اى لكون ما ختم به الكلام كالعلة لما بدى  
 به او العكس او كالدليل عليه او نحو ذلك وانما كان تشابه الاطراف نوعا خاصا  
 من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا سواء كان احدهما في الختم والآخر  
 في الابتداء كما في تشابه الاطراف او كانا معا في الابتداء كما تقدم في المثال او في الاختتام  
 او في التوسط بخلاف تشابه الاطراف فانه قاصر على الجمع بين متناسبين احدهما  
 في الابتداء والآخر في الانتهاء قال الفنارى ولو قال بدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب  
 ما قبله كان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام  
 لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء  
 الكلام انتهى واجاب بعضهم بان المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء  
 كان جملة واحدة او اكثر والمراد باوله ما ليس بآخر وحينئذ فيصدق على قوله تعالى  
 لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير انه كلام وعلى قوله لا تدركه  
 الابصار وهو يدرك الابصار انه اول وعلى قوله وهو اللطيف الخبير انه آخر تأمل  
 ( قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار ) اى باعتبار المتأثر منه وهو الدقة  
 لاخذ من لطف ككرم اذ ادق ورق ومعلوم ان الشئ كلما لطف ودق كان اخفى فلا يدرك  
 بالبصر الا ترى للهواه فانه لما لطف جدا امتنع ادراكه بالبصر عادة وان كان ذلك  
 المعنى محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه تعالى بمعنى الرفيق بعباده الرؤف  
 بهم وعبارة الفنارى قوله اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار فيه تأمل  
 اذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافة وهو ايسر برادها واما اللطيف المشتق  
 من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر له مناسبة الهم الا ان يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل  
 الكثيف لما لا تدركه الابصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفي في المناسبة آه ( قوله  
 لا تدركه الشئ الخ ) لعل الاظهر في بيان المناسبة عبارة ابن يعقوب ونصها اما مناسبة  
 الخبير لا دراكه الابصار فظاهرة لان الخبير من له علم بالخفيات ومن جملة الخفيات  
 بل الظواهر الابصار فيدركها تأمل ( قوله غير متناسبين ) اى في انفسهما لعدم وجود  
 شئ من اوجه التناسب من تقارن او غلبة او نحو ذلك ( قوله بلفظين ) اى حاله كون  
 المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلفظين ( قوله وان لم يكن ) اى مقصودين هنا ( اى  
 والحال ان مجموع المعنيين المتناسبين لم يقصد في الحسالة الزاهنة وهذا صادق بان  
 لا يقصد واحدهما او يكون احدهما مقصودا دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن

( والشجر ) الذى له ساق  
 ( يسجدان ) اى يقادان  
 لله تعالى فيما خلقه  
 فالنجم بهذا المعنى وان لم  
 يكن مناسبا للشمس والقمر  
 لكنه قد يكون بمعنى  
 الكوكب وهو مناسب  
 لهما ( ويسمى ابهام  
 التناسب ) لمثل  
 ما مر في ابهام التضاد

(قوله نحو الشمس والقمر الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله بحسبان) اي يجريان في فلكهما بحسب معلوم لا يزيد ولا ينقص (قوله كالقول) مثل الفجل والبصل (قوله الذي له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرا قال تعالى وانبثنا عليه شجرة من يقطين واليقطين وهو القرع مما لا يقوم على ساق (قوله وهو مناسب لهما) اي لا قترانه معهما في الخيال لكونه جسما نورانيا سماويا والحاصل ان النجم في الآية بالنسبة للشجر من مراعاة النظر وبالنسبة للشمس والقمر من ايهام التناسب وبهجذان مجاز عن انقياد هما لله تعالى وقوله فيما خلقه اي من الانتفاع بهما (قوله

لمثل مامر في ايهام التضاد) اي انه يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا وانما سمي بذلك لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا للظاهر وبالجملة فنسبة ايهام التناسب من مراعاة النظر كنسبة ايهام التضاد من المطابقة (قوله اي ومن المعنوي) اي ومن البديع المعنوي (قوله نصب الرقيب في الطريق) اي ليدل عليه او على ما يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء او يقال رصده اي نصبت له رقبا وارصده جعلته يرصد اي يراقب الشيء (قوله برد مسهم الخ) اي فالتسهم في الاصل جعل البرد اي الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله المصنف بجامع التزيين (قوله وهو ان يجعل قبل العجز الخ) اي سواء كان متصلا بالعجز او كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على العجز ارسادا ان الارصاد في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه او على ما يأتي منه وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه واما وجه تسميته تسهما فلان ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت او في الفقرة ليرينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيده فيه لتزيينه ولان ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان متويان في البيت او الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) اي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في ان رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما من جهة ان البيت يكون يتأوحد والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى قاله عبد الحكيم وفي ابن يعقوب الفقرة ما يكون من النثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزما ختم ما بعده بما التزم منه في الروي كالحرف الملتزم في ختم الآيات (قوله فقولاه) اي الحريري وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو اي ابو زيد السروجي (قوله بطبع الاسماع) يقال طبعت السيف والدرهم اي غلته وطبعت من الطين جرة عملتها منه والاسماع جمع سمع وهو الكلام الملتزم في آخره حرف فهو قريب من الفقرة او هو نفسها في المصدق وقوله بجواهر لفظه اي من لفظه الشيء بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع زواجر الوعظ عبارة عن اسماع الوعظ على وجه محرك للمقصود (قوله زواجر وعظه) اي بالزواجر من

(ومنه) اي ومن المعنوي (الارصاد) وهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهم) يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو بطبع الاسماع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع زواجر وعظه فقرة اخرى والفقرة في الاصل حلى بصاغ على شكل فقرة الظاهر (او) من (البيت ما يدل عليه) اي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة او البيت (اذا عرف الروي) فقولاه ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذي بني عليه او اخر الآيات او الفقرة ويجب تكرره في كل منهما وقد بقوله اذا عرف الروي

وعظمه اى بالامور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة اخرى) اى لان كلا  
 منهما بمنزلة البيت فيما ذكر آنفا. (قوله والفقرة فى الاصل) الفقرة بفتح الفاء وكسرها  
 والمراد بالاصل اللغة وقوله حلى بفتح الحاء وسكون اللام ووجهه حلى بضم الحاء وكسرها  
 وكسر اللام وتشديد الباء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظهر اى فكون الفقرة فى الاصل  
 مشتركة بين فقرة الظهر وبين الحلى الذى يصاغ على شكلها ثم استعيرت للكلام لوضم  
 اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه هذا ما يشعر به كلام  
 الشارح وذكر العلامة ابن قاسم والذى ذكره العلامة ابن يعقوب ان الفقرة فى الاصل  
 اسم لعظم الظهر ثم استعير حلى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير للكلام لوضم  
 اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه وعلى هذا فقول  
 الشارح فى الاصل اى الاصل الثانى والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله ما يدل  
 عليه) اى كفة تدل على العجز اى على مادته وصورته فاللادة يدل عليها الارصاد والصورة  
 يدل عليها الروى فالوقوف على معرفة الروى هو الصورة فقط (قوله آخر كلمة) اى  
 الكلمة الاخيرة من الفقرة الخ (قوله اذا عرف الروى) اى من حيث انه روى لتلك  
 القافية بفرقة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها ايضا فلا يردان معرفة الروى  
 وهو النون فى الآية لا تدل على ان العجز يختلفون لجواز ان يكون مختلفون ولو قال  
 المصنف اذا عرف الروى مع معرفة صيغة القافية لكان اوضح (قوله فاعل يجعل)  
 اى نائب فاعل يجعل او على رأى الزمخشري من ان نائب الفاعل عنده يقال له فاعل  
 (قوله متعلق بقوله يدل) اى ان الارصاد هو ان يؤتى قبل العجز بما يدل على شخصه  
 اى اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروى وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط  
 لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك يسمى ارصادا والحاصل ان الارصاد لا بد فيه من  
 الدلالة على مادة العجز فان عرف الروى وصيغة القافية وجب ان يدل على صيغته ايضا  
 وان لم يعرف الروى انتفت تلك الدلالة (قوله ويجب تكرره) اى الروى فى كل منهما اى  
 من الايات والفقر (قوله ما لا يعرف به العجز) اى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد  
 مادته والاقوله يختلفوا يدل على مادة الاختلاف (قوله فلو لم يعرف) اى فلو فرض  
 انه لم يعرف من الآية التى قبلها ان حرف الروى هو النون لربما توهم الخ ظاهره انه  
 لو عرف ان الروى حرف النون لفهم ان العجز يختلفون وليس كذلك لجواز ان يفهم  
 انه مختلفون فالاولى ان يقول فلو لم يعرف حرف الروى من حيث انه روى لتلك القافية  
 اذ لا بد من العلم بصيغة القافية ايضا ومثل هذه الآية قول الشاعر

\* احللت دمي من غير جرم وحرمت \* بلا سبب يوم القضاء كلامي \*

\* فليس الذى حللته بمحلل \* وليس الذى حرمت به بحرام \*

فحرمته ارصاد يدل على ان العجز حرام اذا عرف ان الروى الميم وان القافية على وزن

لان من الارصاد ما لا يعرف  
 به العجز لعدم معرفة حرف  
 الروى كما قوله تعالى وما  
 كان الناس الا امة واحدة  
 فاختلفوا ولو لا كلمة سبقت  
 من ربك لقضى بينهم فيما  
 فيه تختلفون فلو لم يعرف  
 ان حرف الروى هو  
 النون لربما توهم ان العجز  
 فيهم فيه اختلفوا او  
 اختلفوا فيه فالارصاد  
 فى الفقرة نحو وما كان الله  
 ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم  
 يظلمون وفى البيت نحو  
 قوله اذا لم تستطع شيئا فادعه  
 وجاوزه الى ما تستطيع  
 ومنه (اى ومن المعنوى  
 المشاكلة وهى ذكر الشيء  
 بلفظ غيره لوقوعه) اى  
 ذلك الشيء (فى صحبته)  
 اى ذلك الغير

فعال كسلام وكلام فلولم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما نوههم ان العجز بمحرم  
 (قوله وما كان الله ليطلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) اي فيظلمهم ارساد لانه يدل  
 على ان مادة العجز من مادة الظلم اذ لمعنى لقولنا مثلاً وما كان الله ليطلمهم ولكن كانوا  
 انفسهم ينفعون او ينعون من الهلاك او نحو ذلك ويعين كون المسادة من الظلم مخنومة  
 بنون بعد واو معرفة الروى الكائن فيما قبل الآية وهو قوله تعالى الذين تنوفاهم  
 الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون (قوله نحو قوله)  
 اي قول الشاعر وهو عمرو بن معدى كرب (قوله اذالم تستطع شيئاً الخ) اي قوله اذالم  
 تستطع ارساد لانه يدل على ان مادة العجز من مادة الاستطاعة المثبتة اذ لا يصح ان يقال  
 اذالم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه الى ما لا تستطيع او جاوزه الى كل ما تشتهي اولى فعل  
 ما ترضى لك ارادته ولو كنت لا تستطيعه او نحو ذلك والذوق السليم شاهد صدق  
 على ذلك ومعرفة الروى يدل على ان تلك المادة تختتم بعين قبلها ياء وليس ذلك الالفظ  
 تستطيع وهو ظاهر (قوله ذكر الشئ) اي كالحياطة في المثال الآتى وقوله بلفظ غيره اي  
 كلفظ الطبخ لوقوع الحياطة في صحة الطبخ وكالوقيل لك اسقيك ماء فقلت بل اسقني  
 طعاماً فقد ذكرت الاطعام بلفظ السقى لوقوعه في صحة السقى ثم ان المتبادر  
 من المصنف ان المشاكلة مجاز لغوى لانها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بناء  
 على ان اللام في قوله لوقوعه في صحة تعليلية وان الوقوع المذكور من العلاقات المعبرة  
 لرجوعها للمجاورة كإسائي بانه وعليه فقوله ذكر الشئ بلفظ غيره شامل لجميع  
 المجازات والكنيات وقوله لوقوعه في صحته مخرج للمساوى المشاكلة والقوم وان لم  
 ينصوا على ان الوقوع في الصحة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع اليه وهو المجاورة  
 فان قلت ان وقوع الشئ في صحة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر  
 قلت المراد بالوقوع في الصحة قصد المتكلم الوقوع في الصحة والقصد متقدم على الذكر  
 وقيل المشاكلة قسم ثالث لاحقيقة ولا مجاز اما كونها غير حقيقة فظاهر لان اللفظ  
 يستعمل فيما وضعه واما كونها غير مجاز فلعدم العلاقة المعبرة لان الوقوع  
 في الصحة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المعبرة لعلاقة لانها المجاورة  
 بين مدلول اللفظ التجوز به وبين مدلول اللفظ التجوز عنه اي تقارنهما في الخيال  
 والمشاكلة ليست كذلك لان المشاكلة ان يعدل عن اللفظ البدال على المعنى المراد الى اللفظ  
 غيره من غير ان يكون هناك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتدارن بينهما في الخيال فليس  
 فيها الا مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابها في الذكر ولو كان هذا القدر يكفي  
 في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا جازيد وعمرو بان يقال جاء زيد مراد به عمرو  
 لوقوعه في صحته وهو لا يصح ويمكن حل المصنف على هذا القول يجعل اللام في قوله  
 لوقوعه في صحته توفيقية اي ذكر الشئ بلفظ غيره وقت وقوعه في صحته وعلى هذا

(تحقيقا او تقديرا) اي وقوعا محققا او مقدرا (قالوا نحو قوله قالوا اقترح شيئا) من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشيء ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهي تحسين الشيء (لك طبعه قلت) طبعوا جبة وقيصا (اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحة طبخ الطعام) ونحوه تعلم ما في نفسي ولا علم ما في نفسك (حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحة نفسي) (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما ازل ينالنا قوله (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون (هو) اي قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ) مؤكدا لا آمنا بالله اي لطهير الله

فخرج الكتابات والجازات بهذا القيد ظاهر لان شيئا منها ليس من شأنه ان يدكر وقت صحبته للغير وعلى هذا القول فعني الوقوع في صحة الغير ان ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى انه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه في صحبته في قصد التكلم كما يقوله الاول واعلم ان القول بان المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا هو ما ارتضاه العلامة ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث قال اقول القول بكونها مجازا ينافي كونها من المحسنات البديعية وانه لا بد في المجاز من الزوم بين المعنيين في الجملة والمغنيان في المشاكلة فارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق اسم السبب على جزء السبب عنه المقرب عليه كما في قوله تعالى وجزاء سيئة يثمة مثلها فان السيئة الاولى عبارة عن العصية والثانية عبارة عن جزء العصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب واريد السبب وتارة لا يكون بينهما علاقة كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقيص وان في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيها ايراد المعنى بصورة عجيبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى لمعنى آخر فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتقليب ايضا من هذا القيم اذ فيه ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس لكنة ولذا كان البحث عنه من وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز والحقيقة والمجاز والكنية اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ لفظ آخر فهو ليس شيئا منها انتهى (قوله تحقيقا) اي بان ذكر ذلك الشيء عند ذكر الغير وقوله او تقدير اي بان ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر او المقدر كالمذكور (قوله اي وقوعا) دفع به ما يوهى ان قوله تحقيقا راجع للذكر (قوله قالوا) اي اقسام الاول من المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وقوعا محققا (قوله اذا سألته) اي تقول ذلك اذا سألته الخ وقوله من غير روية اي تأمل في حال السؤال وقوله وطلبته الخ تفسير وقوله على سبيل التكليف اي الازام (قوله والتحكم) اي الازام تفسير وحيلث فالعني اطلب ما شئت من المطبوخ طلبا لازما (قوله ابتدعه) اي حصله واوجده او لاومنه اقترح الكلام اي ابتدعه وابتكره على غير مثال (قوله غير مناسب) خبر عن قوله وجعله وانما كان غير مناسب لانه ينافيه قوله بعد نجد لك طبعه اي تحسن لك طبع ذلك المسؤل وذلك لانه على تقدير ان يكون اقترح مأخوذا من اقترح الشيء ابتدعه بصير المعنى ابتدع شيئا من الاطعمة المطبوخة واوجده نجد لك طبعه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حل على ان المعنى اوجده اصله ليطبخ فاذا السياق ايضا لان المراد اطلب ما تريه من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد انت بطعام تطبخه لك قاله ابن يعقوب (قوله نجد) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم (قوله خيطوا) بكسر الخاء المجرمة وسكون الياء التعتية (قوله ونحوه) اي نحو هذا المثال (في كونه)

في كونه مشاكلة لوقوع الشيء في صحة غيره تحقيقا (قوله حيث اطلق النفس الخ)  
 فالمراد ولا علم ما في ذلك والحاصل ان النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح وحيث  
 فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الاول الاعلى سبيل المشاكلة للايهام  
 فان قلت قد ورد في الحديث انت كما اتيت على نفسك وفي الآية ويحذر كما الله نفسه  
 وكتب ربكم على نفسه الرحمة قلت وان المطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز  
 الاطلاق من غير مشاكلة في غير ماورد والحق انه يجوز اطلاق النفس على الذات من غير  
 مشاكلة وليس في الآية مشاكلة لان اللفظ اطلق على معناه لاعلى غيره لمصاحبة له في اللفظ  
 آه من ابن يعقوب ولت ان تقول ان في الآية مشاكلة على كل من القولين بناء على ان المراد  
 من نفسه تعالى علم لاداته وان الظرفية مجازية فأمل (قوله في صحة الغير) اي كصفتنا  
 وصفتكم في حل الآية الآتي (قوله صبغة الله) منصوب بعامل محذوف وجواب دل  
 عليه قوله آنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمل صبغة اي طهرنا تطهيرا (قوله لانه فعلة)  
 اي لان وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهي) اي الصبغة وقوله الحالة اي  
 الهيئة الخصوصية وقوله التي يقع عليها اي يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو  
 مطلق الصبغ من تحقق العام في الخاص (قوله لانا بالله) اي العامل دل عليه آنا  
 (قوله اي تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير صبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكدا  
 لئلا يكون فيها فصل بين الصفة والموصوف ثم اطلاق مادة الصبغ على التطهير  
 من الكفر مجاز بالاستعارة لانه شبه التطهير من الكفر بالايان بصبغ الغموس في الصبغ  
 الحسني يجمع ظهور اثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر اثر التطهير على المؤمن  
 حسنا وبغنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر اثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي  
 ذلك كونه مشاكلة أه يعقوب (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشاكلة على تطهير الله  
 الخ) اي من اشتمال المزوم على لازمه (قوله لمضمون) اي تضمنه قوله آنا بالله وهو الفعل  
 الذي قدرناه (قوله ثم اشار الى وقوع الخ) اي ثم اشار الى وجه وقوع التطهير المعبر  
 عنه بصبغة الله في صحة مايعبر عنه اي المعنى الذي يعبر عنه بلفظ الصبغ وهو الغمس فقال  
 والاصل فيه الخ ولو قال المصنف بدل قوله والاصل فيه وبيان ذلك اي وبيان المشاكلة  
 في هذه الآية كان اظهر (قوله تقديرا) اي وقوعا مقدرا (قوله يغمسون) اي يدخلون  
 اولادهم فهذا الغمس يستحق ان يقال له صبغة لان الماء الاصفر شائه ان يغيرلون ما دخل  
 فيه الا انه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى في الآية الا اننا نفرض انه وجد ذلك  
 اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله في ماء اصفر) اي بشئ يجعلونه فيه كالزعفران يوكل  
 بذلك القيس منهم ويضع فيه الملح للتاثير بطول الزمان فغتر عامتهم بعدم الغير  
 ويقولون ان ذلك من بركة القيس كما يفترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا  
 للمغفرة وفوضوا اليه امر النساء فياثر اسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك (قوله  
 ايها النصارى

لان الايمان يطهر النفوس)  
 فيكون آنا مشاكلة على تطهير  
 الله لنفوس المؤمنين ودالا  
 عليه فيكون صبغة الله  
 بمعنى تطهير الله مؤكدا  
 لمضمون قوله آنا بالله ثم  
 اشار الى وقوع تطهير الله  
 في صحة مايعبر عنه بالصبغ  
 تقديرا بقوله (والاصل  
 فيه) اي في هذا المعنى وهو  
 ذكر التطهير بلفظ الصبغ  
 (ان النصارى كانوا  
 يغمسون اولادهم في ماء  
 اصفر يسمى به العمودية  
 ويقولون انه) اي الغمس  
 في ذلك الماء (تطهير لهم)  
 فاذا فعل الواحد منهم  
 بولده ذلك قال الآن صار  
 نصرانيا حقا فامر المسلمون  
 بان يقولوا للانسارى قولوا  
 آنا بالله وصبغنا الله  
 بالايان صبغة لامل  
 صبغتنا وطهرنا به تطهيرا  
 لامل تطهيرنا هذا اذا كان  
 الخطاب في قوله قولوا آنا  
 بالله للكافرين وان كان  
 الخطاب للمسلمين فالمعنى ان  
 المسلمين امروا بان يقولوا  
 صبغنا الله تعالى بالايان  
 صبغة ولم نصبغ صبغكم  
 ايها النصارى

يسمونه) أى ذلك الماء المعمودية اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام ثالث ولادته  
ثم انهم مزجوه بماء آخر فكلما اخذوا منه شياً صبوا عليه ماء آخر بدل ما اخذ وهو  
باق الى الآن (قوله ويقولون انه تطهير لهم) أى من كل دين يخالف دينهم أى انهم  
يعتقدون ذلك (قوله صار نصرايا حقا) أى لانه تطهر من سائر الاديان المخالفة لدينهم  
(قوله فامر المسلمون الخ) امر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى  
ان اردتم التطهير الحقيقي (قوله وصيغنا الله بالايمان) أى غمسنا فى الايمان الذى هو كالماء  
الظهور من ضيق يده فى الماء غمسا فيه (قوله بان يقولوا) أى الكافرين (قوله  
ولم نصبغ صيغكم) هذا هو اللفظ المقدر (قوله فغير عن الايمان بالله) أى عن التطهير  
الحاصل بالايمان بالله بصيغة الله لان المعرنة بالصيغة هو التطهير الحاصل بالايمان  
كأمر والحاصل ان الصبغ ليس بذكر فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن لما كان  
غمسهم اولادهم فى الماء الاصفر يستحق ان يسمى صبغاً وان لم يتكلموا بذلك حين  
الغمس والآية نازلة فى سياق ذلك الفعل صار كأن لفظ الصبغ مذكور (قوله للشاكلة)  
أى لمناسبة المعنى المعبر عنه والمعنى الذى يستحق ان يعبر عنه بلفظ الصيغة أه يس وهذا  
مثل ما لو رأيت انسانا يغرس شجرا وقلت لا أخرج افرس الى الكرام هكذا وتريد  
باغرس اصنع المعروف الى اهل المعروف وعبرت عن الصنع بالفرس لمصاحبة للفرس  
الحاضر ولولم يذكر فكأنك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس انت الاحسان مثله فان قدرته  
بجازا للتشبيه فى رجاء النفع كان مجازا للتشبيه ومشاكلة للصيغة وان لم تقدره كان  
مشاكلة محضة وكذا يقال فى كل مشاكلة الا ترى انك لو اعتبرت فى المثال السابق  
ان الطبع الحقيقى شبهه النسيج فى الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه  
ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولولم تعتبر بنجوز كان مشاكلة محضة لكن عند ارادة التجوز  
فلا بد من قرينة ارادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الخ) بيان للقرينة (قوله  
وهى ان يزواج بين معينين) يصح كسر الواو من يزواج على انه مبنى للفاعل  
وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم ويصح قمع الواو على ان الفعل مبنى للفعول  
وعليه فثائب الفاعل اما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والمعنى هو  
ان يزواج الزواج أى ان يقع المزاوجة لان الفعل المبني للفعول اذا لم يكن له مفعول  
جعل المصدر نائب الفاعل واما الظرف على قول من قال ان بين ظرف متصرف  
غير ملازم للنصب على الظرفية كما فى قوله تعالى لقد قطع بينكم برفع بين والاقدر  
شرط فى الظرف اذا وقع نائب فاعل تصرفه. واما ان تكون بين زائدة ومعينين نائب  
الفاعل ولا يجوز قراءته على صيغة الخطاب كما فى عبد الحكيم خلافا لما فى يس من اجازته  
(قوله واقعان فى الشرط الخ) اعاد بهذا ان قول المصنف فى الشرط والجزاء حال من  
معينين او صفة له وان ما وقعت فيه المزاوجة محذوف ثم لا يخفى ان المعينين هما معنى

(فغير عن الايمان بالله  
بصبغة الله للشاكلة)  
لوقوعه فى صيغة صبغة  
النصارى تقديرا (بهذه  
القرينة) الحالية التى هى  
سبب الزول من غمس  
النصارى اولادهم فى الماء  
الاصفر وان لم يذكر ذلك  
لفظا (ومنه) أى ومن  
المعنى (المزاوجة وهو  
ان يزواج) أى توقع  
المزاوجة على ان الفعل  
مسند الى ضمير المصدر او  
الى الظرف اعنى قوله  
(بين معينين فى الشرط  
والجزاء) والمعنى يجعل  
معينان واقعان فى الشرط  
والجزاء مزدوجين فى ان  
يرتب على كل منهما معنى  
مرتب على الآخر  
(كقوله اذا ما نهى  
الناهى) ومنعنى من جها  
(فلج فى الهوى) لزمى  
(اصاغت الى الواشى)  
أى استمعت الى التمام الذى  
يشى حديثه ويزينه  
وصدقته فيما افترى

الشرط والجزاء فالشرط نهى التهاوى ونهيه هو المعنى الاول والجزاء اصاحت الى الواشى والمعنى الثانى الاصاخرة للواشى وحينئذ فالظرفية فى قوله واقعان فى الشرط والجزاء من ظرفية المدلول فى الدال كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة ابن يعقوب المراد يجعل المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء ان يقع احد ذلك المعنيين فى مكان الشرط بان يؤتى به بعد ادائه وان يقع الآخر فى موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسبق جوابا له (قوله مزدوجين) اى مستويين فى ان يرتب الخ وحاصله ان معنى ازدواج المعنيين الواقع احدهما شرطا والآخر جزاء ان يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل منهما فاذا بنى معنى على كل منهما فقد ازدوجا اى اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء فى ذلك المعنى الذى بنى عليهما (قوله كقوله) اى الشاعر وهو البحرى (قوله اذا ما نهى التهاوى) اى اذا نهى التهاوى عن حبها وزجرنى الزاجر عن التوغل فى ودها (قوله لزمنى) اى صار الهوى لازمالى ومن صفاتى واصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والزامها وادامتها معبر به عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير باسم المقيّد عن المطلق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط اصاحت وقوله فلج بها عطف عليه (قوله اصاحت الى الواشى) قيل الصواب رواية ودراية اصاخ الى الواشى فلج به الهجر بالذكير لان قبله

\* كأن الثريا علقت بحبته \* وفى نحره الشعرى وفى خده البدر \*

وفى شرح البيتين ان فى قوله فلج به الهوى وكذا فى قوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لا من العشق فى العاشق ومن العشوق فى الهجر لا من الهجر فى العشوق آه فنارى قالعنى فلجمعت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله الذى بنى حديثه) مضارع وشى بشى من الوشى وهو التزين فقوله وزينه اى بان يأتى به على وجه يقبل عطف تفسير والمراد باستماعها لحديث الواشى قبولها له من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله فلج بها الهجر) اى لزمها ذلك وصار من صفاتها (قوله لجاج شى) اى لزوم شى وان كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر ولا يخفى ما فى ترتيب لجاج الهوى على النهى من المبالغة فى الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها وبشره كما قال

\* اجد الملامة فى هؤلاء لذينة \* حبا لذكره فليكن اللؤم \*

وما فى ترتيب لزوم الهجر ان على وشى الواشى من المبالغة فى ضعف حبها وانه على شفا اذيزله مطلق الوشى فكيف يكون الامر لو سمعت اورأيت عيسا كما قال

\* ولا خير فى ود ضعيف تزله \* هو اتف وهم كلما عرضت جفا \*

والمبالغة انما يستحسن فى كل من المحب والمحبوب فمن شأن العاشق ان يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن العشوق ان يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافاة ومجازاة فى الود فلا يكون من العشق فى شى (قوله من ظاهر العبارة) اى لان

على (فلج بها الهجر) زواج  
بين نهى التهاوى واصاخرة الى  
الى الواشى الواقعين فى  
الشرط والجزاء فى ان  
رتب عليهما لجاج شى  
وقد يتوهم من ظاهر  
العبارة ان الزاوجة هى  
ان يجمع بين معنيين فى  
الشرط ومعنيين فى الجزاء  
كما جمع فى الشرط بين نهى  
التهاوى ولجاج الهوى وفى  
الجزاء بين اصاخرة الى  
الواشى ولجاج الهجر  
وهو فاسد اذ لا قائل  
بالزاوجة فى مثل قولنا اذا  
جاءنى زيد فسلم على اجلسه  
وانعمت عليه وما ذكرنا  
هو المأخوذ من كلام  
السلف (ومنه) اى ومن  
المعنوى (العكس)  
والتبديل (وهو ان يقدم  
جزء من الكلام على جزء)  
آخر (ثم يؤخر) ذلك  
المقدم عن الجزء الاخر اولا  
والعبارة الصريحة ما  
ذكره بعضهم وهو ان تقدم

ظاهرهما ان قوله في الشرط والجزاء ظرف ليراجع (قوله اذ لا قائل الخ) اى لانه لا بد فيها ان يكون المرتب على المعنيين الواقعيين في الشرط والجزاء واحدا وهما المرتب على المجي غير المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاني الى آخره) اى فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجي زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه ومن جملة امثلتها قول الشاعر

\* اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها \* تذكرت القربى ففاضت دموعها \*

احتربت بمعنى تحاربت والضمير في تحاربت وفي دماؤها وفي دموعها الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التي سكبوها في القتال ثم اذا تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم فاضت دموعها على من قتل اشفاقا على قطيعة الرحم اى انهم مع كونهم اقارب تحاربو وتقاتلوا فزواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعيين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما وان المرتب على الشرط فيضان الدماء والمرتب على الجزاء فيضان الدموع (قوله والتبديل) عطف تفسير وانما كان العكس من المحسنات المعنوية لان فيه عكس المعنى وتبديله اولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف رد البحر على الصدر فانه اراد اللفظين احدهما في اول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فلذا كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكيم وحاصله ان الحسن في العكس باعتبار انه يجعل المعنى الواحد تارة مستحقا لتقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد البحر على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير نصرف في معناه بالتقديم والتأخير (قوله ان يقدم جزم من الكلام) اراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتي نحو

\* مودته تدوم لكل هول \* وهل كل مودته تدوم \*

لان فيه تقديم حروف ثم عكسها آه اطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) اى بخلاف عبارة المصنف فانها محتملة لغير المراد لان قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لان يكون المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ويحتمل ان المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الذى كان مؤخرا او على غيره فلذا قال الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق الخ اى ظاهرها بدون التأويل الذى قاله الشارح والافالتاويل الذى قاله الشارح يخرج ذلك (قوله صاق على نحو الخ) اى لانه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم آخر ذلك المقدم لان ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء آخر على الجزء الذى كان مؤخرا اولا او على غيره وصادق ايضا على قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه لانه قدم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر

في الكلام جزأ ثم تمكس فتقدم ماخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات اشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على) وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات احد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بان قدم اولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) اى من الوجوه (ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فالحى والميت متعلقان ليخرج وقد قدم اولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى

وهو الناس ثم آخر الاول وهو تحشى وصادق على قول الشاعر

\* منزع الى ابن الم بلطم وجهه \* وليس الى داعي الندى بربيع \*

(قوله وليس من العكس) بل هو من رد الجوز الى الصدر والحاصل انك اذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر ثم عكست فقدمت ما اخرت واخرت ما قدمت كان هذا عكسا وتبديلا وهو يستلزم تكرار الجزئين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير وان قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر ثم اخرت المقدم على غير المؤخر كان هذا من رد الجوز الى الصدر وهو لا يقتضى تكرار الجزئين معا (قوله ويقع العكس على وجوه) اى يحنى من مجئ العام فى الخاص اى يتحقق فى تلك الوجوه (قوله ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف) وذلك بان تعمد الى المبتدأ مثلاً وهو احد طرفى الجملة الخبرية اذا كان ذلك المبتدأ مضافاً لشيء فتبعه مضافاً اليه وتجعل المضاف اليه اولا هو المضاف على ان ذلك المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر فيصدق انه وقع العكس فى احد طرفى الجملة باعتبار الآخر فقوله ان يقع بين الخ اى ان يقع العكس متعلقا بهما اى بالطرف وما اضيف اليه لانه يقع بينهما وقوله احد طرفى الجملة اى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال ليكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) يعنى ان الامور المعتادة للسادات اى الى الاكابر والاعيان من الناس افضل واشرف من الامور المعتادة لغيرهم من الناس (قوله بين متعلقين) اى او مافى معناهما نحو مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وخروج الحى من الميت كنزج الدجاجة من البيضة وخروج الميت من الحى كنزج البيضة من الدجاجة (قوله فى طرفى جملتين) اى موجودين فى طرفى كل من جملتين (قوله لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) هاتان جملتان فى كل منهما ضميران احدهما ضمير الذكور والاخر ضمير الاناث فى الجملة الاولى وجدا للاناث منهما فى الطرف الاول الذى هو المسند اليه ووجدا للذكور فى الطرف الثانى الذى هو المسند من تلك الجملة وعكس ذلك فى الجملة الثانية فوجدا للذكور فى الطرف الاول منها وماللاناث فى الطرف الثانى منها فصدق ان العكس وقع بين لفظين كائين فى طرفى جملتين (قوله وقع احدهما فى جانب المسند اليه) فبهان هن فى لاهن حل لهم وهم فى لاهم يحلون لهن نفس المسند اليه لانه واقع فى جانبه فذلك التعبير بهم وقوع الشيء فى نفسه وهو فاسد واجاب بعضهم بان التعبير بذلك فى جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن ان يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام فى الخاص اى وهما لفظان تحقق احدهما فى كونه مسندا اليه ووقع الآخر اى وذكر الآخر فى جانب المسند فتأمل (قوله وهو العود) اى الرجوع (قوله بالنقض) الباء للمصاحبة

ومنها) اى من الوجوه  
(ان يقع بين لفظين فى طرفى  
جملتين نحو لاهن حل لهم  
ولاهم يحلون لهن) قدم  
اولاهن على هم وثانيا هم  
على هن وهما لفظان وقع  
احدهما فى جانب المسند  
اليه والاخر فى جانب المسند  
(ومنه) اى ومن المعنوى  
(الرجوع وهو العود الى  
الكلام السابق بالنقض)  
اى ينقضه وابطاله (لكنه)  
كقوله قف بالديار التى لم  
يعفها القدم) اى لم يلبها  
تطاول الزمان وتقدم  
العهد ثم عاد الى ذلك الكلام  
ونقضه بقوله (بلى وغير  
ها الارواح والديم) اى  
الرياح والامطار والنكتة  
اظهار التعبير والتولة كانه  
اخبروا لاما لا تحقق له ثم  
افاق بعض الافاقه فنقض  
الكلام السابق قائلا بلى عفا  
ها القدم وغيرها الارواح  
والديم

اي ان يرجع المتكلم الى الكلام السابق مستصحباً في رجوعه اليه لنقضه وابطاله  
ويحتمل ان تكون للتعليل اي ان يرجع اليه لاجل نقضه وابطاله بكلام آخر (قوله لنكتة)  
متعلق بالعود اي ان الرجوع لنقض الكلام السابق اما يكون من البديع اذ كان ذلك  
النقض لنكتة واما اذا عاد المتكلم لابطال الكلام الاول لمجرد كونه غلطاً فلا يكون  
من البديع والعود بالنقض لنكتة لأمور لاجل التعبير والتوله اي الدهش او لاجل  
اظهار التحسر والتحزن على ما فات فاذا كان الانسان متولها بحب شيء صار كالغلوب  
على عقله فربما ظن ان الشيء واقع وليس بواقع فاذا اخبر بشيء على خلاف الواقع  
لكونه مرغوباً له ثم عاد لابطاله بالاخبار بالحقيقة يظهر من ذلك انه عائد الى الصدق  
كرها وفي ضمن ذلك التأسف على فوات ما رغب فيه ثم ان العود لابطال الكلام  
السابق تارة يكون بلفظ بلي وتارة يكون بلفظ لاوتارة يكون بلفظ استغفر الله (قوله

أقوله) اي الشاعر وهو زهير بن ابى سلى بضم السين وسكون اللام وقبح الميم (قوله  
اي لم يلها تطاول الزمان) من الابلاء وهو التغير واثار بقوله تطاول الزمان الى ان  
المراد بالقدم في البيت القدم الزماني (قوله وتقادم العهد) اي عهد اربابها وهذا تفسير  
لما قبله والمعنى قف بالديار التي لم تغير آثارها قدم عهد اربابها لقرب وقت انتقالهم  
منها وهذا مرغوب للشاعر لان قرب الاثر مما يستشقى منه رائحة المحبوب ويقرب له  
وقت الوصال (قوله بلي) اي عفاها القدم لان في الشيء اثبات فقوله وغيرها الارواح  
عطف على المحذوف الذي دل عليه بلي (قوله وغيرها الارواح) اي غير آثارها الرياح  
فالارواح جمع ریح لان اصلها الواو وانما جائت الياء لانكسار ما قبلها فاذا رجسوا الى  
الفتح عادت الواو كقولك ارواح الماء وتروحت بالمروحة (قوله والديم) اي غير  
آثارها الديم جمع ديمة وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالباً (قوله  
فنقض الكلام السابق) اي لاجل اظهار التحسر وتحزنه على فوات ما كان راغباً فيه  
او لاجل اظهار التحسر والتوله كما قال الشارح (قوله بلي عفاها القدم الخ) اشار بهذا  
لما قلناه من ان قوله وغيرها في البيت عطف على محذوف اي بلي عفاها القدم وغيرها الخ  
فلا حاجة للقول بان الواو في قوله وغيرها زائدة وعطف تغيير الارواح والديم على  
عفو القدم من عطف المفصل على الجملة لان عفو القدم انما يكون غالباً بتغيير الارواح  
والديم ومثال العود لنقض الكلام السابق بلا قوله فاف لهذا الدهر لا بل لاله  
ومثال العود باستغفر الله قوله

قوله لان قرب الاثر الخ  
هكذا في النسخ ولعل  
الانصب ان يقول لان بقاء  
الاثر وان عدم ابلاء الاثر  
او نحو ذلك لانه الموجود في  
كلام الشاعر والمرغوب له  
تأمل (محمّد)

- \* تنزه طرفي في تعارك الفر \*
- \* وجال بها فكري من السطر للسطر \*
- \* فما خلتها الاحداثي بهجة \* مكلة الارزاء بالزهر والزهر \*
- \* ولكنها استغفر الله نسفة \* مزينة الارقام بالدر والتبر \*
- \* طربت بها لما فهمت نقوشها \* كما يطرب النشوان من لذة الخمر \*

(قوله التورية) منقولة من مصدر ورى الخبر اذا ستره واظهر غيره لان فيها ستر المعنى البعيد بالقرب (قوله ويسمى) اى ذلك النوع الابهام لان فيه خفاء المراد وابهام خلافه (قوله له معنيان) اى او اكثر كما فى الاطول فهو اخذ بالاقل وسواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما للآخر وبهذا يتميز التورية عن المجاز والكنية ويعلم ان التورية ليست من اراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين او احدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقى لهما او لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذى هو تورية بالقياس اليه فلا ادلا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الاخر فتدبر فانه مما خفى على بعض الاذكياء قاله عبد الحكيم (قوله قريب وبعيد) اى قريب الى الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه وبعيد عن الفهم لقلة استعمال اللفظ فيه فكان المعنى القريب ستر البعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فان اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية بل اجالا وقوله اعتمادا على قرينة اى وان لم يكن هناك قرينة اصلا لم يفهم الا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله خفية) اى لاجل ان يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب البعيد واعلم ان خفاء القرينة لا يشترط ان يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما فى الاطول (قوله وهو استولى) اى فاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء اى ملكه بالقهر والغلبة كما فى قول الشاعر

قد استوى بشر على العراق \* من غير سيف ودم مہراق \*

والمعنى الاول قريب والثانى بعيد والمراد منه فى الآية المعنى البعيد اى الرحمن استولى على العرش الذى هو اعظم المخلوقات فالولى غيره والقرينة على ذلك خفية وهى استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار نحسا على الله تعالى فوق الجرم وانما كانت تلك القرينة خفية لتوقفها على ادلة نفي الجرمية وليست بما يفهمها كل احد (قوله ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب) اى فكون مجردة لتجدها بما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة (قوله ومرشحة) ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف المجردة بطريق المقابلة (قوله مما يلائم المعنى القريب) اى المورى به من المعنى البعيد المراد واعلم ان ترشح التورية بذكر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فقل المصنف بقوله نحو والسما ينشأها بايد للترشح الواقع قبلها وذلك لان الايدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها

(ومنه) اى ومن المعنوى  
(التورية ويسمى الابهام  
ايضا وهو ان يطلق لفظ له  
معنيان قريب وبعيد ويراد  
البعيد) اعتمادا على قرينة  
خفية (وهى ضربان)  
الاولى (مجردة وهى)  
التورية (التي لانجام  
شيئا مما يلائم المعنى القريب  
نحو الرحمن على العرش  
استوى) فانه اراد باستوى  
معناه البعيد وهو استولى  
ولم يقرن به شئ مما يلائم  
المعنى القريب الذى هو  
الاستقرار (و) الثانية  
(مرشحة) وهى التي  
تجامع شيئا مما يلائم المعنى  
القريب (نحو والسما  
ينشأها بايد) اراد باليدى  
معناها البعيد وهو القدرة  
وقد قرن بها ما يلائم المعنى  
القريب الذى هو الجارحة  
المخصوصة وهو قوله  
ينشأها اذ البناء يلائم اليد

وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد اريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية وهي استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيها اذا لبنا الذي هو وضع لبنة على اخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة واما ملائم القدرة فهو الايجاد والخلق لا يقال البناء يقتضى القدرة ايضا فكما انه يلائم المعنى القريب يلائم البعيد ايضا لا بانقول طلب البناء واقتضاؤه للبدائم وحينئذ فقوله بنيها ترشيح للتورية الكاشة في قوله بايد وهو متقدم عليها ومثال ما اذا كان ترشيح التورية واقعا بعدها قول القاضي عياض في وصف فصل ربيع وقت فيه برودة مع ان شان فصل الربيع الذي هو اوله الحمل الدفء وعدم البرودة

\* كأن كانوا اهلى من ملايسه \* لشهر تموزا نواغا من الحلل \*

\* او الغزاة من طول المدى خرفت \* فاتفق بين الجدى والحمل \*

يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فزلت في برج الجدى في اوان الخلول في برج الحمل فاراد بالغزاة معناها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا الذى هو ولد الظبية حيث ذكر الخرافة وهو بعد التورية وكذا ذكر الجدى والحمل مراديهما معناهما البعيد وهما البرجان والقريب للجدى ولد العز والقريب للحمل ولد البقرة وهذه التورية مجردة لانها لم تقترن بشئ مما يلائم المعنى القريب والحاصل ان التورية في الغزاة مرشحة بترشيح بعدها وفي الجدى والحمل مجردة كذا قيل والحق ان كلا من التوريتين مرشحة للآخرى والاولى ترشيحا واقع بعدها والثانية ترشيحا واقع قبلها كما في الاطول نقي شئ آخر وهوان التورية قد تقترن بما يلائم المعنى البعيد عكس الآية المتقدمة فهذه لاتسمى مرشحة تحقيقا وهل تسمى مجردة وهو الظاهر اخذنا من تعريفها المتقدم وهو التى لاتجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب فان ظاهرها جاءت شيئا من ملائمتها البعيد او لا وذلك كقول عماد الدين

\* ارى الفقد في ثغره محكما \* يربنا الصالح من الجوهر \*

\* وتكلمة الحسن ايضا حيا \* روياء عن وجهك الازهر \*

\* ومنثور دمعى غدا احرا \* على آس عارضك الاحضر \*

\* وبعترشادى بنى الهوى \* لاجلك باطلعة المشتري \*

فان قوله في ثغره قرنة على انه ليس المراد بالصالح كتاب الجوهرى الذى في اللغة بل مراده اسنان محبوبه الشبيهة بالجواهر الصالح فهو من ملائمتها المعنى البعيد (قوله وهذا) اى كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الايدى القدرة على طريق التورية

(قوله على ما اشتهر) اى وهو مذهب الخلف المؤولين (قوله بين اهل الظاهر من

المفسرين) الذين يقتضون على ما يدور ويظهر لهم من المعانى ولم يظهر لهم هنا

قوله ولد البقرة هكذا في النسخ والذى في المصباح والقاموس ان الحمل من اولاد الضأن في السنة الاولى آه (مصححه)

وهذا مبنى على ما اشتهرين اهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ان يتمثل للفردات حقيقة او مجاز (ومنه) اى ومن المعنوى (الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معيان احدهما ثم يراد بضميره) اى بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر او يراد باحد ضميره احدهما) اى احد المعنيين (ثم يراد الآخر) اى بضميره الآخر معنائه (الآخر) وفي كليهما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا

للإيدى وللأستواء إلا المعنى البعيد (قوله فالتحقيق) أي اخذنا من مقتضى تراكيب البيان (قوله إن هذا) أي قوله ببنائها بايد وقوله على العرش استوى تمثيل أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إجماد الله السماء بالقوة والقدرة الأزلية لهيئة البناء الذي هو وضع لبنة وما يشبهها على أخرى بالإيدى الحسية ثم استعير مجموع بنائها بايد الموضوع لهيئة المشبه بها لهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية وشبهت الهيئة الحاصلة من تصرف المولى سبحانه وتعالى في الممكنات بالإيجاد والاعدام والقهر والأمر والنهي بالهيئة الحاصلة من استقرار الملك على عرشه أي سرير ملكه بجامع أن كلايه عن الملك التام واستعير على العرش استوى الموضوع لهيئة المشبه بها لهيئة المشبه على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال إن الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك بضم الميم أي يلزمه فاطلق اسم الملزوم وهو الاستقرار على العرش وأريد اللازم وهو الملك على جهة الكناية (قوله وتصور لعظمته) أي حيث شبه المفعول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع لأن البناء بالإيدى جعل كأنه مرادف لقدرته على تركيب الأشياء (قوله وتوقف على كنهه جلالة) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه بالأجل (قوله من غير أن يتحمل) أي من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيق أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى مع بقاءه على حاله في المعنى المفعول عنه فإن كان في الأصل حقيقة بقي كذلك وإن كان مجازا بقي كذلك (قوله الاستخدام) بمجموعين وبمهمة ومبجمة وإنما نسمى هذا النوع بذلك الاسم لأن الضمير منقطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل لغيره على ما يأتي تفسيره (قوله له معنيان) أي حقيقان أو مجازيان أو أحدهما حقيق والآخر مجازي ولا مفهوم للمعنيين بل الأكثر كذلك وقد جمع ابن الوردي بين الاستخدامين أي الاستخدام في اللفظ ذي المعنيين وذو المعاني في قوله \* ورب عزالة طلعت \* بقلبي وهو مرعاها \* نصبت لها شبا كامن \* لجين ثم صدناها \* فقالت لي وقد صرنا \* إلى عين قصدناها \* بذلت العين فأكحلها \* بطلعتها وبجراها \* (قوله ثم يراد بضميره معناه الآخر) أي فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالرجوع فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم قاله عبد الحكيم ثم إن ظاهر قول المصنف ثم يراد بضميره معناه الآخر أن الاستخدام قاصر على الضمير وذكر الشهاب الخفاجي أنه يكون أيضا بالاستثناء كما في قول البهازي

\* أبدا حديثي ليس بالنسوخ إلا في المدقار \*

مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وضميره معناه الآخر (قوله إذا نزل السماء بارض قوم رعياء وإن كانوا غضابا) جمع غضبان أردا بالسماء الغيث وضميره في رعياء الثبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميره أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه (قوله فسقى الغضا والساكين) وأنهم شبهوه بين جوائحي وضلوعي) أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكين المكان الذي فيه شجر الغضا وبالأخر أعني المنسوب في شبهوه النار الحاصلة في شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي ومن المعنوي (الف والنشر وهو ذكر متعبد على التفصيل أو الأجل ثم ذكر (مالك واحد) من آحاد هذا المتعدد

(من غير تعيين نفقة) أي الذكر بدون التعمين لاجل الوثوق (بأن السامع يرد إليه) أي يرد مال كل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعله بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو ان يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان لان التثرا بما على ترتيب الف) بان يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في الف والثاني والثاني وهكذا إلى الآخر (نحو) ومن رجه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتبتغوا من فضله (ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب فان قيل عدم التعمين في الآية ممنوع فان الجور من فيه عام إلى الليل لاحتالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعمين

فانه اراد بالشمخ الاول الازالة واراد به في الاستثناء النقل أي الا في الدفاتر فنه ينسخ وينقل ولكن المعروف ان هذا من شبه الاستخدام ويكون ايضا باسم الإشارة كافي قوله \* رأى العقيق فأجرى ذلك فآطره \* منم لج في الاسواق خاطره \* فانه اراد بالعقيق أولا المكان ثم اعاد اسم الإشارة عليه بمعنى الدم وبالتيميز كافي قوله \* حكي الغزال طلعة ولفنة \* من ذاراه مقبلا ولافتن \* \* اعذب خلق الله ريقا ونقا \* ان لم يكن احق بالحسن ان \*

فان ذكر الطلعة مما يفيد ان المراد بالغزال الشمس وذكر لفنة يفيد ان المراد به الحبوب (قوله او يراد باحد ضميره) أي او ضمائرهما كما في الامول ولا بد ان يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين والا كان احدهما ليس استخدا ما وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام وهذا القسم مستلزم للقسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الا ويتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر (قوله وان كانوا اغضابا) أي وان كان يحصل لهم غضب من رعيانا للنبات الحاصل في ارضهم فقد وصف الشاعر قومه بالغبية لمن عداهم من الاقوام بانهم يرعون كلاهم من غير رضاهم (قوله فسقى القضا) هو بالغين والضاد نجمتين نوع من شجر البادية دعا الشاعر ان يسقى الله الشجر المسمى بالقضا بحيث ينزل الحياقي خلاله (قوله والساكين) أي وسقى الساكنين في القضا والمراد به المكان النابت فيه اذ يطلق القضا على المكان النابت فيه ثم بين انه يطلب الغيث للساكنين فيه وان عذبوه فقال وانهم شبهوا الخ أي فطلب لهم الغيث قضاء لحق العجبة وان شبهوا أي اوقدوه والضمير لقضا بمعنى النار التي تنوقد فيه اذ يقال لها غضا ايضا لتعلقها به والحاصل انه ذكر القضا أولا بمعنى الشجرة واعاد عليه الضمير أولا بمعنى المكان النابت فيه واعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه واطلاق القضا على كل من المكان النابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجوانح الاضلاع التي تحت الثرائب وهي ممالي الصدر والضلوع ممالي الظهر الواحدة جانحة قاله في الصحاح ثم ان قوله وضلوعي هو الموجود في جميع نسخ المصنف والصواب بين جوانح وقلوب وذلك لان البيت من قصيدة للبحرثى بأية مطلعها \* كم بالكثير من اعراض كتيب \* وقوام غصن في الشيا رب طيب \*

ثم ان شب نار القضا في قلبه عبارة عن تعذبه بالحسب واذابته فكان إحشاؤه متحرق من شدة كما تحرق نار القضا (قوله وهو ذكر متعدد) افرد الضمير وان كان قد ذكر امرين لف والنشر نظر الكون فهما نوعا واحدا من الحسنات فقوله وهو أي النوع المسمى بالف والنشر وقوله ذكر متعدد أي ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل أي ذكرنا على وجه التفصيل بان بين كل من افراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به أو على وجه الاجال بان يعبر عن المجموع بلفظ مجموع فيه افراد ذلك المجموع (قوله ثم ذكر مالكل واحد) أي ثم بعد

ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر مالم يكن واحداً من آحاد ذلك المتعدد وهذا التعريف لا يشمل ما اذا ذكر مالم البعض وسكت عما البعض فهو جاء محبي وعدوى ومن لا يعرفه فأكرمت وشتت فافيد ان المحب مكرم وان العدو مشنوم والثالث غير ملتفت اليه الا ان يراد بذكر مالم كل واحد اى ما يكون غالباً بالذكر قاله في الاطول واعلم ان ذلك المعنى المتعدد او لا على وجه الاجال او التفصيل هو اللف وذكر مالم كل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانياً هو النشر وكان وجه تسمية الاول كفاً انه انطوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكانه نشر ما كان مطوياً فلذا سمي نشر (قوله من غير تعيين) اى من غير ان يعين التكلم لشيء مما ذكره ولا ما هو له مما ذكر ثانياً وانما قيد بذلك لانه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم (قوله ثقة) اى ويكون ترك التعيين لاجل الثقة اى الوثوق (قوله لعلمه بذلك بالقرآن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على ان الشخص العابس المرأة والضحك هو الرجل (قوله او المعنوية) كأن يقال لقيت التصاحب والعدو فأكرمت واهنت فعلوم ان القرينة هنا معنوية وهى ان المستحق للاكرام التصاحب وللأهانة العدو (قوله لان النشر) اى وهو ذكر مالم كل واحد مما في اللف (قوله وهو السكون فيه) اى الهدوء بالنوم وعدم التصرف (قوله وهو الانبعاث من فضل الله) اى طلب الرزق بالحركة والتصرف في الامور ومناسبة السكون ليل وانبعاث الفضل للنهار ظاهرة فقد صدق على هذه الآية انه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل ثم ذكر مالم كل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب الاول للاول والثاني للثاني من غير تعيين مالم كل للانكشاف على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في اللف بالنسبة للمعنوية (قوله فان قيل الخ) حاصله انا لانسلم ان هذه الآية من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكر ثانياً لما ذكر اولا وقد وجد التعيين في هذه الآية لان الضمير الجبروري في قوله لتسكنوا فيه عائد على الليل في نفس الامر قطعاً فقد تعين ما يعود اليه السكون بالضمير فكانه قيل لتسكنوا في الليل لان الضمير عبارة عن مرجعه ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من باب اللف والنشر قطعاً وحاصل الجواب ان المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملاً والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقه في نفس الامر هو الليل وليس المراد به الاحتمال في نفس الامر اذ لا معنى له لانه لو اريد ذلك لم يتحقق لفظ ونشر ابداً التعيين المراد في نفس الامر في كل فرد من افراد النشر (قوله بمنوع) اى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين وقوله عائد اى في الواقع وقوله لامحالة اى قطعاً. وقوله قلنا نعم اى مسلم انه راجع ليل نظراً للواقع واما بالنظر لفظ فيصطلح رجوعه للنهار وحيث فلا تعين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله واما على غير ترتيبه)

(واما على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله كيف اسلو وانت حققت) وهو النفا من الرمل (وغصن وغزال لحظاً وقدا وردفاً) فاللحظ للغزال والقدا للفصن والردف للحقف او مختلطاً كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبها. وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على الاجال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر مالم كل منهما (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا او قالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين او القولين اجمالاً (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله

(للعلم بتضليل كل فريق صاحبه ) واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وصدمة ومن غريب اللف والنشر ان يذكر متعدد ان او اكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من ابوابها ما كان مفتوحا وقمع من طرقها ما كان مسدودا (ومنه ) اي ومن المعنوي (الجمع وهو ان يجمع بين متعدد ) اثنين او اكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو قوله ) اي قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ( ان الشباب والفراغ والجدة ) اي الاستغناء (مفسدة ) اي داعية الى الفساد (لرماي مفسدة )

اي واما ان يكون النشر على غير ترتيب اللف (قوله سواء كان معكوس الترتيب ) اي سواء كان نشره على عكس ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني من النشر للذي يليه الآخر من اللف والثالث من النشر للذي يليه ما قبل الآخر من اللف وهكذا وهذا هو المشهور عند الناس باللف والنشر المشوش لكن الذي سماء بالمشوش في شرح المفاتيح هو القسم الثاني وهو المختلط الترتيب وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر صاحب القاموس ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه التهويش ( قوله كقوله ) اي الشاعر وهو ابن حيوش بالحاء المهملة والمثناة التحتية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور كذا في عبد الحكيم والذي في شرح الشواهد انه بالسین المهملة والبيت المذكور من بحر الخفيف ( قوله كيف اسلو ) اي كيف اصبر عنك واتخلص من حبك والاستفهام للانكار والنفي اي لا اسلو عنك (قوله وانت حقف ) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما في يعقوب اي والحال انك انت مثل الحقف (قوله وهو النقا ) اي المتراكم المجتمع من الرمل فالحقف والنقا بالقصر بمعنى واحد وهو الرمل العظيم المجتمع المستدير كما في الاطول يشبهه ردف المحبوب اي عجيبرته في العظم والاستدارة واما بالمدفوف والنظافة (قوله وغصن وغزال ) اي وانت مثل الغصن ومثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف اذا اصل كيف اسلو وردفك مثل الحقف وقدك مثل الغصن ولحظك مثل الغزال اي مثل لحظ الغزال ووقع الابهام بحذف ذلك المضاف احتيج الى تمييزه قاتي بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقبل لحظا وقد وردفا اي من جهة الحظ ومن جهة القد ومن جهة الردف والمعنى كيف اترك حبك وداعى الهوى من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك والمحظ في الاصل مؤخر العين والمراد به هنا العين بتمامها مجازا (قوله او مختلط ) عطف على قوله معكوس الترتيب اي او كان نشره مختلط الترتيب بان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني من النشر للاول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف (قوله جودا وبهاوشجاعة ) لا يخفى اختلاط ذلك النشر لان الجود وهو الاول من النشر عائد للمحر وهو الآخر من اللف والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للاول من اللف وهو الشمس والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الاسد (قوله والثاني ) هذا مقابله لقوله فالاول ضربان اي والقسم الثاني مما اشتمل عليه تعريف اللف والنشر ( قوله فذكر الفريقان على وجه الاجال بالضمير ) اي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في قالوا لانه عائد على الفريقين ( قوله ثم ذكر مالكل ) اي ثم ذكر ما يخص كلا منهما في قوله الامن كان هودا او نصارى ( قوله بين الفريقين او القولين اجالا ) اي ان المذكور او لا اجالا على طريق اللف يحتمل ان يكون هو الفريقان المعبر عنهما بالواو في قالوا كما حل به الشارح لولا ويحتمل ان يكون قول الفريقين المستفاد من قالوا ويكون اجال القول

باعتبار التعبير بالفعل المسند الى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت النصارى فلف  
بين القولين وقيل وقالوا (قوله لعدم الاتباس) اى لانه لايلتبس على احد ان الفريقين  
اجتمعا وقالوا ذلك القول لعلمنا بان كل فريق بضلل صاحبه فقوله لعلم علة لعدم اللبس  
(قوله ولايتصور في هذا الضرب الخ) اى ان هذا الضرب لايتأتى ان يكون مرتبا  
ولامشوشا بخلاف الضرب الاول (قوله ان يذكر متعددان او اكثر) اى ان يذكر  
لفان او اكثر على وجه التفصيل ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه مالكل واحد  
بما ذكر في اللفين او اكثر فقوله الراحة والتعب لاف اول والعدل والظلم لاف ثان وقوله  
قدسد الخ نشر ذكر فيه مالكل واحد من اللفين لان قوله قدسد من ابوابها ما كان  
مفتوحا راجع للراحة من اللف الاول وللعدل من اللف الثانى وقبح من طرقها  
ما كان مسدودا راجع للتعب المذكور في اللف الاول وللظلم المذكور في اللف الثانى  
والحاصل ان الشق الاول من النشر راجع للاول من كل من اللفين والشق الثانى من راجع  
لثانى من كل من اللفين معنى الكلام انه سد من ابواب الراحة والعدل ما كان مفتوحا  
وقبح من ابواب التعب والظلم ما كان مسدودا (قوله ان يجمع بين متعدد في حكم) اى  
شىء محكوم به كالزينة وانما أدخل لفظين ولم يقل ان يجمع متعدد اشارة الى ان المتعدد  
يجب ان يكون مصرح به في المذكور وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من قبيل  
الجمع وسواء كان الجمع بين المتعدد بعطف او بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين او من  
انواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذى جمع بين المتعدد فيه وقع خبرا عن المتعدد  
كما في الآية والبيت اولا كما في قوله

● ثلاثة تشرق الدنيا بمهجتها ● شمس الضمى وابو اسحاق والقر ●

والمراد بالحكم المحكوم به ولو في المعنى (قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا) اى يتزين  
بها الانسان في الدنيا وتذهب عن قريب فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا  
(قوله ابى العنابية) بوزن كراهية لقب لابي اسحاق اسماعيل ابن القاسم بن سويد وقولهم  
اللقب لا يصدر باب او ام محله ما لم بشر بمدح او ذم كما في ابو الشيخ وابولهب (قوله علمت  
يا مجاشع بن مسعدة) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله ان الشباب) بكسر الهمزة على  
الحكاية قاليت من الاشعار المشهورة التى ضمنها ابو العنابية معنى قد علمت هذا البيت المشهور  
ويجوز قبحها (قوله والفراف) اى اخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى والشباب  
حادثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا (قوله اى الاستغناء) تفسير الجدة يقال وجد  
في المال وجدا بكسر الواو ووجدا بفتحها ووجدا بضمها وجدة اى استغنى فللفعل المذكور  
اربعة مصادر تثبت الواو مثلثة والرايع جذفها وتعويض الهاء عنها كمدة (قوله مفسدة  
للمرء اى مفسدة) اى مفسدة له مفسدة عظيمة والمفسدة الامر الذى يدعو صاحبه للفساد

(ومنه) اى ومن المعنوى  
التفريق وهو ايقاع تباين  
بين امرين من نوع في المدح  
او غيره كقوله مانوال الغمام  
وقت ربيع كنوال الامير  
يوم سقاء • فنوال الامير  
بدره عين • هى عشرة  
آلاف درهم (ونوال الغمام  
قطرة ماء) اوقع التباين  
بين النوالين (ومنه) اى  
ومن المعنوى (التقسيم  
وهو ذكر متعدد ثم اضافة  
مالكل اليه على التعيين)  
وبهذا القيد يخرج اللف  
والنشر وقد اهمله  
البكاكى فوهم بعضهم ان  
التقسيم عنده اعم من  
اللف والنشر واقول  
ان ذكر الاضافة مفن عن  
هذا القيد اذ ليس في اللف  
والنشر اضافة مالكل  
اليه بل يذكر فيه مالكل  
حتى يضيفه السامع اليه  
ويرده (كقوله) اى قول  
المتلمس

عبر عنه بالفسدة مبالغة والشاهد انه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو  
كونها مفسدة للمرء (قوله ايقاع التباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح عليه بل المراد  
الغنى اللغوي اى ايقاع الافتراق بين امرين مشتركين في نوع مثل نوال الامير ونوال  
الغمام فان النوع الذى يجمعها مطلق نوال (قوله في المدح او غيره) اى كالغزل والرثى  
والهجو والظرف متعلق بقوله ايقاع اى ايقاع التباين في المدح او غيره (قوله كقوله)  
اى قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الاولى وضمتها والبيت المذكور مثال  
لايقاع التباين في المدح بين الامرين المشتركين في نوع ومثاله في الغزل

✽ حسبت جلاله بدراميرا • وابن البدر من ذاك الجمال ✽

فقد اوقع التباين بين جلال ذلك المحبوب وجمال البدر مع انهما من نوع واحد وهو  
مطلق جلال (قوله مانوال الغمام وقت ربيع) اى الذى هو وقت ثروة الغمام (قوله يوم  
سحله) اى الذى هو وقت فقر الامير لكثرة السائلين وكال بذله (قوله فنوال الامير الخ)  
اى فقد اوقع التباين بين النوالين مع انهما من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله  
فنوال الامير اى كل نوال فيه وكذا يقال في قوله ونوال الغمام (قوله هي عشرة آلاف  
درهم) اى وقيل ان بدرة العين جلد ولد الضأن مملوء من الدراهم كافي القاموس وانكر  
ان يكون بدرة العين اسما لعشرة آلاف اوسبعة او خمسة انتهى اطول ومن كلامه يعلم  
ان قول الشارح هي عشرة آلاف درهم تفسير لجموع المضاف والمضاف اليه فافيس  
عن سم فيه نظار (قوله ذكر متعدد ثم اضافة الخ) الاخصر ان يقول ذكر متعدد ثم

تعيين مالكل (قوله وبهذا القيد) اى قوله على التعيين (قوله يخرج الف والنشر)  
اى لما تقدم انه ذكر متعدد ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بان السامع يردده اليه  
(قوله وقد اهمله السكاكى) اى ترك ذكر هذا القيد وهو قوله على التعيين (قوله اعم)  
اى لانه شرط في الف عدم تعيين مالكل واحد وقال هنا ذكر متعدد واطراف مالكل اليه  
وهذا صادق بان يكون هناك تعيين اولا (قوله واقول) اى في الجواب عن السكاكى  
حيث ترك قيد التعيين وصار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم للف والنشر وللقول  
بان التقسيم اعم عموما مطلقا (قوله ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد) اى قيد التعيين  
لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهي مقتضية لتعيين من المتكلم وهذا مفقود  
في الف والنشر اذ ليس الخ وهذا اى كون الاضافة مغنية عن التعيين لاقتضاها اياه  
فيكون ذكر المصنف لها تأكيداً والحاصل اننا لانسلم ان السكاكى اهمل ذلك القيد حتى  
يكون التقسيم عنده اعم لانه ذكر الاضافة المستلزمة لتعيين فيكون التقسيم عنده مبينا  
لف والنشر (قوله بل يذكر فيه مالكل) اى من غير اضافة والحاصل انه في التقسيم  
يضيف للمتكلم مالكل واحد اليه واطراف مالكل اليه تستلزم تعيينه في التقسيم اضافة  
وتعيين من المتكلم بخلاف الف والنشر فان المتكلم اما يذكر مالكل واحد من غير اضافة

(ولا يقيم على ضم) اى  
ظلم (يراد به) الضمير عائذ  
على المستثنى منه المقدر  
العام (الا الاذلان) في  
الظاهر فاعل لا يقيم وفي  
التحقيق بدل اى لا يقيم احد  
على ظلم بقصد به  
الاهذان (عير الحى) وهو  
الحمار (والوتد \* هذا) اى  
عير الحى (على الخسف)  
اى الذل (مربوط برتبه)  
هى قطعة جبل بالية

والذي يضيف مالكل واحد اليه انما هو السامع يذهبته فالاضافة من السامع وكذلك  
التعيين ولا اضافة فيه ولا تعيين من التكلم (قوله التمس) هو جرير بن عبد المسيح كافي  
الاطول (قوله على ضم) على بمعنى مع اى مع ضم اى مع ظم اى لا يتوطن في موطن  
الظلم احد الا الاذلان (قوله الضمير) اى في به عائد على المستثنى منه المقدار العام اى لا يقيم  
اجد على ظم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (قوله في الظاهر) اى فهو استثناء مفرغ  
حيث اسند الفعل له في الظاهر وفي الحقيقة اسند الى العام المحذوف (قوله غير الحنى) العير  
هو الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا لانه الذى يربط ويحمل الذل وبعين  
ذلك اضافته المحى فقول الشارح وهو الحمار اراد به الاهلى (قوله والوند) بكسر التاء  
وقحها (قوله على الخسف) اى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله قطعة جبل  
بالية) اى فالمعنى هذا على الذل مربوط بقطعة جبل بالية يسهل الخلاص معها عن  
الربط ويحتمل ان المراد هذا مربوط على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب  
فلان برمته قاله في الاطول (قوله اى يندق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير  
بحسب الاصل (قوله فلا يرئى له احد) لا يخفى ان عدم الرجة مشتركين غير الحنى  
والوند وحيث لا اولى جعل ضمير لدرجعا لكل منهما ويجعل قوله فلا يرئى متفرعا  
على الشج والربط (قوله الربط على الخسف) اى مع الخسف (قوله على التعيين) متعلق  
باضاف ووجه التعيين ان ذا بدونها اشارة للقريب واما مع هاء التنبيه فهو اشارة  
للبعيد (قوله فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوند) وحيث فلا يتحقق  
التعيين لا يقال انه يتعين كون الاول للاول والثانى للثانى بقرينة خبر كل منهما لان  
المراد التعيين في اللفظ واما بالقرينة فهذا متحقق حتى في الف والنشر وحيث كان التعيين  
لفظا في البيت غير متحقق فهو من الف والنشر دون التقسيم (قوله الجمع مع التفريق)  
اورد كلمة مع اشارة الى ان الحسن اجتماعها وكذا يقال فيما يأتى وانما لم يذكر اجتماع  
الحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة  
واجتماعها موجب لحسن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو  
ان يدخل شيان) ببناء الفعل للمفعول وشيئان نائب الفاعل اى وهو ان يجمع بين شيئين  
فاكثر في معنى اى في حكم اى في شئ محكوم به كالشابهة بالنار والمراد بجمعهما في الحكم  
ان يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد له قول الشارح ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما  
كالنار وهذا هو الجمع (قوله كقوله) اى الوطواط (قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب  
في كونهما كالنار) اى في المماثلة للنار وهذا هو الجمع لانه كما مر الجمع بين متعدد في حكم  
والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار (قوله ثم فرق بينهما) اى  
بين التشبيهين (قوله الحرارة والاحتراق) اى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى  
ان المراد بجمع النار حرارتها في نفسها لا تغيرها لانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله

(وذا) اى الوند (بشج)  
اى يندق ويشق رأسه (فلا  
يرئى) اى فلا يرق ولا  
يرحم (له احد) ذكر العير  
والوند ثم اضاف الى الاول  
الربط على الخسف والى  
الثانى الشج على التعيين  
وقيل لانعين لان هذا  
وذا متساويان في الاشارة  
الى القريب فكل منهما  
يحتمل ان يكون اشارة الى  
العير والى الوند فاليست من  
الف والنشر دون التقسيم  
وفيه نظر لانا لانسلم  
التساوى بل في حرف  
التنبيه ايماء الى ان القرب  
فيه اقل بحيث يحتاج الى  
تنبيه ما خلافا للجر دعها  
فهذا للقريب اعنى العير  
وذا للاقرب اعنى الوند  
وامثال هذه الاعتبارات  
لا ينبغي ان تهمل في عبارات  
البلاء بل ليست البلاغة  
الارعاية امثال ذلك  
(ومنه) اى ومن المعنوى  
(الجمع مع التفريق) وهوان  
يدخل شيان في معنى  
ويفرق بين جهتي الادخال  
كقوله

وهو جمع متعدد) اى كاروم فى البيت الاقنى فانه يتناول النساء والرجال والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم اى كالتشقاء (قوله ثم تقسيمه) اى الحكم اى اضافة مالكل متعدد اليه من ذلك الحكم (قوله اى تقسيم متعدد) اى اضافة مالكل متعدد اليه ثم جمعه تحت حكم (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو ابو الطيب المتننى فى مدح سيف الدولة ابن حمد ان الهمد انى حين غزا خرشنة بفتح الخاء وسكون الراء وقح الشين المجمة والنون التى بعدها بلدة من بلاد الروم ولما غزا تلك البلدة اتفق له انه سبى وقتل منهم ولم يفتحها فقال المتننى القصيدة تسلية له وقبل البيت الاول

\* قاد المقائب اقصى شربها نهل \* مع الشكيم وادنى سيرها سرع \*

\* حتى اقام على ارباض خرشنة \* اليتين وبعدها

\* الدهر معتذر والسيف منتظر \* وارضهم لك مصطفى ومرتع \*

والضمير فى قاد وكذا فى اقام للمدح وهو سيف الدولة والمقائب جمع مقبب ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد هنا المباركر والنهل الشرب الاول اى غاية شربها النهل مع الشكيم وهو الحديد التى تكون داخل فى الفرس وادنى سيرها السرعة وقوله الدهر معتذر الخ اى ان الدهر يعتذر اليك حيث لم ينسر لك فتح بلدهم والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربع (قوله وتضمن الإقامة معنى التسليط) فيه اشارة الى تصميم عزم ذلك المدح على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح (قوله عداها بعلى) اى والا فالإقامة تعدى بى اوبالباء (قوله وهو مأحول المدينة) اى من السور كما يدل عليه قول الاطول جمع ربض بمعنى السور ولكن المقرر ان الربض هو مأحول المدينة من البيوت كالحسينية والقواله بمصر (قوله تشقى به) اى بالمدح اى باقامته هناك (قوله والصلبان جمع صليب النصرى) اى جمع صليب وهو معبود النصرى (قوله جمع بعة) بكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت (قوله وهى متعبدهم) اى النصرى اى واما متعبد اليهود فيقال له كنيعة وقبل بالعكس (قوله وحتى متعلق بالفعل) اى مرتبط به من حيث انها عطف الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة كما يوهمه كلامه لان الجار لا يجوز دخوله على الفعل الغير المأول والمعنى انه قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به

الروم والصلبان والبيع والمراد بشقائها به هلاكها (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالمدح) الاول اى يقول جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء والاولاد والمال والزرع فى حكم هو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبى وقتل ونهب واحراق ورجع لكل واحد من هذه اقسام ما يناسبه فرجع للسبى ما نكحوا من النساء وقتل ما ولدوا ولنهب ما جمعوا اى من اموال والى النار ما زرعوا فاشجارهم للاحراق تحت

فوجهك كالنار فى ضوئها  
وقلبى كالنار فى حرها )  
ادخل قلبه ووجهه الحبيب  
فى كونهما كالنار ثم فرق  
بينهما بان وجه الشبهة فى  
الوجه الضوئى والمعان وفى  
القلب الحرارة والاحتراق  
(ومنه) اى ومن المعنوى  
(الجمع مع التقسيم وهو  
جمع متعدد تحت حكم ثم  
تقسيمه او العكس) اى  
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت  
حكم (فالاول) اى الجمع  
ثم التقسيم (كقوله حتى  
اقام) اى المدح وتضمن  
الإقامة معنى التسليط  
عداها بعلى فقال (على  
ارباض) جمع ربض وهو  
مأحول المدينة (خرشنة)  
وهى بلدة من بلاد الروم  
(تشقى به الروم والصلبان)  
جمع صليب النصرى  
(والبيع) جمع بعة

القدور ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار واما ما عطف على الروم من الصليبان والبيع فلم  
يتمرض له في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع في الحكم والحاصل ان الشقاء وان  
تعلق بالروم والصلمان والبيع الا ان التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكر مادون من الخ)  
اي انه عبر عن نسائهم واولادهم بما الموضوع لغير العاقل دون من الموضوع لمن يعقل اشارة  
الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كانتهم ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله وملأمة)  
عطف على اهانة (قوله كقوله) اي قول حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه في حق الصحابة  
(قوله او حاولوا) عطف على خاربا (قوله سحجة) خبر مقدم وتلك مبتدأ مؤخر منهم صفة  
لسحجة وكذا قوله غير محدثة فقد فصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ والمعنى تلك الخصلة  
وهي اضرار الاعداء ونفع الاشباع غريزة فيهم وطبيعة لهم وقوله شرها البدع مبتدأ  
وخبر والجملة خبر ان وجملة فاعلم اعتراضية بالفاء وجملة ان الخلائق شرها البدع مستأنفة  
جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله غير محدثة وهو لم جعلتها غير محدثة مع انها مدحوخة  
مطلقا (قوله وهي المبتدعات المحدثات) اي من الاخلاق وهذا بيان للبنى المراد من البدع  
في البيت والحاصل ان البدع جمع بدعة وهي في الاصل الامر الحادث في الدين بعد استكمالها  
بالكتاب والسنة والمراد بالبدع هنا في البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها  
بشبه الفرائض وبعضها مستحدث فشر الاخلاق ما كان مستحدثا لا ما كان كالفرائض لا يقال كون  
الصفة في الشيء بدعة بنا في كونها خليفة للزوم الخليفة لاننا قول قد نسمى خليفة باعتبار  
دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) اي  
في البيت الاول (قوله الاولياء) اي الاتباع والانصار (قوله ثم جمعها في الثاني) اي  
ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سحجة الاوضح في كونها سحجة  
غير محدثة حيث قال سحجة تلك منهم كافي المطول (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) اي  
من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله ان يجمع بين متعدد في حكم ثم يفرق اي  
يوقع التباين بينهما ثم يضاف لكل واحد ما يناسبه (قوله اي امره) هذا التأويل  
واجب لصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهوايان المولى سبحانه وتعالى والمراد يوم يأتي  
حامل امره وهو الملك او المراد بامر ما امر به والمراد بآياته حصوله (قوله اي هوله)  
هذا التأويل واجب لاجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للمحافظة  
على المقصود لان المقصود تغليب اليوم والمناسب له مجيء الهول لا مجردا لزمان  
(قوله لاتكلم نفس) اي لاتكلم فيه نفس فخذت احدى التاءين اختصارا (قوله  
من جواب او شفاعا) الاقتصار عليهما اما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق  
اولانه الانسب بالسياق من قوله قبل هذه الآية فاذا غنت عنهم آلهتهم الآية ولان عدم  
التكلم بما ينفع هو الموجب لزيادة شدة الهول فان المنع من الكلام بغير ذلك كطالبة

وهي متعبد لهم وحتى  
متعلق بالفعل في البيت  
السابق اعني قاذف القاذب  
اي العساكر جمع في هذا  
البيت شقاء الروم بالمدح  
ثم قسم فقال (السي ما نكحوا  
والقتل ما ولدوا) ذكر ما  
دون من اهانة وقلة مبالاة  
بهم كانتهم من غير ذوى  
العقول وملأمة لقوله  
(والنهب ما جمعوا والنار  
ما زرعوا \* والثاني) اي  
التقسيم ثم الجمع (قوله  
قوم اذا خاربا ضروا  
عدوهم \* او حاولوا) اي  
طلبوا (النفع في اشباعهم  
اي اتباعهم وانصارهم  
(نفعوا سحجة) اي عزيزة  
وخلق (تلك) الخصلة  
(منهم غير محدثة \* ان  
الخلائق) جمع خليفة  
وهي الطبيعة والخلق  
(فاعلم شرها البدع) جمع  
بدعة وهي المبتدعات

الخصم بالحق لا يوجد الشدة آه سم ( قوله الا باذنه ) اى الا باذن الله تعالى لقوله تعالى في آية اخرى لا يتكلمون اى بما ينفع من جواب او شفاعة الا من اذن له الرحمن ان قلت هذه الآية تنفذ انهم يتكلمون باذنه تعالى وهذا مساف لقوله في آية اخرى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون قلت هذا في موقف وذلك في موقف آخر واذا اختلف الزمانان فلا معارضة او ان المأذون فيه الجواب الحق المقبول والمنوع عنه العذر الباطل الغير المقبول ( قوله ففهم ) اى الانفس الكاشفة يوم القيامة وهى اهل الموقف ولذا قال الشارح اى من اهل الموقف ( قوله شقى ) اى محكوم له بالشقاوة اى دخول النار وهذا شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الا ماشاء ربك ( قوله اخراج النفس بشدة الخ ) هذا تفسير لازفير والشهيق بحسب الاصل ثم يحتمل ان يكون هذا المعنى مرادا من الآية ويحتمل ان المراد لهم فيها غم وتعب بسبب تدكرهم ما فاتهم الموجب لمأثم فيه فشبه حالهم الذى هم فيه من التعب والغم بحالة من استولت الحرارة على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ الدال على المشبهه للمشبه ( قوله اى سموات الآخرة وارضها ) وهذه دائمة باقية لانقضاء لها ويدل على ان المراد سموات الآخرة وارضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات ( قوله او هذه العبارة كناية الخ ) اى ان المراد سموات الدنيا وارضها ولاننا في التأيد بها فافاؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لان مدة دوام سموات الدنيا وارضها من لوازمها الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك فكأنه قيل خالدين فيها خلودا طويلا لانهاية له فهو مثل قول العرب لا افضل كذا ما قام نير وملاح كوكب ( قوله ونفى الانقطاع ) عطف تفسير ( قوله اى الا وقت مشيئة الله تعالى ) اى عذم الخلود ثم يحتمل ان الشارح حل ما على انها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها ثابتة عنه ويحتمل انه حلها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام ( قوله من تحلبد البعض ) بياننا ( قوله كالكفار ) الكاف فيه استقصائية وكذا يقال في قوله كالفاسق ( قوله واما الذين سعدوا ) اى بالايمان وان شقوا بسبب المعاصى لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله ففهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا مع ان من شرطه ان تكون صفة كل قسم منفية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي او مانع الجمع وهنا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين فتكون اما في قوله واما الذين سعدوا المنع الخلو فيجوز الجمع ( قوله عطاء ) مصدر مؤكدا اى اعطوا عطاء

المحدثات قسم في الاول  
صفة المدوحين الى ضر  
الاعداء ونفع الاولياء ثم  
جمعها في الثاني تحت كونها  
شجيرة ( ومنه ) اى ومن  
المعنوى ( الجمع مع التفريق  
والتقسيم ) وتفسيره ظاهر  
بما سبق فلم يتعرض له ( كقوله  
تعالى يوم يأتى ) يعنى يأتى  
الله اى امره او يأتى اليوم  
اى هو له والظرف منصوب  
باضمار اذكر ( او بقوله  
لا تتكلم نفس ) اى بما ينفع  
من جواب او شفاعة ( الا  
باذنه ففهم ) اى من اهل  
الموقف ( شقى ) مقضى له  
بالتار ( وسعيد ) مقضى له  
بالجنة ( اما الذين شقوا فى  
النار لهم فيها زفير ) اخراج  
النفس بشدة ( وشهيق )  
رده بشدة ( خالدين فيها  
مادامت السموات  
والارض )

والجملة الحالية ( قوله ومعنى الاستثناء الخ ) جواب عما يقال ماعنى الاستثناء في قوله الاما شاء ربك مع ان اهل الجنة لا يخرجون منها اصلا وكذا اهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم لأن معنى الآية ان كل اهل النار خالدين فيها في كل وقت الا الوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال في اهل الجنة ولا شك ان هذا يفيد ان هناك وقتا لا يخلد احد فيه فيكون اهل كل دار خارجين منها في ذلك الوقت وحاصل الجواب انه استثنى الفساق من الخالدين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ فظهر ان ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد ( قوله ان بعض الاشقياء لا يخلدون ) كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان اي وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار عن كل واحد من اهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها ( قوله والتأيد الخ ) اي والا فانه في المكان ابدًا وقوله من مبدأ معين اي كالاذن لاهله في الدخول فيه وقوله كما ينقض باعتبار الانتهاء اي كافي الاستثناء الاول وقوله فكذلك باعتبار اي فكذلك ينقض باعتبار الابتداء اي كافي الاستثناء الثاني وذلك لعدم حصول التأيد من ذلك الوقت المعين ثم ان كلام الشارح هذا يقتضي ان الاستثناء الثاني من الخلود كالاول وان المعنى واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها في جميع الاوقات الا الوقت الذي شاء ربك عدم خلودهم فيه لنعمة بعض الناس من دخولها حين الاذن لاهلها بالدخول والحاصل ان الاستثناء في الموضعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الاوقات لانه يتضمن اوقاتا لا تنتهي لان الوصول وهو الذين لان الاستثناء منه يلزم عليه ايقاع ما على العاقل تأمل ( قوله قد جمع الانفس بقوله الخ ) اي قد جمع الانفس في التكلم بقوله لانكم نفس لان النكرة في سياق النفي تم ( قوله ثم فرق بينهم ) اي بان اوقع التباين بينها بجعل بعضها شقيا وبعضها سعيدا بقوله ففهم شقي وسعيد وقد يقال ان هذا ليس من باب الجمع والتفريق لان المجموع في الحكم الذي هو التكلم بالانفس والتفريق متعلق باهل الموقف لان ضمير ففهم شقي وسعيد رجع به الشارح لاهل الموقف وما كان يتم كون الآية من الجمع والتفريق الا لو كان ضمير منهم راجعا للانفس واجاب الشارح الملوي بان الانفس واهل الموقف شيء واحد لان النفس في لانكم نفس نكرة في سياق النفي فتم كل نفس في ذلك اليوم والنفس في ذلك اليوم هي نفوس اهل الموقف فاتحد المراد بالنفس بالمراد باهل الموقف وحيث قد فعود الضمير على اهل الموقف كموده على الانفس ( قوله احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل ما يليق به ) المراد بالاضافة مطلق النسبة ولو بالاسناد لخصوص الاضافة التحوية وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم لان ما تقدم

اي سموات الآخرة  
وارضاها او هذه العبارة  
كناية عن التأيد ونفي  
الانقطاع ( الاما شاء ربك )  
اي الا وقت مشيئة الله تعالى  
( ان ربك فعال لما يريد )  
من تخليد البعض كالكفار  
واخراج البعض كالفساق  
( واما الذين سعدوا في  
الجنة خالدين فيها مادامت  
السموات والارض الا  
ما شاء ربك عطاء غير  
محدود ) اي غير مقطوع  
بل يمتد الى نهاية ومعنى  
الاستثناء في الاول ان بعض  
الاشقياء لا يخلدون في النار  
كالعصاة من المؤمنين الذين  
شقوا بالعصيان وفي الثاني  
ان بعض السعداء لا يخلدون  
في الجنان بل يمار قوتها  
ابتداء يعني ايام عذابهم  
كالفساق من المؤمنين الذين  
سعدوا بالايمان والتأيد  
من مبدأ معين كما ينقض  
باعتبار الانتهاء فكذلك  
باعتبار الابتداء

ان يذكر متعدد اولا ثم يضاف لكل ما يناسبه على التمين بخلاف ما هنا فانه يذكر المتعدد  
ويذكر مع كل واحد ما يناسبه ( قوله كقوله ) اى قول ابى الطيب المتنبى ( قوله ساطلب  
حقى بالقنا ومشايخ ) القنا بالقاف والنون جمع قناة وهى الرخ وفى بعض النسخ بالفتى  
بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه  
وجاعته من الرجال الذين لهم لى والالتزام وضع الثام على الفم والانتف فى الحرب  
وكان ذلك من عادة العرب فقوله من طول ما التثوا اى شدوا الثام حالة الحرب وفى هذا  
اشارة الى كثرة حربهم وفى ابن يعقوب ان طول الثام عبارة عن لزومهم زى الكبراء  
واهل المروءة فى عرفهم ( قوله لشدة وطأنهم ) اى ثباتهم على القاء ( قوله ودفاع ملم )  
اى مدافعة الامر العظيم النازل ( قوله اذا شدوا ) بفتح الشين اى حملوا على العدو  
والثقل هنا عبارة عن شدة نكابة الملاقى لهم وعجزه عن تحمل اذاهم ( قوله لقيام  
واحد مقام الجماعة ) اى فى النكابة ( قوله قليل اذا عدوا ) اى لان اهل النجدة مثلهم  
فى غاية القلة ( قوله ذكر احوال المشايخ ) اى من الثقل والخفة والكثرة والقلة ( قوله  
وهكذا الى الآخر ) اى فاضاف الى الكثرة حالة الشدة واضاف الى القلة حالة العد  
ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل  
اذ بين كل اثنين منها تضاد ( قوله استيفاء اقسام الشئ ) اى بحيث لا يبقى للقسم  
قسم آخر غير ما ذكر ومنه قول النحاة الكلمة اسم وفعل وحرف ( قوله يهب لمن يشاء انا )  
قدم الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر  
الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم ثم انه لما حصل للذكر كسر جبره  
بالتعريف لان فى التعريف تنويها اى تعظيما بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء  
الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم بعد ذلك اعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم  
والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث اشارة الى ان تقديم الاناث لم يكن لاستحقاقهن  
التقديم بل لقتض آخر وهو الاشارة الى ان الله يفعل ما يشاء لا ما يشاءه العبد ( قوله  
او يزوجه ) من المزاوجة وهى الجمع اى او يجمع لهم من الذكور والاناث ( قوله  
ويجعل من يشاء عقيما ) اى لا يولد له اصلا انه عليم بالحكمة فى ذلك تدبير على ما يريد  
لا يتعاصى عليه شئ مما اراده ( قوله فان الانسان الخ ) حاصله ان لآية قد تضمنت  
ان الانسان الذى شأنه الولادة يتقسم الى الذى لا يولد له اصلا والذى يولد له جنس الذكور  
فقط والى الذى يولد له جنس الاناث فقط والى الذى يولد له جنس الذكور والاناث معا  
فكانه قيل الانسان اما ان لا يكون له ولد اصلا واما يكون له جنس الذكور فقط واما ان  
يكون له جنس الاناث فقط واما ان يكون له الجنسان معا فهذه تقسيم متوفى لاقسام الانسان  
باعتبار الولادة وعدمها واعلم ان السر فى الايتان با والمقتضية للباينة فى قوله تعالى  
او يزوجه ذكر انا وانا دون الواو المقتضية للجمع كما ذكر فيما قبل هذا القسم وبعده

فقد جمع الانفس بقوله  
لا تكلم نفس ثم فرق بينهم  
بان بعضهم شقى وبعضهم  
سعيد ثم قسم بان اضاف الى  
الاشقياء ما لهم من عذاب  
النار والى السعداء ما لهم  
من نعيم الجنة بقوله  
فاما الذين شقوا الى آخره  
( وقد يطلق التقسيم على  
امرين آخرين احدهما ان  
يذكر احوال الشئ مضافا  
الى كل من تلك الاحوال  
( ما يلىق به كقوله ) ساطلب  
حقى بالقنا ومشايخ كأنهم  
من طول ما التثوا مرد  
( نقال ) لشدة وطأنهم على  
الاعداء ( اذا لا قوا ) اى  
حاربوا ( خفاف ) اى  
مسرعين الى الاجابة ( اذا  
دعوا ) الى كفاية مهم  
ودفاع ملم ( كثير اذا شدوا )  
لقيام واحدا مقام الجماعة

هو انه لماعبر بالضمير في بزوجهم اراجع للطائفتين المذكورتين او احدهما ولم يقل  
ويهب لمن يشاء اتي بالولاء للبيان وان هذا غير ما ذكر اولاد المذكور اولا هو  
الذكور فقط والاناث فقط بخلاف مالموعبر بالواو فانه يفيد ان الذي اختص بالذكر  
او اختص بالاناث يجمع له بين الذكور والاناث وليس بصحيح لان المراد كما ذكر كل قسم  
على حده واما الاقسام الاخر قلنا قال فيها يهب لمن يشاء ويجعل من يشاء فغير  
بالظاهر عن الموهوب له والمجموع له فهم انها اقسام مستفاه مختلفة في نفس الامر  
لان اللفظ الظاهر اذا كرر افاد الغايرة بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة عطفت بالواو  
تبينها على توافيقها في الوقوع واشتركاها في الثبوت كذا قيل لكن رد ان يقال لم لم يقل  
او يزوج من يشاء ذكرانا وانا اي يجعل لمن يشاء الذكور والاناث معا فيفيد المبانيعة  
ويجري الكلام على نسق واحد وقد يقال فائدة العدول عن التصريح بمن يشاء  
في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير اسلوب الكلام الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية  
الاصح افاده يس نفلا عن السيد وتأمله (قوله وهو ان ينزع الخ) قال في الاطول هذا  
لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمر واسدا ولا نحو لقيت من زيد اسدين واسدا  
فالاولى ان يقال وهو ان ينزع من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله فيها انتهى  
قال الفناي وهذا الانتزاع دائر في العرب يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم  
الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت  
ماخوذة من استعمال البلغة لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة (قوله آخر) هو بالرفع  
نائب فاعل ينزع واثار الشارح بتقدير امر الى انه صفة لمحذوف (قوله اي لاجل  
المبالغة) اي ان الانتزاع المذكور يرتكب لاجل افادة المبالغة اي لاجل افادة انك  
بالت في وصف المنزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) اي ما ذكر من المبالغة لكمالها  
الخ فهو علة للعلة ويحتمل ان المراد وذلك اي ما ذكر من الانتزاع لاجل المبالغة لكمالها  
الخ فهو علة للمعلل مع علته وانما قدر الشارح ذلك اشارة لدفع ما قد ينوهم من ان فيه  
متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها ويصح ان يجعل لام لكمالها بمعنى في صلة  
للمبالغة اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة فيه (قوله لكمالها فيه) اي لادعاء كمال تلك  
الصفة في ذلك المنزع منه وانما قلنا لادعاء الكمال للاشارة الى ان اظهار المبالغة  
بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الامر بحسب نفس الامر بل ادعاء  
كمالها فيه كاف سواء طابق الواقع ام لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة المبينة على  
ادعاء الكمال ما تقرر في العقول من ان الاصل والمنشأ لما هو مثله يكون في غاية القوة حتى  
صار يفيض بمثالاته فاذا اخذ موصوف بصفة من موصوف آخر بها فهم انك  
بالت في وصفه حتى صيرته في منزلة هي ان من كانت فيه تلك الصفة صار متصفا  
بتفريع اشاله عنه فهي فيه كأنها تفيض بمثالاتها لقوتها كما تفيض الاشعة عن شعاع

(قليل اذا عدوا) ذكر  
احوال المشايخ و اضاف  
الى كل حال ما يناسبها بان  
اضاف الى النقل حال  
الملاقة والى الخفة حال  
الدعاء وهكذا الى الاخر  
(والثاني استيفاء اقسام  
الشيء كقوله تعالى يهب  
لمن يشاء انا ويهب لمن يشاء  
الذكور او يزوجهم ذكرانا  
وانا ويجعل من يشاء عقيما)  
فان الانسان اما ان لا يكون  
له ولدا ويكون له ولد  
ذكر او انثى او ذكر وانثى  
وقد اسوف في الآية جميع  
الاقسام (ومنه) اي ومن  
المعنى (البحر يد وهو ان  
ينزع من امر ذي صفة)  
امر (آخر مثله فيها) اي  
مماثل لذلك الامر ذي  
صفة في تلك الصفة  
(مبالغة) اي لاجل المبالغة  
وذلك (لكمالها) اي تلك  
الصفة (فيه) اي في ذلك  
الامر حتى كأنه بلغ من  
الانصاف تلك الصفة الى  
حيث يصح ان ينزع منه  
موصوف آخر بتلك  
الصفة (وهو) اي البحر يد  
(اقسام)

منها) ما يكون من التجريدية  
( نحو قولهم لى من فلان  
صديق حيم ) اى قريب  
بهم لامره ( اى بلغ فلان من  
الصداقة حدا صح معه )  
اى مع ذلك الحد ( ان  
يستخلص منه ) اى من فلان  
صديق ( آخر مثله فيها ) اى  
في الصداقة ( ومنها )  
ما يكون بالياء التجريدية  
الداخله على المتزاع منه  
( نحو قولهم لئن سألت  
فلانا لتسألن به البحر ) بالغ  
في انصافه بالسماحة  
حتى انتزع منه بحرا في  
السماحة ( ومنها ) ما يكون  
بدخول باء المعية في المتزاع  
( نحو قوله وشوها ) اى فرس  
قبح المنظر السعة اشداقها  
اولا اصابها من شدائد  
الحرب ( تعدو ) اى تسرع  
( بنى الى صارخ الوغى \* )  
اى مستغيث في الحرب  
( بمسئلم ) اى لابس لائمة  
وهى الدرع والباء  
للابسة والمصاحبة ( مثل  
الغنيق ) هو الفحل المكرم  
( المرحل )

الشمس وكما يفيض الماء من ماء البحر والى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه اى الامر  
المتزاع منه بلغ الخ ( قوله الى حيث ) اى الى مرتبة يصح الخ ( قوله وهو اقسام ) اى  
سبعة لان الانتزاع اما ان يكون بحرف او بدونه والحرف اما من اوالياء او فى والياء  
اما داخله على المتزاع منه او على المتزاع وما يكون بدون حرف اما ان يكون لاعلى  
وجه الكناية او يكون على وجهها ثم هو اما انتزاع من غير التكلم او انتزاع  
من التكلم نفسه فهذه اقسام سبعة اشار المصنف اليها ولا مثلتها فيما يأتى  
( قوله من التجريدية ) جمل بعضهم التجريد معنى برأسه بكلمة من والاصح انها  
ابتدائية كما ان باء التجريد باء المصاحبة قاله عبد الحكيم وتدخل من على المتزاع منه  
ولم يوجد دخولها على المتزاع بخلاف الباء كذا فى الاطول قال العلامة يعقوبى  
والمناصب لمن حيث دخلت على المتزاع منه ان تكون للابتداء لان المتزاع مبتدأ ونائب  
من المتزاع منه الذى هو مدخول من واما جعلها للبيان فلا يفيد المبالغة لان بيان شئ  
بشئ لا يدل على كمال المين فى الوصف بخلاف جعل شئ مبتدأ ومنشأ لذى وصف فانه  
يدل على كمال ذلك الشئ باعتبار ذلك الوصف فاذا قيل لى من فلان صديق حيم فكأنه  
قيل خرج لى من فلان واتانى منه صديق آخر ولا شك ان هذا يفيد المبالغة فى وصف فلان  
بالصداقة ( قوله لى من فلان صديق حيم ) اى لى صديق حيم ناشئ من فلان اى مبتدأ  
ومتزاع منه ( قوله اى قريب ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى نهم  
لامره ( قوله من الصداقة ) اى من مراتبها وقوله حدا اى مكانا ومرتبة وقوله صح  
معه اى صح بمصاحبه للاتصاف بذلك الحد من الصداقة ( قوله ان يستخلص منه )  
اى ينتزع منه ويستخرج منه ( قوله نحو قولهم ) اى فى مقام المبالغة فى وصف فلان  
بالكرم ( قوله لئن سألت فلانا لتسألن به البحر ) يصح ان تكون الباء للمصاحبة اى  
لتسألن البحر معه اى شخصا كريما كالبحر مصاحبا له ويصح جعلها للسبية اى لتسألن  
بسببه البحر اى شخصا آخر كالبحر بمعنى انه سبب لوجود بحر آخر مجردا منه بمائلا له  
فى كونه يسأل ( قوله بالغ الخ ) اى بناء على ان المراد بالسؤال فى قوله لتسألن به البحر سؤال  
دفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر فى السماحة ويحتمل ان يكون السؤال لدفع الجهل  
فيكون التشبيه بالبحر فى كثرة العلم ( قوله فى المتزاع ) اى على المتزاع لاعلى المتزاع منه  
كما فى القسم الذى قبله ( قوله وشوها ) اى ورب فرس شوها ( قوله اولما اصابها  
من شدائد الحرب ) اى من الضربات والطعنات واوتنوع الخلاف وذلك لان الشوه  
قبل انه قبح الوجه لسعة الاشداق جمع شقق وهو جانب الفم وقيل قبح الوجه لما اصابه  
من شدائد الحرب والوصف بالشوهاية لما ذكر وان كان قبيحا فى الاصل لكنه يستحسن  
فى الخليل لانه يدل على انها مما يعيد للشدائد لقوتها واهليتها وانها مما جرب للالاة  
فى الحروب وللتصادم وذلك كمال فيها ( قوله الى صارخ الوغى ) اى الى الصارخ

قوله وعدم القدرة الخ  
هكذا في النسخ ولعل  
الاولى ان يقول والقدرة  
الخ باسقاط كلمة عدم  
او يقول وعدم القدرة  
على مصادمته تأمل  
(مصحح)

من رحل البعير اشخصه عن  
مكانه وارسله اى تعدو  
بى ومعنى من نفسى مستعد  
للحرب بالغ فى استعداد الحرب  
حتى انتزع منه آخر (ومنها)  
ما يكون بدخول فى المنتزع  
منه (نحو قوله تعالى لهم  
فيها دار الخلد اى فى جهنم  
وهى دار الخلد) لكنه  
انتزع منها دارا اخرى  
وجعلها معدة فى جهنم  
لاجل الكفار تهويلا  
لامرها ومبالغة فى انصافها  
بالشدة (ومنها) ما يكون  
بدون توسط حرف (نحو  
قوله فلن بقيت لارحلت  
بغزوة نحوى) اى تجمع  
(الفنائم او يموت) منصوب  
باضمار ان اى الان يموت  
(كريم) يعنى نفسه انتزع  
من نفسه كريما مبالغة فى  
كرمه فان قيل هذا من قبيل  
الانتفات من التكلم الى  
الغيبة قلنا لا ينافى  
التجريد على ما ذكرنا

الذى يصرخ فى مكان الوغى والوغى الحرب والصارخ الذى يصرخ فى مكان الحرب  
هو الذى يصيح ويتادى الفرسان لحضور الحرب والاجتماع اليه لاعانه (قوله لائمة)  
بالهمزة الساكنة وقد تسهل (قوله والباء للملابسة والمصاحبة) اى متعلقة بمخدوف  
على انها ومجرورها فى محل الحال من المجرور فى بى اى تعدو بى حالة كوفى مصاحبا مستلثم  
آخر وليست الباء لاتمديدة وليس قوله بمستلثم بدلا من الباء فى قوله بى لان ذلك يفوت  
التجريد ولانه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا كان مفيدا للاحاطة ولا  
السببية متعلقة بتعدولان المعنى حيث تدعو بى بسبب مستلثم وحيث تدعو فيكون المستلثم  
الذى هو المنتزع سببا للمجرد منه والمقرر هو ان المجرد منه سبب ومنشأ لا العكس نعم  
يمكن اعتبار السببية بتكلف وذلك بان تدعى المبالغة حتى صار الاصل والسبب فرعا  
ومسببا وانما لم يحمل على ذلك لان المبالغة المفيدة للتجريد تكفى فى الحسن ومتى ما زيد  
عليها ما اوجب العكس صار الكلام كالرمز وصار فى غاية البرودة كما يشهد بذلك الذوق  
السليم (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف للملابسة (قوله مثل  
الفتيق) قال سم الظاهر انه صفة لمستلثم لقربه منه وقال يعقوبى بالجر صفة لشوهاة  
والفتيق بالقاء والنون ثم ياء تحتية وقاف وقوله وهو الفعل المكرم اى الفعل من الابل  
الذى ترك اهله ركوه تكرمة له وقوله المرحل اى المرسل عن مكانه اى انه مطلق وغير  
مربوط فى محل فقد شبه الفرس بالفحل المذكور فى القوة وعدم القدرة على المصادمة  
(قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله اشخصه اى اطلقه وقوله وارسله تفسير  
(قوله بالغ فى استعداد الحرب) اى بملازمته لبس الائمة وغيرها من آلات الحرب  
(قوله حتى انتزع منه آخر) اى حتى صار بحيث يخرج منه مستعد آخر يصاحبه  
(قوله فى المنتزع منه) اى على المنتزع منه ففى معنى على (قوله اى فى جهنم) تفسير  
للتضمير المجرور بى وقوله وهى اى جهنم نفسها (قوله لكنه انتزع منها دارا اخرى الخ)  
حاصله انه بولع فى انصافها بكونها دارا ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض  
وتصدر عنها دار اخرى مثلها فى الانصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد فكانه قبل  
ما اعظم تلك الدار فى لزومها لهم وعدم انفكاك عذابها عنهم وكونها لا تضعف مع  
طول الخلود ولا تقنى بتصرم الاعوام حتى انها تفيض دارا اخرى مثلها فى الزوم  
وقوة لعذاب بلا ضعف مع التخليد (قوله تهويلا الخ) علة لانتزاع الدار الاخرى منها  
(قوله ومبالغة فى انصافها بالشدة) بحث فيه بعضهم بان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة  
فى الخلود لافى شدة العذاب الا ان يقال انصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب فانزع  
منها دار اخرى مثلها فى شدة العذاب وفى كونها مخلدا فيها انتهى قال العصام  
يمكن ان لا تكون فى هنا لانتزاع بل لافادة ان دار الكفار منزلة لهم بهض جهنم  
لان كثيرا منها مشغول بالفاسق من المسلمين بل هى اوسع من ان يشغلها جميع من دخلها

جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد ( قوله بدون توسط حرف ) اي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الاحوال من غير حرف مستعان به على افادة التجريد ( قوله محو قوله ) اي قول الشاعر وهو قتادة بن سلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة قبيلة ( قوله فلتئن بقت ) اي حبا وقوله لا رحلن اي لا سافرن وقوله بغزوة الباء لا لبيبة او بمعنى الام كما هو في بعض النسخ ( قوله محوي الغنائم ) قال في المطول الجملة صفة لغزوة اي تجمع تلك الغزوة الغنائم اي يجمع اهل تلك الغزوة الغنائم وانما منهم قال العصام ويحتمل ان ضمير محوي للمطاطب اي محوي انت ويكون فيه التفتات من التكلم في قوله لئن بقت لا رحلن الى المطاطب في قوله محوي الغنائم اي احوي بها الغنائم واما على كلام الشارح من ان ضمير محوي للغزوة فلا التفتات فيه والالتفات انما هو في او يموت كريم ( قوله منصوب باضمار ان ) اي لو فوعه بعد اوال التي بمعنى الا اي لكن ان مات كريم فلا محوي الغنائم وما ذكره من النصب هو الرواية في البيت والافيجوز رفعه بالعطف على محوي بمهدف العائد اي لا رحلن لغزوة محوي الغنائم او يموت فيها كريم اي او يشهد فيها بالقتل ( قوله يعني نفسه ) اي ان الشاعر يعني بالكريم نفسه اي لان معنى الكلام كما افاده السياق اني اسافر لغزوة اما ان اجمع فيها الغنائم او اموت ( قوله من قبيل الالتفات الخ ) اي وحيث فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد مبني على التعدد وهما متنافيان وذلك لان المعنى المعبر عنه في الالتفات بالطريق الاول والثاني واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد ان المجرى شئ آخر غير المجرى منه ( قوله قلنا لاينا في الخ ) اي قلنا الالتفات لاينا في التجريد ( قوله على ما ذكرنا ) اي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه قديم فنعني انه قديم بجماعه الالتفات انما لا الاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الامر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والمراد بالتعدد في التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر ايضا حتى ينافي الالتفات والحاصل ان ما في البيت تجريد نظرا للتغاير الادعائي والالتفات نظرا للاتحاد الوراق في بعض الحواشي ليس مراد الشارح بعدم منافاة الالتفات للتجريد بانه يجوز اجتماعهما في لفظ واحد فصدا بل مراده ان الالتفات لاينا في احتمال التجريد فكما صح في البيت الالتفات بصح فيه التجريد على البدلية لا على الاجتماع وذلك لان من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم في قولهم لي من فلان صديق حليم اذ لامني الالتفات فيه لاتحاد الطرفين فيه اذ هما معا غيبة والثاني كقوله تعالى انا اعطيتك الكور فوصل لربك اذ لامني للانتزاع والتجريد

( وقيل تقديره او يموت  
بنى كريم ) فيكون من  
قبيل لي من فلان  
صديق حليم فلا يكون  
قسما آخر ( وفيه نظر )  
لحصول التجريد  
وتتمام المعنى بدون هذا  
التقدير ( ومنها ) ما  
يكون بطريق الكناية  
( نحو قوله ياخير من  
يركب المطى ولا يشرب  
كاسا بكف من بخلا )  
اي يشرب الكأس  
يكف الجواد انتزع  
منه جواد ايشرب  
هو بكفه على طريق  
الكناية لانه اذا نفي عنه  
الشرب بكف البخل  
فقد اثبت له الشرب  
بكف كريم

فيه بان يقال انتزع تعالى من ذاته ربما بالغة في ربوبيته للبنى صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع والثالث كالمثال الذي نحن بصدد البحث فيه وهو ان ثبت لأرحل بنزوة الخ فان المتكلم بهذا الكلام يحتمل انه قصد المبالغة في وصف نفسه بالكرم حتى انتزع من نفسه كريما آخر فيكون تجريدا ويحتمل انه اراد التنطع في التعبير وتحويل الكلام من اسلوب الى اسلوب آخر جديد فيكون التفاتا اما كون الالتفات والتجريد يحتملان في مادة قصدا فلا يصح اتهمى كلامه قال العلامة عبد الحكيم والصواب ان اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه فهو معنى قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التكلم الغيبة وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة في الكرم ولا يرد ما قيل ان الالتفات يقتضى الاتحاد والتجريد يقتضى التباين ولو ادعاه وبينهما تناقض لانه انما يلزم ذلك لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة بحسب اقتضاء المقام وهنا ليس كذلك لما علمت ان الالتفات من حيث انه انتقل من التكلم للغيبة لاجل تجديد الاسلوب والتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة في الكرم مثالا وبهذا تعلم ان قول الشارح قلنا لا ينافي التجريد معناه قلنا ان الالتفات لا ينافي التجريد وانه يجوز اجتماعهما معا في مادة قصدا والحاصل ان التنافي انما ياتي لو كان المقام مقتضيا لهما بجهة واحدة واما اجتماعهما في مادة كل واحد باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فيه انه لم يتعرض لعدم المناقاة سابقا فالاولى لا ينافي التجريد بالمعنى المذكور وقد يجب ان المراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كما مر (قوله فيكون من قبيل لى من فلان صديق حليم) اى فيكون مثله من جهة ان من داخله على المنتزع منه في كل وذلك لان المقدور كالمذكور (قوله وفيه نظر) اى وفي هذا القيل نظر (قوله لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير) اى ومن المعلوم ان تقدير شئ زائد في الكلام انما يحتاج اليه عند هدم تمام المعنى بدونها وانما كان هذا الكلام يفهم منه ان المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير الجبرور بمن لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم او يموت الكريم والجارى على اللسان ان يقال لا بدلى من الغنيمة او الموت فيفهم منه ان المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغة الصحيحة للتجريد (قوله ومنها ما يكون بطريق الكناية) اى مصحوبا بطريق الكناية اى تجريد معه كناية بان ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما انه يعتبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) اى قول الشاعر وهو الاعشى (قوله المطى) جمع مطبة وهو المركوب من الابل (قوله ولا يشرب كما شاربك من بخلا) اى بكف من هو موصوف بالخجل وحاصله ان ذلك الممدوح وهو مخاطب من اهل الشرب والشان ان الانسان يشرب بكف نفسه فانزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه فصار الاصل ويشرب بكف كريم

ومعلوم انه يشرب بكفه  
فهو ذلك الكريم وقد  
خفي هذا على بعضهم فزعم  
ان الخطاب ان كان لنفسه  
فهو تجريد والا فليس من  
التجريد فى شئ بل كناية  
عن كون الممدوح غير مخجل  
واقول الكناية لاتنا في  
التجريد على ما قررنا ولو  
كان الخطاب لنفسه لم يكن  
قسما بنفسه بل داخلا في  
قوله

ثم عبر ذلك المعنى بالكناية بان اطلق اسم المزموم وهو نفى الشرب بكف البخل  
واريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم فالجريد مقدم على الكناية قصدا لكن  
في توجيه كون التركيب مخويا عليهما يقدم توجيه الكناية كما فعل الشارح فقوله اي  
يشرب الكأس بكف الجواد اشارة للمعنى الكنائي والكأس انا، ماؤه من خمر (قوله  
انتزع) اي الشاعر وقوله منه اي من المخاطب وقوله جوادا اي آخر غير المخاطب الممدوح  
وقوله يشرب هو اي الممدوح وقوله بكفه اي بكف ذلك الجواد المنتزع (قوله على طريق  
الكناية) اي وجرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث اطلق اسم المزموم  
الذي هو نفى الشرب بكف البخل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم انه  
يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه فقيه تجريد (قوله لانه اذا نفى الخ) اي  
وبيان جريانه على طريق الكناية ان المخاطب اذا نفى عنه الشرب بكف البخل بقوله  
ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فقد اثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان المخاطب  
لما تحقق له الشرب في نفس الامر لكونه من اهل الشرب ولم يكن شربه بكف بخل  
فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) اي فهو حينئذ ذلك  
الكريم في نفس الامر والحاصل ان الشاعر قد جرد كريما آخر من المخاطب وكفى  
عن شربه بكفه المستلزم له نفى الشرب بكف البخل ولا منافاة بين الكناية وكون المكنى  
عنه مجردا من غيره فانه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلو امتنع التعبير  
عن المجرد بالكناية لامتنع بالتصريح (قوله وقد خفي هذا) اي كونه انتزع منه جوادا  
على طريق الكناية الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم)  
هو العلامة الخلفي (قوله فرغم الخ) حاصله ان الخلفي زعم ان كلام المصنف في جعل  
هذا اي قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا تجريدا في الكناية لا يصح لان الخطاب  
في قوله ياخير من يركب الخطي ان كان لنفسه فهو تجريد لانه صير نفسه امامه فمخاطبها  
وانما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا  
كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد اولا ولا تجريد في الكناية نفسها لان التجريد  
وقع اولا والكلام في كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان  
الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذي هو ذلك  
المخاطب بواسطة دلالة على انه يشرب بكف كريم مع العلم بان الكف بكفه وليس  
من التجريد في شيء (قوله واقول) اي في الرد على ذلك البعض (قوله الكناية لاتنافي  
التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد لقوله ان كان  
الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار ان الخطاب لغيره والتجريد  
حاصل وكونه كناية لانافي التجريد وان كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل  
معه الا انه لا يصح حل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله

فكما برأيه ( قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه ) اى من اقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لان مخاطبة ليست من انواع التجريد وانما تدل عليه وذلك لان المخاطب يكون امام الانسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها امامه ولا يجعلها امامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله في الصفة التى سبق لها الكلام لئلا يتمكن من خطابه وحينئذ فمخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد ( قوله مثله في الصفة التى سبق الخ ) اى كفقده المال والخيل فى البيت الآتى ( قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال ) اى لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح فاذا لم يكن عندك شئ من ذلك تواسى به المادح فواسه بحسن النطق ( قوله اى الغنى ) تفسير للمحال والمعنى فليحسن النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يكن الحال الذى هو الغنى على الاهداء اليه لعدم وجدانه وعبرة الاطول المراد بالحال الفقر والمعنى فليسعد النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يكن الحال الذى هو الفقر على الاهداء اليه وفيه ان الفقر لا يساعد ولا يعين على الاهداء وانما الذى يساعد ويعين عليه الغنى الذى هو عاده فتأمل ( قوله المقبولة ) اى وهى الاغراق والتبليغ وبعض صور العلو ( قوله لان الردودة الخ ) علة لمحذوف اى وقيد بالمقبولة لان الردودة وهى بعض صور العلو لا تكون الخ لان العلو كما سأتى ان كان معها لفظ يقربها من الصحة او تضمنت نوعا حسنا من الخيل او خرجت مخرج الهزل والخلافة قبلت والاردت ( قوله وفى هذا ) اى التقييد بالمقبولة ( قوله ان المبالغة مقبولة مطلقا ) اى سواء كانت تبليغا او اغرافا او غلوا وذلك لان حاصلها ان يثبت فى الشئ من القوة او الضعف ما ليس فيه وخير الكلام ما بولغ فيه واعذب الحديث اكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد وحينئذ فتكون من المحسنات مطلقا وانما قلنا مع ايهام الصحة وظهور المراد لان الكذب المحض الذى قصد ترويح ظاهره مع قساده لم يقل احد من العقلاء انه مستحسن ( قوله وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ) اى لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا خيف كلام او هم كذبا او حقه كما يشهد له قول حسان رضى الله تعالى عنه

\* وانما الشعر لب المرء يعرضه \* على المجالس ان كساها وحقا \*

\* فان لشعر بيت انت قاله \* بيت يقال اذا اشدته صدقا \*

والذى فيه مبالغة لا صدق فيه فهو ليس من اشعر بيت فهذان قولان مطلقان والمختار ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة كما اشار اليه المصنف ( قوله ثم انه فسر مطلق المبالغة ) اى ولذا اتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغة الخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهى لئلا يعود على المقبولة ( قوله مطلقا ) اى سواء كانت مقبولة ومردودة ( قوله ان يدعى لوصف ) ضمن يدعى معنى يثبت فداء باللام اى ان يثبت لوصف بالدموى لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى اى انه بلغ وقوله فى الشدة الخ

( ومنها مخاطبة الانسان نفسه ) وبيان التجريد فى ذلك ان يتزعج من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه ( كقوله لا خيل عندك تهديها ولا مال ) فليسعد النطق ان لم يسعد الحال \* اى الغنى انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه ( ومنه ) اى من المعنوى ( المبالغة المقبولة ) لان الردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين اقسامها والقبول منها والمردود فقال ( والمبالغة ) مطلقا ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا

في بمعنى من اى بلغ ووصل من مراتب الشدة او الضعف حداى طرفا ومكانا مستحيلا  
او مكانا مستبعدا يقرب من الحاصل والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يثقل للضعف  
(قوله حدا مستحيلا) اى عقلا وعادة كفاى الغلو او عادة لاعقلا كفاى الاغراق وقوله  
او مستبعدا اى بان كان ممكنا عقلا وعادة الا انه مستبعد كفاى التبليغ (قوله وانما يدعى  
ذلك) اى بلوغ الوصف لتلك المنزلة لدفع توهم ان ذلك الوصف غير متناه فيه اى غير  
بالغ فيه النهاية بل هو متوسط اودون المتوسط واتى الشارح بذلك اشارة الى ان قول  
المصنف لثلايظن ليس داخلا في حد المبالغة بل التعريف تم بدونه وانه بيان للعلة التى  
تحمل التبليغ على ايجاد المبالغة وبه اندفع ما يقال ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها  
ذلك واختار العصام فى الاطول ان هذا التعليل من جملة الحد وانه احتزى بذلك  
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا مع الغفلة عن قصد دفع الظن  
المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل ان الدعوى المذكورة ان قصد بها دفع الظن  
المذكور كانت مبالغة وان لم يقصد بها ذلك بل بغفل عن ذلك القصد فلا تكون مبالغة  
هذا محصل كلامه (قوله وتذكير الضمير) اى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى احد  
الامرئين) اى فكأنه يظن انه غير متناه فى احد الامرئين والاحد مذكر مفرد وظاهر  
كلامه انه اذا ذكر متعاطفان باوبعاد الضمير على احدهما مطلقا وهو ما اقتضاه  
كلام كثير ونقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام ان افراد الضمير فى المتعاطفين باو اذا  
كانت للابهام كما تقول جاني زيد او عمرو فاكرمه اذ معنى الكلام جاني احدهما  
فاكرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد الضمير عليهما معا كما فى قوله تعالى ان يكن  
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فتحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة (قوله فى التبليغ)  
هو مأخوذ من قولهم بلغ الفارس اذا مديده بالعنان ليزداد الفرس فى الجرى (قوله  
والاغراق) مأخوذ من قولهم اغترق الفرس اذا استوفى الحد فوجره (قوله  
والغلو) مأخوذ من قولهم غلا فى الشيء اذا تجاوز الحد فيه (قوله لا بمجرد الاستقراء)  
اى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى اى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى  
(قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى انحصار المبالغة فى الاقسام الثلاثة بالدليل العقلى  
(قوله لان المدعى) اى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة او ضعفا (قوله قتل) اى  
فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب  
معناه القوى المتقدم (قوله كقوله) اى كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف  
فرس له بانه لا يبرق وان اكثر العدو (قوله فعادى عداء) اى والى ذلك الفرس يقال  
والى بين الصيدين اذا جرح احدهما على اثر الآخر فى طلق واحداى اذا التى احدهما  
على وجه الارض اثر الآخر فى شوط واحد من غير ان يتخلله وقفه راحة ونحوها  
(قوله بين ثور) متعلق بعمادى اى والى بين ثور ونجعة اى صرع احدهما اى القاء

مستحيلا او مستبعدا) وانما  
يدعى ذلك (لثلايظن انه)  
اى ذلك الوصف (غير متناه  
فيه) اى فى الشدة او الضعف  
وتذكير الضمير وافراد  
باعتبار عوده الى احد  
الامرئين (وتقتصر) المبالغة  
(فى التبليغ والاغراق  
والغلو) لا بمجرد الاستقراء  
بل بالدليل القطعى وذلك  
(لان المدعى ان كان  
ممكنا عقلا وعادة قتل  
كقوله فعادى) بمعنى الفرس  
(عداء) هو الموالاة بين  
الصيدين بصرح احدهما  
على اثر الآخر فى طلق  
واحد (بين ثور) بمعنى الذكر  
من بقر الوحش (ونجعة)  
بمعنى الانثى منها (دراكا)  
اى متناوبا

على وجه الارض على اثر الآخر في طلق واحد اى شوط واحد (قوله در اكا) بكسر  
الدال على وزن كتاب قال سم والظاهر انه تأكيد لقوله عدا، لان معنى الشايع يفهم  
من الموالاة خصوصاً مع اعتبار الكون على الاثر فيها وذكر بعض شراح ديوان امرى  
القيس انه لم يرد الموالاة بين ثور ونجعة فقط وانما اراد التكثير من النعاج والثيران  
والدليل على ذلك قوله در اكا ولو اراد ثورا ونجعة فقط لاستغنى بقوله فعادى عدا، وانما  
يريد ان الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا فيفيد انه قتل الكثير في طلق واحد  
وحينئذ فهو غير تأكيد لقوله عدا، تأمل (قوله فلم ينضح) اى لم يرشح ذلك الفرس الذى  
عادى بين الصيدين بخروج ماء اى عرق واعلم ان نضح ان كان بمعنى رش كان من باب  
ضرب وان كان بمعنى رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله فيغسل) يحتمل انه اراد  
بالغسل المتبقي غسل العرق ويكون تأكيد النفي العرق ويحتمل انه اراد به الغسل بالماء  
القراح اى لم يصبه وسخ العرق وازره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله ادعى ان فرسه  
ادرك ثورا ونجعة) اى اتوارا ونعاجا على الاحتمالين السابقين في قوله در اكا (قوله  
في مضمار) اى فى شوط (قوله وهذا) اى ما ادعاه ممكن عقلا وعادة اى وان كان وجود  
ثلاث الخالة فى الفرس فى غاية الندور عادة (قوله وان كان) اى المدعى وهو بلوغ الوصف  
الى النهاية شدة اوضعا (قوله فاغراق) اى فدعوى بلوغه الى حيث يستحيل بالعادة  
تسمى اغراقا لان الوصف بلغ الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه  
الغوى المتقدم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو عمرو بن الابيهم التغلبي (قوله مادام  
فيما) اى مادام مقبلا فيما اى وفي مكاننا (قوله حيث مالا) اى حيث رحل عنا  
وسكن مع غيرنا واتباع الكرامة له ارسالها اليه وبعضها فى اثره فقد ادعى الشاعر انهم  
يكرمون الجار فى حالة كونه مقبلا عندهم وفى حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم  
فالوصف المبالغ فيه كرمهم ولاشك ان اكرام الجار فى حالة كونه مع الغير وارتحالهم عنهم  
محال عادة حتى انه يكاد ان يلتحق بالمحال عقلا فى هذا الزمان لانطباع النفوس على  
الشح وهدم مراعاة غير المكافاة واعلم ان هذا البيت انما يصلح مثالا للاغراق اذا حل  
قوله وتبعه الكرامة حيث مالا على ان المراد ارسال الاحسان اليه الدافع لحاجته  
وحاجة حياله بعد ارتحالهم عنهم وكونه مع الغير واما ان حل على ان المراد اعطاء الجار  
الزاد عند ارتحالهم وسفره الى اى جهة فلا يصلح مثالا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا  
شائع عند الاسخياء واصحاب المروآت (قوله وهما مقبولان) اى لعدم ظهور الكذب  
فيهما الموجب لهرد واعلم ان ما ذكره من القبول والردود انما هو بالنظر الى البدع  
واعتبارات الشعر واما بالنظر للبيان فالكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها  
الحقيقية بل كناية او مجازات بالنظر للمواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضىء مجاز  
مركب عن كثرة صفائه ونوره وقوله عقدت سنابكها البيت مجاز عن كثرة الغبار فوق

(فلم ينضح بما فيغسل)  
محزوم معطوف على  
ينضح اى لم يعرق فلم يغسل  
ادعى ان فرسه ادرك  
ثورا ونجعة فى مضمار  
واحد ولم يعرق وهذا  
ممكّن عقلا وعادة  
(وان كان ممكنا عقلا  
لاعادة فاغراق كقوله \*  
ونكرم جارنا مادام  
فيما (وتبعه) من الاتباع  
اى نرسل (الكرامة) على  
اثره (حيث مالا) اى سار  
وهذا ممكن عقلا لاعادة  
بل فى زماننا يكاد يلحق  
بالمستع عقلا اذ كل ممكن  
عادة ممكن عقلا (وهما)  
اى التبليغ والاغراق  
(مقبولان والا) اى وان  
لم يكن ممكنا لا عقلا  
ولاعادة لامتناع ان يكون  
ممكنا عادة متمنع عقلا اذ كل  
ممكّن عادة ممكّن عقلا  
ولاينعكس (فقلو كقوله

أخفت

واخت اهل الشرك  
(حتى انه) \* الضمير للشان  
(لتخافك النطف التي  
لم تخلق) فان خوف  
النطفة الغير المخلوقة  
ممتنع عقلا وعادة  
(والمقول منه) اى من  
الفلو (اصناف منها ما  
ادخل عليه ما يقرب به  
الى الصحة نحو) لفظة  
(يكاد في قوله تعالى  
يكاد زيتها بضئ ولو لم  
تمسه نار ومنها ما تضمن  
نوعا حسنا من التخييل  
كقوله عقدت منابكها)  
اى حوافر الجياد (عليها)  
يعنى فوق رؤسها (غثيرا)  
بكسر العين اى غبارا  
ومن لطائف العلامة  
فى شرح المفتاح الغير  
الغبار ولا تفتح فيه العين

رؤس الجياد وقوله يخل لى البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى النكواب (قوله  
اى وان لم يكن ممكنا لاعقلا ولا عادة) هذا فى القسم الاول اعنى قوله وان كان ممكنا عقلا  
وعادة وترك فى القسم الثانى اعنى قوله وان كان ممكنا عقلا لاعادة بان يقول اى وان لم يكن  
ممكنا لاعقلا ولا عادة او عادة لاعقلا لانه لا يتصور ان يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا  
كما اشار له الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحدوف اى وترك فى القسم الثانى  
لامتناع الخ اوانه علة لاقتصاره فى تفسيره والاعلى ما ذكره فيه (قوله اذ كل ممكن عادة ممكن  
عقلا) اى لان الامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع فى اكثر الاوقات او دائما  
(قوله ولا يعكس) اى عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل اوسع  
من العادة (قوله فقلو) اى فهو غلو اى ان ادعاء بلوغ الشئ الى كونه غير ممكن عقلا  
وعادة يسمى بالغلو لتجاوزه حد الاستحالة العادية الى الاستحالة العقلية فناسب معناه  
اللقوى المتقدم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو ابو نواس وهو الحسن بن هانى لقب بابى  
نواس لانه كان له عذبان تنوسان اى تحركان على عاتقيه وهذا البيت من قصيدته فى مدح  
هارون الرشيد بانه اخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد وانما مثل بهذا  
البيت ولم يكف باثلة الاقسام الآتية لانه مثال للبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها  
ما يقربها الى الصحة ولم تتضمن تخيلا حسنا ويمكن ان يريد الشاعر انه لتخافك النطف  
التي لم تخلق فلم تخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا آه اطول  
(قوله واخفت اهل الشرك) اى ادخلت فى قلوبهم الخوف والرب ببطشك وهيتك  
(قوله حتى انه) بكسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها وحينئذ فهم ابتدائية (قوله  
النطف) جمع نطفة وهى الماء الذى يخلق منه الانسان وقوله التي لم تخلق اى لم تخلق  
منها الانسان بعد اولى لم تخلق هى نفسها اى لم توجد فقد بالغ فى اخافته اهل الشرك  
حيث صيره تخافه النطف التي لم توجد ومعلوم ان خوف النطف محال لان شرط  
الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود الموصوف بعدمها فضلا عن خوف  
المعدوم فهذه البالغة غلو مردود لعدم اشتغاله على شئ من موجبات القبول الآتية  
(قوله منها ما ادخل عليه ما يقرب به الى الصحة) اى من تلك الاصناف صنف ادخل  
عليه لفظ يقرب الامر الذى وقع فيه الفلو الى الصحة اى الى امكان وقوعه (قوله نحو  
لفظة يكاد) اى ولفظة لو ولولا وحرف التشبيه (قوله يكاد زيتها بضئ ولو  
لم تمسه نار) المبالغ فيه اضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير نار ولا شئ ان اضاءة  
الزيت اضاءة كاضاءة المصباح بل انار محال عقلا وعادة فلو قيل فى غير القرآن هذا  
الزيت بضئ كاضاءة المصباح بل انار رد وحيث قيل يكاد بضئ افاد ان المحال لم يقع  
ولكن قرب من الوقوع مبالغة لان المعنى يقرب زيتها من الاضاءة والحال انه لم تمسه  
نار ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود اسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع

قريب من الصحة اذ قد تكثر اسباب الوهم التخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قبل ان المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له ان يقول منها ما ادخل عليه ما يخرج عن الامتناع بدل قوله ما يقربه الى الصحة تأديا اذ صحة كلام الله لا مزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقربه الى الصحة ثم ان ما ذكر من كون اضاءة الزيت كاضاءة المصباح بل انار محال عقلا غير ظاهر لصحة انصاف كل جسم بما انصف به الآخر ولصلاحية قدرة المولى لذلك اللهم الا ان يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل ( قوله ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل ) اي ومن اصناف الغلو المقبولة الصنف الذي تضمن نوعا حسنا من تخيل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شي يقاط الوهم فيه فيتبادر صحته كما يذاق من الشال وقيد المصنف بقوله حسنا اشارة الى ان تخيل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدوا اتفاقا لاوهم بادنى التفات كما في اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه آه يعقوب ( قوله كقوله ) اي الشاعر وهو ابو الطيب المتنبي ( قوله سنابكها ) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح اي حوافر الجياد اي اطراف مقدم حوافر الخيل الجياد ( قوله عثرا ) مفعول عقدت وقوله بكسر العين اي وسكون الثاء الثالثة وقبح الياء الثناء من تحت وتنام البيت كما باني • لو ينبغي عثا عليه لا مكننا • اي لو تريد تلك الجياد سيرامرعا على ذلك العثر لا مكن ذلك العنق اي السيرادعي ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسهم ازا كما متكاثا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليه الجياد وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه يتخيل الوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرت وكونه كالارض التي في الهواء صحته فلا يحمله حتى يلتفت الى القواعد فصار مقبولا ولقاتل ان يقول ان الاستحالة هنا انما هي عادة لا مكان مشى الخيل وعثها في الهواء والريح فضلا عما اذا وجد جسم آخر معه كالغبار واجيب بما تقدم من ان المراد بالاستحالة العقلية الاستحالة ولو في عقول العامة تأمل ( قوله ومن لطائف العلامة ) اي الشيرازي لما في ذلك من التورية لان قوله ولا تقم فيه العين له معنيان قريب وهو النهي عن قبح العين الجارحة في الغبار لئلا يؤديها بدخوله فيها وليس هذا مراد ابو عبيد وهو النهي عن قبح العين في هذا اللفظ اي لفظ عثر لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهو المراد لان قصده ضبط الكلمة ويحتمل ان المراد لما في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس احدهما اقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا ( قوله والطف من ذلك ) اي بما ذكره العلامة ( قوله البغالين ) اي الذين يسوقون البقال ( قوله فضرطت البغلة ) اي اخرجت ربحا من جوفها بصوت ( قوله فقال البقال ) اي على عادة امشاله عند قفل البغلة ذلك

والطف من ذلك ما سمعت  
ان بعض البغالين كان  
يسوق بغلته في سوق بغداد  
وكان بعض عدول دار  
القضاء حاضرا فضرطت  
البغلة فقال البقال  
على ما هو دأبهم بلحية العدل  
بكسر العين يعني احد  
شقي الورق فقال بعض الظرفاء  
على الفور اقبح العين فان  
المولى حاضر ومن هذا  
القبيل ما وقع لي في قصيدة  
\* علافا صبح يدعوه  
الورى ملكا • وريحنا  
قمحوا عينا عداملكاه وما  
يناسب هذا المقام ان بعض  
اصحابي ممن الغالب على لهجته  
امالة الحركات نحو القمح  
اتاني بكتاب قلت

( قوله بلحية العدل ) اى ما فعلت يقع في لجة العدل لا في وجه السائق وفيه تشبيه العدل  
 برجل ذى لجة على طريق المكينة ( قوله يعنى ) اى بلحية العدل ( قوله الوقى ) اى الخلق  
 بكسر اولهما ( قوله الظرفاء ) اى الخذاق ( قوله افتح العين فان المولى حاضر ) هذا  
 الكلام يحتمل معنيين فيحتمل افتح عينك تر المولى اى من هو اولى واحق ان يقع ذلك  
 في لحية وهو الشاهد حاضرا ويحتمل افتح عين لفظ العدل لتصيب الضرطة مسمى  
 هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منهما خفيا كان تورية وان كان المعنى ان  
 ليس احدهما خفيا عن الآخر كان توجيها وهو اقرب هنا لصلاحيه كل من المعنيين  
 فهذه الحكاية محتملة للتورية والتوجيه كما ان ما ذكره العلامة كذلك الا ان هذه الحكاية  
 الطنف بما ذكره العلامة لما فيها من التفتن الغريب والهجو بوجه لطيف ( قوله  
 ومن هذا القبيل ) اى احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين ( قوله ما وقع لى  
 في قصيدة ) اى في مدح ملك وهو السلطان ابو الحسين محمد كرت وقد ذكر منها  
 في اول الطول سبعة ابيات ( قوله علا ) اى ارتفع وقوله يدعو الورى اى الخلق وقوله  
 ملكا اى سلطانا ( وقوله ورثنا فتحوا عينا غدا ملكا ) اى قوله فتحوا عينا يحتمل  
 فتحوا عين لفظ ملك اى وسعه فغدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل  
 ان يراد فتحوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا فينتج فيه التوجيه  
 او التورية على ما تقدم الربث صدر راث اذا انطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لاشعار  
 البطء بالزمان وبضاف للجمل نائبا عن الزمان فيقال اجلس ريث انا اكلت بكلمتين  
 اى اجلس زمانا مقداره ما اكلت فيه كلمتين والتقدير هنا انه غدا ملكا في الزمان الذى  
 مقداره ما يفهمون فيه العين كذا قال البيهقي وهو راجع لقول بعضهم ان ريثا يعنى  
 حينما ( قوله وما يناسب هذا المقام ) اى من جهة ان ضم العين فيه اشارة لمعنى خفى  
 وان كانت الاشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل  
 ومنه ( قوله على لهجته ) اى لغتهم وكلامهم اى من قوم الغالب عليهم انهم يعلمون  
 في لهجته وكلامهم بالضم نحو الفتح ( قوله فقلت لمن هو ) اى ممن هو ( قوله فقال )  
 اى ذلك الاتي بالكتاب لولا ناعمر بفتح العين وهو يعنى عمر بضمها ( قوله فنظر الى )  
 اى فنظر ذلك القائل الى وقوله كالتعرف اى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم لانه خفى  
 عليه ( قوله المسترشد لطريق الصواب ) اى الطالب لطريق الصواب الذى ينشئ عنه  
 سبب ضحكهم ومعلوم ان نفي السبب بعد ادراكه فاشار له الشارح بضم عينه  
 حساقهم ذلك القائل ان سبب ضحكهم قمت لعين عمر وانه ينبغي له ضم عينه  
 ( قوله وضم العين ) تفسير لما قبله ( قوله فنظن المقصود ) اى وهو ضم عين عمر  
 ( قوله واستظرف ذلك الحاضرون ) اى اعترفوا بظرافة المشير اى حذقه وفهم  
 المشار اليه ( قوله هو نوع من السير ) اى وهو السير السريع ( قوله وهذا )

لمن هو فقال لولا ناعمر بفتح  
 العين فضحك الحاضرون  
 فنظر الى كالتعرف عن سبب  
 ضحكهم المسترشد لطريق  
 الصواب فرمزت اليه  
 بغض الجفن وضم العين  
 فنظن المقصود واستظرف  
 ذلك الحاضرون ( لو ينبغي )  
 اى تلك الجياد ( عتقا ) هو  
 نوع من السير ( عليه ) اى  
 على ذلك السير ( لا مكن )  
 اى العنق ادعى تراكم الغبار  
 المرتفع من سناك الخيل  
 فوق رؤسها بحيث صار  
 ارضا يمكن سيرها عليه  
 وهذا بمنع عقلا وعادة  
 لكنه تخيل حسن ( وقد  
 اجتماعا ) اى ادخال ما يقربه  
 الى الصحة وتضمن التخيل  
 الحسن ( فى قوله )

اى مشى الخيل على الغبار ( قوله لكنه تخيل حسن ) اى نشأ من ادعاء كثرته وكونه  
 كالارض التى فى الهواء ( قوله وقد اجتمعا ) اى السدان الموجبان للقبول وهما ادخال  
 ما يقرب للصحة وتضمن النوع الحسن من التخيل واذا اجتمع السدان المذكوران  
 فى الغلو ازداد قبوله ( قوله ما يقربه الى الصحة ) اى كلفه تخيل ( قوله فى قوله )  
 اى الشاعر وهو القاضى الارجاني بفتح الراء مشددة بعد همزة مفتوحة نسبة لارجان  
 بلدة من بلاد فارس ( قوله يخيل لي ) اى يوقع فى خيالى وفى وهمى من طول الليل وكثرة  
 سهرى فيه ان الشهب وهى النجوم سميت اى احكمت بالمساير فى الدجى اى ظلة الليل  
 ( قوله وشدت ) اى ويخيل لي مع ذلك ان شدت اى ربطت اجفاني باهدابي حال كونها  
 مائلة اليهن اى الى الشهب اى ويخيل لي ان اجفاني مربوطة فى الشهب باهدابي  
 ادعى الشاعر ان طول الليل وصل لحالة هى ان الشهب احكمت بالمساير فى دياجيه  
 وان كثرة سهره فيه وصلت لحالة هى ان اجفانه صارت مشدودة باهدابه فى الشهب  
 ومن العلوم ان احكام الشهب بالمساير فى الدجى وشدا جفانه باهداب عينه محال  
 لكن قد تضمن ذلك الغلو تخيلا حسنا اذ يسبق الى الوهم صحته من جهة ان هذا  
 المحسوس تقع المغالطة فيه وذلك ان النجوم لما بدت من جانب الظلة ولم يظهر غيرها  
 صارت النجوم كالدر الرصع به بساط اسود فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة  
 قبل الالتفات الى دليل استحالة شد النجوم بالمساير فى الظلة صحة ذلك ولما ادعى انه  
 ملازم للسهر وانه لا يفتر عن رؤية النجوم فى الظلة فصارت عينه كأنها لا تطرف  
 تزلت اهدابه مع الاجفان بمنزلة جبل مع شئ شديده بجامع التعلق وعدم التزلزل  
 فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة بما ذكر صحة ذلك ايضا ولما تضمن الغلو الموجود  
 فى البيت هذا التخيل الذى قريب المحال من الصحة كان ذلك الغلو مقبولا وزاد ذلك  
 قبولا نصريجه بان ذلك على وجه التخيل لاعلى سيل الحقيقة وتخييل المحال واقعا  
 بمنزلة قرينه من الصحة لكون ذلك فى الغالب ناشئا عن تخيل الاسباب والحاصل  
 ان تخييل موجود فى نفسه ولفظ يخيل لي يقرب من الصحة فقد اجتمع فى الغلو فى هذا  
 البيت السدان الموجبان لقبوله ( قوله محكمة بالمساير ) اى فى ظلم الليل وهذا محال لان  
 الظلة عرض والنجوم اجرام لكن التكلم لما رأى اجراما بضاء كالجواهر مسمرة  
 فى جرم اسود كبساط تخيل الوهم ان النجوم فى الظلة كذلك قبل الالتفات الى استحالة  
 ذلك ( قوله قد شدت باهدابها الخ ) اى وشدا الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل  
 لكن لما رأى التكلم اجراما معلقة بأحبال فى اجرام تخيل الوهم ان الاجفان مع الاهداب  
 كذلك ( قوله حسن ) اى يدرك حسنه الذوق ( قوله ومنها ) اى من اصناف الغلو  
 المقبول ( قوله ما اخرج مخرج الهزل ) اى الصلف الذى اخرج على سيل الهزل وهو  
 الكلام الذى لا يراد به الاطماية والضحك وليس فيه غرض صحيح واما الخلاعة فهى

يخيل لي ان سمر الشهب فى  
 الدجى وشدت باهدابي  
 اليهن اجفاني اى يوقع فى  
 خيالى ان الشهب محكمة  
 بالمساير لا تزول عن مكانها  
 وان اجفان عيني قد شدت  
 باهدابها الى الشهب لطول  
 ذلك الليل وغاية سهرى  
 فيه وهذا تخيل حسن  
 ولفظ يخيل زيدة حسنا  
 ( ومنها ما اخرج مخرج  
 الهزل والخلاعة كقوله  
 اسكر بالامس ان عزمت  
 على الشرب غدا ان ذامن  
 العجب ومنه ) اى ومن  
 المعنوى ( المذهب الكلامى  
 وهو اراد جعة المطلوب  
 على طريقة اهل الكلام )

عدم المبالة بما يقول القائل لعدم المانع الذي يمنع من غير الصدق ( قوله اسكر بالامس  
ان عزمتم على الشرب ) هذا مبالغة في شغفه بالشرب فادعى ان شغفه في الشرب وصل  
لحالة هي انه يسكر بالامس عند عزمه على الشرب غذا ولا شك ان سكره بالامس عند  
عزمه على الشرب غذا محال ان اريد بالسكر ما يقرب على الشرب وهو المقصود  
هنا ولكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل اى مجرد تحسين المجالس والتضاحك وعلى  
سبيل الخلافة اى عدم مبالاته بيقبح ينهى عنه كان ذلك الغلو مقبولا لان ما يوجب  
التضاحك من المحال لا يعد صاحبه موصوفاً بقبصة الكذب عرفا وانما لم يقبل الغلو  
الخارج عن المسوغ لانه كذب محض والكذب بلا مسوغ نقیصة عند جميع العقلاء  
ان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال اخرج مخرج الهزل قلت الهزل اعم  
بما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئة موصوفاً بما في العام  
لوجوده فيه صحيح ( قوله ان ذا ) اى سكره بالامس اذا عزم على الشرب عدم من العجب  
اكد كونه من العجب مع انه لاشبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشار له  
بقوله ذا والحكم عليه ولو يكونه من العجب بما ينكر لانكار وجود ذلك الامر قاله في الاطول  
( قوله وهو اراد حجة للطلوب ) اللام بمعنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة اهل  
الكلام متعلق ب اراد واعلم ان اراد الحجة للطلوب متعلق باداء اصل المعنى وكونها على  
طريقة اهل الكلام من المحسنات المعنوية لان المحاورة لا تتوقف على كونها على  
طريقتهم وان كان مرجعه لذلك قانه عبد الحكيم وحاصله ان المحسن هو كون الدليل على  
طريق اهل الكلام بان يؤتى به على صورة قياس استثنائي او افتراضي يكون بعد تسليم  
مقدماته مستلزما للطلوب واما اراد حجة ودليل للطلوب لاعلى طريق اهل الكلام  
فليس محسنا لكن الذى ذكره العلامة البعقوبى ان المراد يكون الحجة على طريقة اهل  
الكلام صحة اخذ المقدمات من المأني به على صورة الدليل الافتراضي او الاستثنائي  
لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ  
من الامثلة انتهى ( قوله وهو ) اى كونها على طريقة اهل الكلام وقوله ان تكون بالناء  
الشاة فوق ناي الحجة بعد تسليم مقدماتها وفي بعض النسخ ان يكون بالياء التحتية  
والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل والبرهان ( قوله مستلزما للطلوب ) اى استلزاما  
عقليا او عاديا والاستلزام العقلي غير مشروط هنا ( قوله بعد تسليم المقدمات ) اى  
الموجودة بالفعل على صورة القياس او المأخوذة من الكلام المأني به ( قوله لو كان  
فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) اى لو كان في السماء والارض آلهة خيرا لله لفسدتا وهذا  
اشارة لقياس استثنائي ذكر شرطيه وحذف منه الاستثنائية والطلوب لظهورهما  
لى لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل المزوم وهو تعدد الاله وقد اشار الشارح  
لذلك بقوله واللازم اى لوجود آلهة غير الله باطل فكذا المزوم ( قوله لان المراد به )

اي بفسادهما وقوله خروجهما عن النظام اي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله  
فكذا المزوم اي باطل (قوله وهذه الملازمة) اي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة  
من الامور المشهورة الصادقة بحسب العرف فقد تقرر في عرف الناس ان المملكة الواحدة  
اذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تفسد وقد استمر هذا النظام العجيب طويلا ولم يحصل  
فيه فساد فدل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطايات) اي في الامور الخطاوية  
المفيدة للظن وبالجملة فالملازمة في الشرط عادية والدليل اقناعي لحصوله بالمقدمات  
المشهورة (قوله دون القطعيات المعبرة في البرهانيات) اي الادلة المفيدة لليقين لان  
تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة  
بان يتفقوا والحاصل ان هذا الدليل اقناعي لبرهاني وهذا بناء على ما زعم الشارح  
من ان المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة الخروج عن هذا النظام المشاهد واما  
لواريد به عدم الكون اي عدم الوجود من اصله كانت الملازمة قطعية وكان الدليل  
برهانيا وذلك لانه لو تعدد الاله لجاز اختلافهما ولو توفقا بالفعل وجواز الاختلاف  
يلزمه جواز التمايز وجواز التمايز يلزمه عجز الاله وعجز الاله يلزمه عدم وجود السماء  
والارض لكن عدم وجودهما باطل بالشاهدة فا استلزمه من تعدد الاله باطل  
(قوله وقوله) اي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر  
ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه بمردحه آل جفنة وهم قوم اصلهم من اليمن  
فارتحلوا منه وتزولوا بالشام كان بينهم وبين النعمان عداوة (قوله حلفت) اي حلفت  
لله بالله ما ابغضتك ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحى آل جفنة بذلك وقوله فلم اترك  
لنفسك رية اي فلم ابق عندك بسبب ذلك اليمين شكافي اني لست لك بمغض ولا عدو  
والرية في الاصل الامر الذي يرتب الانسان اي يقلقه اريد بها هنا الشك كما قلنا  
وقال في الاطول المعنى حلفت اني باقى على محبتي واخلاصى لك الذي كنت عليه فلم اترك  
بسبب هذا اليمين نفسك تهمنى باقى غيرت اخلاصى لك وابدلك بغيرك (قوله وليس  
وراء الله للره مطلب) اي انه لا ينبغي للمخلوف له بالله العظيم ان يطلب ما يتحقق به  
الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله اعظم منه يطلب الصدق بالخلف به  
لانه اعظم من كل شئ فلا يكون الخالف به كاذبا فاليمين به كاف عن كل يمين  
(قوله اللام لتوطئة القسم) بمعنى انها دالة على القسم المحذوف كابتدأ التوطئة  
على الموطأ له (قوله خيانة) اي غشا وعداوة وبمضا او انى رجعت عليك آل  
جفنة (قوله اللام جواب القسم) اي دالة على ان المذكور بعدها جواب  
القسم لاجزاء الشرط اذ هو محذوف دل عليه جواب القسم اي والله للملك  
تلك الخيانة اغش اي من كل غاش واكذب من كل كاذب فالفضل عليه محذوف

وهو ان تكون بعد تسليم  
المقدمات مستلزما  
للطوب (نحو لو كان بيجا  
آلهة الا الله لفسدتا)  
واللازم وهو فساد  
السموات والارض باطل  
لان المراد به خروجهما  
عن النظام الذى هما عليه  
فكذا المزوم وهو تعدد  
الآلهة وهذه الملازمة من  
المشهورات الصادقة  
التي يكفى بها في الخطايات  
دون القطعيات المعبرة في  
البرهانيات (وقوله حلفت  
فلم اترك لنفسك رية) اي  
شكا (وليس وراء الله للره  
مطلب) فكيف يخلف به  
كاذبا (لئن كنت) اللام  
لتوطئة القسم (قد بلغت  
عن خيانة لميلك) اللام  
جواب القسم (الواشى  
اغش) من غش اذا خان  
(واكذب)

(قوله ولكنني الخ) هذا شروع في بيان السبب لمدحه آل جفنة ليكون ذلك ذريعة  
لنفي اللوم عنه أي ما كنت امرأة قصدت بمدح آل جفنة التعريض بقصك ولكنني  
كنت امرأة الخ فهو استدراك على محذوف (قوله لي جانب من الأرض) أي لي جهة  
مخصوصة من الأرض لا يشاركني فيها غيري من الشعراء وأراد بذلك الجانب  
من الأرض الشام (قوله أي موضع طلب الرزق) هذا بيان للستراد في الأصل ولكن  
المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما أن المراد بالذهب هنا الذهاب لقضاء الحاجات إذ  
المعنى في ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والأرزاق ليكون ذلك الجانب مظنة الغنى  
والوجدان (قوله من راد الكلا) بالقصر أي طلبه والكلا الحشيش (قوله أي في ذلك  
الجانب ملوك) أشار الشارح بهذا إلى أن الملوك مبتدأ حذف خبره لأن من المعلوم  
أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال  
مقدر فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك هذا  
ويحتمل أن يكون ملوك بدلا من جانب بتقدير المضاف أي مكان ملوك أو أنه بدل  
من ستراد ويكون باقيا على حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود  
وهو أن طلب الرزق من هؤلاء الملوك (قوله واخوان) هذا إشارة إلى مدح هؤلاء  
الملوك بالتواضع أي في ذلك المكان ملوك لانصافهم برفعة الملك واخوان بالتواضع أي  
انهم مع انصافهم برفعة الملك يصيرون الناس اخوانا لهم ويعاملونهم معاملة الاخوان  
بسبب تواضعهم فاندفع بذلك التقرير ما يقال أن وصفهم بالاخوة يناقض وصفهم بالملوك  
للعلم بأن المادح ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للمادح (قوله  
إذا ما مدحتهم) مازائدة وقوله أحكم بضم الهمزة وتشديد الكاف أي اجعل حاكما  
في أموالهم ومتصرفا فيها بما شئت اخذ وتركه وقوله وأقرب أي بالتوقير والتعظيم  
والاعطاء (قوله كفعلك في قوم أي كما تفعله أنت في قوم أراك اصطفتهم) أي اخترتهم  
لاحسانك وقوله فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا أي فلم تعدهم مذنبين في مدحهم إياك  
وأورد العلامة يس على ما ذكر من الاستدلال ما حاصله أن قوله اصطفتهم فلم ترهم  
في مدحهم لك اذنبوا يقتضي أنه قدّم الاحسان لما ذمّه وقوله إذا ما مدحتهم أحكم  
في أموالهم يقتضي تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المرتب  
على الاحسان أنه لا ذنب فيه تسليم أن المدح ابتداء لأجل التوصل لاحسان لا ذنب فيه  
اذبصح أن يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافاة وحيث فلم يتم  
الاستدلال فلو قال الشاعر ملوك حكموني في أموالهم فدحتهم كفعلك في قوم الخ لكان  
احسن واجيب بأن المراد بقوله كفعلك في قوم الخ أنك اصطفتهم بسبب مدحهم إياك  
واحسن إليهم بسبب المدح فدحتهم له صدر أو لقبل احسانه لهم وقوله فلم ترهم  
في مدحهم لك اذنبوا أي فلم تعدهم مذنبين في مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنبا

ولكنني كنت امرأة إلى  
جانب من الأرض فيه  
أي في ذلك الجانب  
(ستراد) أي موضع  
طلب الرزق من راد الكلا  
(ومذهب) أي موضع  
ذهاب للمعاجات (ماوك)  
أي في ذلك الجانب ملوك  
(واخوان إذا ما مدحتهم  
أحكم في أموالهم)  
انصرف فيها كيف شئت  
(وأقرب) عندهم وأصير  
رفيع المرتبة (كفعلك) أي  
كما تفعله أنت (في قوم أراك  
اصطفتهم) واحسنت إليهم  
(فلم ترهم في مدحهم لك  
اذنبوا) أي لا تعاتبني على  
مدح آل جفنة المحسنين  
المؤمنين على كالاتعاب  
قوما احسنت إليهم فدحوك

لما كاثبات عليه بالاحسان اليهم وحيث قدح القوم للمخاطب سابق على احسانه كما ان مدح الشاعر لهؤلاء الملوك سابق على احسانهم وقد سلم المخاطب ان مدح القوم للمخاطب الذي ترتب عليه احسانه لهم ليس ذنباً فيلزم ان يكون مدح الشاعر لهؤلاء الملوك الذين ترتب عليه احسانهم له غير ذنب وحيث قدح الاستدلال وان دفع الاشكال والحاصل ان الشاعر يقول للنعمان لا تعاتبني على مدحي آل جفنة الحسين الى كالاتعاب قوما مدحوك فاحسنت اليهم لان سبب نفي العتاب وهو كون المدح لاجل الاحسان موجود في كماله وجد فيهم لم تعاتبهم (قوله احسنت اليهم قدحوك) لو قال مدحوك فاحسنت اليهم كان اولي لما قلناه واورد العلامة يس بحثاً آخر وحاصله انه لا يوجد احد يرى مادحه لاجل احسانه مذنباً ولا يعاتبه على ذلك وكون الانسان لا يعاتب من مدحه لطلب احسانه لا يستلزم ان لا يعاتب من مدح غيره لطلب احسانه ذلك الغير وحيث قدح الاستدلال فكان ينبغي للشاعر ان يقول فلم يرهم غيرهم مدين بمدحهم لك اي فلاي شيء تراني مذنباً بمدحي لغيرك واجيب بان المراد بقوله فلم ترهم في مدحهم لك ان نوا لم يرهم مدين في مدحك وانت من جملة من لم يرهم مدين فغير عن ذلك العموم بالمخاطب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلانا الا مصلياً اي لا يراه احد الا مصلياً انت وغيرك واذا كان الناس لا يرون ان مادح المخاطب لاجل احسانه مذنباً لزم انهم لا يرون الشاعر مذنباً لمدحه آل جفنة لاحسانهم لان سبب نفي العتاب موجود في كل وحيث قدح فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مذنباً لمدحه لهم (قوله وهذه الجملة) الظاهر ان هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الايات للذهب الكلامي مع ان المذهب الكلامي هو ايراد جملة للطلوب على طريقة اهل الكلام بان يذكر قياس اقتراني واستثنائي مستلزم للطلوب اذا سلمت مقدماته فالذهب الكلامي من انواع القياس والذکور هنا من قبيل التمثيل الاصول وهو الحاق مجهول بمعلوم في حكمه لمساواته له في علة الحكم وهو قسيم للقياس عند علماء الميزان فكما يقال ان البر ربوي لكونه مقتناً فكذلك الارز ربوي لكونه مقتناً يقال هنا كذلك كما ان مدح المخاطب لاعتاب فيه لكونه للاحسان كذلك مدح الشاعر لآل جفنة لاعتاب فيه لانه لاجل الاحسان (قوله الذي يسميه الفقهاء قياساً) اي اصولياً وهو حل امر على امر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن الخ) هذا اشارة للجواب فكأنه قال لكنه يمكن رده الخ وضمير رده لما ذكر من الايات واللعبة (قوله لو كان مدحي الخ) يلين للضرورة اتحاد الموجب للمدح وهو وجود الاحسان فاذا كان احد السببين نبا كان الآخر كذلك (قوله واللازم باطل) اي لكن اللازم وهو كون مدح القوم لك ذنباً باطل باتفاق وقوله فكذا المزوم اي وهو كون مدحي لآل جفنة ذنباً واذا بطل هذا المزوم ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عني بمدحي لآل جفنة ولزم منه نفي العتاب اذ لا عتب الا عن ذنب ويمكن رده الى صورة قياس اقتراني فيقرر هكذا مدحي لآل جفنة مدح

فكما ان مدح اولئك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن احسن الى وهذه الجملة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي اي لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك ايضاً ذنباً واللازم باطل فكذا المزوم (ومنه) اي ومن المعنوي (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) اي بان ينظر نظر التمثيل على لطف ودقة (غير حقيق) اي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع

بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه بفتح مدحى لآل جفنة لا عتب فيه دليل الصغرى الوقوع والمشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه (قوله حسن التعليل) اى النوع المسمى بذلك الاسم (قوله وهو ان يدعى لوصف) ضمن الادعاء معنى الاثبات فعدها للوصف باللام اى ان يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون ذلك الاثبات بالدعوى (قوله باعتبار لطيف) متعلق يدعى والمراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل والمراد باللفظ الدقة كما اشار له الشارح بقوله بان ينظر الخ اى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لا اعتبار وفيه ان الذى بوصف بكونه حقيقيا او غير حقيقى الامر المعتبر لا الاعتبار واجيب بان الضمير فى قوله غير حقيقى اى هو راجع للاعتبار بمعنى المعتبر على طريق الاستخدام كما اشار لذلك الشارح بقوله اى لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقيقى ما كان علة فى الواقع سواء كان امرا اعتباريا او موجودا فى الخارج وغير الحقيقى ما كان غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر امرا اعتباريا او موجودا فى الخارج (قوله اى لا يكون الخ) اى يجب ان يكون ما اعتبر من العلة المناسبة لهذا الوصف غير مطابقة للواقع بمعنى انها ليست علة له فى نفس الامر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا فلو كانت تلك العلة التى اعتبرت مناسبة للوصف حقيقة اى علة له فى نفس الامر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع فى التعليل اذ بذلك يثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه لا يترك ولا يمجى هو الاعتبار اللطيف وحيث فلا حاجة لقوله غير حقيقى اى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون المعتبر لطيفا قلنا حصر لطف الاعتبار فى كون العلة غير مطابقة للواقع ممنوع اذ يجوز فى اعتبار العلة المناسبة للوصف ان يكون لطيفا اى دقيقا حسنا ويكون مطابقا وما يكون من البديع بشرط فيه ان لا يطابق فلذا وصفه بقوله غير حقيقى (قوله علة فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) هذا التمثيل للثبوت (قوله فانه ليس فى شئ) اى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل لان دفع الضرر علة فى الواقع لقتل الاعادى (قوله وما قيل) مبتدأ خبره قوله فظلت وحاصله ان بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الاولى اسقاط قوله غير حقيقى لان قوله باعتبار لطيف بغنى لان الامر الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى اذا الاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج والحقيقى ماله وجود فى الخارج وحيث فلا اعتبارى لا يكون الا غير حقيقى قال الشارح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمع من ارباب المعقول حيث يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى مردين بالاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج وبالحقيقى ماله وجود فى الخارج ففهم ان المراد بالاعتبار الامر

كما اذا قلت قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من ان هذا الوصف اعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فظلت ومنشأ ما سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو اربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (امانة قصديان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة) وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة

الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعترض ونحن نقول  
المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتباريا أي لا وجود له والمراد بالحقيقي  
ما مطابق للواقع لا كون الشيء موجودا في الخارج ولا شك أن ما نظره العقل تارة يكون  
حقيقيا أي مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا حينئذ نقول المصنف باعتبار  
لطيف لا يفتي عن قوله غير حقيقي (قوله أن أرباب العقول) بدل مما سمع (قوله ولو كان  
الامر كما توهم) أي من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له (قوله لوجب  
أن يكون الخ) أي واللازم باطل لأن المنظور فيه بعضه مطابق للواقع وبعضه غير  
مطابق للواقع وإذا بطل اللزم بطل المزوم (قوله وهو) أي حسن التعليل أربعة  
أضرب أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله أمانته)  
أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لأنها  
بحسبه ليست علة لأن الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله أو غير ثابتة) أي في نفسها  
وقوله أريد إثباتها أي بما أتى به من العلة المناسبة (قوله أمانا أن لا يظهر لها في العادة  
علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة) أي لأن كل  
حكم لا يخلو عن علة في الواقع لكن تارة تظهر لنا تلك العلة وتارة تختفي لما تقر أن الشيء  
لا يكون إلا بالحكمة وعلة تقتضيه أما على المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوبا  
فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور  
على الحكم تفضلا وإحسانا منه (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المنفي  
(قوله السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرنا ذلك المضاف لأن المناسب أن يشبه  
عطاء السحاب ببذل الممدوح أي أن عطاء السحاب لا يشبه عطاءك في الكثرة  
ولا في الصدور عن الاختيار ولا في وقوعه موقعه لأن السحاب لا يختار لها في نزول  
المطر وآثار نيلها بالنسبة لآثار عطاء واقعة في غير موقعها ويفهم من عدم مشابهة  
التأثيل أن السحاب لا يشبههم في عطاءه فكأنه قبل لا يشبهك السحاب في عطاءك  
والسحاب قبل جمع محابة وقبل اسم جنس (قوله وإنما حجت به) لما كان توهم أن كثرة  
امطار السحاب سببه طلبها مشابهة الممدوح في الاعطاء دفع ذلك بقوله وإنما  
الخ أي ليس كثرة امطار السحاب لطلبها مشابهتك لأنها ليست من ذلك لما رأته  
من غزير عطاءك وإنما صارت محومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لتألك  
وتفوق نائلك على نائلها أي فوقه وعلوه عليه في الكم والكيف فالما المصوب  
من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها فنقول الشارح  
بسبب نائلك أي بسبب تفضلهما وغيرتها من عدم مشابهة نائلها لتألك وقوله  
وتفوقه أي علوه عليها أي وتفوق عطاءك على السحاب أي على عطاءها (قوله  
فصبيها) أي فالمرء المصوب أي النازل منها الرضاء أي من أجل الرضاء

(كقوله لم يحك) أي  
لم يشابه (نائلك) أي  
عطاءك (السحاب وإنما  
حجت به) أي صارت  
محومة بسبب نائلك  
وتفوقه عليها (فصبيها  
الرضاء) أي فالمرء  
من السحاب هو عرق  
الحمى فنزل المطر من  
السحاب صفة ثابتة لا يظهر  
لها في العادة علة وقد عدل  
بأنه عرق حياها الحادثة  
بسبب عطاء الممدوح  
(أو يظهر لها) أي تلك  
الصفة (علة غير العلة  
المذكورة) لتكون  
المذكورة غير حقيقية  
فتكون من حسن التعليل  
(كقوله ما به قتل أعاديه  
ولكن يفتي أخلاف ما  
ترجو الذئاب) فان قتل  
الأعداء في العادة لدفع  
مضرتهم (وصفو  
المملكة عن منازعتهم

اي الحمى التي اصابها بسبب غيرتها (قوله فزول المطر من السحاب) اي الذي تضمنه الكلام (قوله وقد علاه) اي علل ذلك النزول (قوله بانه عرق جهاها) اي بانه من جهاها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للوصف وهو على حذف مضاف اي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله بسبب عطاء الممدوح) اي بسبب الغيرة من عدم مشابهة عطائها لعتاء الممدوح (قوله او يظهر لها) اي في العادة (قوله غير العلة المذكورة) اي غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل (قوله لتكون الخ) اي وانما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة لاجل ان تكون المذكورة غير حقيقية اي غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل اذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية اي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا كلامه وقضيته ثبوت الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية وليس كذلك لجواز ان تكون الظاهرة غير الماثي بها من المشهورات الكاذبة فالماثي بها غير حقيقية فتكون من حسن التعليل والحاصل انه يشترط في حسن التعليل كون العلة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة اخرى سواء كانت مطابقة او غير مطابقة فلا بد ان تكون هذه الماثي بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما انه لا بد ان تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للعلول علة اخرى ايضا اذ كونها غير مطابقة لا بد منه في كل موطن من موطن حسن التعليل وبهذا علم ان ذكر كونها لا بد ان تكون غير مطابقة حيث تظهر علة اخرى فيه ايهام اختصاص هذا المعنى بما اذا ظهر غيرها وايهام ان الظاهرة تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقيق ما قررناه من جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة ان تكون من المشهورات الكاذبة كما لو قيل هذا متلخص لدور انه في الليل بالسلاح اه يعقوب (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو الطيب المتنبي (قوله ما به قتل اعاديه) مانافية اي ليس بالممدوح غيظ او خوف او جب قتل اعاديه لانه ليس طائعا للغيظ ولا تستفز العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلته اياها ولا خاشا من اعدائه لتكنه بسطوته منهم (قوله ولكن يتقى) اي ولكن جله على قتلهم انه يتقى اي يتجنب بقتلهم اخلاف الامر الذي ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم لقات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب اخلاف مرجو الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء الخ) اي قتل الملوك للاعداء وهذا علة لحدوف اي وانما قلنا ان الصفة هنا ظهرت لها علة اخرى لان الصفة المعللة هنا هي قتل الاعداء وقتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم (قوله وصفوا) اي خلوا المملكة عن منازعتهم لالما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته لتحقيق رجاء الراجين لكرمه تبعته على قتل الاعداء ومن جلة الراجين لكرمه الذئاب لانه عودها اطعامها لحوم الاعداء

(الاما ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومجبة صدق رجاء الراجين بعته على قتل اعدائه لما علم من انه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتله من الاعداء وهذا مع انه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانية) اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما يمكنه) كقوله يا واثيا حسنت فينا اسامته ونجى حذارك اي حذارى اياك (انساني) اي انسان صيني (من الفرق)

(قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي أطعمهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعداء وهي تحقيق ما رجاء الذئاب غير مطابقة لواقع (قوله وهذا) أي ما تضمنه البيت وهو اتقاؤه اخلاف ما رجوه الذئاب مع كونه وصفا للمدح بكمال الجود فيه من حيث أنه إذا لم يتوصل إليه إلا بالقتل ارتكبه وصف له بكمال الشجاعة أيضا حتى ظهرت للحيوانات العجم أي الغير الناطقة التي هي الذئاب ووصف له أيضا بأنه لا تستفره العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته إياها فلا يتبعها فيما تشتهي وأنه لا يخاف الأعداء لأنه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء (قوله التي أريد اثباتها) أي بالعلة (قوله أمّا ممكنة) أي في نفسها أي أنها مجزوم بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها (قوله كقوله) أي الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله يا واثيا) أي ياساعيا بالكلام بين الناس على وجه الإفساد (قوله حسنت فينا إساءته) صفة أواثيا والمراد بإساءته إفساده أي حسن عندنا ما قصدته من الإفساد لحسن إساءة الواشي هو الصفة المعللة الغير الثابتة وعللها بقوله نجاح حذارك الخ أي لاجل أن إساءتك أوجبت حذارى منك فلم ابك لثلاث شعير بما عندي ولما تركت البكاء نجاحا لئلا عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت إساءتك نجاحا لئلا عيني (قوله أي حذارى ابك) أشار بذلك إلى أن الأضافة في حذارك من اضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف وهو تارة يتعدى بنفسه كما في البيت وتارة يتعدى بمن فيقال حذارى منه يعني أن محبوب الشاعر كان متباعدا عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لفراق محبوبه خوفا من أن يشعر بذلك الواشي فيأتي له ويقول له كيف تبكي على فراقه وهو صفته كذا ويقول فيك كذا وكذا والحاصل أن الشاعر يقول إنما حسنت إساءة الواشي عندي لأنها أوجبت حذارى منه فلم ابك لثلاث شعير بما عندي ولما تركت البكاء نجاحا لئلا عيني من الفرق في الدموع فقد أوجبت إساءته نجاحا لئلا عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العمی (قوله فإن استحسن الخ) هذا علة لمحذوف أي وإنما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة لأن استحسن إساءة الواشي أمر ممكن لكنه غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) أي في ادعائه ووقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسن إساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في زعمه ولو لم يقع في الخارج وهو أن حذاره منه نجاحا لئلا عيني من الفرق فجاء انسان عينه من الفرق لحذاره علة لما ذكر من استحسن إساءة الواشي غير مطابقة لما في نفس الأمر وهي لطيفة كما لا يخفى فكان الاتيان بها من حسن التعليل (قوله خوفا منه) أي خوفا من الواشي أن يطلع عليه فيشعر بما عنده أن قلت أن صحة التمثيل بما ذكر متوقفة على أمرين عدم وقوع العلل وكون العلة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم لأن من ادعى أن إساءة الواشي

فإن استحسن إساءة الواشي يمكن لكن لما خالف (الشاعر) الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أي عقب الشاعر استحسن إساءة الواشي (بان حذاره منه) أي من الواشي (نجح إنسانه من الفرق في الدموع) أي حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته\* لما رأيت عليها محقد منطلق) من انطلق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فية الجوزاء خدمة المدح صفة غير ممكنة قصدا لثباتها كذا في الإيضاح وفيه بحث

حسنت عنده لغرض من الاغراض لا بعد كاذبا وحيثذ فالصفة المعللة على هذا ثابتة  
 والعلة التي هي نجاة انسانه من الفرق بترك البكاء لخوف الواشى لا يكذب مدعيها  
 لصحة وقوعها وحيثذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل وذلك  
 لانه لمطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم  
 قلت المعتاد ان حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فعدم وقوع الصفة  
 مبني على العادة وترك البكاء لخوف الواشى باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال به  
 حضر عادة سواء كان اشيا او غير واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية  
 لان احسن الشعر اكذبه ثبت المراد آه يعقوبى ( قوله او غير ممكنة ) عطف على قوله  
 اما ممكنة اى ان الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما مر واما غير ممكنة ادعى وقوعها وعلا  
 بعله تناسبها ( قوله كقوله ) اى الشاعر اى وهو المصنف فهذا البيت له وقد وجد بيتا  
 فارسيا فى هذا المعنى فترجه بالعربية بما ذكر وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد  
 او نظرا لعماء فانه للفارسى تأمل والجوزاء برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى  
 نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرادها بالجواهر حتى  
 يكون كعقد خالص من الدر وقوله عقد منطق بفتح الطاء اسم مفعول اى لما رأيت  
 عليها عقدا متطابقة اى مشدودا فى وسطها كالنطاق اى الحزام واعلم ان لوتقيد نفي  
 مدخولها شرطا وجوابا فشرطها نفي نية الخدمة وجوابها نفي رؤية نطلق الجوزاء  
 فتقيد لوتقيد هذين النفيين ثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء فخلص معنى البيت  
 ان الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية على خدمة ذلك الممدوح ومن اجل ذلك  
 انتطقت اى شددت النطاق تهبوا لخدمته فلم تؤخذه ما رأيت عليها نطاقا  
 شددت به وسطها ( قوله من انتطق ) اى مأخوذ منه وقوله اى شد النطاق اى المنطقة  
 بوسطه ( قوله غير ممكنة ) اى لان النية بمعنى العزم والارادة وانما يكون ذلك ممن له ادراك  
 بخلاف غيره كالجوزاء ( قوله قصد اثباتها ) اى بالعلة المناسبة لها وهى كونها منطقة  
 اى شادة النطاق فى وسطها ( قوله وفيه ) اى فيما قاله فى الايضاح بحث وحاصله ان اصل  
 لو ان يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها فاذا قلت لوجبتنى اكرمتك كان التركيب  
 مفيدا ان العلة فى عدم الاكرام عدم الجبى واذا قلت لولم تأتني لم اكرمتك كان التركيب  
 مفيدا ان العلة فى وجود الاكرام الاتيان وظاهر قول المصنف ان المعلول مضمون الشرط  
 والعلة فيه مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور المقرر فى لو ولو اجرى البيت على المقرر  
 فيها بان جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب  
 الاول وهو ما اذا كانت الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة فى العادة  
 وذلك لان المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت لان المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة  
 النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهى محسوسة

لان مفهوم هذا الكلام  
 هو ان نية الجوزاء خدمة  
 الممدوح علة لرؤية عقد  
 النطاق عليها اعنى لرؤية  
 حالة شبيهة بالنطاق المنطقة

ثابتة ونية الخدمة التي هي علته غير مطابقة وحيث أن ثابتة كالبيت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله \* لم يحك نائل السحاب وانما \* حث به فصيها الرخصاء \* من جهة أن كلا منهما علت فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحيث فلا يصح تمثيل المصنف به للقسمة الرابع (قوله لأن مفهوم هذا الكلام) أي الذي هو البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط (قوله خدمة الممدوح) مفعول المصدر وهو نية وقوله علة الخ خبر أن (قوله علة لرؤية عقد النطاق) أي لا أنه معلول له كما قال المصنف في الإيضاح بقى شيء وهو أنه لا يصح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح إنما يصح أن يعمل تلك النسبة الانتطاق الأهم إلا أن يجعل رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل (قوله كما يقال) أي كالمفهوم بما يقال فهو تنظير من جهة أن الأول علة والثاني معلول (قوله وهذه) أي رؤية عقد النطاق عليها أعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة وقوله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح أي وهي علة غير مطابقة للواقع (قوله وما قيل) أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعارض فيكون من الضرب الأول وحاصله أن يعمل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لأحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجزء غير ثابتة (قوله أنه) أي الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أي الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) هذا رد لما قيل بوجهين الأول مخالفته لما في الإيضاح والثاني أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف في الإيضاح) أي لأن كلامه صريح في أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لأن حديث انتطاق الجوزاء) الإضافة للبيان (قوله أعني الحالة الخ) أي وحل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه وهو هيئة أحاطة النجوم بالجزء إحالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له (قوله ثابت بل محسوس) أي فلا يكون من هذا الضرب (قوله والأقرب) أي في تخرج هذا البيت وحاصل ما ذكره الشارح أن لو هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط لأن الشرط علة في الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه على عدمه لأن وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم علته فالشاعر جعل الانتطاق دليلاً لنية خدمة الجوزاء الممدوح فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة والحاصل أن الشاعر كأنه ادعى دعوة وهي أن الجوزاء قصدوا خدمة الممدوح واستدل على ذلك بتدليل وهو لو لم يكن قصدوا الخدمة لما كانت منطوقة لكن كونها غير منطوقة باطل شاهدتها انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدوا الخدمة فيثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله أعني الاستدلال بانتفاء

كما يقال لو لم تجشئ لم أكرمك  
يعني أن علة الأكرام هي  
الجبى وهذا صفة ثابتة  
قصد تعليلها بنية خدمة  
الممدوح فيكون من  
الضرب الأول وهو الصفة  
الثابتة التي قصد علته وأما  
قيل أنه أراد أن الانتطاق  
صفة بمنفعة الثبوت للجزء  
وقد أثبتها الشاعر وعلها  
بنية خدمة الممدوح فهو مع  
أنه مخالف لصريح كلام  
المصنف في الإيضاح ليس  
بشيء لأن حديث انتطاق  
الجوزاء أعني الحالة  
الشبيهة بذلك ثابت بل  
محسوس والأقرب أن  
يجعل لو هنا مثلها في قوله  
تعالى لو كان فيهما آلهة إلا  
الله لقد ساءا أعني الاستدلال  
بانتفاء الثاني على انتفاء الأول  
فيكون الانتطاق علة كون  
نية الجوزاء خدمة الممدوح  
أي دليلاً عليه

الثاني) وهو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق وقوله على انتفاء الاول اى وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفي النى اثبات فصيح قول الشارح فيكون الانتطاق الخ (قوله فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه) اى كان انتفاء الفساد فى الآية دليل على انتفاء تعدد الآلهة كانتفاء الثاني دليل على انتفاء الاول وكذلك وجوده دليل على وجوده وان كان الاول حلة في وجود الثاني وذلك لان الثاني مسبب عن الاول ولازم له ووجود المسبب يدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم (قوله وعلة للعلم) اى بوجوده فاعلة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فالانتطاق وان كان معلولا ومسببا عن نية الخدمة في الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية اى دليلا عليه ويمكن حل كلام المصنف في الايضاح على هذا بان يقال قوله قصد اثباتها بالعلة وهى انتطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحيتذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من البحث تأمل وقوله مع انه اى ذلك الوصف وهو كون نية الجوزاء الخدمة والحاصل ان العلة المذكورة في الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده في نفسه كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك اذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما في الضم بين الاخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الغرض اثباتها والبيت المذكور هنا يصح ان يكون من الضرب الاول باعتبار ومن الرابع باعتبار فاذا جعلت نية خدمة الجوزاء للممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول وان جعلت الانتطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا ما سلمه المصنف (قوله ما بنى على الشك) اى علة اتى بها على وجه الشك بان يؤتى في الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك (قوله ولم يجعل منه) اى ولم يجعل ما بنى على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا به (قوله لان فيه) اى في حسن التعليل ادعاء اى لتحقيق العلة وقوله واصرارا اى على ادعاء التحقق وذلك لان العلة لما كانت غير مطابقة واتى بها لاظهار انها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التحقق (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو ابو تمام (قوله كان السحاب الغر) طلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لانه اسم جنس وهو المراد هابديل وصفه بالجمع وقيل انه جمع سخابة وعليه فوصفه بالجمع ظاهر (قوله جمع الاخر) الاخر فى الاصل الايض الجبهة والمراد هنا مطلق الايض اى كان السحاب الايض اى كثير المطر لان السحاب المطر اكثر ما يكون ابيض (قوله غين) اى دفن (قوله اى تحت الربا) اى المذكورة فى البيت قبله وهو قوله \* ربا تفت ربح الصبا بنسبهما \* الى المزن حتى جادها وهو هامع \*

وعلة للعلم مع انه وصف غير ممكن (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرار او الشك ينافيه (كقوله كان السحاب الغر) جمع الاغرو المراد السحاب الماطرة الغيرة الماء (غين تحتها) اى تحت الربا (حيثما ترقى) الاصل ترقا بالهمز فخففت اى ما يسكن لهن مدا مع علل على سيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها

الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وقوله شفعت من الشفاعة اى تشفعت  
 والنسيم يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى  
 السحاب الابيض وضمير جاذها للربا اى حتى جاد المزن عليها اى على تلك الربا والهامج  
 من المزن السائل بكثرة وقوله بعد ذلك كأن السحاب الغرهمى المزن فعدل فى البيت الثانى  
 عن التعبير بالضمير لبيان معنى المزن (قوله بالهمز) اى المضموم لانه فعل مضارع وقوله  
 فخففت اى الهمة للضرورة بقلها الفاعلى غير قياس لان الهمة التى تبدل الفاشرط  
 ابدالها قياسا سكونها والحاصل انه يقال رقى برفق كعلم يعلم بمعنى صعد ويقال رقا رقا  
 بالهمز بمعنى سكن وهو المراد هنا فلذا قال الشارح الاصل ترقا بالهمز الخ (قوله علل  
 على سبيل الشك نزول المطر من السحاب) اى على الربا وقوله بانها اى السحاب غيبت  
 اى دفنت حبيبا تحت الربا فكأن الربى قبره والسحاب تبكى فدموعها تهطل على ذلك  
 القبر والحاصل ان الشاعر يقول اظن او اشك ان السحاب غيبت حبيبا تحت الربا فن  
 اجل ذلك لاتقطع دموعها فكاؤها صفة عللت بدفن حبيب تحت الربا ولما اتى بكأن  
 افاد انه لم يحزم بان بكاءها لذلك التغيب فقد ظهر انه علل بكاءها على سبيل الشك  
 والظن بتغييرها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسميه نزول المطر بكاء من لطف التجوز  
 وبه حسن التعليل (قوله فهى) اى السحاب تبكى عليها اى تنزل دموعها على الربا  
 لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفریع) بالعين المهملة وهولفة جعل الشئ فرعا لغيره  
 (قوله ان ثبت لمتعلق امر حكم) اى ان ثبت امر محكوم به على شئ بينه وبين امر  
 آخر نسبة وتعلق بعد ان ثبت ذلك الحكم لنسب آخر لذلك الامر فالمتعلق فى الموضعين  
 يقطع اللام والمراد بالتعلق النسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به وقوله لمتعلق له  
 اى كائن له وآخر صفة لمتعلق فقههم من التعريف انه لا بد من متعلقين اى منسويين  
 لامر واحد كغلام زيد وابوه فزيد امر واحد وله متعلقان اى منسوبان احدهما غلامه  
 والاخر ابوه ولا بد من حكم واحد ثبت لاحد المتعلقين وهما الغلام والاب بعد اثباته  
 لاخر كأن يقال غلام زيد فرح قفرح ابوه فالفرح حكم اثبت لمتعلق زيد وهما غلامه  
 وابوه واثباته للثانى على وجه يشعر بتفريع الثانى على الاول (قوله على وجه يشعر  
 بالتفريع) يعنى انه لا بد ان يكون اثبات الحكم للتعليق الثانى على وجه يشعر بتفريعه  
 على اثباته للاول وذلك بان ثبت الحكم ثانيا للتعليق الثانى مع اداة ليست لمطلق الجمع  
 كأن يقال غلام زيد فرح كأن اباه فرح وغلام زيد راكب كأن اباه راكب  
 وعلم من هذا ان المراد بالتفريع التبعية فى الذكر والتعقيب الصورى من غير ان يكون  
 هناك اداة تفيد مطلق الجمع سواء كان بأداة تفريع ام لا وليس المراد ان يكون ذلك  
 الاثبات بأداة تفريع فقط والام يكن البيت الذى ذكره المصنف من هذا النوع  
 (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احترازا الخ) اى وانما اتى بهذا القيد لاجل

(ومنه) اى ومن المعنوى  
 (التفريع وهو ان يثبت  
 لمتعلق امر حكم بعد اثباته)  
 اى اثبات ذلك الحكم  
 (لمتعلق له آخر) على وجه  
 يشعر بالتفريع والتعقيب  
 احترازا عن نحو غلام زيد  
 راكب وابوه راكب  
 (كقوله احلامكم لسقام  
 الجمل شافية كما دماؤكم)  
 تشفى من الكلب) هو يفتح  
 اللام شبه جنون يحدث  
 للانسان من عض الكلب  
 الكلب ولا دواء له انجع  
 من شرب دم ملك كما قال  
 الحماسى: بناء مكارم واساة  
 كلم \* دماؤكم من الكلب  
 الشفاء.

الاحتراز عن غلام زيد راكب وابوه راكب ونحو غلام زيد فرح وابوه فرح لعدم  
التفريع في الاثبات للثاني وان اتحد الحكم فيهما لان الواو لطلق الجمع فاقبلها وما  
بعدها بيان في التقدم لكل والتأخر للآخر كذا قرر شيخنا العدوي هذا وفي بعض  
النسخ احتراز عن نحو غلام زيد راكب وابوه راكب وفيه نظر لان تفسير التفريع  
المذكور يستدعي اتحاد الحكم للمتعلقين وفي المثال المذكور حكمان مختلفان اثبتا لمتعلق  
امر فالاحتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه يشعر بالتفريع بل بما علم من اشتراط  
اتحاد الحكم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو الكعبت من فصيحة يملح بها آل البيت  
(قوله لسقام الجهل) يفتح السين اى لامراض الجمل وما فى قوله كادماكم زائدة  
لا تمنع الجار من العمل كافي قوله تعالى فيما رجحة من الله لنت لهم اى فبرجة فتكون الدماء  
هنا مجرورة بالكاف وما بعده اعنى جلة تشفى من الكلب فى موضع نصب على الحال  
ويجوز ان يكون الدماء مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف  
السابق على هذا البيت ان مدلول الكاف الذى هو الممدوحون وهم اهل البيت امر  
واحده متعلقان وهما الاحلام اى العقول النسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم اثبت  
لاحد متعلقه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق  
آخر وهو العقول ولا يضر فى اتحاد الحكم كون الشفاء فى احدهما مذـ وبالكاف  
وفى الآخر للجمل لاتحاد جنس الحكم (قوله هو) اى الكلب يفتح اللام (قوله شبه  
جنون) اى داء يشبه الجنون (قوله من عض الكلب الكلب) الاول بسكون اللام  
والثانى بكسرها والكلب الكلب فى الاصل كلب عقور بعض الناس وبأكل  
لحمهم فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذى هو داء يشبه الجنون فيصير ذلك الكلب  
بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء باذن الله تعالى (قوله ولا دواء له)  
اى لذلك الداء بعد ظهوره انجع اى انفع واكثر تأثيرا فيه من شرب دم ملك  
قيل بشرط كون ذلك الدم من اصبع من اصابع رجلاه السرى فتؤخذ منه قطرة على  
تمرّة وتطم للعضوض يجدد الشفاء باذن الله تعالى وقيل دم الملوك نافع لذلك الداء مطلقا  
اى من اى محل كان ولهذا كانت الحكماء توصى الجاهلين بحفظ دم الملوك لاجل مداواتهم  
هذا الداء به (قوله بناء مكارم) البناء بضم الباء جمع بان والاساءة بضم الهمزة جمع  
آس وهو اللبيب مأخوذ من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم  
الجراحات والجمع كلوم اى انتم الذين تبون المكارم وترفعون اساسها باظهارها  
وانتم الذين تأسون اى تطبون الكلام اى جراحات القلوب وجراحات الفاقة  
وغيرها وانتم الذين دماؤكم تشفى من الكلب لشرفكم وكونكم ملوكا (قوله وفرع  
على وصفهم بشفاء احلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب)  
قال الفسارى اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كايئبى عنه لفظ  
الوصف لا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم

لسقام الجهل اذ لا تفرغ بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه في قوله  
 كاد ماؤكم يدل على ان امر التفرغ على عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه به اصل  
 والمثبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد  
 التعليل كما قيل به في قوله تعالى واذكروه كما هديكم آه والحاصل ان المراد بتفرغ الثاني  
 على الاول كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة للثاني اى كالقدمة  
 والتوطئة له حتى ان الثاني في قصد التكلم لا يستقل عن ذكر الاول وليس المراد بتفرغه  
 عنه ترتبه عليه باعتبار الوجود الخارجى اذ لا تفرغ بينهما اصلا بهذا المعنى خلافا  
 لما فهمه بعضهم من ان المراد بتفرغ الثاني عن الاول كونه مرتبا عليه وتابعه في الوجود  
 ولو بحسب الادعاء فيدعى هنا ان شرف العقل كاف في ترتب الشفاء من الكلب عليه  
 فورد عليه ان الكاف للتشبيه والمثبه به هو الاصل التفرغ عنه والمثبه هو الفرع  
 وحينئذ فالتشبيه يدل على ان امر التفرغ على عكس ما ذكره الشارح فاجاب بان  
 في الكلام قلبا والاصل دماكم تشق من الكلب كان احلامكم لسقام الجهل شافية  
 وهذا كله تكلف لا داعي له (قوله وهو ضربان) فيه ان المناسب لقوله بعد ذكر  
 الضربين ومنه ضرب آخران يقول هنا هو ضربان الا ان يقال انه رأى ان الضربين  
 هما الاكثر والاشهر فلم يتعرض للاخر هنا (قوله افضلهما) اى احسنهما (قوله صفة  
 مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير الخ) اى وانما يستثنى صفة المدح من صفة الذم  
 بتقدير دخولها فيها اى بسبب تقدير التكلم ان صفة المدح المستثناة داخلة في صفة  
 الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير الدخول  
 على وجه الشك المفاد بالتعليل لان معنى الاستثناء كما يأتى ان يستثنى صفة المدح من صفة  
 الذم المنفية على تقدير اى فرض دخولها فيها ان كانت عينا هذا اذا كانت الباء على اصلها  
 السببية فلو جعلت بمعنى على وان المعنى وانما تستثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير  
 دخولها فيها لا فادت ان التقدير على وجه التعليل الموجب لكونه على وجه الشك  
 فلا يحتاج للتنبيه على المراد فافهم آه يعقوبى وانما كان ما ذكره من تأكيده المدح لان نفى  
 صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم في النفي عنه مدح وبما تقرر من ان الاستثناء  
 من النفي اثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم اثباتا للمدح فجاء فيه تأكيده المدح  
 وانما كان هذا التأكيده مشبها للذم وفي صورته لانه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر دخول  
 هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاثبات بهذا المستثنى لتمام التقدير وصح الاتصال  
 ذمالان العيب منى فاذا كان هذا عينا كان اثباتا للذم لكن وجد مدحا فهو في صورة  
 الذم وليس بدم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني  
 نسبة لذييان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب (قوله من قراع) بكسر القاف  
 بمعنى المضاربة والكاتب بالياء المثناة فوق جمع كتيبة وهى الجماعة المستعدة للقتال فقوله

تفرغ على وصفهم بشفاء  
 احلامهم من داء الجهل  
 وصفهم بشفاء دمائهم من  
 داء الكلب يعنى انهم ملوك  
 واشراف وارباب العقول  
 الراجحة ( ومنه ) اى  
 ومن المعنوى ( تأكيده  
 المدح بما يشبه الذم وهو  
 ضربان افضاهما ان يستثنى  
 من صفة ذم منفية عن الشيء  
 صفة مدح ) لذلك الشيء  
 ( بتقدير دخولها فيها ) اى  
 دخول صفة المدح في صفة  
 الذم ( كقوله ولا عيب فيهم  
 غير ان سيوفهم بهن فلول )  
 جمع فل وهو الكسر فى حد  
 السيف ( من قراع الكتائب )  
 اى مضاربة الجيوش ( اى  
 ان كان فلول السيف عيبا  
 فاثبت شيئا منه ) اى من العيب  
 ( على تقدير كونه منه ) اى  
 كون فلول السيف من العيب  
 ( وهو ) اى هذا التقدير  
 وهو كون الفلول من العيب  
 ( محال ) لانه كناية عن  
 كمال الشجاعة

لا عيب فيهم في لكل عيب ونفي كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفي كون سيوفهم مغلوله من مضاربة الكتاب على تقدير كونه عيبا ( قوله اي ان كان فلول السيف عيبا ) جواب الشرط محذوف اي ثبت العيب والافلا واما قوله فثبت شيئا منه فهذا كلام مستأنف بصيغة الماضي المبني للعلوم اي فقد اثبت الشاعر شيئا من العيب وهو فلول السيف على تقدير الخ وليس بصيغة المضارع على انه جواب الشرط لركاكة ذلك لفظا ومعنى ( قوله لانه كناية عن كمال الشجاعة ) اي ومحال ان يكون الشجاعة صفة دم وانما كان فلول السيوف كناية عن كمال الشجاعة لان فلول السيف انما يكون من المضاربة عند ملاقة الاقران في الحروب وذلك لازم لكمال الشجاعة فاطلق اسم للزوم واراد الملزوم ( قوله على هذا التقدير ) اي وهو كون الفلول من العيب ( قوله تعليق بالحال ) اي تعليق على محال في المعنى اي والمعلق على المحال محال وانما قال في المعنى لانه ليس في اللفظ تعليق فقوله لا عيب فيهم غيران سيوفهم الخ في معنى لا عيب فيهم اصلا الا الشجاعة ان كانت عيبا لكن كون الشجاعة عيبا محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا ( قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط ) اي ان مثل التعليق بالحال الواقع في البيت ما يقال لافعل كذا حتى يبيض القار اي الزفت وحتى يلج الجمل اي وحتى يدخل الجمل في سم الخياط اي في ثقب الابرة لانه في تاويل الاستثناء المعلق لان المعنى لافعله على وجه من الوجوه الا ان ثبت هذا الوجه وهو ان يبيض القار او يلج الجمل في سم الخياط وثبوت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال ( قوله والتأكيد فيه ) اي وتأكيده المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة دم منفية على تقدير دخولها فيها ( قوله من جهة انه ) اي اثبات المدح في هذا الضرب ( قوله كدعوى الشيء بيينة ) اي كاثبات المدعى بالبيينة اي الدليل وذلك لانه قد تقرر ان الاستدلال قد يكون بان يقال ان هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فان الخصم اذا سلم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه واذا كان نقيضه هو المدعى لزم اثباته بحجة التعليق بالحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لان التكلم علق ثبوت العيب الذي هو نقيض المدعى على كون المستثنى عيبا وكونه عيبا محال والمعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا فيلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب الذي هو المدعى ( قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء ) اي لا في كل الاستثناء لان الاصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي آهيس ( قوله على تقدير السكوت عنه ) اي عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجه عن الحكم الثابت للمستثنى منه ( قوله وذلك ) اي ويبان ذلك اي ويبان كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر في موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز ومن المعلوم ان المجاز بخلاف الاصل والاصل الحقيقة هذا وقد اشتهر

( فهو ) اي اثبات شيء من العيب على هذا التقدير ( في المعنى تعليق بالحال ) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط ( والتأكيد فيه ) اي في هذا الضرب ( من جهة انه كدعوى الشيء بيينة ) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب محقق ( و ) من جهة ( ان الاصل في ) مطلق ( الاستثناء هو ) الاتصال ( اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال

فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها  
يعنى المستثنى (بوهم اخراج  
شيء) وهو المستثنى (بما  
قبلها) اى ما قبل الاداة وهو  
المستثنى منه (فاذا اولها)  
اى الاداة (صفة مدح)  
وتحول الاستثناء من الاتصال  
الى الانقطاع (جاء التأكيـد)  
لما فيه من المدح على المدح  
والاشعار بانها لم يحد صفة  
ذم يستثنىها فاضطر الى  
استثناء صفة مدح وتحويل  
الاستثناء الى الانقطاع (و)  
الضرب (الثاني) من تأكيد  
المدح بما يشبه الذم (ان ثبت  
شيء صفة مدح وتعقب باداة  
استثناء) اى يذكر عقب  
اثبات صفة المدح لذلك  
الشيء اداة استثناء (تليها  
صفة مدح اخرى له) اى  
لذلك الشيء

فما بهم ان الاستثناء حقيقة في التصل مجاز في المنقطع وقد اختلف في المراد من ذلك فقيل  
قوله الاستثناء المنقطع مجاز يريدون به ان استعمال اداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز واما  
اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحا كما طلاقه على التصل وقيل بل المراد ان  
الاطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز ايضا (قوله فذكر اداته) الضمير في اداته راجع للاستثناء  
الا اننا قلنا ان المراد بالاستثناء اولا في قوله الاصل في الاستثناء الاتصال الاداة كانت  
الاضافة في اداته بانية او ان الضمير في اداته راجع للاستثناء بمعنى المستثنى منه على طريق  
الاستخدام وان قلنا ان المراد بالاستثناء اولا لفظ الاستثناء كان الضمير في اداته عائدا على اصل  
الاستثناء (قوله يعنى المستثنى) اى يعنى بما بعدها المستثنى (قوله بوهم) اى يقع في وهم السامع  
اى في ذهنه ان غرض التكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه قبلها ويريد اثباته حتى يحصل فهم  
اثبات شيء من العيب (قوله وتحويل الاستثناء الخ) المراد بتحويله من الاتصال الى الانقطاع  
ظهور ان المراد به الانقطاع فكانه قال فاذا اولى الاداة صفة مدح وظهر ان المراد بالاستثناء  
الانقطاع بعدما توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة (قوله لما فيه) اى لما في الاستثناء من المدح  
اى من زيادة المدح على المدح فالمدح الاول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم  
حيث قال لا عيب فيهم اذن المعلوم ان نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى في النفي عنه  
ذم مدح والمدح الثاني لمزيد اشعار الاستثناء لصفة المدح بانه لم يحد صفة ذم يستثنىها لان  
الاصل في الاثبات بالاداة بعد عموم النفي استثناء الاثبات من جنس النفي وهو الذم فلما اتى بالمدح  
بعد الاداة فهم منه انه طلب الاصل الذى ينبغي ارتكابه فلما لم يجد ذلك الاصل الذى هو  
استثناء الذم اضطر الى استثناء المدح وحول الاستثناء عن اصله الى الانقطاع (قوله  
فاضطر الخ) اى لاجل تميم الكلام والا كما الكلام غير مفيد لانه اذا قيل لا عيب فيهم غير  
لم يكن مفيدا (قوله وتعقب) اى تالت الصفة باداة الاستثناء (قوله تليها) اى تلى تلك  
الاداة وتأتى بعدها (قوله) اى كانت لذلك الشيء الموصوف بالاولى وظاهره سواء  
كانت الصفة الثانية مؤكدة للاولى ولو بطريق الزوم كما في المثال الاول او كانت غير  
ملائمة لها كما في قوله الآتى هو البدر الا انه البحر زائرا وذلك لان تأكيد المدح يحصل  
بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانيا ولو لم تكن ملائمة للاولى لحصول المدح بكل منهما  
(قوله بحونا) افصح العرب بيدانى من قریش) وجه تأكيد المدح في هذا ان اثبات  
الافصحية على جميع العرب تشر بكماله والاثبات باداة الاستثناء بعدها يشعر بانه ارید  
اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء اصله المخالفة فلما كان المأتى به كونه من قریش  
المستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قریش افصح العرب جاء التأكيـد وانما كان مدحا بما يشبه  
الذم لان اصل ما بعد الاداة مخالفتها لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل  
ان يكون ما بعدها سلب مدح وان كان ما قبلها سلب عيب كما في الضرب السابق

فلاصل فيما بعدها ان يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك اصل دلالة الاداة آه يعقوبى (قوله يد بمعنى غير) اعلم ان يد تستعمل اسماء بمعنى غير الاستثنائية فلا تكون مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا يكون الاستثناء بها متصلا بل منقطعا وتستعمل حرف تعليل بمعنى من اجل ومن الثاني قول الشاعر \* عمد افضلت ذاك يدانى \* احاف ان هلكت ان ترى \* اى تصوقى مأخوذ من الرنين وهو التصويت فقول الشارح يد بمعنى غير اى يد هنا في هذا الحديث بمعنى غير لان صحة التمثيل به مثبتة على ذلك واما على ما قاله ابن هشام في المعنى من ان يد في هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من اجل والمعنى انا افصح للعرب لاجل انى من قرئش فلا يكون المثال من هذا الباب ومعنى التعليل هنا ان له مدخلا في ذلك لانه علة تامة (قوله وهو) اى غير اداة استثناء اى يفيد كذلك لانه بمعنى (قوله واصل الاستثناء فيه الخ) هذا شروع في بيان ان هذا الضرب انما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الاول ليرتب على ذلك ان الضرب الاول افضل من هذا الضرب قبل الاول حذف قوله واصل ويقول والاستثناء فيه منقطع ايضا اذا لا معنى للاصل هنا يدل لهذا قول الشارح كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع ولم يقل كما ان الاصل في الاستثناء في الضرب الاول ان يكون منقطعا وفي عبد الحكيم قوله واصل الاستثناء فيه اى الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بان يكون ما قبلها صفة خاصة وما بعدها كذلك وفي تعبيره بالاصل اشارة الى انه قد يكون داخلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن او جمع كل كمال الا انه كريم واما في الضرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين انتهى وعلى هذا فالايضية راجعة للاستثناء فيه لالصالته (قوله ان يكون منقطعا) اما الانقطاع في الضرب الاول فلان محصله ان يستثنى من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه واما الانقطاع في الثاني فلانثناء العموم في المستثنى منه فيه (قوله وهذا) اى كون الاصل في الاستثناء في هذا الضرب الانقطاع لا ينافى كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال لان اصاله الانقطاع نظرا لخصوص هذا الضرب واصله الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء وهذا كما يقال الاصل في الحيوان ان يكون بصيرا او الاصل في العقب ان تكون عيما فالحكم على الحيوان باصاله البصر له لا ينافى الحكم على نوع منه بثبوت اصاله العمى له واذا علمت انه لانفاة بين كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وكون الاصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع تعلم انه لاتنا في بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في الضربين منقطعا اراد ان يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق ان الضرب

نحو (انما افصح العرب يدانى من قرئش) يد بمعنى غير وهو اداة استثناء (واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الاول اذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل

الاول يجوز فيه تقدير دخول مابعدادة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التي قبل الاداة ( قوله لم يقدر متصلا ) اي بل بقی على حاله من الانقطاع ( قوله اذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن الخ ) اي وانما هنا صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شيء فيها ( قوله الام من الوجه الثاني ) اي من الوجهين المذكورين في الضرب الاول ( قوله وهو ان ذكر الخ ) حاصله ان الخارج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة مدح اريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا ثبت بعد ذكره انه اريد اثباته له ايضا اشعر ذلك بانه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه فيجئ التأكيد ( قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا ) وهو غير ممكن في هذا لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخر فلا يتصور الاتصال فاذا قلنا لا عيب فيه الا الكرم ان كان عيبا افاد ان العيب منتف عن مدح كل ما فيه من الاوصاف اذا كان الكرم عيبا وهو محال بخلاف قولنا انا افصح الناس يداني من بنى فلان الفصحاء فلا معنى للتعليل فيه فان قلت ما المانع ان يقدر في المثال وشبهه الا ان يكون كوني من بنى فلان محلا بالفصاحة وثبت لي اخلال بها فيثبت يفيده التأكيد من الوجه الاول ايضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البلغاء والالصرح به يوما ما ولو قيل انا افصح الناس الا اني من بنى فلان ان كان محلا بالفصاحة كان ركيكا بخلاف التعليل بعد العموم كما مر آه يعقوب ( قوله افضل ) اي من الثاني لان التأكيد فيه من وجه واحد ( قوله ضرب آخر ) اي غير الضربين الاولين بالنظر للصورة التركيبية والافهوبعود للضرب الاول في المعنى لان المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ( قوله ان اؤتي بمستثنى ) اي كالايمان وقوله معمولا لفعل اي كنتم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا لتفرغ العامل الذي فيه معنى الذم السابق على الالعمل فيما بعدها وهو المستثنى الذي فيه معنى المدح ( قوله نحو وماتنقم منا الخ ) اي نحو قوله تعالى حكاية عن سمرة فرعون ( قوله اي ماتعيب منا ) الخطاب لفرعون اي ماتعيب منا يفرعون شيئا او اصلا الاصل الخ ( قوله وهو الايمان ) اي وكون الايمان اصل المناقب وقاعدة النجاة والشرف الديني والآخرى مما لا يخالف فيه عاقل فلا يضر كون فرعون يعتقد عيبا بالنسبة لكفره فقد اتى في هذا المثال باداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الايمان والفعل المنفي فيه معنى الذم لانه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا لكنه ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فينا قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة اذ التقدير ماتعيب شيئا فينا الا الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدد ادليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ماتعيب فينا امرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس

في مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهة انه كدعوى الشيء بينة لانه مبني على التعليق بالمال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (افضل ومنه) اي ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو يؤتي بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو ماتنقم منا الا ان آتينا بآيات ربنا) اي ماتعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نعم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين

بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما تكرت من افعال زيد الامواضلة فلان  
ولست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب ام لا وليس  
من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا اكده مدحا هو في العيب  
وانما استثنى امرا مسلما للدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كإزعجه المخاطب ام لا بخلاف  
قولنا لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير ان ميو فهم الخ  
فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الاول من التأكيد بالوجهين  
وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشيء بالبيئة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده  
فاستثنى المدح وهو ظاهر آه يعقوبى ( قوله والمفاخر ) تفسير ( قوله يقال نعم منه ) بانه  
ضرب وفهم والاول اكثر ومنه الآية ( قوله اذا عابه ) اى في شيء وقوله وكرهه  
اى لاجل ذلك الشيء ( قوله من وجهين ) ليقال الوجه الاول مبنى على التعليق  
بالحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان اجابتهم  
عليه قد وقعت بالفعل لاننا نقول اجابته لهم عليه لا تقتضى كونه عيبا في نفسه ولا يخرجه  
ذلك عن كونها حقا لانها باطلة قطعاً بمنتهى العقل السليم آه يس ( قوله المفهوم من  
لفظ لكن ) اى الدال عليه لفظ لكن ( قوله في هذا الباب ) لم يقل فيه لئلا يتوهم عود  
الضمير للضرب الاخير خاصة ( قوله كالاستثناء ) اى في افادة المراد وهو تأكيد  
الشيء بما يشبه نقيضه وحينئذ فيراد بالاستثناء المذكور في تعريف الضربين ما يسم  
الاستدراك وانما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب لانهما من واد واحد  
اذ كل منهما لاجرا ما هو بسدد الدخول وهما او حقيقة فانك اذا قلت  
في الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لاجرا ما يتوهم ثبوته من الشجاعة  
لان الشجاعة تلائم الكرم كما انك اذا قلت في الاستثناء جاء القوم الازيدا فهو لاجرا ما  
ماوهم من عموم الناس دخوله وان كان الايهام في الاول بطريق الملامة وفي الثاني  
بطريق الدلالة التى هى اقوى فاذا اتى بصفة مدح ثم اتى بعداواة الاستدراك بصفة  
مدح اخرى اشعر الكلام بان المنكلم لم يجد حالا يستدركه على الصفة الاولى غير ملائم لها  
الذى هو الاصل فأتى بصفة مدح مستدركة على الاولى فيجئ التأكيد كما تقدم  
في الضرب الثاني من الاستثناء ( قوله كما في قوله ) اى الشاعر وهو ابو الفضل بدع الزمان  
المهداني في مدح خلف بن اجد المجستاني ( قوله هو البدر ) اى من جهة الرفة  
والشرف ( قوله زائرا ) اى حاله كونه زائرا اى مرتفعا من تلاطم الامواج وقوله  
الا انه البحر اى من جهة الكرم ( قوله سوى انه الضمragam ) اى الاسد من جهة الشجاعة  
والقوة ( قوله لكنه الويل ) جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا  
في الكرم عن كونه وبلافيه لان الويلية تقتضى وجود العطاء بالفعل والبحرية تقتضى  
التهؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الويلية

قوله من عموم الناس هكذا  
في النسخ لعل الاوفق  
بالمثال قبله ان يقول من عموم  
القوم قدبر ( مصححه )  
( والاستدراك ) المفهوم  
من لفظ لكن ( في هذا الباب )  
اى باب تأكيد المدح بما يشبه  
الذم ( كالاستثناء ) كما في قوله  
هو البدر الا انه البحر  
زائرا سوى انه الضم  
غام لكنه الويل ) ( قوله  
الاوسوى استثناء مثل  
يداني من قريش وقوله  
ليكنه استدراك يفيد فائدة  
الاستثناء في هذا الضم  
لان الا في الاستثناء النقطع  
يعنى لكن ( ومنه ) اى ومن  
العموى ( تأكيد الذم بما يشبه  
المدح وهو ضربان احدهما  
ان يستثنى من صفة مدح  
منفية عن الشيء صفة ذم  
بتقدير دخولها ) اى صفة  
الذم ( فيها ) اى في صفة  
المدح ( كقولك فلان لاخير  
فيه الا انه يسى الى من  
احسن اليه

كالفعل فلم يكف بالاول عن الثاني ( قوله فقوله الاوسى الخ ) اى فقوله الا انه البحر  
وقوله سوى انه الضرعام مثل يدانى من قريش من جهة ان كلاما من الضرب الثانى  
لانه اثبت اولا صفة مدح وعقبها باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى الا ان الصفة  
الاخرى في البيت قد تعددت ( قوله في هذا الضرب ) اى ضرب يدانى من قريش  
وهو الضرب الثانى والحاصل ان الاستثنائين والاستدراك المذكور كل منهما في هذا  
البيت من قبيل يدانى من قريش وهو الضرب الثانى والتأكيد فيه من الوجه الثانى  
فقط ومثال الاستدراك الذى كالاستثناء في الضرب الاول ولا عيب فيهم لكن سيوفهم  
بهن فلول من قراع الكتائب ( قوله صفة ذم ) اى ثابتة لذلك الشئ ( قوله بتقدير )  
اى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم ان نفي صفة المدح ذم فاذا اثبت صفة  
ذم بعد هذا النفي الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل  
فيما بعد الامتخاف لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل ( قوله فلان لاخير  
فيه الا انه يسي الى من احسن اليه ) اى انه انتفت عنه صفات الخير الا هذه الصفة  
وهى الاساءة للمحسن اليه ان كانت خيرا لكنها ليست خيرا وحينئذ فلاخير فيه اصلا  
ويجرى في هذا ما جرى في الضرب الاول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من  
وجهين وذلك لانه كدعوى الشئ بينة وهو هنا نفي الخيرية عنه بالمرء وذلك لتعليق  
وجود الخيرية في فلان على الحال وهو كون الاساءة للمحسن اليه خيرا المبنى ذلك على  
تقدير الاتصال في الاستثناء ولان الكلام من جهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال  
يشعر بان المتكلم طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلما لم يجد استثنى  
دما فجاء فيه ذم على ذم قال السبكي في عروس الافراح في هذا المثال نظر لان الاصل  
في الاستثناء الاتصال فلا بد ان يكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة والحاصل  
المستثنى منها والاساءة لمن احسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخير وعلاقة المضادة  
هنا بعيدة الاعتبار فينبغي ان يمثل بما صورته صورة احسان كقولك فلان لاخير فيه  
الا انه يتصدق بما يسرقه آه يس ( قوله وتعقب ) اى تلك الصفة وقوله تليها اى تلى  
تلك الاداة وقوله له اى كائنة لذلك الشئ الموصوف بالصفة الاولى ( قوله والثانى من  
وجه واحد ) اى لان كونه كدعوى الشئ بالينة لا يأتى هنا لانه يتوقف على التعليق  
بالحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء وهو لا يأتى هنا لان المستثنى منه هنا صفة  
خاصة لا يمكن دخول شئ فيها وحينئذ فالضرب الثانى انما يفيد التأكيد من جهة ان  
الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانقطاع يشعر بان  
المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجد فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم ( قوله  
وتحقيقهما ) اى وتحقيق وجه افادتهما للتأكيد ( قوله على قياس مامر ) اى يجرى  
على الاعتبار والنظر فيما مر من تأكيد المدح بما يشبه الذم ( قوله وهو المدح بشئ )

وتانيهما ان يثبت للشئ  
صفة ذم وتعقب باداة  
استثناء تليها صفة ذم  
اخرى له كقولك فلان  
فاسق الا انه جاهل )  
فالضرب الاول يفيد  
التأكيد من وجهين  
والثانى من وجه واحد  
( وتحققهما على قياس  
مامر ) في تأكيد المدح بما  
يشبه الذم ( ومنه ) اى  
ومن المعنوى ( الاستبعاد  
وهو المدح بشئ على  
وجه يستبع المدح بشئ  
آخر كقولك نهبت من  
الاعمار ما لو حوت به \*  
لهنت الدنيا بانك خالد \*  
مدحه بالنهاية في الشجاعة )  
حيث جعل قتلاه بحيث  
يخلد وارث اعمارهم

اي كالتهاية في الشجاعة وقوله يستتبع اي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر اي ككونه  
 سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله يستتبع المدح بشئ آخر) اي يبعه اي يلزمه المدح  
 بشئ آخر (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو الطيب المتنبي (قوله نهبت من الاعمار)  
 اي اخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله مالو حوته) اي اعمار الوحوشها  
 وضممتها الى عمره وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين ان القاتل قطع على المقتول  
 اجله ولو تركه لعاش فاذا جمع ما بقى من اعمار قتلاه الى عمره لكان خالدا الى آخر الدنيا  
 ومذهب اهل السنة انه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء اجله (قوله لهنت الدنيا  
 بآثك خالد) اي لقبل الدنيا هيثا لك بسبب انك خالد فيها اي لهني اهلها بسبب  
 خلوده (قوله مدحه بالنهاية الخ) اي لان اغتيال النفوس واخذها قهرا انما يكون  
 بالشجاعة ولما وصف اعمار تلك النفوس بانها لو ضمت لنا هبها كانت خلودا دل ذلك  
 على كمال شجاعته (قوله حيث جعل) اي لانه جعل قتلاه بحيث يتخلد في الدنيا وارث  
 اعمارهم لكثرتهم ولا شك ان اغتيال النفوس الكثيرة التي لو اجتمعت اعمارها لنا هبها  
 لكان بها خالدا انما يكون لكمال شجاعته وتناهب فيها فدحه بالنهاية في الشجاعة  
 مدلول الكلام بالقصد الاول واما كونه سببا لصلاح الدنيا فتابع له (قوله على وجه)  
 اي وهو كون الدنيا تهنا بخلوده والحاصل ان الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة  
 وجعل خلوده تهنا به الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو  
 تهنة الدنيا بخلوده مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن  
 نظامها لان المراد تهنة الدنيا تهنة اهلها فلم يكن لهذا المدح فائدة لاهل  
 الدنيا ما هنوا ببقائه اذ لا تهنة لاحد بشئ لا فائدة له فيه فقول الشارح اذ لا تهنة  
 الخ علة لمحذوف قد علمته (قوله قال على الخ) اشار الشارح بهذا الى ان استخراج  
 الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره  
 بل هو ناقل لذلك عن غيره فقيه اشارة للاعتراض على المصنف والرعي بفتح  
 الزاء والباء نسبة لربيعة (قوله وجهان آخران) اي غير الاستنباع مدلول لان ذلك  
 البيت بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم (قوله انه نهبت الاعمار دون الاموال)  
 اي وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمة وان همته انما تتعلق بعالى الامور لان الذي يميل  
 للمال انما هو الهمة الدنية والاموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالمدول عن  
 الاموال الى الاعمار انما هو لعلو الهمة وذلك مما مدح به وقوله انه نهبت الخ اي مفاد  
 انه نهبت الخ وهو علو الهمة (قوله وذلك) اي نفي نهبت الاموال مفهوم من تخصيص  
 الاعمار بالذكر والاعتراض عن الاموال لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي الحصر  
 (قوله مع ان النهب بها) اي مع ان تعلق النهب بالاعمار البق بالمدح (قوله وهم) اي  
 البلاغي يعتبرون ذلك اي التخصيص والاعتراض من حيث ما يفهم منه (قوله في المحاورات)

(على وجه استتبع مدحه)  
 بكونه سببا لصلاح الدنيا  
 ونظامها) اذ لا تهنة لاحد  
 بشئ لا فائدة له فيه قال  
 صلى بن عيسى الرعي  
 (وفيه) اي في البيت  
 وجهان آخران من المدح  
 واحدهما (انه نهبت الاعمار  
 دون الاموال) كما هو  
 مقتضى علو الهمة وذلك  
 مفهوم من تخصيص الاعمار  
 بالذكر والاعتراض عن  
 الاموال مع ان النهب بها  
 البق وهم يعتبرون ذلك  
 في المحاورات والخطابات  
 وان لم يعتبره ائمة الاصول

اي الخصائص وقوله والخطايات اي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) اي التخصيص المذكور ائمة الاصول اي اكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج واعتبره الدقاق والصير في من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجورور فقط اي الاعمال اما اذا نظر لمجموع الجار والمجورور فهو قيد وائمة الاصول يعتبرون مفهومه آه يس (قوله انه لم يكن ظالما في قتلهم) اي لان الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بهلاكه ومعلوم ان كونه غير ظالم مدح فهم من التهنة لاستزمامها اياه فالمدح الاول لازم للمعنى الذي جعل اصلا وهو النهاية في الشجاعة والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستبعا بالفتح وهو كونه سببا لصلاح الدنيا (قوله يقال) اي لغة ادج الشيء في ثوبه اذا لفه فيه اي ادخله فيه وهو في اللغة الادخال مطلقا (قوله وهو) اي اصطلاحا (قوله ان يضمن كلام) اي ان يحمل التكلم الكلام الذي سبق لمعنى متضمنا لمعنى آخر فالمعنى الآخر ملفوف في الكلام فقوله يضمن على صيغة المبني للفعول والتائب عن الفاعل هو كلام وقوله سبق لمعنى نعمت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد ان رفع به المفعول الاول بالنيابة (قوله معنى آخر) اراد به الجنس اعم من ان يكون احدا كما في البيت المذكور في المتن او اكثر كما في قول ابن نباتة \* ولا بد لي من جهلة في وصاله \* فن لي بخل اودع الحلم عنده \*

يريدان وصاله لا يتيسر له الابتك الوفا و مداراة رقائه وملازمة عتبه والرضى بالطرد والشم وغيرهما من افعال الجاهل والخل بالكسر الخليل فقد ادج في الغزل وهو الكلام الواقع من المحب في شان المحبوب الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يودعه حله وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن اي ابداع الحلم عنده وقذبه بقوله اودع الحلم عنده على انه لم يعزم على مفارقة الحلم على سبيل الدوام بل في بعض الحالات اعنى حالة وصال المحبوب الموقوف على الجهل وذلك لانه لما كان شانه ان يفعل افعال الجهال وكان مريدا لوصاله عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حله اودعه اياه فان الودائع ترد آخر الامر واعلم ان المعنى الآخر وهو التضمن المدح يجب ان لا يكون مصرح به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله والا لم يكن ذلك من الادماج فاقبل في قوله

\* ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا \* واسعفا فحين نحب ونكرم \*

\* فقلت نعماك له فيهم اتعما \* ودع امرنا ان المهم المقدم \*

ان هذا الكلام مسوق للتهنة بالوزارة لبعض الوزراء وان الدهر اسعفا تلك الوزارة وان الشاعر يحبها وضمن ذلك التشكى من الدهر في عدم اسعافه هو في نفسه فكانت الشكاية فيه ادماجا فهو سهو لانه صرح اولا بالشكاية حيث قال ابى دهرنا اسعافنا

(و) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) والا لما كان الدنيا سرور بخلوده (ومنه) اي ومن المعنوى الادماج يقال ادج الشيء في ثوبه اذا لفه فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا كان او غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد استند الى المفعول الاول (فهو) لتحموله المدح وغيره (اعم من الاستبعا) لاختصاصه بالمدح (كقوله اقلب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني) كما في اعدبها على الدهر الذنوب

في نفوسنا فكيف تكون مدحجة بل لوقيل ان هذا الكلام مسوق للشكاية والتهنئة  
مدحجة كان اقرب ولاينا في هذا كون المقصود بالذات هو التهنئة لان القصد الذاتي  
لاينا في افادة ذلك المقصود بطريق الادماج بان يؤتى به بعد التصريح بغيره وقول  
الشاعر اتما اي اتم ما ابتدأته من التعمي اي الانعام وارك امرنا فان امرهم مهم  
والمهم مقدم (قوله وقد اسند) اي يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر  
تعريف الاستنباع اما لوقيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا للتخصيص  
كان مساويا للادماج قاله عبد الحكيم (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو الطيب  
النبتي (قوله اقلب فيه اجفاني) عبر بالمضارع لدلالته على تكرار قلب الاجفان ليلا  
وهو دليل على السهر والاجفان جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل  
(قوله كاني) اي في حالة تقلبها اعد بها اي بالاجفان من جهة حركتها فجعل  
اجفانه كالسجة حيث يعد بها ذنوب الدهر فكان كل حركة ذنب وقوله الذنوب اي  
ذنوب الدهر التي فعلها معه من تفرقه بينه وبين الاحبة مثلا ومن عدم استقامة الحال  
لاذنوبه التي فعلها في الدهر اذلا معنى لعددها على الدهر وكان هنا تحتل الشك اي كثر  
تقلب الاجفان في ذلك الليل كثرة اوجبت لي الشك في اني اعدتها على الدهر ذنوبه  
وتحتل التشبيه اي شبه نفسي في حالة التقلب بنفي في حالة عد الذنوب (قوله فانه  
ضمن الخ) اي وانما كان في هذا البيت ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل بالطول  
اي المأخوذ من قوله اقلب فيه اجفاني لانه يدل على كثرة تقلب الاجفان وهو يدل  
على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذي سبقه الكلام اولا  
(قوله الشكاية) اي المأخوذة من قوله كاني اعدتها الخ وهو مفعول ضمن وتلك الشكاية  
بها حصل الادماج لانها معنى تضمنه المعنى الذي سبق اولاع عدم التصريح بها وعدم  
اشعار الكلام بانه مسوق لاجلها (قوله وهو ايراد الكلام) اي الايتان به (قوله محتملا  
لوجهين) اي على حد سواء اذ لو كان احدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها  
(قوله اي متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالدح والذم) اي وكالسب والدعاء  
(قوله ولا يكتفي مجرد احتمال معنيين متبايرين) اي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض  
عليه اي فلو قيل رأيت العين في موضع فانه يحتمل على سواء ان يراد العين الجارية  
وهي الذهب والفضة وليس من التوجيه لان المعنيين متبايران ولا تضاد بينهما  
لجواز اجتماعهما (قوله كقول من قال لاعور) اي خياط يسمى عمراو ذلك القائل هو  
بشار بن برد وقوله \* ليت عينه سواء بمنزيت وصدره خاطلي عمرو قباء \* وهذا البيت  
من مجزوء الرمل وبعده \* فاسأل الناس جميعا \* امدح ام هجم \* روى ان بشارا  
اعطى خياط اعور اسمه عمرو ثوبا ليخطه له فقال له الخياط لا يخطه بحيث لا يعلم  
اقباء هو ام غيره فقال له بشار لن فطت ذلك لأقولن فيك شعر الا يدرى اهجم ام غيره

فانه ضمن وصف الليل  
بالطول الشكاية من  
الدهر ومنه (اي ومن  
المعنوي) (التوجيه)  
ويسمى محتمل للضدين  
(وهو ايراد الكلام  
محتملا لوجهين مختلفين)  
اي متباينين متضادين  
كالدح والذم مثلا  
ولا يكتفي مجرد احتمال  
معنيين متبايرين (كقول  
من قال لاعور ليت  
عينه سواء) (يحتمل  
تمنى صحة العين العوراء  
فيكون دعاؤه والعكس  
فيكون دعاؤه عليه

فما خاط له الخياط ذلك الثوب قال بشار ما ذكر من اليقين فان قلت الظاهر ان الشاعر اراد المدح لانه باراء خياطة وهي من الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان وحينئذ فلا يتجه عدة من التوجيه قلته اراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر للقرينة على ان كون الشعر في مقابلة الخياطة لايعين كون الشاعر اراد المدح لاحتمال ان يكون افسد الخياطة بالابرة فدعا عليه وسمى الدعاء من مدحها وهجاء نظرا لكون المدح له يستحق ان يمدح بموجب الدعاء له والدعوى عليه يستحق ان يذم ويهجي بموجب الدعاء عليه (قوله لان احد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد) اي وهو المراد من اللفظ كما في يد الله فوق ايديهم فان المتبادر من اليد الجارحة والمراد منها القدرة وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ (قوله لما ذكر السكاكي) اي وانما قلنا ان احد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر الخ (قوله من قبيل التورية والابهام) العطف مرادف اي ومعلوم ان التورية التي هي الابهام انما تتصور في معنى قريب وبعيد كما تقدم (قوله ويجوز ان يكون وجه المفارقة) اي بين التوجيه والتشابهات وهذا وجه آخر للفرق وقوله ان المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما اي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة اي بخلاف التوجيه فانه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامة البقوي بعد ان ذكر جميع كلام الشارح وفي هذا الكلام خط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح ان تكون التشابهات من التوجيه بوجه مع كون احد المعنيين في التشابهات بعيدا هو الزاد كما في قوله تعالى والسماء بيناها ياد والرحن على العرش استوى فالعنى المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وايضا قد ذكر السكاكي نفسه ان التشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وقد ذكر بعد ان اكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى ان الذى يكون توجيهها من التشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض التشابهات يحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرفة لانهما منه باعتبار فقط وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذى يراد به الجلد) اي وهو ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والبساطة ويقصد به امر صحيح في الحقيقة والفرق بينه وبين التهكم ان التهكم ظاهره جد وباطنه هزل وهذا بعكسه وهو واقع في كلامهم كثيرا كقول الامام مالك لبعض تلامذته حين سألته اتعرف بيت قدامى وقد كان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباتة

\* سليت محاسنك الغزال صفاته \* حتى تحب كل طلي فيكا \*

\* لك جديده ولحاظه ونفاره \* وكذا نظير قرونه لايسكا \*

والجلد بكسر الجيم ضد الهزل الذى هو اللهو واللعب (قوله كقوله) اي الشاعر وهو

قال (السكاكى ومنه) اي ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفرقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان احد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من ان اكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام ويجوز ان يكون وجه المفارقة هو ان المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) اي ومن المعنوى (الهزل الذى يراد به الجلد

ابو نواس (قوله اذا ما نجي الخ) اي قولك للجمي وقت فساخرته بحضورك لا تفخر  
وقل لي كيف اكل الضب هرل ظاهر لكك تريد به الجد وهو ذم التجمي باكله الضب  
وانه لا مفخرة مع ارتكابه اكل الضب الذي يافه اشراف الناس وعلم من هذا ان  
الهزلية باعتبار استعمال الكلام والجديفة باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة (قوله  
عد من ذا) اي جاوز هذا الاقتحار بتركه وحدثنا عن اكل الضب تأكله على اي حالة  
فعد امر من عدى بمعنى يجاوز (قوله وهو كاسماء الخ) كان الظاهر ان يقول  
وهو ماسماء السكاكي الخ الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه يسمى بتجاهل العارف ومن  
حيث انه يسمى بالسوق فراد كاف التشبيه او الكاف بمعنى على اي وهو سوق المعلوم  
الخ بناء على ماسماء السكاكي به (قوله مساق غيره) مصدر مبي بمعنى السوق اي سوق  
المعلوم سوقا كسوق غيره بان يعبر عنه بما يدل في الاصل على انه غير معلوم (قوله لستة)  
متعلق بتجاهل وكان حقه ان يقدمه على قوله وهو كاسماء الخ الا انه اخره ليكون بيان  
النكات متصلا به فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لالتكنة كان يقال ازيد قائم لا  
حيث يعلم انه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء (قوله لاحب تسميته) اي سوق  
المعلوم الخ (قوله لوروده في كلام الله تعالى) اي كما في قوله تعالى وماتك بيمينك  
ياموسى اي وتسمية الكلام المنسوب لله تعالى بتجاهل العارف فيه اساءة ادب بخلاف  
تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فانه اقرب الى الادب من الاولى وان كان الغير فيها  
عبارة عن المجهول لكن دلالة استلعمومه (قوله في قول الخارجية) هي ليلي بنت  
طريف ترى اخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية وبعد البيت المذكور

\* فتي لا يريد العزلا من التسقي \* ولا الرزق الا من قنا وسيف \*

(قوله الخابور هو نهر من ديار بكر) اي في ديار بكر بنت على حاقبه اشجار وشجر  
الخابور نوع من ذلك الشجر النابت على حافتي ذلك النهر والمراد بذكر الذي اضيفت له  
تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية (قوله مالك مورقا) اي اي شيء ثبت لك  
في حال كونك مورقا اي يخرج اوراقك ناضرا اذا بلا فورقا حال من الكاف في لك والعامل  
فيه معنى الفعل (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اي فهم تعلم ان الشجر لا يجزع  
لان الجزع لا يكون الا من العاقل فجاءت فظهرت انه من ذوى العقل وانه يجزع  
عليه جزعا يوجب ذبوله وانه لا يخرج ورقه فلما اوراق وبخته على اخراج الورق  
واظهرت انها حينئذ تشك في جزعه واذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فاحرى  
غيره فالتجاهل هنا المؤدى لتزليل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الارق  
ووسيلة الى التنبيه على ان ما اثره بلغت الى حيث تعلم بها الجمادات ولو انت تلك القالة  
بما يدل على ان الشجر لا يعلم بان طريف وانه من جملة الجمادات لما حسن التوبيخ ولما اوضح  
ظهور المآثر حتى للجمادات فانهم آه يعقوب (قوله لقوله) اي الشاعر وهو البصري

كقوله اذا ما نجي اناك  
مفاخر اقل عد من ذا  
كيف اكل الضب \* ومنه  
اي ومن المعنوي (تجاهل  
العارف وهو كاسماء  
السكاكي سوق المعلوم  
مساق غيره لنتنة) وقال  
لاحب تسميته بالتجاهل  
لوروده في كلام الله تعالى  
(كالتوبيخ في قول الخار  
جيت اياشجر الخابور) هو  
نهر من ديار بكر (مالك  
مورقا) اي ناضرا  
ذاورق (كأنك لم تجزع على  
ابن طريف والمبالغة في  
المدح كقوله

المع برق سرى ام ضوء  
مصباح \* ام ابتسامها  
بالنظر الضاحي \* اي  
الظاهر (او) البالغة (في  
الذم كقوله

( قوله سرى ) اى ظهر بالليل وهو صفة لبرق ( قوله ام ابتسامتها ) اى ام ضوه اسنانها عند ابتسامها ( قوله بالنظر ) الباء بمعنى فى و اراد بالنظر المحل الذى ينظر وهو الوجه فهو يفتح الطاء والضاحى هو الظاهر من ضحا الطريق اذا ظهر فالشاعر يعلم انه ليس ثم الا ابتسامها لكنه تجاهل و اظهر انه التبس عليه الامر فليرد هل هذا اللعان ٢ المشاهد من اسنانها عند الابتسام لمع برق سرى ام هو ضوه مصباح ام هو ضوه ابتسامها الكائن من منظرها الضاحى وهذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للبالغة فى مدحها وانها بلغت الى حيث يحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها ( قوله كقوله ) اى الشاعر وهو زهير بن ابى سلى وبعد البيت المذكور \* فن فى كفه منهم خضاب \* كن فى كفه منهم قباء \*

( قوله وسوف اخال ادرى ) المعنى واظن انى سادرى واعلم بحالهم حاصله فحذف مفعولى اخال وسوف محلها بعد اخال وهذه الجملة اعتراضية بين ادرى ومعموله وهو قوله اقوم آل حصن الخ وكونها بالواو يدل على ان الاعتراض قديكون بالواو ( قوله وهو القياس ) اى فى حرف المضارعة الداخلة على الثانى ( قوله اقوم آل حصن ام نساء ) هذا محل الشاهد فهو يعلم ان آل حصن رجال لكنه تجاهل و اظهر انه التبس عليه امرهم فى الحال وان كان سيعلم فى المستقبل فليرد هل هم رجال ام نساء وهذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للبالغة فى ذمهم من حيث انهم يلتبسون بالنساء فى قلة نعمهم وضعف قائدهم ( قوله فيه دلالة الخ ) اى حيث قابل بين النساء والقوم فحادثته بينهم تدل على ان القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لغة ويدل له قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن قال العصام وفيه انه يجوز مقابلة المجتمع من الرجال والنساء بالنساء المصرفة فالحق ان القوم اسم لمجموع الرجال والنساء بدليل انا ارسلنا نوحا الى قوله فتأمل ( قوله والتدهش ) عطف تفسير اى ذهاب العقل ( قوله فى قوله ) اى الشاعر وهو الحسين بن عبد الله العرجى ( قوله وهو ) اى القاع المستوى من الارض اى الارض المستوية و اضافة الظنيات اليه لكونها فيه وقوله بالله قسم استعطاف للظنيات المناديات لتعجبه ( قوله ليلاي مكن الخ ) اى ليلى المنسوبة الى مكن اى فهو يعلم ان ليلى من البشر فتجاهل و اظهر انه اذهته الحب حتى لا يدري هل هى من الظنيات الوجسية ام من البشر فلذلك سأل الظنيات عن حالها ( قوله وفى اضافة ليلى الخ ) اى ان الإضافة فيها استلذاذ أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار فما نكتته ( قوله وهذا ) اى ما ذكره المصنف من النكات انموذج اى نبذة قليلة ( قوله وهى أكثر من ان يضبطها القلم ) اى من ذى ان يضبطها القلم اى وهى أكثر من النكات الموصوفة بضبط القلم لها وحيث فلا تدخل

وما ادرى وسوف اخال  
ادرى \* اى اظن وكسر  
همزة التكلم فيه هو الا  
فصح وبنواستقول اخال  
بالفتح وهو القياس ( اقوم  
آل حصن ام نساء ) فيه دلالة  
على ان القوم هم الرجال  
خاصة ( والتدله ) اى و  
كالتعبير والتدهش ( فى الحب  
فى قوله بالله يا ظنيات القاع )  
وهو المستوى من الارض  
( قلن لنا ليلاي مكن ام ليلى  
من البشر ) وفى اضافة ليلى  
الى نفسه اولاً والتصريح  
باسمها ثانياً استلذاذ وهذا  
نموذج من نكت التجاهل  
وهى أكثر من ان يضبطها  
القلم ( ومنه ) اى ومن  
المعنوى ( القول بالموجب  
وهو ضربان احدهما ان  
تقع صفة فى كلام الغير  
كناية عن شئ \* اثبت له ) اى  
لذلك الشئ \* ( حكم فثبتها  
لغيره ) اى ثبتت انت فى  
كلامك تلك الصفة لغير  
ذلك الشئ \* ( من غير تعرض

لثبوته له) اى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (اوفيه عنه نحو يقولون لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل والله العزة ورسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المناققين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المناققون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لغيرهم (والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده

تحت حصر (قوله القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبتفتح الجيم اسم مفعول ان اريد به القول بالحكم الذى اوجبه الصفة والمراد بالقول الاعتراف اى اعتراف التكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نافيا لمقصوده من اثباتها لغير من اثبتها له المخاطب او مع حل كلامه على خلاف مقصوده قوله ان تقع صفة في كلام الغير) اى كالا عرقانه صفة وقعت في كلام المناققين دالة على شئ وهو فريقهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد الكناية بالمصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل ليثقل منه الى اللازم مع جواز ارادة المزوم اذ ليس دالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية لانه لا لزوم بين مفهوم الاعز وفريق المناققين ويحتمل ان يراد بها معناها المعهود ويكفى في اللزوم اعتقادهم اللزوم وادعائهم ذلك لانهم يدعون انهم لازم لمعنى الاعز ثم ان الظاهر ان المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالا عر والصفة التى روى اثباتها لغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان وحيث في الكلام استخدام لان الصفة المذكورة اولا في قوله ان تقع صفة اريد بها معنى واريد بالضمير في قوله فثبتها معنى آخر (قوله اى لذلك الشئ حكم) اى تقتضيه فيه تلك الصفة لكونها نعتا كالاخراج للمؤمنين (قوله فثبتها لغيره) اى ثبتت تلك الصفة لغير ذلك الشئ كالله ورسوله والمؤمنين اى للايمان الى ان ذلك الحكم مشتمل لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك ايها المخاطب لان الصفة المستزمنة له انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قبل بموجب تلك الصفة وهو استزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض الخ) اى فلو تعرضت للحكم اثباتا او نفيا خرج الكلام من القول بالموجب فاذا قال القوى ليخرجن القوى من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لدلولها حكم الاخراج فان اثبت الصفة لغيره ولم تعرض للحكم بان قلت القوى انا كان الكلام من القول بالموجب وان تعرضت للحكم بان قلت القوى الذى هو انا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب فى شئ (قوله لثبوته له اوفيه عنه) الاولى لاثباته له او انتفاء عنه (قوله يقولون) اى المناققون لنرجعنا من غزوة بنى المصطلق الى المدينة (قوله وقد اثبت المناققون لفريقهم) اى المكثي عنه بالاعز (قوله فاثبت الله تعالى الخ) اى بعد ان سلم لهم ان الاعز يخرج الاذل فكانه قيل لهم نعم الاعز يخرج الاذل لكن العزة لله ورسوله وللمؤمنين لا لكم (قوله ولم تعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة) اى وان كان يلزمه ذلك لانه لما اثبت الصفة الموجبة للحكم لهم لم يثبت ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) اى مراد ذلك الغير وذلك كما لو اطلق الغير لفظا على معنى فيصمله غير من اطلقه على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول (قوله بما يحتمله ذلك اللفظ) اى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا او مجازيا بان يكون اللفظ صالحا

لذلك المعنى الذى يحل عليه وان كان لم يرد فلو كان اللفظ غير صالح له كان الحمل عليه  
جسلا بديعا ( قوله بذكر متعلقه ) متعلق بحمل الباء السببية اى وحل اللفظ على الخلاف  
المحمول بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ ( قوله بان يذكر متعلق ذلك اللفظ ) المراد بالمتعلق  
هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالفعول والجار والمجرور  
لولا فالاول كقوله \* قلت ثقلت اذا تيت مرارا \* الخ والثاني كقوله  
\* لقد بهتوا لما راؤنى شاحبا \* فقالوا به عين ثقلت وعارض \*

ارادونا بالعين اصابة العائن وجهه على اصابة عين المعشوق بذكر ملامم وهو العارض  
فى الاسنان التى هى كالبرد فكأنه قال صدقتم بانى عينا لكن بى عينها وعارضها  
لاعين العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف  
بما ذكر المخاطب لكن لمعنى غير مراد وللم بصريح بنى المراد صار ظاهرا اقرارا  
بما قبل وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين ان الحمل على خلاف المراد تارة يكون باعادة  
المحمول كما فى البيت الذى ذكره فى المتن وكما فى قول بعضهم

\* جاء اهلى لما راؤنى عيلا \* بحكيم لشرح داني بسعف \*

\* قال هذا به اصابة عين \* قلت عين الحبيب ان كنت تعرف \*

وتارة يكون بدون اعادته كما فى البيت الذى ذكرناه ( قوله اذا تيت مرارا ) اذ ظرف لقلت  
او ثقلت ( قوله قال ثقلت كاهلى ) الكاهل ما بين الكتفين وقوله بالايادى اى المن والزم  
( قوله فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير ) اى هو المتكلم وقوله بمعنى جلتك المؤنة  
اى المشقة من اكل وشرب بايتان لك مرة بعد اخرى وقوله فعمله اى المخاطب وقوله  
على تقيل عاتقه اى كتفه وقوله والمن عطف تفسير والحاصل ان المتكلم يقول للمخاطب  
ثقلت عليك وجلتك المشقة بايتان اليك مرارا فقال له المخاطب صدقت فى كونك  
ثقلت على لكن ثقلت كاهلى بالمن لاجلنى المشقة فجعل آياته اليه نعماء عديدة حتى  
اثقلت عاتقه وبعد البيت الذى ذكر

\* قلت طولت قال لابل تطولت \* وابرمت قال جبل ودادى \*

اى قلت له طولت الاقامة والايتان فقال بل تطولت من التطول والتفضل وقوله وابرمت  
اى املت وقوله جبل ودادى قال نعم ابرمت ولكن ابرمت واحكمت جبل ودادى  
قوله وابرمت قال جبل ودادى من هذا القبيل اى القول بالموجب بدون اعادة  
المحمول ومنه ايضا البيت الثالث فى قول الشاعر

\* واخوان حبسبتموا دروعا \* فكانوها ولكن للاعدى \*

\* وخلصتموها سهامها ضايات \* فكانوها ولكن فى فؤادى \*

\* وقالوا قد صفت منا قلوب \* لقد صدقوا ولكن من ودادى \*

فكانه قال نعم صدقتم ولكن صفاؤكم عن ودادى لاهن حقدوا ما البيتان الاولان

( مما يحتمله ) ذلك اللفظ

( بذكر متعلقه ) اى انما

يحمل على خلاف مراده

بان يذكر متعلق ذلك اللفظ

( كقوله \* قلت ثقلت اذ

ايتت مرارا \* قال ثقلت

كاهلى بالايادى \* ) فلفظ

ثقلت وقع فى كلام الغير

بمعنى جلتك المؤنة فعمله

على تقيل عاتقه بالايادى

والمن بان يذكر متعلقه اعنى

قوله كاهله بالايادى ( ومنه )

اى ومن المعنوى ( الاطراد

وهو ان تأتى باسماء الممدوح

او غيره و ) اسماء ( آياته على

ترتيب الولادة من غير

تكلف ) فى السبك ( كقوله

ان يقتلوك فقد ثلثت

عروشهم \* بتعنية بن

الحارث بن شهاب )

يقال للقوم اذا ذهب عزمهم  
وتضعض حالهم قتل  
عرشهم يعني ان يجعوا  
بقتلك وفرحوا به فقد  
اثر في عزمهم وهدمت  
اساس مجدهم بقتل رئيسهم  
فان قيل هذا من تابع  
الاضافات فكيف يعد من  
الحسنات قلنا قد تقرر ان  
تابع الاضافات اذا سلم من  
الاستكرام ملح ولطف  
والبيت من هذا القبيل  
كقوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم الكريم ابن الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم  
الحديث هذا تمام ما ذكر من  
الضرب الموهى (واما)  
الضرب (اللفظي) من  
الوجوه المحسنة للكلام  
(فه الجناس بين اللفظين  
وهو تشابههما في اللفظ)  
اي في التلطف

فليس من هذا القبيل بل ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما حل صفة ذكرت في كلام  
الغير على معنى آخر وانما فيهما ذكرت صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافه فاشبهها  
هذا القبيل من جهة كون المعنى فيهما في الجملة على الخلاف وذلك لانه وقع في ظنه  
ان اخوانه دروعه فظهر له انهم ليسوا دروعه بل للاعداء وظن انهم سهام صابئات  
لا عادية فظهر له انهم ليسوا كذلك بل سهام صابئة لغزاة واما البيت الثالث فقد  
صدر اللفظ منهم فعمله على غير مرادهم (قوله اي ومن المعنوى الاطراد) اي ومن  
البديع المعنوى الاطراد قيل الظاهر انه من البديع اللفظي لا المعنى لان مرجعه  
لحسن السبك وقد يقال ان مرجعه لحسن السبك في معنى مخصوص وهو النسب فله معنى  
دخل فيه قاله البيهقي فاندفع قول العلامة بس لم يظهر لي رجوع هذا النوع  
الى الضرب المعنوى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله باسماء الممدوح) الاولى ان يقول  
باسم الممدوح او غيره اذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح او غيره والمراد بغيره المذموم اي الممجو  
او المرقى (قوله واسماء آباءه) اراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال (قوله على ترتيب  
الولادة) بان يذكر اسم الاب ثم اسم ابى الاب وهكذا ان قلت لا فائدة في ذلك القيد  
اذ لا يمكن الاتيان باسماء الآباء من غير ترتيب والالكذب الانتساب فلا بد من الترتيب اذ لو  
قبل بعقبة ابن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر  
على طريق الانتساب فلو قيل بعقبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد قاله العصام  
وتأمله (قوله من غير تكلف في السبك) اي في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى الذوق  
السليم فلا يكون ذكره في التعريف مضرا لانه ليس بخفى وقيل نفي التكلف ان لا يفصل  
بين الاسماء بلفظ لا دلالة له على الذب نحو زيد بن عمرو بن خالد والتكلف في السبك ضده  
نحو زيد الفاضل ابن عمرو واو زيد بن عمرو والتاجر ابن خالد ونحوه للفنارى وفيه ان استفادة  
هذا المعنى من حسن السبك خفية وحيث ان التعريف بالاخفى تأمل ويسمى  
ذكر اسم الشخص واسم آباءه على ترتيب الولادة اطراد الان تلك الاسماء في تحدرها  
كلاء الجارى في اطراده اي سهوله انسجامه وجريانه (قوله فقد ثلث) هو بقاء الخطاب  
اي اهلكيت يقال ثلث اذا اهلكهم والعروش جمع عرش يطلق على المقر وقوله  
بعقبة اي بقتل عتية وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح ومثال الاطراد الذي  
ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتى (قوله وتضعض) اي ضعف (قوله ان يجعوا) اي  
اقتحروا باقتلاك (قوله فقد اثار الخ) هذا دليل الجواب المحذوف اي فلا يعظم علينا  
اقتحارهم لان عندنا ما يخفف اذى اقتحارهم وهو انك قد اثار في عزمهم وهدمت  
اساس مجدهم بقتل رئيسهم فكانك اخذت بئرا نفسك قبل قتلك فلا اقتحار لهم  
في الحقيقة (قوله فان بين هذا) اي البيت وقوله من تابع الخ اي من ذى تابع الاضافات  
(قوله فكيف يعد من الحسنات) اي مع انه محل بالفصاحة (قوله قلنا قد تقرر الخ)

حاصله ان تتابع الاضافات انما يخل بالفصاحة اذا كان فيه ثقل واستكراه اما اذا سلم من ذلك حسن ولطف والبيت من هذا القبيل مع انه ليس فيه الاضافتان ( قوله الحديث ) اى اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فقد تابعت فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو في غاية الحسن والسلاسة ( قوله واما الضرب اللفظي الخ ) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على انواع الضرب اللفظي وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة انواع ( قوله منه الجنس ) اى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم لانه في الاصل مصدر جانس كقاتل قتالا قال في الخلاصة \* لفاعل الفاعل والمفاعلة ( قوله اى في التناظر ) اى في النطق بهما بان يكون السمعوع منهما متحد الجنسية كلا او جلا فلا يكتفى التشابه في لام الكلمة او عينها او فائها كما يؤخذ من الامثلة واما كان التشابه في اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ بالتلفظ لانه لو جمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الا التام منه فيخرج منه الجنس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل ان المصنف اطلق اللفظ على ذاتهما اى حروفيهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفيهما كلا او جلا ثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الآتية فكأنه يقول هو ان لا يشابها الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابها من جهة للمعنى فقط نحو اسد وسبع الحيوان المفترس كما قال الشارح فليس بينهما جناس وما اذا تشابها في اللفظ والمعنى معا كالتأكيذ اللفظي نحو قام زيد قام زيد فلا جناس بينهما ( قوله فيخرج ) اى بقوله في اللفظ ( قوله نحو اسد وسبع ) اى فانهما قد تشابها في المعنى دون اللفظ بمعنى ان اللفظين متشابهان من جهة ان معناهما واحد فوجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى فالعنى في هذا هو المعنى في ذلك كما يقال اشترك الطرفان في وجه الشبه وليس المعنى ان لهذين اللفظين معنيين تشابها والورد ان المعنى فيهما متحدان والتشابه يقتضى التعدد ( قوله اوفى مجرد العدد ) اى ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ كما في ضرب وعلم مبين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التناظر وان تشابها في العدد ( قوله اوفى مجرد الوزن ) اى ويخرج من التعريف ما اذا تشابه اللفظان في الوزن دون التلفظ ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو ضرب وقتل مبين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وان تشابها في الوزن والعدد ( قوله والتام منه ) هذا شروع في اقسام الجنس وهي خمسة التام والحرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وذلك لان اللفظين ان اتفقا في كل شئ من انواع الحروف واعدادها وهاياتها وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو الحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان

اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذه الاقسام الخمسة تفصيل يأتي وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال والتام منه الخ (قوله في انواع الحروف) الاضافة للبيان وانما اورد لفظ انواع تبينها على ان الحروف انواع والافيني ان يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) اي برأسه فالالف نوع وتحت اصناف لانها اما مقلوبة عن واو او عن ياء او اصلية والباء كذلك نوع تحت اصناف لانها اما مدغمة او لا مشددة او لا وعلى هذا القياس فلا يرد ان يقال النوع تحت اصناف والحروف الهجائية انما تحتها اشخاص لا اصناف والجواب ما ذكر او يقال وهو الاقرب المراد بالنوع هنا النوع القوي ولا يشترط فيه وجود اصناف تحت (قوله وبهذا) اي باشتراط الاتفاق في انواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو يفرح ويمرح بما اتفقا في بعض الانواع دون بعض فان يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام بل لاحق (قوله وفي اعدادها وهياتها) الاولى وفي عددها وهياتها اذ ليس توافقي الكلمتين في اعداد الحروف وفي الهيات اذ ليس لحروف الكلمة الالهية واحدة وعدد واحد لكنه اورد صيغة الجمع نظرا للمواد والمراد بتوافقي الكلمتين في عدد الحروف ان يكون مقدار حروف احد اللفظين هو مقدار حروف الآخر (قوله وبه) اي باشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف يخرج نحو الساق والساق لان الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو اخرج نحو الساق والساق بالاتفاق في انواع الحروف الموجودة ما بعد ايضا تأمل ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحر فين كما يأتي والساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وهياتها) اي الحروف (قوله نحو البرد والبرد) اي يقع الباء من احدهما وضما من الآخر (قوله هيئة الكلمة الخ) هذا تعليل لمحدوف اي وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في انواعها لان هياتها امر ذاتي عليها فلا يلزم من الاتفاق في انواع الحروف الاتفاق في هياتها ولا يلزم من الاتفاق في هياتها الاتفاق في انواعها لان هيئة الحروف حركته الخصوصية او سكونه وهو غيره قال العلامة عبد الحكيم كان الاولى ان يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلام في هيات الحروف دون هيات الكلمات والحاصل ان هيئة الحروف كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت انواع الحروف او اختلفت واما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقديم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الاخير ولا سكونه لان الحرف الاخير عرضة للتغير اذ هو محل الاعراب والوقف فلا يشترط اتفاق الكلمتين في هيئة (قوله وفي ترتيبها) اي انه يشترط الاتفاق

فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد العدد نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) اي من الجناس (ان يتفقا) اي اللفظان (في انواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) (في اعدادها) وبه يخرج نحو الساق والساق (و) (في هياتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات ففرض ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبين للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف

في ترتيب الحروف بان يكون المقدم والمؤخر في احد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر وقد تين من كلام المصنف ان الجنس التام يشترط فيه شروط اربعة الاتفاق في انواع الحروف والاتفاق في اعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها ( قوله اى تقديم بعض الحروف على بعض ) هذا تصوير للترتيب في حد ذاته وقوله وتأخير عنه اى تأخير البعض الآخر عن البعض الاول ( قوله والخنف ) هو الموت ( قوله فان كانا من نوع واحد ) اى سواء اتفقا في الافراد كامل المصنف او في الجمعية نحو قول الشاعر  
\* حرق الآجال آجال \* والهوى للمرء قتال \*

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر من الوحش جالبات للموت والعشق قال للانسان او كانا مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد للاول مفرد بمعنى حائل السيف والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض والمعنى فلان طويل حائل السيف وطلاع للاراضى المرتفعة ( قوله سمي بمائلا ) اى سمي جناسا تاما بمائلا وفي نسخة سمي بمائلا وهى المناسبة لقول الشارح من ان التماثل الخ و اشار الشارح بما ذكره من التعليل الى ان تلك التسمية بطريق النقل عن اصطلاح المتكلمين من ان التماثل هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لنسخة سمي بمائلا ان يقال اخذا من المماثلة التى هى الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم ان المستحق ان يسمى بمائلا جريا على ذلك الاصطلاح وكل من المتجانسين لا المتجانسين بينهما ولكن لاجر في الاصطلاح ( قوله ويوم تقوم الساعة اى القيامة ) سميت ساعة لوقوعها فيها ( قوله يقسم الجرمون ) اى يحلف الجرمون انهم مالبثوا في الدنيا غير ساعة اى الاوقا يسيرا من ساعات الايام الدنيوية والساعة اصطلاحا جزء من اربعة وعشرين جزءا يتميز بها زمان الليل والنهار في زمن استوائهما يكون الليل منها ثنى عشرة ويكون النهار كذلك وعند اختلافهما بالطول والقصر يدخل من ساعات احدهما في الآخر ما نقص من ذلك الآخر وهو ايلاج احدهما في الآخر المشار له بقوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل والساعة في الآية يحتمل ان يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل ان يراد بها الساعة القوية وهى اللحظة من الزمان وهذا اقرب ومحل الشاهد ان الساعة الاولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الالوجه السابقة اذ لا عبرة باللام التعريفية لانها في حكم الانفصال فكان الجنس بينهما مماثلا قيل انه لا جناس في الآية اصلا لان استعمال لفظ الساعة في القيامة مجاز لوقوعها في لحظة فسميت القيامة ساعة للابتها للساعة واللفظ الحقيقي مع مجازيه لا يكون من الجنس كالموقبل رأيت اسدا في الحمام واسدا في الغابة وكالموقلت ركبت جارا ورأيت جارا تعنى بليدا وقد يجاب على تقدير تسليم انه لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه بان الساعة صارت

(و) في ( ترتيبها ) اى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه وبه يخرج الفصح والخنف ( فان كانا ) اى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر ( من نوع واحد ) من الكلمة ( كاسمين ) او فعلان او حرفين ( سمي بمائلا ) جريا على اصطلاح المتكلمين من ان التماثل هو الاتحاد في النوع ( نحو ويوم تقوم الساعة ) اى القيامة ( يقسم الجرمون مالبثوا غير ساعة ) من ساعات الايام ( وان كانا من نوعين ) اسم وفعل واسم وحرف او فعل وحرف

حقيقة حرفية في القيامة وقد اقتصر المصنف على مثال ما اذا كان الجنس بين اسمين ومثاله بين الفعلين ان يقال لما قال لديهم قال لهم كذا وكذا فالاول من القبولة والثاني من القول ومثاله بين الحرفين ان يقال قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد فان قد الاول للتكثير والثانية للتقليل فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية وفي جميع مامر (قوله اسم وفعل الخ) يعني ان هذا المسمى بالمستوفى في ثلاثة اقسام الاول بين اسم وفعل كما في البيت والثاني بين اسم وحرف كما ان يقال رب رجل شرب رب رجل آخر قرب الاول حرف جر والثانية اسم للعصير المعلوم والثالث بين حرف وفعل كقوله عزلازيد على جميع اهله اي ارتفع عليهم فعلا الاول فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) اي لاستيفاء كل من اللفظين او صاف الآخر وان اختلفا في النوع (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو تمام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكي كان من عظماء اهل الوزارة في الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر قرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج من العنب ومثال الفعل والحرف عزلازيد على جميع اهله اي ارتفع عليهم فعلا الاول فعل والثانية حرف (قوله مامات من كرم الزمان) مامو صولة في محل رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لماي مذهب عن اهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالت في عدم ظهوره (قوله فانه) اي فان ذلك الميت من الكرم وقوله يحيى اي يظهر كالحي ويتجدد عند يحيى بن عبد الله يعني ان كل كرم اندرس فانه يظهر ويتجدد عند هذا الممدوخ فقد اطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازا ومحل الشاهد قوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول فعل والثاني اسم رجل (قوله يحيى اسم الكرم) الاضافة بيانية اي يحيى الكرم ويحدده وفي نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) اي الى ثلاثة اقسام متشابهة ومفروق ومرفوق فاقسام التام حيثند خمسة (قوله ان كان احد لفظيه) اي احد لفظي الجنس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب اي وان لم يكن احد لفظيه كذلك فهو مامر من المماثل والمستوفى فهذا مقابل لما مر ولو جمعت التقسيم السابق ثلاثيا كان احسن ليكون تقسيم الجنس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والمراد بكون احد اللفظين مفردا ان يكون كلمة واحدة والمراد بكونه مركبا ان لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين او كلمة وجزء كلمة اخرى (قوله سمي جناس التركيب) اي لتركب احد لفظيه (قوله وحيثند) اي وحين اذ كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفاق الخ وحاصله ان جناس التركيب ينقسم الى قسمين لان اللفظين المفرد والمركب اما ان يتفقا في الخط بان يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد واما ان لا يتفقا بان يكون هيئة مرسوم احدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر فان كان الاول خص هذا النوع

(سمي مستوفى كقوله مامات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وايضا) للجناس التام تقسيم آخر وهوانه (ان كان احد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمي جناس التركيب) وحيثند (فان اتفاقا) اي اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبة) اي صاحب هبة وعطاء (فدعه) اي اتركه (فدولته ذاهبة) اي غير باقية (والا) اي وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لاتفاق اللفظين في صورة الكتابة (كقوله كلكم فداخذ الجاه ولا جام لنام الذي ضر مدبر الجاه لوجاملنا) اي طاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

من جناس التركيب باسم التشابه ل تشابه اللفظين في الكتابة كاتشابه في انواع الاتفاقات  
 المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس  
 التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقوله) اى الشاعر  
 وهو ابو الفتح البستي نسبة الى بستان بالضم بلدة من اعمال سجستان (قوله فدعه) اى  
 تركه وابتعد عنه فذولته ذاهبة والشاهد في ذاهبة الاول والثاني فالاول مركب  
 من ذاهب معنى صاحب وهبة وهو فولة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤنث  
 من ذهاب وكتابتهما متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقوله) اى  
 الشاعر وهو ابو الفتح البستي ايضا (قوله اخذ الجام) اى الكاش وهو انا يشرب به  
 الخمر (قوله ما الذي ضر مدبر الجام) اى اى شئ ضر مدبر الجام وهو الساق الذي  
 يسقى القوم بالجام لانه يديره عليهم حالة السق (قوله لو جاملنا) اى عاملنا بالجيل اى انه  
 لا ضرر عليه في معاملتنا بالجيل بان يديره علينا كما اداؤه عليكم فالاستفهام في قوله  
 ما الذي الخ انكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب  
 فاللفظ الاول من التجانس وهو جام لنا مركب من اسم لا وخبرها وهو المجزور مع حرف  
 الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزله  
 جزء الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ولذلك صح التثنية به لمفرد ومركب والا  
 كانا مركبين كذا في الحفيد وابن يعقوب اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح في الامر  
 والآخر مفرد اى حقيقة اوتيزيلا فالاول كافى البيت الاول والثاني كافى هذا البيت  
 الثاني (قوله هذا اذا لم يكن الخ) هذا قيد لقول المصنف والاى وان لم يتفق اللفظان  
 المفرد والمركب في الخط خص باسم المفروق فان ظاهره يشمل ما اذا كان المركب مركبا  
 من كلمتين كالمثال المتقدم او مركبا من كلمة وبعض كلمة اخرى وان الجناس في هاتين  
 الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك اذا تخصص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن  
 المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة اخرى في المثال واما ان كان مركبا من كلمة وبعض  
 كلمة اخرى فانه يخص باسم المفروق اخذ من قولك رفا الثوب اذا جمع ما تقطع منه بالخياطة  
 فكأنه رفى ببعض الكلمة فاخذنا الميم من طم ورفا ثابها صاب فصارت مصاب وحاصل  
 التقسيم الصحيح للمركب ان يقال ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى  
 التجانس مفروقا والا يكن مركبا من كلمة وبعض اخرى بل كلمتين فهو متشابه ان تشابه  
 اللفظان في الخط ومفروق ان لم يتشابه في الخط بل افتراق فيه (قوله اهذا مصاب ام طم  
 صاب) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مركذا في المطول وقال المصام  
 الصاب جمع صابة وهو شجر مر وهم الجوهرى في قوله الصاب عصارة شجر مر  
 فاللفظ الثاني من لفظي التجانس مركب من صاب ومن الميم في طم بخلاف الاول  
 منهما فانه مفرد وهما غير متفقين في الخط ووجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته

والاخص باسم المفروق  
 كقولك اهذا مصاب ام  
 طم صاب (وان اختلفا)  
 عطف على قوله والتام منه  
 ان يتفقا او على محذوف  
 اى هذا ان اتفقا وان  
 اختلف لفظا للتجانسين  
 (في هيات الحروف فقط)  
 اى واتفقا في النوع  
 والعدد والترتيب (سمى)  
 التجانس (محرفا) لانحراف  
 احدى الهيتين عن الهيئة  
 الاخرى والاختلاف  
 قد يكون بالحركة (كقولهم  
 جبة البرد جنة البرد) يعنى  
 لفظ البرد بالضم والفتح  
 (ونحوه) في ان الاختلاف  
 في الهيئة فقط قولهم (اجاهل  
 امامفرط او مفرط) لا  
 الحرف المشدد لما كان  
 يرتفع اللسان عنهما دفعة  
 واحدة كحرف واحد  
 عدا حرفا واحدا وجعل  
 التجانس مما الاختلاف  
 فيه في الهيئة فقط ولذا قال  
 (والحرف المشدد) في هذا  
 الباب (في حكم الخفيف)  
 واختلاف الهيئة في مفرط  
 ومفرط باعتبار ان القا  
 من احدهما ساكن ومن  
 الآخر مقدوح

صورة الاعداد وهو في الحقيقة للاعادة ( قوله وان اختلفا الخ ) حاصله ان ما تقدم  
 فيما اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها فان لم يكونا  
 متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف  
 في انواع الحروف او في عددها او في هيئتها او في ترتيبها وانما حصرتنا بالاختلاف  
 في هذه الاربعة وجعلنا الخلاف في حالة لافي اكثر لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك  
 او اكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما ( قوله عطف على قوله والنام  
 منه ان يتفقا ) اي فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية على جملة اسمية لانها  
 في تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كانه يقول ان اتفق اللفظان في جميع الواجه  
 السابقة فهو النام فيناسب ان يقال هنا وان اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله  
 ان يتفقا لانه يلزم تسلط والنام على المعطوف وليس كذلك ( قوله او على محذوف ) اي  
 فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية ( قوله لا انحرف احدى الهيئتين ) اي  
 لانحراف هيئة احدا للفظين عن هيئة الآخر ( قوله والاختلاف ) اي في الهيئة قد يكون  
 بالحركة اي فقط كما في المثال الاول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني وهو الجاهل  
 اما مفرط او مفرط وقد يكون بالحركة والسكون معا نحو شرك الشرك وهو المثال  
 الثالث ( قوله جبة البرد جنة البرد ) اي الجبة المأخوذة من البرد اي العوف جنة اي وقاية  
 البرد ( قوله يعني الخ ) اي ان محل الشاهد البرد والبرد فانهما مختلفان في هيئة الحروف  
 بسبب الاختلاف في حركة الباء لانها في الاول ضمة وفي الثاني فتحة واما لفظ الجبة  
 والجنة فمن التجنيس اللاحق لا المحرف ( قوله ونحوه ) اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد  
 في كونه من التجنيس المحرف لكون الاختلاف في الهيئة فقط ( قوله الجاهل اما مفرط  
 او مفرط ) الاول من الافراط وهو تجاوز الحد والثاني من التفريط وهو التقصير  
 فيما لا ينبغي التقصير فيه اي انه مجاوز للحد فيما يفعله او مقصر فلا يفعل باضلا وليس له  
 الحالة المتوسطة بين الافراد والتفريط ( قوله لان الحرف المشدد الخ ) اي وانما كان هذا  
 المثال من الجنس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على ان الحرف المشدد حرفان لان  
 الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما اي عند النطق بهما دفعة واحدة كالحرف  
 الواحد عدا حركتا واحدا فلذا جعل من التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة  
 لافي العدد ( قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما ) افهم تنبيه الضمير ان هنالك حذفا  
 والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ ( قوله  
 في هذا الباب ) اي باب التجنيس ( قوله في حكم الخفف ) اي لامرئين الاول ما تقدم  
 من ان اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان  
 في الحرفين ثقل ما لكنه لم يعتبر بقرب زمنه والثاني انها في الكتابة شيء واحد وامارة  
 التشديد منفصلة وحيث كان المشدد في حكم الخفف فكأن الراي من مفرط مكسورة كالراء

من مفرد وحيد فيكون الاختلاف بينهما انما هو في الهيئة فقط واختلاف الهيئة في مفرد ومفرد باعتبار ان الفاء في أحدهما مفتوحة وفي الآخر ساكنة وهذا نوع من اختلاف الهيئة غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك لان الاول اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة الكائنة في اللفظين المتجانسين ومفرد ومفرد اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون المقابل لهما والثالث وهو شرك الشرك اختلفت الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون معا (قوله البدعة شرك الشرك) البدعة هي الحدث في الدين بعد كماله والشرك بفتح الراء المهملة حباله الصائد والشرك بالكسر اسم مصدر بمعنى الاشراك والمراد الاشراك بالله تعالى ومعنى كون البدعة شركا للشرك ان اتخاذ البدعة ديننا وعادة يؤدي للوقوع في الشرك كما ان نصب الشرك للصيد يؤدي عادة لوقوعه فيه (قوله فان الشين من الاول مفتوح الخ) اي فقد قابلت الحركة حركة مغايرة لها وقابلت الحركة سكونا (قوله فان الشين الخ) اي ولا عبرة بهمة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت في مفرد ومفرد (قوله حرف زائد) اي مقابل له في اللفظ الآخر وايس المراد بكونه زائدا انه زائد على الاصول (قوله اذا سقط حصل الجنس التام) اي لاتفاق اللفظين في انواع الحروف وعددها وتهيئتها وترتيبها فالعلامة اليعقوبية وكلامهم هذا يقتضي ان الجنس الناقص يشترط فيه ان يكون الباقي بعد اسقاط الزيد مساويا للفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فنقص التام او في غير الهيئة فنقص الحرف او في غير الترتيب يسمى ناقص المطلوب (قوله وذلك الاختلاف اما بحرف الخ) حاصله ان اقسام الجنس الناقص ستة وذلك لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر وقد مثل المصنف ثلاثة امثلة لاقسام الزيد الواحد ولم يمثل من اقسام الزيد الاكثر الا بالزيد آخر (قوله في الاول) اي في اول اللفظ المجانس لآخر وكان الاولى ان يقول بحرف واحد هو الاول لان الحرف عين الاول لا مطرووف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله اوفى الوسط اوفى الآخر (قوله بزيادة اليم) اي في المساق وهي زائدة في الاول والباقي بجائس لمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطا في الثاني والباقي بعد اسقاطها بجائس جناسا تاما للمقابل اذ لا عبرة بشديد الدال لما تقدم ان المشدد كالمخفف في هذا الباب والجد بفتح الجيم الغنى والحظ واما الجد الذي هو ابوالاب فليس مرادها والجهد بفهمها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجهين فيحتمل ان يكون المعنى ان حظي وغشاي من الدنيا مجرد اتعاب نفسي في تحصيل المكاسب من غير وصول اليها فيكون تشكيها واخبارا بانه لا يحصل من سعيه طائل ولا نفع ويحتمل ان يكون المعنى ان حظي من الدنيا وغشاي فيها بمشقتي وجهدي

(و) قد يكون الاختلاف في الحركة والسكون جميعا (كقوله البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) اي لفظا المتجانسين (في اعدادها) اي اعداد الحروف بان يكون في احد اللفظين حرف زائد او اكثر اذا سقط حصل الجنس التام (سمى الجنس ناقصا) لنقصان احد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف واحد) (في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق) بزيادة اليم

( اوفى الوسط نحو جدى )  
 جهدى) زيادة الهاء وقد  
 سبق ان المشدد فى حكم  
 المخفف ( اوفى الآخر  
 كقوله يمدون من ايد  
 عواص عواصم) زيادة  
 الميم ولا اعتبار بالتنوين  
 وقوله من ايد فى موضع  
 نصب مفعول يمدون على  
 زيادة من كاهو مذهب  
 الاخفش او على كونها  
 للتبعيض كما فى قولهم هز من  
 عطفه وحرك من نشاطه  
 او على انه صفة لمحذوف  
 اى يمدون سواعد من ايد  
 عواص جمع عاصبة من  
 عصاه ضربه بالعصا  
 وعواصم من عصمه حفظه  
 وجاء وتامه تصول  
 باسباف قواض قواضب  
 \* اى يمدون ايديا ضاربات  
 للاعداء حاميات للاولياء  
 صائلات على الاقران  
 بسنوف حاكة بالقتل  
 قاطعة ( وربما سمي هذا )  
 القسم الذى تكون الزيادة  
 فيه فى الآخر

لابالورائة عن آبائى واجدادى فيكون اخبارا بالنجابة فى السعى وان الفنى لا يتوقف  
 على ورائته ( قوله وقد سبق الخ ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون  
 جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام ( قوله كقوله ) اى الشاعر  
 وهو ابوعام ( قوله ولا اعتبار بالتنوين ) اى فى عواص وذلك لانه فى حكم الانفصال  
 او بصدد الزوال بسبب الوقف او الاضافة ( قوله على زيادة من ) اى بناء على زيادة من  
 ( قوله كما هو مذهب الاخفش ) اى الجوز لزيادتها فى الابات ( قوله او على كونها للتبعيض  
 اى ابناء على كونها للتبعيض وقوله كما هو فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه اى  
 هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض  
 الاعضاء الذى يظهر بتحريكها نشاطه وهز العطف كناية عن السرور لان السرور  
 بهتز فصار الهزة ملزومة للسرور وكذا تحريك النشاط ( قوله او على انه صفة  
 لمحذوف ) ظاهرة انه عطف على قوله او على كونها للتبعيض وفيه نظر لانه يتخلل المعنى  
 من ايد فى موضع نصب مفعول يمدون بناء على زيادة من او على انها للتبعيض او على انه  
 صفة لمحذوف ومن العلوم انه اذا كان صفة لمحذوف لا يكون مفعولا قالوا لى جعله عطف  
 على المعنى فكأنه قيل من ايد نصب على المفعول او على انه صفة لمحذوف ( قوله اى يمدون  
 سواعد من ايد ) اى كائنه من ايد فن ابتدائية او انها للتبعيض اذا السواعد بعض الايدي  
 فكأنه قيل يمدون السواعد التى هو بعض الايدي ( قوله من عصاه ضربه بالعصا )  
 وعلى هذا فعنى عواص ضاربات بالعصا والمراد بها هنا السيف بدليل ما بعده وقيل  
 ان عواص من العصيان اى عاصيات على اعدائهم عاصمات لاصدقاتهم ( قوله اى  
 يمدون ايديا ) اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ( قوله ضاربات للاعداء ) اى  
 بالسيف وهذا بيان لعنى عواص وقوله حاميات اى حافظات للاولياء من كل مهلكة  
 ومذلة وهذا بيان لعنى عواصم وقوله حاكة بالقتل اى على الاعداء بيان لعنى قواض  
 لانه جمع قاضية من قضى بكذا اذا حكم به وقوله قاطعة اى لكل مضروب بها من  
 الاعداء بيان لعنى قواضب لانه جمع قاضية من قضيه اذا قطعه وفى الاطول ان قواض  
 بمعنى قوائل من قضى عليه قتله وهذا انصب بما فى الشارح وحيث قال لعنى تصول على  
 الاعداء باسباف قوائل للاجباء وقواطع لكل مالاها سواه كان خشيا او حجرا او حديدا  
 فليس ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواضي آه كلامه ( قوله مطرقا ) اى  
 لتطرف الزيادة فيه ( قوله ولم يذكر من هذا الضرب الاما تكون الزيادة فى الآخر )  
 اى لعدم اطلاعه على امثلة الباقي وقال فى الاطول انه لم يذكر من هذا الضرب الا  
 ما كانت الزيادة فيه فى الآخر لاجل بيان اسمه بقوله وربما سمي هذا اى ما كانت  
 الزيادة فيه فى الآخر باكثر من حرف مذيلا وعبير بما اشار الى عدم اشتها تلك  
 القسمة آه ( قوله اى الخلساء ) اخت صخر فى رد كلام من لامها فى كثرة البكاء عليه

روى انها نكت عليه حتى ابيضت منهاها وبعد البيت المذكور

❖ ياعين جودي بالدمو ❖ مع المستهلات السوافح ❖

والبيت من مجزوء الكامل المرفل وشطره قبل همزة الشفاء فهو مدور ونح ترفيل (قوله  
اي حرقة القلب) هذا بيان لمعنى الجوى بحسب الاصل والمراد به هنا مجرد الحرقه  
بقربته قوله بين الجوانح اي ان البكاء هو الشفاء من الحرقه الكائنه بين الجوانح  
اي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر كذا في الاطول ولا شك ان الجوانح  
زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء فاذا اسقطتهما صار الباقي مساويا للجوى  
فكان من التجنيس الناقص (قوله هذا النوع) اي الذى زيد في آخره اكثر من حرف  
(قوله مذبلا) اي لان تلك الزيادة في آخره كالذيل (قوله وان اختلفا في انواعها  
الخ) الاختلاف في انواع الحروف ان يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل  
عليه الآخر من غير ان يكون مزيدا والا كان من الناقص كما تقدم (قوله فيشترط  
الخ) جواب الشرط اي فيشترط في كون الالتيان باللفظين المختلفين في نوعية الحروف  
من البدع الجناسي ان لا يقع الخ (قوله والالبعده الخ) اي والا لوقع الاختلاف باكثر  
من حرف لبعده الخ (قوله كلفظي نصر ونكل) تمثيل للبنى وكذا لفظا ضرب وحرق  
وكذا ضرب وسلب واللفظان الاولان اشتركا في الحرف الاول فقط واللفظان الثانيان  
اشتركا في الحرف الوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا في الحرف الاخير فقط وليس  
شيء من ذلك من التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) اي حالة كونهما  
في اللفظين (قوله ان كانا متقارين في المخرج) اي بان كانا حلقين اوشفويين او من التنايا  
العليا وعلى هذا فالمراد بالتقارين في المخرج ما يشتمل التحديين فيه كالبدال والطاء  
والهمزة والهاء (قوله سمي الجناس) اي الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان التباينان  
فيهما متقارين في المخرج (قوله مضارعا) اي لمضارعة المابين من اللفظين لصاحبه  
في المخرج (قوله وهو ثلاثة اضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعا للمضارع فاحتاج  
لتقدير لان الحرف الخ ولو جعل ضمير هو راجعا للحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان  
لكان احسن (قوله لان الحرف الاجنبي) يعنى المابين لمقابله (قوله اما في الاول) اما  
في اول اللفظين وفي كلامه تسامح لان اول اللفظين في الحقيقة هو الحرف فقيه ظرفية  
الشيء في نفسه فلو حذف في وقال اما الاول لكان احسن وان كان يمكن الجواب بانه من  
ظرفية العام في الخاص او ان في زائدة تأمل (قوله بينى وبين كنى ليل داس وطريق  
طامس) هذا من كلام الحريري وهو نثر والكن البيت والدامس الشديد الظلمة من  
دمس بدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر المطبوس العلامات الذى  
لا يتبين فيه اثر يهتدى به والشاهد في داس وطامس فان الدال والطاء حرفان  
متباينان الا انهما متقاربان في المخرج لانهما من اللسان مع اصل الاسنان وقد وجدا  
في اول اللفظين (قوله او في الوسط) اي او يوجد في وسط اللفظين المتجانسين (قوله

(مطرقا واما باكثر) من  
حرف واحد وهو عطف  
على قوله اما بحرف ولم  
يذكر من هذا الضرب الا  
ما تكون الزيادة في الآخر  
(كقولها) اي الخشاء  
(ان البكاء هو الشفاء من  
الجوى) اي حرقة القلب  
(بين الجوانح) بزيادة النون  
والحاء (وربما سمي هذا)  
النوع (مذبلا وان اختلفا)  
اي لفظ المتجانسين (في  
انواعها) اي انواع  
الحروف (فيشترط ان لا  
يقع) الاختلاف (باكثر  
من حرف) واحد او الالبعده  
بينهما التشابه ولم يبق  
التجانس كلفظي نصر  
ونكل (ثم الحرفان) اللذان  
وقع بينهما الاختلاف (ان  
كانا متقارين) في المخرج  
(سمي) الجناس (مضارعا  
وهو) ثلاثة اضرب

لان الحرف الاجنبى (اما  
فى الاول نحو بينى وبين  
كنى ليل داس وطريق  
طامس او فى الوسط نحو  
وهم يتهون منه ويتأون  
عنه او فى الآخر نحو الخيل  
معقود بنواصيا الخير)  
ولا يخفى تقارب الدال  
والطاء وكذا الهاء والمهزة  
وكذا اللام والراء (والا)  
اى وان لم يكن الحرفان  
مقارنين (سمى لاحقا وهو  
ايضا اما فى الاول نحو  
وبل لكل همزة مزنة) الهمز  
الكسر والزز الطعن وشاع  
استعمالهما فى الكسر من  
اعراض الناس والطعن  
فيها و بناء فعلة يدل على  
الاعتقاد (او فى الوسط نحو  
ذلكم بما كنتم تفرحون  
فى الارض) بغير الحلق (وبما  
كنتم تفرحون) وفى عدم  
تقارب الفاء والميم نظر  
فانهما شفويتان وان  
اريد بالتقارب ان يكونا  
بمحيط تدغم احدهما فى  
الآخرى فالهاء والمهزة  
ليست كذلك (او فى الآخر

ويتأون منه) اى يعدون عنه والشاهد فى يتهون ويتأون فان الهزة والهاء حرفان  
متباينان الا انهما متقاربان فى المخرج اذ هما حلقيان وقد وجدنا فى وسط اللفظين  
التجانسين (قوله او فى الآخر) اى او يوجد فى آخر اللفظين التجانسين (قوله  
نحو الخيل الخ) اى نحو قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيا  
الخير الى يوم القيامة فبين اللام والراء تبان الا انهما متقاربان فى المخرج لانهما  
من الحنك واللسان وقم وجدا فى آخر اللفظين التجانسين والتواصي جمع ناصية  
وهى منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقود او مبتدأ  
خبره معقود (قوله اى وان لم يكن الحرفان) اى المتباينان وقوله مقارنين اى  
فى المخرج بل كانا متباينين فيه (قوله سمي لاحقا) اى سمي الجناس بين اللفظين  
لاحقا لان احد اللفظين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو  
ايضا اما فى الاول) اى والحرف المبين لمقابلته من غير تقارب فى المخرج اما ان يقع فى اول  
اللفظين التجانسين او فى وسطهما او فى آخرهما (قوله الهمز الكسر الخ) حاصله  
ان همزة مأخوذة من الهمز وهو الكسر وكذا لمزة مأخوذة من اللز بمعنى الطعن اى  
فى المحسوسات وغيرها شاع استعمال الهمز فى الكسر فى اعراض الناس وكسر  
العرض هتكه وابطاله بالحق العيب بصاحبه كما شاع استعمال اللز فى الطعن فى  
الاعراض بان يلحق العيب بصاحبها فقول الشارح والطعن فيها تفسير (قوله وبناء  
فعلة) اى بضم الفاء وقح العين (قوله يدل على الاعتقاد) اى فلا يقال فلان ضحكة  
ولالعبة الا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له لائن وقع منه ذلك فى الجملة والشاهد  
فى همزة ولمزة فان بينهما جنسا لاحقا لان الهاء واللام متباينان ومتباعدان فى المخرج  
لان الهاء من اقصى الخلق واللام من طرف اللسان ووقعا فى اول اللفظين التجانسين  
قوله تفرحون) اى تكبرن فى الارض وقوله تفرحون اى توسعون فى الفرح فالمرح  
نهاية الفرح والشاهد فى تفرحون وتفرحون فان بينهما جنسا لاحقا على ما قلنا  
المصنف لتبائن الفاء والميم وتباعدهما فى المخرج (قوله وفى عدم الخ) حاصله ان كون  
الجناس الذى فى هذه الآية لاحقا فيه نظر لان التقارب فى المخرج بين الفاء والميم  
موجود لانهما شفويتان غاية الامر ان الفاء من باطن الشفة السفلى واطراف  
الاسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين وحيث  
فالجناس فى هذه الآية مضارع للاحق وقد اجاب بعضهم بان المراد من تقارب  
المخرج هنا قصر المسافة بين المخرجين وليس بين مخارجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى  
لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خير  
بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخارجهما لاعلى طول المسافة بينهما فالاولى  
لاجل هذا البحث ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه حب الخير لشهيد فان

الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج فان الهاء من اقصى الحلق والدال من اللسان مع اصول الاسنان (قوله وان اريد الخ) يعنى لو قيل في الجواب عن المصنف ان مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج ان يكونا بحيث يمكن ادغام احدهما في الآخر والميم والفاء ليسا كذلك وحيث ان يكونان متباعدين في المخرج فصح التمثيل فيقال في رد هذا الجواب انهم ذكروا ان من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كما مر في وهم ينهون عنه وينشأون عنه لانهما حلقيان والحال انه لا يمكن ادغام احدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب وما زال الاعتراض واردا على المصنف (قوله فانهما والهمزة) علة لجواب الشرط المحذوف اى فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليستا كذلك) اى لا تدغم احدهما في الاخرى مع انه مثل بهما للتقارب بين (قوله امر من الامن) فالأمن والامر متفقان الا في الراء والنون وهما متباعدتان في المخرج كذا قال المصنف وفيه نظر بل هما متقاربتان حتى انه يجوز ادغام احدهما في الاخرى لانهما من حروف الزلاقة التى يجمعهما قولك مرتفل وهى تخرج من طرف اللسان وحيث ان اللون والراء يخرجان منه فالثلث الصائب تلاف وتلاق (قوله واخر) اى ذلك البعض في اللفظ الآخر (قوله سمي تجنيس القلب) اى لوقوع القلب اى عكس بعض الحروف في احد اللفظين بالنظر للآخر وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب البعض وقد ذكر المصنف مثال كل منهما (قوله نحو حاسمه فتح لا ولياه حنف لاعدائه) اى ان سيف الممدوح فتح لا ولياه اذ به يقع النصر لهم وحنف لاعدائه اى هلاك لهم اذ به يقع موتهم وهذا الكلام حل لقول الاخنف بن قيس

حسامك فيه للاجباب فتح \* ورمحك فيه للاعداء حنف \*

ومحل الشاهد حنف وفتح فانك اذا اخذت الفاء من حنف ثم التاء ثم الحاء كان فتحا وان اخذت الحاء ثم التاء ثم الفاء من فتح كان حنفا فهو قلب للكل وان كانت التاء التى في الوسط لم تغير (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلهما) اى لان ما كان في احد اللفظين مقدما صار مؤخرا في الآخر وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر (قوله نحو اللهم ستر عوراتنا وآمن روعاتنا) فالالف والتاء والنون في عوراتنا وروعاتنا في محالها وانما وقع العكس في العين والواو والراء والروعات جمع روعة الخوف اى آمنة مما يخاف (قوله لان اللفظين بمنزلة جناحين لليت) علم منه ان الجناس المقلوب الجنيح مخصص بالشعر (قوله لاح انوار الهدى الخ) اى فين لفظى لاح وحال الواقع احدهما اوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح ونظير البيت المذكور قول ابن نباتة

• ساق رينى قلبه قسوة • وكل ساق قلبه قاس (قوله واذاولى احد اللفظين المتجانسين الآخر) اى واذاولى احد اللفظين المتجانسين الآخر من غير ان يفصل بينهما

واذاولى احد المتجانسين) اى تجانس كان ولذا ذكره باسمه الظاهر دون المضمير المتجانس (الآخر سمي) الجناس (مزدوجا ومكررا) ومرددا نحو جئتك من سبأ بنأيقين) هذا من التجنيس اللاحق وامثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الاتفاق في اصل المعنى (نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثاني ان يجمعهما) اى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) اى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة او موصوفة وزعم بعضهم انها مصدرية اى اشياء اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى اما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد في يشبه للفظين وهو لا يصح الابتأويل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه واما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق

بفاصل سوى حرف جر او حرف عطف وشبه ذلك (قوله اى تجانس كان) اى سواء كان ذلك الجنس الذى بين اللفظين تاما ومحرفا او ناقضا او مضارعا او لاحقا ومقلوبا (قوله ولذا) اى لاجل كون المراد مطلق الجنس الشامل لجميع الانواع السابقة لخصوص المقلوب (قوله ذكره باسمه الظاهر دون المضمير) ولو كان مراد المصنف لخصوص الجنس المقلوب لكان المناسب الاشارة بالضمير (قوله سمي مزدوجا ومكررا ومرددا) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرير احدهما بالآخر وترداده به (قوله من سبأ نبأ يقين) فسبأ ونبأ متواليان وتجنسهما لاحق وذلك لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج غالباً فى نبأ لادخل لها فى التجنيس (قوله ظاهرة مما سبق) فمثال التام ان يقال تقوم الساعة فى ساعة ومثال المحروف ان يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص ان يقال جدى جهدى ومثال المقلوب ان يقال هذا السيف للاعداء والاولياء حتف وفتح (قوله ويلحق بالجناس) اى التحسين شيان هذا شروع فى شيئين ليسا من الجنس الحقيقى ولكنهما ملتقنان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجنس (قوله ان يجمع اللفظين الاشتقاق) اى ان يكون اللفظان مشتقين من اصل واحد (قوله وهو) اى اجتماع اللفظين فى الاشتقاق توافق الكلمتين الخ و اشار الشارح بهذا الى ان المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذى يصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق فى اصل المعنى فقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالنبل والثلج وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب والرقم والرقم وقوله والاتفاق فى اصل المعنى خرج به الجنس التام لان المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جنسا بل ملتقابه لانه لا بد فى الجنس من اختلاف معنى اللفظين (قوله قائمه) اى اقم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم اى على المذهب الكوفى ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من ان الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفى الاطول اقم مشتق من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل الذى لا افراط فيه ولا تقربط (قوله المشابهة) لوقال ان يجمعهما شبه الاشتقاق لكان اخصر واظهر والمراد بالمشابهة الامر التشابه فهو مصدر بمعنى اسم فاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى ما يشبه الاشتقاق اى وهى اتفاق يشبه الاشتقاق والاتفاق الذى يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وقول الشارح اى اتفاق اى سواء كان اشتقاقا كبيرا او غيره وقوله يشبه الاشتقاق اى الصغير وقوله وليس باشتقاق اى صغير وفيه انه لا فائدة لذلك لان مشابهة الشيء لا يكون اياه وحاصله ان الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق الذى اطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين فى جل الحرف او كلها على وجه يتبادر منه انها يرجعان لاصل واحد كما فى الاشتقاق وليس فى الحقيقة كذلك لان اصلهما فى نفس

نحو واذا جاءهم امر من الا  
من وان اختلفا) اى لفظا  
التجانسين (فى ترتيبها) اى  
ترتيب الحروف بان يتعد  
النوع والعدد والهيئة  
لكن قدم فى احد اللفظين  
بعض الحروف واخر فى  
اللفظ الآخر (سمى) هذا  
النوع (تجنيس القلب نحو  
حسامه فتح لاوليائه حتف  
لاعدائه ويسمى قلب كل)  
لانعكاس ترتيب الحروف  
كلماتها (ونحو اللهم استر  
عورتنا وآمن روعاتنا  
يعنى قلب بعض) اذالم  
يقع الانعكاس الا بين بعض  
حرف الكلمة (فاذا وقع  
احدهما) اى احد اللفظين  
التجانسين تجانس القلب  
(فى اول البيت) اللفظ  
(والآخر فى آخره سمي  
تجنيس القلب حيث  
مقلوبا مجتمعا لان اللفظين  
بمزية جنا حين لبيت  
كقوله لاح انوار الهوى  
من كفه فى كل حال

الأمر مختلف وذلك كما في الآية الآتية في المتن فإنه يتبادر من كون الأول وهو قال فعلا ومن كون الثاني وهو القائِلين وصفا فهما من اصل واحد وليس كذلك لأن الال مشتق من القول والثاني من القلي وهو البعض والترك فيبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان لاصل واحد عواص وعواصم والجوى والجوانح فان في كل جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الخف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من الحروف وليس من الملقى في شيء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما انهما يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق بل هما من قبل الجناس والحاصل انه في شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادي الرأي ان اللفظين مشتقان من اصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك واما في الجناس فلا يظهر في بادي الرأي ذلك (قوله فلفظة ما الخ) قيل ان في هذا التفرع نظرا لان هذا المذكور لا يفرع على ما ذكره من التفسير بقوله اي اتفاق بل الذي يفرع عليه كون ما موصوفة فقط الان يقال وجه التفرع عليه انه لما علم ان ما بمعنى اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة لانها يؤيدان ذلك المعنى أه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) الحامل له على ذلك ابقاء المشابهة على حقيقتها فلما ابقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج الى جعل ما التي فسرت بها المشابهة مصدرية (قوله اي اشياء اللفظين) مصدر مضاف لفاعله اي مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) اي من جهة اللفظ والمعنى (قوله اما لفظا) اي اما بيان الغلص من جهة اللفظ (قوله فلانه جعل الضمير) اي المستزاد وقوله للفظين اي لانه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى (قوله الابتأويل بعيد) اي وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور اي اشياء ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحتمل عليه اللفظ مع امكان الحمل على غيره بدون تكلف (قوله بل توافقهما الخ) ان قلت ان هذا مراد هذا القائل فقد اراد باشياء اللفظين في الاشتقاق توافقهما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف تكلف لاداعي اليه للاستغناء عنه بالوجه القريب ان قلت ان الوجه الذي قاله الشارح وهو جعل ما موصولة او موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف قلت لا تكلف اذا طلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل لقرينة كثير والقرينة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله بان يكون في كل الخ) اي كما في الآية المتقدمة (قوله او اكثرها) اي كما في الارض وارضيت لان الهمزة في الاصل اصلية وفي ارضيت للاستفهام فليست اصلية (قوله لكن لا يرجعان الخ) اي وان كان يتوهم في بادي الرأي رجوعهما لاصل واحد (قوله كما في الاشتقاق) راجع للمثنى (قوله نحو قال اني لعمركم من القائِلين) اي قال لوط عليه السلام لقومه اني لعمركم من القائِلين اي المبغضين فان قال

بان يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد كما في الاشتقاق (نحو قال اني لعمركم من القائِلين) فالاول من القول والثاني من القلي وقد يتوهم ان المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا ايضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الا اتفاق في الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى انا قلتم الى الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا ولا ينبغي ان الارض مع ارضيتكم ليس كذلك

وقالين بما يتوهم في بادى النظر وقبل التأمل انهما يرجعان لاصل واحد في الاشتقاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعينه النظر والتأمل يظهر ان قال من القول والقائلين من القلى بفتح القاف وسكون اللام قال في الخلاصة

\* فعل قياس مصدر المعدى \* من ذى ثلاثة كردردا \*

وهو البعض (قوله هو الاشتقاق الكبير) اى فقط (قوله وهذا ايضا غلط) اى بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله ايضا اى مثل الغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والرق) اى فهذه الكلمات الثلاث اتفقت في الحروف الثلاثة ولم يكن فيها ترتيب (قوله وقد مثلوا الخ) جلة حالية وهى محط ارد على ذلك التوهم (قوله في هذا المقام) اى ما يشبه الاشتقاق (قوله ليس كذلك) اى ليس بينهما اشتقاق كبير لان همزة ارضين ليست اصلية لانها للاستفهام بخلاف همزة ارض فلم يحصل اتفاق في الحروف الاصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على ان هنا ترتيبا والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل ان تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التى لا يصح ان تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط (قوله رد الجوز) اى ارجاع الجوز للصدر بان ينطق به كأنطق بالصدر (قوله المتفقين في اللفظ والمعنى) اى ولا يستغنى باحدها عن الآخر (قوله في اول الفقرة) متعلق بجمل اى هو في النثران يجعل في الفقرة احد المذكورين من تلك الانواع الاربعة ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة (قوله وقد عرفت معناها) اى في بحث الارصاد فلذا لم يتعرض لبيانها وحاصل ما مر ان الفقرة بفتح الفاء وكسرهما في الاصل اسم لعظم الظهور ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئة ثم اطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انه لا يشترط فيها ان تكون مضاجبة لآخرى فصيح التمثل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللثيم الخ لان كلاهما ليس معه اخرى (قوله فتكون الاقسام الخ) اى اقسام رد الجوز على الصدر في النثر اربعة واما في النظم فسيأتى انها ستة عشر وانما كانت اقسامه في النثر اربعة لان اللفظين الموجود احدهما في اول الفقرة والآخر في آخرها اما ان يكونا مكررين او متجانسين او ملحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق او من جهة شبه الاشتقاق فهذه اربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه) قطع وقع تخشى في اول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء في كونه آخر لان الضمير المتصل كالجاء من الفعل لانه لما كان مفعولا له كان من تيمته (قوله سائل اللثيم) اى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامعة والذالة وقوله ودعه سائل اى ودع السائل ويحتمل ودع اللثيم وهو البالغ في ذم اللثيم حيث لا يطبق السؤال قاله في الاطول (قوله في المتجانسين) اى

(ومنه) اى ومن اللفظى  
(رد الجوز على الصدر  
وهو في النثران يجعل احد  
اللفظيين المكررين اى  
المتفقين في اللفظ والمعنى) او  
المتجانسين) اى المتشابهين  
في اللفظ دون المعنى (او  
الملحقين بهما) اى  
بالتجانسين يعنى اللذين  
يجمعهما الاشتقاق  
او شبهة الاشتقاق (في اول  
الفقرة) وقد عرفت معناها  
(و) (اللفظ الآخر في آخرها)  
اى آخر الفقرة فتكون  
الاقسام اربعة (نحو قوله  
تعالى وتخشى الناس والله  
احق ان تخشاه) في المكررين  
(ونحو سائل اللثيم يرجع  
ودعه سائل) في المتجانسين  
(ونحو قوله تعالى استغفروا  
ربكم انه كان غفارا)

ان سائل الذي في اول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال والثاني من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان كافرا) لم يعتبر في الآية لفظ قلت قبل استغفروا لان استغفروا هو اول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعبرة او لا ولفظ قلت لحكايتها (قوله في المحققين اشتقاق) اي في المحققين بالتجانسين من جهة الاشتقاق لان استغفروا وغفارا مشتقان من المغفرة ولذلك الاشتقاق الحقا بالتجانسين (قوله في المحققين شبه الاشتقاق) اي في المحققين بالتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصلا للمحققين محذوفة والباء في قوله شبه السببية لان الالحاق انما هو بالتجانسين لاشبه الاشتقاق والحاصل ان بين قال والقائلين شبه اشتقاق وبه الحقا بالتجانسين كما تقدم (قوله وهو) اي رد العجز الى الصدر (قوله او للمحققين بهما) اي بالتجانسين وقوله اشتقاقا او شبه اشتقاق اي من جهة الاشتقاق او بسبب شبه الاشتقاق (قوله في صدر المصراع الاول) اي من البيت والمصراع الاول من البيت نصفه الاول (قوله او حشوه) اي اويكون ذلك اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول (قوله او آخره) اي اويكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول (قوله او صدر المصراع الثاني) اي اويكون ذلك اللفظ الآخر في اول المصراع الثاني من البيت وهو نصفه الثاني وحاصل ما فهم من كلام المصنف ان احد اللفظين ليس له الالحاح واحد من البيت وهو الآخر ومقابلته اربعة من المحال اول المصراع الاول او وسطه او آخره او اول المصراع الثاني واعتبر السكاكي قعما آخره وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ونحو

\* في علمه وحله وزهده \* وعهده مشتهر مشتهر \*

في المحققين اشتقاقا (ونحو قال اي لعلكم من القائلين) في المحققين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم ان يكون احدهما) اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او المحققين بهما اشتقاقا او شبه اشتقاق (آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني) قصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة والمصنف اورد ثلاثة عشر مثالا واهمل ثلاثة (كقوله سريع الى ابن الم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى سريع) فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله تمنع من شميم عرار نجد \* فباعد العتبة من عرار) فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الاول

اي هو في علمه مشتهر وفي حله مشتهر وفي زهده مشتهر وفي عهده مشتهر والرواية بفتح الهاء مأخوذ من اشهره الناس فقد وقع مشتهر في حشو المصراع الثاني ورد عليه مشتهر الثاني الذي في عجز البيت ورأى المصنف ترك هذا القسم اولى لانه لا معنى فيه رد العجز على الصدر اذ لصدارة حشو المصراع الثاني بالنسبة لعجزه لانه لو كان فيه صدارة بالنسبة لعجزه لكان حشو المصراع الاول صدارة بالنسبة لعجزه مع ان هذا لم يجعل من هذا القليل اتفاقا (قوله من ضرب اربعة) وهي كون اللفظين المتقابلين اما مكررين او متجانسين او لمحققين بهما من جهة الاشتقاق او بسبب شبه الاشتقاق وقوله في اربعة وهي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقعا في صدر المصراع الاول او في حشوه او في عجزه او في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الاقسام عشرين من ضرب اربعة اقسام المتقابلين في خمسة اقسام المحال (قوله اورد ثلاثة عشر مثالا) فقد مثل للمكررين باربعة امثلة وللمتجانسين باربعة وللمحققين بالتجانسين من جهة الاشتقاق باربعة ولم يثل للمحققين بالتجانسين بشبه الاشتقاق

ومعنى البيت استمتع بشم  
 حرار نجد وهى ورده  
 ناعمة صفراء طيبة الرائحة  
 فانا نعدمه اذا امسينا  
 نخرجنا من ارض نجدو  
 منابته (وقوله ومن كان  
 بالبيض الكواعب) جمع  
 كاعب وهى الجارية حين  
 يبدو ثيابها للهود (مفرما\*)  
 مولعا (فازلت بالبيض  
 القواض) اى السوف  
 القواطع (مفرما) فيما يكون  
 المكرر الآخر فى آخر  
 المصراع الاول  
 (وقوله وان لم يكن الا  
 معرج ساعة\*)  
 هو خبر كان واسمه ضمير  
 يعود الى الالام المدلول  
 عليه فى البيت السابق  
 وهو الماعلى الدار التى  
 لو وجدتها بها اهلها  
 ما كان وحشا مقلها  
 (قبلا) صفة مؤكدة  
 لفهم القلة من اضافة  
 التعرّيج الى الساعة او صفة  
 مقيدة اى الاتعرجا قبلا  
 فى ساعة (فانى نافع لى  
 قليلها) مرفوع فاعل نافع  
 والضير للساعة والمعنى  
 قليل من التعرّيج فى  
 الساعة ينفعنى ويشقى  
 غليل وجدى

الابتنال واحد (قوله واهمل ثلاثة) اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بامثلة المحققين  
 من جهة الاشتقاق وسند ذكر ان شاء الله تعالى امثلتها عند مثال المحققين بشبه الاشتقاق  
 تكميلا للاقسام (قوله كقوله) اى الشاعر وهو المفيرة بن عبد الله وهذا شروع  
 فى امثلة اللفظين المذكورين وهى اربعة كما مر وقوله سريع اى هو سريع ويلطم  
 بكسر الطاء من باب ضرب او بضمها من باب نصر اى يضرب وجهه بالكف والندى  
 العطاء اى هذا المذموم سريع الى الشر والامامة فى لطمه وجه ابن الم وليس بسريع  
 الى ما يدعى اليه من الندى والكرم (قوله فيما يكون المكرر الخ) حال من قوله اى حالة  
 كون ذلك القول من امثلة القسم الذى يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع  
 الاول وكذا يقال فيما يأتى بعده ونظير هذا البيت قول جابر

\* غزال انس يصيد اسدا \* فاعجب لما يصنع الغزال \*

\* دلالة دل كل شوق \* عليه اذ زانه الدلال \*

\* قتاله لا يطاق لكن \* يعجزنى ذلك القتال \*

(قوله وقوله تمتع) اى وقول الشاعر وهو صمة بن عبد الله القشيري والصمة بوزن همة  
 فى الاصل اسم للرجل الشجاع والذكر من الحيات سمي به هذا الشاعر وقوله تمتع مقول  
 القول فى البيت قبله وهو

\* اقول لصاحي والعيس نهوى \* بتاين النيفة فالضمار \* تمتع الخ  
 والعيس بكسر العين المهملة فى الاصل الابل التى يتخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها  
 اعيس والانثى عيساء والمراد به هنا مطلق الابل وقوله نهوى اى تتحدر والمنيفة  
 والضمار موضعان والتجد ما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا  
 وتهامة (قوله فما بعد العشية من عرار) من زائدة وما بعدها مبتدا والظرف قبلها  
 خبره وما مهملة واما قول الشارح فى المطول ان من عرار فى موضع رفع على انه اسم  
 ما ومن زائدة فقد اعترض عليه فيه بان شرط عمل ما الحجازية الترتيب وقد اتى هنا  
 (قوله وهى) اى العرار بفتح العين المهملة (قوله وزدة) اى تطلع وتفرش على وجه  
 الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله ومنابته) اى ومن منابته اى ومن  
 المواضع التى ثبت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) اى وقول الشاعر  
 وهو ابوتام حبيب بن اوس الطائي (قوله الكواعب) بدل من البيض او عطف بيان  
 لانه من اضافة الصفة للموصوف كما قيل (قوله جمع كاعب) فى الاطول جمع كاعبة وكل  
 صحيح لان فواعل يأتى جمعا لفاعل وفاعلة (قوله حين يبدو ثيابها للهود) اى التى  
 يظهر ثيابها للهود وارتقاعه وقوله فما زلت بالبيض جمع ايض وهذا دليل لجواب  
 الشرط المحذوف ومعنى البيت ان من كانت لذته فى مخالطة الاناث الحسان فلا التفات اليه

قوله دعاني الخ ظاهر بل صريحه ان هذا البيت بعد ٦٠١ في الايات الثلاثة التي ذكرها وليس كذلك بل هو بعد

الاول منها واما البيت الثالث وهو والله الخ فبعده نواعم ينتقن على شقيق يروق ويتشمن باقحوان وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني وقوله دعاني اي اتركاني (من ملاكما سناها) اي خففو قلة عقل (فداعي الشوق قبلكم ادعاني) من الدعاء وهذا فيما يكون التبعاض الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل وهو طائر معروف (افصحت بلغاتها) فالف البلابل (جمع بلبال وهو الحزن (باحساء بلابل) جمع بلبل بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون التبعاض الآخر اعني البلابل الاول في حشو المصراع الاول لا صدره لان صدره هو قوله واذا (وقوله فيشغوق بآيات المثاني) اي القرآن (ومفتون برنات المثاني)

لاني ما زالت لذي بمخالطة السيوف القواطع واستعمالها في محالها من الحروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) اي وقول الشاعر وهو ذو الرمة (قوله وان لم يكن الامر ج ساعة) اي وان لم يكن الامام الاتعريج ساعة فخرج اسم مفعول بمعنى المصدر (قوله الما) اي اترافي الدار والتشبة لتعدد الأمور وانما خطاب الواحد بخطاب المثني كما هو عادة العرب (قوله بها اهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجود نصب اهلها بدلا من الهاء في وجدها وبها هو المفعول الثاني والامام هو النزل والتعريج على الشيء الاقامة عليه والاخبار عن الامام بالتعريج صحيح من الاخبار بالاختصاص عن الاعم لان الامام مطلق النزول وهو اعم من التعريج الذي هو نزول مع استقرار (قوله ما كان وحشا مقبلا) جواب لو اي ما كان موحشا محل القيلولة منها وهي النوم في وقت القائلة اعني نصف النهار يعني ما كان خاليا مقبلا وهذا كناية عن نعيم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في وقت القائلة يشتغلون بالسعي في امورهم (قوله لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة) هذا بناء على ان الاضافة لامية اي الامر ج الساعة اي الامر ج انسوبا لساعة فالساعة مفعول به للتعريج على التوسع لانها ظرف له وحيث جعلت الاضافة لامية استفيدت القلة من تلك الاضافة (قوله اوصفة مقيدة) اي وعلى هذا فلاضافة على معنى في والمعنى الاتعريج قليلا في ساعة فعلى الوجه الاول نكون الاضافة مقيدة استيعاب التعريج للساعة بخلافه على الثاني فهو صادق باستيعابها وعدمه قال الشيخ يس وكان الفرق بين الوجهين اي جعل الصفة مؤكدة او مقيدة بالاعتبار فيعتبر في الاول التقيد بالساعة قبل الوصف قليلا وفي الثاني يعتبر الوصف بالقلة قبل الوصف بالساعة قال في الاطول ولا مجال لتقيد التعريج بالصفة قبل تقييده بالضافة حتى يكون كل من الاضافة والوصف مقيداه (قوله اي الاتعريج قليلا في ساعة) فيه اشارة الى ان مرج مصدر افيينغي قمع راءه على انه اسم مفعول لانه هو الذي يكون معنى المصدر دون اسم الفاعل (قوله فاعل نافع) اي او مستأذ خبره نافع مقدم عليه والجملة في محل رفع خبران (قوله والضمير لساعة) اي التي وقع فيها التعريج (قوله والمعنى قليل الخ) اي ومعنى البيت الاخير واما معنى البيتين معا اطاب منكما ايها الخليلان ان تساعداني على الامام بالدار التي ارسل اهلها فاصارت القيلولة فيهما موحشة والحال اني لو وجدت اهلها فيها ما كان محل القيلولة فيها موحشا لكثرة اهلها ونعمهم وان لم يكن ذلك النزول وذلك التعريج الاشياء قليلا فانه اذغ لي يذهب بذكر الاحباب فيه بعض همي ويشفي غليل وجدني (قوله وهذا فيما يكون المكرر الخ) حاصله ان المكرر في هذا البيت لفظ قليلا فقد ذكر اولا في صدر المصراع الثاني وذكر ثانيا في مجزئه ولا يضر اتصال قليلها بالهاء في كونه عجزا لما تقدم ان الضمير المتصل حكمه حكمها

اتصل به ( قوله وقوله دعاني الخ ) اى وقول الشاعر وهو القاضي الارجاني وقبل البيت

\* اذا لم تقدر ان تسعدانى \* على شجنى فسيروا وتركانى \*

\* اميل عن السلو وفيه برئى \* واعلق بالغرام وقد برانى \*

\* الله ما صنعت بعقلى \* بمقاتل ذلك الحى اليمانى \*

دعاني الخ وهذا شروع فى امثلة المتجانسين وهى اربعة كما مر ( قوله اى اتركانى ) اشار

بذلك الى ان دعاني تنية دع من ودع يدع لانتية دعا يدعو بمعنى طلب ( قوله اى خفة

وقلة عقل ) هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز

او على انه مفعول لاجله وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام

فيكون نصبا على المصدرية اى ملامة مشافهة او على الحال والمعنى اتركانى من

لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما وقلة عقلكما او الواقع منكما مشافهة من غير

استحياء فاني لا التفت الى ذلك اليوم لان الداعى للشوق قد دعاني له ونادانى اليه فاجبته

فلا اجيبكما بعده وذلك الداعى الذى دعا للشوق هو جلال الحبوب المشتاق اليه

والشاهد فى دعاني الواقع فى صدر المصراع الاول ودعاني الواقع فى عجز البيت فانهما

ليسا مكرزين بل متجانسان لان الاول بمعنى اتركانى الثانى بمعنى نادانى لانه من الدعوة

بمعنى الطلب والجناس الذى بينهما متماثل ( قوله وقوله واذا البلابل ) اى وقول الشاعر

وهو الثعاللى ( قوله جمع بلبل ) اى يضم البائين ( قوله افصح بلغاتها ) اى خلصت

لغاتنا من الكنة يقال افصح الاعمى اذا نطق لسانه وخلصت لغته من الكنة

والمراد بلغاتها النغمات التى تصدر منها جعل كل نغمة لغة اى اذا حركت البلابل

بنغماتها الحسان الخالصة من الكنة اجزان الاشواق والهوى ( قوله جمع بلبال )

هو بالقصع والاحتساء الشرب اى قائف الاحزان التى حركها صوت البلابل بالشرب

من ايلريق الخمر والحاصل ان مراد الشاعر نفي بلابل حدثت من افصاح البلابل

لان الصوت الطيف يحرك احزان الهوى كذا فى الاطول ( قوله لان صدره هو قوله واذا )

اى فاذا متقدمة على البلابل وحينئذ فالبلابل الاولى واقعة فى الحشولا فى الصدر وعلم

من كلام الشارح ان المقصود بالتمثيل لفظ بلابل الثالث مع الاول لاعم الثانى لان الثانى

ليس فى اول المصراع الثانى ولا الاول ولا فى حشو الاول ولا فى آخره بل فى حشو

الثانى وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكى ( قوله وقوله فثغوف الخ ) اى

وقول الشاعر وهو الحريرى فى المقامة البصرية وقبل البيت

\* بها ماتت من دين ودنيا \* وجيران تافوا فى المعانى \*

والضمير فى بها البصرة ( قوله اى القرآن ) اى فثغوف بآيات القرآن يهتدى بها ويتذكر

ما فيها من الاعتبار واعلم ان المثنى تطلق على ما كان اقل من مثنى آية من القرآن

وعلى قاتحة الكتاب لانها تثنى فى كل ركعة وعلى القرآن تمامه لانه يثنى فيه القصص

فواء فى المقامة البصرية

هكذا فى النسخ وصوابه

فى المقامة الحرامية وهى

الثامنة والاربعون ولعل

ذلك نشأه من كون الضمير

فى قوله بهاماشئت راجعا

للبصرة لكن الواقع

ما ذكرنا ( محمده )

قوله وهو البحرى هكذا

نسبه للبحرى غالب شراح

التلخيص وليس كذلك

وانما البيت للسرى الرقا

غير انه سرق معناه من بيت

البحرى فلذا سبق الوهم

الى نسبتها اليه ولفظ بيت

البحرى \* بلونا ضرائب

من قدرى \* لما ان رأينا لقمع

ضربا \* هكذا فى شرح

الخواهد ( محمده )

والوعدو الوعيد والمراد بالثاني الاول في البيت هذا المعنى كما قال الشارح (قوله ومفتون)  
 من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون او بمعنى الجنون  
 والرنات جمع رنة وهى الاصوات والثاني جمع شئ وهو ما كان من الاعوادل وثران  
 فاكتر او الفاء في قوله فثغوف لتفصيل اهل البصرة اى ففهم الصالحون المشغوفون  
 بقراءة القرآن ومنهم من هو مفتون بالآلات للهو والطرب ومنهم دون ذلك والمقصود  
 مدح البصرة بانها نصير جامع (قوله اى بنغمات) جمع نغمة بمعنى صوت اى اصوات  
 وهذا تفسير لرنات وقوله اوتار المزامير تفسير للثاني (قوله التى ضم الخ) فيه اشارة الى  
 وجه تسميتها ثنائى اى لانها تنهى اى يضم طاقى اى وترمنها الى طاقى اى وتر آخر حال  
 الضرب عليها (قوله وقوله املتهم الخ) اى وقول القاضى الارجاني نسبة لارجان بلدة  
 من بلاد فارس والبيت من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف  
 وقوله املتهم اى رجوت منهم المعروف والخير وقوله ثم تأملتهم اى تأملت فيهم وتفكرت  
 في احوالهم هل هى احوال من يرجى خيره ام لا وقوله فلاح الى اى فظهر لى بعد التأمل  
 في احوالهم انه ليس فيهم فلاح اى فوز وبقاء على الخير وقد افاد بتم انه كان على الخطأ  
 مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر له عدم فلاحهم بادنى تأمل ومحل  
 الشاهد قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني الواقع في عجز  
 البيت فانهما متجانسان لان الاول بمعنى ظهر والثاني بمعنى الفوز والاقامة على الخير  
 (قوله وقوله ضرائب الخ) اى وقول الشاعر وهو البحتري وهذا شروع في امثلة  
 اللفظين المحققين بالتجانسين من جهة الاشتقاق وهى اربعة كما مر والبيت المذكور  
 من بحر المتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله التى ضربت للرجل) اى اوجدت فيه  
 وطبع عليها وقوله وهى الطبيعة اى السجية (قوله ابدعتها) اى ابدعت تلك الضرائب  
 اى انشأتها في العالم من غير ان يقدم لاحد من الناس عليك منشأ فيها وقوله  
 في السماح اى الكرم ان قلت كونها طبائع وكونه ابداعها واحداثها متافيان اذلا معنى  
 لاحداث الطبائع قلت المراد انك انشأت آثارها الدالة على انك طبعت عليها  
 من الاعطاء الافخم والبذل لكل نفيس اعظم بدليل قوله في السماح (قوله اى مثلاً) اى  
 بل تلك الضرائب اختصت بها وعلم من كلامه انه فرق بين الضريبة والضريب  
 فالضريبة عبارة عن الطبيعة التى طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله واصله)  
 اى واصل الضريب المثل في ضرب القداح اى انه في الاصل مثل مقيد ثم اريد به  
 مطلق مثل وقوله في ضرب القداح في معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام  
 جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واطافة ضرب من اضافة  
 الصفة للموصوف اى المثل من القداح المضروبة اى المخلوطة فكل واحد منها يقال له  
 ضريب لانه يضرب به في جلته وهو مثله في عدم التعيين في المضاربة (قوله وهذا

اى بنغمات اوتار المزامير  
 التى ضم طاقى منها الى طاقى  
 وهذا فيما يكون المتجانس  
 الآخر في آخر المصراع  
 الاول (وقوله املتهم ثم  
 تأملتهم فلاح) اى ظهر  
 (لى ان ليس فيهم فلاح)  
 اى فوز ونجاح وهذا  
 فيما يكون المتجانس الآخر  
 في صدر المصراع الثاني  
 (وقوله ضرائب) جمع  
 ضريبة وهى الطبيعة  
 التى ضربت للرجل وطبع  
 عليها (ابدعتها في السماح  
 فلستارى لك فيها ضريباً)  
 اى مثلاً واصله المثل  
 في ضرب القداح وهذا  
 فيما يكون الملقى الآخر  
 بالتجانسين اشتقاقاً في صدر  
 المصراع الاول (وقوله  
 اذا لم يخزن عليه لسانه  
 فليس على شئ سواه  
 يخزان) اى اذا لم يحفظ المرء  
 لسانه على نفسه بما يعود  
 ضرره اليه

قوله وكسرها هكذا في  
النسخ ولعل صوابه  
وقتها اخذا من قوله  
وفرح على انه لم يذكر  
لوزنه في المصباح الاباب  
قتل قبحر (مصحح)

فلا يحفظه على غيره مما لا  
ضرر له فيه وهذا بما يكون  
المحق الآخر اشتقاقا في  
حشو المصراع الاول  
(وقوله لو اختصرتم  
من الاحسان زرتكم  
والعذب) من الماء  
(يخرج للأفراط في الخصر)  
اي في البرودة يعني ان  
بعدي عنكم لكثرة انعامكم  
على وقد توهم بعضهم ان  
هذا المثال مكرر حيث كان  
اللفظ الآخر في حشو  
المصراع الاول كما في  
البيت الذي قبله ولم يعرف  
ان اللفظين في البيت  
السابق مما يجمعهما  
الاشتقاق وفي هذا البيت  
مما يجمعهما شبه  
الاشتقاق والمصنف لم  
يذكر من هذا القسم الا هذا  
المثال واهمل الثلاثة الباقية  
قد اوردتها في الشرح

فما يكون المحق الآخر بالتجانسين اشتقاقا) اي من جهة الاشتقاق يعني ان هذا مثال  
لفظين المتقابلين المحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق وقد وقع احدهما في عجز البيت  
والثاني المقابل له في صدر المصراع الاول ووجه كونهما ملحقين بالتجانسين من جهة  
الاشتقاق ان ضرائب وضربا يرجعان لاصل واحد وهو الضرب ان قلت ان الضرائب  
والضرب من قبيل التجانسين لا اختلاف معناه كما مر اذ لو كانا ملحقين بالتجانسين  
من جهة الاشتقاق لانحد معناه اجاب العلامة ابن يعقوب بان اختلافهما في الماصدق  
لا ينافي انهما متحدان في مفهوم المشتق منه الذي هو المعيار في المشتقات فجنس الضرب  
متحد فيهما وان كان في الضرائب بمعنى الازام بعد الاتحاد الذي قد يحدث عادة  
عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني وهو الضرب يعني التحريك  
الذي هو هنا اخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله وقوله اذ المراد الخ)  
اي وقول الشاعر وهو امرؤ القيس وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها

\* قنابك من ذكرى حبيب وعرفان \* وربيع عفت آياته منذ ازمان \*

وقوله لم يخزن بالخاء والزاى المجتنبين بضم الزاى وكسرها فهو من باب نصر وفرح  
(قوله فلا يحفظه على غيره) اي فلا يوثق به في اموره لانه لا يحفظه بالنسبة الى غيره  
بالطريق الاول (قوله مما لا ضرر له فيه) اي وانما ضرره على غيره (قوله وهذا مما  
يكون المحق الآخر اشتقاقا) اي هذا المثال من امثلة القيم الذي يكون فيه اللفظان  
المتقابلان ملحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق واحدهما في العجز والمحق الآخر  
في حشو المصراع الاول وانما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق لان يخزن وخزان  
يرجعان لاصل واحد وهو الخزن فهما مشتقان منه (قوله وقوله لو اختصرتم) اي  
قول الشاعر وهو ابو العلاء المعري وقوله لو اختصرتم من الاحسان اي لو تركتم كثرة  
الاحسان ولم تبالغوا فيه بل اتيتم بما يعتدل به زرتكم لكن اكثرتم من الاحسان فمجردكم  
لتلك الكثرة ولا غرابه في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب  
يخرج للأفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخصر اي برودته (قوله في الخصر)  
بانحاء المجبة والصاد المهملة المفتوحين البرد واما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد  
(قوله يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على) فقد عجزت عن الشكر فانا استحي من  
الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل ان المراد ذمهم اي انهم  
اكثروا في الاحسان حتى نتجت منهم جعلهم ذلك في غير محله سفها فمجردهم لانعامهم  
السفينة فهذا يشبه ان يكون من التوجيه وفي البيت حسن التعليل (قوله وفي هذا  
البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) اي لانه يتبادر في بادي الرأي ان اختصرتم والخصر  
من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك

الاكثر والثاني مأخوذ من خصر اى برد لا يقال انه لامادة للخصر لانه نفسها اذهو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس اذا لخصر لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من اصيل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذا التبادر يكفى فيه التوهم فتأمل (قوله لم يذكر من هذا القسم) اعنى كون اللفظين المتقابلين ملحقين بالتجانسين بسبب شبه الاشتقاق الا هذا المثال اى وكان الاول تاخير بعد استيفاء امثلة ما يجمعهما الاشتقاق في الاطول وهذا مثال لموقع احد المحققين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول وانما كان واقفا في حشو المصراع لانه قد تقدم عليه لو وانت خير بان هذا غير جار على اصطلاح العروضيين فان البيت من البسيط ومنفعلن صدر ولو اختصر متفعلاً فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح العروضيين في الصدر والحشو والعجز فاصطلاح العروضيين ان الصدر هو التفعيلة الاولى من المصراع والعجز التفعيلة الاخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلة كلمة وبعض كلمة او كلمتين واما عند علماء البديع فالكلمة الاولى من المصراع صدر والاخيرة عجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد اوردتها في الشرح) مثال ما يقع احد المحققين الذين جمعوا شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري

\* ولاح يلحى على جرى العنان الى \* ملهى فمحقاله من لائح لاجى \*

لاح الاول فعل ماض بمعنى ظهر وقاعله ضمير يعود على الشيب في البيت قبله وهو

\* نهانى الشيب عما فيه افراحي \* فكيف اجع بين اراج وارج \*

وقوله يلحى اى يلوم وقوله على جرى العنان اى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى اى الى مكان اللهو وقوله فمحقاله اى بعد له من لائح لاجى اى من ظاهر لائم اى ظهر الشيب يلومنى على جرى الخيل الى الاماكن التى فيها اللهو فيعدله من ظاهر لائم فلاح الاول ماضى يلوح مأخوذ من اللوحان وهو الظهور والثاني اسم فاعل من لحا اذا لامه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قول الحريري ايضا

\* ومضطلع بتخلص المعاني \* ومطلع الى تخلص عانى \*

المضطلع بالشئ القوى فيه التناهى به وتخلص المعانى اختصار الفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتخلص المعانى فكذلك الاسير فالاول من عنى يعنى والثاني من هنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر

\* لعمري اقد كان الثريا مكانه \* ثراه فاضحى الآن شواه في الثرى \*

ثراه نصب على التمييز اى لقد كانت الثريا مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن اصبح غنيا ذا ثروة اصبح فلان في الثريا او في العروق وقوله شواه في الثرى اى في الارض والتراب والشاهد في ثراه الاول والثرى الثاني فان الاول واوى من الثروة والثاني باقى فالعلامة اليعقوبى ويضعف كون هذا المثال من الملحق ان احد اللفظين وهو الثاني لم يشق من

شئ حتى يتوهم فيهما الاشتقاق من اصل واحد فالأقرب فيهما التجانس الا ان يقال  
يكفي في تباين اشتقاقهما من اصل واحد كون احدهما مأخوذاً من شئ فيسمى  
الوهم الى الآخر تأمل ( قوله وقوله فدع الوعيد الخ ) اي وقول الشاعر وهو ابن  
عينة المهلب والشاهد في ضارري ويضير فانهما مما يحجمهما الاشتقاق لانهما مشتقان  
من الضير بمعنى الضرر وقد وقع الاول في آخر المصراع الاول والثاني في عجز البيت  
ومعنى البيت دع وعيدك اي اخبارك بانك تنالني بمكروه فانه لا يحمديك مني شيئاً لانه بمنزلة  
طنين اجحة الذباب وذلك الطنين لا ينالني منه مكروه فكذا وعيدك ( قوله وقوله وقد  
كانت الخ ) اي وقول الشاعر وهو ابو تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبل البيت  
\* نوى في الثرى من كان يحبي به الوردى \* ويقمر صرف الدهر نائله الغمر \*  
اي سكن في القرب من كان يحبي به الوردى ومن كان عطاشه كثيراً لكثرة يريده على  
حوادث الدهر ويستترها فالغمر الاول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير والنائل العطاش ( قوله  
وقد كانت البيض القواضب في الوغى بوار ) اي ان السيوف البيض القواضب في ذاتها  
كانت في الحروب قواطع لرقاب الاعداء لحن استعمال الممدوح اياها لمعرفة بكيفية  
الضرب بها وتدريبه وشجاعته ( قوله فهي الآن ) اي بعد موته بتراى مقطوعة  
القائمة اذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله والشاهد في قوله بوار وبترفان البوار  
والبتر مما يحجمهما الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع ( قوله جمع ابتر )  
اي مقطوع القائمة ( قوله ومنه السجع ) اعلم ان هذا الفاظاً اربعة ينبغي ان يحضر  
معانيها لكثرة دورانها على الاسن في زول الالتباس السجع والفاصلة والقريئة والفقرة  
فالقريئة قطعة من الكلام جعلت مزاجاً لآخرى والفقرة مثلها ان شرط مزاجتها  
لاخرى والا كانت اعم سواء كانت مع تسجيع اولاً كما هو ظاهر كلامهم واما الفاصلة  
فهى الكلمة الاخيرة من القريئة التى هى الفقرة واما السجع فقد يطلق على نفس  
الفاصلة الموافقة لآخرى في الحرف الاخير منها ويطلق على توافق الفاصلتين في الحرف  
الاخير والى هذا اشار المصنف بقوله قيل وهو تواطؤ اي توافق الفاصلتين اي الكلمتين  
اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد على معنى  
في متعلق بتوافق اي توافق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد كائناً في آخرهما  
( قوله من النثر ) اي سواء كان قرأنا او غيره كذا في الاطول ومقابل قوله في النثر  
قوله الآتى وقيل السجع غير مختص بالنثر ( قوله كالتقافية في الشعر ) اي من جهة  
وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر ( قوله يعنى الخ ) اشارة لجواب بحث  
وارد على قول المصنف وهو اي هذا التفسير معنى قول السكاكى السجع في النثر  
كالتقافية في الشعر وحاصل البحث ان التقافية في الشعر لفظ ختم به البيت اما الكلمة  
نفسها او الحرف الاخير منها او وذلك كائناً يكون من الحرك قبل الساكنين

( وقوله فدع الوعيد  
فاوعيدك ضارري \*  
اطنين اجحة الذباب  
يضير ) وهذا فيما يكون  
الملحق الآخر اشتقاقاً  
وهو ضارري في آخر  
المصراع الاول  
( وقوله وقد كانت  
البيض القواضب  
في الوغى ) اي السيوف  
القواطع في الحرب  
( بوار ) اي قواطع  
لحسن استعمالها  
( فهي الآن من بعده  
بتر ) جمع ابتر اذ لم يبق  
بعده من يستعملها  
استعماله وهذا فيما  
يكون الملحق الآخر  
اشتقاقاً في صدر  
المصراع الثاني  
( ومنه ) اي ومن اللفظي  
( السجع قبل وهو  
تواطؤ الفاصلتين  
من النثر على حرف  
واحد ) في الآخر  
( وهو معنى قول  
السكاكى هو ) اي  
السجع ( في النثر كالتقافية  
في الشعر ) يعنى ان هذا  
مقصود كلام السكاكى  
ومحصوله

الى الانتهاء على اختلاف المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن تواطؤ  
الكلمتين في آخر البيت وحينئذ فالمناسب لتشبيه السكاكى السجع بها حيث قال السجع  
في النثر كالقافية في الشعر ان يراد بالسجع اللفظ اعني الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار  
كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى في الحرف الاخير منها لا موافقة  
الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكى  
الخ وحاصل الجواب ان مراد المصنف بقوله وهذا التفسير اى تفسير السجع بالموافقة  
المذكورة معنى قول السكاكى السجع في النثر كالقافية في الشعر ان هذا التفسير محصول  
كلام السكاكى وقائده لانه عنه وذلك ان تسمية السكاكى الفاصلة سجعاً انما  
هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى ان العلة التي  
اوجبت التسمية هي التماثل بالسجع في الحقيقة وفي القصد (قوله يعنى) اى المصنف  
وقوله ان هذا اى تفسير السجع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكى اى  
المقصود منه لانه عنه (قوله والا فالسجع الخ) اى والانتقل ان هذا التفسير بالتواطؤ  
هو المقصود من كلام السكاكى بل قلنا انه عنه فلا يصح لان السجع الخ (قوله في واخر  
الفقر) حال من اللفظ اى حاله كون اللفظ كائناً في اواخر الفقر (قوله ولذا) اى ولاجل  
كون السجع عند السكاكى نفس اللفظ المتواطىء لا المعنى المصدرى وهو التواطؤ ذكره  
السكاكى بلفظ الجمع لى والسجع لا يجمع الا اذا كان بمعنى اللفظ ولو اراد المصدر لغير  
بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا اراد به الانواع واردة الانواع ليس في كلام السكاكى  
ما يدل عليه فعين ارادة اللفظ وهذا دليل اول على ان السجع عند السكاكى نفس اللفظ  
(قوله وقال انها) اى الاسجاع في النثر كالتقوافي في الشعر ومن هذا يعلم ان قول المصنف  
هو في النثر الخ رواية لكلام السكاكى بالمعنى (قولهم وذلك لان القافية الخ)  
اى وبيان ذلك اى وبيان كون السجع عنده نفس اللفظ المتواطىء الخ ان القافية الخ  
وهذا دليل ثان على ان السجع عند السكاكى نفس اللفظ فلو قال ولان القافية الخ كان  
اوضح (قوله على تفصيل) اى اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) اى فلما شبه الاسجاع  
بالتقوافي التي هي الفاظ قطعاً علم ان مراده بالاسجاع الالفاظ المتوافقة لا المعنى المصدرى  
(قوله ومرجع المعنيين واحد) اى وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق  
والاول الكلمة من حيث التوافق فهو السمي في الحقيقة آه سم وقوله ومرجع المعنيين  
واحد هو المراد بقوله السابق يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى (قوله اى الفاصلتان)  
اى الكلمتان الاخيرتان من الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغي ان يكون المعبر هنا  
الوزن الشعرى لا الوزن التصريفى وقوله ان اختلفنا في الوزن اى مع الاتفاق في التقفية  
اى الحرف الاخير بقريئة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير  
(قوله فان الوقار والاطوار مختلفان وزناً) اى ان الوقار فاصلة من الفقرة الاولى والاطوار

٣ قوله ما يدل عليه هكذا  
في النسخ ولعل الاولى  
يدل ما عليها كما لا يخفى  
(مصححه)  
والا فاجمع على التفسير  
المذكور بمعنى المصدر  
اعنى توافق الفاصلتين  
في الحرف الاخير وعلى  
كلام السكاكى هو نفس  
اللفظ المتواطىء الاخرى  
واخر الفقر ولذا ذكره  
السكاكى بلفظ الجمع وقال  
انها في النثر كالتقوافي  
في الشعر وذلك لان  
القافية لفظ في آخر البيت  
اما الكلمة نفسها والحرف  
الاخير منها او غير ذلك  
على تفصيل المذاهب وليست  
عبارة عن تواطؤ الكلمتين  
من اواخر الايات على  
حرف واحد فالحاصل  
ان السجع قد يطلق على  
الكلمة الاخيرة من الفقرة  
باعتبار توافقه للكلمة  
الاخيرة من الفقرة الاخرى  
وقد يطلق على نفس  
توافقه ومرجع المعنيين  
واحد (وهو) اى السجع  
ثلاثة اضرب

فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفا في الوزن فان ثاني وقارا يحرك وثاني اطوارا ساكن  
وانما سمي مطرقا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي اولان  
ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرق وهو الحرف الاخير دون  
الوزن كذا قال يعقوب وقال العصام سمي مطرقا اخذاله من الطريف وهو  
الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذي  
كان في الاولى (قوله اي وان لم يختلفا في الوزن) اي بل اتفقا فيه كما اتفقا في التقفية  
(قوله القرينين) اي القرينين سميت بذلك لانهما تقارن الاخرى (قوله مثل ما يقابله  
من القرينة الاخرى) اي مثل ما يقابله من الالفاظ الكائنة في القرينة الاخرى يعنى  
ماعدا الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة في الفاصلتين فلامعنى لادراجه  
في هذا الاشتراط (قوله في الوزن) متعلق بمثل لانه في معنى مماثل (قوله فترصيع) اي  
فالجمع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعا تشبيها له بحمل احدى اللؤلؤتين في العقد  
في مقابلة الاخرى المسمى لغة بالترصيع وكان الاولى للخصف ان يقول فرصع على صيغة  
اسم المفعول ليلسب قوله ولا فطرط وقوله بعد فتواز (قوله نحو فهو بطبع الخ) هذا  
مثال لما فيه المساواة في الجمع وقوله بطبع الاسجاع يحوهر لفظه اي زين الاسجاع بالفاظه  
الشبيهة بالجواهر ففي بطبع استعارة تبعية اوانه شبه زين الجمع بمصاحبة خيار  
الالفاظ يحصل الحلى مطبوعا بالجواهر فغير بهذه العبارة على طريق الاستعارة  
بالكنية وقوله ويرقع الاسماع بزواجر وعظه شبه الاسماع بابواب تفرع بالاصابع  
تفتح فغير بما ذكر على طريق المكنية ايضا كذا في يعقوب وقال العصام بطبع اي  
يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله والاسجاع الكلمات المقفات والجواهر  
جمع جوهر هو الشيء النفيس و اضافها للفظه من اضافة المشبهة للمثبه وافرد اللفظ  
في موضع ارادة التعدد لكونه في الاصل مصدرا وقوله ويرقع اي يدق والمراد لازم  
الدق وهو التأثير اي يؤثر في الاسماع بزواجر وعظه وعلى هذا فلا استعارة في اللام  
ومحل الشاهدان وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الاولى وهى لفظه فخرج الجمع  
حينئذ عن كونه مطرقا ثم ان كل كلمة من القرينة الاولى موافقة لما يقابلها من القرينة  
الثانية وزنا وتقفية وذلك لان بطبع موازن ليرقع والقافية فيهما العين والاسجاع  
موازن للاسماع والقافية فيهما العين ايضا وجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما  
الراء (قوله فلا يقابله شيء من الثانية) هذا جواب اما اي لا يقابله شيء من الثانية اي حتى  
يقال انه مساو له او غير مساو له والحاصل ان هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات  
(قوله كان مثلا لما يكون الخ) اي لان الآذان ليست موافقة للاسجاع في التقفية اذا خسر  
الاسجاع العين وآخر الآذان النون ولا في الوزن بحسب اللفظ الآن وان كانت موافقة  
بحسب الاصل لان اصل آذان آذان بوزن افعال ولا ينظر للاصل في مثل ذلك

(مطرف ان اختلفتا) اي  
الفاصلتين (في الوزن نحو  
مالك لا ترجون لله وقارا  
وقد خلقكم اطوارا) فان  
الوقار والاطوار مختلفان  
وزنا (والا) اي وان لم  
يختلفا في الوزن (فان كان  
ما في احدى القرينتين)  
من الالفاظ (او) كان  
(اكثره) اي اكثر ما في  
احدى القرينتين (مثل  
ما يقابله من) القرينة  
(الاخرى في الوزن والتقفية)  
اي التوافق على الحرف  
الاخير (فترصيع نحو فهو  
بطبع الاسجاع يحوهر  
لفظه ويرقع الاسماع  
بزواجر وعظه) فجميع ما  
في القرينة الثانية موافق  
لما يقابله من القرينة الاولى  
واما لفظ فهو فلا يقابله  
شيء من الثانية ولو قال  
بدل الاسماع الآذان كان  
مثالا لما يكون اكثر ما  
في الثانية موافقا لما يقابله  
في الاولى

على انه يجوز ان يكتب في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وان كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للاصل (قوله اي وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى) اي بان كان جميع ما في احدى القرينتين من المتقابلات او اكثر ما فيها ونصفه مخالفا لما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن والتقفية معا وفي احدهما وهذا الاختلاف المذكور بالنظر لماعدا الفاصلة لان التوافق في الحرف الاخير منها معتبر في مطلق السجع (قوله المتوازي) اي المسمى بذلك لتوازي الفاصلتين اي توافقهما وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والسمية يكفي فيها ادنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ) وانما كان السجع في هذه الآية متوازيا لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية اي واما الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة فتوافقان وزنا وتقفية ولفظ فيها لم يقابل شي من القرينة الاخرى (قوله وقد يختلف الوزن فقط) هذا من جملة ما دخل تحت الالفى صادقة بثلاثة امور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما او في احدهما اي وقد يختلف وزن ما في القرينتين من السجع المتوازي من غير اختلاف التقفية اي مع توافق الفاصلتين كما هو الموضوع فرفا وعصفا في الآية التي مثل بها متوازيان والقافية فيهما واحدة واما المرسلات والعاصفات فغير متوازيين لان مرسلات على وزن مفعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافقان في التقفية وقد يقال ان المعتبر في السجع الوزن العروضي كما مر والوزن المذكور لا ينظر فيه الى اتحاد الحركة ولا لمكون الحرف اصليا او زائدا بل المنظور له فيه مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن فالحق ان السجع في الآية المذكورة مرصع لان مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافية (قوله عرقا) قال ابن هشام ان كان المراد بالمرسلات الملائكة والمعروف المعروف فرفا مفعول لاجله ونصب ببرزخ الخافض وهو الباء والتقدير اقسم بالملائكة الرسالة للمعروف او بالمعروف وان كان المراد بالمرسلات الارواح او الملائكة وعرفا بمعنى متابعة فانصاب عرقا على الحال والتقدير اقسم بالارواح او الملائكة الرسالة متابعة (قوله وقد يختلف) اي في المتوازي التقفية فقط دون الوزن فيما يعتبر فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت) اي انم الله على فحصل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والمعار فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة لان قافية الكلمة الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد واما صامت وشامت فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافية لانهما فاصلتان (قوله قبل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائته) اي في عدد الكلمات وان كانت احدى الكلمات اكثر حروفا من كلمة القرينة الاخرى فلا يشترط التساوي في عدد الحروف (قوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) اي فهذه قرائن

(والاختواز) اي وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرقا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قبل واحسن السجع ما تساوت قرائته نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود (ثم) اي بعد ان لا تساوي قرائته قالا حسن (ما طالت الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وماغوى او) قريبه (الثالثة نحو خذوه فقلوه

ثم الجيم صلوه) من  
التصلية ( ولا يحسن  
ان تؤتى قرينة ) اى  
يؤتى بعد قرينة بقرينة  
اخرى (اقصر منها)  
قصر (كثيرا) لان  
السمع قد استوفى امده  
في الاول بطوله فاذا جاء  
الثاني اقصر منه كثيرا  
يبقى الانسان عند سماعه  
كن يريد الانتهاء الى غاية  
فيعثر دونها وانما قال  
كثيرا احترازا عن قوله  
تعالى لم تركب فمل  
ربك باصحاب الفيل الم  
يجعل كيدهم في تضليل  
(والاسجاع مبنية على  
سكون الاعجاز ) اى  
او اخر فواصل القران  
اذ لا يتم التواطؤ  
والتزاج في جميع  
الصور ولا بالوقف  
والسكون ( كقولهم  
ما بعد ما فات وما قرب  
ما هوأت ) اذ لو لم يعتبر  
السكون لفات السجع  
لان التام من فات مفتوح  
ومن آت منون مكسور  
( قيل ولا يقال في القران  
اسجاع ) رعاية للادب  
وتعظيمه اذ السجع  
في الاصل هدير الجمام  
ونحوه

ثلاثة وهى متساوية في كون كل مركبة من لفظين والسدر شجر النبق والمخضود الذى  
لاشوك له كانه خضد اى قطع شوكة و الطلح شجر الموز والمخضود الذى تضد بالجل  
من اسفله الى اعلاه ( قوله ثم ما طالت قرينته الثانية ) اى طولها غير متفاحش والا كان  
قبيحا والطول المتفاحش بالزيادة على الثالث ومحل القبح اذا وقعت الطويلة بعد فقرة  
واحدة اما لو كانت بعد فقرتين فاكثر لا يبح ( لان الاولين حيثئذ بمثابة واحدة ) قوله  
والجيم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى ) اى فهما ثمان قرينتان والثانية اكثر  
في الكلمات من الاولى فهى اطول منها ( قوله خذوه فملوه ) هما قرينتان متساويتان  
في ان كلا منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء المأتى به للترتيب في كون الثانية  
من كلمتين واما قوله ثم الجيم صلوه فهو قرينة ثالثة وهى اطول من كل مما قبلها وقول  
المصنف او قرينته الثالثة عطف باشارة الى انه في مرتبة ما قبله ( قوله من التصلية )  
اى الاحراق بالنار ( قوله ولا يحسن ان يؤتى الخ ) اى بان تكون قرينة طويلة  
والقرينة التى بعدها قصيرة قصر اكثر بالنسبة اليها سواء كانت القصيرة ثانية بالنظر  
لاصل الكلام او ثالثة او رابعة وذلك كالموقيل خاطبى خليلي وشفاني بكلامه الذى  
هو كالجوهر النفيس فاقتنيت به احسن تنفيس ( قوله امد ) اى غايته ( قوله فيعثر دونها )  
اى فيقع قبل الوصول اليها لان السمع يطلب امدام مثل الاولى او قربا منها فاذا سمع  
القصير كثيرا فاجاء خلاف ما يتوق وهو مما يستفح ( قوله احترازا الخ ) اى فان زيادة  
الاولى على الثانية انما هو بكلمتين الاولى تسع كلمات يهزئة الاستفهام وحرف الجر  
والثانية ست كلمات وهذا غير مضر اذ المضر انما هو الزيادة باكثر من الثالث واما  
الزيادة بالثالث فاقول فلا تضر ( قوله والاسجاع مبنية على سكون اعجاز ) اى ان سكون  
الاعجاز اصل يبنى عليه فحصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية  
ومستحسن عند اتفاقها ( قوله اذ لا يتم الخ ) هذا مرتبط بمحذوف اى لان الغرض  
من التسجيع ان يزواج اى يوافق بين الفواصل ولا يتم التوافق بينها الا بالسكون  
وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا امر اللاتين  
ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال المصنف مبنية على السكون ولم يقل  
مبنية على الوقف ( قوله اى او اخر الخ ) اشار بهذا الى ان كلامه على حذف مضاف  
والفواصل تفسير للاعجاز اى على سكون او اخر الاعجاز ( قوله التواطؤ ) اى التوافق  
وقوله والتزاج مرادف لما قبله ( قوله كقولهم ما بعد ما فات ) اى لان ما فات من الزمان  
ومن الحوادث فيه لا يعود ايدا ( قوله وما اقرب ما هوأت ) اى لانه لا بد من حصوله فصار  
كالقريب ( قوله منون مكسور ) اى وهذا التحالف غير جائز في القوافي ولا واف بالنظر  
من السجع اعنى تزواج الفواصل ( قوله ولا يقال في القران اسجاع ) ليس المراد انه  
لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الامر بل المراد انه ينهى ان يقال ذلك لرعاية

٢ قوله زيادة الاولى

على الثانية انما هو  
بكتبتين انظره مع ما  
بعده فانه ربما ناه  
تأمل الخ (مصححه)  
وقيل لعدم الاذن  
الشرعى وفيه نظر  
اذ لم يقل احد يتوقف  
امثال هذا على اذن  
الشارع وانما الكلام  
في اسماء الله تعالى (بل  
يقال) للاستجماع في  
القرآن اعني الكلمة  
الاخيرة من الفقرة  
(فواصل وقيل السجع  
غير مختص بالنثر ومثاله  
من النظم قوله تجلى  
به رشدى واثرت)  
اي صارت ذات ثروة  
(به يدى وفاض به  
ثمدي) هو بالكر  
الماء القليل والمراد  
هنا المال القليل  
(واورى) اي صار  
ذاورى (به زندي)  
واما اورى بضم  
الهمزة على انه متكلم  
المضارع من اوريت  
الزند اخرجت ناره  
فتصيف ومع ذلك  
يا باء الطبع ومن  
السجع على هذا  
القول (اي القول  
بعدم اختصاصه  
بالنثر) ما يسمى التشطير

الادب ولتعظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بما اصله ان يكون في الدواب العجم  
(قوله هدير الحمام) اي تصويره وقوله ونحوه بالرفع عطفا على المضاف اي ونحو  
الهدير كتصوير الناقة لاعلى المضاف اليه لان الهدير قاصر على الحمام والحاصل  
ان كلاما من هدير الحمام وتصوير الناقة يقال له سجع في الاصل ثم نقل لفظ سجع  
من هذا المعنى للمعنى المذكور في هذا الفن وحيث فلا يصرح بوجوده في القرآن لما ذكر  
(قوله وقيل لعدم الخ) اي وقيل لانه انتهى عن ان يقال ذلك لعدم الاذن الشرعى باطلاقه  
قوله وانما الكلام (اي وانما الخلاف في اسماء الله هل يحتاج في اطلاقها لاذن اولا  
وقد يقال ان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا يهجم فيه ولا نقصان  
قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ففيه من ايهام النقص ما يمنع اطلاقه  
الاباذن (قوله بل يقال للاستجماع في القرآن) اي باعتبار القرآن (قوله اعني الكلمة  
الاخيرة من الفقرة) الاولى اعني اي بالاستجماع هنا الكلم الاواخر من الفقر وقول  
المصنف بل يقال فواصل مبني على ما قال السكاكي من ان السجع يطلق على الكلمة  
الاخيرة من الفقرة اذ هي التي يقال لها فاصله لاهل ان السجع موافقة للكلمات الاخيرة  
من الفقر (قوله فواصل) اي لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته (قوله وقيل السجع  
غير مختص بالنثر) هذا عطف على محذوف والاصل والسجع مختص بالنثر اخذا بما تقدم  
حيث قيل انه في النثر كالفافية في الشعر وحيث قيل انه توافق الفاصلتين اذ الفاصلتان  
مختصتان بالنثر واطلاقهما على ما في الشعر توسع وقيل غير مختص بالنثر بل يكون  
فيه كما تقدم وفي النظم بان يجعل كل شطر من البيت فقرتين الكل فقرة سبعة فان اتفق  
فقرتا الشطرين فهو غير تشطير والافهو تشطير او بان يجعل كل شطر فقرة فيكون  
البيت فقرتين وهذا كثير كالفية ابن مالك وجوهرة اللغاني (قوله قوله) اي قول  
ابن تمام وقوله تجلى اي ظهر بهذا الممدوح وهو نصر المذكور في البيت السابق  
اعني قوله \* فاحد نصر اما حيث وانتي \* لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد \*  
تجلى به رشدى اي ظهر به رشدى اي بلوغى المقاصد وهذه قرينة في النظم وقوله  
واثرت به يدى اي وصارت يدى بهذا الممدوح ذات ثروة اي كثرة مال لاكتسابها منه  
جاها وعطاء قرينة اخرى في النظم ساجعت ما قبلها (قوله وفاض به) اي بالممدوح  
ثمدي قرينة ساجعت لما قبلها (قوله والمراد به المال القليل) اي على طريق الاستعارة  
بجماع القلة او النفع في كل وهذه الفقرة باعتبار المراد منها كالتأكيده لما قبلها (قوله  
واورى) بفتح الهمزة والراء فعل ماض وزندي فاعله وضمير به للممدوح اي اورى  
بالممدوح زندي (قوله اي صار ذاورى) اي صار زندي ذا نار بعد ان كان لا ناره  
فالهمزة في اورى للصيرورة وصيرورة زنده ذا نار كناية عن ظفرك بالمطلوب لان الزند  
اذ لم يكن ذاورى لم ينل منه المراد وان كان ذاورى نيل منه المراد فاورى على هذا فعل

ماض وفاعله زندي فهو موافق لما قبله في كون الفاعل غير ضمير المتكلم ( قوله على انه متكلم المضارع ) الاولى على انه مضارع المتكلم ( قوله من اوريت الزند اخرجت ناره ) اي فالمعنى حيثذ واورى انا بالممدوح زندي اي اخرج بسببه نار زندي ( قوله تفخيف ) اي تغيير لشكل الكلمة لانه بضم الهزة وكسر الراء مع انهما مفتوحتان والدليل على انه تفخيف عدم مطابقتها لما قبله في الفاعل من جهة كون فاعل ما قبله من طريق الغيبة بسبب كونه اسما ظاهرا فلم يجر الكلام على نمط واحد وجربانه مع امكانه انسب لبلاغة الشاعر ( قوله يا باه الطبع ) اي لانه يوصى الى ما ينافي المقام وذلك لان فيه ايماء الى ان عند الشاعر اصل الظفر المراد سم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري انسب بمقام المدح من كونه يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع وجود اصل النار فيه والحاصل ان العبارة الاولى وهي اورى بصيغة الماضي تقتضي انه صار زنده ذا وري بعد انعدام وريه والثانية تقتضي ان له اصل الوري وبلوغ كاله بالممدوح ولا يخفى ان الاولى بمقام المدح انسب من الثانية ( قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير ) حاصله انه اذا بنينا على القول بان السجع مختص بالنثر فابوجد في النظم مما يشبه السجع بعد من الحسنات الشبيهة به واذا بنينا على القول بان السجع يوجد في الشعر ايضا فنقول السجع الموجود فيه قسمان ما يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير ( قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ ) اي ان يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين والفقرتين اللتين في المصراع الاول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التقفية كما في البيت الآتي فان الشطر الاول فقرتان وقافيتهما الميم والشطر الثاني فقرتان ايضا وقافيتهما الباء وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعيا الشطر الاول مخالفتين لاخيهما من الشطر الثاني وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على سجعيتين مقفيتين الآخر وان كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية ( قوله مخالفة لاختها ) اي بان لا يتوافقا في الحرف الاخير ( قوله فقوله سبعة الخ ) هذا شروع في جواب اعتراض وارد على كلام المصنف وحاصله ان ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت سبعة ان كل شطر يحل سبعة وليس كذلك اذا سبعة اما الكلمة الاخيرة من الفقرة او توافق الفقرتين في الحرف الاخير كما مر فكان الاولى للمصنف ان يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لاخيهما وحاصل الجواب ان قوله سبعة ليس مفعولا تابا لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف اي جعل كل من شطري البيت سجعيا سجعيا اي سجعيا سجعيا وهذا صادق بكون الشطر فقرتين فعلم ان قوله سبعة مصدر مؤكد بمعنى سجعيا ومن العلوم انه يلزم من جعل كل شطر سجعيا سجعيا ان يكون كل

وهو جعل كل من شطري البيت سبعة مخالفة لاختها اي لسبعة التي في الشطر الآخر فقوله سبعة في موضع المصدر اي سجعيا سجعيا لان الشطر نفسه ليس بسبعة او هو مجازا تسمية لكل باسم جزئه ( كقوله تدير معتصم بالله منقم لله مرتقب في الله ) اي راغب فيما يقربه من رضوانه ( مرتقب ) اي منتظرا بوابه او خائف عقابه فانظر الاول سبعة مبنية على الميم والثانية سبعة مبنية على الباء ( ومنه ) اي ومن اللفظي ( الموازنة ) وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين ( وفي الوزن دون القافية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة ) فان مصفوفة ومبثوثة

شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه ( قوله في موضع المصدر ) أى معنى المصدر ( قوله لأن الشطر الخ ) علة لحذف أى وليس مفعولا ثانيا لجعل لأن الشطر الخ ( قوله أو هو مجاز الخ ) جواب بالتسليم وكأنه يقول سلنا إن سبعة مفعول ثان لجعل لكنه أطلق السبعة على مجموع الشطر الذى وجدت فيه تجوزا من اطلاق اسم الجزء على الكل واطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذى قاله الشارح ( قوله كقوله ) أى قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح المعتصم بالله حين قمع عمورية بلدة بالروم والبيت المذكور من قصيدة من البسيط مطلعها

\* السيف اصدق ابناء من الكتب \* في حده الحدين الجدد واللعب \*

( قوله تديره معتصم بالله ) هذا مبتدأ وخبره في البيت الثالث بعده وهو قوله

\* لم يرم قوما ولم يهد الى بلدة \* الا تقدمه جيش من الرعب \*

أى أقصد تديره قوما ولم توجه الى بلد الا تقدمه الرعب وقوله معتصم بالله هو المدح وقوله منتقم لله أى انه اذا اراد ان ينتقم من احد فلا ينتقم منه الا لاجل الله تعالى أى لاجل انتهاك حرمة لاهظ نفسه وذلك لعدالته وقوله مرتقب في الله بالغين المحجة أى راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى وقوله مرتقب بالقاف أى من الله به

أى منتظر الثواب من الله تعالى وخائف منه ازال العذاب عليه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين الكامل ( قوله فالشطر الاول سبعة ) جعل الشطر سبعة بناء على ما مرله من التجوز والمراد ان الشطر الاول محتو على سعتين مبينتين على الميم والثاني محتو على سعتين مبينتين على الباء قال ابن يعقوب وقد وجد السجع في البيت بلا سكون وبه يعلم ان العدول الى السكون في السجع انما هو عند الحاجة اليه وذلك عند اختلاف الحركات الاعرابية في اواخر الفواصل كما مر ( قوله أى الكلمتين الخ ) اشار الشارح بهذا التفسير الى ان اطلاق المصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها ودفع الشارح بهذا ما عترض به بعضهم على المصنف من ان ظاهر قوله الفاصلتين ان الموازنة لا تكون الا في النثر لان الفاصلة مختصة بالنثر مع انها كما تكون في النثر كالآية التي مثل بها تكون ايضا في الشعر كما مثلوا ذلك بقول الشاعر

\* هو الشمس قدرا والمملوك كواكب \* هو البحر جودا والكرام جدول \*

فالكوأب والجداول متفقة في الوزن مختلفة في التقية والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقي منه ( قوله دون التقية ) هى اتفاق الزد وجين في الحرف الاخير ( قوله ونمارق ) جمع نمرقة بضم النون وقمحا وهى الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زرية وقوله مبثوثة أى مفروشة ( قوله على ماين في موضعه ) أى وهو علم القوافي فانهم ذكروا هناك ان تاء التانيث ليست من حروف القافية ان كانت تبدلها في الوقف والاعتبر كنهان بنت واخت ( قوله وظاهر قوله الخ

متساويان في الوزن لافى التقية اذا الاولى على الفاء والثانية على التاء ولا عبرة بناء التانيث في القافية على ماين في موضعه وظاهر قوله دون التقية انه يجب في الموازنة عدم التساوى في التقية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مبانة الا على رأى ابن الاثير فانه بشرط في السجع التساوى في الوزن والتقية وبشرط في الموازنة التساوى في الوزن دون الحرف الاخير فهو شديد وقريب ليس بسجع وهو اخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقية ( فان كان ما في احدى القريتين ) من الالفاظ ( او اكثره مثل مايقا به من ) القرينة ( الاخرى في الوزن ) سواء مائه في التقية أولا

(خص هذا النوع

من الموازنة (باسم المائلة) وهي لا تختص بالتركاتوه من بعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين والبالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القبيلين فلذلك اورد مثاين (نحو) قوله تعالى (واتيناها الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله ما الوحش) جمع مهة وهي البقرة الوحشية (الا ان هاتا) اي هذه النساء (اوانس) فنا الخط (الا ان تلك) القنا (ذوابل) وهذا النساء نواضر والمثالان مما يكون اكثر ما في احدي القرينتين مثل ما ما يقابل من الاخرى لعدم تماثل آتيناها وهديناها وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول ابن تمام \* فاجيم لما لم يجد فيك مطعما \* واقدم لما لم يجدعك مهربا \*

الحاصل ان قول المصنف دون التقفية يحتمل ان يكون على ظاهره وان المعنى ان تنفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفقا في التقفية فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية بخلاف السجع فانه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان وعلى هذا فالموازنة لاتصدق على نحو قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة لوجود التوافق في التقفية وشرط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين اللوازم يقتضي تباين الملزومات قال في المطول ويحتمل ان يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها واذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز ان تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لانه شرط فيه اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدقان في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة من وجود الوزن والتقفية معا وينفرد السجع بنحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا لوجود التقفية فيكون سجعاً دون الوزن فلام يكون موازنة وتنفرد الموازنة بنحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا يكون سجعاً (قوله حتى لا يكون الخ) اي لانه وجد فيه التساوى في التقفية وقوله ويكون عطف على النقي وهو لا يكون وقوله مباينة اي لانه شرط في السجع التساوى في التقفية وفي الموازنة عدم التساوى فيها (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) اي فلا يتباينان وحاصله ان ابن الاثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية اي الحرف الاخير وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الاخير وهو التوافق في التقفية فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية ام لا فالسجع عنده اخص من الموازنة لانه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة فهو سرر مرفوعة واكواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقريب اذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون من الموازنة لوجود الوزن واعتراض عليه بانه يلزم على كلامه ان نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولان الموازنة لذلك ابضا فيكون خارجا عن النوعين وهو في غاية البعد (قوله دون الحرف الاخير) اي ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذي هو التقفية (قوله او اكثر) اي او كان اكثر ما في احدي القرينتين من الالفاظ (قوله من القرينة الاخرى) اي من الالفاظ التي في القرينة الاخرى (قوله سواء ما نله الخ) هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عداهما هو المحدث عنه واما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح او لا فالتعميم ظاهر على كلام المصنف (قوله خص هذا النوع) جواب ان والمراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات التي في قرينته او جلها وقوله باسم المائلة اي فيقال هذه الموازنة مماثلة للمائلة نوع من مطلق الموازنة فهي

بمنزلة الترتيب من السجع (قوله وهى) اى الموازنة لا تختص الخ و يلزم من عدم اختصاص الموازنة بقبيل عدم اختصاص المماثلة بقبيل لان المماثلة نوع للموازنة وكل ما ثبت الجنس ثبت له نوعه (قوله على ما ذهب اليه البعض) اى نظرا الى ان الشعر لو زنه انسب باسم الموازنة (قوله بل يجرى) اى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين اى النثر والنظم (قوله وانما هما الكتاب المستبين) هذه قرينة وقوله وهديتا هما الصراط المستقيم قرينة ثانية مقابلة لما قبلها وفى كل من القرنين اربع كلمات غير الفاصلة والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وقاعله ومفعوله ولا تخالف الا فى الفعل فهذا مثال لمساوى فيه الجمل فى الوزن ولم يوجد هنا تساوى فى التقوية ومثال التساوى فى الكل فى النثر قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة كما تقدم (قوله وقوله) اى قول الشاعر وهو ابو تمام فى مدح نسوة (قوله مها الوحش) اى هن كها الوحش فى سعة الاعين وسوادها واهدا بها والمها بضم الميم كما فى معاهد التنصيص وفتحها كافى سم (قوله الان هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا واجيب بانه مفرد حكما (قوله او انس) اى يانس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فانها نوافر (قوله قنا الخط) اى هن كقنا الخط فى طول القد واستقامته والقنا جمع قنا وهى الرمح والخط بفتح الخاء موضع بالجماعة تصنع فيه الرماح تنسب اليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومة والنضارة يقال قنا ذابل اى رقيق لاصق القشر قاله فى الاطول (قوله وهذه النساء نواضر) اى لا ذبول فيها وحاصله ان الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كها الوحش وزدن بالانس وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيناها الخ) فيه مسامحة لان التحالف بين الفعلين فقط واما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذا هاتا وتلك الخ) حاصله انهما من المصراع الاول موازن لقناتن المصراع الثانى واوانس من الاول موازن لذوابل من الثانى والآن فيهما متفق واما هاتا فى الاول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين وحيث هذا المثال من الشعر لما تساوى فيه الجمل (قوله ومثال الجميع) اى ومثال ما تساوى فيه جميع ما فى احدى القرنين لجميع ما فى الاخرى (قوله قول ابى تمام) اى فى مدح قتيبة بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد الضمير فى احجم واقدم للابد والمعنى ان هذا الاسد لم يجد طمعا فى تناول لقوته عليه احجم وتباعد عنك ولما عرف انه لا ينجو منك اقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعله بعدم النجاة لا لشجاعة فاقدم فى المصراع الثانى موازن لاحجم فى المصراع الاول ولما لم يجد فى الثانى موازن لتظيرتها فى المصراع الاول وعكس موازن لفيك ومهربا موازن لمطمعا وليس فى البيت موافقة فى التقفية قال فى الاطول والتماثل بهذا البيت للموافقة فى الجميع فيه نظر لان لما لم يجد المكرر فى البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحيث فتكون المماثلة فى البيت باعتبار الاكثر هذا وما ذكره الشارح

وقد كثرت ذلك فى الشعر الفارسى واكثر مداح ابى الفرج الرومى ومن شعراء العجم على المماثلة وقد اتفقت الأنوردى اثره فى ذلك (ومنه) اى ومن اللفظى (القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النثر والنظم (كقوله مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله ارانا الاله هلا انا را (وفى التزليل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف الشديد فى حكم الخفيف لان المعبر هو الحروف المكتوبة وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس وتغايير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب ان يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ههنا ويجب ثمة ذكر الفعلين جميعا بخلافه ههنا

هنا من نسبة هذا البيت لابي تمام هو الصواب خلافا لما في المطول من نسبتته للبحر  
 قاله شيخنا (قوله وقد كثرت ذلك) اي تساوى جميع ما في احدى القريتين بل جمع ما في الاخرى  
 في الوزن (قوله على المائلة) اي مشتملة على المائلة في الجمع (قوله الانورى)  
 بفتح الهمزة وسكون النون من شعراء الفرس (قوله بحيث لو عكسته) اي عكست قراءته  
 الاولى بان بدأت بحرفه الاخير ثم بما يليه ثم بما يليه وهكذا الى ان وصلت الى الحرف  
 الاول (قوله كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) اي كان الحاصل هو الكلام الاول  
 بعينه ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ولا تخفيف ما شدد  
 اولا ولا تشديد ما خفف اولا ولا قصر بمدود ولا مد مقصور ولا تصير الالف همزة  
 ولا همزة الفا (قوله كقوله) اي الشاعر وهو القاضي الارجاني (قوله وهل كل الخ  
 استفهام انكارى بمعنى النفي والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله  
 في مجموع البيت) اي حال كون القلب في مجموع البيت لافي المصراع منه وحاصله  
 ان القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر  
 كما في انا الاله • هلا انا • فان هذا بيت من مشطور المقارب واذا قلبت المصراع  
 الاخير خرج المصراع الاول واذا قلبت المصراع الاول خرج المصراع الاخير ونارة  
 لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه واما كل مصراع فلا يخرج  
 من قلب الآخر كما في قوله مودته تدوم الخ (وقوله وفي التنزيل وربك فكبر) اي بالغاء  
 حرف العطف وهو الواو لخروجه عن ذلك ومن قبل القلب الواقع في الآية قوله  
 قلع مركب بكر معلق (قوله والحرف المشدد في حكم الخفف) اي لان المنظورة  
 في القلب الحرف والمكتوب فلا يضر في القلب اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديدا  
 وتخفيفا والحرف المقصور في حكم الممدود ولذا نحقق القلب في ارض خضراء  
 ولا اعتداد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب الحرك  
 ساكنا وعكسه ولهذا استشهدوا بقول العماد للفاضل سر فلا كباك الفرس وجواب  
 الفاضل له دام علا عماد ولا يضر سقوط الف علا في الوصل وهو دالف الفرس الساقطة  
 في الوصل (قوله وقد يكون ذلك) اي القلب (قوله نحو سلس) هو بفتح اللام وكسر ها  
 فالاول مصدر والثاني وصف ودخل نحو كسك وكلك وخوخ وباب وشاش وساس  
 واعلم ان ما ذكر المصنف من القلب المراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر  
 يقال له قلب الكلمات وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته بان ابتدأت بالكلمة الاخيرة  
 منه ثم بما يليها وهكذا الى ان تصل الى الكلمة الاولى منه يحصل كلام مفيد مغاير  
 للاول المقلوب كقوله

- عدلوا فما ظلت لهم دول • سعدوا فما زالت لهم نعم •
- بذلوا فما نعت لهم شيم • رفقا فما زلت لهم قدم •

(ومنه) أي ومن اللفظي

(التشريع) أي التوشيح

وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح

المعنى عند الوقوف على

كل منهما) أي من القافيتين

فان قيل كان عليه ان يقول

يصح الوزن والمعنى عند

الوقوف على كل منهما لان

التشريع هو ان يبنى الشاعر

آيات القصيدة ذات قافيتين

على بحرین او ضربین من

بحر واحد فعلى أي القافيتين

وقفت كان شعرا مستقيما قلنا

القافية انما هي آخر البيت

فالبناء على قافيتين لا ينصور

الا اذا كان البيت بحيث

يصح الوزن ويحصل

الشعر عند الوقوف على

كل منهما والالم تكن الاولى

قافية (كقوله يا خاطب

الدنيا) من خطب المرأة

(الدنية) أي الخمسة

(انها شرك الردي) أي

حباله الهلاك (وقرارة

الأكدار) أي مقر

الكدورات فان وقتت على

الردي فاليتم من الضرب

الثامن من الكامل وان

قفت على الاكدار فهو من

الضرب الثاني منه

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم هكذا

\* نعم لهم زالت فما سعدوا \* دول لهم ظلت فما عدلوا \*

\* قدم لهم زلت فما رفصوا \* شيم لهم شحت فما بذلوا \*

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الاول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهو ان يقدم

في احد اللفظين التجانسين بعد الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر أي

مثل اللهم استرعور آتنا وآمن روعا تناو كما في رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه ثمة)

أي بخلاف تجنيس القلب فانه لا يجب ان يكون احد التجانسين فيه نفس مقلوب

الآخر اذا قرئ من آخره الا ترى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما تجنيس القلب ولو قرئ

احدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله ويجب ثمة الخ) أي يجب

في تجنيس القلب ان يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله بخلاف القلب هنا فيذكر

اللفظ المقلوب وحده (قوله التشريع) أي النوع المسمى بالتشريع قيل ان تسميته بهذا

لا تخلو عن قلة ادب لان اصل التشريع تقرير احكام الشرع وهو وصف للباري

اصالة ووصف لرسوله نايبة فالاولى ان يسمى ببعض ما يسمى به من غير هذه التسمية

فانه يسمى التوشيح وذا القافيتين والتسمية الاخيرة اصرح في معناه والتوشيح في الاصل

الترتين باللالى ونحوها (قوله يصح المعنى) المراد بجملة المعنى تمامه (قوله فان قيل الخ)

اعترض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع ان الشعر

لا يتحقق بدون صحة الوزن (قوله ذات قافيتين) صفة لقصيدة فلانها للجنس احوال

منها (قوله قلنا الخ) حاصله ان لفظ القافية شعر باشتراط الوزن لان القافية لا تكون

الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن ضرورة ان القافية لا تسمى قافية

الامع الوزن (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الحريري في مقاماته (قوله يا خاطب الدنيا)

أي يا طالبها من خطب المرأة طلبها وبعد البيت

\* دارمتي ما ضحكك في يومها \* ابكت غدا تبالها من دار \*

\* غارتها لا تنقضي واسيرها \* لا يفدى بجلال الاخطار \*

قد بني هذه الآيات وكذا سائر القصيدة على قافيتين اذ يصح ان يقال فيها

يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردي

\* دارمتي ما ضحكك \* في يومها ابكت غدا \*

\* غارتها لا تنقضي \* واسيرها لا يفدى \*

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه وكل من الوجهين على قافية وضرب فان وقتت على

لفظ الردي من البيت الاول ولفظ غدا في الثاني ولفظ يفدى في الثالث وهو القافية

الاول كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقتت على لفظ الاكدار في البيت

الاول ودار في الثاني والاخطار في الثالث كان البيت من الضرب الثاني منه وبيان

ذلك ان اصل البحر الكامل متفاعلين ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع  
 مجزوا تارة اخرى وضربه الثاني هو سدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع  
 قلابات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو مربعه الذي  
 اجزأوه الاربعة سالمة واليات على القافية الاولى كذلك ( قوله من آخر حرف في البيت  
 الخ ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان  
 الاول العكس ( قوله يليه ) اي يلي ذلك الاخرى قبل ذلك الآخر وقوله مع الحركة  
 التي قبل ذلك الساكن اي واما حرف تلك الحركة فمخرج عنها ( قوله وقد يكون البناء  
 على اكثر من قافيتين ) اي فلو قال المصنف هو بناء البيت على قافيتين او اكثر كان  
 احسن ان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين قد وجد على القافيتين لان الاكثر  
 من القافيتين لا يوجد الا اذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على قافيتين  
 يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فاكثر فحتم نريد الاحتمال الثاني ولا اعتراض على المصنف  
 قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون مبني عليهما فقط ( قوله  
 وهو قليل ) من ذلك قول الحريري

\* جودي على المستهتر الصب الجوى \* وتعطى بوصاله وترجى \*

\* ذا المبلى التفكير القلب الشجى \* ثم اكشفي عن حاله لا تظلى \*

المستهتر هو المولع الذي لا يبالي بما قيل فيه والصب العاشق والجوى هو المحروق بنار  
 العشق او الحزن فهذه الايات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية في المستهتر  
 والتفكر فيقال من مبهوك الرجز

\* جودي على المستهتر ذا المبلى التفكير \*

والثانية يائية في الصب والقلب فيقال من مشطور الرجز الاحد

\* جودي على المستهتر الصب \* ذا المبلى التفكير القلب \*

والثالثة نائية في الجوى والشجى فيقال من مشطور الرجز

\* جودي على المستهتر الصب الجوى \* ذا المبلى التفكير القلب الشجى \*

والرابعة قافية في تعطى واكشفي فيقال من مجز و الرجز.

\* جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطى \*

\* ذا المبلى التفكير القلب الشجى ثم اكشفي \*

والخامسة هائية في وصاله وحاله فيقال

\* جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله \*

\* ذا المبلى التفكير القلب الشجى ثم اكشفي عن حاله \*

والسادسة ميمية في ترجى ولا تظلى ( قوله بحيث اذا جمعت الخ ) اي بان يؤخذ ما بعد  
 القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم ( قوله الازام ) اي لان النظم

والقافية تمدد الخليل من  
 آخر حرف في البيت الى  
 اول ساكن يليه مع الحركة  
 التي قبل ذلك الساكن  
 فالقافية الاولى من هذا  
 البيت هو لفظ الردى مع  
 حركة الكاف من شرك  
 والقافية الثانية هي من  
 حركة الدال من الاكدار الى  
 الآخر وقد يكون البناء  
 على اكثر من قافيتين وهو  
 قليل متكلف ومن لطيف  
 ذى القافيتين نوع يوجد في  
 الشعر الفارسي وهوان  
 تكون الالفاظ الباقية بعد  
 القوافي الاول بحيث اذا  
 جمعت كانت شعرا مستقيم  
 المعنى ( ومنه ) اي ومن  
 القفى ( لزوم ما لا يلزم )  
 ويقال له الازام والتضمين  
 والتشديد والاعنات ايضا  
 ( وهوان يجئ قبل حرف  
 الروى ) وهو الحرف الذى  
 تبنى عليه القصيدة وتنسب  
 اليه فيقال قصيدة لامية  
 اوممية مثلا من رويت  
 الجبل اذا قلته لانه يجمع

شاعرا كان او ناثرا الزم نفسه امر الم يكن لازماله ( قوله والتضمن الخ ) اى تضمينه قافيته  
 مالا يلزمها ( قوله والاعتات ) اى الايقاع فيما فيه عنت اى مشقة لان ازام مالا يلزم فيه  
 مشقة ( قوله قبل حرف الروى ) اى من القافية وبؤخذ من قول الشارح لانه يجمع  
 بين الايات ان الاضافة غير بيانية والمعنى قبل الحرف الذى يجمع بين الايات ويحتمل  
 انها بيانية لانهم قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد اياه الحرف المذكور ( قوله  
 وهو الحرف ) اى الاخير من القافية ( قوله فيقال قصيدة لامية ) اى ان كان الحرف  
 الاخير من قافيتها لاما وهكذا ( قوله من رويت الجبل ) اى مأخوذ من قولك رويت  
 الجبل ( قوله اذا قلته ) اى ويلزمه الجمع ( قوله لانه ) اى الروى ( قوله بين قوى الجبل )  
 اى طاقاته ( قوله الرواء ) بكسر الراء والمد ( قوله وهو الجبل الذى يجمع به الاحال )  
 اى والحرف الاخير من القافية الذى تنسب اليه القصيدة يجمع بين الايات ( قوله  
 او ما فى معناه ) عطف على حرف الروى اى او يحنى قبل الحرف الذى فى معناه ( قوله  
 يعنى الخ ) اشار الشارح الى ان قوله من الفاصلة بيان لما فى معنى وانه اطلق الفاصلة  
 على الحرف الذى يختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر ان  
 الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة اى حال كونه كائنا  
 من الفاصلة ( قوله ما ليس بل لازم فى السجع ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح  
 ( قوله يعنى ان يؤتى قبله ) اى قبل ما ذكر من حرف الروى او الحرف الذى فى معناه  
 وقوله بشئ الشئ امور ثلاثة . حرف وحركة معا كما فى الآية والآية والايات المذكورة  
 بعدها . وحرف فقط كالقهر ومستمر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان  
 يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وحركة فقط كقول ابن الرومى

\* لما تؤذن الدنيا به من صروفها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد \*

\* والا فسايبك منها وانها \* لا وسع مما كان فيه وارغد \*

حيث التزم فتح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن من تقدم العلة على المعلول ( قوله لوجمل  
 القوا فى او الفواصل اسجما ) اى بان حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت اسجما  
 وكذلك الفواصل اذا غيرت عن حالها وجعلت اسجما اخر ( قوله لم يلزم الاتيان  
 بذلك الشئ ) اى فى تلك الاسجاع المفروضة ( قوله ويتم الخ ) اى لكون السجع يتم  
 بدونه فهو فى قوة التعليل لما قبله ( قوله لم يعرف معنى هذا الكلام ) اى لم يعرف معناه  
 المراد منه والحاصل ان هذا المعارض فهم ان مراد المصنف بالسجع الفواصل فاعترض  
 عليه وقال كان الاولى له ان يزيد القافية بان يقول ما ليس بل لازم فى السجع اى الذى  
 يكون فى الفواصل ولا فى القافية التى تكون فى الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروى او  
 ما فى معناه وهو حرف السجع فرد شارحنا على هذا المعارض بما حاصله ان هذا المعارض  
 لم يفهم مراد المصنف لانه ليس مراده بالسجع الفواصل وانما مراده ان الفواصل

بين الايات كما ان الفتل  
 يجمع بين قوى الجبل او من  
 رويت على البعير اذا  
 شددت عليه الرواء وهو  
 الجبل الذى يجمع به  
 الاحال ( او ما فى معناه ) اى  
 قبل الحرف الذى هو فى  
 معنى حرف الروى  
 ( من الفاصلة ) يعنى الحرف  
 الذى وقع فى فواصل  
 القمر موقع حرف الروى  
 فى قوافى الايات وفاعل  
 يحى هو قوله ( ما ليس  
 بل لازم فى السجع ) يعنى ان  
 يؤتى قبله بشئ او جعل  
 القوا فى او الفواصل  
 اسجما لم يتخرج الى الاتيان  
 بذلك الشئ ويتم السجع  
 بدونه فمن زعم انه كان  
 ينبغي ان يقول ما ليس  
 بل لازم فى السجع او القافية  
 ليوافق قوله قبل حرف  
 الروى او ما فى معناه فهو لم  
 يعرف معنى هذا الكلام ثم  
 لا يحنى ان المراد بقوله يحى  
 قبل كذا ما ليس  
 بل لازم فى السجع

والتوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو ان يحكى شئ قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشئ تلك القوافي ولان تلك القوافي على تقدير جعلها اسما وتحويلها الى خصوص الجمع ويدل على ان مافهمه ذلك المعترض ليس مرادا للمصنف اتيانه بالجمع اسما ظاهرا اذ القوافي والاصحاح من واد واحد فلو اراد المصنف ما ذكره لكان المناسب ان يقول ما ليس بلازم فيهما بالاضمار اى فى الفاصلة والقافية تأمل ( قوله ثم لا ينبغي ان المراد الخ ) حاصله ان المراد بقول المصنف ان يحكى قبل حرف الروى او قبل ما يحكى مجراه ما ليس بلازم فى الجمع ان يؤتى بما ذكر فى بيتين او فى فاصلتين فاكثر كاسيأتى فى التمثيل فانه لو لم يشترط وجوده فى اكثر من بيت او فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه لانه لا بد ان يؤتى قبل حرف الروى او ما جرى مجراه بحرف لا يلزم فى الجمع فقولوه مثلا

\* قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحول \*

قد جرى قبل الروى الذى هو اللام بهم وهى حرف لا يلزم فى الجمع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك وانما يكون الايتان المذكور من هذا النوع التزم فى بيتين فاكثر او فى فاصلتين فاكثر ( قوله والا ) اى والا يكن المراد ان يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع ان البيت ليس من هذا النوع اى لزوم ما لا يلزم ( قوله وهو ليس بلازم فى الجمع ) اى لو حولناه وجعلناه جمعا ( قوله فاراء ) اى فى تقهر ونهر بمزة حرف الروى اى الذى فى القافية من جهة التواطؤ على الختم به ( قوله ويجى الهاء قبلها الخ ) اى وكذا قه الهاء قبلها لزوم ما لا يلزم ( قوله ولوصحة الجمع بدونها ) اى لو حولناه الى جمع آخر نحو فلا تقهرو لا تبصرو ولا تصغرو كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ( قوله وقوله ) اى الشاعر وهو محمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد ومبب مدحده بذلك انه دخل عليه فرأى كده مشقوفا من تحت فبعث اليه بعشرة آلاف درهم ( قوله ان تراخت منيتى ) اى اذا تأخرت مدتى وطال عمرى شكرت عمرا اى ادبت حق شكر نعمته بالمبالغة فى اظهارها والثناء عليه بها والمراد بالشكر الموعود به اكله بالمبالغة والافتد شكره بذكرها وثنائه عليه بها ( قوله بدل من عمرا ) اى بدل اشغال من عمرا وينبغى ان يقدر الرابط اى ابادى له لوجوبه فى بدلى البعض والاشغال والابادى جمع ابد وهى النعم والابدى جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع ( قوله وان هى جلت ) ان وصليته والجملة حاله اى وان كانت جليلة فى نفس الامر فهو لا يقطعها ولا يمن بها ( قوله اى لم تقطع ) بل هى دائما مسترسلة فتمن ما خوذ من المن وهو القطع ( قوله ولم تخط بنة ) اى يذكرها له على وجه النية ( قوله فى ) اى هو فى من صفته انه لا يحبب الفنى من كل صديق له ولا يستقل به عن الاصدقاء ( قوله ولا يظهر الشكوى ) بالرفع عطف على غير الواقع صفة للمخبر ( قوله كناية الخ ) فالعنى ان من صفته انه لا يظهر الشكوى اذا تزلت به

ان يكون ذلك فى بيتين او اكثر او فاصلتين او اكثر ولافى كل بيت او فاصلة يحكى قبل حرف الروى او ما فى معناه ما ليس بلازم فى الجمع كقولوه قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحول \* قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى الجمع وقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اشارة الى انه يجرى فى النثر والنظم ( نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ) فاراء بمزة حرف الروى ويجى الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة الجمع بدونها ( نحو فلا تقهرو ولا تبصرو )

قوله وهو محمد بن سعيد الخ الذى فى المعاهد ان الايات من الطويل لعبد الله بن الزبير الاسدى فى عمر بن عثمان بن عفان رضى الله عنهما فليصبر

فوله سأشكر عمرا ان  
 تراخت مني \* ابادي  
 بدل من عمرا ( لم تمن  
 وان هي جلت ) اى لم  
 تقطع اولم تخط بمنة وان  
 عظمت وكثرت ( فنى  
 غير محبوب الفنى عن  
 صديقه . ولا مظهر الشكوى  
 اذا النعل زلت ) زلة  
 القدم والنعل كناية  
 عن زول الثروة والخفة  
 ( رأى خلتي ) اى قبرى  
 ( من حيث يخفى مكانها )  
 اى لاني كنت استرها  
 عنه بالتجمل ( فكانت )  
 اى خلتي ( قذى عيني  
 حتى تجلتي ) اى انكشفت  
 وزالت باصلاحها  
 باياديه يعنى من حسن  
 اهتمامه جعله كالدهاء  
 الملازم لاشرف اعضاءه  
 حتى تلافاه بالاصلاح  
 فحرف الروى هو التاوقف  
 حتى قبله بلام مشددة  
 مفتوحة وهو ليس بلازم  
 في الجمع لصحة الجمع  
 بدونها نحو جلت ومدت  
 ومنث وانتقت ونحو  
 ذلك ( واصل الحسن  
 في ذلك كله ) اى في جميع  
 ما ذكر من الحسنات  
 اللفظية ( ان تكون  
 الالفاظ تابعة للمعاني  
 دون العكس )

البلايا وابتلى بالشدة بل يصير على ما يئوه من حوادث الزمان ولا يشكو ذلك الله  
 فقد وصف الشاعر ذلك الممدوح بنهاية كمال المروءة وحسن الطبع حيث ذكر  
 ان ذلك الممدوح من صفته انه اذا كان في غنى وبسر لم يستأثر به بل يشارك فيه اصحابه  
 واذا كان في صسر وتضعف لا يشكو من ذلك الله ولا يظهر تلك الحالة لاحد  
 من اصحابه فاصد قأوه ينتفعون بمنافعه ولا يتضررون بمضاره اصلا بل لا يحزنون بها  
 لانه يخفيها ولا يظهرها لهم ( قوله رأى خلتي ) اى ابصر اماره قبرى وهى تقطع  
 كم القميص ( قوله اى قبرى ) هذا تفسير مراد والا فالخلة بالفتح الحاجة بمعنى الاحتياج  
 وهو اعم من الفقر وكونه براعا مع كون صاحبها يخفيها بالتجمل واظهار آثار الفنى  
 يدل على اهتمامه بامر اصحابه حتى يطلع على اسرارهم قصدا لرفعتهم ( قوله من حيث  
 يخفى مكانها ) خفاء المكان مبالغة في خفاء الشيء او المراد بمكانها وجودها يعنى لكمال  
 رقبه لحالى رأى حاجتي في موضع اخفيها فيه ( قوله فكانت قذى عيني ) اى فلما رأى  
 خلتي كانت كالقذى اى الفحص الذى في عيني وهو اعظم ما يهتم بازائه لانه واقع  
 في اشرف الاعضاء فزال بعالجها حتى تجلتي ( قوله باياديه ) اى نعمه ( قوله من حسن  
 اهتمامه ) اى اهتمام عمرو الممدوح بازائه فقره ( قوله جعله ) اى المذكور وهو الخلة  
 اى فقر المادح ولوقال جعلها اى الخلة كان اظهر اوانه ذكر الضمير الراجع للخلة نظرا  
 لكونها بمعنى الفقر ( قوله حتى تلافاه ) اى فزال بعالجه حتى تداركه بالاصلاح ( قوله  
 وهو ليس بلازم ) اى وكل من اللام والفتح ليس بلازم في الجمع فى كل من الآية  
 والايات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالتاء واللام والثاني  
 التزام فتح ذلك الحرف ( قوله لصحة الجمع ) اى الفروض بدونها اى لوجعت القوافي  
 مجعلا يلزم فيها ذلك ( قوله واصل الحسن الخ ) اى والامر الذى لا بد ان يحصل ليحصل  
 الحسن بجميع الحسنات اللفظية كما يقال اصل الجود الفنى اى الامر الذى لا بد ان يحصل  
 ليحصل الجود الفنى والامر الذى لا بد ان يحصل ليحصل الشيء شرطه واطلاق  
 الاصل على شرط الشيء صحيح لتوقف الشروط على الشرط كتوقف الفرع على  
 الاصل ( قوله في ذلك ) اى فيما ذكر من الحسنات اللفظية وفي معنى الباء اى ان شرط  
 حصول الحسن تلك الحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني بان تكون  
 المعاني هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها وانما اتى بقوله كله لثلاثتهم انه  
 يختص بالاخير منها وهو الزام ما لا يلزم ( قوله ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني ) اى  
 الواقعة الحاضرة عنده بان تلاحظ اولامع ما يقتضيه الحال من تقديم وتأخير او حصر  
 او غير ذلك فاذا اتى بالحسنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن وان لم يؤت بها كفت  
 النكات المنووية ( قوله اى لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ ) تفسير لقوله دون  
 العكس لالقول العكس لفساد المعنى ( قوله لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ ) لانه

لو كانت المعاني توابع للالفاظ لفات الحسن وانقلب الى القبح لانه اذا اختل موجب  
البلاغة بطل التحسين اللفظي وهذا الكلام تذكرة لما تقدم من ان وجود البديع  
انما يعتبر بعد وجود البلاغة التي لها تعلق بالمعنى وحسن المعاني وعليه يقال كان  
ينبغي ان لا تخص المحسنات اللفظية بالذكر بل وكذلك البديع المعنوي انما يعتبر اذا وجد  
الحسن الذاتي التعلق بالمعنى الأصلي لكن لما كان الغلط في التعلق بالمحسنات اللفظية  
اكثر منه عليه دون المعنوية هذا اذا جعلت الاشارة لا قرب مذكور وهو المحسنات  
اللفظية كما صنع الشارح اما ان جعلت لمطلق البديع فلا يرد ما ذكر (قوله بان يؤتى  
بالالفاظ الخ) هذا تصوير للنفي وهو كون المعاني توابع للالفاظ وقوله متكلفة اي  
متكلفا فيها غير متروكة على سميتها (قوله مصنوعة) اي قصد فيها الى الصناعة  
وتحصيل المحسنات اللفظية وحاصل ذلك انه اذا كان المحسن اللفظي او البديعي  
مطلقا هو المقصود بالذات كانت الالفاظ متكلفة فيها مطلوبة ويتحقق في ضمن ذلك  
الاخلال بما يطلب للمعاني من الاعتبار المناسبة لمقتضى الحال فتكون تلك  
الطالب غير مرعية في تلك المعاني اذا المقصود بالذات الالفاظ البديعية واجادها  
لا الحسن المعنوي فربما لم تخل الالفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية او مجازا  
ومن ركافة حيث تكون حقيقة بان لا يراعى فيها لاعتبار المناسب فتكون الالفاظ  
البديعية في تلك المعاني كعمد من ذهب ركب على سيف من خشب او كشياب فاخرة  
على ذات مشوهة واما اذا كان المقصود بالذات افادة المعنى كانت الالفاظ غير متكلفة  
بل تاتي بها المعاني حيث تركت على سميتها التي تنبغي لها من المطابقة لمقتضى الحال  
لان ما بالذات لا تكلف فيه واذا لم يتكلف جار الكلام باشتماله على ما يقتضيه الحال  
حسنا حسنا ذاتيا فاذا جاء حسن زائد على الذاتي وهو البديعي صار ذلك الحسن  
البديعي تابعا للذاتي فبرزاد الحسن الذاتي بالحسن البديعي (قوله بخفاء الدلالات) اي  
اذا كانت الالفاظ بمجازات او كنيات وقوله وركافة المعنى اي اذا كانت الالفاظ  
حقائق (قوله فيصير) اي اللفظ وفي نسخة فتصير بالثناء الفوقية اي الالفاظ البديعية  
(قوله بل الوجه) اي الطريق وقوله ان تترك المعاني اي الواقعة والحاضرة عنده  
(قوله الفاظا تليق بها) اي من حيث اشتمالها على مقتضى الحال (قوله وعند هذا)  
اي عند الاتيان بالالفاظ التي تليق بالمعاني (قوله والبراعة) مرادف لما قبله وقوله  
الكامل اي في البلاغة وقوله من القاصر اي فيها وذلك لان مقتضيات الاحوال التي  
يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرةها وكما كثرت رعايتها ازداد الكلام بلاغة (قوله  
في ديوان الانشاء) اي حتى رتب كتابا عند الملك بكتب المراسلات للوك والوزراء  
والعلماء (قوله عجز) اي لانه كلف انشاء الفاظ مطابقة لمعان واقعية ومقتضيات  
احوال خارجية وتكون تلك الالفاظ مع ذلك مصاحبة لبعدييات والحال انه انما كانت له قوة

اي لا ان تكون المعاني  
توابع للالفاظ بان يؤتى  
بالالفاظ متكلفة مصنوعة  
فيتبعها المعنى كيفما كانت  
كما يفعل بعض المتأخرين  
الذين لهم شغف بايراد  
المحسنات اللفظية فيجعلون  
الكلام كما انه غير مسوق  
لافادة المعنى ولا يبالون  
بخفاء الدلالات وركافة  
المعنى فيصير كعمد من  
ذهب على سيف من  
خشب بل الوجه ان  
تترك المعاني على سميتها  
فتطلب لانفسها الفاظا  
تليق بها وعند هذا  
تظهر البلاغة والبراعة  
ويجيز الكامل من القاصر  
وحين رتب الحريري  
مع كمال فضله في ديوان  
الانشاء عجز فقال ابن الحشاش  
هو رجل مقاماتي وذلك  
لان كتابه حكاية تجرى  
على حسب ارادته ومعانيه  
تتبع ما اختاره من الالفاظ  
المصنوعة فان هذا من  
كتاب امر به في قضية

وما ما احسن ما قيل في  
الترجيح بين صاحب  
والصابي ان صاحب  
كان يكتب كما يريد والصابي  
كان يكتب كما يؤمر وبين  
الحالين بون بعد ولهذا قال  
قاضي قم حين كتب اليه  
الصاحب \* ايها القاضي  
بقم \* قد عز لنا فقم \* والله  
ما عزلني الا هذه الجملة  
(خاتمة) للفن الثالث ( في  
السرقاات الشرعية وما  
يتصل بها ) مثل الاقتباس  
والتضمين والعقد والحل  
اتلمع ( وغير ذلك ) مثل  
القول في الابتداء والتخلص  
والانتهاء وانما قلنا ان  
الخاتمة من الفن الثالث  
دون ان نجعلها خاتمة  
للكتاب خارجة عن  
الفنون الثلاثة كما توهمه  
غيرنا لان المصنف قال في  
الايضاح في آخر بحث  
المحشوات اللغوية هذا ما  
تيسر لي باذ الله جمعه  
وتحريره من اصول الفن  
الثالث وبقيت اشياء  
يذكرها في علم البديع  
بعض المصنفين وهما

على انشاء الفاظ لعان مع بدعياتها تناسب احوال المقدرة بختلفها كما اراد ( قوله فقال ابن  
الخشاب ) اي في سبب عجزه وكان معاصرا له ( قوله رجل مقاماتي ) اي له قوة على انشاء الالفاظ  
المستحسنة المطابقة للعاني التقديرية التخيلية لاعلى انشاء الالفاظ المستحسنة المطابقة للعاني  
الواقعية لان المقامات حكايات تقديرية ( قوله وذلك ) اي ومعنى ذلك اي كونه رجا لمقاماتنا  
( قوله لان كتابه ) اي كتاب الحريري المسمى بالمقامات ( قوله فابن هذا ) اي كتاب معانية فرضيه  
من كتاب معانية واقعة وحاضرة ( قوله امر به في قضية ) اي عينية فان هذا لا يكتب ما اراده  
بل ما امر به وهذا اخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الاول وهو الكتابة لما اراده دون  
العكس لان كتابة ما يريد الانسان ويخترعه سهل التناول بالتجربة واما كتابة ما يؤمر به  
فهو صعب الاعلى الاقوياء ( قوله في الترجيح ) اي التفضيل وقوله يكتب كما يريد اي كالحريري  
وقوله يكتب كما يؤمر اي كابن الخشاب ( قوله يكتب كما يريد ) اي يكتب لما يريد من الالفاظ  
لانه لم يقصد افادة معنى واقعي فالمعاني تابعة لما اراده من تلك الالفاظ المصنوعة ( قوله  
كما يؤمر ) اي فالفاظه التي يكتبها تابعة للعاني التي امر بها بمعنى ان تلك المعاني تطلب  
تلك الالفاظ ( قوله بون بعد ) اي فرق بعيد وان الحالة الثانية اشرف من الاولى  
وقد علمت انه يلزم من القدرة على الحالة الثانية القدرة على الحالة الاولى دون العكس  
( قوله ولهذا ) اي لاجل ان بين الحالين بونا بعيدا ( قوله حين كتب اليه صاحب )  
اي ابن عباد وزير الملك ( قوله ما عزلني الا هذه السجعة ) اي لانه لا غرض له في عزل  
ولا حامل له عليه الا ذكر هذه السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا  
والمعنى تابعا له اسم وحاصله ان صاحب اراد ان يجانس بين قم الذي هو فعل  
امر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع  
في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا انشأ لعزل القاضي تلك البلدة فكتب اليه البيت المذكور  
فتأمل القاضي وقال انه لا غرض له في المعنى وهو العزل وانه لا يناسب حاله بلا سبب  
ولا حال الملك فصار الكلام كالهزل ثم تفتن وقال والله ما عزلني الا هذه السجعة

### خاتمة في السرقاات الشرعية

اي يبحث فيها عن كيفية السرقاات الشرعية وعن المقبول منها وغير المقبول هذا  
هو المراد فصار البحوث عنه فيها توهم انه عثر لها قال في الاطول وخص السرقة  
الشعرية بالذكر لان اكثر السرقة يكون فيه فلاينا في ان السرقة تكون في غير الشعر  
ايضا ولعله ادخل ذلك في قوله وما يتصل بها آه ( قوله مثل الاقتباس الخ ) وجه اتصال  
هذه الامور بالسرقاات الشعرية كون كل من القيلين فيه ادخال معنى كلام سابق  
في لاحق ( قوله مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء ) قال في الاطول جمعها  
مع السرقاات الشعرية وما يتصل بها يجامع ان كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط ( قوله

فثمان احدهما يجب ترك  
التعرض له لعدم كونه  
راجعا الى تحسين الكلام  
اول عدم الفائدة في ذكره  
لكونه داخلا فيما سبق  
من الابواب والثاني مالا  
بأس بذكره لاشتماله على  
فائدة مع عدم دخوله فيما  
سبق مثل القول في  
السرقات الشرعية وما  
يتصل بها (اتفاق القائلين)  
على لفظ التنبيه (ان كان في  
الفرض على العموم  
كالوصف بالجماعة  
والسجاء) وحسن لوجه  
والبها ونحو ذلك (فلا يبعد)  
هذا الاتفاق (سرقه) ولا  
استعانة ولا اخذا ونحو  
ذلك مما يؤدي هذا المعنى  
(لتقرره) اي تقرر هذا  
الفرض العام (في العقول  
والعادات) فيشترك فيه  
القاصح والاجم والشاعر  
والمفهم (وان كان) اتفاق  
القائلين (في وجه الدلالة)  
اي طريق الدلالة على  
الفرض (كالتشبيه والمجاز  
والكناية وكذا كرهيات  
تدل على الصفة

لان المصنف قال في ايضاح (اي الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله من اصول)  
اي من مسائل (قوله وبقيت اشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الاشياء من نفس  
الفن لا خارجة عنه والافلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني  
مالا بأس بذكره لاشتماله الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو)  
اي الباقي فثمان (قوله ما يجب ترك التعرض له) اي ما يجب تركه من هذا الفن  
وان ذكره ذلك البعض ووجوب تركه من هذا الفن اما لكونه غير راجع لتحسين  
الكلام اصلا وانما بعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي وهذا  
ثمان الاول ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في الجنس الخطي  
كما في يسقين ويشفين وكما في ابيات لقبيدة اورسالة حروفها كلها منقوطة او غير  
منقوطة او حرف بنقط وحرف بدون او كلمة بتقط كل حروفها والاخرى بدون نقط  
وانما لم يكن في هذا حسن لان هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع والحسن المسموع  
هو المعبر ومع ذلك لا يتعلق به غرض البقاء غالبا والثاني من قسمي هذا القسم  
مالا يسلم كونه حسنا اصلا بل البقاء جازمون باخراجه عن معنى الحسن وذلك كذكر  
موصوف ثم يذكر له اوصاف عديدة كأن يقال جاءني زيد عاقلا تاجرا كبيرا عالما  
بالغة ونظيره من القرآن هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الخ فهذا ما يجزم  
بانه لا يبعد من المحسنات واما لكونه راجعا الى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم  
في الاطناب والايجاز والمساواة كالتهذيب والتكميل والارصاد فقد تقدم ان بعض  
هذه الاشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال فذكرها  
هنا خلو عن الفائدة لتقدم صورتها هناك (قوله والثاني الخ) هذا محل الشاهد  
في نقل كلام الايضاح ولا شك ان هذا يدل على ان السرقات الشرعية وما يتصل بها  
من فن البديع وحيث ان الخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة لفن الثالث  
لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود  
بالذات قوله فالاخذ والسرقه (قوله على لفظ التنبيه) حال من القائلين اي حال  
كونه ملتبسا بلفظ التنبيه لابلغ الجمع وليس صلة لاتفاق ولا للقائلين والمعنى اذا قال  
قائلان قولا واتفقا في الفرض العام الذي يقصده كل واحد وانما اعربه شئ لان  
الاثنين اقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل  
متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا ايضا وفي الاطول للقائلين بالجمع والمراد ما فوق  
الواحد او انه بالتنبيه اقتصارا على اقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الفرض) متعلق  
باتفاق اي في المعنى المقصود وقوله على العموم اي حال كون ذلك الفرض على العموم  
اي يقصده عامة الناس اي كل واحد منهم وقوله ان كان في الفرض على العموم يتضمن  
امرين احدهما كون الاتفاق في نفس الفرض لا في الدلالة عليه والثانيهما كون

الغرض عاما وقابل الاول بقوله وأن كان في وجه الدلالة اى وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترك مقابل الثاني وهو ما اذا كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص وحكمه حكم ماسائى وهو ان يحكم فيه بالتفصيل لان المعنى الدقيق بما يغاوت الناس في ادراكه فيمكن ان يدعى فيه السبق والتقدم والزيادة وعدم ذلك (قوله وبهاء) هو الحسن مطلقا اى تعلق بالوجه او بغيره (قوله ونحو ذلك) اى كرشافة القداى اعتدال القامة وسعة العين والذكاء والبلادة (قوله فلا بعد هذا الاتفاق سرقة) اى اذا نظر فيه باعتبار شخصين احدهما متقدم والآخر متأخر قال في الاطول وقوله فلا بعد سرقة هو بفتح الدال ويصح ضمها على انه خبر بمعنى النهى فهو مفيد الوجوب عدم العدلان مطلقات العلوم مصروفة الى الوجوب آه (قوله ولا استعانة) اى ولا بعد ذلك الاتفاق استعانة بان يعتقد ان الثاني منهما استعان بالاول في التوصل للغرض (قوله ولا اخذا) اى بان يدعى ان الثاني اخذه من الاول (قوله ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى) اى كالانتهاب والاغارة والفصب والمسخ وما شبه ذلك من الالفاظ الآتية وانما كانت هذه الالفاظ تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرر في العقول) اى اى جيبا وفي العادات جيبا فلم يخص ابتداءه بعقل مخصوص حتى يكون غيره آخذا له منه ولا بعدا وزمان حتى يكون ارباب ذلك الزمان مأخوذا منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات وبالعكس وانما جمع بينهما تأكيذا (قوله فيشترك الخ) اى فيسبب استواء العقول فيه والعادات يشترك فيه الفصيح الخ والمراد بالايجم هنا ضد الفصيح كما ان المراد بالمقيم هنا بفتح الحاء ضد الشاعر اى من لا تدبر له على الشعر واذا كان جميع العقلاء مشاركين في ذلك الغرض لتقرره في عقولهم فلا يكون احد فيه اقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة اى طريق الدلالة على الغرض) بان ذكر احدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة او سخاء او جلال كان ذلك الدليل الذى استدل به على ثبوت الغرض تشبيها او حقيقة او مجازا او كناية وذكر الآخر كذلك كما لو قال احد القائلين زيد كالبلدر في الاضائة او كالاسد في الشجاعة او كالبحر في الجوادا وكثيرا زيدا اسدا فى الحمام يعنى زيدا وقال القائل الآخر فى عمرو مثل ذلك (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة او مجازا او كناية او تشبيه وقوله على الغرض اى العام متعلق بالدلالة (قوله كالتشبيه الخ) تشمل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله وكذكر هيئات) اى اوصاف والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة اى التى هى الغرض كما اذا قيل زيد تهمل وجهه

لاختصاصها بمن هي له  
اى لاختصاص تلك  
الهيئات بمن ثبتت تلك  
الصفة له (كوصف الجواد  
بالتهمل عند (ورود العفاة)  
اى السائلين جمع عاف (و)  
كوصف (البخيل بالعبوس)  
عند ذلك (مع سعة ذات  
اليدين) اى المال واما العبوس  
عند ذلك مع قلة ذات اليد  
فن اوصاف الاسخياء

عند ورود العفاة عليه او عمرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه فان التهمل لازم  
لذات الجواد فينتقل من الوصف بالتهمل لذات الجواد وينقل منها الوصف بالجود على  
جهة الكناية للانتقال من المزموم للآزم وكذا يقال في العبوس واذا علمت هذا تعلم  
ان قول المصنف وذكر هيئات الخ عطفه على ما قبله من قبيل عطف الخاص على  
العام لان ذكر الهيئات من قبيل الكناية المذكورة فيما قبل (قوله لاختصاصها الخ)  
علته لتدل اى لاجل اختصاصها بوصف هي اى تلك الصفة التى هى الغرض له اى  
لذلك الموصوف فيلزم ان تكون الهيئات مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال  
من المزموم للآزم كناية (قوله عن ثبتت تلك الصفة له) اى بوصف ثبتت له تلك الصفة  
التي هى الغرض (قوله بالتهمل) اى الانقسام والبشاشة (قوله بالعبوس) هو تلون  
الوجه تلونا يدل على الغم (قوله عند ذلك) اى عند ورود العفاة عليه (قوله مع سعة)  
اى كثرة ذات اليد قال فى الاطول راجع للتهمل والعبوس لان تهمل الجواد لا يكون  
عند ذلة المال عند ورود العفاة والعبوس مع ذلة ذات البديس من خواص الخيل  
وذات اليد هو المالسمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل مع قلته فكأنه بأمر  
اليد بالاعطاء والامساك واليد كالمملوك له (قوله فغن اوصاف الاسخياء) لان عبوسه  
فى تلك الحالة دليل على كرمه لانه يحصل له غم على عدم كثرة ما بيده ليكرمه هذه العفاة (قوله  
فان اشترك الخ) هذا دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب  
الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله لاستقراره فيهما اى فى  
العقول والعات) اى بحيث صار متداولاً بين الخاصة والعامة (قوله كتشبيه الشجاع  
بالاسد) اى فى الشجاعة وكتشبيه البليد بالجمار فى البلادة وتشبيه الوجه الجميل بالقر  
فى الاضائة والمراد بالتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظاً كما مر (قوله من وجه الدلالة)  
بيان لهذا النوع اى الذى هو الاتفاق فى وجه الدلالة على الغرض (قوله اى وان لم يشترط  
الناس فى معرفته) اى معرفة طريق الدلالة على الغرض بان كان لا يصل اليه كل احد  
لكونه مما لا ينال الا بفكر بان كان مجازاً مخصوصاً او كناية او تشبيهاً على وجه لطيف  
(قوله جاز) اى صح ان يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم فانه لا يصح ان يدعى فيه ذلك فهذه  
الحالة هى التى يمكن فيها تحقيق السرفة لكن لا يتعين فيها السرفة ولذا فصلها كما باتى  
(قوله من وجه الدلالة) اى الذى هو الاتفاق فى وجه الدلالة على الغرض (قوله  
السبق والزيادة) يحتمل ان المراد بالسبق التقدم اى جاز ان يدعى ان احدهما اقدم والاخر  
اخذ من ذلك الاقدم وجاز ان يدعى زيادة احدهما على الآخر فيه وان احدهما فيه  
اكل من الآخر وعلى هذا فالعطف مفاير ويحتمل ان المراد بالسبق الغلبة وعليه  
فعطف الزيادة على السبق عطف تفسير والمعنى جاز ان يدعى سبق احد الآتين به  
اى غلبته الآخر فيه وزادته عليه فيه ونقص الآخر عنه والى الثانى يشير صنيع الشارح

فان اشترك الناس فى  
معرفته اى فى معرفة  
وجه الدلالة  
(لاستقراره فيهما)  
اى فى العقول والعادات  
(كتشبيه الشجاع  
بالاسد والجواد  
بالقر فهو كالاول)  
اى بالاتفاق فى هذا  
النوع من وجه الدلالة  
كالاتفاق فى الغرض  
المعنى فى انه لا يعد  
سرفة ولا اخذاً  
(والا) اى وان لم  
يشترك الناس فى معرفته  
(جاز ان يدعى فيه)  
اى فى هذا النوع من  
وجه الدلالة (السبق  
والزيادة) بان يحكم  
بين القائلين فيه  
بالنفاضل وان  
احدهما فيه اكل  
من الآخر وان الثانى  
زاد على الاول ونقص  
عنه (وهو) اى مالا  
يشترك الناس فى  
معرفته من وجه  
الدلالة على الغرض

(ضربان) احدهما (خاصي

في نفسه غريب) لا ينال  
الابفكر (و) الآخر (عامي  
تصرف فيه بما أخرجه  
من الابتدال الى الغرابة  
كأمر) في باب التشبيه  
والاستعارة من تقسيمهما  
الى الغريب الخاصي  
والمبتدل العامي الباقي  
على ابتداله والتصرف  
فيه بما أخرجه الى الغرابة  
(فالاخذ والسرقة) اي  
ما يسمى بهذين الاسمين  
(نوعان ظاهر وغير ظاهر  
اما الظاهر فهو ان يؤخذ  
المعنى كله اما حال كونه  
(مع اللفظ كله او بعضه او)  
حال كونه (وحده)  
من غير اخذ شيء من اللفظ  
(فان اخذ اللفظ كله من  
غير تغيير للنظم) اي لكيفية  
الترتيب والتأليف الواقع  
بين المفردات (فهو مذموم  
لانه سرقة ويسمى نسخا  
وانتسا لا كما حكى عن  
عبدالله بن الزبير انه فعل  
ذلك بقول معن بن اوس  
اذا انت لم تنصف أخاك  
اي لم تعطه النصفه ولم  
توفه حقوقه (وجدته  
على طرف العجبران) اي  
ها جراك مبتذلا بك  
وباخوتك

لان قوله بان يحكم الخ يشير الى انه ليس المراد بالسبق مجرد التقدم في الزمن بل سبق  
لعلو المرتبة والكمال (قوله وان احدهما فيه اكل الخ) تفسير للتفاضل (قوله خاصي)  
اي منسوب للخاصة اي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب)  
تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة او خاصية وهي الغريبة لان من لوازم كونه  
غريبا ان يكون خاصيا لا يعرفه الا الخاصة (قوله لا ينال الابفكر) تفسير لغريب اي لا يذكره  
الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وكالتجوز باطلاق الاحباء على ضم  
العنان الذي في فم الفرس لقربوسه (قوله والاخر عامي) اي يعرفه عامة الناس (قوله)  
الباقى على ابتداله) هذا زائد على ما هنا (قوله والتصرف فيه بما أخرجه الخ) اي كما  
في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله

لم تلتق هذا الوجه شمس نهارة . الا بوجه ليس فيه حياء \*

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن اضاف لذلك كون عدم الحياء من الشمس  
هو الذي اوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتدال وكما في التجوز  
في اطلاق السيلان على سير الابل في قوله \* وسالت باعناق المطى الا باطح \* فانه مبتذل  
ولكنه تصرف فيه باسناده الى الا باطح وادخال الاعناق فيه فخرج بذلك عن الابتدال  
(قوله فالاخذ والسرقة الخ) الفاء فاء الفصيحة اي واذا تقرر هذا فالاخذ الخ وحاصله انه لما  
ذكر ان القائلين اذا اتفقا في وجه الدلالة على الغرض وكان ذلك الوجه لا يعرفه كل الناس  
اما لغرائبه في ذاته او بسبب التصرف فيه جاز ان يدعى ان احدهما اخذ ذلك الوجه  
من الآخر وسرقه منه تبرع في بيان اقسام الاخذ والسرقة بقوله فالاخذ والسرقة الخ  
(قوله اي ما يسمى بهذين الاسمين) اشار بهذا الى انهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لا  
انهما متغايران (قوله ظاهر) اي بان يكون لوعرض الكلامان على اي عقل حكم بان  
احدهما اصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس (قوله  
وغير ظاهر) اي بان يكون بين الكلامين تغيير يحوج العقل في حكمه بان احدهما اصله  
الآخر الى تأمل (قوله اما الظاهر) اي اما الاخذ الظاهر (قوله فهو ان يؤخذ المعنى كله)  
اي مع ظهور ان احدهما من الآخر وانما زدنا ذلك القيد لان غير الظاهر منه اخذ المعنى  
ايضا لكن مع خفاء والذوق السليم يميز ذلك (قوله او حال كونه وحده) اشار الشارح  
بتقدير ذلك الى ان قوله او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير  
اخذ اللفظ كله او بعضه فلم حينئذ ان الاخذ الظاهر ضمير بان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ  
كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده وهذا الثاني يلزمه تغيير النظم بان يبدل  
جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء  
النظم لان هذا في حكم اخذ اللفظ كله والضرب الاول قميان لان المأخوذ مع المعنى

اما كل اللفظ واما بعضه وفي كل منهما امان يحصل تغيير في النظم او لا يحصل تغيير فيه  
 فاقسام الاخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الاقسام الخمسة بقوله  
 فان اخذ الخ (قوله الواقع بين المفردات) اي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه  
 وذلك بان يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متعديين تأليفا متعديين شخصا باعتبار  
 اللافتين (قوله لانه سرقة محضة) اي غير مشوبة بشئ آخر ليس للسروق منه ومعلوم  
 ان السرقة المحضة اشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشئ من غير مال السروق منه  
 (قوله ويسمى) اي هذا الاخذ المذموم نسخا اي لان القائل الثاني نسخ كلام غيره اي  
 نقله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه الى كتاب آخر (قوله واتحالا)  
 الاتحال في الالة ادعاء شئ لنفسك اي ان تدعي ان ما لغيرك لك يقال اتحل فلان شعر  
 غيره اذا ادعاه لنفسه (قوله كما حكى) اي كالاخذ الذي حكى (قوله عن عبدالله بن الزبير)  
 بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبدالله بن الزبير بن العوام  
 الصحابي فانه بضم الزاي وفتح الباء والاول قدم على الثاني يستعطيها فلما حرره  
 من العطاء قال لعن الله ناقة جلتي اليك فقال له الثاني ان وراكها (قوله انه فعل ذلك)  
 اي النسخ والاتحال وهو نائب فاعل حكى او انه بدل اشتمال من عبدالله اي في فعل  
 ذلك بقول مع تأمل (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن بن زائدة فانه بفتح  
 الميم وسكون العين (قوله اخاك) اي صاحبك (قوله اي لم تعطه النصفة) بفتح النون  
 والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق لقوله  
 ولم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى اعطاء النصفة اي للعدل  
 ايقاعه (قوله على طرف الهجران) اي على الطرف الذي هو الهجران بكسر  
 الهاء فالاضافة بيانية وكون الهجران طرفا باعتبار توهم ان المواصلة مكان متوسط  
 بين التواصلين وان الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل ان تكون الاضافة  
 على اصلها بان يجعل للهجر طرفان والذي عليه المظلوم هو الابد منهما  
 (قوله ان كان يعقل) اي وجدته هاجرا لك ورافضا لصحتك ان كان له عقل  
 يطلب به معالي الامور لانه لا خير في صحة من لا يرى لك مآثر له فكيف بصحة من يظلمك  
 ولا ينصفك واما من لا عقل له فيرضى بادنى الامور بدلا عن اعلاها فلا قيام له وزن في  
 المعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالكرامات (قوله ويركب) اي ذلك الاخ الذي  
 لم تنصفه (قوله حد السيف) اي طرفه القاطع (قوله اي يتحمل الخ) اشار بهذا  
 الى انه لم يرد بركوبه حد السيف المعنى الحقيقي بل المراد يتحمل ما ذكر فكأنه قال  
 ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسيف (قوله من ان تضيمه) بفتح التاء والضيم الظلم والذل  
 واسار الشارح بقوله بدلا الى ان من البدل ويصح جعلها لتعليل اي من اجل ضمك  
 اي ظلمك وذلك له بعدم انصافك (قوله عن شفرة السيف) بفتح الشين المعجمة اي حده

(ان كان يعقل ويركب)  
 حد السيف اي يتحمل  
 شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف  
 وتقطعها تقطيعها (من ان  
 تضيمه) اي بدلا من ان تظلمه  
 (اذا لم يكن عن شفرة  
 السيف) اي عن ركوب  
 حد السيف وتحمل المشاق  
 (من حل) اي مبعده فقد  
 حكى ان عبدالله بن الزبير  
 دخل على معاوية فانشده  
 هذين البيتين فقال له معاوية  
 لقد شعرت بعدى يا ابا بكر  
 ولم يفارق عبدالله المجلس  
 حتى دخل معن بن اوس  
 المزني فانشد قصيدته التي  
 اولها لمرك ما ادري واني  
 لا وجل على ان اتعدو والنية  
 اول حتى اتهم وفيها هذان  
 البيتان فاقبل معاوية على  
 عبدالله بن الزبير وقال الم  
 تخبرني انهم الك فقال اللفظه  
 والمعنى لي وبعد فهو اخي من  
 الرضاة وانا احق بشعره

القاطع وفي الكلام حذف مضاف أي اذا لم يكن عن ركوب حد السيف و اراد يحد  
السيف هنا الامور الشاقة التي هي بمنزلة القتل مثل مامر وقوله مزجل بفتح الميم  
والحاء المهملة وبينهما ز أي مجمة أي بعد وانفصال والمعنى ويركب الامور الشاقة  
التي تؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يلحقه الضيم والعار متى لم يجد عن ركوبها بدا  
(قوله فقد حكى الخ) الفاء لتعليل اي وانما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقول معنى السابق  
لانه قد حكى الخ (قوله دخل على معاوية) اي وكان معاوية حاقدا عليه وعنده غبط  
منه (قوله لقد شعرت بعدى) بضم العين اي لقد صرت شاعرا بعد علمي بانك غير  
شاعر او بعد مفارقتي اياك فانت قبل ان افارقك لم تقل شعرا وقد صرت بعد مفارقتي  
شاعرا (قوله يا ابا بكر) كنية لعبد الله بن الزبير (قوله فانشد قصيدته) انشد بتعدي  
لفعولين يقال انشدني شعرا ففعوله الاول هنا محذوف اي فانشده قصيدته (قوله لا وجل)  
من الوجل وهو الخوف وموضع على اينا نصب لانه مفعول ادرى وقوله واني لا وجل  
اعتراض وتعدو بالعين المعجمة بمعنى تصبح وذكر بعضهم انه بالعين المهملة من العدو  
والنية الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة ونية معناها كما في قبل وبعد  
اي اول كل شيء وحاصل المعنى ما ادرى من الذي تعدو عليه النية منا قبل الآخر واني  
لاخاف ما يقع من ذلك (قوله حتى اتها) اي واستمر على انشاد القصيدة حتى اتها  
(قوله فاقبل معاوية الخ) اي التفت اليه لانه معه في المجلس (قوله انها) اي اليه  
وقوله الم تحبني انهما لك يقتضي ان عبد الله بن الزبير اخبر معاوية بذلك وهذا الاستفهام  
انكارى (قوله وبعد فهو اخي الخ) هذا عذار من ابن الزبير في سرقة اليه ونسبتهما  
لنفسه يستظرفه الحاضرون وقوله وانا احق بشعره اي لكمال اتحاده به ولا يخفى  
برودة هذا الاعتذار خصوصا وهو غير اخ له من النسب (قوله وفي معناه) اي ومن  
قبيله في كونه مذموما وسرقة محضة ان يبدل الخ لان المرادف بنزل منزلة رديفه فلازم  
احدهما من القبح لازم للآخر قال في الاطول ومحل ذمه اذا لم يفد التبديل للكلام  
حسن مجمع او موازنة او زيادة فصاحة وسلامة للشعر فان افاد ذلك ترجح على الاصل  
وزاد عليه قبولاً (قوله ان يبدل بالكلمات كلها) اي كما في بيت الخطيئة فانه بدلت  
كلماته كلها وقوله او بعضها اي كما في بيت امرئ القيس فانه قد بدلت بعض كلماته  
(قوله دع المكارم البيت) مقول قول الخطيئة وقوله ذر المآثر الخ مقول ليقال  
وقوله دع المكارم اي دع طلبها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبقية بكسر  
الباء وضمتها كما ذكره في المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسي اي  
الآكل الكسو والمعنى لست اهلا للمكارم والمعالى فدعها لفرك واقع بالعيشة وهي  
مطلق الاكل والستر بالباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب المعالى (قوله لمطلبها)  
اي لطلبها فقط بدل كل لفظ من البيت الاول بمزادفة فذر مرادف لدع والمآثر مرادف

(وفي معناه) اي في معنى  
ما لم يغير فيه النظم (ان يبدل  
بالكلمات كلها او بعضها  
ما رادفها) يعني انه ايضا  
مذموم وسرقة محضة كما  
يقال في قول الخطيئة دع  
المكارم لا ترحل لبغيتها  
واقعد فانك انت الطاعم  
الكاسي ذر المآثر لا تذهب  
لطلبها واجلس فانك انت  
الآكل اللابس

قوله يستظرفه الحاضرون  
هكذا في التسخ وانظره  
مع قوله بعد ولا يخفى  
برودة هذا الاعتذار  
فلعل فيه سقطا وليحذر  
(مصححه)

للكارم ولا تذهب مرادف لقوله لا ترحل وقوله لطلبها مرادف لبغيتها و اجلس مرادف  
لاقمند والآكل مرادف للطاعم والابس مرادف للكاسي واما قوله فانك انت فذكور  
في اليبين بالفظ واما كان هذا من ابدال الكل لان فانك من الامور العامة فالمراد ما عداه (قوله  
وقولا) جمع واقفيا كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لان الوقوف بمعنى البت لانه  
لازم والمذكور في البيت متعدد مفعوله مطيعهم وصحبي فاعله وانتصابه على الحال من فاعل  
نك وعلى بمعنى لاجل اى قفانك في حال الوقوف اصحابي مراكبهم لاجلى قائلين لانهلك  
اسى اى من فوط الحزن وشدة الجزع وتجعل اى اصبر صبرا جليلا اى وادفع عنك  
الاسى بالتجمل اى الصبر الجميل (قوله لانهلك) هو بكسر اللام وماضيه هلك بفتحها  
قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فاورده طرفه) هو بفتح الطاء والراء المهملتين  
(قوله الا انه اقام تجلد مقام تجمل) فقد ابدل بعض الكلمات بما يرادفه ونظير هذا  
قول العباس بن عبد المطلب

❖ وما الناس بالناس الذين عهدتهم ❖ ولا الدار بالدار التي كنت نعم ❖

فقد اورده الفزدق في شعره الا انه ابدل تعلم بتعرف (تنبه) يجرى مجرى تبديل الكل  
او البعض بالمرادف في اقيح تبديل الكل او البعض بالضد مع رعاية النظم والترتيب وذلك  
لقرب تناول الضد كما لو قيل في قول حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه في مدح آل البيت

❖ بيض الوجوه كريمة احسابهم ❖ شم الانوف من الطراز الاول ❖

❖ سود الوجوه لثمة احسابهم ❖ فطس الانوف من الطراز الآخر ❖

وشم بضم الشين جمع شتم من الشتم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء في اعلاه  
وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا المجد اى انهم من النبط الاول  
في المجد والشرف (قوله اخذ) يحتمل انه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه  
قوله او اخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل انه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير

الشان (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله او اخذ بضم  
اللفظ محترز قوله كله فهو على الف والنشر الشوش (قوله او اخذ بعض اللفظ) اى

سواء كان فيه تغيير للنظم اولا (قوله اغارة) اى لانه اغار على ما هو للغير فغيره عن وجهه  
والمراد بتغيير النظم تغيير التاليف والترتيب الواقع بين المفردات (قوله ومسخا) لانه بدل

صورة ما للغير بصورة اخرى والغالب كونها اقيح والمسخ في الاصل تبديل صورة بما هو  
اقيح منها (قوله اما ان يكون الثاني) اى الكلام الثاني الذي هو متعلق الاخذ (قوله

ابلق من الاول) اى من الكلام الاول المأخوذ منه والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به  
الحسن مطلقا لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الامثلة (قوله كحسن السبك) المراد به

الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله او الاختصار) اى حيث يناسب المقام (قوله  
مقبول) اى فاغارة ومسخ مقبول لان تلك الزيادة اخرجته الى طرف من الابتداع

(قوله)

وكما قال امرؤ القيس وقولا  
بها صحبي على مطيعهم  
يقولون لانهلك امي  
وتجمل فاورده طرفه في  
دالته الا انه اقام تجلد مقام  
تجمل (وان كان) اخذ  
اللفظ كله (مع تغيير لنظمه)  
اى نظم اللفظ (او اخذ  
بعض اللفظ) لانه (سمى)  
هذا الاخذ (اغارة ومسخا)  
ولا يخلو اما ان يكون الثاني  
ابلق من الاول او دونه  
او مثله (فان كان الثاني  
ابلق من الاول) (اختصاصه  
بفضيلة) لا توجد في الاول  
كحسن السبك او الاختصار  
او الايضاح او زيادة معنى  
(فمدح) اى فالثاني  
مقبول (كقول بشار ❖  
من راقب الناس) اى  
حاذرهم (لم يظفر بحاجته ❖  
وفاز بالطيبات الفاتك اللهم)  
اى الشجاع القتال الحريص  
على القتل

( قوله كقول بشار ) قبله

\* قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم \* ما في التلاقي ولا في غيره حرج \*

و بعده البيت وبعده

\* اشكو الى الله هـا لا يفارقني \* وشرعا في فؤادي الدهر تعالج \*

( قوله من راقب الناس ) اي من خاف منهم وترقب عقابهم كاقبل او من راعاهم ومشي على مزاجهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يتعون فيقدم عليه ( قوله لم يظفر بها جته ) لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفتت مع شدة شوقه اليها ( قوله وفاز بالطيبات ) اي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالطيفر بالطيبات الحسية كالظفر بالعشوق والمعنوية كشفا غبط النفوس بالاخذ بالنار مثلا وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك اي الشجاع الذي عنده الجراءة على الاقدام على الامور قتلا كان او غيره من غير مبالاة باحد ( قوله اللهم ) اي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان او غيره فقول الشارح اي الشجاع تفسير للفاتك وقوله الحريص على القتل اي له ولو ع به تفسير لله ( قوله وقول سلم ) بفتح السين وسكون اللام الملقب بالخامس لخسرانه في تجارته لانه باع مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به كما في الاساس واشترى بثمنه ديوان شعر كافي الاطول ( قوله من راقب الناس ) اي من خاف وترقب عقابهم او من راعاهم ومشي على مزاجهم وقبل هذا البيت

\* اهتدى الى الشوق وهو خلو \* اذن في طرفه فتور \*

( قوله مات غما ) اي لم يصل المراده فيبقى مغموما من فوات المراد ويشد عليه الغم كشدة الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذي هو اخص منه ( قوله او تميز ) اي مات بغمه فيكون من الاسناد للسبب قال في الاطول ومع صحة حل الكلام على الحقيقة في المفعول لا يصار الى المجاز الذي في التميز ( قوله وفاز الخ ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث اخذ بعض اللفظ من غير تغيير ( قوله اي الشديد الجراءة ) اي فهو بمعنى الفاتك اللهم وهو اصرح في المعنى واخصر ( قوله فبت سلم الخ ) الحاصل ان المعنى في البيتين واحد وهو ان لا يراقب الناس يفرز بالمرفوب فيه ومن راقبهم فاته مطلوبه لكن يات سلم اجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تأمل لوضوحه واخصر لفظا لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك اللهم كذا في ابن يعقوب وقرر بعضهم انه انما كان اجود سبكا لانه رتب فيه الموت على مراقبة الناس واما يات بشار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الظفر بالحاجة والاول ابلغ وفي الاطول انما كان يات سلم اجود سبكا لكونه في غاية البعد عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك آه قال في المطول يروي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ياتي فهو اخف منه واعذب والله لا كنت اليوم ولا شربت

( وقول سلم ) بعده

( من راقب الناس )

مات غما ) اي خزنا

وهو مفعول له او تميز

( وفاز بالذرة الجسور )

اي الشديد الجراءة

فبت سلم اجود سبكا

واخصر لفظا وان

كان الثاني (دونه)

اي دون الاول

في البلاغة لفترات

فضيلة توجد في الاول

( فهو ) اي الثاني

( مذموم كقول ابن

تمام ) في مرثية محمد بن

حميد ( هي هات لا ياتي

الزمان بمثله ان الزمان

بمثله ليجل

آه فلعل مراد الشارح بجودة سبكه خفة الفاظه وعذوبتها وتأمل ذلك ( قوله وان كان الثاني ) اى وان كان الكلام الثاني وهو المأخوذ دون الكلام الاول وهو المأخوذ منه وقوله في البلاغة اى في الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما ( قوله مضموم ) اى لانه لم يصحبه شئ يشبه ان يكون به مبتدع الحسن بل هو نفس الاول مع رذيلة أسقاط ما في الاول من الحسن ( قوله كقول ابي تمام ) هو الاصل وهو من بحر الكامل ( قوله في مرثية محمد بن جيد ) يزنفرويد اى حين استشهد في بعض غزواته والمرثية بخفيف اليباء وقد تشدد كما قيل القصيدة التي يذكر فيها الرثاء اى بحسن الميت ( قوله هيهات لا يأتى الخ ) هيهات اسم فعل ماض معناه بعد وقاعله محذوف تقديره بعد اتيان الزمان بمثل ذلك المرنى بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله او بعد نسياني له بدليل ما قبله وهو قوله

\* انسى ابا نصر نسيت اذا يدى \* من حيث يتنصر الفتى وبئيل \*

وقوله انسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط افترى على الله كذبا والاستفهام انكارى وبئيل من الانالة وهى الاعطاء ( قوله ان الزمان بمثله لبخيل ) اى ان الزمان بخيل بايجاد مثله في الماضي والمستقبل وهذه الجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل لماذا لا يأتى الزمان بمثله هل لانه بخيل بمثله اولاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله لبخيل قالنا كيد هنا بان لكون المقام مقام ان يتردد وبسئل هل بخل الزمان بمثله اولم يبخل بل استحال ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل لكن منع من وجوده بخل الزمان اورد على ابي تمام ان الكلام قاصر وان صوابه التعبير بما يفيد امتناع وجود المثل لا بما يفيد امكانه الا انه منع من الوجود عارض وهو بخل الزمان واجيب بان المراد بخل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكناية لان البخل بالشئ يستلزم انتفاء علة وجوده واذا انتفت علة وجوده بقى امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لامتناع وجود مثله في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير الى الزمان من الموحّد لانضر لان المراد بها تلبسه بالفعل وذم الزمان بالبخل ومدحه بالكرم لا يضر من الموحّد ايضا لانه ينزل منزلة العاقل المكتسب وهو يذم على اكتسابه شرعا وطبعا وما نزل منزلته كهو ( قوله وقول ابي الطيب ) هو المأخوذ ( قوله اعدى الزمان سخاؤه ) اى سرى سخاؤه الى الزمان والاهداء ان يجاوز الشئ من صاحبه الى غيره ( قوله فمخابه ) اى فجاد الزمان بذلك الممدوح ( قوله كذا ذكره ابن جنى ) اى في شرحه لديوان ابي الطيب وعلى ما ذكره من كون المعنى ان الزمان طرا عليه سخاء الممدوح قبل وجوده فمخابه على الدنيا يلزم عليه ان تكون سخاؤه الذى لم يوجد موصوفا بالعدوى وهذا غلو لما مر من ان المساغة اذا كان غير ممكنة عقلا وعادة كانت غلوا بمنونا وهنا كذلك فهو مثل قوله

الزمان سخاؤه ) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان ( فمخابه ) واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة لهذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخاؤه على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعدنى بضى اليه وهدايتى له لما اعدى سخاؤه ( ولقد يكون به الزمان بخيلا ) فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاختار عدم تغير المعنيين اصلا كما توهمه البعض والالم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى ايضا لان ابا تمام خلق البخل بمثل المرنى واما الطيب بنفس الممدوح وهذا لو كان مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المقضى

\* واخفت اهل الشرك حتى انه \* تخافتك النطف التي لم تخلق \*

(قوله واخرجه من العدم الخ) تفسير لقوله فسخاه وقوله ولولا سخاؤه اى الزمان وقوله الذى استفاد منه اى من الممدوح وقوله ليحل اى الزمان وقوله به اى بالممدوح (قوله وقال ابن فورجة) اى فى شرحه للديوان المذكور وفورجة بضم الفاء وقحها وحاصل الخلاف بين الشيخين ان قوله فسخاه معناه على ما قال ابن جنى فجاده على الدنيا بايجاده من العدم وعلى ما قال ابن فورجة فجاده به على واظهره لى وجعنى عليه وكذا قوله ولقد يكون به الزمان بخيلا اى على باظهاره الى وجعنى عليه او بخيلا على الدنيا بايجاده من العدم (قوله فاسد) الاول غير معقول لغوه اذ ليس بفساد الا ان يقال غير المعقول عند البلغاء فاسد عندهم (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء لما بعده اى لان سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف خبرها وقوله بالعدوى اى بالسريان للغير (قوله وانما المراد الخ) اى وانما المراد ان الممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالممدوح على اى باظهاره لى وهدايتى له فلا اعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح على بضمى اليه وهدايتى له فالعدوى بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود بل سخاء شخص موجود (قوله فالمصراع الثانى) اى من بيت ابى الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بما اخوذ اى سواء قلنا ان معنى مصراع ابى الطيب ان الزمان بخيل بايجاد ذلك الممدوح او بايصاله الى الشاعر (قوله اذلا يشترط الخ) جواب عما يقال ان المصراعين بين معنييهما مغايرة وذلك لان معنى مصراع ابى تمام ان الزمان بخيل بوجود مثل الممدوح الرثى ومعنى مصراع ابى الطيب ان الزمان بخيل بايجاد ذلك الممدوح او بايصاله للشاعر فالخيل فى الاول متعلق بالمثل وفى الثانى متعلق بنفس الممدوح واذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون احدهما مأخوذا من الآخر (قوله عدم تغاير المعنيين اصلا) اى بالكلية وعدم تغايرهما بالكلية هو اتحادهما فكأنه قال اذلا يشترط فى هذا النوع من الاخذ الاتحاد ان كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى اصل الخيل وان اختلفا من جهة متعلقة (قوله والا لم يكن مأخوذا منه) اى مع ان المصنف يجعله مأخوذا منه (قوله ايضا) اى كالا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجة (قوله من اتمام الخ) اى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان لا مغايرة بحسب المراد وذلك لان بخيل الزمان بمثله فى بيت ابى تمام كناية عن بخله به كما تقدم كذا قرر شيخنا العدوى وهو تعليل لقوله اذلا يشترط الخ (قوله ولكن مصراع ابى تمام الخ) استدراك على قوله فالمصراع الثانى اى من بيت ابى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى من بيت ابى تمام وحاصله ان قول ابى الطيب ولقد يكون به الزمان بخيلا مأخوذ من قول ابى تمام ان الزمان بمثله ليخيل وظاهر ان الاول احسن من الثانى لان الثانى عبر بصيغة المضارع والناسب صيغة

فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه قط لعل به بانه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد فى تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فصرع ابى تمام اجود لاستغناءه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فالثانى ابعد (من الدم والفضل للاول كقول ابى تمام لوحار) اى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرئاد النية) اى الطالب الذى هو النية على انها اضافة بيان (لم يجد \* الا لفران على النفوس دليلا \* وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت \* لها النسايا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للنية وهو حال من سبلا والنسايا فاعل وجدت وروى يد النسايا قد اخذ المعنى

كله مع لفظة المنية  
والفراق والوجدان  
وبذل بالنفوس  
الارواح (وان اخذ  
المعنى وجده سمى)  
هذا الاخذ (المأما)  
من الم اذا قصد واصله  
من الم بالنزل اذا انزل به  
(وسلما) وهو كشط  
الجلد عن الشاة  
ومحوها فكأنه كسط  
عن المعنى جلد او البسه  
جلدا آخر فان اللفظ  
للمعنى بمنزلة اللباس  
(وهو ثلاثة اقسام  
كذلك) اى مثل ما يسمى  
اغارة وسحالا ان الثانى  
اما ابلغ من الاول  
او دونه او مثله (اولها)  
اى اول الاقسام وهو  
ان يكون الثانى ابلغ  
من الاول كقول  
ابى تمام (هو ضمير الشأن  
(الصنع) اى الاحسان  
والصنع مبتدأ خبره  
الجملة الشرطية اعنى  
قوله (ان يجعل فخير وان  
يرث) اى يهبط  
(فان يرث فى بعض  
المواضع الفع)  
والاحسن ان يكون  
هو علما الى حاضر  
فى الذهن وهو مبتدأ  
خبره الصنع والشرطية

الماضى بان يقال ولقد كان به الزمان بخيلا كما دلت عليه الجملة الاسمية من الاول لان اصلها  
الدلالة على الوقوع مع زيادة افادتها الدوام والثبوت الشامل للمضى وايضا المراد  
ان الزمان كان بخيلا به حتى اعداه بسخاه ولا تناسب المضارعة اذ لا معنى لكونه جاد به  
الزمان وهو بخيل به فى المستقبل لانه بعد الجوده خرج عن تصرفه فيه ان قلت المعنى  
وان كان على الماضى الا انه عدل للمستقبل قصد الاستمرار او الحكاية الحال الماضية كما قرر  
فى امثاله قلت لما لم يحصل بخل الزمان بعد اعداء سخاه اياه لم يحسن حل المضارع على  
الاستمرار ولا على حكاية الحال الماضية فنارى (قوله فان قيل) اى فى الجواب عن كون بيت  
ابى الطيب دون بيت ابى تمام وحاصله انا لانسلم ان بيت ابى الطيب دون بيت ابى تمام  
لان كلام ابى الطيب على حذف مضاف اى ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا وهلاكه  
استقبالى وحينئذ فالتعبير بالمضارع واقع فى موقعه (قوله والزمان وان سخا بوجوده  
الخ) جواب عما يقال ان السخاء بالشئ هو بذله للغير والزمان اذا سخاه فقد بذله  
فلم يبق فى تصرفه حتى يسمع بهلاكه او يخل وحاصل الجواب اناسلم ان ايجاده لم يبق  
فى تصرفه بعد السخا به لما فيه من تحصيل الحاصل وان اذناؤه فهو باق بعد فى تصرفه  
فله ان يسمع بهلاكه وان يخل به ففى الشاعر ذلك (قوله باق بعد) اى بعد وجوده  
فى تصرفه اى فله ان يسمع بهلاكه وان يخل به ففى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده  
واعدامه كانا بيد الزمان فسحا بايجاده ولم يسخ باعدامه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا  
(قوله قلنا هذا) اى تقدير المضاف المذكور (قوله لاقرينة عليه) اى فلا يصح وبعد  
صحته الخ (قوله لاستثناءه عن مثل هذا التكلف) فعلى تقدير التصحيح بما ذكر لا يخرج به  
عن المفضولية (قوله وان كان الثانى لمثله اى مثل الاول) اى فى البلاغة (قوله فالثانى  
ابعد من الذم) اى تحقيق بانه لا يذم فافعل التفضيل ليس على بابه وانما قلنا هكذا  
لان ظاهر العبارة يقتضى ان هناك بعيدا من الذم وهذا ابعد منه وليس كذلك (قوله  
دليلا) مفعول مجد الاول ومفعوله الثانى محذوف اى لها وقوله الا الفراق استثناء  
من قوله دليلا وقوله على النفوس متعلق بدليلا بمعنى طريقا وفى الكلام حذف مضاف  
والمعنى لو تخيرت المنية فى وصولها لهلاك النفوس لم يجد لها طريقا يوصلها لذلك  
الافراق الاحبة (قوله لولا مفارقة الاحباب) اى موجودة (قوله وهو حال من سبلا)  
لانه فى الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا  
مسلوكة الى ارواحنا وقيل انه جمع لهامة وهو فاعل وجدت اضيف للنبا والالهة للجمعة  
المطبقة فى اقصى سقف الخلق فكانه يقول لما وجد فى النبا التى شانها الاعتيال به  
الى ارواحنا سبلا فاطاق الهامة واراد الفم للاقعة المجاورة (قوله وقد اخذ المعنى كاه)  
اى فقد اخذ ابو الطيب فى بيته معنى بيت ابى تمام تمام وذلك لان محصل معنى البيت  
انه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق اما الاول فواضح واما الثانى فلان صريحه

ان مفارقة الاحباب لولاهما ما اتصلت النية بالارواح فيفهم ان المواصلة مائعة  
من الوصول للارواح وحينئذ فلا دليل ولا طريق توصل لانصال النية بالارواح  
الافراق فايقال ان في بيت ابي تمام الحصر دون بيت ابي الطيب فيكون الاول ابلغ  
من الثاني لاعبرة به وظهر ما قاله الشارح ان ابا الطيب اخذ المعنى كله مع بعض اللفظ  
لانه اخذ لفظ النية والفراق والوجدان وبذل القوس بالارواح وان البيتين متساويان  
في البلاغة فلذا كان الثاني غير مذموم ( قوله وان اخذ المعنى وحده ) اي دون شيء  
من اللفظ وهذا عطف على قوله فان اخذ اللفظ فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر  
من الاخذ والسرقة ( قوله من الم اذا قصد ) اي لان الشاعر يقصد الى اخذ المعنى  
من لفظ غيره ( قوله واصله ) اي واصل الالمام مأخوذ من الم بالمرزل اذا نزل به فالالمام  
في اصل اللغة معناه النزول ثم اريد منه سببه وهو ان قصد كما هنا لان الشاعر قد قصد  
اخذ المعنى من لفظ غيره ( قوله وهو ) اي السلخ في اللغة كشط الجلد الخ وقوله فكأنه  
مرتب على محذوف اي واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني الذي اخذ المعنى  
شعر الاول كشط من ذلك المعنى جلدا والبس ذلك المعنى جلدا آخر ( قوله فان اللفظ الخ )  
اي وانما كان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة  
الاشتغال عليه بالدلالة ( قوله وهو ) اي الكلام الذي تعلق بالاخذ بمعناه ( قوله اي مثل  
ما يسمى اغارة ) اي مثله في الانقسام الى ثلاثة اقسام وان تلك الاقسام الثلاثة عين الاقسام  
الثلاثة المتقدمة ( قوله لان الثاني اما ابلغ من الاول ) اي فيكون ممدوحا وقوله او دونه اي  
او دون الاول في البلاغة فيكون مذموما وله او مثله اي مثل الاول في البلاغة فيكون  
فيعدا عن الدم ( قوله ضمير الشأن ) اي مبتدأ اول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان  
والجملة الشرطية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر ضمير الشأن اي الشأن هو  
ان الاحسان ان يعمل فخير وان يتأخر فقد يكون تأخيره انفع ( قوله وان يرث ) من راث  
ريثا اي بطؤ وتأخر ومنه قولهم امهلتني ريثما فعل كذا اي ساعة فعله ( قوله اي يبطو )  
بفتح اوله وسكون ثائه وضم ثالثه وبعده همز من بطؤ يبطؤ بظا اذا تأخر ( قوله والاحسن  
ان يكون هو عابثا الى حاضر ) اي يفسره قوله الصنع الذي جعل خبرا عنه وانما كان هذا  
الاحتمال احسن من الاول لان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد  
الاول من الاجال والتفصيل ومع كونه افيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بان ذلك  
المتعقل هو الصنع والحكم بان الصنع من صفته ما ذكر قاله سم قال بس وقوله انه ضمير  
الشأن خلاف الظاهر اي لانه مخالف للقياس من خمسة اوجه عوده على ما بعده لزوما  
وان مفسره لا يكون الاجلة وانه لا يتبع بتابع وانه لا يعمل فيه الا ابتداء او احداثا واصحه  
وانه ملازم للافراد ( قوله الى حاضر في الزمن ) وهو الموعد به ( قوله وهذا

ابتداء كلام وهذا كقول  
ابي العلاء هو الحجر حتى  
ما يل خيال وبعض ضدود  
الزائرين وصال وهذا  
نوع من الاعراب لطيف  
لا يكاد ينسب له الا الالذهان  
الرائضة من ائمة الاعراب  
( وقول ابي الطيب ومن  
الخير بطة سيك ) اي تأخر  
عطائك ( عنى اسرع  
السحب في السير الجهم )  
اي المحاب الذي لا ماء  
فيه واما ما فيه ماء فيكون  
بطيا ثقيل الشيء فكذا  
حال العطاء في بيت ابي  
الطيب زيادة بيان لاشتغاله  
على ضرب المثل بالمحاب  
( وثانيها ) اي ثاني الاقسام  
وهو ان يكون الثاني دون  
الاول ( كقول البصري  
واذا تالق ) اي لمع  
( في الندى ) اي في المجلس  
( كلامه المصقول ) المنقح

كقول الخ) اي وهذا الارباب على الاحتمال الثاني كالاعراب الكائن في قول ابي العلاء فان الضمير فيه عائد على متعل في الذهن يفسره ما بعده الخبر به عنه ولا يصح ان يكون ذلك الضمير ضمير الشأن لان الخبر الواقع بعده مفرد وضمير الشأن انما يخبر عنه بحملة والحاصل ان الضمير في بيت ابي تمام يحتمل ان يكون ضمير الشأن ويحتمل ان يكون عائدا على متعل في الذهن واما في بيت ابي العلاء فيعين ان يكون عائدا على متعل في الذهن ولا يجوز ان يكون ضمير الشأن لان ما بعده لا يصلح للتعبير منه فهو نظير البيت الاول على الاحتمال الثاني فيه ( قوله ما لم يخيل ) مازائدة ويل بفتح اوله وضم ثانيه من لم يل كرديد بمعنى نزل وحصل وضمير يل للهجر اى حتى اذالم وحصل من هذا الذي بهجرنا فهو خيال لانه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم الذي هو خيال ( قوله وبعض صدور الخ ) اى انا لم نل من الذي هجرنا حتى الصدود لاننا لانقاه لايقطة ولانما والصدود قد بعد وصلا بالنسبة لهذا الهجر ( قوله الرائضة ) اى الرضاة والممارسة لصناعة الاعراب ( قوله ومن الخير بطؤ سبك عني ) اى لان بطأه وعدم سرعته يدل على كثرتة كالسحاب فانه لا يسرع منها الا ما كان خاليا عن الماء واما السحاب التى فيها ماء فانها بطيئة المشى ( قوله الجهم ) بفتح الجيم كافى الاطول قوله فى بيت ابي الطيب زيادة بيان اى للمعنى المقصود وهو ان تأخير العطاء يكون خيرا وانفع والحاصل ان البيتين اشتركا فى المعنى وهو ان تأخير العطاء يكون خيرا وانفع لكن بيت ابي الطيب وهو التأخر منهما ايجاد لانه زاد حسنا بضرب المثل له بالسحاب فكأنه دعوى بالدليل اذ كأنه يقول العطاء كالسحاب فكما ان بطئ السير من السحاب اكثر نفعاً من سريعهما وهو الجهم فكذلك عداؤك بطيئه اكثر نفعاً من سريعه فكان تأخير عطاؤك افضل من سرعته وقد يقال ان ابطء فى السحاب خلاف البطء فى العطاء لان البطء فى السحاب فى سيره وفى العطاء فى عدم ظهوره على ان البيت الاول يفيد ان البطء انفع فى بعض المواضع دون بعض فيكون من المدح تارة خيرا وتارة لا يكون والثانى يفيد ان البطء من المدح لا يكون الا خيرا وهو اوكد فى المدح وحينئذ قاليتان متفاوتان فى المعنى فلا يصح التمثيل بهما تأمل ( قوله وهوان يكون الثانى دون الاول ) اى وهو ان يكون الكلام الثانى المأخوذ دون الكلام الاول المأخوذ منه فى البلاغة والحسن ( قوله كقول البحرى ) هذا هو القول الاول ( قوله اى المجلس ) اى الممتلى باشراف الناس ( قوله النقيح ) اى المصنى من كل ما يشينه والمصقول فى الاصل معناه المجلو فتفسير للشارح له بالنقيح تفسير مراد ( قوله اى حسبت لسانه من غضبه ) اى ظننت ان لسانه ناشئ من سيفه القاطع او ان من زائدة اى ظننت ان لسانه سيفه القاطع فتشبه لسانه بسيفه يجامع التأثير ( قوله وقول ابي الطيب ) هذا هو القول الثانى ( قوله فى النطق ) اى فى حالة النطق او عند النطق

(خلت) اى حسبت لسانه  
من غضبه (السيفه القاطع  
( وقول ابي الطيب \*  
كان السنهم فى النطق قد  
جعلت \* على رماحهم  
فى الطعن خرصانا \* )  
جمع خرص بالضم  
والكسر وهو السنان  
يعنى ان السنهم عند النطق  
فى الضاء والنفاذ تشابه  
استنهم عند الطعن فكان  
السنهم جعلت اسنة  
رماحهم فيت البحرى  
ابلق لما فى لفظى تألق  
والمصقول من الاستعارة  
التخييلية فان التألق  
والصقالة للكلام بمنزلة  
الافكار للنية ووزم من ذلك  
تشبيه كلامه بالسيف وهو  
استعارة بالكناية (وثالثها)  
اى ثالث الاقسام وهو  
ان يكون الثانى مثل الاول  
( كقول الاعرابى ) اى  
زيد ( ولم يك اكثر الفتيان  
ملا \* ولكن كان ارحبهم  
ذراعا \* ) اى اسفاهم  
يقال فلان رحب الباع

ففي الكلام حذف مضاف اوان في بمعنى عند وكذا يقال في قوله في الطعن ( قوله قد جعلت على رماحهم ) اي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن اي الضرب بالقنا ( قوله بالضم والكسر ) اي في المفرد وكذا في الجمع ( قوله وهو السنان ) اي لان خرصان الرماح استنها كما ان خرصان الشجر اغصانها ( قوله والنفاذ ) عطف تفسير ( قوله فيت البحرى ابلغ ) حاصله ان كلاما من البيتين تضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب في النفاذ والمضاء وان كانت الآلة المعتبرة في الاول السيف والآلة المعتبرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحرى اجود لانه نسب فيه التألق والصقالة للكلام وهما من لوازم السيف على حداثة والظفار فكان في كلام استعارة بالكتابة فازداد بهذا حسنا بخلاف بيت ابى الطيب وتقرير الاستعارة المذكورة ان يقال شبه الكلام الموجب للتأثير المضاء والفوذ في النفوس بالسيف الموجب للتأثير من الحد والقطع وطوى ذكر التشبيه ورمز اليه بذكر شئ من لوازمه وهو التألق والصقالة على طريق الاستعارة بالكتابة وثابت التألق تخيل والصقالة ترشيع لا ان مجموعهما تخيل كما هو ظاهر قول الشارح لان التخيل لا يكون الا واحدا ويزيد بيت البحرى على بيت ابى الطيب ايضا بان فيه حسب التلظي وهي اقوى في الدلالة على التشبيه من كأن على ان في بيت ابى الطيب فبما من جهة اخرى وهو ان المتبادر من كلامه ان السننهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى ( قوله للكلام ) اي الذين اتبهما للكلام ( قوله بمنزلة الاظفار للنية ) اي بمنزلة الاظفار التي اثبتت للنية ( قوله وزم من ذلك ) اي من اثبات التألق والصقالة للكلام لان الخيلية والمكنية مثلا زمتان على ماسبق ( قوله وهو استعارة بالكتابة ) الضمير للتشبيه بناء على مذهب المصنف في الاستعارة بالكتابة او للسيف بناء على مذهب القوم فيها ( قوله مثل الاول ) اي في البلاغة ( قوله كقول الاعرابي ) هذا هو الكلام الاول والثاني قول اشجع الآتي ( قوله ولم يك اكثر الفتيان مالا ) اي لم يكن الممدوح اكثر الاقران مالا ( قوله رجب الباع والذراع ) الرجب الواسع والباع قدر مديدين والذراع من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى ( قول اي سخي ) اي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس بكسر الباء وهو سعة الباع او الذراع على الملابس بفتحها وهو كثرة المعطى لان الباع والذراع بهما يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يعلاه فلا بست السعة الكثرة عند الاعطاء فاطلقت السعة على الكثرة تلك الملابس مع القرينة ( قوله وقول اشجع ) اي في مدح جعفر بن يحيى البرمكي ( قوله الضمير للملك ) اي في البيت السابق وهو \* بروم الملوك مدى جعفر \* ولا يصنعون كما يصنع \*

اي يقصد الملوك غايته التي بلغها في الكرم والحال انهم لا يصنعون من المعروف والاحسان كما يصنع ( قوله في الغنى ) اي في المال ( قوله اوسع ) اي من معروفهم ( قوله

والذراع ورجيهما اي سخي ( وقول اشجع \* وليس ) اي الممدوح يعني جعفر بن يحيى ( باوسعهم ) الضمير للملك ( في الغنى \* ولكن معروفه ) اي احسانه ( اوسع \* ) فاليقين متماثلان هذا ولكن لا يعنى معروفه اوسع ( واما غير الطاهر فنه ان يشابه الغنيان ) اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني ( كقول جرير فلا يمنعك من ارب ) اي حاجة ( لحامهم \* ) جمع لحيه يعني كونهم في صورة الرجال ( سواء ذوالعمامة والخمار ) يعني ان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابى الطيب ( ومن في كفه منهم قناة \* ) كمن في كفه منهم خضاب ) واعلم انه يجوز في تشابه الغنيين اختلاف البيتين تشبيها وندبها وهجاء واقطارا

ومحذ ذلك فان الشاعر  
الحاذق اذا قصد الى  
المعنى المختلس لينظمه  
احتال في اخفائه فغيره  
عن لفظه ونوعه ووزنه  
وقافيته والى هذا اشار  
بقوله (ومنه) اى من  
غير الظاهر (ان ينقل  
المعنى الى محل آخر  
كقول البحترى (سلبوا)  
اى ثيابهم (فاشرقت  
الدماء عليهم \* محجرة  
فكنا) انهم لم يسلبوا)  
اى لان الدماء المشرقة  
كانت بمنزلة ثياب لهم  
(وقول ابى الطيب \*  
ياس النجيم عليه) اى  
على السيف (وهو  
مجرد عن غمده فكنا  
هو غمد) لان الدم  
الاباس بمنزلة غمده  
فنقل المعنى من القلى  
والجرسى الى السيف  
(ومنه) اى من غير  
الظاهر (ان يكون  
معنى الثانى اشمل) من  
معنى الاول كقول جرير

فالبيتان متماثلان) اى لا تفاهما على افادة ان المدح لم يزد على الاقران فى المال  
ولكنه فاقهم فى الكرم ولم يخص احدهما بفضيلة عن الآخر فلذا كان الثانى بعيدا  
عن الذم (قوله ولكن لا ينجى معروفه اوسع) اى وحيث فالبيتان ليسا متماثلين بلى  
الاول ابلغ فتمثيل المصنف بهذين البيتين للقسم الثالث لا يتم ووجه عدم الانجذاب  
ان ارحبهم ذراعا يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه اوسع فانه يدل  
على ذلك بطريق الحقيقة فالبيت الاول قد ازداد بالمجاز حسنا وقيل وجه كونه لا يعجزه  
ان المعروف قديع به عن الدبر اى الشئ المعروف منه وهو الدبر اوسع وفيه بعد  
لان الكلام البليغ لا يعجزه الاستهجان (قوله واما غير الظاهر) اى واما الاخذ غير  
الظاهر وهو ما يحتاج للتأمل فى كون الثانى مأخوذا من الاول اذا علمت ضابطه تعلم  
ان المثال الاقنى فى التشابه ينبغى ان يجعل من الظاهر لان ادراك كون الثانى اصله  
الاول ظاهر لا يحتاج للتأمل ولم يقسم المصنف غير الظاهر الى الابلغ والادنى المذموم  
والمساوى فى البلاغة البعيد عن الذم لان اقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث  
الاخذ فان اعتراضها رد من جهة اخرى خارجة عن معنى الاخذ كانت غير مقبولة (قوله  
فنه ان يشابه المعنيان) اى فاقسام كثيرة ذكر المصنف منها خصة كلها مقبولة  
القسم الاول منها ان يشابه المعنيان اى معنى البيت الاول المأخوذ منه ومعنى الثانى  
المأخوذ اى من غير نقل للمعنى للمحل آخر فغير ما بعده (قوله اى حاجة) اى تريدان منها  
(قوله الحام) بضم اللام وكسر هاء فاعل يمنع وقوله جمع لدية بفتح اللام وكسر هاء  
(قوله سواء ذو العمامة الخ) اى لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف فلا مقاومة  
للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم فقوله سواء الخ جملة مستأنفة فى معنى العلة  
والعمامة بالكسر تطلق على المنقر وعلى البيضة وعلى ما يلبس على الرأس وحملها  
على الاولين ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والخمار (قوله وقول ابى الطيب) اى  
فمدح سيف الدولة جدان وخضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (قوله قناة) اى رمح  
وقوله خضاب اى صبغ الحناء والبيت الاول اى بيت جرير هو المأخوذ منه وبيت ابى  
الطيب هو الثانى المأخوذ والبيتان متشابهان فى المعنى من جهة افادة كل منهما ان  
الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الا ان الاول افاد التساوى والثانى اى بادة التشبيه  
والاول عبر عن النساء بذوات الحمار وعن الرجال بذوى العمامة والثانى عبر عن النساء  
بذوات الخضاب وعن الرجال بذوى القناة فى اكفهم والاول ايضا جعل ذلك التساوى  
علة لعدم منعهم تناول الحوائج منهم بخلاف الثانى (قوله واعلم الخ) هذا دخول  
على كلام المصنف الاقنى (قوله اختلاف البيتين الخ) فيحوز ان يكون احدا البيتين تفرلا  
والآخر مدحيا او هجيا او افتخارا او ثناء (قوله تشبها) التشبى ذكر اوصاف المرأة  
بالمجاز وفي بعض النسخ تشبها يقال نسب ينسب بكسر سين المضارع اذا تشبب بامرأة

إذا غضبت عليك بنو ديم \* وجدت الناس \* ٦٣٩ \* كلهم غضابا \* لانهم يقومون مقام كلهم (وقول ابى نواس)

\* ليس على الله بمسئكر  
\* ان يجمع العالم في  
واحد ) فانه يشمل  
الناس وغيرهم فهو  
اشمل من معنى بيت  
جرير (ومنه) اى من  
غير الظاهر (القلب  
وهو ان يكون معنى  
الثاني نقيض معنى  
الاول كقول ابى  
الشيخ \* اجد الملامة  
في هو اللذيذة \* حبا  
لذكرك فلياني الاؤم \*  
وقول ابى الطيب  
ء احبه ) الاستغهام  
للانكار والانكار  
باعتبار القيد الذى  
هو الحال اعنى قوله  
(واجيب فيه علامة  
كايقال اذ صلى وانت  
محدث على تجويز  
واوالحاف المضارع  
المبني كما هو رأى  
البعض او على حذف  
البتداى وانما احب  
ويجوز ان تكون  
الواو والطف والابتكار  
راجع الى الجمع بين  
الامرين اعنى مجيء  
ومجبة الملامة (ان  
الملامة في من اعدائه)  
وما يصدر من عدو  
المحبوب يكون مفضا

اى تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد هنا من الامرين ذكر اوصاف المحبوب مطلقا  
ذكر اواننى (قوله) ويجوز اختلافهما بنحو ذلك كالاختلاف في الوزن  
او القافية (قوله المختلس) اى الذى اختلسه واخذه من كلام غيره (قوله فغيره عن  
لفظه ونوعه) اى فغير لفظه وصرفه عن نوعه كالمادح او الذم او الافتخار او الرثاء  
او الغزل (قوله) والى هذا اشار بقوله) اى والى هذا القسم وهو قول المعنى من نوع  
من هذه الانواع لنوع آخر اشار الى الخ ووجه الاشارة انه ذكر انه ينقل المعنى الى محل آخر  
وهذا صادق بان ينقله من التسيب الى اجد المذكرات (قوله ان ينقل المعنى الى محل  
آخر) بان يكون المعنى وصفا وينقل من موصوف لموصوف آخر كتنقله ستر الدم من  
القتلى الى السيف في المثال الذى ذكره المصنف او يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء  
او الرثاء والعكس (قوله فاشرفت الدماء عليهم) اى فظهرت الدماء عليهم ملازمة  
لاشراق شعاع الشمس وانى بقوله محجرة لنفى ما يتوهم من غلبة الاشراق عليها حتى  
صارت بلون البياض (قوله فكانهم لم يسلبوا) اى فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا  
كانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرفة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم وهذا البيت  
هو المنقول عنه المعنى وبيت ابى الطيب الاتى هو المنقول فيه المعنى (قوله الجميع) هو  
الدم المائل الى السواد (قوله وهو مجرد الخ) اى والحال ان السيف خارج من غمده  
(قوله فكانما هو مغمد) اى فصار السيف لما ستره الجميع الذى له شبه بلون الغمد كانه مغمد  
اى مجعول في الغمد (قوله) فقتل المعنى اى وهو ستر الدم كاللباس من القتلى الى  
السيف اى لانه في البيت الاول وصفهم بان الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى  
لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بانه ستره الدم كستر الغمد (قوله اشمل) اى اجمع  
(قوله لانهم) اى بنى تميم وقوله يقومون مقام كلهم اى مقام كل الناس فتدافد جرير  
بهذا الكلام ان بنى تميم يزاون منزلة الناس جميعا في الغضب (قوله وقول ابى نواس)  
يضم النون والهمز اى قوله لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى وزيره غير هذه  
حين سمع عنه التهاوى في الكرم مشيرا الى ان في الفضل شيئا مما في هارون وان في هارون  
جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة وقبل البيت  
\* قول لهارون امام الهدى \* عند اختلاف المجلس الحامد \*  
\* انت على ما نيك من قدرة \* فاست مثل الفضل بالواجد \*  
\* ليس على الله بمسئكر \* الخ

روى ان هارون لما سمع الايات اطلق الفضل من السجن والاختفال الاجتماع والحامد  
بالتين المحبة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد اى لا يجد مثل الفضل في خدمتك  
وطاعتك (قوله ان يجمع العالم) اى صفات العالم الكمالية وهذا البيت اشمل  
من الاول لان الاول جعل بنى تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثانى

وهذا نقيض معنى بيت ابى الشيخ لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الاحسن في هذا النوع ان يبين السبب

جعل المدح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس لأن الناس بعضهم العالم (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن وأعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون وأقبل ليس وهو من بحر السريع مستغلن فاعلان فدخله حذف السبب فصار فاعلان وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الخزم وهو زيادة مادون خسة أخرف في صدر الشطر (قوله أن يكون معنى الثاني نفيض معنى الأول) وذلك كان يقرر البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعله ويقرر الثاني بعض اللوم في المحبوب لعله أخرى فيكون التناقض والتناقض بين البيتين بحسب الظاهر وإن كانت العلة تنفي التناقض لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتباره ومن كانت عنده الثانية صح الكلام باعتباره فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتزام باعتبار العلة (قوله أجد الملامة) أي أجد اللوم والانكار على (قوله في هوالك) بكسر الكاف خطاب لمؤنث أي في شأنه أو بيبه (قوله حبالذكرك) أي وإنما وجدت اللوم فيك لذيذا لأجل حي لذكرك واللوم مشتمل على ذكرك (قوله والانكار باعتبار القيد) أي راجع للقيد فالذكر في الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال فلا معنى كيف أحبه مع حي فيه ملامة بل أحبه فقط (قوله كما يقال اتصلي وانت محدث) أي فالذكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تقول اتكلم وانت بين يدي الأمير فالذكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الأمير (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال (قوله والانكار) راجع إلى الجمع بين الأمرين أي كيف يجمع حبه وحب اللوم فيه في الوقوع متى بل لا يكون الا واحد منهما (قوله وهذا) أي بعض اللوم في المحبوب نفيض معنى يات أبي الشيبس أي لانه جعل اللوم في المحبوب محبوبا (قوله لكن كل منهما باعتبار) أي لكن كل من كراهة الملامة وحبها باعتبار غير الاعتبار الآخر فحبة اللوم في البيت الأول من حيث اشتغال اللوم على ذكر المحبوب وهذا محبوب له وكراهته في الثاني من حيث صدور من الأعداء والصادر منهم يكون مبهضا وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر وفي الحقيقة لا تناقض بينهما أصلا لاختلاف السبب في كل (قوله ولهذا) أي لأجل أن كلاما من المعنيين باعتبار (قوله في هذا النوع) أي نوع القلب وقوله أن يبين أي الشاعر السبب كما في البيتين المذكورين فإن الأول علل حب الملامة بحبه لذكره والثاني علل كراهته لها بكونها تصدر من الأعداء وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يس وقال العلامة اليعقوبي أنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانه لانه إذا لم يبينه كان مدعيا للنقض من غير بينة وهو غير مسموع فلو قال هنا

اليه ما يحسنه كقول  
الافوه وترى الطير  
على آثار \* رأى  
عين (يعني عبانا  
(ثقة) حال أي وثقة  
أو مفعول له لما يتضمنه  
قوله على آثارنا  
أي ككأنه على  
آثارنا لو نوقها \*  
إن سمار (أي ستطعم  
من لحوم من قتلهم  
(وقول أي تمام  
\* وقد ظلت) أي  
التي عليها الظل  
وصارت ذوات ظل  
(عقبان اعلامه  
ضحى \* بعقبان طير  
في الدماء نواهل) من  
نهل إذا روى  
نفيض عطش \*  
أقامت (أي عقبان  
الطير مع الرايات)  
أي الاعلام وثوقا  
بأنها ستطعم لحوم  
القتلى (حتى كأنها \*  
من الجيش إلا أنها  
لم تقاقل \* فأن باتمام  
لم يلب بشئ من معنى  
قول الافوه رأى  
عين (السدال على  
قرب الطير من الجبل  
بحيث ترى عبانا  
لأخفلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعداء

(ولا) بشئ\* (من معنى قوله ﴿ ٦٤١ ﴾ ثقة ان ستمارا) الدال على وثوق الطير بالبرية لا اعتبارها ذلك

واحد واجب فيه ملامة كان دعوى لعدم المحبة بلا دليل وذلك لا يفيد فهذا النوع اخرج  
لباب المعارضة والابطال وهو يقتصر لدليل التصحيح فلا بد منه في الطرفين (قوله  
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) اي ان يؤخذ بعض المعنى من الكلام  
الاول ويترك البعض الاخر ثم لا يقتصر في الكلام الثاني على بعض المعنى المأخوذ من  
الاول بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعاني ومفهوم هذا الكلام انه  
اذا لم يضاف اليه شئ اصلا كان من الظاهر لان مجرد اخذ المعنى من الاول كلا كان  
او بعضا لا يلبس فيه فيعد من الظاهر وكذا اذا اضيف اليه ما يحسنه من الزيادة فانه  
يكون من الظاهر لان المأخوذ حينئذ ولو قل لا يلبس فيه بخلاف اخذ البعض مع زيادته  
بما اضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن الاتباع الى الابتداع فكانه مستأنف فيجوز  
(قوله و ترى الطير على آثارنا رأي عين) اي وتبصر الطير ورأنا تابعة لنا معاينة كذا  
قال البغوي قال في الاطول الا تارجع اثر بمعنى العلم اي مستعلية على اعلامنا متوقعة  
فوقها فتكون الاعلام مظلمة بها وانما كدقوله ترى بقوله رأي عين لثلاثيها انها  
بصيرت ترى لمن اعمى النظر بتكلف لبعدها ولثلاثيها ان المعنى انها لما تبعنا كانها  
عريت ولو لم تزل بعد ما لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى انه يفعله وهو بحيث يرى في فعله  
لولا المانع (قوله حال) اي من الطير بناء على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله  
ما يتصنعه) اي من العامل الذي يتصنعه المجرور الذي هو قوله على آثارنا وعلى  
هذا الاحتمال فتقوله ثقة ان ستمار جواب لسؤال مقدر اذ كانه قيل لما ذا كانت  
الطيور على آثارنا تابعة لنا فقيل كانت على آثارنا وتبعنا لوثوقها بانها ستتم  
المبرة اي الطعام اي لحوم من نقلتهم (قوله ظلات) هو البناء للفعول وعقبان اعلامه  
نائب الفاعل والعقبان بكسر اوله جمع عقاب و اضافته للاعلام من اضافة المشبه به  
للمشبه اي ظلات اعلامه الشبيهة بالعقبان في تلونها وفخامتها لان الاعلام بمعنى الرايات  
فيها ألوان مختلفة كالعقبان وقال الخليلي الاضافة حقيقة على معنى اللام والمراد بعقبان  
الاعلام الصور المعبولة من ذهب او غير على هيئة عقبان الطير الموضوعة على رأس العلم  
بمعنى الراية وهذا يتوقف على ان تلك الصورة التي وضعت على رأس الاعلام صنعت على  
هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بعقبان طير) متعلق بظلات اي ظلات عقبان الاعلام بعقبان  
طير لانها المألوفة فوق الاعلام القليلة عليها (قوله في الدماء) اي من الدماء ففي معنى  
من متعلقة بنواهل الذي هو صفة لعقبان طير اي ظلات عقبان الاعلام بعقبان طير من  
صفتها اذا وضعت الحرب اوزارها النهل اي الرى من دماء القتلى فتظليل العقبان  
للالعلام لجائها النهل من الدماء ووثوقها بانها ستطمع من لحم القتلى (قوله لوثوقها  
بانها ستطمع لحوم القتلى) اي ولجائها الرى من دمايتها (قوله حتى كانها  
من الجيش) اي حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرماح والاعلام من افراد

وهذا ايضا ما يؤكده  
المقصود قيل ان  
قول ابى تمام ظلات  
المأم بمعنى قوله رأى  
عين لان وقوع الظل  
على الرايات مشعر  
بقربها من الجيش  
وفيه نظر اذ قد يقع  
ظل الطير على الراية  
وهو في جو السماء  
بحيث لا يرى اصلا لهم  
لوقيل ان قوله حتى  
كانها من الجيش المأم  
بمعنى قوله رأى عين  
فانها انما تكون من  
الجيش اذا كانت قريبا  
منهم مختلطا بهم لم  
يمعد عن الصواب  
(لكن زاد) ابو تمام  
(عليه) اي على  
الافوه زبادات محسنة  
للمعنى المأخوذ من  
الافوه اعنى تسائر  
الطير على آثارهم  
(بقوله الا انها  
لم تقا تل وبقوله في  
الدماء نواهل وبقامتها  
مع الرايات حتى كانها  
من الجيش وبها) اي  
و باقامتها مع الرايات  
حتى كانها من الجيش  
(ثم حسن الاول) يعنى  
قوله الا انها لم تقا تل

لانه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله الا انها لم تقابل ذلك \* ٦٤٣ الحسن الابد ان تجعل الطير مقبلة

الجيش الا انها لم تقابل اي لم تبشر القتال وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من انها حيث صارت من الجيش فالت مع (قوله فان اتمام الخ) اي وانما كان كلام ابي تمام بالنسبة لكلام الافوه السابق مما ذكرناه وهو اخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه لان اتمام الخ (قوله لم يل) من المم الرباعي وما تقدم في قوله حتى ما يل خيال من لم الثلاثي والاول بمعنى اخذ والثاني بمعنى وقع وحصل (قوله لا تخيلا) اي لانها ترى على سبيل التخييل بان يكون هناك من البعد ما يوجب الشك في المرتي (قوله وهذا) اي كون الطير قريباً من الجيش بحيث يرى معانية مما يؤكده المعنى المقصود للشاعر وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي وذلك لان قريتها انما يكون لاجل توقع الفريسة (قوله لاعتبارها) اي والثقة منها بالميرة لاعتبارها ذلك وكون ذلك مستادا يدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتل فكلا المعنيين اي معنى رأى عين ومعنى ثقة ان ستار مؤكده المقصود الذي هو الوصف بالشجاعة ومفيد له (قوله المام) اي اتيان بمعنى قوله رأى عين اي وحيثئذ فلا يتم قول المصنف ان اتمام لم يل بمعنى قول الافوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصله ان وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها بدليل ان ظل الطير يمر بالارض او غيرها والحال ان الطير في الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هذا اعتراض ثان على قول المصنف ان اتمام لم يل بمعنى قول الافوه رأى عين الخ وحاصله ان قوله حتى كأنها من الجيش فيه المام بمعنى قوله رأى عين وحيثئذ فلا يتم ما قاله المصنف الا ان يقال ان قول المصنف فان اتمام لم يل بشئ الخ اي في البيت الاول فتأمل (قوله اذا كانت قريبا منهم مختلطاً بهم) اي لان المنفصل عن الشئ البعيد عنه لا يمد من افراذه وقوله قريبا خبر كان ولم يؤت له يستوى فيه المذكور والمؤنث ولا يرد مختلطاً لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيداً قوله افادت مع الرايات لان صحة الرايات تستلزم القرب (قوله زيادات) اي ثلاث (قوله اعني) اي بالمعنى المأخوذ من الافوه تسائر الخ وهذا المعنى بعض معنى بيته (قوله يعني قوله الخ) اشار بذلك الى ان مراد المصنف بالاول الاول من تلك الزيادات لا الاول في كلام الشاعر لانه آخر فيه (قوله هذا هو المفهوم الخ) اي ان المفهوم من الايضاح ان ضمير قوله وبها راجع لافادتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول من الزيادات وهو قوله الا انها لم تقابل لا الاول في كلام ابي تمام لانه آخر فيه وبيان ذلك انه لو قيل ظلات عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقابل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم انها تقابل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي بخلاف افادتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة انها ايضا تقابل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام

مع الرايات معدودة في أعداد الجيش حتى يتوهم انها ايضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها اي بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول) واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر) ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) اي من هذه الانواع (ما يخرج من حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداء وكل ما كان اشد خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الاول الابد من مزبد تأمل (كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاتباع وادخل في الابتداء (هذا) اي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واخذ الثاني منه وكونه مقبولا او مجرد او تسمية كل بالاسم المذكورة

(كله) انما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم (السابق)

السابق (قوله يتم معنى البيت الاول) اى المعنى الذى اخذه ابو تمام من بيت  
الافوه الاول وهو تسير الطير على آثارهم واتباعها لهم فى الزحف (قوله واكثر هذه  
الانواع الخ) اى الانواع التى ذكرها المصنف لغير الظاهر وهى خمسة كما مر وقوله  
ونحوها اى ونحو هذه الانواع وهذا اشارة الى نوع آخر لغير الظاهر لم يذكرها  
المصنف والظاهر ان نحوها عطف على هذه اى واكثر هذه الانواع واكثر نحو هذه  
الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى ان من هذه الانواع ومن نحوها ما ليس بمقبول  
وتعليلهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضى قبول جميع انواع غير الظاهر ما ذكر  
منها وما هو نحو ما ذكر منها ويؤيد ذلك ان الاخذ الظاهر يقبل مع التصرف فكيف  
بغير الظاهر الذى لا ينفك عن التصرف فكان الاولى للمصنف ان يقول وهذه الانواع  
ونحوها مقبولة ويحذف لفظة اكثر تأمل (قوله اى من هذه الانواع) اى التى تنسب  
لغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة (قوله من قبيل الاتباع) اى كونه تابعا لغيره  
وقوله الى حين الابتداء اى الاحداث والابتكار فكانه غير مأخوذ (قوله وكلما كان)  
اشد اى وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره اشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله بحيث  
لا يعرف الخ) اى وذلك بان يكسب من التصرف وادخال اللطائف ما لا يجب كونه  
لا يعرف مما اخذ منه وان اصله ذلك المأخوذ منه لا بعد مزيد تأمل وامعان نظر (قوله  
مزيد تأمل) اى واما اصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله كان اقرب الى القبول)  
اى مما ليس كذلك (قوله لكونه ابعد) اى لكونه صار تلك الخصوصيات واللطائف  
المزيدة فيه ابعد (قوله اى الذى ذكر) اى فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر  
فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله (قوله من ادعاء سبق احدهما) اى للآخر وقوله  
واخذ اى وادعاء اخذ الثانى من الاول (قوله بان يعلم) بيان لسبب علم ان الثانى اخذ  
من الاول (قوله والا فلا يحكم) اى وان لم يعلم اخذ الثانى من الاول بان علم العدم او جهل  
الحال بشئ من ذلك اى من سبق احدهما واتباع الآخر ولا يمايزتنب على ذلك من القبول  
او ارد و اشار الشارح بقوله والا فلا يحكم بشئ الى ان قول المصنف لجواز الخ علة  
لحذوف (قوله لجواز ان يكون الاتفاق) مسمى اتفاق القائل الاول والقائل الثانى (قوله  
او فى المعنى وحده) اى كلا او بعضا (قوله اى بجيبه) الضمير للخطاير المفهوم من الخطاير  
اى بجيب الخطاير على سبيل الاتفاق وقوله من غير قصد الى الاخذ تفسير لما قبله والمراد  
من غير قصد من القائل الثانى للاخذ من القائل الاول يعنى انه يجوز ان يكون اتفاق  
القائلين بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد  
على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه (قوله ميادة) بفتح الميم  
وتشديد الباء اسم امرأة امه سوداء وهى ام الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلمية  
والتأنيث (قوله انه انشد لنفسه) اى انه انشد بيتا ونسبه لنفسه (قوله مفيد ومتلاف)

او بان يخبر هو عن نفسه  
انه اخذه منه والا فلا يحكم  
شئ من ذلك لجواز ان  
يكون الاتفاق فى اللفظ  
والمعنى جميعا او فى المعنى  
وحده (من توارد  
الخطاير) اى بجيبه (على  
سبيل الاتفاق من غير قصد  
الى الاخذ) كما يحكى عن  
ابن ميادة انه انشد لنفسه  
مفيد ومتلاف اذا ما تأنيته  
\* نهل واهترأه تراز  
المهند \* فليل له ان يذهب  
بك هذا السحيطه فقال الآن  
صلت انى شاعر اذ واقته  
على قوله ولم اسمعه (فاذالم  
يعلم) ان الثانى اخذ من  
الاول (قيل قال فلان كذا  
وقد سبقه اليه فلان فقال  
كذا) ليغتم بذلك فضيلة  
الصدق ويسلم من دعوى  
علم الغيب ونسبة النقص  
الى الغير (وما يتصل بهذا)  
اى بالقول فى السرقات  
(القول

اي هذا الممدوح يفيد الاموال للناس اي يعطيها لهم ويتلفها على نفسه (قوله  
 اذا ما اتيتك تهال الخ) التهال طلاقة الوجه والاهتزاز الحرك والمهند السيف المصنوع  
 من حديد الهند اي اذا لبثت هذا الممدوح تهال اي تنور وجهه فرحا بسؤالك اياه  
 لما جيل عليه من الكرم واهتزاز العطاء اهتزاز الكاهنزاز السيف المهند في البريق  
 والاشراق (قوله ابن يذهب بك) كلام يقال للخطي الضال تنبيهه له على الصواب  
 اي انت قد ضللت في ادعائك لنفسك ما هو لغيري وابن يذهب بنفسك اي انت ضال  
 لاسيل لك الى الخروج مادمت على ما انت عليه (قوله هذا المخطئة) المخطئة اسم  
 لشاعر معلوم سمي بذلك لقصره وقيل لدمامته (قوله اذا فاقته على قوله) اي والحال  
 انه سلم له انه شاعر (قوله قيل) اي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم (قوله قال  
 فلان كذا) اي من بيت او قصيدة (قوله وقد سبقه اليه) اي الى ذلك القول فلان  
 فقال كذا اي سواء كان مخالفا للثاني باعتبار ما اولا واتما قلنا او قصيدة لجواز توارد  
 الحواطر في معنى القصيدة مثلا بل وفي لفظها لان الخالق على لسان الاول هو الخالق  
 على لسان الثاني (قوله ليغتم الخ) علة لمحذوف اي فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول  
 قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ولا يقال ان الثاني اخذه من الاول  
 ليغتم الخ لانه لو ادعى سرقة مثلا او عدمها لم يأمن ان يخالف الواقع وقوله من دعوى  
 الخ اي لوعين نوعا كالسرقة او عدمها آه سم (قوله ونسبة النقص الى الغير) اي  
 الشاعر الثاني لان اخذ الثاني من الاول لا يخلو عن انتقاص الثاني باعتبار ان الاول  
 هو المثني له (قوله وبما اتصل الخ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تعبضية فقيه  
 اشارة الى ان المتصل لا يخصص فيه ذكر وفي بعض النسخ وما يتصل ٣ قال قول فاعل  
 يتصل اي القول في السرقات يتصل به القول اي الكلام في الاجتناب (قوله من لجه  
 اذا ابصره) اي وليس مأخوذا من ملح اذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله وذلك)  
 اي وبيان ذلك اي بيان اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية المقتضى  
 كونها في نفسها اتصال بالسرقات ان في كل الخ ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها  
 بها تعلق المناسبة من جهة ان في كل من هذه الاقواب اخذ شيء من شيء سابق مثل  
 ما في السرقات (قوله ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث) اي ان يؤثر شيء  
 من لفظ القرآن او من لفظ الحديث في ضمن الكلام قل العصم وما ينبغي ان يلحق  
 بالاعتباس ان يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يبرك بهم وبكلامهم خصوصا  
 الصحابة والتابعين (قوله لا على انه منه) اي بشرط ان يكون المأني به على انه من كلام  
 المضمن بكسر الميم لا على انه من القرآن والحديث فقوله شيئا من القرآن الخ اي كلاما  
 يشبه القرآن والحديث فليس المضمن نفس القرآن والحديث لما سبأني انه يجوز  
 في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان المضمن هو

في الاقتباس والتضمين  
 والعقد) والحل والتلميح  
 بتقديم اللام على الميم من لحد  
 اذا ابصره وذلك لان في كل  
 منها اخذ شيء من الآخر  
 (اما الاقتباس فهو ان يضمن  
 الكلام) نظما كان او نثرا  
 شيئا من القرآن والحديث  
 لا على انه منه) اي لا على  
 طريقة ان ذلك الشيء من  
 القرآن والحديث يعني  
 على وجه لا يكون فيه  
 اشعار بانه منه  
 ٣٠ قوله قال قول فاعل  
 يتصل فيه نظر لان هذا  
 لا يستقيم الا لو كان ما في  
 بعض النسخ ويوصل  
 بذون ما واما على وجودها  
 كما هو نص عبارته قال قول  
 خبر من ما وبالعكس تأمل  
 (مصححه)

القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كقرا وكذلك تغييره آه سيراى (قوله يعنى الخ)  
 اتى بالعناية اشارة الى ان النفي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل على  
 القيد وهو كونه من القرآن او الحديث ففسر الشارح المتن اولا على ظاهره ثم اشار لبيان  
 المراد منه (قوله كما يقال الخ) مثال للنفي اى الايتان بشئ من القرآن او الحديث على  
 وجه فيه اشعار بأنه منه (قوله ونحو ذلك) مثل وفي الحديث او وفي التنزيل كذا (قوله)  
 فانه لا يكون اقتباسا) اى لان هذا ليس من التضمين فى شئ لسهولة التناول فلا تفقر  
 الى نسخ الكلام لنحنا يظهر منه انه شئ آخر فيعد بما يستحسن فيلحق بالبديع (قوله)  
 فالاول) اى وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله فلم يكن الا كالمص البصر الخ) اى  
 لم يكن من الزمان الا كالمص البصر اى لم يكن من الزمان الا مثل ما ذكر فى القلة واليسارة  
 فانشد فيه ابو زيد السروجى واغرب اى اتى بشئ غريب بديع وهذا كناية عن سرعة  
 الانشاد الغريب وحتى فى قوله حتى انشد بمعنى الفاء فقد اقتبس الحريرى هذا من  
 قوله تعالى وما امر الساعة الا كالمص البصر او هو اقرب وظاهر انه اتى به لاعلى انه  
 من القرآن (قوله والثانى) اى وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت  
 ازمت) بكسر التاء خطبا للمؤث كما هو الرواية (قوله اى عزمت) اشارة الى ان الازماع  
 هو العزم يقال ازمع على الشئ اى عزم عليه (قوله من غير ما جرم) مازائدة اى من غير  
 جرم اى من غير ذنب صدر منا (قوله فصبر جيل) اى فامرنا معك صبر جيل اقتبس  
 هذا من قوله تعالى حكاية عن قول يعقوب بل سولت لكم انفسكم امراف صبر جيل  
 وهو الذى لا شكوى فيه (قوله وان تبدلت بنا غيرنا) اى وان اتخذت غيرنا بدلنا  
 فى الصحبة (قوله فحسبنا الله) اى فيكفينا الله فى الاعانة على هذه الشدة التى هى قطع  
 جبل وصالنا (قوله ونم الوكيل) اى المفوض اليه فى الشدائد اقتبس هذا من قوله  
 تعالى وقالوا حسبنا الله ونم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل (قوله والثالث) اى وهو  
 الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله وهو) اى شأته الوجوه لفظ الحديث (قوله وقال  
 شأته الوجوه) اى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهازها وعودها بالخفية فلما فعل  
 ذلك انهزم المشركون (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب  
 (قوله اى لمن) بمعنى ابعد عن الخير (قوله من فحبه الله بالفتح) اى بفتح القاف والياء  
 مع تخفيفها وبابه تقع يقع (قوله والرابع) اى وهو اقتباس الحديث فى النظم (قوله)  
 ان رقيبى الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) اى لئلا يمنعني عنك وقوله سبي الخلق  
 اى قبح الطبع غلبه (قوله والمخاللة) بانحاء المجمة والتاء المثناة فوق اى المخادعة  
 وفى بعض النسخ والمخاللة بالماء المهملة والياء التمهية وهى المخادعة ايضا والتعيل  
 (قوله وضيم المفعول) اى وهو الهاء فى داره (قوله دعنى) اى اتركنى من الامر بمداواة  
 الرقيب وملاطفته (قوله وجهك) مبتدا خبره الجنة وما بعدها حال منها باضمار قد

كما يقال فى انشاء الكلام قال  
 الله تعالى كذا وقال الهى  
 صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كذا ونحو ذلك فانه لا يكون  
 اقتباسا ومثل للاقتباس  
 باربعة امثلة لانه اما من  
 القرآن او الحديث وكل  
 منهما اما فى النثر وفى  
 النظم فالاول (كقول  
 الحريرى فلم يكن الا كالمص  
 البصر او هو اقرب حتى  
 انشد فاغرب و) الثانى مثل  
 (قول الآخر ان كنت  
 ازمت) اى عزمت (على  
 هجرنا \* من غير ما جرم  
 فصبر جيل \* وان تبدلت  
 بنا غيرنا \* فحسبنا الله ونم  
 الوكيل \* و) الثالث مثل  
 (قول الحريرى قلنا شأته  
 الوجوه) اى قبحت وهو  
 لفظ الحديث على ما روى  
 انه لما اشددت الحرب  
 يوم حنين

والعنى على التشبيه ( قوله اى احيطت ) اى كل منها بما ذكر فلا يتوصل لكل منها  
الابارتكاب ذلك بمعنى انه لا يتوصل للجنة حتى يرتكب مشاق المجاهدة والتكاليف والنار  
تجلب اليها الشهوات فصارت لكونها توصل اليها بسبب جعلها على العصية كالشيء  
المحيط بغيره فلا يتوصل اليه الا منه ( قوله لطالب جنة وجهك ) من اضافة المشبه به للمشبه  
( قوله من تحمل مكاره الرقيب ) ولا ينع في مداراته ولا ملاطفته ( قوله وهو ضربان )

اى الاقتباس من حيث هو ضربان ( قوله ما لم يتقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى ) اى  
بل اريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء معناه الاصلى المفهوم منه بعينه ( قوله عن معناه  
الاصلى ) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فاصدق فى القرآن والحديث  
غيره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال  
حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون  
بجازا ( قوله كما تقدم من الامثلة ) اى فان قوله كلعج البصرا وهو اقرب اريد به ذلك  
المقدار من الزمان كما اريد به فى الاصل وقوله فصر جميل على معناه وكذا حسبنا الله  
ونعم الوكيل وشاهد الوجوه اريد به فيج الوجوه وتغيرها كما اريد به فى الاصل وكذا  
حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق  
الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لا عبرة به ( قوله كقول ابن الرومى )  
اى من بحر الهزج وهو مقاعيلن مقاعيلن اربع مرات ( قوله لن اخطأت الخ ) اى والله  
ان كنت اخطأت فى مدحك لكونك لا تستحق المدح ما اخطأت فى منعى لكونى  
استحق المنع لاني مدحت من لا يستحق المدح وقبل البيت

❖ الاقل للذى لم \* يهده الله الى نفع ❖

❖ لساقى فيك محتاج \* الى التخليع والقطع ❖

❖ واياي واضراسى \* الى التكسير والقلع ❖

( قوله وادلاماه فيه ولا نبات ) اى وهو ارض مكة المشرفة ( قوله وقد نقله ابن الرومى )  
اى على وجه الجواز المرسل او الاستعارة قال يعقوبى لا يقال وجهك الجنة حفت بالمكاره  
نقل الى الجنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة  
الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف بعد ما لم ينقل لانا نقول لا يجوز هنا لان  
الوجه شبه الجنة والمكاره اريد بها مصدوقها لانه اريد بها مشاق الرقيب وهو احد  
مصادقها وقد تقدم ان الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبرة باختلاف الماصدق بعد اتحاد  
المفهوم فلا يجوز آه ومن لطيف هذا الضرب الذى نقل فيه المقتبس عن معناه قول  
بعضهم فى جيل دخل الحمام فخلق رأسه

❖ تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ \* والبس من ثوب الملاحه ملبوسا ❖

❖ وقد جرد المومس لزين رأسه \* فقلت لقد اوتيت سؤلث باموسى ❖

( قوله )

اخذ النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم كفا من الحصباء  
فرمى به وجوه المشركين  
وقال شأهت الوجوه  
( وقبح ) على البنى للفعول  
اى لعن من قبحه الله بالفتح  
اى ابعده عن الخير  
( الكعج ) اى اللثيم ( ومن  
يرجوه و ) الرابع مثل  
( قول ابن عباد قال ) اى  
الحبيب ( الى ان رقيبى سبي  
الخلق فداره ) من المداراة  
وهى الملاطفة والمخالطة  
وضمير المفعول للرقيب  
( قلت دعنى وجهك الجنة  
حفت بالمكاره ) اقتباسا  
من قوله عليه السلام حفت  
الجنة بالمكاره وحفت النار  
بالشهوآت اى احيطت  
يعنى لابد لطالب جنة  
وجهك من تحمل مكاره  
الرقيب كانه لابد لطالب  
الجنة من مشاق التكاليف  
( وهو ) الاقتباس  
( ضربان ) احدهما ( ما لم  
ينقل فيه المقتبس عن معناه  
الاصلى كما تقدم ) من الامثلة

ف قوله لقد أوتيت سؤلك يا موسى اقتباس من الآية ولكن المنادى هنا الحديدة المعلومه بخلاف المنادى في الآية فان المراد به الرسول المعلوم صلوات الله تعالى على نبينا وعليه وسلامه واراد الشاعر بقشر الأولؤ ثوبه وبالأولؤ بدنه ( قوله ولا بأس بتغيير يسير الخ ) اى ويسمى اللفظ منه مقتبسا واما اذا غير كثيرا حتى ظهر انه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شأته الوجوه قبحت الوجوه او تغيرت الوجوه وانحو ذلك ( قوله او غيره ) اى غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر ( قوله اى كقول بعض المغاربة ) اى حين مات صاحب له ( قوله قد كان ما خفت الخ ) اى قد وقع الموت الذى كنت اخاف ان يكون ( قوله وفي القرآن الخ ) اى فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة اشياء اللام من الله وانا والضمير من انا اليه وزاد لفظ الى لاجل استقامة الوزن ( قوله ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير ) اى ان يدخل في الشعر شيئا من شعر الغير وخرج النثر بقوله ان يضمن الشعر فلا يجرى فيه التضمين وانما اختص التضمين بالشعر لان ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم اليه مما يستدع اذ ليس بسهل التناول ولذا هد في المحسنات بخلاف ضم كلام الغير في النثر فانه لا استدع فيه وخرج بقوله شيئا من شعر الغير ما اذا ضمن الشعر شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما باتى وكان الاولى ابدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من شعر نفسه من قصيدة اخرى مثلا ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يعتبره المصنف ( قوله بيتا كان الخ ) وهذه الاربعة اما مع التنبيه او عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله سأنشده الخ ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين بدون تنبيه وترك امثلة الباقي ( قوله ان لم يكن ذلك مشهورا عند اللغاة ) اى ان لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهورا عند اللغاة نسبته لصاحبه والا فلا يحتاج للتنبيه عليه ( قوله وبهذا يتيمر ) اى بهذا القيد اعني اشترط التنبيه عليه اذا كان غير مشهور بتغيير التضمين عن الاخذ بالسرقة وذلك لان السرقة وان كان فيها تضمين شعر ايضا الا ان السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأق به منسوجا مع شعره مظهرا انه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الخلق وكيفية الادخال للناسبة ( قوله كقوله الخ ) هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على انه لغيره فان قوله سانشده نبه به على ان المصراع الثانى لغيره وهو قوله اضاعونى الخ ( قوله الذى عرضة ) فى المختار عرض الجارية للبيع بابه ضرب ( قوله عند يعنى ) فى بعض النسخ يوم يعنى ( قوله اضاعونى الخ ) مفعول انشد ( قوله للعرجى ) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه نسبة للعرج موضع بطريق مكة ( قوله وتماه ) اى تمام المصراع الثانى فالاصل هكذا

☆ اضاعونى واى فنى اضاعوا ☆ ليوم كريمة وسداد ثغر ☆

(و) الثانى ( خلافة ) اى ما نقل فيه المقتبس معناه الاصل ( كقول ابن الرومي ) لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد ازلت حاجاتى بوادغير ( ذى زرع ) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اقى اسكت من ذرى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن وادلاما فيه ولايات وقد نقله ابن الرومي الى جناب لاخريفه ولا نفع ( ولا بأس بتغيير يسير ) فى اللفظ المقتبس ( للوزن او غيره كقوله ) اى كقول بعض المغاربة ( قد كان ) اى وقع ( ما خفت ان يكونا ) انا الى الله راجعونا وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون ( واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير ) بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او مادونه ( مع التنبيه عليه ) اى على انه من شعر الغير ( ان لم يكن ذلك مشهورا عند اللغاة ) وبهذا يتيمر عن الاخذ والسرقة

كقول ( كقول )  
 الحرى يحكى ما قاله  
 الفلام الذى عرضه ابو زيد  
 لبيع على اى سائند عند  
 بيعى \* اضاعونى واى فتى  
 اضاعوا المصراع الثانى  
 للعرجى وتامه \* ليوم  
 كريمة وسداد ثغر \* اللام  
 فى ليوم لام التوقيت  
 والكريمة من اسماء الحرب  
 وسداد الثغر بكسر السين  
 سده بالخيل والرجال والثغر  
 موضع الخافة من فروج  
 البلدان اى اضاعونى  
 فى وقت الحرب وزمان  
 سد الثغر ولم يراعوا  
 حتى حين احوج ما كانوا  
 الى واى فتى اى كاملا  
 من القيان اضاعوا وفيه  
 تديم وتخطئة لهم وتضمين  
 المصراع بدون التنبيه  
 لشهرته كقول الشاعر  
 قد قلت لما اطلعت وجناته  
 حول الشقيق الفض  
 روضة آس \* اعذاره  
 السارى الجول ترقا ما فى  
 وقوفك ساعه من باس \*  
 المصراع الاخير لابي تمام

وبعد \* كاتى لم اكن فيهم وسيطا \* ولم تك نسبى فى آل عمرو \*  
 وهذه الايات من قصيدة قالها العرجى حين حبس فى شأن قتل قتله ثم ان الفلام الذى  
 عرضه ابو زيد السروجى للبيع وهو ولده اخبر عند عرضه للبيع بانه يوم البيع ينشد  
 ما ذكر وضمن شعره الذى انشده عند بيعه المصراع الاول من البيت الاول من كلام  
 العرجى ونبه بقوله سائند على ان المصراع الثانى لغيره والحرى يحكى ما قاله ذلك  
 الفلام ( قوله والكريمة من اسماء الحرب ) اى لانها تستكره عند اشتدادها ( قوله  
 بكسر السين ) اى واما بقبحها فهو الخلاص من الدين بقبح الدال ( قوله اى اضاعونى  
 فى وقت الحرب الخ ) اشار الشارح الى ان اللام فى قوله ليوم كريمة بمعنى فى وانها  
 متعلقة باضاعونى ( قوله ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الى ) اى ولم يراعوا حتى حال  
 كونهم اشد احتياجا الى مدة كونهم اى وجودهم واحوج حال من الواو فى يراعوا وما  
 مصدرية ظرفية وكان تامة والى متعلق باحوج ( قوله واى فتى ) مفعول لاضاعوا مقدم عليه  
 و اشار الشارح بقوله اى كاملا الى ان اى فى البيت استفهامية اريد به التعظيم والكمال كما  
 تقول عندى غلام واى غلام اى هوا كل القلمان وان المراد باى فتى نفسه لاعلى التعميم هذا  
 ويصح تعلق قوله ليوم كريمة بما يفيد اى من الكمال اى اضاعونى وانا اكل القيان فى وقت  
 الكريمة وفى وقت الحاجة لسداد الثغر اذ لا يوجد من القيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى  
 هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الاول  
 ( قوله وفيه تديم وتخطئة ) اى وفى الكلام تديم للتضمين وتخطئة لهم من حيث انهم  
 اضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة ( قوله وتضمين الخ ) هذا  
 استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر ( قوله لما اطلعت ) اى ابدت  
 واظهرت وقوله وجناته فاعل اطلعت والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين  
 ( قوله حول الشقيق ) اى حول اخذ المشبه للشقيق وهو فى الاصل ورد اجر استعاره  
 الشاعر لخذ اجر ( قوله الفض ) اى الطرى البين ( قوله روضة آس ) مفعول  
 اطلعت والروضة منبت الاشجار والآس الریحان اى لما اظهرت وجناته شيئا اخضر  
 كالآس والمراد به شعر العذار لان الشمر فى حال نباته يميل للخصرة ( قوله اعذاره )  
 الهمة للنداء والعذار هو ما يوجد من الشعر على الخد والسارى فى الاصل الماشى بالليل  
 وهو بالنصب صفة لعذار الا انه سكنه للضرورة وانما نادى عذاره لانه هو المشغوف به  
 فاستغنى بنداؤه عن نداء صاحبه لانه هو الآخذ بزمام قلب النادى ووصفه بانه السارى  
 لانه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل والجول لان فيه تظهر عجلة السرعة  
 ( قوله ترقا ) امر من ترفق واصله ترفقن مؤكدا بالنون الخفيفة قلبت الفا لوقوعها  
 فى الوقت بعد فتح فهو حينئذ بفتح الفاء وبالا ف بعد القاف وذكر بعضهم ان ترقا

مصدر منصوب بفعل مقدر أي ترفق بمعنى أرفق فعلى هذا يقرأ بضم الفاء مرفونا  
(قوله المصراع الأخير لابي تمام) أي وهو مصدر بيت له وتام ذلك البيت \* تقضى حقوق  
الأربع الأدراس \* تنبيه \* سكت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبيه  
على أنه من شعر الفير ومع عدم التنبيه انكالا على الشبهة ومثال الأول قول بعضهم  
\* إذا ضاق صدرى وخفت العدا \* تمثلت بيننا بحالى يلىق \*  
\* فبا لله ابلغ ما ارتجى \* وبالله أدفع ما لا اطيق \*  
فقوله تمثلت الخ إشارة الى أن البيت الآتى من شعر غيره ومثال الثانى قول بعضهم  
\* كانت بلهية الشيبية سكرة \* فصحوت واستبدلت سيرة بحمل \*  
\* وقعدت انظر الفناء كراكب \* عرف المحل فبات دون المنزل \*

البيت الثانى لمسلم بن الوليد الأنصارى (قوله مازاد على الأصل بكنة) أي بان يشتمل  
البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثانى على لطيفة لم توجد في شعر الشاعر  
الأول (قوله بكنة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون المزيد لكنة والافادة  
على المضمن لابد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وإنما احترز بكونها لكنة زائدة  
عما اذا كانت الزيادة لغير ذلك أه يعقوبى (قوله كالتورية) قد تقدم انها ذكر لفظ له  
معنيان قريب وبعد ويراد البعيد لقربة (قوله في قوله) أي الموجودين في قوله اذا  
الوهم الخ فان البيت الأول فيه تضمين مشتمل على التورية والثانى فيه تضمين مشتمل  
على التشبيه (قوله اذا الوهم الخ) المراد اذا تخيلت لماها وثمرها (قوله وثمرها)  
أراد به استنافها وقوله تذكرت جواب لما وقوله ماين العذيب وبارق لف وثمر  
مرتب اذ مراده بالعذيب شفتها وبالبارق استنافها وبما بينهما ما يضى من ريقها  
(قوله من الأذكار) بقطع الهزلة وسكون الذال المعجمة الذى فعله رباعى وهو اذكر  
لاثلاثى وهو ذكر وقوله من الأذكار أي لامن الأذكار الذى هو الاتعاظ (قوله  
من قدها) متعلق بذكرنى ومن لا ابتداء أي من تختار قدها وتمايله وقوله ومدامعى أي  
ومن جريان مدامعى بدليل ما يأتى في الشرح وقوله مجر عواليها أي جر ماحنا العالية  
راجع لتختار قدها أي تمايله وقوله ومجرى السوابق أي وجرى الخيل السوابق راجع  
لجريان مدامعه والمعنى أن الوهم يذكره من تختار قدها جر الرماح وتمايلها للمشابهة بينهما  
ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق للمشابهة بينهما (قوله على أنه مفعول  
ثان ليدكرنى) أي ومفعوله الأول يا المنكلم (قوله مطلع قصيدة) أي أولها فالشاعر الثانى  
أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانياً وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثالثاً (قوله  
والعذيب وبارق موضعان) هذا شروع في بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمين  
بعد ذلك وقوله موضعان هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد  
(قوله ظرف لتذكر) أي وعلى هذا فما زائدة ومجروما عطف عليه مفعول التذكر

(واحدته) أي أحسنه  
التضمين (ما زاد على  
الأصل) أي شعر الشاعر  
الأول (بكنة) لا توجد فيه  
كالتورية (أي الإيهام  
والتشبيه في قوله اذا الوهم  
أبدى) أي أظهر (لماها)  
أي سمة شفتها (وثمرها)  
تذكرت ماين العذيب  
وبارق \* ويدكرنى) من  
الأذكار (من قدها ومدامعى  
مجر عواليها \* ومجرى  
السوابق) انتصب مجرى  
على أنه مفعول ثان ليدكرنى  
وتفاعله ضمير يعود الى  
الوهم وقوله تذكرت  
ماين العذيب وبارق \* مجر  
عواليها ومجرى السوابق  
مطلع قصيدة لابي الطيب  
والعذيب وبارق موضعان  
وماين ظرف للتذكر \* ولجر  
ولمجرى اتساعا في تقديم  
الظرف على عامله المصدر  
أو ماين مفعول تذكرت  
ومجر بدل منه والمعنى أنهم  
كانوا نزولا بين هذين  
الموضعين وكانوا يجررون  
الرماح عند مطاردة  
الفرسان ويسابقون على  
الخيل فالشاعر الثانى أراد  
بالعذيب تصغير العذ

وقوله اول الجري والجرو ما عطف عليه مفعول للتذكير وما زائدة وقوله او ما بين مفعول اي على ان ما موصولة وبين صلتها والحاصل ان ما في قوله ما بين العذيب يصح ان تكون موصولة مفعولا لتذكرت وصلتها الظرف بعدها اي تذكرت الذي استقرين العذيب وبارق وعلى هذا فجرو مجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بالجرو المجري المكان او المصدر الذي هو جر الرماح واجراء الخيل ويصح ان يكون مفعول تذكرت مجرو مجرى وحين ظرف لتذكرت او لجرو مجرى قدم عليهما لكونه ظرفا وما زائدة على الوجهين (قوله على عامله المصدر) اي لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله والمعنى) اي معنى البيت الاصل الذي هو بيت ابي الطيب وقوله انهم اي القائل وقومه (قوله بين هذين الموضعين) اي العذيب وبارق (قوله وكانوا يجرون الرماح ويسابقون على الخيل) الاول اشارة لمعنى قوله مجر عوالي لان الموالي الرماح والثاني اشارة لمعنى قوله ومجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان اي طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثاني اراد الخ) اي فقد زاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه (قوله نعرها) اي اسنانها وقوله التشبيه بالبرق اي في الواقع وليس القصد التشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا تورية) اي لان المعنى القريب للعذيب وبارق الموضعان وكذلك المعنى القريب لما بينهما هو جر الرماح والسباق على الخيل بين هذين الموضعين فذكر هذه الالفاظ الثلاثة واراد من كل منها المعنى البعيد وهو ما ذكره الشارح بقوله يعني شفة الحبيبة (قوله وشبه تختار الخ) اي تشبيها ضمنا لاصريحا والحاصل ان الشاعر الثاني زاد على ابي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمني (قوله ولا يضر في التضمين التغير اليسير) واما التغير الكثير فانه يخرج به المضمين عن التضمين ويدخل في حد السرقة ان عرف انه الغير والفرق بين القليل والكثير موكول الى عرف البلغاء (قوله لما قصد تضمينه) متعلق بالتغير اي لا يضر التغير في الكلام الذي قصد الشاعر تضمينه وادخله في كلامه (قوله ليدخل الخ) اي لاجل ان ينضم لمعنى الكلام ويناسبه وهذا علة للتغير (قوله في يهودي) اي ذم له بكونه اقرع (قوله به داء الثعلب) هو مرض بسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع (قوله اقول لعشر) اي الجماعة من اليهود غلطوا في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفخر به عليهم والافهم لم يغلطوا في تعبيده واحتقاره (قوله وغضوا) اي ابصارهم عند رؤيته احتقاراه وقوله عن الشيخ يعني ذلك اليهودي ومراده بالرشد القوي الضال على وجه التهكم (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول اي هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف والمراد بكونه ابنا لذلك الشعر انه ملازم له (قوله وطلاع الثيا) بالرفع عطفًا على ابن اي وهو طلاع الثيا اي ركاب لصعاب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان وقوله متى يضع العمامة اي

يعني شفة الحبيبة وبارق نعرها التشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية وشبه تختار قدها بتأيل الرمح وتتابع دموعه يجريان الخيل السوابق (ولا يضر) في التضمين (التغير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب اقول لمشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيدوا نكروه هو ابن جلا وطلاع الثيا متى يضع العمامة تعرفوه البيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود (وربما سمى تضمين البيت فاذا زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فادونه ايدا) كانه اودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير

من على رأسه تعرفوه اى تعرفوا داه و عيه ولا يعرفكم اقتخاره (قوله البيت) اى الثانى وهو قوله  
 \* انا ابن جلا و طلاع الشايب \* متى اضع العمامة تعرفونى \*

لسميم و مراده الاقتحار و انه ابن رجل جلا امره و انضح و انه متى يضع العمامة  
 للحرب و توجه له يعرف قدره فى الحرب و نكاته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب  
 او انه متى يضع لثامه بالعمامة يعرفه لشهرته بخلاف الاول فان مراده التهمك بالحدث  
 عنه (قوله فغيره) اى الشاعر الاول الى طريقة العيبة (قوله ليدخل فى المقصود) اى  
 لينظم بمقصوده و يناسبه و هو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهمك متحدان عنه  
 لا متحدان عن نفسه كفى الاصل (قوله فازاد على البيت) اى كتصين بيتين او ثلاثة  
 (قوله استعانة) اى لانه لكثرة كان الشاعر استعان به و تقوى على تمام المراد بخلاف  
 ما هو دون البيت و رب فى كلام المصنف على اصلها و هو التقليل (قوله فادونه) اى كصفه  
 (قوله كانه) اى لانه اى الشاعر (قوله وورفوا) اى اصلا حالان رفو الثوب اصلاح خرقه  
 فكان الشاعر لقله المصراع و مادونه اصلح به خرق شعره اى خله كابر فى الثوب  
 بالخط الذى هو من جنسه (قوله او غير ذلك) اى بان كان مثلا او حكمة من الحكم  
 المشهورة (قوله لاعلى طريق الاقتباس) قد تقدم ان النظم الذى يكون من القرآن و الحديث  
 على طريق الاقتباس هو ان ينظم احدهما لاعلى انه من القرآن او من الحديث بلا تغيير  
 كثير فاذا نظم احدهما مع التغيير الكثير خرج عن الاقتباس و دخل فى العقد و كذلك اذا نظم  
 مع التنبه على انه من القرآن او من الحديث كأن يقال قال الله تعالى كذا و قال النبي كذا فانه  
 يخرج بذلك ايضا عن الاقتباس و يدخل فى العقد فحصل ان نظم غير القرآن او الحديث عقد  
 بلا قيد اذا دخل فيه للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن و الحديث و نظم القرآن او الحديث  
 انما يكون عقدا ان به على انه من القرآن او الحديث او غير تغييرا كثيرا او الا كان نظمهما  
 اقتباسا و الى ذلك كله اشار الشارح بقوله يعنى ان كان النثر اى الذى يراد نظمهما قرآنا او حديثا  
 الخ فالنثر فى قول المصنف ان ينظم نثر شامل للقرآن و الحديث و غيرهما و قوله لاعلى  
 طريق الاقتباس قيد فى القرآن و الحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما (قوله اذا  
 غير تغييرا كثيرا) لانه لا يفتقر فى الاقتباس من التغيير الا ليسير كما مر فهذا القيد يفهم من  
 قوله لاعلى طريق الاقتباس (قوله و اشير) اى سواء غير تغييرا يسيرا و لم يغير اصلا  
 (قوله كيفما كان) اى سواء غير تغييرا يسيرا و كثيرا و لم يغير قال فلان كذا او لا (قوله  
 كقوله) اى الشاعر و هو ابو القتاهية من قصيدة من السريع (قوله يفخر) بفتح  
 الخاء لانه من باب نفع و قبل البيت

(ورفوا) كانه رفا خرق  
 شعره بشئ من شعر الغير  
 (واما العقد فهو ان ينظم  
 نثرا) قرآنا كان او حديثا  
 او مثلا او غير ذلك (لاعلى  
 طريق الاقتباس) يعنى  
 ان كان النثر قرآنا او حديثا  
 فنظمه انما يكون عقدا اذا  
 غير تغييرا كثيرا او اشير  
 الى انه من القرآن او الحديث  
 وان كان غير القرآن  
 و الحديث فنظمه عقد كيفما  
 كان اذا دخل فيه للاقتباس  
 (كقوله) ما بال من اوله  
 نطفة و جيفة آخره يفخر  
 الجملة حال اى ما باله مفتخرا

وبعد البيت

\* أصبح لا يملك تقديم ما يرجو ولا تأخير ما يحذر \*

\* وأصبح الأمر إلى غيره في كل ما يفيض وما يقدر \*

(قوله الجملة حال) أي جملة يفخر حال من من وضح بجي الحال من المضاف إليه لصلاحية المضاف للسقوط والعامل ما تضمنه ما والتقدير استل عن أوله نطفة في حال كونه مقفرا (قوله عقد قول على الخ) أي فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث بل عقد لحكمة ومثال عقد القرآن قول بعضهم

\* انلئ بالذي استقرضت خطا \* واشهد معشرا قد شاهدوه \*

\* فان الله خلاق البرايا \* عنت لجلال هيته الوجوه \*

\* يقول اذا تدانيتم بدين \* الى اجل مسمى فاكتبوه \*

قد شبه على انه من القرآن بقوله يقول ومثال عقد الحديث مع التغير الكثير والتنبيه ادلا منافاة بينهما فصح وجههما في مثال واحد قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

\* عمدة الخير عندنا كلمات \* اربع قالهن خير البريه \*

\* اتق الشبهات وازهد ودع ما \* ليس بعينك واعلم بنيه \*

فقد عقد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابها من تركها سلم ومن اخذها كان كالرايع حول الحمى يوشك ان يقع فيه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ازهدي الدنيا يحبك الله وازهد فيما في ايدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعينه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اتما الاعمال بالنيات واتما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كاللا يخفى ما في العقد ان ذكر من التغير الكثير

(قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله اوله أي اصله وقوله وآخره جيفة أي حاله الاخيرة حال جيفة فن ابن بآية الاختيار (قوله فهو ان

يثر نظام) أي ان يجعل النظم نثرا (قوله وانما يكون مقبولا الخ) اشار الشارح الى ان شرط كون الحل مقبولا امران احدهما راجع للفظ والاخر للمعنى . الاول ان يكون سبك ذلك النثر مختارا أي ان يكون تركيبه حسنا بحيث لا يقصر في الحسن عن سبك النظم وذلك بان يشتمل على ما ينبغي مراعاته في النثر ان يكون كهيئة النظم لكونه مبيعا

ذا قرأت مستحسنة فلو لم يكن النثر كذلك لم يقبل كالوقيل في حل البيت الآتي ان الانسان لا يظن بالناس الا مثل فعله ونحو ذلك والآخر ان يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق وذلك بان يكون مطابقا لما يجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب ان يستعمل فيه فلو كان قلقا لعدم مطابقته أي مضطربا لعدم موافقته لم يقبل وليس من شرطه ان يستعمل في نفس معناه بل لو نقله من هجول مدح مثلا مع كونه مطابقا قبل (قوله بعض المغاربة) جمع مغربي فالتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة التي في المفرد وقوله كقول بعض المغاربة أي في وصف شخص يسمى الثلث بالناس لقياسه غيره على نفسه (قوله فعلاته) أي افعاله

(عقد قول على رضي الله

تعالى عنه وما لابن آدم

والفخر وانما أوله نطفة

وآخره جيفة واما الحل

فهو ان يثر نظام) وانما يكون

مقبولا اذا كان سبكه مختارا

لا يقاصر عن سبك النظم

وان يكون حسن الموقع

غير قلق (كقول بعض

المغاربة فانه لما قبلت فعلاته

وحظلت فخلاته) أي

صارت ثمار تخلاته كالخنظل

في المارة (لم يزل سوء

الظن يقتاده) أي يقوده

الى تفضيلات فاسدة

وتوهجات باطلة (ويصدق)

هو (توهمه الذي يعتاده)

من الاعتقاد

(قوله وحفظت نخلاته) أي ثمار نخلاته فهو على حذف مضاف والمراد بثمار نخلاته نتائج افكاره كما ان المراد بالنخلات الافكار والمراد بحفظته النتائج قبضها او هذه الجملة اعني قوله وحفظت نخلاته تمثيلية فقد شبه حال من بدلت اوصافه الحسنة بقباية ما يستقيم من الاوصاف بحال من له نخلات تثر الحلو ثم انقلبت تمر مرا في كون كل منهما فيه تبدل ما يستعمل بما يستقيم واستعمل الكلام الدال على الحالة الثابتة في الحالة الاولى على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي انه لما كان قبيحا في نفسه وقاس الناس عليه ظانا بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له في الخارج من النخيلات الفاسدة والتوهومات الباطلة (قوله ويصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أي لم يزل سوء الظن يقوده في حال كونه مصدقا لتوهمه الذي يعاوده أي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان الضن السيئ بالناس اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة (قوله حل) أي في هذا الجمع قول أبي الطيب أي وزاد عليه قوله وحفظت نخلاته (قوله قول أبي الطيب) أي شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الاعادي فيه وان سبب ذلك هو سوء فعله فظن ان الناس كذلك (قوله اذا ساء فعل المرء الخ) أي اذا قبح فعل الانسان فبحث ظنونه فيسيئ ظنه بالناس ويصدق في اولياءه واتباعه ما يحظر بئاله من الامور التي توهمها منهم لا اعتياد مثله من نفسه وبعدها البيت المذكور \* وعادى محبيه لقول عدائه واصبح في ليل من الشك مظلم \*

(قوله صح بتقديم اللام) أي الذي صح ونحذر عند المحققين انه هنا بتقديم اللام واما مقاله بعضهم من انه يجوز تقديم الميم وانه لافرق بين التلميح والتلميح فليس بشئ (قوله من لمح) أي بشديد الميم (قوله ونظر اليه) أي نظر مراعاة أي راعاه ولاحظه (قوله وكثيرا الخ) هذا تأييد لكونه بتقديم اللام (قوله لمح فلان هذا البيت) أي نظر اليه وراعاه بمعنى لاحظه (قوله وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان) أي نظر ومراعاة (قوله فهو ههنا غلط محض) أي نشأ من توهم اتحاد الاعم بالاخص لان الاتيان بالشيء الملمح اعظم من التلميح الذي هو النظر الى شعرا وقصة او مثل (قوله وان اخذ مذهبها) أي وان جعل ذلك مذهبها للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرها بما قاله المصنف (قوله ان يشار في لغوى الكلام) أي في انشاء كذا قرر بعض الاشياخ وقرر بعضهم ان في معنى الباء أي ان يشار بفحوى الكلام أي بقوته وقراءته المشغل عليها (قوله او مثل سار) أي شائع بين الناس وزاد الشارح المثل على المتن اشارة الى ان فيه قصورا وانه لا مفهوم للقصة والشعر بل في الاطول ان من التلميح اشارة الى حديث آية كما يقال في وصف الاصحاب رضي الله تعالى عنهم والصلاة على الاصحاب الذين هم نجوم الاقدار والاهتداء فان فيه تلميحاً لقوله

(حل قول أبي الطيب اذا ساء فعل المرءات ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (واما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من لمح اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما سمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان واما التلميح بتقديم الميم بمعنى الاتيان بالشيء الملمح كما في التشبيه والاستعارة فهو هنا غلط محض وان اخذ مذهبها (فهو ان يشار) في لغوى الكلام (الى قصة او شعرا) او مثل سار (من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة والشعر وكذا التلميح والتلميح اما في النظم او في النثر والمشار اليه في كل منهما لما ان يكون قصة او شعرا او مثلا تصير ستة اقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى القصة والشعر (كقوله فوالله ما درى احلام نائم فالت بنام كان في الركب يوشع)

صلى الله تعالى عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهديتم وكقول الشاعر  
 \* نحن بما عندنا وانت بما \* عندك راض والرأى مختلف \*

فان فيه تلخيصا لقوله تعالى لكم دينكم ولي دين ( قوله اى ذكر واحد ) اشار الشارح  
 الى ان الضمير لواحد لان العطف باو وحيد فلا يترضى على المصنف بعدم مطابقة  
 الضمير لمرجعه ( قوله فالتلميح اما في النظم او في النثر ) اى لان الكلام المشار في فحواء  
 للقصة او الشعر اما نثر او نظم ( قوله والمذكور في الكتاب ) اى في المتن مثال التلميح الخ  
 اى وترك امثلة التلميح في النثر باقسامه الثلاثة وكذا ترك مثال التلميح في النظم للمثل  
 ( قوله كقوله ) اى قول الشاعر وهو ابو تمام وقبل البيت المذكور

- \* لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى \* قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع \*
- \* فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الخدر تطلع \*
- \* نضاضوها صبغ الدجنة وانطوى \* لبهجتها ثوب السماء الجزع \*

فوالله ما درى الخ

والضمير في اخراهم ولهم للاعبة المرتحلين وان لم يحزلهم ذكر في اللفظ وحوم الهوى  
 قلوبا اى جعلها دائرة حول الحبيبة يقال حام الطير على الماء دار حوله وحومه جعله  
 يحوم وطير القلوب ما يتخالج فيها من اخواطر ووقع جمع واقع اى والحال ان تلك الطيور  
 ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول الحقيق ادعاء اى المحبوبة المدعى انها  
 شمس حقيقة والراغم الذليل وذلة الليل بمجيئ الشمس اى طلعت علينا شمس الحبيب  
 قهرا عن ليل الهجر والباء في قوله بشمس للتجريد فجرد من الشمس شمسا اخرى  
 ظهرت لهم من جانب الخدر اى الهودج ونضا بمعنى اذهب والصبغ اللون والدجنة  
 الظلة اى ازال ضوءها لون الظلة والمراد بثوب السماء الجزع النجوم وانطواها  
 خفاؤها بالضوء اى وخفت النجوم التى هى ثوب السماء الجزع لبهجتها والضمير  
 في ضوءها ولبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والجزع ذوالونين لان لون السماء غير  
 لون الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم ما يراه النائم في النوم ( قوله وصف ) اى ذكر  
 وقوله وطلوع شمس الخ اى وجه الحبيب الشبيه بالشمس ( قوله ثم استعظم ذلك ) اى  
 طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس  
 ( قوله وتجاهل الخ ) اى فكأنه يقول خبط على الامر لما شاهدت فلم ادركه انا نائم  
 وما رأيت حلم ام شمس الخدر اى وجه الحبيب المت بنا اى زلت بالركب فعاد لي حلم نهارا  
 ام حضر يوشع فرد الشمس وعلم من هذا ان في البيت مقدمة مخدوفة وهى ام شمس  
 الخدر ( قوله وتدلها ) مرادف لما قبله ( قوله فرد الشمس ) اى ردها عن الغروب وامسكها  
 وليس المراد انها غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل ( قوله يوشع ) هو ابن نون فتى موسى اى  
 صاحبه ( قوله واستيقافه الشمس ) اى طلبه من الله تعالى وقوفها ( قوله ادبرت ) اى

وصف لحوقه بالاحبة  
 المرتحلين وطلوع شمس  
 وجه الحبيب من جانب  
 الخدر في ظلة الليل ثم  
 استعظم ذلك واستغرب  
 وتجاهل تحير وتدلها وقال  
 اهذا حلم اراه في النوم ام  
 كان في الركب يوشع النبي  
 عليه السلام فرد الشمس  
 ( اشارة الى قصة يوشع  
 عليه السلام واستيقافه  
 الشمس ) على ما روى من انه  
 قاتل الجارين يوم الجمعة  
 فلما ادبرت الشمس خاف  
 ان تغيب قبل ان يفرغ منهم  
 فدخل السبت فلا يحل له  
 قتالهم فيه فدعا الله فردله  
 الشمس حتى فرغ من قتالهم  
 ( وكقوله لعمرو ) اللام  
 للابتداء وهو مبتدأ ( مع  
 الرضاء ) اى الارض  
 الحارة التى ترمض فيها القدم  
 اى تحترق حال من الضمير  
 في ارق

كادت ان تغرب ( قوله خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ) اي من قبائلهم فهو لم تغرب بالفعل لكنها قاربت الغروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس الليل المظلم هذا محصل كلام شارح وفي بعض العبارات ما يفيد ان الشمس في غربت بالفعل وردت له بعد غروبها ويدل لذلك قول ابن السبكي في تأييده

✽ وردت اليك الشمس بعد مغيبها ✽ كما انها قدما لبو شع ردت ✽

( قوله فدخل السبت ) اي فدخل ليلته ( قوله فلا يحل له قتالهم ) لانه كان متعبا بشريعة موسى ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته ( قوله فردله الشمس ) اي امسكها عن الغروب ( قوله التي ترمض ) يقال رمض يرمض كذهب يذهب وفي المختار انه من باب طرب ( قوله حال من الضمير في ارق ) اي الواقع خبرا عن عمرو وفي هذا الاعراب نظر ادق تقدم معمول اسم التفصيل عليه لايحوز في المشهور الا في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا اتفع منه معانا وليس هذا الموضع منه فالوجه ان يجعل قوله مع الرضاء صفة لعمرو والنار بالجر عطف على الرضاء اي لعمرو المصاحب للرضاء وللنار في الذكر اي لعمرو الذي ذكر معه الرضاء والنار في البيت الآخر وعمر والذي ذكر معه الرضاء والنار في البيت الآخر هو عمر وقائل كليب فكأنه قبل لقائل كليب ارق منك يا ابها المخاطب ( قوله معطوف على عمرو ) اي فيكون مبتدأ ثانيا وارق خبرا عنهما ( قوله تلتظي ) اي تنوقد ( قوله لاحاجة اليه ) اي لا يمكن ارتكاب ما هو اقرب منه ( قوله الكرب ) بوزن الضرب وهو النمل الذي يأخذ النفس ( قوله كالسجير من الرضاء بالنار ) اي كالقار من الارض الرضاء الى النار ( قوله وهو جساس بن مرة ) هذا سهو من الشارح لان عمرا هو عمر بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التي ذكر في شأنها البيت المذكور وحاصلها ان امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة اخنها الهيلة وهي ام جساس بن مرة ومعها ناقة لجارها وكان كليب من كبار قليب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحى كليب ارضا من العالية وهي ارض الجار لا يرعى فيها غيرها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في ابل جساس فأبصرها كليب وعرف انها ليست من ابل جساس فرماها بسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها بشخب دما ولينا فصاحت البسوس واذلاء واخرناه فقال جساس اسكني باخرة والله لاعقرن فخلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع فرقة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جساس فرسه واخذ رمحه ولحقه فرماه في ظهره فسقط كليب فوق جساس عنده فقال له كليب يا جساس اغثنى بشربة ماء فقال له جساس تركت الماء وراك ثم ولى عنه فانه

والنار) مرفوع معطوف على عمرو او مجرور معطوف على الرضاء (تلتظي) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول اي النار التي تلتظي تعصف لاحاجة اليه (ارق) خبر المبتدأ من رقى له اذارجه (واحفى) من حفى عليه تلتطف وتشقى (منك في ساعة الكرب) اشار الى البيت المشهور) وهو قوله (السجير) اي المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو (كالسجير من الرضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة وذلك لانه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل السجير بعمرو والبيت

بعده عمرو بن الحرث حتى وصل اليه فقال له يا عمرو اغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه  
من على فرسه واجهز عليه اي قتله فقبل المستجير بعمرو البيت واليه يشير قول الشاعر  
لعمرو مع الرمضاء الخ وثبتت الحرب بين بكر وتغلب اربعين سنة كلها لتغلب على بكر  
اي ان قبيلة كليب التي هي تغلب كانت لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر  
في تلك المدة ولذا قيل في المثل اشأم من البسوس واصل المثل المشهور وهو سد كليب  
في الناقة هذه القصة ومن هذا يعلم ان عمرا غير جساس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة  
واخو اليرموك الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب اعز الناس في العرب بلغ  
من عزه انه لا يجير تغلي ولا بكرم رجلا ولا يحمي حتى الابانة واذا جلس لا يمر احد  
بين يديه اجلالا له ( قوله من الخاتمة ) انما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة ان كلا  
اشتمل على محسن غير ذاتي ( قوله او كاتبا ) المراد به الناثر لانه المقابل للشاعر ( قوله اي  
يتبع الانتي ) بكسر النون والمد كما ذكره بعضهم وفتح النون والقصر كما صرح به  
بعضهم ( قوله الاحسن ) تفسير لما قبله فهو على حذف اي التفسيرية والمراد الاحسن  
من الكلام والمراد باتباعه لاحسن الكلام في هذه المواضع الثلاثة اجتهاده في طلب  
احسن الكلام ليا تقي به فيها ( قوله في الروضة ) هي البستان ( قوله اذا وقع فيها ) اي  
اذا كان حالا فيها متبعا اي طالبا وناظرا لما يوقفه ( قوله حتى تكون ) اي لاجل ان تكون  
لحقي تعليلية ( قوله اعذب لفظا ) اي من غيرها وهذا متعلق بالفردات كما يدل عليه قوله  
بان تكون الخ وقوله واحسن سبكا متعلق بالركبات لان التقيد لا يكون الا فيها ( قوله  
بان تكون في غاية البعد ) هذا تفسير مراد وكذا ما بعده والافعذوبة اللفظ تناول  
حسن السبك وصحة المعنى وحسن السبك يتناول عذوبة اللفظ وصحة المعنى وكذا صحة  
المعنى تناول عذوبة اللفظ وحسن السبك فربما يترأى التكرار في كلام المصنف فحمل  
الشارح كلامه من الثلاثة على محمل وانما خص اعذوبة اللفظ بالكون في غاية البعد عن  
التناثر واستثقال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما تناثر الطبع ويثقل  
عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى ( قوله والثقل ) عطف تفسير او عطف سبب على  
مسبب واورد على الشارح ان الاحتراز عن التناثر والثقل من الحسن الذاتي  
الحاصل بعلم المعاني وحيث ان تكون رعاية الحسن في هذه المواضع الثلاثة من رعاية  
الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التي  
هي من البديع واجيب بان البعد عن التناثر والثقل يبحث عنه في علم المعاني وغاية  
البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع والشارح قال بان تكون في غاية البعد الخ  
والعناية امر زائد محسن واورد عليه انه كان عليه ان يزيد الغاية في البعد عن مخالفة  
القياس ففي كلامه قصور واجيب بان الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك في كلام كثير  
من الافاضل كالنووي ( قوله بان تكون في غاية البعد عن التقيد ) اي اللفظي ( قوله والتأخير )

(فصل) من الخاتمة في حسن  
الابتداء والتخلص والانتباه  
(نفخي لتكلم) شاعرا كان  
او كاتبا (ان تأنق) اي يتبع  
الأنق الاحسن يقال  
تأنق في الروضة اذا وقع  
فيها متبعا لما يوقفه اي يعجبه  
(في ثلاثة مواضع من كلامه  
حتى تكون) تلك المواضع  
( اعذب لفظا ) بان  
تكون في غاية البعد عن  
التناثر والثقل (واحسن  
سبكا) بان تكون في غاية  
البعد عن التعقيد والتقديم  
والتأخير الملبس وان  
تكون الالفاظ متقاربة  
في الجزالة والتسانة

والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة ﴿ ٦٥٧ ﴾ لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى

والأخير الملبس ( هذا كناية عن ضعف التأليف وعطفه على ما قبله من عطف السبب على السبب لان ضعف التأليف سبب في التعقيد اللفظي وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانها شيء واحد ( قوله وان تكون الالفاظ الخ ) انما اظهر في محل الاختصار وعبر بالالفاظ دون المواضع لانه لو اضر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها من بعض وليس مراد بل المراد تقارب الفاظ كل منها تأمل ( قوله متقاربة ) اي متشابهة ( قوله في الجزالة ) هي ضد الركافة ( قوله والمتانة ) اي القروقة وهو تفسير لما قبله ( قوله والرقة ) هي ضد الغلظ ( قوله والسلاسة ) اي السهولة وهو تفسير ايضا لما قبله ( قوله من غير ان يكتسى الخ ) تفسير لما قبله ولو قال بان لا يكتسى الخ لكان اوضح ( قوله اللفظ الشريف ) اي لاشتماله على المحسنات البديعية ( قوله المعنى الخفيف ) اي الذي لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقتها للحال ( قوله او على العكس ) الاولى حذف على ان يكتسى اللفظ الخفيف المعنى الشريف ( قوله بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم ) بان يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه الجملة المفسر بها حسن السبك ان يكون اللفظ لاشئ فيه يحل بالفصاحة ولا ابتذال فيه مطابقا لما يقتضيه الحال خاليا معناه عن التعقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورقته وسلاسته ترجع لنفي ابتذاله وتناسفه وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجعان لمطابقة مع السلامة مما يحل بالفصاحة ( قوله واصح معنى ) اي ازيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها في كل شئ ( قوله بان يسلم ) اي المعنى من التناقض وزيادة صحة المعنى يحصل بسلامة المعنى من التناقض اي من ايهام التناقض والافالسلامة من التناقض واجب لاستحسن وكذا يقال فيما بعد ( قوله والامتناع ) اي والسلامة من الامتناع اي البطالان بان يكون المعنى باطلا وهذا لازم لما قبله ( قوله والابتذال ) اي وسلامة المعنى من الابتذال اي الظهور بان يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل احد ( قوله ومخالفة العرف ) اي وسلامة المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغي كالقرابة الخلة بالفصاحة او هي نفسها ( قوله وهو ذلك ) اي كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب ( قوله لانه ) اي الابتداء بمعنى المبتدأ به وقوله يقرع بمعنى يصيب وقرع من باب نفع كافي المصباح ( قوله فان كان عذبا ) الاولى التعبير بافعال التفضيل ليلام مامر اي فان كان اعذب من غيره ( قوله اقبل السامع على الكلام فوحى ) اي حفظ جميعه لانسباق النفس اليه ورغبتهما فيه من حسنه الاول واستصحابها لذة المساق السابق ( قوله والاخرض عنه ) اي والا يكن الابتداء عذبا حسن السبك صحيح المعنى اخرض عنه السامع لقبه ( قوله فلا ابتداء الحسن ) هذا مبتدأ خبره قوله كقوله وقوله في تذكار الاحبة والمتنازل حال

الخفيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم ( واصح معنى ) بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك ( احدها الابتداء ) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوحى جميعه والا اخرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمتنازل ( كقوله \* فقاتبك من ذكرى حبيب ومزمل \* بسقط الوري بين الدخول فحومل ) اسقط منقطع الرمل حيث يدق والاري رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول قوله وفي النزول

(و) في وصف الدار  
(كقوله قصر عليه تحية  
وسلام • خلعت عليه  
جالها الايام) خلع عليه  
اي تزع ثوبه وطرحه عليه  
(و) ينبغي (ان يتجنب  
في المدح ما يتطيره) اي  
يتشام به (كقوله موعد  
احباك بالفرقة غد) مطلع  
قصيدة لابن مقاتل الضير  
انشدها للداعي العلوي  
فقال له الداعي موعد  
احبك يا عمي ولك المثل  
السوء (واحسنه) اي  
احسن الابتداء (ماناسب  
المقصود) بان يشتمل على  
اشارة الى ماسبق الكلام  
لاجله (ويسمى) كون  
الابتداء مناسبا للمقصود  
(براعة الاستهلال) من  
برع الرجل اذ لاقى اصحابه  
في العلم او غيره (كقوله  
في التهنة • بشرى فقد  
انجز الاقبال ما وعدا)  
وكوكب المجد في افق العلا  
صعدا • مطلع قصيدة لابي  
محمد الخازن يهني صاحب  
بولد لانه

وليس خبر ٢ لان الابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر بل يكون في الغزل وفي وصف ايام  
البعاد بين الاحبة وفي استجلاب المودة ٢ وفي النزول على الدهر وعلى النفس وفي المدح  
وغير ذلك (قوله قفانك الخ) خطاب لواحد كما جرت به عادة العرب من خطاب الواحد  
بخطاب الاثنين او ان الفعل مؤكد بالخفيفة قلبت الزون الفا اجراء للوصل مجرى  
الوقف وقوله من ذكرى حبيب اي من اجل تذكر حبيب فاسم المصدر بمعنى المصدر  
وقوله بسقط اللوى مثلث السين والياء بمعنى عند والدق كذا قال الشارح منقطع الرمل  
حيث يدق اي طرفه الدقيق واللوى هو كذا قال الشارح رمل معوج ملتو اي منعطف  
بعضه على بعض هذا هو المراد والمعنى قفانك عند طرف الرمل المعوج اي الملتوى  
الكائن بين الدخول والخوم ولا شك ان انقطاع الرمل انما هو عند اعوجاجه بالرياح  
لا عند تراكبه (قوله والمعنى الخ) اي ليصح العطف بالفاء وهذا جواب عما يقال ان بين  
لاتضاف الا لمتعدد كما يقال دخلت بين القوم ودار زيد بين دار عمرو ودار بكر وبين  
هنا انما اضيفت لواحد وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء فالواجب العطف بالواو  
لانها هي التي تعطف مالا يستغنى عنه والحاصل ان بين لاتضاف الا لمتعدد  
والا فلا تحسن الفاء وانما تحسن الواو وحاصل الجواب ان في الكلام حذف  
مضاف اي بين اجزاء الدخول والاجزاء متعددة فيصير الدخول مثل اسم الجمع  
كالقوم فصح التعبير بين والفاء والشاهد في الشرط الاول من البيت فان صاحبه  
وهو امرؤ القيس قد احسن فيه لانه ما فاده انه وقف واستوقف وبكى واستبكى  
وذكر الحبيب والمنزل بلفظ مسبوك لاتعقبيه ولا تافرو ولا ركافة واما الشرط الثاني  
فلم يتفقه فيه ما اتفق في الاول لان الفاظه لم تحل من كثرة مع قلة المعنى ومن تحمل  
التقدير للصحة وغرابة بعض اللفاظ وقد نبه المصنف بارادة شرط البيت على انه يكفي  
في حسن الابتداء حسن المصراع (قوله وفي وصف الدار) اي وحسن الابتداء وفي وصف  
الدار واراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله)  
اي الشاعر وهو اشجع السلي (قوله خلعت عليه جالها الايام) ضمن خلع معنى طرح  
فعداه للفعول الثاني بعلى والمعنى ان الايام تزعت جالها وطرحته على ذلك القصر  
ونظير البيت المذكور في حسن الابتداء في وصف الدار قوله انا محبوك فاسم ابها الطلل  
(قوله وطرحه عليه) اشارة لما ذكرناه من التضمين (قوله في المدح) اي في ابتدائه (قوله  
بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى آخر فسيبه كان  
يتطير منه (قوله انشدها للداعي العلوي) نسبة لعلي لانه من ذريته روى ان ابن  
مقاتل الضير المذكور دخل على الداعي العلوي في يوم المهر جان فانشده  
\* لا تقل بشرى ولكن بشريان • عزة الداعي ويوم المهرجان \*

قطير به الداعي وقال له يا عمي يتبدأ بهذا يوم المهرجان يوم الفرح والسرور والقاء  
على وجهه وضربه خسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلف من ثوابه اى احسن من الاعطائه  
ويوم المهرجان اول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وروى  
انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحاق الموصلى  
\* يادار غيرك البلى ومحساك \* يالبت شعري ما الذى ابلاك \*

قطير المعتصم وامر بهد مه ( قوله فقال له الخ ) اى ردا عليه وقوله موعد احبابك  
يا عمي اى لا موعد احبابى ( قوله ولك المثل السوء ) اى الحال القبيح ( قوله بان يشتمل  
الخ ) اى ومناسبتة للقصود تحصل باشتماله على اشارة اى على ذى اشارة اى تحصل  
باشتماله على ما يشير للقصود الذى سبق الكلام لاجله لاجل ان يكون المتبدأ مشعرا  
بالقصود والانتباه الذى هو المقصود موافقا لما اشير له فى الابتداء ولا يشترط وضوح  
الاشارة بل ولو كانت خفية فاذا سبق الكلام مثلا لبيان علم من العلوم كالفقه فيشتمل  
ابتداؤه على ما يشعر به مثل افعال المكلفين واحكامها واذ سبق الكلام لمذبح النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم اشتمل ابتداؤه على ذى سلم وكاطمة ونحو ذلك من محلاته واراضى  
بلده الشريف ( قوله ويسمى كون الابتداء ) اى كون الكلام المتبدأ به مناسباً للمقصود براعة  
الاستهلال وظاهره ان براعة الاستهلال اسم للكون المذكور والاولى ان يقول ويسمى  
الابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلال كافي الاطول وقرر شيخنا العدوى ان براعة  
الاستهلال تطلق على كل من الامرين ( قوله من برع الرجل ) بضم الزاء وقبحها  
فهو من باب ظرف وخضع ( قوله اذا فاق اصحابه ) اى فالبراعة معناها التوفيق والاستهلال  
فى الاصل عبارة عن اول ظهور الهلال ثم نقل لاول كل شئ وفى الاطول الاستهلال  
هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر ثم استعمل لاول كل شئ وحينئذ فغنى  
قولهم للابتداء المناسب للقصود براعة استهلال بارع اى اول وابتداء  
فائق لغيره من الابتداء آت اى التى ليست مشعرة بالقصود ( قوله فى التهئة ) بالهمزة  
وهى ايجاد كلام يزيد سرور ابشئ مفروح به ( قوله بهنى الصاحب ) اى ابن عباد  
استاذ الشيخ عبدالقاهر ( قوله بشرى فقد انجز الاقبال الخ ) انما كان هذا من البراعة  
لانه بشر بان ثم امرا مسرورا به وانه امر حدث وهو رفيع فى نفسه بهناؤه وبشعر  
من سر به فقيه ايماء الى التهئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة ( قوله  
وكوكب المجد الخ ) يحتمل ان المراد بالكوكب المولود فانه كوكب سماء المجد جعل  
المجد كالسماء فاقبله كوكبا هو المولود ويحتمل انه اراد بكوكب المجد ما يعرف به  
طالع المجد اى ان هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود  
( قوله صعدا ) بكسر العين كما فى المختار ( قوله وقوله فى المرتبة ) اى قول الشاعر وهو  
ابوالفرج الساوى نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان فى مرتبة فخر الدولة ملك من

وقوله فى المرتبة هى الدنيا  
تقول بمل فيها \*  
حذار حذار اى احذر  
(من بطشى) اى اخذى  
الشديد (وفكى) اى قتلى  
فجأة مطلع قصيدة لابي  
الفرج الساوى يرثى فخر  
الدولة (وثانيها) اى ثانى  
المواضع التى ينبغي للتكلم  
ان يتأنى فيها (التخلص)  
اى الخروج (بما شبب  
الكلام به) اى ابتدئ  
واقترح قال الامام  
الواحدى معنى التشبيب  
ذكر ايام الشباب واللهو  
والغزل وذلك يكون فى ابتداء  
قصائد الشعر فسمى ابتداء كل  
امر تشبيرا وان لم يكن فى  
ذكر الشباب (من تشبيب)  
اى وصف للجمال (او غيره)  
كالادب والاقتضار  
والشكايه وغير ذلك

ملوك العرب والمرثية بخفيف اليا، القصيدة التي يذكر فيها محاسن الميت وبعد البيت المذكور

- \* فلا يفرركم مني اباسام \* فقول مضحك والفعل مبكي \*
- \* بفخر الدولة اعتبروا فاني \* اخذت الملك منه بسيف هلاك \*
- \* وقد كان استطل على البرايا \* ونظم جمعهم في سلاك ملك \*
- \* فلو شمس الضحى جاءته يوما \* لقال لها عتوا اف منك \*
- \* ولو زهر النجوم انت رضا \* ثابى ان يقول رضيت عنك \*
- \* فامسى بعدما فرع البرايا \* اسير القبر في ضيق وضنك \*
- \* بقدر انه لو عاد يوما \* الى الدنيا تمر بل ثوب نك \*

يقال فرعت فوحى علوتهم بالشرف او الجمال والضمك الضيق (قوله هي الدنيا الخ) الضمير للقصيدة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسيره والمثل بكسر الميم ما يلا الشئ ويقعها المصدر والمراد هنا الاول والمراد انها تقول ذلك جهره بلا اخفاء لان مل الكلام الغم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الكلام الخفي فانه يكون بطرف الغم ثم ان الدنيا لا قول لها فالمراد بتدليل الابد ان وتقلب الاحوال وقوله حذار الى آخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله اي الخروج) اي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لما سياتى في كلام الشارح (قوله قال الامام الواجدى الخ) هذا استدلال على دعوى محذوفة تقديرها واصل التشبيب ذكر امور الشباب من ايامه والاهو والغزل (قوله والاهو والغزل) اي وذكر الاهو وذكر الغزل اي النساء او صافهن (قوله وذلك يكون الخ) اي ذكر ايام الشباب الخ يكون في ابتداء فصائد الشعر وقوله فسمى ابتداء كل امر تشبيها اي على جهة المجاز المرسل والحاصل ان التشبيب في الاصل ابتداء القصيدة بذكر امور الشباب ثم نقل لابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الاهو والغزل وايام الشباب ام لافهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم التقييد في المطلق ولهذا النقل عم المصنف فيما شبب الكلام به حيث قال سواء كان ما شبب به الكلام تشبيها اي ذكر الجمال او كان غيره (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) اي ولا الاهو ولا الغزل (قوله من تشبيب) بيان لما وقوله كالادب اي الاوصاف الادبية وقوله الى المنة متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملازمة بينهما هو محط الفائدة (قوله وغير ذلك) اي كالدح والهجو والتوسل (قوله اي بين ما شبب به الكلام) اي ابتدئ به (قوله واحترز بهذا) اي بقوله مع رعاية الملازمة بينهما (قوله عن الافتضاب) اي وهو الخروج والانتقال من شئ الى شئ آخر من غير مراعاة ملازمة بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة اليه من التكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الافتضاب الاقطاع وافتضاب الكلام ارتجاله (قوله معناه الاقوى) وهو مطلق الخروج والانتقال اي وليس المراد به معناه العرفي لان التخلص في العرف هو الانتقال الخ فلو كان مراد المصنف بالتخلص التخلص

(الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما) اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا عن الافتضاب واراد بقوله التخلص معناه الاقوى والا فالتخلص في العرف هو الانتقال مما اقتضيه الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغي ان يتأق في التخلص لان السامع يكون ٢ مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين

٢ قوله حيث قال سواء كان الخ لعل المراد قاله بالمعنى والا فلفظ (المص) مما شبب به الكلام من تشبيب او غيره وفي بعض النسخ من نسب او غيره (مصححه)

حرك من نشاطه واعان  
 على اصفاء ما بعده والا  
 فبالعكس فالخلص  
 الحسن (كقوله يقول  
 في قوم من اسم موضع  
 (قومي وقد اخذت  
 من السري) اي ارفينا  
 السير بالليل ونقص  
 من قوائنا (وخطا  
 المهرية) عطف  
 على السري لاعلى  
 المجرور في منا كما سبق  
 الى بعض الاوهام  
 وهى جمع خطوة  
 واراد بالمهرية الابل  
 المسبوبة الى مهرة  
 بن حيدان ابى قبيلة  
 (القيود) اي الطويلة  
 الظهور والاهناق  
 جمع افود اي اثر  
 فيما من اوله السري  
 ومسايرة المطايا  
 بالخطا ومفعول يقول  
 هو قوله (امطلع  
 الشمس تبغى) اي  
 تطلب (ان تؤم) اي  
 تقصد (بنا فقلت  
 كلا) ردع لقوم  
 وتنبه (ولكن مطلع  
 الجود

الاصطلاحى لزم التكرار في كلامه لان قوله مما شبب الكلام به الى المقصود مع رعاية  
 الملازمة من جهة مدلوله (قوله وانما ينبغي ان يتأق في العخلص) اي في الانتقال للمقصود  
 (قوله لان السامع يكون مترقباً الخ) اي ان السامع اذا كان اهلاً للاستماع لكونه من العارفين  
 بمحاسن الكلام يكون مترقباً الخ (قوله كيف يكون) اي على اى حالة يكون ذلك الانتقال  
 (قوله فان كان حسناً) اي فان كان ذلك الانتقال حسناً وقوله متلائم الطرفين اي متناسب  
 الطرفين اعني المنتقل منه وهو ما افترض به الكلام والمنقل اليه وهو المقصود وهذا بيان  
 لكونه حسناً وقوله حرك ذلك اي الانتقال وقوله من نشاطه من زائدة (قوله واعان  
 على اصفاء ما بعده) اي واعانه ذلك الحسن على اصفائه واستماعه لما بعده وهذا بيان  
 تحريك نشاطه (قوله والاقبال العكس) اي وان لا يكن الافتتاح حسناً لعدم وجود المناسبة  
 هدوهم السامع الشاكر انه ليس اهلاً لان يسمع فلا يصحى اليه ولو اتى بما هو حسن بعده  
 واعلم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما  
 المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم والمراد بالمتقدمين  
 شعراء الجاهلية والمختصرين والمراد بالتأخرين الشعراء الاسلاميون الذين لم يدركوا  
 الجاهلية قال في الاطول ثم ان التأق في التخلص ليس مبنياً على عدم صحة الاقتضاب وليس  
 ذائراً على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا  
 عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأق فيه (قوله آقوله) اي الشاعر وهو ابو تمام في مدح  
 عبادة بن طاهر (قوله في قوم من) بضم القاف وقح الميم وهو متعلق بقول (قوله اسم  
 موضع) اي متسع بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس ايضا كذا في الاطول وفي  
 الانساب قوم من محل بين بسطام الى سمنان (قوله قومي) فاعل يقول وقوله وقد اخذت الخ  
 جملة حاوية من الفاعل وقوله من اى من هذا الشخص وقومه اي نفس من القوي وآرفينا  
 السري وحرركات الابل وانت الفعل وهو اخذت مع ان الفاعل وهو السري مذكر على لغة  
 بني اسد فانهم يؤنثون السري والهدى توها انه جمع سرية وهدي واما توها فهو اذلك  
 لان هذا الوزن من ابنية الجمع بكثرة ويقل في ابنية المصادر ونظرا للمضاف المحذوف  
 اى من اوله السري (قوله اي ارفينا السير الخ) اشبه ذلك الى ان اخذت معنى ائرو من بمعنى في  
 والسري بمعنى السير ليلا وان المراد بتأثير السير ليلا فيهم نفس قوتهم (قوله عطف على  
 السري) اي فالعنى وقد اثرت فينا السري ونقصت من قوائنا واخذت منا ايضا خطا  
 المهرية اى مشيها وتحريكها ليلا ففاعل التأثير فيهم والنقص في قوائنا شيان  
 السري وخطا المهرية (قوله لاعلى المجرور في منا) اي لان فيه مانعا من جهة اللفظ  
 وهو العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ومن جهة المعنى اي لان التقدير  
 حينئذ وقد نقصت منا السري ونقصت السري ايضا من خطا المهرية ولا معنى

لنقص السرى من خطا المهربة من حيث انها خطأ وحله على ان السرى طال فنقص  
قوى المهربة كأنقص قواها وكفى من ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف  
لا حاجة اليه على ان هذا لا يناسب قوله امطلع الشمس الخ لانه يفيد انها قوية لضعيفة  
فتأمل (قوله جمع خطوة) اى بالضم وهو اسم لما بين القدمين واما الخطوة بالفتح فاسم  
لنقل القدم وتجمع على خطاء كركوة وركاء (قوله الى مهرة بن حيدان) مهرة بفتح  
الميم وسكون الهاء وحيدان بكسر الحاء المهملة وسكون الياء المثناة (قوله ابى قبيلة) اى  
من الذين ابلمهم انجب الابل وهو راجع لمهرة قال فى الانساب مهرة قبيلة من قضاة  
سميت باسم ابها مهرة بن حيدان (قوله امطلع الشمس الخ) يصح نصبه على انه  
مفعول لثؤم اى اتبغى وتطلب ان تقوم اى تقصد بنا مطلع الشمس ويصح رفعه على  
انه مبتدأ خبره تبغى اى تطلب ان تقوم وتقصد بنا اى معنا وعلى كل حال  
فالجملة فى محل نصب مفعول القول ومطلع الشمس اى محل طلوعها اما السماء الرابعة  
او المحل المشار له بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع وهذا هو المراد  
فان قلت مامعنى طلبه قصد مطلع الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه لا  
قصدته قلت المراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق على  
التوجه والذهاب قصدته لانه به فكأنهم قالوا اطلب بهذا الشئ ان توجه بنا لمطلع  
الشمس (قوله ردع للقوم) اى ارتدعوا وازجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم  
لمطلع الشمس وتنبهوا على انه لا وجه لقصد (قوله ولكن مطلع الجود) اى ولكن  
اطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم فقد انتقل من  
مطلع الشمس الى الممدوح الذى سماه مطلع الجود مع رعاية المناسبة بينهما من جهة ان  
كلا محل لطلوع امر محمود به النفع فكان فيه حسن التخلص (قوله اى مما شب به  
الكلام) اى ابتدئ به (قوله الى ما لا يلائمه) اى الى مقصود لا يلائمه بحيث يستأنف  
الحديث المتعلق بالمقصود من غير ارتباط له واتصال بما تقدمه (قوله ويسمى الاقتضاب)  
والحق انه واقع فى القرآن كفى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
فانه قد انتقل من الكلام على النفقة والتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملامة  
بينهما وكما فى قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به اذا لمناجبة بينه وبين قوله قبل يحسب  
الانسان ان لن نجتمع عظامه الى آخر الآيات (قوله الاقتطاع) اى لان فى هذا قطعاً  
عن المناسبة (قوله والارتجال) بالجم اى الانتقال من غير تهيؤ (قوله وهو مذهب  
العرب الجاهلية) اى كأمري القيس وزهير بن ابى سلمى وطرفة بن العبد وعنترة (قوله  
ومن يليهم من المخضرمين) اى مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله اى الذين  
ادركوا الجاهلية والاسلام) اى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه مضى  
فى الاسلام (قوله جدع) بالذال المهملة اى قطع نصف اذنهما (قوله كما نأقطع نصفه)

وقد ينتقل منه) اى من  
شيب به الكلام (الى ما لا  
يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال  
(الاقتضاب) وهو فى اللغة  
الاقتطاع والارتجال (وهو)  
اى الاقتضاب (مذهب  
العرب الجاهلية ومن  
يليه من المخضرمين) بالحاء  
والضاد المجتمعين اى الذين  
ادركوا الجاهلية و  
الاسلام مثل لبيد قال فى  
الاساس ناقة مخضرمة  
اى جدع نصف اذنهما  
منه المخضرم الذى ادرك  
الجاهلية والاسلام كأنما  
قطع نصفه حيث كان فى  
الجاهلية كقوله لو رأى  
الله ان فى الشيب خيراً  
جاورته الابرار فى الخلد  
شيباً) جمع اشيب وهو  
حال من الابرار ثم انتقل  
من هذا الكلام الى ما لا  
يلائمه فقال

اي سمي بذلك لانه لما فات جزءه من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نفسه اي ما هو  
 كالنصف من عمره لان ما صادف به الجاهلية وكان حاصله منه فيها يلقي لا عبرة به كاقطوع  
 (قوله كقوله) اي قول الشاعر وهو ابو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا في زمن  
 الدولة العباسية و ذمه للشيب جريا على عادة العرب فلا ينافي ما ورد من الاحاديث بمدحه  
 (قوله لورأى الله) اي لو علم الله ان في الشيب خيرا او قوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد  
 بالجلد الجنة والمراد بالابرار خيار الناس اي لا تزل الله الابرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة  
 في حال كونهم شيئا لان الالقي ان الابرار يحاورونه على احسن حال ولان الجنة دار الخير  
 والكرامة (قوله جمع اشيب) اي بمعنى شائب (قوله ثم انتقل من هذا الكلام) اي الفيدلزم  
 الشيب (قوله الى ما لا يلائمه) اي الى مقصود لا يلائمه وهو مدح ابي سعيد بانه تدي اي تظهر  
 اليبالي منه خلقا وطباع غريبة لا يوجد لها نظير من امثاله ومعلوم انه لا مناسبة بين ذم الشيب  
 ومدح ابي سعيد وقد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب  
 ويحتمل ان ابا سعيد كان شابا فيكون مناسبا لاول الكلام فكانه قال ولا بأس بالتلا ابي  
 سعيد بالشيب الذي لا خير فيه لا بداء صروف اليبالي خلقا غريبا منه ورد بان اللفظ لا يشعر  
 بالمناسبة ادليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو ذكر فيه الشيب بان قيل مثلا  
 وابو سعيد اشيب فلا يبقى فيه خير لا يمكن ان يقال ما ذكر تأمل (قوله صروف اليبالي)  
 اي حوادثها وقوله خلقا اي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة خلق (قوله من الشعراء  
 الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كافرا كجرب  
 والفرزدق وابي تمام والسمول (قوله وهذا المعنى) اي قوله ثم كون الاقتضاب الخ  
 (قوله فكيف يكون من المخضرمين) اي فلا يصح ان يكون من المخضرمين وظاهر  
 كلام المصنف انه منهم (قوله اي من الاقتضاب) اي الذي هو الايتان بالمقصود بالاربط  
 ومناسبة بينه وبين ما شيب به الكلام وقوله ما يقرب من التخلص اي اقتضاب  
 او انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه يخالطه شيء من المناسبة ولم يجعل هذا  
 القسم تحلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود  
 والتخلص مبناه على ذلك (قوله بعد جد الله) تعالى اي بعد ان حدث الله ووصلت على  
 رسوله (قوله اما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد جد الله حال مقيدة اي كقولك  
 اما بعد حالة كونها واقعة بعد ان حدث الله تعالى (قوله فانه كان كذا وكذا) اشار  
 بذلك الى ان المراد اما بعد مع جلستها التي هي فيها وبه يتدفع ما يقال ان السابق  
 في اقسام الكلام التي ينبغي للمتكلم ان يتأق فيها واما بعد ليست كلاما  
 (قوله فهو اقتضاب) اي فالانتقال المحتوي على اما بعد اقتضاب (قوله  
 من جهة الانتقال من الحمد والشاء) اي على الله ورسوله وقوله الى كلام آخر

(كل يوم تدي) اي تظهر  
 (صروف اليبالي خلقا  
 من ابي سعيد غريبا) ثم  
 كون الاقتضاب مذهب  
 العرب والمخضرمين اي  
 دايمهم وطريقتهم لا ينافي  
 ان يسلكه الاسلاميون  
 ويتبعوهم في ذلك فان  
 اليبتين المذكورين لا ينافي  
 وهو من الشعراء الاسلامية  
 في الدولة العباسية وهذا  
 المعنى مع وضوحه قد خفي  
 على بعضهم حتى اعترض  
 على المصنف بان اتمام  
 لم يدرك الجاهلية فكيف  
 يكون من المخضرمين  
 (ومنه) اي من الاقتضاب  
 (ما يقرب من التخلص)  
 في انه يشوبه شيء من  
 المناسبة (كقولك بعد  
 جد الله اما بعد) فانه  
 كان كذا وكذا فهو  
 اقتضاب من جهة الانتقال  
 من الحمد والشاء الى كلام  
 آخر من غير ملامة

لكنه يشبه التخصيص حيث لم يثبت بالكلام الآخر فجاءه من غير قصد الى ارتباطه وتعلق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك ان حسن التخصيص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يفسد فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين اتي باحدهما وهو الثاني بفتحة والاقضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام من بعد آخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما واما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا افاد ان كون الامر كذا مربوط بوجود شئ بعد الحمد والثناء على وجه اللازم ولما افادت ما ذكر ارتباطها بما قبلها لا فادتها الوقوع بعده. ولا بد فلما يثبت بما بعدها على وجه يقال فيه ان لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولما كان ما بعدها شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضاها (قوله بل قصد نوع من الربط) اي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله على معنى مهما الخ) مرتبط بمحذوف اي من حيث الاتيان بما بعده لانها بمعنى مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) اي هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين اجمعوا عليه (قوله الى الغرض المسوق له) اي الذي سبق الذكر والتحميد لاجله (قوله فصل بينه) اي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد اي فانظ اما بعد حيث انفصل في ذلك الخطاب اي الكلام المخاطب به وهو المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا سماجة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا ان فصل في قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان الاضافة على معنى في (قوله الفاصل من الخطاب) اي من الكلام فكل كلام يفصل اي يميز بين الحق والباطل فكل كلام مميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على ان المصدر بمعنى الفاعل) اي والاضافة على معنى من (قوله وقيل المفعول) اي المبين المعلوم من الخطاب اي من الكلام فكل كلام يعلم المخاطب به علمانيا قال فيه فصل الخطاب على هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) اي والاضافة على معنى من ايضا (قوله هذا وان للطاغين) اي هذا المذكور للمؤمنين والحال ان للطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) اي لان ما بعده هذا لم يرتبط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجد الربط هنا ان الواو في قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة التضمن لمعنى عامل

اي كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله فجاءه) اي بفتحة وقوله من غير قصد الخ بيان للفجاءة وقوله وتعلق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله فجاءه (قوله بل قصد نوع من الربط) اي من حيث الاتيان بما بعده لانها بمعنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك ان حسن التخصيص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يفسد فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين اتي باحدهما وهو الثاني بفتحة والاقضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام من بعد آخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما واما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا افاد ان كون الامر كذا مربوط بوجود شئ بعد الحمد والثناء على وجه اللازم ولما افادت ما ذكر ارتباطها بما قبلها لا فادتها الوقوع بعده. ولا بد فلما يثبت بما بعدها على وجه يقال فيه ان لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولما كان ما بعدها شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضاها (قوله بل قصد نوع من الربط) اي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله على معنى مهما الخ) مرتبط بمحذوف اي من حيث الاتيان بما بعده لانها بمعنى مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) اي هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين اجمعوا عليه (قوله الى الغرض المسوق له) اي الذي سبق الذكر والتحميد لاجله (قوله فصل بينه) اي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد اي فانظ اما بعد حيث انفصل في ذلك الخطاب اي الكلام المخاطب به وهو المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا سماجة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا ان فصل في قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان الاضافة على معنى في (قوله الفاصل من الخطاب) اي من الكلام فكل كلام يفصل اي يميز بين الحق والباطل فكل كلام مميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على ان المصدر بمعنى الفاعل) اي والاضافة على معنى من (قوله وقيل المفعول) اي المبين المعلوم من الخطاب اي من الكلام فكل كلام يعلم المخاطب به علمانيا قال فيه فصل الخطاب على هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) اي والاضافة على معنى من ايضا (قوله هذا وان للطاغين) اي هذا المذكور للمؤمنين والحال ان للطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) اي لان ما بعده هذا لم يرتبط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجد الربط هنا ان الواو في قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة التضمن لمعنى عامل

الحال وهو اشير فالحصل للربط واو الحال مع لفظ هذا ( قوله اي الامر هذا ) اي الامر الذي يتلى عليكم هو هذا والحال ان كذا وكذا واقع ( قوله او مبتداً محذوف الخبر ) اي او مفعول فعل محذوف اي اعلم هذا او فاعل فعل محذوف اي مضى هذا والحال ان كذا وكذا ( قوله بعد ان ذكر سجما من الانبياء ) اي وهم ايوب في قوله تعالى واذكر عبداً ايوب وابراهيم واسحق ويعقوب في قوله واذكر عبادنا ابراهيم واسحاق ويعقوب اولى الايدي اي اصحاب القوى في العباداة والابصار اي البصائر في الدين واسماعيل والبسع وذو الكفل في قوله واذكر اسماعيل والبسع وذو الكفل وقد اختلف في نبوته قيل كفل مائة نبي فروا اليه من القتل وقوله هذا ذكر اي لهم باشاء الجميل وقوله وان للتقين اي الشاملين لهم ولغيرهم لحسن ما ب اي مرجع في الآخرة وقوله جنات عدن بدل من حسن ما ب ( قوله الجنة ) هي قوله لحسن ما ب وقوله واهلها هو قوله للتقين ( قوله وهذا مشعر الخ ) اي ان ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بانه المحذوف في نظيره كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب لان الذكر ينسر الحذف في النظر فلفظ هذا فيما تقدم على هذا مبتداً محذوف الخبر والحاصل ان التصريح بالخبر في بعض المواضع نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه مبتداً محذوف الخبر على بقية الاحتمالات ( قوله في هذا المقام ) اي مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر ( قوله من الفصل الذي هو احسن من الوصل ) اي مما يفصل بين كلامين فصلا احسن عند البلغاء من التلخيص الذي هو الوصل بالناسبة وذلك لان لفظ هذا بينه السامع على ان ما يليق عليه بعدها كلام آخر غير الاول ولم يثبت بالكلام الثاني فجأة حتى يشوش على السامع سماعه لعدم المناسبة واما التلخيص المحض فليس فيه تنبيه السامع على ان ما يليق هل هو كلام آخر اولا ( قوله وهو علاقة الخ ) اي ولفظ هذا علاقة وكيدة اي وصلة بين المتقدم والتأخر وقوله وكيدة اي قوية شديدة اي يتأكد الاتيان بها بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر وقوله وهو علاقة وكيدة كالعلة لما قبله وهو احسنة هذا في مقام الانتقال من الوصل بالناسبة ( قوله هو مقابل الشاعر ) اي فالمراد الشاعر ( قوله هذا باب ) اي وكذا قوله بعد تمام كلام والشروع في كلام آخر وايضا وكذا وكذا ( قوله فان فيه نوع ارتباط ) اي لانه ترجحة على ما بعده ويفيد انه انتقل من غرض لآخر والام يحتاج للتبويب فلما كان فيه تنبيه على ارادة الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بفتة فكان فيه ارتباط ما ولفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب بـ شعر بان الثاني يرجع به على التقدم وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يثبت بالثاني فجأة ( قوله الانتهاء ) اي الكلام الذي انتهت به وختمت به القصيدة او الخطبة نحو الرسالة وختم المصنف كتابه بالكلام على حسن الانتهاء لاجل ان يكون فيه حسن انتهاء حيث اعلم بفراغ كلامه وانتهائه فيه براعة مقطع ( قوله آخر ما بعده ) اي

بينا لا يلبس عليه فهو بمعنى  
المفعول ( وكقوله ) تعالى  
عطف على قوله كقولك  
بعد حمد الله يعني من  
الاقتضاب القريب من  
التلخيص ما يكون بلفظ هذا  
كافي قوله تعالى بعد ذكر  
اهل الجنة ( هذا وان  
لطاغين لشر مآب ) فهو  
اقتضاب فيه نوع مناسبة  
وارتباط لان الواو للحال  
ولفظ هذا اما خبر مبتداً  
محذوف ( اي الامر هذا )  
والحال كذا ( او )  
مبتداً محذوف الخبر اي  
( هذا كذا ذكر وقد يكون  
الخبر مذكوراً مثل قوله  
تعالى ) بعد ما ذكر جمعان  
الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام وارد ان يذكر  
بعد ذلك الجنة واهلها ( هذا  
ذكر وان للتقين )  
مآب ) بايات الخبر اعني  
قوله ذكر وهذا مشعر بانه  
في مثل قوله تعالى هذا وان  
لطاغين مبتداً محذوف الخبر

( قوله في قوله )

( قوله في قوله )

( قوله في قوله )

( قوله في قوله )

قالنا من قبلنا هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو حسن من الوصل وهو علاقة وكيفية الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) اي من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذاباب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدى الحديث الآخر بفتنة (وثالثها) اي ثالث المواضع التي ينبغي للتكلم ان يتأنيق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يصيه السمع ويرسم في النفس فان كان حسنا اختارنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما انشاء الحسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله واني جدير) اي خليف (اذ بلغتك بالمني) اي جدير بالفوز بالاماني (وانت بما املت منك جدير فان تولني) اي تعطني (منك الجليل فاهله) اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجليل (والا فاني عاذر) اياك (وشكور) لما صدر منك من الاصفا الى المدح او من العطايا السالفة

يحفظه وقوله السمع اي سمع السامع ويرسم في نفسه اي يدوم ويبقى فيها قال عوض عن المضاف اليه (قوله تلقاه السمع) اي بغاية القبول (قوله حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير) اي فتعود ثمرة حسنة الى مجموع الكلام بالقبول والمدح (قوله والا كان على العكس) اي وان لم يكن الانتهاء حسنا بمجده السمع واعرض عنه وذمه وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم لانه ربما انسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء فهو اي ما ختم به الكلام كالطعام الذي يتناول في الآخر بعد غيره من الاطعمة فان كان حلوا لذينا انسى مرارة او ماحقة ماقبله وان كان مرا او مالحا انسى حلاوة ماقبله (قوله فالانتهاء الحسن) اي ما وقع به الانتهاء الحسن (قوله كقوله) اي كقول الشاعر وهو ابو نؤاس في مدح الخصيب بن عبد الحميد والخصيب بوزن الحبيب كما في الاطول (قوله واني جدير) اي حقيق لكوني شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفة الشعر والادب وقوله اذ بلغتك اي وصلت اليك بمدحى وقوله بالمني اي بما اتيتني وهو متعلق بجدير وفي الكلام حذف مضاف اي اني جدير بالفوز بالمني منك حين بلغتك (قوله وانت بما املت منك جدير) اي وانت جدير وحقيق بما املت وجوته منك وهو الظفر بالمني لانك من الكرام (قوله فان تولني منك الجليل) اي الاحسان والافضال (قوله والا فاني عاذر) اي وان لم تولني الجليل فاني لا اجد عليك في نفسي ولكني عاذر لك في منعك لعدم تيسر المعطى في الوقت لان كرمك اذالك الى خلويك او لتقديم من لا يعذر بالاعطاء (قوله وشكور) اي واني شكور لك على ما صدر منك من غير الاعطاء وهو اصفاؤك للمدح فان ذلك من المنة على ويحتمل ان المراد وشكور لك على ما صدر منك من الاعطاء سابقا ولا يمنع من شكر السابق عدم تيسر اللاحق قال بعضهم والذي حصل به الانتهاء في المثال جميع اليتين وقرر شيخنا العدوي ان محل الشاهد قوله فاني عاذر وشكور لانه يقتضي انه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام لقبول العذر يقتضي انقطاع الكلام فهو من قبيل الانتهاء الذي اذن بانتهاء الكلام وقرر ايضا ان في آتيان المصنف بهذين اليتين تورية لان معناه القريب ما قصده الشاعر والبعيد ما قصده المصنف وهو ان كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه ان يقبله منه ويثيبه عليه (قوله ما اذن بانتهاء الكلام) اي ما اعلم بان الكلام قد انتهى والذي يعلم بالانتهاء اما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى او تم او كل ومثل ونسله حسن الختام وما شبه ذلك او بالعادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفا انه لا يؤتى بشيء بعده ولا يبقى لنفس تشوف لغيره بعد ذلك مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء فان العادة جارية بالختم به كما في البيت الآتي واعلم ان الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى براعة مقطع (قوله تشوف) اي انتظار (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو العلاء المعري كذا في الطول ونسبه ابن فضل الله لابن الطيب التنجي قال في معاهد (التنصير)

التنصيص ولم ار هذا البيت في ديوان واحد منهما ( قوله يا كهف اهله ) اى يا كهف يا وى اليه غيره من اهله والمراد باهله جنده بدليل ما بعده والكهف في الاصل الغار في الجبل يؤوى اليه ويلجأ اليه استعيرنا للعلجاء ( قوله وهذا ادعاء للبرية شامل ) الاشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقاءك سبب الخ وحاصله انه لما كان بقاءه سببا لنظام البرية اى كونهم في نعمة وسببا لصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالعالم الناس وما يتعلق بهم وانما اذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام لانه قد تعورف الاتيان بالدعاء في الآخر فاذا سمع السامع ذلك لم يشوف لشيء وراءه ومثل ذلك قول المتنبي

قد شرف الله ارضانت ساكنها \* وشرف الناس اذسواك انسانا \*

فان هذا يقتضى تقرير كل ما مدح به بمدوحه فعلم انه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوف لشيء وراءه وكذا قوله

فلا حطت لك الهيجا سرجا \* ولا ذاق لك الدنيا فراقا \*

وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى ان هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعوله بانه يبقى بين اهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه تقع صرف لجميع البرايا وانه متضمن لزبد جميع ما صنف في هذا الفن ( قوله وهذه المواضع الثلاثة ) يعنى الابتداء والتخلص والانتهاء ( قوله فقد قلت عنايتهم بذلك ) اى للسهولة وعدم التكلف لالقصورهم وعدم معرفتهم بذلك ( قوله وجميع فوائح السور ) اى القرآنية وخواتمها والفوائح والخواتم جمع فاتحة وخاتمة اى ما به افتتاحها وما به اختتامها من اجل ومفردات والسور جمع سورة وهى جملة من القرآن مشتملة على فاتحة وخاتمة وآى اقلها ثلاث ويقال فيها سورة بالهمز وتركه فبالهمز مأخوذة من اسأرا اذا افضل بقية من السور اى من المشروب وانما سميت بذلك لانها فضلة وبقيت من القرآن واما بالهمز فاصلها من الميموز لكنها سهلت فهمى مأخوذة مما علمت على كل حال وقيل انها على الثانى مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لاحاطتها باياتها كاحاطة البناء بالبلد ومنه السوار لاحاطته بالساعد وذكر بعضهم ان السورة تطلق على المنزلة المرتفعة سميت الجملة من القرآن بذلك لارتفاع شأنها من اجل انها كلام الله تعالى ( قوله وارادة على احسن الوجوه ) اى آية ومشتملة على احسن الوجوه اى الضروب والانواع التى هى مقتضيات الأحوال فقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه اى حالة كون تلك الوجوه متعلق البلاغة ( قوله واكملها ) عطف مرادف واتى به المصنف اشارة الى ان كتابه قدكمل فهو براعة مقطم ( قوله لما فيها من التفنن ) اى ارتكاب القنون اى العبارات المختلفة وهذا علة لقر وارادة الخ ( قوله وانواع الاشارة ) اى الاطائف

( واحسنه ) اى احسن الانتهاء اذن بانتهاء الكلام حتى لا يبق للنفس تشوف الى ملوراءه ( كقوله بقيت بقاء الدهريا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل ) لان بقاءك سبب لنظام امرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة بما يبالغ المتأخرون في التأنيق فيها واما التقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك ( وجميع فوائح السور وخواتمها وارادة على احسن الوجوه واكملها ) من البلاغة لما فيها من التفنن وانواع الاشارة وكونها بين ادعية ووصايا وموايد وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه واصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا

الناسب كل منها لما نزل لاجله ومن خوطب به وهذا اي قوله لما فيها من التفنن وانواع  
 الاشارة راجع لفوائح السور وذلك كالتحيدات المفتوح بها اوائل بعض السور كسورة  
 الانعام والكهف وفاطروسبا وكالاتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا  
 فان هذا الابتداء يوقف السامع وينبهه للاصغاء لما يليق اليه وكالاتداء بحروف التهجى  
 كالم وحام فان الابتداء بها مما يحرض السامع ويعتبه على الاستماع الى الملقى اليه لانه يقرع  
 السمع عن قريب وكالاتداء بالجل الاسمية والفعلية لتكات يقتضيها المقام تعلم مما تقدم  
 (قوله وكونها بين ادعية) اي دائرة بين ادعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام  
 محمول على التوزيع فوافق كلامه هنا ما في المطول من ان خواتم السور اما ان تكون  
 ادعية كآخر البقرة او وصايا كآخر آل عمران يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا واخ  
 ارموا عظ كآخر اذ انزلت او تحميدات كآخر الزخرف وآخر الصفات وقوله وغير  
 ذلك اي بان تكون فرائض كآخر النساء او تبيلا وتعليما كآخر المائدة وهو هذا يوم  
 ينفع الصادقين صدقهم الخ او وعدا ووعيدا كآخر الانعام ورفضا بعضهم فوق بعض  
 الخ وغير ذلك من الخواتم التي لا يلقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف لشي آخر (قوله  
 واصاب محزه) بالحاء المهملة والزاى المعجمة اي موضعه الذي يليق به والمحز في الاصل  
 موضع القطع اريد به هنا موضع اللفظ من العبارة على طريق المجاز المرسل والعلاقة  
 الاطلاق والتقييد (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المتأى وكيف لا تكون فوائح  
 السور وخواتمها وارادة على احسن الوجوه والحال ان كلام الله تعالى الخ ويصح رجوعه  
 لكلام الشارح قبله (قوله ولما كان هذا المعنى) اي وورد فوائح السور وخواتمها على احسن  
 الوجوه واكملها (قوله من ذكر الالهوال والافزاع) اي التي قديتهم عدم مناسبتها  
 للابتداء وانتم (قوله واحوال الكفار) اي كافي اول براءة (قوله وامثال ذلك) اي مثل  
 ذكر الغضب والذم وذكر الالهوال وما مثلها في الابتداء كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا  
 ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وكافي اول القارعة وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وب  
 وقوله سأل سائل بعذاب واقع للكافرين وذكر هافي الخواتم كقوله غير المغضوب عليهم  
 ولا الضالين وان شئت ان هو الا بتر (قوله يظهر ذلك) اي كون الفوائح والخواتم وارادة على  
 احسن الوجوه واكملها وقوله بالتأمل اي في معاني الفوائح والخواتم (قوله مع ابتد كرماتقدم  
 من الاصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة) اي الدالة على وجه الحسن وان لكل  
 مقام خطا ياسبه وان هذا المقام ياسبه من الخطايب كذا وهذا هو المراد بتعار بعضها  
 وتفاصيلها فالمراد بتعاربها الفروع المستنبطة منها ككون مقام كذا ياسبه من  
 الخطايب كذا (قوله والقواعد عطف تفسير وقوله التي لا يمكن الخ نعت للاصول  
 والقواعد المذكورة كما هو ظاهر (قوله فانه يظهر بذكرها) اي بذكر مظهر من الاصول

المعنى مما قد يخفى على بعض  
 الازدهان لما في بعض الفوائح  
 والخواتم من ذكر الالهوال  
 والافزاع واحوال  
 انكفار وامثال ذلك اشار  
 الى ازالة هذا الخفاء بقوله  
 (يظهر ذلك بالتأمل مع  
 التذكر لما تقدم) من الاصول  
 والقواعد المذكورة في  
 الفنون الثلاثة التي لا يمكن  
 الاطلاع على تفاصيلها  
 وتعاربها الا لعلم  
 القيوب فانه يظهر بذكرها  
 ان كلام ذلك وقع موقه  
 بالنظر الى مقتضيات  
 الاحوال وان كلا من  
 السور بالنسبة الى المعنى  
 الذي يتضمنه مشتملة على  
 لطف القاطعة ومنطوية  
 على حسن الخاتمة ختم الله  
 تعالى لنا بالحسن وبسرنا  
 الفوز بالذخر الاسنى بحق  
 النبي واله الاكرمين  
 والحمد لله رب العالمين

والقواعد وقوله الحمد كلام من ذلك اى مما ذكر من الاهوال والافزع واحوال الكفار  
وامثال ذلك (قوله مشتملة) راعى المعنى فانت وقوله على لطف الفاتحة اى على لطف  
ما افتتحت به وقوله وحسن الخاتمة اى ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نور الله  
تعالى بصيرته مثلا سورة براءة لما نزلت بمنابذة الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك  
من الامر بقتالهم وعذابهم والتبذيلهم واسقاط ههدهم ولما انتهت الى ما يناسب  
الحرص على اتباع الرسل قبل لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص  
عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فوصفه بما لا عذر لاحد يستعنه في ترك اتباعه ثم امره  
بالاكتماء بالله تعالى والتوكل عليه ان اعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه  
الالفاظ من النهاية في الحسن لانها غاية في المطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما نزلت  
لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالصفات العظام لان ذلك ادعى للقبول  
ثم قيد المسؤل بانه هو الذى لا يكون للفضوب عليهم ولا الضالين اظهارا للاختصاص  
وتعريضا بغير المؤمنين انهم لا ينالون ما كان للداعين (قوله بالحسنى) اى بالحالة الحسنى  
وهو الموت على الايمان لانه يقرب عليها كل امر حسن (قوله بالذخر الاسنى) هو  
بالذال العجبة وهو ما يكون في الآخرة بخلاف ما يكون في الدنيا فانه بالذال المهملة  
\* وقد انتهى ما اردت جمه والله الحمد والمنة ونسئل مولانا الكريم الوهاب ان يجعله  
خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به كما نفع باصوله وان ينجم بالصالحات اعمالنا ويلقنا  
في الدارين آمالنا \* وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم \* قال  
جامعه الفقير محمد الدسوقي فرغ من جمعه ثمانية وعشرين

من شهر شوال سنة الف ومائتين وعشر

من الهجرة النبوية

الحمد لمن بصر طبع هذه الحاشية المفيدة \* المنسوبة الى الفاضل الكامل محمد بن محمد  
عرفة الدسوقي \* اكرمه الكريم بحزيل لطفه وهيم كرمه \* الفها في ابضاح الفنون  
الثلاثة اعنى علم المعاني والبيان والبديع \* تسهلا لطلاب المعارف وراققتها وراغب  
الدقائق العربية وحقائقها \* وذلك في ايام من حفظت البلاد في حاية ظله الظليل  
\* حضرة السلطان بن السلطان (السلطان الغازى عبد الحميد خان) ادام المولى  
على هامة دولته عناية نصره وتأييده بتوقيفه ولطفه \* وذلك  
في المطبعة العامة في اوائل صفر الخير من سنة

سبع وثلثمائة و الف من هجرة

من له العز والشرف

الحمد لله يسر طبع هذه الحاشية المفيدة \* المنسوبة الى الفاضل الكامل محمد بن محمد  
 عرفة الدسوقي \* اكرمه الكريم يحسن يل لطفه وعميم كرمه \* الفها في ايضاح  
 الفنون الثلاثة اعني علم المعاني والبيان والبديع \* تسهيلا لطلاب المعارف ودقائقها  
 وراغب الدقائق العربية وحقائقها \* وذلك في ايام من حفظت البلاد في جاية  
 ظله الظليل \* حضرة السلطان ابن السلطان \* السلطان الغازي  
 عبد الحميد خان \* ادام المولى على هامة دولته عناية نصره وتأييده  
 بتوقيفه واطقه \* وذلك في مطبعة ( الحاج محرم اقدى  
 البوسنوي ) \* سهل المولى اموره الدينوي  
 والاخروي \* وتصادف ختام طبعها  
 في اواخر جازي الاولى \*  
 لسنة تسع وثلثمائة  
 والف

فهرست الجلد الثاني من حاشية العلامة الدسوقي على شرح مختصر السعد على التلخيص

صفحة	صفحة
٤١٦ فصل في بيان الاستعارة بالكتابة	٠٠٢ الفصل والوصل
٠٠٠ والاستعارة التهليلية	٠٨٤ تذييل اصل الحال المنقلة ان تكون
٤٢٩ فصل عرف السكاكي الحقيقة	٠٠٠ بغير واو الخ
٠٠٠ الفورية الخ	١١١ الباب الثامن اليجاز والاطناب
٤٦٧ فصل في شرائط حسن الاستعارة	١٢٨ المساواة
٤٧٤ فصل وقد يطلق المجاز الخ	١٣١ اليجاز
٤٧٨ الكناية	١٤٧ الاطناب
٤٨٤ تقسيم الكناية	١٨٢ الفن الثاني علم البيان
٥٠١ فصل نكلم فيه على افضلية المجاز	٢١٠ التشبيه
٠٠٠ والكناية على الحقيقة والتصریح	٢١٦ طرفاه
٠٠٠ في الجملة	٢٢٨ وجهه
٥٠٤ الفن الثالث علم البديع	٢٦٩ اداته
٥٠٦ تقسيم وجوه التحسين الى ضربين	٢٧٣ الفرض منه
٠٠٠ معنوي ولفظي	٢٨٦ اقسامه
٥٠٦ مبحث المعنوي	٣١٦ خاتمة مراتب التشبيه الخ
٥٠٦ المطابقة وتسمى الطباق والتضاد	٣٢٠ الحقيقة والمجاز
٠٠٠ ايضا	٣٢١ الحقيقة
٥١٦ مراعاة النظر وبسمى التناسب	٣٢٧ المجاز
٠٠٠ والتوفيق	٣٣٤ المجاز المفرد
٥١٩ الارصاد وبسمى بعضهم التسهيم	٣٣٩ المجاز المرسل
٥٢١ المشاكلة	٣٤٦ الاستعارة
٥٢٤ المزاوجة	٣٦٦ تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين
٥٢٧ العكس	٣٦٩ تقسيمها باعتبار الجامع
٥٢٧ الرجوع	٣٧٨ تقسيمها باعتبار الثلاثة
٥٢٩ التورية وبسمى الابهام ايضا	٣٨٨ تقسيمها باعتبار اللفظ المستعار
٥٣١ الاستهدام	٤٠٢ تقسيمها باعتبار آخر اي غير اعتبار
٥٣٣ الف والنثر	٠٠٠ الطرفين والجامع واللفظ
٥٣٧ الجمع	٤١٠ المجاز المركب

صحيحة

صحيحة

٥٣٧ التفريق

٥٨٤ الاطراد

٥٣٧ التقسيم

٥٨٥ مبحث اللفظي

٥٣٧ الجمع مع التفريق

٥٨٥ الجناس التام

٥٣٨ الجمع مع التقسيم

٥٨٩ الجناس المحرف

٥٣٩ الجمع مع التفريق والتقسيم

٥٩١ الجناس الناقص

٥٤٣ التجر يد

٥٩٣ الجناس المضارع

٥٤٩ المبالغة المقبولة

٥٩٤ الجناس اللاحق

٥٥٠ انحصارها في التبليغ والاعراق

٥٩٥ تجنيس القلب

٥٥٠ والغلو

٥٩٨ رد العجز على الصدر

٥٥٥ المذهب الكلامي

٦٠٦ السجع

٥٥٥ حسن التعليل

٦١٣ الموازنة

٥٦٧ التفريع

٦١٥ القلب

٥٦٩ تأكيد المدح بما يشبه الذم

٦١٧ التشريع

٥٧٥ تأكيد الذم بما يشبه المدح

٦١٨ لزوم ما لا يلزم

٥٧٦ الاستتباع

٦٢٣ خاتمة في السرقات الشعرية القول

٥٧٧ الادماج

٦٢٣ في الاقتباس والتضمين

٥٧٨ التوجيه

٦٤٤ والعقد والحل والتلميح

٥٧٩ الهزل الذي يراد به الجد

٦٥٦ فصل في حسن الابتداء والختام

٥٨٠ تجاهل العارف

٦٥٦ فصل في حسن الابتداء والختام

٥٨١ القول بالموجب

٦٥٦ فصل في حسن الابتداء والختام

تمت

٥١٥ المذهب

٥٢٥ المذهب

٥٣٥ المذهب

٥٤٥ المذهب

٥٥٥ المذهب

٥٦٥ المذهب

٥٧٥ المذهب

٥٨٥ المذهب

٥٩٥ المذهب